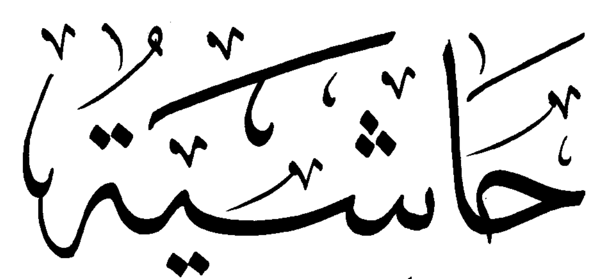


العالم العلامة الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي

المتوفى سنة ١٢٣٠هـ

على

مغني اللبيب

عن كتب الأعاريب

للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد

ابن هشام الأنصاري

المتوفى سنة ٧٦١هـ

ضبطه وصححه ووضع حواشيه

عبد السلام محمد أمين

الجزء الثالث

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



الطبعة الأولى
١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان

رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ ـ ٣٦٦١٣٥ ـ ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ ـ ١١ بيروت . لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ére Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-2974-0



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الرابع من الكتاب

في ذكر أحكام يكثر دَوْرُها، وَيَقْبُح بالمعرِب جهلُها، وعدم معرفتها على وجهها

[ما يعرف به المبتدأ من الخبر]

فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر.

يجب الحكم بابتدائية المقدَّم من الاسمين في ثلاث مسائل:

إحداها: **أن يكونا معرفتين**، تساوَتْ رتبتهما، نحو: «الله ربنا»، أو اختلفت، نحو: «زَيْدٌ الفاضِلُ»، و«الفاضِلُ زيد» هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كلٍّ منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل: المشتق خبر وإن تقدّم، نحو: «القائمُ زيْدٌ».

والتحقيقُ أن المبتدأ ما كان أعرف كـ «زيد» في المثال، أو كان هو المعلوم عند

الباب الرابع من الكتاب

قوله: **(يكثر دروها)** أي: دور متعلقها فالأحكام مثل المعلومية التعريف والتنكير إلى آخر ما يأتي والمتعلق هو المبتدأ والخبر والفاعل الخ فالذي يقبح الجهل به أحكام هذه المتعلقات كحكم المبتدأ فالمبتدأ يعرف بالمعلومية فيقبح الجهل بهذا الحكم أي يكون المعلوم مبتدأ وقوله فمن ذلك أي فمن الأحكام التي يكثر دور متعلقها. **قوله**: **(على وجهها)** أي: بأن لا يعرفها أصلاً أو يعرفها على خلاف الواقع فهو صادق بالجهل المركب والبسيط فعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص. **قوله**: **(تساوت رتبتها)** أي: في التعريف. **قوله**: **(الله ربنا)** إنما كانا متساويين بناءً على أن الله في رتبة غيره من الأعلام ورب مضاف للضمير والمضاف له في رتبة العلم، وأما على أن لفظ الجلالة أعرف لعارف فلم يحصل تساوٍ. **قوله**: **(زيد الفاضل)** أي: فزيد مبتدأ أعرف من الخبر وقوله والفاضل زيد بالعكس أي والحامل على جعل الفاضل هنا مبتدأ تقدمه لا كونه أعرف.

قوله: **(مطلقاً)** أي: سواءً تساوت رتبتهما في التعريف أو لا كان أحدهما مشتقاً أو لا. **قوله**: **(المشتق خبر)** هو للرازي محتجاً بأن المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند فالمشتق هو المنسوب لأنه صفة ورده صاحب التخليص بأن الصفة تؤول بالذات مجردة والجامد بالصفة أي صاحب هذه الصفة يسمى هذا الاسم. **قوله**: **(ما كان أعرف)** أي: والفرض انهما معلومان، وقوله أو كان هو المعلوم أي والخبر هو المجهول فعلى هذا لو كان المجهول أعرف يجعل خبراً وكان على المصنف أن يقول والتحقيق انهما إما أن يكونا معلومين أو مجهولين واختلفا وفي كل أما إن تساويا في التعريف أولاً فالصور ست فإن تساويا علماً أو جهلاً فإن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ تقدم أو تأخر وإن لم يكن أحدهما أعرف فالمقدم هو المبتدأ وإن اختلفا في العلم والجهل فما كان معلوماً هو المبتدأ

المخاطب كأن يقول: مَن القائم؟ فتقول: «زَيْدٌ الْقَائِمُ» فإن علمها وجهل النسبة فالمقدَّمُ المبتدأ.

الثانية: أن يكونا نكرتَيْن صالحتَيْن للابتداء بهما، نحو: «أفضلُ منك أفضلُ مني».

الثالثة: **أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً**، والأول هو المعرفة كـ «زَيْدٌ قائم»، وأمّا إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يُسَوِّغُ الابتداء به فهو خبر اتّفاقاً، نحو: «خَزٌّ ثَوْبُكَ»، و«ذَهَبٌ خَاتمُكَ»، وإن كان له مسوّغ فكذلك عند الجمهور، وأما سيبويه فيجعله المبتدأ، نحو: «كَمْ مَالُكَ»، و«خَيْرٌ مِنْكَ زَيْدٌ»، و«حَسْبُنَا الله»، ووجهه أن الأصل عدمُ التَّقديم والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخّرَ الأخصُّ منهما، نحو: «الفاضل أنت»، ويتَّجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين. ويَشْهد لابتدائيَّةِ النكرة

تقدم أو تأخر أعرف أولاً لأن ما ذكره فيه قصور وحينئذٍ فقول المصنف ما كان أعرف أي سواءً علما معاً أو جهلا معاً فالمبتدأ الأعرف تقدم أو تأخر، وقوله أو كان هو المعلوم أي والثاني مجهول فالمعلوم مبتدأ تقدم أو تأخر ساواه تعريفاً أولاً. **قوله**: **(أو كان هو المعلوم عند المخاطب)** المراد بكونه معلوماً عنده أنه مقر عنده وهو بحسب زعمك كالطالب لأن يحكم عليه بالآخر فلا ينافي أنه يعلم الطرفين لأن الحكم على الشيء وبالشيء فرع عن تصوره. **قوله**: **(من القائم)** أي: فنجعل القائم مبتدأ ولو تأخر. **قوله**: **(كم مالك)** فكم مبتدأ عنده وخبر عند الجمهور، وقوله وحسبنا الله حسب بمعنى كافٍ فهو بمعنى اسم الفاعل وهو لا يتعرف بإضافته فلهذا صح جعله له نكرة فهو مبتدأ عند سيبويه وخبر عند الجمهور لكن اعترض على المصنف بأن سيبويه خص النكرة الموصوفة بكونها مبتدأ في كم وفي أفعل التفضيل ويوافق في غيرهما فالأولى للمصنف الاقتصار على المثالين الأولين. **قوله**: **(قولكم كم مالك)** المسوغ هنا ملازمة الصدارة لكم. **قوله**: **(ووجه)** أي: ووجه ما قاله سيبويه من جعل النكرة الموصوفة المتقدمة مبتدأ والمعرفة بعد خبر عنها وما قاله الجمهور من أن النكرة الموصوفة المتقدمة تجعل خبر. **قوله**: **(وإنهما شبيهان بمعرفتين الخ)** أي: لأن النكرة الموصوفة قريبة من المعرفة لعدم الشيوع في كل. **قوله**: **(تأخر الأخص منهما)** أي: فالمبتدأ الأخص المؤخر فهذا دليل الجمهور أعقب به دليل سيبويه. **قوله**: **(إعمالاً لدليلين)** أي: دليل سيبويه ودليل الجمهور وهو أن الأصل عدم التقديم والتأخير وبعد فما ذكره من الاتجاه يرده ما قاله من التحقيق من أن الذي يجعل مبتدأ ما كان معلوماً ومن البين أن المعلوم هو المعرفة لا النكرة أو ما كان أعرف وأجيب بأن ما ذكره من التحقيق لغيره، وأما ما ذكره من الاتجاه فهو له هو فلا ضرر حينئذٍ وما ذكره من الاتجاه هو التحقيق أي إن كلا منهمَا يجوز أن يكون مبتدأ ويجوز أن يكون خبراً. **قوله**: **(ويشهد لابتدائية النكرة)** أي: كما هو قول سيبويه.

قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، ﴿إِن أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦]، وقولهم: «إنّ قريباً مِنْكَ زَيْدٌ»، وقولهم: «بحسبك زيد» والباء لا تدخلُ الخبر في الإِيجاب، ولخبريّتها قولُهم: «ما جَاءَتْ حَاجَتُكَ» بالرفع، والأصل: «ما حاجتك»، فدخل النَاسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هذا التقدير لم يدخل، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله؛ وأما مَنْ نصب فالأصل: ما هي حاجتك، بمعنى: أيُّ حاجةٍ هي حاجتك، ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه؛ ونظيره أن تقول: «زَيْدٌ هو الفاضلُ»، وتقدّر «هو» مبتدأ ثانياً لا فَصْلاً ولا تابعاً؛ فيجوز لك حينئذٍ أن تُدْخِلَ عليه «كان»، فتقول: «زَيْدٌ كَانَ الْفَاضِلَ».

ويجب الحكم بابتدائيَّة المؤخَّر في نحو: «أبو حنيفة أبو يُوسُفَ». وقال [من الطويل]:

٦٩٢ - بَنُونَا بَنو أبنائنا وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

رَعْياً للمعنى، ويضعف أن تقدّر الأول مبتدأ بناءً على أنه من التشبيه المعكوس

قوله: (فإن حسبك الله) نصب النكرة بأن ولا ينصب بها إلا ما كان مبتدأ وكذا تقول فيما بعد. **قوله: (ولخبريتها)** أي: كما هو قول الجمهور. **قوله: (ما حاجتك)** فما نكرة خبر مقدم وحاجتك مبتدأ مؤخر. **قوله: (فدخل الناسخ)** أي: جاءت لأنه بمعنى صار وحينئذٍ فما خبر مقدم وحاجتك اسماً مؤخر. **قوله: (لم يدخل)** أي: الناسخ أصلاً في الكلام لأنه لو جعل ما مبتدأ مقدماً وحاجتك هو الخبر لكان الناسخ إذا دخل إنما يدخل على المبتدأ وهو ما فيلزم أن يكون ما قبل أداة الاستفهام عمل فيها وهو باطل هذا توضيحه. **قوله: (وأما من نصب)** أي: الحاجة بأن قال ما جاءت حاجتك بالنصب. **قوله: (فالأصل ما هي حاجتك)** أي: وعليه فما مبتدأ أول وهي مبتدأ ثانٍ وحاجتك خبر الثاني فلما دخل الناسخ على هي استتر فيه وانتصب الخبر وهو الحاجة، وحينئذٍ فتقول في إعراب ما جاءت حاجتك ما اسم استفهام مبتدأ وقوله جاءت فعل ناسخ واسمها مستتر وحاجتك خبر والجملة خبر ما.

قوله: (فاستتر فيه) أي: فانتصب الحاجة حينئذٍ على أنها خبر. **قوله: (ولا تابعا)** أي: لزيد على أنه توكيد له. **قوله: (ويجب الحكم الخ)** هذا كالمستثنى من قوله سابقاً يجب أن يكون الأول مبتدأ إذا تساويا في التعريف فكأنه قال إلا أن تقتضي مراعاة للمعنى

٦٩٢ - **التخريج**: البيت للفرزدق في (خزانة الأدب ١/ ٤٤٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٦٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٩٨؛ والحيوان ١/ ٣٤٦؛ والدرر ٢/ ٢٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١١٩؛ وشرح المفصل ١/ ٩٩، ٩/ ١٣٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠٢).

للمبالغة، لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهمّ إلا أن يقتضي المقامُ المبالغة، والله أعلم.

خلاف ذلك. **قوله:** **(للمبالغة)** أي: تنويهاً بأن أبا يوسف بلغ غاية من الشرف والفضل حتى كان أبو حنيفة مثله. **قوله:** **(للأصول)** أي: أصول النحو لأن أصول النحو إنما ينظر فيها لما يفيد صحة المعنى المراد ولا ينظر للمبالغة والذي ينظر لها إنما هو أصول علم المعاني.

ما يعرف به الاسم من الخبر

اعلم أن لهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يكونا معرفَتَيْن، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلومُ الاسمُ والمجهول الخبر؛ فيقال: «كان زيدٌ أخا عمرٍو» لمن علم «زيداً» وجهل أُخُوَّته لِـ «عمرو»، و«كان أخو عمرو زيداً» لمن يعلم أخا لِـ «عمرو» ويجهل أن اسمه «زيد»، وإن كان يعلمهما ويجهل انتسابَ أحدِهما إلى الآخر: فإن كان أحدُهما أعرفَ، فالمختار جعله الاسمَ، فتقول: «كان زيدٌ القائمَ» لمن كان قد سمع بـ «زيد» وسمع برجلٍ قائم، فعرف كلاً منهما بقلبه، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويجوزُ قليلاً «كانَ القائمُ زيْداً».

وإن لم يكن أحدُهما أعرفَ، فأنت مُخيَّر، نحو: «كان زَيْد أخا عمرو» و«كان أخُو عمرو زيداً». ويُسْتَثْنى من مختلفي الرتبة، نحو: «هذا» فإنه يتعيّن للاسمية لمكان التنبيه المتَّصل به، فيقال: «كانِ هٰذَا أخاك، وكان هذا زيداً» إلا مع الضمير، فإن الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتُدْخِل التنبيه عليه؛ فتقول «هٰأنَذا» ولا يتأتى ذلك في باب النَّاسخ؛ لأن الضمير مُتَّصل بالعامل؛ فلا يتأتّى دخول التنبيه عليه، على أنه سُمِع قليلاً في باب المبتدأ «هذا أنا».

واعلم أنهم حكموا لِـ «أنْ» و«أنَّ» المقدَّرتين بمصدر معرف بحكم الضمير؛ لأنه

قوله: (ما يعرف به) أي: اسم الناسخ من خبره. **قوله: (كان زيد القائم)** أي: وزيد كان القائم فتخبر عن الضمير بغيره ويمنع الإخبار بالضمير عن غيره على المختار. **قوله: (نحو هذا)** أي: كل اسم إشارة قرن بأداة التنبيه نحو هؤلاء وهذان وهاتان. **قوله: (فإنه يتعين الخ)** أي: ولو كان غيره أعرف. **قوله: (لمكان)** أي: لكون أي لوجود التنبيه أي فالتنبيه أداته تستحق الصدارة فتزيد قوة. **قوله: (فلا يتأتى دخول التنبيه عليه)** أي: بل يدخل على اسم الإشارة الواقع خبراً فتقول كنت هذا بجعل مدخول ها التنبيه خبراً فلم يتعين للاسمية فمن ثم استثناه. **قوله: (إنه سمع قليلاً)** هذا هو خلاف إن فصح السابق.

قوله: (واعلم أنهم حكموا الخ) تقدم ان المخاطب إذا كان يعلم الطرفين ويجهل النسبة بينهما، فإن كانا مختلفين في التعريف جعل الأعرف منهما اسماً للناسخ وغير الأعرف خبره على المختار، فعلى هذا المختار لا يخبر عن الضمير بما دونه في التعريف فتقول زيد كان القائم لمن عرفهما ولا تقول زيد كان القائم هو وذكر هنا أن المصدر

لا يوصف كما أن الضمير كذلك؛ فلهذا قرأت السبعة ﴿ما كَانَ حُجَّتَهُم إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾ [الجاثية: ٢٥]، ﴿فما كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾ [النمل: ٥٦] والرفع ضعيف كضعف الإِخبار بالضمير عما دونه في التعريف.

الحالة الثانية: أن **يكونَا نكرَتَينِ**؛ فإن كان لكلٍّ منهما مُسَوِّغ للإِخبار عنها فأنت مُخيَّر فيما تجعلُه منهما الاسم وما تجعلُه الخبر؛ فتقول: «كان خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ شَرًّا مِنْ عَمْرٍو» أو تعكس؛ وإن كان المسوِّغ لِإحداهما فقط جعلتها الاسم، نحو: «كَانَ خَيْرٌ مِنْ زَيد امْرأَة».

الحالة الثالثة: **أن يكونَا مُخْتَلِفين**، فتجعل المعرفةَ الاسمَ، والنكرةَ الخبر، نحو: «كان زَيْدٌ قائماً»، ولا يعكس إلاَّ في الضرورة، كقوله [من الوافر]:

٦٩٣ - قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا ... وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا

المعرف بالإضافة المنسبك من أن والفعل كالضمير لا يجوز يخبر عنه بما هو دونه في التعريف على المختار والإخبار بما دونه عنه ضعيف. **قوله: (حكموا ولأن وإن)** الأولى حكموا للمصدر المعرف المنسبك من أن وإن وقوله معرف أي بالإضافة تأمل. **قوله: (معرف)** يقتضي أنهما لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما إذا قيل أعجبني ما صنع رجل حسن على أن يجعل الصفة للمصدر المقدر أي صنع رجل حسن. **قوله: (بحكم الضمير)** أي: في كون كل لا يخبر عنه بما هو دونه على المختار، ثم علل بقوله لأنه الخ وفي هذا التعليل شيء وهو أن ظاهره أن كل ما يوصف بحكم له بحكم الضمير مع أن هناك أموراً لا توصف ولا يحكم لها بحكمه تأمل. **قوله: (قرأت السبعة ما كان الخ)** أي: بنصب الحجة وجواب قومه على أن كلا منهما خبر مقدم، وأن والفعل بعدهما مؤول بمصدر اسم للناسخ فقد أخبر بذلك المصدر عما هو دونه في التعريف. **قوله: (والرفع ضعيف)** أي: رفع الحجة والجواب على أنه اسم للناسخ وأن والفعل بعد خبره ضعيف لما فيه من الإخبار بذلك المصدر عما هو دونه في التعريف كضعف الإخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف كقوله زيد كان القائم هو. **قوله: (أو تعكس)** أي: بأن تقول كان خيراً من زيد سر من عمرو بتقديم الخبر على الاسم. **قوله: (ولا يعكس)** أي: بحيث تجعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر كأن تقول كان قائم زيداً إلا في الضرورة وهذا إذا لم يكن للنكرة مسوغ، وأما إن كان لها مسوغ جاز جعل المعرفة اسم والنكرة خبراً وبالعكس ولو في غير الضرورة فيجوز أن تقول كان زيد خيراً منك وكان خيراً منك زيداً على ما اختاره المصنف فيما مر. **قوله: (ولايك موقف الخ)** موقف نكرة

٦٩٣ - **التخريج**: البيت للقطاميّ في (ديوانه ص ٣١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٧؛ والدرر ٣/ ٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٩؛ والكتاب ٢/ ٢٤٣؛ ولسان العرب =

وقوله [من الوافر]:

٦٩٤ ـ كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

وأما قراءة ابن عامر: ﴿أو لم تَكُنْ لَهُمْ آيةٌ أَنْ يَعْلَمَه﴾ [الشعراء: ١٩٧] بتأنيثِ «تكن» ورفع «آية»، فإن قدّرت «تكن» تامّة فاللاّم متعلِّقة بها وآية فاعلها، و﴿أن

لا مسوغ لها ومنك متعلق بالوداع والوداع خبرها وهو بكسر الواو وفتحها والبيت للقطامي وصدره:

قفي قبل التفرق يا ضباعا

مرخم ضباعة بنت زفر بن الحرث كان أسره ثم أطلقه وأعطاه مائة من الإبل وبعده:

قفي فادي أسيرك ان قومي وقومك لا أرى لهم اجتماعا
أكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا

قوله: (يكون مزاجها الخ) مزاجها خبر مقدم وعسل اسمها مؤخر فقد أخبر عن النكرة بالمعرفة ضرورة وصدره:

كأن سبيئة من بيت رأس

يقال سبأت الخمر أسبؤها أشتريتها ويروي خبيئة بمعنى مخبأة والمخبأة المصونة ويروى سلافة وهو أول ما يسيل من الخمر وبيت الرأس موضع بالأردن معروف بالخمر وقيل المراد من بيت رئيس الخمارين والبيت من قصيدة لحسان قبل تحريم الخمرة. **قوله: (وأما قراءة ابن عامر)** هذا جواب عن سؤال وارد على قوله ولا يعكس إلا في الضرورة وحاصله أنه قد ارتكب العكس في الآية وهي من غير الضرورة. **قوله: (فاللام متعلقة بها)** أي: فقد خرجنا عن باب الاسم والخبر. **قوله: (وآية فاعلها)** أي: والمعنى أو لم توجد

= ٨/ ٢١٨ (ضبع)، ٨/ ٣٨٥ (ودع)؛ واللمع ص ١٢٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩٥؛ والمقتضب ٤/ ٩٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣؛ والدرر ٢/ ٧٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٨؛ وشرح المفصل ٧/ ٩١).

اللغة: ضباعا: اسم علم لفتاة.

المعنى: تمهلي يا ضباعاً لأملأ نظري منك ولا تجعلي فراقنا هذا آخر عهدي بك.

٦٩٤ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في (ديوانه ص ٧١؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٤، ٢٣١، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣؛ والدرر ٢/ ٧٣؛ شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٨٤٩؛ وشرح المفصل ٧/ ٩٣؛ والكتاب ١/ ٤٩؛ ولسان العرب ١/ ٩٣ (سبأ)، ٦/ ٩٤ (رأس)، ١٤/ ١٥٥ (جني)؛ والمحتسب ١/ ٢٧٩؛ والمقتضب ٤/ ٩٢؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١١٩).

اللغة: السبيئة: الخمر المعتقة، المزاج والممازجة: الخلط.

المعنى: كأن على أنيابها خمراً مختلطة بالماء والعسل شربت خصيصاً لذلك.

يعلمه﴾ بدل من «آية»، أو خبر لمحذوف، أي: هي أن يعلمه؛ وإن قدرتها ناقصة، فاسمها ضمير القصة، و﴿أن يعلمه﴾ مبتدأ و«آية» خبره، والجملة خبر «كان» أو «آية» اسمها، و«لهم» خبرها، و﴿أن يعلمه﴾ بدل أو خبر لمحذوف، وأما تجويزُ الزَّجاجِ كَوْنَ «آية» اسمها و﴿أن يعلمه﴾ خبرها فردُّوه لِمَا ذَكَرْنا، واعتذر له بأن النكرة قد تخصَّصت بـ «لَهم».

لهم آية هي علم علماء بني إسرائيل به. **قوله: (أو خبر لمحذوف)** أي: فلم يلزم الإخبار بالمعرفة عن النكرة. **قوله: (والجملة خبر كان)** أي: ولهم حال من آية والمعنى أو لم تكن هي أي القصة علم علماء بني إسرائيل له آية كائنة لهم. **قوله: (لما ذكرنا)** أي: من لزوم الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

قوله: (بأن النكرة قد تخصصت بلهم) أي: فصارت قريبة من المعرفة.

ما يعرف به الفاعل من المفعول

وأكثر ما يشتبه ذلك إن كان أحدُهما اسماً ناقصاً والآخرُ اسماً تاماً.

وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التامّ إن كان مرفوعاً ضميرَ المتكلّم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميرَه المنصوب، وتُبْدِل من النَّاقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبلَهُ، وإلاّ فهي فاسدة، فلا يجوز: «أعْجَبَ زَيْدٌ مَا كَرِهَ عَمْرٌو» إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل، فإنه لا يجوز: «أعْجَبْتُ الثَّوْبَ»، ويجوز النصبُ، لأنه يجوز «أعْجَبَنِي الثوبُ» فإن أوقعت «ما» على أنواع مَنْ يعقل جاز، لأنه يجوز: «أعْجَبْتُ النِّسَاء»، وإن كان الاسم الناقص «مَنْ» أو «الذي» جاز الوجهان أيضاً.

فروع: تقول «أمْكنَ الْمُسَافِرَ السَّفَرُ» بنصبِ «المسافر»، لأنك تقول: «أمكنني

قوله: **(ما يعرف به الفاعل من المفعول)** أي: عند الالتباس. **قوله**: **(وأكثر ما يشتبه الخ)** ومن غير الأكثر ما يأتي في الفروع وهو أن يكونا اسمين غير ناقصين لكن أحدهما اسم ذات عاقلة والثاني اسم معنى كما قال في المثال. **قوله**: **(ناقصاً)** هو ما لا يتم إلا بصلة وصفة. **قوله**: **(تاماً)** المراد به هنا ما كان لمن يعقل كما هو المتبادر من تمثيلهم. **قوله**: **(وطريق معرفة ذلك)** أي: وأردت أن تختبر صحة الرفع وعدمها. **قوله**: **(في العقل وعدمه)** أي: إن كان الاسم الموصول لمن يعقل تقدر اسماً يعقل، وإن كان اسم الموصول لمن لا يعقل فتقدر اسم ما لا يعقل، وإن كان اسم الموصول يصلح لمن يعقل ولمن لا يعقل فإن أردت به من يعقل قدر اسماً يعقل، وإن أردت به من لا يعقل قدر اسماً لا يعقل. **قوله**: **(بعد ذلك)** أي: الجعل. **قوله**: **(فهي صحيحة)** أي: قبل الجعل المذكور. **قوله**: **(ويجوز النصب)** أي: نصب زيد بأن تقول أعجب زيداً ما كره عمرو، وإثبات الجواز لأجل مقابلة نفيه السابق وإلا فنصب زيد واجب ا هـ دردير. **قوله**: **(فإن أوقعت ما على أنواع من يعقل)** في بعض النسخ فإن أوقعت ما على أنواع النساء الإضافة بيانية أي على النساء، وذلك لأن ما كما تستعمل في غير العاقل تستعمل في العاقل. **قوله**: **(جاز)** أي: الرفع كما يجوز النصب لأنه يصح أن تقول أعجبني النساء. **قوله**: **(أو الذي)** صوابه أو الذين لأنه هو الذي لا يقال إلا لمن يعقل، وأما الذي فهو مثل ما يطلق من يعقل وعلى ما لا يعقل. **قوله**: **(جاز الوجهان)** أي: رفع زيد ونصبه فتقول أعجب زيد من كره عمرو لأنك تجعل مكان من خالداً مثلاً فتقول أعجبت خالداً وتقول أعجب زيداً من كره عمرو لأنه يصح عجبني خالد فقوله جاز الوجهان عربية وإن اختلف المراد. **قوله**: **(فروع)** أي:

السفر»، ولا تقول: «أمكنت السَّفَرَ»؛ وتقول «مَا دَعَا زَيْداً إِلَى الْخُرُوج»، و«ما كره زيدٌ من الخروج» بنصب «زيد» في الأولى مفعولاً والفاعل ضمير «ما» مستتراً، وبرفعه في الثانية فاعلاً والمفعول ضمير «ما» محذوفاً، لأنك تقول: «ما دَعَانِي إِلَى الْخُرُوج»، و«ما كَرِهْتُ منه»، ويمتنع العكس، لأنه لا يجوز: «دَعَوْتَ الثوْبَ إلى الخروج»، و«كره من الخروج»؛ وتقول: «زِيدَ فِي رِزْقِ عَمْرٍو عِشْرُونَ دِيناراً» برفع «العشرينَ» لا غير، فإن قدمت «عمراً»، فقلت: «عَمْرٌو زِيدَ في رِزْقِهِ عِشْرُونَ»، جاز رفعُ «العشرين» ونصبه، وعلى الرفع فالفعل خالٍ من الضمير، فيجب توحيده مع المثنى والمجموع، ويجب ذكر الجارّ والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعلى النصب فالفعلُ متحملٌ للضمير، فيبرز في التثنية والجمع، ولا يجب ذكر الجار والمجرور.

ثلاثة أولها مسألة السفر والثاني مسألة الخروج والثالث زيد في رزق عمرو الخ. **قوله: (أمكنت السفر)** إذ لا معنى لكونك صيرت السفر ذا مكنة. **قوله: (ما دعا)** ما اسم استفهام مبتدأ ودعا فعل ماضٍ وزيد معفول والفاعل ضمير ما مستتراً وهو الرابط للجملة الواقعة خبراً، وكذا تقول فيما ذكره زيد إلا أن الضمير المستتر فيها مفعول. **قوله: (وما كره زيد)** أي: أي شيء كرهه زيد من الخروج. **قوله: (ويمتنع العكس)** أي: وهو رفع زيد في الأول نصبه في الثاني. **قوله: (لأنه لا يجوز دعوت الثوب)** هذا بدل ضمير النصب المستتر العائد على ما. **قوله: (وكره الخروج)** الأولى وكرهني الثوب من الخروج لأنه يجعل مكان زيد المنصوب ياء المتكلم والثوب مكان ما الواقعة مفعولاً مقدماً ولا يقال إن ما اسم استفهام فكيف يجعل بدلها الثوب قلنا لأن القصد حينئذٍ بيان المعنى قاطعين النظر عن الإعراب السابق ولا شك أن ما معناها ما لا يعقل. **قوله: (وتقول الخ)** استطراد لتمييز نائب الفعل عن غيره. **قوله: (لا غير)** تقدم أن لا غير لحن، وإنما تعين رفع العشرين لأنه المفعول به في الأصل وهو إذا اجتمع مع المصدر أو مع الظرف أو مع الجار والمجرور لا يناب مناب الفاعل إلا المفعول به فالأصل زاد السلطان في رزق عمرو عشرين. **قوله: (فإن قدمت عمراً الخ)** اعلم أن زاد تارة يتعدى لمفعولين وتارة يتعدى لواحد فإن لم يقدم عمرو فهو متعدٍ لواحد وإن قدمته يحتمل أنه متعدٍ لمفعول واحد ويحتمل أنه متعدٍ لاثنين، فإن رفع كان متعدٍ بالواحد وان نصبت عشرين كان متعد بالاثنين. **قوله: (جاز رفع العشرين)** أي: على أنه نائب فاعل زيد ونصبه على أنه مفعول ثانٍ. **قوله: (فيجب توحيده مع المثنى والمجموع)** أي: فتقول الزيدان زيدا في رزقهما عشرون والزيدون زيد في رزقهم عشرون. **قوله: (ويجب ذكر الجار والمجرور)** أي: لأجل أن يتصل به ضمير مطابق للمبتدأ المثنى والجمع فتقول في رزقهما أو في رزقهم. **قوله: (لأجل الضمير)** أي: لأجل أن يتصل به الضمير الراجع للمبتدأ مطابقاً له تثنية وجمعاً. **قوله: (فالفعل متحمل للضمير)** فالفعل متعدٍ لاثنين على هذا فتقول الزيدان زيدا في رزقهما والزيدون زيدوا في رزقهم عشرين.

ما افترق فيه عطف البيان والبدل

وذلك ثمانية أمور:

أحدها: **أن العطفَ لا يكونُ مضمراً ولا تابعاً لمضمر**، لأنه في الجوامد نظير النَّعت في المشتق؛ وأمّا إجازة الزَّمخشري في ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] أن يكونَ بياناً للهاء من قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ [المائدة: ١١٧] فقد مضى رَدُّه. نعم أجازَ الكسائي أن يُنعت الضميرُ بنعتِ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّم، فالأول نحو: ﴿لاَ إِلٰه إِلاَّ هُوَ الرَّحْمٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ونحو: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلاَّمُ الغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨]، وقولهم: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْه الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ»؛ والثاني نحو: «مَرَرْتُ بِهِ الْخَبِيثِ»؛ والثالث نحو قوله [من الرجز]:

٦٩٥ ـ [قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرى كَوَانِسَا] فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ البَائِسَا

ما افترق فيه عطف البيان والبدل

قوله: (لا يكون مضمراً ولا تابعاً) أي: يكون المتبوع ضميراً وعطف البيان مبين له فكما يقال الضمير لا ينعت ولا ينعت به تقول الضمير لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه غير بياناً له. **قوله: (لأنه في الجوامد الخ)** أي: فكما أن النعت يخصص متبوعه النكرة ويوضح متبوعه المعرفة فكذلك عطف البيان والضمير لا يخصص ولا يبين، وحينئذٍ فلا يكون نعتاً ولا عطف بيان وأنت خبير بأن هذا التعليل إنما يقتضي منع كون عطف البيان ضميراً ولا يقتضي منع كون متبوعه ضميراً مع أنه من جملة المدعي فالدليل أخص منه. **قوله: (فقد مضى رده)** أي: في أن المفسرة. **قوله: (نعم الخ)** استدراك على قوله نظير النعت المفيد أن الضمير لا ينعت أصلاً كما أنه لا يعطف عليه عطف بيان أصلاً. **قوله: (الرحمٰن الرحيم الخ)** فهذه الأمور كلها عند غيره بدل، أما هو فيجعلها نعتاً. **قوله: (علام الغيوب)** نعت لفاعل يقذف. **قوله: (الرؤوف الرحيم)** نعت للضمير في عليه. **قوله: (فلا تلمه الخ)** صدره:

قد أصبحت بقرقرى كوانساً

---

٦٩٥ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (الدرر ١/ ٢٢١، ٦/ ١٢، ٦٢؛ ورصف المباني ص ٦٨٩؛ والكتاب ٢/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦، ٢/ ١١٧، ١٢٧).

اللغة: القرقرى: اسم مكان في اليمامة. الكانسة: الظبي تدخل بيتها. البائس: المسكين.

المعنى: لقد نامت الإبل بعد شبعها وكأنها الظباء في أوكارها ونام راعيها، فلا لوم عليه.

وقال الزَّمخشري في ﴿جَعَلَ اللَّهُ الكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧]: إن ﴿البيت الحرام﴾ عطفُ بيانٍ على جهة المدح كما في الصفة، لا على جهة التوضيح؛ فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي.

وأما البدل فيكونُ تابعاً للمضمر بالاتّفاق، نحو: ﴿وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ﴾ [مريم: ٨٠]، ﴿مَا أَنسَانِيهِ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣]، وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّه﴾ [المائدة: ١١٧] بدلاً من الهاء في «به» توهُّماً منه أن ذلك يخلّ بعائد الموصول، وقد مضى رَدُّه.

وأجاز النحويّون أن يكونَ البدلُ مضمراً تابعاً لمضمر، كـ «رَأَيْتُهُ إياه»، أو لظاهر، كـ «رَأَيْتُ زَيْداً إِيَّاه»، وخالفهم ابن مالك فقال: إن الثاني لم يُسْمَع، وإن الصواب في الأول قولُ الكوفيّين إنه توكيدٌ كما في «قمت أنت».

والشاهد في قوله البائسا صفة للهاء في تلمه أي لا تلم البائس أن ينام وقر قرى بقافين على وزن فعللا موضع والكوانس جمع كانس وهو الظبي يدخل في كناسه أي موضعه. **قوله: (وقال الزمخشري الخ)** قصده بيان أن الزمخشري عنده عطف البيان لا ينحصر في كونه للتوضيح والتخصيص خلافاً للجمهور وقصده بنقل كلام الكسائي قبله أن الضمير عنده ينعت. **قوله: (أن البيت الحرام عطف بيان)** أي: وأما الجمهور فيقولون إنه بدل. **قوله: (كما أن الصفة)** أي: كما أن الصفة تخرج عن أصلها وهو التخصيص والتوضيح وتأتي للمدح. **قوله: (فعلى هذا)** أي: كلام الزمخشري.

قوله: (لا يمتنع مثل ذلك) أي: **مثل** ما سبق في النعت وهو إتيانه نعتاً لضمير على سبيل المدح أو لذم أو الترحم، وقوله في عطف البيان أي فيكون عطف البيان على كلام الكسائي بعد الضمير على طريق الترحم والذم؛ لأن الذم ضد المدح والترحم مثلهما وتوضيحه أن العلماء قالوا أن النعت للتخصيص وللتوضيح وقد يخرج للترحم والمدح والذم فقال الكسائي أن هذه الثلاثة الخارجة قد تكون بعد الضمير ثم إن الزمخشري قال إن عطف البيان قد يكون للمدح ولكنه سكت عن كونه بعد ضمير ثم إنك إذا نظرت تجد أن مثل المدح الذم لأنه ضده والترحم لأنه لا فرق بينهما أي فيكون عطف البيان قد يخرج عن التوضح إلى هذه الثلاثة ثم إنك إذا نظرت لكلام الزمخشري والكسائي تأخذ منهما أنه يعطف بعد الضمير للمدح وللذم وللترحم لأن الضمير كغيره عند الكسائي وقد أجيز الثلاثة بعد الضمير عند الكسائي في النعت ووجدت هذه الثلاثة في العطف في غير الضمير فيكون الضمير حينئذٍ كذلك. **قوله: (يخل بعائد الموصول)** أي: لأن لمبدل منه في نية الطرح. **قوله: (وقد مضى رده)** أي: بأن المضر خلو الصلة من العائد في اللفظ لا في التقدير. **قوله: (وأجاز النحويون)** هذا مقابل لقوله أولاً ان العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر. **قوله: (أن الثاني)** أي: إبدال الضمير من الظاهر. **قوله: (الكوفيين انه توكيد)**

الثاني: **أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره**، وأما قول الزمخشري: إن ﴿مَقَامَ إِبْرَاهِيم﴾ [آل عمران: ٩٧] عطفٌ على ﴿آيات بَيِّنات﴾ [آل عمران: ٩٧] فَسَهْوٌ؛ وكذا قال في ﴿إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُوموا﴾ [سبأ: ٤٦]: إن ﴿أن تقوموا﴾ عطف على ﴿واحدة﴾، ولا يختلف في جواز ذلك في البدل، نحو: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ ـ ٥٣]، ونحو: ﴿بالناصِيَةِ نَاصيةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥ ـ ١٦].

الثالث: **أنه لا يكون جملة، بخلاف البدل** نحو: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسل مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبكَ لذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيم﴾ [فصلت: ٤٣]، ونحو: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذين ظَلَمُوا هَلْ هٰذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، وهو أصحُّ الأقوال في «عرفت زيداً أَبُو مَنْ هُوَ»، وقال [من الطويل]:

٦٩٦ ـ لَقَدْ أَذْهَلَتْنِي أَمُّ عَمْرٍو بِكَلْمَةٍ   أَتَصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ؟

الرابع: **أنه لا يكونُ تابعاً لجملة، بخلاف البدل**، نحو: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا

فتحصل أن ابن مالك يمنع إبدال الضمير من الضمير ومن الظاهر فعلى مذهبه كل من البيان والبدل لا يكون ضميراً ويكون البدل تابعاً لمضمر دون البيان.

قوله: (لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره) أي: بل يجب موافقته له فيهما. **قوله: (فسهو)** سيأتي في الجهة السادسة الجواب عنه بأنه أطلق العطف وأراد البدل بجامع أن كلاً مبين فهو مجاز. **قوله: (إن أن تقوموا عطف على واحدة)** أي: مع أن إن تقوموا مؤول بمصدر معرف أي قيامكم. **قوله: (لا يختلف في جواز ذلك في البدل)** أي: اختلافه مع متبوعه في التعريف والتنكير. **قوله: (انه)** أي: عطف البيان لا يكون جملة. **قوله: (ما يقال لك)** أي: ما يقول الله لك. **قوله: (إن ربك)** بدل من ما قيل للرسل. **قوله: (إلا بشر مثلكم)** بدل من النجوى. **قوله: (أبو من هو)** هو مبتدأ وأبو خبر ومن مضاف إليه والجملة بدل من زيد. **قوله: (أتصبر يوم البنين الخ)** بدل من كلمة والمراد هنا لفظ الجملة وسبق الكلام في أنها في قوة المفرد. **قوله: (إنه لا يكون)** أي: عطف البيان. **قوله: (بخلاف البدل)** أي: فإنه يكون تابعاً لجملة أي والفرض أنه جملة إذ لا يبدل مفرد من جملة وفيه أنه قد سبق له في الجملة الثالثة مما لا محل له من الإعراب أن البدل والبيان لا يكون واحد منهما جملة وهذا ينافيه، وقد مر التنبيه على أن الاتباع إنما يكون في الإعراب إثباتاً ونفياً، وحينئذٍ فلا محذور في إبدال الجملة من الجملة.

---

٦٩٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغاني ٢/ ٨٥٣).

اللغة: ذهل: غاب عن رشده. البين: الفراق.

المعنى: لقد أدهشتني أم عمرو وأذهبت عقلي عندما قالت لي: أعندك صبر وجلد على فراقنا أم لا؟

مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ أَجْراً﴾ [يس: ٢٠ ـ ٢١]، ونحو: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تعلمون أمدّكم بأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٣] وقوله [من الطويل]:

أَقُولُ لَـهُ ارْحَـلْ لاَ تُـقِـيـمَـنَّ عِـنْـدَنَـا [وَإِلاَّ فـكُـنْ فِـي الـسِّـرِّ والْـجَـهْـرِ مُـسْـلِـمَـا]

الخامس: **أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف البدل،** نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩].

السادس: **أنه يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك في البدل** بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان، كقراءة يعقوب: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلى كِتَابِها﴾ [الجاثية: ٢٨] بنصب «كل» الثانية؛ فإنها قد اتّصل بها ذِكْرُ سبب الجثوّ، وكقول الحماسي [من الطويل]:

٦٩٧ ـ رُوَيْـدَ بَـنِـي شَـيْـبَـانَ بَـعْـضَ وَعِـيـدكُـمْ تُـلاَقُـوا غَـداً خَـيْـلِـي عَـلَـى سَـفَـوَانِ

قوله: (أتبعوا من لا يسألكم أجراً) بدل من قوله اتبعوا المرسلين.

قوله: (إنه) أي: البيان لا يكون الخ. **قوله: (يضاعف)** بدل من يلق بدليل الجزم لا إنه من بدل الجملة من الجملة. **قوله: (إنه لا يكون بلفظ الأول)** أي: سواءً اتصل بالثاني زيادة بيان أو لا هذا صريحه لأن الشيء لا يبين بنفسه وقد اعترضه الدماميني بأنه إذا اتصل بالثاني زيادة بيان كان بها غير الأول فلا مانع من كونه يجوز أن يكون بياناً ولا يظنهم يختلفون فيه والذي لا يكون بياناً ما إذا لم يتصل بالثاني زيادة بيان، فحينئذٍ لا فرق بين البدل والعطف البيان اهـ تقرير دردير. **قوله: (بنصب كل الثانية)** أي: على أنها بدل لا على أنها عطف بيان لأن الشيء لا يبين بنفسه هذا مراده، وأما بالرفع فيكون جملة مستأنفة. **قوله: (رويد بني شيبان الخ)** في رواية بتنوين رويد وهو اسم فعل أمر وبعض وعيدكم مفعوله وبني شيبان منادى فهو جملة معترضة بين اسم الفعل ومعموله أي أمهلوا بعض وعدكم يا بني شيبان. **قوله: (تلاقوا)** فعل مضارع مجزوم بحذف النون في جواب الأمر. **قوله: (على سفوان)** بالسين والفاء المفتوحتين ماء على أميال من البصرة والبيت من

٦٩٧ ـ التخريج: الأبيات لوداك بن ثميل المازني في (شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٧ ـ ١٢٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢١؛ وله أو لابن سنان بن ثميل المازني في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٣؛ والبيت الأول مع نسبته في شرح المفصل ٤/ ٤١؛ ومعجم ما استعجم ص ٧٤٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ١٩٠ (رود)؛ والمحتسب ١/ ١٥٠).

اللغة: تلاقوهم فتعرفوا: تلاقوا في بلائهم ما يستدل به على حسن صبرهم. الحدثان: نوائب الدهر. وليس للحدثان يد، وإنما استعير ذلك لأن أكثر الجناية تكون باليد.

المعنى: عندما تلاقون هؤلاء الرجال تعرفون من بلائهم ما يستدل على حسن صبرهم على ما يصيبهم من مصاعب الدهر.

تُـلاَقُـوا جِـيَـاداً لاَ تَـحِـيـدُ عَـنِ الْـوَغَـى   إِذَا مـا غَـدَتْ فِـي الـمـأزِقِ الْـمُـتَـدَانِـي
تَـلاَقُـوهُـمُ فَـتَـعْـرِفُـوا كَـيْـفَ صَـبْـرُهُـمْ   عَـلَـى مَـا جَـنَـتْ فِـيـهِـمْ يَـدُ الْـحَـدَثَـانِ

وهذا الفرق إنّما هو على ما ذهبَ إليه ابنُ الطّراوة من أن عطفَ البيان لا يكون من لفظ الأول؛ وتبعَهُ على ذلك ابن مالك وابنُهُ، وحُجَّتُهم أن الشيء لا يُبَيِّن نفسه؛ وفيه نظر من أوجه:

أحدها: أنه يقتضي أن البدل ليس مبيّناً للمبدل منه، وليس كذلك، ولهذا منع سيبويه «مَرَرْتُ بي المسكين، وبك المسكين» دون «به المسكين»، وإنما يفارق البدلُ عطفَ البيان في أنه بمنزلة جملة استؤنِفت للتَّبيين، والعطفُ تَبْيِينٌ بالمفرد المحض.

والثاني: أن اللفظ المكرَّر إذا اتّصل به ما لم يتّصل بالأول كما قدّمنا اتَّجه كونُ الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة؛ وعلى ذلك أجازوا في نحو قوله [من الرجز]:

قصيدة لبعض بني مازن من شعراء الخماسة وبعد البيت:

عـلـيـهـا الـكـمـاة الـغـر مـن آل مـازن   لـيـوث طـعـان عـنـد كـل طـعـانِ
مـقـاديـم وصـالـون فـي الـروع خـطـوهـم   بـكـل رقـيـق الـشـفـرتـيـن يـمـانِ
إذا استـنـجـدوا لـم يـسـألـوا مـن دعـاهـم   لأيـة حـرب أو لأي مـكـانِ

وفي قوله وصالون خطوهم قلب لأن السيف إذا قصر وصل بخطوة أقدام. **قوله: (في المأزق)** أي: المضيق والشاهد في تلاقوا الثاني والثالث فإنه بدل من الأول. **قوله: (تلاقوهم الخ)** من الطويل لكن دخلة القبض تلاقوا فعلون همو فتح مفاعلن رفعوا كي فعولن فصبرهم مفاعلن. **قوله: (وفيه)** أي: في هذا القول نظر. **قوله: (إن البدل ليس مبنياً للمبدل منه)** أي: لأنهم منعوا في البيان أن يكون بلفظ الأول لأن الشيء لا يبين بنفسه، وجوزوا والبدك كونه بلفظ الأول فمفاد كلامهم أن البدل لا بيان فيه. **قوله: (وليس كذلك)** أي: لأن فيه بياناً للمبدل منه، وقوله ولهذا أي لأجل كونه فيه بيان. **قوله: (مررت بي المسكين)** أي: لأن المسكين أقل تعريفاً من الضمير وما كان أقل تعريفاً لا يكون بدلاً لأنه ليس فيه بيان والبدل لا بد أن يكون فيه بيان وضمير الغيبة، وإن كان كذلك لكن لما كان الضمير في حد ذاته مبهماً لصدقه بمتعدد وكان المحلى أقل إفراداً لأن أل فيه للعهد صح البيان فيه. **قوله: (دون به المسكين)** أي: لصدق ضمير الغيبة على متعدد بخلاف المتكلم ومن يوجه إليه الخطاب. **قوله: (بمنزلة جملة استؤنفت الخ)** أي: لأنه على نية تكرار العامل ويلزم في نحو مررت بزيد أخيك إعمال الجار محذوفاً. **قوله: (والثاني)** أي: من أوجه النظر الثلاثة. **قوله: (بما فيه)** أي: بسبب ما فيه من زيادة الفائدة إذ لا معنى للبيان إلا التوضيح بزيادة الفائدة فالحق أنه لا فرق بين البدل والبيان في أنه إن اتصل اللفظ الثاني بما لم يتصل بالأول صح كونه بياناً وبدلاً وإلا فلا يصح أن يكون واحد منهما. **قوله: (وعلى ذلك)**

٦٩٨ ـ يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ [تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ]

و[من البسيط]:

٦٩٩ ـ يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ، لاَ أَبَا لَكُمُ، لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ

إذا ضممتَ المنادى فيهما.

أي: وينبني على ذلك أي على ما ذكر من صحة كون اللفظ المكرر بياناً بسبب ما فيه من زيادة الفائدة. **قوله: (يا زيد زيد اليعملات الذبل)** تمامه:

تطاول الليل هديت فأنزلِ

قوله: (اليعملات) بفتح الميم لأنه جمع يعملة بفتح الميم وهي الناقة المتمرنة على العمل. **قوله: (يا تيم تيم عدى)** تمامه لا أبالكم:

لا يوقعنكمو في سوأة عمرو

والبيت لجرير من قصيدة يهجو بها عمرو بن لحي التيمي أي انهوه عن شتمي لئلا أهجوكم. **قوله: (إذا ضممت الخ)** ظرف لقوله أجازوا الوجهين فالمنادى مبني على الضم في محل نصب فما بعده منصوب، إما بدل أو عطف بيان باعتبار المحل لما في الثاني من زيادة الفائدة وبعضهم جعل الثاني منادى مضافاً أو توكيد لفظي بين المضاف والمضاف إليه الثاني مذهب المبرد أن زيداً الأول مضاف لليعملات محذوفة فهو من الحذف من الأول

---

٦٩٨ ـ **التخريج**: الرجز لعبد الله بن رواحة في (ديوانه ص ٩٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٢، ٣٠٤؛ والدرر ٦/ ٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٣، ٢/ ٨٥٥؛ ولبعض بني جرير في شرح المفصل ٢/ ١٠؛ والكتاب ٢/ ٢٠٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٤؛ واللامات ص ١٠٢؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٦ (عمل)؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٠؛ والممتع في التصريف ١/ ٩٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢).

اللغة: اليعملات: الإبل القويّة على العمل. الذبّل: الضامرة.

٦٩٩ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ٢١٢؛ والأزهية ص ٢٣٨؛ والأغاني ٢١/ ٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٨، ٣٠١، ٤/ ٩٩، ١٠٧؛ والخصائص ١/ ٣٤٥؛ والدرر ٦/ ٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠؛ والكتاب ١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥؛ واللامات ص ١٠١؛ ولسان العرب ١٤/ ١١ (أبي)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤٠؛ والمقتضب ٤/ ٢٩٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٠٤؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٢٥؛ وجواهر الأدب ص ١٩٩، ٤٢١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣١٧، ١٠/ ١٩١؛ ورصف المباني ص ٢٤٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٤؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٥، ٣/ ٢١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢).

اللغة: السوءة: الشرّ والتهلكة. عمر: هو عمر بن لجأ.

المعنى: يخاطبهم الشاعر محذّراً من أن يوقعهم عمر في الشرّ والتهلكة.

والثالث: أن البيان يتصوّر مع كون المكرَّر مجرَّداً، وذلك في مثل قولك: «يا زَيْد زيد» إذا قلْته وبحضرتك اثنان اسم كلّ منهما «زيد»، فإنك لما تذكر الأوَّل يتوهّم كل منهما أنه المقصود، فإذا كرَّرته تكرَّر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد، وعلى هذا يتخرَّج قول النحويين في قول رؤبة [من الرجز]:

إنِّـــي وَأَسْـــطَـــارٍ سُـــطِـــرْنَ سَـــطْـــرَا لَـقَـــائِـــلٌ: يَـــا نَـــصْـــرُ نَـــصْـــرٌ نَـــصْـــرَا

إنَّ الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحلّ، وخَرَّجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الأوَّل فقط، فالثاني إمّا مصدر دُعَائيّ مثل: «سَقْياً لك»، أو مفعول به بتقدير: عليك، على أن المراد إغْرَاء نَصْر بن سَيَّار بحاجب له اسمه نصر على ما نَقَلَ أبو عبيدة، وقيل: لو قُدِّر أحدهما توكيداً لضُمَّا بغير تنوينٍ كالمؤكد.

السابع: **أنه ليس في نيَّةِ إحلالِهِ محلَّ الأول، بخلاف البدل**، ولهذا امتنع البدل

لدلالة الثاني، والأصل يا زيد اليعملات زيد اليعملات ومفاد المصنف أنه لا يجوز في الثاني على هذا المذهب أن يكون بياناً ولا بدلاً لأنه بلفظ الأول بدون زيادة وقد قيد جواز الوجهين بضم الأول، وحينئذٍ فيجعل الثاني على هذا المذهب إما منادى بيا محذوفة أو مفعولاً لأعني أو أنه توكيد لفظي، المذهب الثالث أن فتحة الأول فتحة بناء فزيد الأول فركب مع زيد الثاني تركيب خمسة عشر فهو مبني على الفتح لتركيبه وإضافته لليعملات فركب زيد الأول والثاني وأضيفا لليعملات كقولهم يا سيبويه القوم. **قوله: (والثالث أن البيان الخ)** أي: إن كلام ابن مالك ومن معه يفيد المنع في البيان سواءً كان في الثاني زيادة أم لا، أما إذا كان زيادة فقد تقدم، وإما إذا لم يكن زيادة فأشار له بالثالث فعلى كل حال البيان جائز أن يكون بلفظ الأول خلافاً لمنع ابن مالك مطلقاً. **قوله: (يا زيد زيد)** بتنوين الثاني ولا يصح أن يكون بالرفع فقط والأصح أن يكون بدلاً لصحة حلوله محل المبدل منه وكلامنا فيما يتعين فيه البيان. **قوله: (وإقبالك عليه)** قد يقال إن الإقبال والمواجهة هنا زيادة مع الثاني فالزيادة إما لفظية أو معنوية ا هـ تقرير دردير. **قوله: (على اللفظ)** ناظر للأول وقوله وعلى المحل ناظر للثاني. **قوله: (وخرجه)** أي: ابن مالك وابنه وابن الطراوة. **قوله: (أو في الأول)** أي: من الاثنين الأخيرين. **قوله: (مثل سقيا لك)** أي: فالمعنى انصر نصر. **قوله: (على أن المراد إغراء نصر ابن سيار)** أي: فالمعنى يا نصر بن سيار عليك نصراً أي الزم نصراً حاجبك. **قوله: (وقيل)** أي: في الرد على ابن الطراوة وابن مالك وولده حكاه بقيل لا مكان رده بأن التوكيد قد يأتي على المحل كالنعت والبيان. **قوله: (لو قدر أحدهما)** هكذا في نسخة بذكر الأحد وعليها فالصواب أن يقال لضم بالإفراد وفي نسخة ولو قدرا توكيد لضما وهي ظاهرة. **قوله: (إنه)** أي: البيان. **قوله: (في نية إحلاله)** أي: ليس على نية تكرار العامل. **قوله: (بخلاف البدل)** أي: فإنه

وتعيَّن البيان في نحو: «يا زَيْدُ الحارثُ»، وفي نحو: «يا سعيد كُرْزٌ» بالرفع، أو «كرزاً» بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كُرْزُ» بالضم فإنّه بالعكس، وفي نحو: «أنا الضاربُ الرَّجُلِ زيدٍ»، وفي نحو: «زَيْدٌ أفضلُ النَّاس الرجالِ والنساءِ، أو النساء والرجالِ»، وفي نحو: «يا أيها الرجلُ غلام زيد»، وفي نحو: «أيُّ الرجلين زيد وعمرو جاءك»، وفي نحو: «جاءني كِلاَ أخويك زيدٍ وعمرٍو».

الثامن: **أنه ليس في التَّقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل،** ، ولهذا امتنعَ أيضاً البدلُ وتعيَّن البيان في نحو قولك: «هندٌ قام عمرو أخوها»، ونحو: «مررتُ برجلٍ قام عمرٌو أخوه»، ونحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْراً أخاه».

في نية إحلاله محل الأول من حيث تكرار العامل. **قوله: (وتعين البيان في نحو يا زيد)** أي: لأن البدل في نية إحلاله محل الأول ولو جعل بدلاً للزم عليه نداء ما فيه أل وهو لا يجوز لأن يا لا تباشر أل. **قوله: (أو كرزا بالنصب)** أي: لأنك لوجعلته بدلاً لكان على نية تكرار العامل فيلزم عليه نصب المنادى المنفرد أو رفعه منوناً وهو لا يجوز. **قوله: (فإنه بالعكس)** أي: فهو بدل لأنه يجوز يا كرز. **قوله: (أنا الضارب)** يتعين أنه بيان ولا يصح أن يكون بدلاً والإلزام إضافة ما فيه أل للمجرد منها وهو لا يجوز. **قوله: (الرجال والنساء)** يتعين أنه بيان لا بدل لأن أفعل التفصيل بعض ما يضاف إليه والبدل يحل محل المبدل منه فينحل المعنى زيد أفضل النساء فيفيد أنه من النساء وليس كذلك.

قوله: (غلام زيد) أنه يتعين أن يكون بياناً ولا يصح أن يكون بدلاً وإلا لحل محل الرجل فيفيد أن نعت أي في النداء يكون معرفاً بالإضافة مع أنه إنما يكون محلى بأل أو اسم إشارة. **قوله: (أي الرجلين زيد)** أي: فيتعين أن زيداً وعمراً بيان لا بدل وإلا لحل محل الرجلين فيلزم إضافة أي إلى مفرد معرفة مع فقد شرطه وهو نية الإجراء أو تكرير أي. **قوله: (كلا أخويك زيد وعمرو)** أي: فزيد وعمرو بيان لأخويك لا بدل منه إذ لو حلا محله لزم إضافة كلا لمتعدد مفرق من غير ضرورة وهي إنما تضاف إلى معرف دال على اثنين بكلمة واحدة من غير تفرق. **قوله: (إنه)** أي: البيان ليس. **قوله: (هند قام عمرو وأخوها)** أي: فهند مبتدأ وقام عمرو خبر وأخوها بيان لا بدل وإلا لاقتضى أن أخوها من جملة أخرى فيلزم حينئذٍ خلو الجملة الأولى من رابط يعود على المبتدأ وفي المثال الثاني يلزم خلو جملة الصفة من ضمير يعود على الموصوف وفي المثال الثالث يلزم اشتغال العامل عن الاسم السابق بأجنبي منه مع أنه إنما يشتغل عنه بالعمل في ضميره أو في الملابس لضميره.

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة

وذلك أحد عشر أمراً:

أحدها: **أنه يُصاغ من المتَعَدِّي والقاصر**، كـ «ضارب» و«قائم» و«مستَخْرِج» و«مستَكْبِر»، وهي لا تصاغ إلا من القاصر كـ «حَسَن» و«جَمِيل».

الثاني: **أنه يكونُ للأزمنة الثلاثة**، وهي لا تكون إلا للحاضر، أي: الماضي المتصل بالزمن الحاضر.

الثالث: **أنه لا يكون إلا مُجَارياً للمضارع في حركاته وسكناته** كـ «ضَارِب» و«يَضْرِب» و«مُنْطَلِق» و«يَنْطَلق»، ومنه «يَقُوم» و«قائم»، لأن الأصل «يَقْوُم»، بسكون القاف وضم الواو، ثم نَقَلُوا، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل «ذَاهِب» و«يَذْهَب» و«قاتل» و«يَقْتُل»، ولهذا قال ابن الخشاب: وهو وزن عَرُوضي لا تصريفي، وهي تكون مُجَارية له كـ «مُنْطَلق اللسان»، و«مُطْمَئِنُّ النفس»، و«طاهر العِرْضِ»، وغيرَ مجارية وهو الغالب، نحو: «ظَرِيف»، و«جَمِيل»، وقولُ جماعة: «إنَها لا تكون إلا

قوله: (ما افترق فيه) اسم الفاعل الخ أما أوجه الاجتماع فلم يذكرها وهي ثلاثة الأول أن كلاً يدل على حدث وصاحبه والثاني أن كلاً يثنى ويجمع الثالث أنهما يؤنثان ويذكران. **قوله: (إلا من القاصر)** أي: ولو تنزيلاً كما قيل في رحيم وإنما كان صوغها من القاصر لأنها تنصب المفعول به. **قوله: (إنه يكون للأزمنة الثالثة)** أي: أنه صالح لأن يكون للأزمنة الثالثة وقوله إلا للحاضر أي إلا للدلالة على الزمن الحاضر أي زمن التكلم، وأما قول المصنف أي الماضي الخ أتى به للوفاق بين قولين وبيان ذلك أن السيرافي ذهب أنها للماضي وابن مالك ذهب إلى أنها للحال فأشار المصنف للوفاق بأن من قال بالماضي مراده المتصل بالحال ومن قال بالحال فمراده المتصل به الماضي فلا دلالة على الحدوث ولا الثبوت في جميع الأزمنة وإنما تدل على الحدث الحاضر. **قوله: (لأن الأصل الخ)** أي: فقائم مجار ليقوم باعتبار أصله. **قوله: (ولهذا)** أي: لأجل كون مجاراة اسم الفاعل للصفة في الحركات والسكنات لا في أعيان الحركات. **قوله: (هو)** أي: موافقة اسم الفاعل للمضارع في الحركات الخ. **قوله: (وهي)** أي: الصفة المشبهة. **قوله: (وطاهر العرض)** مجارية ليظهر. **قوله: (من صديق)** قبله:

إنــنـــي رمــت الـــخـــطـــوب فـــتـــى   فـــوجـــدت الـــعـــيـــش أطـــوارا
لـــيـــس يـــغـــنـــي عـــيـــشـــه أحـــد   لا يـــلاقـــي فـــيـــه أقـــوارا

مجارية» مردودٌ باتّفاقهم على أن منها قوله [من المديد]:

٧٠٠ ـ مِـــنْ صَـــدِيـــقٍ أَوْ أَخِـــي ثِـــقَـــةٍ أَوْ عَـــــدُوٍّ شَـــــاحِـــــطٍ دَارَا

الرابع: **أن منصوبه يجوز أنْ يتقدم عليه**، نحو: «زَيْدٌ عَمراً ضَارِبٌ»، ولا يجوز: «زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَن».

الخامس: **أن معموله يكون سببيًا وأجنبيًا**، نحو: «زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلاَمَهُ وعَمْراً»، ولا يكون معمولها إلا سببيًا تقول: «زَيْدٌ حَسَن وَجْهه» أو «الوجه» ويمتنع «زَيْد حَسَن عَمْراً».

السادس: **أنه لا يخالفُ فِعْلَه في العمل**، وهي تخالفه، فإنها تنصب مع قصور فعلها، تقول: «زَيْد حَسَن وَجْهه» ويمتنع «زَيْد حَسُنَ وَجْهَه» بالنصب، خلافاً لبعضهم؛ فأما الحديث: «أن امرأة كانت تُهَرَاقُ الدماء» فـ «الدماء» تمييز على زيادة «أل»، قال

قوله: (شاحط) أي: بعيد وشاحط مجار ليشحط فاتفقت الصفة مع المضارع في الوزن. **قوله: (سببياً)** أي: اسماً متصلاً بضمير يعود على الموصوف وهو أي السببي نسبة للسبب وهو لغة الحبل وسمي الضمير سبباً مجازاً أو شبه الضمير بالحبل استعارة مصرحة بجامع الربط في كل فإذا نسيت المضاف للسبب بمعنى الضمير قلت هذا سببي أي متصل بالضمير الرابط. **قوله: (وعمراً)** عطف على غلامه فغلامه سببي وعمرو أجنبي فقد اجتمعا في تركيب واحد. **قوله: (أو الوجه)** أل بدل من الضمير والمراد معمولها بطريق الشبه باسم الفاعل فلا يرد زيد بك فرح والحال والتمييز نحو زيد حسن وجهاً أو راكباً. **قوله: (خلافاً لبعضهم)** أي: فإنه جوز كون القاصر الذي يكون فيه صفة مشبهة ينصب على التشبيه بالمفعول به. **قوله: (فأما الحديث)** جواب عما يرد على قوله ويمتنع الخ، وحاصل الإيراد أن تهراق فعل مبني للمفعول والفعل إذا بني للمفعول صار قاصراً لا ينصب ما بعد نائب الفاعل أي إذا كان لا يتعدى إلا لواحد وهنا قد نصبه فهب أن الفعل القاصر الذي تصاغ منه الصفة المشبهة كالفعل الذي يبنى للمفعول بجامع أن كلاً منهما لازم وحاصل الجواب أن الدماء تمييز لا مفعول، أو أن الفعل غير مبني للمفعول بل هو فعل مضارع.

قوله: (فأما الحديث) هذا وارد على قوله يمنع حسن وجهه بالنصب وحاصله أن

---

٧٠٠ ـ **التخريج**: البيت لعديّ بن زيد في (ديوانه ص ١٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣١، ٢١٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٨؛ والكتاب ١/ ١٩٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٢١؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٨٢).

اللغة: شاحط: بعيد.

المعنى: يمر بالمرء في سني حياته ناس كثيرون، من موالٍ ومعادٍ، كما يصادف فقراً، وغنىً، واستقراراً وغربة.

ابن مالك: أو مفعول على أن الأصل: تُهَرِيق، ثم قُلِبت الكسرة فتحة والياء ألفاً، كقولهم: «جَارَاةٌ» و«نَاصَاة» و«بَقا» وهذا مردود، لأن شرط ذلك تحرُّك الياء كـ «جارية»، و«ناصية» و«بَقِيَ».

السابع: **أنه يجوز حَذْفُهُ وبقاء معموله**، ولهذا أجازوا «أنا زَيْد ضَارِبه»، و«هذا ضارب زيدٍ وعمراً»، بخفض «زيد» ونصب «عمرو» بإضمار فعل أو وصف منوّن، وأما العطف على محل المخفوض فممتنِع عند مَنْ شَرَطَ وجودَ المحرِزِ كما سيأتي، ولا يجوز «مررْتُ برجلٍ حَسَن الوجهِ والفِعْلَ» بخفض «الوجه» ونصب الفعل، ولا «مررَتُ

يقال هو لا يمتنع لورود الحديث بنظيره فإن تهراق بفتح الهاء وسكونها مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير المرأة وقد نصب الدماء وهو نظير الوجه مع أن ذلك الفعل قاصر عنها إذ لا يتعدى إلا لواحد ينوب عن الفاعل فإنه مضارع أهراق زيد الدم أي أراقه. **قوله: (تمييز)** أي: والأصل ان امرأة كان الغير يهريقها من جملة الدم فالمرأة مقتولة على هذا الجواب بخلاف الجواب الثاني فإنها عليه قاتلة. **قوله: (تمييز)** قال ابن الحاجب أو منصوب بفعل مقدر أي تريق الدماء أو على التشبيه بالمفعول به قال الدماميني وفيه أن أكثر النحاة لا يقول بالتشبيه مع الأفعال. **قوله: (كقولهم جاراة)** أي: في جارية وفي ناصية وفي بقي. **قوله: (لأن شرط ذلك)** أي: قلب الكسر فتحة والياء ألفاً تحرك الياء أي والياء في تهريق ساكنة لا متحركة. **قوله: (تحرك الياء)** أي: بنقل حركتها لما قبلها فتحركت بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسث الآن فتقلب ألفاً. **قوله: (كجارية)** أي: تحركت الياء فنقلت حركتها لما قبلها فقبلت ألفاً وكذا تقول في ناصية وحاصل إيضاح المقام أن من المقرر أن الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها تقلب ألفاً ثم إنه وجد ألفاظ نطق فيها بالألف كجاراة والحال أن ما قبل الياء ليس مفتوحاً وحاصل ما قالوا فيه ان الياء إذا تحركت وكان ما قبلها ليس مفتوحاً فإنه يقدر نقل حركة الياء لما قبلها فتقلب الياء ألفاً وتهريق ليس من هذا لأن ياءه ساكنة.

قوله: (عند من شرط وجود المحرز) المراد بالمحرز الطالب للمحل والطالب للمحل ليس بموجود هنا وذلك لأن الاسم لا يعمل عمل الفعل أي بأن ينصب المفعول إلا إذا كان محلى بأل أو منوناً وهنا ليس بواحد منهما فلا يكون عاملاً في محل زيد النصب، وإذا كان ليس محل زيد النصب فلا يصح حينئذٍ العطف على محله بالنصب. **قوله: (عند من شرط)** أي: للعطف على المحل أي في ذاته أي لا بقيد كونه مجرور أي أن بعضاً اشترط في العطف على المحل أموراً ثلاثة أحدها وجود المحرز أي الطالب للمحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالنصب فقاعداً عطف على محل قائم العاملة فيه ليس ولا مانع من ذلك بخلاف مثاله هنا، فإن هنا مانعاً وهو عدم تنوين ضارب الموجود وقوله كما سيأتي أي أقسام العطف. **قوله: (ونصب الفعل)** هذا أوزان المثال الثاني في اسم الفاعل وهو هذا

برجلٍ وَجْهَهَ حَسَنِهِ» بنصب «الوجه» وخفض الصفة، لأنّها لا تعمل محذوفة، ولأن معمولَها لا يتقدّمها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

الثامن: **أنه لا يقبح حذفُ موصوفِ اسم الفاعل وإضافته إلى مضافٍ إلى ضميره**، نحو: «مررتُ بقاتل أبيه»، ويقبح «مررت بحسن وجهه».

التاسع: **أنه يُفصَل مرفوعه ومنصوبه**، كـ «زَيْد ضَارِب فِي الدَّارِ أَبُوهُ عمراً»، ويمتنع عند الجمهور «زَيْد حَسَنٌ في الحرب وَجْهه» رفعتَ أو نصبتَ.

العاشر: **أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع**، ولا يتبع معمولها بصفة، قاله الزجّاج ومتأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث في صفة الرجال «أعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى».

الحادي عشر: **أنه يجوز إتباعُ مجروره على المحل** عند مَنْ لا يشترط المحرز،

ضارب زيد وعمراً وقوله ولا مررت برجل الخ هذا وزان المثال الأول وهو أنا زيداً ضاربه. **قوله: (بنصب الوجه)** أي: بصفة محذوفة على طريق الاشتغال وقوله وخفض الصفة هذا لا حاجة له لأن الصفة لا تكون إلا مخفوضة إذا كان الموصوف مخفوضاً. **قوله: (ولأن معمولها)** علة للمنع في المثال الثاني وما قبله علة للمنع في المثال الأول والثاني. **قوله: (موصوف اسم الفاعل)** أي: الموصوف به.

قوله: (إلى ضميره) أي: إلى ضمير الموصوف المحذوف. **قوله: (بقاتل أبيه)** أي: برجل قاتل أبيه. **قوله: (ويقبح مررت بحسن وجهه)** أي: برجل حسن وجهه واعترض بأن اسم الفاعل لا قبح فيه أصلاً، ذكر الموصوف أو حذف، وأما في الصفة فإنه يقبح فيها إضافتها إلى ضمير الموصوف سواءً ذكرت الموصوف أو حذفته وليس القبح قاصراً على حالة الحذف. **قوله: (أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه)** أي: منه. **قوله: (رفعت)** أي: الوجه أو نصبته. **قوله: (بجميع التوابع)** بأن تصفه كقولك هذا ضارب زيد الظريف أو أخاك إذا أبدلت أو نفسه إذا أكدت أو وعمراً على العطف. **قوله: (ولا يتبع معمولها)** أن لأنه لما اشترطت سببيته ألحق بالضمير وهو لا يوصف. **قوله: (ويشكل الخ)** قد يجاب بأن اليمنى خبر لمحذوف أي وهي اليمين وهذه الجملة جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل أي عين فقيل هي اليمنى أو انه مفعول لمحذوف أي أعني اليمنى. **قوله: (اتباع مجروره)** أي: فقط أما المرفوع والمنصوب فلا يتبع بمجروره خلافاً للبغداديين في الثاني. **قوله: (عند من لا يشترط)** أي: في الإتباع على المحل وجود المحرز أي وأما من يشترط في الإتباع على المحل وجود المحرز فيمنع إتباع مجروره على المحل لعدم وجود المحرز. **قوله: (المحرز)** أي: الطالب للمحل وهو هنا اسم الفاعل منوناً أو مع أل لأنه لا ينصب إلا كذلك.

ويحتمل أن يكون منه ﴿وَجاعِلِ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٩٦]، ولا يجوز «هو حَسَنُ الْوَجْهِ وَالبَدَنَ» بجرّ «الوجه» ونصب «البدن»، خلافاً للفرّاء، أجاز، «هو قويُّ الرِّجْلِ وَاليَدُ» برفع المعطوف، وأجاز البغداديُّون إتباعَ المنصوب بمجرور في البابين، كقوله [من الطويل]:

٧٠١ ـ فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

التقديرُ: المطبوخُ في القدر، وهو عندهم عطف على «صَفِيف»، وخُرِّج على أن الأصل «أو طابخ قدير»، ثم حذف المضاف، وأُبقي جر المضاف إليه كقراءة بعضهم: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧] بالخفض، أو أنه عطف على «صفيف» ولكن

قوله: (ولا يجوز الخ) أي: لأنها ضعيفة فلا تعمل جراً ولا نصباً لأنها حملت عليه في العمل. **قوله: (برفع المعطوف)** أي: أو نصبه. **قوله: (في البابين)** أي: اسم الفاعل والصفة المشبهة وقوله كقوله مثال للصفة، وأما اسم الفاعل فمثاله هذا ضارب عمر أو زيد. **قوله: (فظل)** أي: صار وقوله طهاة اللحم جمع طاهٍ وهو الطباخ لأنه يطهو اللحم أي يصلحه بالطبخ والشيء. **قوله: (منضج)** صفة مشبهة. **قوله: (صفيف)** أي: مصفوف أي ما بين منضج شواءَ مصفوفاً فهو من إضافة الصفة للموصوف، وقوله قدير هو المطبوخ في القدر. **قوله: (ضعيف شواء)** هو اللحم الذي يصف على الحجر أو الرقعة حتى يشوى. **قوله: (أو قدير معجل)** أي: ومنضج قدير معجل. **قوله: (أو طابخ قدير)** أي: بجر قدير أي ما بين منضج وما بين طابخ فالطهاة قسمان. **قوله: (ثم حذف المضاف الخ)** قد يقال أنا لا نخرجه على الشاذ بل إنه لما حذف المضاف جر المضاف إليه بجر المضاف، وإن المضاف إليه لم يبق على حاله وهذا شائع، وأجاب الشمني بأن محل كون المضاف إليه يعرب إعراب المضاف إذا حذف إذا كان مخالفاً في إعرابه لا إن وافقه كما هنا تأمل. **قوله: (كقراءةِ بعضهم)** أي: فهو من القليل لأن الشرط في إبقاء المضاف إليه على حاله أن يكون ما حذف مماثلاً لما عطف عليه لكن هذا الشرط إنما هو في الكثير إذ قد يوجد كذلك بدون شرط.

---

٧٠١ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٢٢؛ وجمهرة اللغة ص ٩٢٩؛ وجواهر الأدب ص ٢١١؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٧، ٢٤٠؛ والدرر ٦/ ١٦١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٨؛ ولسان العرب ٩/ ١٩٥ (صفف)، ١٦/٢١٥ (طها)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤١).

اللغة: الصفيف: المصفوف لشيه. القدير: ما طبخ بقدر.

المعنى: كان الخصب كثيراً، والصيد وافراً، فكثر الطهي وانقسم الطباخون بين شاوٍ، وطاهٍ في القدر.

خفض على الجوار، أو على توهم أن «الصفيف» مجرور بالإضافة، كما قال [من الطويل]:

[بَدَا لِيَ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى] وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

قوله: **(خفض على الجوار)** أو على التوهم لا بالعطف على المحل. **قوله: (ولا سابق)** أي: بالجر عطف على مدرك في قوله:

بدا لي أني لست مدركِ ما مضى ولا سابقي شيئاً إذا كان جائيا

فقد توهم أن الباء داخلة على مدرك أي بمدرك ولا سابق.

ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه

اعلم أنهما قد اجتمعا في خمسة، وافترقا في سبعة.

فأَوْجُهُ الاتفاق أنهما **اسمان، نكرتان، فَضْلَتَانِ، منصوبتان، رافعتان للإبهام**.

وأما أَوْجُهُ الافتراق فأحدها: **أن الحال يكون جملةً**، كـ «جاءَ زَيْدٌ يَضْحكُ»، **وظرفاً**، نحو: «رأَيْتُ الهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ»، **وجارًا ومجروراً**، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩] والتمييز لا يكون إلا اسماً.

والثاني: **أن الحال قد يتوقَّف معنى الكلام عليها**، كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً﴾ [الإسراء: ٣٧]، ﴿لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارى﴾ [النساء: ٤٣]، وقال [من الخفيف]:

٧٠٢ - إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً ... كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

بخلاف التمييز.

والثالث: **أن الحال مُبَيِّنة للهيئات، والتمييز مبيِّن للذواتِ**.

ما افترق فيه الحال والتمييز

قوله: (للإبهام) أي: وإن كان الحال رافعاً لما انبهم من الهيآت والتمييز للإبهام في الذوات. **قوله: (والتمييز لا يكون إلا اسماً)** أي: جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً. **قوله: (بخلاف التمييز)** اعترض هذا بقولك ما طاب محمد إلا نفساً لأنك لو قلت ما طاب محمد لم يتم الكلام، وأجيب بأن كلامنا في التمييز بقطع النظر عن ما وإلا كما أن الحال يتوقف عليها المعنى بدون ما وإلا فالتمييز لا يتوقف عليه معنى الكلام إذا كان بدونهما. **قوله: (إن الحال مبنية للهيآت)** أي: وأما نحو جاء زيد والشمس طالعة فهو في تأويل

---

٧٠٢ - **التخريج**: البيت لعدي بن الرعلاء في (تاج العروس ٥/ ١٠١ (موت)؛ ولسان العرب ٢/ ٩١ (موت)؛ والأصمعيّات ص ١٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٣؛ وسمط اللآلي ص ٨، ٦٠٣؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٤/ ٣٤٣؛ وتاج العروس (حيي)؛ والتنبيه والإيضاح ١/ ١٧٣).

اللغة: **شرح المفردات**: الميْت: الذي فارق الحياة. الميّت: الذي يحتضر. وذهب بعضهم إلى أنّ اللفظتين بمعنى واحد. الكئيب: الحزين. الكاسف البال: المتغيّر الحال. الرجاء: الأمل.

المعنى: يقول ليس الميت من فارق الحياة واستراح من شقائها، بل الميت هو الذي يعيش في هذه الحياة فاقد الأمل، ملحَفاً باليأس والشقاء.

والرابع: **أن الحال يتعدّد**، كقوله [من الطويل]:

٧٠٣ ـ عَلَيَّ إذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجْلاَنَ حَافِيَا

بخلاف التمييز، ولذلك كان خطأ قول بعضهم في [من الطويل]:

٧٠٤ ـ تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيماً وَمَوْئِلا

إنهما تمييزان، والصواب أن «رحماناً» [مفعول به] بإضمار أخصُّ أو أمْدَح، و«رحيماً» حال منه، لا نعت له؛ لأن الحق قول الأعلم وابن مالك: إن «الرحمٰن» ليس بصفة بل عَلَم، وبهذا أيضاً يبطل كونه تمييزاً، وقول قوم إنه حال.

وأما قول الزمخشري: إذا قلت: «الله رحمٰن» أتصرفه أم لا، وقول ابن الحاجب: إنه اختُلِف في صرفه، فخارج عن كلام العرب من وجهين، لأنه لم يستعمل

مقارناً لطلوع الشمس ولا شك أن هذا مبين لهيئة مجيئة وإن كان القصد الزمان. **قوله: (إن الحال يتعدد)** أي: لأنه مبين لهيئة الشيء والهيآت تتعدد ولأنه صفة في المعنى لصاحبه والشيء يوصف بأوصاف متعددة والتمييز أي للمفرد مبين للذات والمبين للذات لا يتعدد. **قوله: (رجلان)** حال من الياء في على وكذا حافياً حال من ياء على فقد تعددت الحال ويحتمل أن حافياً حال متداخلة وحينئذٍ فلا تكون متعددة فلا يكون في البيت شاهد. **قوله: (ولذلك)** أي: لأجل كون التمييز لا يتعدد. **قوله: (لا نعت له)** أي: لأنه معرفة بالعلمية ولا ينعت بالنكرة. **قوله: (لأن الحق الخ)** ومقابله أنهما صفتان وهما قولان والمشهور الثاني وهو الذي عليه كلام المؤلفين في البسملة وعليه فيجوز جعل رحمانا حالاً أو تمييزاً وجعل رحيم نعتاً له.

قوله: (ليس بصفة) أي: لا يدل على معنى وصاحبه بل إنما يدل على مجرد الذات. **قوله: (بل علم)** وحيث كان معرفة بالعلمية فلا يجوز وصفه بالنكرة. **قوله: (بهذا)** أي: يكون الرحمٰن علماً يبطل كونه تمييزاً ويبطل كونه حالاً لأنه شرطهما التنكير وهو علم، وقوله أيضاً أي كما بطل بكونه علماً جعل رحيماً نعتاً له. **قوله: (وأما قول الخ)** هذا جواب عما يقال كيف تقول إن الرحمٰن ليس بصفة بل علم مع أن كلام الزمخشري وابن الحاجب يقتضي أنه صفة. **قوله: (أتصرفه)** أي: بحيث يقال رحمنٌ وحينئذٍ فيكون مؤنثه رحمانة، وقوله أم لا أي بأن يقال رحمن وحينئذٍ فمؤنثه رحمي. **قوله: (لأنه لم يستعمل)**

---

٧٠٣ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في (ديوانه ص ٢٣٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٥٤؛ وشرح التصريح ١/ ٣٨٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٩؛ ولسان العرب ١١/ ٢٦٨ (رجل)).

شرح المفردات: الخفية: الاستتار. رجلان: ماشياً على رجليه.

المعنى: يقول: لئن زرت ليلى متخفّياً، فعليّ أن أزور بيت الله ماشياً حافياً.

٧٠٤ ـ **التخريج**: تقدم بالرقم ٧٤.

صفة ولا مجرّداً من «أل»، وإنما حذفت في البيت للضرورة، وينبني على عَلَميّته أنه في البسملة ونحوها بدل لا نعت، وأن «الرحيم» بعده نعت له، لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى، إذ لا يتقدَّم البدل على النعت، وأن السؤال الذي سأله الزمخشري وغيرُه لِمَ قُدِّم «الرحمٰن» مع أن عادتهم تقديم غير الأبلغ، كقولهم: «عالم نِحْرير»، و«جواد فَيَّاض»، غير متَّجه.

ومما يوضح لك أنه غير صفة مجيئُه كثيراً غير تابع، نحو: ﴿الرَّحْمٰنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الرحمٰن: ١ ـ ٢]، ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمٰنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠].

والخامس: أن **الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبههُ**، نحو: ﴿خَاشِعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، وقوله [من الطويل]:

٧٠٥ ـ [عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ] نَجَوْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أي: في لغة العرب صفة كما هو كلام الزمخشري وابن الحاجب وإنما يستعمل في لغتهم علماً. **قوله: (لم يستعمل صفة)** أي: حتى يقال يختم مؤنثه بالتاء أو لا وإن كان العلم أيضاً يمنع للزيادة. **قوله: (ولا مجرداً من أل)** هذا وجه ثانٍ والأولى ما قبله. **قوله: (في البيت)** أي: بيت الشاطبية. **قوله: (لا نعت)** أي: لأن العلم جامد والنعت لا بد أن يكون مشتقاً أو مؤولاً به. **قوله: (سأله)** أي: وأجاب عنه بأن الرحيم جعل كالتتمة والرديف ولم يعكس لأن الشأن أن الشريف يجعل متبوعاً لا تابعاً. **قوله: (لم قدم الرحمٰن)** أي: الذي هو أبلغ من الرحيم لزيادة معناه. **قوله: (غير متجه)** أي: لأن الرحمٰن غير صفة والعادة المذكورة إنما هي في الصفات لا في العلم. **قوله: (أو وصفاً يشبهه)** أي: لا إن كان العامل معنوياً أو فعلاً جامداً فإنها لا تتقدم. **قوله: (خاشعاً)** حال من فاعل يخرج أي يخرجون في حال كونهم قوماً خاشعاً أبصارهم.

قوله: (خاشعاً الخ) المثال يكفي فيه الاحتمال ولا يضر تجويزهم أنه مفعول يدعو

٧٠٥ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن مفرّغ في (ديوانه ص ١٧٠؛ وأدب الكاتب ص ٤١٧؛ والإنصاف ٢/ ٦١٧؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٠؛ وتذكرة النحاة ص ٢٠؛ وجمهرة اللغة ص ٦٤٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤١، ٤٢، ٤٨؛ والدرر ١/ ٢٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٩، ٣٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٩؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٧١؛ ولسان العرب ٦/ ٤٧ (حدس)، ٦/ ١٣٣ (عدس)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٤٢، ٣/ ٢١٦؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٢، ٤٤٧؛ وأوضح المسالك ١/ ١٦٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٣٣، ٦/ ٣٨٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٤؛ وشرح قطر الندى ص ١٠٦؛ وشرح المفصل ٢/ ١٦، ٤/ ٢٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٠ (ذوا)؛ والمحتسب ٢/ ٩٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٤).

=

أي: وهذا طليق محمولاً لك، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح، فأمّا استدلالُ ابن مالك على الجواز بقوله [من الطويل]:

٧٠٦ ـ رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إذا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وقوله [من الطويل]:

٧٠٧ ـ إذَا الْمَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِياً وَلَمْ يُغْنَ بِالإحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

فسهو؛ لأن «عطفاه» و«المرء» مرفوعانِ بمحذوف يُفسِّره المذكور، والناصبُ للتمييز هو المحذوف، وأما قوله [من البسيط]:

أي يدعو الداعي قوماً خاشعاً. **قوله: (محمولاً لك)** أي: حال كونه محمولاً لك فجملة تحملين حال من الضمير في طليق. **قوله: (ولا يجوز ذلك في التمييز)** أي: ولو كان العامل فعلاً متصرفاً. **قوله: (بمثل السيد)** أي: رددت العدو عن نفسي بفرس مثل السيد أي مثل الذئب، وقوله نهد صفة لفرس معناه الجسيم الضخيم، وقوله مقلص أي طويل القوائم وقوله كميش أي حاد في عدوه. **قوله: (ماء تحلبا)** أي: فالأصل نحلب ماء أي عرفاً فقدم التمييز. **قوله: (عيناً قر)** الأصل إذا المرء قر عيناً بالعيش وقوله مثرياً أي حال كونه مثرياً أي غنياً فقدم التمييز أعني عيناً على عامله وهو قر. **قوله: (فسهو)** فيه نظر لأن مذهب ابن مالك أن إذا تدخل على الأسماء موافقاً لابن جنى إذ قد قال في التسهيل قد يغني عن وقوع الفعل بعد إذا الاسم كما في الرد على ابن مالك أن يقال له إن التمييز هنا محتمل لأن يكون منصوباً بفعل محذوف يدل عليه المذكور ويحتمل نصبه بالفعل بعده فالدليل قد طرقه الاحتمال.

= **اللغة والمعنى**: عدس: اسم صوت لزجر البغل. عباد: هو عباد بن زياد والي سبجستان لمعاوية. يقول مخاطباً بغلته: إنّ عبّاداً لم يعد له سلطة عليك وأنت تحملين رجلاً طَليقاً بعد أن أفرج عنه.

٧٠٦ ـ **التخريج**: البيت لربيعة بن مقروم في (شرح شواهد المغني ص ٨٦٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٦).

اللغة: السيد الذئب. نهد: ضخم. مقلص: طويل القوائم. كميش: سريع. تحلبا: سالا. عطفاه: جانباه.

المعنى: رددت الغارة وأنا على فرس ضخم كذئب، طويل القوائم سريع يتصبب عرقاً من جانبيه لشدة السرعة في عدوه.

٧٠٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح الأشموني ١/ ٢٦٦).

اللغة: قرّت عينه: بردت سروراً، وجف دمعها. مثرياً: غنياً من الثراء. مذمماً: مذموماً.

المعنى: إن الإنسان إن وهبه الله الغنى والثراء، فتنعم وترفه في حياته من غير أن يشعر بغيره من الناس الفقراء والمساكين كان عمله مذموماً لا يحبه أحد.

٧٠٨ - [ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلا] وَمَا ارْعَوَيْتُ، وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلا

وقوله [من المتقارب]:

٧٠٩ - أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَاراً

فضرورتان.

السادس: أن **حقّ الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود**، وقد يتَعاكسان فتقع الحال جامدة، نحو: «هٰذا مَالُكَ ذَهَبا»، ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً﴾ [الأعراف: ٧٤] ويقع التمييز مشتقًّا، نحو: «للّٰهِ دَرُّهُ فَارِساً»، وقولك: «كَرُمَ زَيْد ضَيْفاً» إذا أردت الثّناء على

قوله: (يفسره المذكور) أي: وهو تحلبا وقر لأن إذا إنما تدخل على الأفعال. **قوله: (هو المحذوف)** أي: وهو متقدم على التمييز. **قوله: (فضرورتان)** فيه أنه لا معنى لادعاء الضرورة مع إمكان انتصاب التمييز بفعل محذوف دل عليه المذكور والأصل وما ارعويت وقد اشتعل شيباً رأسي اشتعل وأنفساً تطيب الخ. **قوله: (ذهباً)** حال من الخبر أي هذا مالك حال كون المال ذهباً، وقوله بيوتاً أي حال كون الجبال بيوتاً، وأما قوله الجبال فهو مفعول، وأما نسخة من الجبال بيوتاً فلا تصح لأن البيوت فيها مفعول لأن تحت يتعدى إلى مفعول بنفسه. **قوله: (فارساً)** أي: فهو لا يصح أن يكون حالاً لأنها لا تصح أن تكون مقيدة ولا مؤكدة، أما الأول فلأن المقصود التعجب من فروسيته دائماً لا التعجب منه في حال كونه فارساً فقط أي راكباً للفرس، وأما الثاني فلأن لم يستفيد معناها بدونها لأن قولك لله دره يحتمل أن التعجب منه من جهة العلم أو من جهة فروسيته ولكن الظاهر أنه يصح أن يكون حالاً مقيدة إذ لا يتعجب من الفروسية إلا إذا كانت موجودة إذ لو لم تكن موجودة لا يقال له فارس حتى أنه يتعجب من فروسيته إلا أن يقال أنه يصح بالنظر للوصف الذي شأنه القيام به سواءً كان موجوداً معه أو لا، ولذا قال الرضى إن التمييز

---

٧٠٨ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح الأشموني ١/ ٢٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤).

اللغة: الحزم: ضبط الأمور. ارعوى: رجع إلى ما ينبغي الرجوع إليه. اشتعل رأسه شيباً: أي كبر، أو كثرت عليه الهموم.

٧٠٩ - **التخريج**: البيت لرجل من طيِّىء في (شرح التصريح ١/ ٤٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤١).

شرح المفردات: تطيب: تطمئنّ. المنى: ج المنية، وهي المراد. المنون: الموت. الجهار: العلانية.

المعنى: يقول: إنّ النفوس لتغتبط بما تحقّقه من أمانٍ، وتغفل عن الموت الذي يدعوها علانية إلى الزوال.

ضيف «زيد» بالكرم، فإن كان «زيد» هو الضيف احتمل الحالَ والتمييزَ، والأحسن عند قصد التمييز إدخال «مِنْ» عليه؛ واختُلف في المنصوب بعد «حبَّذا»، فقال الأخفش والفارسي والرَّبَعي: حال مطلقاً، وأبو عمرو بن العَلاء: تمييز مطلقاً، وقيل: الجامد تمييز والمشتقّ حال، وقيل: الجامد تمييز والمشتق إن أريد تقييد المدح به، كقوله [من البسيط]:

٧١٠ ـ يَا حَبَّذَا الْمَالُ مَبْذُولاً بِلاَ سَرَفٍ [فـي أوجـه الـبـرّ إسـراراً وإعـلانـا]

فحال، وإلا فتمييز، نحو: «حَبَّذَا راكباً زيد».

السابع: أن **الحال تكون مؤكدة لعاملها**، نحو: ﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾ [النمل: ١٠]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً﴾ [النمل: ١٩]، ﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠] وغيرها،

والحال هنا مآلهما واحد وعلى أنه تمييز فهو تمييز نسبة مبين لجهة التعجب غير محول عن شيء ويصح أن يكون محولاً عن المضاف والأصل لله در فروسيته ثم حذف وأوصل الضمير بالدر فصار دره ثم أتى بفارساً بدل فروسيته.

قوله: (كرم زيد ضيفاً) أصله كرم ضيف زيد فهو تمييز محول عن الفاعل. **قوله: (الحال)** أي: كرم زيد حال كونه ضيفاً أو من جهة كونه ضيفاً. **قوله: (والأحسن)** أي: في المثال الثاني المحتمل للحال وللتمييز إذا قصدت التمييز أن تأتي بمن البيانية لأنها تدل على أن ما بعدها تمييز لا حال، فحينئذٍ تقول من ضيف. **قوله: (إدخال من عليه)** أي: بأن يقال من ضيف. **قوله: (بعد حبذا)** أي: حبذا زيداً. **قوله: (حال مطلقاً)** أي: سواءً كان جامداً أو مشتقاً نحو حبذا زيداً وحبذا راكباً أي أتعجب من حب هذا حال كونه مسمى بزيد أو حال كونه راكباً. **قوله: (تمييز)** أي: مبين لإبهام الذات أي مبين لاسم الإشارة الواقع فاعلاً وقوله مطلقاً أي جامد أو لا. **قوله: (يا حبذا المال الخ)** يا حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف أي يا هؤلاء وحب فعل ماض وذا فاعل والمال مخصوص ومبذولاً حال قصد به تقييد مدح المال بكونه مبذولاً من غير سرف. **قوله: (وإلا فتمييز)** أي: وإلا يرد تقييد المدح به بأن كان المراد المدح المطلق فهو تمييز. **قوله: (حبذا راكباً زيد)** حب فعل ماض وذا فاعل وراكباً تمييز مبين للفاعل ومؤيد مخصوص بالمدح أي العجب من حب هذا الراكب الذي هو زيد فليس القصد مدحه في حالة الركوب فقط.

---

٧١٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢ (صدره فقط)؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٠٦).

اللغة: حبذا: فعل لإنشاء المدح. مبذولاً: من البذل، وهو الإنفاق في وجوه الخير. السرف: مجاوزة الحد في الإنفاق في المباحات وإن كان في المحرمات فهو التبذير.

المعنى: نعم المال الذي ينفق منه الإنسان، ويبذل فيه بلا تجاوز لحدود الله.

ولا يقع التمييز كذلك، فأمّا ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً﴾ [التوبة: ٣٦]، فـ «شهراً»: مؤكد لما فُهم من ﴿إن عدّة الشهور﴾ وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبيِّن، وأما ما اختاره المبرّد ومَنْ وافقه من «نعم الرَّجُلُ رَجُلاً زيد» فمردود، وأما قوله [من الوافر]:

٧١١ ـ تَـزَوَّدْ مِـثْـلَ زَادِ أَبِـيـكَ فِـيـنَـا ... فَـنِـعْـمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِـيـكَ زَادَا

فالصحيح أن «زاداً» معمول لِـ «تزود»: إما مفعول مطلق إنْ أُريد به التزوُّد، أو مفعول به إنْ أريد به الشيء الذي يتزوَّده من أفعال البرّ، وعليهما فـ «مِثْل» نعت له تقدم فصار حالاً، وأما قوله [من البسيط]:

قوله: (ولى مدبراً) أي: لأن معنى ولى أدبر فمعنى مدبراً وهو الإدبار مستفاد من قوله ولى فقد صدق تعريف الحال المؤكدة عليه وهي التي استفيد معناها بدونها. **قوله: (فشهراً مؤكد الخ)** حاصل هذا أن شهراً مستفاد من المبتدأ وهو عدة لأنك إذا قلت إن عدة الشهر اثنا عشر يعلم من المبتدأ انها أشهر فهو مؤكد للمبتدأ أي بحسب الأصل وهو عدة، وأما بالنظر للخبر الذي هو عاملها وهو اثنا عشر في حد ذاته بقطع النظر عن المخبر عنه فلا يفهم منه التمييز وهي كونها أشهر، وحينئذٍ فهو مبين للعامل لا مؤكد له بخلاف الحال فإنها تكون مؤكدة للعامل.

قوله: (من نعم الرجل) أي: من جوازه وقوله له فمردود أي لأنه لا يجوز لأن النكرة لا تبين المعرفة لأن التميز مبين وهنا لا تبيين فلا يصح ذلك التركيب. **قوله: (رجلاً زيد)** أي: فهو أوقع رجلاً مؤكداً لعامله وهو الرجل. **قوله: (زادا)** أي: فهو تمييز للزاد فقد ميز المعرفة بالنكرة فهو شاهد للمبرد فأجاب بقوله والصحيح الخ أي وإذا كان معمولاً لتزود فلا يكون مبيناً للنكرة فلا ينتج مدعي المبرد. **قوله: (فالصحيح الخ)** أي: ومقابله أنه تمييز الفاعل نعم، وأما زاد أبيك فهو مخصوص بالمدح على كل حال. **قوله: (نعت له)** أي: لزاد فالأصل زاداً مثل زاد الخ. **قوله: (فصار حالاً)** أي: مثل:

لـمـيـة مـوحـشـاً طـلـلُ

فالأصل طلل لمية موحشاً فموحشاً صفة لطلل فلما قدم عليها أعرب حالاً لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً وأعربت هي بحسب العوامل.

---

٧١١ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (خزانة الأدب ٩/ ٣٩٤، ٣٩٩؛ والخصائص ١/ ٨٣، ٣٩٦؛ والدرر ٥/ ٢١٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٧؛ وشرح المفصل ٧/ ١٣٢؛ ولسان العرب ٣/ ١٩٨ (زود)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٢؛ والمقتضب ٢/ ١٥٠).

المعنى: يخاطب الشاعر ممدوحه ويدعوه للسير على خطى أبيه في الجود والعطاء اللذين عرف بهما.

٧١٢ ـ نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ   رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أَوْ بِإِيمَاءِ

فـ «فتاة»: حال مؤكَّدة.

٧١٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (خزانة الأدب ٩/ ٣٩٨؛ والدرر ٥/ ٢٠٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٦٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٩٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٦).

شرح المفردات: بذلت: أعطت. الإيماء: الإشارة.

أقسام الحال

تَنقسم باعتبارات:

الأول: انقسامها باعتبارِ انتقالِ معناها ولزومهِ إلى قسمين: **متنقِّلة** وهو الغالب، **ومُلازِمة**، وذلك واجب في ثلاث مسائل:

إحداها: **الجامِدَة غير المؤوَّلة بالمشتق**، نحو: «هٰذَا مَالُك ذَهَباً»، و «هٰذِهِ جُبَّتكَ خَزًّا» بخلاف نحو: «بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ» فإنه بمعنى: متقابضَيْنِ، وهو وصف مُنْتَقِل، وإنما لم يؤوّل في الأول لأنها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني، وكثير يتوهَّم أن الحال الجامدة لا تكون إلاّ مُؤَوَّلَةً بالمشتق، وليس كذلك.

الثانية: **المؤكَّدة**، نحو: ﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾ [النمل: ١٠]، قالوا: ومنه ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾ [فاطر: ٣١] لأن «الحق» لا يكون إلاّ مصدّقاً، والصواب أنه يكون مصدّقاً ومكذباً، وغيرهما، نعم إذا قيل: «هُوَ الْحَقُّ صَادِقاً»، فهي مؤكّدة.

أقسام الحال

قوله: (باعتبارات) أشار بذلك إلى أنه يمكن تداخل الأقسام وإنما تختلف باعتبار. **قوله: (منتقلة)** نحو جاء زيد راكباً. **قوله: (وملازمة)** نحو دعوت الله سميعاً. **قوله: (وذلك)** أي: لزم معناها. **قوله: (مالك ذهباً)** فإن الذهبية لا تنفك عن المال المعين وكذلك الخزية لا تنفك عن الجبة المعينة. **قوله: (بعته يداً)** هذا هو الحال وقوله بيد جار ومجرور صفة للحال وموضع لها أي مقرونة بيد وقوله بمعنى متقابضين هو معنى الحال والجار والمجرور وهو يشير إلى أن قوله بيد منضمة للحال معنىً ومثل هذا المثال في كون الذي يعرب حالاً الأول والثاني صفة له قولك جاؤوا رجلاً رجلاً وعلمته الحساب باباً باباً، فإن الثاني صفة عند ابن جنى على حذف مضاف أي ذا باب مفارق باب ومن قدره قبل باب لم يشمل الأخير أو بعد بأن لم يشمل الأول وعن الزجاج أن الثاني توكيد للأول ورد بابه غيره معنىً والجواب أنه يرى أن الأول بمعنى مرتباً، وقيل هو على حذف الفاء وقيل المجموع حال على حد: الرمان حلو حامض. **قوله: (بخلافها في الثاني)** أي: فإن المراد ليس خصوص اليد بل التقابض. **قوله: (وليس كذلك)** أي: بل تارة تكون مؤولة وتارة لا تكون مؤولة. **قوله: (مدبراً)** حال لازمة لأن التولية لا تكون إلا وجه الإدبار فقولك ولي زيد مستفاد منه أنه مدبر فهي حال لازمة.

قوله: (ومكذباً) أي: للباطل وقوله وغيرهما كالإنشائيات ورد بأن كون الحق وهو

الثالثة: **التي دلّ عاملُهَا على تجدُّد صاحبها**، نحو: ﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾ [النساء: ٢٨]، ونحو: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا» الحالُ «أطول»، و «يديها»: بدل بعض، قال ابن مالك بدر الدين: ومنه ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾ [الأنعام: ١١٤] وهذا سهوٌ منه لأن «الكتاب» قديم.

وتقع الملازِمَةُ في غير ذلك بالسماع، ومنه: ﴿قائِماً بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] إذا أُعرب حالاً، وقولُ جماعةٍ إنها مؤكِّدة وَهْمٌ، لأن معناها غير مُسْتَفاد ممَّا قبلها.

الثاني: انقسامها ـ بحَسَب قَصْدِهَا لذاتها وللتَّوْطئة بها ـ إلى قسمين: **مَقْصُودة** وهو الغالب، **ومُوَطِّئة** وهي الجامدة الموصوفة، نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، فإنما ذكر «بشراً» توطئة لذكر «سويًّا»، وتقول: «جاءني زيد رَجُلاً مُحْسِناً».

الثالث: انقسامها ـ بحسب الزمان ـ إلى ثلاثة: **مُقَارنة**، وهو الغالب، نحو: ﴿وَهٰذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ [هود: ٧٢]، **ومُقَدَّرةٍ**، وهي المستقبلة كـ «مررتُ برجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ

القرآن مصدقاً ومكذباً بالنظر لذاته، وإن اتفق أنه هنا لا يكون إلا مصدقاً لما معهم وهو التوراة والنسخ ليس تكذيباً، والمصنف لم ينظر لتمام الكلام وهو قوله لما معهم بل نظر لقوله مصدقاً فقط فاعترض. **قوله: (إذا قيل هو الحق صادقاً فهي مؤكدة)** أي: لأن الحق والصادق معناهما واحد وهو المطابق للواقع. **قوله: (الزرافة)** بضم الزاي وفتحها. **قوله: (مفصلاً)** حال لازمة أي مبيناً أحكامه. **قوله: (لأن الكتاب قديم)** أي: فالتفصيل ليس لازماً له وفيه أن المراد بالكتاب المكتوب أعني الألفاظ الحادثة بقرينة أنزل وليس المراد به الصفة القائمة بالمولى فلا اعتراض لأن الألفاظ المنزلة ما فيها من الأحكام مبين. **قوله: (بالقسط)** أي: العدل. **قوله: (إذا أعرب حالاً)** أي: الضمير في لا إله إلا هو وأجاز الزمخشري نصبه على المدح أو صفة لإله على المحل بناءً على جواز الاتساع في الفصل بين الصفة والموصوف. **قوله: (انهما مؤكدة)** أي: فتكون لازمة. **قوله: (لأن معناها غير الخ)** أي: لأن القيام بالقسط لا يستفاد من قوله شهد الله ورد بأن الله موصوف بكل كمال، ومن جملة ذلك القيام بالقسط فالقيام بالقسط مستفاد بدونها ويمكن الجواب عن المصنف بأن المراد أنه لا يستفاد معناها مما قبلها بحسب الوضع والمطابقة إذ هو المعتبر في المؤكدة ولا يفهم من لفظ الجلالة وضعاً أنه قائم بالقسط ا هـ تقرير شيخنا دردير.

قوله: (الثاني) أي: من الانقسامات. **قوله: (مقصودة)** أي: لذاتها وقوله وموطئة أي ممهدة لغيرها. **قوله: (فإنما ذكر بشراً)** أي: الذي هو حال لذكر سوياً الذي هو صفة لبشراً. **قوله: (الثالث)** أي: من الانقسامات. **قوله: (مقارنة)** أي: لعاملها في الزمان. **قوله: (شيخاً)** حال من الخبر والعامل فيه ما في المبتدأ من الإشارة أي وحينئذٍ فالشيخوخة مقارنة للإشارة إليه. **قوله: (ومقدرة)** ويقال لها منوية. **قوله: (معه صقر)** خبر مقدم ومبتدأ

صَائِداً بِهِ غداً» أي: مُقَدّراً ذلك، ومنه ﴿ادْخُلُوها خَالِدين﴾ [الزمر: ٧٣]، ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، **ومَحْكِيَّة**، وهي الماضية نحو: «جاء زَيْدٌ أمس رَاكباً».

الرابع: انقسامها ـ بحسب التَّبيين والتوكيد ـ إلى قمسين: **مُبَيِّنة**، وهو الغالب، وتُسمَّى **مُؤسِّسة** أيضاً، **ومؤكِّدة**، وهي التي يُستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة: مؤكِّدة لعاملها، نحو: ﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾ [النمل: ١٠]، ومؤكِّدة لصاحبها، نحو: «جَاءَ القومُ طُرًّا»، ونحو: ﴿لآمَنَ مَنْ فِي الأرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾ [يونس: ٩٩]، ومؤكّدة لمضمون الجملة، نحو: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً». وأهمل النحويون المؤكّدة لصاحبها، ومَثَّل ابن مالك، وولدُه بتلك الأمثلة للمؤكّدة لعاملها، وهو سَهْو.

ومما يُشْكِل قولُهم في نحو: «جاء زَيْدٌ والشمسُ طالعة» أنّ الجملة الاسميَّة حال، مع أنها لا تنحلُّ إلى مفرد، ولا تُبيِّن هيئةَ فاعل ولا مفعول، ولا هي حال

مؤخر والجمعة صفة لرجل. **قوله: (أي مقدراً)** هذا بيان لحاصل المعنى لا بيان لمعنى الحال وهو صائد إذ لو كان بياناً لمعناه لكانت الحال مقارنة. **قوله: (خالدين)** أي: مقدرين الخلود وليست مقارنة لأن الخلود ليس مقارناً للدخول. **قوله: (محلقين)** ليس حالاً مقارنة بل مقدرة أي ادخلوا المسجد الحرام حال كونكم مقدرين الحلاق إذ الحلاق لا يكون في حال دخول المسجد، وأما قوله آمنين فهو حال مقارنة فلا شاهد فيه. **قوله: (جاء زيد أمس راكباً)** فيه أن هذه الحال مقارنة لعاملها لأن المجيء والركوب زمنهما واحد وهو الماضي وإلا وضح في المثال جاء زيد اليوم قاتلاً بكراً أمس لأننا ننظر لذات الوصف من كونه ماضياً أو مستقبلاً نظير ما أشرنا إليه في المقدرة انظر الدماميني. **قوله: (والرابع)** أي: من الاقتسامات.

قوله: (وتسمى مؤسسة) أي: وهي التي لا يستفاد معناها بدونها لأنها أسست وبينت معنى غير مفاد من غيرها. **قوله: (نحو ولى مدبراً)** أي: فالإدبار مستفاد من ولى. **قوله: (طرا)** أي: جميعاً ولا شك أن الجمعية تستفاد من القوم لأنه جمع. **قوله: (كلهم جميعاً)** أي: لأن الجمعية تستفاد من من لأنها من صيغ العموم. **قوله: (ومؤكدة لمضمون الجملة)** أي: وهي التي يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها والمراد أنها مؤكدة لما يستفاد من الجملة لأن أبوة زيد يستفاد منها العطف فليس المراد بالمضمون حقيقته وهو المصدر المأخوذ من الجملة. **قوله: (عطوفاً)** حال عاملها وصاحبها محذوفان أي أحقه أو أعرفه عطوفاً. **قوله: (بتلك الأمثلة)** أي: التي مثلنا بها للمؤكدة لصاحبها، وقوله للمؤكدة **أي** المذكورة للمؤكدة. **قوله: (مع أنها الخ)** بيان للإشكال. **قوله: (لا تنحل إلى مفرد)** أي: لأن الجملة الحالية لها محل وكل ما له محل ينحل لمفرد. **قوله: (ولا تبين الخ)** أي:

مؤكّدة؛ فقال ابن جنّي: تأويلُها: جاء زيد طالعةَ الشمسُ عند مجيئه، يعني فهي كالحال والنعت السببيَّيْنِ، كـ «مرَرْتُ بالدار قائماً سُكَّانُها، وبرجل قائم غِلْمَانُهُ»، وقال ابن عمرون: هي مؤوّلة بقولك: مُبَكِّراً، ونحوه؛ وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه؛ وأثبتَ مجيءَ المفعول معه جملة؛ وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧] في قراءة من رفع «البحر»: وهو كقوله [من الطويل]:

٧١٣ ـ وَقَدْ أَغْتَدِي، والطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِها، بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

والحال المبينة لا بد أن تبين هيئة واحد منهما. **قوله: (ولا هي حال مؤكدة)** حتى أنها لا تبين هيئة. **قوله: (فقال ابن جنى)** أي: في الجواب عنه وحاصله أنا لا نسلم لا تنحل لمفرد بل تنحل له، وإنما لم تبين هيئة لأن المفرد الذي تنحل له حال سببية. **قوله: (طالعة الشمس الخ)** أي: فقد انحلت إلى مفرد وهو حال سببية أي جارية على غير من هي له غير رافعة لضمير صاحب الحال بل لاسم أجنبي ملابس لضمير صاحب الحال، وإنما لم تبين الهيئة لأنها كحال سببية لأن المفرد الذي تنحل له حال سببية والسببية لا تبين هيئة وإنما تبينها الحقيقة. **قوله: (مبكراً)** أي: وهو اسم مفرد مبين لهيئة الفاعل وهي مؤسسة. **قوله: (ونحوه)** أي: كمقاتلاً بالنسبة لقوله والجيش مصطف أو شجاعاً بالنظر له لأن المراد أن تأويله بكلمة من قوة الكلام. **قوله: (مفعول معه)** أي: فالواو حينئذٍ واو المعية. **قوله: (وأثبت مجيء المفعول معه جملة)** أي: وهذا لم يقبل به أحد من النحاة فالحق أنها جملة حالية. **قوله: (وقال الزمخشري)** حاصله أن الجملة الاسمية يؤولها بظرف والمعنى وقت طلوع الشمس الخ، أي مقارناً لطلوعها فقد انحلت لمفرد وبينت هيئة مجيء الفاعل. **قوله: (وقد اغتدى)** أي: ذهب غدوة والحال أن الطير في أعشاشها أي وقت كون الطير في أعشاشها أي مقارناً لذلك وقوله والجيش مصطف أي وقت اصطفاف الجيش أي مقارناً لذلك، وقوله والبحر يمده أي وقت البحر، وقوله فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال أي الموجود في الكلام اكتفاءً بالضمير الموجود في متعلق الظرف المأخوذ من المعنى. **قوله: (وكناتها)** بفتح

---

٧١٣ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١٩؛ وإصلاح المنطق ص ٣٧٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٥٦، ٢٤٣؛ وشرح المفصل ٢/ ٦٦، ٦٨، ٣/ ٥١؛ ولسان العرب ٣/ ٣٧٢ (قيد)، ١١/ ٧٠٠ (هكل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١٠، ٣/ ٤١؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٠؛ والخصائص ٢/ ٢٢٠؛ ورصف المباني ص ٣٩٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٨٧؛ والمحتسب ١/ ١٦٨، ٢/ ٢٤٣).

اللغة: الغدوة: الرواح صباحاً. الوكنة: عش الطير. منجرد: قصير الشعر. قيد الأوابد: ممسك بالوحوش السائمة. هيكل: ضخم الجثة.

المعنى: غالباً ما أنهض قبل الطيور صباحاً، على فرسي الضخم للصيد، فيلحق بالطريدة ولا يترك منها حتى الوحوش الشاردة.

و «جئتُ والْجَيْشُ مُصْطَف»، ونحوهما من الأحوال التي حُكْمُها حكمُ الظرف، فلذلك عَرِيَتْ عن ضمير ذي المحال؛ ويجوز أن يقدر و «بحرها»: أي وبحر الأرض.

الواو والكاف وضمهما جمع وكنة هو عش الطير. **قوله: (التي حكمها حكم الظروف)** أي: لأنها في قوة وقت اصطفاف الجيش. **قوله: (ويجوز أن يقدر وبحرها)** أي: يجوز أن يقدر في الجملة ضمير ولكن فيه أن الضمير إنما يعود على الأرض وهي ليست صاحب الحال إذ صاحب الحال إنما هو ما من قوله ولو أن ما في الأرض تأمل إلا أن يقال أن عود الضمير للأرض بمنزلة عوده على صاحب الحال وهو ما في الأرض كذا قاله الشمني.

إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

اعلم أنها إن دَخَل عليها جارٌ أو مُضَاف فمحلُّها الجرُّ، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، ونحو: «صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ»، و «غُلاَمُ مَنْ جَاءَكَ»، وإلاّ فإن وقعت على زمان، نحو: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١] أو مكان، نحو: ﴿فأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] أو حَدَثٍ، نحو: ﴿أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلبونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، فهي منصوبة مفعولاً فيه ومفعولاً مُطلقاً؛ وإلاّ فإن وقع بعدها اسمٌ نكرة، نحو: «مَنْ أَبٌ لك»، فهي مبتدأ، أو اسم معرفة، نحو: «مَنْ زَيْدٌ»، فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط؛ وإلاّ فإن وقعَ بعدَها فعلٌ قاصر فهي مبتدأة، نحو: «مَنْ قام»، ونحو: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ»، والأَصَحُّ أَنَّ الخبر فعلُ الشرط لا فعلُ الجواب؛ وإن وقع بعدها فعل مُتَعَدٍّ فإن كان واقعاً عليها فهي مفعولٌ به، نحو: ﴿فأيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ونحو: ﴿أَيًّا ما تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]، ونحو: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وإن كان واقعاً على ضميرها، نحو: «مَنْ رأيته»، أو

إعراب أسماء الشروط والاستفهام

أي: إن أسماء الشروط والاستفهام يكثر دورها على الألسن ويقبح بالمعرب جهل أحكامها، وكذا تقول في كل ترجمة في هذا الباب مما سبق أو مما سيأتي فتقول في مسوغات الابتداء أن النكرة من حيث الابتداء بها كثير في الكلام ويقبح بالمعرب جهل مسوغاتها التي هي من جملة أحكامها تأمل ا هـ تقرير دردير. **قوله: (إن دخل عليها جار أو مضاف الخ)** من هذا يعلم أن قولهم أن أسماء الشروط وأسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها محله إذا لم يكن جاراً أو مضافاً وإلا عمل. **قوله: (فمحلها الجر)** هذا إذا كان مبنياً أما إذا كان معرباً كأي فهو مجرور لفظاً، نحو: صبيحة أي يوم سفرك. **قوله: (وإلا)** أي: وإلا تكن واقعة على زمان أو مكان أو حدث. **قوله: (مفعولاً فيه)** راجع لما إذا وقعت على زمان أو مكان، وقوله أو مفعولاً مطلقاً راجع لما إذا وقعت على حدث. **قوله: (ولا يقع هذان النوعان الخ)** أي: لأنه لا يقع بعدها إلا الأفعال. **قوله: (وإلا)** أي: وإلا يقع بعدها اسم نكرة أو معرفة بل وقع بعدها فعل أي والموضوع أنها لم تقع على مكان أو زمان أو حدث. **قوله: (فإن وقع بعدها)** أي: بعد كل من أسماء الشروط والاستفهام. **قوله: (فعل الشرط)** أي: جملة الشرط لا الفعل وحده.

متعلّقها، نحو: «مَنْ رَأَيْتَ أخاه» فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوفٍ مُقَدَّرٍ بعدها يُفَسِّر المذكور.

تنبيه ـ إذا وقع اسمُ الشَّرطِ مبتدأ، فهل خبرُه فعلُ الشرط وحده لأنه اسمٌ تام، وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: «مَنْ يَقُمْ» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: «كلٌّ مِنَ النَّاسِ يَقُومُ»، أو فعلُ الجواب لأن الفائدة به تمّت، ولالتزامهم عَوْدَ ضميرٍ منه إليه على الأصحّ، ولأن نظيره وهو الخَبَر في قولك: «الذِي يَأتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ»، أو مجموعُها لأنَّ قولك: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه» بمنزلة قولك: «كل من الناس إنْ يَقُمْ أقم معه»؟ والصَّحيح الأول، وإنما توقَّفت الفائدة على الجواب من حيثُ التعلُّق فقط، لا من حيث الخبرية.

قوله: (أو متعلقها) أراد به المتصل بضميرها. **قوله: (بعدها)** أي: لا قبلها لأن لها الصدارة. **قوله: (المذكور)** أي: الفعل المتعدي المذكور بعدها. **قوله: (فعل الشرط)** أي: جملة الشرط هذا هو المراد. **قوله: (لأنه)** أي: اسم الشرط. **قوله: (وفعل الشرط)** أي: وإذا وقع اسم تام ووقع بعده فعل مشتمل على ضميره كان الاسم مبتدأ والفعل خبره. **قوله: (معنى الشرط)** أي: التعليق وإضافة معنى للشرط بيانية. **قوله: (لكان بمنزلة الخ)** أي: لأن من من صيغ العموم فهي بمعنى كل الناس ويقوم باقٍ على حاله. **قوله: (أو فعل الجواب)** يعني جملته وعلى هذا القول فقد يجتمع فيها ملاحن باعتبارين نحو من يقم فإني أكرمه فجملة الجواب في محل جزم باعتبار كونها جواباً للشرط، وفي محل رفع باعتبار كونها خبراً وإذا قلت أكرمته كان لها محل فقط ولا محل لها باعتبارين فهي في محل رفع باعتبار كونها خبراً وليست في محل جزم لأن الجواب الماضي لا يعمل فيه الشرط لا لفظاً ولا محلاً على ما سبق للمصنف. **قوله: (عود ضمير منه)** أي: من الجواب وقوله إليه أي إلى اسم الشرط الواقع مبتدأ. **قوله: (على الأصح)** راجع لقوله أو فعل الجواب. **قوله: (كل من الناس إن يقم أقم معه)** ظاهره أن كون إن يقم أقم معه خبراً هذا محل اتفاق مع أنهم قالوا أيضاً هل الخلاف المجموع أو الشرط أو الجواب تأمل.

مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة

لم يُعَوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلاَّ على حصُول الفائدة، ورأى المتأخِّرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة، فَتَتَبَّعُوها، فمِن مُقِلّ مُخِلّ، ومِن مُكْثِر مُورِدٍ ما لا يصلح أو مُعَدِّد لأمور متداخلة. والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور:

أحدها: **أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً أو معنًى**؛ فالأول نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَه﴾ [الأنعام: ٢]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِك﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقولك: «رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءني». ومن ذلك قولُهم: «ضَعيفٌ عَاذَ بِقَرْمَلَة» إذ الأصل: رجل ضعيف، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، والنحويون يقولون: يُبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خَلَفاً من موصوف والصواب ما بيّنت. وليست كل صفة

مسوغات الابتداء بالنكرة

قوله: (إلا على حصول الفائدة) أي: فإن حصلت الفائدة عند الابتداء بها صح جعلها مبتدأ وإلا فلا، فإذا اعتقد المخاطب أنه ليس في الدار رجل فيصح أن يقال له رجل في الدار من غير مسوغ كما قال الرضى. **قوله: (فمن مقل)** الأصل فهم من مقل الخ وفي العبارة قلب أي فمنهم مقل. **قوله: (فمن مقل)** من تبعيضية خبر لمحذوف أي فهم بعض فريق مقل فمقل بالجر صفة لمحذوف ويصح أن تكون من بمعنى إلى أي فهم قد انقسموا إلى فريق مقل محل ا هـ تقرير دردير.

قوله: (ما لا يصلح) أي: أن يكون محلاً للفائدة. **قوله: (فالأول)** أي: فالقسم الأول. **قوله: (وأجل)** مبتدأ وعنده خبر. **قوله: (ولعبد الخ)** هذا هو المشهور وقال ابن الحاجب المسوغ فيه العموم. **قوله: (بقرملة)** القرمل شجر ضعيف لا شوك له وهو مثل يقال لمن التجأ لشخص ضعيف قال جرير:

إن الفرزدق إذ يعوذ بخاله ... مثل الذليل يعوذ تحت القرملِ

فقوله عاذ أي التجأ فحين الإعراب تقول ضعيف صفة لموصوف محذوف سوغ الابتداء به الوصف. **قوله: (وهو موصوف)** أي: وذلك الوصف هو مسوغ للابتداء به. **قوله: (إذا كانت موصوفة)** أي: نحو رجل صالح جاءني، وقوله أو بدلاً الخ كما في ضعيف لاذ بقرملة. **قوله: (والصواب ما بينت)** أي: من أن المبتدأ في المثال المذكور محذوف وسوغ الابتداء به الوصف المذكور لا أن المبتدأ ضعيف المذكور وسوغ الابتداء

تُحَصِّل الفائدة؛ فلو قلت: «رجلٌ من الناس جاءني» لم يجز؛ والثاني نحو قولهم: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَم»، أي منوان منه، وقولهم: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَابٍ». و [من الكامل]:

٧١٤ ـ قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المَجازِ وَقَدْ أَرَى وَأَبِيَّ مَا لَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ

إذ المعنى: شرٌّ أيُّ شرّ، وقَدَرٌ لا يغالَبُ، والثالث نحو: «رُجَيْلٌ جاءني»، لأنه في معنى: رجل صغير، وقولهم: «ما أَحْسَنَ زَيْداً» لأنه في معنى: شيء عظيم حَسَّن زيداً؛ وليس في هٰذين النوعينِ صفةٌ مقدّرة فيكونانِ من القسم الثاني.

والثاني: **أن تكون عاملة**: إما رفعاً، نحو: «قَائِمٌ الزَّيْدَانِ» عند من أجازه، أو

به كونه خلفاً عن موصوف كما يقول النحاة. **قوله: (لم يجز)** أي: لأن من المعلوم أن الرجل من الناس فالوصف لم يفد شيئاً. **قوله: (والثاني)** أي: من أقسام النكرة الموصوفة وهي الموصوفة تقديراً. **قوله: (السمن)** مبتدأ أول ومنوان مبتدأ ثانٍ مرفوع بالألف لأنه مثنى منا كعصا وبدرهم خبر الثاني والجملة خبر الأول وسوغ الابتداء بالنكرة في منوان الوصف المقدر. **قوله: (شر أهر ذا ناب)** ذو الناب هو الكلب وهريره تصويته بخلاف العادة وهذا مثل يقال لكل من خرج من الناس بسلاحه هارباً أو صوت مستغيثاً بغيره. **قوله: (ذا المجاز)** اسم مركب علم على محل بمعنى كان سوقاً في الجاهلية أي تقدير من الله أحلك في هذا المكان ويروي النخيل وتمامه وقد أرى:

وأبيّ مالك ذو المجاز بدارِ

وقوله أبي بتشديد الياء وبعده:

ألا بداركم بذي نفر الحمى هيهات ذو نفر من المزدارِ

قوله: (إذ المعنى شر أي شر) أي: أو بمعنى شر عظيم. **قوله: (وليس في هذين النوعين)** الأولى المثالين وقد يقال جعلهما نوعين باعتبار التصغير والتعجب. **قوله: (فيكونان)** أي: حتى يكونان. **قوله: (والثاني)** أي: من المسوغات العشرة. **قوله: (قائم الزيدان)** أي: فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر وسوغ الابتداء بالنكرة عملها الرفع، وأما أقائم الزيدان فللابتداء بها مسوغ آخر وهو وقوعها بعد الاستفهام. **قوله: (قائم الزيدان)** قال الدماميني هذا المبتدأ مسند في المعنى، وقالوا المسند لا يجوز تعريفه وحينئذٍ

---

٧١٤ ـ **التخريج**: البيت للمؤرج السلمي في (خزانة الأدب ٤/ ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٢؛ ومعجم ما استعجم ص ٦٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٠٢؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٦٩، ٢٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢؛ وشرح المفصل ٣/ ٣٦؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥٣ (نخل)؛ ومجالس ثعلب ص ٥٤٤).

اللغة: ذو المجاز: اسم موضع ـ أو النخيل.

المعنى: إنه قدرك الذي أوصلك إلى ذي المجاز وقد حصل رغم كرهك له ومحاولتك الابتعاد عنه.

نصباً، نحو: «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»، و «أَفْضَلُ مِنْكَ جاءني»، إذ الظرف منصوبُ المحل بالمصدر والوصف؛ أو جَرًّا، نحو: «غلامُ امرأةٍ جاءني»، و «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ»؛ وشَرْط هذه: أن يكون المضاف إليه نكرةً كما مثَّلْنَا، أو معرفةً والمضاف مما لا يتعرَّف بالإضافة، نحو: «مِثْلُكَ لاَ يَبْخَلُ»، و «غَيْرُكَ لاَ يَجُودُ». وأما ما عدا ذلك فإن المضافَ إليه فيه معرفة لا نكرة.

والثالث: **العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يَسُوغُ الابتداء به**، نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١]، أي: أمْثَلُ من غيرهما، ونحو: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٣]؛ وكثيرٌ منهم أطلقَ العطف وأهملَ الشرط، منهم ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله [من الطويل]:

فلا يطلب له مسوغ فالأولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن.

قوله: (وأفضل منك الخ) مقتضى كلامه السابق أن هذا من الوصف إذ الأصل رجل أفضل منك. **قوله: (إذ الظرف)** أي: الجار والمجرور في المثالين. **قوله: (المصدر)** أي: في المثال الأول وقوله والوصف أي في الثاني. **قوله: (وشرط هذه)** أي: النكرة العاملة للجر وفيه أن الموضوع في النكرة ومتى أضيف لمعرفة كان معرفة فالشرط محرز له الموضوع فلا حاجة له تأمل. **قوله: (ما عدا ذلك)** أي: وهو ما إذا كانت النكرة مضافة لمعرفة وتتعرف نحو غلام زيد. **قوله: (مما يسوغ الابتداء به)** أي: لو انفرد فإذا كان المعطوف نكرة محضة والمعطوف عليه نكرة لها مسوغ، فإن المعطوف يجوز الابتداء به والمعطوف مسوغ له، وكذا إذا كان المعطوف له مسوغ والمعطوف عليه لا مسوغ له فالعطف مسوغ حينئذٍ للابتداء بالمعطوف عليه، فإن قلت لا نسلم أن مجرد العطف مسوغ مع وجود المانع إذ النكرة لو انفردت لا يجوز الابتداء بها وكيف العطف يصيرها مفيدة؛ قلنا حرف العطف لما شرك بين المتعاطفين ما يصح الابتداء به وما لا يصح صيرهما كالشيء الواحد فكان المسوغ في أحدهما بمنزلته في الآخر. **قوله: (طاعة)** هو مبتدأ، وقول عطف عليه ومعروف صفة لقول ولولا عطف قول معروف على طاعة ما صح الابتداء بها. **قوله: (أي أمثل من غيرهما)** أي: فالخبر محذوف ولك أن تجعلها خبراً والمبتدأ محذوف أي المطلوب منا قول معروف. **قوله: (قول معروف)** هذا مثال لما إذا كان المعطوف عليه له المسوغ وعطف عليه ما لا مسوغ له عكس المثال الأول.

قوله: (معروف) هو مبتدأ والمسوغ للابتداء به الوصف به بمعروف ومغفرة عطف عليه والمسوغ للابتداء به العطف ويحتمل أن المسوغ للابتداء بكل منهما قصد الجنس نحو رجل خير من امرأة أو العموم لأن النكرة في الإثبات قد تعم ويأتي للمصنف في الباب الخامس أن قول خبر لمحذوف أي إلا مثل قول، وعلى هذا فقوله ومغفرة خير من صدقة جملة مستأنفة وسوغ الابتداء فيها بالنكرة قصد الجنس أو العموم. **قوله: (وأهمل الشرط)**

٧١٥ ـ عِنْدِي ٱصْطِبارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي فَـهَـلْ بـأَعْـجَـبَ مِـنْ هَـذَا ٱمْـرُؤٌ سَـمِـعـا

إذ يحتمل أن الواو هنا للحال، وسيأتي أن ذلك مسوِّغ؛ وإن سُلّم العطف فَثَمَّ صفة مقدَّرة يقتضيها المقام، أي: وشكوى عظيمة، على أنَّا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله؛ فإن الخبر هنا ظرفٌ مختص، وهذا بمجرده مُسَوِّغ كما قدَّمنا، وكأنه توهَّم أن التسويغ مشروط بتقدُّمه على النكرة؛ وقد أسلفنا أن التَّقديم إنما كان لدفعِ توهُّم الصفة، وإنما لم يَجِبْ هنا لحصولِ الاختصاصِ بدونه، وهو ما قَدَّمْناه من الصفة المقدَّرة، أو الوقوع بعد واو الحال؛ فلذلك جاز تأخُّر الظرف كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِندَه﴾ [الأنعام: ٢].

فإن قلت: لعلّ الواو للعطف، ولا صفة مقدّرة؛ فيكون العطف هو المسوِّغ.

أي: كون أحد المعطوفين لا بد أن يكون له مسوغ. **قوله: (عندي اصطبار)** أي: أنه صابر على هجر محبوبته وهي تشكو منه وهذا عجيب. **قوله: (وشكوى)** عطف على اصطبار وهو مبتدأ والمسوغ له عطفه على اصطبار هذا ما قاله ابن مالك. **قوله: (إن ذلك مسوغ)** أي: فالمسوغ حينئذٍ واو الحال لا العطف فلم يصح حينئذٍ أن يكون مثالاً لما نحن فيه. **قوله: (وإن سلم العطف)** أي: وإن سلم أن الواو للعطف. **قوله: (فثم صفة مقدرة)** أي: والصفة المقدرة من جملة المسوغات فتكون هي المسوغة لا العطف. **قوله: (بمجرده)** أي: من غير افتقار إلى انضمام شيء إليه كوصف أو عطف. **قوله: (كما قدمنا)** الأولى كما سيأتي قريباً في الرابع، وقوله وقد أسلفنا الخ لم يسلفه بل سيأتي له أيضاً. **قوله: (وكأنه)** أي: ابن مالك وقوله مشروط بتقدمه أي بتقديم الظرف المختص. **قوله: (إن التقديم إنما كان الخ)** أي: فالذي سوغ الابتداء إنما هو كونه ظرفاً مختصاً ولا علاقة لتقدمه في التسويغ. **قوله: (لدفع توهم الصفة)** أي: توهم كون الظرف وإنما توهم ذلك لأن احتياج النكرة للوصف أشد من احتياجها للخبر، ولو قدم لا يحتمل غير الخبر. **قوله: (وإنما لم يجب)** أي: التقديم هنا أي في قوله وشكوى عند قاتلتي لدفع توهم الوصف. **قوله: (لحصول الاختصاص بدونه)** أي: فتستغني النكرة عن الوصف فينتفي اللبس. **قوله: (وهو ما قدمناه من الصفة الخ)** هذا الكلام يفيد أنا نحتاج للحال أو للصفة المقدرة فينافي قوله سابقاً على أنا لا نحتاج الخ إلا أن يقال قوله أنا لا نحتاج أي من حيث التسويغ، وأما آخرة الأمر فاحتياج من حيث عدم التقديم فلا تنافي. **قوله: (فيكون العطف هو المسوغ)**

---

٧١٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٢/ ١١٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٣).
اللغة: اصطبار: صبر وجَلَد.
المعنى: لديّ صبر على هجر محبوبتي وظلمها لي، ومع ذلك فهي تشكو مني، فهل سمع أحد أعجب من حالي وحالها؟

قلت: لا يَسُوغُ ذلك، لأن المسوغ عطفُ النكرة، والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة.

فإن قيل: يحتمل أنَّ الواو عطفَ اسماً وظرفاً على مِثْلَيْهما، فيكون من عطف المفردات.

قلنا: يلزم العطفُ على مَعْمولَيْ عامِلَيْن مختلفينِ، إذ «الاصطبارُ» معمولٌ للابتداء، والظرف معمولٌ للاستقرار.

فإن قيل: قَدِّرْ لكلٍّ من الظَّرفينِ استقراراً، واجعلِ التَّعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين.

قلنا: الاستقرارُ الأوَّل خَبر، وهو معمولٌ للمبتدأ نفسِهِ عند سيبويه، واختاره ابن مالك؛ فرجع الأمر إلى العطف على معمولَيْ عاملين.

والرابع: **أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً**، قال ابن مالك: أو جُمْلة، نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيد﴾ [ق: ٣٥]، وَ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَاب﴾ [الرعد: ٣٨]، و «قَصَدَكَ غُلاَمُهُ رُجُل». وشرط الخبر فيهنَّ الاختصاصُ، فلو قيل: «في دارِ رَجُلٍ رجلٌ» لم يَجُزْ، لأن الوقت

فيصح حينئذٍ استدلال ابن مالك. **قوله: (الجملة)** أي: جملة وشكوى عند قاتلتي على جملة عندي اصطبار. **قوله: (اسماً)** أي: شكوى وقوله وظرفاً أي عند قاتلتي. **قوله: (على مثليهما)** وهو عندي واصطبار. **قوله: (معمول للابتداء)** أي: والابتداء عامل مغاير للاستقرار. **قوله: (وهو معمول للمتبدأ نفسه)** وهو اصطبار أي والمبتدأ معمول للابتداء والابتداء والمبتدأ عاملان مختلفان، وإذا عطف الاستقرار الثاني على الأول كانا معمولين للمبتدأ وإذا عطف المبتدأ الثاني على الأول كانا معمولين للابتداء.

قوله: (قال ابن مالك أو جملة) في نسخة قبل قوله قال ابن مالك عند سيبويه وعليها، فقوله قال ابن مالك أو جملة معناه أو يكون جملة وهو من عند نفسه انفرد به ولم ينقله عن سيبويه. **قوله: (وقصدك الخ)** قصد فعل ماض والكاف مفعول وغلامه فاعل والجملة خبر رجل. **قوله: (فيهن)** أي: فيها إذا كان ظَرفاً أو مجروراً أو جملة. **قوله: (الاختصاص)** المراد بالاختصاص أن يكون ما أضيف إليه الظرف أو المجرور أو المسند إليه في الجملة يصح الابتداء به ولا شك أن نافى لدينا يصح الابتداء به لأنه معرفة، وكذا كل أجل لأن القصد منه العموم، وكذا غلامه لأنه معرفة لإضافته للضمير فاندفع اعتراض الشارح الفاهم أن المراد بالاختصاص اختصاص النكرة بأمر ولا شك أن إضافة النكرة مطلقاً يفيد تخصيصاً، وحينئذٍ فيلزم عليه جواز الابتداء بكتاب من قولك عند رجل كتاب لأن النكرة مخصصة بكونها عند رجل مع أنه لا يجوز. **قوله: (فلو قيل في دار رجل لم يجز)** أي:

لا يخلو عن أن يكون فيه رجلٌ ما في دار رجلٍ؛ فلا فائدة في الإِخبار بذلك، قالوا: والتقديمُ، فلا يجوز «رَجُلٌ في الدار»، وأقول: إنما وجب التقديمُ هنا لدفع توهُّم الصفة، واشتراطُهُ هنا يوهم أن له مَدْخَلاً في التَّخْصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها.

والخامس: **أن تكون عامّة**: إما بذاتها كأسماءِ الشَّرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها نحو: «ما رَجُل فِي الدار»، و «هل رَجُل في الدار؟» و ﴿أَإِلَٰه مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣]. وفي شرح منظومة ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوِّغ للابتداء هو الهمزة المُعَادَلة بـ «أمْ»، نحو: «أرَجلٌ في الدَّارِ أم امرأة؟» كما مثّل في الكافية، وليس كما قال.

والسادس: **أن تكون مُراداً بها صاحبُ الحقيقة من حيث هي**، نحو: «رَجُلٌ خَيْرٌ مِنَ امْرَأةٍ»، و «تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادة».

والسابع: **أن تكون في معنى الفعل**، وهذا شامل لنحو: «عَجَب لزيد» وضبطوه

بخلاف في الدار رجل فإنه جائز. **قوله: (وأقول الخ)** هذا هو الذي ادعى انه قدمه وقال وقد أسلفنا الخ. **قوله: (إنما وجب التقديم)** أي: تقديم الخبر الظرفي وقوله هنا أي فيما إذا كان المبتدأ نكرة.

قوله: (واشتراطه) أي: تقديم الظرف الواقع خبراً، وقوله هنا أي في المسوغات. **قوله: (في التخصيص)** الأول في التسويغ أي تسويغ الابتداء بالنكرة. **قوله: (وقد ذكروا في المسألة)** أي: مسألة تقديم الخبر الظرفي على المبتدأ إذا كان نكرة. **قوله: (وذاك موضعها)** أي: فحق الاشتراط المذكور هنا أن يذكر هناك. **قوله: (أن تكون عامة)** أي: أن يكون القصد منها العموم لأن الأصل عدم العموم وقصدك للعموم حيث أوقعتها بعدما يفيد العموم أو أتيت بها عامة سوغ الابتداء بها. **قوله: (عامة)** يعني العموم الشمولي وهو تام الفائدة وأصل المنع في النكرة من عمومها البدلي وهو مبهم الفائدة حيث لم يتعلق بالإبهام غرض. **قوله: (نحو ما رجل)** أي: ليس فرد من أفراد الرجال في الدار لأن النكرة في سياق النفي نعم، وقوله إله الخ الاستفهام للإنكار فهو في معنى النفي والنكرة في سياق الإثبات الذي في معنى النفي تعم، وقوله وهل رجل في الدار فيه إنها نكرة في سياق الإثبات فلا تعم، ودخول الاستفهام الحقيقي عليها لا يخرجها عن ذلك وأجاب الشمني بأن النكرة لما كان مدلولها فرداً مبهماً صادقاً بأي فرد ولم يخص الاستفهام بواحد منها جاء للشيوع.

قوله: (وليس كما قال) أي: بل وقوع النكرة بعد الاستفهام مسوغ للابتداء كان الاستفهام بالهمزة أو بهل كانت الهمزة معادلة بأم أو لا. **قوله: (صاحب الحقيقة)** الأولى حذف صاحب ورجع ابن الحاجب هذا للعموم. **قوله: (عجب لزيد)** أي: أتعجب من زيد

بأن يراد بها التعجُّب، ولنحو: ﴿سَلَامٌ عَلَى آلِ يٰسِ﴾ [الصافات: ١٣٠]، و ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، وضبطوه بأن يُراد بها الدعاء؛ ولنحو: «قائمٌ الزَيْدَانِ» عند من جوَّزها؛ وعلى هذا ففي نحو: «ما قائم الزيدان» مَسَوِّغانِ كما في قوله تعالى: ﴿وَعِندَنَا كِتَاب حَفِيظ﴾ [ق: ٤] مسوِّغان؛ وأمّا منع الجمهور لنحو: «قائم الزيدان» فليس لأنه لا مسوِّغ فيه للابتداء، بل إمّا لفوات شرط العمل وهو الاعتماد، أو لفواتِ شرط الاكتفاءِ بالفاعل عن الخبر وهو تقدُّم النفي أو الاستفهام، وهذا أظهرُ لوجهين:

أحدهما: أنه لا يكفي مُطْلَق الاعتماد، فلا يجوز في نحو: «زَيْد قائم أبوه» كونُ «قائم» مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه.

والثاني: أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل، بدليلين: أحدُهما أنه يصحّ «زَيْد قائم أبوهُ

وقوله وضبطوه أي النحاة أي ضبطوا نحو عجب بأن يراد بها أي بالنكرة. **قوله: (الدعاء)** أي: فالأول بمعنى ادعو لهم والثاني ادعو عليهم واحترز بذلك عن كونه مراداً بعجب الإخبار، وكذا ليس المراد الإخبار بأن السلام على آل يس وأن الويل للمطففين. **قوله: (ولنحو قائم الخ)** يعني أن كون النكرة في معنى الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عند من جوز هذه الصورة وهو الأخفش والكوفيون ولا يخفى أن في هذه الصورة عندهم مصوغين أحدهما العمل والآخر معنى الفعل، وإذا قيل ما قائم الولدان كان فيه ثلاث مسوغات الاثنان المذكوران والنافي فقوله مسوغان الأولى ثلاثة. **قوله: (عند من جوزها)** أي: جوز هذه المسألة وهو الابتداء بالنكرة بدون اعتماد. **قوله: (كما في قوله تعالى الخ)** أي: كما أن في قوله تعالى: ﴿ولدينا كتاب﴾ [المؤمنون: ٦٢] ﴿حفيظ﴾ [ق: ٤] مسوغين الوصف، وكون الخبر ظرفاً مختصاً. **قوله: (فليس لأنه الخ)** أي: لأن فيه مسوغاً وهو العمل لتأتي معنى الفعل بل المنع لشيء آخر. **قوله: (أما لفوات شرط العمل الخ)** أي: لأنه لم يعتمد فمنعه من حيث فقد شرط العمل وإذا فقد الشرط فقد المشروط. **قوله: (وهو الاعتماد)** أي: على نفي أو شبهة وهو الاستفهام أو على موصوف أو يكون مسنداً الخ. **قوله: (أو لفوات شرط الخ)** أي: لا يكون الفاعل ساداً مسد الخبر إلا إذا تقدم الوصف نفي أو استفهام وهنا في قوله قائم الزيدان لم يوجد ذلك. **قوله: (أنه لا يكفي)** أي: في جعل الوصف مبتدأ مطلق الاعتماد إذ قد يوجد الاعتماد ولا يصح الابتداء، وظاهر التعليل الأول أنه متى وجد الاعتماد صح الابتداء. **قوله: (كون قائم مبتدأ)** أي: بل يتعين جعل قائم خبراً عن زيد وأبوه فاعل الوصف. **قوله: (وإن وجد الاعتماد)** أي: والحال أنه قد وجد الاعتماد على المخبر عنه لأن المسند معتمد على المسند إليه. **قوله: (إنما هو للعمل)** أي: أن اشتراط الأمرين معاً للعمل في المنصوب لا لعمل الرفع لأنه يكفي في علم الرفع الاعتماد خاصة، واستدل على أن عمل الرفع يكفي فيه الاعتماد خاصة بدليلين. **قوله: (لا لمطلق العمل)** أي:

أَمْسِ»، والثاني: أنهم لم يشترطوا لصحَّةِ نحو: «أَقَائم الزَّيْدَان» كونَ الوصفِ بمعنى الحال أو الاستقبال.

والثامن: **أن يكون ثبوتُ ذلك الْخبر للنَّكرة من خوارق العادة**؛ نحو: «شَجَرَةٌ سَجَدَتْ»، و «بَقَرَةٌ تَكَلَّمتْ»، إذ وقوعُ ذلك من أفراد هذا الجنس غيرُ معتاد؛ ففي الإِخبار به عنها فائدة بخلاف نحو: «رَجُلٌ مات» ونحوه.

والتاسع: **أن تقع بعد «إذا» الفُجَائية**، نحو: «خَرَجْتُ فإذا أسدٌ»، أو «رَجُلٌ بالبابِ»، إذ لا توجِبُ العادة أن لا يخلُو الحالُ من أن يُفاجِئك عند خروجك أسدٌ أو رجل.

والعاشر: **أن تقعَ في أول جملة حالية**، كقوله [من الطويل]:

٧١٦ ـ سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ، فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

وعلّة الجواز ما ذكرناه في المسْألة قبلها، ومن ذلك قوله [من البسيط]:

لأنه يكفي في عمل الرفع الاعتماد فقط أي وظاهر التعليل الأول أن الاعتماد مع كون الوصيف الخ شرط في مطلق العمل هذا كلامه وفيه نظر بل التعليل الأول يفيد أن الاعتماد شرط في الرفع ولا شك أن الأمر كذلك، فقوله في التعليل الأول أما لفوت شرط العمل أي عمل الرفع وهذا لا ينافي أن العمل في المنصوب لا بد فيه من الاعتماد مع كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال. **قوله**: **(أبوه أمس)** فأبوه مرفوع بقائم لوجود الاعتماد وهو تقديم المبتدأ وهو زيد.

قوله: **(إنهم لم يشترطوا الصحة الخ)** أي: بل مجرد الاعتماد كافٍ في الرفع. **قوله**: **(ذلك)** أي: السجود في الأول والكلام في الثاني. **قوله**: **(ففي الإخبار به عنها فائدة)** أي: لكونه ليس معلوماً. **قوله**: **(بخلاف نحو رجل مات)** أي: فإن وقوع الموت وقيامه بأفراد هذا الجنس معتاد فلا فائدة في الإخبار به. **قوله**: **(إذ لا توجب العادة أن لا يخلو)** أي: لا توجب عدم الخلو الذي هو الوجود بل تجوزه، ففي الإخبار فائدة وقوله أن لا يخلو أصال من أن يفاجئك الخ أي بل يجوز أن تخرج ولا يفاجئك رجل ولا أسد فالأخبار حينئذٍ له فائدة. **قوله**: **(ما ذكرناه في المسألة قبلها)** وهو قوله إذ لا توجب العادة الخ فيقال هنا إذ لا

---

٧١٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٣/ ٩٨؛ وتخليص الشواهد ص ١٩٣؛ والدرر ٢/ ٢٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٣؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٤٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠١).

اللغة: سرينا: مشينا ليلاً. أضاء: أنار. المحيّا: الوجه. الشارق: الكوكب المشرق.

المعنى: يقول إنّ ممدوحه يشبه البدر، وإنّ نور وجهه أشد إشراقاً من نور البدر.

٧١٧ ـ الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي

وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم.

ونظيرُ هذا الموضع قولُ ابن عصفور في شرح الجمل: تُكسر «إنَّ» إذا وقعت بعد واو الحال، وإنما الضابط أن تقع في أول جملةٍ حالية، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ لَيأْكُلُونَ الطَّعام﴾ [الفرقان: ٢٠]. ومن روى «مُدْيَةً» بالنصب فمفعول لحال محذوفة، أي: حامِلاً أو ممسكاً، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الياء، ومَثَّل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَطَائِفَة قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقول الشاعر [من الطويل]:

توجب العادة أن لا يخلو الحال من إضاءة نجم في السرى أي بل قد يخلو السرى من إضاءة نجم فصح الإخبار حينئذٍ. **قوله: (يطرقها)** أي: الغنم وقوله في الدهر أي في العمر مرة واحدة، وقوله وكل يوم أي فهي تخاف مني أكثر من خوفها منه لأنها كل يوم تراني ومعي مدية. **قوله: (وكل يوم)** بالنصب على الظرفية لإضافته للظرف. **قوله: (مدية)** مبتدأ والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوعها أول جملة حالية.

قوله: (وبهذا) أي: البيت وقوله ليس بلازم أي بل اللازم وقوعها في أول جملة حالية وإن لم تقترن بواو الحال. **قوله: (في أول جملة حالية)** أي: سواءً تقدمتها واو الحال أو لا. **قوله: (ولا يحسن أن يكون بدلاً)** أي: بدل اشتمال لأنه المتوهم وعدم الحسن لأن شرطه أن تتشوف النفس إليه وتفهمه أولاً من المبدل منه فهماً إجمالياً وهنا ليس كذلك لأنك لو قلت الغنم كل يوم تراني لم تتشوف النفس لذكر المدية. **قوله: (بدلاً من الياء)** أي: لأنه لا يحسن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر إلا بشرط أن يكون بدل بعض كأعجبتني وجهك أو بدل اشتمال كأعجبتني كلامك أو بدل كل مفيد للإحاطة نحو قوله تعالى: ﴿تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا﴾ [المائدة: ١١٤] ويمتنع إن لم يفدها خلافاً للأخفش أجاز رايتك زيداً وذكر أن الأولى ما علمته سابقاً في علة عدم الحسن، وقوله ولا يحسن أن يكون بدلاً الخ أي من الياء أي لأنه لا يصح هنا إلا بدل الاشتمال وضابطه وهو انتظار النفس للبدل غير موجود.

---

٧١٧ ـ **التخريج**: البيت للحماسي في (تخليص الشواهد ص ١٩٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٩٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٤).

اللغة: الطارق: القادم ليلاً. يطرقها: يأتيها ليلاً. المدية: السكين.

المعنى: إني من بيت كريم، فحلالي تتمنى رؤية الذئب على رؤيتي، لكثرة ما أذبح منها للأضياف.

٧١٨ ـ عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمَ كَارِهاً عَلَيْنَا، وَتَبْرِيحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُهْ

ولا دليل فيهما؛ لأن النَّكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدَّرة في الآية، أي: وطائفة من غيركم، بدليل ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

ومما ذكروا من المسوِّغات: أن تكون النكرة محصورةً، نحو: «إنما فِي الدار رجل»، أو للتَّفصيل، نحو: «الناسُ رَجُلاَنِ رَجُلٌ أكرمته ورجلٌ أهنته»، وقوله [من المتقارب]:

٧١٩ ـ فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرّ

وقولهم: «شَهْر ثَرًى وَشَهْر ترى وشهر مَرْعًى»، أو بعد فاء الجزاء، نحو: «إنْ مَضَى عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ».

وفيهنّ نظر؛ أما الأول فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيحٌ قبل مجيء «إنما»، وأما

قوله: (ولا دليل فيهما) كأنه رأى أن المثال هذا في حكم الاستدلال ولو قال وفيما مثل به نظر كان أولى لأنه إنما ذكرهما مثالاً لا دليلاً. **قوله: (ومما ذكروا الخ)** منه أيضاً لوقوع بعد لولا كقوله:

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقةٍ

والمقة الحب وكان المصنف يرى المسوغ وصفاً مقدراً. **قوله: (رجل)** مبتدأ والمسوغ التفصيل بعد الإجمال وأكرمته خبر. **قوله: (فثوب)** مبتدأ ونسيت خبر والمسوغ التفصيل بعد الإجمال لأن الأصل على الركبتين في ثوبين فثوب الخ. **قوله: (ثري)** بالثاء المثلثة وهو بلا تنوين لمناسبة ما بعده وكذلك مرعي بلا تنوين. **قوله: (شهر ثري)** أي: الأشهر شهر ثري فالأشهر مبتدأ أول وشهر مبتدأ ثانٍ ثري خبر وسوغ الابتداء بشهر التفصيل بعد الإجمال اهـ تقرير دردير. **قوله: (فعير)** بالفتح أي حمار وعلى هذا يناسبه نسخة الرباط وعلى نسخة الرهط يناسبه ضبط غير بالكسر أي جمل. **قوله: (أما الأولى فلأن الابتداء الخ)** فيه أن هذا إنما هو قدح في المثال لا في القاعدة وهو لا يضر فيها ولك

---

٧١٨ ـ **التخريج**: البيت لابن الدمينة في (ديوانه ص ٥٣؛ وأمالي القالي ١/ ١٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٥؛ والشعر والشعراء ٢/ ٧٣٥).

اللغة: عرضنا: ظهرنا. التبريح: الشدة. الوجد: الحب الشديد والغيظ الشديد.

المعنى: ظهرت لوالدها فألقيت السلام، فرده كارهاً وهو يكاد يختنق من الحنق والغيظ لغيرته على بناته.

٧١٩ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١٥٩؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١١٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٣، ٣٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٦؛ والكتاب ١/ ٨٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٤٥؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ١٢٤).

الثانية فلاحتمال «رجل» الأول للبدليَّة والثاني عطف عليه، كقوله [من الطويل]:

٧٢٠ ـ وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلِ صَحِيحَةٍ وَرِجْـلٍ رَمَـى فِـيـهَـا الـزَّمَـانُ فَـشَـلَّـتِ

ويُسمى بَدَل التفصيل، ولاحتمال «شهر» الأول الخبرية، والتقدير: أشْهُرُ الأرض الممطورة شهر ذو ثرى، أي ذو تراب نَدٍ، وشهر ترى فيه الزرع، وشهر ذو مرعى؛ ولاحتمالِ «نسيت» و «أجُرُّ» للوصْفِيَّة والخبر محذوف، أي: فمنها ثوب نسيتُهُ وثوب أجرُّه؛ ويحتمل أنهما خبران وثمَّ صفتان مقدَّرتان، أي: فثوب لي نسيته وثوب لي أجرُّه، وإنما نسِيَ ثوبَهُ لشغل قلبه كما قال [من الطويل]:

٧٢١ ـ [وَمِـثْـلُـكَ بَـيْـضَـاءِ الْـعَـوَارِضِ طِـفْـلَـةٍ] لَـعُـوبٍ تُـنَـسِّـينِـي، إذَا قُـمْـتُ، سِـرْبَـالِـي

وإنما جر الآخَرَ ليعفي الأثَرَ عن القَافَةِ، ولهذا زحف على ركبتيه؛ وأما الثالثة فلأن المعنى فعير آخَرُ، ثم حذفت الصفة؛ ورأيت في كلام محمد بن حَبِيبَ ـ وحبيب ممنوع من الصرف لأنه اسم أمه ـ قال يونس: قال رؤبة: المطر شهر ثَرَى إلخ، وهذا

أن تمثلها بقولك إنما قائم رجل فاعتراض المصنف على هذا غير ظاهر بخلاف ما بعده. **قوله: (والثاني عطف عليه)** أي: بحسب الظاهر من اللفظ وإلا ففي نفس الأمر مجموع الأمرين هو البدل وهذا مثل الرمان حلو حامض فقد جعلوا هذا من تعدد الخبر نظراً للظاهر، وأما في المعنى ونفس الأمر فالخبر مجموع الأمرين. **قوله: (فشلت)** هذا من الألفاظ التي سميت مبنية للمفعول مثل حب.

قوله: (الخبرية) أي: وليس مبتدأ كما هو أصل الدعوى. **قوله: (ندٍ)** أي: مبلول بالماء. **قوله: (للوصفية)** أي: ولا تجعل خبراً كما هو قول المدعي. **قوله: (أي فمنها)** في نسخة فمن أثوابي ثوب. **قوله: (لعوب)** أي: امرأة لعوب أي كثيرة اللعب. **قوله: (إنما جر الآخر)** أي: وإنما جر الثوب الآخر، وقوله ليعفي الأثر أي ليخفى الأثر على القافة الذين يعرفون أقدام من مشى. **قوله: (ولهذا)** أي: ولأجل إخفائه الأثر على القافة زحف على ركبتيه ولم يمش مبالغة في إخفاء الأثر. **قوله: (ممنوع من الصرف)** أي: فلا تصرفه وتقول ابن حبيب وما قاله المصنف قول الأكثر وقال الأقل إنه مصروف لأنه اسم أبيه. **قوله: (لأنه اسم أمه)** أي: وإنما نسب إليها لأن أباه لاعنها وكان عالماً بالنسب واللغة

---

٧٢٠ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة في (ديوانه ص ٩٩؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٦؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢١١، ٢١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٢؛ والكتاب ١/ ٤٣٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٣٨؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٩٠).

المعنى: كنت كصاحب رجلين تمنيت لو شلت إحداهما حتى لا أبتعد عنها وأبقى ملازماً لها.

٧٢١ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٣٠؛ والأزهية ص ٢٣٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٦٦؛ ولسان العرب ٥/ ٣٢٤ (نسا)؛ والمنصف ١/ ٩٣).

=

دليل على أنه خبر، ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ لتصحيح الإِخبار عنه بالزمان.

توفي رحمه الله لسبع بقين من ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين وقيل إن حبيب اسم أبيه فيصرف. **قوله: (ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ)** الذي هو المطر أي أشهر المطر شهر ثري أي ذو ثراء أي أشهر الأرض الممطورة شهر ذو ثراء.

= **اللغة**: العوارض: صفحات الخدود. طفلة: طرية وبضة ورخصة. السربال: الدرع، أو كل ما يلبس على الكتفين.

المعنى: ورب فتاة بيضاء الوجه، غضة، لدنة القوام ممراح لعوب، تنسيني عندها درعي لتعلق قلبي بها إذا ما قمت من جوارها لبعض شغلي.

أقسام العطف

وهي ثلاثة:

أحدها: العطف على اللفظ، وهو الأصل، نحو: «لَيْسَ زيد بقائمٍ ولا قاعِدٍ» بالخفض، وشرطُهُ إمكان تَوَجُّهِ العاملِ إلى المعطوفِ، فلا يجوز في نحو: «ما جَاءَني من امرأةٍ ولا زيد» إلا الرفع عطفاً على الموضع، لأن «مِن» الزائدة لا تعمل في المعارف.

وقد يمتنع العطفُ على اللفظ وعلى المحلّ جميعاً، نحو: «مَا زَيْد قائماً لكن ـ أو بل ـ قاعِدٌ»، لأنَّ في العطف على اللفظ إعمال «ما» في الموجَبِ، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

والثاني: العطفُ على المحل، نحو: «لَيْسَ زَيْد بقائمٍ ولا قاعِداً»، بالنصب، وله

أقسام العطف

قوله: (إمكان توجه العامل) هذا يقتضي أن مولود في لا تضار والدة بولدها ولا مولود له ليس عطفاً على والدة وقد سبق أن ابن مالك قدر في مثل هذا عاملاً وجعله عطف جمل وغيره يقول يغتفر في التابع. **قوله: (لا تعمل)** الأنسب لا تدخل وقوله في المعارف أي إذ لا تزاد إلا في النكرات وقوله وقد يمتنع أي لمانع في كل من الأمرين. **قوله: (وعلى المحل)** أي: محل قائم ومحله رفع على الخبرية لأنه خبر في الأصل. **قوله: (نحو ما زيد قائماً)** ما حجازية وزيد اسمها وقائماً خبرها. **قوله: (لأن في العطف على اللفظ إعمال ما)** أي: لأن بل ولكن يصيران ما بعد النفي موجباً وما بعد الموجب منفياً، وقوله في الموجب أي مع أن من شروطها أن يكون معمولها منفياً. **قوله: (اعتبار الابتداء)** أي: الذي هو المحرز وقوله مع زواله الخ أي وسيأتي أن من جملة شروط العطف على المحل وجود المحرز أي الطالب للرفع كالابتداء. **قوله: (على إضمار مبتدأ)** أي: لا عطفاً على المحل. **قوله: (العطف على المحل)** أي: وهو المسمى بالموضع. **قوله: (ليس زيد بقائم)** قد استوفى هذا المثال الشروط الثلاثة المذكورة للعطف على المحل أعني إمكان ظهور المحل في الفصيح لأنه يمكن حذف الباء والمحرز فيه موجود وهو ليس لأن خبر ليس منصوب والموضع هنا بحق الأصالة لأن قائماً حقه النصب لأن خبر ليس حقه النصب. **قوله: (إمكان ظهوره)** أي: إمكان ظهور ذلك المحل كما هو في

عند المحقّقين ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهوره في الفصيح، ألا ترى أنه يجوز في «ليس زيدٌ بقائمٍ»، و «ما جاءني من آمرأة» أن تسقط الباء فتنصب؛ و «مِنْ» فترفع، فعلى هذا فلا يجوز «مررتُ بزَيْدٍ وَعَمْراً» خلافاً لابن جنّي، لأنه لا يجوز «مَرَرْتُ زَيْداً»؛ وأما قوله [من الوافر]:

تـمـرُّونَ الـدِّيَـارَ وَلَـمْ تَـعُـوجُـوا [كَـلامُـكُـمُ عَـلَـيَّ إِذَنْ حَـرَامُ]

فضرورة.

ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكونَ العاملُ في اللفظ زائداً كما مثَّلنا، بدليل قوله [من الطويل]:

٧٢٢ ـ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِداً وَدُونَ مَعَدٌّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ

نسخة. **قوله**: **(إمكان الخ)** اعترضه الدماميني بجواز رب رجل صالح لقيت وامرأة مع أنه لا يجوز رب رجلاً صالحاً لقيت ومنع بعضهم الجواز. **قوله**: **(لأنه لا يجوز)** أي: في الفصيح لما فيه من تعدية القاصر بنفسه. **قوله**: **(وأما قوله تمرون الديار)** أي: فإن فيه تعدية مر بنفسه وتمام البيت:

كـلامـكـمـو عـلـيَّ إذاً حـرامُ

قوله: **(كما مثلنا)** راجع لقوله زائداً لأنه مثل بالباء الزائدة ومن الزائدة. **قوله**: **(من دون عدنان)** أي: ممن هو أنزل منه من أولاده أي إن لم تجد والداً من ذرية معد ولا من ذرية عدنان الخ. **قوله**: **(ودون معد)** عطف على محل دون الأول ويظهر النصب لأن وجد كما يتعدى للمفعول الثاني بنفسه يتعدى له بمن تقول وجدت العلم نافعاً ووجدت الخير من العلم. **قوله**: **(فلتزعك)** أي: تمنعك العواذل من الفخر لأن الفخر قاصر على عدنان وقوله فالتزعك وجد بخط المؤلف بفتح الزاي مضبوطاً لأنه يقال وزعته أوزعه وزعاً أي كففته.

---

٧٢٢ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في (ديوانه ص ٢٥٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ١٧١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٢، ٩/ ١١٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥١؛ والكتاب ١/ ٦٨؛ والمعاني الكبير ص ١٢١١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٨؛ والمقتضب ٤/ ١٥٢؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٣٤؛ ورصف المباني ص ٨٢؛ وشرح التصريح ١/ ٢٨٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٦؛ والمحتسب ٢/ ٤٣).

اللغة: العواذل: حوادث الدهر وزواجره. تزعك: تردعك.

المعنى: لا يفخرن أحداً بجدوده، حتى الأنبياء قضوا، وهو إلى ذات المصير.

وأجاز الفارسيُّ في قوله تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [هود: ٦٠] أَن يكون ﴿يوم القيامة﴾ عطفاً على محل ﴿هذه﴾ لأن محلّه النصب.

الثاني: أن يكونَ الموضع بحقِّ الأصالة؛ فلا يجوز «هذا ضاربُ زَيْداً وأخيه» لأن الوصف المستوفي لشروطِ العمل الأصلُ إعمالُهُ لا إضافتُهُ لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديّون تمسكاً بقوله [من الطويل]:

[فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ] مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

وقد مرَّ جوابه.

والثالث: وجود المُحْرِزِ، أي الطَّالب لذلك المحل، وابتُني على هذا آمتناعُ مسائل:

إحداها: «إن زَيْداً وعمرو قائمان» وذلك لأنَّ الطالب لرفع «زيد» هو الابتداء والابتداء هو التجردُ، والتجرُّد قد زال بدخول «إنّ».

قوله: (وأجاز الفارسي) هذا دليل لما قبله لأن في من قوله في هذه ليست زائدة. **قوله: (وأتبعوا في هذه الدنيا لعنة)** أي: ولو كانت الدنيا ظرف مكان إذ لا مانع من عطف الزمان عليه لاشتراكهما في الظرفية كما حققه ابن المنير رداً على الكشاف. **قوله: (عطفاً على محل هذه)** أي: لأن قوله في هذه جار ومجرور متعلق بأتبعوا فهو عامل في محله النصب.

قوله: (بحق الأصالة) أي: بحق هو الأصالة أي أن يكون الموضع هو الأصل لأن الأصل في خبر ليس النصب وفي الفاعل الرفع. **قوله: (فلا يجوز)** أي: لا يجوز عطف الاخ على محل زيد لأن محله خفض بالإضافة وهو خلاف الأصل ومفاد كلامه أن زيداً في محل خفض حالة نصبه وليس كذلك، والجواب أن مراده أن زيداً يثبت له الخفض في تركيب آخر فلا يجوز العطف مراعاة له لأنه ليس أصلياً. **قوله: (أو قدير معجل)** أي: فقدير عطف على محل صفيف المنصوب. **قوله: (وقد مر جوابه)** وهو أن قدير عطف على صفيف وجر للجوار بناءً على جوازه مع العاطف أو للتوهم أو أنه معمول لمحذوف أي أو طابخ قدير وطابخ عطف على منضج ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وجود المحرز)** أي: كما في ليس زيد بقائم ولا قاعداً. **قوله: (على هذا)** أي: على اشتراط هذا. **قوله: (إحداها أن زيداً الخ)** أي: وضابطها العطف للمرفوع على منصوب إن قبل أن تستكمل وهذا بخلاف ما قاله ابن مالك من الجواز لأنه لا يشترط عنده في العطف على المحل ذلك الشرط قال في الخلاصة:

وجائز رفعك معطوفاً على منصوب إنّ قبل أن تستكملا

والثانية: «إنَّ زَيْداً قَائم وعمرو» إذا قدرت «عمراً» معطوفاً على المحل، لا مبتدأ؛ وأجاز هذه بعضُ البصريين، لأنهم لم يشترطوا المحرِز، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر، وهو توارد عامِلَيْن «إن» والابتداء على معمولٍ واحد وهو الخبر؛ وأجازهما الكوفيّون، لأنهم لا يشترطون المحرز، ولأن «أنَّ» لم تعمل عندهم في الْخبر شيئاً، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها؛ ولكن شَرَط الفراءُ لصحّة الرفع قبل مجيء الْخبر خفاءَ إعراب الاسم، لئلا يتنافَر اللفظ؛ ولم يشترطه الكسائي، كما أنه ليس بشرطٍ بالاتّفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ؛ وحجَّتهما قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا والذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: ٦٩] الآية، وقولهم: «إنَّكَ وَزَيْد ذَاهِبَانِ». وأجيب عن الآية بأمرين:

أحدهما: أن خبر «إن» محذوف أي مأجورون أو آمنون أو فرحون، والصابئون مبتدأ،

وأما الثاني فالعطف للمرفوع بعد الاستكمال. **قوله: (على المحل)** أي: محل زيد وقوله لا مبتدأ أي ويكون من عطف الجمل. **قوله: (وهو توارد الخ)** أي: بخلاف المسألة الثانية فإن العامل في عمرو الابتداء الذي كان والعامل في خبر عمرو المحذوف الابتداء الذي عمل في نفس عمرو فلم يرد على قائم المقدر إلا عامل واحد وهو الابتداء الذي كان. **قوله: (وهو الخبر)** أي: لأن قائمان خبر عن زيد وعن عمرو العامل فيه نظر الزيدان والعامل فيه نظراً لعمرو الابتداء المؤثر في عمرو هذا كله بناءً على أن المبتدأ والخبر العامل فيهما الابتداء لا على المشهور وهو أن الرفع للمبتدأ الابتداء وللخبر المبتدأ، وأما عليه فالعاملان أن وعمرو وهو المبتدأ ويمكن أن يمشي المصنف عليه فقوله والابتداء أي وذو الابتداء.

قوله: (لأنهم لا يشترطون المحرز) تصحيح للمسألتين وقوله ولأن ان لم تعمل الخ أي فصحت المسألة الأولى. **قوله: (الفراء)** هو كوفي. **قوله: (لصحة الرفع)** أي: لصحة عطف المرفوع على محل اسم إن قبل الاستكمال. **قوله: (خفاء إعراب الاسم)** أي: بأن كان مبنياً نحو إن هذا وعمرو ذاهبان أو يكون منصوباً بحركة مقدرة نحو إن موسى وعمرو قائمان. **قوله: (لئلا يتنافر اللفظ)** أي: لو لم يكن خفياً إعرابه. **قوله: (وحجتهما)** أي: الفراء والكسائي في عطف المرفوع على المنصوب قبل مجيء الخبر لأنهما اتفقا على ذلك، وإن كان الفراء زاد شرطاً وما ذكر فيه حجة للفراء في اشتراط الشرط لأن الذي سمع في القرآن والأمثلة فيه خفاء إعراب الاسم مثل إنك وزيد ومثل الآية فإن الاسم مبني. **قوله: (وأجيب)** أي: من طرف البصريين. **قوله: (أي مأجورون الخ)** أما آمنون فلدلالة لا خوف عليهم، وأما فرحون فلدلالة ولا هم يحزنون، وأما مأجورون فالأولى حذفه لأن هذه الآية التي فيها الصابئون في المائدة وليس فيها فلهم أجرهم. **قوله: (والصابئون مبتدأ)** الأولى ان المبتدأ والذين هادوا ليكون مخصصاً بقوله من آمن الخ فالذين

وما بعده الْخبر ويشهد له قوله [من الطويل]:

٧٢٣ ـ خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ، فِإنِّي وَأَنْتُمَا وَإنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوى دَنِفَانِ؟

ويضعفه أنه حَذْف من الأول لدلالة الثاني عليه، وإنّما الكثيرُ العكسُ.

والثاني: أن الْخبر المذكور لـ «إنَّ»، وخبر ﴿الصَّابئون﴾ محذوف، أي كذلك، ويشهد له قوله [من الطويل]:

٧٢٤ ـ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

هادوا ليسوا بمثابة الذين آمنوا في الفرح لجميعهم. **قوله: (وما بعده الخبر)** أي: قوله من آمن منهم بالله الخ.

قوله: (ويشهد له) أي: من حيث إن خبر إن محذوف وذكر بعده المبتدأ وخبره وحذف خبر إن لدلالة خبر المبتدأ عليه. **قوله: (فإني)** أي: دنف وأنتما مبتدأ خبره دنفان وقوله وان لم تبوحا الجملة حال. **قوله: (وخبر الصابئون)** الأولى وخبر الذين هادوا وما عطف عليه محذوف. **قوله: (أي كذلك)** أي: والمعنى حينئذٍ إن الذين آمنوا من آمن منهم أي من استمر منهم على الإيمان أو كان إيمانه على هذا الوجه لا خوف عليهم الخ، والذين هادوا وما عطف عليه كذلك أي من آمن منهم الخ لكن بمعنى حصل الإيمان. **قوله: (ويشهد له)** أي: من حيث إن الخبر للأول والمبتدأ خبره محذوف. **قوله: (فمن يك أمسى الخ)** قبله:

دعاك الهوى والشوق لما ترنمت هتوف الضحى بين الغصون طروبُ

تجاوبها ورق الحمام لصوتها فكل لكل مسعد ومجيبُ

قوله: (فاني وقيار) هو غلام الشاعر أو فرسه وهو ضابي بالمعجمة وكسر الموحدة

---

٧٢٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (تخليص الشواهد ص ٣٧٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٦؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٢٧٤).

شرح المفردات: الطبّ: العلاج. الدنف: الذي ثقل عليه المرض. الهوى: العشق.

المعنى: يخاطب الشاعر صديقيه بقوله: هل من دواء نعالج فيه ما نكابد من لواعج الهوى، فإنّي وإيّاكم ـ وإن لم تبوحا به ـ كاد يضيننا هذا الهوى.

٧٢٤ ـ **التخريج**: البيت لضابىء بن الحارث البرجمي في (الأصمعيّات ص ١٨٤؛ والإنصاف ص ٩٤؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٦، ١٠/ ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٠؛ والدرر ٦/ ١٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٦؛ والشعر والشعراء ص ٣٥٨؛ والكتاب ١/ ٧٥؛ ولسان العرب ٥/ ١٢٥ (قير)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٣؛ ورصف المباني ص ٢٦٧؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٤؛ ومجالس ثعلب ص ٣١٦، ٥٩٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤).

=

إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يُقَدَّم، نحو: «لَقَائم زيد» ويضعفه تقديمُ الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها، وعن المثال بأمرين: أحدهما أنه عطف على توهّم عدم ذكر «إنّ»، والثاني أنه تابع لمبتدأ محذوف، أي: إنك أنْتَ وزيد ذاهبان، وعليهما خرج قولهم: «إنَّهُمْ أَجْمَعُون ذاهبون».

المسألة الثالثة: «هذا ضارِبُ زيدٍ وعَمْراً» بالنصب.

المسألة الرابعة: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وعمرو» بالرفع أو «وَعَمْراً» بالنصّب، منعهما الْحُذَّاق، لأن الاسمَ المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكونَ بـ «أَلْ» أو

ابن الحري البرجمي بضم الموحدة والجيم، فإن قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط إلا بالضمير ولا ضمير في قوله:

فــإنــي وقــيــار بــهــا لــغــريــبُ

قلت المعنى:

فــمــن يــك بــالــمــديــنــة مــقــيــمــاً

فلست على صفته فإني وقيار الخ. **قوله: (حتى يقدم)** أي: حتى يتقدم ذلك الخبر على المبتدأ. **قوله: (تقديم الجملة المعطوفة الخ)** هذا بناءً على تقدير خبر المبتدأ وهو قيار قبل خبر إن وهو لغريب وإلا فصلت كل جملة بجزء الأخرى. **قوله: (بأمرين)** أي: ويصح أن يجربا في الآية فيصح أن تجعل الصابئون عطفاً على تابع محذوف أي والذين هادوا هم والصابئون ويصح أن يكون الصابئون عطفاً على الذين على توهم أن إن لم توجد، وأما الجوابان المذكوران في الآية فلا يتأتيان في المثال. **قوله: (على توهم الخ)** أي: والعطف على التوهم لا يشترط فيه وجود محرز. **قوله: (تابع لمبتدأ محذوف)** أي: أنه عطف على مبتدأ محذوف. **قوله: (إنهم أجمعون)** حاصله أن أجمعون لا يصح أن يكون توكيداً لاسم إن لأنه منصوب إذا راعيت اللفظ ولا على المحل لأنه لا بد من وجود المحرز والمحرز قد زال والجواب أنه توكيد لمبتدأ محذوف أي أنهم هم أجمعون أو أنه توكيد له على التوهم أي توهم أن إن لم تذكر ا هـ تقرير دردير. **قوله: (بالرفع)** أي: إذا لاحظت أن إضافة ضرب لزيد من إضافة المصدر لفاعله وقوله أو عمراً أي إن لاحظته من إضافة المصدر لمفعوله.

قوله: (لأن الاسم) أي: سواءً كان وصفاً أو لا قوله لا يعمل أي لا نصباً ولا رفعاً وقوله في اللفظ أي لفظ المعطوف عليه حتى يكون بأل أو منوناً الخ فالأول نحو جاءني الضارب زيداً وأعجبني الضرب عمراً وزيداً، وقوله أو منوناً نحو هذا ضارب عمراً

= **شرح المفردات**: الرحل: الإقامة. القيّار: هو صاحب القير أي الزفت، وقيل هنا اسم راحلته.
المعنى: يقول: إنّ من كانت إقامته في المدينة كان غريباً فيها هو وراحلته.

منوّناً أو مضافاً، وأجازهما قوم تمسُّكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً﴾ [الأنعام: ٩٦]، وقول الشاعر [من الطويل]:

٧٢٥ ـ [هَوِيتَ ثَنَاءً مُسْتَطَاباً مُجَدَّدا] فَلاَ تَخْلُ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدٍ وَسُؤْدُدَا

وأجيب بأنّ ذلك على إضمار عامل يدلُّ عليه المذكور، أي: وجَعَلَ الشمسَ، ومهَدْتَ سؤددا، أو يكون سؤددا مفعولاً معه، ويشهد للتقدير في الآية أو الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرّد من «أل» لا يعمل النصب، ويوضح لك مُضِيَّهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَمِن رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ [القصص: ٧٣] الآية، وجوّز الزّمخشريُّ كونَ ﴿الشمس﴾ معطوفاً على محلّ ﴿الليل﴾، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمرّ في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيّته مع نصه في ﴿مَالِكَ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] على أنه إذا حُمِلَ على الزمن المستمرّ كان بمنزلته إذا حُمِلَ

وأعجبني ضرب زيداً، وقوله أو مضافاً أي لأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين نحو أعجبني ضرب زيد عمراً وجاءني ضارب القوم زيداً، وقوله ولا يعمل في اللفظ أي والفرض أنه للحال والاستقبال. **قوله: (لا يعمل في اللفظ)** يعني لفظ المعطوف عليه لأن وجود المحرز بالنسبة له. **قوله: (حتى يكون بأل)** أي: ويعمل مطلقاً. **قوله: (حتى يكون الخ)** أي: وقولك ضارب زيد بالإضافة لم يتحقق عمله النصب لأنه لم يأت اسم آخر منصوب بعد المضاف إليه فطلبه العامل للنصب ليس موجوداً ومفاد ذلك أن قولك هذا ضارب زيد بالإضافة من إضافة اسم الفاعل لمفعوله لا يقال لزيد أنه في محل نصب، وكذا إذا قلنا ضرب زيد من إضافة المصدر لفاعله لا يقال له أنه في محل رفع، وكذا إذا أضيف للمفعول فهو ليس في محل نصب وهذا خلاف المشهور وحرر، وإنما قلنا المحرز ليس موجوداً لأن المسألتين متفرعتان على عدم وجود المحرز، وإن قلنا إن المحرز موجود والمنع لعدم الإضافة وأل والتنوين، وإن وجد المحرز خرجنا عن الموضوع وصار تفرع المسألتين لا يسلم فتأمل ذلك وانصف ا هـ تقرير درديز. **قوله: (أو مضافاً)** أي: إلى غير ذلك المعمول الذي يعمل فيه النصب إذ إضافته له قاضية بأن عمل الفعل في محله. **قوله: (فلم تخل الخ)** صدره:

هـويـت ثـنـاء مـسـتـطـابـاً مـجـدداً

وهذا شاهد للمسألة الثانية، وأما الآية فشاهد للمسألة الأولى. **قوله: (والماضي المجرد من أل لا يعمل الخ)** ظاهره أنه إن كان مستقبلاً يعمل مع تجرده من أل لوجود المحرز فيخالف ما قدمه ا هـ تقرير درديز. **قوله: (مع نصه في مالك يوم الدين على أنه الخ)** أي: ففي كلامه تناقض وحاصل الجواب أن المحمول على الزمن المستمر أي المراد

---

٧٢٥ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

على الماضي في أن إضافته محضة، وأما قوله [من الرجز]:

٧٢٦ ـ قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ وَاللَّيَانَا
[يحسن بيع الأصل والقيانا]

فيجوز أن يكون «اللَّيَّانا» مفعولاً معه، وأن يكون معطوفاً على «مخافة» على حذفِ مضاف، أي: ومخافة اللیان؛ ولو لم يقدر المضاف لم يصح، لأن «الليان» فعل لغير المتكلّم، إذ المراد أنه دَاينَ حسانَ خشيةً من إفلاس غيره ومَطْله، ولا بدَّ في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل.

ومن الغريب قولُ أبي حيان: إن من شرط العَطْف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظٌ وموضع؛ فجعل صورة المسألة شرطاً لها، ثم إنه أسقط الشرط

منه ذلك، أما أن يلاحظ من حيثية المعنى فالإضافة محضة فلا يعمل ومن حيث الاستقبال والحال فالإضافة لفظية فيعمل فيما لك، وإن حمل على الاستمرار إلا أنه ملاحظ فيه المضي وجاعل الليل ملاحظ فيه الإستقبال والمضي؛ فإن قلت ما الحامل على أن مالك ملاحظ فيه المضي دون الاستقبال، قلت لأجل أن يكون مالك إضافته محضة تفيد التعريف فيصح جعله صفة لله على أن المقصود أنه صفة لا بدل لأنه خلاف الأصل لأنه قد سبق صفتان والأصل جعل الكلام على واحدة وإنما لوحظ الاستقبال في جاعل للعطف عليه بالنصب؛ ولأن الجعل متجدد شيئاً فشيئاً وإنما أريد به جميع الأزمنة ابتداءً لأنه كذلك في الواقع ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(في أن إضافته محضة)** أي: فيكون المضاف إليه غير معمول فيناقض جعل الليل في محل نصب المقتضي أن الإضافة غير محضة وانها لفظية. **قوله**: **(وأما قوله)** هذا جواب عما يرد على قوله سابقاً منعهما الحذاق. **قوله**: **(قد كنت داينت بها)** أي: بالقينة أي بعتها بالدين مخافة إفلاس غيره ومطله. **قوله**: **(والليانا)** أي: المطل. **قوله**: **(ولو لم يقدر المضاف لم يصح)** أي: عطفه على مخافة. **قوله**: **(أن يكون للمعطوف عليه لفظ)** احترازاً من الضمير المستتر فلا يقال للعطف عليه أنه عطف على المحل على هذا بل هو عطف على ما يقتضيه العالم صريحاً إذ ليس له محلان فتأمل. **قوله**: **(وموضع)** هذا هو

---

٧٢٦ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في (ملحق ديوانه ص ١٨٧؛ والكتاب ١/ ١٩١، ١٩٢؛ ولزياد العنبري في شرح التصريح ٢/ ٦٥؛ وشرح المفصّل ٦/ ٦٥؛ وله أو لرؤبة في الدرر ٦/ ١٩٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٠٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١٨؛ وشرح المفصّل ٦/ ٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٥).

شرح المفردات: داينت بها: أخذتها بدلاً من دين لي عنده. اللّيان: المطل. القيان: ج القينة، وهي الجارية.

المعنى: يقول: إنّه قد أخذ قينة بدلاً من دين له عند حسّان خوفاً من إفلاسه ومماطلته.

الأوّل الذي ذكرناه، ولا بدَّ منه.

والثالث: العطف على التوهُّم، نحو: «لَيْسَ زَيْد قَائِماً وَلاَ قَاعِدٍ» بالْخفض على توهُّم دخول الباء في الخبر، وشَرْطَ جوازه صحّةُ دخول ذلك العامل المتوهَّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حَسُنَ قولُ زهير [من الطويل]:

بَـدَا لِـيَ أَنِّـي لَـسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَـضَـى ... وَلاَ سَـابِـقٍ شَـيْـئـاً إِذَا كَـانَ جَـائِـيَـا

وقولُ الآخر [من البسيط]:

٧٢٧ ـ مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَاماً وَلاَ بَطَلٍ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوى بِالْحَقِّ غَلاَّبَا

ولم يحسن قولُ الآخر [من المتقارب]:

٧٢٨ ـ وَمَـا كُـنْـتَ ذَا نَـيْـرَبٍ فِـيـهِـمُ ... وَلاَ مُـنْـمِـشٍ فِـيـهِـمُ مُـنْـمِـلِ

لقلّة دخول الباء على خبر «كان»، بخلاف خبرَيْ «ليس» و «مَا»، والنَّيْرَب:

الموضوع وجعله شرطاً. **قوله: (فجعل صورة لمسألة)** أي: موضوعها وهو العطف على الموضع. **قوله: (أسقط الشرط الأول)** أي: وهو ظهور الموضع في الفصيح. **قوله: (العطف على التوهم)** أي: بسبب التوهم وكذا تقول في قولهم على المعنى أي العطف بسبب ملاحظة المعنى. **قوله: (العطف على التوهم)** أي: توهم أن العامل الموجود معدوم أو توهم أن المعدوم موجود فالأول كما في إنك وزيد ذاهبان فزيد عطف على الكاف على توهم عدم إن، والثاني نحو ليس زيد قائماً ولا قاعد على توهم دخول الباء على قائماً وهذا هو المسمى بالعطف على المعنى والأولى في القرآن أن يقال العبارة الثانية. **قوله: (المتوهم)** أي: على المعطوف عليه وقوله كثرة دخوله أي ذلك المتوهم، وقوله دخوله هناك أي في المعطوف عليه. **قوله: (ولا سابق)** عطف على توهم أن الباء داخلة على مدرك، وكذا تقول في ولا بطل. **قوله: (ولا سابق الخ)** لكثرة دخول الباء الزائدة في خبر ليس المعطوف عليه. **قوله: (الشهم)** أي: ذو الشهامة أي القوة، وقوله ولا بطل الخ لكثرة زيادة الباقي في خبر ما. **قوله: (ولا منمش)** الشاهد في قوله ولا منمش فإنه عطف على ذا

---

٧٢٧ ـ **التخريج:** البيت بلا نسبة في (الدرر ٦/ ١٦٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤١).

اللغة: الحازم: الذي يحزم أمره ولا يتردد. الشهم: ذو المروءة والحمية.

المعنى: لا يكون البطل بطلاً بمعنى الكلمة، حتى يلجم ميول نفسه بضوابط العقل والحكمة.

٧٢٨ ـ **التخريج:** البيت بلا نسبة في (الدرر ٦/ ١٦٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٩؛ ولسان العرب ٦/ ٣٦٠ (نمش)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٢).

اللغة: النيرب: النميمة. النمش: ذو الوقيعة. المنمل: النمَّام.

المعنى: أنت لست نمّاماً وصاحب فتنة، وليس من طبعك هذه الصفات.

النميمة، والمنمل: الكثير النميمة، والمُنْمِش: المفسد ذات البين.

وكما وقع هذا العطف في المجرور وقعَ في أخيه المجزوم، ووقع أيضاً في المرفوع اسماً، وفي المنصوب اسماً وفعلاً، وفي المركَّبات.

فأما المجزوم فقال به الخليلُ وسيبويه في قراءة غيرِ أبي عمرو ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾ [المنافقون: ١٠]، فإن معنى: «لولا أخرتني فأصدق»، ومعنى «إِنْ أخرتني أَصَّدَّقْ» واحدٌ؛ وقال السيرافي والفارسي: هو عطف على محلّ «فأصَّدق»، كقول الجميع في قراءة الأخوين ﴿مَنْ يُضلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بالجزم؛ ويردُّه أنهما يُسَلِّمان أن الجزم في نحو: ائتِنِي أُكْرِمْكَ» بإضمار الشَّرط،

نيرب على توهم دخول الباء على المعطوف عليه. **قوله: (ذات البين)** أي: الحالة صاحبة البين أي التي تكون بين الناس كالصحبة. **قوله: (كما وقع هذا العطف)** أي: العطف على التوهم. **قوله: (وقع في أخيه)** إنما جعله أخاه لأنه نظيره في كونه مختصاً بقبيل فالجر مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل.

قوله: (ومعنى إن أخرتني أصدق الخ) أي: فأكن عطف على أصدق على توهم دخول ان فهو عطف عليه باعتبار المعنى لأن أصدق في المعنى جواب الشرط. **قوله: (واحد)** أراد اتحادهما عرفاً وإنما كانا واحداً، وإن كان الشرط لا يدل على الطلب وضعا بخلاف التحضيض لأن الشرط دال هنا بقرينة وهي أنه لما كان التصدق أمراً محبوباً وقد علق على التأخير فليكن المراد الطلب، فحينئذٍ استوى معنى التركيبين في الدلالة على الطلب، وإن كان أحدهما وضعا والآخر بقرينة. **قوله: (عطف على محل فأصدق)** أي: لأنه في محل جزم جواب لشرط مقدر أي أن تؤخرني إليه أصدق. **قوله: (الأخوين)** أي: حمزة والكسائي. **قوله: (ويذرهم)** عطف على محل قوله فلا هادي له والعطف في الآيتين على جواب الشرط، وإن كان الشرط في الآية الأولى مقدراً وفي الثانية محققاً. **قوله: (ويرده)** أي: يرد كون العطف هنا على المحل لا على التوهم، وقد ذكر الدماميني هنا كلاماً رد به كلام المصنف لكن آل إلى العطف على المعنى فلا وجه للرد فانظره تعلمه ا هـ تقرير دردير. **قوله: (ويرده الخ)** حاصل الرد أنه إذا وجدت الفاء بعد الطلب فالفعل منصوب بأن مضمرة وإذا سقطت الفاء وقصد الجزاء فيجزم الفعل بشرط مقدر وإذا كان الشرط حالة سقوط الفاء ملحوظاً فليكن الشرط حالة وجود الفاء ملاحظاً لكن على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق، وإنما لم يكن ملاحظاً تحقيقاً لأن الفاء تقتضي أنها من عطف المفردات كما أشار لذلك بقوله فليست الفاء الخ أي خلافاً لهما حيث زعما أن الشرط مقدر تحقيقاً ا هـ تقرير دردير.

قوله: (إنهما) أي: السيرافي والفارسي. **قوله: (في نحو الخ)** أي: وهو ما إذا سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء. **قوله: (بإضمار الشرط)** أي: لسقوط الفاء أي

فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم، لأن ما بعدَ الفاء منصوب بـ «أَنْ» مُضْمَرة، و «أنْ» والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهّم مما تقدّم، فكيف تكون الفاءُ مع ذلك في موضع الجزم؟ وليس بين المفردين المتعاطِفَيْن شرطٌ مقدّر؛ ويأتي القَوْلاَنِ في قول الهُذَلي [من الوافر]:

فَـأَبْـلُـونِـي بَـلِـيَّـتَـكُـمْ لَـعَـلِّـي أُصَـالِـحُـكُـمْ وَأَسْـتَـدْرِجْ نَـوَيَّـا

أي: نَوايَ. وكذلك اختُلِفَ في نحو: «قام القوم غير زيد وعمراً» بالنصب، والصواب أنه على التوهُّم، وأنه مذهب سيبويه، لقوله لأن «غير زيد» في موضع «إلاّ زيداً» ومعناه، فشبَّهوهُ بقولهم [من الوافر]:

٧٢٩ ـ [مُـعَـاوِيَ إِنَّـنَـا بَـشَـر فـأَسْـجِـحْ]، فَـلَـسْـنَـا بِـالـجِـبَـالِ وَلاَ الـحَـدِيـدَا

وحينئذٍ فليكن الجزم بعد الفاء على تقرير شرط متوهم لا محقق فليست الخ فالفاء مفرعة على محذوف. **قوله**: **(معطوف على مصدر متوهم)** أي: لهما أن لا يجعلا المصدر محذوفاً بل هو خبر محذوف والجملة جواب شرط مضمرة، والفعل معطوف عليه والتقدير إن تؤخرني فتصديقي ثابت فأكن فالفاء رابطة للجواب. **قوله**: **(فكيف تكون الفاء مع ذلك)** أي: ما بعدها وقوله وليس الخ. **قوله**: **(القولان)** أي: قول الفارسي والسيرافي في العطف على المحلي وقول سيبويه والخليل إن العطف على التوهم. **قوله**: **(لعلي)** جواب الطلب أعني قوله قابلوني أي أعطوني فهو على تقدير الفاء فلعلي أصالحكم، وقوله وأستدرج بالجزم عطف على التوهم أي إن تبلوني أستدرج أو عطف على محل الجملة أعني لعلي أصالحكم فإنها في محل جزم على قول الفارسي جواباً لشرط مقدر أي إن تبلوني لعلي أصالحكم. **قوله**: **(بفتح الواو)** ولذا أشار المصنف بقوله أي نواي فقلبت الألف ياء وأدغمت الياء في الياء والنوا جهة السفر. **قوله**: **(انه على التوهم)** أي: توهم ان إلا داخلة على المعطوف عليه وهو زيد. **قوله**: **(وإنه مذهب سيبويه)** أي: والصواب أنه مذهب سيبويه خلافاً لمن قال إن هذا عطف على المحل لأن غير زيد خل محل الأزيد وأنسب هذا السيبويه. **قوله**: **(فلسنا بالجبال)** صدره:

---

٧٢٩ ـ **التخريج**: البيت لعقبة أو لعقيبة الأسدي في (الإنصاف ١/ ٣٣٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٠؛ و سرح صناعة الإعراب ١/ ١٣١، ٢٩٤؛ وسمط اللآلي ص ١٤٨، ١٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ص ٣٠٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٠؛ والكتاب ١/ ٦٧؛ ولسان العرب ٥/ ٣٨٩ (غمز)؛ ولعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة ٢/ ٣١٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣١٣؛ وأمالي ابن الحاجب ص ١٦٠؛ ورصف المباني ص ١٢٢، ١٤٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠٥؛ والكتاب ٢/ ٢٩٢، ٣٤٤، ٣/ ٩١؛ والمقتضب ٢/ ٣٣٨، ٤/ ١١٢، ٣٧١).

اللغة: اسجح: ارفق وتلطف، أو اعطف.

المعنى: يا خليفة المسلمين معاوية، اعطف على رعيتك فإنهم بشر مثلك يتألمون من الظلم =

وقد استنبط مَنْ ضَعُفَ فهمهُ من إنشادِ هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً على المحل ولو أراد ذلك لم يقل: إنهم شبَّهوه به.

رجع القول إلى المجزوم ـ وقال به الفارسيّ في قراءة قُنْبُل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ﴾ [يوسف: ٩٠] بإثبات الياء في ﴿يتّقي﴾ وجزم ﴿يصبر﴾، فزعم أن «من» موصُولة، فلهذا ثبتت ياء «يتّقي»، وأنها ضُمِّنت معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في الخبر؛ وإنما جُزِم ﴿يصبر﴾ على توهُّم معنى «مَنْ»؛ وقيل: بل وَصَل ﴿يصبر﴾ بنيَّة الوقف كقراءة نافع ﴿ومَحْيَايْ ومماتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] بسكون ياء ﴿مَحْيَايْ﴾ وصلاً؛ وقيل: بل سُكِّن لتوالي الحركات في كلمتينِ كما في ﴿يأمركم﴾ [البقرة: ١٦٩] و ﴿يشعركم﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وقيل: «مَنْ» شرطية، وهذه الياء إشباع، ولام الفعل حذفت للجازم، أو هذه الياء لام الفعل، واكتفى بحذف الحركة المقدَّرة.

وأما المرفوع فقال سيبويه: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: «إنهم

معــــاوي انـــنـــا بـــشـــر فـــأســـجـــح

والشاهد في الحديدا فإنه عطف على محل بالجبال لا على التوهم، وقوله من إنشاده أي من إنشاد سيبويه لهذا البيت وهذا البيت من إنشاد عقبة بن الحرث الأسدي يخاطب معاوية وبعده:

أديـــروهـــا بـــنـــي حـــرب عـــلـــيـــكـــم ولا تـــرمـــوا بـــهـــا الـــغـــرض الـــبـــعـــيـــدا

قوله: (ولو أراد ذلك) أي: ولو أراد نفي العطف على الموضع أي المحل لم يقل سيبويه إنهم شبهوه لأن هذه اللفظة تقتضي أنه ليس من قبيلة، ولو كان من قبيلة لأتى به شاهداً وقال على حد قوْلهم فلسنا الخ. **قوله: (وقال به الفارسي)** أي: وقال بالعطف على التوهم في المجزوم الفارسي. **قوله: (على توهم معنى من)** أي: على المعنى المستفاد من من الشرطية أي أنه عطف على يتقي مراعى فيه توهم أن من شرطية فقد توهم أن ما ليس موجوداً وهو الشرطية موجود. **قوله: (بل وصل بصبر)** أي: وصلها بما بعدها حال كونها ملتبسة بنية الوقف المقتضي لكونها. **قوله: (وقيل بل سكن الخ)** أي: وهو الذي ينبغي تخريج القرآن عليه. **قوله: (لتوالي الحركات)** من باء يصبر إلى همز إن. **قوله: (كما في يأمركم ويشعركم)** أي: بسكون الراء فيهما تخفيفاً لثقل توالي ثلاث حركات. **قوله: (بحذف الحركة)** وهو الرفع المقدر الذي كان على الياء، فلما دخل الجازم حذفه وحينئذٍ مجزوم بسكون مقدر على آخره فالرفع والجزم كل منهما فيه حاصل بالاعتبار على هذا القول. **قوله: (وأما المرفوع)** أي: وأما وقوع عطف التوهم في المرفوع.

= فليسوا جماداً لا دماء فيهم.

أجمعونَ ذاهبون، وإنكَ وزيدٌ ذاهبان»، وذلك على أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال هم، كما قال [من الطويل]:

بَـدَا لِـيَ أَنِّـي لَـسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَـضَـى، وَلاَ سَـابِـقٍ شَـيْـئـاً إِذَا كَـانَ جَـائِـيَـا

ومراده بالغَلَط ما عبر عنه غيره بالتوهُّم، وذلك ظاهر من كلامه؛ ويوضحه إنشادُه البيت؛ وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنا متى جَوَّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإِمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط.

وأما المنصوب اسماً فقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١] فيمن فتح الباء؛ كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوبَ، على طريقة قوله [من الطويل]:

٧٣٠ ـ مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَـاعِـبٍ إِلاَّ بِـبَـيْـنٍ غُـرَابُـهَـا

قوله: (وإنك وزيد الخ) هذا محل الشاهد فقد عطف على توهم أن الضمير المعطوف عليه مبتدأ وأما قبله فلا شاهد فيه إذ لا عطف أصلاً وإن كان فيه تأكيد على توهم أن الضمير المؤكدة مبتدأ وأن إن غير موجودة. **قوله: (وذلك)** أي: وذلك الغلط مبني على أن معناه الخ. **قوله: (فيرى)** أي: المتكلم أنه قال هم فلذا أكد بأجمعون. **قوله: (انتهى)** أي: كلام سيبويه. **قوله: (ما عبر عنه غيره بالتوهم)** أي: لا الخطأ وقوله وذلك ظاهر من كلامه أي حيث ذكر توجيهه. **قوله: (وتوضحه)** أي: يوضح كون مراده بالغلط التوهم إنشاده البيت أي الذي فيه العطف على التوهم. **قوله: (متى جوزنا ذلك)** أي: الخطأ وقوله عليهم أي على العرب وقوله الثقة أي للتوثق. **قوله: (وأما المنصوب)** أي: وأما وقوع عطف التوهم في المنصوب حال كونه اسماً. **قوله: (فيمن فتح الباء)** أي: وأما فيمن رفعها فيعقوب مبتدأ ومن وراء خبر مقدم. **قوله: (كأنه قيل الخ)** حاصله أنه عطف على إسحق من قوله فبشرناها بإسحق وصح عطف المنصوب على المجرور لتوهم عامل يصح أن يكون ناصباً وهو ووهبنا الأصل فوهبنا لها اسحق ويعقوب أي ووهبنا لها يعقوب من وراء إسحق وقول الشارح كأنه قيل ووهبنا الأولى فوهبنا، وقوله له صوابه لها لأن المبشر امرأة في الآية، وكذا الآية فيها فاء لا واو وإنما كانت البشارة لها لأن النساء أشد تأثيراً بالسرور أو لأنها لم يكن لها ولد وكان لإبراهيم ولد من غيرها. **قوله: (على طريقة الخ)** أي: من حيث أن العطف على المعنى في كل وإلا ففي البيت قد عطف مجروراً على منصوب عكس الآية. **قوله: (ولا ناعب)** عطف على عشيرة على توهم أن

---

٧٣٠ ـ **التخريج**: البيت للأخوص (أو الأحوص) الرياحيّ في (الإنصاف ص ١٩٣؛ والحيوان ٣/ ٤٣١؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٥٨، ١٦٠، ١٦٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٩؛ وشرح شواهد =

ا هـ. وقيل: على إضمار «وَهَبْنَا»، أي: ومن وراء إسحاق وَهَبْنَا يعقوبَ، بدليل ﴿فَبَشَّرْنَاهَا﴾ [هود: ٧١]، لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة، وقيل: هو مجرور عطفاً على «بإسحاق»، أو منصوب عطفاً على محلِّه. ويردُّ الأولَ أنه لا يجوز الفصل بين العاطفِ والمعطوف على المجرورِ كـ «مررت بزيدٍ واليوم عمرو». وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَحِفْظاً مِنْ كلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾ [الصافات: ٧] إنه عطف على معنى ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيا﴾ [الصافات: ٦]، وهو إنا خلقنا الكواكب في السماء الدُّنْيا زينةً للسماء، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُوماً﴾ [الملك: ٥]؛ ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله، أو مفعولاً مطلقاً، وعليهما فالعامل

الأصل مصلحي عشيرة.

قوله: (في معنى الهبة) أي: لأن وعد الكريم لا يتخلف. **قوله: (عطفاً على بإسحق)** أي: فهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة والمانع له من الصرف العلمية والعجمة. **قوله: (عطفاً على بإسحق)** المراد على إسحق من بإسحق ولعله أتى بالباء إشارة إلى أن المراد اسحق الأول. **قوله: (أو منصوب الخ)** أي: فجملة الاحتمالات أربعة. **قوله: (على محله)** أي: محل المجرور نصب بالفعل. **قوله: (ويرد الأول)** أي: من هذين الأخيرين وهذا رد للأول حقيقة أيضاً فإنه يلزم عليه الفصل بين العاطف والمعطوف المنصوب بالعامل المتوهم. **قوله: (بين العاطف)** أي: الواو والمعطوف هو يعقوب. **قوله: (على المجرور)** أي: وأما الفصل بين العاطف والمعطوف على المنصوب فلا ضرر فيه هذا ظاهره وانظره. **قوله: (واليوم عمرو)** أي: وكذا يرد الثاني لأنه لا يظهر ذلك المحل في الفصيح إذ لا يجوز في الفصيح أن يقال فبشرناها إسحق وقد سبق إن من جملة الشروط في العطف على المحل أنه لا بد من صحة ظهور المحل في الفصيح ولعل المصنف لم يرده استغناءً برده هناك ا.هـ. تقرير دردير. **قوله: (عطف على معنى إلخ)** أي عطف على زينة من قوله إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب بسبب ملاحظة معنى الكلام وحاصله أنه عطف على زينة على توهم أن منصوب بعامل يصلح لنصبه. **قوله: (مفعولاً لأجله)** أي: مستقلاً فلا ينافي أنه في الوجه الأول مفعول لأجله إلا أنه عطف على مفعول

= المغني ص ٨٧١؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٤، ٢/ ١٠٥؛ والكتاب ١/ ١٦٥، ٣٠٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٣١٤ (شأم)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٤٩؛ وهو للفرزدق في الكتاب ٣/ ٢٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧، ٤/ ٣١٣؛ والخزانة ٨/ ٢٩٥، ٥٥٤؛ والخصائص ٢/ ٣٥٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٢؛ وشرح المفصل ٥/ ٦٨، ٧/ ٥٧؛ والممتع في التصريف ص ٥٠).

اللغة: المشائيم: جمع مشؤوم، وهو من يجلب السوء خلفه.

المعنى: إنهم قوم شؤم، لا يصح عندهم صحيح، ولا يجتمع شملهم.

محذوف: أي: وحفظاً من كل شيطانٍ زيّناها بالكواكب، أو وَحَفِظْنَاها حِفْظاً.

وأما المنصوب فعلاً فكقِراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فيُدْهِنُوا﴾ [القلم: ٩] حملاً على معنى: ودوا أن تدهن؛ وقيل في قراءة حَفْص ﴿لَعَلّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] بالنصب: إنه عطف على معنى «لعلّي أبلغ»، وهو: لعلّي أن أبلغ، فإن خبر «لعلّ» يقترن بـ «أَنْ» كثيراً، نحو الحديث: «فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ»؛ ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد [من الوافر]:

لَـلُـبْـسُ عَـبَـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي [أَحَـبُّ إِلَـيَّ مِـنْ لُـبْـسِ الـشُّـفُـوفِ]

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قولُ الكوفي: إن هذه القراءةَ حجّةٌ على جواز النصبِ في جواب الترجّي حملاً له على التمنّي.

وأما في المركَّبات فقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ﴾ [الروم: ٤٦]، إنه على تقدير: ليبشّركم وليذيقكم، ويحتمل أن التقدير: وليذيقكم وليكون كذا وكذا أَرْسَلها. وقيل في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾

لأجله متوهم، وأيضاً العامل في هذا مقدر بخلاف الأول فإنه متوهم ا هـ تقرير دردير. **قوله: (زيناها بالكواكب)** هذا هو العامل في المفعول لأجله، وأما قوله حفظناها فهو العامل في المفعول المطلق. **قوله: (وأما المنصوب)** أي: وأما وقوع عطف للتوهم في المنصوب حالة كونه فعلاً. **قوله: (فيدهنوا)** عطف على ندهن وصح عطف المنصوب على المرفوع لتوهم وجود أن المصدرية في الكلام بدل لو. **قوله: (إنه)** أي: أطلع. **قوله: (على معنى لعلي أبلغ)** الأول حذف لعلي ويقول على معنى أبلغ أي أنه عطف على أبلغ باعتبار معناه. **قوله: (ألحن)** أي: أقوى. **قوله: (على حد للبس عباءة)** فهو من عطف الفعل على اسم خالص من التأويل بالفعل المشار له بقول ابن مالك:

وإن عـلـى اسـم خـالـص فـعـل عـطـف تـنـصـبـه ان ثـابـتـاً أو مـنـحـذف

قوله: (على جواز النصب) أي: بأن مضمرة بعد فاء السببية أو واو المعية. **قوله: (وأما في المركبات)** أي: وأما وقوع عطف التوهم في المركبات. **قوله: (إنه على تقدير ليبشركم الخ)** أي: فقد عطف المركب وهو ليذيقكم على مبشرات بسبب توهم أنه في معنى ليبشركم. **قوله: (وليكون كذا وكذا)** كناية عن قوله تعالى: ﴿ولتجري الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون﴾ [الجاثية: ١٢]، وقوله أرسلها إشارة لتقدير المتعلق الذي تعلق به الجار وقدر ذلك المتعلق مؤخراً للاهتمام بمعموله، وعلى هذا قالوا وفي قوله وليذيقكم للاستئناف لا عاطفة. **قوله: (أو كالذي مر الخ)** حاصله أنه عطف على الذي حاج بسبب ملاحظة معنى الكلام وتوهم أن الأصل أرأيت كالذي حاج وكالذي مر.

[البقرة: ٢٥٩] إنه على معنى: أرأيت كالذي حاجَّ أو كالذي مرَّ؛ ويجوز أن يكون على إضمار فعلٍ: أي: أو أرأيت مثل الذي، فحُذِف لِدلالة ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ﴾ [البقرة: ٢٥٨] عليه؛ لأن كليهما تعجُّب؛ وهذا التأويلُ هنا وفيما تقدَّم أولى، لأنَّ إضمار الفعل لدَلالة المعنى عليه أسْهَلُ من العطفِ على المعنى؛ وقيل: الكافُ زائدةٌ، أي: ألم ترَ إلى الذي حاجَ أو الذي مرّ؛ وقيل: الكاف اسم بمعنى «مِثْل» معطوف على «الذي»، أي: ألم تنظر إلى الذي حاجَّ أو إلى مثلِ الذي مرَّ.

تنبيه ـ من العطفِ على المعنى عَلى قول البصريّين نحو: «لألْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقّي» إذ النصب عندهم بإضمار «أنْ» و «أنْ» والفعل في تأويل مصدرٍ معطوفٍ على مصدر مُتوهَّم، أن ليكونَنَّ لزوم مني أو قضاء منك لحقي؛ ومنه ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا﴾ [الفتح: ١٦] في قراءة أبيّ بحذف النون؛ وأما قراءة الجمهور بالنُّون فبالعطف

قوله: (إنه على معنى أرأيت الخ) أي: أرأيت مثل الذي حاج وأرأيت مثل الذي مر فعطف أو كالذي مر على الذي حاج لتوهم أن الأصل أرأيت كالذي حاج وفيه أن هذا عطف مفردات فهو خارج عن قوله، وأما في المركبات وأجاب شيخنا بأننا ولنا ألم تر إلى الذي بأرأيت كالذي فأول مركب بمثله، وإن كان العطف في المفردات فقول المصنف، وأما في المركبات معناه، وأما وقوعه في المركبات وهو صادق بكونه في المفردات التي هي أجزاء المركب وأن المعطوف نفس المركب تأمل ا هـ تقرير درديو. **قوله: (على إضمار فعل)** أي: ويكون من عطف جملة ماضوية على جملة مضارعية.

قوله: (لأن كليهما تعجب) أي: لأن الاستفهام فيهما للتعجب فصح الحذف أي تعجب من هذين الأول ادعى المشاركة لله والثاني استبعد أن الله يحيي الموتى ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وفيما تقدم)** وهو ومن آياته أن يرسل الرياح الخ. **قوله: (وقيل الكاف زائدة)** أي: وعليه فالذي مر عطف على الذي حاج، وقوله زائدة المناسب صلة وهذا القول نعيد لأن دعوى الزيادة في القرآن خلاف الأصل. **قوله: (وقيل الكاف اسم بمعنى مثل)** وعلى هذا فالتعجب الأول من الأول فقط والتعجب الثاني من الثاني وأمثاله لأن له نظائر لأن استبعاد إيجاد الموتى واقع من أشخاص كثيرة بخلاف محاجة إبراهيم فإنما وقع من نمروذ فقط. **قوله: (نحو لألزمنك الخ)** المراد بنحو كل فعل مضارع وقع بعد أو التي بمعنى إلى أو إلا أو وقع بعد فاء السببية أو واو المعية في الأجوبة الثمانية أو وقع بعد الواو أو الفاء أو ثم، وكانت مسبوقة باسم خالص من التأويل بالفعل فالبصريون يقولون إن الفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة والحرف المذكور عاطف للمصدر المنسبك من أن والفعل على مصدر متوهم والكوفيون يقولون إن الناصب الحرف المذكور ولا عطف أصلاً فالحرف المذكور غير عاطف. **قوله: (بإضمار إن)** أي: وأما الكوفيون فالناصب عندهم نفس أو فلا يتأتى هذا. **قوله: (تقاتلونهم أو يسلموا)** أي: ليكن منكم قتال لهم أو إسلام

على لفظِ «تُقاتلونهم»، أو على القطع بتقدير: أو هم يُسْلمون؛ ومثله «ما تَأْتِينَا فتُحدِّثَنَا» بالنّصب، أي ما يكُون منك إتيانٌ فحديث؛ ومعنى هذا نفي الإِتيان فينتفي الحديث، أي: ما تأتينَا فكيف تحدّثنا؛ أو نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل: ما تأتينا محدّثاً، أي: بل غير محدِّث؛ وعلى المعنى الأوّل جاء قولُه سبحانه وتعالى: ﴿لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] أي: فكيف يموتون؛ ويمتنع أن يكون على الثاني، إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون؛ ويجوز رَفْعُهُ فيكون إمَّا عطفاً على «تأتينا»؛ فيكون كلٌّ منهما داخلاً عليه حرفُ النفي، أو على القطع فيكون موجَباً، وذلك واضح في نحو «ما تأتينا فتجهل أمرنا» و «لم تقرأ فتنسى» لأن المراد إثبات جهله ونسيانه، ولأنه لو عُطِفَ لَجُزِمَ «تنسى»، وفي قوله [من الخفيف]:

منهم. **قوله: (أو على القطع)** أي: على قطع الفعل من عطفه على الفعل قبله بتقدير مبتدأ مخبراً عنه بذلك الفعل والجملة عطف على الجملة قبلها فهو من عطف جملة اسمية على فعلية وعلى كل من الوجهين فقوله تقاتلونهم أو يسلمون وإن كان خبراً إلا أنه في معنى الطلب وإلا لزم الكذب للتخلف لأن بعض الكفار لم يقاتل ولم يسلم بل يكتفى منه بأداء الجزية فتعين أن يكون المعنى ليكن منكم قتال لهم أو إسلام منهم وأو للتنويع أو بمعنى إلا فلا يلزم الشك. **قوله: (ومثله)** أي: مثل لألزمنك أو تقضيني حقي في العطف على المعنى. **قوله: (فينتفي الحديث)** أي: فهو من باب انتفاء السبب فينتفي المسبب. **قوله: (أو نفي الحديث فقط)** أي: فالنفي منصب على القيد دون المقيد، وقوله كأنه قيل الخ أي ما تأتينا محدثاً فلا ينافي أنك تأتي غير محدث واعلم أن الأصل في نصب الفعل المضارع إنما هو على المعنى الأول لأنه لا يكون نصب له إلا بعد فاء السببية، والوجه الثاني الفاء فيه للعطف ونصب الفعل بعدها تنزيلاً لها منزلة فاء السببية، وإن كان الغالب انصباب النفي على القيد ا هـ تقرير دردير. **قوله: (أو نفي الحديث)** أي: فهو لنفي المسبب دون السبب أي إن الإتيان المسبب عنه منفي فالفاء على هذا للسببية أيضاً لكن وقعت بين المثبت والمنفي وعلى الأول بين المنفيين وفي الدماميني عن الرضى إنكار السببية على الثاني فلذا جعل القياس الأول.

قوله: (أو على القطع) أي: عدم عطف الفعل قبله بتقدير مبتدأ ويسمى هذا استئنافاً وللاستئناف وجه آخر نبه عليه المصنف. **قوله: (وذلك)** أي: القطع واضح. **قوله: (ما تأتينا فتجهل أمرنا)** أي: أنت لم تأتنا فأنت تجهل أمرنا فتحصل منه أن الواقع بعد الفاء المسبوقة بنفي إن جعلتها للسببية نصبت الفعل الواقع بعدها وكان الكلام محتملاً لأمرين نفي كل من السبب ونفي المسبب فقط، وإن لم تجعلها سببية وقعت الفعل وهو محتمل لأمرين لعطف الفعل الواقع بعد الفاء على الفعل قبله ولقطع الفعل الواقع بعد الفاء عن العطف بتقدير مبتدأ والواو حينئذٍ للاستئناف.

٧٣١ ـ غَـيْـرَ أَنَّـا لَـمْ يَـأْتـنـا بـيـقـيـنٍ فَـنُـرَجِّـي وَنُـكْـثِـرُ الـتَّـأْمِـيـلاَ

إذ المعنى أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلافَ ما أتى به لانتفاء اليقين عمّا أتى به؛ ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه، لأنه يصيرُ منفيًّا على حِدَتِهِ كالأول إذا جُزم، ومنفيًّا على الجمع إذا نُصِب، وإنما المراد إثباته؛ وأمّا إجازتُهم ذلك في المثال السّابق فمشكلة، لأن الحديثَ لا يمكن مع عدم الإِتيان، وقد يوجَّه قولهم بأن يكون معناه ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدّثنا الآن، عوضاً عن ذلك؛ وللاستئناف وجه آخر، وهو

قوله: (**بيقين**) أي: بخير يقين. **قوله**: (**فنرجى**) أي: فنحن نترجى ونكثر التأمل بخلاف ما أتيت به. **قوله**: (**فنحن نرجو**) أي: فالرجاء ثابت. **قوله**: (**ولو جزمه**) أي: نرجي. **قوله**: (**على حدته**) أي: فالمعنى انتفى الإتيان باليقين فانتفى ترجينا.

قوله: (**ومنفياً على الجمع**) أي: فالمعنى انتفى الجمع بين الإتيان بخير يقين وبين ترجينا. **قوله**: (**ومنفياً على الجمع**) هذا صادق بوجهي النصب لأن النفي إذا تسلط على الجمع إما أن ينفي الأمرين معاً أو ينفي أحدهما وهو الثاني فقط وعلى كل من نفيهما أو نفي الثاني فالمعنى فاسد لأن المراد إثبات الثاني فقط. **قوله**: (**وأما إجازتهم ذلك**) أي: القطع وقوله في المثال السابق أي وهو ما تأتينا فتحدثنا أي فأنت تحدثنا وقوله فمشكلة أي لأنه ترتب على عدم الإتيان حديثك وهو فاسد إن المترتب على عدم الإتيان عدم الحديث لا الحديث لأن الإتيان سبب في الحديث وقد انتفى فينتفي المسبب ولا يتأتى وجود المسبب مع انتفاء سببه. **قوله**: (**في المثال السابق**) أي: وهو تأتينا فتحدثنا، وقوله فمشكلة أي لأن المعنى ينحل أنت ما تأتينا فأنت تحدثنا فالحديث مسبب وسببه الإتيان منفي ولا يمكن أن يوجد مسبب بدون سبب، وحينئذٍ فالقطع لا يصح في هذا المثال. **قوله**: (**وقد يوجه**) أشار بقد لبعد السبقية فيه، وقوله يوجه قولهم أي بجواز القطع فيه. **قوله**: (**فأنت تحدثنا الآن**) أي: فالمراد اجلس شيئاً من الزمن تحدثنا فيه لأنك لم تأت في المستقبل.

قوله: (**وللاستئناف وجه آخر**) أي: وهو جعل الفعل مرفوعاً لكن لعطفه على الفعل قبله كما هو الوجه الأول من وجهي الرفع ولا مقطوع بتقدير مبتدأ بل هو فعل مضارع مقتضب مستقل غير معطوف على شيء مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وليس الفعل عطفاً على مصدر متوهم لأن هذا وجه النصب، والحاصل أن رفع الفعل إما على العطف أو على القطع أو على هذا الوجه وهو جعل الفعل مستقبلاً غير معطوف على شيء

---

٧٣١ ـ **التخريج**: البيت لبعض الحارثين في (خزانة الأدب ٨/ ٥٣٨؛ والرد على النحاة ص ١٢٧؛ والكتاب ٣/ ٣١، ٣٣؛ وللعنبري في شرح المفصل ٧/ ٣٦؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢؛ والمقرب ١/ ٢٦٥).

اللغة: الترجي: الأمل.

المعنى: إذا لم يأتنا بما يدفع الشك من نفوسنا، فنحن نأمل خلاف ذلك.

أن يكون على معنى السببيّة وانتفاء الثاني لانتفاء الأوّل، وهو أحد وجهَي النصب، وهو قليل، وعليه قولُه [من الكامل]:

٧٣٢ - فَلَقَدْ تَرَكْتِ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً   لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكِ فَتَجْزَعُ

أي: لو عرفَتِ الجزَع لجزَعتْ، ولكنَّها لم تَعْرِفْه فلم تَجْزَعْ. وقرأ عيسى بن عمر ﴿فيموتون﴾ [فاطر: ٣٦] عطفاً على ﴿يُقْضَى﴾ [فاطر: ٣٦]، وأجاز ابن خَروف فيه الاستئنافَ على معنى السببيّة كما قدّمنا في البيت، وقرأ السبعة: ﴿وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]، وقد كان النَّصبُ ممكناً مثله في ﴿فيموتوا﴾، ولكن عُدِلَ عنه لتناسُبِ الفواصل، والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببيّة، بل إلى مجرَّد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي، لأن المرادَ: بلا يؤذن لهم نفي

وللنصب وجهين وهو عطف المعنى فيهما. **قوله: (آخر)** أي: غير القطع وهو المفيد لإثبات الثاني. **قوله: (وانتفاء الثاني لانتفاء الأول)** هذا بيان لمعنى السببية أي ولا يلاحظ على هذا المعنى عطف الفعل على الفعل بل الفعل الآخر مستقل برأسه ومقتضب. **قوله: (لانتفاء الأول)** أي: فتسبب عن انتفاء الإتيان انتفاء الحديث. **قوله: (وهو)** أي: معنى السببية. **قوله: (وهو قليل)** أي: الوجه الآخر من أوجه الاستئناف قليل لا يرتكب إلا عند الحاجة إليه، والحاصل أن أوجه الرفع ثلاثة. **قوله: (وهو قليل)** أي: والأكثر النصب عند إرادة السببية. **قوله: (ولكنها لم تعرف فلم تجزع)** أي: فقد انتفى الجزع لانتفاء معرفتها الجزع وإنما ارتكب هذا الوجه لأن المعنى عليه لأنه لا يمكن توجيه الرفع على نفي الأمرين إلا بهذا الوجه. **قوله: (على معنى السببية)** أي: فالمعنى انتفاء الموت لانتفاء القضاء ولا يصح القطع لأنه ينحل المعنى انتفى القضاء وثبت الموت.

قوله: (ممكناً مثله الخ) أي: لأن المعنى انتفى بالاعتذار لاسيما الإذن لهم فيه أي لا يؤذن لهم فكيف يعتذرون وانتفى القضاء عليهم بالموت فلا يموتون وقوله عدل عنه أي عن النصب، وقوله لتناسب الخ أي وهو خلاف المشهور. **قوله: (لتناسب الفواصل)** كذا قيل في التوجيه. **قوله: (بل إلى مجرد الخ)** أي: فالمراد مجرد العطف إشارة إلى أن كلا منهما منفي بذاته، أما نفي الإذن فلقوله لا يؤذن لهم، وأما نفي الاعتذار فلأنهم نهوا عنه، ومن نهي عن شيء في يوم القيامة فهو لعدم إمكان المخالفة فيه والمعنى لا يؤذن لهم في

---

٧٣٢ - **التخريج**: البيت لمويلك المزموم في (خزانة الأدب ٨/ ٥٣١، ٥٣٤، ٥٣٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٠٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٨٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢؛ والمحتسب ١/ ١٩٣).

اللغة: الصبية: الفتاة الصغيرة. مرحومة. موضع عطف. الجزع: عدم الصبر، والخوف.

المعنى: والله لقد خلفت بعدك بنتاً صغيرة تستحق العطف، ولو كانت تعرف الخوف والجزع لجزعت عليك.

الإِذن في الاعتذار، وقد نُهُوا عنه في قوله تعالى: ﴿لاَ تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التحريم: ٧] فلا يتأتّى العذر منهم بعد ذلك، وزعم ابن مالك بدرُ الدّين أنهُ مستأنف بتقدير: فهم يعتذرون، وهو مشكل على مذهب الجماعة، لاقتضائه ثبوتَ الاعتذار مع انتفاء الإِذن كما في قولك «ما تؤذينا فنحبُّك» بالرفع، ولصحَّة الاستئناف يُحْمَل ثبوتُ الاعتذارِ مع مجيء ﴿لا تعتذروا اليوم﴾ على اختلاف المواقف، كما جاء ﴿فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنبه إِنس وَلاَ جَان﴾ [الرحمٰن: ٣٩]، ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسؤولون﴾ [الصافات: ٢٤]، وإليه ذهب ابن الحاجب؛ فيكون بمنزلة «ما تأتينا فتجهل أمورنا»، ويردُّه أن الفاء غير العاطفة للسببيّة، ولا يتسّبب الاعتذار في وقتٍ عن نفيِ الإِذن فيه في وقتٍ آخر؛ وقد صحّ الاستئناف بوجهٍ آخر يكون الاعتذارُ معه منفيّاً، وهو ما قدّمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنَفَ قد يكون على معنى السببيَّة؛ وقد صرَّح به هنا الأَعْلَمُ، وأنه في المعنى مثل

الاعتذار وهم لا يعتذرون لكونهم نهوا عنه يوم القيامة. **قوله: (نفي الإذن في الاعتذار)** أي: وهو ظاهر من قوله لا يؤذن. **قوله: (وقد نهوا عنه)** أي: عن الاعتذار أي ومن نهي عن شيء يوم القيامة فهو منفي فلا يتأتى العذر منهم ا هـ تقرير دردير. **قوله: (بتقديم فهم يعتذرون)** أي: والإذن منفي والاعتذار ثابت. **قوله: (على مذهب الجماعة)** أي: جماعة المفسرين القائلين أن كلاً من الإذن والاعتذار منفي. **قوله: (ولصحة الاستئناف الخ)** أي: ويحتمل ثبوت الاعتذار الذي قصده بدر الدين لأجل صحة الاستئناف على اختلاف الخ، وقوله مع مجيء متعلق ويحتمل، وقوله على اختلاف كذلك ومتعلق ويحتمل وقوله ولصحة الخ جواب عن ابن مالك وحاصله أن ما ذكره الجماعة من انتفاء الأمرين، وهذا بالنظر ببعض المواقف وهذا لا ينافي اعتذارهم في بعض آخر. **قوله: (على اختلاف المواقف)** أي: أن المواقف تختلف يوم القيامة فتارة لا يؤذن لهم في الاعتذار فلا يعتذرون وتارة يؤذن لهم فيعتذرون وتارة لا يسأل أحد عن ذنبه وتارة يسأل كل أحد.

قوله: (وإليه ذهب ابن الحاجب) أي: إلى كون فيعتذرون مستأنفاً بتقدير فهم ذهب ابن الحاجب اعترضه الدماميني بأن ابن الحاجب ذكرة وضعفه وحينئذٍ فلا يصح نسبته لابن الحاجب وإنما ضعفه لما يلزم عليه من عدم الصحة وهو كون الاعتذار مرتباً على عدم الإذن فلا يصح حمل القرآن عليه إلا أن يقال لعل المصنف أطلع على عبارة لابن الحاجب في بعض كتبه مطلقة لم يقل فيها وهو ضعيف وإن ضعفه في بعض كتبه تأمل. **قوله: (أن الفاء غير العاطفة)** أي: كما هنا وأما العاطفة فتأتي للسببية ولغيرها. **قوله: (ولا يتسبب الخ)** أي: فكيف يصح الحمل على اختلاف الموقف فالاعتراض على ابن مالك ما زال باقياً. **قوله: (وقد صح الخ)** ان الاستئناف بمعنى القطع لم يصح وقد صح الاستئناف الخ الذي وهو مذهب ابن خروف. **قوله: (قد يكون على السببية)** في نسخة قد يكون منفياً على السببية. **قوله: (وإنه في المعنى الخ)** أي: انتفى الاعتذار لانتفاء الإذن فتحصل أن

﴿لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، وردَّه ابن عصفور بأن الإِذن في الاعتذار قد يَحْصُل ولا يحصُلُ اعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنه يتسبّب عنه الموت جَزْماً، ورَدَّ عليه ابنُ الضائع بأن النصب على معنى السببيّة في «ما تأتينا فتحدّثنا» جائز بإجماع، مع أنه قد يحصل الإِتيان ولا يحصل التَّحديثُ، والذي أقول: إن مجيءَ الرفع بهذا المعنى قليلٌ جدًّا، فلا يحسنُ حَمْلُ التنزيل عليه.

تنبيه ـ «لا تأكُلْ سَمَكاً وَتَشْرَب لَبَناً» إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كلٍّ منهما؛ وإن نصبتَ فالعطفُ عند البصريّين على المعنى والنهي عند الجميع عن الجمع، أي: لا يكن منك أكلُ سمكٍ مع شُرْبِ لبنٍ؛ وإن رفعتَ فالمشهور أنه نَهْيٌ عن الأول وإباحة للثاني، وأن المعنى: ولك شُرْبُ اللبن، وتوجيهه أنه مستأنَفٌ، فلم يتوجّه إليه حرف النهي؛ وقال بدرُ الدين بن مالك: إن معناه كمعنى وجهِ النَّصب، ولكنه على تقدير لا تَأْكُل السَّمك وأنتَ تشربُ اللبن، ا هـ. وكأنه قَدَّرَ الواو للحال، وفيه بُعْد، لدخولها في اللفظِ على المضارع المثْبَت، ثم هو مخالف لقولهم؛ إذ جعلوا لكلٍّ من أَوْجهِ الإِعراب معنًى.

قوله لا يؤذن الخ إما رفعه للتناسب وإما لمجرد العطف وإما للاستئناف على معنى السببية. **قوله: (ورده)** أي: رد قوله وانه مثل لا يقضي الخ وحاصل الرد أنا لا نسلم المثلية؛ لأن السبب في قوله لا يؤذن الخ غير مساوٍ بخلافه في قوله لا يقضي الخ فإنه مساوٍ فلا تتم المثلية وحاصل ما رد به ابن الضائع أنه لا يشترط أن يكون السبب مساوياً فصح قوله مثل لا يقضي الخ لوجود مطلق السببية فالمدار على تسبب الثاني على الأول. **قوله: (والذي أقول الخ)** هذا رد لقوله وقد صح استئناف بوجه آخر والحاصل أن ثبوت النون في يعتذرون إما للتناسب أو للعطف على اللفظ ويحتمل على الاستئناف بتقدير مبتدأ كما قال ابن مالك ولا على الاستئناف على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الأول لقلته. **قوله: (عند الجميع)** من البصريين وغيرهم لأن الواو للمعية فهي معية للجمع أي: سواءً كان العطف على المعنى كما قال البصريون أم لا. **قوله: (مع شراب لبن)** أي: والتفريق جائز.

منعه البيانيّون، وابن مالك في شرح باب المَفْعول معه من كتاب التَّسهيل، وابن عُصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار - بالفاء - تلميذ ابن عصفور، وجماعة، مستدلِّين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣ - ٢٥] في سورة البقرة، ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٠ - ١٣] في سورة الصف، قال أبو حيان: وأجاز سيبويه «جاءَني زيد ومَنْ عَمْرو العاقلان» على أن يكون «العاقلان» خبراً لمحذوف، ويؤيده قوله [من الطويل]:

وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ ... وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ؟

وقوله [من الطويل]:

٧٣٣ - تُنَاغِي غَزَالاً عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ ... وَكَحِّلْ أَمَاقِيكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدِ

عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس

قوله: (منعه البيانيون) قيد بعضهم المنع بالجمل التي لا محل لها، وأما الجمل التي لها محل فيجوز فيها اتفاقاً نحو زيد أبوه قائم وما أفسقه فما أفسقه جملة إنشائية عطف على الأولى ولذا جاز وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل على أن الواو من الحكاية لا من المحكي؛ لأن الجملة التي لها محل في قوة المفرد فكان الإنشائية والخبرية غير معتبرين. **قوله: (وبشر الذين آمنوا الخ)** أي: فإن هذا إنشاء عطف على خبر وهو قوله: أعدت للكافرين ونصر من الله وفتح قريب. **قوله: (على أن يكون العاقلان خبر الخ)** أي: لا على أنه صفة لهما فإنه لا يجوز كما سيأتي آخر المبحث. **قوله: (شفائي)** ضد الضر والعبرة الدموع والهراقة المصبوبة، ولا شك أن هذه جملة خبرية وقوله: وهل عند الخ جملة إنشائية عطفاً على الخبرية قوله: وهل الخ أي: وليس عند الخ؛ لأنه استفهام إنكاري ورسم الدار هو أثرها والدارس البالي، وقوله: معول اسم مفعول، أي: مصرخ ومصوت. **قوله: (من معول)** مبتدأ مؤخر خبر الظرف قبله ومن زائدة والمعول اسم مفعول بمعنى العويل أي: البكاء والصراخ. **قوله: (تناغي)** أي: تلك المرأة أي: تناغي المرأة صبياً أي تكلمه بما

---

٧٣٣ - **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في (ديوانه ص ١٣٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢، ٨٧٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٣٤).

اللغة: ناغى: كلم الآخر بما يحب. غزال: صبي جميل. مآقي: ج موق وجاء «مقلة» طرف العين الأنسي. إثمد: حجر الكحل.

واستدل الصفار بهذا البيت، وقوله [من الطويل]:

وَقَـائِـلَـةٍ خَـوْلاَنُ فَـانْـكِـحْ فَـتَـاتَـهُـمْ [وَأُكْـرُومَـةُ الْـحَـيَّـيْـنِ خِـلْـوٌ كَـمَـا هِـيَـا]

فإن تقديره عند سيبويه: هذه خولان.

وأقول: أمَّا آية البقرة فقال الزَّمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يُطْلَب له مُشَاكِل، بل المرادُ عطف جملة ثَواب المؤمنين على جُمْلةِ عذاب الكافرين، كقولك: «زَيْد يُعَاقَبُ بالْقَيْدِ وَبَشِّرْ فلاناً بالإِطلاق»، وجوّز عطفه على ﴿اتّقوا﴾، وأتَمُّ من كلامه في الجواب الأول أن يقال: المُعْتَمد بالعطف جملةُ الثواب كما ذكر، ويزاد عليه فيقال: والكلام مَنْظور فيه إلى المعنى الحاصِل منه، وكأنه قيل: والذينَ آمنوا

يحبه ويعجبه. **قوله: (أماقيك)** هذا هو الشائع على الألسن والذي في الشراح مآقيك جميع موق وهو طرف العين مما يلي الأنف. **قوله: (هذه خولان)** أي: فهي جملة خبرية عطف عليها الإنشاء بقوله: فانكح وتمام البيت:

وأكـرومـة الـحـيـيـن خـلـو كـمـا هـيـا

قوله: (وأقول) أي: في رد الاستدلال للجواز بهذه الآيتين والشواهد. **قوله: (ليس المعتمد)** أي: ليس المراد وقوله بلى المراد عطف جملة ثواب ليس المراد جملة الإنشاء وجملة الخبر بل المراد أنه عطف جملة المعنى المتحصل من الجملة الثانية على جملة المعنى المتحصل من الأولى أي: أن المراد ضم معنى الكلام المقيد للثواب على المعنى المفيد للعقاب وإنما لم نرد بالجملة الجملة الإنشائية والخبرية لأنا لو أردناه لكان فيه دليل على القائل بالجواز مع أن المراد الرد عليه. **قوله: (عذاب الكافرين)** أي: فكأنه قيل الذين كفروا أعدت لهم النار والذين آمنوا أعدت لهم الجنة فبشر عطف على أعدت لكن نظر لعطف المعنى على المعنى فلم يكن حينئذٍ عطف إنشاء على إخبار بل خبر على خبر هذا حاصل ما نسبه السيد لكلام الزمخشري. **قوله: (كقولك زيد الخ)** أي: فالقصد أن فلاناً حاله شيء وفلاناً حاله حسن فقد عطف جملة هذا المعنى على جملة هذا المعنى. **قوله: (وجوز الخ)** هذا جواب ثانٍ فهو عطف إنشاء على إنشاء. **قوله: (ويزاد عليه الخ)** فيه أنه لا زيادة وأن مراد الزمخشري بجملة ثواب المؤمنين المعنى المتحصل منها فهو وعطف لمعنى المعطوف وأما إن حمل كلام الزمخشري على نفس الجملة كان صريحاً في عطف الإنشاء على الخبر فينافي غرض المصنف. **قوله: (ويزاد عليه الخ)** فيه أن هذا هو مراد الزمخشري أي: أن العطف إنما هو جملة معنى على جملة المعنى لا جملة الكلام فإن كنت أيها المصنف أردت أن المراد بالجملة في كلام الزمخشري الجملة الإنشائية والجملة

المعنى: كانت المرأة تدلل صبياً حسن المنظر أمام منزل بن عامر وتطلب منه أن يستعمل حجر الإثمد لتكحيل عينيه.

وعَملُوا الصالحات لهم جَنَّاتٌ، فبشّرهم بذلك؛ وأما الجواب الثّاني ففِيه نظر، لأنه لا يصحّ أن يكون جواباً للشرط؛ إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين على الإِتيان بمثل القرآن، ويُجاب بأنه قد عُلم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فبشِّر غيرهم بالجنّات، ومعنى هذا فبشِّر هؤلاء المُعَانِدين بأنه لا حَظَّ لهم في الجنة.

وقال في آية الصفّ: إن العطف على ﴿تؤمنون﴾ لأنه بمعنى «آمِنوا»، ولا يقدح في ذلك أن المُخَاطَب بـ «تؤمنون» المؤمنون، وبـ «بشِّر» النبي عليه الصلاة والسلام، ولا أن يُقال في ﴿تؤمنون﴾: إنه تفسير لِـ «التجارة» لا طَلَب، وإن ﴿يغفر لكم﴾ جواب

الخبرية فكلام الزمخشري لا يرد حينئذٍ على من قال بالجواز فالحق أن الأولى حذف قوله ويزاد الخ.

قوله: (لأنه لا يصح أن يكون جواباً) حاصل هذا النظر أنه لو عطف على اتقوا لكان جواباً للشرط، لأن العطف على الجواب جواب وهذا لا يصلح أن يكون جواباً؛ لأنه لا يتسبب عن الشرط حتى يكون جواباً إذ المعنى فإن عجزوا فبشر الخ فيكون التبشير مسبباً عن العجز المذكور. **قوله: (ويجاب الخ)** الذي أجاب به السعد عن الزمخشري أنه جواب في الظاهر وإن كان الجواب محذوفاً والمذكور مترتب على الجواب المحذوف أي: وإن لم تفعلوا أيها الكفار فاعلموا أنه رسول بحق وحينئذٍ فاتقوا النار أي: لا تفعلوا الأفعال الموجبة للنار وبشر المؤمنين بأن لهم الجنة وهذا الجواب أظهر ا هـ تقرير درديز. **قوله: (قد علم أنهم)** أي: العاجزين عن الإيمان. **قوله: (ومعنى هذا)** أي: بطريق التعريض والتلويح؛ لأنه إذا قيل فبشر غيرهم بالجنات ملوحاً للكفار صار المعنى فبشر هؤلاء المعاندين الخ فصار قوله وبشر الذين آمنوا عطفاً على المعنى التلويحي وهو قوله فبشر هؤلاء المعاندين فمحصله أن قوله بشر عطف على اتقوا أي: عطف على معناه التلويحي. **قوله: (لا حظ لهم من الجنة)** أي: ما داموا على عنادهم. **قوله: (وقال)** أي: الزمخشري. **قوله: (لأنه بمعنى آمنوا)** أي: فهو عطف إنشاء على إنشاء وتكون جملة تؤمنون استئناف جواب سؤال ثانٍ. **قوله: (لأنه بمعنى آمنوا)** أي: ما داموا على عنادهم. **قوله: (وقال)** أي: الزمخشري. **قوله: (لأنه بمعنى آمنوا)** أي: فهو عطف إنشاء على إنشاء وتكون جملة تؤمنون استئناف جواب سؤال ثانٍ. **قوله: (لأنه بمعنى آمنوا)** أي: ويكون يغفر مجزوماً في جواب الطلب لا في جواب الاستفهام. **قوله: (لأنه بمعنى آمنوا)** أي: فلذا جزم المضارع في جوابه وهو يغفر ثم عطف على الطلب أعني تؤمنوا بشر فهو عطف إنشاء على إنشاء.

قوله: (ولا يقدح في ذلك) أي: العطف هذا من كلام المصنف لا من كلام الزمخشري. **قوله: (يبشر النبي عليه الصلاة والسلام)** أي: فقد اختلف الفاعل في الطلبين فلا يصح العطف وجواب المصنف بأنا لا نسلم شرط اتحاد الفاعل بل يجوز اختلافه.

الاستفهام تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب كما مرَّ في بحث الجمل المفسّرة؛ لأن تخالف الفاعلين لا يقدح، تقول: «قوموا واَقْعُدْ يا زيد»، ولأن ﴿تؤمنون﴾ لا يتعيَّن للتفسير، سَلَّمنا، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتَّجِرُوا تجارةً تُنْجِيكم من عذابٍ أليم كما كان ﴿فهل أنتم منتهون﴾ [المائدة: ٩١] في معنى: انْتَهُوا، أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة؛ لأن الأمر قد يُسَاق لإفادةِ المعنى الذي يَتَحَصَّل من المفسّرة، يقول: هل أدلّك على سبب نجاتك؟ آمِنْ بالله، كما تقول: هو أن تؤمن بالله، وحينئذٍ فيمتنع العطفُ، لعدم دخول التبشير في معنى التفسير.

وقال السّكاكي: الأمران معطوفان على «قُلْ» مقدَّرة قبل ﴿يا أيّها﴾، وحَذْفُ القول كثيرٌ؛ وقيل: معطوفان على أمرٍ محذوف تقديرهُ في الأولى: فأنذرْ، وفي الثانية: فأبشرْ، كما قال الزمخشري في ﴿واهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦]: إن التقدير: فاحْذَرْنِي واهجرنِي،

قوله: (لا طلب) إذ الطلب لا يقع تفسير، أي: فلا يصح عطف وبشر عليه. **قوله: (وان يغفر لكم جواب الخ)** هذا جواب من القادح عن اعتراض وارد عليه وحاصله أنه إذا كان تؤمنون تفسيراً للتجارة فكيف يصح الجزم في جوابه أي: الاستفهام أنه لا يترتب عليه وحاصل الجواب عنه أن الدلالة على التجارة سبب للإيمان الذي هو سبب في الغفران فقد نزل سبب السبب الذي هو الدلالة على التجارة منزلة السبب الذي هو الإيمان؛ لأن الإيمان سبب للغفران أي: وحيث نزلنا فكأنه سبب له فلذا جزم في جواب الاستفهام. **قوله: (لأن تخالف الفاعلين)** هذا رد للقدح الأول وقوله؛ لأن الخ رد للقدح الثاني. **قوله: (سلمنا)** أي: أنه تفسير وقوله لكن يحتمل الخ، أي: فقد اتفق المفسر والمفسر في أنهما طلب؛ لأن الطلب لا يفسر إلا مثله ويكون تفسيراً صناعياً. **قوله: (أو بأن يكون تفسيراً في المعنى)** أي: ولا تؤول قوله تجارة باتجروا. **قوله: (لعدم دخول الخ)** أي: فلو عطف وبشر على تؤمنون لكان قوله وبشر تفسيراً لأن المعطوف على المفسر مفسر فيفيد أن التجارة مفسرة بالإيمان وبالتبشير وليس كذلك. **قوله: (وحينئذٍ فيمتنع العطف الخ)** الأولى ثم يمتنع العطف؛ لأن هذا لا يتفرع على ما قبله وإنما هو استدراك عليه. **قوله: (الأمران)** أي: بشر في آية البقرة وآية الصف وقوله قبل يا أيها أي: يا أيها الناس اعبدوا ربكم في البقرة، ويا أيها الذين آمنوا هل أدلكم في الصف وعلى هذا القول والذي بعده فهو عطف إنشاء على إنشاء.

قوله: (وقيل معطوفان على أمر) أي: مقدر قيل بشر في الآيتين أي: وفتح قريب فأبشر يا محمد في نفسك وبشر المؤمنين والفاء في الأمر لمجرد السببية وفي آية البقرة أعدت للكافرين فأنذر الكفار من النار السابقة، يا محمد بشر الذين آمنوا. **قوله: (إن التقدير فاحذرني)** مقدر قبل قوله، واهجرني أي: لئن لم تنته عن التعرض لآلهتي وتعييبها

لدلالة ﴿لأرجمنك﴾ [مريم: ٤٦] على التهديد.

وأما:

«وَهَـلْ عِـنْـدَ رَسْـمٍ دَارِسٍ مِـنْ مُـعَـوَّلِ»

فـ «هَلْ» فيه نافية، مثلها في ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وأما:

«هٰـــذِهِ خَـــوْلاَنُ»

فمعناه تنبّه لِـ «خولان» أو الفاء لمجرّد السببية مثلها في جواب الشرط، وإذ قد استدلاً بذلك فهلاً استدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢] ونحوه في التنزيل كثير.

وأما:

«وَكَـحِّـلْ أمـاقـيـك»

فيتوقّف على النظر فيما قبله من الأبيات، وقد يكون معطوفاً على أمر مقدّرٍ يدلُّ عليه المعنى، أي: فافعل كذا وكحّل، كما قيل في ﴿واهجرني مليًّا﴾ [مريم: ٣٦].

وأما ما نَقلَهُ أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه، وإنما قال: واعلم أنه لا يجوز «مَنْ عَبْدُ الله وهذا زيد الرجلين الصالحين» رفعت أو نصبت؛ لأنك لا تثني إلا على

لأرجمنك بالحجارة أو الكلام القبيح فاحذرني واهجرني ملياً، أي: زمناً طويلاً. **قوله: (وأما وهل الخ)** هذا رد للاستدلال بالشواهد. **قوله: (فهل يهلك إلا القوم الظالمون)**، أي: فهو عطف خبر على خبر. **قوله: (فمعناه تنبه)** هذا الفعل مأخوذ من الهاء في هذه؛ لأن الهاء للتنبيه وقوله: فمعناه الخ، أي؛ فهو عطف إنشاء على إنشاء نظراً للمعنى. **قوله: (استدلا)** أي: الصفار والجماعة وليس المراد الصفار أبو حيان؛ لأن أبا حيان لم يستدل به كما سيق في أول عبارة المصنف. **قوله: (فهلا استدلا)** أي: فكان عليهم الاستدلال بهذه الآية؛ لأنها مثل البيت المذكور. **قوله: (ونحوه في التنزيل كثير)** وقد أجابوا عن الآية بأن الفاء لمجرد السببية لا للعطف المفيد حينئذٍ أنه من عطف الإنشاء على الخبر وبمثل هذا الجواب الذي أجيب به عن الآية يجاب عن بنت خولان لأنه مثل الآية.

قوله: (وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه) أي: من تجويز جاءني زيد ومن عمرو العاقلان وقوله: فغلط عليه ضمن الغلط معنى الكذب فلذا عداه بعلى أي: فقد كذب فيه على سيبويه؛ لأن هذا ليس كلام سيبويه وإنما هو كلام الصفار بتصرف من أبي حيان فيه. **قوله: (وإنما قال)** أي: سيبويه. **قوله: (رفعت)** أي: الرجلين أو نصبتهما على القطع في كل من الرفع والنصب فإن نصبت على إضمار أعني أو رفعت على إضمار مبتدأ وكذا

مَنْ أثبتَّه وعلمته، ولا يجوز أن تخلط منْ تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلةٍ واحدة، وقال الصفار: لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أنَّ زوال النَّعت يُصحِّحها؛ فتصرَّف أبو حيان في كلام الصفار وفهم فيه، ولا حجّة فيما ذكر الصفار، إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذلك أحدهما، لأنه الذي اقتضاه المقام. والله أعلم.

يمتنع الرفع على الاتباع لأن العاملين مختلفان وهما من وهذا فلا يتواردان على النصب.

قوله: (لأنك لا تثني إلا على من أثبته وعلمته الخ) فهم الصفار من هذا التعليل أنك إذا لم تأت بالنعت أصلاً بل قلت هذا عبد الله ومن زيد جاز وإلى هذا أشار المصنف بقوله وقال الصفار لما منعها أي: لما منع سيبويه هذه المقالة الخ وقوله: علم أن زوال النعت أي: من أصله وقوله: يصححهما أي: هذه المقالة. **قوله: (ومن لا تعلم)** أي: وهو المستفهم عنه؛ لأنه مجهول. **قوله: (من جهة النعت)** أراد به الصفار ما يشمل المقطوع فالزوال بحذف الرجلين الصالحين رأساً وغلط أبو حيان ففهم أن المراد النعت التابع وزواله بالقطع. **قوله: (إن زوال النعت)** أراد بالنعت التابع وبزواله سقوطه أصلاً. **قوله: (يصححها)** أي: وحينئذٍ فيجوز عطف الخبر على الإنشاء. **قوله: (فتصرف أبو حيان الخ)** أي: حيث فهم من قول الصفار علم أن زوال النعت يصححها أن المراد بالنعت الصناعي وزواله بقطعه فإذا أتى به مرفوعاً على أنه خبر أو منصوباً على انه مفعول لفعل محذوف فإنه يجوز والحاصل أنه فهم أن المراد بزوال النعت زوال النعت الصناعي بالقطع لا أن المراد بالنعت ما يشمل المقطوع فقد فهم كلام الصفار على وجه ليس بحق بل وهما فقوله ما لم يقله فهو غلط منه. **قوله: (ولا حجة)** أي: لعطف الإنشاء على الخبر وقوله: فيما ذكر أي: من قوله لما منعها من جهة النعت علم أن زوال النعت بحذف الرجلين الصالحين يصححها.

عطف الاسمية على الفعلية، وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: **الجَواز مطلقاً**، وهو المفهوم من قول النحويّين في بابِ الاشتغال في مثل «قام زيدٌ وعَمْراً أكرمتُهُ» إن نصب «عمراً» أرجح، لأن تناسُب الجُمْلتين المتعاطفتينِ أوْلَى من تخالفهما.

والثاني: **المَنع مطلقاً**، حُكي عن ابن جني أنه قال في قوله [من الرمل]:

٧٣٤ ـ عَاضَهَا اللَّهُ غُلاَماً بَعْدَ مَا شَابَتِ الأصْدَاغُ وَالضِّرْسُ نَقِدْ

إن «الضّرس» فاعل بمحذوف يُفسِّره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمُهُ إيجابُ النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إن قال: أُقدّر الواو للاستئناف.

عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس

قوله: **(أن نصب عمراً)** أي: بفعل محذوف يفسره المذكور. **قوله**: **(أرجح)** أي: من رفعه على أنه مبتدأ أو الجملة بعده خبر والجملة الإسمية عطف على الفعلية قبلها. **قوله**: **(لأن تناسب الجملتين)** أي: الحاصل عند نصب عمرو، وقوله: أولى من تخالفهما، أي: الحاصل عند رفعه أي: فهذا يدل على الجواز. **قوله**: **(عاضها الله)** أي: زوجها الله بعد أن كبرت وصارت في هذا السن. **قوله**: **(نقد)** بالقاف من باب فرح أي: تآكل وتكسر. **قوله**: **(أن الضرس الخ)** فيه أنه لا يؤخذ من هذا الوجوب إذ يحتمل ان ذلك على جهة الأولوية لا على سبيل الوجوب وهذا الاعتراض وارد على نسخة انه قال وأما على نسخة وأنه قال لا يرد؛ لأن المعنى والثاني المنع وحكي عن ابن جني وأنه قال الخ، أي: وحكى أنه قال هذا في البيت وأنه أوله بأن الضرس فاعل الخ. **قوله**: **(فاعل محذوف)** أي: ونقد الضرس، أي: بعد ما شابت وبعد ما نقد الضرس فهو عطف جملة فعليه. **قوله**: **(وليس بمبتدأ)** أي: مخبر عنه بما بعده. **قوله**: **(في مسألة الاشتغال السابقة)** وهي قام زيد وعمراً أكرمته أي: مع أنهم صرحوا بجواز الرفع. **قوله**: **(أقدر الواو)** أي:

---

٧٣٤ ـ **التخريج**: البيت للهذلي في (لسان العرب ٣/ ٤٢٦ (نقد)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٤٩؛ والخصائص ٢/ ٧١؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧٣؛ ولسان العرب ٨/ ٤٣٩ (صدغ)).

اللغة: عاضها: عوضها. الصدغ جانب الرأس بين العين والأذن، نقد: تكسر.

المعنى: لقد رزقها الله ابناً بعد أن كبرت وتقدمت في السن ولم تعد قادرة على الأكل حتى. . .، فقد تكسرت أسنانها.

والثالث: لأبي علي، **أنه يجوز في الواو فقط**، نقله عنه أبو الفتح في سِر الصِّناعة، وبنى عليه مَنْعَ كونِ الفاء في «خرجت فإذا الأسَدُ حاضر» عاطفة.

وأضعفُ الثلاثة القول الثاني، وقد لَهِجَ به الرازي في تفسيره، وذكرَ في كتابه في مناقب الشافعي، رضي الله عنه، مجلساً جمعهُ وجماعةً من الحنفيَّة، وأنهم زَعَموا أنَّ قول الشافعي «يحلُّ أكْلُ متروكِ التَّسمية» مردودٌ بقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فقال: فقلت لهم: لا دَليلَ فيها، بل هي حجّة للشافعي، وذلك لأن الواو ليست للعطف؛ لتخالفِ الجُمْلَتَيْنِ بالاسميّة والفعليّة، ولا للاستئناف؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال؛ فتكون جملة الحال مقيّدة للنهي، والمعنى: لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً ومفهومُه جوازُ الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسقُ قد فسَّره الله تعالى بقوله: ﴿أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لغيرِ

عند الرفع. **قوله: (فقط)** أي: لأنها أصل حروف العطف والأصل يخص بمزايا لا توجد في غيره. **قوله: (في سر الصناعة)** اسم كتاب.

قوله: (عاطفة) أي: لما يلزم عليه من عطف الجملة الاسمية على الفعلية بالفاء وقوله: منع كونها عاطفة، أي: وجعلها لمجرد السببية، أي: فتسبب عن خروجي مفاجأة حضور الأسد. **قوله: (بحل أكل متروك التسمية)** أي: سهواً أو عمداً واغتفر بعضهم النسيان وهو مشهور مذهب مالك وقال بعضهم بعدم الأكل مطلقاً وهو ظاهر الآية. **قوله: (ليست للعطف)** أي: على تأكلوا. **قوله: (أن تكون للحال)** فيه أن التأكيد يقتضي قصده استقلالاً رداً على مخالف على أن الحال قد تأتي للعلة نحو لا تضرب زيداً أو هو أخوك ولا تشرب الخمر والله نهى عنه. **قوله: (أن تكون للحال)** اعترض بأنه لو كانت للحال لقال وهو فسق من غير توكيد بأن واللام؛ لأن التوكيد إنما يناسب المنكر حقيقة أو حكماً والقرآن في أعلى درجات البلاغة ولا منكر هنا؛ وأجيب بأن المشركين أنكروا ذلك فرد عليهم وفيه أن الخطاب إنما هو للمؤمنين بدليل تمام الآية وحينئذٍ فلا يناسب التوكيد للكفار إلا أن يقال ينه وأن كان الخطاب للمؤمنين إلا أن فيه تعرضاً بالكفار أي: كلوا منه خلافاً للكفار وفيه أنه وإن كان فيه تعريض إلا أن هذا لا يساوي كون الواو للاستئناف؛ لأنه الأصل فيها سلمنا أنها للحال فلا نسلم أنها مقيدة؛ لأن الأكل مما ذبح للأصنام واضح في كونه فسقاً فلا حاجة لبيانه فيبقى أن الحال مبينة لمعنى النهي مثل لا تضرب زيداً وهو أخوك وهي مسوقة لبيان العلة أي: لا تضرب زيداً؛ لأنه أخوك وهي أي: تلك الحال لا تقيدنا لمفهوم، أي: لا يستفاد منه عدم الأكل في حال كونه فسقاً كما لا يستفاد منه عدم ضرب زيد في حال كونه أخاً.

قوله: (مقيد للنهي) أي: لأن الحال مقيدة لعاملها. **قوله: (والفسق قد فسره الله الخ)** هذا يشير إلى أن الفسق مجمل وفسره بقوله: أهل الخ، وفيه أن الفسق ظاهر في الشريعة

اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فالمعنى: لا تأكُلوا منه إذا سُمِّي عليه غيرُ الله، ومفهومه: كلوا منه إذا لم يُسَمَّ عليه غيرُ الله، ا هـ. ملخّصاً موضحاً. ولو أُبطِلَ العطف لتخالفِ الجملتين بالإِنشاء والخبر لكان صواباً.

هو العصيان سلمنا أنه مجمل فلا نسلم تفسيره بخصوص ما قال لاحتمال أن يكون الفسق أعم أو أخص مما قال في التفسير ولا يعدل إلى هذا التفسير إلا لدليل ولا دليل هنا. **قوله**: (**إذا لم يسم عليه غير الله**) أي: أعم من أن يذكر اسم الله عليه، أو لم يذكر. **قوله**: (**بتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر**) أي: لأن جملة ولا تأكلوا إنشائية وجملة إنه لفسق خبرية وقوله لكان صواباً فيه للخصم ان يلتزم خلاف مذهب المعترض بأن يقول بمذهب الصفار إذ كل مسألة خلافية للمعترض أن يلزم فيها خلاف مذهب المعترض.

العطف على معمولَيْ عاملين

وقولهم: «على عَامِلَيْن» فيه تجوُّز، أجمعوا على جواز العطف على مَعْمولَيْ عامل واحد، نحو: «إن زَيداً ذاهبٌ وعمراً جالسٌ»، وعلى مَعْمُولاتِ عامل، نحو: «أعْلَمَ زيدٌ عمراً بكراً جالساً، وأبو بكرٍ خالداً سعيداً منطَلِقاً»، وعلى مَنْع العطف على معمولي أكْثر مِنْ عاملَيْن، نحو: «إنَّ زيداً ضاربٌ أبوه لِعَمْرٍو وأخاك غلامُهُ بكْرٍ»؛ وأمَّا معمولاَ عامِلَيْن، فإن لم يكُن أحدهما جارًا، فقال ابن مالك: هو مُمتنِع إجماعاً نحو: «كان آكلاً طعامَكَ عمرٌو وتَمْرَكَ بكْر» وليس كذلك، بل نقل الفارسيُّ الجواز مُطْلقاً عن جماعة، وقيل: إن منهم الأخْفَشَ، وإن كان أحدهما جارًا فإن كان الجارُّ مؤخَّراً، نحو: «زَيْدٌ في الدار والحجرةِ عمرٌو، أو وعمرٌو الحجرةِ»، فنقل المهدويُّ أنه مُمْتنِع إجماعاً، وليس كذلك، بل هو جائز عند مَنْ ذَكَرْنَا؛ وإن كان الجارُّ مقدَّماً نحو: «في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرو» فالمشهور عن سيبويه المَنْع، وبه قال المبرّد وابن السرَّاج وهشام؛ وعن الأخفش الإِجازة، وبه قال الكسائي والفرّاء والزجّاج؛ وفَصَّل قومٌ ـ

العطف على معمولي عاملين

قوله: (وقولهم على عاملين) أي: قولهم عطف على عاملين وقوله: تجوز أي: فيه مجازاً بالحذف لأن العطف ليس على العاملين كالابتداء والجار مثلاً. **قوله: (وعمرا جالس)** جالس عطف على ذاهب وعمراً عطف على زيداً والعامل في الكل إن والعطف في الباب من عطف المفردات. **قوله: (إن زيداً ضارب أبوه لعمرو)** اللام للتقوية مقوية للوصف لأجل أن يعمل. **قوله: (وأخاك غلامه بكر)** أخاك عطف على زيد وغلامه عطف على أبوه وبكر عطف على عمرو والعامل في الثالث لام التقوية وفي الثاني ضارب وفي الأول إن. **قوله: (إجماعاً)** أي: بإجماع سيبويه وغيره. **قوله: (آكلاً)** خبر كان وطعامك معمول لآكل وعمرو اسم لكان مؤخر. **قوله: (وتمرك بكرَ)** تمرك عطف على طعامك وبكر عطف على عمرو والعامل في طعامك آكل وفي عمرو كان فاختلف العامل. **قوله: (الجواز مطلقاً)** أي: جواز العطف على معمولي عاملين ولو كان أحد العاملين ليس حرف جر. **قوله: (مطلقاً)** أي: سواءً كان أحد العاملين حرف جر أم لا سواءً كان حرف الجر متقدماً أو متأخراً. **قوله: (والحجرة)** عطف على الدار وعمرو عطف على زيد والعامل في الأول الابتداء وفي الثاني الجار فاختلف العامل. **قوله: (أنه ممتنع)** أي: سواء ارتكب في العطف طريق اللف والنشر المشوش أو المرتب كما أشار له المصنف. **قوله: (عند من ذكرنا)** أي: من الأخفش والفارسي.

منهم الأعلم ـ فقالوا: إنْ وليَ المخفوضُ العاطفَ كالمثالِ جاز، لأنه كذا سُمِع، ولأنَّ فيه تعادُلَ المتعاطِفَات، وإلا امتنع، نحو: «في الدارِ زيدٌ وعمرٌو الحجرةِ».

وقد جاءت مواضع يدلُّ ظاهرُها على خلاف قول سيبويه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٣ ـ ٥]، آيات الأولى منصوبة إجماعاً؛ لأنها اسم «أنَّ»، والثانية والثالثة قرأهما الأَخَوَانِ بالنصب، والباقون بالرَّفع، وقد استدلّ بالقراءتين في ﴿آيات﴾ الثالثة على المسألة، أما الرفْعُ فعلى نيابة الواو منابَ الابتداء و«في»، وأما النصب فعلى نيابتها مناب «إنَّ» و«في».

وأجيب بثلاثة أوجه:

أحدها: أن «في» مقدّرة؛ فالعمل لها، ويؤيده أن في حرفِ عبد الله التصريح بـ

قوله: **(إن ولي المخفوض العاطف)** أي: بأن كان الأول من المعطوفات للأول والثاني للثاني. **قوله**: **(كالمثال)** أي: وهو في الدار زيد والحجرة عمرو.

قوله: **(تعادلت المتعاطفات)** أي: جاءت على ترتيب واحد. **قوله**: **(تعادلت للتعاطفات)** أي: تناسبت أي: من حيث تقدم المجرور في كل من المعطوفات والمعطوف عليها، وقوله: وإلا امتنع أي: لعدم السماع وعدم التعادل. **قوله**: **(وعمرو الحجرة)** أي: لأن عمراً راجع لزيد والحجرة عطف على الدار والعامل في الأول الجار وفي الثاني الابتداء. **قوله**: **(في السموات)** خبر مقدم وقوله: لآيات اسمها مؤخراً منصوب بالكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. **قوله**: **(وفي خلقكم الخ)** لا شاهد فيه لذكر في وقوله: اختلاف الليل الخ حذف فيه في ففيه الشاهد كما يأتي إيضاحه وإنما لم يكن في الثانية شاهد؛ لأنه إذا رفع آيات كان مبتدأ وفي خلقكم خبر وهو عطف جمل وإن نصبت فإن عطف على اسم إن وفي خلقكم على خبر إن فهما معمولا عامل واحد. **قوله**: **(قرأهما الإخوان)** هما حمزة والكسائي. **قوله**: **(فعلى نيابة الخ)** هذا يفيد ان الواو عاملة بطريق النيابة وهو قول شاذ. **قوله**: **(مناب الابتداء)** هو ظاهر أن عطف آيات الثالثة على آيات الثانية المرفوعة على أنها مبتدأ فالعامل في آيات الابتداء وعطف اختلاف على خلقكم والعامل في ففيه العطف على معمولي عاملين.

قوله: **(وأما النصب)** أي: بناءً على عطف آيات الثالثة على آيات الأولى والعامل إن وعطف اختلاف على السموات والعامل في ويحتمل أن قوله أما الرفع الخ، أي: بناءً على عطف آيات الثالثة على محل آيات الأولى بناءً على أنه لا يشترط المحرز. **قوله**: **(وأجيب)** أي: من طرف سيبويه. **قوله**: **(إن في مقدرة)** أي: وفي اختلاف الليل فقد عطف في

«في»، وعلى هذا الواوُ نائبةٌ مَنَابَ عامِلٍ واحد، وهو الابتداء أو «إنَّ».

والثاني: أن انتصابَ ﴿آيات﴾ على التوكيد للأُولى، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي: هي آيات، وعليهما فليست «في» مقدّرة.

والثالث: يَخُصُّ قراءةَ النصب، وهو أنه على إضمار «إنَّ» و«في»، ذكره الشاطبي وغيره، وإضمار «إنَّ» بعيد.

ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله [من المتقارب]:

هَوِّنْ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الأُمُورَ بِكَفِّ الإِلٰهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا وَلاَ قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

لأن «قاصر» عطف على مجرورِ الباء، فإن كان مأمورُها عطفاً على مرفوع «ليس» لزم العطف على معمولَيْ عاملين، وإن كان فاعلاً بـ «قاصر» لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه؛ إذ التقدير حينئذٍ: فليس مَنهِيُّها بقاصرٍ عنك مأمورُها.

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضميرُ في «مَأمورها» عائداً على الأمور كان

اختلاف على الجار والمجرور أعني وفي خلقكم أو في السموات والعامل فيهما إن أو الابتداء بناءً على أنه عامل في المبتدأ والخبر، وحاصله أنه إذا قدرنا في داخله على اختلاف الليل فعلى قراءة الرفع يجعل عطفاً على قوله: وفي خلقكم وآيات عطفاً على آيات الثانية والعامل فيهما الابتداء فهو من العطف على معمول عامل واحد وعلى قراءة النصب يجعل قوله وفي اختلاف الليل عطفاً على السموات وآيات الثالثة عطف على آيات الأولى والعامل فيهما إن. **قوله**: **(إن في حرف عبد الله)** الحرف يطلق على القراءة أي: وفي قراءته. **قوله**: **(وهو الابتداء)** أي: بناءً على أنه العامل في المبتدأ والخبر معاً وإلا كان عطفاً على معمولي عاملين. **قوله**: **(الابتداء)** إن جعل العطف على ما قبله وهو في خلقكم، وقوله: أو أن أي: ان جعل عطفاً على في السموات وقوله: الابتداء منظور فيه لقراءة الرفع وقوله أو إن منظور فيه لقراءة النصب. **قوله**: **(على التوكيد)** أي: فالمعطوف هو اختلاف فقط فهو نظير في الدار زيد والحجرة عمرو ويكون زيد توكيداً للأول والمعطوف هو الحجرة فقط.

قوله: **(يخص قراءة النصب)** أي: ولا يجزي في قراءة الرفع. **قوله**: **(وإضمار أن بعيد)** أي: فيكون الجواب الثالث بعيداً. **قوله**: **(على مذهب سيبويه)** أي: القائل بمنع العطف على معمولي عاملين مطلقاً. **قوله**: **(منهيها)** اسم ليس وآتيك مجرور بالباء وقوله: قاصر عطف على آتيك ومأمورها عطف على منهيها فاختلف العامل وهو ليس والباء. **قوله**: **(إذ التقدير حينئذٍ فليس الخ)** أي: لأنه ليس هناك ضمير في الجملة الخبرية يعود على اسم ليس وهو منهيها. **قوله**: **(وقد أجيب الخ)** حاصله أنا نختار أن مأمورها فاعل

كالعائد على المنهيَّاتِ، لدخولها في الأمور.

واْعلم أنّ الزمخشريَّ ممن منع العطفَ المذكور، ولهذا اتَّجه له أن يسأل في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاَهَا﴾ [الشمس: ١ ـ ٢]، فقال: فإن قلت: نصب «إذا» مُعْضِل؛ لأنك إذا جعلت الواوات عاطفة وقَعْتَ في العطف على عاملين، يعني أنَّ «إذا» عَطْفٌ على «إذا» المنصوبة بـ «أقسم»، والمخفوضات عطف على «الشمس» المخفوضة بواو القسم؛ قال: وإن جعلتهنَّ للقسم وقعت فيما اتَّفق الخليلُ وسيبويه على استكراهه، يعني أنهما استكْرَهَا ذلك لئلاً يحتاج كل قَسَم إلى جواب يخصُّه، ثم أجاب بأن فعل القَسَم لما كان لا يُذْكر مع واو القسم بخلاف الباء صَارَتْ كأنها هي الناصِبة الخافِضة، فكان العطف على معمولي عامل.

قال ابن الحاجب: وهذه قوة منه، واستنباطٌ لمعنى دقيق، ثم اعترض عليه بقوله

بقاصر لكن لا نسلم عدم ارتباط الخبر بالمخبر عنه؛ لأن ضمير مأمورها عائد على الأمور من جملتها المنهيات التي هي المخبر عنه. **قوله: (لدخولها في الأمور)** أي: الذي هو مرجع الضمير وقوله: لدخولها أي: لأن الإضافة من إضافة الخاص للعام. **قوله: (الآيات)** الشاهد في قوله والنهار إذا جلاها عطف النهار على الشمس والعامل فيه الواو التي هي حرف جر لأنها حرف قسم وعطف إذا من إذا جلاها على إذا من قوله إذا تلاها والعامل فيه أقسم المحذوف وهو كما هو أيضاً في الليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى.

قوله: (معضل) أي: مشكل من أعضل إذا أشكل وصعب. **قوله: (إن جعلت الواوات)** أي: في قوله والقمر والنهار والليل الخ. **قوله: (وقعت في العطف على عاملين)** أي: على معمولي عاملين. **قوله: (يعني إن إذا)** أي: من إذا جلاها قوله عطف على إذا المنصوب بأقسم الأولى من إذا تلاها وقوله: والمخفوضات، أي: من القمر والنهار وما بعده. **قوله: (وإن جعلتهن)** أي: الواوات الداخلة على القمر والنهار والليل وما بعده وقوله: للقسم أي: كما أن واو الشمس كذلك. **قوله: (وقعت فيما)** أي: في تعدد القسم الذي اتفق الخ. **قوله: (إلى جواب يخصه)** أي: ولا يقال إن الجواب عن واحد منها وحذف من الباقي لدلالة المذكور؛ لأن الحذف خلاف الأصل وهذا هو سبب الاستكراه. **قوله: (ثم أجاب)** أي: أنا نختار الأول وهو كون الواوات عاطفات ونمنع لزوم العطف على معمولي عاملين. **قوله: (كأنها هي الناصبة)** أي: لأنها قامت مقام الناصب ومن حيث نفسها هي الجارة فكأنه عامل واحد عمل عملين جراً ونصباً. **قوله: (ثم اعترض الخ)** أجاب عنه الرضى بأن الكلام فيه حذف مضاف أي: وعظمة الليل إذا عسعس فعظمة عامله في الليل وفي إذا وعامله فيما عطف عليهما فهو من العطف على معمولي عامله.

تعالى: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوَارِي الْكُنَّسِ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٥ ـ ١٨] فإن الجارَّ هنا الباء، وقد صرّح معه بفعل القسم؛ فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة، ا هـ.

وبَعْد، فالحقّ جواز العطف على معمولَيْ عاملين في نحو: «في الدَّار زَيْدٌ والحُجْرَةِ عَمْرٌو» ولا إشكال حينئذٍ في الآية.

وأخذ ابن الخبَّاز جوابَ الزمخشريّ، فجعله قولاً مستقلاً، فقال في كتاب النهاية: وقيل إذا كان أحَدُ العاملين محذوفاً فهو كالمعدوم، ولهذا جاز في نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى والنَّهَار إذا تَجلى﴾ [الليل: ١ ـ ٢] وما أظنه وَقَفَ في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي له أن يُقيِّد الحذفَ بالوجوب.

قوله: (والصبح إذا تنفس) أي: فالصبح والليل عطف على الحسن وإذا عطف على إذا من إذا عسعس والعامل في الأول الباء وفي الثاني أقسم وكل منهما مصرح به. **قوله: (منزلة الناصبة الخافضة)** وحينئذٍ يلزم في الآية المذكورة العطف على معمولي عاملين.

قوله: (في نحو في الدار الخ) أي: فيما إذا كان أحد العاملين جاراً تقدم وولي المخفوض العاطف وهذا مذهب إلا علم السابق. **قوله: (ولا إشكال حينئذٍ في الآية)** أي: آية والشمس وضحاها الخ. وذلك لأنها نظير المثال أحد العاملين فيها جار تقدم وولى المخفوض العاطف. **قوله: (فهو كالمعدوم)** أي: وكان العطف على معمولي عامل واحد. **قوله: (وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري)** أي: حتى يقال إنه أطلق في حذف أحد العاملين تبعاً له. **قوله: (فينبغي له أن يقيد الخ)** أي: لأجل أن يكون كلامه موافقاً لما قاله الزمخشري. **قوله: (أن يفيد)** أي: بأن يقول إذا كان محذوفاً وجوباً.

المواضع التي يعودُ الضميرُ فيها
على متأخِّرٍ لفظاً ورتبة

وهي سبعة: **أحدها: أن يكونَ الضَّمير مرفوعاً بـ «نِعْمَ» أو «بِئْسَ»**، ولا يفسر إلا بالتّمييز، نحو: «نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، وَبِئْسَ رَجُلاً عَمْرٌو»، ويلتحق بهما «فَعُل» الذي يُرَاد به المدح والذمّ، نحو: ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾ [الكهف: ٥]، و«ظَرُفَ رَجُلاً زَيْدٌ»؛ وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل، ولا ضميرَ في الفعل: ويردّه «نِعْمَ رَجُلاً كانَ زَيْدٌ»، ولا يدخل النَّاسِخ على الفاعل، وأنه قد يحذف، نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾ [الكهف: ٥٠].

الثاني: أن يكون مرفوعاً بأوَّلِ المتنازِعَيْنِ المُعْمَلِ ثانيهما، نحو قوله [من الطويل]:

٧٣٥ ـ جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأخِلاَّءَ، إنَّنِي ... لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة

قوله: (ولا يفسر) أي: ذلك الضمير المرفوع بنعم أو بئس إلا بالتمييز أي بنكرة منصوبة على التمييز وإنما فسروه لأجل أن يحصل في النفس انبساط به؛ لأن ذكر الشيء مجملاً ثم تفصيله بعد أوقع في النفس من كونه يذكر أولاً مفصلاً لأن النفس تتشوف لتفصيله بعد ذكره مجملاً والحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب وقوله: ولا يفسر إلا بالتمييز أي: وأما إذا كان فاعلها محلى أو مضافاً للمحلى فليس كذلك فلا يميز فاعلها إلا إذا كان ضميراً. **قوله: (ويلتحق بها الخ)** أي: بنعم وبئس أي: في وجوب تفسير الضمير المرفوع به بتمييز. **قوله: (نحو ساء)** أصله سوأ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً والقوم مخصوص. **قوله: (مثلاً)** تمييز للضمير في ساء وقوله وكبرت كلمة، أي: فكلمة تمييز للضمير في كبرت والجملة بعدها صفة كلمة. **قوله: (أن المخصوص)** أي: ما يجعله القوم مخصوصاً. **قوله: (نعم رجلاً كان زيد)** أي: وكان لا تدخل على فاعل بل على المبتدأ قال قالوا: إنها زائدة قلنا إن الزيادة خلاف الأصل. **قوله: (وإنه قد يحذف)** أي: المخصوص الذي جعلوه فاعلاً أي: والفاعل لا يحذف إلا في مواضع ليس هذا منها عندهم. **قوله: (وإنه يكون)** أي: الضمير مرفوعاً كما في ضربني وضربت زيداً ففاعل ضربني ضمير عائد على زيد المتأخر لفظاً ورتبة. **قوله: (جفوني الخ)** الواو فاعل

---

٧٣٥ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٣/ ٧٧، ٥/ ٢٨٢؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٠، وتخليص الشواهد ص ٥١٥؛ وتذكرة النحاة ص ٣٥٩؛ والدرر ١/ ٢١٩، ٥/ ٣١٨؛ وشرح =

والكوفيُّون يمنعونَ من ذلك، فقال الكسائي: بحذفِ الفاعل، وقال الفرّاء: يُضْمر ويؤخر عن المفسِّرِ، فإن استوى العاملانِ في طلب الرَّفع وكان العطف بالواو، نحو: «قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ»، فهو عنده فاعلٌ بهما.

الثالث: أن يكون مُخْبَراً عنه فيُفَسِّرهُ خبره، نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]. قال الزمخشري: هذا ضمير لا يعلم ما يُعْنَى به إلاَّ بما يَتْلوه، وأصله: إن الحياةُ إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع «هي» موضِعَ الحياة لأنّ الخبر يدلّ عليها ويُبَيِّنُهَا، قال: ومنه [من المتقارب]:

جفا وهو عائد على الأخلاء المتأخر. **قوله: (من ذلك)** أي: من كون الضمير من أول المتنازعين عائداً على متأخر ثم اختلفوا فقاله الكسائي الخ.

قوله: (يحذف الفاعل) أي: من كون الضمير من أول المتنازعين فالفاعل عنده اسم ظاهر محذوف فالأصل في ضربني وضربت زيد اضربني زيداً وضربت زيداً فاعترض عليه بأنه قد حذف الفاعل وهو لا يحذف فأجاب إنما فعلت ذلك خوفاً من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ورد عليه بأن عود الضمير على المتأخر وارد وأما حذف الفاعل فهو شاذ جداً وانظر ماذا يقول في البيت المذكور إذ لا يتأتى كلامهم فيه إلا أن يدعوا ندوره أو شذوذه أو يقولوا أن الواو علامة الجمع تأمل ا هـ تقدير دردير. **قوله: (يضمر)** أي: فاعل أول الفعلين المتنازعين ويؤخر ففي ضربني وضربت زيداً تقديره ضربني وضربت زيداً هو وإنما أخر عن المفسر ولم يقدم عليه فراراً من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

قوله: (فاعل بهما) أي: وحينئذٍ فلا يضمر للأول ضمير الرفع بخلاف البصريين فإنهم يوجبون أن يقال قاما وقعد أخواك وقوله: فاعل بهما اعترض بأنه يلزم عليه ورود عاملين على معمول واحد وهو ممنوع ولعله يجيزه فراراً من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. **قوله: (مخبراً عنه)** أي: بمفرد فمفسر مفرد وهذا بخلاف ضمير القصة والشان فإنه لا يخبر عنه إلا بجملة فمفسره جملة. **قوله: (إن هي إلا حياتنا)** إن نافية وهي مبتدأ وقوله: إلا حياتنا الدنيا خبر له. **قوله: (وأصله الخ)** أي: وإنما فعل ذلك لأن التفصيل بعد الإجمال أوقع في النفس.

= الأشموني ١/ ١٧٩، ٢٠٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٨٧٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦، ٢/ ١٠٩).

اللغة: شرح المفردات: جفوني: ابتعدوا عنّي. الأخلاّء: ج الخليل، وهو الصديق.

المعنى: يقول: إنّ أصدقائي قد ابتعدوا عنّي في حين أنّني لم أبتعد عنهم، ولا أذكر إلاّ جميلهم وأتناسى كلّ قبيح صدر عنهم.

٧٣٦ ـ هِـيَ الـنَّـفْـسُ تَـحْـمِـلُ مَـا حُـمِّـلَـتْ

و«هي العربُ تقولُ ما شاءت». قال ابن مالك: وهذا من جيِّدِ كلامه، ولكن في تمثيله بـ «هي النفس» و«هي العرب» ضَعْف، لإمكانِ جَعْل «النفسِ» و«العربِ» بَدَلَيْن و«تحمل» و«تقول» خبرين؛ وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف، لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، وهو كونُ «هي» ضمير القصّة. فإن أراد الزمخشريّ أن المثالين يمكن حملُهما على ذلك لا أنه متعيّن فيهما، فالضّعف في كلام ابن مالك وحده.

الرابع: ضمير الشأن والقصة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ونحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، والكوفي يُسمّيه **ضمير المَجْهول**.

قوله: (هي النفس) أي: فالأصل النفس النفس وكذلك العرب ثم عدل إلى الضمير لما في التكرار من التنافر فهي مبتدأ والعرب خبر والضمير عائد على العرب المتأخر. **قوله: (النفس والعرب بدلين الخ)** أي: فهو ليس من الضمير المفسر له خبره بل هو القسم السادس المفسر له بدله. **قوله: (وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف)** أي: كما أن في كلام الزمخشري ضعفاً فالمراد بالضعف الاعتراض وحاصل الكلام أن الزمخشري إن كان قصده الحصر فيما قال فيرد عليه أنه يصح فيه هذا الثالث كما يصح فيه الثاني الذي اعترض به ابن مالك ويرد على ابن مالك أن ظاهره أنه لا يعترض على الزمخشري إلا بما قال مع أنه يرد عليه هذا الآخر أيضاً وإن أراد الزمخشري عدم التعين بما قال فلا يرد عليه اعتراض وإنما يعترض على ابن مالك بأن ظاهره أن المثال إنما يتخرج على ما قاله الزمخشري أو على ما قاله هو مع أنه يرد عليه هذا الآخر أيضاً وقد يجاب عن ابن مالك بأن القادح في أمر لا يلزمه أن يقدح بكل قادح يقدح في ذلك الأمر فيكفي أن يقدح فيه بواحد قوله وجه ثالث، حاصله أنه يمكن أن يجعل هي ضمير القصة مبتدأ وقوله: العرب مبتدأ ثانٍ وقوله: تقول خبر الثاني والجملة خبر لهي ومميزة له وعلى كل من الأوجه الثلاثة فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. **قوله: (ضمير الشأن القصة)** هما واحد وهو الضمير المخبر عنه بجملة مفسرة له وإنما يختلفان من جهة أن ذلك الضمير إذا كان ضمير مذكور قيل له ضمير الشأن وإن كان مؤنثاً قيل له ضمير القصة وضابط تذكيره وتأنيثه أنه إن كان في الجملة المفسرة مؤنث عمدة أنت نحو هي هند قام أبوها إلا ذكر فلا يجوز هي بنيت غرفة أو تقول في ضابط تذكيره وتأنيثه إن كانت الجملة بعدهما المبينة لهما محتوية على مسند إليه مذكراً فيذكر الضمير إن كان مؤنثاً فيؤنث الضمير وضابط ضمير القصة والشأن هو الضمير المبين بجملة عائد على متأخر لفظاً ورتبة. **قوله: (والكوفي يسمي)** أي: هذا

---

٧٣٦ ـ التخريج: ذكر البغدادي في (شرح أبيات المغني ٧/ ٦٨ أن الشاهد لعلي بن الجهم البغدادي).

وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسةِ أوجه:

أحدها: **عَوْدُهُ على مَا بَعْدَه لزوماً**؛ إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدّم هي، ولا شيء منها عليه، وقد غلط يوسفُ بن السيرافي إذ قال في قوله [من الطويل]:

٧٣٧ ـ أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيماً بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ

فيمن رَفَعَ «سكران»، و«ابن المراغة»: إن «كان» شأنيّة، و«ابنُ المراغة سكرانُ»: مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان»؛ والصَّواب أن «كان» زائدة، والأشهر في إِنشاده نصب «سكران» ورفع «ابن المراغة»؛ فارتفاع «مُتساكر» على أنه خبر لِـ «هو» محذوفاً، ويروى بالعكس؛ فاسمُ «كان» مستتر فيها.

والثاني: **أنّ مفسّرهُ لا يكونُ إلا جملة**، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز

الضمير المفسر بالجملة وفي نسخة يسميه. **قوله: (ولا شيء منها عليه)**، أي: مع أن شأن الضمير أن يفسره مرجعه المتقدم عليه. **قوله: (في قوله)** أي: الفرزدق. **قوله: (ابن المراغة)** هو جرير والمراغة لقب لأمه لقبها به الأخطل إشارة لتمرغ الرجال عليها أي: أنها محل المرغ والتمعك أي: أنها زانية لا تصون نفسها من أحد وسبب هذا البيت أن جريراً هجا تميماً قبيلة الفرزدق وكانوا حينئذٍ في الشام، ثم أن هذا الشاعر الذي هو الفرزدق قال في جرير أكان سكران جريراً أم متساكراً حيث هجا تميماً مع ثبوت المناقب لهم. **قوله: (مبتدأ وخبر)** أي: فابن المراغة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن ويفسره تلك الجملة. **قوله: (والصواب أن كان زيد زائدة)** أي: على رواية الرفع وحينئذٍ فابن المراغة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم وكان زائدة بين المبتدأ والخبر. **قوله: (نصب سكران)** أي: على أنه خبر كان مقدم وقوله: ابن المروغة اسمها. **قوله: (فارتفاع الخ)** أي: وعلى هذا فارتفاع الخ. **قوله: (على أنه خبر لهو)** أي: لا بالعطف على سكران لأنه منصوب خبراً لكان لا يعطف المرفوع على المنصوب. **قوله: (ويروى بالعكس)** أي: برفع سكران ونصب ابن وعليه فارتفاع متساكر عطف على سكران المرفوع. **قوله: (فاسم كان مستتر فيها)** أي: والجملة خبر سكران. **قوله: (ولا شاركه في هذا ضمير)** إذ كل ضمير غيره يفسره مفرد. **قوله: (تفسيره)** أي: ضمير الشأن.

---

٧٣٧ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (خزانة الأدب ٩/ ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١؛ والكتاب ١/ ٤٩؛ ولسان العرب ٤/ ٣٧٣ (سكر)؛ والمقتضب ٤/ ٩٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٧٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٤).

اللغة: المراغة: الممرغة بالوحل. بجوّ الشام: أرض الشام.

المعنى: هل كان ثملاً عندما هجا تميماً في ديار الشام، أم كان يدعي السكر، فلينظر لأمه الممرغة بالوحل الحطيطة القدر إذاً.

الكوفيُّون والأخفش تفسيره بمفردٍ له مرفوعٌ، نحو: «كَانَ قَائِماً زَيْدٌ»، و«ظننتُهُ قائماً عمرٌو»، وهذا إن سُمِعَ خرج على أن المرفوع مبتدأ، واسمُ «كان» وضمير «ظننته» راجعان إليه، لأنه في نية التقديم؛ ويجوز كونُ المرفوعِ بعد «كانَ» اسماً لها؛ وأجاز الكوفيون: «إنه قام» و«إنه ضُرِبَ» على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيًّا للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادانِ: التفسيرُ بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل.

والثالث: **أنه لا يُتْبَع بتابع؛ فلا يؤكّد، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه.**

والرابع: **أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.**

والخامس: **أنه مُلازَم للإفراد** فلا يُثَنَّى ولا يُجمع، وإن فسر بحديثين أو أحاديث.

وإذا تقرّر هذا عُلم أنه لا ينبغي الحملُ عليه إذا أمكن غيره، ومن ثَمَّ ضعف قول الزمخشري في ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُه﴾ [الأعراف: ٢٧] إنَّ اسم «إنّ» ضمير الشأن، والأولى كونه ضمير «الشَّيطان»، ويؤيّده أنه قُرىء ﴿وقبِيلَهُ﴾ بالنصب؛ وضمير الشأن لا يُعطف عليه، وقول كثير من النحويين: إن اسم «أنَّ» المفتوحة المخفّفة ضمير شأن، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويُؤيّده قول سيبويه في ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات: ١٠٤ ـ ١٠٥]: إن تقديره أنك، وفي «كتبْتُ إليه أن لا يفعل» أنه

قوله: (بمفرد له مرفوع) أي: لأنه في معنى الجملة. **قوله: (كان قائماً زيد)** كان شانية واسمها ضمير وقائماً خبرها وزيد فاعل بقائم. **قوله: (وظننته)** الهاء ضمير الشأن مفعول أول وقائماً مفعول ثانٍ وعمرو فاعل بقائم. **قوله: (وهذا إن سمع الخ)** هذا رد من البصريين القائلين إن مفسر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة على الكوفيين المجوزين تفسيره بمفرد له مرفوع. **قوله: (على أن المرفوع)** وهو زيد في الأول وعمرو في الثاني فأصل الأول زيد كان قائماً وأصل الثاني عمرو ظننته قائماً. **قوله: (ويجوز كون المرفوع بعد كان اسماً لها)** هذا التأويل لا يتأتى إلا في ظننته. **قوله: (مبنياً للفاعل الخ)** لف ونشر مرتب فقوله مبنياً للفاعل راجع لقام وقوله أو للمفعول راجع لضرب. **قوله: (فلا يؤكد الخ)** أي: بخلاف غيره من الضمائر، فإنه يجوز توكيده والعطف عليه والإبدال منه تقول القوم مررت بهم كلهم ومررت بك وبزيد وتكون لنا عبداً لأولنا وآخرنا. **قوله: (لا يعمل فيه إلا الابتداء الخ)** بخلاف غيره من الضمائر فإنه يكون مجروراً أو منصوباً أي في محلهما بسبب عاملهما. **قوله: (وان فسر بحديثين أو أحاديث)** أي: قصتين أو قصص نحو هو زيد قائم وعمرو منطلقاً ونحو هو عمرو قائم وبكر منطلقاً وخالد جالس. **قوله: (وإذا تقرر هذا)** أي: مخالفته للقياس من أوجه خمسة. **قوله: (إذا أمكن غيره)** أي: وكان الغير موافقاً للقياس أما إن كان مخالفاً للقياس أيضاً فيجوز الحمل عليه كما سبق له في جواز الوجه

يُجْزَم على النهي، وينصب على معنى «لئلاَّ»، ويرفع على «أنك».

الخامس: أن يجر بـ «رُبّ» مُفَسَّراً بتمييز، وحكمه حكم ضمير «نِعْم» و«بِئْسَ» في وجوب كون مفسّره تمييزاً وكونه هو مفرداً، وقال [من الخفيف]:

٧٣٨ ـ رُبَّـهُ فِـتْـيَـةً دَعَـوْتُ إِلَـى مَـا يُـورِثُ الْـحَـمْـدَ دَائِـمـاً فَـأَجَـابُـوا

ولكنه يلزم أيضاً التَّذكير، فيقال: «رُبَّهُ امرأة» لا «رُبَّهَا»، ويقال: «نعمت امرأةً هند»، وأجاز الكوفيون مطابقته للتميز في التَّأنيثِ والتَّثنيةِ والجمع، وليس بمَسْموع.

وعندي أن الزمخشري يفسّر الضمير بالتمييز في غير بابي «نعم» و«رُبَّ»، وذلك

الثالث والاعتراض على ابن مالك. **قوله: (ومن ثم)** أي: ومن أجل أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غير ضعف الخ. **قوله: (وضمير الشأن لا يعطف عليه)** قال الدماميني: يمكن النصب على أنه مفعول معه. **قوله: (وقول كثير)** عطف على قول الزمخشري أي: قول الزمخشري وقول النحاة.

قوله: (والأولى أن يعاد الخ) أي: ولا يجعل ضمير شأن. **قوله: (ويؤيده)** أي: يؤيد عدم جعل اسم إن ضمير الشأن قول سيبويه الخ. **قوله: (تقديره انك)** أي: وقول سيبويه في كتبت الخ. **قوله: (أن لا يفعل)** بالياء التحتية فهو من نهي الغائب وهو قليل. **قوله: (إنه يجزم)** أي: يفعل على النهي أي: والجازم لا الناهية وان مفسرة. **قوله: (وينصب على المعنى لئلا الخ)** أي: فإن من النواصب لكن الكلام على إضمار اللام قبلها فالفاعل منصوب بأن. **قوله: (ويرفع)** أي: الفعل على خبر؛ لأن المخففة. **قوله: (على انك الخ)** هذا هو محل الشاهد فلم يقدر إلا ضمير الشان. **قوله: (أن يجر)** أي: الضمير. **قوله: (ويقال نعمت الخ)** أي: فضمير نعم لا بد أن يكون مفرداً إلا أنه يوافق مميزه في التذكير والتأنيث بخلاف ضمير رب فلا يكون إلا مذكراً. **قوله: (وأجاز)** الكوفيون مطابقته للتميز الخ. أي: فيجوز عندهم أن يقال ربه رجلاً وربها امرأة وربهما رجلين أو امرأتين وربهم رجالاً وربهن نساء. **قوله: (وعندي أن الزمخشري الخ)** أي: وأما غيري فلا يجعله مفسراً للضمير في غير بابي نعم ورب بالتمييز بل يؤول ما جاء من كلامه موهماً لذلك، والحاصل أن الضمير لا يفسر بالتمييز إلا في بابي نعم ورب عند الجمهور وقد وقع في كلام الزمخشري ما ظاهره أن الضمير يفسر بالتمييز في غير البابين المذكورين فاختار المصنف إبقاء كلامه على ظاهره وغيره المصنف أول كلامه. **قوله: (في غير بابي الخ)**

---

٧٣٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (أوضح المسالك ٣/ ١٩؛ والدرر ٤/ ١٢٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٧).

اللغة والمعنى: الفتية: ج الفتى، وهو الشاب، أو الكريم.

يقول: رب فتية كرماء دعوتهم إلى ما يورثهم دائماً الشكر والثناء، فلبّوا دعوتي.

أنه قال في تفسير ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمٰوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] الضميرُ في ﴿فسواهُنَّ﴾ ضمير مبهم، و«سَبْعَ سموات» تفسيره، كقولهم: «رُبَّه رجلاً»؛ وقيل: راجع إلى «السماء»، و«السماء» في معنى الجنس؛ وقيل: جمع «سماءة»؛ والوجه العربي هو الأول، ا هـ. وتؤول على أن مراده أن «سبع سموات» بدل، وظاهر تشبيهه بـ «ربّه رجلاً» يأباه.

السادس: أن يكون مُبْدَلاً منه الظّاهرُ المفسّرُ له، كـ «ضربته زيداً». قال ابن عصفور: أجازهُ الأخفشُ ومَنَعَهُ سيبويه؛ وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك؛ ومما خرَّجوا على ذلك قولهم: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ». وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يأبونَ نعت الضمير، وقوله [من الرجز]:

قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا ... فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا

وقال سيبويه: هو بإضمار «أذمُّ»، وقولهم: «قَامَا أَخَوَاكَ»، و«قَامُوا إِخْوَتُكَ»،

أي: ولا يقتصر عليهما كما قال الجمهور. **قوله: (في تفسير فسواهن)** أي: الواقعة في سورة البقرة. **قوله: (وقيل راجع إلى السماء)** أي: المذكورة قبله في قوله، ثم استوى إلى السماء.

قوله: (والسماء في معنى الجنس) أي: فصح حينئذٍ جمع الضمير. **قوله: (وتؤول)** أي: وتأول غيري كلام الزمخشري وجعله لا يخالف غيره من كونه لا يفسر الضمير بمميز إلا في بابي نعم وبئس. **قوله: (بدل)** أي: فهو من أفراد الوجه السادس فمراد الزمخشري بالتفسير البدل لا حقيقة التفسير وحينئذٍ فلم يكن الزمخشري مخالفاً للجماعة في أن الضمير لا يفسر بمميز إلا في البابين وقوله: وظاهر إلخ رد من المصنف للتأويل، وكأن المصنف لم يطلع على كلام الزمخشري في سورة فصلت فإنه قال إن سبع سموات نصب على أنه تمييز للضمير المبهم؛ وقيل الضمير عائد على سماء باعتبار المعنى، فإن قلت ما الفرق بين النصب على الوجهين قلت النصب على الأول على أن سبع تمييز والنصب على الثاني على الحال هذا كلامه فهو يبعد التأويل كل البعد فكيف يقول المصنف وظاهر تشبيهه الخ مع أن هذا يفيد الجزم برده وكيف يقول المصنف وعندي إلا أن يقال لعل المصنف لم يطلع على كلامه في سورة فصلت أو اطلع وغفل عنه. **قوله: (جائز بإجماع)** أي: من سيبويه وغيره خلافاً لما قاله ابن عصفور.

قوله: (ومما خرجوا) خبراً مقدم وقولهم مبتدأ مؤخر. **قوله: (الرؤوف الرحيم)** بدل من الضمير المجرور مفسر له. **قوله: (وقوله)** بالرفع عطف على قولهم السابق لأنه مبتدأ وكذا تقول فيما بعد. **قوله: (قد أصبحت الخ)** قد سبق هذا البيت في الفرق بين البدل وعطف البيان. **قوله: (أن ينام البائسا)** أي: فلا تلم البائس في أن ينام فقوله البائسا بدل من الضمير في تلمه. **قوله: (هو)** أي: البائس بإضمار أي منصوب بإضمار أذم ويجعل الضمير عائداً على شيء معلوم من الكلام. **قوله: (بإضمار أذم)** الأولى بإضمار أرحم لأن

و«قُمْنَ نِسْوَتُكَ»؛ وقيل: على التَّقديم والتأخير؛ وقيل: الألف والواو والنون أحْرُفٌ كالتاء في «قَامَتْ هِنْد» وهو المختار.

والسابع: أن يكون متَّصِلاً بفاعلٍ مقدّم، ومفسّرهُ مفعولٌ مؤخَّر، كـ «ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً» أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطُّوَال من الكوفيّين، ومن شواهِدِهِ قولُ حسان [من الطويل]:

٧٣٩ ـ وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً ... مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

وقوله [من الطويل]:

٧٤٠ ـ كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ ... وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

البائس هو المسكين ويدل عليه أيضاً قوله فلا تلمه فالأولى لسيبويه إذا لم يقل بالبدلية وجعله نعتاً مقطوعاً أن يقدر الفعل أرحم لأن الرحمة أليق بالبائس. **قوله: (أحرف)** كما في لغة أكلوني البراغيث. **قوله: (وهو المختار** فيه أنه لا يحمل على أنها أحرف إلا إذا صدر هذا ممن لغتهم ذلك أما لو صدر من غيرهم فلا يحمل على أنها أحرف لأنها لغة ضعيفة كما قاله سابقاً. **قوله: (ضرب غلامه زيداً)** أي: ضرب غلام زيد سيده زيداً. **قوله: (أجازه الأخفش)** أي: ومنعها الجمهور وجعلوها شاذة قال ابن مالك:

وشذ نحو زان نوره الشجر

قوله: (مطعماً) اسم رجل وهو والد جبير بن مطعم مات ولم يسم أي لو كان المجد يخلد واحداً من الناس لأبقى مطعماً مجده مخلداً لأنه أكثر الناس مجداً. **قوله: (حلمه)** فاعل بكسا وضميره عائد على المفعول المتأخر أعني ذا الحلم أي كسا صاحب الحلم حلمه أثواب سؤدد وكذا الشاهد في قوله ورقى نداه لأن نداه فاعل يرقي وضميره عائد على

---

٧٣٩ ـ التخريج: البيت لحسان بن ثابت في (ديوانه ص ٢٤٣؛ والاشتقاق ص ٨٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٨٩؛ وتذكرة النحاة ص ٣٦٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٩٧؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٣٨، ٧٩٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٨).

اللغة: أخلد: كتب له الخلود أي دوام البقاء. مطعم: اسم رجل.

المعنى: يقول أن لا بقاء لأحد من الناس في الحياة مهما كان نافعاً لعامة الناس.

٧٤٠ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في (تخليص الشواهد ص ٤٩٠؛ وتذكرة النحاة ص ٣٦٤؛ والدرر ١/ ٢١٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٩٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦).

اللغة: كسا: ألبس. الحلم: العقل والأناة. السؤدد: المجد والسيادة. رقّى: صعّد. الندى: الجود. الذرى: ج الذروة، وهي أعلى الشيء.

والجمهور يُوجبون في ذلك في النثر تقديمَ المفعول، نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤]، ويمتنع بالإجماع نحو: «صَاحِبُها في الدار» لاتِّصال الضميرِ بغيرِ الفاعل، ونحو: «ضَرَبَ غُلاَمُهَا عَبْدَ هند» لتفسيره بغير المفعول؛ والواجب فيهما تقديمُ الخبر والمفعول؛ ولا خلاف في جوازِ نحو: «ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ». وقال الزمخشري في: ﴿لاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾ الآية، في قراءة أبي عمرو ﴿فَلاَ يَحْسَبُنَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨] بالغيبة وضمّ آخر الفعل: إن الفعل مُسْنَد لِـ «الذين يفرحون» واقعاً على ضميرهم محذوفاً، والأصل: لا يحسبُنّهم الذين يفرحون بمَفَازة، أي: لا يحسبُنَّ أنفُسَهم الذين يفرحون فائزين، و﴿فلا يحسبنهم﴾ توكيد؛ وكذا قال في قراءة هشام: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتاً﴾ [آل عمران: ١٦٩] بالغيبة: إن التَّقدير: ولا يحسبنّهم، و«الذين» فاعل؛ وردّه أبو حيان باستلزامه عَوْدَ الضّمير على المؤخّر، وهذا غريب جدًّا، فإن هذا المؤخّر مقدّم في الرتبة؛ ووقع له نظير هذا في

المفعول أعني ذا الندى. **قوله: (في ذلك)** أي: في الضمير المتصل بالفعل العائد على المفعول وقوله في النثر متعلق بيوجبون أي، وأما في النظم فلا يجب تقديم المفعول بل يجوز تأخيره للضرورة. **قوله: (صاحبها)** الضمير عائد على جزء الخبر أعني الدار وكذا غلامها فإن الضمير فيه عائد على المضاف إليه والفرق بين ما هنا وبين ما سبق حيث قال الأخفش بالجواز فيها دون هذه أن الفعل المعتدي يستلزم مفعولاً فكأنه في رتبة التقديم فإذا ذكر الفعل وذكر فاعله وذكر فيه ضمير وعاد على المفعول المتأخر فكأنه عاد على متقدم. **قوله: (تقديم الخبر)** أي: في المثال الأول بأن يقول في الدار صاحبها وقوله والمفعول أي في الثاني بأن يقول ضرب عبد هند غلامها. **قوله: (ولا خلاف في جواز الخ)** أي: لأن الضمير عائد على متأخر لفظاً متقدم في الرتبة. **قوله: (نحو ضرب الخ)** أي: وهو ما إذا كان المفعول متصلاً بضمير عائد على الفاعل المتأخر. **قوله: (بالغيبة)** أي: في الفعلين أي يحسبن ويحسبنهم وقوله وضم آخر الفعل أي الثاني، وأما الأول فهو مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة.

قوله: (إن الفعل مسند الخ) أي: الفاعل الأول أي فالفعل الذين والمفعول الأول الهاء المحذوفة والمفعول الثاني محذوف أيضاً أي فائزين هذا بالنظر للفعل الأول، وأما بالنظر للثاني فمفعوله الثاني بمفازة فقول المصنف والأصل لا يحسبنهم بفتح الياء حل للأول وأشار به إلى أن المفعولين محذوفان وقوله بمفازة إشارة إلى المفعول الثاني المحذوف ولو حذفه ما ضر وقوله وفلا يحسبهم بضم الياء توكيد ويحتاج لمفعولين مذكورين بخلاف مفعولي يحسبن الأول فإنهما محذوفان ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وهذا)** أي: الرد غريب وقوله ووقع له نظير هذا أي الرد.

قول القائل: «مررتُ برجلٍ ذاهبة فرسُه مكسوراً سَرْجُها»، فقال: تقديم الحال هُنا على عامِلِها وهو «ذاهبة» ممتنع، لأن فيه تقديم الضمير على مفسّره، ولا شك أنه لو قدّم لكان كقولك: «غُلاَمَهُ ضَرَبَ زيد».

ووقع لابن مالك سهوٌ في هذا المثال من وجه غير هذا، وهو أنه منع من التَّقديم لكون العامل صفة، ولا خلافَ في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف؛ ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عَوْدَ الضمير إلى ما تقدَّم لفظاً، وأجاز عوده إلى ما تأخَّر لفظاً ورتبة؛ أمَّا الأول فإنه منع في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ﴾ [آل عمران: ٣٠] كونَ «ما» شرطيّة، لأن ﴿تودّ﴾ حينئذٍ يكون دليل الجواب، لا جواباً لكونه مرفوعاً، فيكون في نيَّة التقديم، فيكون حينئذٍ الضمير في ﴿بينه﴾ عائداً على ما تأخر لفظاً ورتبة، وهذا عجيب، لأن الضمير الآن عائد على

قوله: (ذاهبة) صفة لرجل جرت على غير من هي له وفرسه فاعل بذاهبه ومسكوراً حال وسرجها معمول للحال. **قوله: (تقديم الحال)** أي: مكسوراً. **قوله: (ولا شك)** رد على أبو حيان وحاصل الرد أنه لو قدمه لكان مثل قولك غلامه ضرب زيد فضمير غلامه عائد على زيد وهو جائز اتفاقاً لأن ضرب عامل في غلامه ورتبة العامل مقدمة على المعمول، وكذا زيد فاعل ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول وعود الضمير على متقدم رتبة جائز اتفاقاً وهنا لو قدم وقال مررت برجل مكسوراً سرجها ذاهبة فرسه لقيل إن ذاهبة عامل ومكسوراً معمول والعامل مقدم على المعمول وفرسه فاعل ومرتبة الفاعل مقدمة على المعمول فالضمير في سرجها عائد على فرس المؤخرة لفظاً المقدمة رتبة.

قوله: (منع من التقديم) أي: من تقديم الحال وقوله لكون العامل أي العامل فيها صفة أي ولا يجوز تقديم معمول الصفة عليها. **قوله: (ولا خلاف)** رد على ابن مالك. **قوله: (بدون الموصوف)** أي: دون أن يتقدم على الموصوف. **قوله: (هذه المقالة)** أي: المردود عليها وهي منعه عود الضمير على ما تأخر لفظاً وتقدم رتبة في نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها. **قوله: (إلى ما تأخر لفظاً ورتبة)** هذا الشق الثاني هو محل الغرابة بالنظر لما نحن فيه، وأما بالنظر للكلام في حد ذاته فكل من الشقين يتعجب منه لأنه جوز ما منعوه ومنع ما جوزوه. **قوله: (وأما الأول)** أي: أما القسم الأول وهو منعه عود الضمير على ما تقدم لفظاً. **قوله: (فيكون في نية التقديم)** أي: لأن دليل الجواب محله التقديم عند سيبويه. **قوله: (فيكون حينئذٍ الضمير في بينه الخ)** أي: لأنه من متعلقات تود وتود رتبته التقديم فليكن أيضاً بينه كذلك فينحل التركيب تود لو أن بينه وبينها أمداً بعيداً ما عملت من سوء ضمير بينه عائد على ما فقد عاد على متأخر لفظاً ورتبة. **قوله: (وهذا عجيب الخ)** أي: لأنه لا يسلم أن الضمير عائد على ما تأخر لفظاً بل هو عائد على متقدم لفظاً، وإن كان متأخراً رتبة. **قوله: (الآن)** أي: في هذا التركيب على هذا الكلام.

متقدِّم لفظاً، ولو قدّم ﴿تود﴾ لغير التركيب، ويلزمه أن يمنع «ضَرَبَ زَيْداً غُلاَمُهُ»، لأن «زيداً» في نيّة التأخير، وقد استشعر ورود ذلك، وفرّق بينهما بما لا مُعَوِّل عليه؛ وأما الثاني فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيات لَيَسْجُنُنَّه﴾ [يوسف: ٣٥] إن فاعل «بدا» عائد على «السَّجْن» المفهوم من «ليسجننه».

قوله: (ولو قدم تود) أي: لو فرض أنه أريد تقديمه لغير التركيب بتركيب لا محذور فيه بأن يقال يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً تود لو أن بينها وبين ما عملت من سوء أمدا بعيداً. **قوله: (ضرب زيداً غلامه)** أي: فضمير غلامه عائد على زيد المتقدم لفظاً المتأخر رتبة. **قوله: (وفرق الخ)** حاصله أن بين الفاعل والمفعول ارتباطاً بعمل الفعل فيهما حتى كان أحدهما طالب للآخر فإذا قدم المفعول وتأخر الفاعل وفيه ضمير عائد على المفعول جاز للارتباط بينهما ولا كذلك بين الشرط ودليل الجواب لأن دليل الجواب غير معمول لعامل الشرط فلو عاد ضمير من دليل الجواب على الشرط للزم التدافع لأن جملة الدليل من حيث أنها دليل لا يقتضيها الشرط ومن حيث أن في الدليل ضميراً عائداً على الشرط يكون مقتضياً للدليل فيلزم أن الشرط مقتضٍ للدليل وهذا تناقض ووجه وهذا الفرق أن لا تنظر للارتباط وعدمه مع التقدم اللفظي علىٰ أنا لا نسلم أنه لا ارتباط بين الدليل والشرط بل هناك ارتباط من حيث أن الدليل دال على الجواب المرتب على الشرط سلمنا عدم الارتباط فلا نسلم التناقض ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وأما الثاني)** أي: وأما القسم الثاني وهو تجويزه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. **قوله: (المفهوم من ليسجننه)** أي: المتأخر عن الضمير لفظاً ورتبة.

شَرْح حال الضمير المسمَّى فَصْلاً وعِمَاداً

والكلام فيه في أربع مسائل:

الأولى: في شروطه، وهي ستة، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران:

أحدهما: كونُه مبتدأ في الحال أو في الأصل، نحو: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾ [الصافات: ١٦٥] الآية، ﴿كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً﴾ [الكهف: ٣٩]، وأجاز الأخفش وقوعَه بين الحال وصاحِبها، كـ «جاء زيدٌ هو ضاحكاً»، وجعل منه: ﴿هؤلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، فيمن نصب ﴿أطهر﴾، ولحَّن أبو عمرو مَنْ قرأ بذلك، وقد خُرِّجَتْ على أن ﴿هؤلاء بناتي﴾ جملة، و﴿هن﴾ إما توكيد لضمير مُستتِر في الخبر، أو مبتدأ و﴿لكم﴾ الخبر، وعليهما

شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً

قوله: (وذلك) أي: وبيان ذلك. **قوله: (كونه مبتدأ في الحال)** أي: حال التكلم وقوله وفي الأصل أي بأن يدخل على المبتدأ الذي قبله ناسخ. **قوله: (أولئك هم المفلحون)** أولئك مبتدأ وهم ضمير فصل والمفلحون خبر. **قوله: (وإنا لنحن الصافون)** إن حرف توكيد ونا اسمها ولنحن ضمير فصل والصافون خبر إن. **قوله: (كنت أنت الرقيب عليهم)** التاء اسم كان وأنت ضمير فصل والرقيب خبرها. **قوله: (تجدوه)** الهاء مفعول أول وخيراً مفعول ثانٍ وهو ضمير فصل. **قوله: (ان ترني)** الياء مفعول أول وأقل مفعول ثاني وأنا ضمير فصل ومالاً تمييز. **قوله: (هو ضاحكاً)** هو ضمير فصل وضاحكاً حال من زيد. **قوله: (هؤلاء)** مبتدأ وبناتي خبر وهن ضمير فصل وأطهر حال ولكم متعلق بالحال. **قوله: (ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك)** أي: بنصب أطهر لما يلزم عليه من توسط ضمير الفصل بين الحال وصاحبها وهو ممنوع عربية، وقوله من قرأ الخ أي فهي قراءة شاذة والذي قرأ بهذه القراءة ابن مروان وكما قرأ بها ابن مروان نقلت عن سعد بن جبير والحسن البصري وزيد بن علي. **قوله: (وقد خرجت)** أي: هذه القراءة على وجهين كل منهما جائز عربية وحينئذٍ فلا تكون لحناً. **قوله: (جملة)** أي: فهؤلاء مبتدأ وليكم خبر وهن توكيد للضمير في الخبر وأطهر حال من الضمير المستتر في الخبر والجواب الثاني أن هن مبتدأ ولكم خبر وأطهر حال من ضمير الخبر أعني لكم فهو على كل حال حال من الضمير الخبر.

فـ «أطهر» حال، وفيها نظر؛ أما الأول فلأن «بناتي» جامِد غير مؤوَّل بالمُشتقّ، فلا يتحمّل ضميراً عند البصريّين؛ وأما الثاني فلأن الحال لا يتقدّم على عاملها الظرفي عندَ أكثرهم.

والثاني: كونه معرفةً كما مَثَّلنا، وأجاز الفرّاء وهشام ومَنْ تابَعهما من الكوفيّين كونه نكرة، نحو: «ما ظننتُ أحداً هو القائم»، و«كان رجل هو القائم»، وحملوا عليه: ﴿أَنْ تكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمة﴾ [النحل: ٩٢] فقدروا ﴿أربى﴾ منصوباً.

ويشترط فيما بعده أمران: كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل، وكونه معرفةً أو كالمعرفة في أنه لا يقبل «أل» كما تقدَّم في «خيراً» و«أقلّ»؛ وشرط الذي كالمعرفة: أن يكون اسماً كما مثّلنا، وخالف في ذلك الجرجاني فألحقَ المضارع بالاسم لِتَشَابُهِهما، وجعل منه ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِىءُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]، وهو عند غيره

قوله: (أما الأول) أي: أما النظر في التخريج الأول. **قوله: (جامد غير مؤول الخ)** فيه أنه لا يسلم بل هو مؤول بالمشتق لأنه في معنى مولود أتى وهو مشتق ويدل له النعت به في قولهم مررت بنساء بنات لفلان فبنات صفة ولا يجعل صفة إلا إذا كان مؤولاً بالمشتق وما ذكرناه من الجواب والاستدلال عليه هو كلام المجيب بالجواب الأول الذي رد عليه المصنف وهو ابن عصفور، وإذا كان ابن عصفور قال ذلك فالعجب للمصنف كيف يعترض عليه. **قوله: (عند البصريين)** أي: وأما الكوفيون فإنهم يقولون إن الجامد يتحمل الضمير. **قوله: (وأما الثاني)** أي: وأما النظر في التخريج الثاني. **قوله: (على عاملها الظرفي)** أي: لأنه عامل معنوي والعامل المعنوي لا يتقدم الحال عليه عند الأكثر بل عند الأقل وتخرج القرآن على القول الضعيف لا يصح ولو كانت القراءة شاذة، وإنما يخرج القرآن على الأقوال المشهورة. **قوله: (والثاني)** أي: من الأمرين المشترطين فيما قبله. **قوله: (كونه نكرة)** أي: كون السابق على ضمير الفصل نكرة. **قوله: (كان رجل)** رجل اسمها والقائم خبرها وهو ضمير فصل لا محل له. **قوله: (أن تكون أمة)** أمة اسمها وأربي خبرها وهي ضمير فصل فقوله فقدروا أربى منصوباً أي لأجل أن يكون خبراً لكان والحق أن هي مبتدأ وأربى مرفوع خبر والجملة لكان. **قوله: (كما تقدم في خيراً وأقل)** أي: لأن أفعل من لا يقترن باللام سواءً كانت من ظاهرة كما في أقل أو مقدرة كما في خيراً. **قوله: (وخالف في ذلك)** أي: في اشتراط اسميته وقال يجوز أن يكون فعلاً مضارعاً كما يجوز أن يكون اسماً. **قوله: (لتشابههما)** أي: لأن الفعل المضارع مشابه لاسم الفاعل. **قوله: (إنه هو يبدىء ويعيد)** أخرجه القوم على أن هو توكيد لاسم إن وجملة يبدىء في محل رفع خبر إن وليس هو ضمير فصل أو إن هو مبتدأ وجملة يبدىء خبره والجملة خبر إن فعلى كل حال لم يجعلوا الضمير ضمير فصل.

توكيد، أو مبتدأ؛ وتبع الجرجانيَّ أبو البقاء، فأجاز الفصل في ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠] وابن الخباز، فقال في شرح الإيضاح: لا فرقَ بين كونِ آمتناع «أل» لعارض كـ «أفعل مِنْ» والمضاف كمثلك و«غلام زيد»، أو لذاته كالفعل المضارع، ا هـ. وهو قول السهيلي. قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَىٰ، وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنْثَىٰ﴾ [النجم: ٤٣ ـ ٤٥]: وإنما أتى بضميرِ الفصل في الأوَّلين دون الثالث، لأن بعض الجهّال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمروذ: أنا أُحيي وأميت، وأما الثالث فلم يَدَّعِهِ أحد من الناس، ا هـ.

وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ هُوَ الْحَقّ وَيَهْدِي﴾ [سبأ: ٦]، فعطف ﴿يَهْدِي﴾ على ﴿الحق﴾ الواقع خبراً بعد الفصل، ا هـ.

ويشترط له في نفسه أمران:

قوله: **(أولئك هو يبور)** أي: فهو ضمير فصل ويبور خبر أولئك عندهم والقوم يخرجونه على ما عملت في إنه يبدي ويعيد. **قوله**: **(لا فرق بين كون امتناع أل)** أي: في المشابه للمعرفة. **قوله**: **(كأفعل من)** أي: الذي يقترن بمن كخير من كذا وأقل منه أي فإن المانع من أل من. **قوله**: **(كمثلك)** أي: فالمانع من أل الإضافة. **قوله**: **(وغلام زيد)** فيه أن غلام معرفة وليس من أقسام المشبه للمعرفة على أن المتبادر من قوله أو لذاته كالفعل شامل للماضي والمضارع فلا خصوصية لقصره على المضارع فكلامه في حد ذاته شامل للماضي الذي يقول به السهيلي والمتبادر من كلامه أنه لم يقل بالماضي لأنه تابع للجرجاني وهو لم يقل به.

[تنبيه]: في بعض النسخ وتمثيله بغلام زيد مردود لأنه معرفة وقد يقال إنه يلزم إجازة ذلك مع الماضي وهذه النسخة هي المعول عليها لأن قوله وهو قول السهيلي إنما يترتب على هذه النسخة لأن الماضي على النسخة غيرها لم يذكر فيها حتى يعود عليها الضمير تأمل. **قوله**: **(قد يثبت هذه الأفعال لغير الله)** أي: وأتى بضمير الفصل لإفادة قصرها على الله ونفيها عن غيره رداً على ذلك الجاهل. **قوله**: **(انتهى)** أي: كلام السهيلي. **قوله**: **(وقد يستدل الخ)** قد يقال يحتمل أن قوله يهدي معمول لمحذوف أي ويرونه يهدي فليس معطوفاً على الحق بل هو عطف جمل سلمنا أنه عطف عليه فيغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ولذا أشار المصنف لضعف هذا الاستدلال بقوله وقد الخ. **قوله**: **(هو الحق)** هذا هو المفعول الثاني والأول هو قوله الذي أنزل وقوله هو الحق الضمير للفصل. **قوله**: **(انتهى الخ)** هكذا وقع في نسخة ولكن لا معنى لها لأن هذا الاستدلال كلام المصنف تأمل.

أحدهما: أن يكون بصيغةِ المرفوع، فيمتنع «زيد إيَّاه الفاضل، وأنت إيَّاك العالم»، وأما «إنَّك إيَّاك الفاضل» فجائز على البدل عند البصريِّين، وعلى التوكيد عند الكوفيِّين.

والثاني: أن يُطابِق ما قبله، فلا يجوز «كنت هو الفاضل»، فأما قولُ جرير بن الْخَطَفَى [من الوافر]:

٧٤١ ـ وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

وكان قياسه «يراني أنا» مثل ﴿إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ منك﴾ [الكهف: ٣٩]، فقيل: ليس هو فَصْلاً وإنما هو توكيد للفاعل؛ وقيل: بل هو فَصْلٌ، فقيل لمَّا كانَ صديقهُ بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير «الصديق» بمنزلة

قوله: (فيمتنع الخ) أي: لأنه في هذه الأمثلة بصيغة المنصوب وإنما التزم أن يكون بصيغة المرفوع لأن الأصل فيه أن يكون بعد المبتدأ فيكون صيغته صيغة مرفوع للتناسب ثم استعمل كذلك بعد دخول الناسخ ليكون حاله على وتيرة واحدة. **قوله: (على البدل)** أي: لا على أنه ضمير فصل إذ لا يصح أصلاً لأنه باتفاق لا يكون إلا بصيغة المرفوع.

قوله: (أن يطابق ما قبله) أي: في التكلم والخطاب والغيبة وفي التذكير والتأنيث وفي التثنية والجمع والإفراد. **قوله: (كنت هو الفاضل)** أي: لعدم مطابقة ضمير الفصل لما قبله في الخطاب. **قوله: (جرير ابن الخطفى)** بفتح الفاء هو الشاعر المعلوم المعادل للفرزدق قال الدماميني الذي رأيته في أكثر النسخ إثبات ألف ابن وحينئذٍ فينون جريراً بناءً على القول الضعيف المشترط في العلم المضاف إليه ابن أن يكون علم أبيه لا علم جده كما هو هنا لأن جريراً ابن عطية بن حذيفة الخطفى فهو لقب لجده، وحينئذٍ فينون العلم الأول ولا تحذف ألفه والمشهور أن المدار على وقوعه بين علمين وان لم يكن الثاني اسم أبيه ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وكائن الخ)** على وزن فاعل وبعده:

إذا سعر الخليفة نار حرب رأى الحجاج أثقبها شهابا

قوله: (فقيل) أي: في توجيه عدم مطابقته لما قبله. **قوله: (فقيل لما كان)** أي: جرير وقوله بمنزلة نفسه أي نفس الصديق وقوله حتى كان إذا أصيب أي جرير، وقوله

---

٧٤١ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (خزانة الأدب ٥/ ٣٩٧، ٤٠١؛ والدرر ١/ ٢٢٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧٥؛ ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٦٦٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٥٣، ٥/ ١٣٩؛ ورصف المباني ص ١٣٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٩؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٠، ٤/ ١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٨، ٢٥٦، ٢/ ٧٦).

اللغة: الأباطح: ج أبطح، هو السيل كثير الرمل والحصا مائله.

المعنى: أي رجل على هذه الأرض يرى في مصابي مصاباً له، فالذين يعرفوني كثر.

ضميره، لأنه نفسه في المعنى؛ وقيل: هو على تقدير مضافٍ إلى الياء، أي: يرى مصابي، والمُصَابُ حينئذٍ مصدرٌ، كقولهم: «جَبَرَ اللَّهُ مُصَابَكَ» أي: مصيبتك، أي: يرى مصابي هو المصاب العظيم؛ ومثله في حذف الصفة: ﴿الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي: الواضح، وإلا لكفروا بمفهوم الظرف ﴿فَلاَ نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْناً﴾ [الكهف: ١٠٥] أي: نافعاً، لأن أعمالهم تُوزن، بدليل: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ [الأعراف: ٩] و[المؤمنون: ١٠٣] الآية؛ وأجازوا «سيرَ يزيد سَيْرٌ» بتقدير الصفة، أي واحد، وإلاّ لم يُفِد؛ وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد «لَوْ أُصِيبَ» بإسناد الفعل إلى ضميرِ «الصديق»، وإنَّ «هو» توكيد له، أو لضمير «يرى»، قال: إذ لا يقولُ عاقلٌ: يراني مُصَاباً إذا أصابتني مصيبة، ا هـ. وعلى ما قدَّمناه من تقدير الصفة لا يتَّجه الاعتراض؛ ويروى «يراه» أي يرى نفسه، و«تراه» بالخطاب، ولا إشكال حينئذٍ ولا تقدير،

فجعل أي جرير وقوله لأنه نفسه في المعنى أي بحسب المعنى المقصود له لا أنه في الواقع. **قوله**: **(أي يرى مصابي)** أي: يرى الصديق مصابي ففاعل يرى يعود على الصديق ومصابي هو المفعول وهو اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة فصح كون الضمير ضمير فصل لمطابقته لما قبله في الغيبة؛ فإن قلت أن الحمل لا فائدة فيه إذ المعنى يرى الصديق مصيبتي هي المصيبة ولا فائدة لذلك فأجاب المصنف بأن الكلام على حذف الصفة أي يرى مصيبتي هي المصيبة العظيمة. **قوله**: **(مصدر)** أي: ميمي أي وليس اسم مفعول لأنه ينحل المعنى يرى الشخص المصاب إلى هو الشخص المصاب ولا معنى له. **قوله**: **(وإلا)** أي: وإلا يكون المعنى هكذا.

قوله: **(بمفهوم الظرف)** أي: بسبب مفهوم الظرف أي الآن لأن مفهومه انك قبل الآن لم تأت بالحق ولا شك أن هذا كفر بموسى وحاصل الجواب والكلام على حذف الصفة أي الحق الواضح. **قوله**: **(وإلا لم يفد)** إذ لا فائدة لقولك سير بزيدٍ سير. **قوله**: **(إذ لا يقول عاقل الخ)** علة لمحذوف أي ولا يصح إسناده لضمير المتكلم إذ لا يقول الخ وحاصله أنه لو كان ذلك الفعل مسنداً لضمير المتكلم والمصاب اسم مفعول كان المعنى إذا أصيب أي أصابتني مصيبة يراني الصديق مصاباً وهذا لا يقوله عاقل لعدم الفائدة فيه فضلاً عن هذا الشاعر البليغ، وإذا قدر مضاف قبل الياء لزم اتحاد المبتدأ والخبر ولا فائدة فيه فتعين أن الفعل مسند لضمير الصديق أي أنه إذا أصيب بمصيبة يرى إنني المصاب بها لأنني نفسه في المعنى. **قوله**: **(إذ لا يقول عاقل الخ)** رد بأن الذي في البيت المصاب خبر معرف بال فيفيد الحصر أي يراني الصديق عند إصابتي محصوراً في الإصابة فالمصيبة المتعلق بغيري كالعدم وهذا معنى صحيح. **قوله**: **(لا يتجه الاعتراض)** أي: اعتراض ابن الحاجب من ان هذا التركيب لا فائدة فيه لأنه معلوم، وحاصل جوابه انا نقدر الصفة فالمعنى يرى مصابي مصاباً عظيماً.

والمصاب حينئذٍ مفعولٌ لا مصدر. ولم يطَّلع على هاتين الروايتينِ بعضهم فقال: ولو أنه قال: «يراه» لكان حسناً، أي: يرى الصديق نفسه مصاباً إذا أصيب.

المسألة الثانية: في فائدته، وهي ثلاثة أمور:

أحدها لفظيّ، وهو **الإِعلام من أول الأمر بأن ما بعدَهُ خبرٌ لا تابع**، ولهذا سُمّي فَصْلاً، لأنه فَصَلَ بين الخبر والتابع، وعماداً، لأنه يَعْتَمد عليه معنى الكلام. وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، وذِكْرُ التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة، لوقوع الفصل في نحو: ﴿كُنتَ أنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، والضمائر لا توصف.

والثاني معنويّ، وهو **التَّوكيد**، ذكره جماعة، وبَنَوْا عليه أنه لا يجامع التوكيد، فلا يقال: «زيد نفسه هو الفاضل»، وعلى ذلك سمّاه بعض الكوفيّين **دِعَامةً**، لأنه يُدْعَمُ به الكلام، أي: يُقَوَّى ويُؤكَّد.

قوله: (بأن ما بعده خبر) أي: أن ضمير الفصل هو الدافع ابتداء توهم أن ما بعده تابع، وإن الخبر سيأتي فإذا دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهم لأنه لا يكون قبله إلا مبتدأ ولا يكون بعده إلا الخبر. **قوله: (لأنه فصل)** أي: مميز بينهما. **قوله: (وعماداً)** أي: ويسمى أيضاً عماداً. **قوله: (لأنه يعتمد عليه)** أي: يعتمد عليه من أول الأمر من حيث إفادته أن ما بعده مسند لما قبله ومخبر به عنه فمفاد التسميتين ومآلهما واحد ولكن الأولى تسميته بالفعل لأن الفصل معناه المطابقي التمييز، وأما العماد فمعناه المطابقي ما يعتمد عليه وإفادته لما قلنا باللزوم. **قوله: (على ذكر هذه الفائدة)** وهي الإعلام المذكور. **قوله: (كنت أنت الرقيب عليهم)** أي: فالضمير رافع لتوهم أن الرقيب صفة الضمائر لا توصف وظاهره أنه يحتمل أن الكلام بدونه يحتمل أن يكون بدلاً أو توكيداً مع أنه لا يتوهم لأن التوكيد إنما يكون بألفاظ ليس هذا منها ولا نسقاً وهو ظاهر ولا بدلاً لأنه لا يبدل الظاهر من الضمير إلا إذا كان مفيداً للإحاطة والشمول والرقيب ليس كذلك ولا بياناً لأنه مشتق والبيان لا يكون إلا جامداً فقوله وذكر التابع أولى لهذه العلة لا يسلم فتأمل. **قوله: (وهو التوكيد)** أي: توكيد النسبة أي تقويتها وليس المراد التوكيد النحوي لأنه ليس توكيداً لفظياً ولا معنوياً وبهذا اندفع قول ابن الحاجب لا يظهر كونه للتوكيد لأنه ليس توكيداً معنوياً ولا نحوياً وهو فهم أن المراد التوكيد النحوي. **قوله: (وبنوا عليه)** أي: على إفادته التوكيد وقوله إنه لا يجامع التوكيد أي اللفظي لئلا يجتمع مؤكدان وهو تحصيل الحاصل.

قوله: (وبنوا عليه الخ) لا نسلم ذلك البناء وذلك لأن التوكيد المستفاد من ضمير الفصل توكيد للنسبة والثاني توكيد للمسند إليه وهو زيد فليس المؤكد بالأمرين شيئاً واحداً سلمنا أنهما واردان على شيء واحد فنقول ما المانع من توكيد الشيء الواحد بمؤكدين، قال تعالى: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾ [الحجر: ٣٠]. **قوله: (وعلى ذلك)** أي:

والثالث معنوي أيضاً، وهو **الاختصاص**، وكثير من البيانيّين يقتصر عليه؛ وذكر الزمخشريّ الثلاثة في تفسير ﴿وأُولَٰئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] وغيرها، فقال: فائدته الدلالة على أن الوارِدَ بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

المسألة الثالثة: في محله.

زعم البصريون أنه لا محلّ له، ثم قال أكثرهم: إنه حَرْفٌ، فلا إشكال، وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسماء أفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، و«أل» الموصولة. وقال الكوفيون: له محل؛ ثم قال الكسائي: محلُّه بحسب ما بعده.

ولأجل هذه الفائدة. **قوله: (الاختصاص)** أي: قصر الحكم على المذكور ونفيه عما عداه. **قوله: (يقتصر عليه)** أي: على هذا الأمر في فائدته. **قوله: (وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة الخ)** قد بحث في هذه الفائدة الثالثة السعد، وقال لا نسلم هذه الفائدة إلا لو كان نحو قولك زيد هو أفضل من عمرو مما الخبر فيه نكرة يفيد الحصر مع أنه لا يفيد، وأما ما ذكره من الآية فقد يقال إن الحصر جاء من تعريف الطرفين لأن الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر اهـ تقرير دردير. **قوله: (إنه حرف)** أي: وتسميته بضمير مجازاً نظراً للصورة ومن أجل كون صورته صورة الضمير ثني وأفرد وجمع.

قوله: (وقال الخليل) هو بصري وقوله ونظيره الخ جواب سؤال وارد عليه وحاصله ان كل اسم لا بد له من محل فكيف نقول إنه اسم ولا محل له من الإعراب فأجاب عنه المصنف بأن الكلية ليست مسلمة بل بعضها لا محل له كأسماء الأفعال وأل الموصولة واعتراضه الدماميني بأن هذا الجواب إنما زاد الإشكال ولم يدفعه لأنه يقال أيضاً كيف تكون أسماء الأفعال أسماء ولا محل لها، وكذا يقال في أل وأجاب الشمني بأن المصنف ليس مراده الجواب بل التنظير وحاصله أن الخليل يقول بالاسمية ولا محل لها ولا يستبعد كلامه لأن لذلك نظيراً كأسماء الأفعال ولكن هذا جواب لا يرد شيئاً تأمل. **قوله: (فيمن يراها الخ)** أي: وبعضهم يجعلها مبتدآت أغنى مرفوعها عن الخبر وبعضهم جعلها مفعولات مطلقة. **قوله: (وأل الموصولة)** أي: بناءً على أنها اسم والأولى حذفه لأن إعرابها على هذا القول نقل لما بعدها لكونها على صورة الحرف فحينئذٍ لها محل تأمل اهـ تقرير دردير. **قوله: (بحسب ما بعده)** اعترض بأنه يقتضي أن يكون تابعاً لما بعده ولم يعهد في التوابع أن تكون تابعة لما بعدها لما قبلها تأمل. **قوله: (بحسب ما قبله)** أي: لأن ضمير الرفع يؤكد الضمير الذي قبله المرفوع والمنصوب والمجرور تقول من نفسك أنت ومررت بك أنت فهو مؤكد لما قبله لأن ضمير الفصل عنده ضمير رفع ولا غرابة في توكيد ضمير الرفع للضمير المجرور والمنصوب لكن يرد على هذا شيء وهو أنه إذا تقدمه اسم ظاهر لا يصح أن يكون مؤكداً له لأن الضمير لا يؤكد الظاهر عند الجمهور ومنهم الفراء.

وقال الفراء: بحسب ما قبله؛ فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولَي «ظنّ» نصب وبين معمولي «كان» رفعٌ عند الفرّاء، ونصبٌ عند الكسائي، وبين معمولي «إنَّ» بالعكس.

المسألة الرابعة: فيما يحتمل من الأوْجه.

يحتمل في نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، ونحو: ﴿إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٣] الفَصْليّة والتوكيد، دون الابتداء لانتصاب ما بعده، وفي نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾ [الصافات: ١٦٥]، ونحو: «زَيْدٌ هُوَ العالم»، و«إِنَّ عمراً هو الفاضلُ» الفَصْلية والابتداء، دون التَّوكيد لدخول اللام في الأولى ولِكَوْنِ ما قبله ظاهراً في الثانية، والثالثة، ولا يؤكَّدُ الظاهر بالمضمر لأنه ضعيفٌ والظاهر قويٌّ؛ ووهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] التوكيدَ، وقد يريد أنه توكيدٌ لضميرٍ مستتر في ﴿شانئك﴾ لا لنفس شانئك. ويحتمل الثلاثة في نحو: «أَنْتَ أَنْتَ الْفَاضِلُ»، ونحو: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩، ١١٦]، ومَنْ أجاز إبدال الضَّمير من الظاهر أجاز في نحو: «إنَّ زيداً هو الفاضل» البَدَليَّة؛ ووهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً﴾ [المزمل: ٢٠] كونَه بدلاً من الضمير المنصوب.

ومن مسائل الكتاب «قد جَرَّبْتُكَ فَكُنْتَ أَنْتَ أَنْتَ» الضميرانِ مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان»، ولو قَدَّرْتَ الأول فَصْلاً أو توكيداً لقلت: «أنت إياك».

قوله: (فمحله بين المبتدأ والخبر رفع) أي: باتفاق الكسائي والفراء، وقوله وبين معمولي ظن نصب أي باتفاقهما. **قوله: (وبين معمولي كان رفع)** أي: بحسب ما قبله، وقوله ونصب عند الكسائي أي بحسب ما بعده.

قوله: (فيما يحتمل من الأوجه) أي: بالنظر له في حد ذاته بقطع النظر عن كونه ضمير فصل أو غير فصل وإلا تأتى أوجه. **قوله: (لدخول اللام الخ)** أي: لأن اللام تدخل على المبتدأ وتدخل على ضمير الفصل ولا تدخل على التوكيد. **قوله: (التوكيد)** أي: فظاهر كلام أبي البقاء أن الضمير توكيد لشانئك ولا شك أنه وهم لأن الاسم الظاهر لا يؤكد بالضمير. **قوله: (وقد يريد الخ)** جواب عنه. **قوله: (مستتر في شانئك)** أي: لأن شانىء اسم فاعل بمعنى مبغض واعترض على المصنف بأنه إذا كان كلامه يحتمل وجهاً صحيحاً فلا معنى للاعتراض على أبي البقاء من أول الأمر. **قوله: (البدلية)** أي: وعلى كل حال فالتوكيد ممنوع والجائز أمور ثلاثة وهي الفصل والبدلية والمبتدأ ويمتنع التوكيد. **قوله: (ووهم أبو البقاء)** أي: لأن إبدال الضمير من ضمير موافق له في الغيبة والحضور لا

والضَّمير في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢] مبتدأ، لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتنكيره يمنع الفَصْل.

وفي الحديث: «كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ» إن قُدِّر في «يكون» ضمير لِـ «كلّ» فـ «أبواه» مبتدأ، وقوله: «هما» إما مبتدأ ثان وخبره «اللذان» والجملة خبر «أبواه»، وإما فَصْل، وإما بدل من «أبواه» إذا أجزنا إبدال الضَّمير من الظاهر، و«اللذان» خبر «أبواه»؛ وإن قُدِّر «يكون» خالياً من الضَّمير فـ «أبواه» اسمُ «يكون»، و«هما» مبتدأ أو فَصْل أو بدل، وعلى الأول فـ «اللذان» بالألف، وعلى الأخيرين هو بالياء.

يصح لأن المبدل منه في نية الطرح والمقصود البدل وإذا توافقا فلا معنى لكون الأول غير مقصود دون الثاني. **قوله**: (**واللذان خبر أبواه**) أي: الجملة خبر كان.

رَوَابط الجملة بما هي خَبَرٌ عنه

وهي عشرة:

أحدها الضمير، وهو الأصل، ولهذا يُرْبَطُ به مذكوراً كـ «زيد ضربتُه»، ومحذوفاً مرفوعاً، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، إن قدّر: «لهما ساحرانِ»، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد ﴿وَكُلاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]، ولم يَقْرَأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بنصب ﴿كل﴾ كالجماعة، لأن قبله جملة فعلية وهي ﴿فضَّلَ اللَّهُ المُجَاهِدينَ﴾ [النساء: ٩٥] فساوى بين الجملَتَيْن في الفعليّة، بل بَيْنَ الجُمَل، لأن بعده و ﴿فَضَّلَ اللَّهُ المُجَاهِدينَ﴾ [النساء: ٩٥] وهذا مما أغفلُوه، أعني التَّرجيح باعتبار ما يعطف على الجملة، فإنهم ذكروا رجحانَ النَّصب على الرَّفع في باب الاشتغال في نحو: «قامَ زيد وعمراً أكرمته» للتناسب، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو: «زَيْدٌ ضربتُهُ وأكرمتُ عمراً» ولا فرقَ بينهما، وقول أبي النجم [من الرجز]:

[قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْباً] كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

روابط الجملة بما هي خبر عنه

قوله: (بما هي خبر عنه) أي: بالمبتدأ حالاً أو في الأصل. **قوله: (وكل وعد الله الحسنى)** أي: فالتقدير وكل وعده الله الحسنى وحذف الضمير إذا كان المبتدأ فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك في التسهيل الإجماع على مع حذفه ونقل غيره أن مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الأدب ابن أبي الربيع فقال جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائي والفراء إجازة ذلك ا هـ دماميني. **قوله: (وهذا)** أي: الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة مما أغفلوه أي لأنهم إنما تكلموا على الترجيح باعتبار ما عطفت عليه الجملة. **قوله: (ولم يذكروا مثل ذلك الخ)** أي: لم يقولوا بترجيح النصب على الرفع في نحو زيد ضربته وأكرمت عمراً للتناسب. **قوله: (ولا فرق)** أي: والحال أنه لا فرق بين المثال الأول والثاني في أن النصب في كل منهما يؤدي لعطف فعلية على فعلية. **قوله: (وقول أبي النجم)** عطف على قراءة ابن عامر وصدره:

قد أصبحت أُم الخيار تدّعي

عليَّ ذنباً كله الخ فكله مبتدأ وجملة لم أصنع خبره والرابط محذوف وهو الضمير

ولو نصب «كل» على التوكيد لم يصحّ؛ لأن «ذنباً» نكرة، أو على المفعوليّة كان فاسداً معنًى، لما بيناه في فصل «كل»، وضعيفاً صناعَةً، لأن حقّ «كل» متّصلة بالضمير أن لا تُستعمل إلا توكيداً أو مبتدأ، نحو: ﴿إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] قُرِىء بالنصب والرفع؛ وقراءة جماعة ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] بالرفع، ومجروراً، نحو: «السَّمْنُ مَنوانِ بِدِرْهَم» أي: منه؛ وقول امرأة: «زَوْجِي المَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ» إذا لم نقل إنَّ «أل» نائبة عن الضمير؛ وقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] أي: إن ذلك منه، ولا بُدَّ من هذا

الواقع مفعولاً أي لم أصنعه. **قوله: (لأن ذنباً نكرة)** أي: غير محدودة وهي لا يجوز توكيدها باتفاق بخلاف المحدودة فأجازه الكوفيون دون البصريين نحو صمت شهراً كله. **قوله: (كان فاسداً)** وذلك لأن نصب كل يقتضي دخولها في حين النفي فيتوجه النفي حينئذٍ للشمول خاصة ويفيد بطريق المفهوم ثبوت الفعل لبعض الأفراد فيكون أبو النجم على هذا التقدير معترفاً ببعض الذنوب التي ادعتها أم الخيار عليه وليس الغرض ذلك. **قوله: (في فصل كل)** هذه النسخة هي الصواب وفي بعض النسخ في فصل لو وهي غير الصواب لأنه لم يبين شيئاً من ذلك في الكلام على لو. **قوله: (إلا توكيداً أو مبتدأ)** أي: هنا لا يصح التوكيد لما قاله ولا مفعولاً لفساد المعنى كما قاله ولضعفه صناعة فتعين الرفع على أنه مبتدأ ا هـ تقرير دردير. **قوله: (كله)** توكيد إن قرىء بالنصب ومبتدأ على قراءته بالرفع. **قوله: (أفحكم)** مبتدأ ويبغون خبر. **قوله: (ومجروراً)** عطف على قوله سابقاً مرفوعاً ومنصوباً. **قوله: (أي منه)** أي: منوان كائنان منه بدرهم فالسمن مبتدأ أول ومنوان مبتدأ ثانٍ وبدرهم خبر الثاني والجملة خبر الأول والرابط محذوف وهو الضمير المجرور الكائن في الصفة المحذوفة المسوغة للابتداء بالنكرة وهو المبتدأ الثاني. **قوله: (وقول امرأة)** بالجر عطفاً على السمن وهذه المرأة إحدى النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على أن يصفن أزواجهن بحضرة النبي ﷺ وهن إحدى عشرة امرأة ويعرف هذا الحديث بحديث أم زرع والأرنب واحد الأرانب دابة معروفة وهذا اللفظ قيل يطلق على الذكر والأنثى وقيل إنما يطلق على الأنثى ويقال لذكرها خزز بمعجمات على وزن صرد والزرنب بزاي فراء فنون فباء موحدة نبت طيب الرائحة وقيل شجر طيب الرائحة تريد أن زوجها كالأرنب في نعومة الجسد ولينه وكالزرنب في طيب الرائحة.

قوله: (زوجي) مبتدأ أول والمس مبتدأ ثانٍ وهو وقوله مس أرنب خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الأول والرابط محذوف أي المس منه مس أرنب، وكذا يقال في زوجي الريح ريح زرنب. **قوله: (نائبة عن الضمير)** أي: وإلا فهي الرابط. **قوله: (ولمن صبر)** اللام لام الابتداء ومن موصولة مبتدأ والجملة إن ذلك لمن عزم الأمور خبر والرابط محذوف أي أن ذلك منه. **قوله: (أي أن ذلك منه)** هذا بناءً على أن الإشارة للصبر المأخوذ من صبر والغفران ويحتمل أن الإشارة لمن والأصل من ذوي عزم الأمور وعلى

التقدير، سواءَ أَقَدَّرنا اللام للابتداء و«مَنْ» موصولة أو شرطيّة، أم قدّرنا اللام مُوطِّئة و«مَنْ» شرطية. أما على الأول فلأن الجملة خبرَ؛ وأما على الثاني فلأنه لا بدَّ في جواب اسم الشرط المرتفعِ بالابتداء من أن يشتملَ على ضمير، سواء قلنا: إنَّه الخبر أو إن الخبر فعل الشرط وهو الصَّحيح؛ وأما الثالث فلأنها جوابُ القسم في اللفظ، وجواب الشَّرط في المعنى. وقولُ أبي البقاء والحوفي: «إن الجملة جواب الشرط» مردودٌ، لأنّها اسمية، وقولهما: «إنها على إضمار الفاء» مردودٌ، لاختصاصِ ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء، لا للتوطئة.

تنبيه ـ قد يوجد الضميرُ في اللفظ ولا يحصل الرَّبْطُ، وذلك في ثلاث مسائل:

أحدها: أن يكون معطوفاً بغير الواو، نحو: «زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو فهو» أو «ثم هو».

هذا فالرابط الإشارة لا الضمير. **قوله: (ومن موصولة)** حاصله أن اللام في قوله ولمن صبر إن جعلت للابتداء فمن أما موصولة أو شرطية وإن جعلت موطئة للقسم فمن شرطية لا غير. **قوله: (فلأن الجملة)** أي: جملة إن ذلك لمن عزم الأمور وقوله خبر أي عن المبتدأ وهو من الموصولة من صبر والجملة الواقعة خبر إلا بدلها من رابط. **قوله: (وأما الثاني)** أي: وهو كون اللام للابتداء ومن شرطية وفيه أنه إذا كان كذلك فالجملة التي يقدر فيها الضمير وهي قوله إن ذلك لمن عزم الأمور هي الجواب وهي اسمية فكيف تكون جواباً للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال بأثر هذا الكلام وقول أبي البقاء والحوفي إن الجملة جواب الشرط مردود لأنه اسمية وقولهما انها على إضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر فما هذا الذي فعله المصنف وجوابه أنه لم يجزم بأن من شرطية كما جزم أبو البقاء والحوفي وإنما قال إن قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم أبطل الجوابية بعدم الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك إبطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتأمله ا هـ دماميني.

قوله: (وأما على الثالث) أي: وهو أن اللام موطئة ومن شرطية وقوله فلأنها أي جملة ان ذلك لمن عزم الأمور وقوله وجواب الشرط في المعنى أي وجملة الجواب يجب اشتمالها على ضمير الشرط الواقع مبتدأ. **قوله: (لأنها اسمية)** أي: والجملة الإسمية إذا وقعت جواباً وجب اقترانها بالفاء. **قوله: (وقولهما)** أي: جواباً عن عدم اقترانها بالفاء. **قوله: (لا للتوطئة)** أي: لأن القاعدة إنه إذا اجتمع قسم وشرط حذف جواب المتأخر منهما وهو هنا الشرط وهما قد حكما على أن الجملة جواب الشرط فتعين أن تكون اللام للابتداء. **قوله: (ولا يحصل الربط)** أي: وحينئذٍ يكون الكلام فاسداً. **قوله: (أن يكون)** أي: الضمير معطوفاً على شيء في الخبر. **قوله: (بغير الواو)** أي: وأما إذا كان العطف بالواو نحو زيد قام عمرو وهو جازت المسألة وذلك لأن الواو لمطلق الجمع فالاسمان معها أو الأسماء بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير المبتدأ ا هـ دماميني. **قوله: (فهو)**

والثانية: أن يُعَادَ العامل، نحو: زَيْدٌ قام عمرٌو وقام هو».

والثالثة: أن يكون بدلاً، نحو: «حُسْنُ الجاريَةِ الْجَارِيَةُ أَعْجبتني هو» فـ «هو»: بدل اشتمال من الضمير المستتر العائدِ على «الجارية»، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى. وقياسُ قول مَنْ جعل العاملَ في البدل نفسَ العامل في المبدل منه أن تصحَّ المسألة، ونحو ذلك مسألة الاشتغال؛ فيجوز النصب والرَّفع في نحو: «زيد ضربت عمراً وأباه»، ويمتنعُ الرفع والنصب مع الفاء و«ثُمّ» ومع التصريح بالعامل؛ وإذا أبدلت «أخاه» ونحوه من «عمرو» لم يجوزا، على ما مرَّ من الاختلاف في عامل البدل، فإن قدرته بياناً جاز باتّفاق أو بدلاً لم يجز، ويجوز بالاتِّفاق «زَيْدٌ ضَرَبْتُ رَجُلاً يُحِبّه»

أي: فزيد أي فقام زيداً وثم قام زيد. **قوله: (أن يعاد العامل)** أي: مع العطف بالواو فإن لم يعد حصل الربط وإنما اشترط عدم إعادة العامل عند العطف بالواو لأنها ليست للجمع في الجمل بل في المفردات للواو خصوصية في عطف الجمل والخصوصية للفاء لأنها تنزل الجملتين بالسببية منزلة جملة واحدة ولذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد وأجازوا قائم وقاعد، وأما قول بعض المعربين في هذا من شيعته وهذا من عدوه إن الجملتين صفة ثانية لرجلين فمردود.

[قلت]: وينبغي أن يكون هشام قائلاً بصحة هذه المسألة فقد حكى المصنف عنه بعد هذا أنه أجاز نحو زيد قامت هند وأكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند وأنه بناه على أن الواو للجمع فالجملتان كالجملة ا هـ دماميني. **قوله: (وهو في التقدير)** أي: لأنه في التقدير الخ فهو علة لعدم الربط. **قوله: (كأنه من جملة أخرى)** أي: لأن البدل على نية تكرار العامل على الصحيح. **قوله: (ونحو ذلك)** أي: ما ذكر من منع المسائل الثلاث في باب الخبر لعدم الرابط للجملة الواقعة خبر. **قوله: (وأباه)** أي: لأن الواو للجمع فالاسمان معها بمنزلة اسم فيه ضمير، وحينئذٍ فإن رفعت فجملة الخبر احتوت على ضمير المبتدأ وإن نصبت كان الفعل المفسر لعامل الاسم السابق قد اشتغل بالعمل في سببي الاسم السابق. **قوله: (مع الفاء وثم)** أي: لأنهما ليسا لمطلق الجمع، وقوله ومع التصريح أي وامتنعا مع العطف بالواو مع التصريح الخ لما علمت أن الواو لمطلق الجمع في المفردات لا في الجمل، وحينئذٍ إذا رفعت فالجملة الواقعة خبراً خالية عن ضمير المبتدأ وإن نصبت كانت الجملة المفسرة لعامل الاسم السابق ليست مشتملة على ضمير الاسم السابق. **قوله: (من الاختلاف في عامل البدل)** أما على قول من يقول العامل في البدل هو العامل في المبدل منه فيجوز.

قوله: (فإن قدرته بياناً جاز باتفاق) هذا الاتفاق إنما يتم لو ثبت أن العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقاً وكيف يثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع أو غيره من غير تفصيل أو يفصل بين البدل وغيره فإذا كان

رفعت «زيداً» أو نصبته، لأن الصفةَ والموصوف كالشيء الواحد.

الثاني: **الإشارة**، نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٦]، ﴿وَالَّذِين آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا أُولٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٢]، ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ [الإسراء: ٣٦]، ويحتمله ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. وخصّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصوفاً والإشارة إشارة البعيد؛ فيمتنع نحو: «زَيْد قامَ هذا» لمانِعَيْنِ، و«زيد قام ذلك» لمانع، والحجة عليه في الآية الثالثة، ولا حجة عليه في الرابعة؛ لاحتمال كون ﴿ذلك﴾ فيها بدلاً أو بياناً. وجوّز الفارسي كونَه صفةً، وتبعَهُ جماعةٌ منهم أبو البقاء، وردَّه الحوفي بأن الصفة لا تكونُ أعرفَ من الموصوف.

الثالث: **إعادة المبتدأ بلفظه**، وأكْثَرُ وقوعِ ذلك في مقام التَّهويل والتَّفخيم، نحو:

النحاة من يقول إن العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع وإنما هو عامل مقدر سواءً كان التابع عطف بيان أو غيره لم يتأت القول بجواز هذه المسألة على تقدير كون التابع فيها بياناً على سبيل الاتفاق اهـ دماميني. **قوله**: **(جازا باتفاق)** لعل المراد اتفاق طائفة وإلا فهناك من يقول عامل التابع مطلقاً مقدر وحينئذٍ فقياس قوله المنع. **قوله**: **(كالشيء الواحد)** وحينئذٍ فالجملة الخبرية أو المفسرة مشتملة على ضمير المبتدأ أو على ضمير الاسم المشتغل عنه. **قوله**: **(الثاني)** أي: من روابط الجملة. **قوله**: **(أولئك أصحاب الجنة)** مبتدأ وخبر والجملة خبر ثانٍ عن قوله والذين آمنوا والرابط الإشارة وقوله لا نكلف نفساً خبر إن والرابط ضمير مقدر أي لا نكلف منهم. **قوله**: **(كل أولئك)** مبتدأ وجملة كان عنه مسؤولاً خبره والجملة خبر أول والرابط الإشارة. **قوله**: **(ويحتمله)** أي: ويحتمل أن يكون بياناً أو بدلاً من لباس وخير خبر لباس فالخبر مفرد. **قوله**: **(ويحتمله ولباس التقوى الخ)** ظاهر تخصيصه الاحتمال بهذه الآية يقتضي أن الآيتين اللتين تلاهما أولاً متعينان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جار فيهما أيضاً اهـ دماميني.

قوله: **(ذلك خير)** فذلك مبتدأ خبره خير والجملة خبر لباس. **قوله**: **(وخص ابن الحاج)** أي: في شرحه لمقرب ابن عصفور. **قوله**: **(المسألة)** أي: مسألة الربط بالإشارة للمبتدأ. **قوله**: **(لمانعين)** هما كون المبتدأ ليس موصولاً ولا موصوفاً والإشارة ليست للبعيد. **قوله**: **(لمانع)** هو كون المبتدأ ليس موصولاً ولا موصوفاً. **قوله**: **(في الآية الثالثة)** أي: وهي إن السمع والبصر والفؤاد فإن المبتدأ فيها ليس موصولاً ولا موصوفاً وقد ربط خبره به بالإشارة له. **قوله**: **(ولا حجة)** أي: عليه. **قوله**: **(كونه)** أي: ذلك صفة للمبتدأ وهو لباس. **قوله**: **(لا تكون أعرف)** لعله بالسماع أو إن التابع لا يكون أشرف وإلا فكونها مخصصة أو موضحة أنسب بكونها أعرف. **قوله**: **(وأكثر وقوع ذلك الخ)** اعلم أن وقوع الظاهر موضع المضمر في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياساً وفي غيره يجوز عند

﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ ـ ٢]، ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧ ـ ٢٨] وقال [من الخفيف]:

٧٤٢ ـ لاَ أَرَى الـمَوْتَ يَسْبِقُ الـمَوْتَ شَيْءٌ نَغَّصَ الـمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

والرابع: إعادته بمعناه، نحو: «زَيْدٌ جاءني أبو عبد الله» إذا كانَ أبو عبد الله كُنْيَةً له، أجازَهُ أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، وأجيب بمنع كون «الَّذين» مبتدأ، بل هو مجرور بالعطف على ﴿الذين يتّقون﴾، ولئن سُلِّمَ فالرابط العموم، لأن المصلحين أعمّ من المذكورين، أو ضميرٌ محذوف، أي: منهم، وقال الحوفي: الخبر محذوف أي: مأجُورُونَ؛ والجملة دليله.

سيبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول وعند الأخفش يجوز في الشعر وغيره، وإن لم يكن بلفظ الأول نحو زيد ما زيد وزيد قام أبو طاهر إذا كان أبو طاهر كنية زيد، كذا في عباب اللباب ا هـ دماميني. **قوله**: **(يسبق)** في نسخة يشبه. **قوله**: **(يسبق الموت شيء)** الجملة مفعول ثاني وهي خبر بحسب الأصل والرابط إعادة المبتدأ بلفظه. **قوله**: **(نغص)** من التنغيص وهو التكدير. **قوله**: **(إعادته)** أي: المبتدأ. **قوله**: **(كنية له)** أي: لزيد. **قوله**: **(أجازه أبو الحسن)** أي: ومنعه غيره.

قوله: **(والذين يمسكون بالكتاب)** الذين مبتدأ وجملة إنا لا نضيع أجر المصلحين خبر والرابط إعادة المبتدأ بمعناه لأن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب. **قوله**: **(وأجيب)** أي: من طرف المانعين للربط بإعادة المبتدأ بمعناه. **قوله**: **(على الذين يتقون)** أي: من قوله تعالى: ﴿والدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون﴾ [الأنعام: ٣٢] **قوله**: **(ولئن سلم)** أي: أنه مبتدأ. **قوله**: **(أو ضمير محذوف أي منهم)** يفيد أن المصلحين أخص فينا في ما ذكره أولاً من عمومه ويمكن الجمع بينه وبين الأول بالعموم الوجهي وبعد هذا فيرد على الثاني أن الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون إلى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال لا نضيع أجر المصلحين منهم اللهم إلا أن تجعل من المحذوفة بيانية لا تبعيضية. **قوله**: **(والجملة)** أي: جملة إنا لا نضيع أجر المصلحين. **قوله**: **(دليل)** أي:

---

٧٤٢ ـ **التخريج**: البيت لعدي بن زيد في (ديوانه ص ٦٥؛ والأشباه والنظائر ٨/ ٣٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٨، ٣٧٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٦، ١١٨؛ ولسوادة بن عدي في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٦؛ والكتاب ١/ ٦٢؛ ولسوادة أو لعدي في لسان العرب ٧/ ٩٩ (نغص)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٣، ٢٨٦، ٢/ ٨٢٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٩٠، ١١/ ٣٦٦؛ والخصائص ٣/ ٥٣).

المعنى: لا شيء يسبق الموت، ولا شيء يرده فهو يقض مضجع الفقير والغني على حد سواء.

والخامس: عموم يشمل المبتدأ، نحو: «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»، وقوله [من الطويل]:

٧٤٣ - [أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرَ سَبيلٌ]، فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرَا

كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا «زَيْدٌ ماتَ الناسُ»، و«عَمْروٌ كُلّ الناس يموتون»، و«خالد لا رَجُلَ في الدار»، أما المثالُ فقيل: الربط إعادة المبتدأ بمعناه بناءً على قول أبي الحسن في صحّة تلك المسألة، وعلى القول بأن «أل» في فاعلَيْ «نِعْمَ» و«بِئْس» للعهدِ لا للجنس؛ وأما البيت فالرابطُ فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لا صَبْرَ له عنها، لأنَّهُ لا صبرَ له عن شيء.

والسادس: أن يعطف بفاء السببية جملة ذَاتُ ضميرٍ على جُمْلَةٍ خاليةٍ منه أو بالعكس، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، وقوله [من الطويل]:

دليل ذلك الخبر المحذوف. **قوله: (عموم)** أي: في الجملة. **قوله: (نحو زيد نعم الرجل)** أي: فالرجل أعم من زيد لأن أل في فاعل نعم للجنس. **قوله: (نعم الرجل)** أي: فإن اللام لما كانت للجنس، وإن لم يكن على سبيل الاستغراق للقطع بأن المتكلم لم يقصد مدح جميع من في العالم والجنس مشتمل على كل أفراده كان الرجل مشتملاً على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي. **قوله: (فلا صبرا)** أي: فلا صبر لي عن شيء، وقوله فأما الصبر الخ صدره:

ألا ليت شعري هل إلى أم جحدَرَ

سبيل فأما الخ. **قوله: (ويلزمهم أن يجيزوا زيد مات الناس وعمروا الخ)** أي: واللازم باطل لتفكيك الكلام وعدم التئامه. **قوله: (في صحة تلك المسألة)** أعني الربط بإعادة المبتدأ بمعناه، وفيه ان أكثرهم على خلاف أبي الحسن وعلى أن أل في فاعل نعم للجنس. **قوله: (أو بالعكس)** متعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل أي أو يقع العطف ملتبساً بالعكس. **قوله: (نحو ألم تر الخ)** التمثيل وقع على طريق اللف والنشر

---

٧٤٣ - **التخريج**: البيت لابن ميّادة في (ديوانه ص ١٣٤؛ والأغاني ٢/ ٢٣٧، ٢٥١؛ والحماسة البصريّة ٢/ ١١١؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥٢؛ والدرر ٢/ ١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦٩، ٢٧١؛ وشرح التصريح ١/ ١٦٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٦؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٥٢٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢٨؛ والكتاب ١/ ٣٨٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٨).

شرح المفردات: ليت شعري: أي ليتني أعلم، أو ليت علمي حاصل. أم جحدر: كنية امرأة. سبيل: طريق.

المعنى: يتساءل الشاعر عمّا إذا كان بالإمكان وصوله إلى معرفة السبيل للوصول إلى أم جحدر، لأنّ شوقه إليها قد أضناه، ولم يعد صابراً على بعدها.

٧٤٤ ـ وَإِنْسانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

كذا قالوا، والبيت محتمل لأن يكون أصلُه: يحسر الماء عنه، أي: ينكشف عنه، وفي المسألة تحقيقٌ تقدَّم في موضعه.

والسابع: العطف بالواو، أجازه هشام وَحْدَه، نحو: «زَيْدٌ قَامَتْ هند وأكْرَمَهَا»، ونحو: «زَيْد قامَ وَقَعَدَتْ هند»، بناءً على أن الواو للجمع؛ فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء، وإنما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل؛ بدليل جواز: «هٰذَانِ قائم

الغير المرتب فالآية مثال للصورة الثانية وهي عطف الجملة الخالية من الضمير على المشتملة عليه والبيت مثال للصورة الأولى بكل من شطريه وهي عطف الجملة ذات الضمير على الخالية منه. **قوله: (وإنسان عيني الخ)** إنسان العين هو المثال الذي يرى في سوادها ويحسر بضم السين مضارع حسر بفتحها أي انكشف وقوله يجم بضم الجيم وكسرها أي يكثر ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرها. **قوله: (يحسر الماء)** أي: ينكشف الماء، وقوله يجم أي يكثر الماء، وقوله يحسر الماء الخ الجملة خبر والرابط عطف الجملة المحتوية على خبر المبتدأ عليها بفاء السببية المصيرة للجملتين كالشيء الواحد. **قوله: (محتمل الخ)** لكن ما قالوه أظهر لأن الحذف خلاف الأصل ولا ضرورة تدعو إليه فما في البيت كقولهم الذي يطير الذباب فيغضب زيد. **قوله: (وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه)** وهو الجملة السادسة من الجمل التي لها محل وحاصل ما قدمه من التحقيق أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد، وحينئذٍ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً والمحل لذلك المجموع، وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له ويجب على هذا أن يدعي أن الفاء في ذلك يعني في قوله تعالى: ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة﴾ [الحج: ٦٣] وفي نظائر من نحو الذي يطير الذباب فيغضب زيد قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف. **قوله: (العطف بالواو)** أي: العطف على جملة فيها ضمير الخالية من ضمير أو العكس كما سبق في الفاء. **قوله: (وأكرمها)** الرابط هنا في الثانية، وأما قوله ونحو زيد الخ الرابط في الجملة الأولى أعني قام والواو صيرت الجملتين كشيء واحد. **قوله: (بناه)** أي: هشام. **قوله: (وإنما الواو الخ)** رد على هشام. **قوله:**

---

٧٤٤ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في (ديوانه ص ٤٦٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢؛ والدرر ٢/ ١٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٨، ٤/ ٤٤٩؛ ولكثير في المحتسب ١/ ١٥٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٣، ٧/ ٢٥٧؛ وتذكرة النحاة ص ٦٦٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٢؛ ومجالس ثعلب ص ٦١٢؛ والمقرب ١/ ٨٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٨).

شرح المفردات: إنسان العين: سوادها. حسر: غار. يبدو: يظهر. يجم: يكثر.

المعنى: يقول: إنّ بؤبؤ عيني يظهر حين تغور دموعي، ولكنّه يغرق فيها حين تغزر.

وقاعد» دون «هذان يقوم وقعد».

والثامن: شرط يشتملُ على ضميرٍ مدلولٍ على جوابه بالخَبر، نحو: «زَيْد يَقُومُ عَمْرو إنْ قَامَ».

التاسع: «أل» النائبة عن الضمير، وهو قول الكوفيِّين وطائفة من البصريِّين، ومنه: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤٠ ـ ٤١] الأصلُ: مأواه، وقال المانعون، التقدير: هي المأوى له.

والعاشرُ: كونُ الجملة نَفسَ المبتدأ في المعنى، نحو: «هِجِّيرَى أَبِي بَكْر لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ» ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقِصَّة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ونحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

تنبيه ـ الرابطُ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ﴾

(هٰذان قائم وقاعد) أي: لأن الواو في المفردات تصيرهما بمنزلة المثنى في المعنى وإن كان لا يمكن ذلك في اللفظ فلذا صح الإخبار وتصير الأسماء بمنزلة الجمع، وأما في الجمل فلا تكون لمطلق الجمع فلذا لم يصح الحمل.

قوله: (زيد يقوم عمرو الخ) زيد مبتدأ وجملة يقوم خبر والرابط الشرط أعني قوله إن قام الدالة على جوابه جملة الخبر وفي الحقيقة الرابط إنما هو الضمير لا الشرط واعلم أن هذا غير الربط بالضمير السابق لأن الربط هناك بضمير في جملة الخبر وهنا في جملة شرطية خارجة عن الخبر إلا أنها شرط فيه. **قوله: (من خاف)** من مبتدأ وجملة أن الجنة هي المأوى إما خبر على جعل من اسم موصول مبتدأ أو جواب الشرط بناءً على أن من شرطية وعلى كل حال لا بد من ضمير لما تقدم أن جواب الشرط لا بد فيه من ضمير عائد على اسم الشرط إذا كان الشرط مرفوعاً بالابتداء فأل نائبة عن الضمير. **قوله: (وقال المانعون)** أي: المانعون لكون أل تنوب عن الضمير وهم البصريون. **قوله: (كون الخبر نفس المبتدأ في المعنى)** عد هذا من الروابط لا ينافي ما يأتي في تنبيه ما لا يحتاج لرابط لأن المراد لا يحتاج لرابط زائد عن ذات الجملة وهذا لا ينافي أن هناك رابطاً في ذاتها. **قوله: (هجيري)** بكسر الهاء وتشديد الجيم وفتح الراء أي دأبه وعادته التي كان يستمر عليها في الهاجر لأن شأن أبي بكر كان يقول في الهاجرة لا إلا إلا الله فالدأب والعادة له في ذلك الوقت هو لا إله إلا الله وفيه أن لا إله إلا الله المقصود منه اللفظ فهو مفرد لا جملة فالإخبار إنما هو بمفرد لا جملة وحينئذٍ فهذا خارج عما نحن فيه.

قوله: (والذين) مبتدأ وجملة يتوفون منكم صلة الموصول وقوله يتربصن خبر والرابط النون بناءً على أن الأصل وأزواج الذين لأن النون إنما تعود على الأزواج لا على الذين ويحتمل أن الخبر محذوف والذين هو المبتدأ أي يذرون أزواجاً أزواجهم يتربصن،

[البقرة: ٢٣٤] إمّا النون على أن الأصل: وأزواجُ الذين، وإمّا كلمة «هم» مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التَّدريج، وتقديرُهما إما قبل «يتربّصْنَ»، أي: أزواجُهُمْ يتربّصن، وهو قول الأخفش؛ وإما بعده، أي: يتربصن بَعْدَهم، وهو قول الفرّاء؛ وقال الكسائي ـ وتبعه ابن مالك ـ الأصلُ: يتربَّصُ أزواجُهم، ثم جيء بالضمير مكان «الأزواج» لتقدّم ذكرهنّ فامتنع ذكر الضمير؛ لأن النون لا تُضاف لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير.

وحينئذٍ فيتربصن خبر لذلك المحذوف والجملة خبر للذين والرابط هو الضمير وقيل إن يتربصن خبر الذين ولكن العائد محذوف أي يتربصن بعدهم فالضمير عائد على الذين وقيل إن يتربصن خبر عن الذين والربط حصل بالضمير أعني النون القائمة مقام الظاهر المضاف للضمير. **قوله**: **(الأصل يتربصن أزواجهم)** أي: فجملة يتربصن أزواجهم خبر عن الذين. **قوله**: **(ثم جيء بالضمير)** وهو النون وقوله فامتنع ذكر الضمير أي الذي كان في أزواجهم ثم حذف وبقي ذلك الضمير. **قوله**: **(مكان الأزواج)** أي: وحذف الأزواج وبقي الضمير المضاف إليه الأزواج. **قوله**: **(لكونها ضميراً)** أي: فحذف الضمير وقوله وحصل الربط بالضمير أعني النون.

الأشياء التي تحتاج إلى الربط

وهي أحَدَ عَشَر:

أحدها: الْجُمْلَة المُخْبَرُ بها، وقد مضت، ومن ثَمَّ كانَ مردوداً قولُ ابن الطراوة في «لَوْلاَ زيدٌ لأكرمتكَ»: إن «لأكرمتك» هو الخبر؛ وقولُ ابن عطيّة في ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُول لأَمْلأَنَّ﴾ [ص: ٨٥] إن ﴿لأملأن﴾ خبر «الحقّ» الأول فيمن قرأه بالرفع، وقولُه إنّ التقدير: أن أَملأ مردود، لأن «أن» تُصَيِّرِ الجملة مُفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً. بل الخبر فيهما محذوف، أي: لولاَ زيدٌ موجود، والحق قَسَمِي، كما في «لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ».

والثاني: الجملةُ الموصوفُ بها، ولا يربُطها إلا الضَّمير: إما مذكوراً نحو: ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرَؤُهُ﴾ [الإسراء: ٩٣]، أو مقدَّراً إما مرفوعاً، كقوله [من الكامل]:

إنْ يَقْتُلوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ   عَاراً عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

أي: هو عار، أو منصوباً، كقوله [من الوافر]:

الأشياء التي تحتاج إلى الربط

أي: سواءً كانت جملاً أو لا. **قوله: (من ثم)** أي: من أجل أن الجملة المخبر بها تحتاج إلى رابط. **قوله: (هو الخبر)** إنما كان مردود الخلو تلك الجملة عن رابط تربطها بالمبتدأ فيتعين جعل هذه الجملة جواب الشرط وخبر المبتدأ محذوف. **قوله: (فالحق والحق أقول)** يرفع الحقين على أن الأول مبتدأ خبره محذوف أي فالحق قسمي وجملة لأملأن جواب القسم والحق الثاني مبتدأ جملة أقول خبر وجملة والحق أقول معترضة بين القسم وجوابه وقال ابن الطراوة الحق الأول مبتدأ خبره جملة لأملأن والتقدير فالحق أن أملأ. **قوله: (خبر الحق الأول)** إنما كان مردوداً لأنه لا ضمير في تلك الجملة والجملة الخبرية لا بد لها من رابط. **قوله: (وقوله أن التقدير الخ)** فيه أنه يقول إن لأملأن خبر وحينئذٍ فتقديره ولأملأن بالمفرد مسلم لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً فالأولى في الاعتراض عليه أن يقال إنه لا يسلم أن لأملأن خبر لأنه لا رابط فيها وحينئذٍ فيتعين أن يكون لأملأن جواب القسم، وحينئذٍ لا يصح تقديره لأملأن بأن أملأ لأن جواب القسم لا بد أن يكون جملة لكن هذا الاعتراض الثاني نظراً للواقع وإلا فهو لا يسلم أنه جواب القسم حتى يرد عليه به تأمل. **قوله: (ورب قتل عار)** هذا خبر محذوف أي هو عار

٧٤٥ - حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

أي حَمَيْتَه، أو مجروراً، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً، وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَة، وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ، وَلاَ هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] فإنه على تقدير فيه أربعَ مرات؛ وقراءة الأعمش ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِيناً تُمْسُونَ وَحِيناً تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] على تقدير فيه مرتين؛ وهل حُذِف الجارُّ والمجرور معاً أو حُذف الجارُّ وحدَهُ فانتصب الضمير واتَّصل بالفعل كما قال [من الطويل]:

٧٤٦ - وَيَوْماً شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً [قَلِيلاً سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ]

والجملة صفة لقتل. **قوله**: **(وما شيء حميت بمستباح)** صدره:

حميت حمى تهامة بعد نجدِ

قوله: **(واتقوا)** فعل أمر مبني على حذف النون ويوماً مفعول، وقوله لا تجزى ولا تقبل ولا يؤخذ ولا هم ينصرون صفات ليوم. **قوله**: **(وقراءة)** بالجر عطف على واتقوا المجرور بإضافته لنحو. **قوله**: **(على تقدير فيه)** أي: فالأصل تمسون فيه وتصبحون فيه. **قوله**: **(فانتصب الضمير)** أي: بالفعل بسبب حذف الخافض. **قوله**: **(ويوماً شهدناه سليماً وعامراً)** تمامه:

قليلاً سوى الطعن النهالِ نوافلُهْ

قوله: **(شهدناه)** أي: حضرنا فيه حرب هاتين القبيلتين والنهال جمع نهل كجمل وجمال نهل جمع ناهل كطلب وطالب والناهل من أسماء الأضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهي العطية المتطوع بها التي لا يجب فعلها ومنه نافلة

---

٧٤٥ - **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ١/ ٨٩؛ والكتاب ١/ ٨٧، ١٣٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٧٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١/ ٤٠٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٢).

اللغة: الحمى: الديار أو الموطن.

المعنى: لقد حميت الديار من العراق إلى الحجاز، فكل ما تحميه يجتنبه الناس، وما تبيحه يبيحه الناس، فأنت صاحب الفصل والوصل.

٧٤٦ - **التخريج**: البيت لرجل من بني عامر في (الدرر ٣/ ٩٦؛ وشرح المفصل ٢/ ٤٦؛ ولسان العرب ١٤/ ١٤٤ (جزي)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٨؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٨١، ٨/ ٢٠٢، ١٠/ ١٧٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨؛ والمقتضب ٣/ ١٠٥؛ والمقرب ١/ ١٤٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣).

اللغة: النهال: الشاربات. النافلة: الغنيمة.

المعنى: ومعركة حضرناها بين سليم وعامر، لم تكن الغنيمة فيها سوى النجاة، لما تقاطر من دماء على الرماح.

أي: شهدنا فيه، ثم حذف منصوباً؟ قولان: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن؛ وفي أمالي ابن الشَّجَرِي قال الكسائي: لا يجوز أن يكونَ المحذوفُ إلا الهاء، أي أن الجارّ أولاً، ثم حُذف الضمير؛ وقال آخر: لا يكون المحذوف إلاّ فيه؛ وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش: يجوزُ الأمران، والأقْيسُ عندي الأول. اهـ. وهو مخالف لما نقل غيره؛ وزعم أبو حيان أن الأولى أن لا يقدر في الآية الأولى ضمير، لا بل يقدر أن الأصل: يوماً يومَ لا تجزي، بإبدال «يوم» الثاني من الأول، ثم حذف المضاف، ولا يُعلم أن مضافاً إلى جملة حذف، ثم إن ادّعى أن الجملة باقية على محلّها من الجر فشاذ، أو أنها أنيبت عن المضاف، تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع.

الصلاة وقليل هنا للنفي أي ما أعطيا في ذلك اليوم سوى الطعن المذكور والنهال صفة للرماح ثم مضاف محذوف هو بدل من الطعن أي قليل به النوافل سوى الطعن طعن الرماح النهال للدم أي العطاشى له لشدة الحيف على العدو أو الريانة منه لكثرة ما وقع من القتل بها. **قوله: (أي شهدنا فيه)** أي: فحذف الجار وانتصب الضمير واتصل بالفعل. **قوله: (ثم حذف)** عطف على قوله واتصل وقوله منصوباً حال من ضمير حذف. **قوله: (الأول)** أي: وهو أن الحذف دفعي وقوله والثاني أي وهو أن الحذف تدريجي. **قوله: (إلا الهاء)** أي: وحدها أي أنه أولاً حذف الجار ثم حذف الضمير فالذي نسبناه لسيبويه نسبة ابن الشجري للكسائي. **قوله: (وقال آخر الخ)** أي: فما نسبناه لأبي الحسن الأخفش نسبه ابن الشجري لرجل آخر وجعل سيبويه والأخفش ممن يجوز الأمرين فقد عكس ابن الشجري في النقل. **قوله: (إلا فيه)** أي: الجار والمجرور معاً. **قوله: (والأقيس عندي)** الضمير لابن الشجري لأن هذا من كلامه وقوله انتهى أي كلام ابن الشجري. **قوله: (وهو مخالف لما نقل غيره)** أي: وهو ما علمته سابقاً. **قوله: (وزعم أبو حيان الخ)** اعترض على المصنف بأن أبا حيان قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين أن لا نقدر ضميراً بل نجعل الجملة مضافة ليوم محذوف وحذف لدلالة يوماً عليه مراده بمذهب الكوفيين الذي بنى عليه تجويز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره وإذا علمت ذلك فأبو حيان لم يقل إن الأولى الخ وإنما قال وقد يجوز على مذهب للكوفيين، وأما عند البصريين فهو ممتنع وحينئذٍ تعلم أن قول المصنف ثم إن ادعى الخ لا يتم هذا الترديد إذ حيث بناه على المذهب الكوفي كان جارياً على النسق الأول اهـ تقرير دردير. **قوله: (في الآية الأولى)** أي: وهي واتقوا يوماً الخ. **قوله: (بإبدال يوم الثاني من الأول)** أي: والبدل من المفعول مفعول والجملة مضاف إليه فلا تحتاج لرابط. **قوله: (ولا يعلم الخ)** هذا رد من المصنف على أبي حيان. **قوله: (فشاذ)** أي: لأن حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره شاذ إلاّ إذا كان المحذوف مماثلاً لما عطف عليه. **قوله: (أو أنها أنيبت الخ)** أي: وحينئذٍ فالجملة منصوبة بدل من

الثالث: الجملةُ الموصولُ بها الأسماء، ولا يربطها غالباً إلا الضمير: إما مذكوراً نحو: ﴿الذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ونحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ونحو: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، وإما مقدَّراً نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدّ﴾ [مريم: ٦٩]، ونحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيه الأَنْفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ونحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، والحذفُ من الصِّلةِ أقوى منه من الصِّفة، ومن الصِّفة أقوى منه من الخبر.

وقد يربطها ظاهرٌ يخلُفُ الضميرَ، كقوله [من الطويل]:

فَيَا رَبَّ لَيْلَى أنتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

وهو قليل، قالوا: وتقديره: وأنتَ الذي في رحمته، وقد كان يمكنهم أن

يوماً والبدل على نية تكرار العامل فينحل المعنى واتقوا لا تجزي أي فقد وقعت الجملة مفعولاً في موضع ليس من المواضع التي تقع فيه الجملة مفعولاً لأنها ليست محكية. **قوله: (وفيها ما تشتهي الأنفس)** هذه الآية في سورة الزخرف وفيها قراءتان سبعيتان فقرأ بإثبات الهاء نافع وحفص وابن عامر كما أورده المصنف أولاً وقرأ الباقون بحذفها كما ذكر هنا، وفي سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم بحذف الهاء بإجماع القراء. **قوله: (أقوى)** حاصله أن شدة الارتباط تغني عن وجود الضمير. **قوله: (أقوى)** أي: أحسن وذلك لأن الموصول مع صلته كالشيء الواحد بدليل أنه لا يوجد موصول بدون صلته فاستغنى بالربط اللفظي عن الالتزام لذكر الضمير بخلاف الصفة مع الموصوف فإنه وإن كان كالجزء من الجملة إلا أنه قد يفارق إذ قد يوجد موصوف بدون الصفة فليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من ضروريات الموصول ولوازمه فلذا جعلت الصفة حالة وسطى بين الخبر والصلة، وأما جملة الخبر فهي مستقلة بذاتها لا تعلق لها بالمبتدأ.

قوله: (أقوى منه) أي: أقوى من نفسه. **قوله: (وقد يربطها)** أي: من غير الغائب. **قوله: (وهو قليل)** بل قال أبو علي في التذكرة من الناس من لا يجيز هذا، وقال بعضهم هذا لم يجزه سيبويه في خبر المبتدأ فأحرى أن لا يجيزه في الصلة وصرح المصنف في أوائل الجهة الثالثة من الباب الخامس بأن ذلك مختص بالشعر وليس في التسهيل ما يدل على قلته ولا على اختصاصه بالشعر فإنه عرف الموصول بأنه ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه وإلى جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية فأشار بقوله أو خلفه إلى ما أنشده المصنف ومنه في النثر قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخدري أي عنه وقولهم: الحجاج الذي رأيت ابن يوسف بنصب ابن أي هو الذي رأيته. **قوله: (وتقديره الخ)** أي: فالظاهر قد خلف ضمير الغيبة.

قوله: (وقد كان يمكنهم الخ) أي: بحيث يجعلوه ضمير مخاطب ويكون الظاهر

يقدِّروا: في رحمتك، كقوله [من الطويل]:

٧٤٧ ـ وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي [وَأَشْمَتَّ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ]

وكأنهم كرهوا بناءَ قليلٍ على قليل؛ إذ الغالبُ «أنتَ الَّذِي فَعَلَ» وقولُهم: «فَعَلْتَ» قليلٌ، ولكنه مع هذا مَقِيسٌ؛ وأما «أنتَ الَّذِي قَامَ زَيْدٌ» فقليلٌ غيرُ مقيسٍ، وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] إنه يجوز كون العطف بـ «ثم» على الجملة الفعليّة ضعيف؛ لأنه يلزمُهُ أن يكون من هذا القليل، فيكون الأصل كفروا به، لأن المعطوف على الصِّلة صلة، فلا بدّ من رابط، وأما إذا قدّر العطف على الحمد لله وما بعده فلا إشكال.

قائماً مقام ضمير الخطاب، وقوله كقوله الخ أي فإن الربط فيه بضمير الخطاب. **قوله: (بناء)** أي: خلف. **قوله: (قليل على قليل)** وذلك أن الربط بضمير الخطاب قليل والربط بالاسم الظاهر أقل منه، وأما الربط بضمير الغيبة فهو الكثير فلو قدروه في رحمتك لكان فيه نيابة الظاهر الذي هو قليل عن ضمير الخطاب الذي هو قليل بخلاف ما لو قدر ضمير غيبة لكان فيه بناء قليل على كثير. **قوله: (إذ الغالب الخ)** حاصله أن المبتدأ إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب وأخبر عنه بموصول جاز ربط الصلة بضمير الغيبة نظراً للموصول لأنه اسم ظاهر من قبيل الغيبة وبضمير التكلم أو الخطاب نظراً للمبتدأ وكلا الوجهين مقيس إلا أن الأول أكثر من الثاني فإن كان المبتدأ ضمير خطاب أو اسم ظاهر وأخبر عنه بموصول ربطت صلته باسم ظاهر بدلاً عن الضمير كان قليلاً غير قياسي. **قوله: (يجوز كون العطف بثم)** أي: ودخول المعطوف في سياق الحمد من حيث حمله على من عدل به غيره مع انفراده بخلق ما ذكر. **قوله: (على الجملة الفعلية)** أي: جملة الصلة. **قوله: (ضعيف)** خبر عن قول الزمخشري.

قوله: (أن يكون من هذا) أي: القليل الغير المقيس. **قوله: (فلا بد من رابط)** أي: فلا بد من ضمير رابط وليس هنا رابط موجود فتعين أن يكون الاسم الظاهر الذي هو الرب هو الرابط خلفاً عن الضمير فقد خرج القراءة على القليل الغير المقيس وهذا لا يصح أصلاً. **قوله: (وأما إذا قدر العطف على الحمد لله)** أي: وجعلت ثم للترتيب الإخباري أي

---

٧٤٧ ـ **التخريج**: البيت لمعشوقة ابن الدمينة في (ديوانه ص ٤٢؛ ولأميمة امرأته في الأغاني ١٧/ ٥٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٨١؛ وبلا نسبة في البيان والتبيين ٣/ ٣٧٠؛ والحيوان ٣/ ٥٥).

اللغة: خلف وعده: لم ينجزه. شمت: فرح بمصاب غيره. يلوم: يعيب.

المعنى: لم تصلني على الوعد المضروب بيننا، فأسعدت بنا العواذل واللائمين.

الرابع: الواقعةُ حالاً، ورابطها إمّا الواو والضّمير، نحو: ﴿لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣]، أو الواو فقط، نحو: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]، ونحو: «جاء زيد والشمسُ طالعةٌ»، أو الضمير فقط، نحو: ﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]. وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لا بدَّ من تقدير الضمير، أي: طالعة وقت مجيئه؛ وزعمَ الزمخشري في الثالثة أنها شاذَّة نادرة، وليس كذلك؛ لورودها في مواضع من التنزيل، نحو: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾، ﴿وَاللَّهُ يَحْكُم لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾ [الرعد: ٤١]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]، وقد يخلو منهما لفظاً فيقدّر الضمير، نحو: «مررت بالبُرِّ قَفيزٌ بدرهم»، أو الواو كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصفَ النهارُ وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله [من الكامل]:

الذكري. **قوله**: **(ورابطها)** أي: والرابط لها بصاحبها. **قوله**: **(وأنتم سكارى)** أي: والحال إنكم سكارى فالرابط الواو وأنتم. **قوله**: **(وأنتم سكارى)** ذكر عبد القاهر الجرجاني أن الفرق من جهة المعنى بين قولنا جاء القوم سكارى وجاؤوا وهم سكارى أن معنى الأول جاؤوا وهم كذلك والثاني جاؤوا وهم كذلك باستئناف الأثبات. **قوله**: **(ونحن عصبة)** أي: فالرابط الواو إذ لا ضمير يعود على صاحب الحال وهو الذئب أو الهاء من أكله أي مصاحباً لكوننا عصبة. **قوله**: **(وجوههم)** جملة حالية الرابط فيها الضمير العائد على الذين الذي هو صاحب الحال. **قوله**: **(إنه لا بد من تقدير الضمير)** أي: لأن الواو لا تكفي في الربط بل إما الواو والضمير أو الضمير فقط وهو غير قول الزمخشري لأنه يقول إن الربط بالضمير وحده نادر. **قوله**: **(أي طالعة وقت مجيئه)** أي: ونحن عصبة وقت أكله.

قوله: **(اهبطوا بعضكم لبعض عدو)** أي: فهذه جملة حالية والرابط الكاف. **قوله**: **(فنبذوه)** صوابه نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون لأن هذا هو التلاوة فقوله كأنهم لا يعلمون حال والربط من فريق بالهاء من كأنهم، وأما آية فنبذوه فليس فيها كأنهم لا يعلمون بل هي فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون، وقوله كأنهم لا يعلمون في هذه الآية تعريض بالزمخشري فإنه مفسر فكيف يخفى عليه هذه المواضع. **قوله**: **(لا معقب لحكمه)** أي: نافذاً حكمه. **قوله**: **(وجوههم مسودة)** حال والرابط الهاء. **قوله**: **(قفيز بدرهم)** أي: قفيز منه بدرهم أي حال كونه مسعراً كل قفيز منه بدرهم. **قوله**: **(نصف النهار)** أي: انتصف والماء غامرة الجملة حال من النهار ولا واو فيها وهو ظاهر ولا ضمير يعود على صاحب الحال إذ الضمير الملفوظ به

٧٤٨ ـ نَصَفَ النَّهَارَ المَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لاَ يَدْرِي

الخامس: المفسِّرةُ لعاملِ الاسم المُشْتَغَلِ عنه، نحو: «زيداً ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمراً وأَخَاه، أو عمراً أَخَاه» إذا قدرت الأخ بياناً، فإِن قَدَّرْتَهُ بَدَلاً لم يصحَّ نصبُ الاسم على الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا لو عطفت بغير الواو، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسَاً لَهُمْ﴾ [محمد: ٨]، «الذين»: مبتدأ، و«تعساً»: مصدر لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون الذين منصوباً بمحذوف يفسره «تعساً» كما

عائد على الغائص فاحتيج لتقدير الواو. **قوله: (الماء غامرة)** أي: والماء غامرة واعترض بأن الربط يحصل بالواو وبالضمير فحيث لا واو ولا ضمير يقدر أحدهما وكل من المثال والبيت يحتمل الواو والضمير فيحتمل وقفيز بدرهم ويحتمل قفيز منه بدرهم وكذلك يحتمل البيت والماء غامرة ويحتمل الماء غامرة فيه فتخصيص المصنف المثال بحذف الضمير والبيت بحذف الواو تحكم.

قوله: (المشتغل عنه) أي: بالعمل في ضميره أو بالعمل في سببيه أي المضاف لضميره فالأول نحو زيداً ضربته أي ضربت زيداً ضربته والثاني زيداً ضربت أخاه أي أهنت زيداً ضربت أخاه. **قوله: (أو عمراً وأخاه)** أي: زيداً ضربت عمراً وأخاه لأن الواو تجمع المفردات فكان الضمير واقع في الجملة المفسرة، وقوله إذا قدرت الخ راجع لقوله أو عمراً أخاه. **قوله: (لم يصح نصب الاسم على الاشتغال)** أي: لعدم اشتمال الجملة المفسرة على ضمير الاسم المشتغل عنه، وقوله ولا رفعه على الابتداء أي لعدم اشتمال الجملة الواقعة خبراً على رابط يربطها بالمبتدأ. **قوله: (لم يصح نصب الخ)** أي: بناءً على القول الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل، وأما لو قيل أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه جاز أيضاً. **قوله: (وكذا لو عطف)** أي: وكذا يمتنع الرفع والنصب لو عطفت الخ. **قوله: (بغير الواو)** أي: كالفاء لأنها لا تجمع المفردات بخلاف الواو نحو زيداً ضربت عمراً فأخاه. **قوله: (الذين مبتدأ)** أي: الذين فيه مبتدأ وهذا خبر قوله. **قوله: (لفعل محذوف هو الخبر)** أي: والفاء في قوله فتعساً داخلة على الخبر المحذوف أي فأتعسهم الله، وإنما دخلت الفاء في خبر الموصوف مع كون صلته ماضوية لكونه أشبه الشرط لكن هذا قليل والكثير فيما إذا كانت الصلة مضارعية، وأما لو كانت الصلة جملة اسمية فلا يجوز قرن الخبر بالفاء فلا تقول الذين أبوهم قائم فأكرمتهم والرابط في الآية الضمير في الفعل المحذوف.

قوله: (ولا يكون الذين منصوباً بمحذوف الخ) أي: فليس من باب الاشتغال. **قوله:**

---

٧٤٨ ـ **التخريج**: البيت للمسيب بن علس في (أدب الكاتب ص ٣٥٩؛ وإصلاح المنطق ص ٢٤١، ٢٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٨؛ ولسان العرب ٩/ ٣٣١ (نصف)؛ وللأعشى في جمهرة اللغة ص ١٢٦٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦؛ والدرر ٤/ ١٧؛ وبلا نسبة في =

تقول: «زيداً ضَرْباً إيَّاه»، وكذا لا يجوز «زَيْداً جَدْعاً له»، ولا «عَمْراً سَقْياً له»، خلافاً لجماعةٍ منهم أبو حيان، لأن اللام متعلِّقة بمحذوف، لا بالمصدر لأنه لا يتعدّى بالحرف، وليست لام التَّقوية لأنها لازمة، ولام التقوية غير لازمة، وقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] إن قدَّرت ﴿من﴾ زائدة فـ «كَمْ» مبتدأ أو مفعول لِـ «آتينا» مقدّراً بعده، وإن قدَّرتها بياناً لِـ «كَمْ» كما هي بيان لما في

(زيداً ضربا إياه) فزيداً مفعول لمحذوف أي ضرباً زيداً ضرباً إياه والفرق بين الآية وبين هذا المثال أن ضرباً المفسر في المثال اشتغل بضمير الاسم السابق بخلاف تعساً في الآية لأن لهم ليس متعلقاً بالمصدر فلا اشتغال. **قوله: (خلافاً لجماعة)** هذا راجع للآية وللمثالين وهما زيداً جدعا له وعمراً الخ لأنهم قالوا الآية من باب الاشتغال، وكذلك يجوز زيداً جدعا له وعمراً سقيا له على الاشتغال. **قوله: (لأن اللام)** علة لعدم الجواز في الآية والمثالين إن قلت هلا علل بأن الفاء في قوله فتعساً مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً قلت إنما اقتصر على ذلك لعمومه بخلاف الفاء فهي قاصرة على الآية، فإن قلت إن المانع فاء جواب الشرط لا فاء الخبر؛ قلت إن فاء الخبر منزلة منزلة فاء الشرط فهي مانعة وبهذا التقرير اندفع ما قاله الشارح إن ظاهره أن الفاء ليست مانعة وإلا لذكرها. **قوله: (بمحذوف)** أي: غير العامل في المصدر تقديره في الآية إرادتي لهم وتقدير في المثالين إرادتي له وهو مستأنف جواب هما يقال من تريد بالتعس والجدع والسقي. **قوله: (لا بالمصدر)** أي: فلم يشتغل المصدر بضمير الاسم السابق فلا يفسر عاملاً فيه واعترض بأن ابن مالك جعل اللام متعلقة بالمصدر واللام للتبيين وحينئذٍ صح النصب على الاشتغال في المثالين ولا يصح في الآية لمانع وهي الفاء. **قوله: (لأنها لازمة ولام التقوية الخ)** معارض بقول ابن الحاجب قد تحذف اللام نحو جدعا زيداً وسقيا زيداً. **قوله: (لأنها الخ)** جواب عما يقال نسلم أنها ليست للتعدية لكنها للتقوية. **قوله: (سل بني إسرائيل)** سل يتعدى لمفعولين الأول بني إسرائيل وكم اسم استفهام مبتدأ وجملة آتيناهم خبرها والرابط الهاء من آتيناهم وهي مفعول أول لآتينا والثاني قوله آية ومن زائدة والمميز محذوف أي كم جماعة آتيناهم آية أي أيّ جماعة آتيناهم وجملة كم الخ مفعول ثانٍ لسل معلق عنها بالاستفهام هذا على إعراب كم مبتدأ، وأما مفعول لمحذوف أي أي جماعة آتينا آتيناهم آية فهو من باب الاشتغال والجملة مفعول ثانٍ لسل معلق عنها بالاستفهام. **قوله: (سل الخ)** تقدم أن الآية الأولى ليست من الاشتغال لأن الفاء مانعة على ما تقدم وكذلك المصدر ليس مشتملاً على ضمير الاسم السابق، وأما هذه الآية فتحتمل الاشتغال والمبتدأ. **قوله: (مقدر بعده)** أي:

= تذكرة النحاة ص ٦٨٣؛ وجمهرة اللغة ص ٨٩٣؛ ورصف المباني ص ٤١٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٦٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٦٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦).

المعنى: انتصف النهار وصاحبه لا يعلم ما حل به تحت الماء.

﴿ما نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] لم يَجُزْ واحد من الوجهين، لعدم الراجع حينئذٍ إلى «كَمْ»، وإنما هي مفعول ثانٍ مقدَّم، مثل: «أَعِشْرِينَ دِرْهماً أَعْطَيْتُكَ». وجَوَّز الزمخشري في «كم» الخبرية والاستفهاميّة، ولم يذكر النحويون أن «كم» الخبرية تُعلّق العامل عن العمل؛ وجَوَّز بعضُهم زيادة «من» كما قدّمنا، وإنما تزاد بعد الاستفهام بـ «هَلْ» خاصة، وقد يكون تجويزه ذلك على قول مَنْ لا يشترط كونَ الكلام غيرَ مُوجَبٍ مطلقاً، أو على قول مَنْ يشترطه في غير باب التمييز، ويرى أنها في «رطل من زيت»، و«خاتم من حديد» زائدة، لا مبيّنة للجنس.

السادس والسابع: بدلا البعض والاشتمال، ولا يربطهما إلاَّ الضمير: ملفوظاً، نحو: ﴿ثم عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿يَسألونك عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، أو مقدَّراً نحو: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧] أي منهم، ونحو: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ﴾ [البروج: ٤ ـ ٥]، أي: فيه؛ وقيل: إن «أل» خَلف عن الضمير، أي: ناره، وقال الأعشى [من الطويل]:

لأن الاستفهام له الصدر وآية مفعول ثانٍ على كل حال. **قوله: (لعدم الراجع حينئذٍ إلى كم)** أي: لأن كم واقعة على آية وضمير آتيناهم لبني إسرائيل. **قوله: (وإنما هي مفعول ثانٍ)** أي: لآتينا وقوله مقدم أي والجملة مفعول ثان لسل. **قوله: (وجوز الزمخشري الخ)** أي: إن ما سبق كله بناءً على أن كم اسم استفهام وهذا مقابله. **قوله: (في كم)** أي: المذكورة في هذه الآية. **قوله: (ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق الخ)** اعترض بأنه سيأتي في الباب الخامس أن كم الخبرية تعلق خلافاً فالأكثر هم فانظره مع ما هنا سلمنا أن كم الخبرية تعلق فلا نسلم أن سل هنا تعلق بل مفعوله الثاني محذوف أي سل بني إسرائيل عما آتيناهم من الآيات ثم استأنف لإفادة أنها كثيرة قوله كم آتيناهم ولا تجعل كم مفعولاً ثانياً لسل لأن لها الصدر. **قوله: (أن كم الخبرية تعلق)** أي: وكم وهنا علقت سل عن مفعوله الثاني عن كل من الاحتمالات الثلاثة. **قوله: (وجوز بعض زيادة من)** إشارة بهذا إلى أن كلامه السابق مبني على قول ضعيف كما أشار له بقوله وإنما تزاد بعد الاستفهام بهل لا بكم.

قوله: (أو على قوله من يشترطه) أي: كون الكلام الذي تزاد فيه غير موجب، وقوله في غير التمييز أي، وأما في التمييز فلا يشترط كون الكلام غير موجب والأولى حذف هذا القيل لأن من آية ليس تمييزاً لكم بل مفعول ثانٍ لآتيناهم عند جعل من زائدة كما مر تأمل. **قوله: (كثير منهم)** بدل بعض لأن الكثير بعض الرابط ضمير منهم. **قوله: (قتال فيه)** بدل من الشهر الحرام والرابط ضمير فيه. **قوله: (من استطاع)** بدل من الناس بدل بعض. **قوله: (النار)** بدل اشتمال من الأخدود. **قوله: (خلف عن الضمير)** أي: فقوله إلا الضمير

٧٤٩ ـ لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ   تَقَضَّى لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمَ سَائِمُ

أي: ثويته فيه، فالهاء من «ثويته» مفعول مطلق، وهي ضمير الثَّوَاء، لأن الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدَّر رابط للبدل ـ وهو ثواء ـ بالمبدل منه وهو «حَوْل»، وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء في «ثويته» للحَوْل على الاتِّساع في ضمير الظرف بحذف كلمة «في»، وليس بشيء، لخلوّ الصفة حينئذٍ من ضمير الموصوف، ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك: «مَرَرتُ بثلاثةِ

أي أو خلفه. **قوله**: (ثواء) بالمثلثة أي لقد كان في إقامة حول أقمتها تقضي الخ فثواء بدل اشتمال من حول، وقوله ثويته جملة فعلية صفة لقوله ثواء وفيها الرابط لها بالموصوف. **قوله**: (تقضي) اسم كان أي فراغ لبانات أي حاجات. **قوله**: (ويسأم) منصوب بأن مضمرة جوازاً وهي مع صلتها مؤولة بمصدر معطوف على المصدر المذكور أي تقتضي لبانات وسآمة سائم. **قوله**: (للحول) أي: والأصل ثويت فيه ثم حذف الجار فاتصل الضمير بالفعل أي ثويته وقوله للحول أي فهي رابطة للبدل وليس الرابط مقدراً.

قوله: (وليس بشيء) الأولى أن فيه تكلفاً وإلا فهو صحيح لأن الرابط تقديري كافٍ إذ لا فرق بينه وبين البدل وإلا لكان أيضاً كلامه لا يصح لأنه أيضاً يقدر ضميراً للبدل وابن سيده يقدر للصفة رابطاً نعم ابن سيده يلزمه تكلف حذف الجار وخلو الصفة. **قوله**: **(وليس بشيء لخلو الصفة حينئذٍ من ضمير الموصوف)** إن أراد خلوها من الضمير لفظاً تقديراً فممنوع وإن أراد خلوها لفظاً فمسلم ولا يضر والحاصل أن في البيت موصوفاً ومبدلاً منه بدل اشتمال وكل منهما يحتاج إلى ضمير وليس في البيت إلا ضمير واحد فإن قدر رابطاً للصفة احتيج إلى تقدير ضمير آخر يربط البدل أي ثويته كما فعل المصنف، وإن قدر رابطاً للبدل احتيج إلى ضمير آخر يربط الصفة أي ثويته إياه فالمتصل يعود للحول والمنفصل يعود للثواء غير أن تقدير المصنف أولى من هذا التقدير الذي رآه ابن سيده لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الأصل، هذا إن قلنا أن الجار والمجرور حذفا معاً وإن قلنا على التدريج فالاتساع لازم على تقدير المصنف أيضاً. **قوله**: **(وجب القطع)** لمحل ذلك إذا لم تستوف أفراد المجمل أما إن نويت استيفاء أفراده بحذف معطوف أو استوفيت أفراده بذكرها بعد فإنه يجوز البدل ويكون بدل مفصل من مجمل ويحتاج إلى رابط.

٧٤٩ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في (ديوانه ص ١٢٧؛ والأغاني ٢/ ٢٠٦؛ والرد على النحاة ص ١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٩؛ والكتاب ٣/ ٣٨؛ والمقتضب ١/ ٢٧، ٢/ ٢٦، ٤/ ٢٩٧؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩٩؛ ورصف المباني ص ٤٢٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٩٠؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٥).

اللغة: الحول، العام. قضى طلبه: ناله. لبانات: حاجات. ثواء: مقام.

المعنى: لقد مر عام أقمت بينهم فيه، حصلت فيه حاجات وأمور كثيرة.

زيدٌ وعمرٌو» القطع بتقدير منهم، لأنّه لو أُتبع لكان بدلَ بعضٍ من غير ضمير.

تنبيه ـ إنما لم يحتج بدلُ الكل إلى رابط لأنه نفس المُبْدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن: معمولُ الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير: إما ملفوظاً به، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» أو «وجهاً منه»، أو مقدّراً، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهاً» أي: منه؛ واختُلف في نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهُ» بالرفع؛ فقيل: التَّقدير منه. وقيل: «أل» خَلَف عن الضمير وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلْمتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ جَنَّاتِ عَدنٍ مُفَتَّحَةً لهمُ الأَبْوَابُ﴾ [ص: ٤٩ ـ ٥٠] «جناتِ» بدلٌ أو بيان؛ والثاني يمنعه البصريون؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطفُ البيان في النكرات؛ وقول الزمخشري إنه معرفة لأنَّ «عَدْناً» عَلَم على الإِقامة بدليل ﴿جَنَّات عَدْنٍ التِي وَعَدَ الرَّحْمٰنُ عِبَادَهُ﴾ [مريم: ٦١] لو صحَّ تعيّنت البدليَّة بالاتفاق، إذ لا تُبيِّن المعرفة النكرة، ولكن قوله ممنوع، وإنما «عَدْن» مصدرُ

قوله: (القطع) فاعل وجب. **قوله: (بتقدير منهم)** أي: أنه خبر وقد يقال بصحة البدل ويقدر منهم رابطاً والرابط كما يكون مذكوراً يكون مقدراً. **قوله: (لا تحتاج إلى رابط)** أي: زائد عن ذات الجملة. **قوله: (إلا الضمير)** أي: العائد على الموصوف بالصفة المشبهة. **قوله: (وجهه)** فاعل بحسن وقوله أو وجهاً نصب على التشبيه بالمفعول به. **قوله: (بالرفع)** أما بالنصب أو الجر نحو حسن الوجه أو الوجه فإنه حينئذٍ لا يفتقر إلى رابط لوجود الضمير في الصفة والحاصل أن الصفة إن وجد فيها ضمير كفى وإلا لا بد من كونه في معمولها ولكن فيه أنه يرد حسن وجهاً فإن في الصفة ضميراً مع أنهم قدروا الضمير في معمولها تأمل. **قوله: (خلف عن الضمير)** أي: وهو مذهب الكوفيين وعلى هذا فقوله إلا الضمير أي أو خلفه. **قوله: (لحسن مآب)** أي: لمآب حسن. **قوله: (بدل)** أي: من حسن مآب ولا شك أن البدل يقع في النكرات، وقوله أبي بيان أي على الراجح من أن البيان كالنعت مخصص في المعارف وموضح في النكرات، وأما على قول البصريين أن البيان إنما يكون مخصصاً فلا يصح أن يكون بياناً. **قوله: (والثاني يمنعه البصريون الخ)** قالوا النكرة غير مبينة في ذاتها فلا تبين غيرها وجوابه أن النكرات تتفاوت فتبين بما كان واضحاً منها فتبين به غير الواضح قال تعالى: ﴿من ماء صديد﴾ [إبراهيم: ١٦]. **قوله: (إنه معرفة)** أي: ان جنات معرفة لإضافته إلى عدن الذي هو معرفة. **قوله: (لأنه عدنا)** أي: الذي أضيف إليه. **قوله: (علم على الإقامة)** أي: فهو علم جنس للمعنى كسبحان وبرة والمضاف للعلم معرفة. **قوله: (بدليل الخ)** وجه الدليل أنه وصف جنات عدن بالاسم الموصوف الذي هو معرفة فيفيد أنه معرفة إذ لا يوصف بالمعرفة إلا المعرفة. **قوله: (لو صح)** خبر عن قوله وقول الزمخشري. **قوله: (إذ لا تبين الخ)** أي: بل لا بد من التوافق في التعريف والتنكير. **قوله: (ولكن قوله)** أي: الزمخشري ممنوع استدراك على قوله لو

«عَدَن»، فهو نكرة، والتي في الآية بدل لا نعت، و﴿مُفَتحة﴾ حال من «جنات» لاختصاصها بالإضافة، أو صفة لها، لا صفة لِـ «حسن»؛ لأنه مُذكر، ولأن البدل لا يتقدَّم على النعت، و﴿الأبواب﴾ مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله أو بدل من ضمير مستتر، والأول أولى، لضعف مثل «مَرَرْتُ بامرأةٍ حسنة الوجه»، وعليهما فلا بد من تقدير أن الأصل: الأبواب منها أو أبوابها، ونابت «أل» عن الضمير، وهذا البدل بدلُ بعضٍ لا اشتمال خلافاً للزمخشري.

التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير: إما مذكوراً، نحو: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾ [المائدة: ١١٥]، أو مقدّراً أو مَنُوباً عنه، نحو: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] أي: منه، أو الأصلُ: في حجّة؛ وأما قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى

صح الخ فانحط الأمر على أن جنات بدل باتفاق أو بيان على المذهب الكوفي. **قوله: (والتي في الآية)** أي: ولفظ التي الواقع في الآية. **قوله: (ومفتحة الخ)** عطف على قوله جنات بدل أو بيان. **قوله: (بالإضافة)** أي: إضافتها لعدن وقوله لأنه أي الحسن مذكر ومفتحة مؤنث ولا بد من تطابق النعت للمنعوت. **قوله: (ولأن البدل الخ)** أي: ولأنا عربنا جنات بدلاً من حسن فلو جعل مفتحة صفة له لزم تقدم البدل على النعت وهو لا يجوز ا هـ تقرير دردير. **قوله: (أو بدل من ضمير مستتر)** أي: في مفتحة. **قوله: (حسنة الوجه)** حسنة نعت لامرأة والوجه بدل من ضمير حسنة بدل بعض من كل وإبدال ذي اللام من ضمير مستتر في اسم يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ولا شك أن حسنة يشترط فيه الضمير لكونه صفة. **قوله: (وعليهما فلا بد الخ)** أي: على أنه بدل أو مفعول فلا بد الخ، أما على كونه بدلاً فلأن بدل البعض أو الاشتمال لا بد له من ضمير ولأنه على جعله نائب فاعل صار معمولاً للصفة لأن اسم المفعول إذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة وهو لا بد فيه من ضمير. **قوله: (الأبواب منها)** أي: فالرابط محذوف. **قوله: (أو أبوابها)** أي: فأل عوض على الضمير. **قوله: (هذا البدل)** أي: بدل الأبواب من ضمير مفتحة. **قوله: (بدل بعض)** أي: لأن الباب جزء من الدار. **قوله: (لا اشتمال)** أي: بناءً على أن الجنة مشتملة على الباب أي مستلزمة له وليس الباب جزءاً منها وبعضهم قال الحق ما قاله الزمخشري لأن الباب هو الفرجة فليس بعضاً من الجنات لأن الجنات هي البساتين والباب ليس جزءاً منها وقد يقال إن الباب هو الفرجة والجنات شامل لها وللأشجار وغير ذلك، وحينئذٍ فيكون ما للمصنف أرجح تأمل ا هـ تقرير شيخنا دردير.

قوله: (فمن فرض فيهن الحج) أي: من قدر الحج على نفسه في هذه الأشهر وأوجبه على نفسه بالإحرام به فيها فلا رفث منه أي لا ينبغي أن يصدر منه ذلك فيه. **قوله: (وأما قوله تعالى)** هذا جواب عما يقال أن في الآيتين شرطية مبتدأ وجواب الشرط خالٍ عن

﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦]، ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَه والذين آمنوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦] وقول الشاعر [من الوافر]:

٧٥٠ ـ فَمَنْ تَكُنِ الحَضَارَةُ أَعْجَبَتْهُ فَأَيَّ رِجَالِ بَادِيَةٍ تَرَانَا؟

فقال الزمخشري في الآية الأولى: إن الرابط عموم المتّقين، والظاهر أنه لا عموم فيها، وأن «المتّقين» مساوون لمن تقدّم ذكره، وإنما الجواب في الآيتين والبيت مَحْذُوف وتقديره في الآية الأولى: يحبه، وفي الثانية: يغلب، وفي البيت: فلسنا على صفته.

العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بدَّ من ارتباطهما إمَّا بعاطفٍ كما في «قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ» أو عَمَلِ أَوّلهما في ثانيهما، نحو: ﴿وأنّه كانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾ [الجن: ٤]، ﴿وأنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧] أو كون ثانيهما جواباً للأول، إما جوابيّة الشرط نحو: ﴿تَعَالوا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾

الضمير العائد عليها. **قوله**: **(الحضارة)** بفتح الحاء وكسرها ضد البداوة بكسر الباء وفتحها والحضارة سكنى الحاضرة كما أن البداوة سكنى البادية وأي مفعول ثانٍ لترانا وانا مفعوله الأول والفاعل ضمير المخاطب وأي للتمام والتعجب أي ترانا تامين في الكمالات من رجال البادية أي من أهلها وبعد البيت:

ومن ربط الجحاش فإن فينا قنا سلباً وأفراساً حسانا

وقوله سلباً أي طوالاً والبيتان للقطامي. **قوله**: **(يحبه الله)** مجزوم لأنه جواب الشرط وقوله فإن الله دليل الجواب وكذا ما بعده. **قوله**: **(فلسنا على صفته)** أي: لأنك ترانا تامين في الكمالات من أهل البادية. **قوله**: **(كما في قاما وقعد)** أي: إذا أعلمت الثاني والرابط الواو. **قوله**: **(في ثانياً)** يعني في جملته فاندفع الاعتراض. **قوله**: **(وأنه كان يقول الخ)** فسفيهنا تنازعه كان ويقول وأعمل الثاني واسم كان مستتر عائد على السفيه ولا شك أن العامل الثاني وهو يقول معمول كان لأنه خبرها وفيه تسمح لأن خبر كان جملة يقول سفيهنا. **قوله**: **(أن لن يبعث الخ)** تنازع أنهم ظنوا وظننتم وأعمل الثاني وأضمر في الأول وحذفه لكونه فضلة وكما ظننتم معمول لظنوا وما موصولة أو مصدرية وفي جعل ظننتم معمولاً لظنوا تسمح به المعمول كما ظننتم. **قوله**: **(رسول الله)** تنازعه تعالوا على تضمينه

---

٧٥٠ ـ **التخريج**: البيت للقطاميّ في (ديوانه ص ٧٦؛ ولسان العرب ٤/ ١٩٧ (حضر)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١١١؛ ولسان العرب ١٤/ ٦٨ (بدا)).

المعنى: إذا كان البعض يميل إلى التنعم في الحواضر، والميل إلى الرخاء والكسل، فنحن لسنا منهم، إننا نحمل صفات رجال العروبة الأقحاح، ما زالت البداوة والفروسية تجري في عروقنا.

[المنافقون: ٥]، ونحو: ﴿آتوني أُفرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ [الكهف: ٩٦]، أو جوابيّة السؤال، نحو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ في الكلالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] أو نحو ذلك من أوْجهِ الارتباط؛ ولا يجوز «قام قعد زيد»، ولذلك بطل قولُ الكوفيّين: إن من التنازع قولَ امرىء القيس.

كَـفـانِـي - ولَـمْ أَطْـلُـبْ - قَـلـيـلٌ مِـنَ الـمَـالِ

وإنه حجّةٌ على رُجْحَان اختيار إعمالِ الأول، لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وتَرك إعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف، والصوابُ أنه ليس من التنازع في شيء، لاختلاف مطلوبَي العاملين، فإن «كفاني» طالب لِـ «القليل»، و«أطلب» طالبٌ لِـ «الملك» محذوفاً للدليل، وليس طالباً لِـ «القليل»، لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله: ولم أطلب معطوفاً على «كفاني»، وحينئذٍ يلزم كونُه مثبتاً، لأنه حينئذٍ داخلٌ في حيّز الامتناع

معنى ائتوا ويستغفر وأعمل الثاني والضمير في الأول وحذفه لكونه فضلة والثاني وهو يستغفر جواب للأول لأن المعنى إن تأتوا يستغفر. **قوله: (قطراً)** تنازعه آتوا وأفرغ وأعمل الثاني وأضمر في الأول وحذفه لكونه فضلة وأفرغ جواب آتوني. **قوله: (يستفتونك)** أي: يسألونك عن الكلالة قل الله يفيتكم فيها.

قوله: (في الكلالة) تنازعه كل من يستفتونك ويفتيكم وقوله قل الله الخ جواب السؤال. **قوله: (من أوجه الارتباط)** أي: كأن يكونا معمولين لعامل واحد كما في القائم والفاضل أبوه وكان يكون العامل الثاني حالاً من العامل الأول على ما سيقول. **قوله: (ولا يجوز قام قعد زيد)** أي: لعدم ارتباط بين العاملين. **قوله: (ولذلك)** أي: لأجل وجوب الربط بين العاملين بطل الخ لأن الواو فيه متعينة للاستئناف لا للعطف حتى يكون ارتباط إذ لو جعلت للعطف للزم فساد المعنى. **قوله: (وإنه حجة الخ)** أي: أنهم قالوا إن قيل تنازعه كفاني وأطلب وأعمل الأول وأضمر في الثاني وحذفه وعدوله عن إعمال الثاني من إمكانه سلامته من الحذف دليل على رجحان إعمال الأول. **قوله: (ارتكبه)** أي: إعمال الأول. **قوله: (لاختلاف مطلوبي العاملين)** أي: لعدم الرابط لاختلاف الخ فالعلة في الحقيقة في عدم التنازع وهو عدم الربط. **قوله: (للدليل)** أي: وهو البيت الذي بعده وهو:

ولـكـنـمـا أسـعـى لـمـجـد مـؤثـلِ

الخ. **قوله: (معطوفاً على كفاني)** أي: لأجل أن يحصل الربط بين العاملين. **قوله: (وحينئذٍ)** أي: وحين إذ كان معطوفاً على كفاني كان أي لم أطلب مثبتاً. **قوله: (كونه)** أي: لم أطلب وقوله لأنه أي لم أطلب داخل في خبر الامتناع أي الذي نفي في المعنى أي ونفي المنفي إثبات.

المفهوم من «لو»، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نَفاه بقوله:

ولَـوْ أن مـا أسـعـى لأدنـى مـعـيـشـة

وإنما لم يَجُز أن يقدر مستأنفاً لأنه لا ارتباطَ حينئذٍ بينه وبين «كفاني»؛ فلا تنازع بينهما.

فإن قلتَ: لم لا يجوز التنازعُ على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت: «لو دعَوْتَهُ لأجابني غيرَ مُتَوانٍ» أفادت «لو» انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني؟

قلتُ: أجاز ذلك قومٌ منهم ابن الحاجب في شرح المفصل، ووجَّه به قولَ الفارسي والكوفيّين إن البيت من التنازع وإعمال الأول، وفيه نظر؛ لأن المعنى حينئذٍ لو ثبت أني أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أنّي غير طالب له؛ فيكون انتفاء كفاية القليل

قوله: (بعد ما نفاه الخ) فينحل المعنى أن سعيي لأدنى معيشة وطلبي للقليل من المال منفي بل أطلب الكثير وانتفاء طلبي للقليل منفي بل أطلب القليل السعي للأدنى. **قوله: (وإنما لم يجز أن يقدر مستأنفاً)** ويكون العاملان تنازعا في القليل. **قوله: (فلا تنازع بينهما)** أي: لأن شرط التنازع الارتباط بين العاملين ولو بالعطف. **قوله: (أفادت الخ)** أي: أفادت انتفاء الإجابة لانتفاء الدعاء وكذلك البيت أنفى كفاية القليل لانتفاء السعي لأدنى معيشة ولكون عدم طلب القليل مستمراً. **قوله: (لأن المعنى حينئذٍ)** أي: وأما في المثال السابق فالقيد ليس نقيضاً للشرط لأن عد التواني لا يناقض الدعوة، وإنما المناقضة في البيت وفي قولك لو جاءني لأكرمته غير جاء فإن القيد مناقض للشرط فلا يصح التعليق.

قوله: (فيكون انتفاء الخ) أي: أنه علق كفاية القليل المقيدة بعدم الطلب على السعي ومن المعلوم أن يقيد جزء في المعنى وأن السعي لأدنى معيشة هو طلب القليل فيؤول الأمر إلى أنه علق عدم طلب القليل على طلب القليل فإذا أدخلت لو صارت مفيدة لعدم عدم الطلب وهو ثبوت الطلب لانتفاء الطلب فقد توقف الشيء على عدمه فقول الشارح فيتوقف عدم الشيء أي عدم الطلب وهو القيد وقوله على وجوده وهو وجود الطلب وهذا كله قبل دخول لو وأما بعد دخول لو فيكون توقف وجود الشيء على عدمه فقول الشارح فيكون انتفاء كفاية الخ الأولى حذف انتفاء لأن كلامنا في التعليق بقطع النظر عن لو وما جاء الفساد إلا من جعل الواو للحال، وحينئذٍ فتعين جعلها للاستثناء اهـ تقرير دردير.

قوله: (فيكون انتفاء كفاية الخ) الأولى حذف انتفاء لأن التعليق بين الجواب والشرط

المقيَّدة بعدم طلبه موقوفاً على طلب له؛ فيتوقَّف عدم الشيء على وجوده.

ولهذه القاعدة أيضاً بطل قولُ بعضهم في ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩] إن فاعل «تبيَّن» ضميرٌ راجع إلى المصدرِ المفهومِ من «أن» وصلتها بناءً على أن «تبيّن» و«أعلم» قد تنازعاه كما في «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً»؛ إذ لا ارتباط بين «تبيّن» و«أعلم»، على أنه لو صحّ لم يحسن حملُ التَّنزيل عليه، لضعف الإضمارِ قبل الذكر في باب التنازع، حتى إن الكوفيّين لا يجيزونه ألبتة، وضعف حذف مفعول العامل الثاني إذا أهمل كـ «ضَرَبَنِي وضربت زيد» حتى إن البصريِّين لا يجيزونه إلا في الضرورة.

نفسه لا بين الشرط وانتفاء الجواب، وقوله موقوفاً على طلبه أي على طلب القليل الذي هو السعي لأدنى معيشة. **قوله**: (**فيتوقف عدم الشيء**) أي: عدم الطلب ووجه التوقف أن قيد المعلق معلق أيضاً. **قوله**: (**فيتوقف عدم الشيء**) أي: عدم الطلب للقليل. **قوله**: (**ولهذه القاعدة**) أي: وهي وجوب الربط بين عاملي التنازع. **قوله**: (**ولهذه القاعدة**) أي: لأجل ارتباط جملتي التنازع بطل قول بعضهم الخ. **قوله**: (**قول بعضهم**) هو الزمخشري. **قوله**: (**ضمير راجع إلى المصدر الخ**) أي: فلما تبين هو أي اقتدار الله على كل شيء. **قوله**: (**بناء على أن تبين الخ**) أي: فالأصل فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير قال اعلم أن الله الخ فأعمل الثاني في قوله أن الخ على أنه مفعول له وأضمر في الأول ما يحتاجه وهو ضمير الرفع. **قوله**: (**إلا ارتباط الخ**) علة لبطلان قول بعضهم قال الدماميني قد يقال إن الربط موجود لأن لما تربط بين الشرط والجواب، وأعمل معمول للجواب فبينه وبين الشرط ارتباط. **قوله**: (**لو صح**) أي: التنازع وفرضنا وجود الارتباط بين العاملين.

قوله: (**لضعف الخ**) قال الشارح لا يسلم الضعف وسيأتي للمصنف المرور عليه قريباً في قوله تعالى: ﴿لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنت تزعمون﴾ [الأنعام: ٩٤] فيمن فتح بين حيث قال إن بعضهم ذكر أن بين ظرف والفاعل ضمير راجع إلى مصدر الفعل أي لقد وقع التقطع بينكم أو إلى الوصل لأن وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يدل على عدم التواصل أو إلى ما من قوله ما كنتم تزعمون على أن الفعلين تقطع وضل تنازعاه فعلى التنازع يكون الإضمار قبل الذكر وهو مثل ما في هذا المحل. **قوله**: (**لضعف الإضمار الخ**) أي: إذا أعمل الثاني وأضمرنا في الأول فيلزم الإضمار قبل الذكر وهو لازم لما قاله الزمخشري، وأما قوله وضعف الخ أي إذا أعمل الأول وأهمل الثاني وهذا على غير ما قاله الزمخشري. **قوله**: (**وضعف الخ**) جواب عما يقال نجعل العامل الأول فلا يلزم الإضمار قبل الذكر ومعمول الثاني محذوف. **قوله**: (**كضربني وضربت زيد**) الفصيح كضربني وضربته زيد. قوله: (**لا يجيزونه**) أي: لما فيه من تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه.

والصوابُ أن مفعول «أطلب»: «الملك» محذوفاً كما قدّمنا، وأن فاعل «تبيَّن» ضمير مستتر: إما للمصدر، أي: فلما تبيّن له تبينٌ كما قالوا في ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّه﴾ [يوسف: ٣٥] أو لشيء دل عليه الكلام، أي: فلما تبيّن له الأمر أو ما أشكل عليه، ونظيره «إذا كانَ غَداً فَأْتِنِي» أي: إذا كان هو، أي ما نحن عليه من سلامة.

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأُوَل، وإنما يربطُها الضميرُ الملفوظ به، نحو: «جاء زَيْدٌ نَفْسُه، والزيدانِ كلاَهُمَا، والقومُ كلّهم» ومن ثَمَّ كان مردوداً قولُ الهروي في «الذخائر»، تقول: «جاء القومُ جميعاً» على الحال، و«جميعٌ» على التوكيد، وقول بعض مَنْ عاصرناه في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً﴾ [البقرة: ٢٩]: إنّ «جميعاً» توكيد لِـ «ما»، ولو كان كذا لقيل: «جميعَه»، ثم التوكيد بـ «جميع» قليل، فلا يحمل عليه التنزيل، والصوابُ أنه حال؛ وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم: ﴿إنّا كلاً فِيهَا﴾ [غافر: ٤٨]: إن «كلا» توكيد، والصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدلَ كلٍّ جائز إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو: «قُمْتُم

قوله: (ان مفعول أطلب الملك محذوفاً) أي: أو أنه منزل منزلة اللازم أي لم أحتج لطلب. **قوله: (أما للمصدر)** أي: المفهوم من الفعل. **قوله: (فلما تبين له تبين)** أي: فلما حصل له تبين. **قوله: (كما قالوا في ثم بدلهم)** أي: ففاعل ضمير البداء. **قوله: (ونظيره)** أي: في كون الضمير راجعاً لما دل عليه الكلام. **قوله: (نحن عليه من سلامة)** أي: صحة وغدا خبر كان. **قوله: (ألفاظ التوكيد الأول)** أي: التي يؤكد بها أو لا بدون تقدم شيء عليها. **قوله: (الأول)** أي: وهي النفس والعين وكلا وكل وأجمع. **قوله: (ومن ثم)** أي: ومن أجل أن ألفظ التوكيد يجب ربطها بالضمير. **قوله: (وجمع على التوكيد)** فقد جعل جميع مؤكداً مع كونه خالياً عن الرابط وهذا محل الشاهد.

قوله: (وقول بعض من عاصرناه) هو الإمام بهاء الدين قاضي القضاة أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عقيل الآمدي المصري الشافعي تلميذ أبي حيان وكان ابن عقيل تولى القضاء في محكمة باب الفتوح عن القزويني ثم تولى قضاء مصر العتيقة عن ابن جماعة، وكان يقول عليه العبادي شيخ الكل في الكل ثم ولي قاضي القضاة أي قاضي العسكر قال السراج البلقيني سمعت أبا حيان يقول ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل ولد سنة سبع وتسعين وستمائة ولازم أبا حيان اثنتي عشرة سنة وتوفي سنة تسع وستين وسبعمائة ودفن بقرب الإمام الشافعي. **قوله: (ولو كان الخ)** هذا اعتراض أول على ابن عقيل وقوله ثم التوكيد الخ اعتراض ثانٍ. **قوله: (والصواب أنه حال)** أي: من ما. **قوله: (وإبدال الظاهر)** جواب عما يقال أنه لا يجوز إبدال الظاهر من الضمير. **قوله: (إذا كان)** أي: ذلك

ثَلاَثَتُكُمْ»، وبدل الكل لا يحتاجُ إلى ضميرٍ، ويجوز لِـ «كلّ» أن تلي العوامل إذا لم تتّصل بالضمير، نحو: «جَاءَني كلُّ الْقَوْمِ» فيجوز مجيئُها بدلاً، بخلاف «جاءني كلهم» فلا يجوز إلاَّ في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة؛ وخَرَّجها ابنُ مالك على أن «كلاًّ» حال، وفيه ضَعْفَان: تنكير «كلّ» بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر، كقول بعضهم: «مَرَرْتُ بِهِمْ كلاًّ» أي: جميعاً، وتقديم الحال على عاملها الظرفي.

واحترزت بذكر «الأول» عن «أجمع» وأخواته، فإنها إنما تؤكّد بعد «كل»، نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

الظاهر. **قوله: (إذا لم تتصل بالضمير)** أي: وأما إن اتصلت به فلا تباشر العوامل فلا تقع إلا مبتدأ أو مؤكدة. **قوله: (وبدل الكل الخ)** جواب عما يقال أنه ليس هناك ضمير. **قوله: (ويجوز الخ)** جواب عما يقال كيف البدل مع أنه على نية تكرار العامل فيلزم إيلاء كل العوامل لا بلى كلا. **قوله: (وهو نادر)** أي: إذ الغالب إضافتها لفظاً ومعنىً أو معنىً فقط فهي معرفة في الغالب. **قوله: (فإنها إنما تؤكد بعد كل)** يعني لا قبلها إذا اجتمعت معها فلا ينافي أنها يؤكد بها وحدها نحو لمنجوهم أجمعين. **قوله: (فإنها إنما تؤكد بعد كل)** قال الدماميني هذا سهو ظاهر فقد قال تعالى: ﴿فكبكبوا فيهاهم والغاوون وجنود إبليس أجمعون﴾ [الشعراء: ٩٤ ـ ٩٥]، وقال تعالى حكاية عن إبليس: ﴿لأغوينهم أجمعين﴾ [ص: ٨٢] وقال تعالى: ﴿لأقطعن أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم لأصلبنكم أجمعين﴾ [الشعراء: ٤٩]، وقال إنما لمنجوهم أجمعين وإن جهنم لموعدهم أجمعين فقد أكد هذه الآيات كلها بأجمعين دون الإتيان بكل في حالات إعراب الإسم، وأجاب الشمني بأن قول المصنف إنما تؤكد بعد كل أي لا قبلها إذا اجتمعت معها فلا ينافي أنه يؤكد بها وحدها.

الأمور التي يكتسبها الاسمُ بالإِضافة

وهي أحد عشر:

أحدها: **التعريف**، نحو: «غلام زَيْدٍ».

الثاني: **التخصيص**، نحو: «غُلاَم امْرَأةٍ» والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف؛ فإن «غلام رَجُلٍ» أخصُّ من «غلام»، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز «غلام زَيْدٍ».

الثالث: **التخفيف**، كـ «ضارب زَيْدٍ»، و«ضاربا عَمْرٍو»، و«ضاربُو بكر» إذا أردت الحالَ أو الاستقبالَ؛ فإن الأصل فيهنّ أن يعملْنَ النصبَ، ولكن الخفض أَخَفُّ منه؛ إذ لا تنوين معه ولا نون، ويدلُّ على أن هذه الإِضافة لا تفيدُ التعريفَ قولُك: «الضاربا زَيْدٍ»، و«الضاربو زَيْد»، ولا يجتمع على الاسم تعريفان، وقولُه تعالى:

الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة

قوله: **(الاسم)** أي: المضاف من المضاف إليه، وقوله بالإضافة أي بسبب الإضافة. **قوله**: **(عشرة)** الأولى أحد عشر. **قوله**: **(المراد بالتخصيص الخ)** قال الدماميني فيه نظر فإن مقتضاه أنه لو أطلق التخصيص لدخل فيه التعريف وليس كذلك فإن التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فإنه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص ا هـ وقد يقال ليس مراد المصنف بقوله والمراد الاحتراز بل بيان ما اصطلحوا عليه في التخصيص. **قوله**: **(الذي لم يبلغ الخ)** أي: التمييز الذي لم يبلغ الخ، وقوله درجة التعريف أي التعيين. **قوله**: **(فإن غلام رجل)** أي: وكذا غلام امرأة وقوله أخص من غلام أي من مطلق غلام، وقوله كما يتميز غلام زيد أي المفيد للتعريف. **قوله**: **(كضارب الخ)** أي: من كل وصف بمعنى الحال أو الاستقبال مضاف لمعموله وتسمى إضافته لفظية لأنها لم تفد شيئاً غير التخفيف في اللفظ ولأنها في نية الانفصال بالأعمال مع النون أو التنوين لا بمجرد الضمير لوجوده مع المضي مع أن إضافته معنوية. **قوله**: **(أخف منه)** أي: من حيث إنه يترتب عليه حذف التنوين والنون فالخفة بالحذف لا إن ذات الخفض أخف من النصب لأن الأمر بالعكس.

قوله: **(إذ لا تنوين)** أي: في الوصف المفرد، وقوله ولا نون أي الوصف المثنى أو المجموع. **قوله**: **(ولا يجتمع على الاسم تعريفان)** قال الدماميني هذا منقوض بأي الموصوف المضافة نحو جاءني أيهم أكرمته فإن تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما

﴿هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، ولا توصف النكرة بالمعرفة، وقولُه تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾ [الحج: ٩]، وقولُ أبي كَبير [من الكامل]:

٧٥١ ـ فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّناً [سُهُداً إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ]

ولا تنتصب المعرفة على الحال، وقولُ جرير [من البسيط]:

فيها من العهد وإضافتها معنوية قطعاً فيفيد التعريف فيجتمع تعريفان، وقال الراضي وعندي أنه يجوز لمضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا يمتنع اجتماع التعريفين إذا اختلفا. **قوله: (ولا يجتمع في الاسم تعريفان)** أي: وهو تعريف الموصولية والإضافة فإن قلت إن المعرف بالموصولية أل والمعرف بالإضافة صلتها فلم يتوارد المعرفان على شيء واحد أجيب بأن أل لما كانت في صورة الحرف ولازمت الدخول على الاسم وظهر إعرابها فيما بعدها صار كالشيء الواحد فكأن الإضافة المتعلقة بالصلة كضارب متعلقة بأل وكأن الموصولية القائمة بأل قائمة بالصلة. **قوله: (بالغ الكعبة)** نعت لهدياً لأن إضافة بالغ للكعبة لم تفده تعريفاً وإلا لامتنع الوصف إذ لا توصف النكرة بالمعرفة. **قوله: (ثاني عطفه)** أي: فإنه حال من في قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير﴾ [الحج: ٨] والحال واجبة التنكير. **قوله: (حوش الفؤاد)** أي: ذكية والمبطن ضامر البطن وهو وصف محمود في الرجال وتمامه:

سهدا إذا ما نام ليل الهوجلِ

والسهد بضم السين والهاء قليل النوم أو السهران والهوجل الأحمق وإسناد النوم لليل مجاز عقلي والشاهد في قوله حوش الفؤاد فإنه حال وهو صفة مشبهة مضافة لمعمولها. **قوله: (يا رب الخ)** تمامه:

لاقى مباعدة منكم وحرمانا

قوله: (يا رب غابطنا) أي: فإضافة غابط للضمير لفظية لا تفيد تعريفاً وإلا امتنع

---

٧٥١ ـ **التخريج**: البيت لأبي الكبير الهذلي في (جمهرة اللغة ص ٣٦٠؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٩٤، ٢٠٣؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٧؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٧٥؛ ولسان العرب ٣/ ٢٢٤ (سهد)، ٦/ ٢٩٠ (حوش)، ١١/ ٦٩٠ (هجل)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١١٧٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠؛ ولسان العرب ١٤/ ٢١٤ (جيا)).

شرح المفردات: أتت به: ولدته، والتاء تعود إلى أمّ تأبّط شرّاً، والهاء في «به» تعود إلى تأبط شرّاً. حوش الفؤاد: أي الجريء ج المبطّن: الضامر البطن. السهد: قلّة النوم. الهوجل: الأرض الواسعة، أو الأحمق.

المعنى: يقول: إنّ تأبّط شرّاً قد ولدته أمّه جريئاً، قويّ الفؤاد، ضامر البطن، لا ينام إلاّ قليلاً في الصحراء الواسعة، أو كما ينام الأحمق.

٧٥٢ ـ يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ [لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا]

ولا تدخل «رُبَّ» على المعارف؛ وفي التحفة أن ابن مالك رَدَّ على ابن الحاجب في قوله: «ولا تفيد إلا تخفيفاً»، فقال: بل تفيد أيضاً التَّخصيص، فإن «ضَاربَ زَيْدٍ» أخصُّ من «ضارب»، وهذا سَهْو؛ فإن «ضاربَ زَيْدٍ» أصله «ضاربٌ زيْداً» بالنصب، وليس أصله ضارباً فقط؛ فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإِضافة.

فإن لم يكن الوصفُ بمعنى الحال والاستقبال، فإضافته محضة تُفيد التعريفَ والتخصيص؛ لأنها ليست في تقدير الانفصال.

وعلى هذا صَحَّ وَصْفُ اسم الله تعالى بـ «مالك يوم الدين». قال الزمخشري: أريدَ باسم الفاعل هنا: إما الماضي، كقولك: «هو مالكُ عبيدِهِ أمس»، أي: مالك الأمور يوم الدين، على حد ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ولهذا قرأ أبو حنيفة ﴿مَلِكَ يوم الدين﴾ [الفاتحة: ٤]، وإما الزمان المستمرّ كقولك: «هو مالكُ العبيدِ»، فإنه بمنزلة

دخول رب عليه إذ لا تدخل على المعارف. **قوله: (ولا تفيد)** أي: إضافة الوصف بمعنى الحال والاستقبال لمعموله. **قوله: (أخص من ضارب)** أي: من مطلق ضارب. **قوله: (قبل أن تأتي الإضافة)** وحينئذٍ فلم تفد الإضافة لا مجرد التخفيف كما قال ابن الحاجب. **قوله: (فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال)** أي: بل كان بمعنى المضي. **قوله: (فإضافته محضة)** أي: خالصة من نية الانفصال. **قوله: (تفيد التعريف)** أي: إن كانت الإضافة لمعرفة وقوله التخصيص أي إن كانت الإضافة لنكرة. **قوله: (ولهذا)** أي: لأجل كون مالك بمعنى المضي. **قوله: (ولهذا الخ)** أي: فنزل الملك الاستقبالي إلى منزلة الملك في الماضي لتحقق الوقوع واستعمل اللفظ الدال على المضي فيه فاللفظ مستعمل في ملك ماضٍ لكن تنزيلاً، وكذا يقال في نادي أصحاب الجنة. **قوله: (وأما الزمان المستمر)** أي: المتناول للماضي والحال والاستقبال فباعتبار تناوله للماضي كانت الإضافة حقيقية مفيدة للتعريف فلذا جعل وصفاً لاسم الله. **قوله: (مالك العبيد)** أي: مالك لهم

---

٧٥٢ ـ التخريج: البيت لجرير في (ديوانه ص ١٦٣؛ والدرر ٥/ ٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٢، ٨٨٠؛ والكتاب ١/ ٤٢٧؛ ولسان العرب ٧/ ١٧٤ (عرض)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٦٤؛ والمقتضب ٤/ ١٥٠؛ وهمع الهوامع ٣/ ٤٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٠٥؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٧، ٤/ ٢٨٩).

شرح المفردات: الغابط: هو من يتمنّى مثل ما عند غيره لنفسه، وقيل: المسرور.

المعنى: يقول: إنّ من يغبطنا لا يعلم ما في محبتنا لكم وتعلّقنا بكم من العذاب واللوعة، ولو طلبكم للاقى ما لقيناه من عذاب وحرمان.

قولك مولى العبيد، ا هـ. ملخَّصاً.

وهو حسن، إلا أنه نَقَضَ هذا المعنى الثاني عند ما تكلّم على قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلِ اللّيْل سكناً وَالشَّمْس وَالْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٦]، فقال: قرىء بجرّ الشمس والقمر عطفاً على الليل، وبنصبهمَا بإضمار جَعَل، أو عطفاً على محل الليل، لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضيّ فتكون إضافته حقيقية، بل هو دال على جَعْل مستمرّ في الأزمنة المختلفة؛ ومثله ﴿فَالق الحب والنَّوَى﴾ [الأنعام: ٩٥] و﴿فَالِق الاصباح﴾ [الأنعام: ٩٦] كما تقول «زيد قادر عالم» ولا تقصد زماناً دون زمان، ا هـ.

وحاصله أن إضافة الوصف إنّما تكون حقيقة إذا كان بمعنى الماضي، وأنه إذا كان لإفادة حَدَثٍ مستمر في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقيّة، وكان عاملاً، وليس الأمر كذلك.

الرّابع: **إزالة القُبْح أو التجوُز**، كـ «مَرَرْت بالرَّجل الحسَنِ الوَجْهِ» فإن الوجه إن رُفِعَ قَبُح الكلامُ، لخلو الصِّفة لفظاً عن ضمير الموصوف وإن نُصب حصل التجوُّز بإجرائك الوصفَ القاصرَ مُجْرَى المتعدِّي.

الخامس: **تذكير المؤنث** كقوله [من البسيط]:

على سبيل الاستمرار في الحال والاستقبال والمضي. **قوله: (فتكون)** أي: حتى تكون وهو تفريع على المنفي، وقوله ليس في معنى المضي أي فقط وقوله في الأزمنة المختلفة أي المتناولة للماضي والحال والاستقبال أي فباعتبار تناوله للحال والاستقبال كانت الإضافة غير حقيقية فحاصله أنه قد جعل هنا الوصف المراد منه الحدث المستمر في الأزمنة إضافته غير حقيقية وفي الكلام على قوله مالك يوم الدين وجعل إضافته حقيقية وقد يجاب بأن الاستمرار حاصل في الماضي وغيره فيسوغ حمله على كل منهما فهنا لاحظ اعتبار الاستمرار في الاستقبال وفي مالك يوم الدين اعتبر الاستمرار في الماضي.

قوله: (وليس الأمر كذلك) أي: بل تكون إضافته حقيقية ولا يكون عاملاً مثل ما لو كان بمعنى الماضي كما ذكره في مالك يوم الدين. **قوله: (كمررت بالرجل الحسن الوجه)** أي: فالحسن يكتسب بسبب الإضافة زوال القبح والتجوز ارتكاب خلاف الأصل. **قوله: (بخلو الصفة لفظاً)** أي: وإن كان في المعنى لا بد من تقديره ويكون الوجه المرفوع بدلاً من الضمير أو عطف بيان. **قوله: (بإجرائك الوصف القاصر)** أي: لأن الصفة المشبهة قاصرة لصوغها من اللازم فإذا نصب الوجه كان منصوباً على التشبيه بالمفعول به لا أنه مفعول به. **قوله: (بإجرائك الوصف)** أي: وهو خلاف الأصل. **قوله: (تذكير المؤنث)** أي: المضاف المؤنث يكتسب التذكير من المضاف إليه المذكر بسبب الإضافة. **قوله:**

٧٥٣ ـ إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

ويحتمل أن يكون منه ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ويبعده ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، فذُكِّرَ الوصفُ حيث لا إضافة، ولكن ذكرَ الفرّاء أنهم التزموا التَّذكير في «قريب» إذا لم يرد قرب النسب قَصْداً للفرق؛ وأما قول الجوهري: «إن التَّذكير لكون التأنيث مجازيًّا» فَوَهْم، لوجوب التأنيث في نحو: «الشَّمْسُ طالعة، والموعظة نافعة»، وإنما يفترقُ حكم المجازيّ والحقيقيّ الظاهِرَيْن، لا الْمُضمَرَين.

(مكسوف) خبر إنارة مقتضاه أن يقول مكسوفة لكنه جرده من التاء لاكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه. **قوله: (حيث لا إضافة)** أي: فهذا يفيد أن تذكير قريب في الآية الأولى ليس للإضافة بل ذكر في الآية الأولى لأن قريب فعيل بمعنى مفعول وهو يستوي فيه المذكر والمؤنث أو إن قريب صفة لمحذوف أي شيء قريب وكلام الفراء جواب ثالث. **قوله: (ولكن ذكر الخ)** استدراك على محذوف حاصله وحيث ذكر الوصف حيث لا إضافة كان ذلك مشكلاً لكن ذكر الفراء في الجواب الخ.

قوله: (إذا لم يرد قرب النسب) أما إن أريد به قرب النسب طابق نحو هند قريبة لعمرو وزيد قريب لعمرو وهنا لم يرد قرب النسب فلذا ذكر لالتزام التذكير حينئذٍ. **قوله: (قصداً للفرق)** أي: بين المراد بها قرب النسب والمراد بها غيره. **قوله: (وأما قول الجوهري)** أي: في الصحاح جواباً عن تذكير الخبر في قوله تعالى إن رحمة الله قريب. **قوله: (لوجوب التأنيث)** أي: تأنيث الخبر فيما ذكر من المثالين مع أن المبتدأ فيهما من مجازي التأنيث. **قوله: (لوجوب التأنيث في نحو الشمس طالعة)** أي: كما يجب في نحو هند قائمة. **قوله: (وإنما يفترق الخ)** أي: فمجازي التأنيث الظاهر يجوز فيه التذكير والتأنيث وحقيقي التأنيث الظاهر يجب فيه التأنيث. **قوله: (الظاهرين)** كما هنا في الشمس والموعظة. **قوله: (لا المضمرين)** أي: لا في الضمير العائد إلى مجازي التأنيث فإن ذلك الضمير يجب تأنيثه كما أن العائد على حقيقي التأنيث كذلك فالحاصل أن مجازي التأنيث إن كان ظاهراً جاز فيه التذكير والتأنيث، فتقول طلع الشمس وطلعت الشمس، وأما حقيقي

---

٧٥٣ ـ **التخريج**: البيت لبعض المولّدين في (المقاصد النحويّة ٣/ ٣٩٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٦٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٧، ٥/ ١٠٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٢).

شرح المفردات: كسفت الشمس: احتجبت في النهار كلّيّاً أو جزئيّاً لحلول القمر بينها وبين الأرض. طوع الهوى: أي بالانقياد للهوى. عاصي الهوى: عدم الانقياد للهوى.

المعنى: يقول: بانجرار الإنسان وراء شهواته ينحجب نور العقل، ويتعثّر في بلوغ هدفه، أمّا إذا كبح جماح نفسه، وأخضع شهواتها لعقله، ازداد عقله نوراً، وسار على هدى.

السادس: تأنيثُ المذكّر، كقولهم: «قُطِعَتْ بَعْضُ أصابِعِه»، وقُرِىءَ ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]، ويحتمل أن يكون منه ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ﴿وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُمْ مِنْهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، أي: من الشَّفَا، ويحتمل أن الضَّمير لِـ «النار»، وفيه بُعْد، لأنهم ما كانوا في النار حتى يُنْقَذُوا منها، وأن الأصل: فله عشر حسنات أمثالها؛ فالمعدود في الحقيقة الموصوف، وهو مؤنَّث، وقال [من الرجز]:

٧٥٤ ـ طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي ... نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي

وقال [من الوافر]:

التأنيث فيجب التأنيث معه نحو قامت هند وإن كان ضميراً عائداً عليه وجب فيه التأنيث بحيث يؤنث الفعل أو الوصف المسند له ذلك الضمير نحو الشمس طلعت أو طالعة كما أن العائد على حقيقي التأنيث كذلك نحو هند قامت. **قوله: (تأنيث المذكر)** أي: أن المضاف المذكر يكتسب التأنيث من المضاف إليه المؤنث بسبب إضافته له. **قوله: (قطعت بعض أصابعه)** أي: فهو إنما أنث الفعل مع كون الفاعل وهو بعض مذكراً لاكتساب الفاعل المذكر التأنيث من المضاف إليه المؤنث أعني الأصابع والسيارة في الآية. **قوله: (عشر أمثالها)** أي: إنما لم يقل عشرة أمثالها مع أن المعدود أمثال وهي مذكر لاكتساب المعدود التأنيث من المضاف إليه أعني الضمير العائد إلى الحسنات. **قوله: (على شفى)** أي: على طرف وجانب وقوله أي من الشفي أي فأنث الضمير العائد على الشفي مع أنه مذكر لاكتساب المضاف أعني الشفي التأنيث من الحفرة. **قوله: (ويحتمل أن الضمير للنار)** أي: بناءً على أن الكون على شفاها كالكون فيها. **قوله: (فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف)** أي: فقد جاء على الأصل. **قوله: (طول الليالي الخ)** البيت: للأغلب العجلي وقيل للعجاج ويروي عجزه

أخذن بعضي وتركن بعضي

وبعده:

حنين طولي وطوين عرضي ... أقعدنني من بعد طول النهض

قوله: (أسرعت) إنما لم يقل أسرع أي الطول لاكتساب الطول التأنيث من الليالي.

---

٧٥٤ ـ **التخريج**: الرجز للأغلب العجليّ في (الأغاني ٢١/ ٣٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٣١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٥؛ وله أو للعجّاج في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨١؛ وللعجّاج في الكتاب ١/ ٥٣؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٦؛ والخصائص ٢/ ٤١٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٢؛ والمقتضب ٤/ ١٩٩، ٢٠٠).

شرح المفردات: نقضي: تحطيمي.

٧٥٥ ـ ومَا حُبُّ الدّيارِ شَغَفْنَ قَلْبِي [وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا]

وأنشد سيبويه [من الطويل]:

٧٥٦ ـ وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وإلى هذا البيت يُشير ابن حَزْم الظاهريُّ في قوله [من الطويل]:

٧٥٧ ـ تَجَنَّبْ صَدِيقاً مِثْلَ مَا، وَاحْذَرِالَّذِي يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ عُرْبٍ وَأَعْجَمِ
فَإِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُزْرِي، وَشَاهِدِي كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

قوله: (**شغفن**) أي: فلم يقل شغف الحب لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهو الديار وتمام البيت:

ولكن حب من سكن الديارا

وقبله:

أمر على الديار ديار ليلى أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

قوله: (**وتشرق الخ**) البيت للأعشى يصف رجلاً بإفشاء السر وقبله:

فلو كنت في جب ثمانين قامة ورقيت أسباب السماء بسلم
ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم أني لست عنك بمفحم

قوله: (**وتشرق**) أي: تغص بالقول الذي فشيته كما أن صدر القناة يغص بجمود الدم الذي عليها. **قوله**: (**شرقت**) بكسر الراء أي كما غصت صدر القناة أي الرمح من الدم والشاهد في شرقت فلم يقل شرق أي الصدر لإضافة الصدر للقناة. **قوله**: (**صدر القناة**) أي: أن صدري الذي هو مذكر لما أضيف للقناة التي هي مؤنثة حسنة واكتسب التأنيث

---

٧٥٥ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في (ديوانه ص ١٣١؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٧، ٣٨١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٦٩).

اللغة: الشغف في الأدب ذروة الحب، وفي العلم هو قشرة شفافة تغلف القلب.

المعنى: أنا لا أحب الديار من بيوت وطرق وغيرها، بل أحب من يعيش فيها.

٧٥٦ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في (ديوانه ص ١٧٣؛ والأزهية ص ٢٣٨؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٢٥٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٠٦؛ والدرر ٥/ ١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤؛ والكتاب ١/ ٥٢؛ ولسان العرب ٤/ ٤٤٦ (صدر)، ١٠/ ١٧٨ (شرق)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٧٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٥؛ والخصائص ٢/ ٤١٧؛ والمقتضب ٤/ ١٩٧، ١٩٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٩).

اللغة: شرق: غصَّ. القناة: الرمح. أذاع: فضح وأفشى.

المعنى: إنك غير مستودع للسر، كالرمح لا يستطيع حفظ الدماء التي عليه.

٧٥٧ ـ أوردها فقط لما تضمنته من إشارة إلى البيت السابق.

ومراده بـ «ما» الكناية عن الرجل الناقص كنقص «ما» الموصولة، وبـ «عمرو» الكناية عن الرجل المريد أَخْذَ ما ليس له كأخذ «عمرو» الواو في الخط.

وشَرْطَ هذه المسألة والتي قبلها صلاحيَّةُ المضاف للاستغناء عنه؛ فلا يجوز «أَمَةُ زَيْدٍ جَاءَ»، ولا «غُلاَمُ هِنْدٍ ذَهَبَتْ»، ومن ثَمَّ ردَّ ابنُ مالك في التوضيح قولَ أبي الفتح في توجيهه قراءةَ أبي العالية: ﴿لاَ تَنفَعُ نَفْساً إيمانها﴾ [الأنعام: ١٥٨] بتأنيث الفعل: إنه من باب «قُطِعَتْ بَعْضُ أصابعه»، لأن المضاف لو سَقَط هنا لقيل: «نفساً لا تنفع» بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإِيمان في الفاعليّة، ويلزم من ذلك تعدِّي فعل المتّصل إلى ظاهره نحو قولك: «زَيْدَ ظَلَم»، تريد أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز.

السابع: الظرفيَّة، نحو: ﴿تُؤتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، وقوله [من الرجز]:

أَنَـا أَبُـو الْـمُـنْـهَـالِ بَـعْـضَ الأَحْـيَـانْ

منها بسبب الإضافة. **قوله: (ومراده بما الكناية)** أراد الكناية اللغوية وهي ما عبر به عن المعنى لأن الواقع هنا تشبيه. **قوله: (ومراده بما الكناية)** الأولى ومراده بما ما الموصولة ومراده بالصديق الذي يكون مثل ما الصديق الناقص شبهه بها من حيث إنها مفتقرة لما يكملها وهو العائد والصلة، وأما كلامه فلا يظهر لأن كلامه حينئذٍ يكون تجنب صديقاً يكون كناية عن رجل ناقص، وكذا تقول في قوله عمرو الخ فالمراد بعمرو لفظ عمرو المرسوم الذي رسم فيه ما ليس حقه وشبه الرجل به من حيث أن كلاً يأخذ ما ليس مستحقاً له. **قوله: (المريد أخذ)** في نسخة المتزيد الآخذ. **قوله: (هذه المسألة الخ)** يعني السادس والخامس. **قوله: (فلا يجوز أمة زيد جاء)** لأنه لو حذف أمة لم يعلم إسناد المجيء للأمة بل لزيد، وكذا في غلام هند وهذا بخلاف قطعت بعض أصابعه لأنك لو قلت قطعت أصابعه لعلم قطع البعض في الجملة بأن يكون على سبيل التجوز مثلاً تأمل. **قوله: (ومن ثم)** أي: من أجل هذا الشرط رد الخ، وقوله لأن المضاف الخ علة لقوله رد الخ.

قوله: (أنه) مقول القول وقوله من باب قطعت بعض أصابعه أي أن الفعل أنث مع كون الفاعل مذكراً لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف إليه. **قوله: (بتقديم الخ)** أي: لأن الضمير يعود بعد الحذف على النفس وحينئذٍ يلزم عود الضمير على متأخرا لفظاً ورتبة فالمخلص أن يقدم نفساً وجوباً. **قوله: (الذي ناب عن الإيمان)** أي: الذي كان مضافاً إليه. **قوله: (إلى ظاهره)** أي: بأن يكون الظاهر مفعولاً للفعل الرافع لضميره المتصل. **قوله: (كل حين)** أي: فكل منصوب على الظرفية لاكتسابه الظرفية من المضاف إليه، وكذا

وقال المتنبّي [من الخفيف]:

أَيَّ يَـــوْمٍ سَـــرَرْتَـــنِـــي بِـــوِصَـــالٍ لَـــمْ تَـــسُـــؤْنِـــي ثَـــلاَثَـــةً بِـــصُـــدُودِ

و«أيّ» في البيت استفهاميَّة يراد بها النفي، لا شرطيّة؛ لأنه لو قيل مكان ذلك: «إنْ سررتني» انعكس المعنى، لا يقال: يدلُّ على أنها شرطيّة أنّ الجملة المنفيّة إن اسْتُؤنفت ولم تُرْبط بالأولى فسد المعنى؛ لأنا نقول: الرَّبْطُ حاصل بتقديرها صفة لِـ «وصال»، والرابط محذوف، أي: لم ترعني بعدهُ، ثم حُذفَا دفعةً أو على التدريج؛ أو حالاً من تاء المخاطب، والرابط فاعلها، وهي حال مقدّرة، أو معطوفة بفاء محذوفة فلا موضع لها، أي: ما سررتني غيرَ مقدّر أنك تَرُوعُنِي، ومن روى ثلاثة بالرّفع فالحالية ممتنعة، لعدم الرابط.

الثامن: المصدريّة، نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:

بعض في بعض الأحيان وأي في بيت المتنبي وإن كانت كل وبعض وأي ليست أسماء زمان ولا مكان. **قوله**: **(لم تسؤني)** تقدم للمصنف إنشاده لم ترعني وسيأتي له ذلك في التقدير. **قوله**: **(المعنى)** أي: المراد الذي هو أنت ما سررتني يوماً بوصل إلا وقد أسأتني وعاقبتني ثلاثة بفراق وصدود أي فالمعنى أني معذب معك على طول الدوام، ولو جعل المعنى على الشرط لكان المعنى إن سررتني بوصال يوماً لم تحصل لي الإساءة بالفراق لحصول السرور الأول بالوصال فأنا دائم منعم. **قوله**: **(لا يقال الخ)** حاصله أنه يلزم على جعل أي للاستفهام الإنكاري فساد وحاصله أنه يلزم عليه أن تكون الجملة المنفية أعني لم ترعني مستأنفة لعدم الربط لها بما قبلها وجعلها استئنافاً يلزم عليه فساد في الكلام وذلك لأن قوله أي يوم سررتني بوصال معناه سلب كلي أي لم يحصل منك سرور أصلاً، وقوله لم تسؤني الخ معناه إيجاب جزئي أي لم يحصل منك إساءة في بعض الأوقات وإذا انتفت الإساءة في بعض الأوقات ثبت السرور في بعض الأوقات والإيجاب الجزئي يناقض السلب الكلي ولا جاء النقض وإلا من جعل أي استفهامية فتعين جعلها شرطية والأوضح في العبارة أنه كان يقول أنه على جعل أي للاستفهام تكون الجملة الثانية مستأنفة لعدم الرابط وجعلها للاستئناف يلزم عليه فساد المعنى ا هـ تقرير شيخنا دردير.

قوله: **(لا يقال الخ)** فيه أنه استدل قبل هذا على إنها غير شرطية بأنه لو قيل مكان ذلك إن سررتني انعكس المعنى فبعد تقريره لفساد المعنى على تقرير الشرطية لا يتجه هذا السؤال وكيف يستدل بالاستئناف على إنها شرطية مع ما تقدم من أن كونها شرطية يوجب انعكاس المعنى. **قوله**: **(ثم حذفا)** أي: المضاف والمضاف إليه. **قوله**: **(بفاء محذوفة)** أي: فاء السببية وهي تربط ما بعدها بما قبلها. **قوله**: **(أي سررتني غير مقدر الخ)** راجع لجعلها حالية فالأولى أن يقدمه عندها. **قوله**: **(فالحالية ممتنعة لعدم الرابط)** قد يقال إن الربط يحصل بتقدير ضمير أي بصدود منك فلا تمتنع الحالية حينئذٍ ا هـ دماميني. **قوله**:

٢٢٧]، فـ «أي»: مفعول مطلق ناصبه «ينقلبون»؛ و«يعلم»: معلقة عن العمل بالاستفهام؛ وقال [من الطويل]:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا

«أيّ» الأولى واجبة النصب بما بعدها كما في الآية، إلا أنها هنا مفعولٌ به، كقولك: «تداينت مالاً» لا مفعول مطلق؛ لأنها لم تُضَفْ لمصدر؛ والثانية واجبة الرفع بالابتداء مثلها في ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف: ١٢]، ﴿ولتعلمن أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً﴾ [طه: ٧١].

التاسع: وجوب التصدير، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو: «غُلاَمُ مَنْ عِنْدَكَ»، والخبر في نحو: «صَبِيحَةَ أَيِّ يوم سَفَرُكَ»، والمفعول في نحو: «غُلاَمَ أَيِّهِمْ أَكْرَمْتَ»، ومن ومجرورها في نحو: «مِنْ غُلاَمِ أَيِّهِمْ أنت أَفْضَلُ»؛ ووجب الرفع في نحو: «عَلِمْتُ أبو مَنْ زَيْدٌ»، وإلى هذا يشير قول بعض الفُضَلاء [من الطويل]:

(وأي غريم) أي: مبتدأ وغريمها خبره. **قوله: (لا مفعول مطلق)** قد تقدم صحته بحمل الدين على التداين وعلى ما ذكره المصنف فالبيت ليس مما الكلام فيه إذا لم يكتسب المضاف شيئاً من المضاف إليه. **قوله: (لأنها لم تضف لمصدر)** أي: وإنما أضيفت لاسم ذات. **قوله: (غلام من عندك)** غلام مبتدأ ومن مضاف إليه وعندك خبر. **قوله: (صبيحة)** خبر مقدم منصوب على الظرفية وهو واجب التصدير لإضافته لواجب التصدير وسفرك مبتدأ. **قوله: (من غلام أيهم الخ)** الجار والمجرور متعلق بأفضل الواقع خبراً عن أنت وتقديم من ومجرورها هنا على عاملها واجب لإضافة المجرور لواجب التصدير. **قوله: (أبو من)** مبتدأ مقدم وزيد خبراً والعكس ووجب رفع أبو لإضافته لواجب الصدارة فلذا علق علم عن العمل ولم يقل أبا من والجملة في محل نصب سادة مسد مفعولي علم. **قوله: (وإلى هذا)** أي: إلى ما ذكر من وجوب التقديم والرفع هذا هو الأتم معنى ويحتمل وإلى الرفع. **قوله: (بعض الفضلاء)** هو الشيخ أمين الدين العروضي المحلي.

قوله: (فرفع أبو من) أي: من قولك علمت أبو من زيد فلما أضيف لواجب التصدير وجب رفعه وإن كان أصله النصب. **قوله: (يبين قوله الخ)** فيه أنه لا يصح أن يكون خبراً عن المبتدأين المتعاطفين وعن أحدهما أما الأول فلعدم المطابقة إذ لم يقل يبينان، وأما الثاني فلاشتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما، وذلك لأن رفع أبو من لا يبين قوله مغرياً ومحذراً بل مغرياً فقط، وكذا خفض مزمل لا يبينهما بل يبين محذراً فقط فكيف السبيل إلى تصحيح الكلام والجواب أن يجعل قوله مغرياً ومحذراً قيد المحذوف لا للمذكور ويجعل قوله يبين بلا قيدا خبراً عن أحدهما وخبر الآخر محذوف والتقدير على أن يكون الحذف من الثاني مثلاً فرفع أبو من يبين قولي وخفض مزمل كذلك هما يبينان

٧٥٨ ـ عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ، فَمَنْ غَدَا   مُضَافاً لأَرْبَابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا
وَإِيَّاكَ أَنْ تَرْضَى صَحَابَةَ نَاقِصٍ   فَتَنْحَطَّ قَدْراً مِنْ عُلاكَ وَتُحْقَرَا
فَرَفْعُ أَبُو مَنْ ثم خَفْضُ مُزَمَّلٍ   يُبَيِّنُ قَوْلِي مُغْرِياً وَمُحَذِّرَا

والإشارة بقوله: «ثم خفض مُزَمَّل» إلى قول امرىء القيس [من الطويل]:

٧٥٩ ـ كَأَنَّ أَبَاناً فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ   كَبِيرُ أناسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

وذلك أن «مُزَمَّلٍ» صفة لِـ «كبير»، فكان حقه الرفع، ولكنه خفض لمجاورته المخفوض.

والعاشر: الإعراب، نحو: «هٰذِهِ خَمْسَةُ عَشْرِ زَيْدٍ» فيمن أعربه، والأكثر البناء.

والحادي عشر: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون المضاف مبهماً كـ «غير» و«مثل» و«دُون»، وقد استُدلَّ على

قولي مغرياً ومحذراً. **قوله: (مغرياً)** أي: في قوله عليك بأرباب الخ وقوله ومحذراً أي في قوله وإياك أن ترضى الخ. **قوله: (أبانا)** هو جبل ويروى ثبيرا وهو جبل بمكة، وقوله عرانين جمع عرنين معظم الأنف أو كله شبه به أول المطر لتقدمه على بقية الوجه واستعارة له، وقوله وبله أي مطره أي كأن هذا الجبل ملفوف في بجاد أي كساء مخطط حال نزول المطر عليه أي كأنه بين الجبال حال نزول المطر كبير أناسٍ ملفوف في بجاد أي كساء. **قوله: (الإعراب)** أي: إذا كان المضاف إليه معرباً هذا كلامه وفيه أن أرباب هذه اللغة يقولون المضاف ولو كان مضافاً لمبني نحو خمسة عشرك فالموجب لإعراب المضاف الإضافة لا المضاف إليه كما هو ظاهر كلامه لأن الموضوع أن المضاف إليه موصوف بوصف فيكتسبه المضاف من المضاف إليه بسبب الإضافة. **قوله: (هذه خمسة عشر زيد)** أي: فلما أضاف عشر لزيد المعرب أعرب عشر ورفع مع أنه مبني على الفتح، وأما خمسة فهي على حالها مبنية على الفتح.

قوله: (البناء) أي: إذا كان المضاف إليه مبنياً. **قوله: (مبهماً)** أي: وغير اسم زمان

---

٧٥٨ ـ أورد الأبيات فقط للإشارة إلى البيت الثاني.

٧٥٩ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٢٥؛ وتذكرة النحاة ص ٣٠٨، ٣٤٦؛ وخزانة الأدب ٥/٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ٩/٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٥٥ (عقق)، ١١/ ٣١١ (زمل)، ١٢/ ١٧٧ (خزم)، ١٣/ ٦ (ابن)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠؛ والمحتسب ٢/ ١٣٥).

اللغة: أبان: اسم جبل بمكة. عرانين: أنوف (مقدمات الوجوه». وبله: وابله، مطره. البجاد: كساء من صوف الإبل. المزمل: الملفوف.

المعنى: كأن الجبل وقد لامسته أنوف السحاب يشبه شيخاً ملتفاً بكسائه الصوفي.

ذلك بأمور: منها قولُه تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبا: ٥٤]، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] قاله الأخفش، وخُولف، وأُجيب عن الأول بأن نائب الفاعل ضميرُ المصدر، أي: وَحِيل هو، أي: الحولُ، كما في قوله [من الطويل]:

٧٦٠ ـ وَقَالَتْ: مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ، وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ

أي: ويعتلل هو، أي: الاعتلال، ولا بُدَّ عندي من تقدير «عليك» مدلولاً عليها بالمذكورة، وتكون حالاً من المُضْمر، ليتقيّد بها فتقيد ما لم يُفْده الفعل؛ وعن الثاني

كما يؤخذ مما يأتي. **قوله: (وحيل بينهم)** أي: فبين مبني على الفتح وحقه الرفع لأنه نائب فاعل لإضافته للمبني. **قوله: (ومنا دون)** أي: فلم يقل دون بالرفع مع أنه مبتدأ ومنا خبر لإضافته للمبني فاكتسب منه البناء. **قوله: (وخولف)** لا حاجة لهذا مع قوله وأجيب. **قوله: (أي وحيل هو الخ)** المراد بالحول الحجز أي حجز الحجز بينهم أي ثبت الحجز بينهم كما يؤخذ مما يأتي في المصنف. **قوله: (كما في قوله)** أي: فهذا نظيره في كون نائب الفاعل ضمير المصدر العائد على الفعل. **قوله: (متى يبخل عليك)** أي: بالوصل وقوله ويعتلل أي يعتذر لك من تركه وقوله يسؤك أي يحزنك. **قوله: (تذرب)** بفتح الراء من ذرب والمراد به يحتد لسانك أي متى يبخل عليك بالوصل ويعتذر لك في تركه تصر حزيناً، وحينئذٍ تخضع وتذل وإن كشف غرامك بالوصال صار لسانك حاداً طلقاً كثير الكلام. **قوله: (ولا بد الخ)** أي: لأجل أن تحصل فائدة لأن الفعل يدل على مصدره فلم يحصل بهما فائدة فإذا أتيت بالحال أفاد فائدة. **قوله: (ولا بد عندي الخ)** لا حاجة إلى هذا الذي ذكر أنه لا بد منه عنده فإن الضمير النائب عن الفاعل راجع للمصدر المعهود أي الاعتلال وقد صرح به المصنف معرفاً فقد أفاد المصدر فائدة لم يفدها الفعل ضرورة أنه إنما يدل على مصدر نكرة والنائب هنا مصدر معرف معهود، وقد قال المصنف في توضيحه على الألفية المعنى ويعتلل الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه بعليك أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات فجوز الأمر ولم يجعل أحدهما متعيناً لا بد منه وهذا الذي قاله في التوضيح هو الحق اهـ دماميني. **قوله: (مدلولاً عليها)** أي: بحيث يكون الأصل متى يبخل عليك ويعتلل هو عليك. **قوله: (ليتقيد)** أي: المضمر بها أي بالحال لأن الحال في المعنى وصف لصاحبها والوصف مقلل للاشتراك وفيه أن تقدير الاعتلال بأل العهدية كافٍ ومغنٍ عن تقدير عليك ولا يحتاج لتقديرها إلا لو قدر اعتلال منك أي

---

٧٦٠ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٤٢؛ وشرح التصريح ١/ ٢٨٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٢، ٨٨٣؛ ولعلقمة في ديوانه ص ٨٣؛ ولأحدهما في المقاصد النحوية ٢/ ٥٠٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٢).

المعنى: يقول: إن هجرناك واعتللنا عليك يسؤك هذا الأمر، وإن وصلناك فكشفت غرامك كان ذلك عادة لك ودربة.

بأنه على حذف الموصوف، أي: ومنا قومٌ دون ذلك، كقولهم: «مِنّا ظَعَنَ وَمِنّا أقَامَ»، أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام، ومنها قولُه تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] فيمن فتح «بينَ»، قاله الأخفش، ويؤيّده قراءة الرّفع؛ وقيل: «بين» ظرف، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي: لقد وقع التقطع، أو إلى الْوَصْلِ؛ لأن ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] يدلّ على التهاجر، وهو يستلزم عدم التواصل، أو إلى ﴿ما كنتم تزعمون﴾ [الأنعام: ٩٤] على أن الفِعْلين تنازعاه، ويؤيّد التأويلَ قولُه [من الطويل]:

٧٦١ ـ أَهُمّ بِأمْرِ الْحَزْمِ لَوْ أَسْتَطِيعُهُ ... وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالنَّزَوَانِ

بفتح «بين» مع إضافته لمعرب، ومنها قولُه تعالى: ﴿إنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أنكُمْ تَنْطِقُونَ﴾

متى يبخل عليك ويعتلل الاعتلال المعهود بكونه عليك لا على غيرك.

قوله: (على حذف الموصوف) أي: فدون منصوب على الظرفية صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ ومنا خبر وليس دون هو المبتدأ حتى يتأتى كلامه. **قوله: (ومنها)** أي: من الأمور التي استدل بها على الاكتساب المضاف البناء من المضاف إليه. **قوله: (فيمن فتح الخ)** أي: فبين فاعل لتقطع ويدل له قراءة الرفع وفتح لإضافته للمبني فاكتسب البناء من المضاف إليه. **قوله: (أي لقد وقع التقطع)** إنما فسر تقطع بوقع لأن إسناد الفعل لمصدره لا بد فيه من التأويل وإلا كان تهافتاً. **قوله: (على أن الفعلين)** أي: تقطع وضل تنازعاه على الفاعلية فأعمل الثاني وأضمر في الأول ضميراً عائداً على ما كنتم تزعمون وفيه أن هذا يعارضه ما قاله في قوله تعالى: ﴿فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شيء قدير﴾ [البقرة: ٢٥٩] فقد ذكر هناك أنه لا يجوز أن يخرج القرآن على الإضمار قبل الذكر حتى أن البصريين لا يجيزونه، وأجيب بأن كلامه الآن بصدد بيان أقوال المؤولين وإن كان أحدها لا يرضاه ولا يقول به بدليل ما سبق له ا هـ تقرير دردير. **قوله: (ويؤيد التأويل)** أي: كون بين ظرف والفاعل ضمير يعود إلى المصدر أو إلى الوصل الخ. **قوله: (بين العير)** أي: الحمار والنزوان أي النط على الأنثى والوثوب عليها. **قوله: (مع إضافته لمعرفته لمعرب)** أي: وإذا كان مضافاً لمعرب فلا يمكن القول ببنائها لأنها لا تبنى إلا إذا أضيفت لمبني فتعين أن بين ظرف ونائب الفاعل ضمير يعود على المصدر فالقصد أنه تعين

---

٧٦١ ـ **التخريج**: البيت لصخر بن عمرو السلمي (أخي الخنساء) في (الأصمعيات ص ١٤٦؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٣٨؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٥٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٣١٩ (نزا)؛ وبلا نسبة في المنصف ٣/ ٦٠).

المعنى: الحزم: إحكام الأمر. النزوان: وثوب الذكر على الأنثى. العَير: الحمار والعِير قافلة النوق.

المعنى: أريد ضبط أموري وإحكامها، ولكني لا أستطيع إلى ذلك سبيلا.

[الذاريات: ٢٣] فيمن فتح «مِثْلاً»؛ وقراءة بعض السلف ﴿أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ﴾ [هود: ٨٩] بالفتح، وقول الفرزدق [من البسيط]:

[فأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ] إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في «مثل» لمخالفتها للمبهمات؛ فإنها تُثنّى وتجمع كقوله تعالى: ﴿إِلاّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقول الشاعر [من البسيط]:

[مَنْ يَفْعَلِ الحسنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا] وَالشَّرُّ بِالشر عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ

وزعم أنّ «حقاً» اسمُ فاعلٍ من «حَقَّ يحق»، وأصله: «حاقٌّ» فقُصِر، كما قيل: «بَرٌّ» و«سَرٌّ»؛ ففيه ضمير مستتر، ومثل: حال منه، وأن فاعل «يصيبكم» ضميره تعالى لتقدّمه في ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلاّ بِاللَّهِ﴾ [هود: ٨٨] ومثل: مصدر.

وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة، ومنها قوله [من البسيط]:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُون ذَاتِ أَوْقَالِ

فغير: فاعل لِـ «يمنع» وقد جاء مفتوحاً، ولا يأتي فيه بحث ابن مالك؛ لأن

هنا التأويل. **قوله**: (**مثل ما أصاب**) بفتح مثل مع أنه فاعل لقوله يصيب. **قوله**: (**وإذ ما مثلهم الخ**) فمثلهم مبتدأ مبني على الفتح لإضافته لمبني.

قوله: (**وزعم ابن مالك أن ذلك**) أي: اكتساب المضاف البناء من المضاف إليه لا يكون في مثل لمخالفتها الخ، وقد يقال أن يوم يثنى ويجمع ويكتسب البناء من المضاف به كما يأتي في الثالث. **قوله**: (**لمخالفتها الخ**) أي: فلا يتأتى فيها البناء أصلاً بخلاف غير وبين. **قوله**: (**وزعم**) عبر بالزعم إشارة لبعده. **قوله**: (**من حق**) باب ضرب. **قوله**: (**فقصر**) أي: بحذف الألف. **قوله**: (**كما قيل بر الخ**) أي: فالأصل بان وسار ونام. **قوله**: (**ففيه ضمير مستتر**) تفريع على كونه اسم فاعل. **قوله**: (**ومثل مصدر**) أي: منصوب على المصدرية أي أن يصيبكم إصابة مثل إصابة الخ. **قوله**: (**وأما بيت الفرزدق**) وهو قوله:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

قوله: (**ففيه أجوبة**) أحدها أن نصب مثل على الحال والخبر محذوف أي موجوداً وأنه أعمل لا مع عدم الترتيب شذوذ أو أن نصب مثل غلط لأن الفرزدق لم يعرف شرط إعمال ما الحجازية عند الحجازيين لكونه تميمياً. **قوله**: (**غير أن نطقت**) قال بعض عد هذا من قبيل الإضافة إلى مبني مشكل إذ المعنى غير نطق حمامة وهذا أمر لا بد منه لوجود الحرف المصدري وجوابه أن الإضافة بحسب الظاهر إلى جملة مصدرة بحرف مصدري كما صرح به الرضى وليست من قبيل المعربات بل هي مبنية، نعم هذه الجملة في تأويل مفرد لوجود الحرف المصدري فالمعرف هو ذلك المفرد الذي تؤول الجملة به والإضافة في الظاهر إنما هي للجملة. **قوله**: (**ذات أوقال**) وفي نسخة ذات أفنان. **قوله**:

قولهم: «غَيْرَانِ وأغْيَارُ» ليس بعربي.

ولو كان المضاف غير مبهم لم يُبْنَ، وأما قول الجرجاني وموافقيه إن «غُلاَمِي» ونحوه مبنيّ فمردود، ويلزمهم بناء «غلامك»، و«غلامَه» ولا قائل بذلك.

الباب الثاني: أن يكون المضاف زماناً مبهماً، والمضاف إليه «إذْ»، نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ﴾ [هود: ٦٦]، و﴿مِنْ عذَابِ يَوْمَئِذٍ﴾ [المعارج: ١١] يُقرآن بجرّ «يوم» وفتحه.

الثالث: أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني، بناء أصليًّا كان البناء، كقوله [من الطويل]:

٧٦٢ - عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ؟

أو بناءً عارضاً، كقوله [من الطويل]:

(ولو كان الخ) هذا مفهوم قوله في أول الباب أن يكون المضاف مبهماً كغير الخ. **قوله: (فمردود)** أي: لأنه ليس غلام من المبهمات ولأنه يلزمهم الخ. **قوله: (زماناً مبهماً)** أي: مثل ساعة ويوم. **قوله: (وفتحه)** هو محل الشاهد فبناء يوم لإضافته للمبني، وأما على جره فيوم معرب. **قوله: (على حين)** فالفتح بناءً لإضافته للفعل المبني أي للجملة التي فعلها مبني، وقوله على الصبا بكسر الصاد الميل للجهل. **قوله: (الما أصح)** من الصحو وهو الإفاقة من السكر والوازع المانع يعني أنه بكى لأجل شوقه إلى محبوبه ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهماك في سكر الصبوة ووبخها عن عدم الصحو منه مع وجود المانع من التلبس بذلك وهو الشيب الذي لا يليق بصاحبه التلطخ بالأدناس الشهوانية. **قوله: (والشيب وازع)** أي: مانع من ارتكاب الصبا وهذا البيت للنابغة وقبله:

وأسبل مني عبرة فرددتها على النحر منها مستهل ودامعُ

أسبل هطل وحذف تاء التأنيث للفصل والعبرة بفتح العين الدمع والمستهل بكسر الهاء السائل والدامع مثله. **قوله: (أو بناء عارضاً الخ)** جعل المصنف بناء الفعل المضارع

---

٧٦٢ - التخريج: البيت للنابغة الذبياني في (ديوانه ص ٣٢؛ والأضداد ص ١٥١؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٦. ٣/ ٤٠٧، ٦/ ٥٥٠، ٥٥٣؛ والدرر ٣/ ١٤٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦، ٨٨٣؛ والكتاب ٢/ ٣٣٠، ولسان العرب ٨/ ٣٩٠ (وزع)، ٩/ ٧٠ (خشف)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٠٦، ٤/ ٣٥٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥، ٣/ ٥٧٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٧؛ وشرح المفصّل ٣/ ١٦، ٤/ ٥٩١، ٨/ ١٣٧؛ والمقرب ١/ ٢٩٠، ٢/ ٥١٦؛ والمنصف ١/ ٥٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٨).

اللغة والمعنى: على حين: أي في حين. المشيب: الشيب. الصّبا: الميل إلى الهوى. أصحو: أفيق. الوازع: الرادع.

٧٦٣ ـ لأجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّماً   عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

رُوِيا بالفتح، وهو أرْجَحُ من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوحٌ عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية، فقال البصريّون: يجب الإعراب، والصَّحيحُ جوازُ البناء، ومنه قراءة نافع: ﴿هٰذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] بفتح «يوم»، وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير ﴿يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾ [الانفطار: ١٩] بالفتح، وقال [من الطويل]:

٧٦٤ ـ إِذَا قُلْتُ هٰذَا حِينَ أَسْلُو يَهِيجُنِي   نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطَّلِعُ الْفَجْرُ

عند اتصاله بنون الإناث عارضاً مع أن الأصل في الفعل من حيث هو البناء لأن المضارع على الخصوص أشبه الاسم فأعرب وجعل ما يرده إلى البناء أمراً طارئاً عليه ا هـ دماميني. **قوله: (لأجتذبن الخ)** الاجتذاب السلب والتحلم تكلف الحلم بالكسر يعني لأسلبن قلبي من هذه النسوة تكلفاً مني لإظهار الحلم والرجوع عن الصبوة وعلى بمعنى في وهي متعلقة بالفعل أو بالمصدر ويستصبين بمعنى يصبين أو بمعنى يطلبن الصبوة. **قوله: (رويا)** أي: حين في البيتين، وقوله بالفتح أي على أنهما مبنيان لإضافتهما لمبني. **قوله: (عند ابن مالك)** قال في الخلاصة:

واختر بنا متلو فعل بنيا

قوله: (والصحيح) أي: مع أنه خبر لمبتدأ محذوف أي هو يوم الخ. **قوله: (بفتح يوم)** أي: مع أنه خبر عن اسم الإشارة فهو مبني على الفتح في محل رفع. **قوله: (هذا حين أسلو)** هذا مبتدأ والإشارة للوقت الحاضر وحين أسلو مبني على الفتح في محل رفع وهو مضاف لجملة أسلو. **قوله: (حين أسلو)** من السلو وهو النسيان وقوله يهيجني بفتح

= يقول: لمّا حلّ المشيب وارتحل الصِّبا عاتبت نفسي قائلاً: أما تصحين من سكرك، أي تماديك في المعاصي، ويمنعك الشيب؟

٧٦٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (خزانة الأدب ٣/ ٣٠٧؛ والدرر ٣/ ١٤٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٣؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٨).

شرح المفردات: التحلّم: تكلّف الحلم، أي الرزانة والابتعاد عن الطيش. يستصبين: يقعن في الصبوة، وهي الميل إلى اللهو والطيش. الحليم: العاقل.

المعنى: يقول: إنّه سيجتذب قلبه من هؤلاء الحسان، ويبتعد عن اللهو والطيش تكلّفاً، في حين أن لهنّ قوّة تغلب كلّ عقل، وتستميل كلّ عاقل.

٧٦٤ ـ **التخريج**: البيت لأبي صخر الهذليّ في (شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٩؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٥؛ ولسان العرب ٨/ ٢٣٥ (طلع)). =

وقال آخر [من الطويل]:

٧٦٥ - أَلَمْ تَعْلَمِي - يا عَمْرَكِ اللَّهُ - أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرامُ قَلِيلُ
وَإِنِّي لاَ أُخْزَى إِذَا قِيلَ: مُمْلِقٌ سَخِيٌّ، وَأُخْزَىٰ أَنْ يُقَالَ: بَخِيلُ

رُوِيا بالفتح.

ويحكى أن ابن الأخضر سُئِل بحضرة ابن الأبرش عن وجه النصب في قول النابغة [من الطويل]:

٧٦٦ - أَتَانِي - أَبَيْتَ اللَّعْنَ - أَنَّكَ لُمْتَنِي وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا الْمَسَامِعُ

حرف المضارعة أي يثيرني أي يحرك شوقي والصبا ريح تهب من مطلع الشمس عند استواء الليل والنهار. **قوله**: (**حين أسلو**) أي: فأسلو فعل مضارع كأغزو. **قوله**: (**ألم تعلمي**) مجزوم بحذف النون والياء فاعل. **قوله**: (**يا عمرك**) يا تنبيهية أو المنادى محذوف وعمرك منصوب بمحذوف أي أعمر عمرك بالله أي أعمر قلبك بتذكير الله ا هـ تقرير دردير. وعلم من هذا أن لفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض ويروى برفع اسم الجلالة على أنه فاعل والمصدر مضاف للمفعول. **قوله**: (**على حين الكرام**) أي: فحين مبنية على الفتح مع أن المضاف إليه جملة اسمية. **قوله**: (**لا أخزى**) أي: لا أذل ولا أهان والمملق الفقير. **قوله**: (**بالفتح**) أي: حين في البيت الأول وهو إذا قلت هذا وفي الثاني وهو قوله ألم تعلمي الخ، وأما البيت الثالث فلا شاهد فيه. **قوله**: (**عن وجه النصب**) أي: نصب مقالة. **قوله**: (**اللعن**) هو الطرد والإبعاد من الخير وهذا اللفظ تستعمله العرب كثيراً في الدعاء للإنسان بالشرف والعز وعلو المرتبة والمعنى جعلك آبياً للعين ولا يكون كذلك إلا إذا كان شريفاً أبي النفس عالي الهمة. **قوله**: (**وتلك التي**) أي: وتلك الملامة هي التي يضيق منها المسامع فتلك مبتدأ والتي خبره والجملة بعده صلة. **قوله**: (**تستك منها المسامع**) استكاك المسامع ضمها وضيقها.

اللغة: السلو: النسيان. يهيجني: يثيرني، ويحركني.

المعنى: كلما حاولت النسيان أهاجت ذكرياتي هذه النسائم.

٧٦٥ - **التخريج**: البيتان لمبشر بن هذيل في (ديوان المعاني ١/٨٩؛ ولموبال بن جهم المذحجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٤؛ ولمبشر بن هذيل أو لموبال بن جهم في المقاصد النحوية ٣/ ٤١٢؛ وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٤٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٨).

المعنى: ألم تعلمي: أطال الله عمرك أني سخي من أسخياء العرب في الزمن الذي قل فيه السخاة.

٧٦٦ - **التخريج**: البيتان للنابغة الذبياني في (ديوانه ص ٣٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦، ٨٥٥؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٤٠ (سكك)).

اللغة: أبيت اللعن، دعاء بالعز والشرف. تستك: تصم. رائع: مخيف. التلقاء: جلوس المواجهة.

=

مَـقَـالَـةَ أَنْ قَـدْ قُـلْـتَ: سَـوْفَ أَنَـالُـهُ، وَذٰلِـكَ مِـنْ تِـلْـقَـاءِ مِـثْـلِـكَ رَائِـعُ

فقال [من الطويل]:

٧٦٧ ـ [إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ فَصَاحِبْ خِيَارَهُمْ وَلاَ تَصْحَبِ الأَرْدَى فَتَرْدَى مَعَ الرَّدِي

فقيل له: الجواب، فقال ابن الأبرش: قد أجاب، يريد أنه لما أضيف إلى المبنيّ اكتسب منهُ البناء؛ فهو مفتوح لا مَنصوب، ومحلّه الرفع بدلاً من «أنك لمتني»، وقد رُوي بالرفع. وهذا الجواب عندي غير جيّد، لعدم إبهامِ المضاف، ولو صحَّ لصحَّ البناء في نحو: «غُلامَك، وفَرَسه» ونحو هذا مما لا قائل به؛ وقد مضى أن ابن مالك مَنَع البناء في «مثل» مع إبهامها لكونها تُثَنَّى وتُجمع، فما ظنُّك بهذا؟ وإنما هو منصوبٌ على إسقاط الباء، أو بإضمارِ «أعني» أو على المصدريّة. وفي البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى، وهو إضافة «مَقَالَة» إلى «أنْ قَدْ قلت» فإنه في التقدير: مقالة قولك، ولا يُضاف الشيء إلى نفسه؛ وجوابه أن الأصل: «مقالةٌ» فحُذف التنوين

قوله: (مقالة) نصب مقالة بدل من أنك لمتني وهي في تأويل مصدر فاعل بأتاني فمقتضاه أن يرفع مقالة لأن البدل من المرفوع مرفوع. **قوله: (أناله)** بضم اللام فعل مضارع أي أصيبه وقوله رائع من أراعه بمعنى أخافه. **قوله: (من تلقاء)** يقال جلس تلقاءه أي حذاءه أي وذلك القول من عند مثلك مخيف. **قوله: (ولا تصحب الأردى الخ)** هذا عجز بيت ثانٍ وأول البيتين:

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدي

إذا كنت في قوم فصاحب خيارهم ولا تصحب الأردى فتردى مع الردي

قوله: (أضيف إلى المبني) أي: وهو ان ولكن فيه أن الإضافة إنما هي للجملة وهي لا توصف بكونها مبنية ولا معرفة تأمل. **قوله: (وقدروي بالرفع)** أي: وقدروي البيت برفع مقالة. **قوله: (ولو صح)** أي: البناء هنا في مقالة. **قوله: (لصح البناء الخ)** أي: بجامع أن كلاً منهما اسم غير مبهم مضاف لمبني. **قوله: (فما ظنك بهذا)** أي: الذي لا إبهام فيه أصلاً. **قوله: (أو على المصدرية)** أي: وعامله ما بعده وهو أن قد قلت. **قوله: (وجوابه الخ)** أي: أو أنه من إضافة العام للخاص وهي المسماة بالبيانية أي مقالة هي قولك سوف

= **المعنى**: «١» جاءني ـ زادك الله عزة ومجداً ـ أنك وبختني فإن سمعي لا يصدق هذا، ويصم عن.ه «٢» فقد سمعت بأنك توعدتني، وهذا ما يخيفني، ولا أستطيع الهرب منك.

٧٦٧ ـ **التخريج**: البيت لعدي بن زيد في (ديوانه ص ١٠٧).

اللغة: خيار الناس: أفاضلهم. الأردى: الأكثر رداءة وسوءاً. تردى: تهوي، تسقط. الردي: السيّء.

المعنى: صاحب أفاضل الناس، ولا تصاحب أسوأهم، فتسقط مكانتك معه، وتكون مثله.

للضرورة لا للإِضافة، و«أنْ» وصلتها بَدَل من مقالة، أو من «أنك لمتني»، أو خبرٌ لمحذوف، وقد يكون الشاعر إنما قاله: «مَقَالَةً أن» بإثبات التنوين ونَقْلِ حركة الهمزة، فأنشده الناسُ بتحقيقها، فاضطرُّوا إلى حذف التنوين؛ ويروى «ملامة» وهو مصدر لِـ «لُمْتَني» المذكورة، أو لأخرى محذوفة.

أناله. **قوله**: **(بدل من مقالة)** أي: فهي في محل نصب على أن مقالة نصب بنزع الخافض أو مفعول لأعني أو على أنه مصدر. **قوله**: **(أو من أنك لمتني)** أي: فهي في محل رفع لأن المبدل منه فاعل أتاني. **قوله**: **(أو خبر لمحذوف)** أي: هي أن قد قلت الخ. **قوله**: **(وقد يكون)** هذا جواب آخر عن الإشكال الوارد على الشاعر من حيث أن في البيت إضافة الشيء إلى نفسه. **قوله**: **(إنما قال مقالة)** اعلم أنه مرسوم فوق مقالة صاد وهذه الصاد المرسومة إشارة إلى الوصل وهذا خلاف طريقة رسم العروضيين عند التقطيع لأنهم إنما رسموه مقالتين. **قوله**: **(ونقله حركة الهمزة)** أي: إلى التنوين قبلها إنما احتاج المصنف لهذا لأن الشاعر لما خالف القواعد النحوية في كلامه احتاج إلى هذا التخريج الحسن فلا عجب فالعجب من الشارح حيث تعجب منه. **قوله**: **(فتحقيقها)** بالقاف أي بإثبات الهمزة. **قوله**: **(فاضطروا إلى حذف التنوين)** أي: لأجل التخلص من التقاء الساكنين فصار في صورة المتضايفين مع أنه لا إضافة بينهما.

الأمورُ التي لا يكونُ الفعلُ معها إلاَّ قاصراً

وهي عشرون:

أحدها: كونُهُ على «فَعُل» بالضَّم كـ «ظَرُفَ» و«شَرُف»، لأنه وَقْفٌ على أفعالِ السَّجايا وما أشبهها مما يقومُ بفاعله ولا يتجاوزه، ولهذا يتحوَّلُ المتعدِّي قاصراً إذا حُوّل وزنُهُ إلى «فَعُل» لغرضِ المبالغة والتعجّب، نحو «ضَرُبَ» الرجلُ و«فَهُمَ» بمعنى: ما أضْرَبَه وأفهَمَه! وسُمع «رَحُبَتْكم الطَّاعة»، و«أن بشراً طَلُعَ الْيَمَن»، ولا ثالثَ لهما، ووجههما أنهما ضُمِّنا معنى: «وَسِعَ» و«بَلَغَ».

والثاني و الثالث: كونه على «فَعَلَ» بالفتح أو «فَعِلَ» بالكسر وَوَصْفُهما على «فَعِيل»، نحو: «ذَلَّ» و«قَوِيَ».

الرابع: كونه على «أفعَلَ» بمعنى: صار ذا كذا، ونحو: «أغَدَّ البعيرُ»، و«أحْصَدَ الزرع» إذا صارا ذَوَيْ غُدَّة وحَصَاد.

والخامس: كونه على «افْعَلَلَّ» كـ «اقْشَعَرَّ» و«اشْمَأزَّ».

الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً

أي: لازماً لا يتعدى أثره إلى مفعول. **قوله: (لأنه وقف على أفعال السجايا)** أي: الطبائع أي قصر عليها ولا يتجاوزها إلى غيرها. **قوله: (مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه)** أي: فمن ثم لم يجيء متعدياً لأن التعدي يقتضي مجاوزة أثر فعل الفاعل لغيره. **قوله: (ولهذا)** أي: ولكونه وقف على أفعال السجايا وما شابهها. **قوله: (إذا حول)** أي: المتعدي كضرب فإنه إذا حول لقصد المبالغة إلى فعل وقيل ضرب الرجل أي أن الضرب صار كأنه سجية له ولازم له فصار يتعجب منه. **قوله: (سمع الخ)** أي: قد سمع تحويل الفعل المتعدي لفعل مع بقائه على التعدي في فعلين. **قوله: (وإن بشرا الخ)** سمع من علي بن أبي طالب والأول سمع من نصر بن سيار ولكن الذي سمع منه أرحبكم الدخول في طاعة الكرماء. **قوله: (ولا ثالث لهما)** أي: ولا ثالث لهذين اللفظين مع كونهما محولين لفعل. **قوله: (انهما أُضمنا)** أي: وتضمين القاصر معنى المتعدي يوجب تعدي ذلك القاصر. **قوله: (أو فعل بالكسر)** الأولى وفعل بالواو. **قوله: (ووصفهما)** أي: الوصف الآتي منهما على وزن فعيل نحو ذليل. **قوله: (ووصفهما على فعيل)** أي: ليس إلا فلا يرد نحو علم فإن وصفه وإن جاء على عليم إلا أنه جاء على عالم أيضاً فهو متعدي. **قوله: (أغد)** أصله أغدد على وزن أفعل نقلت حركة العين للساكنين قبلها وأدغم أي صار ذا غدة.

السادس: كونه على «افوَعَلَّ» كـ «اكْوَهَدَّ» الفرخُ إذا ارتعد.

السابع: كونهُ على «افْعَنْلَلَ» بأصالة اللامين كـ «احْرَنْجَمَ» بمعنى: اجتمع.

الثامن: كونه على «افعَنْلَلَ» بزيادة أحد اللامين كـ «اقْعَنْسَسَ الجملُ» إذا أبى أن ينقاد.

التاسع: كونه على «افْعَنْلَىٰ» كـ «احْرَنْبَى الديك» إذا انتفش، وشذّ قوله [من الرجز]:

٧٦٨ - قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي

ولا ثالث لهما، و«يغرنديني» - بالغين المعجمة - يَغْلُوني ويغلبني، وبمعناه «يَسْرَنْدِيني».

العاشر: كونه على «اسْتَفْعَلَ»، وهو دالّ على التحوُّل كـ «اسْتَحْجَرَ الطينُ»، وقولهم: «إن البُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ».

الحادي عشر: كونه على وزن «انْفَعَلَ»، نحو: «انطَلَق» و«انْكَسَر».

الثاني عشر: كونه مُطَاوعاً لمتَعَدٍّ إلى واحد، نحو: «كَسَرْتُهُ فانْكَسَرَ»، و«أزْعَجْتُهُ فانْزَعَجَ».

قوله: (احرنجم) فالجيم والميم أصليتان لا يسقطان في تصريف فلاماه أصليتان. **قوله: (إذا انتفش)** بالفاء بعد التاء أي إذا انتفش شعر رقبته عند العراك. **قوله: (ولا ثالث لهما)** أي: لهذين الفعلين أعني اغرندى واسرندى في الشذوذ من تعديهما. **قوله: (وبمعناه الخ)** أي: ويسرنديني ملتبس بمعناه من التباس الدال بمدلوله. **قوله: (كاستحجر الطين)** أي: تحويل من صورة الطينية إلى صورة الحجرية. **قوله: (يستنسر)** أي: يصير كالنسر أي أن الضعيف يقوى عندنا ولعل الأنسب تستنسر بالتاء وهو في نسخة والبغاث اسم طائر، وقوله يستنسر أي ينتقل من صورته إلى صورة النسر. **قوله: (كونه مطاوعاً)** المطاوعة هي قبول فاعل فعل أثر فعل فاعل آخر وحينئذٍ فمعنى المصنف كون فاعل ذلك الفعل قابلاً لأثر فعل فاعل متعدٍ لواحد. **قوله: (فانكسر)** أي: الحجر فقد قيل الحجر الذي هو فاعل

---

٧٦٨ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (جمهرة اللغة ص ١٢١٥؛ والخصائص ٢/ ٢٥٨؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٩٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٩٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣١١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١١٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٥؛ ولسان العرب ٣/ ٢١٢ (سرد)؛ ٣/ ٣٢٥ (غرند)؛ والممتع في التصريف ١/ ١٨٥؛ والمنصف ١/ ٨٦، ٣/ ١١).

اللغة: يغرنديني: يعلوني. يسرنديني: مثله يتسلط عَلَيَّ.

المعنى: أصارع النعاس وأدفعه، ولكنه يعود فيغلبني.

فإن قلت: قد مضى عَدُّ «انْفَعَل».

قلت: نعم، لكن تلك علامة لفظيَّة وهذه معنوية، وأيضاً فالمطاوعُ لا يلزم وَزْنُ «انْفَعَل»، تقول: «ضاعفتُ الحسنات فتضاعَفَتْ»، و«علّمته فتعلَّم»، و«ثَلَمته فتثلَّم»، وأصله أن المطاوع ينقص عن المطاوَع درجةً كـ «ألبَسْتُهُ الثوبَ فَلبسَه»، و«أقمته فَقَامَ»؛ وزعمَ ابن برّي أن الفعل ومطاوعه قد يَتَّفِقان في التعدّي لاثنين، نحو: «استَخْبَرْتُهُ الخَبَرَ فأَخْبَرَنِي الخَبَر»، و«استفهمته الحديثَ فأفهَمَني الحديثَ»، و«استَعْطَيْتُهُ دِرْهَماً فأعطاني درهماً»؛ وفي التعدّي لواحِدٍ، نحو: «استَفْتَيْتُهُ فأفْتَاني»، و«اسْتَنْصَحْتُهُ فَنَصَحنِي»؛ والصَّواب ما قدّمته لك، وهو قولُ النحويّين، وما ذكره ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطلب والإجابة، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أَحَدُ الفعلينِ على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

الثالث عشر: أن يكونَ رباعيًا مَزِيداً فيه، نحو: «تَدَحْرَجَ»، و«احْرَنْجَمَ» و«اقْشَعَرَّ» و«اطمَأنَّ».

الرابع عشر: أن يُضَمَّن معنى فِعْلٍ قاصر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ

ذلك الفعل أثر فعل الفاعل الأول وأثر فعله هو الانكسار. **قوله: (قد مضى عد انفعل)** أي: وحينئذٍ فيستغنى به عن المطاوع لأن المطاوع على وزن الفعل. **قوله: (تلك)** أي: كونه على وزن الفعل. **قوله: (فتثلم)** ويصح أن يقال فانثلم لكن يكون على وزن انفعل. **قوله: (وأصله)** أي: وسبب ذلك وعلته أي كون المطاوع لازماً.

قوله: (إن المطاوع) أي: بالكسر وقوله ينقص عن المطاوع بالفتح درجة فإن كان المطاوع بالفتح متعدياً لاثنين كان مطاوعه متعدياً لواحد، وإن كان المطاوع بالفتح متعدياً لواحد كان مطاوعه لازماً كما مثل الشارح لذلك. **قوله: (قد يتفقان في التعدي لاثنين)** أي: وقول النحاة لا بد أن ينقص عنه درجة لا يسلم هذا كلامه. **قوله: (فنصحني)** أي: فالياء مفعول والهاء في الأول مفعول. **قوله: (والإجابة)** أي: والإجابة مثل الطلب في التعدي. **قوله: (وإنما حقيقة الخ)** أي: وما ذكره من قوله استعطيته درهماً الخ وما معه لا يصدق عليه هذا. **قوله: (أن يدل أحد الفعلين الخ)** أي: فقولك كسرت الحجر الفعل دل على تأثير في شيء كالحجر وقولك فانكسر دل الفعل على قبول الحجر لذلك التأثير أعني الانكسار وكان عليه أن يزيد قيداً ويقول مع التوافق في الاشتقاق فخرج نحو ضربته فتألم لأنه وإن صدق عليه ما قاله لكنه ليس موافقاً في الاشتقاق. **قوله: (رباعياً)** هذا أعم من افعنلل لوجود هذا في المطاوعة وغيرها. **قوله: (تدحرج)** على وزن تفعلل واحرنجم على وزن افعنلل وما بعده على وزن افعلل. **قوله: (أن يضمن)** أي: الفعل المتعدي.

عَنۡهُمۡ﴾ [الكهف: ٢٨]، ﴿فَلۡيَحۡذَرِ الذينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، ﴿أَذاعُوا بِهِ﴾ [النساء: ٨٣]، ﴿وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: ١٥]، ﴿لاَ يَسَّمَّعُونَ إِلى الۡمَلاَ الأَعۡلَى﴾ [الصافات: ٨]، وقولهم: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنۡ حَمده»، وقوله [من الطويل]:

٧٦٩ ـ [وَإِنْ تَعۡتَذِرۡ بِالۡمَحۡلِ مِنۡ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيۡفِ] يَجۡرَحۡ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصۡلِي

فإنها ضُمِّنت معنى و«لا تَنبُ»، و«يَخۡرُجُون»، و«تحدثوا»، و«بارِكۡ»، و«لا يُصۡغُون»، و«استجاب»، و«يَعِثۡ» أو «يُفۡسِد».

والستة الباقية أن يدل على سَجِيَة كـ «لؤم»، و«جَبُن»، و«شَجُعَ»، **أو على عَرَض** كـ «فَرِح» و«بَطِرَ»، و«أَشِرَ»، و«حَزِنَ»، و«كَسِلَ»، **أو على نظافة** كَـ «طَهُرَ» و«وَضُؤَ»، **أو دنسٍ** كـ «نَجِسَ»، و«رَجس» و«أَجۡنَبَ»، **أو على لون** كـ «احۡمَرَّ»، و«اخۡضَرَّ»

قوله: (أذاعوا به) أي: فأذاعوا متعد تقول أذعت الحديث أي أفشيته فضمن معنى تحدث وهو لازم يؤتى بالباء في صلته، وكذا سمع أصلح متعدٍ تقول أصلح الله حاله فضمن معنى بارك وهو لازم يوصل بفي قال تعالى وبارك فيها، وكذا سمع متعد نحو حتى يسمع كلام الله وصغا لازم بمعنى مال يوصل بإلى تقول صغوت إلى فلان أي ملت إليه. **قوله: (يجرح في عراقيبها الخ)** الضمير للناقة والفعل متعدٍ لأنك تقول جرحت عرقوبه وهذا شطر بيت وصدره:

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها

إلى الضيف يجرح الخ. **قوله: (فإنها)** أي: هذه الأفعال وقد رجح لها الأمور المضمنة لها على سبيل النشر المرتب بعد اللف. **قوله: (معنى ولا تنب)** أي: فعدا متعدٍ بمعنى جاوز تقول عدا فلان طوره أي جاوزه وتنب لازم بمعنى تتجاف وتتبا عد، وكذا يخالفون عن أمره فإن خالف متعدٍ تقول خالفت أمر فلان أي ارتكبت خلافه وخرج لازم فدخل عن في صلته وهكذا. **قوله: (ويعث أو يفسد)** راجعان ليجرح فكل من يفسد ويعث يتعدى بفي يقال عاث الذئب في الغنم ولا تفسدوا في الأرض. **قوله: (أن تدل على سجية)** هذا أخص من الأول وهو كون الفعل على زنة فعل لأنه يدل على السجايا وما شابهها وحيث كان ما تقدم أعم فيستغني به عما ههنا. **قوله: (أو دنس)** أي: ما يزول

---

٧٦٩ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في (ديوانه ص ١٥٦؛ وأساس البلاغة ص ٢٩٦ (عذر)؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٢٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٣٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٥١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٣).

اللغة: تعتذر: تلتمس الحجج. المحل: القحط. الضرع: ثدي الشاة. العرقوب: العصب بين الكاحل والعقب، ويكون غليظاً.

المعنى: إذا التمست الإبل عندي الحجة لقلة اللبن للضيف فإني جاعلها طعاماً له.

و«أَدِمَ»، و«اْحْمَارَّ»، و«اْسْوَادَّ»، **أو حِلْية** كـ «دَعِجَ»، و«كَحِلَ»، و«شَنِبَ»، و«سَمِنَ»، و«هَزِلَ».

تنبيه ـ في فصيح ثعلب في باب المشدّد: «فُلانٌ يَتَعَهّدُ ضَيْعَته»، قال ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ولا يجوز عنده «يتعاهد»؛ لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين، ولا يكون مُتَعَدِّياً، ويردّه قولُه [من الطويل]:

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً إِلَيْهَا وَمَعْشَراً [عَلَيّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي]

وأجاز الخليلُ يتعاهد، وهو قليل، وسأل الحكم بن قُنْبَر أبا زيد عنها فمنَعها؛ وسأل يونسَ فأجازها، فجمع بينهما، وكان عنده ستة من فصحاء العرب، فسئِلوا عنها فامتنعوا من «يتعاهد»، فقال يونس: يا أبا زيد كم مِنْ علم استفدناه كنت أنْتَ سببهُ.

ونقل ابن عصفور عن ابن السيِّد أنه قال في قول أبي ذؤيب [من الكامل]:

بَيْنَا تَعَانُقِهِ الْكُمَاة وَرَوْغِهِ يَوْماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

بسرعة. **قوله**: **(أو حلية)** في نسخة أو على حلية وهي الأوصاف الظاهرة والسجايا الأوصاف الباطنة وكلاهما ملازم بخلاف العرض والدعج سعة العين مع سوادها والشنب عذوبة الأسنان وبرودتها وصفاؤها وحدتها والكحل أن يعلو جفون العين سواد مثل الكحل من غير اكتحال قال:

ليس التكحل في العينين كالكحل

قوله: **(وهزل)** فيه أن هزل لا يدل على حلية. **قوله**: **(لأنه لا يكون الخ)** أي: لأن التفاعل لا يكون إلا من متعدد ولا بد أن يكون لازماً، ولو قيل يتعاهد صنعته كان متعدياً وليس هنا متعدد. **قوله**: **(ويرده)** أي: هذا التعليل الذي ذكره ابن درستويه. **قوله**: **(تجاوزت الخ)** أي: فقد عدى تفاعل وليس التجاوز واقعاً من متعدد ومن المعلوم أن الموجبة الجزئية تناقض السالبة الكلية. **قوله**: **(ابن قنبر)** بفتح القاف وبعدها موحدة. **قوله**: **(فجمع)** أي: الحكم بين يونس وبين أبي زيد. **قوله**: **(كم من علم استفدناه)** هذا مدح لأبي زيد من يونس فعلم من هذا أن يتعاهد ممنوعة. **قوله**: **(تعانقه)** التعانق جعل كل من المتعانقين يده على عنق صاحبه والفعل منه لازم كما قال ابن السيد البطليوسي وغيره فلا يقال زيد تعانق عمراً وإنما يقال عانقه أو اعتنقا أو تعانقا، وحينئذٍ فالبيت مشكل سواءٌ قرىء بالجر أو الرفع أي بجر التعانق على أنه مصدر مضاف لبين أو بالرفع على أنه فعل والجملة مضافة لبين ووجه الإشكال على كل أن ذلك المصدر أو الفعل تعدى للضمير والكماة فاعل كما قال المصنف والكماة جمع كمى وهو الشجاع المتكمي في سلاحه لأنه كمى نفسه أي سترها بالدرع والبيضة والروغ مصدر راغ أي مال عن الشيء وحاد عنه وأتيح قدر له والجرىء بهمز الآخر ذو الجراءة وهي الإقدام على الشيء والسلفع كجعفر

إن من رواه بجر «التعانق» مُخْطىء؛ لأن «تَفَاعَلَ» لا يتعدّى ثم رد عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعدّياً إلى اثنين، فإنه يبقى بعد دخولها متعدِّياً إلى واحدٍ، نحو: «عاطيْته الدراهم» و«تَعَاطَيْنَا الدَّراهم»؛ وإن كان متعدّياً إلى واحد، فإنه يصير قاصراً، نحو: «تَضَارَبَ زَيْدٌ وعَمْروٌ»، إلاّ قليلاً، نحو: «جَاوَزْتُ زَيداً وتجاوزته»، و«عانقْته وتعانقته»، ا هـ. وإنما ذكر ابن السيد أن «تعانَق» لا يتعدّى، ولم يذكر أن «تَفاعَلَ» لا يكون متعدّياً؛ وأيضاً فلم يخصَّ الردّ برواية الجرّ، ولا معنى لذلك.

الجسور. **قوله**: (**إن من رواه**) هذا مقول ابن السيد كما نقل ابن عصفور. **قوله**: (**لا يتعدى**) أي: لا هو ولا مصدره أي وهنا تعدى لأن تعانق تفاعل وقد أضيف إلى مفعوله والكماة فاعله. **قوله**: (**قبل دخول التاء**) أي: لأن التاء للمطاوعة والفعل المطاوع أحط رتبة من المطاوع كما سبق. **قوله**: (**ثم رد**) أي: ابن عصفور على ابن السيد. **قوله**: (**إلا قليلاً**) مستثنى من قوله يصير قاصراً. **قوله**: (**وإنما ذكر الخ**) حاصله اعتراض على ابن عصفور من المصنف وحاصله أنك يا ابن عصفور حرفت كلام ابن السيد واعترضت عليه وحاصله أن عبارة ابن السيد لأن تعانق لا يتعدى وأنت نقلت عنه أن تفاعل الخ فهو إنما تلفظ بجزئي فأنت اعترضت عليه بشيء لم يقل به على أن ابن السيد لم يقع في كلامه أن من رواه يجر الخ؛ لأن ابن السيد إنما جعل المخطىء الشاعر حيث جعل تعانقه متعدياً مع أنه لا يكون إلا قاصراً فاعتراضه ليس خاصاً برواية الجر كما نقلت عنه فهو لم يجعل الراوي مخطئاً بل الشاعر أي فكلام ابن السيد مسلم، وأنه لا يتعدى لكن يقال عليه أنه ورد تعانقته وإن كان قليلاً فلعل الشاعر جاء كلامه على ذلك إلا أن يقال إن مراده برده له أنه مخالف للقياس، وإن كلام الشاعر شاذ. **قوله**: (**ولا معنى لذلك**) أي: ولا معنى لتخصيص الرد برواية الجر بل الشاعر مخطىء سواءً روي البيت بالرفع أو بالجر واعترض بأن التخطئة للشاعر لا تصح لأنه عربي إلا أن تفسر بالشذوذ.

الأمور التي يتعدَّى بها الفعلُ القاصِرُ

وهي سبعة:

أحدُها: همزة «أفعَلَ»، نحو: ﴿أذهَبْتُمْ طيِّبَاتِكم﴾ [الأحقاف: ٢٠]، ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، ﴿واللَّهُ أَنبَتَكُمْ مِنَ الأرضِ نَبَاتاً، ثم يُعيدُكُمْ فيها وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجاً﴾ [نوح: ١٧ ـ ١٨]، وقد ينقل المتعدِّي إلى واحد بالهمزة إلى التعدي إلى اثنين، نحو: «أَلْبَسْتُ زيداً ثَوْباً، وأعْطَيْتُهُ ديناراً»، ولم يُنْقَلْ متعدٍّ إلى اثنين بالهمزة إلى التعدي إلى ثلاثةٍ إلا في «رَأى»، و«عَلِم»، وقاسَهُ الأخفشُ في أخواتهما الثلاثة القلبيّة، نحو: «ظنّ»، و«حسِب»، و«زعَم»؛ وقيل: النقل بالهمزة كلُّه سماعيّ؛ وقيل: قياسي في القاصِر والمتعدِّي إلى واحد؛ والحقُّ أنه قياسيٌّ في القاصر، سماعيٌّ في غيره، وهو ظاهرُ مذهبِ سيبويه.

الثاني: ألف المفَاعلة، تقول في «جَلَسَ زيد ومشى وسار»: «جَالَسْتُ زَيْداً، وماشَيْتُهُ، وسَايَرْتُهُ».

الثَّالث: صَوْغه على فعَلْتُ بالفتح «افعُل» بالضم لِإفادة الغَلَبة، تقول: «كَرَمْت زَيْداً»، بالفتح ـ أي: غلبته في الكرم.

الرابع: صَوْغُهُ على «اسْتفعَلَ» للطَّلب أو النسبة إلى الشيء، كـ «اسْتَخْرَجْتُ المالَ»،

الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر

قوله: (**همزة أفعل**) أي: وهي المسماة بهمزة النقل. **قوله**: (**أمتنا الخ**) الظاهر أنه أطلق على العدم السابق إماتة تغليباً والإحياء في الدنيا والقيامة. **قوله**: (**ألبست زيداً ثوباً**) أي: فالأصل لبس زيد ثوباً، فلما دخلت الهمزة صيرت الفاعل مفعولاً أول. **قوله**: (**نحو ظن**) الأولى وهي ظن الخ كما هو في نسخة. **قوله**: (**كله سماعي**) أي: في المتعدي إلى واحد وإلى اثنين وفي القاصر. **قوله**: (**سماعي في غيره**) أي: سواءً كان متعدياً إلى واحد أو اثنين فقولهم همزة النقل تعدي أي تعدي القاصر قياساً وتعدي المتعدي زيادة على ما كان متعدياً له لكن سماعاً، فلما سمع يقال وما لم يسمع لا يقاس على ما سمع ا هـ تقرير دردير. **قوله**: (**على فعلت بالفتح أفعل بالضم**) أي: الذي مضارعه أفعل وهي لإفادة الغلبة. **قوله**: (**كرمت زيداً**) أي: غلبته في الكرم. **قوله**: (**للطلب أو النسبة**) خرج الصيرورة كاستحجر الطين والزائدتان للتوكيد. **قوله**: (**كاستخرجت المال**) أي: طلبت

و«استحسنْتُ زيداً»، و«استقبحْتُ الظلم»، وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو: «اسْتَكْتَبْتُهُ الكِتَابَ»، و«اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ الذنْبَ»، وإنما جاز «استغفرت الله من الذنب» لتضمُّنه معنى «استَتَبْتُ»؛ ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك؛ وهذا قولُ ابن الطراوة وابنُ عصفور، وأما قول أكثرهم: إن «استغفر» من باب «اختار» فمردود.

الخامس: تضعيفُ العين، تقول في «فَرِحَ زيد»: «فَرَّحْتُهُ» ومنه ﴿قد أفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]، ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ﴾ [يونس: ٢٢]، وزعم أبو علي أن التضعيف في هذا للمبالغة لا للتَّعْدِية، لقوله: «سِرْتُ زَيْداً»، وقوله [من الطويل]:

٧٧٠ ـ [فَلاَ تَجْزَعَنْ مِنْ سِيرَةٍ أنتَ سِرْتَهَا] فَأَوَّلُ راضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا

خروجه. **قوله: (واستحسنت زيداً)** أي: نسبته للحسن ونسبت الظلم للقبح. **قوله: (وقد ينقل)** أي: يصوغه على استفعل للطلب أو النسبة ذو المفعول. **قوله: (استكتبته الكتاب)** أي: فالأصل كتب زيد الكتاب فلما دخلت السين والتاء صيرت الفاعل مفعولاً، وكذا أصل ما بعده غفر الله الذنب فلما أدخل السين والتاء التي للطلب صير الفاعل مفعولاً.

قوله: (وإنما جاز الخ) هذا جواب عما يقال كيف ينقل صوغ الفعل على استفعل للطلب المتعدي لواحد إلى اثنين مع أنه لم يتعد للثاني في هذا المثال بنفسه. **قوله: (لتضمنه معنى استتبت)** أي: وهو يتعدى للمفعول الثاني بمن، وقوله لتضمنه الخ أي لا لكونه من باب اختار خلافاً للأكثر الآتي. **قوله: (ولو استعمل على أصله لم يجز)** أي: لأن صوغه على صيغة استفعل للطلب توجب تعديته لاثنين بنفسه. **قوله: (من باب اختار الخ)** هو كل فعل متعدٍ لواحد بنفسه، وللثاني بحرف جر دائماً وإن أتى في بعض الحالات متعدياً للثاني بنفسه فهو من باب التوسع وهو سماعي والمسموع منه اختيار واستغفر وأمر وسمي وكنى ودعا وزوج فتقول زوجت زيداً هند أو بهند، وقول الشارح مردود أي لأن صيغة استفعل الناقلة للمتعدي لواحد إلى اثنين وجدت فلا وجه لجعله من باب اختار ولا يرد علينا استغفرت الله من الذنب لأن هذا من التضمين ا هـ تقرير دردير. **قوله: (للمبالغة)** أي: في المعنى لأن كثرة الحرف تدل على كثرة المعنى فهو في الأصل قبل التضعيف متعدٍ والتضعيف إنما أفاد المبالغة يقال زكى زيد نفسه والفرسخ سرته. **قوله: (فأول راض الخ)**

---

٧٧٠ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في (الأشباه والنظائر ٢/ ٣٩٩ ـ وليس في ديوانه ـ ولخالد بن زهير الهذليّ في جمهرة اللغة ص ٧٢٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٨٤، ٨/ ٥١٥، ٩/ ٥٩؛ والخصائص ٢/ ٢١٢؛ ولسان العرب ٤/ ٣٩٠ (سير)؛ ولخالد بن عتبة الهذليّ في لسان العرب ١٣/ ٢٢٥ (سنن)).

اللغة: السيرة: المذهب أو الطريقة.

المعنى: لا تغضب ولا تثر لما أتيت، فقد أتيت به من قبلي وعلى ذلك، عليك الرضى والصمت.

وفيه نظر؛ لأن «سِرتُهُ» قليل، و«سيَّرته» كثير، بل قيل: إنه لا يجوز «سرته»، وإنه في البيت على إسقاط الباء توسُّعاً، وقد اجتمعتِ التّعدية بالباء والتضعيف في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٣]؛ وزعم الزمخشري أن بين التَّعديتين فرقاً؛ فقال: لما نُزِّلَ القرآنُ منجّماً والكتابان جملة واحدة جيء بـ «نَزَّل» في الأول و«أَنْزل» في الثاني، وإنما قال هو في خطبة الكشاف «الحمد لله الذي أنزَلَ القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً، ونَزّله بحسب المصالح منجّماً» لأنه أراد بالأول أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدُّنيا وهو الإنزال المذكور في ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وفي قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وأما قول القفال: إن المعنى الذي أنزل في وجوب صومه، أو الذي أنزل في شأنه، فتكلُّف لا داعي إليه، وبالثاني تنزيلُهُ من السماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ نجوماً في ثلاثٍ وعشرين سنة.

ويشكل على الزمخشري قولُه تعالى: ﴿وَقَالَ الذينَ كَفَرُوا لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ القرآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، فقرن نزل بجملة واحدة، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي

هو لخالد بن زهير ابن علم أبي ذؤيب الهذلي وصدره:

فـلا تـجـزعـن مـن سـنـة أنـت سـرتـهـا

وكان أرسله أبو ذؤيب لصديقته فأفسدها عليه وكان أبو ذؤيب أفسدها على عبد الله بن عمرو. **قوله: (وقد اجتمعت التعدية بالباء الخ)** الأولى بالهمزة والتضعيف لأنه هو الموجود في الأبيات المذكورة. **قوله: (نزل عليك الكتاب بالحق)** التعدية هنا بالتضعيف. **قوله: (وأنزل التوراة)** التعدية هنا بالهمزة. **قوله: (أن بين التعديتين)** أي: التعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف. **قوله: (منجماً)** أي: مفرقاً أجزاء. **قوله: (والكتابان)** أي: التوراة والإنجيل. **قوله: (جيء بنزل في الأول)** أي: المقتضي للتنجيم بخلاف أنزل بدون تضعيف فإنها تقتضي أن الفعل حصل مرة. **قوله: (وإنما قال الخ)** جواب عما يقال إذا كان القرآن نزل منجماً والفعل المضعف يفيد التنجم فما باله عبر في خطبة كشافه بأنزل القرآن هلا قال نزل. **قوله: (ويشكل الخ)** جوابه أن محل كون نزل المضعف مفيداً للتدريج ما لم تقم قرينة على خلافه كما هنا، وهذا الجواب يفيده كلام الزمخشري حيث قال في هذه الآية نزل هنا بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخبر وإلا كان متدافعاً يعني لأن نزل للتدريج، وجملة واحدة تنافيه فظهر أن ما قلناه مراده وحينئذٍ فلا إشكال. **قوله: (وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب الخ)** يعني أن هذه الآية الواردة في سورة النساء ترد على الزمخشري أيضاً، وذلك لأنه قد ورد فيها نزل المضعف بالبناء للفاعل في قراءة عاصم وبالبناء للمفعول في قراءة غيره وأن مخففة من الثقيلة واسمها أما ضمير الشأن على رأي

الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾ [النساء: ١٤٠]، وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الذينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ [الأنعام: ٦٨] الآيَةَ، وهي آية واحدة.

والنقل بالتَّضعيف سماعيّ في القاصر كما مثَّلنا، وفي المتعدي لواحد، نحو: «عَلَّمْتُهُ الْحِسَابَ»، و «فَهَّمْتُهُ الْمسألة»، ولم يُسْمع في المتعدّي لاثنين. وزعم الحريري أنه يجوز في «عَلِمَ» المتعدّية لاثنين أن يُنقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يُشهد له سماعٌ ولا قياس، وظاهِرُ قول سيبويه أنه سماعيّ مطلقاً؛ وقيل: قياسي في القاصِر والمتعدّي إلى واحد.

السادس: التضمين؛ فلذلك عُدِّي «رَحُبَ» و «طَلَعَ» إلى مفعول لَمَّا تضمّنا معنى «وَسِعَ» وَ «بَلَغَ»، وقالوا: «فَرِقْتُ زيداً»، و ﴿سَفِهَ نَفْسَه﴾ [البقرة: ١٣٠] لتضمُّنهما معنى

قوم أو ضمير المخاطبين على رأي آخرين أي نزل عليكم في الكتاب أن الشأن كذا والشأن ما أفادته الجملة بشرطها وجزائها أو نزل عليكم في الكتاب أنكم إذا سمعتم، وإن مع ما في خبرها في قراءة عاصم في محل نصب ينزل وفي محل رفع بنزل في قراءة غيره والمنزل عليهم في الكتاب ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى: ﴿وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره﴾ [الأنعام: ٦٨] فما في سورة النساء تذكير للمؤمنين بما نزل أولاً بمكة وهو آية واحدة، ومع ذلك استعمل في شأنها نزل المضعف وهو منافٍ لقول الزمخشري باقتضائه التدريج في التنزيل ولا تدريج مع وحدة الآية والجواب أن الحمل على التدريج إنما يرتكب عند فقد المنافي وهو موجود فيما ذكر فيحمل نزل ذو التضعيف على أنزل ذي الهمزة، وقد قال الزمخشري في آية الأنعام نزل بمعنى أنزل ا هـ دماميني.

قوله: (إن إذا سمعتم) أي: نزل عليكم في القرآن إن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها الخ أي فأعرضوا عنهم والذي نزل في القرآن هو قوله وإذا رأيت الذين يخوضون الخ. **قوله: (وذلك)** أي: قوله نزل عليكم في الكتاب أي أن آية النساء تشير إلى آية الأنعام. **قوله: (إشارة إلى قوله تعالى وإذا رأيت الذين يخوضون الخ)** أي: التي هي في الأنعام. **قوله: (وهي)** أي: قوله وإذا رأيت الذين. **قوله: (آية واحدة)** أي: والآية الواحدة لا يتأتى فيها تدريج. **قوله: (والنقل)** أي: والتعدي. **قوله: (سماعي مطلقاً)** أي: في القاصر والمتعدي لواحد، وأما المتعدي لاثنين فلم يسمع كما قال قبل وهذا هو نفس ما سبق والأنسب أن يذكر هذا قبل كلام الحريري ويقول وهو ظاهر قول سيبويه وقوله وقيل قياسي أي وقيل قياسي مطلقاً أي في القاصر والمتعدي لواحد. **قوله: (التضمين)** أي: وهو سماعي كما سبق للدماميني قال شيخنا الدردير والظاهر أن فيه لا بأنه قياسي لكثرته. **قوله: (رحب وطلع)** أي: مع أنه فعل لازم، وقوله عدى رحب أي فقيل رحبتكم الطاعة وطلع زيد اليمن. **قوله: (فرقت زيداً)** من الفرق بمعنى الخوف فقوله خاف راجع لفرقت وقوله

«خاف» و «امتهن» أو «أهْلَكَ».

ويختص التضمين عن غيره من المعدِّيات بأنه قد يَنْقُلُ الفِعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عُدِّي «أَلَوْتُ» بقصر الهمزة بمعنى «قَصرت» إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: «لا آلوكَ نُصْحاً»، و«لا آلُوكَ جَهْداً» لما ضُمِّن معنى: لا أمنعُكَ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾ [آل عمران: ١١٨]. وعُدِّي «أَخْبَرَ»، و «خَبَّرَ»، و «حَدَّث»، وَ «نَبَّأ» إلى ثلاثة لما ضُمِّنت معنى «أعْلَمَ» و «أرى» بعد ما كانت متعدِّية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجارّ، نحو: ﴿أَنبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿نَبِّئُوني بِعِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

السابع: إسقاطُ الجارّ توسّعاً، نحو: ﴿وَلَٰكِنْ لاَ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي: على سرٍّ، أي: نكاح، ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، أي: عن أمره، ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥]، أي: عليه؛ وقَوْل الزجّاج: «إنه ظرف»، ردَّه الفارسيُّ بأنه مختصّ بالمكان الذي يرصد فيه؛ فليس مبهماً، وقوله [من الكامل]:

[لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

أي: في الطريق، وقول ابن الطراوة: «إنه ظرفٌ» مردودٌ أيضاً بأنه غيرُ مبهم؛ وقوله: إنه اسم لكل ما يَقبل الاستطراق فهو مُبهمٌ لصلاحيَّته لكل موضع مُنَازَعٌ فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق.

ولا يحذف الجار قياساً إلا مع «أنَّ» و «أنْ»؛ وأهمل النحويون هنا ذكر «كَيْ» مع تجويزهم في نحو: «جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي» أن تكون «كي» مصدرية، واللام مقدَّرة

وامتهن وأهلك راجعان لسفه. **قوله: (قد ينقل الفعل)** أي: قد ينقل التضمين الفعل. **قوله: (لا آلوك)** هو بهمزتين قبل اللام وقد يمد. **قوله: (إلى ثلاثة)** أي: بنفسها بعد أن كانت تتعدى إلى واحد بنفسها والآخر بحرف الجر الخ. **قوله: (أي نكاح)** تفسير لسر.

قوله: (مرصد) أي: طريق قوله عليه أي على كل. **قوله: (انه ظرف)** أي: لأن كل مضافة للظرف وهو مرصد وكل بحسب ما تضاف إليه. **قوله: (بأنه)** أي: المرصد. **قوله: (فليس مبهماً)** أي: ولا ينصب على الظرفية إلا ما كان مبهماً. **قوله: (كما عسل)** أي: كما اهتز ونط الثعلب الطريق أي في الطريق. **قوله: (وقوله)** أي: ابن الطراوة جواب عما ورد عليه من أنه ليس مبهماً. **قوله: (مستطرق)** أي: بالفعل وهو الذي يكون بين المزارع أو بين المنازل وهذه ليست مبهمة. **قوله: (إلا مع ان الخ)** أي: وأما مع غيرهما فهو سماعي. **قوله: (هنا)** أي: في المواضع التي يحذف معها الجار قياساً. **قوله: (واللام مقدرة)** هذا

والمعْنَى: لكي تُكرمني. وأجازوا أيضاً كونَها تعليليّة و «أن» مُضْمرة بعدها. ولا يُحذف مع «كي» إلاّ لام العلة؛ لأنها لا يدخل عليها جارّ غيرها، بخلاف أختيها. قال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَه إِلاَّ هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، أي: بأنّ لهم، وبأنه ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، أي: في أن، أو: عن، على خلاف في ذلك بين المفسِّرين، ومما يحتملهما قوله [من الطويل]:

٧٧١ ـ ويَرْغَبُ أَنْ يَبْنِي الْمَعَالِيَ خَالِدٌ ... وَيَرغَبُ أَنْ يرضَى صَنِيعَ الألائِمِ

أنشدهُ ابن السيِّد، فإن قدّر «في» أولاً و «عن» ثانياً فَمَدْحٌ، وإن عكس فذمّ، ولا يجوز أن يقدَّرَ فيهما معاً «في» أو «عنِ»، للتناقض.

محل الشاهد أي فحذف الجار هنا قياساً. **قوله: (كونها تعليلية)** أي: فهي بمعنى لام العلة وعلى هذا لا شاهد فيها. **قوله: (بخلاف أختيها)** أي: أختي كي وهما أن وإن فإنه يحذف معهما كل جار. **قوله: (على في ذلك)** مبنى الخلاف في سبب النزول هل هو معرض رغبة فيهن أو ذم فمن قدر في راعى الأول ومن قدر عن راعى الثاني فاندفع ما يقال إن شرط الحذف أمن اللبس وهنا قد وجد اللبس لأن اللبس عند عدم القرينة والقرينة هنا موجودة، وإن اختلف فيها وقيل أن الإبهام تعلق به غرض هنا لينزجر من يرغب فيهن لما لهن ومن يرغب عنهم لفقرهن. **قوله: (ومما يحتملهما)** أي: فهو من الكلام الموجه المتحمل لمعنيين أحدهما مدح والثاني ذم.

قوله: (المعالي) جمع معلاة بفتح الميم وهي كسب الشرف. **قوله: (صنيع الألائم)** أي: فعل القبيح فالألائم جمع ألأم من قولك لؤم الرجل فهو لئيم أي دنيء الأصل شحيح النفس. **قوله: (للتناقض)** أي: لأنك متى أثبت له الرغبة في بناء المعالي نفيت عنه الرضا بصنع الألائم وإن أثبت الثاني له وهو الرضا بصنع الألائم نفيت عنه الأول لأنهما ضدان لا يجتمعان فلا يصح أن يثبت له الرغبة في بناء المعالي والرضا اللئام ولا الرغبة عن بناء المعالي وعن الرضا بصنع اللئام فإن قلت لا شك في أن الإنسان يرغب في الخير فيفعله وفي الشر فيفعله في وقت آخر، وقد يرغب عن الخير وعن الشر معاً فلا يفعل شيئاً منهما ولا يريد فعله ولا تناقض في ذلك قلت الذي في البيت الإخبار باستمرار الرغبة في بشهادة

---

٧٧١ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: يرغب: يريد ويحب. صنيع: فعل. الألائم: جمع الأم من قولك لؤم الرجل فهو لئيم أي دنيء الأصل شحيح النفس.

المعنى: يحب خالد أن يبني أبنية الشرف والمجد، ويأبى ككل الكرام فعل القبيح الذي يفعله اللئام.

ومحلّ «أنّ» و «أنْ» وصلتهما بعد حذف الجارّ نصبٌ عند الخليلِ وأكثر النحويين، حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حُذِف منه؛ وجَوَّزَ سيبويه أن يكون المحلُّ جرًّا، فقال بعدما حكى قولَ الخليل: ولو قال إنسانٌ إنه جرّ لكان قولاً قوياً، وله نظائر نحو قولهم: «لاهِ أبُوك»، وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جرّ وأن سيبويه يرى أنه نصب فسَهْو.

ومما يشهدُ لمدَّعي الجر قولُه تعالى: ﴿وأَنَّ المَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلاَ تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾ [الجن: ١٨]، ﴿وَأَنَّ هٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، أصلهما: لا تدعو مع الله أحداً لأن المساجد لله، وفاعبدون لأن هذه.

المضارع ولا يمكن الجمع بين استمرار الرغبة في الخير واستمرار الرغبة في الشر لأنه متى استمرت الرغبة في الخير لزم انتفاء الرغبة في الشر لأنها شر فلو فرض وجودها لم يستمر الرغبة في الخير وقد فرض استمرارها وكذلك العكس، وكذا الاستمرار في الرغبة عن الخير وعن الشر معاً لا يتصور إذ الرغبة عن الخير رغبة في الشر والرغبة عن الشر رغبة في الخير فثبت التناقض على تقدير في أو عن في الموضعين كما ذكر المصنف. **قوله: (ومحل أن وإن الخ)** أي: محلهما النصب وجوباً. **قوله: (حملا على الغالب)** أي: لأن الغالب أن الجار إذا حذف انتصب المجرور والأولى التخريج على الغالب لا على النادر. **قوله: (انه)** أي: محهلما جر. **قوله: (لاه أبوك)** أي: فالأصل لله در أبيك فقد حذف الجار أعني اللام وأبقى الاسم مجروراً على حاله، وقوله در أبيك حذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. **قوله: (وإن هذه أمتكم)** الأمة الملة والإشارة لملة الإسلام أي أن ملة الإسلام هي ملتكم التي يجب أن تكونوا عليها لا تنحرفون عنها يشار إليها ملة واحدة غير مختلفة.

قوله: (أصلهما لا تدعوا الخ) فيه أنه يلزم على كون هذا الأصل أن يكون معمول الفعل مقدماً عليه مع أن الفاء يمتنع أن يكون ما بعدها عاملاً فيما قبلها سواءً كانت للسببية أو جزائية خلافاً للجار بردي في الأولى، فإن قلت على ماذا يتخرج قلت على حذف إما الشرطية وتكون هذه الفاء هي الداخلة على جوابها وقد ذكر الرضى أن حذف إما مطرد إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً وما قبلها منصوباً به أو بمفسر به وضابط الاطراد المذكور يشمل ما في الآيتين فيكون تقديم المعمول على الفاء مغتفراً على ما تقرر في محله ا هـ دماميني. **قوله: (أصلهما لا تدعوا مع الله أحداً)** أي: في المساجد لأن المساجد لله فالمشركون كانوا يأخذون الأصنام معهم في المسجد الحرام ويدعونها فيه فأنزل الله وأن المساجد الخ أي لا تدعوا مع الله أحد في المساجد لأن المساجد الخ، فالمساجد على التوسع بنزع الخافض مع أنه في محل جر بالحرف المحذوف لا في محل نصب بالفعل وإلا كانت مفعولاً لتدعوا مقدماً عليه وتقديم منصوب الفعل المؤول من أن وصلتها ممنوع

ولا يجوز تقديمُ منصوبِ الِفعل عليه إذا كانَ «أنَّ» وصلتها، لا تقول «أنك فاضل وعرفت» وقوله [من الطويل]:

٧٧٢ ـ وَمَا زُرْتَ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ، وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

رَوَوْهُ بخفضِ «دين» عطفاً على محل «أن تكون»؛ إذ أصله: لأن تكون؛ وقد يُجاب بأنه عطفٌ على توهُّمِ دخولِ اللام؛ وقد يُعْتَرَض بأنَّ الحمل على العطف على المحل أظهرُ من الحمل على العطف على التوهُّم، ويُجاب بأن القواعدَ لا تثبتُ بالمُحْتَمَلات.

وهنا مُعَدٍّ ثامِن ذكره الكوفيُّون، وهو تحويل حركة العين، يقال: «كَسِيَ زيد»، بوزن «فَرِحَ»، فيكون قاصراً، قال [من الوافر]:

٧٧٣ ـ وَأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافِ

لأن الابتداء بأن المفتوحة يلتبس بأن التي بمعنى لعل هذا حاصل كلامه. **قوله: (لأن المساجد لله)** فأن وصلتها في محل جر بالحرف المحذوف لا في محل نصب بالفعل ولألزم تقديم الخ. **قوله: (وقوله)** عطف على قوله قوله تعالى وأن المساجد الخ. **قوله: (ولا دين بها أنا طالبه)** يحتمل أن يكون من باب القلب أي ولا دين أنا طالبها به أو أن الباء بمعنى على. **قوله: (أصله لأن تكون)** أي: وهو محل جر وقد ظهر أثر ذلك في التابع. **قوله: (وقد يجاب)** أي: من طرف من يقول ان محل أن وصلتها بعد حذف الجار نصب.

قوله: (دخول اللام) أي: تكون. **قوله: (بأن القواعد)** أي: كقولنا محل أن وصلتها بعد حذف الجار جر. **قوله: (بالمحتملات)** أي: لأن هذا البيت محتمل. **قوله: (وهو تحويل حركة العين)** أي: تحويلها للفتح بعد الكسر أي بأن تكون عين الفعل مكسورة فإذا فتحتها تعدى الفعل. **قوله: (كسي زيد)** أي: صار ذا كسوة. **قوله: (قال الخ)** شاهد على كون مكسور العين قاصر. **قوله: (وأن يعرين)** أي: أخاف بعد موتي أن يعرين إن كسى الجواري بكسر الهمزة فكسى لازم والجواري فاعل وفي نسخة ضبط بفتح الهمزة أي أخاف أن يعرين وقت أن كسى فحذف المضاف. **قوله: (ان كسى الجواري)** أي: صرن ذا

---

٧٧٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (ديوانه ١/ ٨٤؛ والإنصاف ص ٣٩٥؛ وتخليص الشواهد ص ٥١١؛ والدرر ٥/ ١٨٣؛ وسمط اللآلي ص ٥٧٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٨٥؛ والكتاب ٣/ ٢٩؛ ولسان العرب ١/ ٣٣٦ (حنطب)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٥٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٩٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨١).

المعنى: لم أزر سلمى لحبي لها، ولا لدين أطالبها به.

٧٧٣ ـ **التخريج**: البيت لعمران بن حطان أو لعيسى بن الحبطي في (الأغاني ١٨/ ٤٩؛ ولأبي خالد القناني في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٥١١ (كرم)؛ ولسعيد بن مسحوج =

فإذا فتحت السّين صار بمعنى «سَتَرَ» و «غَطَّى»، **وتعدَّى** إلى واحد كقوله [من المتقارب]:

٧٧٤ ـ وَأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً ... كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مُنْتَشِرْ

أو بمعنى: أعطى كُسْوَةً وهو الغالب، فيتعدّى إلى اثنتين، نحو: «كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً»؛ قالوا: وكذلك «شَتِرَتْ عَيْنُهُ»، بكسر التاءِ، قاصِر بمعنى: انقلب جَفنها، و

كسوة. **قوله**: **(فتنبو)** أي: تتجافى وتتباعد ولا تنظر لهن. **قوله**: **(عن كرم)** بفتح الكاف وكسر الراء يوصف به المفرد والمثنى والجمع مذكراً كان ما ذكر أو مؤنثاً وصف من الكرام أي كرام والبيت لأبي خالد الخارجي:

لقد زاد الحياة إليّ حبا ... بناتي أنهن من الضعافِ

أحاذر أن يرين البؤس بعدي ... وأن يشربن رنقاً غير صافِ

والرنق بسكون النون المضرورة وأصلها الفتح مصدر رنق الماء تكدر وبعد البيت:

ولولاهن قد سومت مهري ... وفي الرحمٰن للضعفاء كافِ

أي: كفاية يعني هذا الشاعر أن حبي للحياة وتخلفي عن الحرب إنما هو لأجل بناتي فإني إن قتلت لم يبق لهن من يقوم بأمرهن فيعرين ويجعن وتنبو عين من تزوجهن عنهن ولولاهن سومت مهري للحرب أي جعلت له علامة. **قوله**: **(عجاف)** أي: هزيلات جمع عجفاء على غير قياس لأن أفعل وفعلاء لا يجمع على فعال. **قوله**: **(فإذا افتحت السين)** أي: من كسى. **قوله**: **(وغطى)** أي: إذا كان كسا بمعنى غطى. **قوله**: **(كقوله)** أي: امرىء القيس. **قوله**: **(خيفانة)** هي الجردة المتلونة استعارها للفرس. **قوله**: **(ووجهها)** أي: فهو متعدٍ لواحد أي كسا وجهها شعراً كالسعف. **قوله**: **(وبمعنى أعطى)** أي: إذا كان كسا بمعنى أعطى وهو عطف على قوله بمعنى ستر. **قوله**: **(سعف الخ)** هو شعر الناصية

الشيباني في لسان العرب ١٥/ ٢٢٤ (كسا)؛ ولمرداس بن أذنة في لسان العرب ٩/ ٢٣٤ (عجف)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٠؛ وإصلاح المنطق ص ٦٠؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٦؛ والمنصف ٢/ ١١٥).

اللغة: يعرين: يخلعن. نبا بصره: تباعد. عجاف: ضعاف.

المعنى: لولا خوفي على بناتي من الجوع والعري، وظلم الأزواج بعدي، لركبت إلى الحرب غير هياب.

٧٧٤ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٣٦؛ ولسان العرب ٩/ ١٠٢ (خيف)، ٩/ ١٥١، ١٥٢ (سعف)).

اللغة: الروع: الحرب. خيفانة: الجرادة ذات الألوان. سعف: شعر الفرس على ناصيتها.

المعنى: إذا شددت إلى الحرب الضروس فإني راكب فرساً ملوناً كالجرادة، يكسو جبهتها شعر مبعثر غير كثيف.

«شَتَر الله عَيْنَه» بفتحها مُتَعَدٍّ بمعنى: قَلَبها، وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال: «شَتَرَه فَشَتِرَ»، كما يقال: «ثَرَمَهُ وثَلَمه فَثَلِمَ»، ومنه: «كَسَوْته الثوب فكَسِيَه»، ومنه البيت، ولكن حُذِف فيه المفعول.

واحترز بقوله منتشر عن تكاثف شعر الناصية واجتماعه على وجه الفرس فهو غمم مذموم في الخيل فإذا كان متعدٍ بالواحد فمطاوعه قاصر والذي يتعدى لاثنين مطاوعه يتعدى لواحد فستر يتعدى لواحد فمطاوعه قاصر، وكسا متعدٍ لاثنين فمطاوعه متعدٍ لواحد. **قوله**: (**ومنه البيت**) أي: إن كسى الجواري فالمفعول محذوف أي إن كسى الجواري أثواباً. **قوله**: (**ولكن حذف فيه المفعول**) تقديره كسا وجهها جمالاً أو نحو ذلك ا هـ دماميني.

الباب الخامس من الكتاب

في ذكر الجهاتِ التي يدخل الاعتراضُ على المعرِبِ من جهتها

[الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها]

وهي عشرة:

الجهة الأولى: أن يُرَاعي ما يقتضيه ظاهِرُ الصناعة ولا يُراعي المعنى، وكثيراً ما تزلُّ الأقدام بسبب ذلك.

وأولُ واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركَّباً، ولهذا لا يجوزُ إعراب فواتِحِ السّور على القول بأنه من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بِعِلْمه.

ولقد حُكي لي أنَّ بعض مشايخ الإِقراء أعرب لتلميذٍ له بيتَ المُفَصَّل [من السريع]:

٧٧٥ ـ لا يُبْعِدِ اللَّهُ التَّلَبُّبَ والـ ـغاراتِ إذ قال الخَمِيسُ: نَعَمْ

الباب الخامس من الكتاب

قوله: (من جهتها) أي: من سببها أي بسببها وقوله يدخل الاعتراض أي موجب الاعتراض كذا حرر والظاهر أنه لا حاجة لأن العرب مثلاً إذا راعى ظاهر الصناعة ولم يراع المعنى دخل الاعتراض تأمل كاتبه. **قوله: (ما تزل الأقدام)** أي: ما تزلق الأقدام وكنى بهذا عن الخطأ. **قوله: (بسبب ذلك)** أي: بسبب مراعاة يقتضيه ظاهر الصناعة وعدم مراعاة المعنى. **قوله: (أن يفهم معنى ما يعربه)** أي: ما يريد إعرابه. **قوله: (ان بعض مشايخ الأقراء)** وفي نسخة المشايخ القراء. **قوله: (الأقراء)** أي: الذين يقرؤون الناس، وقوله بيت المفصل أي البيت الذي استدل به في المفصل على جواز حذف المبتدأ أو إبقاء خبره فأعربه في هذا الشيخ وقال لا نافية ويبعد فعل مضارع والله فاعل والتلبب مفعول والغارات عطف عليه، وإذ ظرف والخميس فاعل قال ونعم حرف فلم يوجد حينئذٍ في البيت خبر عن المبتدأ الذي حذف كما هو محل الاستشهاد والحق أن نعم اسم خبر لمبتدأ محذوف أي هذه نعم، وقوله الخميس اسم للجيش لأنه خمسة أقسام مقدمة للجيش وهي الطائفة المتقدمة منه وساقة وهي الجماعة المتأخرة منه وقلب وهي الطائفة التي في الوسط وميمنة هي الطائفة التي جهة اليمين والميسرة وهي الطائفة اليسرى ويقال لهما جناحان والكل يسمى خميساً وجيشاً. **قوله: (لا يبعد الله التلبب الخ)** البيت للمرقش الأكبر وهو عمرو بن

---

٧٧٥ ـ **التخريج**: البيت للمرقش الأكبر في (إصلاح المنطق ص ٦٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٩؛ وشرح المفصل ١/ ٩٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٢٧ (عمم)، ١٥/ ٣١٦ (ندي)).

اللغة: لا يبعد الله: ليحفظ الله. التلبب: لبس الدرع والسلاح. الخميس: الجيش. نعم: مفرد أنعام.

=

فقال: «نَعَمْ» حرف جواب، ثم طلبا محلَّ الشاهد في البيت، فلم يجداه، فظهر لي حينئذٍ حسنُ لغة كنانة في «نَعَم» الجوابية وهي «نَعِمْ» بكسر العين، وإنما «نَعَم» هنا واحد الأنعام، وهو خبر لمحذوف، أي: هذه نَعَم، وهو محل الشاهد.

وسألني أبو حَيّان ـ وقد عَرَضَ اجتماعُنا ـ عَلامَ عُطف «بحقلّدِ» من قول زهير [من الطويل]:

٧٧٦ ـ تَـقِـيٌّ نَـقِـيٌّ لَـمْ يُـكَـثِّـر غَـنِـيـمَـةً ... بِـنَـهْـكَـةِ ذِي قُـرْبـىٰ وَلاَ بِـحَـقَـلَّـدِ

سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة والأصغر ابن أخيه زمعة بن سفيان بن سعد الخ، وأول القصيدة:

هـل بـالـديـار أن تـجـيـب صـمـم ... لـو كـان رسـم نـاطـقـاً بـكـلـمْ

الـدار قـفـر والـرسـوم كـلـم ... رقـش فـي ظـهـر الأديـم قـلـمْ

وبهذا البيت سمي مرقشاً ومنها:

الـشـعـر مـسـك والـوجـوه دنـا ... نـيـر وأطـراف الأكـف عـنـمْ

لـيـس عـلـى طـول الـحـيـاة نـدم ... ومـن وراء الـمـرء مـا يـعـلـمْ

قوله: **(التلبب)** مصدر تلبب إذا لبس السلاح والغارات جمع غارة بمعنى إغارة. **قوله**: **(لغة كناية)** أي: إنهم قد فروا من هذا وجعلوا حرف الجواب مكسور العين مع فتح النون. **قوله**: **(أي هذه نعم)** أي: فغيروا عليها وخذوها فلو عرفوا المعنى ما غلطوا. **قوله**: **(وقد عرض اجتماعنا)** أي: فالاجتماع لم يكن مقصوداً. **قوله**: **(بنهكة ذي قربى)** النهكة الانتهاك بالأسر والعقوبة أي أنه لم يكثر الغنيمة بسبب أسر وعقوبة شخص قريب له بل لذاته. **قوله**: **(ولا بحقلد)** بفتح الحاء وكسرها كذا ذكر شيخنا العدوي عن شيخه الملوي، وفي «الصحاح» الحقلد الضيق البخيل وفي «القاموس» حقلد كعملس الضيق البخيل والضعيف وكزبرج السيىء الخلق، وإذا علمت هذا فالبيت يضبط بفتح الحاء والقاف وفتح اللام المشددة وأيضاً كان الأولى للمصنف أن يقول فهو الضيق البخيل لأن السيىء الخلق إنما هو معنى حقلد كزبرج وهو لا يصح في البيت إنما الذي في البيت حقلد

= **المعنى**: فليبقني الله لابساً درعي، وحاملاً سلاحي، متأهباً للحرب، منتظراً إشارة الجيش للإغارة والحصول على الأنعام.

٧٧٦ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في (ديوانه ص ٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٢/ ٦٤٢، ٨٩٠؛ ولسان العرب ٣/ ١٥٤ (حقلد)، ٣/ ١٥٥ (مقلد)).

اللغة: النقي: الطاهر الورع. نهكة: ظلامة. الحقلّد: السيىء الخلق والبخيل.

المعنى: إنه طاهر، فاعل للخير بعيد عن الظلم في جمع المال يبذله في سبيل الخير وفك المظالم والمآسي، ووقف الحروب.

فقلت: حتى أعرف ما «الحَقَلّد»، فنظرناه فإذا هي سَيِّء الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهَّم؛ إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك.

وقال الشلوبين: حُكي لي أن نحوياً من كبار طلبة الْجُزُولي سُئل عن إعراب ﴿كَلَالَةً﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كانَ رَجُل يُورَثُ كَلالَةً أو ٱمْرَأَةٌ﴾ [النساء: ١٢] فقال: أخبروني ما «الكلالة»، فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما عَلا ولا ابنٌ فما سفل؛ فقال: فهي إذاً تمييز؛ وتوجيه قوله أن يكون الأصل: وإن كان رجل يرثه كلالة، ثم حذف الفاعل وبُني الفعل للمفعول، فارتفع الضَّمير واستتر، ثم جيء بـ «كلالة» تمييزاً، ولقد أصاب هذا النحويُّ في سؤاله، وأخطأ في جوابه؛ فإن التمييز بالفاعل بعد حَذْفِهِ نَقْضٌ للغَرَضِ الذي حُذِفَ لأجله، وتراجُعٌ عمّا بُنيت الجملة عليه من طَيِّ ذكر الفاعل فيها؛ ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل: «ضُرِبَ أخوكَ رجلاً»، وأما قراءة مَنْ قرأ ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيها بِالغُدُوِّ والآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦ ـ ٣٧] بفتح الباء ـ فالذي سَوَّغ فيها أن يُذْكَر الفاعل بعدما حُذِف أنه إنما ذكر في جملة أخرى غير التي حذف فيها.

كعملس. **قوله: (فإذا هو سيىء الخلق)** الظاهر انه إنما أتى بهذه العبارة المحتملة لعود الضمير فيها على الحقلد وعلى أبي حيان تبكيتاً لأبي حيان لما كان بينهما من المناقشة في مسألة بيانية والشأن أن المغاربة يكونون سيئي الأخلاق فلذا قال سيىء الخلق. **قوله: (هو معطوف على شيء متوهم)** يحتمل وجهاً آخر وهو عطفه على نهكة على حذف مضاف أي ولا بنهكة حقلد أي شخص متصف بسوء الخلق لدناءة الحقلد وهو لا يتوجه إلا لشريف ولك أن تقول أنه عطف عليه من غير حذف والمراد أنه لا يستعين بحقلد.

قوله: (تمييز) أي: محول عن الفاعل. **قوله: (يرثه كلالة)** أي: ورثة ليس فيهم أب ولا ابن. **قوله: (ثم حذف الفاعل)** أي: لغرض من الأغراض المذكورة في البيان. **قوله: (ولقد أصاب هذا النحوى في سؤاله)** أي: عن معنى الكلالة. **قوله: (وأخطأ في جوابه)** حيث أجاب بأنه تمييز. **قوله: (نقض)** أي: إبطال. **قوله: (من طي)** بيان لما في قوله عما بنيت، وقوله وتراجع أي رجوع وقد يقال إن الغرض الذي حذف هنا الفاعل لأجله الإجمال ثم إنه فصل بعد والاجمال أولاً ثم التفصيل أوقع في النفس، وحينئذٍ فكلام النحوي ظاهر تأمل. **قوله: (ولهذا)** أي: ولأجل كون التمييز بالفاعل فيه نقض للغرض الذي حذف لأجله الخ. **قوله: (ضرب أخوك الخ)** أصله ضرب أخاك رجل ثم بني الفعل للمفعول فارتفع أخاك على أنه نائب فاعل وأعرب رجل تمييزاً. **قوله: (وأما قراءة الخ)** جواب عما يقال إنه لا نسلم أن ذكر الفاعل بعد حذفه لغرض نقض للغرض والدليل القراءة السبعية في الآية. **قوله: (إنما ذكر في جملة الخ)** أي: فهو واقع في جملة استئنافية ولا يصح الدليل بها إلا لو كان مذكوراً في الجملة الأولى. **قوله: (إنما ذكر في جملة أخرى)**

وكإعراب هذا المعرِبِ «كلالة» تميزاً قولُ بعضهم في هذا البيت [من الرجز]:

٧٧٧ ـ يَبْسُطُ لِلأَضْيَافِ وَجْهاً رَحْبَا ... بَسْطَ ذِرَاعَيْهِ لِعَظْمٍ كَلْبَا

إنّ الأصل: كما بَسَطَ كَلْبٌ ذراعيه، ثم جيء بالمصدر وأُسْنِدَ للمفعول فرُفع، ثم أضيف إليه، ثم جيءَ بالفاعل تمييزاً.

والصَّواب في الآية أنَّ ﴿كَلالة﴾ بتقدير مُضاف، أي: ذا كَلالة، وهو إمَّا حالٌ من ضمير ﴿يُورَثُ﴾ فـ «كان» ناقصة، و «يُورَثُ» خَبر، أو تامّة فـ «يورث» صفة؛ وإما خبر فـ «يورث» صفة؛ ومن فَسَّر «الكَلالة» بالميت الذي لم يترك ولداً ولا والداً فهي أيضاً حالٌ أو خَبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف؛ ومن فَسَّرها بالقَرَابة فهي مفعولٌ لأجله.

أما البيت فتخريجُهُ على القلب، وأصله: كَمَا بَسَطَ ذِرَاعه كَلْباً، ثم جيءَ

أي: لأنه فاعل لفعل محذوف. **قوله: (كما بسط كلب ذراعيه)** أي: فذراعيه واقع مفعولاً وحيث كان كذلك فقد أضاف الشاعر المصدر لمفعوله فما وجه نصب كلباً مع أنه فاعل وهو مرفوع، وحاصل الجواب الذي ذكره المصنف أن بسط مصدر المبني للمفعول، وحينئذٍ فيكون ذراعيه في محل رفع نائب فاعل فهو مصدر مضاف لنائب الفاعل وكلباً ذكر على أنه تمييز بعد أن كان محذوفاً لغرض. **قوله: (ثم أضيف إليه)** أي: ثم أضيف المصدر إلى المفعول النائب عن الفاعل، وقوله فرفع أي لنيابته عن الفاعل.

قوله: (وأما خبر) أي: لكان وهو عطف على قوله أما حال. **قوله: (فيورث صفة)** أي: لرجل الذي هو اسمها. **قوله: (ومن فسر الكلالة)** أي: إن ما ذكر كله سابقاً مبني على التفسير السابق في الكلالة وهم الورثة الذين لا أصل ولا فرع معهم. **قوله: (حال)** أي: على الوجهين السابقين من كون كان تامة أو ناقصة، وقوله أو خبر بناءً على أنها ناقصة. **قوله: (ولكن لا يحتاج الخ)** أي: لأن المعنى وإن كان رجل يورث كلالة أو حال كونه كلالة. **قوله: (بالقرابة)** أي: القرابة المخصوصة وهي التي لا أصل ولا فرع معها وهو المعنى السابق لكن هذا مبني على أن الكلالة اسم للمعنى وما سبق مبني على أنها اسم للرجال فالمعنى على هذا، وإن كان رجل يورث من أجل القرابة المخصوص. **قوله: (على القلب الخ)** أي: فهو على حد خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر فذراعاه مفعول مرفوع وكلباً فاعل منصوب لأمن اللبس لكن قول المصنف وانتصب كلباً الخ

---

٧٧٧ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٠).

اللغة: الرحب: الواسع. بسط وجهه: هلّل للأضياف.

المعنى: يبسط هذا الإنسان وجهه للأضياف بسطاً واسعاً، كما يبسط الكلب ذراعيه عند أكل العظم. والبيت فيه ذم واضح.

بالمصدر وأُضيف للفاعل المقلوب عن المفعول، وانتصب كلباً على المفعولِ المقلوب عن الفاعل.

وها أنا مُورِدٌ بعون الله أمثلةً متى بُني فيها على ظاهرِ اللَّفظ ولم يُنظر فِي مُوجَب المعنى حصَل فساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهَمٌ بهذا السبب، وسترى ذلك معيَّناً.

فأحدها: قوله تعالى: ﴿أَصَلَواتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ [هود: ٨٧] فإنه يتبادر إلى الذِّهن عطف ﴿أن نفعل﴾ على ﴿أن نترك﴾، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطفٌ على «ما»؛ فهو مَعْمُول لِـ «الترك» والمعنى: أن نتركَ أن نفعلَ، نعم مَنْ قرأ «تَفْعل» و «تشاء» ـ بالتاء لا بالنون ـ فالعطف على ﴿أن نترك﴾.

ومُوجِب الوهم المذكور أن المُعرب يرى «أنْ» والفعلَ مرّتين، وبينهما حرف العطف.

ونظيرُ هذا سواء أن يتوهم في قوله [من الكامل]:

لَـنْ مَـا رَأَيْـتُ أَبَـا يَـزِيـدَ مُـقَـاتِـلاً ... أَدَعَ الْـقِـتَـالَ وَأَشْـهَـدَ الْـهَـيْـجَـاءَ

أن الفعلين متعاطفان، حين يَرَى فعلين مضارعين منصوبين، وقد بَيَّنْتُ في فصل «لَمّا» أن ذلك خطأ، وأنَّ «أدع» منصوب بـ «لَنْ»، وأشهد معطوف على القتال.

يخالف ذلك لأنه يفيد أننا بالغنا في المفعول فجعل فاعلاً وفي الفاعل فجعل مفعولاً وهو بعيد فالأحسن ما قلناه. **قوله**: **(وأصله)** أي: بعد القلب. **قوله**: **(المقلوب عن الفاعل)** أي: في الإعراب. **قوله**: **(وها أنا الخ)** في حواشيه على التسهيل أن دخول ها التنبيه على الضمير الذي لم يخبر عنه باسم الإشارة شاذ. **قوله**: **(لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون)** أي: وإنما أمرهم بفعل ضد ما يفعلونه في أموالهم فكانوا لا يوفون الكيل ولا الميزان، فقال أوفوا الكيل والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس وأدوا الزكاة.

قوله: **(من قر أتفعل وتشاء بالتاء)** هي قراءة ابن أبي عبلة. **قوله**: **(فالعطف على أن نترك)** أي: أصلواتك تأمرك أن تترك وان تفعل في أموالنا أي فكأنه لما أمرهم بضد ما يفعلونه في أموالهم كأنه هو الذي يفعل فيها ما يشاء. **قوله**: **(وموجب الوهم)** أي: المشار له بتبادر الذهن. **قوله**: **(مرتبين)** في نسخة مرتين. **قوله**: **(خطأ)** أي: لأنه إذا كان الفعلان متعاطفين كان كل من الفعلين منفياً بل فيكون المعنى لا أدع القتال وأحضر الهيجاء وهذا تناقض لأن الهيجاء هي القتال فأول الكلام يقتضي ملازمته لها وآخر الكلام يقتضي عدم حضوره لها والمخلص منه ما ذكره المصنف. **قوله**: **(معطوف على القتال)** أي: فهو

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ المَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾ [مريم: ٥] فإن المتبادر تعلُّقُ «مِنْ» بـ «خفْتُ»، وهو فاسد في المعنى، والصوابُ تعلُّقه بالمَوَالي، لما فيه من معنى الولاية، أي: خفت ولايَتَهم من بعدي وسُوءَ خِلاَفتهم، أو بمحذوف هو حال من «الموالي» أو مضاف إليهم، أي: كائِنِين من ورائي، أو فِعْلَ الموالي من ورائي؛ وأما مَنْ قرأ ﴿خَفَّتِ﴾ بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء ـ فـ «مِنْ» متعلّقة بالفعل المذكور.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فإن المتبادر تعلُّقُ «إلى» بـ «تكتبوه»، وهو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل

عطف مصدر مؤول على اسم خالص من التأويل بالفعل أي لن أدع القتال ولا أدع شهود الهيجاء. **قوله: (وإني خفت الموالي)** أي: الذين يلونني في النسب كبني العم، وقوله من ورائي أي من بعدي أي من بعد موتي على الدين أن يضيعوه كما شاهدته في بني إسرائيل من تبديل الدين. **قوله: (وهو فاسد)** وجه الفساد أن الخوف واقع في الحال لا فيما يستقبل فلو جعل من ورائي متعلقاً بخفت لزم أن يكون الخوف واقعاً في المستقبل أي بعد موته وهو ظاهر الفساد ا هـ دماميني. **قوله: (لما فيه من معنى الولاية)** أي: فهو في قولة المشتق.

قوله: (أو مضاف إليهم) أي: أو ان ذلك المحذوف مضاف إلى الموالي فقوله أو مضاف إليهم عطف على قوله إما حال. **قوله: (أي كائنين من ورائي)** لف ونشر مرتب، وقوله فعل الموالي أي فالمعنى إني خفت فعل الموالي. **قوله: (أو فعل الموالي)** هو تبديلهم وسوء خلافتهم. **قوله: (وأما من قرأ)** هو عثمان بن عفان ومحمد بن علي وعلي بن الحسين وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصي والوليد بن مسلم. **قوله: (وكسر التاء)** أي: لأجل الخلوص من التقاء الساكنين. **قوله: (متعلقة بالفعل)** أي: بناءً على أن قوله من ورائي معناه من قدامي فالمعنى انه ذهبت الموالي من قدامي ودرجوا ولم يبق منهم من يقوي الدين فهب لي الخ. **قوله: (متعلقة بالفعل المذكور الخ)** اعلم إنه على قراءة التشديد إن كان من ورائي معناه من بعدي كان متعلقاً بالموالي أي إن الموالي الذين يأتون بعدي خفوا وقلوا وعجزوا عن إقامة الدين فهب لي ولياً يقويهم، وإن كان معناه من قدامي فهو متعلق بخفت والمعنى إني خفت الموالي أي قلت من قدامي أي انه رأى الموالي التي قلت بين يديه فطلب من الله غلاماً والرابط للجملة هو الياء من قوله ورائي هذا كله إذا كان خفت مشددة فإن كانت مخففة فهو ما ذكره المصنف قبل إذا علمت هذا تعلم أن قول المصنف فمن متعلقة بالفعل المذكور مبني على أن من ورائي معناه من قدامي ا هـ تقرير دردير.

قوله: (الثالث الخ) جعل فيه أمثلة ثلاثة لأن التوجيه فيها واحد. **قوله: (أن تكتبوه)** أي: الدين حال كونه صغيراً أي قليلاً أو كثيراً. **قوله: (استمرار الكتابة إلى أجل)** أي: لأن

الدَّيْن، وإنما هو حالٌ، أي: مستقرًا في الذمّة إلى أجله.

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] فإن المتبادر انتصاب «مائة» بـ «أماته»، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعيّ، لأن الإماتة سَلْب الحياة وهي لا تمتدّ، والصوابُ أن يُضَمَّنَ «أماتهُ» معنى «ألبثه»، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مائة عام، وحينئذٍ يتعلّق به الظرفُ بما فيه من المعنى العارض بالتَّضمين، أي: معنى اللبث لا معنى الإلباث، لأنه كالإماتة في عدم الامتداد؛ فلو صحَّ ذلك لَعَلَّقناه بما فيه من معناه الوضعيّ، ويصير هذا التعلُّق بمنزلته في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ، قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وفائدة التَّضمين: أن يُدَلَّ بكلمةٍ واحدة على معنى كلمتَيْنِ، يدلُّك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام.

المعنى عليه أن تكتبوه كتابة مستمرة إلى أجله وهذا لا يصح إذ الكتابة تقع في زمن يسير ولا تمتد للأجل الذي هو وقت حلول الدين. **قوله: (وإنما هو حال)** أي: متعلق باستقرار حال. **قوله: (لا تمتد)** أي: بل تحصل في لحظة فمراده بسلب الحياة نزع الروح. **قوله: (يتعلق به)** أي: بأمانه وقوله بما فيه أي بسبب ما فيه، وقوله من المعنى العارض وهو اللبث فقول الشارح أي معنى اللبث الإضافة بيانية بيان للمعنى العارض، وقوله لا معنى الإلباث أي لا معنى هو الإلباث الذي هو معنى الموت الذي هو وصف وجودي أو عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حياً، وعلى كل فهو مستمر وحينئذٍ فالمراد بعدم الحياة استمرار عدم الحياة والمعنى حينئذٍ فأماته الله أي جعل الوصف قائماً به أو جعل استمرار عدم الحياة قائماً به مائة عام ا هـ تقرير دردير. **قوله: (لا معنى الالباث)** أي: لا بسبب ما فيه من معنى الإلباث. **قوله: (فلو صح ذلك)** أي: فلو صح تعلقه بأماته باعتبار ما فيه من معنى الفعل المضمن وهو الإلباث. **قوله: (بما فيه من معناه)** أي: لعلقناه بأماته بسبب ما فيه من المعنى الوضعي وهو الإماتة ولا يحتاج للتضمين. **قوله: (ويصير)** أي: وحينئذٍ يصير هذا التعليق وهو تعليقه بأماته بسبب ما فيه من المعنى العارض. **قوله: (على معنى كلمتين)** ظاهره الجمع بين الحقيقة والمجاز. **قوله: (على معنى كلمتين)** كأماته فإنه مضمن معنى الإلباث ويدل على سلب الحياة.

قوله: (يديكَ على ذلك) أن على كون الكلمة بعد التضمين تدل على كلمتين. **قوله: (أسماء الشرط)** أي: فمن معناها العاقل وتدل مع ذلك على معنى ان ومتى تدل على التعليق الذي هو معنى الحرف وعلى الزمان وهو معنى الاسم، وقوله والاستفهام ككيف أنها تدل على معنى الحرف وهو طلب الفهم وعلى معنى الاسم وهو الحالة لأن الكيف حالة وأعلم أنه وقع خلاف في التضمين فقيل انه من استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها

ونظيره أيضاً قولُه عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وينصِّرَانه» لا يجوز أن يعلق «حتى» بـ «يولد»، لأنَّ الولادة لا تستمر إلى هذه الغاية، بل الذي يستمر إليها كونُه على الفطرة؛ فالصواب تعليقُها بما تعلقت به «على»، وأن «على» متعلّقة بكائنٍ محذوفٍ منصوب على الحال من الضمير في «يُولَد»، و «يُولَد» خبر «كلّ».

الرابع: قولُ الشاعر [من الطويل]:

٧٧٨ ـ تَرَكْتِ بِنَا لَوْحاً، وَلَوْ شِئْتِ جَادَنَا بُعَيْدَ الْكَرَى ثَلْجٌ بِكِرْمَانَ نَاصِحُ

وقيل إنه من باب الحقيقة لكن يلوح إلى المعنى المضمن قال ابن جنى لو جمعت تضمينات العرب ملأت مجلدات فظاهره القول بأنه قياسي. **قوله: (على الفطرة)** بكسر الفاء أي على الخلقة الأصلية أي التوحيد. **قوله: (لا تستمر إلى هذه الغاية)** إذ الولادة إنما تكون في لحظة. **قوله: (منصوب على الحال)** أي: ويكون حالاً منتظرة إذا لكون المغيا بهذه الغاية لا يوجد وقت الولادة والأظهر جعله غاية لمحذوف أي ويستمر على ذلك حتى الخ. **قوله: (تركت)** الخطاب للمحبوبة وقوله لوحاً أي عطشاً وقوله جادنا أي أروانا من قولهم جيدت الأرض فهي مجودة إذا أصابها الجود وهو المطر الغزير والكرى النعاس وثلج صفة لمحذوف أي ريق ثلج أي كالثلج، وقوله بكرمان بفتح الكاف اسم لبلدة بين فارس وسجستان والفتح في كرمان أشهر من الكسر وهي بلدة من بلاد الثلج وقوله ناصح أي شديد البياض صفة لثلج ومعنى البيت تركت بنا عطشاً ولو شئت إرواء بعيد النوم بريق بارد كالثلج في كرمان لفعلت والبيت لجرير من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان أولها:

أريت بعينيك الدموع السوافح فلا العهد منسي ولا الربع نازحُ

وبعد بيت المصنف:

صنعت شفاء النفس ممن تركته به كالجوى مما تجن الجوانحُ
مدحناك يا عبد العزيز وطالما مدحت فلم يبلغ فعالك مادحُ
تفديك بالآباء في كل موطن شباب قريش والكهول الجحاجحُ

---

٧٧٨ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ٢٦٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٩٠؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٦٦؛ والمقرب ص ١٥٧).

اللغة: لوحاً: عطشاً. جاد: تكرم. الكرى: النوم. كرمان: بلد بخراسان. ناصح، وناصع: شديد البياض.

المعنى: لقد تركت بنا عطشاً شديداً، فلو تكرمت علينا إذاً لأزلته بريق بارد كالثلج الناصع الآتي من كرمان.

فإن المتبادر تَعَلُّق «بُعَيْدَ الْكَرَى» بـ «جاد»، والصوابُ تعلقهُ بما في «ثلج» من معنى «بارد»، إذ المراد وَصْفُها بأن ريقها يوجَدُ عقب الكرى بارِداً، فما الظنّ به في غير ذلك الوقت؟ لا أنه يتمنَّى أن تجود له به بعيد الكرى دون ما عَدَاهُ من الأوقات، و «اللَّوْحُ» ـ بفتح اللام ـ العطش.

الخامس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ [الصافات: ١٠٢] فإن المتبادر تعلُّق «معَ» بـ «بلغ»؛ قال الزمخشري: أي فلمّا بلغ أن يَسْعَى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، قال: ولا يتعلّق «مَعَ» بـ «بلغ» لاقتضائه أنهما بلغَا معاً حدّ السعي؛ ولا بـ «السعي»، لأن صلة المصدر لا تتقدَّم عليه، وإنما هي متعلّقة بمحذوف على أن يكون بياناً، كأنه قيل: فلما بلغ الحدّ الذي يقدرُ فيه على السعي، فقيل: مَعَ مَنْ؟ فقيل: مع أَعْطَفِ الناس عليه وهو أبوه، أي: أنه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مُشْفِق.

السادس: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فإن المتبادر أن حيث ظرفُ مكانٍ، لأنه المعروف في استعمالها؛ ويردُّهُ أن المراد أنه تعالى

قوله: (عقب الكرى) أي: النوم. **قوله: (فما الظن به في غير ذلك الوقت)** أي: لأنه إذا كان بارداً بعد النوم الذي الشأن أن يكون بعده سخناً فمن باب أولى غيره. **قوله: (به)** أي: بالريق. **قوله: (قال الزمخشري الخ)** علة لمحذوف أي وليس كذلك لأنه قال الزمخشري الخ. **قوله: (أي فلما بلغ أن يسعى مع أبيه)** هذا بيان لحاصل المعنى لا أنه محل إعراب وأن مع متعلق بالسعي المذكور. **قوله: (لاقتضائه الخ)** وجه الاقتضاء أن المعية تشعر باستحداث المصاحبة في الزمن وقد قيل الفعل بها فيجب الاشتراك فيها أي بلغ مع إبراهيم حد السعي مع ان إبراهيم بلغ حد السعي قبل ولده وهذا بخلاف قوله تعالى: ﴿وأسلمت مع سليمان﴾ [النمل: ٤٤] فإن مع متعلقة بأسلمت هو صحيح لأن إسلام سليمان ممتد فالمتأخر يصاحب المتقدم، وأما بلوغ حد السعي لا امتداد فيه. **قوله: (حد السعي)** أي: الطرف الأول من السعي ولا شك ان إبراهيم حصل له أول السعي وهو القدرة على فعل الأمور التي تصدر من الرجال قبل وجود إسماعيل فلم يشتركا في أول السعي بل أول سعي إبراهيم متقدم. **قوله: (لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه)** وبعضهم كالسعد توسع في الظروف مثل هذا. **قوله: (وإنما هي الخ)** أي: وحينئذٍ تكون الجملة معترضة بين الفعل والمفعول.

قوله: (متعلقة بمحذوف) أي: بسعي محذوف يدل عليه المذكور وقوله على أن يكون أي المحذوف بياناً أي استئنافاً بيانياً فكأنه قيل فلما بلغ أن يسعى فقيل مع من يسعى فقيل مع أبيه أي مع أشفق الناس إليه وهو الأب وفيه إشارة إلى أن الأمر بذبحه كان في صغره قبل استحكامه السعي ا هـ تقرير دردير.

يعلم المكان المستحقَّ للرسالة، لا أن عِلمه في المكان؛ فهو مفعول به، لا مفعول فيه، وحينئذٍ لا ينتصب بـ «أعلم» على قول بعضهم بشرط تأويله بـ «عالم»، والصواب انتصابُهُ بـ «يعلم» محذوفاً دلَّ عليه «أعلم».

السابع: قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] فإن المتبادر تعلُّق «إلى» بـ «صرهنّ»، وهذا لا يصحّ إذا فُسِّرَ «صُرْهُنَّ» بـ «قطِّعْهُنَّ»، وإنما تعلّقه بـ «خُذْ»؛ وأما إن فُسِّر بأمِلْهُنَّ فالتعلُّق به؛ وعلى الوجهين يجب تقديرُ مضاف، أي: إلى نفسك؛ لأنه لا يتعدَّى فعل المضمر المتَّصل إلى ضميره المتَّصل إلا في باب «ظنَّ»، نحو: ﴿أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾ [العلق: ٧]. ﴿فَلَا تَحْسَبُنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ﴾ [آل عمران: ١٨٨] فيمن ضمّ الباء، ويجبُ تقدير هذا المضاف في نحو: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢]، ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقوله [من المتقارب]:

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأمُورَ   بِكَفِّ الإِلٰهِ مُقَادِيرُهَا

قوله: (يعلم المكان المستحق للرسالة) المراد بالمكان ذات الرسول. **قوله: (لا ان علمه)** في المكان أي ذات الرسول. **قوله: (لا مفعولِ فيه)** قد يقال لو قيل إن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى أنه تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله من الآيات لأنه يعلم ما فيهم من الزكاة والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك ا هـ دماميني. **قوله: (وحينئذٍ)** أي: وحين إذ كان مفعولاً به. **قوله: (فلا ينتصب بأعلم)** لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به. **قوله: (إلا على قول بعضهم)** أي: القائل أن أفعل التفضيل ينصب المفعول به. **قوله: (والصواب الخ)** مقابله قول بعضهم السابق. **قوله: (إذا فسر صرهن بقطعهن)** أي: لأن قطع لا يتعدى بإلى وهذا تفسير لصرهن على قراءة الضم يقال صرت الشيء بمعنى قطعته. **قوله: (وإنما تعلقه بخذ)** أي: وحينئذٍ ففي الآية تقديم وتأخير فكأنه قيل خذ إليك أربعة من الطير فصرهن. **قوله: (ان فسر بأملهن)** هذا تفسير لقراءة الجر ويصح تفسير للقراءة بالرفع به. **قوله: (أي إلى نفسك)** أي: فالواقع مفعولاً حينئذٍ إنما هو النفس لا الضمير المتصل. **قوله: (فعل المضمر)** أي: فعل الفاعل المضمر. **قوله: (إلى ضميره المتصل)** أي: لأن المجرور وهو الضمير في إليك مفعول في المعنى. **قوله: (إلا في باب ظن)** أي: وما حمل عليه من فقد وعدم فلا يقال الحصر منقوض بفقد وعدم. **قوله: (يحسبنهم)** أي: بالياء التحتية. **قوله: (فيمن ضم الباء)** أي: وأما من فتحها ففاعل الفعل ضمير مستتر لواحد والمفعول ضمير الجماعة فلم يتعد فعل الضمير لضميره بل لضمير غيره. **قوله: (وهزي إليك)** أي: إلى نفسك وكذا تقول فيما بعده.

وقوله [من الطويل]:

وَدَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ [وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ القَوَاعِلِ]

قوله: «حَجَراته» بفتحتين أي: نواحيه، وقول ابن عصفور إن «عنْ» و «على» في ذلك اسمان كما في قوله [من الطويل]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا [تَصِلُّ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاء مَجْهَلِ]

وقوله [من الكامل]:

فَلَقَدْ أرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

دفعاً للمحذور المذكور وَهم؛ لأن معنى «على» الاسمية: «فَوْقُ»، ومعنى «عن» الاسمية: «جانب»، ولا يَتأتّيان هنا، ولأن ذلك لا يَتأتّى مع «إلى»، لأنها لا تكون اسماً.

الثامن: وقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] فإن المتبادر تعلّق «من» بـ «أغنياء» لمجاورته له، ويُفْسِده أنهم متى ظَنَّهُمْ ظانّ قد استغنوا من تعفُّفهم علم أنهم فقراء من المال؛ فلا يكون جاهلاً بحالهم، وإنما هي متعلقة بـ «يحسب»، وهي للتعليل.

التاسع: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلأ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ

قوله: (وقوله) أي: قول امرىء القيس وتمام البيت:

ولكن حديث ما حديث الرواحلِ

قوله: (وقول ابن عصفور) أي: في الجواب عن عدم تقدير النفس وحاصله أنا نجعل عن وعلى اسمعين وحينئذٍ فلا نحتاج لتقدير المضاف. **قوله: (وهم)** خبر عن قول ابن عصفور وهذا الرد لأبي حيان ولم ينسبه له المصنف وفي النفس من ذلك شيء لأنه حيثما يمر له أدنى غلط يصرح بالرد عليه ويبالغ فيه، وإذا ذكر له كلام ما حسناً فيورد غير منسوب إليه وما حق أبي حيان إلا أن يتمثل بقول القائل:

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحاً عني وما سمعوا من صالح دفنوا

اهـ دماميني. **قوله: (لا يتأتى مع إلى)** أي: كما في قوله تعالى: ﴿وهزي إليك﴾ [مريم: ٢٥]. **قوله: (لمجاورته له)** أي: لمجاورة من لأغنياء. **قوله: (علم أنهم فقراء من المال)** أي: وأنهم استغنوا بالتعفف. **قوله: (فلا يكون جاهلاً بحالهم)** أي: بل عالم بأنهم فقراء وحينئذٍ فيخالفه يحسبهم الجاهل أي عن حالهم. **قوله: (متعلقة بيحسب)** أي: والمعنى يظنهم الجاهل من أجل تعففهم أغنياء. **قوله: (ألم تر إلى الملا)** أي: ألم ينته

قَالُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، فإن المتبادِر تعلّق «إذ» بفعل الرؤية، ويفسده أنه لم ينته علمه أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنما العامل مضاف محذوف، أي: أَلَمْ تَرَ إلى قصَّتهم أو خَبَرِهم، إِذ التعجُّب إنما هو من ذلك، لا من ذواتهم.

العاشر: قوله تعالى: ﴿فمنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي، وَمَنْ لَمْ يَطْعَمه فإنه مِنِّي إلاَّ مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾ [البقرة: ٢٤٩]، فإن المتبادر تعلُّقُ الاستثناء بالجملة الثانية، وذلك فاسد، لاقتضائه أن مَنْ اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مُباح لهم، وإنما هو مستثنى من الأولى؛ ووهم أبو البقاء في تجويزه كونه مستثنًى من الثانية؛ وإنما سَهُلَ الفَصْلُ بالجملة الثانية لأنها مفهومة من الأولى المفصولة، لأنه إذا ذكر أن الشَّارب ليس منه اقتضى مفهومُهُ أن مَنْ لم يطعمه منه، فكان الفصلُ به كلا فَصْلٍ.

الحادى عشر: قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، فإن المتبادر تعلُّق «إلى» بـ «اغسلوا»، وقد ردَّه بعضُهم بأن ما قبل الغاية لا بدَّ أن يتكرر قبل الوصول إليها، تقول: «ضَرَبْتُه إلى أن مات» ويمتنع «قَتَلْتُهُ إِلى أن أمات»،

علمك أو نظرك إلى الجماعة الكائنة من بني إسرائيل وقوله من بعد موسى أي من بعد موته، وقوله إذ قالوا لنبي لهم وهو شمويل وقوله ابعث أي أقم لنا ملكاً يقاتل في سبيل الله أي نقاتل معه في سبيل الله فتنتظم كلمتنا ونرجع إليه. **قوله: (إنه لم ينته)** أي: لم يصل علمه فأخذ الانتهاء من إلى لأن مدلولها الانتهاء أي لم ينته العلم إليهم إذا جعلت ترى علمية وقوله أو نظره أي إذا جعل ترى بصرية.

قوله: (إنه لم ينته علمه) أي: المخاطب وهو النبي ﷺ، وقوله إليهم أي لهؤلاء الجماعة الكائنين من بني إسرائيل، وقوله في ذلك الوقت أي وقت قولهم لنبيهم ابعث لنا ملكاً وإنما لم يصل له علمهم في ذلك الوقت لأنه لم يكن في ذلك الوقت موجوداً وإنما وجد بعد ذلك. **قوله: (أي ألم تر إلى قصتهم)** أي: ألم ينته علمك إلى قصتهم في ذلك الوقت. **قوله: (إنما هو من ذلك)** أي: من قصتهم ومن خبرهم. **قوله: (فمن شرب منه)** أي: مائه على وجه الشبع والكرع. **قوله: (إلا من اغترف)** أي: إلا من شرب شرباً لطيفاً بأن اغترف بيده. **قوله: (ليس منه)** أي: ليس من أصحابه الممتثلين لأمره. **قوله: (بل ذلك)** أي: الاغتراف. **قوله: (وإنما سهل الفصل الخ)** هذا راجع لقوله وإنما هو مستثنى من الأولى. **قوله: (ما قبل الغاية)** أي: وهو الحدث كالضرب والغسل. **قوله: (أن يتكرر)** اعلم أن التكرار أمران الأول أن يحصل الحدث شيئاً فشيئاً والثاني أن يتكرر بحسب أجزاء المحل فالأول نحو ضربته إلى أن مات والثاني غسلت يدي من أصبعي إلى المنكب فالغسل يتكرر باعتبار أجزاء المحل أي غسلت جزءاً بعد جزء إلى أن وصلت إلى المنكب إذا علمت هذا تعلم أن محط النفي في قول المصنف لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق هو

وغَسْلُ اليدِ لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق، لأن «اليد» شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما؛ قال: فالصواب تعلّقُ «إلى» بـ «أسقطوا» محذوفاً، ويستفاد من ذلك دخولُ المرافق في الغسل، لأن الإِسقاط قام الإِجماعُ على أنه ليس من الأنامل، بل من المناكب، وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أن ما بعد إلى أن يكون غيرَ داخلٍ، بخلاف «حتّى»، وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخلاً في المأمور بغَسْله.

وقال بعضهم: الأيدي في عُرْف الشرع اسمٌ للأكفّ فقط، بدليل آية السَّرقة؛ وقد صحّ الخبر باقتصاره ﷺ في التيمّم على مَسْح الكفين، فكان ذلك تفسيراً للمراد بالأيدي في آية التيمم. قال: وعلى هذا فـ «إلى» غايةٌ للغَسْل، لا للإِسقاط؛ قلت: وهذا إن سُلِّم فلا بد من تقدير محذوفٍ أيضاً، أي: ومُدُّوا الغَسْل إلى المرافق، إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف.

الثاني عشر: قول ابن دُرَيْدٍ [من الرجز]:

قوله قبل الوصول إلى المرفق، وأما أصل التكرار فهو حاصل فمحط النفي الظرف، وأما التكرر في نفسه فهو موجود باعتبار الأجزاء قبل الوصول إلى المنكب الذي هو الغاية، فحينئذٍ تعليق إلى بغسل يؤدي إلى التناقض لأن غسل اليد شامل يصدق بغسلها من طرف الأصابع إلى المنكب فقوله إلى المرفق منافٍ لذلك إذا علمت ذلك فالمناسب للمصنف أن يعلل بالتناقض لا بعدم التكرار لأن تكرار الغسل حاصل باعتبار الأجزاء وهو كافٍ في الغاية لكن قد علمت أن قوله وغسل اليد لا يتكرر معناه لا يقصر تكرره على ما قبل الوصول بل يتجاوز المرفق إن يصل للمنكب لأن اليد شاملة له، وحينئذٍ فيؤدي للتناقض ا هـ دماميني.

قوله: (لا يتكرر) أي: لا يقصر تكرره باعتبار كل جزء دفعه على ما قبل الوصول إلى المرفق بل يتجاوز المرفق إلى أن يصل للمنكب لأن اليد شاملة له، فقوله إلى المرفق تناقض. **قوله: (فالصواب تعلق إلى بأسقطوا محذوفاً)** أي: وأسقطوا الغسل إلى المرفق أي وأسقطوا الغسل من المناكب إلى المرافق. **قوله: (بأسقطوا محذوفاً)** أي: وأسقطوا الغسل إلى المرفق. **قوله: (ويستفاد من ذلك)** أي: من تعلقه بأسقطوا. **قوله: (وقد انتهى إلى المرافق)** أي: والمعنى وأسقطوا الغسل من المناكب إلى المرافق. **قوله: (وإذا لم يدخل)** أي: المرفق. **قوله: (فكان ذلك)** أي: اقتصار النبي في بعض أحواله في التيمم على المسح إلى الكفين تفسيراً للأيدي في قوله تعالى: ﴿فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه﴾ [المائدة: ٦]. **قوله: (وعلى هذا)** أي: على كون اليد في الشرع اسماً للأكف فقط. **قوله: (غاية للغسل)** أي: المذكور وتكرر ما قبل الغاية بحسب الأجزاء.

٧٧٩ ـ إنَّ ٱمْـرَأَ الْـقَـيْـسِ جَـرَى إِلَـى مَـدَى فَـاعْـتَـاقَـهُ حِـمَـامُـهُ دُونَ الْـمَـدَى

فإن المتبادر تعلق «إلى» بـ «جرى»، ولو كان كذلك لكان الجريُ قد انتهى إلى ذلك المدى، وذلك مناقض لقوله:

فـاعـتـاقَـهُ حِـمـامُـهُ دونَ الـمـدى

وإنما «إلى مدى» متعلّقٌ بكونٍ خاصٍّ منصوب على الحال، أي: طالباً إلى مدى، ونظيرُه قولُه أيضاً يصف الحاج [من الرجز]:

٧٨٠ ـ يَـنْـوِي الّـتِـي فَـضَّـلَـهَـا رَبُّ الْـعُـلَـى لَـمَّـا دَحَـا تُـرْبَـتَـهَـا عَـلَـى الْـبِـنَـى

فإن قوله: «على البِنَى» متعلق بأبعد الفعلين، وهو «فَضَّل»، لا بأقربهما وهو

قوله: (ان امرأ القيس) هو الشاعر المشهور، وقد كان أبوه سلطاناً في الجاهلية وكان يسمى ضليلاً ومن كلام بعض:

تـنـقـل فـلـذات الـهـوى فـي الـتـنـقـل ورد كـل صـاف لا تـقـف عـنـد مـنـهـلِ
فـفـي الأرض أحـبـاب وفـيـهـا مـنـازل فـلا تـبـك مـن ذكـرى حـبـيـب ومـنـزلِ
ولا تـتـبـع قـول امـرىء الـقـيـس انـه مـضـل ومـن ذا يـقـتـدي بـمـضـلـلِ

قوله: (حمامه) هو الوقت الذي يكون فيه موته، وقد يطلق على نفس الموت وقوله إعتاقه أي حبسه والمدى هو الغاية. **قوله: (وذلك مناقض لقوله فإعتاقه حمامه دون المدى)** أي: لأن قوله دون المدى معناه عرفاً أنه لم يبلغ المدى. **قوله: (طالباً الخ)** هذا التقدير فيه نظر إذ لا يقال طلب إلى كذا، ويقال قصدته وقصدت له وقصدت إليه فالأولى أن يقدر كوناً خاصاً غير هذا أي جرى قاصداً إلى مدى ويجوز أن يتعلق بجري على أن المعنى أراد الجري أو أن جري على معناه الحقيقي لكن على تقدير مضاف في الأخير أي دون قطع المدى. **قوله: (ينوي)** أي: يقصد والتي صفة للكعبة أو مكة ودحا بسط والبنى مقصور إما بضم الباء جمع بنية كغرفة أو بكسرها جمع بنية كقربة وهي البناء بالمد وكسر الباء ا هـ دماميني.

---

٧٧٩ ـ التخريج: الرجز لابن دريد في (ديوانه ص ١١٧).

اللغة: اعتاقه: حبسه. حمامه: الوقت الذي يكون فيه موته وقد يطلق على الموت نفسه.

المعنى: إن الشاعر امرأ القيس سار ومشى إلى غاية هي طلب المساعدة للثأر لوالده ولكن أجله حبسه ومنعه من الوصول إلى مبتغاه.

٧٨٠ ـ التخريج: الرجز لابن دريد في (ديوانه ص ١٢٠).

اللغة: ينوي: يريد. التي فضلها: أي مكة. دحا: بسط، مدّ. البنى: بضم الباء جمع بنية كغرفة وبكسرها جمع بنية كقربة.

المعنى: يقول: يريد الحاج ويقصد مكة المكرمة التي فضلها الله على جميع الأبنية، وقد كان ذلك من أول خلق الدنيا وحين بسط الأرض.

«دَحَا» بمعنى: بَسَط، لفساد المعنى.

الثالث عشر: ما حكاه بعضُهم من أنه سمع شيخاً يُعْرِبُ لتلميذه ﴿قيماً﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلم يَجْعَلْ له عِوَجاً قيماً﴾ [الكهف: ١ ـ ٢] صفة لِـ «عوجا»، قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العِوَجُ قيما؟ وترحَّمْتُ على مَنْ وقف من القُرّاء على ألف التنوين في ﴿عِوَجا﴾ وَقْفَةً لطيفة دَفْعاً لهذا التوهم؛ وإنما ﴿قيما﴾ حالٌ: إما من اسم محذوف هو وعامله، أي: أنزله قيماً؛ وإمَّا من «الكتاب»؛ وجملة النفي معطوفة على الأول ومعترضة على الثاني، قالوا: ولا تكون معطوفة، لئلا يلزم العطفُ على الصلة قبل كمالها؛ وإما من الضمير المجرور باللام إذا أعيد إلى «الكتاب» لا إلى مجرور «على»؛ أو جملة النفي «وقيماً» حالان من «الكتاب»، على أن الحال يتعدَّدُ؛ وقياسُ قول الفارسي في الخبر إنه لا يتعدّد مختلفاً بالإفراد والجملة أن يكون الحال كذلك. لا يقال: قد صحّ ذلك في النعت، نحو: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، بل قد ثبت في الحال في نحو: ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣] ثم قال سبحانه

قوله: (لفساد المعنى) أي: لإفادته أن الله بسط ترابها على البنى جمع بنية كغرفة وغرف هي الأبنية أي الحيطان ويقال فيها أيضاً بنا جمع بنية كقربة وقرب ا هـ تقرير دردير. **قوله: (ولم يجعل له عوجاً)** أي: ولم يجعل فيه اختلافاً وتناقضاً وقوله قيما أي مستقيماً.

قوله: (من القراء) أي: وهو حفص. **قوله: (وإنما قيما حال)** المراد بكونها قيما مستقيم معتدل وفائدة الجمع بين نفي العوج وإثبات الاستقامة وفي أحدهما غنية عن الآخر التأكيد فرب مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يخلو عن أني عوج عند التصفح أو المراد بكون قيما على سائر الكتب مصدقاً جداً بصحتها ا هـ دماميني. **قوله: (ولا تكون معطوفة)** أي: على الثاني لأن الحال من جملة الصلة وأشار بقالوا للتبري إشارة إلى أن الحق أن الصلة هي التي لا يتم الكلام إلا بها والحال فضلة يتم الكلام بدونها. **قوله: (لا إلى مجرور على)** أي: لا إذا أعيد إلى مجرور على وهو العبد لأن سياق الآية في وصف الكتاب والتنويه بشأنه وذلك يقتضي كونه حالاً من الكتاب أو من ضميره لا من العبد أو ضميره. **قوله: (أو جملة النفي الخ)** عطف على قوله حال إما من اسم الخ. **قوله: (حالان من الكتاب)** أي: مفيدان للتأكيد. **قوله: (أن يكون الحال كذلك)** أي: وحينئذٍ فلا يصح هذا الاحتمال الأخير. **قوله: (قد صح ذلك)** أي: التعدد مختلفاً جملة وإفراداً. **قوله: (في النعت)** يعني والحال في المعنى نعت لصاحبها فكما أن النعت يتعدد مختلفاً بالأفراد والجملة ينبغي أن يكون الحال كذلك. **قوله: (بل قد ثبت الخ)** أي: فلا يحتاج للتخريج على النعت وهذا ترق. **قوله: (وأنتم سكارى)** أي: فجملة وأنتم سكارى حالية، وقوله ولا

﴿وَلاَ جُنُباً﴾ [النساء: ٤٣]، لأن الحال بالخبر أشبه، ومن ثَمَّ اختلف في تعددهما، واتفق على تعدُّد النعت؛ وأما ﴿جنباً﴾ فعطفٌ على الحال، لا حال؛ وقيل: المنفية حال، و ﴿قيماً﴾ بدل منها، عكسُ «عَرَفْتُ زَيْداً أبو مَنْ هُوَ».

الرابع عشر: قولُ بعضهم في ﴿أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٤ ـ ٥] إنه صفة لِـ «غثاء»، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل إذا فسّر «الأحوى» بالأسود من الجفاف واليبس، وأما إذا فسر بالأسود من شدّة الخضرة لكثرة الريّ كما فُسِّر ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾ [الرحمٰن: ٦٢ ـ ٦٤] فجعله صفة لِـ «غثاء» كجعل «قيماً» صفة لِـ «عوجا»، وإنما الواجب أن تكون حالاً من «المَرْعَى» وأُخِّر لتناسب الفواصل.

الخامس عشر: قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فأَخْرَجْنَا به نَبَاتَ كلّ شَيْءٍ

جنباً حال ثانٍ مفرد، قوله لأن الحال علة لقوله لا يقول. **قوله: (لأن الحال الخ)** هذا منع للتخريج على النعت لا على الخبر، وقوله بالخبر أشبه أي لأنك إذا حذفت العامل في الحال من نحو جاء زيد راكباً كان الحال مع صاحبها مبتدأ وخبراً لا نعتاً ومنعوتاً وحينئذٍ فالتخريج على الخبر أولى لأنه أشبه.

قوله: (ومن ثم) أي: ومن أجل شبه الحال بالخبر اختلف في تعددهما أي الحال والخبر أي جرى الخلاف في الحال كما جرى في الخبر. **قوله: (لا حال)** أي: وكلامنا في الحال المعددة المستقلة بدون عطف وقوله وأما جنباً منع لقوله بل قد ثبت الخ. **قوله: (لا حال)** هذا مشكل إذ لو كان المعطوف غير حال لم يصح عطفه على الحال ضرورة انتفاء الجهة التي يجب فيها تشارك المعطوف والمعطوف عليه وحينئذٍ فجنباً حال قطعاً لا غير حال والجواب أن نفي الحال عنه إنما هو باعتبار الأصالة والاستقلال وهو صحيح لأن جنباً معطوف وإنما جاءته الحالية بطريق التبعية لا بطريق الأصالة، وإذا كان كذلك فلا ينتهض الرد به على أبي علي لأن الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل. **قوله: (بدل)** أي: بدل كل فكأنه قيل لم يجعل فيه عوجاً جعله قيماً. **قوله: (بدل منها)** أي: فقد أبدل المفرد من الجملة، وأما في المثال فقد أبدل الجملة أعني قوله أبو من المفرد أعني زيد. **قوله: (في أوحى)** أي: من قوله تعالى: ﴿والذي أخرج المرعى﴾ [الأعلى: ٤] الخ، أي أنبت العشب فجعله بعد الخضرة غثاءً أي جافاً هشيماً أحوى أي أسود يابساً. **قوله: (الغثاء)** الغثاء بتخفيف الثاء وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادي من الحشيش والنبات اليابس والأحوى سواد يضرب إلى الخضرة وقيل خضرة عليها سواد ويطلق الأحوى أيضاً على الظبي الذي في ظهره خطان من سواد وبياض. **قوله: (كما فسر مدهامتان)** أي: فإنه فسر بسوداوان من شدة خضرتهما. **قوله: (فجعله صفة لغثاء كجعل الخ)** أي: لأنه ينحل المعنى فجعله يابساً شديد الخضرة وهو تناقض بخلاف المعنى الأول جعله جافاً أسود من الجفاف واليبس. **قوله: (وإنما الواجب)** أي: على التفسير الثاني. **قوله: (فأخرجنا به)** أي: بسببه أي الماء

فأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِراً نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِباً وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طلعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٌ من أعنَابٍ﴾ [الأنعام: ٩٩]، فيمن رفع ﴿جنَات﴾ إنه عطفٌ على «قِنْوَان»؛ وهذا يقتضي أن جنات الأعناب تخرج من طلع النخل، وإنما هو مبتدأ بتقدير: وهاك جنَّات، أو ولهم جنَّات؛ ونظيره قراءة مَنْ قرأ ﴿وَحُورٌ عينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢] بالرفع بعد قوله تعالى: ﴿يُطاف علَيْهِمْ بكَأسٍ مِنْ مَعينٍ﴾ [الصافات: ٤٥] أي: ولهم حور؛ وأما قراءة السبعة ﴿وَجَنَّاتٍ﴾ بالنصب فبالعطف على ﴿نبات كل شيء﴾ وهو من باب ﴿ومَلاَئِكَته ورسله وجِبْرِيل ومِيكَال﴾ [البقرة: ٩٨].

السادس عشر: قول ابن السيِّد في قوله تعالى: ﴿مَنِ استَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧]، إن ﴿مَنْ﴾ فاعل بالمصدر، ويردُّه أن المعنى حينئذٍ: ولله على الناس أن يحجَّ المستطيعُ؛ فيلزم تأثيمُ جميعِ الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضَعْفٌ من جهة الصناعة، لأن الإِتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذٌ، حتَّى قيل: إنه ضرورة كقوله [من البسيط]:

المتقدم في قوله وهو الذي أنزل من السماء ماء. **قوله: (فأخرجنا منه خضراً)** أي: زرعاً نخرج منه أي من الزرع الخضر، وقوله ومن النخل خبر مقدم وقوله من طلعها بدل وقنوان مبتدأ والجملة حالية.

قوله: (وهذا يقتضي ان جنات الأعناب تخرج من طلع النخل) أي: لأن المعنى حينئذٍ القنوان الدانية والجنات من الأعناب كائنان من طلع النخل.

قوله: (بعد قوله تعالى يطال عليهم) الأولى بعد قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون الخ، فقوله بعد قوله يطاف عليهم الخ هذا خطأ إذ ليست التلاوة كذلك في الآية التي فيها وحور عين وإنما التلاوة فيها: ﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحور عين﴾ [الواقعة: ١٧ ـ ٢٢] بالرفع وفي قراءة بالجر عطف على الأكواب.

قوله: (وهو من باب الخ) أي: أنه من عطف الخاص على العام وليس القصد تلاوة الآية ولذا اقتصر المصنف على محل الشاهد ولم يقل ورسله وجبريل. **قوله: (ان من فاعل بالمصدر)** وهو حج من قوله ولله على الناس حج البيت.

قوله: (فيلزم الخ) هذا الالزام مبني على أن الألف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجوز كونها للعهد الذكرى والمعهود المستطيعون نعم يكون من استطاع من قبيل الإظهار في موضع الإضمار.

٧٨١ ـ أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ   قَـرْعُ الْـقَـوَاقِـيـزِ أَفْـوَاهُ الأَبَـارِيـقِ

فيمن رواه برفعِ «أفواه»، والحق جواز ذلك في النثر، إلاّ أنه قليل، ودليل الجواز هذا البيت، فإنه رُوي بالرفع مع التمكّن من النصب وهي الرواية الأخرى، وذلك على أن «القواقيز» الفاعل، و «الأفواه» مفعول؛ وصحّ الوجهان لأن كلاً منهما قارع ومقروع، ومن مجيئه في النثر الحديثُ: «وحَجِّ الْبَيْتِ من استَطَاعَ إليه سبيلا»، ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال، لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس؛ والمشهورُ في ﴿مَنْ﴾ في الآية أنها بدل من «الناس» بدلَ بعضٍ؛ وجوّز الكسائي كونَهَا مبتدأ؛ فإن كانت موصولة فخبرها محذوف، أو شرطيّة فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما: من استطاع فليحج؛ وعليهن فالعموم مُخَصَّص إما بالبدل أو بالجملة.

قوله: (أفنى تلادي) هو المال القديم الأصلي الذي ولد عندك والنشب العقار والقوافيز الأقداح جمع قاقوزة والأباريق جمع إبريق فارسي معرب والبيت للمغيرة بن الأسود الأسدي وقبله:

أقـول والـكـأس فـي كـفـي أقـلـبـهـا   أخـاطـب الـصـيـد أبـنـاء الـعـمـالـيـقِ

لا تـشـربـن أبـداً راحـاً مـسـردة   إلا مـع الـشـم أبـنـاء الـبـطـاريـقِ

الصيد جمع أصيد وهو الملك والعماليق الجبابرة أولاد عملاق والمسردة المتوالية والبطريق كبير الروم. **قوله: (مع التمكن من النصب)** فيه ميل لمذهب ابن مالك في تفسير الضرورة وهي ما ليس للشاعر عنه مندوحة. **قوله: (ومن مجيئه)** أي: الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر للمفعول. **قوله: (في النثر)** روي عن ابن عاصم أنه قرأ ذكر رحمة ربك عبده زكريا بضم الدال والهمزة وهو من هذا القبيل. **قوله: (بدل بعض)** أي: وحذف الرابط لفهمه أي: من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالأجنبي وهو المبتدأ. **قوله: (وعليهن)** أي: على جعل من بدلا أو مبتدأ موصولة أو شرطية.

---

٧٨١ ـ **التخريج**: البيت للأقيشر الأسديّ في (ديوانه ص ٦٠؛ والأغاني ١١/ ٢٥٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٩١؛ والدرر ٥/ ٢٥٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩١؛ والشعر والشعراء ص ٥٦٥؛ ولسان العرب ٥/ ٣٩٦ (قفز)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٥٦؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٥٠٨؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٣٨؛ والإنصاف ١/ ٢٣٣؛ وأوضح المسالك ٣/ ٢١٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٧؛ واللمع ص ٢٧١؛ والمقتضب ١/ ٢١؛ والمقرب ١/ ١٣٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٤).

اللغة والمعنى: التلاد: الأصلي القديم من المال والمواشي ونحوها. النشب: الثابت من الأموال كالدور والأراضي. القواقيز: ج القاقوزة، وهي القدح.

يقول: إنّ إدماني على شرب الخمر من أفواه الأباريق أدّى إلى إتلاف ما جمّعت من أموال وعقارات.

السابع عشر: قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَتِي أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي﴾ [المائدة: ٣١] إن انتصاب ﴿أواري﴾ في جواب الاستفهام، ووجهُ فساده أن جواب الشيء مُسَبَّب عنه، والمواراة لا تتسبب عن العجز وإنما انتصابه بالعطف على ﴿أكون﴾، ومن هنا امتنع نصب ﴿تُصْبِح﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلَم تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبَّبُ عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه، وقيل: إنما لم ينصب لأن ﴿أَلم تَرَ﴾ في معنى: قَدْ رأيت، أي: أنه استفهام تقريريّ مثل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الانشراح: ١]؛ وقيل: النصبُ جائز كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلوبٌ﴾ [الحج: ٤٦]، ولكن قصد هنا إلى العطف على ﴿أنزل﴾ على تأويل «تصبح» بـ «أصبحت»، والصواب القولُ الأول، وليس ﴿أَلم تَرَ﴾ مثل ﴿أفلم يَسِيروا﴾ لما بيَّناه.

الثامن عشر: قولُ بعضهم في ﴿فَلَولاَ نَصَرَهُم الذين اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَاناً

قوله: (ان انتصاب أواري في جواب الاستفهام) أي: فقال الفاء سببية وأواري فعل مضارع منصوب في جواب الاستفهام أعني أعجزت. **قوله: (لا تتسبب عن العجز)** إذ العجز إنما يتسبب عنه عدم المواراة والمواراة إنما تتسبب عن القدرة وأجاب السعد في حاشية الكشاف بأنه يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للإنكار الإبطالي، فيفيد النفي وهو سببه، أي: إن لم أعجز فواريت. **قوله: (ومن هنا)** أي: ومن أجل أن جواب الشيء مسبب عنه. **قوله: (لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر)** أي: وإذا لم يتسبب عنه وجب الرفع لتجرده من الناصب والجازم. **قوله: (وقيل إنما لم ينتصب)** أي: قوله: فتصبح وحاصل هذا القول إن عدم النصب هنا ليس لعدم صحة السببية بل لكون الاستفهام ليس حقيقياً وإنما ينصب في جواب الاستفهام الحقيقي. **قوله: (وقيل النصب)** أي: في قوله فتصبح. **قوله: (فتكون لهم قلوب)** أي: فنصب تكون بعد فاء السببية والاستفهام فيها غير حقيقي فكذلك هنا في قوله فتصبح يجوز النصب بعدها ولكن منع النصب لأجل قصد العطف.

قوله: (على تأويل الخ) أي: فهو ماضٍ في المعنى وإن كان مضارعاً فلذا صح عطفه على الماضي. **قوله: (القول الأول)** أي: وهو أن عدم انتصاب فتصبح لكونه ليس جواباً للاستفهام لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية المطر ولا ينصب بعد فاء السببية إلا ما كان جواباً وجواب الشيء ما كان متسبباً عنه. **قوله: (لما بيناه)** أي: من أن إصباح الأرض مخضرة ليس مسبباً عن رؤية المطر وأما الآية المنظر بها فالسببية فيها صحيحة لأن كون القلوب تفقه يتسبب عن السير ورؤية الأرض وما فيها من الأشجار والزروع. **قوله: (الذين الخ)** صفة لمحذوف أي الأصنام الذين اتخذوا وفيه إنه يفيد أن المتخذ قرباناً

آلهة﴾ [الأحقاف: ٢٨]، إن الأصل: اتخذوهم قرباناً، وإن الضمير و «قرباناً» مفعولان، و «آلهة» بدل من «قرباناً»؛ وقال الزمخشري: إن ذلك فاسد في المعنى، وإن الصواب أنّ «آلهة» هو المفعول الثّاني، وأن «قرباناً» حَال؛ ولم يبّين وجه فساد المعنى؛ ووجْهُه أنهم إذا ذُمُّوا على اتّخاذهم قرباناً من دون الله اقتضى مفهومُه الحثَّ على أن يَتَّخذوا الله سبحانه قرباناً، كما أنك إذا قلت «أَتَتَّخِذُ فلاناً معلِّماً دوني؟» كنت آمراً له أن يتخذك معلِّماً له دونه، والله تعالى يُتقرَّب إليه بغيره، ولا يُتقرَّب به إلى غيره، سبحانه.

التاسع عشر: قول المبرّد في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] إن جملة ﴿حَصِرت صُدُورهم﴾ جملة دعائية؛ وردّه الفارسيُّ بأنه لا يُدْعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم، ولك أن تجيب بأن المراد الدُّعاء عليهم

الأصنام فيجاب بأن المفعول الأول محذوف أي اتخذوهم. **قوله: (قربانا)** أي: متقرباً بهم. **قوله: (وإن قرباناً حال)** فيه أنه يرد عليه أن الحال مقيدة لعاملها فيفيد أن توبيخهم لاتخاذهم الآلهة في وقت التقرب بهم مع أنهم موبخون على اتخاذهم دائماً إلا أن يقال أنها حال مبنية أي: أن من شأن الآلهة عند هؤلاء أن يكونوا قرباناً لقولهم ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى. **قوله: (ووجهه الخ)** قد وجهه بعضهم بأن المبدل منه في نية الطرح فيقتضي أنهم لا يعترفون بألوهيته تعالى لأن تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله وهذا فاسد لأنهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك إليهم، بل كانوا مقرين بالهية المولى تعالى مع قولهم إن الأصنام آلهة تقربنا إليه والمفهوم من قوله تعالى: ﴿فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة﴾ [الأحقاف: ٢٨] قالوا: بالهية الأصنام ولم يقولوا بالهيته تعالى وهذا بخلاف ما إذا كان قرباناً حالاً؛ لأن المعنى أنهم اتخذوهم آلهة حال تقربهم بهم إلى الله تعالى فإنه لا يفهم من هذا نفي إلهية الله تعالى.

قوله: (على اتخاذهم) أي: الأصنام قرباناً. **قوله: (أو جاؤوكم الخ)** قبله ودوا أي: المنافقون أي تمنوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون أنتم وهم سواء في الكفر فلا تتخذوا منهم أولياء توالونهم وإن أظهروا الإيمان حتى يهاجروا في سبيل الله هجرة صحيحة تحقق إيمانهم فإن تولوا وأقاموا على ما هم عليه فحذوهم بالأسر واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم ولياً توالونه ولا نصيراً تنتصرون به على عدوكم إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أي عد بالأمان لهم ولمن وصل إليهم كما عاهد النبي هلال بن عويمر الأسلمي أو الذين جاؤوكم وقد حصرت أي ضاقت صدورهم عن أن يقاتلوكم مع قومهم أو يقاتلوا قومهم معكم أي: ممسكين عن قتالكم وقتالهم فلا تتعرضوا لهم بأخذ ولا قتل. **قوله: (حصرت صدورهم)** أي: صدور الكفار الجائين لكم. **قوله: (جملة دعائية)** أي: لا حالية كما قال غيره. **قوله: (عن قتال قومهم)** أي: الكفار، أي: بل المطلوب أن يدعى بكونهم يقعون في بعضهم حتى يهلكوا بعضهم.

بأن يُسْلَبُوا أهليَّةَ القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً ألبتة.

المتمم العشرين: قول أبي الحسن في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] فيمن نوَّن «مائة» إنه يجوز كون «سنين» منصوباً بدلاً من «ثلاث»، أو مجروراً بدلاً من «مائة»، والثاني مردود، فإنه إذا أقيم مقام «مائة» فسد المعنى.

الحادي والعشرون: قول المبرد في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]: إن اسم الله تعالى بدلٌ من «آلهة»، ويردُّه أن البدَل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم، أما الأول فلأن الاستثناء إخراج، و «ما قام أحدٌ إلا زيد» مفيدٌ لإخراج «زيد»؛ وأمَّا الثاني فلأنه كلَّما صدقَ «ما قام أحدٌ إلا زيد» صدقَ «قام زيدٌ»، واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا مُوجَب له الحكمُ؛ أمّا الأول فلأن الجمعَ المُنكّر لا عموم له فيُستثنى منه، ولأن المعنى حينئذٍ لو كان فيهما آلهة مُستثنى منهم الله لفسدَتا، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم يَفْسُدا، وإنما المراد أن الفساد يترتَّبُ على تقدير التعدُّد مطلقاً؛ وأمَّا أنه ليس بموجب له الحُكْمُ فلأنه لو قيل: لو كانَ

قوله: (بأن يسلبوا) أي: بالمرض. **قوله: (إذا أقيم مقام الخ)** أي: لأن المنظور له البدل والمبدل منه في نية الطرح وهذا مذهب الجمهور وقال الزمخشري المنظور له كل من الأمرين. **قوله: (فسد المعنى)** أي: لأنه يصير المعنى ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين. **قوله: (ويرده الخ)** أي: وحينئذٍ فالأولى جعل إلا اسماً بمعنى غير صفة لآلهة والتقدير لو كان فيهما آلهة مغايرة لله لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة غير الله فجاء التوحيد الذي سيقت الآية لبيانه وعلم من هذا أنه لا يشترط في جعل إلا بمعنى غير صحة الاستثناء. **قوله: (أما الأول)** أي: كونه مستثنى. **قوله: (فلأن الاستثناء إخراج)** أي: بإلا أو إحدى أخواتها والبدل مخرج بإلا فهو مستثنى. **قوله: (وأما الثاني)** أي: وهو كونه موجباً له الحكم. **قوله: (صدق قام زيد)** أي: لأن زيداً مخرج ممن نفي عنه القيام ومن كان كذلك كان القيام ثابتاً له. **قوله: (أما الأول)** أي: كون اسم الله ليس مستثنى وقوله: فلأن الجمع أي: مثل آلهة. **قوله: (فيستثنى منه)** أي: حتى يستثنى منه لأن الاستثناء معيار العموم. **قوله: (ولأن المعنى الخ)** حاصله أن ما بعد لو مثبت لفظاً والاستثناء من الإثبات نفي فلو كانت إلا للاستثناء هنا كان المعنى لو كان فيهما آلهة ليس الله فيهما لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة ليس الله منها وذلك يحتمل أن يكون فيهما آلهة الله منها فلا يحصل التوحيد الذي سيقت الآية له.

قوله: (وأما انه ليس بموجب له) أي: ليس بثابت له الحكم أي الفساد اعترض بأن البدل في باب الاستثناء ليس ما بعد إلا بل لا مع ما بعدها بدليل قولهم في ما قام أحد إلا زيد أن إلا زيداً بدليل إذ لو كان البدل زيداً فسد المعنى إذ يكون المعنى ما قام أحد زيد

فيهما الله لفسدَتا لم يَسْتقم. وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه «لَوْ كان مَعَنَا رجلٌ إلا زيد لغلَبْنا» لأن «رجلاً» ليس بعامٍّ فَيُستثنى منه، ولأنه لو قيل: لو كان معنا جماعةٌ مستثنى منهم زيدٌ لغلبنا اقتضى أنه لو كانَ معهم جماعة فيهم زيد لَم يغلبوا، وهذا وإن كان معنىً صحيحاً إلاَّ أن المرادَ إنما هو أن زيداً وحدَه كافٍ.

فإن قيل: لا نُسلِّم أن الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامَّين، لأنهما واقعان في سياق «لو»، وهي للامتناع، والامتناعُ انتفاء.

قلت: لو صحّ ذلك لصحّ أن يُقال: لو كانَ فيهما من أحدٍ، ولو جَاءني دَيَّارٌ، ولو جاءني فأُكْرِمه بالنَّصب لكان كذا وكذا، واللازم مُمْتَنِع.

الثاني والعشرون: قول أبي الحسن الأخفش في «كَلَّمْتُه فاه إلى فِيّ» إن انتصاب «فاه» على إسقاط الخافِض، أي: من فيه؛ وردَّه المبرد فقال: إنما يتكلَّم الإِنسان مِنْ في نفسه لا مِنْ في غيره؛ وقد يكونُ أبو الحسن إنما قال ذلك في «كلَّمني فاهُ إِلى

وهو فاسد؛ لأنه عكس الواقع؛ لأن الواقع أن زيداً موجب له القيام وإذا أقمته مقام أحد المبدل منه كان القيام منفياً عنه بخلاف ما قام إلا زيد ونحن هنا لو قلنا على رأي المبرد لو كان فيهما إلا الله لفسدتا لكان المعنى صحيحاً. **قوله**: **(اقتضى)** أي: بمفهومه. **قوله**: **(وهذا وإن كان المعنى صحيحاً الخ)** هذا مبتدأ وقوله وإن كان معنىً صحيحاً حال والخبر محذوف أي ليس مراد بدليل الاستثناء الواقع بعده وهو منقطع. **قوله**: **(إنما هو أن زيداً وحده)** أي: فالمتكلم بهذا مراده أن زيداً وحده هو الذي نفع وحده. **قوله**: **(والامتناع انتفاء)** أي: والنكرة أي جمعاً أو مفرداً في سياق النفي تفيد العموم فبطل الدليل الأول. **قوله**: **(قلت الخ)** حاصله أن لولا تعطي حكم النفي من كل وجه. **قوله**: **(لو صح ذلك)** أي: السؤال من أن لو للنفي فتكون النكرة بعدها عامة. **قوله**: **(لكان كذا)** جواب الثلاث قبله لكان كذا وكذا كناية عن جواب لو أي لكان لي ثواب مثلاً. **قوله**: **(واللازم ممتنع)** أي: لأنهم قالوا من لا تزاد إلا بعد نفي صريح، وكذا ديار قالوا لا تقع إلا بعد نفي صريح، وكذا النصب بعد فاء السببية إنما ينصب بعد النفي المحض ولم يجوزوا وقوع كل بعد لو فدل هذا على أن لو ليست موضوعة للنفي، وحينئذٍ فلا تفيد النكرة الواقعة بعدها العموم فإن قلت أنهم دائماً يقولون إن ما بعد لو منفي فبدل على أنها موضوعة للنفي قلت ممنوع، وذلك لأن لو موضوعة لتعليق شيء على شيء غير موجود وإذا كان المعلق عليه غير موجود المعلق وهو ما بعدها غير موجود فنفي ما بعدها ليس منها بل من خارج وهو عدم وجود، والمعلق عليه اهـ تقرير دردير.

قوله: **(على إسقاط الخافض)** لما كان المشهور أن نصبه على الحال تركه المصنف وتعرض للجواب على أبي الحسن. **قوله**: **(لا من في غيره)** أي: فكيف يقول المعنى

فيَّ»، أو قاله في ذلك وحَمَله على القلب لفهم المعنى؛ فلا يرد عليه سؤال أبي العباس، فلنعدل إلى مثال غير هذا.

حكي عن اليزيدي أنه قال في قول العَرْجِيِّ [من الكامل]:

٧٨٢ ـ أَظَلُومُ إنّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً رَدّ السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

إن الصواب «رَجُلٌ» بالرفع لِـ «إنّ» وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت، ولا يتحصل له معنى ألبتة، وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب.

رَوَوْا عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بَذَلَ له مائةَ دينارٍ على أن يُقرئه كتاب سيبويه، فامتنعَ من ذلك مع ما كان بهِ من شدَّة احتياج، فلامَهُ تلميذُه المبرد، فأجابه بأن الكتابَ مشتملٌ على ثلثمائة وكذا وكذا آية من كتاب الله تعالى، فلا ينبغي

كلمته من فيه. **قوله: (وقد يكون الخ)** جواب عن أبي الحسن وحاصله أنه يمكن أن أبا الحسن إنما قال إن النصب على نزع الخافض ليس في هذا المثال بل في كلمني فاه. **قوله: (وحمله على القلب)** أي: فالأصل كلمته من في إلى فيه ثم إنه قلب ضمير التكلم إلى ضمير الخطاب. **قوله: (فلا يرد عليه)** أي: على كلام أبي الحسن سؤال أبي العباس المبرد، وقوله فلنعدل الخ أي ليكون هذا المثال صحيحاً لا فاسداً. **قوله: (العرجي)** نسبة للعرج محل بطريق مكة وهو أي العرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان. **قوله: (رد السلام)** في نسخة أهدى السلام. **قوله: (ولا يتحصل له معنى)** أي: صحيح أي بل هو فاسد قال الشارح بل له معنى صحيح وهو أن رجل خبر وجملة رد صفة وظلم خبر لمحذوف أي هي ظلم أي الإصابة، ويحتمل أن ظلم صفة لرجل بمعنى مظلوم للمبالغة كضرب الأمير وعلى هذين الإعرابين فمصاب اسم مفعول أي أن هذا الذي أصبتموه بما فعلتم معه من الجفاء هو الرجل الموصوف بذلك أي بكونه رد السلام تحية تودد أو هذا أي أصابتكم له بالجلفاء ظلم لأن من حيا أحبته وتودد بإهداء السلام إليهم جدير بأن لا يخفي وأن لا يصاب أو هو الرجل الموصوف بالصفتين وكلام المصنف مبني على أن

٧٨٢ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن خالد المخزومي في (ديوانه ص ٩١؛ والاشتقاق ص ٩٩، ١٥١؛ والأغاني ٩/ ٢٢٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥٤؛ والدرر ٥/ ٢٥٨؛ ومعجم ما استعجم ص ٥٠٤؛ وللعرجي في ديوانه ص ١٩٣؛ ودرّة الغوّاص ص ٩٦؛ وللحارث أو للعرجي في إنباه الرواة ١/ ٢٨٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٢؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٥٠٢؛ ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٦٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٢٦؛ وأوضح المسالك ٣/ ٢١٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣١؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٠؛ ومراتب النحويين ص ١٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٤).

اللغة والمعنى: ظلوم: اسم امرأة. مصابكم: أي إصابتكم.

يقول: يا ظلوم، إنّ مقابلة تحيّة إنسان بالجفاء والأذى تجنٍّ وظلم.

تمكينُ ذميٍّ من قراءتها؛ ثم قُدِّر أن غَنَّتْ جارية بحضرة الواثق بهذا البيتِ، فاختلفَ الحاضرون في نصبِ «رجل» ورفعه، وأصَرَّتِ الجاريةُ على النصب، وزعَمَتْ أنها قرأَتْه على أبي عثمان كذلك. فأمرَ الواثق بإشخاصِهِ من البَصْرة، فلما حَضَر أوْجَبَ النصب، وشَرَحه بأن «مُصابكم» بمعنى: إصابتكم، و «رجلاً» مفعوله، و «ظُلْم» الخبر، ولهذا لا يتم المعنى بدونه، قال: فأخذ اليزيديُّ في معارضتي، فقلتُ له: هو كقولك: «إن ضَرْبَكَ زيداً ظلم» فاستحسنهُ الواثق، ثم أمر له بألفِ دينار، وردَّه مكرماً. فقال للمبرد: تركنا لله مائة دينار فَعوّضَنا ألفاً.

الجهة الثانية: أن يراعي المعرِبُ معنىً صحيحاً، ولا ينظر في صحّته في الصناعة، وها أنا مُورِدٌ لك أمثلة من ذلك.

أحدها: قول بعضهم في ﴿وَثَمُوداً فَمَا أَبْقَى﴾ [النجم: ٥١] إن «ثموداً» مفعولٌ مقدَّم، وهذا ممتنع، لأن لِـ «ما» النافية الصَّدْرَ، فلا يعمل فيما قبلها، وإنما هو

مصابكم مصدر والمعنى إن أصابتكم رجل مظلوم فأخبر باسم الذات عن المعنى. **قوله: (بحضرة الواثق)** هو أبو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون الرشيد بويع بالخلافة بعد موت أبيه وسنه ست وثلاثون سنة فأقام خليفة خمس سنين وتسعة أشهر ومات يوم الأربعاء لست بقين من ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، ولما مات ترك وحده واشتغل الناس بالبيعة للمتوكل فجاء جرذ أي فأر فاستل عينيه وأكلهما فسبحان المعز المذل. **قوله: (علي أبي عثمان)** أي: المازني. **قوله: (بأشخاصه)** أي: بإحضاره بشخصه.

قوله: (ورجلاً مفعوله) أي: وأصابه مصدر مضاف لفاعله، وقوله ظلوم الهمزة فيه للنداء أي يا ظلوم إن أصابتك فهو نده للمحبوبة أي يا شديدة الظل إن أصابتك الرجل الموصوف بكونه أهدى لك السلام ظلم. **قوله: (ولهذا)** أي: لأجل كون ظلم خبر لا يتم المعنى بدونه أي بحذفه. **قوله: (معنى صحيحاً)** أي: وهذه الجهة عكس الجهة الأولى. **قوله: (ولا ينظر في صحة الإعراب)** أي: فيفسد الإعراب صناعة، وقوله في الصناعة أي إلى الصناعة. **قوله: (وها أنا مورد الخ)** فيه إدخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة وهو شاذ كما ذكره المصنف في حواشي التسهيل. **قوله: (من ذلك)** أي: من الأمور التي راعى المعرب فيها المعنى دون الصناعة وحينئذٍ فيفسد ذلك الإعراب صناعة. **قوله: (لأن لما النافية الصدر الخ)** أي: ولوجود الفاء العاطفة وهي تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فالمنع لأمرين، وقد يقال لصاحب هذا القول أن يجعل إما محذوفة وهو من مظان حذفها قياساً أي وأما ثموداً فما أبقى وحينئذٍ فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين أما والفاء بجزء مما في حيزها ولو كان عامله مقترناً بما له الصدر نحو

معطوف على ﴿عاداً﴾ أو هو بتقدير وأهلك ثموداً، وإنما جاء [من الرجز]:

وَنَـحْـنُ عَـنْ فَـضْـلِـكَ مَـا اسْـتَـغْـنَـيْـنَـا

لأنه شعر، مع أن المعمول ظرف، وأما قراءة عمرو بن فائد ﴿مِنْ شَرٍّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢] بتنوين «شرّ»، فـ «ما» بدلٌ من «شرّ»، بتقدير مضاف، أي: من شر شر ما خلق، وحذف الثاني لدلالة الأول.

الثاني: قول بعضهم في «إذ» من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَروا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَقْتِكم أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إلى الإِيمانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ١٠] إنها ظرف للمَقْتِ الأول، أو للثاني، وكلاهما ممنوعٌ؛ أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى،

أما زيداً فإني ضارب على ما ذهب إليه المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره ا هـ دماميني. **قوله: (على عادا)** أي: من قوله قبل وأنه أهلك عاداً الأولى وعلى هذا الوجه فالعطف من عطف المفردات.

قوله: (أو هو بتقدير الخ) وعلى هذا فهو من عطف الجمل وفيه أنه حيث أمكن عطف المفردات لا يعدل عنه لعطف الجمل فالأولى الاقتصار على ما قبله. **قوله: (ما استغنينا)** أي: فإن قوله عن فضلك معمول استغنينا فقد عمل ما بعد النفي فيما قبله. **قوله: (ومن شر ما خلق)** الأولى حذف الواو من هنا ومن التقدير إذ الآية من شر ما خلق بدون واو. **قوله: (فما بدل من شر)** قال الدماميني يحتمل أن يكون ما في هذه هي الإبهامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهاماً وزادته شيوعاً وعموماً كقولك أعطني كتاباً ما تريد أي كتاب كان وخلق صفة له والعائد محذوف وعلى كل فليس مما نحن فيه وهو ما لنا فيه ا هـ دماميني. **قوله: (فما بدل الخ)** أي: فهي اسم موصول وليست نافية خلافاً لما فهمه المعتزلي مستدلاً به على أن الله لا يخلق الشرور. **قوله: (بتقدير مضاف)** أي: وفي الحقيقة إن البدل هو المضاف. **قوله: (ينادون)** أي: من قبل الملائكة وهم يمقتون نفسهم عند دخولهم النار. **قوله: (لمقت الله)** اللام لام الابتداء ومقت مبتدأ وأكبر خبر وقوله لمقت الله من إضافة المصدر لفاعله والمفعول محذوف أي لمقت الله إياكم. **قوله: (إذ تدعون إلى الإيمان)** أي: في الدنيا. **قوله: (فلفساد المعنى)** هذا ليس من الجهة الثانية بل من الجهة الأولى لمراعاة المعرب الصناعة دون المعنى، وأما تعلقه بالمقت الأولى الذي فيه المعنى فصيح إلا أنه مخالف للصناعة وهو الذي من هذه الجهة فهذا هو المقصود بالذات. **قوله: (فلفساد المعنى)** أي: لأن المعنى حينئذٍ ينادون لمقت الله إياكم كبر من مقتكم أنفسكم وقت دعائكم إلى الإيمان وهذا لا يصح لأن مقتهم أنفسهم إنما يكون في الآخرة ودعاؤهم للإيمان في الدنيا وقد يجاب بأنه على تقدير مضاف والأصل إذ ظهر صحة دعائكم للإيمان أي أكبر من مقتكم أنفسكم وقت ظهور صحة دعائكم للإيمان ومن المعلوم في ظهور صحة الدعاء للإيمان لهم إنما هو يوم الآخرة، وإن كان دعاؤهم إليه في الدنيا.

لأنهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنما يمقتونها في الآخرة.

ونظيره قول مَنْ زعم في ﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾ [آل عمران: ٣٠] إنه ظرف لِـ «يحذركم»، حكاه مكي، قال: وفيه نظر، والصوابُ الجزمُ بأنه خطأ، لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة، ولا يكون مفعولاً به لِـ «يحذركم» كما في ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ﴾ [غافر: ١٨] لأن «يحذر» قد استوفى مفعوليه، وإنما هو نصب بمحذوف تقديره: اذكروا أو احذروا.

وأما امتناع تعليقه بالأوّل ـ وهو رأي جماعة منهم الزمخشري ـ فلاستلزامِه الفَصْل بين المصدر ومعمولِه بالأجنبيّ، ولهذا قالوا في قوله [من الطويل]:

قوله: (ذلك الوقت) أي: وقت دعائهم للإسلام. **قوله: (وإنما يمقتونها في الآخرة)** أي: عند دخولهم النار ودعاؤهم للإيمان في الدنيا. **قوله: (ونظيره)** أي: من جهة فساد المعنى لاختلاف الزمان، وإن كان مخالفاً وعكساً للأول من جهة أن المعمول الظرفي هنا مقدم بخلاف الأول فإنه مؤخر. **قوله: (وفيه نظر)** أي: تردد وتحير. **قوله: (لأن التحذير في الدنيا)** أي: واليوم الذي تجد كل نفس ما عملته محضراً يوم القيامة فكيف يكون الأمر الواقع في الدنيا ظرفه يوم القيامة. **قوله: (تقديره اذكروا)** أي: يوم تجد وقوله أو احذروا أي يوم تجد الخ. **قوله: (وأما امتناع تعليقه)** يعني إذ تدعون وقوله بالأول أي بالمقت الأول. **قوله: (فلاستلزامه)** أي: وهذا ممنوع عند غير الزمخشري وذلك الغير هو السعد والزمخشري جوز الفصل إذا كان المعمول ظرفاً كما هنا. **قوله: (بالأجنبي)** أي: وهو أكبر الواقع خبراً إن قلت الخبر ليس أجنبياً من المبتدأ لأن معمول له قلت جعلوه أجنبياً لاختلاف جهة العمل لأن عمل المبتدأ في الخبر من حيث أنه مبتدأ وعمله في الظرف من حيث أنه مصدر. **قوله: (بالأجنبي)** وهو أكبر لأنه خبر عن المبتدأ وأعلم أن الأجنبي هنا ما كان غير معمول للمصدر غير الجملة المعترضة والمراد بغير الأجنبي ما كان معمولاً له فيشمل الفاعل والمفعول والظرف والجار والمجرور والصفة لأن هذه منزلة مع المصدر كالجزء، فإذا قلت ضربي في الدار زيداً حسن لم تفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، وإنما فصلت بينهما بمتعلق به داخل في حيزه بخلاف ضربي حسن زيداً فإنك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصح أن يكون تتمة لما قبله في الجزئية وإنما نزلوا الجمل الاعتراضية منزلة العدم لأنه أتى بها لغرض فلذا نزل الفصل بها كالعدم وأيضاً لأنه لا يتهم أنها من متعلقات الأول ولا من متعلقات الثاني لاستقلالها بنفسها اهـ تقرير دردير.

قوله: (ولهذا) أي: ولأجل كون الفصل بالأجنبي من المصدر ومعموله بأجنبي مضراً قالوا في قوله الخ.

٧٨٣ ـ وَهُنَّ وُقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي غَداة أمره وَهُوَ ضَامِزُ

إن الباء متعلقة بـ «قضائه»، لا بـ «وقوف» ولا بـ «ينتظرن»، لئلا يفصل بين «قضائه» و «أمره» بالأجنبي؛ ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره أمره معمولاً لِـ «قضى» محذوفاً لوجود ما يعمل، ونظير ما لزم الزمخشريَّ هنا ما لزمَهُ إذ علق ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرائِرُ﴾ [الطارق: ٩] بـ «الرجع» من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٨]، وإذ علّق «أياماً» بـ «الصيام» من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكم الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكم لَعَلَّكم تَتَّقُونَ أَيَّاماً مَعْدودات﴾ [البقرة: ١٨٣ ـ ١٨٤]، فإنّ في الأولى الفَصلَ بخبر «إنَّ» وهو لِـ «قادر»، وفي الثاني الفصل بمعمول «كتب» وهو كما كتب.

فإن قيل: لعلَّه يقدر ﴿كما كتب﴾ صفة لِـ «الصيام»، فلا يكون متعلّقاً بـ «يكتب».

قلنا: يلزم محذور آخر، وهو إتباع المصدر قبل أن يكمل معموله، ونظيرُ اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكفْرٌ بِهِ

قوله: (وهن) الضمير للأتن والقضاء الحكم والضمير في قضاءه وأمره للحمار والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وضاحيها وقت ضحاها وهي تشرق والضامز بالضاد والزاي المعجمتين أي الساكت. **قوله: (وهو ضامز)** أي: ساكت عن النهيق. **قوله: (بالأجنبي)** أي: وهو ممتنع إلا أن يكون الأجنبي جملة معترضة. **قوله: (ما لزم الزمخشري هنا)** أي: في جعله إذ تدعون متعلقاً بالمقت الأول واللازم له الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي. **قوله: (فإن في الأولى الفصل بخبر إن)** قال ابن الحاجب إن الفصل مغتفر في الظروف لاتساعهم فيها والمعمول هنا المفصول بينه وبين عامله بخبر إن وهو يوم تبلى الظرف. **قوله: (فإن قيل)** أي: في الجواب عن الزمخشري. **قوله: (قبل أن يكمل معموله)** أي: بقوله أيام. **قوله: (اللازم له)** أي: الزمخشري. **قوله: (على هذا التقدير)** أي: تقدير جعل كما كتب صفة للصيام. **قوله: (وانه)** أي: المسجد الحرام، وقوله حينئذٍ أي حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذي هو صد لكونه معطوفاً على معموله وهو سبيل الله والحال أنه قد عطف كفر على المصدر مجيء المسجد

٧٨٣ ـ **التخريج**: البيت للشماخ في (ديوانه ص ١٧٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٢١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٥؛ ولسان العرب ٥/ ٣٦٥ (ضمز)؛ والمقتضب ١/ ١٥؛ والمقرب ١/ ١٣٠).

اللغة: ضامز: ساكت. القضاء: الحكم. الضاحي: الظاهر. الغداة: بين الفجر والضحى (الصباح)).

المعنى: لقد وقفت الأتن صافنات ساكنات ينتظرن أمر حمارهن بالورود إلى المنهل وهن عطشات.

وَالمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]: إن «المسجد» عطف على «سبيل الله»، وإنه حينئذٍ من جملة معمول المصدر، وقد عطف ﴿كفر﴾ على المصدرِ قبلَ مجيئه.

والصواب أن الظروف الثلاثة مُتعلِّقة بمحذوف، أي: مَقْتكم إذْ تُدْعون، وصوموا أياماً، ويَرْجِعُه يوم تبلى السرائر، ولا ينتصب «يوم» بـ «قادر»، لأن قدرته تعالى لا تتقيَّد بذلك اليوم ولا بغيره، ونظيرُه في التعلُّق بمحذوف ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ المَلاَئِكَةَ لاَ بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] ألا ترى أن «اليوم» لو عُلِّق بـ «بشرى» لم يصحَّ من وجهين: أنه مصدر، وأنه اسمٌ لِـ «لا»، وأما ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] فعلى الخلاف في جواز تقدُّم منصوب «ليس» عليها.

والصواب أن خفض ﴿المسجد﴾ بباء محذوفةٍ لدلالةِ ما قبلَها عليها، لا بالعطف، ومجموعُ الجارِّ والمجرور عطف على ﴿به﴾، ولا يكون خفض «المسجد» بالعطف على الهاء، لأنه لا يُعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي [من الطويل]:

فيلزم اتباع قبل أن يكمل معموله.

قوله: (وقد عطف الخ) أي: فقد لزمه العطف على المصدر قبل استكماله مع أنه لا يتبع قبل استكماله. **قوله: (قبل مجيئه)** أي: ذلك المعمول. **قوله: (إن الظروف الثلاثة)** أي: إذ في قوله إذ تدعون وأياماً في قوله أياماً معدودات ويوم في قوله يوم تبلى السرائر. **قوله: (لأن قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره)** قد يقال إنه إذا كان قادراً على رجعه يوم تبلى السرائر فقدرته على رجوعه قبل البلي من باب أولى تأمل. **قوله: (يوم يرون)** أي: احذروا يوم أو اذكروا يوم. **قوله: (انه مصدر)** أي: ومعموله لا يتقدم عليه، وقوله وإنه اسم للا أي ولا لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها. **قوله: (وأما الا يوم تأتيهم ليس مصروفاً عنهم)** أي: فإنه قد عمل ما بعد ليس فيما قبلها مع أن لها الصدارة. **قوله: (فعلى الخلاف)** أي: فجواز تعلق يوم بمصروفاً وعدمه جارٍ على الخلاف في جواز تقدم منصوب ليس عليها وعدمه فعلى القول بمنع تقدم خبرها عليها بمنع تقدم معمول الخبر عليها وعلى القول بجواز تقدم خبرها عليها يجوز أن تقدم معمول الخبر عليها.

قوله: (ومن أمثلة ذلك) أي: الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي فقوله وفاؤكما مبتدأ، وقوله كالربع خبر وقوله بأن تسعدا متعلق بالمصدر أعني وفاؤكما وقد علمت أن الخبر أجنبي من المصدر، وقوله أشجاه أي أحزنه والطاسم الدارس والساجم الهامل وهو الفائض والسائل الذي لا مانع له.

٧٨٤ ـ وَفَاؤُكُمَا كَالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهْ بِأَنْ تُسْعِدَا وَالدَّمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهْ

وقد سأل أبو الفتح المتنبيَ عنه، فأعرب «وفاؤكما كالربع» مبتدأ وخبره، وعلق الباء بـ «وفاؤكما»، فقال له: كيف تخبر عن اسم لم يتمّ؟ فأنشده قول الشاعر [من البسيط]:

٧٨٥ ـ لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادِ دَارَهَا تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا

أي أن «إياد» بدل من «مَنْ» قبل مجيء معمول «جعَلَت» وهو «دارها»، والصواب تعليق «دارها» وبـ «أنْ تسعدا» بمحذوف، أي: جَعَلَتْ ووفيتما، ومعنى البيت: وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الإِسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يُسَلِّيني إذا كان بدمع ساجم، أي: هامِلٍ، كما أن الربع إنما يكون أبْعثَ على الحزن إذا كان دارساً.

الثالث: تعليق جماعة الظروفَ من قوله تعالى: ﴿لاَ عاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾

قوله: (أشجاه) أي: أحزنه طماسه أي دارسه أي إنما يكون باعثاً على الحزن إذا كان دارساً. **قوله: (بأن تسعدا)** أي: بأن تسعداني وتعاونانى على البكاء عند ربع الأحبة والحال أن الدمع الهامل أشجاه أي أحزنه. **قوله: (وقد سأل أبو الفتح)** أي: ابن أجنبي وقوله المتنبي هذا هو المفعول فهو المسؤول. **قوله: (إياد)** بكسر الهمزة حي من معد أي لسنا كقبيلة إياد التي دارها تكريت بمثناة فوقية مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فمثناة فوقية بلد سميت بتكريت بنت وائل، وقوله تمنع أي تلك القبيلة أي أن هذه القبيلة لبخلها تبقي الزرع في تلك الأرض ولا تحصده لئلا تأكل منه فيذهب. **قوله: (أي أن إياد بدل الخ)** أي: وكما جاز اتباع الموصوف قبل تمام صلته جاز الإخبار عن المصدر قبل تمامه. **قوله: (والصواب تعليق دارها وبأن تسعدا بمحذوف)** على هذا فإياد بدل من من وجعلت منزلة منزلة اللازم أي لسنا كهذه القبيلة التي حصل منها جعل ثم أبدل من جعلت قوله جعلت دارها الخ. **قوله: (ومعنى البيت)** أي: بيت المتنبي. **قوله: (من الإسعاد)** أي: المساعدة. **قوله: (إنما يسليني)** أي: يذهب الحزن من قلبي.

---

٧٨٤ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في (ديوانه ٤/ ٤٣).

اللغة: الربع: الديار. أشجاه: أحزنه. الطاسم: الدارس. الساجم: الهامل، المنهمر.

المعنى: يقول: إن وفاءكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند رجع الأحبة، إنما يسليني إذا كان بدمع منهمر غزير.

٧٨٥ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في (ديوانه ص ٢٨١؛ ولسان العرب ١٣/ ٤١٩ (منن). وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٢، ٤٠٣، ٣/ ٢٥٦؛ ولسان العرب ٢/ ٧٨ (كرت)).

اللغة: إياد: حي من معد. تكريت: بلدة على اسم بنت وائل.

المعنى: لسنا بخلاء كقبيلة إياد التكريتية، لا تحصد زرعها خوف الأكل منه، فيضيع هباءً.

[هود: ٤٣]، ﴿لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]، ومن قوله عليه الصلاة والسلام: «لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ»، باسم «لا»، وذلك باطل عند البصريّين، لأن اسم «لا» حينئذٍ مطول، فيجب نصبُه وتنوينُه، وإنما التعليقُ في ذلك بمحذوفٍ إلا عند البغداديّين، وقد مضى.

والرابع: وهو عكس ذلك: تعليقُ بعضهم الظَّرفَ من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٨٣] بمحذوف: أي كائن عليكم، وذلك ممتنعٌ عند الجمهور، وإنما هو متعلِّق بالمذكور وهو «الفَضْل»، لأن خبر المبتدأ بعد «لولا» واجبُ الحذف، ولهذا لُحِّن المعرّي في قوله [من الوافر]:

يُذيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ   فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

الخامس: قول بعضهم في ﴿وَمِنْ ذُرِّيَتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]: إن الظَّرف كان صفة لِـ «أمة»، ثم قدم عليها فانتصب على الحال، وهذا يلزمُ منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو عليّ لا يُجيزه بالظرف، فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به؟ ومثلُه قول أبي حيّان في ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ

قوله: (مطول) أي: شبيه بالمضاف وهو واجب النصب وليس مبنياً على الفتح إذ لا يكون كذلك إلا المفرد. **قوله: (بمحذوف)** أي: خبر المبتدأ الواقع بعد لا والتقدير لا عاصم عاصم اليوم لا تثريب تثريب عليكم اليوم ولا مانع مانع لما أعطيت.

قوله: (بمحذوف) أي: دل عليه المذكور أي مانع أعطيت قاسم لا مفرد وهو مانع. **قوله: (إلا عند البغداديين)** الذين يقولون إن اسم لا إذا كان شبيهاً بالمضاف يجوز نصبه من غير تنوين. **قوله: (وقد مضى)** أي: مذهب البغداديين. **قوله: (ممتنع عند الجمهور)** القائلين إن خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف ولا يكون إلا كوناً عاماً، وقيل إن كان كوناً عاماً حذف وجوباً، وإن كان كوناً خاصاً وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل، فإن دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه. **قوله: (قول بعضهم الخ)** أي: فقوله مسلمة عطف على مسلمين لك، وقوله أمة عطف على نا من قوله أجعلنا وأصل الكلام واجعل أمة مسلمة من ذريتنا وأول الآية ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا وهذا يلزم عليه ما قاله المصنف من الفصل المذكور فالأولى أن يجعل قوله ومن ذريتنا متعلقاً بمحذوف أي واجعل من ذريتنا الخ. **قوله: (ان الظرف)** أعني قوله ومن ذريتنا. **قوله: (فما الظن بالحال)** أي: وحينئذٍ فالأولى أن يجعل الظرف متعلقاً بمحذوف دل عليه المذكور أي واجعل من ذريتنا والجملة عطف على الجملة قبلها.

قوله: (التي هي شبيهة بالمفعول به) أي: من حيث إن العامل مسلط عليها بدون واسطة حرف ملاحظ لفظاً ولا تقديراً. **قوله: (ومثله قول أبي حيان الخ)** أي: فقد فصل

ذِكْراً﴾ [البقرة: ٢٠٠] إن ﴿أشد﴾ حال كانَ في الأصلِ صفةً لذكراً.

السادس: قول الحوفي: إن الباء من قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥] متعلّقة بـ «ناظرة»، ويردُّه أن الاستفهام له الصّدْر؛ ومثلُه قولُ ابن عطيّة في ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]: إنّ «أنّى» ظرفٌ لِـ «قاتلهم الله»، وأيضاً فيلزم كون «يؤفكون» لا موقع لها حينئذٍ، والصوابُ تعلّقهما بما بعدهما.

ونظيرهما قول المفسّرين في ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]: إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلّقوا ما قبل «إذا» بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب الوقف والابتداء، وهذا لا يصحُّ في العربيّة.

بين المعطوف وحرف العطف بالحال وهو ممنوع فالأولى أن يجعل قوله أو أشد ذكراً حال معمولة لمحذوف أي أو اذكروه حال كونكم أشد ذكراً منكم لآبائكم وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات كما عند أبي حيان، وأجاب أبو حيان عن اعتراض المصنف بقوله لا يقال إنه لا يجوز الفصل بين الحرف العاطف وهو أو وبين المعطوف وهو ذكراً بالحال لأن جواز الفصل إذا كان حرف العطف أكثر من حرف وكان الفصل قسماً أو الظرف أو المجرور فالشرط الأول وجد والثاني فقد لأنا نقول إن الحال شبيهة بالمفعول فيه لأن قولك جاء زيد راكباً في قوة جاء زيد في وقت الركوب والحال شبيهة بالظرف والمصنف رده بأن الحال شبيهة بالمفعول به لا بالمفعول فيه ا هـ تقرير درديز. **قوله: (كان في الأصل صفة)** أي: فالأصل أو ذكراً أشد من ذكركم لآبائكم وهو عطف على محذوف أي اذكروا الله ذكراً كذكركم لآبائكم أو ذكراً أشد فهو من عطف المفردات عند أبي حيان.

قوله: (إن الاستفهام له الصدر) أي: فلا يعمل ما قبله فيه وإلا خرج عما ثبت له. **قوله: (وأيضاً)** أي: إنه يرد بما سبق من أنى له الصدارة فلا يعمل ما قبله فيه ويرد بأنه يلزم الخ. **قوله: (لا موقع لها)** أي: لا محل لذكره ولا وجه له وذلك لأن المقصود الدعاء عليهم بقتل الله لهم في أي حال لا في حالة إفكهم وصرفهم عن الحق بعد ما تبين لهم وجهه فقط هذا هو المراد وليس المراد لا موقع له من الإعراب لأنه في محل جر بالإضافة. **قوله: (تعلقهما بما بعدهما)** أي: فالمعنى قاتلهم الله كيف يصرفون عن الحق بعد ما تبين لهم وجهه يرجع المرسلون بأي شيء. **قوله: (فعلقوا ما قبل إذا)** أي: وهو من في الأرض. **قوله: (وهذا لا يصح في العربية)** أي: لأن إذا الفجائية لها الصدارة وإعمال ما بعدها فيما قبلها يخرجها عن ذلك، وأجيب بأن تقديرهم هذا لا يفيد أن ما قبلها متعلق بما بعدها لاحتمال أن مرادهم أن ما بعد إذا له متعلق محذوف جار ومجرور الأصل تخرجون منها أي من الأرض ثم إنهم عدلوا عن الضمير إلى الاسم الظاهر وليس قصدهم

وقول بعضهم في ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا﴾ [الأحزاب: ٦١]: إن «ملعونين» حالٌ من معمول «ثُقِفوا» أو «أُخذوا»، ويردُّه أن الشَّرط له الصَّدْر. والصواب أنه منصوبٌ على الذم، وأما قول أبي البقاء إنه حال من فاعل ﴿يجاورونك﴾ فمردودٌ، لأن الصَّحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطفِ شيئان.

وقول آخر في ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]: إنّ «في» متعلقة بـ «زاهدين» المذكور، وهذا ممتنِع إذا قدرت «أل» موصولة وهو الظاهر، لأن معمول الصِّلة لا يتقدَّم على الموصول، فيجب حينئذٍ تعلُّقها بـ «أعني» محذوفة، أو بـ «زاهدين» محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف التي تعلّق به من «الزاهدين»؛ وأمّا إن قدرت «أل» للتعريف فواضح.

السابع: قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب [من البسيط]:

٧٨٦ ـ ابعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضاً لاَ بَيَاضَ لَهُ لأنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

تعلق من الأرض المذكور سابقاً يتخرجون بل السابق متعلقاً بدعا ا هـ تقرير دردير. **قوله: (من معمول ثقفوا)** أي: الفاعل وهو الواو.

قوله: (لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان) إذ لا يجوز أن تقول قام القوم إلا زيداً عمراً بل إلا زيداً وعمراً والحال إذا وقعت بعد مستثنى وهي مما قبل إلا كما هنا كانت إلا مسلطة عليها فتكون إلا مسلطة على الحال فالمعنى هنا حينئذٍ لا يجاورونك إلا قليلاً من الرجال إلا ملعونين.

قوله: (وقول آخر) عطف على قوله قول بعض المفسرين أي نظيره قول بعض المفسرين وقول آخر. **قوله: (وهذا ممتنع)** أجاب ابن الحاجب عنه بأن تقدم معمول الصلة على أل مغتفر وذلك لأنها على صورة الحرف فهي كأل المعرفة فليست كالموصولات غيرها من كل وجه ألا ترى ان صلتها مخالفة لسائر الصلات لأنّ الصلة جملة وصلتها صفة صريحة ا هـ تقرير دردير. **قوله: (بأعني)** فيه أن أعني متعدية بنفسها لا بحرف وتقديره هذا يفيد أنها غير متعدية بنفسها.

قوله: (أو بالكون المحذوف) فيه أنه إذا كان الكون محذوفاً كان خبراً فيكون المعنى حينئذٍ وكانوا كائنين فيه من الزاهدين ولا معنى لكونهم كائنين فيه. **قوله: (إبعد)** بكسر الهمزة وفتح العين أمر من بعد بكسرها أي أهلك يقال بعد يبعد بعداً كفرح يفرح فرحاً

---

٧٨٦ ـ التخريج: البيت للمتنبي في (ديوانه ٤/ ١٥١).

اللغة: أبعد: أي: أهلك، مأخوذ من البعد بمعنى الذهاب بالموت والهلاك.

المعنى: يخاطب الشاعر الشيب قائلاً: اهلك هلكت لكونك بياضاً لا سرور فيه، لأنك بياض في الظاهر فقط. لأن حلولك يوجب الهم وينذر بحلول الأجل وقطع الأمل.

إن «مِن» متعلقة بـ «أسود»، وهذا يقتضي كونَه اسم تفضيل، وذلك ممتنِع في الألوان، والصحيح أن «من الظلم» صفة لِـ «أسود»، أي: أسود كائن من جملة الظلم، وكذا قوله [من الكامل]:

٧٨٧ ـ يَلْقَاكَ مُرْتَدِياً بأَحْمَرَ مِنْ دَمٍ ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى وَالأكْبُدُ

«من دم» إمّا تعليل، أي: أحمر من أجل التباسه بالدم، أو صفة كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دماً.

الثامن: قول بعضهم في «سَقْياً لك» إن اللام متعلِّقة بـ «سقياً»، ولو كان كذا لقيل: سقياً إيّاك، فإن «سقَي» يتعدّى بنفسه.

بمعنى هلك وبياضاً تمييز محول عن الفاعل أي بعد بياضك ولا بياض له في محل نصب صفة للتمييز المذكور والعرب تطلق البياض على الحسن السار للنفس أي بعدت بياضاً لا يسر وقبل البيت:

ضيف ألم برأسي غير محتشم والشيب أحسن فعلاً منه باللمم

قوله: (إبعد) أي: أهلك هلكت من وجهة كونك بياضاً لا حسن فيه ولا سرور. **قوله: (لأنت أسود الخ)** أي: أنت بياض في الظاهر فقط، وأما في نفس الأمر فلست بياضاً لأنك توجب الغم. **قوله: (وهذا يقتضي الخ)** فيه أن المتنبي كوفي وهم يجيزون بناء أفعل التفضيل من الألوان إما مطلقاً كما قاله جمهورهم أو من الأبيض والأسود كما قاله الكسائي وهشام فالمتنبي كلامه بناءً على مذهبه فلا يعترض عليه بمذهب غيره والحاصل إنه إنما قصد التفضيل على مذهبه الكوفي والمعنى أن بياض الشيب عنده أشد سواداً من سواد الظلم، وحينئذٍ فالتنظير من حيث أن له الصدارة ولو في الجملة. **قوله: (يلقاك مرتبطاً الخ)** الارتداء لبس الرداء وهو هنا استعارة شبه تقلده بالسيف بذلك والطلي بضم الطاء المهملة الأعناق واحدتها طلية أو طلاة على الخلاف والأكباد جمع كبد وباء بخضرته للتعدية أي أذهبت الطلي والأكبد خضرته بما كسبه من دمها. **قوله: (بأحمر)** أي: بسيف أحمر.

قوله: (أما تعليل) أي: ولا نجعل من متعلقة بأحمر لئلا يلزم بناء أفعل التفضيل من الألوان. **قوله: (أو صفة)** أي: أو أنه متعلق بمحذوف صفة لأحمر. **قوله: (كان السيف الخ)** إنما احتاج لهذا لأنه على الصفة ينحل المعنى مرتدياً بسيف أحمر ذلك السيف كائن من الدم مع أنه من حديد لا من دم.

---

٧٨٧ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في (ديوانه ٢/ ٦٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٤٠).

اللغة: الأحمر: السيف. الطلى: ج طلية وهي الرقبة.

المعنى: يقابلك هذا البطل متقلداً سيفه، الذي ضاع لونه من كثرة ما سالت عليه دماء الأعناق والأكباد في المواقع.

فإن قيل: اللام للتقوية مثل ﴿مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١].

فلامُ التقوية لا تلزم، ومن هنا امتنع في ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ﴾ [محمد: ٨] كونُ «الذين» نصباً على الاشتغال، لأن «لهم» ليس متعلّقاً بالمصدر.

التاسع: قول الزَّمخشري في ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِن فَضْلِهِ﴾ [الروم: ٢٣]: إنه من اللّف والنشر، وإن المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، وهذا يقتضي أن يكون «النّهار» معمولاً للابتغاء مع تقديمه عليه، وعطفه على معمول «منامكم» وهو بالليل، وهذا لا يجوزُ في الشّعر، فكيف في أفصح الكلام؟

وزعم عصريٌّ في تفسير له على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلونَ أَصَابِعَهُمْ في آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] أن ﴿من﴾ متعلّقة بـ «حَذَر» أو بـ «الموت»، وفيهما تقديمُ معمول المصدر؛ وفي الثاني أيضاً تقديمُ معمولِ المضافِ إليه على المُضاف؛ وحامله على ذلك أنه لو عَلَّقه بـ «يجعلون»

قوله: (اللام للتقوية) أي: انها متعلقة بسقيا على أنها للتقوية لا على أنها للتعدية. **قوله: (فلام التقوية لا تلزم)** أي: وهذه اللام لازمة لا تفارق أصلاً فدل على أنها ليست للتقوية وإذا امتنع تعلقها بسقيا تعين تعلقها بمحذوف أي إرادتي لك هذا، وقد تقدم أن ابن الحاجب حكى عدم لزوم اللام هنا وانه يقال سقيا لك وسقيا إياك. **قوله: (ومن هنا)** أي: من أجل امتناع تعلق اللام بالمصدر هنا امتنع. **قوله: (ليس متعلقاً بالمصدر)** أي: فليس العامل المتأخر مشتغلاً بضمير الاسم السابق ولا بسببيه وحينئذٍ فلا يفسر عاملاً فيه هذا وقد سبق أن ابن الحاجب قال إنها للتقوية وأنه يجوز إسقاطها من قوله سقيا لك. **قوله: (بالليل)** راجع لقوله منامكم وقوله والنهار راجع لقوله وابتغاؤكم من فضله لأن الابتغاء أي طلب الرزق يناسبه النهار.

قوله: (وهذا) أي: تقديم معمول المصدر وعطف ذلك المعمول على معمول مصدر آخر المقتضي كونه معمولاً لذلك المصدر الآخر الذي عطف على معموله. **قوله: (وهذا لا يجوز الخ)** فيه أن قول الزمخشري من باب اللف لا يلزم عليه أن يكون مراده العمل الذي قاله المصنف بل مراده أن الليل مرتبط معنى بالمنام، وقوله والنهار مرتبط معنى بالابتغاء وبالليل خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كائن بالليل والنهار والجملة معترضة حقها التأخير. **قوله: (عصري)** أي: شخص منسوب للعصر الذي كنت فيه وهو قاضي القضاة تاج الدين محمد بن عبد الرحمٰن بن عقيل تلميذ أبي حيان وقد فسرها هاتين السورتين فقط. **قوله: (وفيهما تقديم معمول المصدر)** أي: لأن حذف مصدر بدليل جر ما بعده وليس فعلاً وكذلك الموت مصدر أيضاً.

وهو في موضع المفعول له لزم تعدّد المفعول له من غيرِ عطف، إذا كان حذر الموت مفعولاً له؛ وقد أجيب بأن الأول تعليل للجَعْل مطلقاً، والثاني تعليل له مقيداً بالأول، والمطلق والمقيد غَيْرَان، فالمعلّل متعدّد في المعنى، وإن اتحد في اللفظ، والصواب أن يحمل على أن المنام في الزمانينِ والابتغاء فيهما.

العاشر: قول بعضهم في ﴿قَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]: إن «ما» بمعنى «مَنْ»، ولو كان كذلك لرفع «قليل» على أنه خبر.

الحادي عشر: قول بعضهم في ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: ٩٦]: إن «هو» ضمير الشأن، و «أن يعمر»: مبتدأ، و «بمزحزحه»: خبر، ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر.

ونظيره قول آخر في حديث بَدْء الوحي «ما أنا بقارىء»: إن «ما» استفهامية مفعولة لِـ «قارىء»، ودخول الباء في الخبر يأبىٰ ذلك.

قوله: (لزم تعدد المفعول له) أي: وهذا ممنوع لأن الشيء لا يعلل بأمرين لما فيه من التخالف. **قوله: (غير إن)** كأن المصنف نسي ما قدمه في الباب الرابع في أواخر الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة من أن قولهم غير ان وأغيار ليس بعربي ا هـ دماميني. **قوله: (غير أن)** استعمل المصنف هذه الكلمة على قياس المولدين وإلا فقد سبق له أنه ليس بعربي. **قوله: (والصواب الخ)** كذا في بعض النسخ وفي بعضها ذكر هذه الجملة قبل قوله وزعم عصري. **قوله: (إن ما بمعنى من)** أي: لأن الإيمان من أوصاف العقلاء والذي يستعمل للعاقل من فتعين أن تكون ما بمعنى من. **قوله: (لرفع الخ)** أي: وهو منصوب على أنه مفعول ليؤمنون المتأخر وما صلة لتأكيد القلة أن يؤمنون إيماناً قليلاً أو أن ما مصدرية وقليلاً منصوب على الظرفية خبر مقدم أي إيمانهم كائن في قليل من الأزمنة. **قوله: (على أنه خبر)** أي: لما الموصولة الواقعة مبعداً. **قوله: (وبمزحزحه خبر)** والمعنى أي شيء هو التعمير مزحزحه من العذاب أي مبعده عن النار. **قوله: (لم يدخل الباء في الخبر)** أي: الموجب كما هنا لأن ما استفهامية أما إن كان الخبر منفياً فإنه تدخل عليه الباء وسواءً كان خبر ما أو خبراً للمبتدأ المنفي بما بناءً على أنها لا تعمل أو بليس أو المنفي بلا. **قوله: (في الخبر)** أي: فدخول الباء في الخبر يدل على أن ما نافية والضمير مبتدأ أول عائد على الأحد لا للشأن وأن يعمر مبتدأ ثانٍ وبمزحزحه خبر الثاني والجملة خبر الأول أي وما ذلك الأحد تعميره مزحزحه ومبعده عن العذاب أي عن النار فدخلت الباء على خير المبتدأ المنفي بما وهو جائز.

قوله: (ودخول الباء في الخبر) أي: الخبر الموجب وقوله يأبى ذلك أي فتعين أن ما

الثاني عشر: قول الزمخشري في ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] فيمن رفع «يدرك»: إنه يجوز كونُ الشّرط متَّصلاً بما قبله، أي: ولا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا؛ يعني فيكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله، ثم يبتدى ﴿يدرككم المَوْتُ ولَوْ كنتم في بروج مشيَّدة﴾ [النساء: ٧٨]، وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الأئمة نصُّوا على أنه لا يُحذف الجواب إلا وفِعْلُ الشَّرط ماضٍ، تقول: «أنت ظالم إن فَعَلْتَ» ولا تقول: «أنت ظالم إن لم تفعل» إلا في الشعر؛ وأما قول أبي بكر في كتاب الأصول: إنه يقال: «آتيك إنْ تأتِنِي» فنقَلَه من كتب الكوفيِّين، وهم يجيزون ذلك، لا على الحذف، بل على أن المتقدِّم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابِنَا، لأن الشَّرط له الصَّدْر.

الثالث عشر: قول بعضهم في ﴿بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾ [الكهف: ١٠٣]: إن ﴿أعمالاً﴾ مفعول به، وردَّهُ ابن خروف بأن «خَسِرَ» لا يتعدَّى كنقيضه «ربح»، ووافقه الصفار مستدلاً بقوله تعالى: ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ [النازعات: ١٢]، إذ لم يُرِد أنها خسرت شيئاً، وثلاثَتُهم ساهونَ، لأن اسم التفضيل لا ينصبُ المفعولِ به، ولأن «خسر» متعدٍّ؛ ففي التنزيل: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢]، ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾ [الحج: ١١]؛ وأما «خاسرة» فكأنه على النسب: أي ذات خُسْر؛ و «رَبح» أيضاً يتعدَّى فيقال: «ربح ديناراً». وقال سيبويه: «أعمالاً» مشبه بالمفعول به، ويردُّه أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل، لأنه لا تَلْحقه علامات الفروع إلا بشرط، والصواب أنه تمييز.

نافية وبقارىء خبر المبتدأ وهو الضمير. **قوله: (فيمن رفع يدرك)** أي: وهو طلحة بن سليما. **قوله: (يعني)** أي: باتصال الشرط بما قبله أن ما قبله دليل لجوابه المحذوف. **قوله: (ثم يبتدىء يدرككم)** أي: فهذا كلام مستأنف والوقف على قوله تكونوا. **قوله: (وهذا مردود)** أي: وحينئذٍ فيخرج على إضمار الفاء أي فيدرككم أي فهو يدرككم الموت. **قوله: (وهم يجيزون ذلك)** أي: ذلك التركيب. **قوله: (لا على الحذف)** أي: حذف الجواب. **قوله: (عند أصحابنا)** أي: البصريين. **قوله: (لأن الشرط)** أي: الأداة له الصدر أي وإذا تقدم عليها الجواب خرجت عما لها من الصدارة. **قوله: (مفعول به)** أي: للأخسرين. **قوله: (لا يتعدى)** أي: وحينئذٍ لا يتعدى الوصف المشتق منه. **قوله: (وثلاثتهم)** أي: البعض القائل أنه مفعول به وابن خروف وابن الصفار القائلين إن خسر لا يتعدى. **قوله: (مشبه بالمفعول به)** أي: لا مفعول به. **قوله: (لا يشبه باسم الفاعل)** أي: فلا يكون منصوبه مشابهاً لمنصوبه بخلاف الصفة المشبهة فإنها لما أشبهت اسم الفاعل في إلحاق التأنيث والتذكير والتثنية والجمع كان منصوبها مشبهاً للمفعول به الذي هو منصوبه.

الجهة الثالثة: أن يُخَرج على ما لم يَثْبُت في العربيّة، وذلك إنما يقع عن جهلٍ أو غفلةٍ، فلنذكر منه أمثلة.

أحدها: قول أبي عبيدة في ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنفال: ٥] إن الكاف حرف قسم، وإن المعنى: الأنفالُ لله والرسول والذي أخرجك، وقد شَنَّع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القولَ وسكوتِهِ عنه، قال: ولو أن قائلاً قال «كالله لأفعلَنَّ» لاستحقَّ أن يُبْصقَ في وجهه.

ويُبْطِل هذه المقالَةَ أربعةُ أمور، أن الكاف لم تجيء بمعنى واو القسم، وإطلاق «ما» على الله سبحانه وتعالى، ورَبْطُ الموصول بالظاهر وهو فاعل «أخرج»، وباب ذلك الشعر كقوله [من الطويل]:

[فَيَا رَبِّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

ووَصْله بأول السورة مع تَبَاعُدِ ما بينهما.

وقد يُجاب عن الثاني بأنه قد جاء نحو: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس: ٥] وعنه أنه قال: الجواب ﴿يجادلونك﴾ ويردُّ عدمُ توكيده؛ وفي الآية أقوال أُخر؛ ثانيها: أن

قوله: (إلا بشرط) أي: خلوه عن من فإذا خلا عنها لحقته العلامات لكن تارة وجوباً، وذلك بأن دخلت عليه أل أو أضيف وقصد التفضيل كالهندات الفضليات وهند فضلى النساء، وأما إن لم يقصد التفضيل عند الإضافة ففي المطابقة وجهان. **قوله: (والصواب أنه تمييز)** أي: تمييز نسبة من الضمير المستتر في الأخسرين. **قوله: (أن يخرج)** أي: المعرب الكلام على ما أي شيء. **قوله: (قول أبي عبيدة)** كلام غير المصنف قال أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما بمعنى الذي واقعة على ذي العلم والجواب يجادلونك.

قوله: (والذي أخرجك الخ) جواب القسم محذوف دل عليه السابق أي الأنفال لله والرسول وهذا غير ما يأتي ومن أن أبا عبيدة يقول إن الجواب يجادلونك فهذا التقرير ليس على طبق كلام أبي عبيدة. **قوله: (وسكوته عنه)** أي: وعدم سكوته عنه بأن يتركه بالمرة ويحتمل وسكوته عنه بلا اعتراض بل سلمه وهذا أولى. **قوله: (وهو فاعل أخرج)** أعني قوله ربك. **قوله: (ووصله)** أي: الموصول أي ربطه بأول السورة وذلك ظاهر التقدير الذي قدره وهو مع ما سبق يقتضي أن أول السورة أعني الأنفال لله والرسول دليل لجواب القسم المحذوف. **قوله: (يجاب عن الثاني)** أعني إطلاق ما على الله. **قوله: (والسماء وما بناها)** أي: أقسم بالسماء وأقسم بالذي بناها فقد أوقع ما على الله لأنه هو الذي بناها. **قوله: (وعنه الخ)** مراده بهذا التخلص عن الاعتراض الرابع. **قوله: (الجواب يجادلونك)** أي: وهو أقرب من جعل أول السورة دليل الجواب لعرو هذا من القسم. **قوله: (عدم توكيده)** أي: مع أن جواب القسم إذا كان مضارعاً منفياً يجب توكيده. **قوله: (أقوال أخر)**

الكاف مبتدأ، وخبره فاتَّقوا الله، ويفسده اقترانُه بالفاء، وخُلُوُّه من رابط، وتباعد ما بينهما؛ وثالثها أنها نعت مصدر محذوف، أي: يُجادلونك في الحقِّ الذي هو إخراجُك من بيتك جِدَالاً مثل جدالِ إخراجك، وهذا فيه تشبيهُ الشيء بنفسه. ورابعها ـ وهو أقرب مما قبله ـ أنها نعت مصدر أيضاً، ولكنّ التَّقْدير: قل الأنفالُ ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتاً مثل ثبوت إخراج ربك إيَّاك من بيتك وهم كارهون؛ وخامِسُها ـ وهو أقرب من الرَّابع ـ: أنها نعتٌ لِـ «حقًّا»، أي: أولئك هم المؤمنون حقًّا كما أخرجك؛ والذي سَهَّلَ هذا تقاربهما، ووصف الإِخراج بالحق في الآية؛ وسادسها ـ وهو أقرب من الخامس ـ أنها خبرٌ لمحذوف، أي: هذه الحال كحال إخراجك، أي: أن حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغُزَاة مثلُ حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب، وفي الآية أقوال أُخَرُ منتشرة.

المثال الثاني: قول ابن مهران في كتاب الشواذ فيمن قرأ ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَتْ﴾ [البقرة: ٧٠] بتشديد التاء: إن العرب تزيد تاءً على التاء الزائدة في أول

أي: مغايرة لهذا القول. **قوله**: (**ثانيها**) أي: ثاني الأقوال بقطع النظر عن قوله أخر وإلا كان هذا أولها. **قوله**: (**إن الكاف مبتدأ**) أي: والمعنى مثل إخراج الله لك من بيتك في الكراهية تقوى الله وإطاعته ورسوله وإصلاح ما بينهما بالمودة. **قوله**: (**وخبره فاتقوا الله**) أي: الواقع قبله وهذا الإعراب لا معنى له لأن تقدير الكلام مثل إخراج الله لك من بيتك فاتقوا الله الخ. **قوله**: (**ويفسده اقترانه بالفاء**) أي: والخبر لا يقترن بالفاء إلا إذا كان المبتدأ أشبه الشرط في العموم. **قوله**: (**إنها**) أي: الكاف نعت الخ فهي اسم بمعنى مثل على جميع الأقوال. **قوله**: (**وهو أقرب**) أي: لكونه ليس فيه تشبيه الشيء بنفسه.

قوله: (**مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك**) أي: فثبوت الإخراج معلوم لهم فشبه به ثبوت الأنفال لله والرسول وهذا بعيد من جهة اللفظ لبعد ما بينهما. **قوله**: (**كما أخرجك**) أي: مماثلاً لإخراجك. **قوله**: (**والذي سهل هذا**) أي: الوجه أي جعله سهلاً وأقرب مما قبله. **قوله**: (**من تنفيك الغزاة**) أي: إعطاء بعضهم من الخمس زيادة عن سهمه لمصلحة. **قوله**: (**مثل حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب**) وذلك أن أبا سفيان قدم بعير من الشام فخرج النبي وأصحابه ليغنموها فعلمت قريش بذلك فخرج أبو جهل ومقاتلو مكة ليذبوا عنها وهم النفير وأخذ أبو سفيان بالعير طريق الساحل فنجت فقيل لأبي جهل ارجع فأبى وسار إلى بدر فشاور النبي أصحابه وقال إن الله وعدني إحدى الطائفتين العير أو النفير فوافقوه على قتال النفير وكره بعضهم ذلك وقالوا لم نستعد له كما قال تعالى: ﴿يجادلونك في الحق﴾ [الأنفال: ٦] أي القتال بعدما تبين أي بعدما ظهر لهم وجهه وهو وعد الله لك إحدى الطائفتين كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون إليه عياناً في كراهيتهم له. **قوله**: (**تزيد تاء على التاء**) أي: كالتاء في أول تشابه.

الماضي، وأنشد [من الكامل]:

٧٨٨ ـ تَـتَـقَـطَّـعـت بِـيَ دُونَـكَ الأَسْـبَـابُ

ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة ﴿إن البقرة﴾ بتاء الوَحْدَة، ثم أُدْغِمت في تاء «تشابهت»، فهو إدغام من كلمتين.

الثالث: قول بعضهم في ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لاَ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]: إنَّ الأصل: وما لنا وأن لا نقاتل، أي: ما لنا وتَرْكَ القتالِ، كما تقول: «ما لك وزيداً» ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه.

الرابع: قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع ـ وهو كتابٌ خالف فيه أقوال النحويّين في أمور كثيرة ـ: إن «الذي» و «أن» المصدريَّةَ يتقارضان، فيقع «الذي» مصدرية، كقوله [من الطويل]:

٧٨٩ ـ أتـقْـرحُ أَكْـبَـادُ الـمُـحِـبِّـيـنَ كـالّـذِي أَرَى كَـبِـدي مِـنْ حُـبِّ مَـيَّـةَ يَـقْـرَحُ؟

قوله: **(وأنشد الخ)** أي: استدلالاً على أن الماضي قد تزاد فيه تاء على التاء المزيدة في أوله، وحينئذٍ فيكون الأصل في الآية تتشابهت بتحريك التاءين مثل هذا الفعل الموجود في البيت ثم أدغمت التاء في التاء. **قوله**: **(وما لنا وأن لا نقاتل)** أي: فما استفهامية مبتدأ ولنا خبره وأن لا نقاتل الخ مؤول بمصدر مفعول معه وفي الكلام حذف واو المعية.

قوله: **(أي ما لنا)** أي: أي شيء ثبت لنا معك ترك القتال لجالوت وقومه وقد أخرجونا من ديارنا وأخذوا أبناءنا، وقوله وترك القتال أخذ ترك من لا النافية. **قوله**: **(ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه)** أي: فالحق أن الكلام على حذف في أي مالنا في ترك القتال أي أي شيء ثبت لنا حتى نتركه. **قوله**: **(قول محمد بن مسعود الزكي)** وفي نسخة محمد بن مسعود بن الزكي وهي التي حل الشارح عليها وفي نسخ عدة بدون ابن، وقد شطب ابن شيخنا العلامة العدوي من نسخته. **قوله**: **(يتقارضان)** بالقاف أي تقع هذه موضع هذه وهذه موضع هذه. **قوله**: **(أتقرح الخ)** القرح الجرح والضعف أي كالقرح الذي أرى كبدي تقرحه والذي موصول اسمي وعائدها محذوف هذا هو الحق كما هو مذهب الجمهور. **قوله**: **(أتقرح الخ)** ينبغي أن تكون صلة الذي على جعلها مصدرية هي

---

٧٨٨ ـ **التخريج**: الشطر بلا نسبة في (الدرر ٦/ ٢٣٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧).

اللغة: الأسباب: الذرائع.

٧٨٩ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في (ديوانه ص ٤٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٩٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٨).

اللغة: تقرح: مرض وضعف بجرح.

المعنى: أتجرع أكباد المحبين كما جرحت كبدي من حب مية.

وتقع «أنْ» بمعنى «الذي»، كقولهم: «زَيْدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ»، أي: من الذي يكذب، ا هـ.

فأما وقوع الذي مصدريَّة فقال به يونُسُ والفرَّاء والفارسيُّ، وارتضاه ابنُ خروف وابنُ مالك، وجعلوا منه ﴿ذَلِكَ الَّذي يُبَشِّرُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]، ﴿وَخُضتُمْ كالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩].

وأما عكسُهُ فلم أعرفْ له قائلاً، والذي جَرَّأه عليه إشكالُ هذا الكلام، فإن ظاهره تفضيل «زيد» في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التَّركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وقلّ من يتنبَّهُ لإشكالها؛ وظَهر لي فيها توجيهان:

أحدهما: أن يكونَ في الكلام تأويلٌ على تأويل، فيؤوَّل «أنْ» والفعل بالمصدر،

الجملة الاسمية وهي كبدي من حب مية تقرح، وقوله أرى جملة معترضة بين الصلة والموصول فالمعنى أتقرح أكباد المحبين مثل قرح كبدي من حب مية فيما أراه، وإنما لم تجعل الجملة الفعلية صلة لعدم صحة التشبيه لأن المعنى حينئذٍ أتقرح أكباد المحبين قرحاً مثل رؤية كبدي ويحتمل أن يجعل الذي موصولاً اسمياً وصلته أرى وما بعده والعائد محذوف أي أراه، وقوله في موضع نصب على أنه مفعول ثانٍ لأرى وكبدي مفعول به منصوب بيقرح فهو بالياء التحتية والذي وصف لمحذوف والمعنى أتقرح أكباد المحبين كالقرح الذي أراه يقرح كبدي من حب مية ا هـ دماميني ويصح أن يكون بالتاء الفوقانية والمعنى كالقرح الذي أرى كبدي تقرحه. **قوله: (كالذي أرى كبدي)** أي: كقرح كبدي والحامل على أنها مصدرية عدم وجود عائد في الكلام لأن ضمير أرى عائد على المتكلم وكبدي مفعول أول وجملة يقرح مفعول ثانٍ. **قوله: (ذلك الذي يبشر الخ)** أي: ذلك تبشير الله عباده، وقوله خضتم كالذي خاضوا أي خضتم كخوضهم. **قوله: (فلم أعرف له قائلاً)** أي: ويرده أيضاً قولهم أنت أعقل من أن الكذب بالفوقية وأنا أعقل من أن أكذب فإنه لو جعل أن بمعنى الذي لم يكن الفعل المذكور متحملاً لضمير الغيبة العائد على الموصول بل لضمير المخاطب في الأول والتكلم في الثاني فيتعين أن تؤول وأن الفعل بالمصدر والمصدر يؤول باسم الفاعل.

قوله: (جرأه) أي: حمله عليه أي على القول بأن أن بمعنى الذي في المثال المذكور. **قوله: (وهذا لا معنى له)** إذ لا معنى لقولك هو أكثر عقلاً من الكذب. **قوله: (توجيهان)** أي: في ذلك التركيب وما ماثله. **قوله: (تأويل على تأويل)** أي: تأويل بعد تأويل فأو لا يؤول أن والفعل بالمصدر ثم يؤول المصدر باسم الفاعل فتؤول أن يكذب ثم تؤول الكذب بالكاذب ولا شك أن قولك زيد أعقل من الكاذب يرجع لقولك زيد أعقل من الذي يكذب.

ويؤوَّلُ المصدر بالوصف، فَيَؤُوَّل إلى المعنى الذي أراده ولكن بتوجيه يقبله العلماء. ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرآنُ أَنْ يُفْتَرى﴾ [يونس: ٣٧]، إن التقدير: ما كان افتراء، ومعنى هذا ما كان مُفْتَرًى: وقال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ [المجادلة: ٣]: إن المعنى ثم يعودون للقول، والقول في تأويل المَقُول: أي: يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار، وذلك هو الموافق لقول جمهور العُلماء: إنَّ العَوْد الموجب للكفارة العود إلى المرأة لا العَوْدُ إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر، وبعدُ فهذا الوجهُ عندي ضعيف؛ لأن التفضيل على الناقص لا فَضْلَ فيه، وعليه قوله [من الطويل]:

٧٩٠ ـ إذَا أَنْـتَ فَـضَّـلْـتَ امْـرأً ذَا بَـرَاعَـةٍ عَلَى نَاقِصٍ كَان المَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ

التوجيه الثاني: أن «أَعْقَلَ» ضمن معنى «أبعد»، فمعنى المثال: زيد أبعدُ الناس

قوله: (ويؤول المصدر بالوصف) أي: اسم الفاعل فيقال زيد أعقل من الكذب ثم يؤول الكذب بالكاذب ويقال زيد أعقل من الشخص الكاذب وهذا يرجع لقولك زيد أعقل من الذي يكذب. **قوله: (إلى المعنى الذي أراده)** أي: ابن مسعود. **قوله: (ولكن بتوجيه يقبله العلماء)** أي: بخلاف التوجيه الذي ذكره ابن مسعود نفسه فإنه لا يقبله العلماء. **قوله: (وذلك)** أي: التأويل. **قوله: (إلى القول نفسه)** أي: من أنت عليَّ كظهر أمي. **قوله: (كما يقول أهل الظاهر)** أي: القائلين أنه إذا قال لها انت علي كظهر أمي لا تجب عليه الكفارة إلا إذا كرر هذا اللفظ مراراً، وانظر ما المراد بأهل الظاهر هنا المقلدين داود الظاهري أو الفرقة الضالة. **قوله: (وبعد)** أي: وأقول بعد ذاكر هذا التوجيه تنبه فهذا الوجه الخ، وقوله فهذا الوجه أي تأويل أن والفعل بالمصدر والمصدر باسم الفاعل. **قوله: (لا فضل فيه)** أي: فقولك زيد أفضل في العقل من الكاذب فيه تفضيل الكامل على الناقص وهذا لا بلاغة فيه.

قوله: (الثاني الخ) فيه نظر فإن الفعل الذي ينسبك وهو وما معه في المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفصل فينبغي عند السبك أن يضاف ذلك المصدر إلى هذا الضمير كما تقول في أعجبني ما صنعت المعنى أعجبني صنعك، وإذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضل على الناس في البعد من كذب نفسه فيلزم مشاركة للناس له في ذلك أعني البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا عن مظان التوجيه بمعزل، ثم في كلام المصنف الجمع بين إضافة اسم التفضيل وإدخال من على المفضل عليه وهو ممتنع فقد ظهر لك أن التوجيهين اللذين ظهرا له معوّل عليهما ا هـ دماميني، قال الشمني والجواب عن النظر الأول أن المصدر المنسبك من أن والفعل لا تجب إضافته

---

٧٩٠ ـ التخريج: لم أقع على قائله؛ وليس فيه شاهد نحوي وقد سيق لدعم وجهة النظر السابقة.

من الكذب لفضله من غيره، فـ «من» المذكورة ليسَتِ الجارَّة للمفضول، بل متعلِّقة بـ «أَفْعل»، لما تضمّنه من معنى البُعْد، لا لما فيه من المعنى الوضعيّ، والمفضل عليه متروكٌ أبداً مع «أفضل» هذا لقصد التعميم.

ولولا خشية الإِسهاب لأوردت لك أمثلةً كثيرة من هذا الباب لتقفَ منها على العجب العجاب.

الجهة الرابعة: أن يخرج على الأُمور البعيدة والأوجهِ الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقويّ، فإن كان لم يظهر له إلاّ ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قَصَد بيان المحتمل أو تدريبَ الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظنّ إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعَسُّف، وإن أراد مجرد الإِغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعبٌ شديدٌ، وسأضرب لك أمثلة مما خَرَّجُوه على الأمور المستبعدة لتجتنبها وأمثالها.

أحدها: قول جماعة في ﴿وَقِيلِهِ﴾ [الزخرف: ٨٠، ثم ٨٥ ـ ٨٨] إنه عطفٌ على لفظ ﴿الساعة﴾ [الزخرف: ٨٥] فيمن خَفَضَ، وعلى محلِّها فيمن نَصَبَ، مع ما بينهما من

ولا نسبته لفاعل ذلك الفعل لأن المصدر لا يضمر فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكهما بيان المصدر الحاصل فيهما ولا دخل للفاعل في ذلك والجواب عن النظر الثاني قد ذكرناه. **قوله**: (**من غيره**) متعلق بفضل ومن بمعنى على ولا يصح أن يكون هو المفضل عليه؛ لأن أبعد مضاف فلا يوصل بمن واندفع اعتراض الدماميني. **قوله**: (**من المعنى الوضعي**) أي: التفضيل. **قوله**: (**هذا**) أي: الذي ذكر بعده من أن يكذب. **قوله**: (**الإسهاب**) أي: الإكثار والتطويل. **قوله**: (**الجهة الرابعة**) أي: من الجهات الموجبة لفساد الإعراب. **قوله**: (**أن يخرج**) أي: المعرب الكلام.

قوله: (**ويترك الوجه الخ**) أل للجنس لأجل أن يصدق بالمتعدد. **قوله**: (**الجميع**) أي: القوي والضعيف. **قوله**: (**إلا ذاك**) أي: الوجه الضعيف. **قوله**: (**فإن قصد بيان المحتمل**) أي: الوجه المحتمل. **قوله**: (**فإن لم يغلب على شيء**) أي: فإن لم يغلب على الظن إرادة شيء من الأوجه المحتملة. **قوله**: (**من غير تعسف**) أي: ولا ينبغي أن يذكر الأوجه البعيدة التي فيها تعسف. **قوله**: (**وسأضرب لك أمثلة**) أي: أذكر لك أمثلة وليس المراد ضرب المثال الذي هو معلوم من تشبيه شيء لأجل التقريب للأفهام كأن يقال مثل العامل الذي لا يعمل مثل الحمار يحمل أسفاراً فليس هذا مراداً. **قوله**: (**وأمثالها**) عطف على الضمير في تجتنبها. **قوله**: (**إنه عطف على لفظ الساعة**) أي: فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قيله أي قيل النبي يا رب. **قوله**: (**فيمن خفض**) أي: خفض قيله وهما عاصم وحمزة، وقوله فيمن نصب قيله أي وهم ما عدا عاصم وحمزة وقرأ الحسن

التّباعد؛ وأبْعَدُ منه قولُ أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ﴾ [فصلت: ٤٠ ـ ٤٤] إن خبره ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤]؛ وأبْعَدُ من هذا قولُ الكوفيِّين والزجَّاج في قوله تعالى: ﴿صۤ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١]: إن جوابه ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ﴾ [ص: ٦٤]؛ وقول بعضهم في ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]: إنه عطف على ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ﴾ [الأنعام: ٨٤، الأنبياء: ٧٢] وقولُ الزمخشري في ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ﴾ [القمر: ١ ـ ٣] فيمن جرّ ﴿مستقر﴾: إنّ «كلاًّ» عطف على ﴿الساعة﴾، وأبْعَدُ منه قوله في ﴿وَفِي مُوسَىٰ إِذْ أَرْسَلْنَاهُ﴾ [الذاريات: ٣٨]: إنه عطف على ﴿وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، وأبْعَدُ من هذا قولُه في ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ﴾ [الصافات: ١٤٩] إنه عطف على ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقاً﴾ [الصافات: ١١]. قال: هو معطوف على مثله في أول السورة وإنْ تباعَدَتْ بينهما المسافة، انتهى.

والصواب خلاف ذلك كله.

فأما ﴿وَقِيلِهِ﴾ [الزخرف: ٨٨] فيمن خفض، فقيل: الواو للقسَم وما بعدَهُ الجَواب، واختارَهُ الزمخشري؛ وأما من نصب، فقيل: عطف على ﴿سِرَّهم﴾ [الزخرف: ٨٠]

ومجاهد وقتادة وقيله بالرفع وخرجت على أنه عطف على علم الساعة على حذف مضاف أي وعلم قيله فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. **قوله: (وعلى محلها)** أي: لأن الساعة مضاف للمصدر الذي هو علم فهو من إضافة المصدر للمفعول فمحله نصب فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قول النبي يا رب. **قوله: (قول أبي عمرو)** أي: ابن العلاء. **قوله: (وقول بعضهم)** عطف على قوله قول الكوفيين وكان عليه أن يقول وأبعد منه قول بعضهم لأن هذا أبعد مما قبله.

قوله: (وقول الزمخشري) عطف على قوله قول جماعة لا على قول الكوفيين والإلزام أن هذا أبعد مما فضلت مع أنه ليس أبعد منه. **قوله: (فيمن جر مستقر)** أما من رفع فمستقر خبر عن كل. **قوله: (عطف على الساعة)** أي: اقتربت الساعة واقترب كل مستقر وثابت. **قوله: (قوله)** أي: قول الزمخشري، وقوله وأبعد من هذا قوله أي قول الزمخشري. **قوله: (قال)** أي: الزمخشري هو أي قوله فاستفتهم ألربك. **قوله: (معطوف على مثله)** هو فاستفتهم أهم أشد خلقاً. **قوله: (خلاف ذلك كله)** أي: لبعد الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه في هذه الآيات وحينئذٍ فتجتنب هذه الأمور. **قوله: (الواو للقسم)** أي: فالمعنى أقسم بقول النبي يا رب الخ. **قوله: (وما بعده الجواب)** هو أن هؤلاء قوم الخ أي وقيل الجواب محذوف أي لتنصرن أو لأفعلن فيهم ما أشاء. **قوله: (عطف على سرهم الخ)** فيه أن حكاية هذا القول والقولين بعده في توجيه النصب فيما هو صواب غير جيدة لوجود التباعد بين المتعاطفين نعم جعل قيله مصدر القال محذوفاً أو

أو على مفعول محذوف معمول لِـ «يكتبون» أو لِـ «يعلمون»، أي: يكتبون ذلك، أو يعلمون الحق، أو أنه مصدر لِـ «قال» محذوفاً، أو نصب على إسقاطِ حرفِ القسم، واختاره الزمخشري.

وأما ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ﴾ [فصلت: ٤١] فقيل: «الذين» بدل من «الذين» في ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾ [فصلت: ٤٠]، والخبر ﴿لَا يَخْفَوْنَ﴾ [فصلت: ٤٠]، واختاره الزمخشريّ؛ وقيل: مبتدأ خبره مذكور، ولكن حُذِف رابطه، ثم اختلف في تَعْيينه؛ فقيل: هو ﴿مَا يُقَالُ لَكَ﴾ [فصلت: ٤٣] أي في شأنهم؛ وقيل: هو ﴿لما جاءهم﴾ [فصلت: ٤١] أي: كفروا به؛ وقيل: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾ [فصلت: ٤٢] أي: لا يأتيه منهم، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن ﴿لا يأتيه﴾ من جملة خبر إنه.

وأما ﴿صٓ وَالْقُرْآنِ﴾ [ص: ١] الآية؛ فقيل: الجواب محذوف، أي إنه لَمُعْجِز، بدليل الثَّناء عليه بقوله ﴿ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، أو ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣]، بدليل ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [ص: ٤]، أو ما الأمْرُ كما زعموا، بدليل

كون الواو للاستئناف وحرف القسم محذوفاً هذا قريب. **قوله: (أو ليعلمون)** أي: من قوله ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة الخ.

قوله: (أو أنه مصدر لقال محذوفاً) أي: فالمعنى قال قيله يا رب على حد ضرب ضرباً زيداً ثم حذف الفعل لقيام المصدر مقامه. **قوله: (على إسقاط حرف القسم)** أعني الباء والواو الموجودة للاستئناف والمعنى أقسم بقيله يا رب. **قوله: (بدل من الذين)** أي: مع إعادة العامل فكأنه قال إن الذين يلحدون وهم الذين كفروا الخ لا يخفون علينا ولا ضرر في الأجناس عن الاسم قبل إتباعه بالبدل. **قوله: (في تعيينه)** أي: تعيين ذلك الخبر المذكور. **قوله: (أي في شأنهم)** هذا تقدير لرابط وتقول فيما بعده كذلك. **قوله: (أي كفروا به)** إشارة لجوال لما فالخبر على هذا القول الجملة الشرطية أي أن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به وفيه أن هذا الإخبار لا فائدة فيه لأن التقدير حينئذٍ أن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب أن يفيد ما لا يفيده المبتدأ وقد تخلف هنا فلا يستقيم الإخبار كما في قولك إن الذي قام قائم وقد يقال تقييد الكفر بحين المجيء وقع في الخبر والمخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام الإخبار وأفاد ذمهم وعنادهم وأنهم كفروا بمجرد المجيء من غير سبب يوجب الكفران. **قوله: (من جملة خبر إنه)** أي: من جملة خبر إنه لكتاب عزيز أي إنها من جملة الخبر في المعنى لأنها علة له أي إنما كان الكتاب عزيزاً أي منيعاً لأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أي ليس قبله كتاب يكذبه ولا بعده.

قوله: (ذي الذكر) أي: ذي البيان أو الشرف. **قوله: (أو ما الأمر كما زعموا)** أي:

﴿وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَٰذَا سَاحِرٌ كذابٌ﴾ [ص: ٤]، وقيل: مذكور؛ فقال الأخفش ﴿إِنْ كُلٌّ إِلاَّ كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾ [ص: ١٤]؛ وقال الفرَّاء وثعلب ﴿صۤ﴾ لأن معناها: صَدَقَ الله، ويردُّه أن الجواب لا يتقدَّم، فإن أريد أنه دليل الجواب فقريبٌ، وقيل ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ص: ٣] الآية، وحُذِفت اللام للطول.

وأما ﴿ثُمَّ آتَيْنَا﴾ [الأنعام: ١٥٤] فعطف على ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وثم لترتيب الأخبار، لا لترتيب الزمان، أي: ثم أخبركم بأنا آتينا موسى الكتاب.

وأما ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ﴾ [القمر: ٣] فمبتدأ حُذِفَ خبره، أي: وكل أمر مستقر عند الله واقعٌ، أو ذكر، وهو ﴿حِكْمَةٌ بالِغةٌ﴾ [القمر: ٥]، وما بينهما اعتراض؛ وقولُ بعضهم الخبر ﴿مستقر﴾ وخفض على الْجِوَارِ حملٌ على ما لم يثبت في الخبر.

وأما ﴿وَفِي مُوسىٰ﴾ [الذاريات: ٣٨] فعطفٌ على ﴿فيها﴾ من ﴿وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الأليم﴾ [الذاريات: ٣٧].

الثاني: قولُ بعضهم في ﴿فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]: إن الوقف على ﴿فلا جناح﴾، وإنَّ ما بعده إغراء ليفيد صريحاً مطلوبِيَّةَ التطوُّف بالصَّفَا والمَرْوة، ويردُّه أن إغراء الغائِب ضعيف، كقول بعضهم وقد بلغه أن إنساناً يُهَدِّدَهُ:

كما قالوا أي كما قال كفار مكة من تعدد الإله. **قوله: (بدليل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب)** أي: إلى آخره لأن محل الدلالة قوله بعد اجعل الآلهة إلهاً واحداً حيث قال لهم قولوا لا إله إلا الله أي كيف يسع الخلق كلهم إله واحد. **قوله: (لأن معناه صدق الخ)** هذا بناءً على أن هذه الحروف الواقعة في أوائل السور ليست مما استأثر الله بعلمه وهو خلاف الصحيح. **قوله: (لا لترتيب الزمان)** أي: لأن زمن إيصاء الله المخاطبين من أمة النبي بما تقدم ذكره متأخر عن زمن نزول التوراة على موسى لا متقدم عليه. **قوله: (عند الله واقع)** أي: واقع عند الله فعند خبر مقدم وقوله واقع مبتدأ مؤخر فالخبر المحذوف جملة. **قوله: (أو ذكر)** عطف على حذف. **قوله: (وخفض على الجواز)** أي: لمجاورته الأمر المجرور بسبب الإضافة. **قوله: (فعطف على فيها من وتركنا)** أي: فالمعنى وتركنا في موسى أي جعلنا في قصة موسى آية ثم بينها بقوله إذ أرسلناه الخ.

قوله: (وتركنا فيها آية) أي: جعلنا في قرى لوط بعد إهلاك الكافرين آية أي علامة على إهلاكهم للذين يخافون العذاب الأليم فلا يفعلون مثل فعلهم. **قوله: (وإن ما بعده)** أي: وهو قوله عليه أن يطوف بهما وقوله إغراء أي طلب وأمر بحث أي على الحاج والمعتمر أن يطوف بهما أي يلزمه ذلك. **قوله: (مطلوبية التطوف)** أي: السعي بين الصفا والمروة لأنه بدون هذا ربما يتوهم أن التطوف بهما ليس مطلوباً بل مباح فقط مع انه ركن.

«عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي»، أي: ليلزم غيري، والذي فَسَّرَتْ به عائشةُ، رضي الله عنها، خلافُ ذلك، وقصتها مع عروة بن الزبير، رضي الله تعالى عنهم، مسطورة في صحيح البخاري، ثم الإِيجاب لا يتوَقفُ على كون ﴿عليه﴾ إغراء، بل كلمة على تقْتضي ذلك مطلقاً.

وأما قولُ بعضهم في ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْ لاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ [الأنعام: ١٥١]: إن الوقف قبل ﴿عليكم﴾ وإن ﴿عليكم﴾ إغراء فحسنٌ، وبه يتخلَّص من إشكال ظاهر في الآية مُحْوِج للتأويل.

قوله: (عليه رجلاً الخ) هذا مقول قول الرجل الذي بلغه أن إنساناً يهدده. **قوله: (اختلاف ذلك)** أي: خلاف كون عليه إغراء على السعي بينهما. **قوله: (وقصتها الخ)** هي ما روى هشام عن أبيه عروة أنه قال: قلت لعائشة وأنا يومئذٍ حديث السن أرأيت قول الله تعالى: ﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما﴾ [البقرة: ١٥٨] فما على الرجل أن لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو كان كما تقول لكانت الآية فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما إنما نزلت هذه الآية في الأنصار كانوا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها وهو صنم كان حذو قديد وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة لأنه كان على الصفا صنم يقال له أساف وعلى المروة صنم يقال له نائلة يقال إنهما كانا رجلاً وامرأة زنيا في الكفر فمسخا حجرين فوضعا ليعتبر بهما، فلما طالت المدة عبدا من دون الله فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك وقالوا له أنطوف محل الأصنام فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله، فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما﴾ فعروة رأى دلالة الآية على إباحة السعي لا على وجوبه ووجهه أنه اقتصر في الآية على نفي الآثم في السعي ونفي الآثم يجامع فعل المطلوب فعله والمكروه والمباح، فلو كان واجباً اكتفى بذلك بل كان يذكر أخص منه وهو إثبات الأجر لأنه إذا كان للحقيقة اعتباران أحدهما عام يشملها وغيرها والآخر خاص بها فالبلاغة أن يعبر عنها بما هو خاص بها، فأما جواب عائشة فهو من بديع فقهها وذلك أن النص على عدم الوجوب أن يقال فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما لأن هذا يتضمن سقوط الإثم عمن ترك الطواف بهما وحيث لم يقل ذلك ووردت الآية على ما هي عليه لم يكن نصاً في انتفاء الوجوب ثم بينت له أن الاقتصار هنا على نفي الإثم له سبب خاص وهو أنهم توقعوا الإثم فجاء الكلام منطبقاً على سؤال فقيل لهم لا إثم فيه خلافاً لما توقعتموه وكونه واجباً أو لا فشيء آخر فلم ترد عائشة الاكتفاء في إثبات الإيجاب بما ذكرته وإنما أرادت نفي دلالة الآية على كونه مباحاً، وأما وجوب السعي بينهما فقد علم من السنة.

قوله: (تقتضي ذلك مطلقاً) أي: جعلت إغراء أولاً. **قوله: (وبه يتخلص من إشكال الخ)** الإشكال هو أن ما من قوله ما حرم موصولة وأن لا تشركوا بدل أو خبر مبتدأ

الثالث: قولُ بعضهم في ﴿إنما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] إن ﴿أهل﴾ منصوبٌ على الاختصاص؛ وهذا ضعيف، لوقوعه بعدَ ضميرِ الخطاب مثل «بك اللَّهَ نَرْجُو الْفَضلَ»، وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلُّم كالحديث «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبِيَاء لا نُورَثُ» والصواب أنه مُنَادَى.

الرابع: قولُ الزمخشريّ في ﴿فَلاَ تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَاداً﴾ [البقرة: ٢٢] إنه يجوز كونُ ﴿تَجْعلوا﴾ منصوباً في جواب الترجي أعني ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١، ١٨٣] على حد النصب في قراءة حفص ﴿فأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٧]، وهذا لا يجيزه بَصْرِيّ؛ ويتأوَّلون قراءة حفص: إما على أنه جواب للأمر وهو ﴿ابْنِ لي صَرْحاً﴾ [غافر: ٣٦]، أو على العطف على الأسباب، على حد قوله [من الوافر]:

ولُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقرَّ عَيْنِي [أحَبّ إليّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ]

أو على معنى ما يقع موقع أبلغ، وهو: أن أَبْلُغَ، على حد قوله:

وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً»

ثم إن ثبت قول الفرّاء إن جواب الترجّي منصوب كجواب التمني فهو قليل، فكيف تخرج عليه القراءة المُجْمَع عليها.

محذوف وكلاهما مشكل لأن المحرم الإشراك لا عدمه وإن الأوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الإنشاء الخبر وجعل المعاني الواجبة المأمور بها محرمة فيحوج ذلك إلى التأويل بإدعاء أن لا زائدة لا نافية والمعنى على القول بالإغراء حسن سالم من تلك التكلفات كلها وعطف الأوامر على المحرمات باعتبار حرمة أضدادها وجعل الخبر السابق إنشاء معنى والمعنى عليكم أن لا تشركوا به شيئاً أي الزموا ترك الشرك به، وقد مر الكلام على ذلك في لا من حرف اللام. **قوله: (فلا تجعلوا لله أنداداً)** لا ناهية وتجعلوا مجزوم بلا الناهية وهذا الإعراب هو الوجيه. **قوله: (في جواب الترجي)** أي: ولا نافية وقوله في جواب الترجي أي على مذهب الكوفيين المجوزين للنصب في جواب الترجي. **قوله: (على حد قوله ولبس عباءة)** أي: فهو من عطف الفعل المضارع على المصدر الصريح. **قوله: (موقع أبلغ)** أي: فهو من العطف على التوهم أي توهم أن أن موجودة. **قوله: (ولا سابق)** أي: فهو عطف على معنى ما يقع موقع مدرك في قوله:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى

ولا سابق الخ والذي يقع موقع مدرك بمدرك. **قوله: (قول الفراء)** أي: الذي هو كوفي، وقوله إن جواب أي من أن جواب بيان لقول الفراء أي إن ثبت قول الفراء مع من وافقه من الكوفيين وإلا فهو ليس منفرداً بهذا القول. **قوله: (فهو قليل)** أي: فنصب جواب

وهذا كتخريجه قوله تعالى: ﴿قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمٰوات والأَرْضِ الغَيْبَ إِلاَّ اللهُ﴾ [النمل: ٦٥] على أن الاستثناء مُنْقطِع، وأنه جاء على البَدل الواقع في اللغة التميميَّة، وقد مضى البحث فيها.

ونظيرُ هذا على العكس قولُ الكرماني في ﴿ومَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَنْ سَفِهِ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] إن ﴿مَنْ﴾ نصب على الاستثناء و ﴿نفسه﴾ توكيد، فحمَلَ قراءة السبعة على النصب في مثل «ما قام أحدٌ إلا زيداً»، كما حمل الزمخشري قراءتهم

الترجي قليل. **قوله: (وهذا)** أي: التخرج على النصب في جواب الترجي مثل تخرج الزمخشري قوله تعالى الخ أي مثله في كون كل قليلاً. **قوله: (منقطع)** إنما حمله على ذلك توهم حلول استقرار المولى في السموات أو في الأرض وهو لا يصح فلذا جعل منقطعاً ولم يجعله متصلاً فإن قيل إن الراجح في الاستثناء المنقطع بعد النفي النصب على الاستثناء فما وجه الرفع أجاب المصنف بأنه جاء على البدل الخ أي والتخريج على اللغة التميمية ضعيف لأنها لغة ضعيفة، وحينئذٍ فالأولى أن الظرف أعني قوله في السموات الخ متعلق بمحذوف وأن الاستثناء متصل أي قل لا يعلم من يذكر في السموات والأرض الغيب إلا الله، وقوله إلا الله بدل من من لأن الراجح في المتصل الإبدال بعد النفي والتعلق بالمحذوف أولى من الانقطاع أو أن من معمول ليعلم والنصب بدل اشتمال وإلا الله فاعل وهو من الاستثناء المفرغ وهذان الوجهان سبقاً للمصنف. **قوله: (ونظير هذا على العكس)** أي: من جهة أن الاستثناء هنا متصل وفيما تقدم منقطع وكل منهما واقع بعد نفي وقد أعرب كل من الاستثناءين بخلاف الراجح.

قوله: (إلا من سفه نفسه) في البحر من في قوله ومن يرغب اسم استفهام محل رفع على الابتداء وهو استفهام معناه الإنكار ومن سفه في موضع رفع بدل من الضمير المستكن في يرغب ويجوز أن يكون في محل نصب على الاستثناء والرفع على البدل أجود لأنه استثناء من غير موجب وانتصاب نفسه على أنه تمييز على قول الفراء المجوز لمجيئه معرفة أو على التشبيه بالمفعول به على قول بعض الكوفيين، وأما الجمهور فيجعلون النصب على التشبيه المذكور خاصاً بالصفة المشبهة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا تقول يحسن الوجه، وأما على أنه مفعول به إما لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه المضعف، وإما لكونه ضمن معنى ما يتعدى كجهل وهو قول الزجاج وابن جنى أو أهلك وهو قول أبي عبيدة أو على إسقاط حرف الجر والأصل سفه وهو قول بعض البصريين. **قوله: (فحمل)** أي: الكرماني قراءة السبعة الخ وهذا بيان لحقيقة العكس المشار له بقوله ونظيره على العكس.

قوله: (في مثل ما قام أحد إلا زيد) أي: فالأولى الأبدال لا النصب والنصب خلاف الراجح، وحينئذٍ فيتعين أن محلها رفع على الإبدال من ضمير يرغب ونفسه مفعول لسفه

على البدل في مثل «ما فيها أحَدٌ إلا حمارٌ»، وإنما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين. ألا ترى إلى إجماعهم على الرّفع في ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] وأن أكثرهم قرأ به في ﴿ما فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، وأنه لم يقرأ أحد بالبدل في ﴿وما لأحدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إلاَّ ابتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأعْلَى﴾ [الليل: ١٩ - ٢٠] لأنه منقطع؟ وقد قيل: إن بعضهم قرأ به في ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] وإجماع الجماعة على خلافه.

ونظير حمل الكرماني «النفس» على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿والمُطلَّقَاتُ يَتَربَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] إن الباء زائدة، و ﴿أنفسهنَّ﴾ توكيد للنون؛ وإنما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتَّصل بالنفس أو العين أن يكون بعدَ التوكيدِ بالمُنفصِل: نحو: «قُمْتُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ».

الخامس: قول بعضهم في ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣]: إن اللام للأمْرُ، والفعل مجزوم، والصواب أنها لام العِلّة والفعل منصوب؛ لضعف أمر المخاطب باللام كقوله [من الخفيف]:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ   فَلِتَقْضِي حَوَائِجَ المُسْلِمِينَا

بناءً على أنه يتعدى لتضمنه معنى أهلك أو جهل. **قوله: (إلا حماراً)** أي: فجعل حمار بالرفع بدلاً خلاف الراجح. **قوله: (وإنما تأتي الخ)** علة لمحذوف أي وكلا التخريجين غير صواب لأنه إنما تأتي قراءة الخ. **قوله: (على الرفع)** أي: على البدل من شهداء وقوله إلا قليل أي بالرافع بدلاً من ضمير فعلوه. **قوله: (إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى)** لأنه منقطع لأن طلب رؤية المولى ليس من النعمة أي التي شأنها أن تصدر من العبد جزاء لغيره. **قوله: (على خلافه)** أي: وأنه يقرأ اتباع بالنصب أي لأنه منقطع.

قوله: (أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل) هذا أي كون التوكيد بالمنفصل أولاً ثم بالمتصل مذهب الأكثر فلا ينافي أن بعضهم يقول إن مطلق فاصل يكفي فاندفع قول الشارح إن الباء فاصل ومطلق فاصل كافٍ وحاصل الجواب نعم، وإن كان كافياً إلا أنه ليس لغة الأكثر والمصنف إنما قال لغة الأكثرين كذا قرر شيخنا. **قوله: (لضعف أمر المخاطب)** علة لمحذوف أي الصواب أنها لام العلة لا لام الأمر لضعف الخ. **قوله: (الخ)** هذا مثال لأمر المخاطب باللام واقتصر المصنف على البيت ليروج له دعوى الضعف ولا يستنكر لكن قد ذكر هو في حرف اللام أنه قرأ جماعة فبذلك فتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم قلت ممن قرأ بالتاء الفوقية في تلك الآية يعقوب وليست قراءته شاذة إذ الصحيح في الشاذ أنه ما وراء القراءات وقراءته من العشر ا هـ دماميني. **قوله: (فلتقض)** بضم التاء لأنه رباعي من قضى.

السادس: قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بالرفع: إن أصله: أَحْسَنُوا، فحُذِفت الواوُ اجتزاءً عنها بالضمة، كما قال [من الوافر]:

٧٩١ ـ إِذَا مَا شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا وَلاَ يَأْلُوهُمُ أَحَدٌ ضِرَارا

واجتماع حذف الواو وإطلاق «الذي» على الجماعة، كقوله [من الطويل]:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ [هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ]

ليس بالسَّهل، والأولىٰ قولُ الجماعة: إنه بتقدير مبتدأ، أي: هو أحسن، وقد جاءت منه مواضع، حتى إن أهلَ الكوفة يقيسونه، والاتفاقُ على أنه قياس مع «أيٍّ»، كقوله [من المتقارب]:

[إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ] فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]: إن الأصل: أن يُتِمُّوا بالجمع فحسن؛ لأن الجمع على معنى «مَنْ» مثل ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ﴾ [يونس: ٤٢] ولكن أظهر منه قول الجماعة: إنه قد جاء على إهمال «أن»

قوله: (شاء) أي: فأصله شاؤوا فاجتزىء بالضمة عن الواو. **قوله**: (قم له ولا يألوهم الخ) يألوا، أي: يستطع قال الجوهري: تقول ألاه يألوه ألواً استطاعه والضرار المضاررة يريد الشاعر أن أحداً لا يستطيع أن يضاررهم ولا يقاومهم في المضاررة. **قوله**: (كقوله) تنظير في إطلاق الذي على الجماعة. **قوله**: (والأولى الخ) أي: لأنه لا يلزم عليها أمران قليلان حذف الواو والاجتزاء بالضمة وإطلاق الذي على الجماعة. **قوله**: (وقد جاءت) هذا استئناف مقو لما قبله وقوله: منه أن من هذا الباب وهو حذف صدر الصلة عند عدم طولها.

قوله: (أن الأصل أن يتموا بالجمع) أي: فحذفت الواو واجتزىء عنها بالضمة. **قوله**: (ولكن أظهر منه الخ) الأظهرية من جهة مخالفة الأول للرسم من غير واو ا هـ تقرير دردير. **قوله**: (ولكن أظهر منه قول الجماعة الخ) فيه نظر من وجهين أحدهما أنه لا وجه لكون هذا أظهر فإن حمل الناصبة على ما المصدرية في الإهمال قليل وليس بقياس وإنما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فإنه كثير ووقوعه في فصيح الكلام شائع

---

٧٩١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (خزانة الأدب ٥/ ٢٣١، ٢٣٢؛ والدرر ١/ ١٨٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٨).

اللغة: لا يألوهم: لا يمنعوهم:

المعنى: يضرّون الناس حينما يريدون، ولا يستطيع أحد أن يضرّهم.

الناصبة حملاً على أختها «ما» المصدرية.

السابع: قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لاَ يَضُرُّكُم كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٢٠] فيمن قرأ بتشديد الراء وضمّها: إنه على حد قوله [من الرجز]:

٧٩٢ ـ [يـا أَقْـرَعُ بْـنَ حَـابِـسٍ يَـا أَقْـرَعُ] إِنَّـكَ إِنْ يُـصْـرَعْ أَخُـوكَ تُـصْـرَعُ

فخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر، والصواب أنه مجزوم، وأن الضمَّة إِتباع كالضمّةِ في قولك: «لم يَشُدُّ» و «لم يَرُدّ»، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] إذا قُدِّر ﴿لا يضرّكم﴾ جواباً لاسم الفعل، فإن قُدِّر استئنافاً فالضمَّة إعراب، بل قد امتنع الزمخشريّ من تخريج

الثاني أنه قد ذكر في أواخر الكلام على المثال الثاني من أمثلة الجهة الثامنة أن حمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد وذلك منافٍ لقوله هنا بأن القول أن الأصل أن يتموا بالجمع حملاً على معنى من حسن وبيان المنافاة أن كون هذا حسناً يقتضي سداده كذا اعترض الشارح الدماميني وأجاب الشمني عن الأول بأن المراد أنه ظهر لتبادره إلى الذهن وهذا لا ينافي أنه غير قياسي، وعن الثاني أن هذا المحل مما وقع في المصحف على خلاف الإصطلاح عند أهل الخط ولا يسلم إمكان الأصل فيه. **قوله**: (**فيمن قرأ بتشديد الخ**) أما قراءة السكون وكسر الضاد فهو جواب إن. **قوله**: (**على شيء لا يجوز**) أي: وهو رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعاً وهذا هو المشار له بقوله الخلاصة:

ورفـعـه بـعـد مـضـارع وهـن

قوله: (**اتباع**) أي: والقياس فتح الراء لأن المضارع المجزوم إذا كان آخره مشدداً فيفتح آخره للتخلص من التقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة للخفة وقوله اتباع أي: لحركة الضاد قبلها فيضركم مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع. **قوله**: (**لم يشد ولم يرد**) بضم الدال فيهما اتباعاً لضم الشين والراء. **قوله**: (**وقوله تعالى**) عطف على قوله في قولك لم يشد. **قوله**: (**لا يضركم من ضل**) أي: فلا يضركم مجزوم وضمته للاتباع فسكونه مقدر. **قوله**: (**جواباً لاسم الفعل**) أي: فهو جواب للأمر فيكون مجزوماً. **قوله**: (**فالضمة إعراب**) أي: رفع لتجرده من الناصب والجازم. **قوله**: (**بل قد امتنع الزمخشري الخ**) هذا ترق على استفيد من قوله فخرج القراءة الخ أي؛ إن رفع

---

٧٩٢ ـ التخريج: الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في (شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢١؛ والكتاب ٣/ ٦٧؛ ولسان العرب ١١/ ٤٦ (بجل)؛ وله أو لعمرو بن خثارم العجلي في خزانة الأدب ٨/ ٢٠، ٢٣، ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٠؛ ولعمرو بن خثارم البجلي في الدرر ١/ ٢٧٧؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢؛ والإنصاف ٢/ ٦٢٣؛ ورصف المباني ص ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٤؛ وشرح المفصل ٨/ ١٥٨؛ والمقتضب ٢/ ٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٢).

التنزيل على رفع الجواب مع مُضيّ فعل الشّرط، فقال في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ﴾ [آل عمران: ٣٠]: لا يجوز أن تكونَ «ما» شرطية لرفع «تودّ»، هذا مع تصريحه في المفصَّل بجواز الوجهين في نحو: «إِنْ قَامَ زَيْدُ أَقُومُ»، ولكنه لمّا رأى الرفع مرجوحاً لم يستسهل تخريجَ القراءة المُتّفق عليها عليه. يوضح لك هذا أنه جوّز ذلك في قراءةٍ شاذّة مع كون فعل الشرط مضارعاً، وذلك على تأويله بالماضي، فقال قُرِىء ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ المَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] برفع «يدرك»؛ فقيل: هو على حذف الفاء؛ ويجوز أن يقال: إنه محمول على ما يقع موقعه، وهو: أينما كنتم، كما حمل «ولا ناعب» في قوله [من الطويل]:

[مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً] ولاَ نَاعِبٍ [إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا]

على ما يقع موقع «ليسوا مصلحين»، وهو: ليسوا بمصلحين؛ وقد يرى كثير من

الجواب مع كون فعل الشرط مضارعاً ضعيف لا يجوز إلا في الشعر فكيف يخرج عليه القرآن بل قد امتنع الزمخشري من تخريج القرآن على رفع الجواب مع كون فعل الشرط ماضياً مع كونه كثيراً في نفسه. **قوله**: **(هذا)** أي: وانظر هذا. **قوله**: **(بجواز الوجهين)** أي: جزم الجواب بحيث يقال أقم رفعه لكون الأداة لم تعمل في لفظ الشرط مع قربه منها فلا تعمل في لفظ الجواب.

قوله: **(لم يستسهل الخ)** أي: فكيف يصح تخريج القراءة على ما هو خاص بالشعر كما تقدم. **قوله**: **(عليه)** أي: على الرفع المرجوح. **قوله**: **(يوضح لك هذا)** أي: عدم استسهاله تخريج القراءة المتفق عليهما عليه أن الزمخشري جوز ذلك في الشاذة، فالحاصل أن القراءة المتفق عليها لم يخرجها إلا على الوجه الأفصح بخلاف الشاذة فجوز تخريجها على خلافه فلما جوز في الشاذة ومنع في المتفق عليها علم أن المتفق عليها إنما تخرج على الأفصح بخلاف الشاذة. **قوله**: **(انه جوز ذلك)** أي: رفع الجواب. **قوله**: **(على تأويله بالماضي)** أي: فيؤول تكونوا بكنتم فيفرض ما ليس واقعاً واقعاً فيفرض أينما تكونوا واقعاً. **قوله**: **(على حذف الفاء)** أي: مع المبتدأ أي: فالجملة اسمية أي: فأنتم يدرككم. **قوله**: **(ويجوز أن يقال الخ)** وهذا هو محل الشاهد. **قوله**: **(محمول الخ)** أي: فيدرككم مرفوع لكونه جواب شرط ماضٍ تأويلاً فيؤول تكونوا بكنتم. **قوله**: **(وهو)** أي: ما يقع موقعة هو أينما كنتم. **قوله**: **(كما حمل ولا ناعب)** أي: فناعب مجرور عطف على مصلحين خبر ليس باعتبار تأويله بمصلحين وقوله ولا ناعب تمامه إلا ببن غرابها. **قوله**: **(ولا ناعب)** أول البيت:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً

ولا ناعب **قوله**: **(وهو ليسوا)** بيان لما يقع موقعة.

الناس قول الزمخشري في هذه المواضِع متناقضاً، والصوابُ ما بَيَّنْتُ لك، قال: ويجوز أن يتَّصل بقوله: ﴿ولا تظلمون﴾ [البقرة: ٢٧٩، النساء: ٧٧] ا هـ، وقد مضى ردُّه.

الثامن: قول ابن حبيب: إن ﴿بسم الله﴾ [الفاتحة: ١] خبر، و ﴿الحمدُ﴾ [الفاتحة: ٢] متبدأ، و «لله» حال، والصوابُ أن ﴿الحمد لله﴾ مبتدأ وخبر، و «بسم الله» على ما تقدَّم في إعرابها.

التاسع: قول بعضهم إن أصل «بسم» كسر السين أو ضمّها على لغة من قال: «سِمٌ» أو «سُمٌ»، ثم سُكّنت السين؛ لئلا يتوالى كسرات، أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم؛ والأولى قولُ الجماعة: إن السُّكون أصل، وهي لغة الأكثرين، وهم الذين يبتدئون اسماً بهمز الوصل.

العاشر: قولُ بعضهم في الرحيم من البسملة: إنه وُصلٌ بنيَّة الوقف، فٱلتقَى

قوله: (والصواب ما بينت لك) حاصل دفع التناقض عن الزمخشري انه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تود من حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وتساعد في تجويز ما أجازه في أينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وإن كان مثل ما منعه أو أشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسمح فيها وفيه نظر، فإنه يرى أن القراءات كلها آحاد ولا متواتر فيها ولذلك تراه يطلق عنان القول في تخطئة بعض القراء السبعة في بعض الأماكن ولا يبالي بما يقول لظنه أن القراءة بالرأي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي ﷺ فالاعتذار له بما ذكره المصنف غير ظاهر وأقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر؛ لأن الزمخشري وإن كان يرى أن القراءات كلها آحاد لكن لما كانت الأولى قراءة الجماعة لم يتسمح فيها لقوتها بسبب كثرة القارىء بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمح فيها لقلة القارىء بها ا هـ شمني. **قوله: (ويجوز أن يتصل الخ)** أي: بأن يجعل قوله ولا تظلمون دليل الجواب وقوله: يدرككم مستأنف أي: أينما تكونوا لا تظلموا فتيلا.

قوله: (وقد مضى رده) أي: بأن جواب الشرط لا يحذف إذا كان فعل الشرط مضارعاً بل ماضياً. **قوله: (ان بسم الله خبراً الخ)** أي: والمعنى الحمد حالة كونه لله كائن باسمه تعالى. **قوله: (قول بعضهم إن أصل بسم الخ)** هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب؛ لأنه موضوع لذكر الأمور التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والنظر في ذلك ليس من الإعراب في شيء وقد ذكر المصنف في ديباجة الكتاب أنه يجتنب ذكر ما لا تعلق له بالإعراب فكان حقه أن يتجنب ذلك في كتابه رأساً ا هـ دماميني. **قوله: (لئلا يتوالى كسرات)** راجع لقوله اسم وقوله أو لئلا الخ راجع لقول اسم. **قوله: (لئلا يخرجوا من كسر الخ)** وهو أثقل من توالي كسرات. **قوله: (إنه وصل بنية الوقف)** أي: فالميم ساكنة للموقف ولم يوقف عليها بل وصلها مع نية الوقف عليها مع سكوبها باللام الساكنة من الحمد وحذفت الألف من الحمد لأنها همزة وصل تحذف عند الوصل فالتقى ساكنان

ساكنان: الميم ولام الحمد، فكُسرت الميم لالتقائهما. وممن جوَّز ذلك ابن عطية؛ ونظيرُ هذا قولُ جماعةٍ منهم المبرد: إن حركة راء «أكبر» من قول المؤذن «الله أكبر، الله أكبر» فتحة، وإنه وصل بنيّة الوقف؛ ثم اختلفوا، فقيل: هي حركة الساكنين، وإنما لم يكسروا حفظاً لتفخيم اللام كما في ﴿أَلم الله﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢] وقيل: هي حركة الهمزة نقلت. وكلُّ هذا خروجٌ عن الظاهر لغير داعٍ، والصوابُ أن كسرة الميم إعرابيَّة، وأن حركة الراء ضمة إعرابيَّة، وليس لهمزة الوصل ثبوتٌ في الدَّرْج فتنقل حركتها إلا في ندور.

الحادي عشر: قولُ الجماعة في قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ [سبأ: ١٤]: إن فيه حذف مضافين، والمعنى: علمت ضعفاء الجنّ أن لو كان رؤساؤهم، وهذا مَعْنى حسَن؛ إلا أنَّ فيه دعوى حذفِ

فحركت الميم بالكسر لأجل التخلص من التقائهما. **قوله: (لالتقائهما)** أي: لأجل التخلص من التقاء الساكنين. **قوله: (ونظير هذا)** أي: كون الكسر في الميم لأجل التخلص من التقاء الساكنين.

قوله: (إن حركة الخ) أي: لأن ألفاظ الأذان جزم وكل جملة آخرها ساكن فالراء من أكبر ساكنة ولم يوقف عليها بل وصلها بلفظ الجلالة فالتقى ساكنان فحركت الراء للتخلص. **قوله: (حركة الساكنين)** أعني الراء ولام الله أي: حركة التخلص منهما. **قوله: (وإنما لم يكسروا)** أي: مع أن الأصل في التخلص من الساكنين يكون بالكسر. **قوله: (حفظاً لتفخيم اللام)** أي: مع خفة الفتح وإلا فالتفخيم يحصل أيضاً مع الضم وكل من الضم والفتح ليس أصلاً في التخلص. **قوله: (لتفخيم اللام)** أي: من اسم الله؛ لأن اللام إذا كان ما قبلها فتحة فخمت لا إن كان ما قبلها كسرة إذ هي حينئذٍ ترقق. **قوله: (حركة الهمزة)** حاصله نقلت حركة الهمزة للساكن قبلها وهو الراء، ثم وصلت بما بعدها بنية الوقف. **قوله: (لغير داع)** فيه أن فيه داعياً في الآذان لأن الأذان لم يسمع إلا موقفاً في نقل الحركة إيذان بأنه واقف حكماً ولولا ذلك لما نقل وإنما فعل ذلك حرصاً على عدم الخروج بالكلية من السنة في الأذان من إيراد كلماته موقوفاً على أواخرها فهو إن لم يقف حساً وقف حكماً من جهة أنه اعتبر آخر الكلمة ساكنة لأجل الوقف ثم نقل إليها حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء الضمة الإعرابية كما استصوبه المصنف كان لم يقف حساً ولا حكماً فخرج عن سنة الأذان بالكلية اهـ دمامين. **قوله: (فتنقل حركتها)** أي: حتى تنقل حركتها.

قوله: (قول الجماعة) أي: المفسرين. **قوله: (علمت)** هو معنى تبينت. **قوله: (مضى حسن)** أي: وأما ظاهر الآية فهو بعيد إذ ظاهره ان كل الجن ادعوا علم الغيب ولم يتبين لهم عدم علمهم للغيب إلا حين خر سليمان ميتاً.

مضافين لم يظهر الدليلُ عليهما؛ والأولى أنَّ ﴿تبين﴾ بمعنى «وضح»؛ و «أنْ» وصلتها بدلُ اشتمال من «الجنّ»، أي: وضح للناس أن الجن لو كانوا إلخ.

الثاني عشر: قولُ بعضهم في ﴿عَيْنا فِيهَا تُسَمَّى﴾ [الإنسان: ١٨]: إن الوقف على ﴿تسمى﴾ هنا، أي: عيناً مسماة معروفة، وإن ﴿سلسبيلا﴾ جملة أمرية أي: اَسأل طريقاً مُوَصِّلة إليها؛ ودون هذا في البعد قول آخر: إنه عَلَم مركب كـ «تأبط شرّاً»؛ والأظهر أنه اسم مفرد مبالغة في السلسال، كما أن السلسال مبالغة في السَّلْسِ؛ ثم يحتمل أنه نكرة، ويحتمل أنه علم منقول وصُرِف لأنه اسم لماء؛ وتقدُم ذكر العين لا يوجبُ تأنيثه، كما تقول: «هٰذِهِ وَاسِطٌ» بالصَّرف؛ ويبعد أن يقال: صُرِف للتناسب كـ ﴿قواريراً﴾ [الإنسان: ١٥ ـ ١٦] لاتفاقهم على صرفه.

قوله: (لم يظهر الدليل عليهما) وقد يقال الدليل عليهما توقف المعنى عليهما فالدليل عقلي ولا يقال إن ظاهر الآية صحيح؛ لأنا نقول إنه بعيد ومتى كان بعيداً عقلاً أو عادة ارتكب خلافة. **قوله: (بمعنى وضح)** أي: لا بمعنى علم فهو كقولك تبين جهل زيد إن اتضح للناس جهله. **قوله: (على تسمى هنا)** الأولى هنا على تسمي ويكون على تسمى بياناً لهنا. **قوله: (أي اسأل طريقاً موصلة)** أي: اسأل العلماء طريقاً موصلة إليها أو أن المعنى الزم طريقاً موصلة إليها وقد شنع الزمخشري في الكشاف على من قال بهذا القول ومن نسبه لعلي بن أبي طالب وقال إن هذا من الإحداث في كتاب الله. **قوله: (السلسال)** بفتح السين لأنه في الأصل مصدر والتفعال لم يأت منه ألفاظ مكسورة العين إلا التبيان والتلقاء. **قوله: (مبالغة في السلس)** بكسر اللام الثانية والشراب السلس هو سهل المساغ يقال شراب سلس وسلسال وسلسبيل وكل واحد أبلغ مما قبله في إساغة الشراب؛ لأن كل واحد أزيد حروفاً مما قبله ا هـ تقرير دردير. **قوله: (ثم يحتمل)** أي: على كونه مفرداً وقوله نكرة أي: فصرفه ظاهر لأنه لم توجد فيه العلتان. **قوله: (وصرف لأنه الخ)** حاصله أنه إذا كان علماً فقد وجد فيه العلتان والعلمية والتأنيث إذ هو اسم للعين كما سبق عيناً فيها تسمى الخ فلأي شيء صرف والجواب أنه صرف نظراً لكونه اسماً للماء الذي هو مذكر فلو روعي كونه اسماً لعين لمنع من الصرف والحاصل أنه يجوز فيه الأمران. **قوله: (وتقدم ذكر العين الخ)** جواب عن سؤال حاصله أن تقدم ذكر العين يفيد أنه اسم للعين فحينئذٍ يجب منعه من الصرف وحاصل الجواب أن تقدم ذكر العين لا نسلم أنه معين لمنعه لجواز ملاحظة كونه علماً للماء. **قوله: (هذه واسط)** أي: فالصرف لملاحظة أنها اسم لموضع وهو مذكر ويجوز المنع من الصرف نظراً لكونه اسم بلد. **قوله: (لاتفاقهم على صرفه)** أي: في هذه الآية أي: لاتفاق السبعة فلا ينافي أن هناك قراءة شاذة تمنعه من الصرف وقوله لاتفاقهم الخ أي: ولو كان الصرف للتناسب لوجد قراءة سبعية بالمنع من الصرف؛ لأن المنع للتناسب وقع فيه خلاف قوي تأمل.

الثالث عشر: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِنهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [طه: ١٣١]: إن «زهرة» حال من الهاء في «به»، أو من «ما»، وإن التنوين حذف للساكنين مثل قوله [من المتقارب]:

٧٩٣ ـ [فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ] وَلاَ ذَاكِرَ اللَّهَ إلاَّ قَلِيلاَ

وإن جرّ «الحياة» على أنه بدل من «ما»، والصّواب أن ﴿زهرة﴾ مفعول بتقدير: جعلنا لهم أو آتيناهم؛ ودليلُ ذلك ذكر التمتيع؛ أو بتقدير «أذمُّ»، لأن المقامَ يقتضيه؛ أو بتقدير «أَعْني» بياناً لِـ «ما» أو للضمير، أو بدل من «أزواج»، إما بتقدير «ذوي زهرة»، أو على أنهم جُعِلوا نفس الزهرةِ مجازاً للمبالغة؛ وقال الفرّاء: هو تمييز لـ «ما» أَو للهاء، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز؛ وقيل: بدل من «ما»، ورُدَّ بأن ﴿لِنَفْتِنَهُمْ﴾ [طه: ١٣١] من صلة ﴿مَتَّعْنَا﴾ فيلزم الفصلُ بين أبعاض الصلَة بأجنبي، وبأن الموصول لا يُتْبع قبل كمال صلته، وبأنه لا يُقال: «مررتُ بزيدٍ أخاك» على البدل، لأن العامل في المبدل منه لا يتوجَّه إليه بنَفْسِهِ؛ وقيل: من الهاء، وفيه ما ذكر،

قوله: **(أزواجاً)** أي: أصنافاً منهم زهرة الحياة الدنيا، أي: زينتها وبهجتها. **قوله**: **(وان التنوين)** جواب عما يقال أن الحال واجبة التنكير وزهرة مضاف للحياة فهو معرفة. **قوله**: **(ولا ذاكر الخ)** أي: فالأصل ذاكر فحذفت التنوين للساكنين. **قوله**: **(بدل من ما)** أي: والمعنى حينئذٍ لا تمدن عينيك إلى الحياة الدنيا التي أمتعنا بها أزواجاً منهم حالة كون ذلك الممتع به زهرة وزينة. **قوله**: **(والصواب الخ)** أي: وأما قول مكي فغير صواب؛ لأنه يلزم عليه الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي؛ لأن لنفتهم متعلق بمتعنا الواقع صلة لما ولأنه يلزم عليه أيضاً اتباع الموصول قبل كمال صلته وهو ممنوع. **قوله**: **(وقيل بدل من ما)** أي: والمعنى لا تمدن عينك إلى زهرة الحياة الدنيا التي متعنا بها أزواجاً منهم. **قوله**: **(على البدل)** أي: بدل المنصوب من المجرور نظراً للمحل. **قوله**: **(بنفسه)** أي: بل بحرف الجر فيجب تعديه أيضاً للبدل بحرف الجر؛ لأن البدل على نية تكرار العامل. **قوله**: **(وفيه ما ذكر)** أي: مجموع ما ذكر الخ من الاعتراضات وليس المراد الجميع إذ

٧٩٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي الأسود الدؤلي في (ديوانه ص ٥٤؛ والأغاني ١٢/ ٣١٥؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩؛ والدرر ٦/ ٢٨٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٣؛ والكتاب ١/ ١٦٩؛ لسان العرب ١/ ٥٧٨ (عتب)، ١١/ ٤٤٧ (عسل)؛ والمقتضب ٢/ ٣١٣؛ والمنصف ٢/ ٢٣١؛ ورصف المباني ص ٤٩، ٣٥٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤؛ وشرح المفصل ٢/ ٦، ٩/ ٣٤، ٣٥؛ ومجالس ثعلب ص ١٤٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٩٩).

اللغة: ألفيته: وجدته. مستعتب: طالب العتبي، وهي الرضا.

المعنى: ما لي أراه غير مكترث وطالب الرضا والصفح، ولا مستغفراً الله وذاكره إلا قليلاً.

وزيادة الإبدالِ من العائد، وبعضُهم يمنعهُ بناءً على أن المبدل منه في نيّة الطَّرْح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير؛ وقد مرّ أنّ الزمخشري مَنَعَ في ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] أن يكونَ بدلاً من الهاء في ﴿أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ ورَدَدْنَاه عليه؛ ولو لزم إعطاء منويّ الطَّرْح حُكْمَ المطروحِ لزمَ إعطاءُ منويّ التأخير حكمَ المؤخّر، فكان يمتنع «ضَرَبَ زَيْداً غُلامُهُ»، ويردّ ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤] والإجماع على جوازه.

تنبيه ـ وقد يكونُ الموضع لا يتخرَّجُ إلاّ على وجهٍ مرجوح، فلا حرجَ على مخرجه، كقراءة ابن عامِر وعاصم ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] فقيل: الفعل ماضٍ مبني للمفعول، وفيه ضعف من جهات: إسكَان آخر الماضي، وإنابة ضمير المَصْدر مع أنه مفهومٌ من الفعل، وإنابة غيرِ المفعول به مع وجودِه؛ وقيل: مضارعٌ

الذي يأتي هنا إنما هو الاعتراض الأول والثالث وأما الثاني فلا يأتي هنا لأنه ليس في هذا الوجه إبدال من الموصول. **قوله: (ورددناه عليه)** بأن المضر بدل الموصول فلا عائد في اللفظ وأما بقاؤه بلا عائد في التقدير فلا ضرر فيه. **قوله: (حكم المؤخر)** أي: بالفعل فلا يعود الضمير عليه فقوله ضرب الخ المفعول في نية التأخير فلو كان في حكم المؤخر بالفعل للزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة مع أن الآية فيها ذلك والأمة أجمعت على جوازه.

قوله: (كقراءة ابن عامر) أي: فإنها خرجت على أوجه ثلاثة وكل منها لا يخلو عن ضعف ولا يتأتى تخريجها على غير ما ذكر. **قوله: (وعاصم)** أي: من رواية شعبة قال في الحرز في الأنبياء: ونجى احذف وشدد كذي صلا. **قوله: (وكذلك نجى المؤمنين)** هذا اعتراف من المصنف بأن هذه القراءة المتواترة غير فصيحة لكونها لا تتخرج إلا على وجه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله ا هـ دماميني قال الشمني أقول ليس في كلام المصنف اعتراف بأن هذه القراءة غير فصيحة غاية الأمر فيه أنها مرجوحة ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة. **قوله: (وفيه ضعف من جهات)** أي: ثلاثة. **قوله: (إسكان آخر الماضي)** أي: مع أنه مبني على الفتح وفيه أنه لا بعد في تخفيف الياء بالإسكان ولا بعد أيضاً في إقامة المصدر مقام الفاعل؛ لأن اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به؛ لأن كل فعل متعدٍ أو لازم لا بد له من مصدر إلا ما شذ فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصاً في موضع يكون الغرض منوطاً بذكر الفعل وهو النتيجة ههنا وإذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل؛ لأن المصدر قام مقام الفاعل فيبقى المؤمنين مفعولاً به صريحاً والتقدير ونجى النجاء المؤمنين ا هـ شمني. **قوله: (وإنابة ضمير المصدر)** أي: مناب الفاعل. **قوله: (مع أنه مفهوم من الفعل)** أي: فإسناد الفعل له لا يفيد.

أصلهُ: «نُنْجِي» بسكون ثانية، وفيه ضعف، لأن النونَ عند الجميع تخفى ولا تُدغم؛ وقد زعم قول أنها أدغمت فيها قليلاً وأن منه «أترجّ» و «إجّاصة» و «إجّانة»؛ وقيل: مضارع وأصله: «نُنَجِّي» بفتح ثانية وتشديد ثالثة، ثم حُذفت النون الثانية؛ ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع «نَبَّأتُ» و «نَقَّبتُ» و «نَزَّلْتُ» ونحوهنّ إذا ابتدأتَ بالنون أن تحذف النون الثانية إلا في ندور كقراءة بعضهم: ﴿ونُزِّل المَلائِكَةُ تَنْزِيلاً﴾ [الفرقان: ٢٥].

الجهة الخامسة: أن يترك بعضَ ما يحتمله اللفظ من الأوْجُهِ الظاهرة. ولُنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مُرَتَّبة على الأبواب ليسهل كَشْفها.

قوله: **(بسكون ثانية)** أي: فأدغمت النون الثانية في الجيم. **قوله**: **(تخفى)** أي: بأن تسكن وتغير وقوله: ولا تدغم أي: وهنا أدغمت في الجيم. **قوله**: **(وقد زعم الخ)** أي: وزعمهم لا يسلم وما ذكره من إجاصة وما معها فهو من إدغام المثلين إلا المتقاربين وقد يقال يدل على جواز هذا الإدغام هذه الآية فإن العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته وقول من يقول إنه لم يجىء مثله عن العرب مشيراً إلى أنه أحاط بجميع كلام العرب فيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والأخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته أو لجهالة علمه ونترك الأخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته من الغلط وهو رسول الله ﷺ أفصح العرب مع قوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر: ٩] قلت القراءات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الأداء وأما ما هو من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة والإدغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب وغيره؛ قلت: نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الأشياء أقل من ناقل العربية والأشعار والأقوال فكيف يطعن فيما نقله القراء الثقات بأنه لم يجىء مثله ومن أين عرف أنه لم يجىء مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبلوه فقبول هذا أولى ا هـ شمني. **قوله**: **(أدغمت فيها قليلاً)** أي: وما هنا من القليل. **قوله**: **(وأجانة)** هي حريم النخلة. **قوله**: **(ونحوهن)** أي: من كل ماضٍ مبدوء بالنون. **قوله**: **(إذا ابتدئت بالنون)** نحو نبىء وننزل وننقب. **قوله**: **(أن يترك)** أيّ: المعرب بعض ما يحتمله اللفظ، أي: فيعترض عليه بأنه قد ترك بعض الأوجه الظاهرة التي يحتملها اللفظ. **قوله**: **(من ذلك)** أي: من الأمور التي يحتملها اللفظ لا بقيد كونها ظاهرة بدليل أنه سيذكر في باب كان نحوها أوجها ضعيفة.

باب المبتدأ

مسألة ـ يجوزُ في الضّمير المنفصل من نحو: ﴿إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧، وآل عمران: ٣٥] ثلاثةُ أوْجُهٍ: الفَصْلُ وهو أرْجَحُهَا: والابتداءُ وهو أضعفها، ويختصُّ بلغة تميم، والتوكيد.

مسألة ـ يجوز في الاسم المُفْتَتَح به من نحو قولك: «هٰذا أكْرَمْتُهُ» الابتداءُ والمفعوليّة، ومثله «كَمْ رَجُلٍ لقيته»، و «مَنْ أكرمته»، لكن في هاتين يُقدَّر الفعل مؤخَّراً، ومثلهما «رُبَّ رَجُلٍ صَالحٍ لَقيته».

مسألة ـ يجوز في المرفوع من نحو: «أَفِي اللَّهِ شَكٌّ»، و «مَا فِي الدَّارِ زَيْد»، الابتدائيَّة والفاعليَّةُ، وهي أرْجَحُ لأن الأصلَ عدمُ التَّقديم والتأخير، ومثله كَلِمتا ﴿غرف﴾ في سورة الزمر؛ لأن الظرف الأول معتمد على المخبر عنه، والثاني على

قوله: (باب المبتدأ) أي: باب الاسم الذي يحتمل أن يكون مبتدأ احتمالاً ظاهراً. **قوله: (أضعفها)** أفعل التفضيل هنا كالذي قبله ليس على بابه وإلا كان بينهما تناقض واعلم أن محل ضعف كون الضمير مبتدأ إذا تعين فيه الفصل وذلك فيما إذا احتمل كون المرفوع صفة لولا الضمير نحو زيد هو الفاضل فلولا ذكر الضمير لتوهم أن الفاضل صفة وأتى بالضمير للفصل بين الخبر والصفة وأما إن لم يتعين الضمير للفصل كما في الآية فليس فيه ضعف إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح وهو أضعفها لا يظهر ا هـ تقرير دردير. **قوله: (ويختص بلغة تميم)** فيه أن اللفظ متحد إلا أن يكون ثمرة ذلك إذا زالت أن واختلف الإعراب نحو كان زيد هو الفاضل بنصب الفاضل عند غير بني تميم وبرفعه عندهم. **قوله: (لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخراً)** أي: وأما في المثال الأول فيقدر مقدماً. **قوله: (ومثلهما رب رجل صالح لقيته)** أي: مثل كم رجل لقيته ومن أكرمته في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل مؤخراً رب رجل صالح لقيته وإن كان بينهما وبين رب رجل لقيته فرق من جهة أن معمول الفعل والابتداء فيهما كم ومن وفيه هو المجرور برب وقد تقدم في رب أنها تنفرد بالزيادة في الإعراب دون المعنى وأن محل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية وفي نحو رب رجل لقيت نصب على المفعولية وفي رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في قولك هذا لقيته ا هـ شمني.

قوله: (الابتدائية والفاعلية) أي: لأن الظرف اعتمد على الاستفهام في الآية، وعلى النفي في المثال. **قوله: (لأن الأصل عدم التقديم والتأخير)** أي: وهذا لازم على الابتدائية. **قوله: (ومثله)** أي: في جواز الوجهين والأرجح الفاعلية. **قوله: (كلمتا غرف)**

الموصوف؛ إذ «الغرف» الأولى موصوفة بما بعدها. وكذا «نار» في قول الخنساء [من البسيط]:

٧٩٤ ـ [وَإِنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ] كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

ومثله الاسمُ التالي للوصف في نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ»، و «أَقَائِمٌ زَيْدٌ» لما ذكرنا، ولأن «الأب» إذا قُدِّر فاعلاً كان خبر «زيد» مفرداً، وهو الأصل في الخبر؛ ومثله ﴿ظُلُمَاتٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩] لأنَّ الأصلَ في الصِّفة الإفراد؛ فإن قلت: «أقائمٌ أنت» فكذلك عند البصريين، وأوجب الكوفيّون في ذلك، الابتدائيَّة، ووافقهم ابن الحاجب، ووهمَ إذ نقَل في أماليه الإِجماع على ذلك؛ وحجَّتُهم أن المُضمر المرتفع بالفعل لا يجاوزُه منفصلاً عنه؛ لا يقال: «قام

أي: في قوله لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف. **قوله: (على المخبر عنه)** أي: وهو قوله لكن الذين اتقوا لأن الذين مبتدأ لهم غرف خبر. **قوله: (والثاني على الموصوف)** أعني الغرف الأول، أي: موصوف موصوفة بكونها من فوقها غرف. **قوله: (وكذلك)** أي: يجوز الوجهان والفاعلية أرجح والظرف معتمد على الموصوف أعني علم.

قوله: (ومثله) أي: في جواز الوجهين والأرجح الفاعلية. **قوله: (لما ذكرنا)** أي: من أن الأصل عدم التأخير. **قوله: (كان خبر زيد مفرداً)** أي: لأن الصفة مع مرفوعها في حكم المفرد وهذا التوجيه الثاني كما يأتي هنا في نار وفي غرف الثاني ا هـ تقرير دردير. **قوله: (فكذلك)** أي: يجوز فيه الوجهان والأرجح الفاعلية؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير.

قوله: (في ذلك) أي: الضمير. **قوله: (على ذلك)** أي: وجوب الابتدائية ووجه الوهم أن البصريين يجوزون الوجهين وحينئذٍ فلا يصح حكاية الإجماع. **قوله: (وحجتهم)** أي: وحجة الكوفيين على وجوب الابتدائية بالضمير. **قوله: (لا يجاوره)** أي: لا يجاور الضمير العقل حال كون الضمير منفصلاً عن الفعل، أي: لأنه متى أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال أي: ومثل العقل الوصف إذ لا فرق بينهما وما جاء مخالفاً لذلك خرج على التقديم والتأخير هذا حاصل توجيههم وبما ذكرناه تم كلامهم.

---

٧٩٤ ـ **التخريج**: البيت للخنساء في (ديوانها ص ٣٨٦).

اللغة: صخر: اسم علم وهو أخو الخنساء الشاعرة. تأتم: تقتدي. الهداة: المرشدون. علم: جبل.

المعنى: إن صخراً يقتدي المرشدون به لفعل الخير والإحسان، وهو كالجبل الموضوع في رأسه النار يهتدي به التائهون والحائرون.

أنا»؛ والجواب أنه إنما انفصل مع الوصف لئلاً يجهل معناه، لأنه يكون معه مستتراً، بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزاً كـ «قمتُ» أو «قمتَ»؛ ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل؛ فلذلك احتمل معه الفَصْلَ؛ ولأنَّ المرفوعَ بالوصف سَدَّ في اللفظ مَسَدَّ واجبِ الفصل وهو الخبر، بخلافِ فاعل الفعل. ومما يُقْطَع به على بُطْلاَن مذهبهم قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي﴾ [مريم: ٤٦]، وقولُ الشاعر [من الطويل]:

٧٩٥ ـ خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا [إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ]

فإن القول بأنَّ الضميرَ مبتدأ كما زعَم الزمخشريّ في الآية مُؤَدٍّ إلى فَصْلِ العامل

قوله: (والجواب الخ) حاصله أنه إنما لم يجب الوصل في الوصف؛ لأنه لو وصل لاستتر الضمير، ولو استتر لم يعلم مرجعه هل للمتكلم أو للمخاطب بخلاف الضمير الذي في الفعل، فإنه لو اتصل لبرز ولم ينستتر ففرق بين الوصف والفعل فقولهم في التوجيه لا فرق بين الوصف والفعل لا يسلم ا هـ تقرير درديو. **قوله: (لئلا يجهل معناه)** أي: المراد منه من كونه ضمير متكلم أو مخاطب. **قوله: (احتمل معه)** أي: اغتفر معه الفصل. **قوله: (مسد واجب الفصل)** أي: فلذا جاز فصله. **قوله: (بخلاف فاعل الفعل)** أي: فإنه ليس واجب الفصل.

قوله: (ومما يقطع به على بطلان مذهبهم) أي: من وجوب الابتدائية بالضمير وذلك لأن الضمير في الآية والبيت يمنع جعله مبتدأ. **قوله: (مؤد الخ)** قال الدماميني ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم أما الآية فلأن قوله عن آلهتي يحتمل أنه متعلق بفعل محذوف، أي: ترغب عن آلهتي وأما البيت فلأن الخبر يحتمل أن يكون الجملة الشرطية مع جوابها المحذوف المدلول عليه بالنفي، أي: أنتما إذا لم تكونا لي فما واف بعهدي موجود؛ لأن غيركما بالأولى وحيث كانت الآية والبيت محتملين لما ذكر فلا يتم ذكره المصنف من أنهما قاطعان ببطلان مذهب الكوفيين وأجاب الشمني بأن مراد المصنف بالقطع الظن الغالب وحينئذٍ فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك أن غالب الظن في الآية تعلق عن آلهتي براغب وفي البيت أن المعنى إذا لم تكونا لي على من أقاطعه فأنتما وافيان بعهدي. **قوله: (فصل العامل)** أعني راغب وقوله من المعمول أعني آلهتي وقوله: بالأجنبي أعني المبتدأ لما علمت سابقاً أن الأجنبي ما ليس معمولاً لما قبله ومن المعلوم

---

٧٩٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (أوضح المسالك ١/ ١٨٩؛ وتخليص الشواهد ص ١٨١؛ والدرر ٢/ ٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٨٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٥٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٨؛ وشرح قطر الندى ص ١٢١؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٥١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٤).

اللغة والمعنى: خليليّ: صديقيّ.

يقول: يا خليليّ لن تكونا وفيّين بعهدكما إذا لم تنصراني على مَنْ أخاصم أو أعادي.

من معموله بالأجنبيّ، والقول بذلك في البيت مؤدٍّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد.

ويجوز في نحو: «ما في الدار زَيْدٌ» وجهٌ ثالث عند ابن عُصفور، ونقله عن أكثر البصريين، وهو أن يكونَ المرفوعُ اسماً لِـ «ما» الحجازيَّة، والظرف في موضع نصب على الخبريَّة، والمشهورُ وجوبَ بطلانِ العمل عند تقدُّم الخبر ولو ظرفاً.

مسألة ـ يجوز في نحو: «أخوه» من قولك: «زَيْدٌ ضُرِبَ في الدارِ أخُوهُ» أن يكونَ فاعلاً بالظرف، لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير «زيد» المقدَّر في «ضُرِبَ»، وأن يكونَ نائباً عن فاعل «ضُرِبَ» على تقديرِهِ خالياً من الضميرِ، وأن يكون مبتدأ خبرُه الظرفُ والجملةُ حال. والفرّاء والزمخشريّ يَرَيانِ هذا الوجه شاذًّا رديئاً، لخلوّ الجملة الاسمية الحاليّة من الواو، ويوجبان الفاعلية في نحو: «جاء زيدٌ عليه جُبَّة»، وليس كما زعما؛ والأوْجُهُ الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وكأيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ

أن المشهور أن المبتدأ ليس معمولاً للخبر. **قوله: (إلى الإخبار عن الاثنين)** أعني أنتما وقوله بالواحد أعني وافٍ والمطلوب أن يقول وافيان. **قوله: (بالواحد)** أي: فتعين كون الضمير فيهما فاعلاً. **قوله: (لاعتماده على ذي الحال)** أي: فالمعنى زيد ضرب هو في حال كون أخيه في الدار. **قوله: (على تقديره)** أي: فالمعنى زيد ضرب أخوه في حال كونه في الدار وقوله: خالياً من الضمير، أي: فالمضروب على هذا الأخ. **قوله: (وأن يكون مبتدأ خبره الظرف)** مرجع هذا في المعنى للأول من حيث أن المضروب في كل زيد لكن الحال على هذا الجملة الاسمية وعلى الأول الظرف. **قوله: (ويوجبان الفاعلية)** أي: كون الاسم فاعلاً للظرف كما أنه مبتدأ والظرف خبر والجملة حال لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو. **قوله: (وليس كما زعما)** أي: لأن الحق جواز خلو الجملة الاسمية الواقعة حالاً من الواو نحو جاء زيد يده على رأسه، والحاصل أن اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطاً في الربط وأما انفراد الضمير فإن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو نحو جاء زيد وهو راكب فتصدر بالواو إيذاناً من أول الأمر بكون الحال جملة، وإن أردت معنى المفرد وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال، فانظر وإن كان الضمير فيما صدرت به الجملة سواءً كان مبتدأ نحو جاء زيد يده على رأسه وكلمته فوه إلى في أو خبراً نحو خرجت مع البازي على سواد فلم يحكم بضعفه مجرداً عن الواو وذلك لكون الرابط في أول الجملة نعم هو أقل من اجتماع الواو أو الضمير ومن انفراد الواو، وإن كان الضمير في آخر الجملة كقوله:

نصف النهار الماء غامرهْ

فلا شك في ضعفه وظاهر كلام الزمخشري أن انفراد الضمير في الجملة الاسمية ضعيف مطلقاً وليس كذلك كما علمت. **قوله: (والأوجه الثلاثة)** أي: وتجوز الأوجه

مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦] قيل: وإذا قُرِىء بتشديد «قتل» لزم ارتفاع «ربّيون» بالفعل، يعني لأن التكثير لا ينصرفُ إلى الواحد، وليس بشيء؛ لأن «النبي» هنا متعدِّد لا واحد، بدليل «كأين»، وإنما أُفرد الضمير بحسب لفظها.

مسألة ـ «زَيْدٌ نِعْم الرجُلُ» يتعيَّن في «زيد» الابتداءُ؛ و «نِعْمَ الرَّجُلُ زيد» قيل: كذلك؛ وعليهما فالرَّابط العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه، على الخلاف في الألف واللام ألِلجنسِ هي أم للعهد؛ وقيل: يجوزُ أن يكونَ خبراً لمحذوفٍ وجوباً، أي: الممدوحُ زيدٌ. وقال ابن عصفور: يجوز فيه وجهٌ ثالث وهو أن يكون حُذِف خبَرُه وجوباً، أي: زيد الممدوح، ورُدَّ بأنه لم يَسُدَّ شيءٌ مَسَدَّه.

مسألة ـ «حبَّذا زيد» يحتمل ـ على القول بأن «حَبَّ» فعل و «ذا» فاعل ـ أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بـ «حبَّذا»، والرابط الإِشارة، وأن يكون خبراً لمحذوف؛ ويجوز على

الثلاثة. **قوله: (وكأين الخ)** كأين مبتدأ ومن نبي تمييز له وقوله: قتل نائب الفاعل ضمير نبي وربيون نائب فاعل الظرف الواقع حالاً من نائب الفاعل، أو أن ربيون نائب فاعل قتل أو أنه مبتدأ والظرف خبر والجملة حال. **قوله: (قيل وإذا قرىء)** أي: فما سبق من الأوجه الثلاثة إذا قرىء بتخفيف التاء. **قوله: (لزم ارتفاع ربيون بالفعل)** أي: على أنه نائب فاعل قتل. **قوله: (لأن التكثير الخ)** علة لمحذوف أي: لا بالظرف ولا بالابتداء ونائب الفاعل ضمير لأن الخ. **قوله: (بدليل كأين)** أي: لأن كأين يدل على الكثرة كما هو الغالب فيها اهـ شمني. **قوله: (وإنما أفرد الضمير)** أي: في معه العائد على نبي وقوله: بحسب لفظها أي: لفظ كائن الأولى مراعاة للفظه. **قوله: (يتعين)** أي: عند تقديم المخصوص وقوله: الابتداء أي: والجملة بعده خبر وقوله: ونعم الرجل زيداً أي: إذا أخر المخصوص. **قوله: (قيل كذلك)** أي: يتعين جعل المخصوص المؤخر مبتدأ والجملة قبله خبر. **قوله: (وقيل يجوز أيضاً)** أي: في المخصوص إذا تأخر. **قوله: (ورد بأنه لم يسد الخ)** لم يورد هذا على هذا ما قبله؛ لأنه إنما يعرف في الجزء المتمم الفائدة لا في المبتدأ وهذا أخير مما قاله الشمني، فإنه قال قوله وقيل: يجوز أيضاً أن يكون خبر المحذوف وجوباً الخ إن قيل يرد على هذا ما سيورده المصنف على ابن عصفور من أن شرط المحذوف وجوباً أن يسد شيء مسده أجيب بأن هذا شرط في المحذوف قياساً وحذف المبتدأ وجوباً ليس قياساً، ولو سلم ففعل المدح مع فاعله ساد مسده اهـ كلامه.

قوله: (لم يسد الخ) أي: والخبر المحذوف وجوباً بدلاً أن يسد مسده شيء. **قوله: (على القول)** أي: المشهور. **قوله: (وذا فاعل)** أي: لازم الإفراد والتذكير؛ لأنه كالمثل فاندفع ما يقال لو كان فاعلاً لم يفرد ولم يذكر في الأحوال كلها نحو حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات. **قوله: (وأن يكون خبر المحذوف)** أي: الممدوح زيد.

قول ابن عُصفور السابق أن يكونَ مبتدأ حُذِف خبره، ولم يَقُلْ به هنا، لأنه يرى أن «حبّذا» اسم. وقيل: بدل من «ذا»، ويردُّه أنه لا يحلُّ محل الأول، وأنه لا يجوز الاستغناء عنه؛ وقيل: عطف، ويردُّه قوله [من البسيط]:

٧٩٦ - وَحبَّذا نَفَحاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ [تَأتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا]

ولا تُبَيِّن المعرفة بالنكرة باتفاق، وإذا قيل «حبّذا» اسم للمحبوب فهو مبتدأ و «زيدٌ» خبر، أو بالعكس عند مَنْ يُجيزُ في قولك: «زيد الفاضِلُ» وجْهَين؛ وإذا قيل بأن

قوله: (حذف خبره) أي: وجوباً ويرد عليه ما مر. **قوله: (اسم)** أي: تغليباً للأشرف وهو مبتدأ وزيد خبره أو بالعكس ومعنى حبذا على هذا المحبوب. **قوله: (انه لا يحل)** أي: لأن فاعل حب إنما يكون اسم إشارة. **قوله: (وإنه لا يجوز الخ)** أي: فلا يقال حبذا فقط وهذا بخلاف البدل فإنه يستغني عنه في نحو جاء زيد أخوك، وقوله فلا يستغني عنه، أي: وحينئذٍ فلا بد من ذكره أو ذكر ما يشعر به إذا حذف. **قوله: (من يمانية)** بتخفيف الياء وأصله يمنية عوضت الألف عن إحدى ياءي النسب وتمامه:

تأتيك من قبيل الريان أحيانا

والريان: جبل ببلاد بني عامر والبيت لجرير والنفحات جمع نفحة يقال نفح الطيب ينفح إذا فاح. **قوله: (ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق)** أي: ولو جعل نفحات بيا المعرفة بالنكرة، وقد يجاب عن رده المذكور بجواز أن يكون صاحب هذا القول أطلق عطف البيان على البدل كما اعتذر به المصنف سابقاً عن الزمخشري في بعض المواضع وحينئذٍ فلا يضر التخالف بالتعريف والتنكير ا هـ دماميني. **قوله: (وإذا قيل الخ)** قائله المبرد. **قوله: (حبذا اسم للمحبوب)** أي: فالأصل أن حب فعل وذا اسم لكن جعل علماً مركباً للمحبوب. **قوله: (عند من يجيز في قولك زيد الفاضل وجهين)** أي: وأما على القول بأنه يتعين جعل الأعرف وهو زيد مبتدأ، فلا يصح هنا أن زيد خبر عن حبذا بمعنى الممدوح؛ لأن زيد أعرف من المعرف بأل. **قوله: (وإذا قيل الخ)** قاله الأخفش.

قوله: (كله فعل) أي: تغليباً للسابق. **قوله: (لجواز حذف المخصوص)** أي: فقد حذف في البيت المخصوص وهو قولنا حبيب لا اسمية لهذا هو المخصوص المحذوف وإنما قدرنا لا اسمية أخذاً من قول الشاعر لولا الحياء. **قوله: (والفاعل لا يحذف الخ)** مقتضى هذا القول ان الاسم المرفوع بعد حبذا لا يحذف؛ لأنه فاعل مع إنه قد حذف في

---

٧٩٦ - **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ١٦٥؛ والدرر ٥/ ٢٢٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٣؛ ولسان العرب ١/ ٢٩١ (حبب)؛ ومعجم ما استعجم ص ٦٩٠، ٨٦٧؛ والمقرب ١/ ٧٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٩٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٨٨؛ وأسرار العربية ص ١١١؛ والجنى الداني ص ٣٥٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٩٧، ١٩٩؛ وشرح المفصل ٧/ ١٤٠؛ والدرر ٥/ ٢٢٢).

«حبذا» كلّه فعلٌ فـ «زيد» فاعل، وهذا أضعف ما قيل، لجواز حذف المخصوص، كقوله [من الطويل]:

٧٩٧ ـ ألا حَبَّذَا ـ لَوْلاَ الْحَيَاءُ ـ ورُبَّمَا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ

والفاعل لا يُحذف.

مسألة ـ يجوز في نحو ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] ابتدائيّة كل منهما وخبريّة الآخر، أي: شأني صبرٌ جميل، أو صبرٌ جميل، أو صبرٌ جميلٌ أَمْثَلُ من غيره.

البيت. **قوله: (كل منهما)** أي: من ركني الإسناد وليس المراد كلا من صبر وجميل إذ لا يصح إذ هما صفة وموصوف والدليل على عود الضمير لما قلنا إن الصبر الجميل لما كان شيئاً واحداً وهو أحد ركني الإسناد فلا بد من شيء آخر فالمقام دال عليه.

قوله: (كل منهما) أي: من ركني الإسناد المذكور والمحذوف ولا ضرر في الإجمال بين معنيين كل منهما كاف في المقام دفعي وسيأتي في الخاتمة بيان الأولى منهما. **قوله: (شأني صبر جميل)** شأني مبتدأ وصبر خبر وقوله، أو صبر مبتدأ أو قوله: أمثل خبر.

---

٧٩٧ ـ **التخريج**: البيت لمرار (أو لمرداس) بن هماس في (الدرر ٥/ ٢٢٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٩٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٨٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٩).

المعنى: ليتني أستطيع ذكر الحبيبة، فحيائي يمنعني من ذلك، وقد أكون منحت حبي مَنْ لا يقربه مني.

باب «كان» وما جرى مجراها

مسألة ـ يجوز في «كان» من نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، ونحو: «زَيْدٌ كانَ لَهُ مالٌ» نقصانُ «كان»، وتمامُها، و زيادتُها هو أضعفها. قال ابن عصفور: بابُ زيادتها الشِّعْرُ، والظرفُ متعلّق بها على التّمام، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة، ومنصوب على النُّقصان، إلا أن قدِّرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوعٌ لأنه خبرُ المبتدأ.

* * *

مسألة ـ ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١] يحتمل في «كان» الأوجه الثلاثة، إلا أن الناقصة لا تكون شأنية، لأجل الاستفهام، ولتقدم الخبر، و «كيف»: حالٌ على التمام، وخبر لِـ «كان» على النُّقصان، وللمبتدأ على الزِّيادة.

* * *

مسألة ـ ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ

قوله: (من نحو الخ) أي: وهو كل تركيب وقع فيه الظرف بعد الفعل الناسخ ووقع بعد الظرف اسم مرفوع. **قوله: (وهو أضعفها)** أفعل التفضيل ليس على بابه ولا يقال إنه كيف يخرج القرآن على أضعف الأوجه مع إنه ممنوع كما سبق له؛ لأن غرضه بيان الوجوه المحتملة وبيان الضعيف منها لأجل أن لا يرتكب. **قوله: (باب زيادتها الشعر)** فيه انهم اتفقوا على زيادتها بعد ما التعجبية وفي الوسط قياساً وفي الآخر على خلاف نحو ما كان أصح علم من تقدما والمراد بالوسط وسط الأمرين المتلازمين وبالآخر آخر الكلام الملازم بعضه لبعض ا هـ تقرير دردير، أي: ولا فرق بين شعر وغيره. **قوله: (مرفوع)** أي: ذلك الاستقرار؛ لأنه خبر للاسم بعده وقوله: ومنصوب أي: ذلك الاستقرار، أي: لأنه خبر لكان تقدم على اسمها. **قوله: (لأنه خبر المبتدأ)** أي: والجملة خبر كان الشأنية. **قوله: (يحتمل في كان الأوجه الثلاثة)** فإن كانت ناقصة فكيف خبرها مقدماً وعاقبة اسمها وعلى الزيادة، فكيف خبر مقدم وعاقبة مبتدأ مؤخر وعلى التمام فكيف حال وعاقبة فاعلها. **قوله: (لأجل الاستفهام)** أي: وذلك أن ضمير الشأن لا يفسره إلا جملة خبرية والاستفهام لا يفسره أيضاً ضمير الشأن لا بد في مفسره أن يكون متأخراً عنه بتمامه وهنا بعض المفسر وهو الخبر، أعني كيف قد تقدم وهذا معنى قوله ولتقدم الخبر.

قوله: (وما كان لبشر أن يكلمه) تحتمل كان الأوجه الثلاثة أي: تحتمل أنها تامة

رَسُولاً﴾ [الشورى: ٥١] تحتمل «كان» الأوْجُهَ الثلاثة؛ فعلى الناقصة الخبرُ إما لِـ «بشر» و «وحياً» استثناء مفرَّغ من الأحوال؛ فمعناه: موحياً أو مُوحًى، أو من وراءِ حجابٍ، بتقدير: أو إرسالاً، أي: أو ذا إرسال، وإما وحياً والتفريغُ في الأخبار، أي: ما كان تكليمُهم إلا إيحاءً أو إيصالاً من وراء حجاب أو إرسالاً، وجُعل ذلك تكليماً على

وأنها زائدة وأنها ناقصة وهو الظاهر فعلى التمام، فإن يكلمه فاعل ولبشر تبيين أي: إرادتي كائنة لبشر وعلى الزيادة فإن يكلمه مبتدأ أو لبشر خبره أي: ما تكليم الله ثابت لبشر إلا في حالة الإيحاء الخ، والمعنى على التمام، وما ثبت تكليم الله إرادتي لبشر إلا في حالة الإيحاء الخ، ومعنى إرادتي أي: قصدي بالتكلم للبشر وعلى النقصان فأن يكلمه اسمها والخبر لبشر أو وحياً من المعلوم أن لبشره إذا كان خبراً كان فيه ضمير يجوز جعل الحال منه كما يجوز مجيئه من المصدر. **قوله: (الخبر أما لبشر)** أي: واسمها قوله أن يكلمه الله أي: تكليم الله. **قوله: (فمعناه موجباً)** أي: جعلته استثناء مفرغاً من الأحوال المقدرة في فاعل يكلمه وهو الله، وقوله أو موحى إليه، أي بناءً على أنه مستثنى من الأحوال المقدرة من مفعول يكلمه وهو الضمير في يكلمه ونظير هذا ما ضربت الدابة إلا ركوباً فركوباً إن جعلته حالاً من الأحوال المقدرة في الدابة كان المعنى ما ضربت الدابة في حال من الأحوال إلا في حال كونها مركوبة فركوباً مراد منه اسم المفعول وإن جعلته استثناءً من الأحوال المقدرة في فاعل ضربت كان ركوباً مراداً منه اسم الفاعل والمعنى ما ضربت الدابة في حال من الأحوال إلا في حال كوني راكباً فالمعنى في الآية على الأول ما كان لبشر أن يكلمه الله في حال من الأحوال إلا في حال كونه موحياً، وعلى الثاني ما كان لبشر أن يكلمه الله في حال من الأحوال إلا في حال كون البشر موحى إليه فقوله أو موحى، أي: إليه وكذا تقول في مؤصلاً بكسر الصاد وفتحها وعلى الفتح فأصله موصلاً إليه ولم يكرر موصلاً، بأن يقول موصلاً أو موصلاً؛ لأنه لم يتغير اللفظ. **قوله: (أي أو ذا إرسال)** أي: منه على أنه حال من الفاعل أو ذا إرسال إليه على أنه حال من المفعول. **قوله: (في الأخبار)** أي: أخبار كان نحو ما كان زيد إلا قائماً، وفيه أن الخبر عين المبتدأ في المعنى وهو لا يظهر بالنسبة لقوله وحياً؛ لأن الإيحاء هو الإلهام وهو غير التكليم وكذا الإرسال ليس عين التكليم والجواب ما أشار له المصنف بقوله: وجعل ذلك تكليماً على حذف مضاف أي ذا إيحاء الخ، وتكليم إيحاء أو تكليم إرسال من إضافة الشيء إلى سببه.

قوله: (وجعل ذلك) أي: الطرفان الإيحاء والإرسال وأما الإيصال من وراء حجاب فلا يكون كذلك لظهور أنه تكليم من غير احتياج إلى تقدير فاسم الإشارة راجع للطرفين أو إنها راجعة إلى أبعد مذكور في كلامه وهو الإيحاء فيدخل الإرسال بالطريق الأولى ومعنى الآية على هذا ما كان تكليم الله إلا تكليم إلهام، فالمراد بالوحي الإلهام وإلا إيصال الكلام من وراء حجاب وإلا تكليم إرسال رسول وهو الملك والمراد بالإيصال من وراء حجاب أن يسمع النبي كلام الله وهو محجوب عن الله كما وقع لموسى، فالممنوع تكليم الله

حذفِ مضافٍ، ولبشر على هذا تبيين، وعلى التَّمام والزيادة فالتفريغُ في الأحوال المقدَّرة في الضمير المستتر في البشر.

* * *

مسألة ـ «أيْنَ كَانَ زَيْدٌ قائماً» يحتمل الأوجه الثلاثة، وعلى النقصان، فالخبر إما قائماً و «أين» ظرفٌ له، أو «أين» فيتعلَّق بمحذوفٍ و «قائماً» حال، وعلى الزيادة والتمام فـ «قائماً» حال، و «أين» ظرف له، ويجوز كونه ظرفاً لِـ «كان» إن قُدِّرت تامَّة.

* * *

مسألة ـ يجوز في نحو: «زيد عسى أن يقوم» نقصانُ «عسى» فاسمُها مُستتر، وتمامُها فـ «أنْ» والفِعلُ مرفوعُ المحل بها.

* * *

مسألة ـ يجوز الوجهانِ في «عَسَى أن يقوم زيدٌ»، فعلى النُّقصان «زيدٌ» اسمُها وفي «يقوم» ضميره؛ وعلى التمام لا إضمار، وكل شيء في محله؛ ويتعيَّن التمام في نحو: «عَسَى أن يقومَ زيدٌ في الدار» و ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ [الإسراء: ٧٩] لئلاَّ يلزم فصل صلة «أنْ» من معمولها بالأجنبي وهو اسم «عَسى».

الشخص وهو يراه. **قوله: (تبيين)** أي: متعلق بمحذوف، أي إرادتي أو أعني، والمعنى إرادتي ذلك لبشر وهذا أولى؛ لأن أعني لا يتعدى بنفسه ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وعلى التمام والزيادة الخ)** فالمعنى على الأول ما ثبت تكليم الله حال كونه كائناً لبشر في حال من الأحوال إلا في حال كونه إيحاءاً أو إيصالاً أو إرسالاً وعلى الثاني ما تكليم الله كائن لبشر في حال من الأحوال إلا في حال كونه إيحاء أو إرسالاً أو إيصالاً. **قوله: (في الأحوال)** أي: النحوية وقوله: في الضمير، أي: منه. **قوله: (وعلى الزيادة والتمام فقائماً حال واين ظرف له)** اعترضه الدماميني بأنه على التمام فزيد فاعل بكان وقائماً حال منه، وأين ظرف لغو متعلق بكان أو بقائماً، وأما على الزيادة فزيد مبتدأ وأين خبره قطعنا فيكون ظرفاً مستتراً متعلقاً بمحذوف وجوباً وقائماً حال من الضمير المستكن فيه فكيف يتأتى أن يكون ظرفاً لقائماً هذا مما لا سبيل إليه اللهم إلا أن يكون كلامه بناءً على لغة ونحن عصبة بالنصب. **قوله: (في نحو زيد عسى أن يقوم الخ)** أي: وينبني عليهما إبراز ضمير التثنية والجمع فيها وعدم الإبراز. **قوله: (واسمها مستتر)** أي: والمصدر المنسبك خبرها على التأويل أو نظراً للفظ الجملة. **قوله: (لا إضمار وكل شيء في محله)** أي: وإن وما دخلت عليه مؤول بمصدر فاعلها. **قوله: (لئلا يلزم فصل صلة أن)** أي: وهو يقوم ويبعثك. **قوله: (من معمولها)** وهو في الدار ومقاماً. **قوله: (بالأجنبي)** أي: وهو اسم عسى.

مسألة ـ ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾ [الأنعام: ١٣٢] تحتمل «ما» الحجازيّة والتميمية؛ وأَوْجَبَ الفارسيُّ والزمخشريّ الحجازيّة ظنّاً أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، وإنما المقتضي نفيه؛ لامتناع الباء في «كان زيد قائماً» وجوازها في [من الطويل]:

٧٩٨ ـ [وَإِنْ مُدتِ الأيْدِي إِلى الزَّادِ] لَمْ أكُن بِأعْجَلِهِمْ [إذ أجْشَعُ الْقَوْمِ أعْجَلُ]

وفي «ما إنْ زَيْد بقائم».

* * *

مسألة ـ «لاَ رَجُل ولا امرأة في الدَّارِ» إن رفعتَ الاسمين فهما مُبْتدآنِ على الأرجح، أو اسمانِ لِـ «لا» الحجازيّة؛ فإن قلت: «لا زَيْد وَلاَ عَمْرو في الدار» تعيَّن الأول؛ لأن «لا» إنما تعمل في النكرات؛ فإن قلت «لا رجل في الدارِ» تعيّنَ الثاني، لأن «لا» إذا لم تتكرّر يجب أن تعمل؛ ونحو: ﴿فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] إن فَتَحْتَ الثلاثة فالظرف للجميع عند سيبويه، ولواحد عند غيره؛

قوله: (وأوجب الفارسي الخ) عبارة الزمخشري في المفصل ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول زيد بمنطلق ا هـ وحينئذٍ، فاندفع ما يقال الظاهر أنهما إنما أوجبا ذلك في القرآن؛ لأنه لم تقع فيه ما إلا حجازية فيحمل وما ربك بغافلٍ على المتيقن وحكم المصنف عليهما إنما فعلا ذلك لظنهما أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر مجرد سوء ظن بهما بغير تثبت. **قوله: (ظناً أن المقتضي لزيادة الباء ونصب الخبر)** أي: ولا ينصب الخبر بعد ما إلا إذا كانت حجازية.

قوله: (إنما يقتضي نفيه) أي: ونفيه كما يتحقق بعد الحجازية يتحقق بعد التميمية. **قوله: (لامتناع الباء الخ)** أي: لعدم نفي الخبر. **قوله: (وفي ما إن زيد بقائم)** أي: فإن الخبر منفي وغير منصوب لبطلان عمل ما. **قوله: (على الأرجح)** أي: ولا غير عاملة. **قوله: (للا الحجازية)** أي: وهي التي لنفي الوحدة وهي العاملة عمل ليس.

قوله: (عند سيبويه) أي: لأنه يرى أن لا المركبة مع الاسم لا عمل لها في الخبر وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها وهي مع مدخولها في حمل رفع بالابتداء

---

٧٩٨ ـ **التخريج**: البيت للشنفرى في (ديوانه ص ٥٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٨٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٠؛ والدرر ٢/ ١٢٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٩؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ١١٧، ٤/ ٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٤؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٩٥؛ والجنى الداني ص ٥٤؛ وجواهر الأدب ص ٥٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٣؛ وشرح ابن عقيل ص ١٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٧).

اللغة: شرح المفردات: الزاد: طعام المسافر. أجشع: أطمع.

المعنى: يفخر الشاعر بقناعته وعدم طمعه في الأكل، لأنّ نفسه تأبى هذه الدناءة.

ويقدّر للآخرين ظرفان، لأن «لا» المركبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمولٍ واحد، فكيف عوامل؟ وإن رَفَعْتَ الأوَّلَيْن فإن قدَّرت «لا» معهما حجازيّة تعيّن عند الجميع إضمار خبرينِ إن قدرت «لا» الثانية كالأولى، وخبراً واحداً إن قدرتها مؤكِّدة لها وقدرت الرفع بالعطف، وإنما وجبَ التقدير في الوجهين لاختلاف خَبَرِي الحجازية والتَّبرئة، بالنصب والرفع؛ فلا يكون خبرٌ واحدٌ لهما، وإن قدرت الرفع بالابتداء فيهما ـ على أنهما مهملتان ـ قدرت عند غير سيبويه خبراً واحداً للأوَّلَيْن أو للثالث كما تقدّر في «زَيْد وعمرو قائم» خبراً للأول أو للثاني، ولم يحتج لذلك عند سيبويه.

فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما في قولك زيد وبكر وخالد في الدار، أي: كائنون في الدار، وكذا في الآية التقدير كائنة في الحج، وفتح جميع هذه الأسماء هي قراءة من عدا أبا عمرو وابن كثير. **قوله: (وإن رفعت الأولين)** أي: وفتحت الثالث كما هو قراءة المكي وأبي عمرو. **قوله: (حجازية)** أي: نافية للوحدة عاملة عمل ليس أي: وقدرتها مع الثالث للتبرئة.

قوله: (إضمار خبرين) خبر للا الأولى وخبر للا الثانية إذا جعل الخبر المذكور للا الثالثة، وإنما قدرنا الخبر لكل من الأولين؛ لأن خبر لا الحجازية في محل نصب وخبر لا الثالثة في محل رفع فقوله، وإن رفعت الأولين أي: وفتحت الأولين أي: وفتحت الثالث على أن لا عاملة عمل إن. **قوله: (كالأولى)** أي: في كون كل منهما حجازية. **قوله: (وخبراً واحداً الخ)** خبر منصوب بفعل محذوف، أي: وأضمرت أو قدرت خبراً واحداً، وقد يقال إذا قدرت لا الثانية مؤكدة للأولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت زائدة لتأكيد النفي فلا ينافي تفريعه على كون لا معهما حجازية، وقد يجاب بأنه إذا كانت الأولى حجازية والثانية مؤكدة لها كانت الثانية أيضاً بهذا الاعتبار حجازية إعطاءً للمؤكد حكم المؤكد ويحتمل أن يكون قوله: وأضمرت خبراً معطوفاً على قوله، فإن قدرت لا معهما حجازية فيكون قسيماً له ولا يكون من التفريع في شيء. **قوله: (وإنما وجب التقدير)** أي: تقديره خبرين إذا قدرت أن الثانية كالأولى وإلى تقدير خبر إذا كانت الثانية مؤكدة، أي: وقدرتها مع الثالث للتبرئة. **قوله: (وإن قدرت الرفع بالابتداء فيهما)** هذا مقابل لقوله فإن قدرت لا معهما حجازية. **قوله: (قدرت عند غير سيبويه خبراً واحداً)** أي: لأن لا في الأولين مهملة والاسم بعدها مبتدأ، وفي الثالث عاملة في خبرها، فلو قدرت الظرف خبراً عن الكل لزم أن يكون معمولاً لعاملين مختلفين المبتدأ بالنسبة لكونه خبراً عن الأولين ولا بالنسبة لكونه خبراً عن الثالث. **قوله: (ولم يحتج لذلك عند سيبويه)** أي: لأنه لا يرى للا عملاً في الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبراً عن الجميع.

باب المنصوبات المتشابهة

ما يحتمل المصدرية والمفعوليّة ـ من ذلك نحو: ﴿وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾ [النساء: ٧٧]، ﴿وَلاَ يُظْلَمُونَ نَقِيراً﴾ [النساء: ١٢٤]، أي: ظلماً ما أو خيراً ما، أي: لا تُنقَصُونه مثل ﴿وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً﴾ [الكهف: ٣٣]، ومن ذلك ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكم شيئاً﴾ [التوبة: ٤]، أي: نقصاً أو خيراً؛ وأما ﴿وَلاَ تَضُرُّوه شَيْئاً﴾ [التوبة: ٣٩] فمصدر، لاستيفاء «ضَرَّ» مفعوله؛ وأما ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] فـ «شيء» قبل ارتفاعه مصدر أيضاً، لا مفعول به، لأن «عفا» لا يتعدَّى.

ما يحتمل المصدريّة والظرفيّة والحاليّة ـ من ذلك «سِرْتُ طويلا» أي: سيراً طويلاً، أو زمناً طويلاً؛ أو سِرْتُه طويلاً، ومنه ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١] أي: إزلافاً غير بعيد، أو زمناً غير بعيد، أو أزلفته الجنة ـ أي: الإِزلاف ـ في حالة كونِه غيرَ بعيدٍ، إلاّ أن هذه الحال مؤكّدة؛ وقد يجعل حالاً من «الجنة» فالأصل

قوله: (ما يحتمل المصدرية والمفعولية) أي: كونه مفعولاً به. **قوله: (فتيلاً)** هو ما يكون في شق النواة، وقيل: ما يكون بين الإصبعين من الوسخ والنقير ما يكون في النقرة التي في ظهر النواة والمراد هنا أقل قليل كما أشار له بقوله، أي: ظلماً ما، أي: أي ظلم، فهو مفعول مطلق. **قوله: (أو خيراً)** إشارة إلى كونه مفعولاً به، فالمراد بالفتيل والقير الخير لكن على تأويل تظلمون وتضمينه بتنقصون. **قوله: (ولم تظلم منه شيئاً)** أي: تنقص. **قوله: (ومن ذلك)** أي: المحتمل. **قوله: (أي نقصاً)** بيان لكونه مصدراً وقوله أو خيراً بيان لكونه مفعولاً به. **قوله: (الاستيفاء ضر مفعوله)** يحتمل أن يكون الضمير المنصوب من قوله تعالى ولا ضرورة عائداً على المصدر المفهوم من الفعل، وشيئاً مفعول به، أي: ولا تضر والضرر شيئاً من الأشياء وتعبير المصنف بضر غير مناسب؛ لأن المذكور في الآية مضارع لا ماض ا هـ دماميني. **قوله: (فمن عفى له من أخيه)** هو ولي المقتول وقيل له أخوه؛ لأنه لابسه من جهة أنه ولي الدم ومطالبه، وقوله شيء، أي: من العفو. **قوله: (أي سيراً طويلاً)** أي: فالمثال على حذف الموصوف المصدر أو الموصوف الظرف وهو زمناً. **قوله: (أو سرته وأزلفت الخ)** أي: فيحتمل وأزلفت إزلافاً غير بعيداً وأزلفت زمناً غير بعيد ويحتمل الحالية، أي: أزلفته غير بعيد. **قوله: (أو زمناً غير بعيد)** أي: فهنا ذكره؛ لأن الجنة بمعنى البستان، أو على معنى النسب أي: غير ذات بعد. **قوله: (إلا أن هذه الحال مؤكدة)** أي: لعاملها وهو أزلفت ولراحبها وهو الإزلاف؛ لأن الإزلاف معناه القرب وأزلفت معناه قربت، ولا شك أن معنى قوله غير بعيد أنها قريبة؛ لأن غير البعيد هو القريب. **قوله: (وقد يجعل)**

غير بعيدة؛ وهي أيضاً حالٌ مؤكَّدة، ويكون التذكير على هذا مثله في ﴿لعلَّ السَّاعَةَ قَرِيب﴾ [الشورى: ١٧].

ما يحتمل المصدريّة والحاليّة ـ «جاء زيد رَكْضاً»، أي: يَرْكُضُ رَكْضاً، أو عاملُه «جاء» على حدّ «قعدت جلوساً»، أو التقدير: جاء راكضاً، وقول سيبويه، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً، قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره.

ما يحتمل المصدريّة والحاليّة والمفعول لأجله ـ من ذلك ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ [الرعد: ١٢] أي: فتخافون خوفاً وتطمعونَ طمعاً؛ وابن مالك يمنعُ حذفَ عاملِ المصدر المؤكّد إلا فيما استثني، أو: خائِفِينَ وطامِعِينَ، أو لأجل الخوف والطمع؛ فإن قلنا: «لا يشترط اتّحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلَّل» وهو اختيار ابن

أي: قوله غير بعيد. **قوله: (غير بعيدة)** أتى بالتاء؛ لأن الحال وصف في المعنى والوصف للمؤنث مؤنث. **قوله: (حال مؤكدة)** أي: لعاملها فقط، وهو أزلفت لا لصاحبها؛ لأن الجنة لا تفيد قرباً. **قوله: (في لعل الساعة قريب)** أي: فتذكير قريب نظراً لمعنى الساعة أعني الزمن أو على معنى البعث أو على معنى النسب أي ذات قرب. **قوله: (أي يركض ركضاً)** أي: فهو مفعول مطلقاً عامله محذوف موافق في لفظه.

قوله: (أو عامله جاء) أي: إن عامله من معناه. **قوله: (على حد قعدت جلوساً)** أي: على قياس الاختلاف الواقع في قعدت جلوساً، أي: الواقع بعد فعل غير موافق في الاشتقاق، وإن وافقه في المعنى فقال سيبويه إنه نصب بفعل مقدر من معنى ذلك المصدر، وقال المازني والمبرد: إنه نصب بالمذكور، والتحقيق الثاني إذ لا ضرورة للتقدير ا هـ. **قوله: (أو التقدير جاء راكضاً)** أي: فهو حال. **قوله: (فجاءت الحال الخ)** يعني: إن أتينا طائعين لما كان جواباً لأتينا طوعاً أو كرهاً كان طائعين في موضع طوعاً؛ لأن الجواب على طبق السؤال، فلما أتى بالحال في الجواب علم أن المصدر في السؤال حال فقوله: في موضع المصدر، أي: في مقابلة المصدر؛ لأن طائعين في الجواب مقابل طوعاً في السؤال. **قوله: (أي فتخافون)** أي: من إفساد المطر أو من الصواعق. **قوله: (إلا فيما استثنى)** أي: بأن حذف عامله قياساً جوازاً نحو أنت سير أو وجوباً نحو ما زيد إلا يسيراً وسماعاً في نحو سقيا وجدعا وحاول المصنف بهذا الرد على بدر الدين بن مالك حيث اعترض على قول أبيه:

وحذف عامل المؤكد امتنع

بأنه قد حذف عامل المصدر المؤكد في نحو هذه الصور، وحاصل الجواب أن الكلام في مجرد المصدر المؤكد من غير هذه الصور لا في ما ناب المصدر المؤكد فيه مناب الفعل وجعل عوضاً منه كهذه الصورة ا هـ شمني. **قوله: (فإن قلنا لا يشترط الخ)**

خروف فواضح؛ وإن قيل باشتراطه فوجهه أنَّ ﴿يريكم﴾ بمعنى: يجعلكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة، أو الأصل إخافة وإطماعاً، وحذفت الزوائد.

وتقول: «جاء زيد رَغبة» أي: يرغَبُ رغبة، أو: مجيء رغبةٍ، أو راغباً، أو للرغبة؛ وابنُ مالك يمنع الأوّل، لما مرَّ؛ وابن الحاجب يمنع الثاني، لأنه يؤدّي إلى إخراج الأبوابِ عن حَقائقها، إذ يصح في «ضَرَبْتُه يَوْمَ الجمعةِ» أنْ يقدر «ضرب» يوم الجمعة؛ قلت: وهو حذف بلا دليل، إذ لم تدْعُ إليه ضرورة، وقال المتنبي [من البسيط]:

٧٩٩ ـ أبْلَى الْهَوَى أسَفاً يَوْمَ النَّوَى بَدَنِي [وَفَرَّقَ الْهَجْرُ بَيْنَ الْجَفْنِ وَالْوَسَنِ]

مرتبط بالمفعول لأجله. **قوله**: (**فواضح**) أي: جعل خوفاً وطمعاً مفعولاً لأجله، أو فاعل الإراءة هو الله وفاعل الخوف والطمع المخاطبون. **قول**: (**فوجهه**) أي: مع أن فاعل يرى هو الله وفاعل الخوف والطمع هو المخاطب، فاختلف الفاعل. **قوله**: (**باعتبار الرؤية**) أي: وفاعل الرؤية المخاطب كما أن فاعل المصدر كذلك. **قوله**: (**باعتبار الخ**) تحقيق ذلك ان يقال ان الكاف في يريكم مفعول الآن وفي الأصل فاعل فنظر لفاعل الفعل الأصلي، فأصل يريكم ترون من رأي ثم دخلت الهمزة فصار أرى، ثم أخذ منه يريكم فصارت الكاف مفعولاً بعد أن كانت فاعلاً، فالاتحاد في الفاعل الأصلي كاف. **قوله**: (**لا الإراءة**) أي: التي فاعلها المولى. **قوله**: (**أو أصل إخافة وأطماعاً**) أي: وفاعل الإخافة والإطماع هو الله كما أنه فاعل الإراءة. **قوله**: (**يمنع الأول**) أي: التقدير الأول لما يلزم عليه من حذف عليل المصدر المؤكد وهو ممنوع عنده. **قوله**: (**يمنع الثاني**) أي: التقدير الثاني؛ لأن تقديره كذلك يؤدي إلى إخراج رغبة عن كونه مفعولاً مطلقاً إلى كونه مضافاً إليه. **قوله**: (**قلت الخ**).هذا تقوية لما قاله ابن الحاجب من منع التقدير الثاني. **قوله**: (**بلا دليل**) المناسب بلا فائدة بدليل التعليل وإلا فالدليل هو الفعل المتقدم قبله فهو دليل على حذف المصدر. **قوله**: (**أبلى الهوى أسفاً الخ**) تمامه:

وفرق الهجر بين الجفن والوسن
كفى بجسمي نحولاً إنني رجل لولا مخاطبتي إياك لم ترني

قوله: (**أبلى الهوى**) يقال أبلاده إذا جعله بالياً والأسف أشد الحزن، والوسن: النعاس.

---

٧٩٩ ـ التخريج: البيت للمتنبي في (ديوانه ٤/ ٣١٧؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٤٨).
اللغة: أبلى: أمرض. الوسن: النعاس. الأسف. شدة الحزن.
المعنى: لقد عراني الحب، وتفرق الأحباب، فصارت حالي لا تسر أحداً، وما زال طيفكم معي في صحوتي ومنامي.

والتقدير: آسفُ أسَفاً، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به، أو إبلاء أَسَفٍ أو لأجل الأسف؛ فمن لم يشترط اتّحاد الفاعل فلا إشكال؛ وأما من اشترطه فهو على إسقاطِ لامِ العلّة توسُّعاً، كما في قوله تعالى: ﴿ويَبغُونَهَا عِوَجاً﴾ [الأعراف: ٤٥، هود ١٩]، أو الاتّحاد موجود تقديراً: إما على أنّ الفعل المعلّل مطاوع «أبلى» محذوفاً، أي: فَبَلِيتُ أسَفاً، ولا تقدير: فبَلي بَدَني؛ لأن الاختلاف حاصل؛ إذ الأسَفُ فعل النفس لا البدن، أو لأن الهوى لما حصل بتسبُّبه كان كأنه قال: «أبليت الهوى بدني».

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه، نحو: «أَكْرَمْتُكَ وَزَيْداً» يجوز كونُه عطفاً على المفعول وكونُه مفعولاً معه، ونحو: «أكْرَمْتكَ وهذا» يحتملهما وكونَه معطوفاً على الفاعل، لحصول الفَصل بالمفعول؛ وقد أجيز في «حَسْبُكَ وَزَيْداً دِرْهم» كونُ «زيد» مفعولاً معه، وكونُه مفعولاً به بإضمار «يَحْسب»، وهو الصحيح؛ لأنه لا يعمل

قوله: (آسف) مضارع أسف كفرح، وآسف بفتح السين أصله أأسف. **قوله: (اتحاد الفاعل)** أي: فاعل المصدر المنصوب على أنه مفعول له مع فاعل عامله. **قوله: (والمفعول به)** أي: بدني والفاعل هو الهوى وسكت عن الظرف وهو يوم النوى؛ لأنه تارة يتقدم وتارة يتأخر وتارة يتوسط. **قوله: (آسف أسفاً)** وقوله أو إبلاء أسف كلاهما إشارة للمفعول المطلق، وقوله: أو لأجل الأسف إشارة إلى المفعول لأجله، وسكت عن الحال مع أن الترجمة لما يحتمل الثلاثة لوضوحه، أي: أسفاً، وأما المصدر فهو خفي؛ لأن تحته وجهين والمفعول لأجله فيه خفاء ولذا قال فمن لم يشترط الخ. **قوله: (أو إبلاء أسف)** أي: فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. **قوله: (يبغونها)** أي: يبغون لها اعوجاجاً. **قوله: (أو لأن الهوى الخ)** عطف على قوله أما على ان الفعل الخ. **قوله: (لحصول الخ)** أي: لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يصح إلا إذا فصل بين المتعاطفين بضمير منفصل أو فاصل ما.

قوله: (وقد أجيز) أي: الإعراب الأول ذهب إليه الزجاج وابن عطية والزمخشري قائلين ان حسب اسم فعل بمعنى يكفي، فالضمة بنائية والكاف مفعول به ودرهم فاعل وزيداً مفعول معه، وذهب غيرهم إلى أن حسب اسم فاعل بمعنى كافي فالضمة إعرابية وهو مبتدأ والكاف في محل جر به مضافاً إليها ودرهم خبر المبتدأ وزيداً مفعول به بتقدير فعل هو يحسب بمعنى يكفي والواو لعطف جملة على جملة، وفاعل يحسب ضمير يعود على الدرهم لتقدمه رتبة ا هـ دماميني. **قوله: (بإضمار يحسب)** بضم أوله وكسر ثالثه ا هـ شمني وعلى هذا قالوا أو لعطف الجمل ودرهم في نية التقديم. **قوله: (وهو الصحيح)** أي: وكونه مفعولاً به هو الصحيح أي: المفعول معه غير صحيح؛ لأنه لا يعمل الخ

في المفعول معه إلا ما كانَ من جنس ما يعمل في المفعول به، ويجوز جرُّه؛ فقيل: بالعطف، وقيل: بإضمار «حسب» أخرى وهو الصّواب؛ ورفعُهُ بتقدير «حسب»، فحذفت وخَلَفها المضافُ إليه، ورووْا بالأوجه الثلاثة قوله [من الطويل]:

٨٠٠ ـ إذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ العَصَا   فَحَسْبُكَ وَالضحَّاكُ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

وقوله: إلا ما كان من جنس الخ أي: وجنس الذي يعمل في المفعول به مطلقاً، وما جرى مجراه وحسب ليس فعلاً وليس جارياً مجراه وحينئذٍ فلم يكن وزيداً مفعولاً معه لعدم وجود العامل في المفعول به وقد ظهر لك أن المراد بجنس العامل في المفعول به هو الفعل وما أشبه أي: اسم الفاعل والمفعول نحوه من الأوصاف وبهذا اندفع ما أورد على المصنف من أن ظاهره ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه مع أنه يعمل نحو سرت النيل وهذا الإيراد ومبني على أن المراد بجنس العامل في المفعول به هو الفعل المتعدي وبعد هذا فيرد على هذا التعليل ان اسم الفعل جار ومجرى الفعل؛ لأن اسم الفعل في التعدي واللزوم حكمه حكم فعله للموافقة في المعنى وحسب اسم فعل بمعنى يحسب أي: يكفي وهو متعدث فيكون اسم الفعل كذلك وحينئذٍ فالمفعول معه إنما عمل فيه ما جرى مجرى الفعل وهو من جنس ما يعمل في المفعول به، فإن قالوا لن حسب اسم فاعل بمعنى كاف لا اسم فعل قلنا هو جار ومجرى الفعل بلا ريب، ثم لن القول الذي صححه المصنف العطف على الجملة قبل أن تكمل أجزاؤها والقول ألاول سالم من ذلك فيترجح على الثاني ا هـ تقرير شيخنا دردير.

قوله: (فقيل بالعطف) أي: على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وهو جائز عند يونس والأخفش والكوفيين وهو اختيار ابن مالك والقول الثاني الذي استصوبه المصنف هو مذهب أكثر البصرين القائلين بمنع العطف في الصورة المذكورة. **قوله: (بإضمار حسب)** أي: فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على جره والشرط موجود. **قوله: (ورووا بالأوجه الثلاثة)** أي: فالنصب في الضحاك على وجهين أن يكون مفعولاً معه أو مفعولاً به وجره على وجهين العطف على الضمير المجرور وتقدير مضاف ورفعه بالعطف على الاسم المرفوع بتقدير المضاف أي: حسب الضحاك وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة.

---

٨٠٠ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ذيل الأمالي ص ١٤٠؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٨١؛ وسمط اللآلي ص ٨٩٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٠٧، ٦٦٧؛ وشرح المفصل ٢/ ٥١؛ ولسان العرب ١/ ٣١٢ (حسب)، ٢/ ٣٩٥ (هيج)، ١٥/ ٦٦ (عصا)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٨٤).

اللغة: انشقت العصا: تفرق القوم. الهيجاء: الحرب الطاحنة الشرسة.

المعنى: إذا نشبت الحرب، وتفرقت الجماعات، فيكفيك أن تصحب السيف الضحاك بيمناك.

باب الاستثناء

يجوز في نحو: «مَا ضَرَبْتُ أَحداً إلاَّ زَيْداً» كونُ «زيد» بدَلاً من المستثنى منه، وهو أرْجَحُها، وكونه منصوباً على الاستثناء، وكونُ «إلاّ» وما بعدَها نعتاً، وهو أضعفُها، ومثله «لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إلا شَيئاً لا يُعْبَأُ بِهِ»، فإن جئت بـ «ما» مكان «ليس» بطل كونُه بدلاً، لأنها لا تعمل في الموجب.

* * *

مسألة ـ يجوز في نحو: «قَامَ القومُ حَاشَاكَ، وَحَاشَاه» كونُ الضمير منصوباً، وكونه مجروراً، فإن قلت: «حَاشَاي» تعيَّن الجر، أو «حَاشَاني» تعيّن النصب، وكذا القول في «خلاَ» و «عَدا».

* * *

مسألة ـ يجوز في نحو: «ما أحَدٌ يَقُولُ ذٰلِكَ إلاَّ زَيْد» كوْن «زيد» بدلاً من «أحد»

قوله: (**مهند**) أي: مطبوع من حديد الهند. **قوله**: (**وهو أرجحها**) أي: لأنه إذا ذكر المستثنى منه وكان الكلام منفياً ترجح البدل على الاستثناء. **قوله**: (**وهو أضعفها**) أي: لأن كون إلا نعتاً خلاف الأصل فيها فالضعف لما فيه من خروج إلا عن أصلها من الحرفية والاستثناء وتحلى اللفظ بغير إعرابه. **قوله**: (**وهو أضعفها**) فيه تدافع وتقريره أن قوله أرجحها يقتضي رجحان الجميع وأرجحية البدل وقوله وهو أضعفها يقتضي ضعف الجميع وأضعفية النعت فتحصل من ذلك أن البدل أرجح وضعيف وأن النعت أضعف وراجح وتنافيه ظاهر وجوابه أن الفعل فيهما ليس على بابه. **قوله**: (**ليس زيد شيئاً**) زيد اسم ليس وشيئاً خبرها. **قوله**: (**بطل كونه بدلاً**) أي: وتعين الوجهان الأولان. **قوله**: (**لأنها لا تعمل في الموجب**) أي: والبدل يقتضي إعمالها فيه، فإن البدل على نية تكرار العاملة، وإذا كرر العامل انتقض النفي بألا. **قوله**: (**كون الضمير منصوباً**) أي: مفعول حاشى. **قوله**: (**وكونه مجروراً**) أي: بحاشا على أنها حرف جر. **قوله**: (**تعين النصب**) أي: لأن نون الوقاية لا تلحق حروف الجر. **قوله**: (**وهو المختار وكونه بدلاً من ضميره**) أما وجه الثاني فهو اشتمال النفي على الضمير من حيث المعنى؛ لأن معنى ما أحد يقول ذلك إلا زيد ما يقول أحد ذلك إلا زيد، فاندفع ما يقال كيف الإبدال من الضمير مع أنه استثناء من موجب وأما وجه اختيار الأول فلأن الإبدال من صاحب الضمير أولى؛ لأنه الأصل ولأنه لا يحتاج إلى تأويل لكونه في غير الموجب. **قوله**: (**فارتفاعه من وجهين**) أي: البدل من أحد أو من ضميره. **قوله**: (**إلا زيد**) أي: فرفعه إنما هو من وجه وهو الإبدال من الضمير

وهو المختار، وكونه بدلاً من ضميره، وأن يُنْصَب على الاستثناء؛ فارتفاعُه من وجهين، وانتصابه من وجه؛ فإن قلت: «ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيد» فبالعكس، ومن مجيئه مرفوعاً قوله [من المنسرح]:

فِي لَيْلَةٍ لا نَرَى بِهَا أَحَداً يَحْكِي عَلَيْنَا إلاّ كَوَاكِبُهَا

و «على» هنا بمعنى «عَن»، أو ضُمِّن «يحكي» معنى «يتمُّ» أو «يشنع».

ما يحتمل الحالية والتمييز، من ذلك «كَرُمَ زَيْدٌ ضَيْفاً» إن قدرت أنّ «الضيفَ» غيرُ «زيدٍ»، فهو تمييز محوَّل عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه «مِنْ»؛ وإن قُدِّر نفسَه احتمل الحال والتمييز؛ وعند قصد التمييز فالأحسن إِدخالُ «مِنْ»؛ ومن ذلك: «هٰذَا خَاتَمٌ حَدِيداً»، والأرجح التمييز للسلامة به من جمود الحال، ولزومها، أي: عدم

وانتصابه من وجهين الإبدال من أحد والاستثناء. **قوله: (فبالعكس)** يعني: فرفعه من وجه وهو الإبدال من الضمير وانتصابه من وجهين وهما البدل من أحد والاستثناء، قال الرضي: ولو لم يرجع الضمير للمبتدأ في الحال أو الأصل لم يجز الإبدال منه على ما قيل، فلا تقول ما ضربت أحداً يقول ذلك إلا زيد بالرفع بدلاً من ضمير يقول؛ لأن القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب، قال سيبويه إذا قلت ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيداً أو رأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى؛ لأنه ليس من نواسخ الابتداء هذا كلامه، قال الرضي: وأنا لا أرى بأساً في غير نواسخ الابتداء فيصح أيضاً الإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه إذا اشتمل النفي على عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت أحداً ينصفني إلا زيداً؛ لأن المعنى ما أنصفني أحد كلمته إلا زيداً ومنه قول عدي بن زيد:

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها

ونرى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب إليه سيبويه نظراً لكونه مخالفاً لمعنى البيت الظاهر منه، فالإنصاف والحكاية منفيان معنى، ولو قلت: لا أوذي أحداً يوحد الله تعالى إلا زيداً لم يجز الإبدال من ضمير يوحد؛ لأن التوحيد ليس بمنفي بل الأذى فقط ا هـ شمني. **قوله: (يمتنع أن يدخل عليه من)** أي: لأنها للبيان. **قوله: (وإن قدر نفسه)** أي: وإن قدر أن الضيف نفس زيد. **قوله: (احتمل الحال التمييز)** أي: ويكون من التمييز غير الغالب وهو غير المحول كامتلأ الحوض ماءً فقد ذكر ابن مالك أن مميز الجملة لا يلزم أن يقدر الإسناد إليه والتزام بعضهم في كل مميز وقع عن النسبة في الجملة أن يكون في الأصل مسنداً إليه تكلف إذ هو غير متأت في نحو قولهم: امتلأ ماء ونحو طاب زيد أباً حيث يراد أن زيداً نفس الأب كما في مسألتنا هذه. **قوله: (فالأحسن إدخال من)** أي: لما في إدخالها من بيان المعنى المقصود بالتنصيص عليه. **قوله: (للسلامة به من جمود الحال)** أي: والأصل في الحال الاشتقاق وأن تكون منقلة وأن يكون صاحبها معرفة.

انتقالها، ووقوعها من نكرة، وخيرٌ منهما الخفضُ بالإضافة.

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول، نحو: «ضَرَبْت زيداً ضَاحِكاً»، ونحو: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وتجويز الزمخشري الوجهين في ﴿ٱدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كافّة﴾ [البقرة: ٢٠٨] وَهْم، لأن «كافّة» مختصّ بمن يعقل، ووهمهُ في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلا كافة لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] إذ قدّر (كافة) نعتاً لمصدر محذوف ـ أي: إرسالةً كافة ـ أشدُّ، لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجَهُ عما التُزمَ فيه من الحاليَّة، ووهمه من خطبة المفصل إذ قال «محيط بكافَّة الأبواب» أشدُّ وأشدُّ لإخراجه إياه عن النصب ألبتة.

قوله: (وخير منهما) أي: من النصب والجر بمن ا هـ دماميني، وقال الشمني قوله: منهما أي: من كون حديداً حالاً ومن نصبه على التمييز. **قوله: (وخير منهما)** لعله لكثرته بحسب الاستعمال وقال الدماميني لسلامته من الأمر المكروه ولحصول التخفيف الناشىء عن الإضافة. **قوله: (ادخلوا في السلم)** أي: الإسلام. **قوله: (كافة)** إن جعل حالاً من الفاعل فالمعنى ادخلوا جميعاً وإن جعل حالاً من السلم، فالمعنى جميع شرائعه. **قوله: (مختص بمن يعقل)** أي: وهو أيضاً إنما يكون منصوباً على الحال فقد خالف في الأول والأمران متفق عليهما وقوله مختص بمن يعقل أي: والسلم أي: الإسلام لا يعقل. **قوله: (ووهمه)** مبتدأ وقوله: أشد خبر. **قوله: (إذ قدر كافة نعتاً لمصدر محذوف الخ)** إنما قدره الزمخشري كذلك فراراً من تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فإن سيبويه وأكثر البصريين يمنعونه؛ لأن الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور لا يتقدم على الحال فكذلك تابعه ونقل عن ابن كيسان وأبي علي وابن الدهان الجواز استدلالاً بهذه الآية وبعضهم يجعل كافة حالاً من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف ا هـ شمني. **قوله: (أشد وأشد)** أي: أشد من الأول وأشد من الثاني.

قوله: (أشد وأشد لإخراجه الخ) في اللباب ومن الأسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طراً وكافة وقاطبة واستهجن اضافتها قال السيد عبد الله عند شرحه: لهذا الكلام قد وقع كافة مضافاً في كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضي الله عنه قد جعلت لآل بني كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً إبريزاً كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظاً يا عمر وهذا الخط موجود في آل بني كاهلة إلى الآن فلا وجه للتخطئة اهـ. ما في شرح اللباب، قال الدماميني إن صح هذا سقطت الأوجه الثلاثة بأسرها إذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال وإخراجه عن النصب البتة، قال الشمني وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ إنما كان ختم عمر كفى بالموت واعظاً يا عمر؛ لأن ذلك كان نقش خاتمه الذي يلبسه وهم كانوا يختمون به ا هـ كلامه.

من الحال ما يحتملُ باعتبار عامله وجهَين، نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ [هود: ٧٢] يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة، وعلى الأول فيجوز «قَائِماً ذَا زَيْدٌ» قال [من البسيط]:

٨٠١ ـ ها بَيِّنَا ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فَأَصْغَ لَهُ [وَطَعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ]

وعلى الثاني يمتنع؛ وأما التّقديم عليهما معاً فيمتنعُ على كلِّ تقدير.

من الحال ما يحتمل التعدُّدَ والتَّداخُل، نحو: «جاء زيد راكباً ضاحكاً»، فالتعدُّد على أنْ يكون عامِلهما «جاء»، وصاحبهمَا «زيد»؛ والتداخل على أن الأُولَى من «زيد» وعاملها «جاء»، والثَّانية من ضميرِ الأولى وهي العامل؛ وذلك واجبٌ عند من مَنَعَ

قوله: (يحتمل ان عامله الخ) إن قيل أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وإذا كان العامل في الحال معنى التشبيه أو الإشارة لا يكون كذلك؛ لأن بعلي خبر والعامل فيه الابتداء أو المبتدأ أو أجيب بأن انتصاب الحال عن بعلي ليس باعتبار أنه خبر المبتدأ بل باعتبار أنه مفعول المحذوف أي: أنبه أو أشير والأصل هذا بعلي أشير إليه أو أنبه عليه شيخاً فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد ا هـ شمني. **قوله: (معنى التنبيه)** هو الأولى بالعمل عند الكوفيين لسبقه. **قوله: (معنى التنبيه)** أي: ما في ها التنبيه من معنى الفعل وهو أنبه وقوله: أو معنى الإشارة أي: وهو الأولى بالعمل عند البصريين لقربه من الحال، وقوله: أو معنى الإشارة، أي: ما في الاسم الإشارة من معنى الفعل وهو أشير. **قوله: (ها بينا الخ)** تمامه:

وطـع فـطـاعـة مـهـد نـصـحـهُ رَشَـدُ

قوله: (ذا صريح) الصريح الخالص، وقوله: فاصغ له أي: فمل له. **قوله: (يمتنع)** أي: لتقدم الحال على عاملها المعنوي. **قوله: (فيمتنع على كل تقرير)** أي: لتقدم الحال على عاملها المعنوي. **قوله: (نحو جاء زيد راكباً ضاحكاً)** اعلم أنهم نصوا على أن الحال إذا تعدد صاحبها لا تجعل لغير الأقرب إلا بدليل تقليلاً للفصل فينبغي أن يكون هنا كذلك؛ لأن كونها للأقرب سالم من الفصل وكونها للأبعد مستلزم للفصل وقد يفرق بأن الفصل هنا يسير واقع في موضع واحد وهناك، وإن كان يسيراً بقدر الفصل هنا إلا أنه واقع في موضعين. **قوله: (وذلك)** أي: التدخل واجب عند من منع تعدد الحال، أي: مطلقاً، أي: كانت متضادة نحو اشتريت الرمان حلواً حامضاً أو غير متضادة نحو اخرج منها

---

٨٠١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٩٠١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٤).

اللغة: بيّناً: واضحاً، جلياً. صريح: خالص. مهدٍ: ناصح، هاد.

المعنى: يقول: إن هذا خالص النصح وصريحه، فاستمع له وانتفع به، واعمل بالنصيحة، لأن العمل بها نجاح.

تعدُّد الحال؛ وأما «لقيتُه مُصْعِداً مُنْحَدِراً» فمن التعدُّد، لكن مع اختلاف الصاحب؛ ويستحيلُ التداخل، ويجب كَون الأولى من المفعولِ والثَّانية من الفاعلِ تقليلاً للفَصْل، ولا يُحْمل على العكس إلا بدليل كقوله [من الطويل]:

٨٠٢ ـ خَرجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرطٍ مُرَجَّلِ

مذؤوماً مدحوراً أو شبهة المانعين لتعدد الحال القياس على ظرف الزمان والمكان، فإن الحال في المعنى ظرف إذ معنى جاء زيد راكباً جاء في حالة الركوب فكما لا يتعدد الظرف الزماني أو المكاني والمظروف واحد لا يتعدد الحال وصاحبها واحد قال الرضى: ولا وجه للقياس وذلك أن وقوع فعل واحد في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك أمامك وضربت اليوم أمس فلو جئت بالواو لجاز لدلالته على تكرير الفعل وأما تقييد الفعل بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى: ﴿اخرج منها مذؤماً مدحوراً﴾ [الأعراف: ١٨] فلا بأس به ا هـ دماميني وسواءٌ كان القيدان المختلفان غير متضادين كما مثل أو كانا متضادين نحو اشتريت الرمان حلواً حامضاً. **قوله**: **(ويستحيل التداخل)** أي: لعدم إمكان تقييد الحال الأولى بالثانية لاستحالة الجمع بينهما.

قوله: **(ويجب الخ)** الذي ذكره الرضى أن الحال إذا تعددت وتعدد صاحبها الأكثر فيه ان تجعل كل حال بجنب صاحبها نحو لقيت مصعداً زيداً منحدراً ويجوز على ضعف أن يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيداً مصعداً منحدراً والمصعد زيد، وذلك لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالان وقدمت حال المفعول إذ لا أقل أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبه لما يكن كل واحد بجنب صاحبه ا هـ كلامه وانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجباً بأنه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد. **قوله**: **(تقليلاً للفصل)** أي: لأن الفصل حينئذٍ واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو جعل الأولى من الفاعل والثانية من المفعول فإنه حينئذٍ فصلان أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله بحال فاعل. **قوله**: **(خرجت بها أمشي الخ)** تمامه:

عـلـى أثـريـنـا ذيـل مـرط مـرحّـلِ

والبيت لامرىء القيس من معلقته المشهورة ويروى على إثرنا أذيال مرط والأثر

---

٨٠٢ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٢٧؛ والدرر ٤/ ١٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٨٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٨٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٢، ٩٠١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٢؛ ولسان العرب ٥/ ٤٦ (نير)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٣٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٤).

شرح المفردات: المرط: كساء من خزّ أو صوف. المرحل: المخطّط، الموشّى.

المعنى: يقول: خرج ليخلو بها في مكان أمين، وهي تجرّ وراءها ثوبها الموشّى ليخفي آثار أقدامهما فلا يُستدلّ عليهما.

ومن الأول قولُه [من الوافر]:

٨٠٣ ـ عَهِدْتُ سُعَادَ ذاتَ هَوىً مُعَنَّى فَزِدْتُ، وَعَادَ سُلْوَاناً هَوَاهَا

والأثر واحد والذيل طرف الثوب والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز أو صوف والمرحل بالحاء المهملة المنقش بنقوس تشبه رحال الإبل يقول أخرجتها من خدرها في حالة كونها تجر على آثار أقدامنا ذيل من مرطها لتخفي الأثر على القافة قصد للستر ا هـ دماميني. **قوله: (عهدت سعاد الخ)** ذات هوى حال من المفعول وهو سعاداً ومعنى حال من الفاعل وهو تاء عهدت والمعنى من عني بالمكسر يعني تعب ونصب وعاد من أخوات كان الناقصة والسلون النسيان والترك يقول كنت أنا وسعاد متحابين فأما أنا فصرت إلى ازدياد المحبة وأما هي فصارت إلى السلو ونسيان المودة وفي الصحاح السلوانه بالضم خرزة كانوا يقولون إذا صب عليها ماء المطر فشربه سلا قال:

شربت على سلوانة ماء مزنة فلا وجديد العيش يامي ما أسلو

---

٨٠٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ١/ ٩٠١؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ١٨٠).

شرح المفردات: عهدت: علمت. المعنّى: المضنى من الحبّ.

المعنى: يقول: إنني مضنى من حبّ سعاد التي عهدتها تهواني، ولمّا تضاعف حبّي لها وجدت أنّ هواها قد انقلب إلى سلوان.

باب إعراب الفعل

مسألة ـ «ما تأتينا فتُحدِّثنا» لك رَفعُ «تحدِّث» على العطف، فيكون شريكاً في النفي؛ أو الاستئناف فيكون مُثبتاً، أي: فأنت تحدِّثنا الآن بدلاً عن ذلك؛ ونصبه بإضمار أنْ وله معنيان: نفي السَّبب فينتفي المسّبب، ونفي الثَّاني فقط؛ فإن جئت بـ «لَنْ» مكانَ «ما»، فللنصب وجهان: إضمار «أنْ» والعطف، وللرفعِ وجهٌ وهو القَطع؛ وإن جئت بـ «لمْ» فللنصب وجه وهو إضمار «أنْ»، وللرفع وجه وهو الاستئناف، ولك الجزم بالعطف؛ فإن قلت: «ما أنتَ آتٍ فتحدّثنا» فلا جَزْم ولا رفع بالعطف، لعدم تقدُّم الفعل، وإنما هو على القَطْع.

* * *

مسألة ـ «هَلْ تأتيني فأكرمك» الرَّفْعُ على وجهينِ، والنصبُ على الإِضمار؛ و «هل زيد أخوك فتكرمه» لا يُرفع على العطف، بل على الاستئناف؛ و «هل لك التفات إليه فتكرمه» الرَّفع على الاستِئْناف، والنصب إمّا على الجواب أو على العَطْف على

واسم ذلك الماء السلوان. **قوله: (بدلاً من ذلك)** أي: عن عدم مجيئك فيما مضى. **قوله: (نفي السبب)** فالمعنى أنت لم تأتنا فكيف تحدثنا. **قوله: (ونفى الثاني فقط)** أي: ما تأتينا محدثاً بل غير محدث. **قوله: (وهو القطع)** أي: الاستئناف. **قوله: (لعدم تقدم الفعل)** المراد بالفعل المجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم والفعل المرفوع الذي يتبعه في الرفع؛ لأن الإعراب بالتبعية يقتضي متبوعاً اشتمل على مثل ذلك الإعراب ا هـ شمني. **قوله: (وإنما هو على القطع)** أي: ويجوز النصب بإضمار أن. **قوله: (الرفع على وجهين)** هما العطف على تأتيني والاستئناف.

قوله: (لا يرفع على العطف) لا يظهر أن هنا مانعاً غير تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وليس بمانع على الصحيح وأما من جهة المعنى فلا منع إذ يمكن الاستفهام عن أخوة زيد وعن إكرامه الواقع بعد ثبوت الأخوة. **قوله: (بل على الاستئناف)** وسكت عن نصبه على إضمار أن والظاهر أن سكوته عنه لجوازه. **قوله: (الرفع على الاستئناف)** وأما الرفع على العطف فمنعه معلوم مما مر قبله وفيه ما مر. **قوله: (أو على العطف على التفات)** أي: فهو من باب.

ولـبـس عـبـاءة وتـقـر عـيـنـي

التفات؛ وإِضمارُ «أَنْ» واجبٌ على الأوّل وجائز على الثاني؛ وكالمثال سواء ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٢] إن سُلِّم كون «لو» للتمنّي.

* * *

مسألة ـ «ليتني أجدُ مالاً فأُنفق منه» الرّفعُ على وجهينِ، والنصبُ على إضمار «أنْ»؛ و «ليت لي مالاً فأنفق منه» يمتنعُ الرفع على العطف.

* * *

مسألة ـ «لِيَقُمْ زَيْدٌ فَنُكْرِمهُ» الرفعُ على القطع، والجزم بالعطف، والنصب على الإِضمار.

* * *

مسألة ـ نحو: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا﴾ [يوسف: ١٠٩، غافر: ٨٢] يحتمل الجزم بالعطف، والنصب على الإِضمار، مثل ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الحج: ٤٦]، ونحو: ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] يحتمل

قوله: **(وإضمار أن واجب على الأول الخ)** قال ابن الحاجب إنما وجب إضمار أن على الأول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف أخصر وقال غيره؛ لأنها لو ظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وهو غير مستحسن وإنما جاز إضمار أن على الوجه الثاني؛ لأن الفاء تدخل على الاسم الصريح نحو أعجبني ضرب زيد فغضبه فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل اسم صريح. **قوله**: **(على الأول)** أي: لأن أن تضمر وجوباً في جواب الاستفهام. **قوله**: **(وكالمثال)** هو هل لك التفاوت إليه فتكرمه وقيد المشابهة بكون لو للتمني؛ لأنها لو كانت للشرط لم تكن الآية مشابهة للمثال في إعرابه لعدم تأتي النصب على الجواب فيها وتأتيه في المثال. **قوله**: **(ان سلم الخ)** أما إن لم تجعل للتمني بل جعلت شرطية لم يكن فيه إلا وجهان الرفع على الاستئناف والنصب إما على العطف على المصدر الصريح أي: كرة أو على تقدير أنه في جواب النفي. **قوله**: **(يمتنع الرفع على العطف)** أي: لعدم مرفوع يعطف عليه ويجوز الرفع على الاستئناف والنصب بإضمار أن. **قوله**: **(فنكرهه)** بالنون لا بالتاء لأن أمر المخاطب قليل إلا أن يقال يغتفر في الثواني.

قوله: **(على القطع)** أي: الاستئناف. **قوله**: **(والنصب على الإضمار)** أي: في جواب الأمر وسكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في إعرابه. **قوله**: **(على الإضمار)** أي: في جواب الاستفهام. **قوله**: **(ونحو وإن تؤمنوا الخ)** اعلم أن أن الناصبة يجوز إضمارها بعد الفاء والواو الواقعتين إما بعد فعل الشرط وقبل الجزاء نحو تأتني فتكرمني آتك ونحو الآية التي تلاها على وجه

(تتقوا) الجزم بالعطف، وهو الراجح، والنصب بإضمار «أنْ» على حد قوله [من الطويل]:

٨٠٤ ـ وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ [وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْماً]

والمصراع الذي أنشده والتقدير إن يك منك إتيان فإكرام وإن يكن منكم إيمان وتقوى يؤتكم أجوركم ومن يكن منه اقتراب منا وخضوع لنا نؤوه، وإما بعد الشرط والجزاء نحو: ﴿إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء﴾ [البقرة: ٢٨٤] على قراءة النصب وإنما جاز النصب في هذه الصور لمشابهة الشرط في الأول والجزاء في الثاني النفي إذ الجزاء شرط وجوده وجود الشرط ووجود الشرط مفرض فكلاهما غير موصوف بالوجود حقيقة فحمل نصب المضارع واقعاً بعد ذلك على نصبه واقعاً في جواب النفي ا هـ دماميني. **قوله: (ونحو وإن تؤمنوا الخ)** أشار في الألفية لجواز الوجهين المذكرين بقوله:

وجزم أو نصب لفعل إثر فا أو واو إن بالجملتين اكتنفا

قوله: (بإضمار أن) أي: تنزيلاً للشرط منزلة النفي.

---

٨٠٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (أوضح المسالك ٤/ ٢١٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٥١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٤٠١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦١؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٤٣٤).

اللغة والمعنى: يقترب: يدنو أو يجاور. يخضع: يأتمر بأوامرنا. نؤوه: نحميه، أو ننزله عندنا. يخشى: يخاف. هضماً: غصباً، أو ظلماً.

يقول: من ينزل في جوارنا، ويخضع لأوامرنا نحفظ حقوقه، ونحميه من كلّ عدوان.

باب الموصول

مسألة ـ يجوز في نحو: «مَاذا صَنَعْتَ، وماذا صنعته» ما مضى شرحه وقولُه تعالى: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، «ماذا»: مفعول مطلق، لا مفعول به؛ لأن «أجاب» لا يتعدَّى إلى الثاني بنفسه، بل بالباء؛ وإسقاطُ الجارِّ ليس بقياس، ولا يكون «ماذا» مبتدأ وخبراً، لأن التقدير حينئذٍ: ما الذي أجبتم به، ثم حُذِف العائد المجرور من غيرِ شرط حذفه؛ والأكثرُ في نحو: «مَنْ ذَا لَقِيتَ» كونُ «ذا» للإشارة خبراً، و «لقيت»: جملة حالية. ويقلُّ كونُ «ذا» موصولة، و «لقيت» صلة، وبعضُهم لا يُجيزه، ومن الكثير ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إذ لا يدخل موصولٌ على موصولٍ إلا شاذًا كقراءة زيد بن علي ﴿وَالَّذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] بفتح الميم واللام.

* * *

مسألة ـ ﴿فاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] «ما» مصدريّة: أي: بالأمر، أو موصول اسمي: أي بالذي تُؤمره، على حدّ قولهم: «أَمَرْتُكَ الخير»؛ وأمَّا من قال

قوله: (ما مضى شرحه) أي: في الباب الثاني فيما يجب على المسؤول عنه أن يفصل فيه وهو أن ما اسم استفهام وذا موصول خبر وصنعت صلة الموصول والعائد في الأول محذوف ويجوز أن تكون ماذا برمتها اسم استفهام وهي إما في محل نصب على المفعولية، وفي الثاني الجملة مفسرة العامل المحذوف، وإما في محل رفع على الابتداء والجملة من الفعل والفاعل خبر وهذان الوجهان أحد أوجه ستة تقدمت. **قوله: (ماذا مفعول مطلق)** أي: اسم استفهام مفعول مطلق، أي: أجبتموهم أي: إجابة. **قوله: (وإسقاط الجار ليس بقياس)** أي: وحينئذٍ فلا يصح جعل ماذا مفعولاً به ثانياً. **قوله: (مبتدأ وخبر)** أي: ما اسم استفهام مبتدأ وذا خبر اسم موصول وأجبتم صلة الموصول. **قوله: (كون ذا للإشارة الخ)** حاصله أن ذا الواقعة بعد ما يجوز جعلها اسم موصول اتفاقاً وأما الواقعة بعد من الاستفهامية فالأكثر انها اسم إشارة بدليل دخولها كثيراً على الذي نحو من ذا الذي وخلاف الأكثر أنها تكون موصولاً؛ وقيل: ان ذا بعد من لا تكون موصولة أصلاً وحينئذٍ فمن مبتدأ وذا اسم إشارة خبر ولقيت جملة حالية والعامل فيه ما في الإشارة من معنى الفعل، أي: من ذا أشير إليه حال كونه لاقياً لك. **قوله: (أي: بالذي تؤمره)** أي: فحذف العائد المنصوب بالفعل. **قوله: (على حد قولهم)** أي: من كون أمر يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه وهذا قليل.

«أمرتُك بكذا» وهو الأكثَرُ فيشكل؛ لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرفِ أن يكون الموصولُ مخفوضاً بمثله معنىً ومتعلقاً نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه؛ وقد يقال: إن ﴿اصدع﴾ بمعنى: آؤمر؛ وأما ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ١٠١] في الأعراف فيحتمل أن يكونَ الأصل بما كذبوه فلا إِشكال، أو بما كذبوا به، ويؤيّده التصريحُ به في سورة يونس؛ وإنّما جازَ مع اختلاف المتعلّق، لأن ﴿ما كانوا ليؤمنوا﴾ [يونس: ٧٤] بمنزلة «كذبوا» في المعنى؛ وأما ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] فقيل: «الذي» مصدريّة أي: ذلك تبشير الله؛ وقيل: الأصل يبشّر به، ثم حذف الجار توسُّعاً فانتصب الضمير ثم حُذف.

قوله: (أمرتك بكذا) أي: من كون أمر يتعدى للمفعول الثاني بالباء وهذا هو الأكثر. **قوله: (معنى ومتعلقاً)** أي: وهنا الجار إن اختلفا في المتعلق؛ لأن الباء الجارة للموصول متعلقة باصدع والباء الجارة للعائد متعلقة بتؤمر. **قوله: (أي: منه)** أي: فالعائد مجرور بمن كالموصول واتفقا متعلقاً؛ لأن الأول متعلق بتشرب والثاني متعلق بيشربون والمعنى فيهما أي: في الحرفين واحد أي: التعدية. **قوله: (بمعنى أؤمر)** أي: فكل من الجارين متعلق بالأمر فقد اتفق المتعلقان معنى، وإن اختلفا لفظاً، وهذه طريقة والحق أنه لا بد في الحذف من كون المتعلقين متوافقين لفظاً، ومعنىً كالحرفين. **قوله: (فيحتمل أن يكون الأصل بما كذبوه)** أي: لأن العائد المحذوف منصوب وهو يجوز حذفه. **قوله: (بمنزلة كذبوا في المعنى)** أي: فقد اتفق المتعلقان في المعنى، وقد علمت انها طريقة والحق أن ما في هذه الآية مصدرية والباء سببية. **قوله: (مصدرية)** هذا بناءً على قول ابن مالك والكوفيين إن الذي قد يأتي حرفاً مصدرياً، أي: موصولاً حرفياً لا يحتاج لعائد وهذا القول مردود؛ لأنه لم يثبت أن الذي يأتي حرفاً مصدرياً واستدلالهم بقوله تعالى: ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾ [التوبة: ٦٩] إذ المعنى كخوضهم مردود لجواز كون الذي موصولاً اسمياً صفة لمصدر محذوف، أي: وخضتم كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه وحذف العائد المنصوب على القياس، فالحاصل أن الذي قد ثبت اسميته ولا يعدل عما ثبت إلا بدليل، وما استدل به على الحرفية محتمل. **قوله: (وقيل الأصل الخ)** أي بناءً على أن الذي اسم موصول وهذا القول مردود؛ لأنه يؤدي إلى فتح باب حذف الجار توسعاً فكل ما يوجد مثل هذا يقال إن العائد المحذوف منصوب لحذف الجار أولاً توسعاً، وذلك مؤدٍ إلى عدم اشتراط الشروط المذكورة في حذف العائد المجرور وحينئذٍ، فالأوجه أن الذي هنا صفة لمصدر محذوف، أي: ذلك التبشير الذي بشره فالعائد منصوب ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وقيل أصل يبشر به الخ)** هذا أحد أقوال ذكرها الزمخشري كما ذكر ما قلناه من انه الأولى لكن ما قلنا إنه الأولى اعترضه أبو حيان بأنه لا يظهر إذ لم يتقدم لفظ التبشير ولا ما يدل عليه من بشر أو شبهه وقد يقال حذف الموصول لدلالة الصلة، فالدليل يكفي ولو متأخراً ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (ثم حذف)** أي: فهو

مسألة ـ يجوز في نحو: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] كونُ الذي موصولاً اسميّاً، فيحتاج إلى تقدير عائد، أي: زيادة على العلم الذي أحسنه؛ وكونه موصولاً حرفِيّاً فلا يحتاجُ لعائدٍ، أي: تماماً على إحسانه؛ وكونه نكرةً موصوفةً فلا يحتاجُ إلى صلة، ويكون أحسن حينئذٍ اسمَ تفضيلٍ، لا فِعْلاً ماضياً، وفتحتُه إِعرابٌ لا بناء، وهي علامةُ الجرّ؛ وهذان الوجهان كوفيّان، وبعضُ البصريّين يوافق على الثّاني.

* * *

مسألة ـ نحو: «أَعْجَبَنِي ما صنعت» يجوز فيه كونُ «ما» بمعنى «الذي»، وكونُها نكرة موصوفة؛ وعليهما فالعائد محذوف؛ وكونُها مصدريّة فلا عائد؛ ونحو: ﴿حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] يحتمل الموصولة والموصوفة، دون المصدريَّة، لأن المعاني لا يُنفق منها؛ وكذا ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] فإن ذهبت إلى تأويل ﴿ما تحبون﴾ و ﴿ما رزقناهم﴾ بالحب والرزق، وتأويل هذين بالمحبوبِ والمرزوقِ، فقد تعسَّفْتَ من غير مُحْوِجٍ إلى ذلك. وقال أبو حيان: لم يثبت مجيء «ما» نكرة موصوفة؛ ولا دليل في «مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لك» لاحتمالِ

من باب حذف العائد المنصوب بالفعل ولا يشترط في حذفه شيء. **قوله: (أي زيادة على العلم الذي أحسنه)** أي: أجاد معرفته من قولك أحسن الشيء إذا أجاد معرفته وهذا القول لابن قتيبة وهو بناءً على أن المراد بالذي غير من يعقل وهو العلم وعليه فسر الزمخشري حيث قال ثم آتينا موسى الكتاب تمامه على الذي أحسن، أي: على الذي أحسن موسى من العلم والشرائع من أحسن الشيء إذا أجاد معرفته، أي: آتيناه الكتاب زيادة على علمه على وجه التتميم. **قوله: (أن تماماً على إحسانه)** على هذا في أحسن ضمير عائد على موسى أي: تماماً على إحسان موسى بطاعتنا وقيامه بأمرنا ونهينا؛ وقيل: في أحسن يعود على الله ومتعلق الإحسان إلى أنبيائه وإلى موسى وعلى هذا، ففي الآية التفات، أي: آتيناه الكتاب زيادة على إحساننا إليه وإلى الأنبياء على وجه التتميم. **قوله: (وكونه نكرة موصوفة)** أي: وأحسن صفة، أي: تماماً على شيء أحسن أي: زائد في الحسن وهو علمه وقيامه بالأوامر والنواهي. **قوله: (وهي علامة الجر)** فهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل. **قوله: (فالعائد محذوف)** أي: لأن كلاً من الموصولة والموصوفة يحتاج للعائد إنما يختلفان في أن الأولى تحتاج للصلة والثانية للصفة. **قوله: (ويحتمل الموصولة والموصوفة)** أي: وعليها فالعائد محذوف.

قوله: (لأن المعاني) أي: التي منها المحبة. **قوله: (وكذا ومما رزقناهم ينفقون)** أي: تحتمل ما فيه أن تكون موصولة، وأن تكون موصوفة ولا تحتمل المصدرية. **قوله: (وكذا ومما رزقناهم ينفقون)** أي: فالمعنى على المصدرية وينفقون مما رزقناهم والرزق

الزيادة؛ ولو ثبت نحو: «سَرَّنِي مَا مُعْجِب لك» لثبت ذلك، انتهى. ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء إلا ومعناها السببيّة، نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

* * *

مسألة ـ إذا قلت: «أَعْجَبَنِي مَنْ جَاءَكَ» احتمل كون «مَنْ» موصولة أو موصوفة، وقد جوّزوا في ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]، وضعَّف أبو البقاء الموصولة، لأنها تتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى على الإبهام، وأجيبَ بأنها نزلت في عبد الله بن أُبيّ وأصحابه.

تعلق القدرة ولا ينفق منه. **قوله: (نحو سرني ما معجب لك)** أي: فالياء مفعول وما فاعل ومعجب بالرفع صفة لما وصفه المرفوع مرفوع. **قوله: (نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك)** أي: لثبت مجيء ما نكرة موصوفة لانتفاء احتمال الزيادة في نحو سرني ما معجب لك لأن ما إنما تزاد بين الجار والمجرور فيه نظر فقد مضى في ما الزائدة أنها تقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد وعمرو وأيضاً يحتمل أن تكون موصولة حذف صدر صلتها قال الدماميني في كلام المصنف إشعار بموافقة أبي حيان على أنه لو سمع سرني ما معجب لك لثبت كون ما موصوفة، والظاهر أنه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال أن تكون موصولة حذف صدر صلتها ويمكن الجواب بأن كلام أبي حيان إنما هو على الأصل وهو عدم الحذف والحاصل أنه لا يلزم من ثبوت سرني ما معجب لك ثبوت كون ما نكرة موصوفة لجواز كونها في هذا المثال زائدة بين الفعل ومرفوعة أو أنها غير زائدة بل موصول اسمي وحذف صدر صلته ا هـ تقرير شيخنا دردير.

قوله: (لثبت ذلك) أي: مجيئها نكرة موصوفة؛ لأن هذا الاحتمال فيه. **قوله: (ولا أعلمهم الخ)** هذا رد من المصنف على أبي حيان في قوله إن ما في قولهم مررت بما معجب لك تحتمل أن تكون زائدة، وحاصله أن ما إنما تزاد بعد الباء إذا كانت الباء للسببية وهنا في قوله مررت بما معجب لك للإلصاق لا للسببية فدل على أن ما غير زائدة فتم كونها نكرة موصولة. **قوله: (ومن الناس الخ)** اعترض بأنه لا فائدة في هذا الإخبار إذ من المعلوم أن من يقول آمنا الخ من الناس وأجيب بأن الفائدة حصلت من الإخبار بالبعضية أي: إن الذي قال ذلك بعضهم لا كلهم. **قوله: (بأنها نزلت الخ)** أي: وحينئذٍ فليس المعنى على الإبهام.

باب التوابع

مسألة ـ نحو: ﴿آمَنَّا بِرَبِّ العَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهٰرونَ﴾ [الأعراف: ١٢١ ـ ١١٢؛ والشعراء: ٤٧ ـ ٤٨] يحتمل بدلَ الكلّ من الكلّ، وعطفَ البيان؛ ومثله ﴿نَعبُدُ إِلٰهَكَ وإِلٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وإِسْمَاعِيلَ وإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ [النمل: ٥١] فيمن فتحَ الهمزة؛ ويحتملُ هذا تقديرَ مبتدأ أيضاً، أي: هي أنّا دمّرناهم.

* * *

مسألة ـ نحو: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلىٰ﴾ [الأعلى: ١] يجوزُ فيه كونُ ﴿الأعلى﴾ صفةً لِـ «الاسم» أو صفةً لِـ «الربّ»؛ وأمّا نحو: «جَاءنِي غُلاَمُ زيدٍ الظَّريف» فالصفة للمضاف، ولا تكونُ للمضاف إليه بدليلٍ، لأن المضافَ إليه إنّما جيء به لغرضِ التَّخصيص، ولم يؤتَ به لذاته، وعَكْسُه [من المتقارب]:

قوله: **(وعطف البيان)** هذا مبني على أن رب من صيغ المصادر لا مشتق؛ لأن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات. **قوله**: **(إبراهيم الخ)** يجوز أن يكونوا بدلاً من الآباء أو بياناً. **قوله**: **(فانظر كيف كان عاقبة مكرهم)** يحتمل أن تكون كان زائدة فكيف خبر مقدم، وأن تكون تامة فكيف حال وعاقبة فاعل وأن تكون ناقصة فكيف خبر مقدم. **قوله**: **(هذا)** أي: الآية الأخيرة، وقوله: أي هي الضمير للعاقبة.

قوله: **(سبح اسم ربك)** أي: نزه اسمه عن الإلحاد فيه بالتأويلات الزائغة وإطلاقه على غيره هذا هو المراد بتسبيح الاسم وتنزيهه فاندفع ما يقال إن المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم، وأجاب بعضهم عنه بأن الاسم صلة ورد بأن زيادة الأسماء لم تثبت وأجاب عنه أيضاً الغزالي بأنه إنما تعلق التسبيح بالاسم، وإن كان غير المسمى؛ لأن التعظيم إذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببه لأجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقائص يجب تنزيه الألفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الأدب. **قوله**: **(فالصفة للمضاف)** أي: الغلام وإنما جاز في الآية جعل الأعلى صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف إليه؛ لأن المضاف إليه في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح وليس المضاف إليه في المثال كذلك. **قوله**: **(إنما جيء به لغرض التخصيص)** أي: ولم يؤت به لذاته، فإن قيل ما الفرق بين الآية وهذا المثال حيث جاز في الآية أن يكون الأعلى صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف إليه وتعين في المثال أن يكون الظريف صفة للغلام المضاف أجيب بأن المضاف إليه في الآية

٨٠٥ ـ وَكُـلُّ فَـتـىً يَـتَّـقِـي فَـائِـزٌ

فالصّفة للمضافِ إليه، لأن المضاف إنما جيء به لقصدِ التّعميم، لا للحُكْمِ عليه، ولذلك ضعف قولُه [من الوافر]:

وَكُـلُّ أَخٍ مُـفَـارِقُـهُ أخُـوهُ   لَـعَـمْـرُ أَبِـيـكَ إلاَّ الْـفَـرْقَـدَانِ

مسألة ـ نحو: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الّذين يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢ ـ ٣] و «مررتُ بالرجلِ الذي فَعَلَ» يجوز في الموصول أن يكونَ تابعاً بإضمارِ أعني أو أمدح أو هو، وعلى التَبعيّة فهو نعت لا بدل إلا إذا تعذّر، نحو: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لمزة الّذِي جَمَعَ مَالا﴾ [الهمزة: ١ ـ ٢] لأن النكرة لا توصف بالمعرفة.

مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف إليه في المثال كذلك ا هـ شمني. **قوله: (وكل أخ)** كل مبتدأ وأخ مضاف إليه وجملة مفارقة أخوه خبر وقوله إلا الفرقدان حقه أن يقول إلا الفرقدين بالجر صفة للأخ فإلا اسم بمعنى غير ظهر إعرابها فيما بعدها، أي: كل أخ موصوف بكونه غير الفرقدين لكنه لاحظ أنه صفة للمضاف وهو كل فرفع ويحتمل أنه أتى على قصر المثنى. **قوله: (أن يكون تابعاً)** أي: على النعت؛ لأن الموصول مع صلته في قوة المشتق ولا يمنع أن يكون بدلاً. **قوله: (فهو نعت لا بدل الخ)** قال الدماميني: ينبغي أن ينظر في وجه تعين النعت وامتناع البدل في نحو هدىً للمتقين الذين يؤمنون بالغيب وفي نحو مررت بالرجل الذي فعل وقد يقال لعله اقتصار على الأقرب للذهن من تعيين السابق لا طرحه وقال الشمني وجه تعين النعت أن كل موصول فيه الألف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله كما صرح به الرضى في باب الصفة وسينقله عنه المصنف في الجهة السادسة، فالموصول الذي فيه الألف واللام دائماً صفة لموصوف مذكور أو مقدر، فإذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتاً له تعين جعله نعتاً له؛ لأن جعله غير ذلك لا يغني عن جعله نعتاً لاحتياجه دائماً إلى منعوت وجعله نعتاً يغني عن جعله غير ذلك، ولذا لم يذكر الزمخشري ولا أبو البقاء كونه بدلاً، وإن ذكره الشمني حيث قال يحتمل الجر من ثلاثة أوجه أظهرها أنه نعت والثاني أنه بدل والثالث عطف بيان ا هـ كلامه.

قوله: (إذا تعذر) أي: بأن وقع الموصول بعد نكرة والذي في الآية بدل من لمزة لا نعت إذا توصف النكرة بالمعرفة.

---

٨٠٥ ـ التخريج: هذا شطر ولم نقف له على تتمة ولا قائل.

اللغة: إن كل إنسان عليه أن يحمي نَفْسه، ويدفع عنها الأذى؛ وكل ما يشينها، وإن فعل فالفوز حليفه.

باب حروف الجر

مسألة ـ نحو: «زَيْدٌ كَعَمْرٍو» تحتمل الكافُ فيه عند المُغربين الحرفيّةَ فتتعلّق باستقرار؛ وقيل: لا تتعلّق، والاسميةَ فتكون مرفوعةَ المحلّ وما بعدَها جرٌّ بالإضافةِ، ولا تقدير بالاتّفاق؛ ونحو: «جَاءَ الَّذِي كَزَيْدٍ» يتعيَّن الحرفية، لأن الوَصْلَ بالمتضايفين ممتنع.

* * *

مسألة ـ «زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ» يحتمل «على» الوَجْهينِ، وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف.

* * *

مسألة ـ قيل في نحو: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ﴾ [الضحى: ١ ـ ٢]: إن الواو تحتمل العاطفة والقَسَمية، والصوابُ الأول، وإلا لاحتاجَ كلٌّ إلى الجواب، ومما يوضحه مجيء الفاء في أوائل سورتَيِ المرسلات والنازعات.

قوله: (وقيل لا يتعلق) بناءً على أن كاف التشبيه حرف جر شبيه بالزائد فلا تتعلق بشيء. **قوله: (لأن الوصل الخ)** أي: وجعل الكاف اسماً مضافاً لما بعده لزم أن تكون الصلة مضافاً ومضافاً إليه مع أنها إنما تكون جملة. **قوله: (يحتمل على الوجهين)** يعني: كون على حرفاً وكونهما أسماء ظرفاً بمعنى فوق وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف؛ لأنها مع ما بعدها في موضع الخبر. **قوله: (وإلا لاحتاج الخ)** فيه إدخال اللام على جواب إن الشرطية وهو ممنوع كما مر. **قوله: (مجيء الفاء في أوائل سورة المرسلات)** أي: لأن الفاء بالضرورة هناك حرف عطف فتعين أن تكون الواو هنا كذلك.

باب في مسائل مفردة

مسألة ـ نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ﴾ [النور: ٣٦] فيمن فتح الباء يحتمل كونُ النائبِ عن الفاعل الظرف الأوّل ـ وهو الأوْلَى ـ أو الثاني أو الثَّالث؛ ونحو: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى﴾ [الزمر: ٦٨] النائب الظرف أو الوصف، وفي هذا ضعف، لضعف قولهم «سِيرَ عَلَيْهِ طويلٌ».

* * *

مسألة ـ «تَجَلَّى الشَّمْسُ» يحتمل كون «تجلَّى» ماضياً تُرِكت التاء من آخره لمجازِيَّة التأنيث، وكونه مضارعاً أصله: «تَتَجَلَّى» ثم حُذِفت إحدى التاءين على حدّ قوله تعالى: ﴿ناراً تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤]، ولا يجوز في هذا كونُه ماضياً، وإلا لقيل: «تَلَظَّتْ»، لأن التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميراً متَّصلاً. وبما ذَكَرْنا من الوجهينِ في المثال الأول تعلم فساد قول من استدلَّ على جواز نحو: «قامَ هِنْدٌ» في الشعرِ بقوله [من الطويل]:

باب في مسائل مفردة

قوله: (في مسائل) مراده بالجمع ما فوق الواحد؛ لأنه لم يذكر إلا مسألتان. **قوله: (فيمن فتح)** أي: في قراءة من فتح الباء وهو شعبة. **قوله: (وهو الأولى)** أي: لأنه القائم مقام المفعول؛ لأن الفعل يتعدى باللام وأيضاً لقربه من العامل وسبقه وأما رجال فهو فاعل المحذوف أي: يسبحه رجال والجملة مستأنفة جواباً لسؤال مقدر تقديره من يسبحه. **قوله: (لضعف قولهم سير عليه طويل)** وجه الضعف أن سير الأولى فيه أن يكون نائب الفاعل الجار والمجرور؛ لأنه القائم مقام المفعول عند حذفه فإذا وجد مصدر وجار ومجرور كان الجار والمجرور أحق بالنيابة وحينئذٍ فعليه نائب الفاعل وطويلاً يقرا بالنصب صفة لموصوف محذوف أي: سيراً طويلاً. **قوله: (لمجازية التأنيث)** أي: لأن مجازي التأنيث إذا كان اسماً ظاهراً يجوز تجريد فعله. **قوله: (وبما ذكرنا من الوجهين الخ)** اعلم أنه إنما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعاً محذوفاً منه إحدى التاءين لا باعتبار الوجه الأول وهو كونه ماضياً إذ لا مدخل لهذا الوجه في تبيين الفساد أصلاً ا هـ دماميني وأجيب بأن قوله وبما ذكرنا من الوجهين فيه حذف مضاف، أي: من جواز الوجهين وهما كون تجلى ماضياً أو مضارعاً فالسقوط جاء من جوازهما. **قوله: (تعلم فساد الخ)** حاصله أن بعضهم قال إن حقيقي التأنيث يجوز تجريد فعله من التاء إذا

٨٠٦ ـ تَـمَـنَّـى ٱبْـنَـتَـايَ أَنْ يَـعِـيـشَ أَبُـوهُـمَـا [وَهَـلْ أَنَـا إلا مِـنْ رَبِـيـعَـةَ أَوْ مُـضَـرْ]

لجوازِ أن يكونَ أصله: تَتَمَّنى.

* * *

الجهة السادسة: أن لا يراعي الشُّروط المختلفة بحسب الأبواب؛ فإن العرب يشترطون في بابٍ شيئاً، ويشترطونَ في آخَرَ نقيضَ ذلك الشيء، على ما اقتضَتْه حكمةُ لغتهم وصحيح أقيستهم؛ فإذا لم يتأمَّل المعرب اختلطت عليه الأبوابُ والشرائطُ.

فلنورِد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين:

النوع الأول: اشتراطهم الجمودَ لعطف البيان، والاشتقاقَ للنعت.

ومن الوَهَمِ في الأول قولُ الزمخشري في ﴿مَلِكِ النَّاسِ إِلَٰهِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢ ـ ٣] إنهما عَطْفَا بيانٍ، والصَّواب أنهما نعتان، وقد يجاب بأنهما أُجْرِيَا مُجْرَى الجوامد؛ إذ يُستعملاَن غير جاريينِ على موصوفٍ وتجري عليهما الصفاتُ، نحو قولنا: «إلهٌ

كان في الشعر واستدل بهذا الشعر فقال أصله تمنت ابنتاي وحاصله أنه يحتمل أن أصله تتمنى وأن أصله تمنت والدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال.

قوله: (الجهة السادسة) أي: من الجهات التي يدخل على المعرب الفساد بسببها. **قوله: (ويشترطون)** أي: يلتزمون. **قوله: (نقيض ذلك الشيء)** مثلاً عطف البيان لتوضيح ذات الشيء فالحكمة تقتضي جموده وصحيح القياس على التميز والنعت لبيان رسم الشيء فالحكمة تقضي اشتقاقه وصحيح قياسه على الحال. **قوله: (فإذا لم يشمل العرب)** أي: في تلك الشروط. **قوله: (اختلطت عليه الأبواب)** أي: فيعرب ما لا يكون بدلاً بدلاً وهكذا. **قوله: (لعطف البيان)** أي: فمن أعرب المشتق بياناً فقد أخطأ، ومن أعرب الجامد نعتاً فقد أخطأ. **قوله: (والصواب أنهما نعتان)** أي: لأن ملك وإله مشتقان لا جامدان. **قوله: (مجرى الجوامد)** أي: في كونهما قد لا يقعان نعتاً لشيء وفي أنهما يوصفان وهذا شأن الجوامد وحينئذٍ صح جعلهما بياناً. **قوله: (إذ يستعملان غير جاريين على موصوف)** نحو

---

٨٠٦ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في (ديوانه ص ٢١٣؛ والأزهيَّة ص ١١٧؛ والأغاني ١٥/ ٣٠٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ١٧١، ٢/ ٥٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٤٠، ١١/ ٦٨، ٦٩؛ والدرر ٦/ ٢٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢١٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٤ (أوا)).

اللغة والمعنى: تمنّى: طلب ما كان بعيد الوقوع، أو المستحيل. ربيعة أو مضر: ابنا نزار بن معد بن عدنان، وهما أبوا العرب العدنانيين. والمراد هنا، أنّه من الناس ينزل به ما ينزل بهم من المصائب.

يقول: وما أنا إلاّ من الناس أموت كما يموتون.

وَاحِدٌ»، و «مَلِك عَظِيم».

ومن الخطأ في الثاني قول كثيرٍ من النحويّين في نحو: «مَرَرْتُ بِهٰذَا الرَّجُلِ»: إن «الرجل» نعت، قال ابن مالك: أكثرُ المتأخِّرين يقلّد بعضهم بعضاً في ذلك، والحامل لهم عليه توهُّمُهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخَصَّ من متبوعِه، وليس كذلك؛ فإنه في الجوامد بمنزلة النعتِ في المشتقّ، ولا يمتنع كونُ المنعوتِ أخَصَّ من النعت؛ وقد هُدِيَ ابن السيِّد إلى الحق في المسأَلة، فجعل ذلك عطفاً لا نعتاً، وكذا ابن جني، ا هـ.

إله الخلق ومالكهم. **قوله: (وملك عظيم)** أي: وكذا يقال مالك عظيم فاندفع ما يقال إن الجواب إنما يظهر على قراءة ملك لا مالك. **قوله: (ومن الخطأ في الثاني)** أي: وهو النعت. **قوله: (إن الرجل نعت)** أي: مع أنه جامد فالصواب أنه بدل أو عطف بيان. **قوله: (يقلد بعضهم بعضاً في ذلك)** أي: في جعل الرجل نعتاً لاسم الإشارة. **قوله: (والحامل لهم عليه توهمهم الخ)** لا نسلم أن هذا هو الحامل لهم بل الحامل لهم على ذلك ما رأوه من صدق حد النعت الاصطلاحي عليه مع عدم التكلف وذلك؛ لأن النعت عندهم تابع يدل على معنى في متبوعه فإذا وجدت هذه الدلالة في لفظ صح وقوعه نعتاً، ولا فرق بين المشتق وغيره فالرجل المذكور عند المحققين صفة لهذا، وإن كان وضعه للذات في غير هذا الموضع، وإنما استعمل ههنا صفة؛ لأن ما تقدم من اسم الإشارة دال على الذات فتعين دلالة الرجل على معنى فيها وهو معنى الصفة وكان وصف اسم الإشارة بذلك أعني اسم الجنس المعرف باللام؛ لأنه لا دلالة في اسم الإشارة على حقيقة الذات المشار إليها فاحتيج إلى بيان حقيقتها فأتى باسم الجنس لبيان حقيقة تلك الذات، فإن قيل لم لم يجز أن يوصف بأسماء الأجناس باقياً معناها على ما وضعت له كسائر المبهمات التي هي في غير أسماء الإشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وسبع أسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الأسد، فإن شخصاً وسبعاً مبهمان كأسماء الإشارة، فالجواب أن ذلك لم يجز لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة على ما كان يحصل من اسم الجنس لو لم يقع صفة إذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية وأسد يفيد السبعية وأما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضراً معيناً كذا قرره الرضى ا هـ دماميني.

قوله: (إلا أخص) أي: إلا عرف أي: وهنا المبين أعرف؛ لأن اسم الإشارة أعرف من المحلى فلذا عدلوا عن جعله بياناً لجعله نعتاً، وقوله من متبوعه، أي: لأجل أن يصح تبيينه به. **قوله: (وليس كذلك)** أي: وليس هذا مطابقاً للواقع. **قوله: (بمنزلة النعت)** أي: في إفادة تخصيص المتبوع إن كان نكرة وتوضيحه إن كان معرفة والفارق إنما هو الجمود والاشتقاق. **قوله: (ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت)** أي: أو مساوياً له، وكذا عطف البيان يجوز أن يكون مساوياً للمبين أو أدنى رتبة منه بأن يكون المبين أخص من البيان فصحة التبيين تابعة للشهرة لا للأخصية وإلا عرفية. **قوله: (في ذلك)** أي: فالرجل

قلت: وكذا الزجّاج والسّهيلي، قال السهيلي: وأمّا تسمية سيبويه له نعتاً فتسامُح، كما سمّي التوكيد وعطف البيان صفة.

وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازُوا في ذلك الصفَةَ والبيان، ثم استَشْكَلَه بأن البيانَ أعْرَفُ من المبين وهو جامد، والنعت دون المنعوت أو مساوٍ له وهو مشتق أو في تَأويله، فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً؟ وأجاب بأنه إذا قُدّرِ نعتاً فاللام فيه للعهد والاسم مؤوَّل بقولك: الحاضر أو المشار إليه؛ وإذا قُدّرِ بياناً فاللام لتعريفِ الحضور؛ فيُساوي الإِشارة بذلك ويزيد بإفادته الجنسَ المعينَ فكان أخص؛

من مررت بهذا الرجل. **قوله**: **(بأن البيان أعرف)** أي: يجب أن يكون أعرف من المبين لأجل أن يصح تبيينه به في أن صحة التبيين تابعة لقلة الأفراد والشهرة لا للأعرفية وقد أجاز سيبويه في يا هذا ذا الجملة أن ذا الجملة عطف بيان فكلامه هذا في حيز المنع. **قوله**: **(وهو جامد)** هذا الاشتراط مسلم فالاعتراض به مسلم، وأما اشتراط أعرفيته عن المبين فلا تسلم لما علم من كلام ابن مالك قريباً. **قوله**: **(والنعت دون المنعوت)** أي: في رتبة التعريف أو مساوٍ له فيها وحينئذٍ فلا يكون النعت أعرف من المنعوت، وذلك لأن التابع لا يشرف على المتبوع وفيه أن النعت موضح أو مخصص للمنعوت فمقتضاه أنه يجوز أن يكون أشرف منه.

قوله: **(للعهد)** أي: الحضوري، أي: من غير ملاحظة إفادة الجنس المعين وحينئذٍ فهو مساوٍ لمدلول اسم الإشارة من حيث أن كل معين حاضر، فالحاضر المعين هو المشار إليه وحينئذٍ فيؤوّل مدخول اللام بالحاضر أخذاً له من اللام أو بالمشار إليه أخذاً من الإشارة، وإنما قلنا من غير ملاحظة إفادة الجنس؛ لأنه لو لوحظ لكان زائداً على المنعوت مع أنا بصدد أن لا يزيد عليه وبهذا حصل التساوي فيهما وحصل الاشتقاق من حيث التأويل. **قوله**: **(والاسم)** أعني الرجل. **قوله**: **(لتعريف الحضور)** أي: والحاضر هو المشار إليه وبهذا ساوى مدخول أل اسم الإشارة وهذا لا يكفي في جعله بياناً إذ لا بد أن يكون البيان أخص وحينئذٍ فيلاحظ مع كون أل للحضور إفادة الجنس المعين وحينئذٍ فالاسم المعرف مفيد لحضور الجنس المعين دون غيره من الأشياء بخلاف اسم الإشارة، فإنه إنما أفاد حاضراً مبهماً وحينئذٍ فقد حصل الشرط الأول وهو أعرفية البيان وسكت عن الشرط الثاني وهو الجمود لوضوحه. **قوله**: **(فيساوي)** أي: الرجل. **قوله**: **(فيساوي الإشارة الخ)** فيه نظر إذ المعرف بأل دون المعرف باسم الإشارة. **قوله**: **(بذلك)** أي: بسبب دلالة اللام على الحضور. **قوله**: **(ويزيد عليها الخ)** فيه نظر؛ لأن اسم الإشارة يفيد التعيين بالحس والقلب وأما التعيين من أل فهو تعيين قلبي، ولا شك أن التعيين بالحس والقلب أقوى من التعين بالحس فقط فلا يسلم زيادة المعرف بأل وقد علمت أن اشتراط الأعرفية غير مسلم، بل الشرط هو الجمود فقط. **قوله**: **(الجنس المعين)** أي: جنس

قال: وهذا معنى قول سيبويه ا هـ.

وفيما قاله نظر؛ لأن الذي يؤوّله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً، كـ «مررتُ بزيدٍ هَذَا»، فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنما هو معنى ما قبله، فكيف يجعلُ معنى ما قبله تفسيراً له؟

وقال الزمخشريّ في ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٢]: يجوز كونُ اسم الله تعالى صفةً للإشارة أو بياناً، و «ربّكم» الخبر، فجوَّز في الشيء الواحد البيانَ والصِفةَ، وجوَّز كونَ العَلَم نعتاً، وإنما العلم يُنْعت ولا يُنْعت به، وجوّز نعت الإشارة بما ليس معرفاً بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه.

النوع الثاني: اشتراطهم التعريفَ لعطف البيان ولنعت المعرفة، والتنكيرَ للحال، والتمييز؛ وأفْعَلَ «مِنْ»، ونعتِ النكرة.

ومن الوَهَمِ في الأوَّلِ قولُ جماعةٍ في صديد من ﴿مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وفي ﴿طَعَام مساكِين﴾ من ﴿كفَّارَة طَعَام مَسَاكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] فيمن نوَّن «كفارة»:

الرجل دون غيره من الأشياء. **قوله: (وفيما قاله نظر)** والجواب عنه أنه فسر بالحاضر أخذاً من أل لا من اسم الإشارة ولا يتم كلام المصنف إلا لو كان التأويل أخذناه من معنى الإشارة والحاضر هو المشار إليه فصح تفسيره بالمشار إليه، واحتيج لذلك التأويل ليصح كونه نعتاً وبالجملة فما قاله ابن عصفور هو المناسب فعند جعله نعتاً يؤول بالمشتق وعند جعله بياناً لا يؤول إلا أن اشتراط ابن عصفور الأعرفية في البيان لا تسلم. **قوله: (فليس ذلك معناه)** يقال هو معناه أيضاً أتى من أل التي للعهد الحضوري والنعت لا بد من تأويله فالجامد بيان لذاته نعت لتأويله. **قوله: (فجوز في الشيء الواحد البيان والصفة)** أي: وجواب ابن عصفور السابق لا يتأتى هنا؛ لأن أل في الله صارت جزءاً من العلم لا أنها للتعريف. **قوله: (وجوز كون العلم الخ)** أجيب عن ذلك بأنه لاحظ الأصل قبل العلمية والغلبة فهو بمنزلة ذلكم المعبود وحينئذٍ فاندفع هذا وما بعده وقد أجازوا تعلق الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى: ﴿وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم﴾ [الأنعام: ٣] على معنى وهو المعبود، فإذا صاغ لهم تأويله بذلك الأجل التعلق فلم لا يجوز مثله لأجل الوصل.

قوله: (اشتراطهم التعريف لعطف البيان) أي: فعطف البيان لا بد أن يكون معرفة؛ لأن النكرة غير بينة في نفسها فكيف تبين غيرها، وفيه أن النكرات تتفاوت في الوضوح فتبين النكرة غير الواضحة بالواضحة على أنهم قالوا يجوز أن يتضح المراد بالمجموع وأن يكون عطف البيان للمدح. **قوله: (والتنكير للحال والتمييز)** أي: ولغير ذلك فيشمل خبر لا التبرئة والمضاف إذ لا يكون إلا نكرة كما يأتي له. **قوله: (في الأول)** أي: ما يشترطون

إنهما عَطْفَا بيانٍ، وهذا إنما هو معترض على قول البصريِّين ومَنْ وافقهم؛ فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً، وأما الكوفيُّون فيرَوْنَ أن عطفَ البيان في الجوامِدِ كالنعتِ في المشتَقّات، فيكون في المعارف والنكرات، وقولُ بعضهم في «ناقع» من قول النابغة [من الطويل]:

٨٠٧ - [فَبِتُّ كأنّي سَاوَرَتْني ضَئِيلَةٌ] مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

إِنه نعتٌ لِـ «السمّ»، والصواب أنه خبر لِـ «السمّ»، والظرف متعلّق به، أو خبرٌ ثانٍ.

وليس من ذلك قولُ الزمخشريّ في ﴿شديد العقاب﴾ [البقرة: ١٩٦، غافر: ٣]: إنه يجوز كونُه صفةً لاسم الله تعالى في أوائل سورة المؤمن، وإن كان من باب الصّفةِ المشبهة، وإضافتُهَا لا تكون إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن ﴿شديد العقاب﴾

فيه التعريف أعم من عطف البيان ونعت المعرفة. **قوله: (إنما هو معترض)** أي: بكونه نكرة والبيان لا يكون نكرة. **قوله: (على قول البصريين)** أي: المشترطين لكون البيان معرفة. **قوله: (فيكون في المعارف والنكرات)** أي: كما أن النعت كذلك والتحقيق مذهب الكوفيين. **قوله: (من الرقش الخ)** صدره:

فبت كأني ساورتني ضئيلة

وقوله: ساورتني أي: عانقتني، والضئيلة: الحية الدقيقة، والرقش: جمع رقشاء وهي من الحيات المنقطة بسواد وبياض، والناقع: والبالغ في القتل. **قوله: (أنه نعت للسم)** أي: وهو خطأ لأن نعت المعرفة لا يكون إلا معرفة وأجيب عنه بأن السم في معنى النكرة؛ لأن أل للجنس والمعرف بها في حكم النكرة. **قوله: (وليس من ذلك)** أي: من الخطأ في الأول. **قوله: (كونه صفة لاسم الله تعالى)** أي: فيرد عليه أن شديد صفة مشبهة وإضافتها غير محضة لأنها دائماً من إضافة الوصف لمعموله وإضافته إلى معموله دائماً غير محضة والإضافة الغير المحضة لا تفيد تعريفاً فيلزم وصف المعرفة بالنكرة. **قوله: (في أوائل الخ)** أي: الواقع في أوائل الخ. **قوله: (وإضافتها لا تكون الخ)** أي: فلا تكون

---

٨٠٧ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في (ديوانه ص ٣٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٧؛ والحيوان ٤/ ٢٤٨؛ والدرر ٦/ ٩؛ وسمط اللآلي ص ٤٨٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٢؛ والكتاب ٢/ ٨٩؛ ولسان العرب ٤/ ٥٠٧ (طور)، ٥/ ٢٠٢ (نذر)، ٨/ ٣٦٠ (نقع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٧٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٧).

اللغة: ساورتني: وثبت علي. رقشاء: أفعى. ضئيلة: حية صغيرة شديدة السم.

المعنى: فبت خائفاً لا أستطيع النوم، كمن خاف أفعى خفية شديدة السم، تثب عليه في أي لحظة.

معناه: شديد عِقَابُه، ولهذا قالوا: كلّ شيء إضافته غيرُ مَحْضة فإنه يجوز أن تصير إضافته محضة، إلا الصفة المشبّهة، لأنه جَعَله على تقدير «أل»، وجَعَلَ سبب حذفِها إرادة الازدواج؛ وأجازَ وصْفِيَّتَهُ أيضاً أبو البقاء، لكن على أن «شديداً» بمعنى «مشدّد» كما أن «الأذِينَ» في معنى «المُؤَذِّن»، أخرجه بالتأويل من بابِ الصفة المشبَّهةِ إلى باب اسم الفاعل؛ والذي قَدَّمه الزمخشريُّ أنه وجميعَ ما قَبْله أَبْدال؛ أَمَّا أنه بدل فلتنكيره؛ وكذا المضافانِ قبلَهُ وإن كانَا من بابِ اسم الفاعل؛ لأنَّ المراد بهما المستقبل، وأما البواقي فللتناسب؛ ورَدَّ على الزجَّاج في جَعْله ﴿شديد العقاب﴾ [البقرة: ١٩٦، غافر: ٣]

محضة أصلاً إذ لا يمكن قصرها على المضي حتى تكون إضافتها لغير معمولها وتكون محضة بخلاف غيرها من الصفات كاسمي الفاعل والمفعول. **قوله: (إلا في تقدير الانفصال)** لأنه دائماً من إضافة الوصف إلى معمول. **قوله: (كل شيء)** أي: كاسم الفاعل واسم المفعول.

قوله: (أن تصير إضافته محضة) أي: بأن يراد منه المضي فلا يكون حينئذٍ مضافاً لمعموله إذ لا يعمل إذا أريد منه المضي. **قوله: (لأنه جعله الخ)** علة للنفي أعني قوله وليس من ذلك قول الزمخشري الخ. **قوله: (على تقدير أل)** أي: فالأصل الشديد العقاب. **قوله: (الازدواج)** أي: الموافقة لما معها من الصفات في انتفاء من كل ا هـ تقرير دردير. **قوله: (إلى باب اسم الفاعل)** أي: والمراد منه المضي أي شديد عقابه في الماضي أي واسم الفاعل إذا كان المراد منه الماضي كانت إضافته محضة لأنه من إضافة الوصف لغير معموله. **قوله: (والذي قدمه الزمخشري)** أي: على غيره من كلامه أي والذي ذكره في كشافه قبل هذا الوجه أن شديد العقاب وجميع ما قبله وهو قوله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب. **قوله: (أما أنه بدل)** أي: أما كون شديد العقاب بدلاً. **قوله: (فلتنكيره)** أي: لأنه من إضافة الصفة المشبهة لمعمولها فإضافتها غير محضة لا تفيد تعريفاً. **قوله: (فلتنكيره)** أي: والنكرة لا تكون نعتاً للمعرفة ولا بياناً لها، وقوله فلتنكيره أي وحيث كان نكرة وما قبله معرفة فلا يعرب الثاني نعتاً لأنه يشترط توافق النعت للمنعوت بخلاف البدل إذ بدل النكرة من المعرفة جائز.

قوله: (لأن المراد بهما المستقبل) أي: واسم الفاعل إذا أريد به المستقبل كان عاملاً وإضافة اسم الفاعل لمعموله غير محضة فلا تفيد تعريفاً. **قوله: (وأما البواقي)** أي: وأما كون البواقي أعني العزيز العليم بدلاً فللتناسب أي لتناسب ما بعدهما في كونه بدلاً إذ جعلهما صفات وما بعدهما بدلاً يكون خالياً عن التناسب. **قوله: (وأما البواقي)** المراد بها العزيز العليم لأنهما البواقي من جميع ما قبل شديد العقاب أو هما وذي الطول أن أريد البواقي من التوابع في الآية. **قوله: (ورد على الزجاج الخ)** أي: لأنه يكون خالياً عن المناسبة. **قوله: (ورد على الزجاج الخ)** تحصل من كلامه ثلاثة أقوال الأول جعل الجميع

بدلاً وما قبله صفات، وقال: في جعله بدلاً وحده من بين الصفات نُبُوٌّ ظاهر.

ومن ذلك قولُ الجاحظِ في بيت الأعشى [من السريع]:

٨٠٨ ـ وَلَسْتَ بِالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى [وَإنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ]

إنه يُبْطِلُ قول النحويين «لا تجتمع «أل» و «مِنْ» في اسم التفضيل»، فجعل كلاً من «ألْ» و «مِنْ» معتدًا به جارياً على ظاهره؛ والصّواب أن تقدر «أل» زائدة، أو معرفة و «من» متعلّقة بـ «أكثر» منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور، أو بالمذكور على أنّها بمنزلتها في قولك: «أنْت مِنهُمُ الْفَارِسُ الْبَطَلُ»، أي: أنت من بينهم؛ وقولُ بعضهم:

صفات الثاني جعل الجميع أبدالاً والثالث جعل الأربع الأول صفات وجعل الأخير بدلاً والأوّلان للزمخشري والأخير للزجاج. **قوله**: (**نبو ظاهر**) أي: لأنه لا موجب للتخالف بالبدلية والوصفية مع إمكان ان الكل بدل، وقال اليمني يحتمل أن يكون وجه النبو هو أن هذه النكرة لو كانت بدلاً فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع في حكم المنحى، ولما كان ما قبله وما بعده صفات لزم أن تكون في حكم المنحى وأيضاً فكونه بدلاً لا يقتضي أن يكون هو المقصود بما نسب إلى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضي كون المتبوع هو المقصود دونه، وأيضاً لو كان بدلاً والبدل على نية تكرار العامل لكان مع عامله أجنبياً من الصفات اهـ كلامه. **قوله**: (**ومن ذلك قول الجاحظ**) الأولى ومن الوهم في الثاني أي في اشتراط التنكير في الحال وما بعده إذ ليس هذا من الوهم في الأمر الأول كما هو ظاهره بل من الثاني لأنه ذكر من جملة الثاني أفعل من. **قوله**: (**حصى**) أي: عدداً وتمامه:

وإنما العزة للكاثر

العزة القوة والغلبة والكاثر الكثير. **قوله**: (**جارياً على ظاهره**) أي: من أن أل معرفة ومن جارة للمفضول متعلقة بالمذكور. **قوله**: (**ومن متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً مبدلاً مذكور**) فيه أنه يلزم عليه إبدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وهو ممنوع. **قوله**: (**على أنه بمنزلتها الخ**) أي: فهي جارة لغير المفضول عليه والممنوع إنما هو تعلقها بأفعل مع كونها جارة للمفضول.

---

٨٠٨ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في (ديوانه ص ١٩٣؛ والاشتقاق ص ٦٥؛ وأوضح المسالك ٣/ ٢٩٥؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، ٣/ ٤٠٠؛ والخصائص ١/ ١٨٥، ٣/ ٢٣٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٠٤؛ وشرح المفصل ٦/ ١٠٠، ١٠٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨).

شرح المفردات: الحصى: هنا العدد والأنصار. العزّة: الغلبة. الكاثر: الكثير العدد.

المعنى: يقول هاجياً علقمة بن علاثة: فيم تزعم أنّك أعزّ من عامر، ولست بأكثر منهم عدداً، وإنّما العزّة لصاحب الكثرة. لأنّ الجاهليين كانوا يعتبرون أنّ الكثرة العدديّة هي مقياس للتفاخر لما تثير في نفوس الأعداء من خوف ورعب، وفي نفوس أصحابها الشعور بالقوّة والمنعة.

«إنها متعلقة بليس» قد يُرَدُّ بأنها لا تدلُّ على الحدث عند من قال في أَخواتها إنها تدلّ عليه، ولأن فيه فَصْلاً بين أفعل وتمييزه بالأجنبيّ، وقد يجاب بأن الظَرف يتعلّق بالوهم، وفي «ليس» رائحة قولك: انتفى، وبأن فَصْلَ التمييز قد جاء في الضرورة في قوله [من المتقارب]:

٨٠٩ ـ عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاً

و «أَفْعَل» أقْوَى في العمل من «ثلاثون».

ومن الوهم في الثاني قولُ مكي في قراءة ابن أبي عَبْلة ﴿فإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] بالنصب: إن ﴿قلبه﴾ تمييز، والصوابُ أنَّه مشبه بالمفعول به كـ «حسن وَجْهَه»، أو بَدَل من اسم «إن». وقولُ الخليل والأخفش والمازني في «إياي» و «إيَّاك»، و

قوله: (قدير بأنها لا تدل على الحدث عند من قال في أخواتها أنها تدل عليه) ليس لهذا الظرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند من لم يقل في أخواتها أنها تدل عليه فإن هذا قول لا وجود له، وإنما هو قولان أحدهما أن أخوات ليس دالة على الحدث الثاني أنها غير دالة عليه، وأما ليس فلا دلالة لها عليه قولاً واحداً، فإن قلت فما فائدة التقييد إذن التنبيه على أن انتفاء تعلق الظرف بليس عند من لا يقول بأن أخواتها تدل على الحدث من باب أولى فهو مفهوم موافقة ا هـ دماميني.

قوله: (بالأجنبي) أي: والفصل بين المميز والتمييز لا يجوز. **قوله: (يتعلق بالوهم)** أي: بما يتوهم فيه رائحة الفعل. **قوله: (للهجر)** متعلق بمضى وحولاً تمييز للعدد وهو ثلاثون. **قوله: (وأفعل أقوى في العمل)** أي: لأنه وصف وثلاثون جامد وكل منهما عامل في التمييز لأنه هو المميز والمميز ينصب التمييز لمشابهته الفعل من حيث إن كلاً طالب لما يعمل فيه. **قوله: (ابن أبي عبلة)** بالعين المهملة والباء الموحدة. **قوله: (تمييز)** أي: فهو وهم لاشتراط تنكير التمييز وقلبه معرفة ويمكن أن هذا القائل مشى على طريقة الكوفيين من جواز تعريف التمييز. **قوله: (والصواب أنه مشبه بالمفعول به)** أي: ويكون آثم على هذا صفة مشبهة بما جاء على صيغة فاعل كقوله:

من صديق أو أخي ثقة أو عدو شاحط داراً

قوله: (وقول الخليل) هذا عطف على قول مكي وإنما جعل هذا من الوهم في

---

٨٠٩ ـ **التخريج**: البيت للعباس بن مرداس في (ديوانه ص ١٣٦؛ وتهذيب اللغة ١٠/٢٦٦؛ وأساس البلاغة (كمل)؛ وكتاب العين ٥/٣٧٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/٥٩٨ (كمل)؛ وتاج العروس (كمل)).

اللغة: الحَوْل: السنة أو العام. كميلاً: كاملاً.

المعنى: يقول: مع أنه قد مضى على هجرك لي ثلاثون عاماً كاملاً فما زلت أذكرك وأحِنُّ إليك.

«إياهُ»: إن «إيّا» ضميرٌ أُضِيفَ إلى ضمير؛ فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للنكرات وهو الإِضافة؛ وقول بعضهم في «لا إلٰه إلا الله» إن اسم الله تعالى خبر «لا» التبرئة، ويردُّه أنها لا تعمل إلا في نكرة منفِيَّة، واسمُ الله تعالى معرفة مُوجبة؛ نعم يصحُّ أن يقال: إنه خبر لـ «لا» مع اسمها، فإنّهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه؛ وزعمَ أن المركبَّة لا تعمل في الخبر، لضَعفِها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعَدَ منها وهو الخبر، كذا قال ابن مالك.

والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركَّبة لا تعمل في الاسم أيضاً؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه، وأما «لا رَجُلَ ظَرِيفاً» بالنصب فإنه عند سيبويه مثل «يا زَيْدُ الْفَاضِلِ» بالرَّفع؛ وكذا البحثُ في «لا إِلٰهَ إلا هو» للتعريف والإِيجاب أيضاً، وفي «لا إله إلا إِلٰهٌ واحد» للإيجاب؛ وإذا قيل: «لا مستحقاً للعبادة إلا إِلٰهٌ واحد، أو إلا الله»

الثاني لأن الإضافة يشترط فيها تنكير المضاف. **قوله: (إلا للنكرات)** قد يقال لعل مذهبهم جواز اجتماع معرفين على معرف واحد من وجهين مختلفين ولا يتحاشون من ذلك كما قال به الرضى في أيهم الموصولة وغيرها ا. هـ تقرير درديز. **قوله: (واسم الله تعالى معرفة)** هذا هو المقصود بالاعتراض به، وإن كان الاعتراض بالإيجاب حاصلاً أيضاً. **قوله: (فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه)** قال الدماميني كيف يجعل الكلمتان معاً مبتدأ مع أن تعريف المبتدأ غير صادق عليهما إذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسنداً إليه أو صفة معتمدة على نفي أو استفهام رافعة لظاهر أو ضمير منفصل وليس مجموع لا إله مجرداً ولا صفة معتمدة الخ، قال الشمني وأقول لا نسلم أن مجموع لا إله ليس اسماً مجرداً بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر في قولك عندي خمسة عشرا أ. هـ أو يقال لعل سيبويه أراد إلحاقهما بالمبتدأ تأمل. **قوله: (لأن جزء الشيء لا يعمل فيه)** كان مقتضى الظاهر أن يقول لا يعمل في جزئه الآخر لأن الشيء مصدوقه مجموع المركب إلا أن يقال أراد بالشيء مدخول لا وأنها في حكم جزئه تأمل. **قوله: (بالنصب)** أي: فنصب النعت دليل على اعتبار المحل وما جاء المحل إلا من اعتبار معمل في الاسم، وحاصل الجواب أن ظريفاً بالنصب مثل يا زيد الفاضل من جهة أن حركة التابع فيه إعرابية محمولة على حركة لفظ الأول العارضة لا أنها محمولة محله وتوضيحه أن سيبويه يرى أن هذا النعت مراعى فيه لفظ المنادى وإنما روعى حركة البناء لكونها عارضة لأنها مشابهة للحركة الإعرابية في العروض، وقولهم حركة البناء لا تراعي محله ما لم تكن حركة البناء عارضة بأن كانت لازمة لا تشابه الحركة الإعرابية، وحينئذٍ فظريفاً منصوب مراعاة للفظ رجل لأنه ركب مع لا تركب خمسة عشر والمجموع منهما مبتدأ في محل رفع والحاصل ان حركة البناء يجوز مراعاتها إذا كانت عارضة عند المصنف. **قوله: (وكذا المبحث)** أي: القول في لا إله إلا هو مثل القول في لا إله إلا الله.

لم يتَّجِهِ الاعتذار المتقدّم، لأن «لا» في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التَّرْكيب. وزعم الأكثرون أن المرتفع بعد «إلا» في ذلك كله بدل من محلّ اسم «لا»، كما في قولك: «ما جَاءَنِي مِنْ أحَدٍ إلاّ زَيْد». ويُشْكل على ذلك أن البدَل لا يصلحُ هنا لحلوله محلَّ الأول، وقد يجاب بأنه بَدَل من الاسم مع «لا»، فإنهما كالشَّيء الواحد، ويصحّ أن يخلفهما، ولكن يذكر الْخبر، حينئذٍ، فيقال: «اللَّهُ مَوْجُود». وقيل: هو بدل من ضمير الْخبر المحذوف، ولم يتكلّم الزَّمخشريُّ في كشّافه على المسألة اكتفاءً بتأليفِ مفردٍ له فيها، وزعم فيه أن الأصل «اللَّهُ إله» المعرفَةُ مبتدأ، والنكرةُ خبر، على القاعدة، ثم قُدِّم الخبر، ثم أُدخِل النفيُ على الخبر والإِيجاب على المبتدأ، ورُكّبت «لا» مع الخبر، فيقال له: فما تقول في نحو «لا طَالِعاً جَبَلاً إلا زَيْد» لِمَ انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال: إن «لا» عاملة عمل «ليس»، فذلك ممتنع، لتقدُّم الخبر، ولانتقاض النفي، ولتعريفِ أحد الجزأينِ؛ فأما قولُه: «يجب كون المعرفة المبتدأ» فقد مر أن

قوله: (لم يتجه الاعتذار) أي: المشار له بقوله نعم يصح. **قوله: (لعدم التركيب)** أي: لأنه في حالة التركيب يكون ما بعدها مبنياً على الفتح لأنه مركب معها تركيب خمسة عشر ومستحقاً معرب لأنه مشبه بالمضاف. **قوله: (بدل من محل اسم لا)** أي: قبل دخول الناسخ و فيه أنه زال بالناسخ. **قوله: (ما جاءني من أحد إلا زيد)** أي: فزيد بدل من أحد المجرور بحرف الجر الزائد. **قوله: (ان البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول)** قال الدماميني إنما يتم هذا الإشكال ان لو كان هذا أمراً لا بد من اعتباره في البدل ونحن نراه يختلف كما في فتنتني هند حسنها وأكلت الأرغفة جزء منها. **قوله: (وقد يجاب الخ)** هذا لا يصلح أن يكون جواباً قالوا المرتفع بدل من محل اسم لا ولم يقولوا بدل من محل لا مع اسمها وعلى تقدير تسليم أنهم أرادوا ذلك وتجوزوا من حيث إطلاق الجزء وإرادة الكل، فما هذا البدل من الأقسام المذكورة في باب البدل، قال الشمني وأقول إنه بدل كل من كل باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى. **قوله: (على المسألة)** أي: مسألة لا إله إلا الله. **قوله: (أن الأصل)** أي: أصل لا إله إلا الله. **قوله: (على القاعدة)** أي: من أنه إذا وجد معرفة ونكرة جعل المعرفة مبتدأ أو خبر بالنكرة. **قوله: (وركبت لا مع الخبر)** أي: فلا إله خبر مقدم وإلا الله مبتدأ مؤخر. **قوله: (في نحو لا طالعاً جبلاً الخ)** أي: مما كان الواقع بعد لا مضافاً أو شبيهاً بالمضاف. **قوله: (عمل ليس)** أي: فطالعاً خبرها مقدم وزيد اسمها مؤخر وأنه لا تركيب لأنه إنما يكون إذا كان خبر المبتدأ مفرداً. **قوله: (لتقدم الخبر)** أي: خبر لا التي هي كليس في الأعمال وتقدم خبرها على اسمها يمنع من إعمالها. **قوله: (ولانتقاض النفي الخ)** أي: وشرط عمل لا أن يبقى خبرها منفياً، وقوله ولتعريف الخ أي وشرط عمل أن يكون الجزآن نكرتين. **قوله: (فأما قوله الخ)** هذا منع لدليله وهو قوله للقاعدة الخ. **قوله: (يجب كون المعرفة المبتدأ)** أي: والنكرة خبراً ولا يجوز العكس

الإِخبار عن النكرة المُخَصَّصَة المقدَّمة بالمعرفة جائز، نحو: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦].

ومن ذلك قولُ الفارسي في «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَا شِئْتَ مِنْ رَجُلٍ»: إن «ما» مصدرية، وإنها وصلتها صفةٌ لِـ «رجل»، وتبعهُ على ذلك صاحبُ التَّرشيح، قال: ومثلُه قولُه تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨] أي: في أي صُورة مشيئتُه أي يشاؤها؛ وقول أبي البقاء في ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لاَ نَعْبُدَ إِلا اللَّهَ﴾ [آل عمران: ٦٤] إنَّ «أنْ» وصلتَهَا بدل من «سواء»، وبدل الصِّفة صفة، والحرف المصدريّ وصلته في نحو ذلك معرفة، فلا يقع صفة للنكرة. وقول بعضهم في ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ﴾ [الهمزة: ١ ـ ٢] إن «الذي» صفة.

والصواب أن «ما» في المثال شرطيّة حُذِف جوابُها، أي: فهو كذلك، والصفة الجملتان معاً.

وأما الآية الأولى فقال أبو البقاء: «ما» شرطيَّة أو زائدة، وعليهما فالجملة صفة

وظاهره مطلقاً ولو كانت النكرة مخصصة فيرد المنع حينئذٍ الذي ذكره المصنف بقوله فقد مر الخ ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (إن أول بيت)** أي: فبيت نكرة والمضاف إليه وهو أول كذلك وقد أخبر عنه بالمعرفة وهو له للذي وذلك لتخصيصه بالوصف، وظاهر الزمخشري جعل المعرفة مبتدأ مطلقاً ولا تجعل النكرة مبتدأ أصلاً.

قوله: (ما شئت من رجل) أي: برجل مشيئتك واعترض بأن اللفظ في كلام الفارسي لا يحمل على ظاهره بل لا بد من تقدير أي مشيئتك أي برجل يماثل مشيئتك بمعنى أنه على وفقها فكلامه صحيح، وأجيب بأن الاعتراض بالنظر للظاهر من غير تقدير هذا حاصل ما قاله الدماميني. **قوله: (صفة لرجل)** أي: مشيئتك أي مشيء لك وعلى وفق مرادك ووجه الوهم ما يأتي للمصنف من أن حرف المصدري مع صلته معرفة فسقط ما في الدماميني والشمني. **قوله: (في نحو ذلك)** يريد أن يكون الفعل الواقع بعدما مسنداً إلى معرفة كالضمير في الآية حتى لو كان مسنداً إلى نكرة لم يكن المصدر معرفة، وقوله في نحو ذلك معرفة المراد بالحرف المصدري أن وأن لأنهما مع صلتهما يحكم لهما بحكم الضمير. **قوله: (والحرف المصدري)** بيان للوهم في جميع ما مر. **قوله: (الجملتان معاً)** أي: جملة الشرط والجواب فما شرطية وشئت فعل الشرط، وقوله من رجل بيان لما أي مررت برجل موصوف بكونه أي رجل شئته فهو كذلك أي من تشاؤه وأي رجل شئته فهو كذلك أي فهو مثل من تشاؤه أي فجميع صفات الرجال الممدوحة فيه وهذا معنى دقيق.

قوله: (وأما الآية) أي: ﴿في أي صورة ما شاء ركبك﴾ [الانفطار: ٨]. **قوله: (وعليهما)** أي: فالمعنى في أي صورة شاء ركبك عليها أو إن شاء ركبك عليها.

لِـ «صورة»، والعائد محذوف، أي: عليها، و «في» متعلقة بركبك، ا هـ. كلامه.

وكان حقه إذْ عَلَّقَ «في» بـ «ركبك» وقال الجملة صفة أن يَقْطع بأن «ما» زائدة، إذ لا يتعلّق الشرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة، والصوابُ أن يقال: إنْ قدّرت «ما» زائدة، فالصفة جملة «شاء» وحدها، والتقدير شاءها»، و «في» متعلّقة بـ «ركبك»، أو باستقرار محذوف هو حالٌ من مفعوله، أو بـ «عدَّلك»، أي: وضَعَك في صورة أي صورة؛ وإن قدّرت «ما» شرطية فالصفة مجموع الجملتين، والعائد محذوف أيضاً، وتقديره: عليها، وتكون «في» حينئذٍ متعلقة بـ «عدَّلك»، أي: عَدَّلَكَ في صورة أي صورة، ثم استؤنف ما بعده.

والصوابُ في الآية الثانية أنها على تقدير مبتدأ.

وفي الثالث أن ﴿الذي﴾ بدلٌ، أو صفةٌ مقطوعة بتقدير «هو» أو «أذمّ» أو «أعني».

قوله: (إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه) الأولى إذ لا يتقدم معمول الجواب على أداة الشرط وهنا قد جعل ركبك جواباً للشرط والجار المتقدم متعلقاً به فلزم تقدم ما في حيز الجزء على الشرط وهو باطل، وأما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم أتحقق معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطية ما ا هـ دماميني. وأجاب الشمني بأن هذا من باب نفي الشيء لنفي ملزومه إذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولاً لجوابه، وإذا انتفى كون الشرط الجازم معمولاً لجوابه انتفى كون ما قبله معمولاً لجوابه قال وإنما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الآية والاحتمال أن يقال إن غير الجازم كإذا يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه ا هـ كلامه. **قوله: (ولا تكون الخ)** اعتراض على قوله والصفة الجملة وظاهره جملة الشرط مع أن الصفة جملة الشرط وجملة الجواب معاً، والحاصل أنه أجمل في الجملة على الاحتمالين ظاهره اتحاده عليهما.

قوله: (والتقدير شاءها) أي: لا عليها كما زعم أبو البقاء. **قوله: (حال من مفعوله)** أي: حال كونه كائناً. **قوله: (ثم استؤنف ما بعده)** أي: وهو الجملتان الشرطية والجوابية وهذا منافٍ لقوله فيما سبق أن الجملة صفة لأن المعنى على الصفة في صورة مقول فيها ما شاء الله ركبك إلا أن يقال لنه وصف في المعنى استئناف لفظاً فتأمل ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (ثم استؤنف ما بعده)** مراده أن ما بعده وهو ما شاء ركبك كلام منقطع عن قوله في أي صورة بمعنى أنه غير عامل في ذلك الجار والمجرور لما أنه متعلق بما قبل على ما بين فلا ينافي أن جملة الشرط والجزاء صفة لصورة كما أسلفه أي صورة مقول فيها ما شاء ركبك عليها، هكذا ينبغي أن يفهم هذا الكلام ا هـ من حاشية الشيخ الأمير. **قوله: (في الآية الثانية)** وهي قوله: ﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء﴾ [آل عمران: ٦٤] الخ. **قوله: (على تقدير مبتدأ)** أي: هي أن لا نعبد إلا الله. **قوله: (وفي الثالثة)** وهي

هذا هو الصواب، خلافاً لمن أجازَ وصفَ النكرة بالمعرفة مطلقاً، ولمن أجازه بشرط وَصْفِ النكرة أو لا بنكرة، وهو قول الأخفش، زعم أن ﴿الأوْلَيَان﴾ صفة لِـ ﴿آخران﴾ في ﴿فآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٧] الآية، لوصفهما بيقومَان، وكذا قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿إنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ مَنْ كانَ مُخْتَالاً فخوراً الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ [النساء: ٣٦ ـ ٣٧].

ومن ذلك قولُ الزمخشري في ﴿إِنَّمَا أعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقومُوا لِلَّهِ﴾ [سبأ: ٤٦]: إن ﴿أن تقوموا﴾ عطف بيان على «واحدة»؛ وفي ﴿مَقَام إبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]: إنه عطفُ بيان على ﴿آيات بَيِّنَاتٌ﴾ [آل عمران: ٩٧]، مع اتِّفاق النحويينَ على أن البيان والمبّين لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً، وقد يكون عَبَّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما؛ ويؤيّده قوله في ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]: إن ﴿من وجدكم﴾ عطفُ بيانٍ لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ وتفسيرٌ له؛ قال: و «من»: تبعيضيّة حُذِف مبعضها، أي: أسكنوهنّ مكاناً من مَسَاكنكم مما تُطِيقون، ا هـ. وإنما يريد البدل لأن الخافض لا يُعَاد إلا معه، وهذا إمام الصناعة سيبويه يُسمِّي التوكيد صفة، وعطفَ البيان صفةً كما مرَّ.

قوله: ﴿ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالاً﴾ [الهمزة: ١ ـ ٢]، وقوله وهو قول الأخفش راجع لقوله ولمن أجازه بشرط الخ. **قوله: (زعم ان الأولياء صفة)** أي: والحق أنه بدل. **قوله: (ومن ذلك)** أي: من الوهم في الثاني.

قوله: (لا يتخالفان الخ) أي: بل إما أن يكون معرفتين فقط كما يقول البصريون أو ونكرتين أيضاً كما يقول الكوفيون، وأما جواز اختلافهما فلم يقل به أحد، وحينئذٍ فالصواب جعل أن تقوموا لله بدلاً من واحدة وجعل مقام إبراهيم بدلاً من آيات بينات. **قوله: (تعريفاً)** أي: وأن تقوموا معرفة لتأويله بقيامكم، وكذا مقام إبراهيم معرفة وهو ظاهر. **قوله: (وقد يكون)** أي: الزمخشري كما أن ضمير قوله قال بعد ذلك عائد عليه، وقوله وقد يكون الخ جواب عن الزمخشري وحاصله أن مراده بعطف البيان البدل وعبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما إذ كل ما جاز أن يكون بياناً جاز أن يكون بدلاً إلا ما استثني. **قوله: (اسكنوهن من حيث سكنتم)** أي: أسكنوهن مكاناً من الأمكنة التي تسكنونها مما تطيقونه. **قوله: (ومن)** أي: الداخلة على حيث تبعيضية. **قوله: (وإنما يريد)** أي: بالبيان البدل. **قوله: (إمام الصناعة)** بدل من هذا أي وإذا كان يسمي هذين صفة فالأولى تسمية البدل بياناً لأنه مؤاخ للبيان إذ كل ما كان بياناً كان بدلاً إلا فيما استثنى. **قوله: (كمنع الصرف)** أي: فإنه لا يكون في النكرة لأنها مصروفة والمعارف المضمرات والمبهمات منها مبنية فلا تكون مصروفة ولا ممنوعة منه فلم يبق للمنع من الصرف إلا

النوع الثالث: اشتراطُهم في بعض ما التعريفُ شرطُه تعريفاً خاصّاً، كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه، كما في «أجْمَع»، وكنَعْتِ الإشارة و «أيّ» في النداء، اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية، وكذا تعريف فَاعِلَيْ «نِعْم» و «بِئْس»، ولكنها تكون مباشرة له أو لما أُضيف إليه، بخلاف ما تقدّم فشرطُهَا المباشرة له.

ومن الوهم في ذلك قولُ الزمخشري في قراءة أبي ابن عَبْلة ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمَ أَهْلِ النَّارِ﴾ [ص: ٦٤] بنصب «تخاصم»: إنه صفة للإشارة؛ وقد مضى أن

تعريف العلمية. **قوله: (اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه كما في أجمع)** قال الرضى: وذلك لأن من المعارف المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعاً للتنوين، وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر، وكذا عند من قال غير المنصرف هو ما حذف منه الكسر والتنوين معاً فلم يبق من جملة المعارف إلا العلم، وأما تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام أو الإضافة نحو أجمع لأنه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف، واعتباره أولى للاحتياج إليه في منع صرف بعض التأكيد، وقيل إن تعريف التأكيد تعريف العلمية لأن ألفاظ التوكيد إعلام لها وإليه ذهب أبو علي الفارسي.

قوله: (كما في أجمع) أي: فإنه معرفة بالإضافة المقدرة لأن أصله أجمعه فحذف الضمير فاكتفوا بالإضافة في المعنى فهو مثل العلم في كون تعريف كل ليس ظاهراً ا هـ تقرير دردير. **قوله: (اشترطوا لهما)** أي: لنعتهما تعريف الخ، قال الرضى: فلا ينعت اسم الإشارة إلا بذي اللام أو بما حمل عليه من الموصول ذي اللام أو ذو الطائية وكان الواجب بناء على ان الموصوف أخص أو مساوٍ أن ينعت اسم الإشارة بكل واحد من اسم الإشارة والموصول بذي اللام والمضاف إلى أحد الثلاثة لكن اسم الإشارة مبهم الذات، وإنما تتعين الذات المشار إليها بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم آخر مثله لأن المبهم مثله لا يدفع الإبهام فلم يبق إلا الموصوف وذو اللام والمضاف إلى أحدهما وتعريف المضاف بالمضاف إليه والأليق بالحكمة أن يرفع إبهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من معرف آخر ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار، واقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب. **قوله: (مباشرة له)** نحو نعم الرجل وقوله أو لما أضيف أي الفاعل إليه أي إلى المباشر نحو نعم غلام الرجل.

قوله: (بخلاف ما تقدم) أي: من الإشارة وأي في النداء. **قوله: (فشرطها المباشر له)** أي: مباشرة اللام الجنسية. **قوله: (انه صفة للإشارة)** أي: فهذا وهم لأن تخاصم ليس معرفاً بأل الجنسية. **قوله: (أنه صفة للإشارة)** قال الشمني تلزم عليه الفصل بين اسم الإشارة وصفته بالخبر وهو غير جائز. **قوله: (وقد مضى الخ)** وجه ثانٍ للوهم. **قوله:**

جماعة من المحقّقين اشترطوا في نعت الإشارة اشتقاق كما اشترطوهُ في غيره من النعوت، ولا يكون التخاصُم أيضاً عطفَ بيانٍ، لأن البيان يُشْبِه الصفةَ، فكما لا توصَفُ الإِشارة إلاّ بما فيه «أل» كذلك ما يُعْطَفُ عليها؛ ولهذا منع أبو الفتح في ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾ [هود: ٧٢] في قراءة ابن مسعود برفع ﴿شيخ﴾ كَوْنَ ﴿بَعْلِي﴾ عطفَ بيان، وأوجب كونه خبراً، و «شيخ»: إما خبرٌ ثانٍ، أو خبرٌ لمحذوف، أو بدلٌ من «بَعْلِي»، أو «بَعْلي» بدل و «شيخ» الخبر؛ ونظيرُ مَنْعِ أبي الفتح ما ذكرنا منعُ ابن السيِّد في كتاب المسائل والأجوبة وابن مالك في التسهيل كونَ عطفِ البيان تابعاً للمضمر، لامتناع ذلك في النعت؛ ولكن أجاز سيبويه «يَا هٰذَانِ زَيْدٌ وعمرٌو» على عطف البيان، وتبعه الزيادي، فأجاز «مَرَرْتُ بِهٰذَيْنِ الطَّويلِ والقصيرِ» على البيان، وأجازه على البدل أيضاً، ولم يجزه على النعت، لأن نعت الإِشارة لا يكونُ إلا طِبْقَهَا في اللفظ، وممَّن نصَّ على مَنْعِ النعت في هذا سيبويه والمبردُ والزجَّاج، وهو مقتضى القياس، ومَنْعُ سيبويه فيها مخالفٌ لإِجازته في النداء.

(كما اشترطوه في غيره من النعوت) أي: وتخاصم غير مشتق فلا يكون نعتاً للإشارة. **قوله: (كذلك ما يعطف عليها)** أي: عطف بيان لا يكون إلا بأل. **قوله: (ولا يكون التخاصم أيضاً عطف بيان)** أي: كما لا يكون نعتاً. **قوله: (ولهذا)** أي: لكون البيان لاسم الإشارة لا بد أن يكون مقروناً بأل. **قوله: (كون بعلي عطف بيان)** أي: لخلوه من أل. **قوله: (وأوجب كونه خبراً)** أي: عن هذا وقوله أو بعلي بدل أي من هذا. **قوله: (لامتناع ذلك في النعت)** أي: لأن الضمير لا ينعت ولا ينعت به والقواعد أن كل ما كان بياناً يجوز أن يكون صفة إذا أول بمشتق. **قوله: (ولكن أجاز الخ)** قصد المصنف بهذا ذكر قول آخر والحاصل أن المسألة فيها قولان الأول وكل ما جاز أن يكون بياناً يجوز أن يكون صفة وهذا هو الصحيح، والقول الثاني أنه لا يلزم ذلك. **قوله: (ولكن أجاز سيبويه الخ)** هذا استدراك على قوله فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه أل فكذلك ما عطف عليها أفاد به أن هذا ليس متفقاً عليه. **قوله: (على عطف البيان)** أي: مع أنه لا يجوز أن يكونا صفة لما سبق أن نعت الإشارة لا بد أن يكون محلى بلام الجنس. **قوله: (لا يكون إلا طبقها في اللفظ)** وذلك لأن نعت اسم الإشارة اشترط فيه شروط ستة الأولى أن يكون بأل والثاني أن يكون جنساً ولا وصفاً وهذا غالب لا لازم والثالث أن يكون مفرداً والرابع أن يكون متصلاً فلا يقال مررت بهذا في الدار الفاضل، وإن جاز مررت بالرجل في الدار الكريم والخامس أن لا يقطع والسادس أن لا يخالف متبوعه في إفراده وغيره فلا يجوز مررت بهذين الرجل والمرأة. **قوله: (إلا طبقها في اللفظ)** أي: فإذا كانت الإشارة مفردة لا بد أن تكون الصفة كذلك وهذا إن لفظ مثنى والطويل والقصير لفظان مفردان تابع أحدهما للآخر. **قوله: (ومنع سيبويه فيها)** أي: في هذه المسألة وهي مررت بزيد الطويل والقصير. **قوله: (في النداء)**

النوع الرابع: اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان، والاختصاص في بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال.

ومن الوهم في الأوَّل قولُ الزمخشري في ﴿فاستَبِقُوا الصِّرَاطَ﴾ [يس: ٦٦]، وفي ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأولىٰ﴾ [طه: ٢١] وقول ابن الطراوة في قوله [من الكامل]:

[لَـدْنٌ بِـهَـزِّ الـكَـفِّ يَـعْـسِـلُ مَـتْـنُـهُ فِـيـهِ] كَـمَـا عَـسَـلَ الـطَّـرِيـقَ الـثَّـعْـلَـبُ

وقول جماعة في «دَخَلْتُ الدار، أو المسجد، أو السُّوق» إن هذه المنصوبات

أي: فإنه قال في قولك يا هذان الطويل والقصير في أن الطويل والقصير يجوز أن يكون نعتاً لاسم الإشارة مع أنه لم يطابقه في اللفظ وقصده بهذا الاعتراض على سيبويه.

قوله: (في بعض الألفاظ) لم يقل في بعض المعمولات لأنه لو قال ذلك لكان الضمير في قوله والاختصاص في بعضها عائداً على المعمولات، وقد عد من هذا البعض أصحاب الأحوال وصاحب الحال من حيث أنه صاحبها ليس بمعمول ا هـ شمني وتأمله.

قوله: (كظروف المكان الخ) قال الرضى إنما نصب الفعل جميع أنواع الزمان لأن بعض الأزمنة أعني الأزمنة الثلاثة من مدلوله فطرد النصب في مدلوله وغيره، وأما المكان فلما يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لأن كل فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل أعني الأزمنة الثلاثة وهو غير المحصور كالجهات الست والمحدود كالفرسخ والميل، ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة. **قوله: (كظروف المكان)** أما ظروف الزمان فتنصب على الظرفية سواءً كانت مبهمة أو مختصة. **قوله: (كما عسل الطريق الثعلب)** هذا بعض عجز من بيت وهو:

لـدن بـهـز الـكـف بـعـسـل مـتـنـهُ

فيه كما عسل الخ. **قوله: (وقول جماعة)** أي: ومنهم سيبويه فإنه قال إن الدار نصب على الظرفية وهو مستثنى من اشتراط إبهام ظرف المكان فهو مثل قعدت مقعد زيد، فإن قعد ليس منهما واتفقوا على أنه ظرف مكان وذلك لكثرة دورانه في الكلام. **قوله: (وقول جماعة الخ)** هؤلاء الجماعة هم الأكثرون ومنهم إمام الصناعة سيبويه فيرون أن دخل وسكن ونزل تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهماً كان أو لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة في كلامهم فحذف حرف الجر أعني في معها في غير المبهم أيضاً وانتصب ما بعدها على الظرفية ولو مختصاً فهو مستثنى من قولهم إنما ينتصب من الظروف المكانية ما كان مبهماً، وقال الجرمي دخلت متعدٍ بنفسه فما بعده مفعول به على طريق التوسع لا مفعول فيه والأصح أنه لازم كما هو القول الأول ألا ترى أن غير الأمكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الأمر ودخلت في مذهب فلان، وكثيراً ما يستعمل في محل الأمكنة أيضاً نحو دخلت في

ظروفٌ، وإنّما يكون ظرفاً مكانياً ما كَانَ مُبْهَماً، ويعرف بكونِهِ صالحاً لكل بقعة كـ «مكان» و «ناحية»، و «جهة»، و «جانب» و «أمام»، و «خَلْف».

والصوابُ أن هذه المواضعَ على إسقاط الجارّ توسعاً، والجار المقدر «إلى» في ﴿سنُعيدها سيرَتَهَا الأولىٰ﴾ [طه: ٢١] و «في» في البيت، و «في» أو «إلى» في الباقي؛ ويحتمل أن ﴿استبقوا﴾ ضُمِّنَ معنى «تبادروا»، وقد أجيز الوجهان في ﴿فَاستَبِقُوا الخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨، المائدة: ٤٨] ويحتمل ﴿سيرتها﴾ أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدلَ اشتمالٍ، أي: سنعيدها طَرِيقتها.

ومن ذلك قول الزجَّاج في ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥] إن «كُلَّ» ظرف، وردّهُ أبو علي في «الأغفال» بما ذكرنا؛ وأجاب أبو حيان بأن ﴿اقْعُدوا﴾ ليس

البلد وسكنتم في مساكن الذين ظلموا ونزلت في الخان وكون مصدر دخلت هو الدخول والفعول في مصادر اللازم أغلب، وكون دخلت ضد خرجت وهو لازم اتفاقاً يرجحان كونه لازماً ا هـ شمني.

قوله: **(ان هذه المنصوبات ظروف)** أي: مضمنة معنى في. **قوله**: **(ويعرف)** أي: المكان المبهم. **قوله**: **(والصواب الخ)** أي: وهو مذهب ابن مالك وهذا بناءً على أن الفعل فيها لازم، وقوله والصواب الخ وقيل إن الدار والمسجد مفعول بناءً على أنه متعدٍ. **قوله**: **(والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعاً)** قال الدماميني: ومذهب ابن مالك ولا يخفى أن التخريج على ذلك ليس بأولى من تخريج الجماعة فإن من يرى أن هذه المنصوبات منصوبة على الظرفية يلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما استصوبه المصنف من التخريج على نزع الخافض توسعاً ليس بمقيس، فما الذي اقتضى كون هذا صواباً دون قولهم ا هـ قال الشمني: يمكن أن يكون الذي اقتضى كون هذا صواباً كثرة وجود النصب على إسقاط الجار توسعاً في كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية. **قوله**: **(في الباقي)** أي: فالمعنى دخلت إلى الدار أي انتهى الدخول إليها أو دخلت فيها وهذا هو المتبادر واستبقوا في الصراط أي المرور عليه واستبقوا إلى الصراط إلى المرور عليه. **قوله**: **(تبادروا)** أي: وهو متعدٍ بنفسه ويتبادر مضارع والماضي تبادر وأمره تبادر لا أن ماضيه بادر لأنه يتعدى بإلى. **قوله**: **(الوجهان)** أي: النصب على نزع الخافض والتضمين.

قوله: **(سنعيدها طريقتها)** أي: فالمعنى سنعيد طريقتها. **قوله**: **(ان كلا)** أي: في كل مرصد. **قوله**: **(في الإغفال)** اسم كتاب وضعه الفاسي فيما أغفله الزجاج. **قوله**: **(بما ذكرنا)** أي: من أن ظرف المكان لا بد أن يكون مبهماً وكل مرصد مختص إذ محل الإرصاد مختص. **قوله**: **(بأن اقعدوا الخ)** حاصله أنه من جملة الظرف الملاقي لعامله في

على حقيقته، بل معناه أرصدوهم كلَّ مرصد، ويصح: أرصدوهم كل مرصد، فكذا يصحّ: قعدت كل مرصد، قال: ويجوز: قعدتُ مجلسَ زيد، كما يجوز: قعدتُ مقعدَه، ا هـ.

وهذا مخالف لكلامهم، إذ اشترطوا توافق مادَّتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر، والفَرْقُ أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصاً، فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع؛ وأما نحو: «قَعَدْتُ جُلُوساً» فلا دافع له من القياس؛ وقيل: التَّقدير: اقعدوا لهم على كل مرصد فحذفت «على»، كما قال [من الطويل]:

[تَحِنُّ فَتُبْدِي ما بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ] وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأَسَى لَقَضَانِي

أي: لَقَضَى عليَّ، وقياسُ الزجّاج أن يقول في ﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦] مثل قوله في ﴿واقعدوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥]، والصوابُ في الموضوعين أنهما على تقدير «على»، كقولهم: «ضُرِبَ زَيْدٌ الظهْرَ والبطن» فيمن نصبهما، أو أنَّ «لأقعدنَّ» و «اقعدوا» ضُمِّنا معنى «لألزَمَنَّ» و «الْزَمُوا».

اللفظ والمعنى فهم كما اشترطوا إبهام الظرف استثنوا منه ما إذا كان موافقاً لعامله في اللفظ والمعنى وهنا قد توافقا في المعنى فهو من جملة المستثنى غاية الأمر أنه عبر باقعدوا بدل ارصدوا. **قوله: (فكذا يصح قعدت الخ)** أي: لأن اقعدوا ليس على حقيقته بل بمعنى ارصدوا. **قوله: (كما يجوز قعدت مقعده)** أي: فالمدار عنده على الاتفاق في المعنى وأن التوافق في اللفظ لا يشترط. **قوله: (وهذا مخالف الخ)** هذا رد لجواب أبي حيان المذكور. **قوله: (توافق مادتي الظرف وعامله)** أي: التوافق في اللفظ والمعنى، وأما التوافق في المعنى فقط يكفي فهو ليس كالمصدر. **قوله: (كما في المصدر)**أي: فقد اكتفوا فيه بالتوافق في المعنى فقط على القول الصحيح. **قوله: (على ظرفيته)** أي: على الظرفية. **قوله: (محل السماع)** أي: والمسموع إنما هو توافق الظرف وعامله في اللفظ والمعنى. **قوله: (على كل الخ)** أي: فهو منصوب على نزع الخافض. **قوله: (وأخفي الذي الخ)** صدره:

نحن وتبدي ما بها من صبابة

قوله: (لقضى علي) أي: فحذف علي وأتى بنون الوقاية لتقي الفعل من الكسر. **قوله: (مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد)** أي: من أن صراطك نصب على الظرفية أي إنه لم يقل فيه ذلك بل قال إنه نصب على نزع الخافض وقال ذلك في اقعدوا لهم كل مرصد وهما متماثلان فما جرى في أحدهما يجري في الآخر فهذا اعتراض ثانٍ على الزجاج. **قوله: (الظهر)** أي: على الظهر فهو منصوب على نزع الخافض. **قوله: (ضمناً)**

ومن الوَهم في الثاني قولُ الحوفي في ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠]. إن ﴿بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ﴾ جملة مُخبَرٌ بها عن «ظلمات»، و «ظلمات» غير مختصّ؛ فالصواب قولُ الجماعة إنه خبرٌ لمحذوف، أي: تلك ظلمات؛ نعم إن قُدِّر أن المعنى: ظلمات أيُّ ظلمات بمعنى ظلمات عِظام أو مُتَكاثِفة، وتُركت الصفة لدلالة المقام عليها، كما قال [من الطويل]:

٨١٠ ـ لَـهُ حَـاجِـبٌ فِـي كُـلِّ أَمْـرٍ يَـشِـيـنُـهُ [وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طالبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ]

صَحَّ، وقولُ الفارسي في ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧]: إنه من باب «زيداً ضربته»، واعترضه ابن الشجري بأنّ المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصّاً

أي: فهو نصب على المفعولية. **قوله: (ومن الوهم في الثاني)** وهو اشتراط الاختصاص في المبتدآت وأصحاب الأحوال. **قوله: (أو متكاثفة)** بالثاء وفي نسخة بالنون ومعناهما واحد. **قوله: (حاجب الخ)** هذا صدر بيت لمروان بن أبي حفصة المعروف بابن أبي السمط وعجزه:

وليـس لـه عـن طـالـب الـعـرف حـاجـبُ

وقبله:

يـصـم عـن الـفـحـشـاء حـتـى كـأنـه إذا ذكـرت فـي مـجـلـس الـقـوم غـائـبُ

ويشينه يعيبه من الشين وهو العيب والعرف بضم العين المعروف وهو الإحسان أي له حاجب عظيم في كل ما يعيبه وليس له حاجب حقير يحجبه عن طالب الإحسان فضلاً عن الحاجب العظيم، واستعمل الشاعر في مع حاجب الأول إشارة إلى أن الأمر الذي يشينه تمكن المانع منه تمكن المظروف من والظرف فجعل الحاجب كائناً في ذلك الأمر الذي يشين، واستعمل مع حاجب الثاني عن لأنه لا يقال في طالب العرف حاجب. **قوله: (وقول الفارسي الخ)** عطف على قول الحوفي. **قوله: (ورهبانية)** أول الآية: ﴿ثم قفينا على آثارهم برسلنا وقفينا بعيسى ابن مريم وآتيناه الانجيل وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة﴾ [الحديد: ٢٧] الخ. **قوله: (في هذا الباب)** أي: باب الاشتغال. **قوله: (ليصح رفعه)** أي: ورهبانية نكرة مختصة. **قوله: (على ما قبله)** أي: رأفة.

---

٨١٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي الطمحان القيني في (ديوان المعاني ١/ ١٢٧؛ ولابن أبي السمط في معاهد التنصيص ١/ ١٢٧؛ ولمروان بن أبي حفصة في شرح شواهد المغني ص ٩٠٩ (نقلاً عن أمالي القالي)؛ وبلا نسبة في أمالي القالي ١/ ٢٣٨).

اللغة: يشين: يعيب. العرف: المعروف.

المعنى: له بواب يحجبه عن كل ما يعيبه، وفي ذات الحين ليس له من يمنع طالب الحاجة عن بابه.

ليصحَّ رفعه بالابتداء، والمشهورُ أنه عطف على ما قبله، و «ابتدعوها»: صفة؛ ولا بدَّ من تقدير مضاف، أي: وحبَّ رهبانية، وإنما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لأن ما يبتدعونه لا يخلُقُه الله عزَّ وجل؛ وقد يُتَخَيَّلُ ورودُ اعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في تجويزه في ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا﴾ [الصف: ١٣] كونه كـ «زيداً ضربته»، ويجاب بأن الأصل «وصِفَةُ أُخْرَى»، ويجوز كون ﴿تحبونها﴾ صفة، والخبر إما «نَصْرٌ»، وإما محذوف، أي: ولكم نعمة أخرى، و «نصر»: بدل أو خبر لمحذوف، وقول ابن ابن مالك بدر الدين في قول الحماسي [من الرمل]:

٨١١ ـ فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلْحَماً [غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلاَ نِكْسٍ وَكِلْ]

قوله: (وحب رهبانية) أي: لأنه الذي يتعلق بالقلب لا نفس الرهبانية وهذا بناءً على أن المراد الرهبانية بالأعضاء الظاهرية. قوله: (أبو علي) أي: الفارسي.

قوله: (على ذلك) أي: على العطف وحاصله أنه لو جعل ورهبانية عطفاً على ما قبله لكان في الكلام تناقض، وذلك أن مفاد العطف يقتضي أن تكون الرهبانية مخلوقة لله والوصف بالابتداع يقتضي أنها مخلوقة لهم وما كان مخلوقاً لهم لا يخلقه الله فهو تناقض، فعدل الفارسي عن العطف وجعله من باب الاشتغال والتناقض مبني على مذهبه من أن الوصف بابتداعهم لها ينافي كونها مخلوقة لله إذ ما يبتدعونه لا يخلقه الله عنده. قوله: (لاعتزاله) أي: لأنه كان من المعتزلة. قوله: (في تجويزه في وأخرى الخ) أي: فيقال إن أخرى نكرة غير مختصة وشرط المنصوب في باب الاشتغال أن يكون مختصاً ليصح رفعه بالابتداء. قوله: (بأن الأصل الخ) أي: فالموصوف المحذوف مختص فيجوز حينئذٍ نصبه على أنه من باب الاشتغال. قوله: (ويجوز كون تحبونها صفة) أي: لأخرى الواقعة مبتدأ. قوله: (أو خبر) أي: هي نصر. قوله: (فارساً الخ) قال الدماميني: هذا صدر بيت عجزه:

غير زميل ولا نكس وكِلْ

والبيت في الحماسة منسوب لامرأة من بني الحرث ولم أر فيها النصب في فارساً، وإنما رايته فيها مرفوعاً ولعل النصب رواية وما زائدة وغادروه تركوه وملحماً بضم الميم

---

٨١١ ـ التخريج: البيت لعلقمة الفحل في (ديوانه ص ١٣٣؛ وله أو لامرأة من بني الحارث في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٣٩؛ ولامرأة من بني الحارث في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٠٧؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٥٠١).

اللغة: غادروه: تركوه في مكانه. المُلْحَم: الذي تغشاه الحرب من كلّ جانب فلا يجد لنفسه مخلصاً. الزمّيل: الجبان: النكس: الضعيف. وَكِل: عاجز.

المعنى: يقول: تركوا فارساً مغواراً في حومة الوغى، لا جباناً عاجزاً لكواسر الوحوش وجوارح الطير.

إنه من باب الاشتغال كقول أبي علي في الآية، والظاهر أنه نُصب على المدح لما قدمنا، و «ما» في البيت زائدة؛ ولهذا أمكن أن يُدَّعى أنه من باب الاشتغال.

النوع الخامس: اشتراطُهم الإضمارَ في بعض المعمولات، والإظهارَ في بعضٍ؛ فمن الأول مجرُور «لولا» ومجرور «وَحْدَ»، ولا يختصَّانِ بضمير خطاب ولا غيره، تقول: «لَوْلاَيَ»، و «لَوْلاكَ»، وَ «لَوْلاَهُ» وَ «وَحْدِي»، وَ «وَحْدَكَ»، وَ «وَحْدَهُ»، ومجرور «لَبَّيْ»، وَ «سَعْدَيْ»، وَ «حَنَانَيْ»، ويشترط لهنَّ ضميرُ الخطاب، وشذ نحو قوله [من الطويل]:

٨١٢ - [دَعَوْنِي] فَيَا لَبَّيَّ إذْ هَدَرَتْ لَهُمْ [شَقَاشِقُ أَقْوَامٍ فَأَسْكَتَهَا هَدْرِي]

وقول آخر [من الرجز]:

وبالحاء المهملة مأكول اللحم للسباع والزميل بضم الزاي وفتح الميم المشددة الضعيف والعكس بكسر النون من لا خير فيه والوكل العاجز يكل أمره لغيره. **قوله: (كقول أبي علي)** أي: فورد عليه ما ورد على أبي من أن فارساً ليس مختصاً وغير المختص لا ينصب على الاشتغال. **قوله: (لما قدمنا)** أي: من أن المنصوب على الاشتغال لا بد أن يكون مختصاً. **قوله: (لهذا)** أي: لزيادة ما أي أنه ما جاء دعوى الاشتغال إلا من جعل ما زائدة، أما لو جعلها نافية فلا يتأتى له دعوى الاشتغال لأن ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. **قوله: (أمكن أن يدعي أنه من باب الاشتغال)** أي: وإن كان يرد عليه ما بعد ذلك الاعتراض السابق. **قوله: (مجرور لولا)** أي: عند سيبويه. **قوله: (ولا يختصان بضمير خطاب)** بل مثله ضمير المتكلم وضمير الغائب. **قوله: (ومجرور لبى وسعدي وحناني)** وفي بعض النسخ زيادة ودوالي قبل حناني قال المصنف: في أوضح المسالك ومعنى لبيك إقامة على إجابتك بعد إقامة وسعديك إسعاد لك بعد إسعاد أي إعانة بعد إعانة ولا يستعمل إلا بعد لبيك وحنانيك تحنناً لك بعد تحين ودواليك تداولاً بعد تداول. **قوله: (وشذ الخ)** أي: لعدم إضافته لياء المتكلم، وقوله وقول آخر أي لإضافته لضمير الغائب. **قوله: (فيالبى الخ)** مضاف لياء المتكلم وهو من الطويل أنشده السيوطي:

دعوني فيالبى إذ هدرت لهم شقاشق أقوام فأسكتها هدري

---

٨١٢ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٩).

اللغة: دعوني: استعانوا بي وطلبوني. لبي: إجابة بعد إجابة. هدرت: من هدر البعير إذا ردد صوته في حنجرته، شقاشق: جمع شقشقة، وهي أن يكثر الخطيب الكلام بلا فائدة.

المعنى: لقد دعاني أصحابي واستغاثوا بي، فلبيت دعاءهم وأسكتُ الأعداء بهذري وبلاغتي وفصاحتي.

٨١٣ ـ إِنَّــكَ لَــوْ دَعَــوْتَــنِــي وَدُونِــي [زَوْرَاءُ ذَاتُ مُــتْــرَعٍ بَــيُــونِ
لَــقُــلْــتُ لَــبَّــيْــهِ لِــمَــنْ يَــدْعُــونِــي]

كما شذت إضافتها إلى الظاهر في قوله [من المتقارب]:

٨١٤ ـ [دَعَــوْتُ لِــمَــا نَــابَــنِــي مِــسْــوراً] فَــلَــبَّــى فَــلَــبَّــيْ يَــدَيْ مِــسْــوَرِ

ومن ذلك مرفوعُ خبرِ «كاد» وأخواتها إلاّ «عسى»؛ فتقول: «كاد زَيْدٌ يَمُوتُ»، ولا تقول: يَمُوتُ أبوه؛ ويجوز «عَسَى زَيْدٌ أنْ يَقُومَ أَبُوه» فيرفع السببيَّ، ولا يجوز

وحينئذٍ فإذا ساكنة لا مفتوحة كما هو الواقع في نسخ هذا الكتاب. **قوله: (لقلت لبيه الخ)** قبله:

إنــك لــو دعــوتــنــي ودونــي زوراء ذات مــتــرع بــيــونِ

الزوراء الأرض البعيدة وقوله مترع أي ممتلئة بالماء، وقوله بيوني بفتح الباء أي بعيدة متسعة. **قوله: (فلبى يدي)** أي: فلبى مضاف ويدي مضاف إليه، وأما لبى الأول فهو فعل ماض لا شاهد فيه وصدر البيت:

دعــوت لــمــا نــابــنــي مــســوراً

ومعنى البيت دعوت مسوراً ينصرني لأجل ما نابني من الشدائد فأجابني ولباني أجاب الله دعاءه ونصره كما نصرتني. **قوله: (ومن ذلك)** أي: الأول. **قوله: (مرفوع خبر كاد وأخواتها)** أي: فلا يكون إلا ضميراً عائداً على اسمها. **قوله: (إلا عسى)** أي: فإن

---

٨١٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (خزانة الأدب ٢/ ٩٣؛ والدرر ٣/ ٦٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠؛ وشرح ابن عقيل ٣٨٣؛ ولسان العرب ١/ ٧٣١ (لبب)، ١٣/ ٦٤ (بين)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠).

شرح المفردات: الزوراء: الأرض البعيدة. المترع: الممتدّ. البيون: البئر العميقة.

المعنى: يقول: إنّك إذا دعوتني وكان بيني وبينك فلوات شاسعة مترامية الأطراف، وبئر عميقة لتجاوزتها جميعاً، ولبّيت دعوتك.

٨١٤ ـ **التخريج**: البيت لرجل من بني أسد في (الدرر ٣/ ٦٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠؛ ولسان العرب ٥/ ٢٣٩ (لبى)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٨١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٩٢، ٩٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٣، ٣٨٥؛ والكتاب ١/ ٣٥٢؛ ولسان العرب ١/ ٧٣١ (لبب)، ٤/ ٣٨٨ (سور)؛ والمحتسب ١/ ٧٨، ٢/ ٢٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠).

شرح المفردات: نابني: أصابني. مسور: اسم رجل. لبّي: أجاب. لبّى يدي مسور: أي دعاء لمسور بأن يجاب دعاؤه كلّما دعا إجابة بعد إجابة.

المعنى: يقول: لمّا نكبني الدهر دعوت مسوراً، فلبّى دعائي، فدعا له بالتوفيق ودوام النعمة.

رَفْعُه الأجنبيَّ، نحو: «عَسَى زَيْدٌ أنْ يَقُومَ عَمْروٌ عِنْدَهُ».

ومن ذلك مرفوعُ اسم التفضيل في غير مسألة الكُحْل، وهذا شرطُه مع الإِضمار الاستتار، وكذا مرفوعٌ نحو: «قُمْ»، و «أقُومُ»، و «نَقُومُ»، و «تَقُومُ».

ومن الثاني تأكيدُ الاسم المُظْهر، والنعت، والمنعوت، وعطف البيان، والمبين.

ومن الوهم في الأول قولُ بعضهم في «لَوْلاَيَ ومُوسَى»: إن «موسى» يحتمل الجرّ، وهذا خطأ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجار، ولأن «لولا» لا تجرّ الظاهِرَ؛ فلو أعيدت لم تعمل الجرّ، فكيف ولم تُعَدْ؟ هذه مسألة يُحَاجَىٰ بها فيقال: ضميرٌ مجرور لا يصحّ أن يعطف عليه اسمٌ مجرور أعَدْتَ الجارَّ أم لم تُعِدْه، وقولي «مجرور» لأنه يصحُّ أن تعطف عليه اسماً مرفوعاً؛ لأن «لولا» محكوم لها بحكم الحروف الزائدة، والزائد لا يَقْدَح في كون الاسم مجرّداً من العوامل اللفظيّة؛ فكذا ما أشبه الزائد؛ وقول جماعة في قول هُدْبَةَ [من الوافر]:

عَسَى الْكَرْبُ الّذِي أمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

إن «فرجاً» اسم «كان»، والصوابُ أنه مبتدأ خبرُه الظرفُ؛ والجملة خبر «كان»، واسمها ضمير الكرب، وأما قوله [من البسيط]:

مرفوع خبرها يجوز أن يكون اسماً ظاهراً لكن لا بد أن يكون سبباً أي مضافاً فالضمير اسمها ولا يكون أجنبياً. **قوله: (ومن ذلك)** أي: الأول. **قوله: (من مرفوع اسم التفضيل)** أي: فلا يكون إلا ضميراً عائداً على الموصوف به. **قوله: (وهذا)** أي: مرفوع اسم التفضيل أي أنه يشترط فيه أمران.

قوله: (ومن الثاني) أي: اشتراط الإظهار في بعض المعمولات. **قوله: (تأكيد الاسم المظهر)** أي: فلا يؤكد المظهر إلا بمظهر لا بمضمر. **قوله: (والنعت)** أي: لأن الضمير لا ينبعث ولا ينبعث به ولا يبين ولا يبين به. **قوله: (محتمل الجر)** أي: عطفاً على الياء المجرورة محلاً بلولا. **قوله: (وهذا خطأ)** أي: من وجهين. **قوله: (ولأن لولا الخ)** هذا هو المنظور له في الوهم. **قوله: (بحاجي بها)** أي: يلغز بها.

قوله: (في كون الاسم) أي: الواقع بعده وقوله مجرداً من العوامل اللفظية أي فيكون مبتدأ. **قوله: (فكذا ما أشبه الزائد)** أي: وحينئذٍ فالياء مبتدأ محلها رفع بالابتداء والعطف عليها نظر للمحل. **قوله: (ان فرجاً اسم كان)** أي: وجملة كان وخبرها عسى وفيه أنه يلزم عليه أن مرفوع خبر عسى اسم ظاهر غير سببي وهذا لا يجوز وهذا وجه الوهم.

٨١٥ ـ وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُني ثَوْبِي، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

فـ «ثوبي»: بدل اشتمال من تاء «جَعَلْتُ»، لا فاعل «يثقلني».

ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء في ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] إنه يجوز كونُ «هو» توكيداً وقد مضى، وقولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] إذا قدّرت «أنْ» مصدرية، وأنها وصلَتَها عَطفُ بيانٍ على الهاء، وقولُ النحويين في نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥، والأعراف: ١٩]: إنّ التقدير: ولا تخلفه أنت؛ لأنَّ مرفوعَ فعلِ الأمر لا يكون

قوله: (فأنهض) أي: أقوم والثمل السكران. **قوله: (لا فاعل بثقلي)** أي: والجملة من الفعل والفاعل خبر لجعل لأنه من أخوات كاد لئلا يلزم عليه أن مرفوع خبر أخوات كاد اسم ظاهر مع أنه لا يرفع إلا الضمير. **قوله: (انه يجوز كون هو توكيداً)** أي: لشانىء وهو وهم لأنه لا يلزم عليه توكيد الاسم الظاهر بالمضمر وهو لا يصح، وقوله وقد مضى إشارة إلى الاعتذار عنه بما سبق له في باب ضمير الفصل من أنه يحتمل أن مراد أبي البقاء أنه توكيد لضمير مستتر في شانئك لا لنفس شانئك، وحينئذٍ فلا معنى للقطع بتوهيمه. **قوله: (عطف بيان)** ووجه الوهم أن الضمير لا يبين كما أنه لا ينبعث وقد يجاب عنه بأنه أراد بالبيان البدل لتآخيهما.

قوله: (وقول النحويين) أي: ومن الوهم في الثاني قول النحويين وجعل ذلك من الوهم في الثاني وهم لأن الثاني اشتراط الإظهار في بعض المعمولات ولم يشترط أحد في العطف على فاعل فعل الأمر المستتر فيه أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً قال الشمني: وأقول الأوهم في جعل ذلك من الوهم في الثاني؛ لأن رد ابن مالك على النحويين يقتضي أن عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه أن يكون ذلك الفاعل ظاهراً أو يصح في موضعه ظاهر. **قوله: (ان العطف على الضمير المستتر)** أي: وهو وهم لأنه يقتضي أن فعل الأمر يرفع الظاهر وهو لا يجوز، وقد يجاب بأنه يغتفر في التابع، وقد أشار لتوجيه الوهم المصنف بقوله لأن مرفوع الخ. **قوله: (لأن مرفوع فعل الأمر الخ)** أي: وإنما جعله

---

٨١٥ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن أحمر في (ملحق ديوانه ص ١٨١ ـ ١٨٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٥٩، ٣٦٢؛ ولأبي حيّة النمريّ في ملحق ديوانه ص ١٨٦؛ والحيوان ٦/ ٤٨٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٤؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٧٣؛ ولابن أحمر أو لأبي حيّة النمري في الدرر ٢/ ١٣٣؛ ولأبي حيّة أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني ٢/ ٩١١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٠٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٠؛ وشرح التّصريح ١/ ٢٠٦؛ والمقرب ١/ ١٠١).

اللغة والمعنى: يثقلني: يجهدني ويتعبني. أنهض: أقوم. الثمل: السكران.

يقول: إنّه كبر، فإذا نهض أحسّ بالتعب، وراح يتمايل كالسكران.

ظاهراً، ومرفوعَ الفعلِ المضارع ذي النون لا يكون غيرَ ضميرِ المتكلم، وجَوَّزَ في قوله [من الوافر]:

٨١٦ ـ نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي ذَوُو الأمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيمُ
إلَى حُفَرٍ أَسَافِلُهُنَّ جُوفٌ وَأَعْلاَهُنَّ صُفَّاحٌ مُقِيمُ

كونَ «ذوو» فاعلاً بفعلِ غيبةٍ محذوفٍ، أي: يَأْوي ذوو الأَموال، وكونَه وما بعده توكيداً على حد «ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ».

تنبيه ـ من العوامل ما يعملُ في الظَّاهر وفي المُضْمر بشرطِ استتارهِ وهو «نِعْم» و

من عطف الجمل لأمر عطف المفردات لأن مرفوع فعل الأمر الخ. **قوله: (لا يكون غير ضمير المتكلم)** أي: ولو عطف أنت في المثال الثاني على الضمير المستتر لكان المضارع المبدوء بالنون رفع ضمير المخاطب مع أنه لا يرفع إلا ضمير المتكلم وهذا تعليل لقوله، وكذا قال في لا نخلفه، وأما قوله قبل لأن فعل الأمر فراجع لقوله ليسكن زوجك الخ. **قوله: (وجوز)** أي: ابن مالك. **قوله: (إلى حفر)** أي: القبور. **قوله: (جوف)** أي: واسعة. **قوله: (صفاح)** هي الحجارة العريضة. **قوله: (أي يأوي ذوو الأموال الخ)** أي: وليس قوله ذوو الأموال فاعلاً لنأوي لأن الفعل المضارع المبدوء بالنون لا يرفع إلا ضمير المتكلم وحده أو معه غيره.

قوله: (توكيداً) أي: لضمير نأوي. **قوله: (على حد ضرب زيد الظهر والبطن)** اعلم أنهم أجازوا فيه التأكيد كما ذكره، وأجازوا فيه البدل وهو بدل البعض من الكل لكن يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معاً معنى كله فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البدل أو على التأكيد فإن قلت فلم لم يجوزوا في البيت البدلية وقد نصوا على أن البدل إذا كان مفيداً للإحاطة جاز كونه بدلاً من ضمير الحاضر كما في قمنا ولنا آخر قلت كأنهم امتنعوا من ذلك لأجل اشتراطهم في البدل صحة حلوله محل المبدل منه، وفيه أن هذه القاعدة منظور فيها إذ لا يمتنع أن يقال أكلت الأرغفة جزء منها ولا سكنت الدار بيت منها على أن يكون كل منهما بدل بعض مع أن الثاني لا يحل محل الأول إذ لا يقال أكلت جزء من الأرغفة ولا سكنت بيت من الدار ا هـ دماميني. **قوله: (الظهر والبطن)** توكيد لزيد أي الظهر منه والبطن منه.

---

٨١٦ ـ **التخريج**: البيت للبرج بن مسهر في (شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٧٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨١، ٢/ ٩١٢؛ والمؤتلف والمختلف ص ٦٢).

اللغة: التطواف: الترحال. نأوي: نقيم. الحضر: القبور. جوف: واسع. صفاح: حجار رقيقة وعريضة.

المعنى: نكثر من الترحال بحثاً عن المال واللذات، وفي الختام مآل الجميع واحد، وهو لحد يضمه، ويتساوى فيه الغني والفقير.

«بِئس»، تقول: «نِعْمَ الرَّجُلاَنِ الزَّيْدَانِ»، وَ «نِعْمَ رَجلَيْنِ الزَّيْدَانِ»، ولا يقال «نعمًا» إلا في لُغَيَّةٍ، أو بشرطِ إفراده وتذكيرِهِ، وهو «رُبَّ» في الأصح.

النوع السادس: اشتراطُهم المفردَ في بعض المعمولات، والجملَةَ في بعض.

فمن الأول الفاعلُ ونائبهُ وهو الصَّحيح، فأما ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [يوسف: ٣٥]، ﴿وإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] فقد مرَّ البحثُ فيهما.

ومن الثاني خبر «أنَّ» المفتوحة إذا خُفِّفت، وخبرُ القول المحكي نحو: «قَوْلِي لا إله إلاَّ الله»، وخرج بذكر المحكيّ قولُكَ: «قَوْلي حَقٌّ»، وكذلك خبر ضمير الشأن، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْها فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] إذا قدّر ضمير «إنه» للشأن لزم كونُ «آثم» خبراً مقدَّماً و «قلبه» مبتدأ مؤخَّراً، وإذا قدّر راجعاً إلى اسم الشرط جاز ذلك، وأن يكون «آثم» الخبر و «قلبُه» فاعل به، وخبرُ أفعالِ المقارَبةِ.

ومن الوهم قولُ بعضهم في ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً بالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] إن

قوله: (ونعم رجلين) أي: نعم هما رجلين فرجلين تمييز والزيدان المخصوص بالمدح. **قوله: (نعما)** أي: بإبراز الضمير. **قوله: (في لغية)** أي: ضعيفة وهي لغة أكلوني البراغيث. **قوله: (وهو رب)** نحو ربه رجلاً وربه رجالاً ولا رجلين وامرأة ونساء فالضمير على كل حال مفرد مذكر. **قوله: (فقد مر البحث فيهما)** أي: فليس ليسجننه فاعل بدا بل الضمير العائد على البداء، وكذا نائب الفاعل لهم لا جملة لا تفسدوا. **قوله: (ومن الثاني)** أي: مما اشترطوا فيه أن يكون جملة. **قوله: (خبر أن المفتوحة الخ)** قال في الخلاصة:

وإن تخفف ان فاسمها استكن   والخبر اجعل جملة من بعد أنْ

قوله: (وخبر القول المحكي) حاصل أن القول إذا وقع فإما أن تقصد حكايته والإخبار عنه بأمر، فإن كان الأول وجب الإخبار عنه بجملة مراد لفظها، وإن كان الثاني أخبر عنه بمفرد. **قوله: (ضمير الشأن)** أي: فيجب أن يكون جملة. **قوله: (وعلى هذا)** أي: كون خبر ضمير الشأن جملة. **قوله: (إذا قدر الخ)** هذا يفيد جواز التقديرين وهو مخالف لما سبق في مبحث ضمير الشأن من أنه إذا احتمل كونه غير ضمير شأن تعين ولا يعدل لغيره والجواب أن المراد هناك لا يعدل لغيره، أي: لراجحيته وهنا قصده التدريب في الإعراب مع إرخاء العنان وقطع النظر عن الأرجحية وعدمها. **قوله: (كون آثم خبراً)** أي: لا مبتدأ وقلبه خبر إذ لا يخبر عن النكرة الغير المختصة بالمعرفة، ولا يجوز أن يكون آثم خبر إن وقلبه فاعل به؛ لأن خبر ضمير الشأن لا يكون مفرداً. **قوله: (وخبر أفعال المقاربة)** نحو طفق يتكلم وأخذ يشعر. **قوله: (ومن الوهم)** أي: في أفعال المقاربة.

﴿مَسْحاً﴾ خبرُ ﴿طَفِق﴾، والصوابُ أنه مصدر لخبر محذوفٍ أي: يمسحُ مسحاً.

وجوابُ الشرط، وجوابُ القسم، ومن الوهم قولُ الكسائي وأبي حاتم في نحو: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التوبة: ٦٣] إن اللام وما بعدَهَا جواب، وقد مرّ البحث في ذلك، وقولُ بدر الدين بن مالك في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً﴾ [فاطر: ٨] إن جواب الشرط محذوف، وإن تقديرَه: ذهبَتْ نفسُك عليهمْ حسرةً، بدليل: ﴿فَلاَ تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ﴾ [فاطر: ٨]، أو كمن هَدَاه الله، بدليل ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨]، والتَّقدير الثاني باطل: ويجب عليه كونُ «مَنْ» موصولة، وقد يُتوهَّم أنَّ مثلَ هذا قولُ صاحبِ اللَّوامح ـ وهو

قوله: (أن مسحاً خير طفق) أي: فقد جعل خبرها مفرداً وهو وهم. **قوله:** (ومن الوهم) أي: في جواب القسم. **قوله:** (ان اللام وما بعدها جواب) أي: جواب للقسم أي: وهو خطأ؛ لأن أن المضمر بعد لام كي والفعل بعدها في تأويل مفرد والمفرد لا يجاب به القسم.

قوله: (وقد مر البحث الخ) أي: فقد قال سابقاً، وأجاز أبو الحسن تلقي القسم بلا كي وجعل منه يحلفون بالله لكم ليرضوكم، وقال المعنى ليرضنكم، وإن أبا علي قال وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً بيحلفون، والمقسم عليه محذوف والجماعة يأبون ذلك بناءً على أن القسم إنما يجاب بالجملة ويقدر ن في الآية ليكونن كذا ليرضوكم. **قوله:** (وقول بدر الدين) هذا ناظر لجواب الشرط. **قوله:** (أن جواب الشرط) أي: من قوله أفمن زين الخ. **قوله:** (حسرة) الأولى حسرات بالجمع ليوافق المقدر المنطوق به الدالة عليه؛ ولأن الجمع ذكر لمعنى، فإذا قدر المفرد فات ذلك المعنى المراد. **قوله:** (باطل) أي: لأن الجار والمجرور لا يكون جواباً للشرط. **قوله:** (باطل) أي: على أن من شرطية وهذا جوابها. **قوله:** (ويجب عليه الخ) هذا كلام مستأنف، أي: أنه على التقدير الثاني نجعل من موصولة ولا نجعلها شرطية خلافاً لبدر الدين ويكون هذا المقدر خبر المبتدأ، وهو من الموصولة، والحاصل أن التقدير الثاني باطل إن كان معتقد ابن مالك أن من شرطية لا موصولة، وإن كان مراده أنها موصولة وأطلق على خبرها جواب الشرط تجوزاً من حيث كونه شبيهاً في المعنى فلا بطلان ووجه المشابهة أن المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابه لاسم الشرط فصلته كجملة الشرط وخبره كجملة الجزاء في المعنى إذ قولك الذي يأتيني أكرمه في معنى من يأتيني أكرمه، فإن قلت هذا الإطلاق مجازي لكن لا قرينة على التجوز قلت: القرينة قائمة وهي عدم صلاحية المقدر؛ لأن يكون جواب الشرط فتعذرت الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة. **قوله:** (وقد يتوهم) أي: يقع في الوهم، أي: الذهن ولو على سبيل الرجحان. **قوله:** (ان مثل هذا) أي: مثل التقدير الثاني والمثلية المتوهمة في البطلان ووجه بطلانه أن قوله لا بد من إضمار جملة معادلة إن أراد بها جملة

أبو الفضل الرَّازي - فإنه قال في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠] لا بُدَّ إضمار جملة معادلة، والتقدير: كمن لا يخلق ا هـ.

وإنما هذا مبنيّ على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مُفَصَّلِهِ الظرفَ من نحو: «زيد في الدار» جملة ظرفية؛ لكونه عندهم خَلفاً عن جملة مقدّرة، ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك؛ فإن الظرف لا يكون جواباً، وإن قلنا إنه جملة.

النوع السابع: اشتراطُ الجملة الفعلية في بعض المواضع، والاسمية في بعض.

ومن الأول جملةُ الشرط غير «لَوْلا»، وجملة جواب «لو» و «لولا» و «لوما»، والجملتان بعد «لما»، والجملُ التاليةُ أحْرُفَ التحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة، وخبر «أن» المفتوحة بعد «لو» عند الزمخشري ومُتابعيه، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٣].

ومن الثاني الجملة بعد «إذا» الفُجَائيّة، و «ليتما» على الصحيح فيهما.

من الألفاظ فهو صحيح وإن أراد الجمل المصطلح عليها في النحو فليس كذلك، إذ الجار والمجرور من قبيل المفرد وقوله: وإنما هذا أي: التعبير بالجملة الخ جواب عن هذا الاعتراض، فلما كان هذا الاعتراض مجاباً عنه بخلاف الوارد على ابن مالك كان تقدير صاحب اللوامح كتقدير ابن مالك في البطلان على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق. **قوله: (خلفاً عن جملة مقدرة)** أي: والأصل يكون أو استقر. **قوله: (ومن الأول)** أي: الذي اشترط فيه الجملة الفعلية. **قوله: (غير لولا)** أي: وكذا شرط لو ما؛ لأن كل جملة شرطية فهي فعلية إلا شرط لولا ولو ما فإن شرطهما جملة اسمية. **قوله: (وجملة جواب لو)** أي: فجوابها كشرطها لا يكون إلا جملة فعلية وأما لولا ولوما فجوابهما لا يكون إلا جملة فعلية وشرطهما لا يكون إلا اسمية. **قوله: (والجملتان بعد لما)** أي: لا يكونان إلا فعليتين نحو لما جاء زيد أكرمته. **قوله: (والجمل التالية أحرف التحضيض)** أي: لا تكون إلا فعلية نحو هلا أكرمت زيداً أو إلا أكرمته ومقابلته الجمع بالجمع يفيدان كل حرف من أحرف التحضيض يليه جملة واحدة وهو كذلك كما مثلنا. **قوله: (وجملة)** أي: وجميع أخبار أفعال المقاربة فلا يكون إلا جملة فعلية. **قوله: (أفعال المقاربة)** أي: فلا يكون إلا جملة فعلية لا يقال إن من جملتها عسى وخبرها مفرد لأنه غالباً مقرون بأن قال في الخلاصة:

وكونه بدون بعد عسى

نزر الخ؛ لأن المراد جملة ولو بحسب الظاهر تأمل. **قوله: (عند الزمخشري الخ)** أي: القائلين أن أن وما بعدها مؤولة بمصدر فاعل لمحذوف؛ لأن لو عندهم مختصة بالأفعال فشرطها لا بد أن يكون جملة فعلية أي: ولو ثبت إيمانهم. **قوله: (ومن الثاني)** أي: الذي اشترط فيه الجملة الاسمية. **قوله: (وليتما)** أي: لأن ليت إذا دخلت عليها ما

ومن الوَهم في الأوَّل أن يقول مَنْ لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيِّين في نحو: ﴿وإنِ امْرَأةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿وإن أحدٌ مِنَ المُشْرِكينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، و ﴿إذا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]: إن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ، لأنه خلافُ قولِ من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً؛ وأما إذا قال ذلك الأخفشُ أو الكوفي فلا يُعَدُّ ذلك الإعرابُ خطأ؛ لأن هذا مذهَبٌ ذَهَبُوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعدة، نعم الصوابُ خلاف قولهم في أصل المسألة؛ وأجازوا أن يكونَ المرفوعُ محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور؛ وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون فاعلاً بالفعلِ المذكور على التقديم والتأخير، مستدلّين على جواز ذلك بنحو قول الزبّاء [من الرجز]:

٨١٧ ـ مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا [أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا]

لا يزول اختصاصها عن العمل في الأسماء على الصحيح بخلاف أخواتها فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال. **قوله: (على الصحيح فيهما)** أي: من اختصاصهما بالدخول على الجملة الاسمية. **قوله: (ومن الوهم في الأول)** أي: اشتراط الجملة الفعلية في الشرط. **قوله: (إلى قول الأخفش)** أي: من أن المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ وما بعد المرفوع خبر، والأخفش بصري. **قوله: (وان امرأة)** أي: بأن يقول إن امرأة مبتدأ وخافت خبر وكذا وإن أحد. **قوله: (أن المرفوع مبتدأ)** أي: والجملة بعده. **قوله: (وذلك خطأ)** أي: للزوم دخول أدوات الشرط مبتدأ الجملة الإسمية. **قوله: (لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم)** أي: من أن جملة الشرط إنما تكون فعلية.

قوله: (وإنما قاله سهواً) أي: عن القواعد البصرية. **قوله: (وأما إذا قال ذلك الأخفش)** أي: أو من قلده أيضاً. **قوله: (وأجازوا)** أي: الأخفش والكوفيين. **قوله: (وأجاز الخ)** أي: ولم يوافق على ذلك الأخفش، بل وافق قومه البصريين على امتناع تقديم الفاعل على عاملهْ. **قوله: (فيمن رفع)** أي: أما من جر فهو بدل من الجمال بدل اشتمال ووجه استدلالهم على تقديم الفاعل على عامله أن رفع مشيها إما أن يكون بالتبعية أو بالأصالة ولا يتأتى هنا بالتبعية إلا على أنه بدل من الضمير المستكن في الظرف، وقد منعه المصنف بما علمت فتعين أن يكون والرفع أصلياً، ولا وجه له إلا أن يكون مبتدأ أو فاعلاً لا سبيل إلى الأول إذ لا خبر له من حيث المعنى إلا وئيداً وهو منصوب، فامتنع كونه خبراً للمبتدأ وتعين أن يكون مرفوعاً على أنه فاعل وئيد الذي هو حال من الجمال أي: أي شيء ثبت للجمال في حال كونها وئيداً مشيها وهذا الاستدلال مردود بما ذكره في المتن من تقدير الخبر يكون أو يوجد. **قوله: (وئيداً)** الوئيد: الرزانة والتأني أي: على

---

٨١٧ ـ **التخريج**: الرجز للزبّاء في (أدب الكاتب ص ٢٠٠؛ والأغاني ١٥/ ٢٥٦؛ وجمهرة اللغة ص ٧٤٢، ٢٣٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٩٥؛ والدرر ٢/ ٢٨١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٧٩؛ ولسان العرب ٣/ =

فيمن رفعَ «مشيها» وذلك عند الجماعة مبتدأ حُذف خبره وبقي معمولُ الخبر، أي: مشيُها يكون وئيداً أو يوجدُ وئيداً؛ ولا يكون بدلَ بعضٍ من الضميرِ المستتر في الظرف كما كان فيمن جرَّه بدل اشتمال من الجمال؛ لأنه عائد على «ما» الاستفهاميَّة، ومتى أبدل اسمٌ من اسم استفهامٍ وجب اقترانُ البدلِ بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه.

ومن ذلك قول بعضهم من بيت الكتاب [من الطويل]:

[صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا] وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

إن «وصال» مبتدأ، والصواب أنه فاعل بـ «يدوم» محذوفاً مفسَّراً بالمذكور؛ وقول آخر في نحو: «آتيك يومَ زيداً تلقاه»: إنه يجوز في «زيد» الرفع بالابتداء، وذلك خطأ عند سيبويه؛ لأن الزمَنَ المبهَمَ المستقبل يحمل على «إذا» في أنه لا يضاف إلى الجملة الاسميَّة؛ وأما قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ [غافر: ١٥ ـ ١٦] فقد مضى أنّ

تأنٍ. **قوله: (بدل من الضمير المستتر في الظرف)** أي: أي شيء ثبت هو للجمال فهو عائد على الشيء. **قوله: (ولأنه لا ضمير فيه)** أي: وبدل البعض لا بد فيه من رابط يعود على المبدل منه. **قوله: (في بيت الكتاب)** أي: كتاب سيبويه وهذا الذي أنشده: عجز بيت للمرار وصدره:

صددت فأطولت الصدود وقلما

الخ. **قوله: (أن وصالا مبتدأ)** أي: وجملة يدوم بعده خبره وهو خلاف الصواب؛ لأن قل المكفوفة بما الزائدة لا يليها إلا الجملة الفعلية لا الاسمية وكان على المصنف أن يزيد قلما في الأول المشترط فيه الجملة الفعلية لأجل أن يبني عليه ما ذكره من الوهم. **قوله: (والصواب الخ)** لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون هذا المعرب لوصال مبتدأ مبني على أن ما في البيت مصدرية لا كافة كما ذهب إليه بعضهم وعلى أن ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل قاله الدماميني قال الشمني وأقول لما لم يذكر هذا القائل أنه مبني على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه أنه مبني على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه أنه ليس كذلك. **قوله: (وذلك خطأ عند سيبويه)** قال الشمني: أقول أن المصنف لم يخطىء ذلك القائل مستنداً إلى قول سيبويه وإنما أخبر بأن قول هذا القائل خطأ عند سيبويه ويفهم منه أنه صواب عند غيره وبهذا يندفع الاعتراض المذكور بعد. **قوله: (لأن الزمان المبهم)** أي: كيوم أعم من أن يكون ظرفاً أو غيره. **قوله: (لا يضاف إلى الجملة الاسمية)** بل لا يضاف إلا إلى الفعلية

= ٤٤٣ (وأذ)؛ وللزباء أو الخنساء في المقاصد النحوية ٢/٤٤٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/١٥٩).
شرح المفردات: السير الوئيد: السير على مهل. الجندل: الصخر.

الزمن هنا محمولٌ على «إذْ»، لا على «إذا»، وأنه لتحقُّقِه نُزِّل منزلة الماضي، وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه إنما يوجب ذلك في الظروف؛ واليوم هنا بدلٌ من المفعول به وهو: ﴿يوم التلاق﴾ في قوله تعالى: ﴿لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلاَقِ﴾ [غافر: ١٥] فمردود، وإنما ذلك في اسم الزَّمان ظرفاً كان أو غيره، ثم هذا الجواب لا يتأتّى في قوله [من الطويل]:

وَكُـنْ لِـي شَـفِـيـعـاً يَـوْمَ لاَ ذُو شَـفَـاعَـةٍ بِـمُـغْـنٍ فَـتِـيـلاً عَـنْ سَـوَادِ بْـنِ قَـارِبِ

ومن الوهم أيضاً قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكم مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] بعد ما جزم بأنَّ ﴿مَنْ﴾ شرطيّة: إنه يجوز كونُ الجملة الاسمية معطوفة على ﴿كان﴾ وما بعدَها، ويردُّه أنَّ جملة الشرط لا تكون اسميَّة، فكذا المعطوف عليها، على أنه لو قَدَّر «مَنْ» موصولة لم يصحَّ قولُه أيضاً، لأن الفاء لا

واعترض بأنه وان كان خطأ عند سيبويه إلا أنه صواب عند غيره وهو قول مشهور وإذا كان صواباً عند غير سيبويه فيمكن أن المعرب مقلد لذلك القول القوي فالحق أن هذا الإعراب ليس وهماً. **قوله**: (**وأما قوله الخ**) هذا وارد على قول سيبويه، فإن يوم قد أضيف في الآية للجملة الاسمية. **قوله**: (**فقد مضى ان الزمن**) أي: اسم الزمن. **قوله**: (**محمول على إذ لا على إذا**) أي: فلما حمل على إذ جازت إضافته للجملة الاسمية. **قوله**: (**وإنه لتحققه**) هذا علة لحمله على إذ. **قوله**: (**نزل منزلة الماضي**) أي: الموضوع له إذ فلذا صح حمله عليها. **قوله**: (**بأنه إنما يوجب ذلك**) أي: إضافة الزمن المبهم للجمل الفعلية. **قوله**: (**في الظروف**) أي: فيما إذا وقعت أسماء الزمن المبهمة ظروفاً، أي: وليس كلامه في الطلق الزمن المبهم سواءً كان ظرفاً أو لا. **قوله**: (**وإنما ذلك**) أي: كلام سيبويه. **قوله**: (**ثم هذا الجواب**) أي: جواب ابن عصفور، وإنما لم يتأت؛ لأن يوم هنا ظرف قطعاً، وأضيف إلى الجملة الاسمية فلا يجاب عنه إلا بالجواب الأول من أنه نزل المستقبل وهو يوم القيامة منزلة الماضي لتحققه فهو حينئذٍ محمول بعد التنزيل على إذ وهي تضاف إلى الجملة الاسمية وقد يقال يمكن تخرجه على حذف يكون أي: يوم لا يكون ذو شفاعة بمغنٍ فتيلاً فتكون الإضافة للجملة الفعلية وحينئذٍ فتم جواب ابن عصفور فيه.

قوله: (**كون الجملة الاسمية**) أعني أو به أذى. **قوله**: (**على أنه**) أي: ذلك البعض القائل بما تقدم من أن أو به أذى من رأسه عطف على الفعلية المتقدمة لو قدر من موصولة لاشتراطية لم يصح قوله المذكور. **قوله**: (**على أنه لو قدر من موصولة**) أي: وجعلت مبتدأ لم يصح قوله أيضاً، أي: بأن يجعل أو به أذى عطف على كان وإنما لم يصح لأن المبتدأ الذي هو الموصول أعني من كان خبره قوله ففدية والموصول لا يقرن خبره بالفاء إلا إذا كانت صلته فعلية؛ لأن الموصول الواقع مبتدأ لا يشبه الشرط إلا إذا كان صلته كذلك وهنا الموصول صلته جملة اسمية بالنظر للجملة المعطوفة وحاصل الجواب عن هذا

تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسميّة؛ لعدم شبهه حينئذٍ باسم الشَّرط، وقول ابن طاهر في قوله [من الوافر]:

٨١٨ ـ فَإِنْ لاَ مَالَ أُعْطِيهِ فَإِنِّي   صَدِيقٌ مِنْ غُدُوٍّ أَوْ رَوَاحِ

وقول آخرين في قول الشاعر [من الطويل]:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ   إِلَيَّ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

إن ما بعد «إنْ»: «لا»، و «هَلاَّ» جملةٌ اسميّة نابَتْ عن الجملة الفعلية، والصوابُ أن التقدير في الأولى: فإن أكُنْ، وفي الثانية فَهَلاَّ كان، أي: الأمر والشأن، والجملة الاسمية فيهما خبر.

ومن ذلك قولُ جماعةٍ منهم الزمخشري في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ

الاعتراض والذي قبله أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فقد قالوا رب رجل وأخيه مع امتناعهم من أن يقولوا رب أخيه وقال الشاعر:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا   أو تنزلون فإنا معشر نزلُ

قال يونس: أراد وأنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وهذا عين ما نحن فيه. **قوله: (وقول ابن طاهر)** عطف على قول بعضهم. **قوله: (ان ما بعد إن لا الخ)** حاصله أنه يقول أن إن شرطية، ولا نافية للجنس ومال اسمها وجملة أعطيه خبرها وجملة لا واسمها وخبرها شرط لأن وجملة فإني صديق جواب إن وهذا وهم؛ لأن جملة الشرط لا تكون اسمية. **قوله: (وهلا)** حاصله أن هلا حرف تحضيض ونفس مبتدأ مضاف إليه ما بعد وشفيعها خبر المبتدأ وهذا وهم؛ لأن حرف التحضيض لا يليه إلا الجملة الفعلية. **قوله: (فإن أكن)** أي: فالجملة الاسمية خبر كان المحذوفة الواقعة شرطاً. **قوله: (فهلا كان)** أي: وحينئذٍ فالجملة الاسمية خبر لكان المحذوفة مع اسمها ضمير الشأن. **قوله: (أي الأمر والشأن)** هذا تفسير للضمير المستتر في كان. **قوله: (ومن ذلك)** أي: ومن الوهم في الأول المشترط فيه الجملة الفعلية. **قوله: (قول جماعة منهم الزمخشري)** فيه أن هذا ليس وهماً وذهولاً عن القاعدة، بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية جواباً للو وهو مذهب لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطاً فالأولى في الرد عليهم أن يقال والصواب خلاف قولهم في أصل المسألة وينصب الدليل على ذلك اهـ دماميني.

---

٨١٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٩١٢).

اللغة: الغدو: جمع غدوة، وهي ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس. الرواح: من الزوال إلى الليل.

المعنى: إن كنت لا أملك مالاً أجود به، وأكتسب بفضله الأصدقاء، فعندي وسيلة أخرى وهي أن أصل الأصدقاء صباحاً ومساءً.

عِندَ اللَّهِ خَيْر﴾ [البقرة: ١٠٣]: إن الجملة الاسمية جوابُ «لو»، والأولى أن تقدر الجواب محذوفاً، أي: لكان خيراً لهم، أو أن يقدر «لو» بمنزلة «ليت» في إفادة التمنّي؛ فلا يحتاج إلى جواب.

ومن ذلك قولُ جماعةٍ منهم ابنُ مالك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِد﴾ [لقمان: ٣٢]: إن الجملة جوابُ لِـ «ما»؛ والظاهرُ أن الجواب جملة فعليّة محذوفة، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، ويؤيّد هذا أن جواب «لمّا» لا يقترن بالفاء.

ومن الوهم في الثاني تجويزُ كثيرٍ من النحويين الاشتغالَ في نحو: «خَرَجْتُ فَإذا زَيْدٌ يَضرِبُهُ عَمْرٌو». ومن العجب أن ابنَ الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحثِ الظروف: وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها. وأجاز ابن أبي الربيع في «ليتما زَيْداً أضربه» أن يكون انتصابُ «زيداً» على الاشتغال كالنصب في «إنما زيداً أضربه»، والصوابُ أن انتصابه بـ «ليت»؛ لأنه لم يسمع نحو: «لَيْتَمَا قام زَيْدٌ» كما سُمع «إنما قام زيد».

قوله: **(ان الجملة الاسمية جواب لو)** أي: وهو وهم لأن لو جوابها كشرطها لا يكون إلا جملة فعلية. **قوله**: **(أن يقدر الجواب محذوفاً)** أي: لأن جواب لو لا يكون إلا فعلية. **قوله**: **(بمنزلة ليت في إفادة التمني)** أي: وعليهما فاللام في لمثوبة موطئة للقسم. **قوله**: **(إن الجملة)** أي: الاسمية جواب لما وهو وهم؛ لأن جواب لما وشرطها لا يكونان إلا جملتين فعليتين. **قوله**: **(ويؤيد هذا)** أي: كون الجواب محذوفاً فمنهم مقتصدان جواب الخ. **قوله**: **(في الثاني)** يزيد بالثاني اشتراط الجملة الاسمية في بعض المواضع. **قوله**: **(الاشتغال)** أراد بالاشتغال النصب بإضمار فعل على شريطة التفسير، وإنما كان هذا وهماً لأن إذا الفجائية لا يليها إلا الجملة الاسمية على الأصح. **قوله**: **(ومن العجب الخ)** هذا الاعتراض متوجه عليه، وقد حاول ابن الحاجب التقصي عنه بما لا يظهر فقال وكان قياس وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا المفاجأة أن يمتنع النصب فيما أضمر عامله إذا وقع بعدها كقولك فإذا عبد الله يضربه عمرو؛ لأن لزوم وقوع المبتدأ والخبر منافٍ للنصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة نظراً لصورة المبتدأ أو الخبر، أي: أنه لما كان بعد إذا مبتدأ أو خبر والخبر مشتغل عن المبتدأ بضميره أجرى هذا الكلام مجرى غيره مما لم يقع بعد إذا الفجائية نحو زيد ضربته فكما جاز النصب في ذلك جاز في هذا وكأنهم قطعوا النظر عن إذا وروعي مجرد صورة المبتدأ والخبر فجواز النصب إنما نشأ عن قطع النظر عن إذا ولا يخفى أن قطع النظر عما هو موجود مراد إلغاء لما حقه عدم الإلغاء فالنصب الناشىء عنه يكون باطلاً. **قوله**: **(لأنه لم يسمع الخ)** أي: لأن ما لا تكف ليت عن الاختصاص بالأسماء بخلاف إن فإن ما أزالت اختصاصها.

تنبيه ـ اعترض الرازي على الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الخاسرون﴾ [الزمر: ٦٣]: إن الجملة معطوفة على ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [الزمر: ٦١] بأن الاسمية لا تُعْطَف على الفعليّة؛ وقد مرَّ أن تخالُفَ الجملتين في الاسميَّة والفعليَّة لا يمنع التّعاطف؛ وقال بعض المتأخّرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] إنه يجوز كونُ الجملة الاسميَّة بدلاً من ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾ [البقرة: ٢٥٣]: هذا مردود، لأن الاسمية لا تُبْدَلُ من الفعلّية، ا هـ. ولم يَقُمْ دليل على امتناع ذلك.

النوع الثامن: اشتراطُهم في بعضِ الجُمل الخبريَّةَ، وفي بعضها الإِنشائيَّة.

فالأول كثير كالصِّلة، والصِّفة، والحال، والجملة الواقعة خبراً لِـ «كان»، أو خبراً لِـ «إنّ» أو لضمير الشأن، قيل: أو خبراً للمبتدأ، أو جواباً للقَسَم غير الاستعطافي.

ومن الثاني جوابُ القسَم الاستعطافي كقوله [من الوافر]:

٨١٩ ـ بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إلَيكَ لَيْلَى [قُبَيْلَ الصُّبْحِ أوْ قَبَّلْتَ فَاهَا؟]

قوله: (لا يمنع التعاطف) لكن التناسب أولى لا يقع التخالف إلا لكنه تقتضيه فقد يقال أريد في قضية الكافرين الدلالة على نبات خسرانهم فناسبه الإتيان بالإسمية وأريد في قضية المؤمنين تصوير نجاتهم مما نال غيرهم من السوء إشعاراً بتعظيم منة الله عليهم وفضله فناسبه الإتيان بالفعلية ذات المضارع ا هـ دماميني. **قوله: (هذا)** أي: مقول قول بعض المتأخرين مردود؛ لأن الاسمية أي: كمنهم من كلم الله ونحوها. **قوله: (لا تبدل من الفعلية)** أي: كفضلنا ونحوها. **قوله: (ولم يقم دليل)** هذا جواب عن رد بعض المتأخرين لما جوزه أبو البقاء في الآية. **قوله: (على امتناع ذلك)** أي: الإبدال. **قوله: (قيل أو خبراً للمبتدأ)** الصحيح أن المبتدأ يجوز أن يخبر عنه بالجملة الخبرية وبالإنشائية لكن لا يجوز أن يدخل عليه ناسخ مثل كان وأخواتها وإن وأخواتها إلا إذا كان خبره جملة خبرية. **قوله: (أو جواباً للقسم)** قال بعض جملة القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى هي جملة الجواب، فإن كانت الأخرى خبرية فهو غير استعطافي وإن كانت إنشائية فهو الاستعطافي فعلى هذا القسم الاستعطافي ما أجيب بجملة إنشائية، وقال بعض الاستعطافي هو ما كان بالجملة المشعرة بالحنو والعطف. **قوله: (بربك هل ضممت إليك ليلى)** أي: فقوله بربك قسم وقوله: هل ضممت الخ جواب القسم وتمام البيت كما في نسخة:

---

٨١٩ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في (ديوانه ص ٢٢٢؛ والأغاني ٢/ ٣٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٣؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ١٠٢).

اللغة: فاها: فمها.

المعنى: استحلفك الله هل نلت من ليلى ما يتمناه العاشق من معشوقه؟!!

وقوله [من الطويل]:

٨٢٠ ـ بِعَيْشِكِ يَا سَلْمىٰ ارْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ [أَبى غَيْرَ ما يُرْضِيكِ في السِّرِّ وَالْجَهْرِ]

وما ورد على خلاف ما ذكر مُؤَوَّل، فمن الأول قوله [من الطويل]:

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

وتخريجه على إضمار القول، أي: قِبَلَ التي أقول لعلي، أو على أن الصلة «أزورها» وخبر «لعلّ» محذوف، والجملة معترضة، أي: لعلّي أفعلُ ذلك، وقوله [من الرجز]:

[حَتَّى إذا جَنَّ الظلامُ واخْتَلَطْ] جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ

وقوله [من الرجز]:

٨٢١ ـ فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لاَ نَعْدَمُهْ

قبيل الصبح أو قبلت فاها

وهو للمجنون وبعده:

وهل رفت عليك قرون ليلى رفيف الأقحوانة في نداها

قرونها شعورها خاطب به زوجها وهو يصطلي في يوم شات فقال اللهم إذ حلفتني نعم فقبض المجنون على النار وخر مغشياً عليه ورقت معناه برقت وتلألأت والأقحوانة بضم الهمزة واحدة الاقحوان والأقاحي بتشديد الياء وتخفيفها وردة يشبه بها الأسنان. **قوله: (بعيشك الخ)** هذا صدر بيت وعجز:

أبى غير ما يرضيك في السر والجهر

قوله: (على خلاف ما ذكر) أي: من مجيء الصلة أو الصفة أو الحال أو ما بعده انشائية فلا بد من تأويله ورده للخبرية. **قوله: (والجملة)** أي: جملة لعلي وقوله: معترضة أي: بين الموصول وصلته وكذا جملة وإن شطت وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر لعل عليه. **قوله: (لا نعدمه)** جملة إنشائية لأنها دعاء وليس المراد بها وصف الأخ بأنه غير

---

٨٢٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٤/ ٢٢١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤١).

اللغة: العيش: الحياة. الصبابة: العشق والغرام. أبى: رفض.

المعنى: أسألك بحياتك يا سلمى أن تحمي صاحب عشق امتنع عن غير ما يرضيك في كل الأحيان وفي السر وفي العلن.

٨٢١ ـ **التخريج**: الرجز لأبي محمد الحذلمي الفقعسي في (مجالس ثعلب ١٩٤ ـ ١٩٥؛ وفي شرح أبيات المغني ٧/ ٢٢٦).

اللغة: لا نعدمه: لا نفقده.

المعنى: أنت هو الأخ الذي نتمسك به ويحمل كل الصفات الجيدة ونأمل أن تدوم لنا.

وتخريجهما على إضمار القول، أي: أخ مقول فيه: لا جعلَنَا الله نعدمه، وبِمَذق مقول عند رؤيته ذلك؛ وقولُ أبي الدرداء، رضي الله عنه، «وَجَدْتُ النَّاسَ ٱخْبُرْ تَقْلُه»، أي: صادفت الناس مَقُولاً فيهم ذلك، وقوله [من الوافر]:

٨٢٢ ـ وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي ... وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ

والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية، أي: وكوني تَذْكُرينني، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلاَلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمٰنُ مَدّاً﴾ [مريم: ٧٥]، أي: فيمدّ، وقوله [من البسيط]:

٨٢٣ ـ إنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ ... لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

معدوم ا هـ دماميني. **قوله: (مقول عند رؤيته ذلك)** أي: هي رأيت الذئب قط. **قوله: (وجدت الناس)** الناس مفعول لوجد وأخبر بضم الهمزة والباء؛ لأنه من باب نصر فعل أمر أي: استخبر وتقله فعل مضارع مجزوم بحذف الألف، فالأصل تقلاه أي: تبغضه أو بحذف الياء لوقوعه في جواب الأمر وهو أخبر ومفعول أخبر محذوف أي: أخبرهم وقول المصنف أي: صادفت الناس يشير إلى أن وجد تامة كقولك وجد ضالته وحينئذٍ فجملة أخبر حال على إضمار القول وهذا محل الشاهد، فإن الجملة إنشائية ووقعت حالاً لكن على إضمار القول والهاء في تقله للسكت أو أنها للناس وأفرد نظراً لكل فرد فرد من الناس والمعنى وجدت الناس مقولاً فيهم استخبر عن حال كل واحد منهم يترتب على ذلك البغض له. **قوله: (تقله)** يقال قلاه يقليه بغضه وقلى من باب رمى، فاللام مكسورة وطيىء تفتح فيقولون قلاه يقلاه. **قوله: (وكوني الخ)** قبله:

ألا يا أم فارع لا تلومي ... على شيء رفعت به سماعي

أي: صيتي وقوله ودلي بفتح الدال من الدلال وهو الخفر والماجدة الشريفة الكريمة والصناع بفتح الصاد الحاذقة الماهرة بعمل اليدين. **قوله: (والجملة)** أي: ذكريني. **قوله: (مؤولة بالجملة الخبرية)** أي: وإلا لزم أن خبر كان يكون جملة طلبية. **قوله: (لا تحسبوا)**

---

٨٢٢ ـ **التخريج**: البيت لبعض بني نهشل في (خزانة الأدب ٩/ ٢٦٦، ٢٦٧؛ ونوادر أبي زيد ص ٣٠، ٥٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٦؛ والدرر ٢/ ٥٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٨٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٣).

اللغة: دلي: تدللي من الدلال. صناع: الماهرة في الأعمال اليدوية.

المعنى: شجعيني على المكارم وعمل المعروف، ومن ثم تدللي ما شئت، دلال الشريفة الماجدة، الماهرة في العمل.

٨٢٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في (خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠؛ والدرر ٢/ ١٧٠؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٢٩٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٥).

=

وقوله [من الرجز]:

٨٢٤ ـ إنّـي إذَا مَـا ٱلْـقَـوْمُ كَـانُـوا أَنْـجِـيَـهْ   واضْـطَـرَبَ الْـقَـوْمُ اْضْـطِـرَابَ الأَرْشِـيَـهْ
هُـنَـاكَ أَوْصِـيـنِـي وَلاَ تُـوصِـي بِـيَـهْ

ويَنْبَغي أن يستثنى من مَنعِ ذلك في خبريْ «إنَّ» وضمير الشأن خَبَرُ «أن» المفتوحة إذا خُففت؛ فإنه يجوز أن يكونَ جملة دعائيَّةً، كقوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩] في قراءةِ مَن قرأَ «أنْ» بالتخفيف و «غَضِبَ» بالفعل و «الله» فاعل؛ وقوله: «أما أنْ جَزَاكَ الله خيراً» فيمن فتح الهمزة، وإذا لم نلتزم قولَ

أي: فلا بد من تأويلها بخبرية؛ لأنها خبر إن أي: والأصل لا تحسبون بتأويل لا الناهية بالنافية والنهي واقع موقع النفي والنفي خبر وإسناد نام إلى ضمير الليل مجاز والمراد نوم أهله، أي: لا تحسبوهم سكتوا عنكم وتركوا الأخذ بثأر سيدهم منكم جعل تركهم الأخذ بالثأر نوم على سبيل الاستعارة ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (كانوا أنجية)** جمع نجى على صيغة فعيل وهو الذي تساره من النجوى وهي المساررة والأرشية جمع رشاء بكسر الراء وبالمد وهو الحبل الذي في الدلو يريد أن الناس إذا سار بعضهم بعضاً واضطربت آراؤهم كاضطراب الأحباب في الآبار عند الاستقاء منها فهو ثابت الرأي لا يتزلزل لسداد فكره وحسن نظره فكان جديراً لأجل ذلك بأن يعصى على غيره ولا يعصى غيره عليه ا هـ دماميني. **قوله: (هناك)** متعلق بأوصني وهو جملة إنشائية وقع خبراً لأن فلا بد من تأويلها بخبرية والمعنى أني أستحق أن أكون وصياً على غير في تلك الحالة.

قوله: (ولا توصي بيه) أي: عليّ فالباء بمعنى على والهاء للسكت وجواب إذا محذوف لدلالة خبر إن عليه. **قوله: (من منع ذلك)** أي: من منع وقوع الجملة الإنشائية خبراً لضمير الشأن ولأن. **قوله: (أن يكون)** أي: خبر إن وخبر ضمير الشأن. **قوله: (دعائية)** أي: أو هي إنشائية. **قوله: (أن غضب)** أي: أنه أي الحال والشأن غضب الخ. **قوله: (أما أن جزاك الله خيراً)** أي: فالأصل أنه جزاك الخ. **قوله: (وإذا لم نلتزم الخ)** أي: أن محل كونه يغتفر في خبر أن المفتوحة المخففة كونه جملة دعائية إذا مررنا على مذهب الجمهور من أن اسمها لا بد أن يكون ضمير الشأن.

= **المعنى**: لا تحسبوا من قتلتم رأسهم غافلون عن الأخذ بثأرهم.

٨٢٤ ـ **التخريج**: الرجز لسحيم بن وثيل اليربوعي في (لسان العرب ١٥/٣٠٨/ نجا)؛ وبلا نسبة في أساس البلاغة ٤٤٨ (نجو)؛ وجمهرة اللغة ص ٢٣٥، ٨٠٩؛ وخزانة الأدب ١٠/٢٤٧؛ ولسان العرب ١٤/٣٤٨ (روى)، ١٥/٣٠٩ (نجا)؛ ونوادر أبي زيد ص ١١).

اللغة: النجي: هو الذي تكلمه همساً. الرشاء: هو حبل الدلو إلى البئر.

المعنى: لقد أصبحت وصياً على القوم، لسداد رأيي، ودقة رؤيتي، على غير عادة القوم في اختلاف آرائهم وتذبذبها.

الجمهورِ في وجوبِ كون اسم «أَنْ» هذه ضميرَ شَأْنٍ فلا ٱستثناءَ بالنسبة إلى ضمير الشأن، إذ يمكن أن يقدر: والخامسة أنها، وأمَا أنك، وأما ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٨] فيجوز كون «أَنْ» تفسيرية.

ومن الوهم في هذا الباب قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]: إن جملة الاستفهام حالٌ من «العظام»، والصَّوابُ أن «كيف» وحدها حال من مفعول «ننشز»، وأن الجملة بدل من «العظام»، ولا يلزمُ مِن جوازِ كونِ الحال المفردةِ استفهاماً جوازُ ذلك في الجملة؛ لأن الحال كالخبر وقد جاز بالاتِّفاق، نحو: «كَيْفَ زَيْدٌ»، واختلف في نحو: «زَيْدٌ كَيْفَ هُوَ»، وقول آخرين إن جملةَ الاستفهام حالٌ في نحو: «عَرَفْتُ زَيْداً أَبُو مَنْ هُوَ» وقد مرَّ.

قوله: (كون اسم أن هذه) أي: المخففة ضمير شأن، أي: بل يجوز أن يكون ضمير الغير الحال والشأن. **قوله: (فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن)** بل خبره يمتنع جملة طلبية وقوله بالنسبة إلى ضمير الشأن أي: والاستثناء إنما هو بالنسبة لأن فقط. **قوله: (أنها)** أي: المرأة غضب. **قوله: (أنك)** أي: المخاطب جزاك الخ فخبر أن وقع جملة دعائية، واعلم أن الاتصال بالضمير يرد الأشياء لأصولها فلذا شددت أن. **قوله: (وأما نودي ان بورك الخ)** جواب عما يقال أن أن المخففة في هذه يتعين أن اسمها يكون ضمير الشأن إذ لا يصح غيره وحينئذٍ فقد وقع خبر ضمير الشأن جملة إنشائية فكيف يقال إذا مشينا على مذهب غير الجمهور فلا استثناء، وحاصل الجواب أنه يتعين في هذه الآية أن تكون أن مخففة اسمها ضمير الشأن بل يجوز أن تكون غير مخففة وحينئذٍ فلا إيراد.

قوله: (فيجوز كون تفسيرية) أي: ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة وخبرها جملة دعائية. **قوله: (أن جملة الاستفهام حال من العظام)** وجه الوهم أن الاستفهام إنشاء والجملة الحالية لا تكون إلا خبرية. **قوله: (بدل من العظام)** يرد عليه أن هذه الجملة لا تحل محل المبدل منه وهو شرط في صحة البدل؛ لأنه يلزم عليه تعليق حرف الجر إلا أن يتلفت للمبني أي: إلى العظام كيفية نشرها أو يقال إنه يغتفر في التابع على أن هذه القاعدة أغلبية كما مر. **قوله: (كيف زيد)** كيف خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر. **قوله: (واختلف في نحو زيد وكيف هو)** أي: فقيل إن جملة كيف هو يصح أن تكون خبراً وهو الصحيح وقيل لا يصح لأنها جملة إنشائية. **قوله: (زيد كيف هو)** زيد مبتدأ وكيف خبر وهو مبتدأ ثانٍ والجملة خبر عن زيد. **قوله: (وقول آخرين)** عطف على قول بعضهم. **قوله: (عرفت زيداً أبو من هو)** زيداً مفعول وأبو خبر مقدم ومن مضاف إليه وهو مبتدأ مؤخر الجملة سدت المفعول الثاني لا حال كما قاله بعضهم؛ لأن الحال لا تكون إلا خبرية.

واعلم أن النظر البَصَرِيَّ يُعَلِّقُ فعلهُ كالنَّظرِ القلبيّ، قال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً﴾ [الكهف: ١٩]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٢١].

ومن ذلك قولُ الأمين المحلي فيما رأيتُ بخطّه: إن الجملة التي بعد الواو من قوله [من السريع]:

اطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ [فَآفَةُ الطَّالِبِ أنْ يَضْجَرَا]

حالية، وإن «لا» ناهية؛ والصَّوابُ أنَّ الواو للعطف، ثم الأصحّ أن الفتحة إعراب مثلُهَا في «لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللبن» لا بناء لأجل نونِ توكيدٍ خفيفةٍ محذوفة.

النوع التاسع: اشتراطُهم لبعض الأسماء أن يُوصَفَ، ولبعضها أن لا يوصف، فمن الأول مجرور «رُبَّ» إذا كان ظاهراً، و «أيِّ» في النداء، و «الجمّاء» في قولهم

قوله: (واعلم ان النظر البصري الخ) قال الدماميني: ساق المصنف الحكم المذكور وهو تعليق النظر البصري مساق الحكم المقرر المعلوم الذي لا خلاف فيه مع أنه قد قال في الباب الثاني من الكتاب ولم أقف على تعليق النظر البصري إلا من جهة الزمخشري ا هـ. قال الشمني: أقول كونه لم يقف عليه إلا من جهته لا يعارض كونه جازماً به ولا يقتضي أن غير الزمخشري ينفيه، ثم بعد هذا يقال على المصنف أن مقتضى كون النظر البصري يعلق يرد ما تقدم له في كيف في الآية السابقة قريباً تأمل. **قوله: (النظر البصري)** أي: الذي يتعدى إلى مفعول واحد وقوله: يعلق فعله أي: عن العمل في ذلك المفعول.

قوله: (كالنظر القلبي) أي: كما أن النظر القلبي المتعدي لاثنين يعلق اتفاقاً. **قوله: (فلينظر الخ)** هذا مثال للنظر البصري، وقوله: انظر كيف الخ مثال للنظر القلبي. **قوله: (ومن ذلك)** أي: من الوهم. **قوله: (وأن لا ناهية)** أي: والفتحة فتحة بناء لأجل نون التوكيد المحذوفة. **قوله: (والصواب أن الواو للعطف)** أي: ولا نافية لا ناهية، وقوله: أن الواو للعطف أي: لأن الجملة الحالية لا تقع إنشائية. **قوله: (ان الفتحة إعراب الخ)** أي: فهو منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية في جواب الأمر. **قوله: (محذوفة)** أي: والأصل لا تضجرن فهو مبني على الفتح فحذفت النون لأجل الخفة فبقي الفعل على حاله. **قوله: (إذا كان ظاهراً)** نحو رب رجل كريم أو رب رجل لقيته. **قوله: (وأي النداء)** نحو: يا أيها الذين آمنوا. **قوله: (الجماء)** بالمد والغفير أي: الساتر للأرض لكثرته.

قوله: (والجماء في قولهم الخ) في الصحاح، يقال جاؤوا جماء غفيراً ممدوداً والجماء الغفير، أي: جاؤوا بجملتهم الشريف والوضيع، ولم يتخلف منهم أحد، والجماء الغفير اسم وليس بفعل إلا أنه ينصب كما تنصب المصادر التي في معناه كقولك: جاؤوني

«جاؤوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ» وما وُطِّىءَ به من خبرٍ أو صفةٍ أو حال، نحو: «زَيْدٌ رَجُلٌ صالح»، وَ «مَرَرْتُ بزيدٍ الرجلِ الصَّالِحِ»، ومنه: ﴿بل أَنْتُمْ قَوْم تفتون﴾ [النمل: ٤٧]، ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ﴾ [الروم: ٥٨] إلى قوله تعالى: ﴿قرآناً عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقول الشاعر [من الطويل]:

٨٢٥ - أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي ... بِهِ الْجَاهَ، أَمْ كُنْتُ امْرَأً لاَ أُطِيعُهَا؟

ومن ثَمَّ أَبْطَلَ أبو علي كَوْنَ الظَّرف من قولِ الأعشى [من الخفيف]:

٨٢٦ - رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْ ... مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ

جميعاً وقاطبة وطراً وكافة وأدخلوا فيه الألف واللام كما أدخلوها في قولهم أوردها العراك، أي: أوردها عراكاً ا هـ شمني. **قوله: (وما وطىء به)** أي: ما جعل تمهيداً لغيره مثل رجل في المثال الأول، فإنه لا فائدة للإخبار برجل، وإنما أتى به لأجل الوصف بكونه صالحاً وإذا كان هذا الخبر أو الصفة أو الحال أتى به لأجل كونه موصوفاً بأمر فلا ينبغي أن يقطع ذلك الوصف؛ لأن المقصود؛ لأنه المتوصل إليه بالخبر والحال. **قوله: (أأكرم من ليلى الخ)** هذا البيت للصمة وقيل: لقيس بن الملوح قال الدماميني: وأظن أن هذا البيت بعد قوله:

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة ... إليَّ فهلا نفس ليلى شفيعها

وتبتغي بمعنى تطلب وهو نصب بأن مضمرة بعد الفاء في جواب استفهام ولكنه سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله في السعة وان كان قليلاً كما في قراءة أبي جعفر من وسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وأم منقطعة. **قوله: (فتبتغي به الجاه)** أي: فتطلب منه الجاه بأن تسوقه عليَّ. **قوله: (رب رفد الخ)** الرفد: بفتح الراء القدح الضخم أو الدلو

---

٨٢٥ - **التخريج**: البيت لابن الدمينة في (ملحق ديوانه ص ٢٠٧؛ وللمجنون في ديوانه ص ١٥٤؛ ولابراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥؛ وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني ١/ ٢١١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٦؛ ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم بن الصولي في خزانة الأدب ٣/ ٦١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٦٣؛ والزهرة ص ١٩٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٥).

المعنى: لقد استعانت على مرادها بغيري، فهل هذا لأنه أكرم مني، أو لظنها أني غير مستجيب لها؟

٨٢٦ - **التخريج**: البيت للأعشى في (ديوانه ص ٦٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٦؛ والدرر ١/ ٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٥؛ وشرح المفصل ٨/ ٢٨؛ ولأعشى همدان في المقاصد النحوية ٣/ ٢٥١).

اللغة: رفد: دلو. القيل: الملك.

المعنى: لقد بذلت الكثير من الطعام في القدور الكبيرة في ذلك اليوم الذي حصلت فيه على قدر كبير لم يستطع صاحبه الدفاع عنه.

متعلّقاً بـ «أسْرَى»؛ لئلا يخلُوَ ما عُطِف على مجرور «رُبَّ» من صفة؛ قال: وأما قوله [من الطويل]:

فَـيَـا رُبَّ يَـوْمٍ قَـدْ لَـهَـوْتُ وَلَـيْـلَـةٍ ... بِـآنِـسَـةٍ كَـأَنَّـهَـا خَـطُّ تِـمْـثَـالِ

فعلى أن صفةَ الثاني محذوفةٌ مدلولٌ عليها بصفة الأول، ولا يتأتّى ذلك هنا، وقد يجوز ذلك هنا، لأن الإراقة إتلافٌ، فقد تجعل دليلاً عليه.

ومن الثاني فاعِلاَ «نِعْم» و «بِئْس» والأسماء المتوغِّلة في شبه الحرف إلاّ «مَنْ» و «ما» النَّكرتين فإنهما يوصفان، نحو: «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجبٍ لَكَ، وبِمَا مُعْجبٍ لَكَ»؛ وألْحَقَ بهما الأخفش «أيّا»، نحو: «مَرَرْتُ بأيٍّ مُعْجبٍ لك»، وهو قويّ في القياس، لأنّها معربة؛ ومن ذلك الضمير، وجوَّز الكسائي نَعْتَه إن كان لغائب والنعت لغير

وبكسر الراء العطاء وهرقته أرقته أبدلت الهمزة هاء بمعنى صببته وسرى جمع أسير والمعشر جماعة من الناس والإقيال ان كان بالمثناة الفوقية فهو جمع قيل بكسر القاف وهو العدو، وإن كان بالمثناة التحتية فهو جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء وهو الملك مطلقاً؛ وقيل: الملك من ملوك حمير، وقيل: هو دون الملك الأعلى سمي به؛ لأنه يقول ما شاء فينفذ ومعنى البيت أنه حصل منه في ذلك اليوم عطاء كثير وإحسان جم، أو رب قدح كبير لسيد كان يطعم فيه الناس صببته في ذلك اليوم لا يستطيع صاحبه الدفع عنه أو كنى بذلك عن قتله، واعلم أن قول أبي علي أنه لا يصلح تعلق من معشر بأسرى مبني على شيئين أحدهما أن مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه كما ذكر المصنف وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين، وخالف فيه الأخفش والفراء والزجاج وابنا طاهر وخروف والثاني أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، وقد عرفت أن الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل فكلا الوجهين المستند إليهما قابل للمنازعة. **قوله: (فقد تجعل دليلاً عليه)** أي: والمعنى وأسرى أتلفتهم أو قتلتهم. **قوله: (ومن الثاني)** أي: ما اشترط فيه عدم الوصل. **قوله: (والأسماء المتوغلة في شبه الحرف)** أي: الأسماء المبنية لمشابهتها للحرف. **قوله: (لأنها معربة)** أي: والمعرب لا يكون متوغلاً في شبه الحرف فلذا وصفت. **قوله: (ومن ذلك)** أن من الأسماء المتوغلة في شبه الحرف الضمير وإنما يوصف؛ لأن الضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والأصل في وصفها أن يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل وأما وصف مفيد للمدح أو الذم فلم يستعمل فيهما؛ لأنه امتنع فيهما ما هو الأصل في وصف المعارف ولم يوصف ضمير الغائب؛ لأن مفسره في الأغلب لفظي فصار بسببه واضحاً غير محتاج للتوضيح المطلوب في وصف المعارف الأغلب أو أنه حمل على ضمير المتكلم والمخاطب؛ لأنه من جنسهما. **قوله: (وجوز الكسائي نعته الخ)** كما في قوله تعالى: ﴿لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾ [آل عمران: ٦] ونحو: مررت به المسكين والجمهور يحملون مثل هذا على البدل ا هـ شمني. **قوله: (والنعت لغير التوضيح)** أي: بأن كان

التوضيح، نحو: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [سبا: ٤٨]، ونحو: ﴿لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] فقدّر ﴿علام﴾ نعتاً للضمير الْمُسْتَتِرِ في ﴿يقذف بالحقّ﴾ و ﴿الرحمن الرحيم﴾ نعتين لِـ «هو»، وأجاز غيرُ الفارسيّ وابن السَّراج نعت فاعِلَيْ «نِعْم» و «بِئْس» تمسكاً بقوله [من الكامل]:

٨٢٧ ـ نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّيُّ أَنْتَ إِذَا هُمُ حَضَرُوا لَدَى الحجرات نَارَ الْمَوْقِدِ

وحَمَله الفارسي وابن السّراج على البدل، وقال ابن مالك: يمتنع نعته إذا قصد بالنعت التَّخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حينئذٍ مُنافٍ لذلك القَصْد، فأما إذا تُؤوّل بالجامعِ لأكملِ الخصالِ فلا مانِعَ من نعته حينئذٍ، لإمكانِ أن يُنْوَى في النَّعتِ ما نُوِيَ في المنعوت، وعلى هذا يُحْمل البيت، ا هـ.

وقال الزمخشريّ وأبو البقاء في ﴿وكَمْ أهلَكْنَا قَبْلَهُم مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ﴾ [مريم:

لمدح أو ذم. **قوله: (نعتاً للضمير)** وحمله الجمهور على البدل منه وكذا يقال فيما بعد. **قوله: (وأجاز غير الفارسي الخ)** تبع المصنف في هذه العبارة ابن مالك في التسهيل واعترضه المصنف في حاشيته عليه بأن المانع إنما هو الجمهور لا ابن السراج والفارسي وهما القائلان بالجواز وهذا الاعتراض بعينه يرد على المصنف ا هـ دماميني. **قوله: (تمسكاً بقوله نعم الفتى المري الخ)** المري: نسبة لمرة والبيت لزهير بن أبي سلمى يمدح سنان بن حارثة والموقد: بضم الميم وكسر القاف وتمسكوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿بئس الرفد المرفود﴾ [هود: ٩٩]. **قوله: (وحمله الفارسي وابن السراج)** الأولى وحمله الجمهور على البدل لما علمت وهذا مبني على أن لاصفة تخصصه والمقصود العموم والإبهام قال الرضى: وليس بشيء؛ لأن الإبهام مع مثل هذا باقٍ إذ المخصص لا يعين فهو كقوله تعالى: ولعبد مؤمن.

قوله: (يمتنع نعته) أي: فاعل نعم. **قوله: (مع لأن إقامة الفاعل مقام الجنس)** أي: مع كون الفعل مراداً منه الجنس. **قوله: (مناف لذلك القصد)** أي: لأن إرادة الجنس تخصص الإبهام. **قوله: (إذا تؤول)** أي: الفاعل. **قوله: (وعلى هذا يحمل البيت)** أي: فالمعنى نعم الجامع لأكمل الخصال المنسوب لمرة.

---

٨٢٧ ـ **التخريج**: البيت لزهير في (ديوانه ص ٢٧٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٧١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٧٣).

اللغة: المريّ: نسبة إلى بني مرة. الحجرات: الغرف أو الجهات.

المعنى: نعم الكريم أنت، يا مطعم الجياع المجدبين القادمين من أصقاع الأرض، فأنت خير مرة على كرمها.

٧٤]: إن الجملة بعد «كم» صفة لها، والصوابُ أنها صفة لِـ «قرن»، وجمع الضمير حملاً على معناه، كما جُمعَ وَصف «جميع» في نحو: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لما جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢].

النوع العاشر: **تخصيصُهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر**، كالعامل من وصفٍ ومصدرٍ، فإنه لا يوصَفُ قبل العمل ويوصف بعده، وكالموصول فإنه لا يوصف قبلَ تمامِ صلته ويوصَف بعد تمامِها، وتعميمهم الجوازَ في البعض، وذلك هو الغالب.

ومن الوهم في الأول قولُ بعضهم في قول الحطيئة [من البسيط]:

٨٢٨ ـ أَزْمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً مِنْ نَوَالِكُمُ ... وَلَنْ تَرَى طَارِداً لِلحُرِّ كَالْيَاسِ

قوله: (أن الجملة بعدكم) المراد بها جملة هم أحسن. **قوله: (والصواب أنها صفة لقرن)** أي: لأن كم متوغلة في شبه الحرف فلا توصف وفيه أن هذا لا يكفي في الدلالة على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلكت فإنه لا يظهر فيه سوى أن الظرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي من مبتدأ أي كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلك قال الرضى: وإذا أنجر المميز بمن وجب تقديركم منونة يعني: أنها تكون حينئذٍ نكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى مساعد عليه ا هـ دماميني. **قوله: (تخصيصهم الخ)** حاصله أن بعض الأسماء كاسم الفاعل واسم المفعول العاملين والمصدر خصوا جواز وصفها ببعد العمل ومنعوه قبله، وكذلك الموصول خصوا جواز وصفه ببعد الصلة ومنعوه قبل تمامها. **قوله: (بمكان)** هو البعدية كما يأتي. **قوله: (كالعامل)** أي: كالوصف العامل من اسم فاعل أو مفعول. **قوله: (وتعميم الجواز الخ)** أي: أن بعض الأسماء جوزوا وصفها مطلقاً قبل عمله وبعده. **قوله: (الحطيئة)** بالحاء المهملة. **قوله: (أزمعت الخ)** قبله:

لما بدا لي منكم عيب أنفسكم ... ولم يكن لجراحي فيكم آسِ

أزمعت الخ، أي: جزمت وعرفت واليأس القنوط مبيناً اسم فاعل من أبان بمعنى بان

٨٢٨ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في (ديوانه ص ١٠٧؛ والأغاني ٢/ ١٥٤؛ وحاشية يس ٢/ ٦٣؛ وحماسة البحتري ص ١٦٦؛ والخصائص ٣/ ٢٥٨؛ والدرر ٥/ ٢٥١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٦؛ ولسان العرب ٦/ ٢٣٠ (نسس)؛ والمحتسب ١/ ٣٠٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٣).

اللغة: أزمع: عزم على الأمر. اليأس: القنوط. النوال: نال الشيء أخذه. أناله أعطاه. الحر: الكريم.

المعنى: لقد رحلت عنكم لما أيقنت من منعكم الحر من العطاء فأمدح غيركم وآخذ عطاياه الكريمة.

إن «مِنْ» متعلّقة بـ «يأسًا»، والصواب أن تعلّقها بـ «يئست» محذوفاً، لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله.

وقال أبو البقاء في ﴿وَلاَ آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً﴾ [المائدة: ٢]: لا يكون «يبتغون» نعتاً لِـ «آمِّين»، لأن اسم الفاعل إذا وُصِفَ لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من «آمِّينَ»، ا هـ. وهذا قول ضعيف، والصحيحُ جوازُ الوصفِ بعد العمل.

النوع الحادي عشر: إجازتهم في بعض أخبار النَّواسِخ أن يتَّصل بالناسخ، نحو: «كانَ قائماً زيد»، ومنع ذلك في البعض، نحو: «إنَّ زَيْداً قَائِم».

ومن الوهم في هذا قولُ المبرّد في قولهم: «إنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كانَ زَيْداً» إنه لا يجب أن يُحْمَلَ على زيادة «كان» كما قال سيبويه، بل يجوز أن تقدّر «كان» ناقصة واسمها ضمير «زيد»، لأنه متقدّم رتبة، إذ هو اسم «إنَّ»، و «من أفضلهم»: خبر «كان»، و «كان» ومعمولاها خبر «إنّ»، فلزمه تقديم خبر «إنّ» على اسمها مع أنه ليس

أي: ظهر واتضح والنوال العطاء. **قوله: (أزمعت)** قال الكسائي يقال أزمعت الأمر، ولا يقال أزمعت عليه، وقال الفراء أزمعته وأزمعت عليه بمعنى. **قوله: (أن من متعلقة بيأساً الخ)** إنما كان هذا وهماً لما فيه من وصف الاسم المصدر قبل أن يأتي معموله. **قوله: (قبل أن يأتي معموله)** أي: ولو جعل متعلقاً بيأساً كان المصدر أعني يأساً موصوفاً بمبينا قبل عمله. **قوله: (إذا وصف لم يعمل)** ظاهره أن وصفه يمنع عمله سواءً وصف قبل تمام العمل أو بعد تمامه. **قوله: (جواز الوصف)** أي: جواز وصفه بعد العمل لا قبله هذا وما ذكره المصنف من التفضيل أصح الأقوال في المسألة وهو قول البصريين والفراء ووجهه أن الوصف يزيل شبه الفعل أو يضعفه وذلك إنما يتحقق قبل العمل لا بعده إذ لا يمتنع إيقاع ما وقع، ثانيها قول الكسائي وباقي الكوفيين جواز الوصف مطلقاً، وثالثها ظاهر كلام ابن عصفور في المقرب المنع مطلقاً واختاره ابن مالك. **قوله: (أن يتصل بالناسخ)** أي: وذلك كان وأخواتها قال في الخلاصة:

وفي جميعها توسط الخبر أجز

قوله: (ومنع ذلك في البعض) وهو أن وأخواتها قال في الخلاصة:

وراع ذا الترتيب إلا في الذي كليت فيها أو هنا غير البذي

وإنما جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً لتوسعهم في الظرف ما لا يتوسع في غيره من كل شيء من المحدثات لا بد أن يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شيء كقرينة، ولم يكن أجنبياً منه فدخل حيث لا يدخل غيره وأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج إلى الفعل ومعناه كاحتياج الظرف ا هـ دماميني. **قوله: (أن يتقدم)** أي: على العامل.

ظرفاً ولا مجروراً، وهذا لا يُجِيزه أحد.

النوع الثاني عشر: إيجابُهم لبعضِ معمولاتِ الفعل وشِبْهه أن يتقدَّم كالاستفهام والشرط و «كم» الخبرية، نحو: ﴿فأيَّ آياتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ﴿وَسَيَعْلَم الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، ﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ﴾ [القصص: ٢٨]، ولهذا قدّر ضمير الشأن في قوله [من الخفيف]:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

ولبعضها أن يتأخَّر: إمَّا لذاتِهِ كالفاعل ونائبه ومشبهه، أو لضعف الفعل كمفعول التعجُّب، نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً»، أو لعارضٍ معنويّ أو لفظيّ، وذلك كالمفعول في نحو: «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» فإن تقديمه يُوهم أنه مبتدأ وأن الفعلَ مسندٌ إلى ضميره؛

قوله: (كالاستفهام) أي: وذلك المعمول كالاستفهام والشرط وكم الخبرية إنما جعل للاستفهام والشرط ونحوهما كالعرض والتمني مما يغير معنى الكلام التصدير لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أم مغير لما سيجيء بعد من الكلام فيشوش لذلك ذهنه وكم الخبرية متضمنة لإنشاء التكثير فأجريت مجرى الاستفهام على عامله لكن اسم الاستفهام في الأول مفعول به وفي الثاني مفعول مطلق.

قوله: (أيما الأجلين) أي: شرطية مفعول لقضيت أي: ان قضيت أي: الأجلين فلا عدوان عليّ. **قوله: (ولهذا)** أي: لوجوب التقديم لأسماء الاستفهام وأسماء الشرط. **قوله: (ولهذا قدر الخ)** إنما جاز حذف ضمير الشأن منصوباً هنا مع أن حذفه ضعيف لصيرورته بالنصب في صورة الفضلة مع دلالة الكلام عليه ووجهها هنا أن نواسخ الابتداء لا تدخل على كلمة المجازاة ا هـ دماميني. **قوله: (إن من يدخل)** من اسم شرط جازم له الصدر فلا يصح أن يكون اسم إن لئلا يخرج عماله من الصدارة فوجب أن يقدر اسمها ضمير الشأن وقوله من مبتدأ ويدخل فعل الشرط ويلق جوابه والجملة خبر إن والملتفت له في خبرية إن الجملة. **قوله: (ولبعضها)** أي: وإيجابهم لبعض المعمولات أن يتأخر عن العامل. **قوله: (ومشبهه)** المراد بمشبه الفاعل اسم كان الناقصة وأخواتها. **قوله: (كمفعول التعجب)** أي: فهو لضعفه من حيث عدم إتيان المصدر منه واسمي الفاعل والمفعول يشبه الأسماء. **قوله: (نحو ضرب موسى الخ)** موسى فاعل وعيسى مفعول والمانع هنا معنوي؛ لأنه لو قدم عيسى لانعكس المعنى لأنه يفيد أن موسى هو المضروب والفرض أنه الضارب ومن ثم لا يجب التأخير عند وجود القرينة المعينة للمراد نحو أكل موسى الكمثرى فلو قلت الكمثرى أكل موسى لم يحصل لبس لما فيه من القرينة الدافعة له إذ لا يشكل أن موسى آكل والكمثرى مأكولة سواءً قدمت أو أخرت. **قوله: (فإن تقديمه)** أي: المفعول أعني عيسى على العامل.

وكالمفعول الذي هو «أي» الموصولة، نحو: «سأُكْرِمُ أيُّهُمْ جَاءَني» كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين «أيّ» الشرطيّة والاستفهاميّة، والمفعول الذي هو «أنَّ» وصلتها، نحو: «عَرَفْتُ أنَّكَ فَاضِلٌ»؛ كرهوا الابتداء بـ «أنَّ» المفتوحة لئلا يلتبس، بـ «أنَّ» التي بمعنى «لَعَلّ»؛ وإذا كان المبتدأ أصلُه التَّقديمُ يجب تأخُّره إذا كان «أنَّ» وصلتها، نحو: ﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: ٤١] فأنْ يجبَ تأخُرُ المفعول الذي أصله التأخيرُ، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾ [الأنعام: ٨١] أحقُّ وأَوْلى، وكمعمول عاملٍ اقترَنَ بلام الابتداء أو القسَم، أو حرف الاستثناءِ، أو «ما» النافية، أو «لا» في جواب القسم.

ومن الوهم في الأول قولُ ابن عصفور في ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦]. إن «كم» فاعل «يَهْدِ»؛ فإن قلت: خرجه على لغةٍ حكاها الأخفش، وهي أن بعض العرب لا يلتزم صَدْريّة «كم» الخبرية، قلت: قد اعترف بِرَدَاءتها، فتخريج التَّنزيل عليها بعد ذلك رداءة؛ والصوابُ أن الفاعل مستتر راجِع إلى الله سبحانه

قوله: (وكالمفعول الذي هو الخ) أي: فالمانع إنما هو أمر لفظي وهو زوال النكتة اللفظية وهي الفرق بين أي الموصولة والشرطية، وأما من جهة المعنى فلا يحصل خلل واعلم أن وجوب تقديم عامل أي: الموصولة مذهب الكوفيين على ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال في أي الموصولة ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافاً للكوفيين ا هـ شمني.

قوله: (كأنهم قصدوا) أي: بتأخير أي الموصولة. **قوله: (والمفعول الذي هو أن الخ)** هذا مما العارض فيه معنوي وذلك لأنه عند التقديم يتوهم أن أن بمعنى لعل فتكون الجملة حينئذٍ إنشائية مع أن الغرض الخبر. **قوله: (كمعمول الخ)** هذا مثال للعارض اللفظي وذلك؛ لأن معمول هذا العامل ولو قدم عليه لم يلزم خلل في المعنى وإنما يلزم خلل في الصناعة، فإذا قلت إن زيداً عمراً ليضرب لم يحصل خلل في المعنى وإنما يفوت الأمر اللفظي وهو استحقاق لام الابتداء الصدارة فالأولى حينئذٍ أن زيداً ليضرب عمراً. **قوله: (أو ما النافية)** أي: لأن لها الصدارة مطلقاً في قسم أو لا نحو والله ما ضرب زيد عمراً ونحو ما ضرب زيد عمراً فلا يجوز تقديم عمرو على العامل في المثالين بخلاف لا فإنها لا تستحق الصدارة إلا في جواب القسم نحو: والله يضرب زيد عمراً فلا تقدم عمراً على لا. **قوله: (أو القسم)** نحو والله لا يضرب زيد عمراً وقوله: الاستثناء نحو ما جاء إلا الضارب زيداً فلا يجوز أن يقدم زيداً على إلا. **قوله: (ومن الوهم في الأول)** أي: في القسم الأول وهو بعض المعمولات التي أوجبوا تقديمها على عاملها. **قوله: (ان كم فاعل)** ووجه الوهم أن كم الخبرية يجب تقدمها على عاملها وحينئذٍ فلا يكون فاعلاً؛ لأن الفاعل يجب تأخره عن عامله.

وتعالى، أي أَوَلَمْ يبين اللَّهُ لهم، أو إلى الهدى؛ والأول قول أبي البقاء، والثاني قول الزجّاج؛ وقال الزمخشري: الفاعل الجملة، وقد مرَّ أن الفاعل لا يكون جملة، و «كم» مفعول «أهلكنا»، والجملة مفعول «يَهْدِ»، وهو معلّق عنها، و «كم» الخبرية تُعلّق خلافاً لأكثرهم.

ومن الوهم في الثاني قولُ بعضهم في بيت الكتاب [من الطويل]:

[صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ] وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

إن «وصال» فاعل بـ «يدوم»، وفي بيت الكتاب أيضاً [من الوافر]:

قوله: **(أو إلى الهدى)** أي: المفهوم من يهد، أي: فالأصل أو لم يهد الهدى أي: أو لم يبين لهم البيان، أي: أو لم يحصل لهم البيان، أو ان الفاعل ضمير العلم فهي احتمالات ثلاثة كما مر. **قوله**: **(الفاعل الجملة)** أي: لأن المراد منها معناها أي: مضمونها والتقدير أو لم يبين لهم كثرة إهلاكنا هكذا كلام الزمخشري، وإذا كان المراد من الجملة معناها فيرد اعتراض المصنف عليه بأن الجملة لا تكون فاعلاً وبما علمت من أن الزمخشري قدر هذا التقدير تعلم أن اعتراض الدماميني والشمني على المصنف لا يصح لأنهما قالا يمكن أن الزمخشري مراده أن الفاعل لفظ الجملة، أي: وإذا أريد لفظ الجملة صح جعلها فاعل اتفاقاً؛ لأنها حينئذٍ مفرد فهو مثل قول لا إله إلا الله فالحق أن اعتراض المصنف على الزمخشري ظاهر. **قوله**: **(وقد مر الخ)** هذا اعتراض على الزمخشري أي: لا يكون جملة على الصحيح وقد مر أنه قيل أنها تكون فاعلاً مطلقاً؛ وقيل: أنه يجوز أن تكون فاعلاً إن لم تقترن بما له الصدارة. **قوله**: **(وكم مفعول أهلكنا)** هذا على وجهي الصواب السابقين. **قوله**: **(والجملة مفعول يهد)** هذا المفعول مصرح باعتبار تضمين يهد معنى يبين فتكون الجملة في محل مفعول مصرح أي: يتعدى إليه الفعل بنفسه أي: ألم يبين الله لهم ذلك. **قوله**: **(وهو معلق عنها)** أي: عن العمل في لفظ الجملة. **قوله**: **(خلافاً لأكثرهم)** أي: وغير الأكثر القائل بأنها تعلق إنما هو الزمخشري، وقد سبق للمصنف في الباب الرابع وجوز الزمخشري كون كم الخبرية تعلق ولم يصرح به أحد من النحويين لكن كلام المصنف شيء وذلك أنه أولاً اعترض على الزمخشري وهنا سلمه إلا أن يقال أو لا اعتراض عليه لعدم ظهوره له ثم ظهر له وهو مجتهد لكن قوله خلافاً لأكثرهم يفيد أن أكثر النحويين صرح بالمنع وظاهر ما سبق أنه يصرح بالمنع أحد منهم إذ ليس مجرد سكوت النحاة عن كونها تعلق مسوغاً للنقل عنهم انها لا تعلق، فإن كان المصنف ظفر بنقل من جهتهم صريح في ذلك أو ظاهر فيه فذلك مسلم لكنه يشكل على قولهم أن لها الصدر تأمل ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله**: **(ومن الوهم في الثاني)** أي: وهو إيجابهم تأخير بعض المعمولات عن العامل. **قوله**: **(وفي بيت الكتاب أيضاً)** صدره:

فإنك لم تبالي بعد حولِ

٨٢٩ ـ [فَـإنَّـكَ لاَ تُـبَـالِـي بَـعْـدَ حَـوْلٍ] أَظَـبْـيٌ كَـانَ أُمَّـكَ أمْ حِـمَـارُ

إن «ظبي» اسم «كان»، والصواب أن «وصال» فاعل «يدوم» محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، وأن «ظبي» اسم لِـ «كان» محذوفة مفسَّرة بـ «كان» المذكورة، أو مبتدأ، والأولُ أولىٰ، لأن همزة الاستفهام بالجمل الفعليَّة أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسمُ «كان» ضمير راجع إليْه؛ وقول سيبويه: «إنه أخبر عن النكرة بالمعرفة» واضح على الأول، لأن «ظبياً» المذكور اسم «كان»، وخبره «أمَّكَ»، وأما على الثاني فخبر «ظبي» إنما هو الجملة، والجمل نكرات، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله: «كان أمك»،

قوله: (والصواب التي) أي: لأن الفاعل وكذا مشبهه لا يتقدم على عامله ولا يجوز أن يكون وصال مبتدأ وجملة يدوم خبر؛ لأن قل المكفوفة بما الزائدة لا تدخل إلا على الجمل الفعلية كما مر. **قوله: (والصواب أن وصال فاعل بيدوم الخ)** قد يقال إنه لا وهم فيه على مذهب سيبويه فإنه يرى تقديم الفاعل لضرورة الشعر. **قوله: (وإن ظني اسم لكان محذوفة)** أي: وأمك خبر لكان محذوفة المحذوفة أو المذكورة وحذف مثله من الآخر. **قوله: (وعليهما)** أي: وعلى أن ظبي اسم كان محذفة أو مبتدأ. **قوله: (راجع إليه)** أي إلى الظبي. **قوله: (وقول سيبويه)** أي: في هذا البيت أي قال ذلك لبيان الواقع.

قوله: (وأما على الثاني) أي: جعل ظبي مبتدأ. **قوله: (والجمل نكرات)** أي: فقد أخبر بالنكرة عن النكرة أي فكلام سيبويه لا يتجه على الإعراب الثاني. **قوله: (والجمل نكرات)** يعني في حكم النكرات من حيث أنه يصح تأويل الجملة بالنكرة كما يقول في قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب، قام رجل ذاهب أبوه، وكذا تقول في مررت برجل أبوه زيد إنه بمعنى مررت برجل كائن أبوه زيد وبهذا اندفع ما يقال إن التعريف والتنكير من عوارض الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً، وحينئذٍ فلا يتم قول المصنف والجمل نكرات. **قوله: (ولكن الخ)** إشارة إلى الجواب عن اتجاهه على الإعراب الثاني وكأنه قال لكن يجاب عى هذا الإعراب عن سيبويه بأنه يمكن أن يكون كلام سيبويه في قوله كأن أمك ولكن كلام ذلك بناءً على القول الضعيف الذي له ان ضمير النكرة نكرة.

---

٨٢٩ ـ **التخريج**: البيت لخداش بن زهير في (تخليص الشواهد ص ٢٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٨؛ والكتاب ١/ ٤٨؛ والمقتضب ٤/ ٩٤؛ ولثروان بن فزارة في حماسة البحتري ص ٢١٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩٢، ١٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢٧؛ ولثروان أو لخداش في خزانة الأدب ٩/ ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩١ ـ ٢٩٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٧٢، ١١/ ١٦٠؛ وشرح المفصل ٧/ ٩٤).

اللغة: الظبي: الغزال. الحول: العام.

المعنى: لا تبالي بعد قيامك بنفسك، واستغنائك عن أبويك مَنْ انتسبت إليه من شريف أو وضيع.

على أن ضمير النكرة عندهُ نكرة لا على أن الاسم مقدَّم.

وقول بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ والْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسؤولاً﴾ [الإسراء: ٣٦]: إن ﴿عنه﴾ مرفوعُ المحلّ بـ «مسؤولاً»، والصوابُ أن اسم «كان» ضمير المكلف وإن لم يَجْرِ له ذكر، وأن المرفوع بـ «مسؤولاً» مستتر فيه راجع إليه أيضاً، وأن ﴿عنه﴾ في موضع نصب.

وقولُ بعضهم في قوله [من البسيط]:

آلَيتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [والحَبُّ يأكله فِي القَرْيَةِ السُّوسُ]

إنه من باب الاشتغال، لا على إسقاط «على» كما قال سيبويه، وذلك مردود، لأن «أطعمه» بتقدير: لا أطعمه.

وقول الفرَّاء في ﴿وإنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهم﴾ [هود: ١١١] فيمن خفّف

قوله: (لا على ان الاسم مقدم) أي: بناءً على أن الضمير الخ لا على أن الخ كما فهمه الواهم. **قوله: (وقول بعضهم)** عطف على قول بعضهم السابق. **قوله: (مرفوع المحل بمسؤولا)** أي: واسم كان ضمير الكل. **قوله: (وإن لم يجر له ذكر)** أي: لفهمه من الأوامر السابقة ومسؤولاً خبر كان. **قوله: (وان عنه في موضع نصب)** أي: على أنه مفعول ثاني لمسؤول لأنه يتعدى لمفعولين ثانيهما بعن هذا ويجوز أن يكون هذا القائل أراد أن عنه مرفوع بمسؤولاً محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور حينئذٍ فلا يتم رد المصنف، قاله الدماميني ولا يخفي بعده وقلة مثله ان وجد له مثل ا هـ شمني. **قوله: (آليت الخ)** تمامه:

والحب يأكله في القرية السوسُ

قوله: (آليت) أي: حلفت. **قوله: (الدهر)** ظرف معمول لما بعده ويتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها وإلا فتقدير لا ينافي تقديم المعمول أو أن الدهر معمول لمحذوف. **قوله: (كما قال سيبويه)** راجع للمنفي والحاصل أن سيبويه جعله على إسقاط على وامتنع من جعله من باب الاشتغال مع أنه قياسي بخلاف حذف الجار لأن أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل أداة الصدر كلام الابتداء، وما النافية وما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

قوله: (بتقدير لا أطعمه) أي: ولا لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما هو كذلك لا يفسر عاملاً، وحينئذٍ يتعين تقدير على أي حلفت على حب العراق. **قوله: (بتقدير لا أطعمه)** أي: لأن حرف النفي يجوز حذفه إذا كان لا وكان الفعل الواقع بعده مضارعاً وتقدمه قسم كما قال بعضهم:

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة إذا كان لا مع المضارع في قسم

«إنْ»: إنه أيضاً من باب الاشتغال مع قوله إن اللام بمعنى إلا، وإن نافية، ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها، على أن هنا مانعاً آخر وهو لام القسم؛ وأما قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الإِنسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦] فإن «إذا» ظرف لِـ «أخرج»، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسُّعهم في الظرف، ومنه قوله [من الطويل]:

رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَدي أُمٍّ تَحَالَفَا ... بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ

أي: لا نتفرَّق أبداً، و «لا» النافية لها الصَّدْر في جواب القسم، وقيل: العامل محذوف، أي: أَئِذا ما متّ أبعث لسوف أخرج.

النوع الثالث عشر: مَنْعُهم من حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حَذْف بعضها؛ فمن الأول الفاعل، ونائبه، والجار الباقي عمله، إلا في مواضع، نحو قولهم: «اللَّه

قوله: (مع قوله ان اللام بمعنى إلا الخ) فيه نظر أما أو لا فلا يلزم من كون اللام بمعنى إلا أن تعطي حكمها فكم من كلمة بمعنى كلمة أخرى وهما متخالفتان في الأحكام، وأما ثانياً فمن المشهور عن الكوفيين ان المبتدأ والخبر يترافعان فكل منهما عامل في الخبر فيلزم أن يكون قائم في قولنا ما زيد إلا قائم عاملاً في زيد مع وقوعه بعد إلا فحكاية الإجماع على هذا مشكلة ا هـ دماميني. **قوله: (مع قوله ان اللام)** أي: في لما بمعنى إلا والمعنى ليوفين كلا إلا الذي ليوفينهم الخ. **قوله: (ولا يجوز بالإجماع الخ)** هذا رد على الفراء، وقوله أن يعمل ما بعد إلا فيما قبلها أي وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. **قوله: (ولا يجوز بالإجماع)** أي: وحينئذٍ فالصواب أن إن مخففة وكلا اسمها ولام لما للابتداء وما موصولة خبر إن وجملة ليوفينهم جواب لقسم دلت عليه والقسم وجوابه في محل نصب مقول لقوله محذوف صلة لما أي، وإن كلا للذي يقال فيه والله ليوفينهم ربك أعمالهم. **قوله: (وهو لام القسم)** أي: فإنها تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. **قوله: (ومنه)** أي: من تقديم الظرف توسعاً. **قوله: (لها الصدر في جواب القسم)** أي: فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكن جاز تقديم الظرف المعمول لما بعدها عليها لتوسعهم في الظرف.

قوله: (فمن الأول الفاعل) أي: فلا يجوز حذفه وكذا ما بعده. **قوله: (فمن الأول الفاعل ونائبه)** يريد ما هو مرفوع بغير المصدر، وأما ما هو مرفوع به كما في قولك أعجبني ضرب الأمير اللص بتنوين ضرب ورفع الأمير على أنه فاعل به فلا نزاع في أنه يجوز حذفه فتقول أعجبني ضرب اللص والسبب فيه امتزاج الفاعل بالفعل وتنزيله منزلة الجزء من الكلمة فكرهوا حذف ما هو كالجزء منها بخلاف الفاعل مع المصدر، فإن قلت إنهم صرحوا في نحو ما قام وقعد إلا زيد وما قام وقعد إلا أنت بأنه تركيب صحيح وأنه

لأفعَلَنَّ»، و «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ»، أي: واللهِ، وبكم من درهم.

ومن الثاني أحد معمولي «لات».

ومن الوهم في الأولِ قولُ ابن مالك في أفعال الاستثناء، نحو: «قَامُوا لَيْسَ زَيْداً»، و «لا يَكُونُ زَيْداً»، و «ما خَلاَ زَيْداً»: إن مرفوعهنَّ محذوف وهو كلمة «بعض» مضافة إلى ضمير مَنْ تقدم، والصواب أنه مضمر عائد إما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى: ﴿فإنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ [النساء: ١١] على «البنات» المفهومة من «الأولاد» في ﴿يُوصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، وإما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي: لا يكون هو ـ أي القائم ـ زيداً، كما جاءَ «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤمن، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشربُهَا وهو مُؤْمن»،

محمول على الحذف والتقدير ما قام إلا زيد وما قعد إلا زيد، وما قام إلا أنت وما قعد إلا أنت، وإذا كان مثل هذا التركيب محمولاً على الحذف على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل في مثله فيكون إطلاق القول بامتناع حذف الفاعل كما صنع المصنف مستدركاً، وأجاب بعضهم بأن الممنوع حذف الفاعل لفظاً ومعنىً، أما حذفه لفظاً مع وجود معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فإن إلا أنت مثلاً فاعل لهما، وإن كان من حيث اللفظ لأحدهما وادعى بعضهم أنه من باب التنازع ورده ابن الحاجب بأنه لو كان منه لوجب أن يضمر في أحدهما لأنهما موجهان للفاعلِ فيقال مثلاً ما ضربت وما أكرم إلا أنت، وعند ذلك يفسد المعنى لأنه ينتفي أحد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه.

قوله: (إلا في مواضع) أراد بالجمع ما فوق الواحد لأنه ذكر موضعين الأول ما إذا كان الباقي بعد الجار المحذوف مقسماً به والثاني ما إذا كان مميزاً لكم الاستفهامية. **قوله: (إلا في)** مواضع راجع للثلاثة. **قوله: (أحد معمولي لات)** أي: إما الأول أو الثاني. **قوله: (مضافة إلى ضمير تقدم)** أي: قاموا ليس بعضهم زيداً أو قاموا ما خلاف بعضهم زيداً أي فقد لزم على هذا حذف الفاعل وهذا ليس من المواضع التي يحذف فيها. **قوله: (على البنات المفهومة من الأولاد)** أي: فالأولاد متضمن للبنات كما أن الجمع متضمن للبعض والمراد من الإخبار عنهن بالنساء أنهن خلص لا ذكور معهن، وحينئذٍ ندفع ما يقال أن الخبر يجب أن يفيد ما لا يفيده المخبر عنه ولا شك أن الضمير إذا جعل عائداً على البنات وهن نساء لم يفد الخبر شيئاً غير ما أفاده المخبر عنه.

قوله: (المفهوم من الفعل) أي: الفعل السابق على أفعال الاستثناء وهذا مذهب البعض النحويين وهو معترض بأنه لا يطرد في نحو القوم إخواتك خلا زيد لأنه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه، وقد يجاب بأنه عند عدم تقدم الفعل يؤخذ اسم الفاعل من المعنى أي الكائن خلا مثلاً. **قوله: (وهو مؤمن)** أي: وهو أي الزاني وقوله حين يشربها

وإما على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير «ليس» و «لا يكون»، تقول: «قَامُوا خَلاَ زيداً»، أي: جانَبَ هو ـ أي قيامُهم ـ زيداً.

ومن ذلك قولُ كثيرٍ من المُعْربين والمفسِّرين في فواتح السور: إنه يجوز كونُهَا في موضع جر بإسقاط حرف القسم.

وهذا مردود بأن ذلك مختصٌّ عند البصريّين باسم الله سبحانه وتعالى، وبأنه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهنَّ، ولا يصحُّ أن يقال: قدّر ﴿ذَلِكَ الكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢] في البقرة، و ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إلا هُوَ﴾ [آل عمران: ٢] في آل عمران جواباً، وحُذِفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله [من الطويل]:

٨٣٠ ـ وَرَبِّ السَّمٰوَاتِ العُلَى وَبُرُوجِهَا وَالأرْضِ وَمَا فِيهَا المقَدَّرُ كَائِنُ

وقول ابن مسعود: «والله الذي لا إِلٰه غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة» لأن ذلك ـ على قلّته ـ مخصوصٌ باستطالة القسم.

وهو أي الشارب المفهوم يشرب والشاهد في هذا لا في الزاني لأنه مصرح به، والمراد نفي الإيمان الكامل لا أنه يرفع حال العصيان ثم يعود كما يعود كما قيل وإلا لزم أن الميت حال العصيان كافر. **قوله: (وأما على المصدر المفهوم من الفعل)** أي: من الفعل السابق على أفعال الاستثناء. **قوله: (ومن ذلك)** أي: من الوهم في الأول وهو منع حذف بعض الكلمات كالفعل ونائبه والجار مع بقاء مجروره. **قوله: (في غير ليس ولا يكون)** إنما قيد بذلك وإن كان غيره لم يقيد به لأن المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو كان المستتر فيهما ضمير الفعل السابق لزم الإخبار بالذات عن الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذٍ على ما أخبر به عنه فإنه قيل هناك مضاف محذوف أقيم المضاف إليه مقامه والأصل ليس هو أي قيامهم قيام زيد أجيب بأن دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط تكلف ا هـ شمني. **قوله: (بأن ذلك)** أي: حذف حرف القسم. **قوله: (ولا يصح أن يقال قدر ذلك الكتاب)** أي: أجعل ذلك الكتاب. **قوله: (وحذفت اللام)** أي: من جواب القسم. **قوله: (المقدر)** أي: للمقدر كائن. **قوله: (هذا مقام)** أي: لهذا مقام. **قوله: (لأن ذلك)** أي: حذف اللام من جواب القسم. **قوله: (مخصوص باستطالة القسم)** أي: المقسم به فإن لم يكن هناك استطالة فلا يجوز حذفها، والحاصل أنه عند عدم الاستطالة يمتنع الحذف ويقل مع وجودها هذا محصل كلام المصنف وصرح ابن مالك بأن حذف اللام من الجملة

---

٨٣٠ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في (الدرر ٤/ ٢٣٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٢).

المعنى: يقسم الشاعر برب السماوات والبروج والأرض وما في الأرض إنَّ المقدّر الذي كتب على الإنسان لا بد واقع وكائن.

ومن الوهم في الثاني قولُ ابن عصفور في قوله [من الكامل]:

٨٣١ ـ حَـنَّـتْ نَـوَارُ وَلَاتَ هَـنَّـا حَـنَّـتِ [وَبَـدَا الَّـذِي كَـانَـتْ نَـوَارُ أَجَـنَّـتِ]

إن «هَنَّا» اسم «لات»، و «حَنّت» خبرها بتقدير مضاف، أي: وَقْت حنّت، فاقتضى إعرابه الجمعَ بين معموليها، وإخراج «هنَّا» عن الظرفية، وإعمال «لات» في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف، وحذف المضاف إلى الجملة، والأولىٰ قول الفارسي إن «لات» مُهْمَلَة، و «هَنَّا» خبر مقدّم، و «حنّت» مبتدأ مؤخر بتقدير «أنْ» مثل «تَسْمَعَ بِالمعَيْدِيِّ خَيْر مِنْ أنْ تراه».

النوع الرابع عشر: تجويزُهم في الشعر ما لا يجوزُ في النثر، وذلك كثير، وقد أفرد بالتَّصنيف، وعكسه، وهو غريب جداً، وذلك بدلا الغلطِ والنسيان، زعَم بعضُ

الاسمية المجاب بها القسم دون استطالة قليل كقول أبي بكر الصديق: والله أنا كنت أظلم منه قال، وأما إن كان في المقسم به استطالة الحذف حسن كما في البيت وكما في كلام ابن مسعود. **قوله: (باستطالة الخ)** أي: ولا استطالة هنا ولا يخرج القرآن على القليل. **قوله: (ومن الوهم في الثاني)** أي: وهو إيجاب حذف أحد معمولي لات. **قوله: (حنت نوار الخ)** نوار مبني على الكسر كوبار والبيت لشبيب بن جعيل يخاطب أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم، وقد أسره بنو قتيبة بن معين في حرب وتمامه:

وبـدا الـذي كـانـت نـوار أجـنَّـتِ
لـمـا رأت مـاء الـسـلا شـر بـالـهـا
والـفـرث يـعـصـر فـي الانـاء أرنـتِ

حنت من الحنين وهو مشفقة وقوله أجنت أي الذي سترته في جنينها من المحبة والسلا بالقصر وعاء المولود وأرنت صاحت. **قوله: (أي وقت حنت)** أي: وليس هذا الوقت وقت حنت أي وقت حنين. **قوله: (وإعمال لات في معرفة ظاهرة)** أي: وهو هنا لأنه اسم إشارة. **قوله: (وفي غير الزمان)** أي: مع أنها لا تعمل إلا في الزمان وحنت ليس ظرفاً. **قوله: (وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير أن)** أي: والمعنى ليس الحنين هنا أي كائناً في هذا الوقت. **قوله: (وعكسه)** أي: تجويزهم في النثر ما لا يجوز في الشعر. **قوله: (بدلاَ الغلط والنسيان)** الفرق بينهما أن المبدل منه إن لم يكن مقصوداً البتة ولكن سبق إليه اللسان

---

٨٣١ ـ **التخريج**: البيت لشبيب بن جعيل في (الدرر ١/ ٢٤٤، ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٩١٩؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤١٨؛ ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء ص ١٠٢؛ ولهما معاً في خزانة الأدب ٤/ ١٩٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٣٠؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤؛ والجنى الداني ص ٤٨٩؛ وجواهر الأدب ص ٢٤٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٦٦، ١٢٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٨، ١٢٦).

المعنى: لقد اعتمل الشوق في روح نوار إلى أهلها فأعلنته، وليس هذا هو الزمن المناسب لذلك.

القدماء أنه لا يجوز في الشعر، لأنه يقع غالباً عن تروٍّ وفكر.

النوع الخامس عشر: اشتراطُهم وجودَ الرابط في بعض المواضع، وفَقْدَه في بعض، فالأول قد مضى مشروحاً. والثاني الجملة المضاف إليها، نحو: «يَوْمَ قامَ زيد»، فأما قوله [من المتقارب]:

٨٣٢ ـ وَتَسْخَنُ لَيْلَةَ لاَ يَسْتَطِيعُ نُبَاحاً بِهَا الْكَلْبُ إلاَّ هَرِيرَا

وقوله [من الوافر]:

فهو بدل الغلط أي بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطاً لا أن البدل نفسه غلط كما يتوهم، وإن كان مقصوداً وتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل من اللفظ الذي ذكر نسياناً. **قوله: (زعم الخ)** إن قلت قد استدل المثبتون لوقوع بدل الغلط في كلام العرب بقول ذي الرمة:

لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب

فإن الحوة السوداء واللعس سوداء مشرب بحمرة، وفي استدلالهم بذلك دليل على وقوع البدل المذكور في الشعر وهو خلاف ما زعمه ذلك المتقدم قلت لا دليل في هذا البيت على ذلك إذ هو محمول على التقديم والتأخير كما قال بعضهم أي في شفتيها حوة وفي لثاتها لعس، ورد ذلك الجواب بأنه يلزم عليه تقدم ما في حيز الواو والعاطفة عليها وهو باطل فصح الاستدلال. **قوله: (أنه)** أي: المذكور من البدلين لا يجوز الخ. **قوله: (فالأول قد مضى)** أي: كجملة الخبر والصفة والصلة والحال.

قوله: (والثاني الجملة المضاف إليها الخ) علل ابن مالك ذلك بأن المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى مصدر من معناها وكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف إلى لا يعود إليه ضمير من الجملة المذكورة، فإن سمع عدد ذلك نادراً ا هـ شمني. **قوله: (نحو يوم قام الخ)** أي: من كل ظرف زمان مبهم كيوم وليلة وحين ووقت أضيف لجملة بعده. **قوله: (وتسخن)** بفتح المثناة الفوقية وضم الخاء المعجمة من السخونة وفاعله ضمير المرأة ونباح الكلب بضم النون صياحه وهريرة صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد. **قوله: (ليلة لا يستطيع الخ)** أي: فقد أضاف الظرف للجملة وفيها رابط وهو ضمير لها. **قوله: (لا يستطيع)** نصف البيت الياء[1] آخره الياء من هريراً وزاد سبباً خفيفاً لترفيل الكامل.

---

٨٣٢ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في (ديوانه ص ١٤٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٦٦؛ والدرر ٣/ ١٥٢؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢١٩).

اللغة: الهرير: صوت الكلب الخافت.

المعنى: فهي ذات حرارة حتى في أقسى الليالي برودة.

(١) قوله: نصف البيت إلخ، البيت من المتقارب فالعين آخر النصف الأول ولا ترفيل. اهـ.

٨٣٣ ـ مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وُلِدْتُ فِيهِ وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَحِجَّتَانِ

فنادر، وهذا الحكم خَفِيَ على أكثر النَّحويِّين؛ والصوابُ في مثل قولك: «أعجبني يَوْمٌ ولدتُ فيه» تنوين «اليوم»، وجعل الجملة بعده صفة له، وكذلك «أَجْمَع» وما يتصرف منه في باب التوكيد، يجب تجريده من ضمير المؤكد، وأما قولهم: «جاء القومُ بأَجْمُعِهِمْ» فهو بضمّ الميم لا بفتحها، وهو جمع لقولك: «جَمْع»، على حد قولهم: «فَلْس» و «أَفْلُسٍ»، والمعنى: جاؤوا بجماعتهم، ولو كان توكيداً لكانت الباء زائدة مثلها في قوله [من الكامل]:

قوله: (مضت سنة الخ) السنة والعام والحجة بكسر الحاء المهملة بمعنى واحد وقبله:

ومن يك سائلاً عني فإني من الفتيان أيام الختانِ

وأيام الختان وقعة لهم قال قائل منهم وقد لقوا عدوهم اختنوهم بالرماح. **قوله: (لعام ولدت فيه)** أي: فقد أضاف عام إلى الجملة والجملة فيها رابط وهو فيه. **قوله: (فنادر)** الحكم بالندور إذا لم يلاحظ التصويب المذكور والأفعلية لا يوجد مثل ذلك. **قوله: (فنادر)** صفة لمحذوف أي فشيء نادر وإلا فالواجب التثنية للمطابقة ا هـ دماميني. **قوله: (وهذا الحكم)** أي: جعل الجملة فيما ذكر مضافاً إليها مما خفي على أكثر النحويين لأن الجملة حينئذٍ أي حين احتوت على الرابط صفة ولا يضاف موصوف إلى صفته. **قوله: (في مثل قولك الخ)** أي: من كل ظرف زمان وقع مضافاً لما بعده من الجملة التي فيها رابط. **قوله: (تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له)** أي: وحينئذٍ فيكون الإتيان بالضمير واجباً لأنه رابط للجملة الموصوف بها. **قوله: (وكذلك أجمع)** عطف على الجملة المضاف إليها، وقوله وما تصرف منها أي مثل جمع وجمعاء وأجمعون. **قوله: (لا بفتحها)** نقل الحلبي في «شرح الأزهرية» عن النووي جواز فتحها. **قوله: (وهو جمع)** أي: لا أنه من ألفاظ التوكيد وقوله بجماعتهم الأولى بجماعاتهم ليبين أن جمع بمعنى جماعة ا هـ تقرير دردير.

قوله: (هذا وجدكم الخ) يروي هذا لعمركم الصغار الخ، وقوله هذا وجدكم هذا مبتدأ والصغار خبره ويعينه توكيد له مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحرف الجر الزائد، وقوله وجدكم الواو حرف قسم وجر وجدكم مقسم به مجرور وجملة

---

٨٣٣ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في (ديوانه ص ١٦١؛ والأغاني ٥/ ٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٦٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٤، ٩٢٠؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٠٠؛ وللنمر بن تولب في الدرر ٣/ ١٥١؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ٢١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٩).

اللغة: السنة: العام. الحجة: بنفس المعنى.

المعنى: يريد أن السنين التي ذكرها مَرَّت بعد ولادته متواليةً.

٨٣٤ ـ هٰذَا لَعَمْركم الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ [لاَ أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ]

فكان يصح إسقاطها.

النوع السادس عشر: اشتراطُهم لبناء بعض الأسماء أن تُقْطع عن الإِضافة كـ «قَبْل» و «بَعْد» و «غَيْر»، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، وذلك «أيّ» الموصولة، فإنها لا تُبْنَى إلا إذا أضيفت وكان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩].

ومن الوهم في ذلك قولُ ابن الطراوة ﴿هم أشد﴾ مبتدأ وخبر، و «أيُّ» مبنية مقطوعة عن الإِضافة، وهذا مخالف لرسْمِ المصحف ولإِجماع النحويين.

القسم معترضة بين المبتدأ والخبر. **قوله: (فكان يصح إسقاطها)** أي: وهذه لا يصح إسقاطها فلا تكون زائدة وحينئذٍ فلم يكن بأجمعهم من ألفاظ التوكيد، وقد يقال أنه لا يلزم من عدم صحة إسقاطها أصالتها إذ كم من زيد لازم كالباء في فاعل كفى. **قوله: (أن تقطع عن الإضافة)** أي: لفظاً. **قوله: (ومن الوهم في ذلك)** أي: الثاني. **قوله: (وأي مبنية مقطوعة عن الإضافة)** أي: في محل نصب مفعول تنزع. **قوله: (وهذا مخالف لرسم المصحف)** أي: العثماني فإن فيه أي متصلة بالضمير ومقتضى كون أي مقطوعة عن الإضافة أن ترسم غير متصلة بالضمير. **قوله: (ولإجماع النحويين)** أي: ومخالف لاجتماع

---

٨٣٤ ـ **التخريج**: البيت من أكثر الشواهد النحويّة المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج من الكتاب ٢/ ٢٩٢؛ وهو لضمرة بن جابر في (خزانة الأدب ٢/ ٣٨، ٤٠؛ وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخي جساس ابني مرّة في تخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرّة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٩؛ وهو لرجل من بني عبد مناف، أو لابن أحمر، أو لضمرة بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرّة، أو لرجل من بني عبد مناة في الدرر ٦/ ١٧٥؛ وهو لهنيّ بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦/ ٦١ (حيس)؛ وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة أو لابن الأحمر، أو لضمرة بن ضمرة في شرح التصريح ١/ ٢٤١؛ ولابن أحمر في المؤتلف والمختلف ص ٣٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٩؛ ولرجل من مذحج أو لهمّام أخي حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني ص ٩٢١؛ ولهمام بن مرّة في الحماسة الشجريّة ١/ ٢٥٦؛ ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرّة الكنانيّ في حماسة البحتري ص ٧٨؛ ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي ص ٢٨٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤١؛ ٢٤٥؛ والأشباه والنظائر ٤/ ١٦٢؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٥٩٣، ٨٤٧؛ وأوضح المسالك ٢/ ١٦؛ ورصف المباني ص ٢٦٧؛ وشرح الأشموني ص ١٥١؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٢٩٢؛ وكتاب اللامات ص ١٠٦؛ واللمع في العربية ص ١٢٩؛ والمقتضب ٤/ ٣٧١).

اللغة والمعنى: الصغار: الذلّ والضيم.

يقول: أقسم بحياتكم أنّ هذا الأمر [تفضيل أحد علي] هو الذلّ بعينه؛ وإن كان ذلك حاصلاً فلا أمّ لي ولا أب؛ أي ساقط الحسب والنسب.

الجهة السابعة: أن يَحْمِلَ كلاماً على شيء، ويشهد استعمالٌ آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، وله أمثلة:

أحدها: قولُ الزمخشري في ﴿مُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] إنه عطف على ﴿فالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: ٩٥] ولم يجعله معطوفاً على ﴿يخرج الحيّ من الميت﴾ [الأنعام: ٩٥]؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجيء قوله تعالى: ﴿يخرج الحيّ من الميت ويخرج الميت من الحي﴾ [يونس: ٣١، الروم: ١٩] بالفعل فيهما يدلّ على خلاف ذلك.

الثاني: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مثلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً﴾ [البقرة: ٢٦] إن جملة ﴿يضل﴾ صفة لِـ «مثلاً» أو مُسْتَأْنفة؛ والصواب الثاني، لقوله تعالى في سورة المدثر ﴿ماذا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلاً كَذَٰلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١].

النحويين من أن أي في هذه الآية مضافة للضمير. **قوله: (الجهة السابعة)** أي: من الجهات التي يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها.

قوله: (أن يحمل) أي: المعرب كلاماً محتملاً. **قوله: (بخلافه)** أي: بخلاف ذلك الحمل أي وحينئذٍ فالذي ينبغي للمعرب أن يلاحظ المحلات المتقاربة ويجعل الإعراب في المحتمل مثل ما الإعراب فيه ظاهر. **قوله: (وله أمثلة)** أي: كثر الخطأ فيها بمعنى خلاف الأولى. **قوله: (ولم يجعله معطوفاً على يخرج الحي من الميت)** أي: الذي هو خبر ثانٍ. **قوله: (يدل الخ)** أي: لأن العطف فيها على يخرج إذ ليس فيها اسم، وحينئذٍ فيجعل مخرج هنا عطفاً على يخرج لأجل أن يوافق المحل الظاهر إعرابه فيكون من عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل. **قوله: (يدل على خلاف ذلك)** قال الدماميني: في كلام الزمخشري ما يندفع به هذا الانتقاد وذلك أنه قال أن يخرج الحي من الميت موقعة موقع الجملة المبنية لقوله فالق الحب والنوى ولذا ترك العاطف، وإنما كانت كالمبنية له لأن فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس إخراج الحي من الميت؛ لأن النامي في حكم الحيوان، وإذا كان يخرج الحي من الميت في موضع البيان لفالق الحب والنوى لم يتأت عطف مخرج الميت من الحي عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بياناً كالأول، فلذلك جعل عطفاً على فالق الحب ففي تلك الآيات وجد ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الآية وجد ما يرجح العطف على غيره فعمل في كل بمقتضاه وظهر بذلك أن كلام المصنف غير متجه.

قوله: (وكذلك يضل الله الخ) أي: فهذا لا يصح أن يجعل صفة للمثل، وحينئذٍ فليكن في آية البقرة كذلك وفي هذا شيء لأن تعيين الاستئناف في آية المدثر لا يعينه في

الثالث: قول بعضهم في ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]: إن الوقف هنا على ﴿ريب﴾ ويبتدىء ﴿فيه هدى﴾ ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة ﴿أَلَم تَنْزِيلِ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة: ١ ـ ٢].

الرابع: قول بعضهم ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]: إن الرابط الإِشارة، وإن الصابر والغافر جُعِلاَ من عَزْم الأمور مبالغةً، والصوابُ أنّ الإِشارة للصّبر والغفران، بدليل ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأمور﴾ [آل عمران: ١٨٦] ولم يقل: إنكم.

الخامس: قولهم في ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]: إن التقدير تَزْعُمُونهم شركاء، والأولى أنْ يقدر: تَزعمون أنّهم شركاء، بدليل ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكاء﴾ [الأنعام: ٩٤] ولأن الغالب على «زعم»

آية البقرة لجواز الوجهين فيها نعم الأولى الاستئناف للموافقة لا أن ذلك هو الصواب دون غيره كما هو كلامه، وإذا كان هذا أولى فلا ينبغي أن يعد هذا من جملة الجهات التي يلحق المعرب الخلل منها، وأجيب بجواب بعيد وحاصله أن المراد بالصواب ما يشمل الأولى ومراده بالخطأ لفظ منه وكان له في موضع محمل واحد وفي آخر ذلك المحمل وغيره حمل في الآخر على ذلك المحمل دون غيره، ومن ثم ترى المهرة من شارحي المختصرات التي لها مطولات لا يعدلون عن حلها بما في مطولاتها، وإن احتملت غير ما في المطولات احتمالاً ظاهراً ا هـ كلامه. **قوله: (ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة)** أي: فإن فيه فيها متعلقة بريب، وحينئذٍ فليكن هنا كذلك لأجل التوافق. **قوله: (ويبتدأ فيه هدى)** أي: والمعنى ذلك الكتاب لا شك ثم قال فيه هدى وهذا معنى صحيح. **قوله: (ان الرابط الإشارة)** أي: لأن الجملة خبر من. **قوله: (مبالغة)** أي: لأنه لا يصح الإخبار عن الصابر والغافر بكونه من الأمور الشديدة. **قوله: (والصواب أن الإشارة للصبر والغفران)** قد يشكل جعل الإشارة راجعة للغفران والصبر بأنه يلزم عليه عدم الارتباط يؤول الأمر إلى قولك ولمن صبر وغفران الصبر والغفران لمن عزم الأمور وجوابه أن الإشارة وقعت للصبر والغفران المضاف كل منهما إلى ضمير من فكأنه قال إن صبره وغفرانه فحصل الربط بهذا الاعتبار، وأما الآية الثانية فيتعين أن تكون الإشارة فيها راجعة للصبر والتقوى لا إلى الصابر والمتقي لأنهما مخاطبان والمخاطب لا يشار إليه من حيث أنه مخاطب فلو أريد خطاب الفريقين لقيل إنكم ا هـ دماميني. **قوله: (إن التقدير تزعمونهم)** أي: فأين خبر مقدم وشركائي مبتدأ مؤخر والذين بدل وكنتم تزعمون صلة والعائد محذوف أي تزعمونهم وكذلك المفعول الثاني محذوف. **قوله: (بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم الخ)** أي: والأولى التناسب.

أن لا يقع على المفعولَيْنِ صريحاً، بل على «أنّ» وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك.

ومثله في هذا الحكم «تعلم» كقوله [من الطويل]:

٨٣٥ ـ تَعَلَّمْ رَسُولَ اللَّهِ أنَّكَ مُدْرِكِي [وأنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالأَخْذِ بِالْيَدِ]

ومن القليل فيهما قوله [من الخفيف]:

٨٣٦ ـ زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ [إنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا]

قوله: (في التنزيل إلا كذلك) أي: إلا على أن وصلتها. **قوله: (ومثله في هذا)** الأولى ومثله في هذا الحكم وهو الوقوع على أن وصلتها تعلم كما في قوله وقد وجد هذا في بعض نسخ. **قوله: (تعلم الخ)** هو لسارية بن زنيم معتذراً للنبي ﷺ وأول القصيدة:

تعلم رسول الله انك قادر على كل حي من تهام ومن نجدِ
تعلم رسول الله انك مدركي فإن وعيداً منك كالأخذ باليدِ
تعلم بأن الركب إلا عويمر هم الكاذبون المخلفو كل موعدِ
ونبي رسول الله أني هجوته فلا رفعت سوطي إذا يدي
وما حملت من ناقة فوق ظهرها أبر وأوفى ذمة من محمدِ

قوله: (تعلم الخ) أي: فتعلم ليس واقعاً على المفعولين بل واقع على أن وصلتها فهي سادة مسد المفعولين. **قوله: (ومن القليل فيهما)** أي: في زعم وتعلم. **قوله: (زعمتني شيخاً)** أي: فزعم واقعة على صريح المفعولين وقوله: زعمتني شيخاً الخ هو لأبي أمية أوس الحنفي وبعده:

إنما الشيخ من يدبُّ دبيبا
إنما الشيخ من يستره الحـ ـي ويمشي في بيته محجوبا

٨٣٥ ـ **التخريج**: البيت ملفّق من بيتين لأسيد بن أبي الهذليّ في (شرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٢٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٥٨).

اللغة والمعنى: مدركي: تبلغني. الوعيد: التهديد.

يقول: إنّك يا رسول الله ستدركني أينما حللت، لأنّ وعيدك لا بدّ حاصل.

٨٣٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي أمية أوس الحنفي في (الدرر ١/ ٢١٤ (سقط من الطبعة، وهو في الفهرس برقم ٥٧٥) وشرح التصريح ١/ ٢٤٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٢٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٩٧؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٢٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٦؛ وشرح قطر الندى ص ١٧٢).

اللغة والمعنى: زعمتني: ظنّتني. دبّ دبيباً: مشى بتثاقل وبطء.

يقول: إنّها ظنّتني شيخاً عاجزاً ولست بذلك لأنّ الشيخ هو ذلك الضعيف الذي يتثاقل في مشيه.

وقوله [من الطويل]:

٨٣٧ - تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا [فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ]

وعكسهما في ذلك «هَبْ» بمعنى «ظنّ»؛ فالغالب تعدّيه إلى صريح المفعولين، كقوله [من المتقارب]:

٨٣٨ - فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ، وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

ووقوعُه على «أنَّ» وصلتها نادر، حتى زعم الحريريّ أنّ قول الخواص «هَبْ أنَّ

إن أراد الخروج خاف من الذئب وان كان لا يرى الحي ذيبا

كيف يدعي شيخاً أخو مضلعات ليس يثني تقلباً وركوبا

يدب بالكسر يدرج في المشي رويداً ومضلعات من الأضلاع الإمالة. **قوله: (تعلم شفاء النفس الخ)** تمامه:

فبالغ بلطف في التحيل والمكر

قوله: (في ذلك) أي: فهي تقع كثيراً على صريح المفعولين وقليلاً على أن وصلتها. **قوله: (بمعنى ظن)** كون هب من أفعال القلوب مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك وأنشد عليه هذا البيت. **قوله: (أجرني)** أي: انصرني وامنع ظالمي من أن يظلمني. **قوله: (أن قول الخواص)** أي: في كتابه درة الغواص في لحن الخواص أي: العارفين من الناس.

---

٨٣٧ - **التخريج**: البيت لزياد بن سيّار في (خزانة الأدب ٩/ ١٢٩؛ والدرر ٢/ ٢٤٦؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٣؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٣٧٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٢١٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٩).

اللغة والمعنى: تعلّم: تيقّن. شفاء النفس: راحة البال. التحيّل: استعمال الحيلة. المكر: الخديعة.

يقول: كن على يقين بأنّ شفاء النفس وراحتها لا تكون إلاّ بالانتصار على عدوّها، لذلك من الواجب أن تحتاط للأمر بالاحتيال والخديعة.

٨٣٨ - **التخريج**: البيت لعبد الله بن همام السلوليّ في (تخليص الشواهد ص ٤٤٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٦؛ والدرر ٢/ ٢٤٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٣؛ ولسان العرب ١/ ٨٠٤ (وهب)؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٨٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٧٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٤٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٢١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٩).

اللغة والمعنى: أجرني: أغثني، احمني. هبني: اعتبرني.

يقول: أغثني واحمني يا أبا مالك وإلاّ فاعتبرني من الهالكين.

زيداً قائم» لحنٌ، وذُهِلَ عن قول القائل: «هَبْ أَنَّ أبَانَا كَانَ حِمَاراً» ونحوه.

السادس: قولهم في ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] إن ﴿لا يؤمنون﴾ مستأنَفٌ أو خبر لِـ «إنّ»، وما بينهما اعتراض، والأولى الأول؛ بدليل ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ [يس: ١٠].

السابع: قولهم في نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ﴾ [فصلت: ٤٦]، ﴿وما اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾ [البقرة: ٧٤، ٨٥، ١٤٠...]: إن المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازيَّة والتميميَّة، والصوابُ الأولُ؛ لأن الخبر بعد «ما» لم يجىء في التنزيل مجرَّداً من الباء إلا وهو منصوب، نحو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿مَا هٰذَا بَشراً﴾ [يوسف: ٣١].

الثامن: قول بعضهم في ﴿وَلِئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ الله﴾ [الزخرف: ٨٧]: إن اسم الله سبحانَهُ وتعالى مبتدأ أو فاعل، أي: الله خلقهم أو خلقهم الله؛ والصّوابُ الحمل على الثاني، بدليل ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ

قوله: (لحن) لعله استند في ذلك إلى قول صاحب الصحاح وهبني فعلت كذا، أي: احسبني واعددني ولا يقال هب أني كذا نقله المصنف في حواشي التسهيل. **قوله: (وذهل عن قول القائل)** أي: قوله لعمر بن الخطاب في المسألة الحمارية وهي زوج وأم وأخوان لأم وأخوان لأب وأم حكم فيها عمر بن الخطاب بالثلث للأخوين للأم ولم يجعل للأخوة الاشقاء شيئاً فقالوا له يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حماراً فاشركنا بقرابة أمنا فأشركهم. **قوله: (لأن)** أي: في قوله إن الذين كفروا. **قوله: (والأولى الأول بدليل الخ)** قد يقال انه قد وجد في آية البقرة ما يصلح أن يكون لا يؤمنون خبراً عنه، ولم يوجد في ذلك في الآية الأخرى وهي آية يس فرتب على كل ما يقتضيه ثم الباب موضوع الذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بأن ما ارتكبوه خلاف الأول فلا يكون خطأ فليس ثم خلل على المعرب من هذه الجهة ثم إنه عبر عما يخالف رأيهم في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والأولى فتأمله ا هـ دماميني. قال الشمني: أقول ليس مراده الخلل الخطأ بل ما يشمل خلاف الأولى كما أن مراده بالصواب ما غلب على الظن.

قوله: (بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم) أي: ففي هذه لم توجدان حتى يكن لا يؤمنون خبرها فحينئذٍ تعين أن تكون مستأنفة فتجعل آية البقرة كذلك لأجل الموافقة. **قوله: (إلا وهو منصوب)** أي: وحينئذٍ فليكن الذي فيه حرف الجر الزائد كذلك لأجل التوافق. **قوله: (نحو ما هن الخ)** الأولى حذف نحو لأنه ليس في القرآن من مثل **ما** الحجازية المنصوبة الخبر لفظاً سوى الآيتين اللتين تلاهما ا هـ دماميني. **قوله: (من خلقهم)** مفعول ثانٍ لسأل على حذف عن. **قوله: (والصواب الحمل الخ)** هذا معارض

الْعَزِيزُ العليم﴾ [الزخرف: ٩].

التاسع: قول أبي البقاء في ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى﴾ [التوبة: ١٠٩] إن الظرف حال، أي: على قَصْدِ تقوى، أو مفعول «أسَّس»، وهذا الوجه هو المعتمد عليه عندي، لتعيّنه في ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ [التوبة: ١٠٨].

تنبيه ـ وقد يحتمل الموضع أكثَرَ من وجه، ويوجد ما يرجّح كلاً منها؛ فينظر في أولاها، كقوله تعالى: ﴿فاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً﴾ [طه: ٥٨ ـ ٥٩] فَإِنَّ «الموعد» محتمل للمصدر، ويشهد له ﴿لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنْتَ﴾ [طه: ٥٨]، وللزمان يشهد له ﴿قال مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزينَةِ﴾ [طه: ٥٩]، وللمكان ويشهد له ﴿مكاناً سوًى﴾ [طه: ٥٨]، وإذا أعْرب ﴿مكاناً﴾ بدلاً منه لا ظرفاً لتخلفه تعيَّن ذلك.

الجهة الثامنة: أن يحمل المعربُ على شيء، وفي ذلك الموضع ما يَدْفَعُه. وهذا أصعب من الذي قَبْلَه، وله أمثلة:

أحدها: قولُ بعضهم في ﴿إن هذان لساحران﴾ [طه: ٦٣]: إنها «إنَّ» واسمها،

بقوله تعالى: ﴿قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه﴾ [الأنعام: ٦٣] إلى أن قال: ﴿قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب﴾ [الأنعام: ٦٤] قاله الدماميني قال الشمني وأقول لا يعارضه؛ لأن الكلام إنما هو في خصوص الجواب الذي سنده خلق لا في كل جواب. **قوله: (إن الظرف حال)** أي: من ضمير أسس أي: قاصداً ببنيانه التقوى. **قوله: (وهذا الوجه)** أي: الذي أخره وقوله لتعينه الخ فيه أنه لا وجه لتعين كونه ظرفاً لغواً متعلقاً بأسس مع احتمال كونه ظرفاً مستقراً حال من الضمير المستكن في أسس.

قوله: (لتعينه) أي: المفعول وإذا تعين ذلك في هذا الموضع حمل في الآخر عليه للموافقة. **قوله: (لمسجد أسس على التقوى)** قيل هو مسجد قباء وقيل مسجد رسول الله ﷺ. **قوله: (فاجعل بيننا وبينك وعداً)** يحتمل أن المراد وعداً ويحتمل أن المراد زمان وعد ويحتمل أن المراد مكان وعد وقد وجد ما يرجح كلاً من الاحتمالات الثلاثة. **قوله: (محتمل للمصدر)** أي: وهو الوعد وقوله: ويشهد له لا نخلفه أي: لأن الذي يتصف بالإخلاف وعدمه الوعد لا زمانه ولا مكانه. **قوله: (وللزمان)** أي: زمان الوعد. **قوله: (قال موعدكم)** أي: زمان وعدكم. **قوله: (تعين ذلك)** أي: كون المراد بالموعد مكان الوعد وارتفع الاحتمال. **قوله: (الجهة الثامنة)** أي: من الجهات التي يدخل على المعرب الخطأ بسبب عدم مراعاتها. **قوله: (أن يحمل المعرب)** أي الكلام على شيء. **قوله: (ما يدفعه)** أي: ما يدفع حمله. **قوله: (وهذا أصعب من الذي قبله)** أي: لأن الدافع إذا كان في المحل أصعب مما إذا كان الدافع في محل آخر.

قوله: (إنها إن واسمها) أي: فهو يقول إن أصل إنها ذان لساحران فإن حرف توكيد

أي: إن القصة، و «ذان»: مبتدأ، وهذا يدفعه رسمُ «إنَّ» منفصلة، وهذان متصلة.

والثاني: قول الأخفش وتبعه أبو البقاء في ﴿وَلاَ الّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨]: إن اللام للابتداء و «الذين»: مبتدأ، والجملة بعده خبره، ويدفعه أن الرسم ﴿ولا﴾، وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على ﴿للّذين يعملون السيئات﴾ [النساء: ١٨]، لا مرفوع بالابتداء؛ والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميِّت على الكفر لا تَوْبَة له لفوات زمن التك ... بدَّعى لهما أنَّ الألف في «لا» زائدة كالألف في ﴿لا أذبـ ... في الرسم، وكذا في ﴿لاَ أَوْضَعُوا﴾ [التوبة: ٤٧] ... ليفاد معناها بمجرّده، بل ليسوّى بينها وبيـ ... بالتَّوبة بين مَنْ أخّرَها إلى حضور المو ... عن المتأخر في ﴿فَمنْ تَعَجَّلَ فِي يَومَيْنِ ... [البقرة: ٢٠٣] مع أن حُكْمه معلوم؛ لأنه آخِذ بالعز ... رخصة، على معنى

ونصب وضمير القصة اسمها وذان مبتدأ وقوله ... الجملة خبر إن. **قوله: (رسم إن منفصلة)** أي: رسمها في المصحف الإمام. ... **والجملة بعده)** أي: وهي قوله أولئك أعددنا لهم عذاباً أليماً، وأما جملة يموتون وهم كفار فصلة. **قوله: (وذلك)** أي: وسمه بالألف وقوله: يقتضي أنه مجرور بالعطف أي: بالواو ولا لتأكيد النفي وقوله: على الذين يعملون السيآت أي: من قوله وليست التوبة للذين يعملون السيآت. **قوله: (لا مرفوع بالابتداء)** أي: وإن اللام لام الابتداء بل هي نافية مؤكدة للنفي قبلها. **قوله: (لا توبة له)** أي: ونفي الشيء فرع عن صحة ثبوته. **قوله: (ويمكن الخ)** هذا جواب عن قوله ويدفعه أن الرسم ولا وقوله: أن الألف في لا زائدة، أي: وإن اللام للابتداء. **قوله: (فإنها زائدة في الرسم)** أي: واللام للابتداء. **قوله: (وكذا في ولأوضعوا)** أي: من قوله تعالى: ﴿لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا ولأوضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة﴾ [التوبة: ٤٧]. **قوله: (والجواب)** أي: عن قوله والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر الخ شمني.

قوله: (لم تذكر ليفاد معناها بمجرده) أي: حتى يرد الاعتراض بأن نفي الشيء فرع عن صحة ثبوته ومن مات على الكفر لا تتأتى توبته فكيف تنفى عنه. **قوله: (مع أن حكمه)** أي: المتأخر معلوم وهو عدم الإثم. **قوله: (على معنى الخ)** أي: فالجملة الثانية مسوقة لأجل التسوية بينها وبين ما قبلها في عدم الإثم لا أنها ذكرت لأجل إفادة معناها بمجرده؛ لأنه معلوم، والحاصل أن سوق الكلام لأجل التحقيق وقيل إن أهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتعجل آثماً ومنهم من جعل المتأخر آثماً لتضييقه على نفسه

يستوي في عدم الإِثم من يتعجَّل ومن لم يتعجل؛ وحَمْلُ الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غيرُ سديدٍ.

والثالث: قول ابن الطّراوة في ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]: هم أشد: مبتدأ وخبر، و «أيّ» مضافة لمحذوفٍ، ويدفَعُه رسم «أيّهم» متّصلة، وأن «أيًا» إذا لم تُضَفْ أُعربت باتّفاق.

والرابع: قول بعضهم في ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]: إن «هم» الأولى ضمير رفع مؤكّد للواو، والثانية كذلك أو مبتدأ وما بعده خبره؛ والصوابُ أن «هم» مفعول فيهما، لرسم الواو بغير ألف بَعْدَها، ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل؛ إذ المعنى إذا أخذوا من الناس استَوْفَوْا، وإذا أَعْطَوْهُمْ أَخْسَرُوا؛ وإذا جعلت الضّمير للمطففين صار معناه: إذا أخذوا استوفوا، وإذا تولُّوا الكيل أو

وتشديده عليها فورد القرآن بنفي الإثم عنهما جميعاً فسوق الكلام ليس لأجل التحقيق بل لأجل نفي الإثم المتوهم على التقديرين، فكل من الجملتين ذكر لإفادة معناه بمجرده. **قوله: (وحمل الرسم الخ)** هذا رد لقوله سابقاً ويمكن أن يدعي لهما أن الألف في لا زائدة.

قوله: (وإن أيا إذا لم تضف) أي: لفظاً أعربت. **قوله: (والثانية كذلك)** أي: والمعنى وإذا كالوا بأنفسهم أو وزنوا بأنفسهم. **قوله: (ما بعده)** وهم جملة يخسرون وحذف خبر أحد المبتدأين لدلالة الآخر وقوله خبر أي: خبر المبتدأ أو الجملة جواب إذا. **قوله: (لرسم الواو بغير ألف)** أي: فهذا يدل على أن الضمير متصل بالفعل؛ لأن الفعل إذا كان آخره واو الجماعة رسم بعدها ألف. **قوله: (ولأن الحديث)** أي: لأن المحدث عنه وهو الذي ذموا من أجله وقوله: في الفعل أي: الأخذ والإعطاء وهو المشار له بقوله إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم الخ، وقوله لا في الفاعل، أي: وحينئذٍ فلا وجه لتأكيده. **قوله: (إذا أخذوا من الناس)** راجع لاكتالوا وفيه إشارة إلى أن على بمعنى من وقوله وإذا أعطوا راجع لكالوهم أو وزنوهم. **قوله: (استوفوا)** أي: أخذوا حقهم بكماله. **قوله: (وإذا أعطوهم)** أي: وإذا أعطوا الناس أخسروهم ونقصوهم حقهم. **قوله: (أخسروا)** أي: وحينئذٍ فضمير كالوهم ووزنوهم للناس. **قوله: (وإذا جعلت الضمير)** أي: هم في قوله: كالوهم أو وزنوهم.

قوله: (إذا أخذوا استوفوا) أي: من الناس بأن كال أو وزن لهم غيرهم، وقوله: استوفوا أي: حقهم وقوله: وإذا تولوا الكيل أي: وأخذوا لأنفسهم أخسروا أنفسهم، أي: وهذا بعيد لكون الشأن أنهم إنما يخسرون إذا لم يتولوا الكيل وإذا تولوا الكيل بأنفسهم فلا يخسرون على أن هذا ليس فيه ذم لهم.

الوزن هم على الخصوص أَخسروا، وهو كلام متنافر، لأن الحديث في الفعل لا في المباشر.

الخامس: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿ذٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ، جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢ ـ ٣٣] إن «جنات» بدل من «الفضل»، والأولى أنه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حد «زَيْداً ضَرَبْتُهُ».

السادس: قول كثير من النحويين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إلا مَنِ اتَّبَعَكَ﴾ [الحجر: ٤٢]: إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل، والصوابُ أن المرادَ بـ «العباد» المخلصونَ لا عموم المملوكين، وأنَّ الاستثناءَ منقطع،

قوله: (متنافر) أي: لمخالفته للطبع. **قوله: (وهو كلام متنافر)** قد يقال إن المعنى وإذا كالوا بأنفسهم أو وزنوا بأنفسهم لغيرهم يخسرون المكيل له والموزون له بنقص حقه وحينئذٍ فلا تنافر. **قوله: (لا في المباشر)** أي: الذي هو الفاعل. **قوله: (لقراءة بعضهم بالنصب)** أي: وكل ما جاز أن يكون منصوباً على الاشتغال إنما يكون رفعه على الابتداء. **قوله: (على جواز استثناء الأكثر من الأقل)** الأولى حذف الأقل ويقول استثناء الأكثر فقط؛ لأن الاستثناء من المجموع فهو كقولك جاءني عشرة إلا سبعة وظاهر قوله: من الأقل أنه يجوز قولك جاءني ثلاثة إلا عشرة؛ لأنه حينئذٍ استثناء الأكثر من الأقل مع أنه لا يصح. **قوله: (والصواب أن المراد الخ)** أي: بدليل الإضافة للياء المفيدة للتشريف ولا شك أن الياء من نفس الموضع لا أن الدال آية سبحان حتى يكون من الجهة التي قبل هذه وقوله بدليل آية سبحان دليل لمجرد كون الاستثناء منقطعاً بقطع النظر عن كون المراد بالعباد المخلصين وهذا في الحقيقة ليس من هذه الجهة بل من الجهة التي قبلها والمصنف لم يذكره هنا لأنه من هذه الجهة، وإنما لكونه لازماً لكون المراد بالعبادة المخلصين أو لكونه دفعاً لسؤال مقدر وهو إذا كان المراد بالعباد المخلصين فما هذا الاستثناء ا هـ تقرير شيخنا دردير به سقط بحث الدماميني.

قوله: (والصواب أن المراد بالعباد المخلصون الخ) قال الدماميني اختيار لكون الاستثناء منقطعاً مقدوح فيه بأنه ارتكاب لخلاف الأصل من غير ضرورة لإمكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو الأصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضر في ذلك أن آية سبحان بدون استثناء لأنه أريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثناء وقد يجاب بأن القرآن يفسر بعضه بعضاً فإذا تكرر لفظ فيه وكان له في موضع محمل واحد وفي آخر ذلك المحمل وغيره حمل في الآخر على ذلك المحمل دون غيره والاستثناء المنقطع، وإن كان خلاف الأصل إلا أنه فصيح شائع ا هـ قال الدماميني، ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة إذ هي موضوعة لأن يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما

بدليل سقوطه في آية سبحان ﴿إن عِبادي ليس لك عليهم سلطان، وكفى بربك وكيلاً﴾ [الإسراء: ٦٥] ونظيره المثال الآتي.

السابع: قول الزمخشري في ﴿وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إلاّ امْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] إن مَنْ نَصَبَ قَدَّر الاستثناء من ﴿فاسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: ٨١]، ومن رفع قَدَّره من ﴿ولا يلتفت منكم أَحَد﴾، ويُرَدُّ باستلزامه تناقض القراءتين: فإن المرأة تكون مُسْرًى بها على قراءة الرفع، وغيرَ مُسرًى بها على قراءةِ النصب، وفيه نظر؛ لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مُسْرًى بها، بل على أنها معهم، وقد روي أنها تبعتهم وأنها التفتَتْ فرأت العذاب فصاحت فأصابها حَجَر فقتلها.

وبعدُ، فقولُ الزمخشري في الآية خلاف الظاهر، وقد سبقَهُ غيرُه إليه، والذي

يدفعه وظاهر أن الدافع عنده له ورود آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهي الدالة على أن المراد بالعباد المخلصون، وحيئنذٍ فهو من أمثلة الجهة المعقودة لأن يحمل الكلام على شيء ويشهد استعمال في مكان آخر بخلافه ا هـ دماميني.

قوله: (المثال الآتي) أي: في السابع في قوله ولا يلتفت منكم أحد والنظير هو قوله الآتي والذي أجزم به أن الخ. **قوله: (قدر)** أي: جعل الاستثناء من فاسر بأهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم أحد لأن المختار الاتباع بعد النفي وشبهه ولا ينبغي تخريج قراءة الأكثر على خلاف المختار. **قوله: (ومن رفع قدره)** أي: جعله أي الاستثناء من ولا يلتفت منكم أحد أي فهو بدل من أحد بدل بعض من كل. **قوله: (ويرد)** أي: ذلك القول وهذا لابن الحاجب. **قوله: (تكون مسرى بها)** أي: لأن المعنى لا يلتفت منكم أحد أيها السارون إلا امرأتك فإنها من السارين وتلتفت. **قوله: (على قراءة الرفع)** أي: لأن الالتفات بعد الإسراء وحينئذٍ فتكون مسري بها. **قوله: (وفيه نظر)** أي: في الرد الذي قاله ابن الحاجب لكلام الزمخشري نظر بل كلام الزمخشري وجيه ولا يرد عليه الرد السابق، وأجاب نجم الأئمة الرضى عن رد ابن الحاجب بجواب آخر وهو أن الإسراء المأمور به مقيد بعدم الالتفات معنىً أي اسر سراءً غير ملتفت فيه بأهلك إلا امرأتك فإن أسراها مع التفاتها وحينئذٍ فقراءة النصب تدل على إنها مسرى بها كقراءة الرفع، فحاصله منع ان قراءة النصب تدل على انها غير مسرى بها، وأما جواب المصنف فحاصله منع كون قراءة الرفع تدل على أنها مسري بها بل إنما تدل على أنها غير مسري بها كقراءة النصب ا هـ تقرير دردير. **قوله: (لا يدل على أنها مسري بها)** أي: قصداً بل على انها معهم أي حال الإسراء.

قوله: (وقد روي) سند للمنع أي فيه نظر لأنه قد روي الخ. **قوله: (انها تبعتهم)** أي: وليست مسري بها قصداً. **قوله: (وبعد فقول الزمخشري)** أي: وأقول لك بعد ما

حملهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثرين، فإذ قُدِّر الاستثناء من ﴿أحد﴾ كانت قراءتهم على الوجه المرجوح؛ وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، فإن النصبَ فيها عند سيبويه على حدِّ قولهم: «زيداً ضربته»، ولم يَرَ خوف إلباس المفسّر بالصفة مرجحاً، كما رآه بعض المتأخّرين، وذلك لأنه يرى في نحو: «خِفْتُ» بالكسر و «طُلْتُ»

تقدم من البحث في كلام الزمخشري والجواب عنه تنبه فقول الزمخشري الخ. **قوله: (على الوجه المرجوح)** أي: لأن الاستثناء من الكلام الغير الموجب الأرجح فيه الإبدال ولذلك جعلوا الاستثناء من بأهلك. **قوله: (على ذلك)** أي: على الوجه المرجوح. **قوله: (فإن النصب فيها الخ)** فقد خرج قراءة الأكثر على الوجه المرجوح وحينئذٍ فلتكن هنا كذلك مخرجة على الوجه المرجوح ولا ضرر فيه. **قوله: (فإن النصب فيها عند سيبويه الخ)** حاصل ذلك أن بعضهم قرأ إنا كل بالرفع وهذه القراءة يحتمل أن يكون خلقناه صفة لشيء مخصصة وبقدر خبر وهذا لا يفيد عموم القدر في جميع المخلوقات فيوهم وجود شيء ليس بقدر لأنه ليس بمخلوق له، وذلك لأن المعنى على هذا الاحتمال إنا كل شيء مخلوق لنا كائن بقدر فيفيد أن الشيء الغير المخلوق لله ليس بقدر، وهذا قول القدرية وهو باطل، ويحتمل أن خلقناه وخبر وقوله بقدر خبر ثانٍ والمعنى كل شيء مخلوق لنا مخلوق بقدر، وهذا الوجه يفيد المعنى المراد من الآية وهو عموم خالق الأشياء بقدر خيراً كان أو شراً كما يقول أهل السنة، وأما قراءة النصب فلا تحتمل إلا مذهب أهل السنة إذ لا يتوهم عند نصب كل شيء كون خلقناه صفة لكل شيء لأنه إذا نصب كل شيء لزم أن يكون خلقناه مفسراً لناصبه، وإذا كان مفسراً فلا يكون صفة، وحينئذٍ فيفيد المعنى المقصود إذ التقدير خلقنا كل شيء بقدر.

قوله: (زيداً ضربته) أي: ونصب زيد على الاشتغال مرجوح والراجح الرفع على ما بين في محله فإنه من أفراد قول ابن مالك:

والرفع في غير الذي مر رجح

قوله: (ولم ير) أي: سيبويه وحاصله أن نصب كل شيء عند سيبويه في الآية من قبيل النصب المرجوح لا من قبيل النصب الراجح، فإن قيل ليس النصب في الآية مرجوحاً، وإنما هو راجح لأنه في الرفع في الآية يخاف التباس المفسر بالصفة أي يخاف التباس ما جعل مفسراً في حالة النصب بالصفة وهو ترجيح للنصب إذ لا التباس فيه، وأجيب بأن سيبويه لم ير خوف إلباس المفسر بالصفة إذا رفع الاسم مرجحاً للنصب على الرفع كما يراه غيره، وذلك لكثرة وقوع الإلباس في العربية فلا تكون السلامة منه مرجحة. **قوله: (مرجحاً)** أي: لقراءة النصب أي إنه يجعلها من باب الاشتغال المرجوح ولم ير ترجيحها بخلوها عن الإلباس اللازم على قراءة الرفع لكثرة وقوع الإلباس في العربية، وأما غير سيبويه فقد جعل ذلك مرجحاً للنصب. **قوله: (نحو خفت)** اعلم أنه يحتمل أنه مبني

بالضم، أنه محتمل لِفعلي الفاعل والمفعول؛ ولا خلاف أن نحو: «تُضَارُّ» محتمل لهما، وأن نحو: «مُخْتَار» محتمل لوصفهما، وكذلك نحو: «مشتريّ» في النسب؛ وقال الزجّاج في ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥]: إن النحويين يجيزون كونَ الأوّل اسماً والثاني خبراً والعكس، وممّن ذكروا الجوازَ فيهما الزمخشري؛ قال ابن الحجاج: وكذَا نحو: «ضَرَبَ مُوسىٰ عِيسَى»، كل من الاسمين محتمل للفاعليَّة والمفعوليّة، والذي التزم فاعليَّة الأول إنما هو بعض المتأخرين، والإِلباس واقع في العربية، بدليل أسماء الأجناسِ والمشتركات. ا هـ.

والذي أجزمُ به أنّ قراءة الأكثرين لا تكونُ مرجوحة، وأن الاستثناءَ في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليلِ سقوط ﴿وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ [هود: ٨١] في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناءَ منقطع بدليل سقوطهِ في آية الحجر، ولأن المراد بالأهل

للفاعِل وأصله خوفت نقلت حركة الواو للخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ويحتمل بناؤه للمفعول وأصله خوفت ففعل به ما تقدم.

قوله: (وطلت) يحتمل أنه مبني للفاعل فأصله طولت بفتح الطاء وضم الواو أو مبني للمفعول فأصله طولت بضم الطاء وكسر الواو فعلى الأول نقلت حركة الواو لما قبلها بعد سلب حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وعلى الثاني استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين. **قوله: (محتمل لهما)** لأنه إن كان الأصل تضار بفتح الراء الأولى فهو مبني للمفعول، وإن كان أصله بكسر الراء الأولى فهو مبني للفاعل. **قوله: (محتمل لوصفهما)** أي: لوصف المبني للفاعل بأن يكون اسم فاعل، ولوصف المبني للمفعول بأن يكون اسم مفعول ذلك لأنه إن كان أصله مختير بكسر الياء فهو اسم فاعل، وإن كان بفتحها فاسم مفعول. **قوله: (في النسب)** أي: محتمل لأحد الوصفين من اشترى فيحتمل أنه نسبة لمشتري بفتح التاء وكسر الراء اسم فاعل أو نسبة لمشتري بفتحهما اسم مفعول. **قوله: (كون الأول)** الأول تلك، وقوله والثاني خبر أي دعواهم. **قوله: (والإلباس واقع في العربية بدليل الخ)** أي: لكنه خلاف الأصل والأصل مراعاة ما يدفع الإلباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وإبراز الضمير في مسألة جريان الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم في نحو يا مسلمة على لغة من ينتظر وترك بناء فعل التعجب واسم التفضيل من الفعل المبني للمفعول.

قوله: (والمشتركات) جمع مشتركة بمعنى كلمة مشتركة. **قوله: (أن قراءة الأكثرين)** وهي نصب امرأتك. **قوله: (وأن الاستثناء في الآية جملة الأمر)** أي: من أهلك الواقعة في جملة الأمر. **قوله: (وأن الاستثناء منقطع)** أي: لكن امرأتك إنه الخ، فالمراد بأمور بإسرائه بهم غير المرأة. **قوله: (بدليل سقوطه الخ)** أي: والمتصل لا يسقط وكل هذا من باب

المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين؛ ويؤيّده ما جاء في ابن نوح عليه السلام ﴿يا نُوحُ إِنَّهُ لَيسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦]، ووجهُ الرفعِ أنه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة، ونظيره ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ، إلاَّ مَنْ تَوَلّى وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللهُ﴾ [الغاشية: ٢٢ ـ ٢٤] واختار أبو شامة ما اخترتُه من أن الاستثناءَ منقطع، ولكنه قال: وجاء النصبُ على اللغة الحجازيّة والرفع على التميميَّةِ، وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة النهي، وما قدمْتُه أولى؛ لضعف اللغة التميميّة، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاها أبو عبيدة وغيره.

* * *

الجهة التاسعة: أن لا يتأمّل عند وجودِ المشتبهات، ولذلك أمثلة:

أحدها: نحو: «زَيْدٌ أَحْصَى ذِهْناً»، و «عَمْرٌ أَحْصَى مَالاً» فإن الأوَّل على أن «أحصى» اسمُ تفضيل، والمنصوب تمييز، مثل: «أحْسَن وَجْهاً» والثاني على «أن» «أَحْصى» فعل ماضٍ، والمنصوب مفعول مثل ﴿أَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً﴾ [الجن: ٢٨].

ومن الوهم قولُ بعضهم في ﴿أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾ [الكهف: ١٢]: إنه من

وخير ما فسرته بالوارد. **قوله: (الحجر)** وهي فأسر بأهلك بقطع من الليل وامضوا حيث تؤمرون. **قوله: (يا نوح إنه ليس من أهلك)** أي: الناجين. **قوله: (ووجه الرفع)** أي: مع أنه استثناء من كلام تام موجب وهو واجب النصب. **قوله: (على اللغة الحجازية)** حاصله أن الاستثناء إذا كان من كلام تام غير موجب بأن تقدمه نفي أو نهي فإن كان متصلاً فالأرجح الاتباع ويجوز النصب على الاستثناء، وإن كان منقطعاً تعين النصب على الاستثناء عند الحجازين وجاز الاتباع أيضاً عند التميمين. **قوله: (وهذا يدل الخ)** أي: لأن الاستثناء لو كان جملة الأمر تحتم النصب عند الحجازيين والتميميين جميعاً على تقدير الانقطاع مثل الاتصال. **قوله: (من جملة النهي)** أي: من أحد الواقع في جملة النهي ووجه الانقطاع أن الخطاب في منكم للمؤمنين. **قوله: (وما قدمته)** أي: كون الاستثناء من جملة الأمر على القراءتين. **قوله: (من سقوط جملة النهي)** أي: فإن سقوطها في بعض القراءة يدل على أن المستثنى منه جملة الأمر إذ لا يجوز حذف المستثنى منه مع عامله. **قوله: (أحصى ذهناً)** قد يتوهم أن ذهناً هنا مضبوط بالباء الموحدة بقرينة ذكر المال وليس كذلك بل هو بالنون واحد الأذهان وإلا كان مثل أحصى مالاً والذهن قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وشدتها هي الذكاء وجودة تهيئها لتصور ما يرد عليها هي الفطنة اهـ شمني. **قوله: (تمييز)** أي: محول عن الفاعل.

الأول، فإنّ «الأمد» ليس مُخصِياً بل مُخصَى، وشرطُ التمييزِ المنصوبِ بعد «أفْعَلَ» كونهُ فاعلاً في المعنى كـ «زَيْدٌ أكْثَرُ مَالاً» بخلاف «مَالُ زَيْدٍ أكْثَرُ مالٍ».

الثاني: نحو «زَيْدٌ كاتِبٌ شاعِرٌ»، فإن الثاني خبر أو صفة للخبر، ونحو: «زَيْد رَجُل صَالح» فإن الثاني صفة لا غير، لأن الأول لا يكون خبراً على انفراده لعدم العائد، ومثلهما «زَيْدٌ عَالِم يَفعَلُ الْخَيْرَ وزَيْدٌ رَجُلٌ يَفعَلُ الخَيْرَ»، وزعم الفارسي أن الخبَر لا يتعدَّد مُختلفاً بالإفراد والجملة؛ فيُعيّن عنده كون الجملة الفعليَّةِ صفةً فيهما، والمشهور فيهما الجواز؛ كما أن ذلك جائزٌ في الصفات، وعليه قول بعضهم في ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل: ٤٥]: إن «يختصمون» خبر ثانٍ أو صفة، ويحتمل الحالية أيضاً، أي: فإذا هم مفترقون مختصمين؛ وأوْجَبَ الفارسيُّ في ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥؛ والأعراف: ١٦٦] كَوْنَ «خاسئين» خبراً ثانياً؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل.

الثالث: «رأيتُ زَيْداً فَقِيهاً، ورَأيْتُ الْهِلاَلَ طَالِعاً» فإن «رأى» في الأول عِلْمية، و «فقيهاً» مفعول ثانٍ، وفي الثاني بَصَرية، و «طالعاً» حال؛ وتقول: «تَرَكْتُ زَيْداً عالماً» فإن فسّرت «تركت» بـ «صيَّرت» فـ «عالماً» مفعولٌ ثانٍ، أو بـ «خلّفت» فحال؛ وإذا

قوله: (فإن الأمد الخ) هذا تعليل للوهم. **قوله: (كزيد أكثر مالاً)** أي: ففاعل الكثرة في المعنى المال لا زيد ا هـ تقرير دردير. **قوله: (كونه فاعلاً في المعنى)** أي: كما قال في الخلاصة:

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا مفضلاً كانت أعلى منزلاً

قوله: (بخلاف مال زيد الخ) هذا تمييز مخفوض محترز المنصوب فلا يشترط كونه فاعلاً في المعنى لأن فاعل الكثرة مال زيد لا مطلق مال ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (لعدم الفائدة)** أي: لأن من المعلوم أن زيداً رجل وشرط الخبر أن يفيد ما لا يفيده المخبر عنه إما بنفسه أو بغيره كالخبر الموطىء كما هنا. **قوله: (يفعل الخير)** أي: فالجملة إما خبر ثانٍ أو صفة للخبر، وقوله وزيد رجل يفعل الخير أي فهي صفة لا غير لعدم إفادة الأول على انفراده. **قوله: (صفة فيهما)** أي: في المثالين، وقوله والمشهور فيهما أي في المثالين. **قوله: (الجواز)** أي: جواز كون الجملة خبراً كما يجوز أن تكون صفة. **قوله: (ذلك)** أي: تعدد الخبر. **قوله: (جائز في الصفات)** أي: إذا كان كل منهما صفة نحو زيد عالم فاضل. **قوله: (وعليه)** أي: على ذلك المشهور يتخرج قول بعضهم. **قوله: (لأن جمع المذكر السالم لا تكون صفة لما لا يعقل)** أي: فلا يجوز أن يكون صفة لقردة لأن جمع الخ. **قوله: (وفقيهاً مفعول ثانٍ)** فإن قيل لم لا تكون رأى في الأول بصرية وفقيهاً حالاً أجيب بأن الغالب في الحال أن تكون منقلة وفقيهاً ليس كذلك ا هـ شمني. **قوله:**

حمل قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ في ظُلُماتٍ لاَ يُبْصِرونَ﴾ [البقرة: ١٧] على الأول فالظرف و «لا يبصرون» مفعولٌ ثانٍ، وتكرّر كما يتكرّر الخبر، أو الظرف مفعول ثانٍ والجملة بعده حال، أو بالعكس، وإن حمل على الثاني فحالان.

الرابع: ﴿اغْتَرَفَ غرفَةً بِيَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩] إن فَتحْتَ الغين فمفعول مطلق، أو ضَمَمْتها فمفعول به؛ ومثلهما «حَسَوْتُ حَسْوَةً، وحُسْوَة».

* * *

الجهة العاشرة: أن يخرج على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر، لغير مُقْتَضٍ، كقول مكي في ﴿لاَ تُبْطِلُوا صَدَقَاتكم بالْمَنِّ والأذى كالَّذِي﴾ [البقرة: ٢٦٤] الآية: إن الكاف نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: إبطالاً كالذي، ويلزمه أن يقدر إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفق، والوجه أن يكون ﴿كالذي﴾ حالاً من الواو، أو لا تبطلوا

(على الأول) أي: بأن جعل ترك بمعنى صير. **قوله: (فالظرف ولا يبصرون مفعول ثاني تكرر)** وفي عبارته بحث وذلك أن الإخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يصح، أما أولاً فلأنه منافٍ لغرضه من جعل كل منهما مفعولاً، وأما ثانياً فلأن وصفه بالتكرار غير مستقيم إذ المجموع لم يتكرر فالأولى أن يقول إن الظرف مفعول ثانٍ ولا يقصرون مفعول آخر تكرر أي ذكر ثانياً لا من جهة خصوصية اللفظ بل من جهة ذاته أي كونه مفعولاً لأن لا يبصرون لم يذكر إلا مرة واحدة ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (مفعول ثانٍ تكرر)** معناه أن أصلهما خبران متعددان وهما مفعولان بعد دخول الفعل، فإذا كانت الأخبار متعددة ودخل عليها فعل متعدٍ لاثنين مثلاً صار له مفاعيل كثيرة ثلاثة كما هنا فأكثر تقول ظننت زيداً فقيهاً عالماً شاعراً كاتباً ظريفاً فلا امتناع في ذلك إذا كانت تلك المفاعيل في الأصل أخبار أو قيل بجواز تعدد الخبر. **قوله: (وإن حمل على الثاني)** أي: بأن جعل ترك بمعنى خلق. **قوله: (فمفعول مطلق)** أي: لأن الغرفة بالفتح اسم للفعل. **قوله: (فمفعول به)** أي: لأن غرفة بالضم اسم للمعروف، وكذا تقول في حسوة.

قوله: (أو على خلاف الظاهر) خلاف الظاهر أعم مما قبله لأنهما قد يجتمعان فيما إذا خرج الكلام على حذف وينفرد الثاني فيما إذا احتمل الكلام إعرابين وكان أحدهما لا دليل عليه فهو خلاف الظاهر. **قوله: (أن الكاف)** أي: في قوله كالذي. **قوله: (ويلزمه أن يقدر الخ)** أي: لأن الإبطال معنى فلا يصح أن يشبه بالذات فلذا قدر مدخول الكاف إبطال. **قوله: (كإبطال انفاق الخ)** إنما قدر انفاق لأن الإبطال حكم لا يتعلق بالذوات وإنما يتعلق بالأفعال. **قوله: (إنفاق الذي ينفق)** ماله رئاء الناس ولا يريد بإنفاقه رضا الله ولا ثواب الآخرة. **قوله: (والوجه الخ)** ذكر الزمخشري في «الكشاف» كلاً من الوجهين وصدر بالأول.

صدقاتكم مُشبهين الذي ينفق، فهذا الوجه لا حَذْفَ فيه.

وقول بعض العصريين في قول ابن الحاجب «الكلمة لفظ» أصله: الكلمة هي لفظ، ومثله قول ابن عصفور في شرح الجُمَل: إنه يجوز في «زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ» أن يحذف، مع قول وقول غيره: إنه لا يجوز حذفُ العائد في نحو: «جاء الَّذي هُوَ في الدَّار» لأنه لا دليلَ حينئذٍ على المحذوف، وردِّه على من قال في بيت الفرزدق [من البسيط]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

إن «بَشَر» مبتدأ، و «مثلهم»: نعت لمكان محذوف خبره، أي وإذ ما بشر مكاناً مثل مكانهم، بأنَّ «مثلاً» لا يختصُّ بالمكان؛ فلا دليل حينئذٍ.

وكقول الزمخشري في قوله [من السريع]:

لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةَ [اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ]

إن النصب بإضمار فعل، أي: ولا أرى، وإنما النَّصْبُ مثله في «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ».

قوله: **(مشبهين الذي ينفق)** أي: وإنما كان هذا الإعراب هو الوجه لأنه لا حذف في الكلام عليه إذ هو الأصل ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(وقول بعض العصريين)** بالجر عطف على قول مكي والمراد بذلك البعض ابن الأكفاني الحكيم المشهور كما قاله أبو العباس تلميذ المصنف. **قوله**: **(أن يحذف)** أي: ذلك الضمير. **قوله**: **(لأنه لا دليل الخ)** أي: وإذا كان كذلك فكيف يجوز الحذف في زيد هو الفاضل، وفي الكلمة لفظ مع أنه لا دليل عليه. **قوله**: **(ورده)** أي: ومع رده. **قوله**: **(وإذ ما مثلهم بشر)** هذا عجز بيت وصدره:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش، وقوله لا نسب الخ هذا صدر بيت عجزه:

اتسع الخرق على الراقع

قوله: **(بأن مثلاً)** متعلق برده. **قوله**: **(لا يختص بالمكان)** أيَ: بل يضاف لغيره. **قوله**: **(فلا دليل حينئذٍ)** أي: على ذلك الخبر المحذوف أي وحينئذٍ فالأولى أن يجعل بشر مبتدأ خبره محذوف، ومثلهم حال أي إذ ما بشر في الوجود مماثلاً لهم ولا يجوز أن يكون مثلهم خبر ما وبشر اسماً لأن شرط إعمال ما عند الحجازيين ترتيب معموليها. **قوله**: **(إن النصب)** أي: في خلة. **قوله**: **(أي ولا أرى)** أي: والتقدير خلاف الأصل فالنصب إنما هو مثله الخ. **قوله**: **(وإنما النصب مثله)** أي: فهو على إلغاء لا الثانية والعطف على محل اسم لا الأولى.

وقول الخليل في قوله [من الوافر]:

أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً [يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ]

إن التقدير «ألا تُرُوني رجلاً» مع إمكان أن يكونَ من باب الاشتغال، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور، وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور:

أحدها: أنّ «رجلاً» نكرة، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلاً للرفع بالابتداء، ويجاب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله:

يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

الثاني: أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفَصْلَ بالجملة المفسّرة بين الموصوف والصفة، ويُجاب بأنَّ ذلك جائز كقوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

الثالث: أن طلب رجل هذه صفتُه أهمّ من الدعاء له؛ فكان الحمل عليه أولى.

قوله: (وقول الخليل) قد يجاب عنه بأنه إنما ارتكب خلاف الأصل لمقتض وذلك أن شرط المنصوب على الاشتغال لا بد من صحة رفعه على الابتداء ورجل لا يصح رفعه على الابتداء على أن الشاعر لم يرد أن يدعو لرجل هذه صفته، وإنما قصده طلبه وحينئذٍ فتقدير الخليل أولى من تقدير غيره. **قوله: (إلا رجلاً جزاه الله خيراً)** هذا صدر بيت وتمامه:

يدل على محصلة تبيتُ

قوله: (وهو) أي: إن نصب رجلاً في هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بمذكور أولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور لأنه خلاف الظاهر. **قوله: (وقد يجاب عن هذا)** أي: الاعتراض الأخير وهو قولنا إن نصب رجلاً على الاشتغال أولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور. **قوله: (نكرة)** أي: خالية من مسوغات الابتداء. **قوله: (قابلاً للرفع بالابتداء)** بأن يكون معرفة أو نكرة لها مسوغ وهنا ليس كذلك، وحينئذٍ فيكون تقدير الخليل أي جعله منصوباً بمحذوف غير مفسر بمذكور أولى. **قوله: (بأن النكرة هنا موصوفة)** أي: وحينئذٍ فهي قابلة للرفع بالابتداء. **قوله: (إن امرؤ هلك ليس له ولد)** أي: فقد فصل بالجملة المفسرة وهي هلك بين الموصوف أعني امرؤ وصفته أعني ليس له ولد. **قوله: (هذه صفته)** يعني يدل جملة جزاه الخ، فهي معترضة للدعاء على هذا والحاصل أن قصد الشاعر أنهم يرون رجلاً ويدلونه عليه موصوفاً بكونه يدل على محصلة تبيت وليس قصده الدعاء للرجل الموصوف بهذه الصفة لأن الأول أهم من الثاني، وحينئذٍ فالحمل عليه أولى.

قوله: (فكان الحمل عليه أولى) أي: والحمل عليه يكون بجعل النصب بمحذوف

وأما قول سيبويه في قوله [من البسيط]:

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [وَالْحَبُّ يَأكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ]

إن أصله: آليت على حب العراق، مع إمكان جعلهِ على الاشتغال وهو قياسيّ، بخلاف حذف الجار، فجوابه أن «أطعمه» بتقدير: لا أطعمه، و «لا» النافية في جواب القَسَم لها الصدْر؛ لحلولها محلّ أدوات الصدور، كلامِ الابتداء و «ما» النافية، وما له الصدر لا يعملُ ما بعدَهُ فيما قبلَهُ، وما لا يعملُ لا يفسّر عاملاً.

وإنما قال في ﴿قُلِ اللهُمَّ فَاطِرَ السَّمواتِ والأرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦]: إنه على تقدير «يا»، ولم يجعله صفةً على المحل؛ لأن عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميمُ المعوّضة عن حرف النداء أشْبَه الأصوات؛ فلم يجز نعته.

وإنما قال في قوله [من البسيط]:

٨٣٩ ـ اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمىٰ عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أحْزَانَكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلَلُ

غير مفسر بمذكور بخلاف لو جعل النصب على الاشتغال فإنه يفيد أن المقصود الدعاء لرجل موصوف بالصفة المذكورة. **قوله: (وأما قول سيبويه الخ)** هذا شروع في جواب عن أمور بما يتوهم تخريجها على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر فأحب أن يجيب المصنف عنها. **قوله: (على الاشتغال)** أي: فيقدر أن الأصل آليت أطعم حب العراق والاشتغال هو الظاهر، فلذا كان قياسياً بخلاف تقدير على فإنه لا دليل عليه، فلذا كان النصب على نزع الخافض سماعياً. **قوله: (وإنما قال)** أي: سيبويه في قل اللهم فاطر السموات أي وكذا قال ذلك في قل اللهم مالك الملك. **قوله: (إنه)** أي: فاطر، وقوله على تقدير يا أي انه نداء ثانٍ. **قوله: (ولم يجعله صفة على المحل)** أي: مع أنه الظاهر بخلاف جعله منادى ثانياً فإنه خلاف الظاهر إذ الأصل عدم الحذف ولا دليل على حذف يا. **قوله: (أشبه الأصوات)** فقد صار مثل هلا إذ الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم الله مع بقائهما على معنييهما.

قوله: (الطلل) هو ما شخص من آثار الديار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف والمد المنزل الذي لا أنيس به وأذاع أفشى ومفعوله محذوف أي أذاع الخصب

---

٨٣٩ ـ التخريج: البيتان لعمر بن أبي ربيعة في (شرح المغني ٧/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩، وليسا في ديوانه؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٩٦ (البيت الأول فقط)، ٣/ ٢٢٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٤؛ والكتاب ١/ ٢٨١).

اللغة: العائد: المعروف والصلة. الربع: الدار. قواء: ربع خال لا ساكن فيه.

المعنى: يقول: لقد اعتاد فؤادك صلة سلمى، وما يجزيه أن تكون قد رحلت، فلمن هذا المطر المخصب. . . حتى هو أراه متردداً في النزول.

رَبْـــعٌ قَـــوَاءٌ أَذَاعَ الـــمُـــعْـــصِـــرَاتُ بِـــهِ وَكُـــلِّ حَـــيْـــرَانَ سَـــارٍ مَـــاؤُهُ خَـــضِـــلُ

إن التّقدير: هو ربع، ولم يجعله على البدل من الطَّلل، لأن الربعَ أكثرُ منه، فكيف يُبْدَل الأكثر من الأقلّ؟ ولئلا يصيرَ الشعرُ مَعيباً لتعلّق أحد البيتين بالآخر، إذ البدلُ تابع للمُبْدَل منه، ويُسَمِّي ذلك علماء القَوافي تَضْميناً، ولأن أسماء الديار قد كثر فيها أن تُحْمَل على عامل مضمر، يقال: دار مية، وديار الأحباب، رفعاً بإضمار «هي»، ونصباً بإضمار «اذكر»، فهذا موضعٌ أُلِفَ فيه الحذف.

وإنما قال الأخفش في «ما أَحْسَنَ زَيْداً» إن الخبر محذوفٌ، بناءً على أن «ما» معرفة موصولة أو نكرة موصوفة، وما بعدها صلة أو صفة، مع أنه إذا قدر «ما» نكرة تامّة والجملة بعدها خبراً ـ كما قال سيبويه ـ لم يحتج إلى تقدير خبر، لأنه رأى أن «ما» التامّة غيرُ ثابتةٍ أو غير فاشية، وحَذْفُ الخبر فاشٍ؛ فترجَّحَ عنده الحملُ عليه.

والمعصرات السحاب تعصر المطر أو تصرها الرياح فتمطر، وقوله وكل عطف على المعصرات والخضل بفتح الخاء وكسر الضاد البارد الرطب والنبت الناعم ا هـ شمني. **قوله: (وكل حيران)** أي: في سيره من السحاب لثقله وعدم الريح التي تسوقه فهو يتردد في الذهاب لأي جهة. **قوله: (ان التقدير الخ)** أي: إذا رفعت، وأما إذا نصبت فالتقدير أذكر ربعاً فقد جوز سيبويه فيه الرفع والنصب إلا ان الرسم لا يساعد الثاني. **قوله: (ولم يجعله على البدل من الطل)** أي: مع أنه ليس خلاف الأصل بخلاف جعله خبراً للاحتياج إلى تقدير. **قوله: (لأن الربع أكثر منه)** أي: لأن الدار أعني الربع أكثر من آثارها وجدارها وهو الطلل.

قوله: (فكيف يبدل الأكثر الخ) اعتراض بأنه كما يمتنع بدل الأكثر من الأقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمتنع الإخبار بالأكثر عن الأقل لعدم الصدق أيضاً، وقد صرح سيبويه بأن الإخبار هنا يصح ولا بد له من مصحح وأي شيء فرض مصححاً للإخبار كان بعينه مصححاً للبدلية، قال الشمني: وأقول مصحح الإخبار بالأكثر عن الأقل المبالغة وهي لا معنى لها في الأبدان. **قوله: (أن تحمل)** أي: يخبر بها عن عامل أي عن مبتدأ محذوف وجوباً ولا يجوز إظهاره وكذا لا يجوز إظهار الفعل العامل فيها النصب، وإنما لم يجز إظهار الرافع ولا الناصب مع ذكر الدار والديار لكثرة ما جرى في أشعارهم من تقدم ذكر المنازل فجرى عندهم مجرى المثل والأمثال لا تغير فكذا ما جرى مجراها ا هـ دماميني.

قوله: (لم يحتج إلى تقدير خبر) أي: بخلاف على كلامه لأن المعنى عليه الذي حسن زيداً شيء عظيم أو شيء حسن زيداً عظيم. **قوله: (ان ما التامة)** هي التي لا تحتاج لصلة أو صفة، وقوله الحمل عليه أي حمل ما أحسن زيداً على حذف الخبر. **قوله:**

وإنما أجاز كثيرٌ من النحويّينَ في نحو قولك: «نعم الرجل زَيْدٌ» كونَ «زيد» خبراً لمحذوف مع إمكان تقديرِهِ مبتدأ والجملة قبله خبراً، لأن «نِعْم» و «بِئْس» موضوعان للمدح والذم العامَّيْنِ؛ فناسَبَ مقامهما الإِطناب بتكثيرِ الجمل، ولهذا يجيزون في نحو: ﴿هدًى لِلمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنون﴾ [البقرة: ٢ - ٣] أن يكون ﴿الذين﴾ نصباً بتقدير: «أمدح»، أو رفعاً بتقدير: «هم»، مع إمكان كونِهِ صفةً تابعة، على أنّ التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وما قبله خبر، وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش، وهو ظاهرُ قولِ سيبويه.

وأما قولهم: «نِعْم الرَّجُل عَبْدُ الله» فهو بمنزلة «ذهب أخوه عبد الله»، مع قوله: و إذا قال «عبد الله نعم الرجل»، فهو «عبدُ الله ذهَبَ أخوه» فسوَّى بين تأخير المخصوص وتقديمه. والذي غَرَّ أكْثَرَ النحويين أنه قال: كأنه قال: «نعم الرجل»، فقيل له: مَنْ هو؟ فقال: عبد الله؛ ويردّ عليهم أنه قال أيضاً: وإذا قال «عبد الله» فكأنه

(وإنما أجاز الخ) جواب عما يقال كيف يكون الإعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن كثيراً من النحويين أجاز في نحو نعم الرجل زيد أن يكون زيد خبر المحذوف وهو خلاف الظاهر. **قوله: (خبر المحذوف)** أي: الممدوح زيد. **قوله: (العاملين)** أي: في صفات المدح والذم فمعنى نعم الرجل أمدح الرجل بجميع صفات المدح ومعنى بئس الرجل أذمه بجميع صفات الذم. **قوله: (فناسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل)** أي: وحينئذٍ فيكون هذا الإعراب الذي أجازه من النحاة مخالفاً للظاهر لمقتضٍ وهذا غير خطأ والخطأ إنما هو مخالفته لغير مقتضٍ كما مر. **قوله: (ولهذا)** أي: لأجل كون مقام المدح يقتضي الإطناب وينبغي فيه تكثير الجمل. **قوله: (يجيزون)** أي: لأن المقام مدح الكتاب. **قوله: (على أن التحقيق)** أي: لكن التحقيق وهذا استدراك على ما يتوهم من أن ما أجازه كثير من النحاة هو التحقيق لكونه لمقتضٍ. **قوله: (وأما قولهم الخ)** هذا مقول قول سيبويه. **قوله: (فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله)** أي: في كون عبد الله مبتدأ والجملة قبله خبر عنه. **قوله: (مع قوله)** أي: قول سيبويه. **قوله: (وإذا قال)** أي: القائل. **قوله: (فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه)** أي: في كون عبد الله مبتدأ والجملة بعده خبر عنه. **قوله: (فسوى الخ)** أي: حيث جعل المخصوص في كل مبتدأ والجملة خبره كانت متقدمة عليه أو متأخرة عنه. **قوله: (والذي غر أكثر النحويين)** أي: في جعلهم المخصوص إذا تأخر عن الجملة نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجل عبد الله خبراً لمبتدأ محذوف. **قوله: (إنه)** أي: سيبويه. **قوله: (كأنه)** أي: القائل. **قوله: (فقال عبد الله)** أي: هو عبد الله فظاهر هذا الكلام أن المخصوص بالمدح أو الذم إذا كان متأخراً كان الكلام جملتين ثانيتهما جواب سؤال مقدر حذف مبتدؤها وبقي خبرها.

قوله: (إنه قال أيضاً) بمعنى أنه يرد على أكثر النحاة أن سيبويه كما قال هذه العبارة

قيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعْم الرجل، فقال مثل ذلك مع تقدّم المخصوص، وإنما أراد أنَّ تعلّق المخصوص بالكلام تعلّق لازم؛ فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع قَدَّمْتَ أو أخَّرت.

وجوّز ابن عصفور في المخصوص المؤخَّر أن يكون مبتدأ حذف خبره، ويردُّه أن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إن سَدَّ شيءٌ مَسَدَّه، وذلك واردٌ على الأخفش في «مَا أَحْسَنَ زَيْداً».

وأما قول الزمخشري في قول الله عزَّ وجل: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ في آذَانِهِمْ وَقر﴾ [فصلت: ٤٤]: إنه يجوز أن يكون تقديره: هو في آذانهم وقر؛ فحذف المبتدأ، أو في آذانهم منه وقر، والجملة خبر «الذين»، مع إمكان أن يكون لا حَذْفَ فيه؛ فوجْهُه أنَّه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثاً في القرآن قدّر ما بينهما كذلك، ولا يمكن أن يكون حديثاً في القرآن إلا على ذلك، اللهمّ

التي ظاهرها ان الكلام مع فعل المدح أو الذم إذا كان المخصوص متأخراً جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر حذف مبتدؤها وبقي خبرها، قال أيضاً عبارة ظاهرها أن الكلام المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر ولم يقل أحد إن المخصوص إذا تقدم يكون خبراً لمحذوف. **قوله**: **(وإنما أراد)** أي: سيبويه بالعبارتين وهذا جواب عما يقال إذا لم يرد سيبويه بهذا الكلام ظاهره من أنه خبر لمحذوف فماذا أراد به. **قوله**: **(بالكلام)** أي: بالجملة التي قبله أو بعده. **قوله**: **(إلا بالمجموع)** أي: مجموع جملة المدح والذم والمخصوص، وقوله قدمت أي المخصوص أو أخرته وهذا يفيد أن المخصوص مبتدأ والجملة قبله أو بعده خبره. **قوله**: **(وجوز الخ)** هذا قول ثالث. **قوله**: **(في ما أحسن زيداً)** حيث قال إن الخبر محذوف بناءً على أن ما موصولة أو نكرة موصوفة وما بعدها صلة أو صفة لها. **قوله**: **(وأما قول الزمخشري الخ)** جواب عما يقال كيف يكون الإعراب المخالف للظاهر خطأ مع إن الزمخشري قد ارتكبه في هذه الآية، وحاصل الجواب أنه إنما ارتكبه لمقتض وهو توافق هذه الجملة لما قبلها وما بعدها ومخالفة الظاهر لمقتض غير خطأ. **قوله**: **(قل هو)** أي: القرآن فهو مبتدأ خبره هدى وشفاء، وقوله للذين آمنوا متعلق بالخبر أو بمحذوف أي بالنسبة للذين آمنوا. **قوله**: **(تقديره هو في آذانهم وقر)** أي: فهو مبتدأ وفي آذانهم حال من وقر بعده الواقع خبراً عن هو والجملة خبر الذين لا يؤمنون.

قوله: **(أو في آذانهم منه وقر)** عطف على قوله هو أي تقديره هو الخ أو تقديره في آذانهم منه وقر فقوله في آذانهم خبر مقدم ووقر مبتدأ مؤخر ومنه حال من وقر أي حالة كون الوقر كائناً من القرآن. **قوله**: **(حديثاً في القرآن)** أي: كلاماً في شأن القرآن وقوله ما

إلاَّ أن يقدر عطف «الذين» على «الذين»، و «وقر» على «هدى»؛ فيلزم العطف على معمولي عاملين، وسيبويه لا يُجيزه، وعليه فيكون ﴿في آذانهم﴾ نعتاً لِـ «وقْر» قدّم عليه فصار حالاً.

وأما قول الفارسي في «أوّلُ ما أقولُ إنِّي أحْمَدُ الله» فيمن كسر الهمزة: إن الخبر محذوفٌ تقديره: ثابت؛ فقد خُولف فيه، وجعلتِ الجملة خبراً، ولم يذكر سيبويه المسألة، وذكرها أبو بكر في أصوله، وقال: الكسر على الحكاية، فتوهمَّ الفارسي أنه أراد الحكاية بالقول المذكور، فقدَّر الجملة منصوبةَ المحل، فبقي له المبتدأ بلا خبرٍ فقدَّره، وإنما أراد أبو بكر أنه حكي لنا اللفظ الذي يَفْتَتِحُ به قولَه.

خاتمة ـ وإذْ قد انجرَّ بنا القولُ إلى ذكر **الحذف** فلنوجه القولَ إليه؛ فإنه من المهمات، فنقول:

ذكر شُروطِهِ ـ وهي ثمانية:

أحدها: وجود دليلٍ حاليّ، كقولك لمن رَفَعَ سوطاً: «زَيدا» بإضمار «اضربْ»، ومنه ﴿قالُوا سَلاماً﴾ [هود: ٦٩، الفرقان: ٦٣] أي: سَلّمنا سلاماً، **أو مقاليّ**، كقولك لمن

قبل هذه الجملة هو قوله: ﴿إن الذين كفروا بالذكر﴾ [فصلت: ٤١] إلى قوله: ﴿هدى وشفاء﴾ [فصلت: ٤٤] وقوله: وما بعدها هو قوله وهو عليهم عمي. **قوله: (قدر ما بينهما)** أي: وهو قوله: ﴿والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر﴾ [فصلت: ٤٤] وقوله كذلك أي كلاماً في شأن القرآن. **قوله: (إلا على ذلك)** أي: التقدير بأن يقدر في الكلام ضمير يعود على القرآن قبل قوله في آذانهم وبعده وإعرابه، وإن كان مخالفاً للظاهر لكن لمقتضٍ وحينئذٍ فلا عيب فيه. **قوله: (فيلزم الخ)** أي: فيكون حديثاً في شأن القرآن من غير تقدير شيء في الكلام لكن يلزم الخ. **قوله: (على معمولي عاملين)** أي: لأن العامل في الذين الأول لام الجر والعامل في هدى المبتدأ وهو ضمير القرآن. **قوله: (في أول ما أقول)** أي: أول قولي أو أول القول الذي أقوله. **قوله: (وجعلت الجملة خبراً)** أي: والمعنى أول قولي هذه اللفظ. **قوله: (وإنما أراد الخ)** يعني أن أبا بكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية الحكاية بالقول، وإنما أراد حكاية المتكلم بهذا الكلام اللفظ الذي يفتتح به قوله. **قوله: (وإذا نجر الخ)** كأنه أدخل الفاء لإجراء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو وإذ لم يهتدوا به فسيقولون وإذا اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فآووا إلى الكهف لكن يصد عن ذلك وجود قد لامتناع دخولها في الشرط ا هـ دماميني قال الشمني وأقول إجراء إذ مجرى الشرط حتى تدخل الفاء بعدها لا يقتضي إعطاءها حكم الشرط من كل وجه. **قوله: (كقولك لمن رفع سوطاً زيداً)** أي: فالدليل حالي. **قوله: (أي سلمنا سلاماً)** أي: والدليل على ذلك المقدر حالهم

قال: مَنْ أضرب؟ «زَيْداً»، ومنه ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: خَيْراً﴾ [النحل: ٣٠]. وإنما يُحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثَّلنا، أو أحَدَ رُكْنَيْها نحو: ﴿قَالَ سَلاَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، أو لفظاً يُفيد معنًى فيها هي مبنيّة عليه، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفتأ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتؤ؛ وأمَّا إذا كان المحذوف فَضْلة فلا يُشترط لحذفه وُجْدَان الدليل، ولكن يُشْترط أن لا يكونَ في حذفه ضرر معنويٌّ كما في قولك: «مَا ضَرَبْتُ إلاّ زَيداً» أو صناعيٌّ كما في قولك: «زَيْدٌ ضَرَبته»، وقولك: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُه زَيْدٌ»، وسيأتي شرحه.

ولاشتراطِ الدليل فيما تقدَّم امتنعَ حذفُ الموصوفِ في نحو: «رَأَيْتُ رَجُلاً

وهو مجيئهم ودخولهم عليه. **قوله**: **(من أضرب زيداً)** أي: أضرب زيداً. **قوله**: **(قالوا خيراً)** أي: أنزل خيراً. **قوله**: **(إلى ذلك)** أي: الدليل مطلقاً حالي أو مقالي. **قوله**: **(ومبتدأ الثانية)** أي: والدليل فيهما حالي. **قوله**: **(أو لفظاً)** أي: أو كان المحذوف لفظاً وهو لا في الآية يفيد ذلك اللفظ معنىً وهو النفي مبنية الجملة عليه أي أن معناها متوقف عليه.

قوله: **(هي أي الجملة)** أي: معناها. **قوله**: **(أي لا تفتؤ)** أي: فالدليل حالي. **قوله**: **(وأما إذا كان المحذوف فضله)** أي: كما إذا قيل ضربت وأردت زيداً فإنه يجوز مع عدم القرينة على تعيينه. **قوله**: **(ولكن يشترط الخ)** ظاهره ان الذي في حذفه ضرر معنوي أو صناعي أنه لا يجوز الحذف، ولو وجد دليل وليس كذلك بل القصد أنه يجوز الحذف مع الدليل فهذا في قوة الاستثناء من قوله لا يشترط وجدان الخ تأمل. **قوله**: **(ما ضربت إلا زيداً)** أي: ولو حذفت هذه الفضلة لتوهم أنه لم يحصل منك ضرب أصلاً مع أن القصد نفي الضرب عن غير زيد. **قوله**: **(زيد ضربته)** أي: فلو حذفت الضمير وأبقيت زيداً على الرفع لكان فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عن العمل وأيضاً كان فيه إعمال العامل الضعيف وهو الابتداء دون الفعل وهو ممنوع. **قوله**: **(وسيأتي شرحه)** أي: شرح المانع الصناعي من هذا المثال أي في الشرط السابع والثامن من شروط الحذف. **قوله**: **(فيما تقدم)** أي: فيما إذا كان المحذوف جملة أو ركناً منها أو فضلة، ولكن كان في حذفها ضرر معنوي أو صناعي. **قوله**: **(امتنع حذف الموصوف)** أي: لعدم الدليل مع وجود الخلل المعنوي. **قوله**: **(امتنع حذف الموصوف)** أي: فهو وإن كان فضلة لكن حذفه يحصل عليه خلل معنوي إذ لو حذف رجل لم يعلم هل الأبيض من أنواع الحيوان أو الجماد أو النبات إذ الأبيض يصلح وصفاً لكل منها، فإن قلت كيف يقول ولاشتراط الدليل مع أنه لم يشترط الحذف مثل هذا دليلاً، وإنما اشترط انتفاء الضرر المعنوي أو الصناعي قلت قد سلف أن قوله ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الأول فكأنه

أَبْيَضَ» بخلاف نحو: «رَأَيْتُ رَجُلاً كاتباً»، وحَذْفُ المضاف في نحو: «جَاءني غُلاَمُ زَيْدٍ» بخلاف نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، وحَذْف العائد في نحو: «جاء الذي هو في الدار» بخلاف نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، وحَذْف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن، لأنَّ ما بعده جملة تامة مستغنية عنه، ومن ثم جاز حَذْفُه في باب «إنَّ»، نحو: «إنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ»، لأنَّ عدمَ المنصوب دليلٌ عليه، وحذف الجارِّ في نحو: «رَغِبْتُ في أَن تفعل» أو «عن أن تفعل»، بخلاف «عجبت مِنْ أن تفعل»؛ وأما

قال ولا يشترط لحذفه وجدان الدليل إلا عند حصول ضرر معنوي ا هـ شمني.

قوله: (بخلاف رأيت رجلاً كاتباً) أي: فلو حذف رجل لم يلتبس بالمرأة لأنه يقال فيها كاتبة وفيه أنه لو حذف لاحتمل أن تقدر الموصوف شخص أو إنسان وهو يصدق بالذكر والأنثى والصغير والكبير مع أن الموصوف الرجل بخصوصه إلا أن يقال إنه لا يحصل إبهام بحسب الشأن لأن العادة أن الكاتب إنما هو الرجل الصغير لا يراد غالباً أو الرجل بمعنى مطلق ذكر كحديث الحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر.
قوله: (وحذف المضاف نحو الخ) أي: وامتنع حذف المضاف في نحو الخ لما يترتب على حذفه من الخلل المعنوي ولا دليل عليه. **قوله: (في نحو جاءني غلام زيد)** أي: فلو حذف غلام لم يعلم هل الجائي نفس زيد أو غلامه. **قوله: (وجاء ربك)** أي: فإن الأصل وجاء أمر ربك فحذف المضاف والدليل عليه حالي وهو استحالة مجيء الرب. **قوله: (وحذفت العائد)** أي: وامتنع حذف العائد في نحو الخ لما فيه من الخلل مع عدم الدليل الدال عليه. **قوله: (جاء الذي هو في الدار)** أي: فلو حذف العائد لم يعلم هل الصلة جملة اسمية أو هي الجار والمجرور، ولذا قال ابن مالك وأبوا أن يختزل:

إن صلح الباقي لوصل مكملْ

قوله: (أيهم أشد) أي: لأن صلة أي يجوز فيها الحذف، وإن لم يحصل استطالة.
قوله: (وحذف المبتدأ) أي: وامتنع حذف الخ لوجود الخلل وعدم الدليل الذي يدل على ذلك المحذوف. **قوله: (لأن ما بعده جملة تامة مستغنية عنه)** أي: فلو حذف ضمير الشأن لم يعلم هل وجد هنا حذف أم لا، وذلك نحو هو زيد كريم وهي هند مليحة. **قوله: (ومن ثم)** أي: من أجل استغنائها عنه. **قوله: (إن بك زيد مأخوذ)** زيد مبتدأ ومأخوذ خبر ورفع زيد هنا وعدم وجود منصوب بعد إن دليل على أن اسم إن محذوف لأن بك متعلق بمأخوذ ولا يكون اسماً لها. **قوله: (وحذف الجار)** أي: وامتنع حذف الجار. **قوله: (في نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل)** أي: لأنه إذا حذف في لم يدر أيهما هل هو في أو عن لاحتمال كل منهما لأن رغب يتعدى بكل منهما ولا دليل على عينه. **قوله: (بخلاف عجيب الخ)** أي: فيجوز حذف الجار فيه لأن عجب إنما يتعدى بمن، وأما رغب فيتعدى بفي للمرغوب فيه وبعن للمرغوب عنه، فإذا حذف الجار لا يدرى عينه.

﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ٢٧] فإنما حذف الجار فيها لقرينة؛ وإنما اختلف العلماء في المقدَّر من الحرفين في الآية لاختلافِهِم في سببِ نزولها؛ فالخلافُ في الحقيقة في القرينة.

وكان مردوداً قولُ أبي الفتح: إنه يجوز «جَلَسْتُ زَيْداً» بتقدير مضاف، أي: جلوسَ زيد، لاحتمال أن المقدر كلمة «إلى»؛ وقولُ جماعة: إن بني تميم لا يُثْبتون خبر «لا» التبرئة، وإنما ذلك عند وجود الدليل؛ وأما نحو: «لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِن الله» وقولك مبتدئاً من غير قرينة: «لاَ رَجُلَ يَفْعَلُ كَذَا» فإثباتُ الخبر فيه إجماع؛ وقول الأكثرين: إن الخبرَ بعد «لولا» واجبُ الحذف، وإنما ذلك إذا كان كَوْناً مطلقاً، نحو:

قوله: (لقرينة) أي: معلومة عند من نزلت في شأنهم الآية. **قوله: (فالخلاف في الحقيقة في القرينة)** أي: فقيل هي المحبة في نكاحهن، وقيل الكراهية له فعلى الأول تقدر في وعلى الثاني تقدر عن.

قوله: (وكان) عطف على قوله سابقاً امتنع أي ولاشتراط الدليل امتنع وكان مردوداً الخ. **قوله: (بتقدير مضاف)** أي: فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه. **قوله: (لاحتمال أن المقدر الخ)** أي: فلا دليل على ما قاله، وقوله وقول جماعة عطف على قول أبي الفتح، وكذا قوله وقول الأكثرين. **قوله: (لا يثبتون الخ)** أي: وظاهر هذا الإطلاق أي وجد دليل يدل عليه أو لم يوجد دليل كان كوناً عاماً أو خاصاً، وقوله وإنما ذلك الخ أي وهو مردود لأن حذفهم للخبر إنما هو عند الخ ما عند عدم الدليل كما في الحديث، وكما في قولك ابتداء الخ فلا يجوز الحذف. **قوله: (وإنما ذلك)** أي: عدم إثباته عندهم. **قوله: (فإثبات الخبر فيه إجماع)** يعني من التميميين وغيرهم أي ولا يجوز الحذف بإنفاق، قال الدماميني: كلام المصنف هذا منافٍ لما يأتي له وذلك أن قوله إثبات الخبر في مثل هذا إجماع يقتضي أن هذا تركيب عربي وإن إثبات الخبر على هذه الصورة أمر واجب، وقوله فيما يأتي ولك أن تجيب عن الجمهور الخ يقتضي أن الجمهور قائلون بأن هذا التركيب غير عربي من حيث إثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب لا وأنه إذا أريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدأ أو اسم لا وأضيف إلى ما كان مبتدأ في الأصل وجعل الخبر كوناً عاماً محذوفاً على سبيل الوجوب فتقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولا ذهاب رجل اهـ كلامه، قال الشمني: وأقول لا تنافي بين كلاميه فإن مراده من الإجماع على إثبات الخبر ليس إجماع النجاة بل إجماع تميم وغيرهم على ذكره أعم من أن يكون على أنه خبركما هو مقتضى كلامه أولاً وهو قول بعض أو على أنه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانياً وهو قول الجمهور.

قوله: (ان الخبر بعد لولا واجب الحذف) ظاهره مطلقاً كان كوناً عاماً أو خاصاً دل

«لَوْلاَ زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا»، يريد: لولا زيدٌ موجودٌ أو نحوه؛ وأمّا الأكْوَانُ الخاصة التي لا دليلَ عليها لو حذفت فواجبة الذكر، نحو: «لَوْلاَ زَيْدٌ سَالمَنَا مَا سَلِمَ»، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام: «لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُوا عَهْدٍ بِالإِسْلاَمِ لأَسَّسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ». وقال الجمهور: لاَ يجوزُ «لا تَدْنُ مِنَ الأَسَد يَأْكُلْكَ» بالجزم، لأن الشرط المقدّر إن قدّر مثبتاً ـ أي فإنْ تَدْنُ ـ لم يناسب فعلَ النهي الذي جعل دليلاً عليه، وإن قدِّر مَنْفِيًّا ـ أي: فلا تَدْنُ ـ فسد المعنى، بخلاف «لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَم» فإن الشَّرط المقدَّر منفيّ، وذلك صحيح في المعنى والصناعة؛ ولكَ أن تجيب عن الجمهور بأنَّ الخبرَ إذا كان مجهولاً وجَبَ أن يجعل نَفْس المخبر عنه عند الجميع من بابِ «لولا»،

عليه دليل أم لا. **قوله: (موجود)** أي: ولا شك أن الوجود كون عام. **قوله: (لولا زيد سالمنا ما سلم)** أي: فلو قيل لولا زيد ما سلم لم يعلم سالمنا بخلاف الوجود. **قوله: (وقال الجمهور)** هذا كلام مستقل والمراد بالجمهور ما عدا الكسائي ولا نسب في التعبير، وقول الكسائي انه يجوز الخ أي وكان مردوداً قول الخ. **قوله: (لم يناسب فعل النهي)** أي: لأن النهي نفي في المعنى. **قوله: (ولك أن تجيب الخ)** حاصله أن قول الجمهور أن بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة أي مطلقاً سواءً كان كوناً عاماً أو خاصاً دل عليه دليل أم لا مسلم لأنه إذا كان عاماً أو خاصاً ودل عليه دليل يحذف أصاله، وإن كان خاصاً ولم يدل عليه دليل فلا يثبتونه على أنه خبر بل إذا أريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص وجعل اسماً للا وأضيف لما كان اسماً لها بحسب الأصل وجعل الخبر كوناً عاماً محذوفاً على سبيل الوجوب ولا شك أنه إذا كان كذلك يصدق عليه قولهم إن خبر لا الخاص لم يثبتونه أي على أنه خبر وهذا لا ينافي إثباته لا على أنه خبر، وكذا يقال في قول الأكثرين إن خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف مطلقاً هذا محصله ويرد عليه أم مقتضى هذا الجواب أنه إذا كان الخبر خاصاً ولم يدل عليه دليل لا يصح التصريح به ويكون التصريح غير عربي وهو ينافي قوله سابقاً، وقولك مبتدئاً من غير قرينة لا رجل يفعل كذا إثبات الخبر فيه إجماع فإنه يقتضي أن الإتيان بالخبر الخاص الذي لم يدل عليه على أنه خبر عربي وإن إتيان الخبر على هذه الصورة واجب وهذا محصل بحث الدماميني السابق ا هـ تقرير دردير. **قوله: (عن الجمهور)** أي: الذين عبر عنهم بالأكثرين سابقاً القائلين بأن الخبر بعد لولا واجب الحذف والذين عبر عنهم بالجماعة القائلين بأن بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة.

قوله: (بأن الخبر) أي: خبر لولا وخبر لا التبرئة. **قوله: (إذا كان مجهولاً)** أي: بأن كان كوناً خاصاً لم يدل عليه دليل فالمحذور المذكور الحذف من غير دليل وحاصل الجواب أن المراد أنهم لا ينطقون بالخبر الخاص الذي يجهل عند حذفه بل إذا أرادوا النطق به يجعلونه نفس المخبر عنه فلا يقولون في نحو لولا زيد كريم إذا أرادوا النطق به

وعندَ تميم في باب «لا»، فيقال: «لولا قيامُ زَيْدٍ» و «لا قِيامَ» أي: موجود، ولا يقال «لولا زيدٌ» ولا «لا رَجُلَ» ويراد: قائم؛ لئلا يلزم المحذور المذكور؛ وأما «لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ» فلعله مما يروى بالمعنى؛ وعن الكسائي في إجازته الجزمَ بأنه يقدّرُ الشَّرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ، ترجيحاً للقرينةِ المعنويّة على القرينةِ اللفظية، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً.

* * *

تنبيهان ـ أحدهما: أن دليل الحذف نوعان: أحدُهما: غير صناعيّ، وينقسم إلى حاليّ ومقاليّ كما تقدّم؛ والثاني: صِنَاعِي، وهذا يختص بمعرفته النَّحويُّون، لأنه إنما عُرف من جهةِ الصِّناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: ﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١] إن التقدير: لأنا أقسم؛ وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريِّين؛ وفي «قمتُ وأصُكّ عَيْنه» إن التقدير: وأنا أصك، لأن واو الحال لا تدخلُ على المضارعِ المُثْبَت الخالي من «قَدْ»؛ وفي «إنها لإبِلٌ أم شاء» إن التقدير: أم هي شاء، لأن «أم» المنقطعة لا تعطِفُ إلاّ الجملَ؛ وفي قوله [من الخفيف]:

إلا لولا كرم زيد أي موجود مثلاً. **قوله: (فلعله الخ)** فيه أن هذا فتح باب لرد الاستدلال بحديث رسول الله والذي فتحه أبو حيان فكان يرد على ابن مالك في كل حديث استدل به بذلك الرد. **قوله: (فلعله ما يروي المعنى)** أي: لعله من جملة الأحاديث المروية بالمعنى، وحينئذٍ فلا يكون فيه دليل لاحتمال أن لا يكون هذا لفظه عليه الصلاة والسلام وهذا مما يؤدي إلى عدم الاستدلال بالأحاديث النبوية على الأحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق الاحتمال المذكور إلى كل حديث استدل به منها، وقد اتخذ أبو حيان هذا المعنى وزراً له في الرد على ابن مالك حيث استدل على بعض أحكام النحو بالألفاظ الحديثية ا هـ دماميني.

قوله: (وعن الكسائي) أي: ويجاب عن الكسائي. **قوله: (والصناعة)** أي: صناعتهم. **قوله: (لا أقسم)** هو بلام مفتوحة وبعدها همزة مضمومة فقاف ساكنة ولكن ترسم اللام لام ألف بزيادة ألف بعدها والهمزة بعدها بصورة ألف ويقرأ بدرج اللام مع الهمزة من غير إشباع فتحة اللام إذ الاستشهاد إنما هو على هذه القراءة. **قوله: (ان التقدير لأنا الخ)** أي: فاللام لام الابتداء داخلة على مبتدأ محذوف فلا يصح أن تكون للقسم لأن الفعل للحال والفعل الذي للحال لا يقسم به ولا تصح تلك اللام إلا على جعلها لام الابتداء فالصناعة دلت على حذف المبتدأ. **قوله: (لأن فعل الحال)** أي: الفعل الدال عليه. **قوله: (لا يقسم عليه)** أي: لا يقسم به فعلى بمعنى الباء، وقوله لأن الخ علة لمحذوف أي واللام للابتداء لا للقسم لأن الخ. **قوله: (لا تعطف إلا الجمل)** لو قال لا

٨٤٠ ـ إنَّ مَنْ لاَمَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ

إن التقدير: إنه أي الشأن، لأن اسم الشَّرط لا يعملُ فيه ما قبلَهُ، ومثلُهُ قولُ المتنبي [من الطويل]:

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ

وفي ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠] إن التقدير: ولكن كان رسول الله، لأن ما بعد لكن ليس معطوفاً بها لدخولِ الواو عَلَيها، ولا بالواو لأنَّهُ مثبتٌ وما قبلها منفيّ؛ ولا يُعْطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكهُ في النَّفي والإثبات، فإذا قدّر ما بَعْدَ الواو جملةٌ صحَّ تخالفهما كما تقول «مَا قَامَ زيدٌ وقامَ عمرُو»، وزعم سيبويه في قوله [من الطويل]:

٨٤١ ـ وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاَعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

يقع بعدها إلا الجمل لكان أحسن لأن كثيراً من النحاة لا يرى أن أم المنقطعة عاطفة كبل الداخلة على الجمل. **قوله: (لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله)** نعم ما قبله يعمل في جملته بتمامها كما هنا لأنها خبر إن. **قوله: (وما كنت ممن يدخل)** وبعده:

وبين الرضا والسخط والقرب والنوى مجال لدمع المقلة المترقرقِ
وأحلى الهوى ما شك في الوصل ربه وفي الهجر فهو الدهر يرجو ويتقي

وقوله يعشق مجزوم لأنه جواب الشرط وجزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسرة العارضة لأجل الروي. **قوله: (ولكن)** أي: ولكنه من الخ. **قوله: (صح تخالفهما)** أي: في النفي والإيجاب وإن كانا متفقين في الصدق والتحقق كما هنا في ولكن كان رسول الله.

---

٨٤٠ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في (ديوانه ص ٣٨٥؛ والإنصاف ص ١٨٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٠ ـ ٤٢٢، ١٠/ ٤٥٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٢٤؛ والكتاب ٣/ ٧٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٧٥، ١٣٩، ١٠/ ٤٣٠، ٤٤٨، ١١/ ٢٣٠؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٥).

اللغة: حسان أحد تبابعة اليمن. العصيان: عدم الطاعة. الخطب: الأمر العظيم أو المصيبة.

المعنى: إن من يعب علي مدحك، وأنت من نسب بنت حسان أحد أهم تبابعة اليمن، فلن أسمع له كلاماً.

٨٤١ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في (ديوانه ص ٢٩؛ وخزانة الأدب ٩/ ٦٦، ٦٧، ٤٧١؛ والكتاب ٣/ ٧٨).

اللغة والمعنى: التلاع: ج التلعة، وهي المرتفع من الأرض أو المنخفض، وهي من الأضداد. وهنا بمعنى المنخفض أو الوادي. استرفد: طلب الرافد أي العطاء، أو المساعدة.

أن التقدير: ولكن أنا، ووجَّهوه بأنَّ لكن تُشبه الفعلَ فلا تدخلُ عليه، وبيان كونها داخلةً عليه أن «متى» منصوبةٌ بفعلِ الشرط، فالفعل مُقدَّم في الرتبة عليه؛ ورَدَّه الفارسي بأن المشبه بالفعل هو لكن المشدّدة لا المخفَّفة، ولهذا لم تعمل المخفَّفة لعدم اختصاصِها بالأسماء، وقيل: إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلَتْ عليها الواو لأنّها حينئذٍ تخلُصُ لمعناها، وتخرج عن العطف.

التنبيه الثاني ـ شرطُ الدَّليل اللفظي أن يكونَ طبق المحذوف، فلا يجوز «زَيْدٌ ضَارِبٌ وَعَمْرٌو» أي ضارب، وتريد بضارب المحذوف معنًى يُخالف المذكور: بأن يقدر أحدهما بمعنى السّفر من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ﴾ [النساء: ١٠١]، والآخر بمعنى الإِيلام بالمعروف؛ ومن ثَمَّ أجمعوا على جواز «زيدٌ قائم وعمرٌو، وإن زيداً قائم وعمرو»، وعلى منع «ليت زيداً قائمٌ وعمرو»، وكذا في لعلَّ وكأنَّ، لأن الخبر المذكور مُتَمَنّى أو مُترجَّى أو مشبّه به، والخبر المحذوف ليس

قوله: (بأن لكن تشبه الفعل) أي: لأن معناها أستدرك. **قوله: (فلا تدخل عليه)** أي: على الفعل. **قوله: (فالفعل مقدم في الرتبة عليه)** أي: على الشرط وحينئذٍ فلكن داخلة على الفعل. **قوله: (ولهذا الخ)** قد يقال إن المشددة مشبهة للفعل لفظاً ومعنىً، وأما المخففة فهي مشبهة في المعنى، وحينئذٍ فيمكن أن سيبويه اكتفى بالشبه المعنوي ووجه كون المشددة مشبهة للفعل لفظاً لبنائها على الفتح كالماضي، وأما معنى فلأنها بمعنى استدركت. **قوله: (لعدم اختصاصها بالأسماء)** لا نسب لعدم شبهها بالفعل. **قوله: (ولمعناها)** أي: الاستدراك. **قوله: (اللفظي)** أي: المقالي. **قوله: (أن يكون طبق المحذوف)** أي: موافقاً له لفظاً ومعنىً كما في زيداً ضربته أو معنىً فقط نحو زيداً مررت به وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوي بل يكفي عنده كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور، وإن اختلف المعنيان. **قوله: (والآخر بمعنى الإيلام المعروف)** ليس هذا معناه الموضوع له لغة بل معناه المقصود منه لأن الضرب لغة اسم لفعل بصورة معلومة وهو استعمال آلة التأديب في محل صالح للتأديب والمعنى المقصود هو الإيلام، فإن المقصود من هذا الفعل ليس إلا الإيلام وهذا لو حلف لا يضرب فلاناً فضربه بعد موته لا يحنث لفوات معنى الإيلام.

قوله: (أجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو) أي: قائم فقائم المذكور دليل على المحذوف الواقع خبراً عن عمرو مطابق له في اللفظ والمعنى، وكذا يقال في أن زيداً قائم وعمرو والواو في المثالين عاطفة لجملة على جملة. **قوله: (متمني)** قال الشمني كذا في

= يقول: لست ممّن يسكنون الأودية خوفاً من الأعداء، أو من الضيوف، ولكن متى يطلبني قومي للمساعدة أسارع بلا إبطاء.

كذلك، لأنه خبر المبتدأ.

فإن قلت: فكيف تصنعُ بقوله تعالى: ﴿إنّ اللَّهَ وَمَلائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] في قراءة مَنْ رفع، وذلك محمول عند البصريِّين على الحذف من الأوَّل لدلالة الثاني، أي إن الله يصلي وملائكتُه يصلُّون؛ وليس عطفاً على الموضع ويصلون خبراً عنهما، لئلا يتواردَ عاملانِ على معمولٍ واحد؛ والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة، وقال الفرَّاء في قوله تعالى: ﴿أيَحْسَبُ الإنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤] إن التقدير: بلى ليحسبنا قادرينَ، والحسبان المذكور بمعنى الظنّ، والمحذوف بمعنى العلم؛ إذ التردُّد في الادّعاء كُفْر، فلا يكون مأموراً به، وقال بعض العلماء في بيت الكتاب [من الخفيف]:

٨٤٢ ـ لَـنْ تَـرَاهَـا ـ وَلَـوْ تَـأمَّـلْـتَ ـ إلاّ وَلَـهَـا فِـي مَـفَـارِقِ الـرَّأْسِ طِـيـبَـا

إن «ترى» المقدّرة الناصبة لـ «طيباً» قلبيَّة لا بَصَرِيَّة، لئلاً يقتضي كون الموصوفة

نسخة وفي أخرى متمنى عنه وهو الذي رأيته بخط المصنف. **قوله: (لأنه خبر المبتدأ)** فالمحذوف وإن طابق لفظه لفظ المذكور لكن تخالفا في المعنى ثم إن في حكاية الإجماع على منع ذلك في ليت ولعل وكان أمراً غريباً لا يحتمل مثله من المصنف فإن الخلاف في المسألة مشهور مذكور في التسهيل وغيره. **قوله: (وملائكته يصلون)** أي: مع أن الصلاة المذكورة غير الصلاة من الله فلم يتطابقا معنى. **قوله: (لئلا يتوارد عاملان)** إن والمبتدأ وقوله على معمول هو الخبر. **قوله: (والصلاة)** أي: والحال إن الصلاة الخ وهذا مرتبط بقوله، وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثاني. **قوله: (بمعنى الاستغفار)** وحينئذٍ فالصلاة المذكورة مغايرة للمحذوفة في المعنى فلم يتطابقا معنى. **قوله: (وقال الفراء)** الأولى ويقول الفراء أي وكيف يصنع بقول الفراء الخ. **قوله: (ليحسبنا)** اللام للأمر **وقوله** والحسبان الواو للحال، وقوله والمحذوف بمعنى العلم أي فلم يتطابق الدليل والمدلول في المعنى وان تطابقا في اللفظ. **قوله: (إذ التردد)** أي: وليست المحذوفة بمعنى الظن لأن الخ. **قوله: (وقال بعض العلماء)** الأولى وبقول بعض الخ. **قوله: (إلا ولها)** أي: إلا وترى لها في المفارق طيباً.

٨٤٢ ـ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في (ملحق ديوانه ص ١٧٦؛ والكتاب ١/ ٢٨٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٣٥؛ والخصائص ٢/ ٤٢٩؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٥؛ والمقتضب ٣/ ٢٨٤).

اللغة: المفارق: ج مفرق، مكان افتراق شعر الرأس.

المعنى: فلن تراها مهما انتظرت إلا وقد علا الشيب رأسها.

مكشوفة الرأس، وإنما تُمْدَحُ النِّساء بالخفَر والتصوُّن، لا بالتبدُّلِ، مع أن رأى المذكورة بصريّة.

قلت: الصَّواب عندي أن الصَّلاة لغةً بمعنى واحد، وهو العَطْفُ، ثم العطف بالنسبةِ إلى الله سبحانَه وتعالَى الرحمة، وإلى الملائكة الاسْتِغفار، وإلى الآدميّين دعاء بعضِهم لبعض؛ وأما قولُ الجماعة فبعيدٌ من جهات، إحداها: اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمُه لما فيه من الإلباس، حتى إن قوماً نَفَوْهُ، ثم المثبتون له يقولون: متى عارضه غيره مما يُخَالِف الأصلَ كالمجاز قُدِّم عليه؛ الثَّانية: أنا لا نعرف في العربيَّة

قوله: **(بالخفر)** هو بالخاء والفاء المتحركتين. **قوله**: **(مع أن أرى المذكورة بصرية)** أي: وحينئذٍ فلم يتطابق الدليل والمدلول في المعنى.

قوله: **(الصواب عندي الخ)** هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتائج الفكر، فقال الصلاة كلها وإن توهم اختلاف معانيها راجعة إلى أصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة إنما معناها العطف ويكون محسوساً ومعقولاً ثم حمل العطف بالنسبة إلى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقة إذ الرحمة حقيقة هي رقة القلب. **قوله**: **(بمعنى واحد هو العطف)** أي: وحينئذٍ فالدليل مطابق للمحذوف في آية الأحزاب لفظاً ومعنىً. **قوله**: **(بمعنى واحد الخ)** هذا القول هو المناسب لسياق الآية وذلك أن سياق الآية لإيجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي ﷺ وتأسيهم بهم فيما ذكر، وحينئذٍ فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع إذ لا ارتباط في أن يقال إن الله يرحم النبي وملائكته يستغفرون له يا أيها الذين آمنوا ادعوا الله له لما في هذا الكلام من غاية الركاكة والانفكاك فعلم أنه لا بد من اتحاد معنى الصلاة لأجل ارتباط الكلام، ولما رأى بعضهم هذا التزم أن الصلاة معناها الدعاء مطلقاً فالمراد أن الله يدعو ذاته بإيصاله الخبر للنبي ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة هذا محصل ما قاله الشمني نقلاً عن صدر الشريعة في توضيحه وقد يقال إن اعتبار المشاركة في مطلق الاعتناء والتعظيم أسهل من هذا أو في وفي مطلق العطف كما قال المصنف. **قوله**: **(وهو العطف)** أي: الحنو. **قوله**: **(قول الجماعة)** أي: إن الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة التضرع ومن الآدميين الدعاء. **قوله**: **(لما فيه من الإلباس)** أي: لتعدد الوضع. **قوله**: **(نفوه)** أي: قالوا بعدم وجوده. **قوله**: **(قدم عليه)** يعني وإذا حملت الصلاة على معنى كلي وهو العطف كان ذلك من قبيل التواطؤ أو التشكيك وهو أولى من الاشتراك والمجاز وجوابه أن ذلك إنما يكون أولى إذا دار اللفظين الثلاثة من غير دليل مقتضٍ لأحدها بخصوصه، أما إذا دل الدليل على الاشتراك أو المجاز بخصوصه فإنه يتعين وقد دل الدليل هنا أن الصلاة مشتركة بين المغفرة والاستغفار لتبادر الذهن إليه عند الإطلاق اهـ دماميني. **قوله**: **(أنا لا نعرف في العربية الخ)** قال الدماميني: بل ذلك

فعلاً واحداً يختلفُ معناه باختلافِ المسند إليه إذا كانَ الإِسنادُ حقيقيًّا؛ والثالثة: أن الرحمة فعلُها مُتَعَدٍّ والصّلاة فعلُها قاصر، ولا يحسن تفسيرُ القاصرِ بالمتعدّي؛ والرابعة: أنه لو قيل مكان «صلّى عليه» دَعَا عليه انعكسَ المعنى، وحَقُّ المترادفين صحةُ حلول كل منهما محلَّ الآخر.

وأما آية القيامة فالصوابُ فيها قولُ سيبويه إن ﴿قادرين﴾ حال، أي بلى نجمعها قادرين، لأن فعل الجمع أقربُ من فعلِ الحسبان، ولأن بلى إيجاب للمنفيّ وهو في الآية فعلُ الجمع؛ ولو سلم قولُ الفراء فلا يسلم أن الحسبانَ في الآية ظنٌّ، بل اعتقاد وجزم، وذلك لإِفراط كفرهم.

وأمَّا قولُ المعربِ في البيت فمردود، وأحوالُ الناس في اللباس والاحتشام مختلفة، فحالُ أهل المَدَر يخالف حالَ أهلِ الوبر، وحال أهل الوَبرِ مختلف، وبهذا أجاب الزمخشريُّ عن إرسال شعَيْب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لِسَقْي الماشية؛ وقال:

معروف يقال أرض الرجل بمعنى أرعد أو زكم وأرض الجذع بمعنى أكلته الأرضة وهي دويبة تأكل الخشب ومنه كثأ بمثلثة وهمزة فإن أسندته إلى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وإن أسندته إلى النبت كان معناه طلع أو غلظ طال، وإن أسندته إلى القدر كان معناه أزبد ومنه قمؤ إن أسندته للرجل كان معناه ذل وصغر وإن أسندته لشيء من الماشية كان معناه سمن ومن تتبع الأفعال في اللغة وجد من هذا القبيل شيئاً كثيراً ا هـ. **قوله: (فعلها متعدٍ)** فيقال رحم الله زيداً. **قوله: (ولا يحسن الخ)** فيه أنه شائع. **قوله: (صحة حلول كل منهما محل الآخر)** في هذه المسألة وهي أنه هل يجب صحة إقامة كل واحد من المترادفين مكان الآخر ثلاثة مذاهب أحدها أنه غير واجب واختاره الإمام والثاني أنه واجب مطلقاً واختاره ابن الحاجب وعليه اعتمد المصنف، والثالث التفضيل فإن كانا من لغة واحدة وجب وإلا فلا واختاره البيضاوي والصفي الهندي والمسألة مبسوطة بأدلتها في أصول الفقه. **قوله: (بلى نجمعها قادرين)** أي: وليس مفعول ثانياً ليحسبنا محذوفاً. **قوله: (من فعل الحسبان)** أي: أن فعل الجمع أقرب لقادرين في العبارة من فعل الحسبان فيكون هو الدليل على عامله المحذوف. **قوله: (وهو)** أي: المنفي في الآية فعل الجمع أي فيكون بلى أثباتاً له فيكون المقدر نجمعها. **قوله: (وذلك)** أي: جزمهم واعتقادهم أن لن يجمع الله عظام الإنسان بعد موته لإفراط أي شدة كفرهم. **قوله: (وأما قول المعرب في البيت)** أي: أن ترى المقدرة قلبية وقوله فمردود بل هي بصرية كالمذكورة. **قوله: (فحال أهل المدر)** أي: البناء واحده مدرة تطلقها العرب على القرية. **قوله: (الوبر)** أي: الخيش وقوله وحال أهل الوبر مختلف فمنهم من يرى كشف رأس المرأة ابتذالاً ومنهم من لا يراه ابتذالاً. **قوله: (عن إرسال شعيب)** أي: عن اقتضاء إرساله لهما عدم المروءة وحاصل ما قاله الزمخشري

العاداتُ في مثلِ ذلكَ متباينة، وأحوالُ العرب خلافُ أحوالِ العجم.

الشرط الثاني: أن لا يكون ما يُحْذَف كالجزء، فلا يُحْذف الفاعل، ولا نائبه، ولا مُشْبِهُهُ. وقد مضى الردُّ على ابن مالك في مرفوعِ أفعالِ الاستثناء؛ وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو: «ضَرَبني وَضَرَبْتُ زيداً»: إن الفاعل محذوف لا مضمر؛ وقال ابن عطية في ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الجمعة: ٥]: إنَّ التقدير: بئس المثل مثل القوم، فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفاً فمردود، وإن أراد تفسير المعنى وأن في «بئس» ضمير المثل مستتراً فأين تفسيره؛ وهذا لازم للزمخشري فإنه قال في تقديره: بئس مثلاً! وقد نصَّ سيبويه على أن تمييز فاعل «نعم» و «بئس» لا يُحْذف،

إن قلت كيف ساغ لنبي الله شعيب أن يرضى لابنتيه بسقي الماشية قلت الأمر في نفسه ليس بمحظور فالذين لا يأباه، وأما المروءة فالناس مختلفون في ذلك والعادات متنافية وأحوال العرب فيه خلاف أحوال العجم ومذهب البدو فيه خلاف مذهب الحضر ا هـ كلامه. **قوله: (لسقي الماشية)** أي: فقال إنهم عرب وليس هذا عندهم مخلاً بالمروءة. **قوله: (الشرط الثاني)** أي: من شروط الحذف الثمانية. **قوله: (ولا مشبهه)** أي: ولا مشبه الفاعل وهو اسم كان. **قوله: (على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء)** أي: القائل إنها محذوفة وإن نحو قام القوم خلا زيداً تقديره خلا بعضهم زيداً فالفاعل لفظ بعض محذوفاً وجوباً. **قوله: (وقال الكسائي وهشام الخ)** شبهتهم في ذلك قول الشاعر:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا ... ثلاث الأثافي والديار البلاقعُ

وذلك أنه على تقدير إعمال الثاني يجب أن يقول يرجعن وعلى تقدير إعمال الأول يجب أن يقول يكشفن ولم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل، إما من الأول أو من الثاني ا هـ دماميني. **قوله: (إن الفاعل)** أي: لضربني وقوله محذوف أي دل عليه المذكور. **قوله: (أن الفاعل لفظ المثل محذوفاً)** أي: وأن مثل القوم هو المخصوص وقوله فمردود أي لأن الفاعل لا يحذف. **قوله: (فأين تفسيره)** يعني فليس هنا تفسير للضمير ويجب إذا كان فاعل نعم بئس ضميراً مستتراً أن يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فأقام المصنف السؤال عن مكان التفسير مقام خلو ذلك المكان عن التفسير إقامة للمسبب مقام السبب شمني. **قوله: (وهذا)** أي: عدم وجود التمييز المستفاد من قولنا فأين تفسيره هو ويحتمل وهذا أي ما ذكر من استتار الضمير مع حذف المميز لازم للزمخشري لأنه قدر مثلاً ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وهذا لازم)** الإشارة إلى ما كنى عنه المصنف بقوله فأين تفسيره وهو خلواً فاعل بئس إذا كان ضميراً من مميزاً ا هـ شمني. **قوله: (بئس مثلاً)** أي: فتقديره مثلاً يفيد أن فاعل نعم ضمير وهذا الذي قدره يدل على الضمير فيقال عليه إن المفسر الدال على الضمير لا يحذف.

قوله: (وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف) أي: لأن الحذف

والصوابُ أن ﴿مثل القوم﴾ فاعل، وحذف المخصوص، أي مثل: هؤلاء؛ أو مضاف، أي: مثل الذين كذبوا؛ ولا خلافَ في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو: ﴿قالُوا خَيْراً﴾ [النحل: ٣٠] و «يا عبد الله»، و «زَيْداً ضربتُهُ».

الثالث: أن لا يكون مؤكّداً، وهذا الشّرط أول مَنْ ذكره الأخفشُ، منع في نحو: «الذي رأيت زيد» أن يؤكد العائد المحذوف بقولك: «نفسه» لأنَّ المؤكَّدَ مُريدٌ للطول، والحاذف مريدٌ للاختصار؛ وتبعه الفارسيّ، فرد في كتاب الأغفال قول الزجّاج في ﴿إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] إن التَّقْدير: إن هذان لهما ساحران، فقال: الحذفُ والتوكيدُ باللام مُتَنافيان؛ وتبع أبا علي أبو الفتح، فقال في الخصائص، لا يجوز «الَّذِي ضَرَبْتُ نَفْسَه زيد» كما لا يجوز إدغام نحو: «اقْعنْسَسَ»، لما فيها جميعاً من نَقْضِ الغرض

ينافي التمييز قال الدماميني مجرد منع سيبويه لذلك لا ينهض رداً على الزمخشري فله أن يقول الحذف لا ينافي التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال تعالى: ﴿إن يكن منكم عشرون صابرون﴾ [الأنفال: ٦٥] أي: عشرون رجلاً، وقال تعالى: ﴿عليها تسعة عشر﴾ [المدثر: ٣٠] أي ملكاً وقد سمع حذفه في نعم ففي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصته وادعاء شذوذه ممنوع، قال الشمني: أقول إن أراد أن الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فسلم ولا يضرنا لأن الكلام في منافاته في محل مخصوص وهو باب نعم، وإن أراد أنه لا ينافيه في باب نعم فهو ممنوع وما ورد من ذلك فهو شاذ لا يحمل عليه القرآن مع إمكان غيره مما هو شائع ومنع شذوذ مكابرة غير مسموعة. **قوله: (وحذف المخصوص)** أي: حال كونه غير مضاف للذين. **قوله: (أو مضاف)** أي: أو حذف والحال أنه مضاف للذين المذكور فالذين ليس صفة للقوم على هذا. **قوله: (أو مضاف)** أي: أو حذف مضافاً أي مضافاً إلى الذين أي إما أن يكون المخصوص هو المحذوف برمته، وإما أن يكون المخصوص الذين لكن على حذف مضاف. **قوله: (ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله)** هذا مرتبط بقوله فلا يحذف الفاعل ولا نائبه، وقوله ولا خلاف الخ أي والممنوع إنما هو حذف الفاعل بدون الفعل وهذا مرتبط بقوله الثاني الخ لأنه مرتبط بالمسألة قبله. **قوله: (ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله)** أي: إذ رب شيء جاز تبعاً ومنع استقلالاً. **قوله: (أن لا يكون)** أي: المحذوف مؤكداً أي لأن التأكيد يقتضي التطويل والحذف ينافيه. **قوله: (لأن المؤكد)** أي: لأن الشخص المؤكد. **قوله: (والحاذف)** أي: والشخص الحاذف. **قوله: (الحذف)** أي: للمبتدأ. **قوله: (متنافيان)** قد يقال إن اللام مؤكدة لنسبة المبتدأ لا للمبتدأ فلا محذور حينئذٍ. **قوله: (تبع أبا علي)** أي: الفارسي في عدم جواز تأكيد المحذوف. **قوله: (أبو الفتح)** أي: فقال لا يجوز توكيد المحذوف. **قوله: (كما لا يجوز إدغام نحو اقعنسس)** أي: بحيث تقول اقعنس. **قوله: (من نقص الغرض)** أي: والغرض في الأول التطويل وفي

وهو الإلحاق بـ «احْرَنْجَمَ»؛ وتبعهم ابنُ مالك فقال: لا يجوز حذفُ عاملِ المصدر المؤكّد كـ «ضَرَبْتُ ضرباً» لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه، والمحذوف مُنَافٍ لذلك؛ وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضاً، سأَلَ الخليل عن نحو: «مَرَرْتُ بزيدٍ وأَتاني أخوه أنفُسُهُمَا»: كيف ينطق بالتَّوكيد؟ أجابه بأنه يرفعُ بتقدير: هما صَاحِباي أنفُسُهما؛ وينصب بتقدير: أعْنِيهما أنفُسَهما؛ ووافَقَهُما على ذلك جماعة، واستدلُّوا بقول العرب [من المنسرح]:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاً [وَإنَّ فِي السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلاَ]

و «إنَّ مَالاً وإنَّ وَلَدا» فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بـ «إنَّ»، وفيه نظر؛ فإن المؤكَّدَ نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر؛ وقال الصفار: إنما فرَّ الأخفشُ من حذفِ العائِدِ في نحو: «الذي رأيته نفسه زيدٌ» لأن المقتضِيَ للحذف الطولُ، ولهذا لا يُحذف في نحو: «الذي هو قائم زيد»، فإذا فرّوا من الطول فكيف يؤكدون؟ وأما حَذْفُ الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما، لأن المحذوف لدليلٍ كالثابت، ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسألة بحث أَجادَ فيه.

الثاني إلحاقه باحرنجم اهـ تقرير دردير. **قوله: (وسيبويه أيضاً)** أي: من حيث إنه رضي بجواب الخليل، ولما كان الجواب للخليل قال في الثاني أيضاً. **قوله: (ووافقهما)** أي: وافق الخليل وسيبويه وقوله على ذلك أي على توكيد المحذوف. **قوله: (وفيه نظر)** أي: في استدلالهم على تأكيد المحذوف بما ذكر نظر. **قوله: (فإن المؤكد)** أي: فيما ذكر من قول العرب إن محلاً وإن مرتحلاً وما بعده. **قوله: (وقال الصفار)** أي: في شرح كتاب سيبويه. **قوله: (لأن المقتضي للحذف)** أي: حذف العائد الطول أي طول الصلة بذكر المفعول. **قوله: (ولهذا)** أي: لكون المقتضي للحذف الطول لا يحذف في نحو الذي الخ لعدم الطول بذكر ما هو زائد على ركني الجملة. **قوله: (فإذا فروا من الطول)** أي: بحذف الضمير فكيف يأتون بتوكيد أطول من الضمير.

قوله: (وأما حذف الشيء الخ) هذا مرتبط بقوله الثالث أن لا يكون المحذوف مؤكداً وكأنه قال وهذا عند عدم الدليل الدال على ذلك المحذوف وأما الخ. **قوله: (مع والده)** أي: جمال الدين صاحب الألفية والتسهيل. **قوله: (بحث)** قال بدر الدين في شرح الألفية والذي ذكره الشيخ يعني والده في هذا الكتاب يعني الألفية وفي غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله، قال لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه منافٍ لذلك فلم يجز إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به عامله وتقرير معناه دائماً فلا شك أن حذفه منافٍ لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه، وإن أراد المؤكد قد يقصد به التقرير والتقوية وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم، ولكن لا نسلم أن الحذف منافٍ لذلك

الرابع: أن لا يؤدِّي حذفهُ إلى اختصارِ المُخْتَصر؛ فلا يُحْذَف اسمُ الفعلِ دون معمولِهِ؛ لأنه اختصارٌ للفعل؛ وأما قول سيبويه في «زَيْداً فاقتله» وفي «شَأْنَكَ والحجَّ» وقوله [من الرجز]:

٨٤٣ - يَا أَيُّـهَـا الْـمَـاتِـحُ، دَلْـوِي دُونَـكَـا [إنِّـي رَأَيْـتُ الـنَّـاسَ يَـحْـمَـدُونَـكَـا]

إن التقدير: عليك زيداً، وعليك الحجّ، ودونَك دلوي، فقالوا: إنما أراد تفسير

القصد لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ولو لم يكن هذا القياس كافياً في دفع ما قاله لكان في دفعه بالسماع كفاية فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً إذا كان خبراً عن اسم عين من غير تكرير ولا حصر نحو أنت سيراً وحذفاً واجباً في مواضع نحو سقيا ورعيا وحمداً وشكراً لا كفراً فمنع هذا إما سهو عن وروده، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى خلاف الأصل ولا يقتضيها فحوى الكلام ا هـ وحاصل أن حذف عامل المؤكد جائز بفلا كما في أنت سيرا أي تسير سيراً وعقلاً لأن المحذوف أحوج للتأكيد ومنع ابن عقيل أن المحذوف مؤكد بالفتح كاد أن يكون مكابرة حيث قال في دفع هذا الاعتراض جميع الأمثلة المذكورة ليست من باب التأكيد لأن المصدر نائب فيها مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينهم وبين المؤكد.

قوله: (الرابع) أي: من شروط الحذف أن لا يؤدي حذفه أي المحذوف إلى اختصار المختصر أي حذف المختصر. **قوله: (لأنه اختصار للفعل)** أي: وحذفه يؤدي إلى اختصار المختصر. **قوله: (أيها المائح)** المائح بالتحتية هو الذي ينزل البئر ويملأ الدلوى مفعول لقلة ماء البئر، وأما بالفوقية فهو الذي يجذب الدلو على رأس البئر. **قوله: (ودونك دلوي)** أي: فدلوي مفعول لمحذوف دل عليه المذكور. **قوله: (ودونك دلوي)** أي: فظاهره أن اسم الفعل قد حذف وبقي معموله. **قوله: (فقالوا)** يحتمل التبري منه ويحتمل أنه عزاه لانتفاء اعتماده والظاهر أنه أراد التبري بدليل أن ابن مالك عزا لسيبويه انه يجوز حذف اسم

---

٨٤٣ - **التخريج**: الرجز لجارية من بني مازن في (الدرر ٥/ ٣٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣١١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٥؛ والأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤؛ والإنصاف ص ٢٢٨؛ وأوضح المسالك ٤/ ٨٨؛ وجمهرة اللغة ص ٥٧٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦؛ وذيل السمط ص ١١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣٩؛ وشرح المفصّل ١/ ١١٧؛ ولسان العرب ٢/ ٦٠٩ (ميح)؛ ومعجم ما استعجم ص ٤١٦؛ والمقرب ١/ ١٣٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٥).

اللغة والمعنى: الماتح: النازل إلى البئر ليملأ الدلو منها مغترفاً. دونكا: اسم فعل بمعنى «خذ».
يقول: يا أيّها المستقي من البئر خذ دلوي واستقِ منها.

المعنى لا الإِعراب، وإنما التَّقدير: خُذْ دَلْوِي، والزمْ زيداً، والْزمِ الحج، ويجوز في «دَلْوي» أن يكونَ مبتدأ و «دونك» خبره.

الخامس: أن لا يكون عاملاً ضعيفاً؛ فلا يحذف الجارّ والجازم والنَّاصب للفعل، إلاَّ في مواضع قويت فيها الدَّلالة وكَثُر فيها استعمالُ تلك العوامل، ولا يجوز القياسُ عليها.

السادس: أن يكون عِوَضاً عن شيء؛ فلا تحذف ما في «أمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ»، ولا كلمة «لا» من قولهم: «افْعَلْ هٰذَا إمَّا لا»، ولا التاء من «عِدَة» و «إقامة» و «استقامة»؛ فأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلاَةِ﴾ [النور: ٣٧] فممَّا يجبُ الوقوفُ عنده،

الفعل وإبقاء عمله، وحينئذٍ فما قاله سيبويه تفسير صناعي. **قوله: (وإنما التقدير خذ دلوي والزم زيداً والزم الحج)** أي: فهو مفعولات لأفعال محذوفة. **قوله: (ودونك خبره)** أي: وعلى هذا فدونك ظرف بمعنى قدامك لا اسم فعل. **قوله: (الخامس أن يكون)** أي: المحذوف. **قوله: (إلا في مواضع)** أي: كمن بعد كم الاستفهامية ولام الطلب فإن حذفها مطرد عند بعض ومنها حذف أن الناصبة في مواضع مخصوصة بعد فاء السببية وواو المعية نحو بكم درهم اشتريت ونحو قل له يفعل ونحو ليت زيداً قائم فأقوم فهذه المواضع الثلاثة الحذف فيه قياسي، وقوله ويجوز القياس عليها أي فلا يجوز أن يحذف مطلق جاز قياساً على من في هذا الموضع أو في غيره ولا مطلق جازم قياساً على لام الطلب ومطلق ناصب قياساً على أن. **قوله: (أن لا يكون)** أي: المحذوف عوضاً عن شيء والإلزام حذف العرض والمعوض. **قوله: (فلا تحذف ما في أما أنت منطلقاً انطلقت ولا كلمة لا من قولهم أفعل هذا أما لا)** قال الدماميني نص المصنف في الباب الأول في فضل ما من حرف الميم على أن ما غير الكافة نوعان أحدهما عوض والآخر غير عوض فالعوض في موضعين أحدهما: نحو قولهم أما أنت مطلقاً انطلقت والأصل انطلقت لأن كنت منطلقاً فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجيء بما للتعويض وأدغمت النون للقارب، والثاني نحو قولهم أفعل هذا، أما لا، وأصله إن كنت لا تفعل غيره فهذا تصريح منه بأن العوض في المثال الثاني كلمة ما هو مخالف لقول له هنا أن لا فيه عوض، وأجاب الشمني بأنه لا مخالفة لأن ما عوض عن كان ولا عوض عن الخبر المنفي وهو تفعل. **قوله: (ولا التاء من عدة)** أي: فإنها عوض من الفاء.

قوله: (وإقامة) أي: فإن التاء عوض عن عين إفعال وهو الواو فالأصل إقوام نقلت حركة الواو للساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فقلبت الفاً ثم حذفت للساكنين وعوض عنها التاء. **قوله: (فما يجب الوقوف عنده)** أي: فلا يجوز أن يعتدي ويجعل أمراً يقاس عليه. **قوله: (فمما يجب الخ)** أي: فهو مسموع لا يقاس عليه أي أنه شاذ وفيه شيء والأحسن أن محل عدم جواز حذف التاء العوض ما لم يحصل بدل

ومن هنا لم يحذف خبر «كان» لأنَّه عوضٌ أو كالعِوض من مصدرها، ومن ثَمَّ لا يجتمعان؛ ومن هنا قال ابن مالك: إن العربَ لم تُقدِّرْ أحرفَ النداء عوضاً من «أدعو» و «أنادي»، لإِجازتهم حذفها.

السابع والثامن: أن لا يؤدّيَ حَذْفهُ إلى تَهيئة العامل للعمل وقَطْعِه عنه، ولا إلى إعمالِ العامل الضعيف مع إمكانِ إعمال العامل القويّ؛ وللأمْرِ الأوَّل منعَ البصريُّون حَذْفَ المفعول الثاني من نحو: «ضَرَبَنِي وضَرَبْتُه زيد» لئلا يتسلَّطَ على «زيد» ثم يقطع عنه برفعهِ بالفعل الأول، ولاجتماع الأمرينِ امتنع عندَ البصريِّين أيضاً حَذْفُ المفعول في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُه» لأن في حذفه تسليط «ضربِ» على العمل في «زيد» مع قطعِهِ عنه، وإعمال الابتداء مع التمكُّن من إِعمال الفعل؛ ثمّ حملوا على ذلك «زيد ما ضربتَهُ، أو هل ضرَبْتُهُ»، فمنعوا الحذفَ وإن لم يؤدِّ إلى ذلك؛ وكذلك منعوا رفعَ رأسها في «أَكَلْتُ السمكة حتَّى رَأْسَهَا» إلا أن يذكر الخبر، فتقول: مَأْكول؛ ولاجتماعِهِما مع الإِلباس مَنَع الجميعُ تقديمَ الخبَرِ في نحو: «زَيدٌ قام»؛ ولانتفاء

التاء شيء يسد مسدها كالمضاف إليه وإلا جاز ا هـ تقرير دردير. **قوله: (مصدرها)** أي: لأن القصد من نسبة الأفعال للذات مصادرها أي الكون. **قوله: (ومن هنا)** أي: من أجل اشتراط أن لا يكون عوضاً وكذا تقول في ومن هنا الثاني. **قوله: (إن العرب لم تقدر الخ)** أي: بل يا لم تكن عوضاً عن شيء بل هي أصلية خلافاً لغيره. **قوله: (حذف المفعول الثاني)** الأحسن حذف مفعول العامل الثاني وهو الضمير الثاني من ضربته. **قوله: (لئلا يتسلط على زيد)** أي: أن حق الفعل أن يكون مسلطاً عليه فينصبه مفعولاً فلما رفع فقد قطعه عن العمل ورفعه بالأول. **قوله: (ثم حملوا على ذلك الخ)** يعني أنهم منعوا حذف المفعول فيهما، وإن لم يؤد حذفه إلى تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه وإلى إعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل لأن ما وهل لصدريتهما لا يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما لأن ذلك يستلزم إخراجهما عن الصدرية ووقوعهما حشواً. **قوله: (ثم حملوا على ذلك)** أي: أن علة المنع لا توجد فيه ولكن إنما منع حملاً على نظيره. **قوله: (وكذلك منعوا الخ)** الإشارة والتشبيه لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته، والحاصل أن البصريين منعوا رفع رأسها في هذا المثال إذا لم يذكر له خبر لأن في رفعه تهيئة حتى أو أكلت للعمل مع القطع عنه وإعمال الأضعف وهو الابتداء لكونه معنوياً مع إمكان إعمال الأقول وهو حتى أو أكلت لكونه لفظياً.

قوله: (ولاجتماعهما) أي: الأمرين المذكورين وهما تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وإعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، أما الأول فلأن في تقديم قام على زيد تسليطه على العمل فيه مع قطعه لأنك أعملته في ضمير زيد لا في زيد، وأما

الأمرين جاز عند البصريِّين وهشام تقديمُ معمولِ الخبرِ على المبتدأ في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْراً» وإن لم يجز تقديمُ الخبر، فأجازوا «زَيْداً أَجَلَه أحْرَزَ»، وقال البصريُّون في قوله [من الطويل]:

٨٤٤ ـ [قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ] بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

إن «عطية» مبتدأ، و «إياهم» مفعول «عَوَّد»، والجملة خبر «كان»، واسمها ضمير الشأن. وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور، فقال: هَرَبُوا من محذور ـ وهو أن يفصلوا بين «كان» واسمِها بمعمولِ خبرها ـ فوقعوا في محذورٍ آخرَ، وهو تقديمُ معمولِ الخبر حيث لا يتقدَّم خبر المبتدأ وقد بينّا أن امتناعَ تقديمِ الخبر في ذلك لمعنًى مفقود في تقديم معموله، وهذا بخلاف علّةِ امتناعِ تقديمِ المفعولِ على «ما» النافية في نحو: «ما ضَرَبْتُ زيداً»، فإنه لنفس العلّة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها، وهو وقوع «ما» النَّافية فيه حَشْواً.

الثاني فلإعمال الابتداء في زيد إذ هو مبتدأ بالفرض مع التمكن من إعمال الفعل فيه لتقدمه وعمل الابتداء ضعيف وعمل الفعل قوي، وأما حصول الإلباس فظاهر إذ لا يدرى على هذا التقدير هل الجملة اسمية أو فعلية ا هـ دماميني. **قوله: (منع الجميع)** أي: جميع البصريين، وأما الكوفيون فيجيزونه. **قوله: (تقديم معمول الخبر)** أي: الفعلي في نحو زيد ضرب عمراً أي فيجوز عمراً زيد ضرب. **قوله: (زيداً أجله أحرز)** أي: فالأصل أجله أحرز زيداً فأجله مبتدأ وزيداً معمول لأحرز والجملة خبر. **قوله: (بما كان إياهم الخ)** هو للفرزدق صدره:

قنافذ هداجون حول بيوتهمْ

والقنافذ جمع قنفذ بالمعجمة والهداجون جمع هداج بتشديد الدال المهملة بمعنى متحرك من هدك الظليم إذا مشى في ارتعاش وعطية والد جرير أي أنه علم قومه السرقة. **قوله: (هذه النكتة)** يريد بالنكتة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمراً مع امتناع تقديم. **قوله: (لمعنى مفقود)** أي: وذلك المعنى هو مجموع تهيئة

---

٨٤٤ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (ديوانه ١/ ١٨١؛ وتخليص الشواهد ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٦٨؛ ٢٦٩؛ والدرر ٢/ ٧١؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٠؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٢٤؛ والمقتضب ٤/ ١٠١؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ١٤٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٨).

شرح المفردات: القنافذ: ج القنفذ، وهو حيوان صغير، أعلاه مغطّى بريش حاد يقي به نفسه، يخرج من مخبأه ليلاً، يضرب به المثل في السرى فيقال: أسرى من القنفذ. هدّاجون: ج هدّاج، وهو صيغة مبالغة من هدج يهدج هدجاناً، وهدج الرجل: مشى بارتعاش. عطيّة: أبو جرير الشاعر.

المعنى: يقول: إنّ قوم جرير كالقنافذ يسيرون في الليل طلباً للفحشاء وضروب الرجس كما عوّدهم عطيّة والد جرير.

تنبيه ـ ربما خُولف مقتضى هذين الشرطينِ أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام.

فالأول كقوله [من السريع]:

٨٤٥ ـ وخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا [بِالْحَقِّ، لاَ يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ]

وقوله [من الرجز]:

[قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً] كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وقيل: هو في صيغ العموم أسْهَلُ، ومنه قراءة ابن عامر ﴿وَكُلاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥، الحديد: ١٠].

والثاني كقوله [من مجزوء الكامل]:

العامل للعمل مع قطعه عنه وإعمال الضعيف مع إمكان إعمال القوي وإلباس المبتدأ بالفاعل. **قوله**: **(فإنه)** أي: لمنع. **قوله**: **(هذين الشرطين)** يعني السابع وهو تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو إعماله الضعيف مع إمكان إعمال القوي. **قوله**: **(فالأول)** أي: مخالفة الشرطين وهما أن لا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، وأن لا يؤدي إلى إعمال الضعيف مع التمكن من إعمال القوي ومخالفة الشرطين في البيت واضحة فإن الأصل وخالد يحمده سادتنا فحذف هذا الضمير يؤدي إلى تسلط يحمد على العمل في خالد النصب على المفعولية وقد قطع عن ذلك ورفع خالد بالابتداء فاجتمع الأمران اهـ دماميني. **قوله**: **(وخالد الخ)** تمامه:

والحق لا يحمد بالباطل

قوله: **(يحمد ساداتنا)** أي: فقد هيأ يحمد للعمل وقطعه والأصل بحمده فساداتنا فاعل بيحمد. **قوله**: **(كله لم أصنع)** صدره:

قد أصبحت أم الخيار تدعي

عليّ ذنباً أي فالأصل لم أصنعه فحذف هذا الضمير يؤدي إلى تهيئة أصنع للعمل في كل وقد قطع عن ذلك برفعها. **قوله**: **(وهو في صيغ الخ)** أي: القطع عن العمل بعد التهيئة في صيغ العموم أسهل لأنه سمع.

---

٨٤٥ ـ **التخريج**: البيت للأسود بن يعفر في (شرح أبيات المغني ٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨٣ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ٨٤).

المعنى: إن خالداً جدير وخليق بالحمد، فإذا مدحه أشرافنا فيكونون قد مدحوه بما هو أهل له، ولا يكونون خارجين عن الحق والصواب.

٨٤٦ ـ بِعُكَاظَ يُغْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

فإن فيه تهيئة «لمحوا» للعمل في «شعاعه» مع قطعهِ عن ذلك بإعمال «يُغْشي» فيه، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوي، وذكر ابن مالك في قوله [من البسيط]:

عَمَمْتَهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غُوَاتَهُمْ فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدِ

إنه يروى «غُواتهم» بالأوجه الثلاثة؛ فإن ثبتت روايةُ الرفع، فهو من الوارد في النَّوع الأول في الشذوذ؛ إذ لا ضرورة تمنع من الجرّ والنصب، وقد رُوِيَا.

قوله: (وليس فيه إعمال ضعيف الخ) أي: لأن العامل في البيت فعلاً فلا قوة لأحدهما بالنسبة إلى الآخر بل هما مستويان في أصل العمل، وإن ترجح إعمال أسبقهما عند الكوفيين وأقربهما عند البصريين. **قوله: (فإن ثبتت رواية الرفع)** قال الدماميني: شك المصنف في ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الإمام العدل الثقة بثبوتها غير مناسب، وأيضاً فهو منافٍ لجزمه بذلك في فصل حتى حيث قال هناك وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله عممتهم البيت، قال الشمني: وأقول تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم المصنف بها لا يقتضي ثبوتها بمعنى صحتها فكم من مروي ليس بصحيح والشك إنما هو في الصحة. **قوله: (في النوع الأول)** يريد به ما خولف فيه مقتضى الشرطين وإنما كان الرفع من النوع الأول لأن الخبر بعد حتى غير مذكور فيه تهيئة حتى للجر مع قطعها عنه وإعمال الضعيف وهو الابتداء مع إمكان إعمال القوي وهو حتى.

---

٨٤٦ ـ **التخريج**: البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في (الدرر ٥/ ٣١٥؛ وشرح التصريح ١/ ٣٢٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٤٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٤؛ وأوضح المسالك ٢/ ١٩٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٠٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٨٠؛ والمقرب ١/ ٢٥١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٩). وقبله قولها:

سَائِلْ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلْيَكْفِ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهْ

قَيْساً وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهْ

اللغة والمعنى: عكاظ: سوق تجتمع فيه القبائل العربيّة فيتفاخرون ويتناشدون الشعر ويتبايعون، وهو بين الطائف ونخلة. يعشي: يضعف البصر. لمحوا: نظروا بسرعة. شعاعه: هنا لمعانه.

يقول: إذا نظر القوم إلى سلاح قومي بعكاظ لزاغ بصرهم من شدّة لمعانه.

بيان أنه قد يُظَنّ أن الشيءَ من باب الحذف، وليسَ منه

جَرَتْ عادة النحويّين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصاراً واَقْتِصاراً، ويريدون بالاختصارِ الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغيرِ دليل ويمثّلونه بنحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [البقرة: ٦٠] أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدّى إلى اثنين «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ» أي تكنْ منه خيلة.

والتَّحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلَّق الغرضُ بالإعلام بمجرّدِ وقوع الفعل من غير تَعْيينِ مَنْ أوقعه أو من أُوقِع عليه؛ فيُجَاء بمصدره مُسْنَداً إلى فعل كونٍ عام؛ فيقال: حَصَل حريقٌ أو نَهبٌ.

وتارة يتعلَّق بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفاعِل للفِعل؛ فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا يُنوى؛ إذ المنويُّ كالثّابت، ولا يُسمَّى محذوفاً، لأن الفعلَ ينزل لهذا القصد منزلةَ ما لا مَفْعُول له، ومنه: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحيي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿هَل يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفوا﴾

بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه

قوله: (أي أوقعوا هذين الفعلين وقوله أي تكن منه خيلة) هذا يفيد تنزيلهما منزلة اللازم كما يأتي له في التحقيق لكن هذا لا يناسب قوله والحذف اقتصاراً الحذف لغير دليل لأنه بتنزيل المتعدي منزلة اللام لا يسمى المفعول الغير المذكور حينئذٍ محذوفاً إلا أن يقال مراده بالحذف لغير دليل عدله الذكر. **قوله: (والتحقيق)** أي: تحقيق ما يقال في مقام الحذف لغير دليل. **قوله: (بمصدره)** أي: وهو خرق أو نهب لا حريق وفي عبارته قلب تقديره فيجاء بفعل كون عام مسند إلى مصدره، فإن المصدر هو المسند إليه والفعل هو المسند. **قوله: (فيقال)** أي: في مقام قصد فيه الإخبار بحصول حرق أو نهب من غير إرادة بيان من أوقعه ومن وقع عليه. **قوله: (بمجرد إيقاع الفاعل للفعل)** أي: ولا ينظر إلى مفعول معين ولذا يقولون حذف المفعول يؤذن بالعموم. **قوله: (ولا يسمى)** أي: المفعول الغير المذكور محذوفاً. **قوله: (ومنه)** أي: من الذي قصد منه الإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، وقوله على الأصح هو قول عبد القاهر والزمخشري وقدر السكاكي المفعول وفيه أنه لو كان المذود غنماً والمسقي غنماً لم يتأت الترحم.

[الأعراف: ٣١]، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠]، إذ المعنى: ربي الذي يفعل الإِحياءَ والإِماتة، وهل يستوي من يَتَّصِفُ بالعِلْم ومن ينتفي عنه العلم، وأَوْقِعُوا الأَكْلَ والشرب، وذَرُوا الإِسراف، وإذا حصلَتْ منك رؤيةٌ هنالك؛ ومنه على الأصحّ ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣] الآية، ألا ترى أنّه عليه الصلاة والسلام إنَّما رحمهما إذ كانتَا على صفة الذِّياد وقومهما على السّقي، لا لكون مَذُودهما غَنَماً ومَسْقيهم إبلاً، وكذلك المقصود من قولهم: ﴿لا نسقي﴾ [القصص: ٢٣] السقي، لا المسقي، ومن لم يتأمل قَدَّر: يَسْقُون إبلَهم، وتذودان غَنَمهما، ولا نَسْقِي غَنَمنَا.

وتارةً يُقْصَدُ إسنادُ الفعلِ إلى فاعله وتعليقُه بمفعوله؛ فيذكران، نحو: ﴿لا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾ [آل عمران: ١٣٠]، ﴿وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَا﴾ [الإسراء: ٣٢]، وقولك: «ما أَحْسَنَ زَيْداً»؛

قوله: (ومنه على الأصح الخ) ذهب عبد القاهر الجرجاني وصاحب «الكشاف» إلى أن حذف مفعول الأفعال المذكورة في هذه الآية للقصد إلى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم أي يصدر منهم السقي ويصدر منهم الذود وقالتا لا يصدر منا سقي، وأما كون المسقي إلاّ والمذود غنماً فخارج عن المقصود بل تقديره يوهم خلاف المقصود إذ لو قيل يسقون إبلهم وتذودان غنمهما لأوهم أن الترحم عليهما ليس من جهة كونهما يصدر منهما الذود ويصدر من الناس السقي بل من جهة أن مذودهما غنم ومسقي الناس إبل ألا ترى أنك إذا قلت ما لك تمنع أخاك كنت منكراً للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الأخ، ومن المعولم أن كون مذودهما غنماً ومسقي الناس إبلاً لا يوجب الترحم عليهما. **قوله: (انه)** أي: موسى عليه السلام.

قوله: (إذا كانتا على صفة الذياد) وهو امتناعهما من السقي وليس الترحم على منع سقي الغنم فليس القصد المفعول فالآية من الذي نزل منزلة اللازم. **قوله: (على صفة الذياد)** أي: لأجل كونهما متصفين بالذياد كان المذود غنماً أو إبلاً وقومهما متصفين بالسقي كان المسقي إبلاً أو غنماً. **قوله: (ومن لم يتأمل الخ)** مراده به السكاكي حيث قال في المفتاح أن المفعول في هذه الآية حذف لمجرد الاختصار، المراد أنهم يسقون إبلهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الأفعال المذكورة في هذه الآية لأن الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلاً لم يصح الترحم فتأمل، وتحقيق ذلك أن الشيخين اعتبرا أن المفعول هو الإبل والغنم وأحدهما يقابل الآخر وجعلا ما يضاف إليه أحدهما خارجاً عن المفعول غير ملحوظ معه، فلو قدر في الآية المفعول لأدى إلى فساد المعنى فإنهما لو كانتا تذودان إبلاً لهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقياً على حاله وصاحب المفتاح نظر إلى أن المفعول هو الغنم المضافة إليهما والمواشي المضافة إليهم وكل منهما يقابل الآخر، فلو لم يقدر المفعول في

وهذا النوعُ إِذا لم يذكر مفعوله قيل: محذوف، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣]، وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: ﴿أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ [الفرقان: ٤١]، ﴿وَكلاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]، وقال [من الوافر]:

حَمَيْتَ حِمى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدِ ... وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

الآية لفساد المعنى وهذا أدق نظر وأصح معنى ا هـ. **قوله: (وما قلى)** أي: ما قلاك أي ما ترك عادة إحسانه إليك وما أبغضك. **قوله: (ما يستدعيه)** أي: ما يقتضي ذلك المفعول ويطلبه.

قوله: (فيحصل الجزم) لعل مراده التأكد وإلا فأصل الجزم يحصل بمجرد قصد إسناد الفعل للفاعل وتعليقه بمفعوله. **قوله: (فيحصل الجزم بوجوب تقديره)** قال الدماميني فرض الكلام فيما إذا قصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فإذا لم يذكر حينئذٍ جزمنا بوجوب تقدير لأنه مقتضى ذلك القصد سواءً وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكل وعد الله الحسنى أو لم يوجد نحو ما ودعك ربك وما قلى أي وظاهر المصنف أن الجزم بوجوب التقدير إنما هو إذا وجد في اللفظ ما يستدعيه وليس كذلك، وأجاب الشمني بأن قصد إسناد الفعل إلى الفاعل وتعليقه بمفعوله مع حذف المفعول أمر قائم بالمتكلم غيب عن السامع فإن كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول جزم السامع به وإلا لم يجزم. **قوله: (أهذا الذي بعث الله رسولاً)** أي: بعثه إذ لا بد من العائد. **قوله: (وكل وعد الله الحسنى)** أي: وعده الله فالجملة خبر حذف منها الرابط. **قوله: (حميت)** أي: حميته والجملة صفة فحذف منها الرابط وصدر البيت:

حميت حمى تهامة بعد نجدِ

بيان مكان المُقَدَّر

القياسُ أن يقدَّر الشيء في مكانه الأصليّ، لئلاّ يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محلّه.

فيجب أن يقدّر المفسر في نحو: «زيداً رأيته» مقدَّماً عليه؛ وجوَّز البيانيُّون تقديره مؤخَّراً عنه، وقالوا: لأنه يفيدُ الاختصاصَ حينئذٍ؛ وليس كما توهَّموا، وإنما يُرْتَكب ذلك عند تعذُّرِ الأصل، أو عند اقتضاءِ أمرِ معنويّ لذلك.

فالأول نحو: «أَيُّهُمْ رَأَيْتَهُ» إذ لا يعملُ في الاستفهام ما قَبْلَه، ونحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] فيمن نصَب، إذ لا يلي «أمّا» فعلٌ؛ وكنا قَدَّمنا في نحو: «في الدار زيد» أَن متعلّق الظرف يقدَّر مؤخَّراً عن «زيد»، لأنه في الحقيقة الخبرُ، وأصلُ الخبر أن يتأخَّر عن المبتدأ، ثم ظهرَ لنا أنه يحتمل تقديره مقدَّماً لمعارضةِ أصلٍ آخر، وهو أنه عاملٌ في الظرف، وأصلُ العاملِ أن يتقدَّم على المعمول، اللهمَّ إلا أن يقدّر المتعلق فعلاً فيجب التأخير، لأن الخبرَ الفعليّ لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا. وإذا قلت: «إنَّ خَلْفَكَ زَيْداً» وجب تأخير المتعلق، فعلاً كان أو اسماً، لأن مرفوع «إنَّ» لا يسبق منصوبَهَا؛ وإذا قلت: «كانَ خَلْفَكَ زَيْدٌ» جازَ الوجهانِ، ولو قدّرته فعلاً، لأن

بيان مكان المقدر

قوله: (وإنما يرتكب ذلك) أي: التأخير اعترض بأن البيانيين وإنما قالوا بالتأخير عند وجود المقتضي لذلك كهذين الأمرين لا مطلقاً وقد وافقهم على ذلك حيث قال وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل أو اقتضاء أمر معنوي لذلك، وحينئذٍ فلا وجه للاعتراض عليهم وأجاب الشمني بأنه عند هذين الأمرين مجمع عليه والخلاف عند فقد الأمرين فالمصنف يوجب التقديم والبيانيون يجيزونه. **قوله: (أمر معنوي)** أي: كإفادة الاختصاص. **قوله: (وأما ثمود فهديناهم)** أي: فلا يقال وأما هدينا ثمود. **قوله: (إذ لا يلي أما فعل)** أي: لأنه يجب إلصاق أما بالأسماء. **قوله: (وكنا قدمنا)** أي: في آخر الباب الثالث. **قوله: (مؤخراً)** أي: وجوباً. **قوله: (انه يحتمل)** أي: يجوز. **قوله: (في مثل هذا)** احترازاً مما إذا دخلت كان كما يأتي. **قوله: (وجب تأخير المتعلق)** أي: وجب تأخيره عن الاسم وهو زيد. **قوله: (فعلاً كان)** أي: المتعلق. **قوله: (جاز الوجهان)** أي: تأخير المتعلق بعد الاسم وتقديمه على الظرف.

خبرَ «كان» يتقدّم مع كونه فعلاً على الصحيح، إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية.

والثاني نحو متعلق باء البَسْملة الشريفة، فإن الزمخشريَّ قدَّره مؤخَّراً عنها، لأن قريشاً كانت تقول، باسم اللات والعُزَّى نَفْعل كذا، فيؤخِّرون أفعالَهم عن ذكر ما اتَّخذُوه معبوداً لهم تفخيماً لشأنه بالتَّقديم، فوجب على الموحِّد أن يعتقدَ ذلك في اسم الله تعالى، فإنَّه الحقيقُ بذلك، ثم اعترض بـ ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١ ـ ٣]، وأجاب بأنها أول سورةٍ أُنزلت، فكان تقديمُ الأمر بالقراءة فيها أهمَّ؛ وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلِّقة بـ «اقرأ» الثاني. واعترضَهُ بعضُ العصريّين باستلزامه الفَصْلَ بين المؤكّد

قوله: (إذ لا تلتبس الخ) يعني أن المانع من تقديم الخبر الفعلي في نحو زيد قام هو حصول الإلباس بين الاسمية والفعلية على تقدير جواز التقديم إذ لو قدم الخبر في هذا المثال، وقيل قام زيد لم يدر هل الجملة اسمية إن قدر زيد مبتدأ أو فعلية إن قدر فاعلاً ولا شك أن مفاد الجملتين مختلف فارتكاب ما يلبس بينهما محذور وهذا بخلاف نحو كان زيد يقوم إذ الجملة فعلية سواءً قدمت زيداً أو أخرته فالمانع منتفٍ فيثبت الجواز، ولقائل أن يقول الإلباس حاصل بالنظر لما دخل عليه الناسخ وذلك لأن مع تأخير زيد يحتمل أن يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبراً عن ضمير شأن دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل أن يكون مبتدأ مؤخراً أخبر عنه بالفعلية المقدمة عليه وهي يقوم وليس ثم ضمير شأن والفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ عليهما ثابت بعد دخوله ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوي الحكم وعدمه فتجويز التقديم يوقع في الإلباس بعد دخول الناسخ أيضاً ا هـ دماميني.

قوله: (إذ لا تلتبس الجملة) أي: لا يتأتى الالتباس لعدم الاسمية بل كلها فعلية. **قوله: (والثاني)** أي: تقدير المتعلق مؤخر الأمر معنوي مقتضٍ لذلك. **قوله: (لأن قريشاً)** أي: الكفار منهم. **قوله: (تفخيماً)** أي: اهتماماً واعتناءً بشأنه بسبب التقديم. **قوله: (بذلك)** أي: بالتفخيم والاهتمام. **قوله: (ثم اعترض)** ضمير اعترض وأجاب للزمخشري. **قوله: (باسم ربك)** أي: فقد قدم المتعلق على اسم الله فلو كان تأخير المتعلق أولى لقيل باسم ربك اقرأ. **قوله: (أهم)** أي: في خصوص عارض المقام فقدم لحق المقام وهذا لا ينافي أن اسم الله أهم في حد ذاته. **قوله: (متعلقة باقرأ الثاني)** أي: ومعنى الأول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته لمقروء به كما يقال فلان يعطي أي يوجد الإعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى بالفتح، كذا في المفتاح وهذا مبني على أن تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام والأحسن أن اقرأ الأول والثاني منزلان منزلة اللازم أي افعل القراءة وأوجدها أو المفعول محذوف من كليهما أي اقرأ القرآن والباء للاستعانة أو للملابسة أي مستعيناً باسم ربك أو متبركاً أو مبتدئاً باسم ربك أو أنها للتعدية على حد أخذت الخطام وأخذت بالخطام. **قوله: (بعض العصريين)**

وتأكيده بمعمولِ المؤكّد. وهذا سهوٌ منه، إذ لا توكيدَ هنا، بل أمَرَ أولاً بإيجاد القراءة، وثانياً بقراءة مقيَّدة، ونظيره: ﴿الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الإِنسَانَ﴾ [العلق: ١ ـ ٢] ومثل هذا لا يُسمِّيه أحد توكيداً. ثم هذا الإشكال لازِم له على قوله إنّ الباءَ متعلّقة بـ «اقرأ» الأول لأنَّ تقييدَ الثاني إذا منع من كونه توكيداً فكذا تقييدُ الأول؛ ثم لو سلم ففَصْلُ الموصوف من صفته بمعمولِ الصِّفة جائزٌ باتّفاق، كـ «مَرَرتُ بِرَجُلٍ عَمْراً ضَارِبٍ»؛ فكذا في التوكيد، وقد جاء الفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد في ﴿وَلاَ يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١] مع أنهما مفردان، والجمل أحْمَلُ للفصل، وقال الراجز:

٨٤٧ ـ [يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا، تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا
إذا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أرْبَعَا]، إذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أبْكِي أجْمَعَا

تنبيه ـ ذكروا أنه إذا اعْتَرَضَ شرطٌ على آخَرَ نحو: «إنْ أكَلْتِ إنْ شَرِبْتِ فَأَنْتِ

هو شهاب الدين الحلبي المشهور بالسمين. **قوله**: (**بين المؤكد**) وهو اقرأ الأول وقوله وتأكيده وهو اقرأ الثاني، وقوله بمعمول المؤكد بكسر الكاف أي بمعمول الثاني، ولو قال بمعموله أي التأكيد أو قال بمعمولي التأكيد كان أحسن. **قوله**: (**وهذا سهو منه**) يمكن أنه لاحظ أصول معنى القراءة. **قوله**: (**بل أمر أولاً بإيجاد القراءة**) أي: كأنه قيل له اقرأ فقال ما الذي أقرؤه فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق أي أوجد الخلق، وقوله خلق الإنسان خلق مقيد بخلاف الأول. **قوله**: (**ثم هذا الإشكال**) يعني لزوم الفصل بين المؤكد وتوكيده، وقوله لازم له أي لهذا المعترض على قوله إن الباء متعلقة باقرأ الأول فإنه أثبت ذلك في إعرابه ولم يعترض عليه وإنما كان لازم له لأن اقرأ الثاني إذا منع من كونه توكيداً، فكذا تقييد اقرأ الأول يمنع من كون اقرأ الثاني توكيداً. **قوله**: (**فكذا تقييد الأول**) أي: يمنع من كون اقرأ الثاني توكيداً. **قوله**: (**ثم لو سلم**) يعني لو سلم أن مثل هذا يسمى توكيداً. **قوله**: (ضارب) صفة لرجل وفصل بعمرو المعمول لضارب. **قوله**: (**ثم قد جاء الخ**) هذا ترق في الرد كلهن توكيد لنون النسوة في ويرضين وفصل بقوله بما آتيتهن. **قوله**: (**إذا ظللت الخ**) لا يعلم قائله وقبله:

يا ليتني كنت صبياً مرضعا تحملني الذلفاء حولاً أكتعا
إذا بكيت قبلتني أربعا

إذا ظللت الخ فقوله أجمعا تأكيد للدهر وقد فصل بأبكي. **قوله**: (**إذ اعترض**) أي:

---

٨٤٧ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (الدرر ٦/ ٣٥، ٤١؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٦٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٢، ٥٦٥؛ ولسان العرب ٨/ ٣٠٥ (كتع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٣؛ والمقرب ١/ ٢٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٣، ١٢٤).

اللغة: الذلفاء: اسم امرأة. الحول: العام. أكتعاً: كاملاً.

طَالِقٌ»، فإن الجواب المذكور للسَّابق منهما، وجوابُ الثاني محذوفٌ مدلولٌ عليه بالشرط الأوّل وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخر عن الشَّرط والقَسَم؛ ولهذا قال مُحقِّقو الفقهاء في المثال المذكور: إنها لا تَطْلُقُ حتى تقدّم المؤخّر وتؤخّر المقدم، وذلك لأن التقدير حينئذٍ إن شربتِ فَإن أكلتِ فأنت طالق، وهذا كلُّه حسن، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، وفيه نظر: إذ لم يتوَالَ شرطان وبعدهما جواب كما في المثال، وكما في قول الشاعر [من البسيط]:

ورود أتى بعد شرط آخر. **قوله: (مدلول الخ)** أي: والشرط الأول وجواب متأخر معنى لكونه دليل الجواب. **قوله: (المتأخر عن القسم)** أي: فإنهم جعلوه للأول وجعلوا جواب الثاني محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الأول. **قوله: (ولهذا قال محققو الفقهاء)** أي: من الشافعية إما من المالكية فالطلاق بالجمع بينهما على أي ترتيب كان لاحتمال حذف العاطف وهو الواو كما في قول الشاعر:

كـيـف أصـبـحـت كـيـف أمـسـيـت مـمـا يـغـرس الـود فـي فـؤاد الـكـئـيـبِ

قال الدماميني: ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين مجموع الأمرين في وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جواب الأول محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الثاني أي أن أكلت فأنت طالق إن شربت فأنت طالق، وغاية ما فيه حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الأول وجوابه بالشرط الثاني. **قوله: (قال ولهذا محققو الفقهاء الخ)** توضيحه أنه قد وجد في هذه الصورة شرطان وليس ما فيها ما يصلح للجواب إلا شيء واحد فلا يخلو إما أن يجعل جواباً لهما معاً ولا سبيل إليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل، وإما أن لا يجعل جواباً لهما ولا سبيل إليه لما يلزم عليه من الإتيان بما لا مدخل له في الكلام وترك ما له مدخل فيه وهو عبث، وإما أن يجعل جواباً للأخير دون الأول وهذا لا سبيل إليه لأنه يلزم عليه أن يكون الثاني وجوابه جواباً للأول فيجب الإتيان بالفاء الرابطة ولا فاء فتعين القسم الرابع وهو أن يكون جواباً للأول دون الثاني ويكون الأول وجوبه دليل جواب الثاني، فالأصل إن شربت فإن أكلت فأنت طالق وهو لو قال هذا الكلام ولم تطلق حتى تشرب ثم تأكل، فكذا ما هو بمعناه.

قوله: (حتى تقدم المؤخر الخ) أي: لا تطلق إلا بفعل الأمرين مقدمة للمؤخر. **قوله: (إذ لم يتوال شرطان)** أي: كما هو الموضوع. **قوله: (إذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب)** أي: وإنما توالى شرطان وتقدم عليهما ما هو جواب في المعنى للشرط الأول.

٨٤٨ ـ إنْ تَستَغِيثُوا بِنَا تُذْعَرُوا تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زانَهَا كَرمُ

وقول ابن دريد [من الرجز]:

٨٤٩ ـ فإن عَثَرتُ بَعْدَهَا إن وأَلَتْ نَفْسِيَ مِنْ هَاتَا فَقُولاَ لاَ لَعَا

إذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب، وإنما تقدَّم على الشرطينِ ما هو جوابٌ في المعنى للشرط الأول؛ فينبغي أن يُقَدَّر إلى جانبه، ويكون الأصل: إن أردت أن أنْصَحَ لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان اللَّهُ يريد أن يغويكم؛ وأمّا أنْ يقدَّرَ الجوابُ بعدهما ثم يقدّر بعد ذلك مقدّماً إلى جانبِ الشرط الأوَّلِ فلا وَجْهَ له، والله أعلم.

قوله: **(إن تستغيثوا الخ)** الإغاثة طلب الإعانة والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف الملجأ وزانها زينها من الزين خلاف الشين. **قوله**: **(أن تذعروا)** بضم التاء وفتح العين مبني للمفعول أي تخوفوا، وقوله تجدوا هذا هو الجواب. **قوله**: **(فإن عثرت)** أي: زللت بالتكلم بعدها أي الواقعة وألت نفسي أي طلبت النجاة، وقوله من هاتا أي من هذه القضية وقوله أي لا انتعاش لك يقال للعاثر لعا عليك وهو دعاء له بأن ينتعش أي يرتفع. **قوله**: **(فينبغي أن يقدر إلى جانبه)** أي: ويجعل ذلك الشرط وجوابه دليلاً على جواب الثاني. **قوله**: **(وأما أن)** تقدير الخ.

---

٨٤٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٧/ ١١٢؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٥٨؛ والدرر ٥/ ٩٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٥٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٣).

اللغة: تستغيثوا: تستنجدوا وتستعينوا. الذعر: الخوف الشديد. المعقل: الحصن والملجأ.

المعنى: إذا أصابكم خوف ما واستنجدتم بنا وجدتم لدينا الأمان والكرم.

٨٤٩ ـ **التخريج**: الرجز لابن دريد في (ديوانه ص ١١٧).

اللغة: عثرت: زللت. وألت. نجت. لعا: كلمة تقال للعاثر دعاء له بالسلامة.

المعنى: إن نجوت من هذا الأمر، ثم زللت بعده مرة ثانية فقولا لي: لا أنجاك الله لأني لم أتعلم من الدرس الأول.

بيان مقدار المُقَدَّر

يَنْبَغي تقليلُه ما أمكن، لتَقِلَّ مخالفةُ الأَصْل.

ولذلك كان تقديرُ الأخفشِ في «ضَرْبِي زَيْداً قائماً»: ضَرْبُه قائماً، أَوْلىٰ من تقدير باقي البصريّين: حاصلٌ إذا كانَ ـ أو إذ كانَ ـ قائماً، لأنه قَدَّر ٱثنينِ وقدَّروا خمسة، ولأنَّ التقديرَ من اللفظِ أولى.

وكان تقديره في «أنتَ مِنِّي فرسخان» بُعْدُكَ مني فَرْسخان، أولى من تقديرِ الفارسي: أنت منّي ذو مسافةِ فرسخين؛ لأنه قدَّر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقديرِ شيءٍ

باب مقدار المقدر

قوله: (لتقل مخالفة الأصل) أي: فالتقدير مخالف للأصل الكثرة مخالفة للأصل. **قوله: (كان تقدير الأخفش الخ)** فيه أنه يلزمه حذف المصدر وإبقاء بعض معمولاته أعني الحال وهو لا يجوز إذ المصدر بتقدير الحرف المصدري مع الفعل الذي هو صلته والموصول لا يجوز حذفه وبقاء بعض صلته، اللهم إلا أن يقال بجوازه إذا دل دليل على ذلك المحذوف كما فعل سيبويه في قوله ما لك وزيداً فإنه قدر أن زيداً معمول للمصدر المحذوف أي ما لك وملابستك زيداً. **قوله: (ضربي)** هو مصدر مبتدأ وزيداً معمول للمصدر وقائماً حال من الهاء الواقع مفعولاً محذوفاً أي ضربه قائماً أي ضربي لزيد ضربه قائماً أي أضربه حال كون قائماً هذا عند الأخفش. **قوله: (أو إذ كان)** أي: فعلى هذا قائماً حال من اسم كان التامة. **قوله: (أو إذ كان الخ)** يريد بتقدير إذا كان إذا أريد المضي وإذا كان إذا أريد المستقبل. **قوله: (لأنه قدر اثنين)** المصدر ومفعوله. **قوله: (وقدروا خمسة)** أي: لأن حاصل فيه ضمير وكان فيها ضمير. **قوله: (من اللفظ)** أي: من جنس اللفظ. **قوله: (أنت مني الخ)** أنت مبتدأ ومني متعلق به لأن الكلام على حذف مضاف وهو بعدك وهو مصدر يكفي في التعلق به وفرسخان خبر ولا بد من تقدير حتى يصح الحمل لأن الخبر نفس المبتدأ فقدر الأخفش أن الأصل بعدك مني فرسخان ففرسخان خبر لبعدي وحذف البعد وانفصل الضمير فقيل أنت. **قوله: (أنت مني ذو مسافة الخ)** أي: فهو قدر في الخبر وبقي المبتدأ على حاله.

قوله: (لأنه قدر مضافاً) أي: وهو البعد، وقوله الظرف وهو مني، وقوله إلى تقدير ثالث أي يتعلق به الظرف وهو مني، فقوله أنت مني ذو مسافة أي أنت كائن مني ذو مسافة فرسخين، فقوله كائن مني خبر أول وذو مسافة خبر ثانٍ. **قوله: (لأنه قدر مضافاً لا يحتاج الخ)** الضمير في لأنه وفي قدر عائد على الأخفش إن قلت قول المصنف قدر مضافاً وهم

آخر يتعلَّق به الظرفُ، والفارسيّ قدر شَيْئَين يحتاجُ معهما إلى تقديرٍ ثالث.

وضعف قولُ بعضهم في ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] إن التقدير: حبُّ عبادةِ العجل، والأولى تقدير الحب فقط.

وضعف قولُ الفارسي ومن وافقه ﴿وَالَّلاء يَئِسْنَ﴾ [الطلاق: ٤] الآية: إن الأصل: واللاء لم يحضن فعدَّتُهن ثلاثةُ أشهر، والأولىٰ أن يكون الأصل: واللاء لم يحضن كذلك.

وكذلك ينبغي أن يقدّر في نحو: «زَيْدٌ صَنَعَ بِعَمْرٍو جَمِيلاً وَبِخَالِدٍ سُوءاً وَبَكْرٌ» أي كذلك، ولا يقدّر عين المذكور، تقليلاً للمحذوف، ولأن الأصل في الخبرِ الإفراد، ولأنَّه لو صُرِّح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدّم لثقل التكرار.

ولك أن لا تقدّر في الآية شيئاً ألبتة؛ وذلك بأن تجعلَ الموصولَ معطوفاً على الموصولِ، فيكون الخبر المذكور لهما معاً؛ وكذا تصنع في نحو: «زَيْد في الدَّارِ وَعَمْرو». ولا يتأتّى ذلك في المثال السابق، لأن إفرادَ فاعلِ الفعل يأباه؛ نعم، لك أن

لأنه قدر بعدك ومضاف ومضاف إليه قلت ولا وهم لأن الأخفش يقول التقدير بعدك ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصلِ الضمير وارتفع، قال الدماميني أما كون ما قدره الأخفش لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف فصحيح لكنه يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يصح معه الإخبار، وذلك لأن فرسخان ليس نفس البعد في المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج إلى تقدير مضاف يصح معه الأخير أي مسافة بعدك مني فرسخان، وأجاب الشمني بأن البعد مصر أريد به هنا محله فصح الإخبار عنه بفرسخين وتعلق مني به لأن الظرف يكفيه رائحة الفعل. **قوله: (تقدير الحب فقط)** أي: لأن الكلام مستقيم عليها ونحن في غنية عن تقدير عبادة، وفيه أن التشنيع عليهم إنما هو من حيث حب عبادته لا من حيث حبه تأمل ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وبكر)** أي: بكر كذلك أي صنع بعمرو جميلاً بخالد سوءاً. **قوله: (ولا يقدر)** أي: في الآية والمثال.

قوله: (لو صرح بالخبر) أي: بأن قيل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر وصنع بعمرو جميلاً وبخالد سوءاً. **قوله: (بأن تجعل الموصول)** أي: واللائي لم يحضن أي فتجعل العطف عطف مفردات لا جمل كما هو على التقدير، وقوله معطوفاً على الموصول أي اللائي لم يسئن. **قوله: (فيكون الخبر المذكور لهما معاً)** أي: وإن تقدم على المبتدأ الثاني. **قوله: (زيد في الدار وعمرو)** أي: فتجعل عمراً عطفاً على زيد وفي الدار خبراً عنهما وإن تقدم. **قوله: (في المثال السابق)** يعني به زيد صنع بعمرو جميلاً وبخالد سوءاً وبكر. **قوله: (لأن إفراد فاعل الفعل يأباه)** أي: لأنه لو كان صنع خبراً عنهما وكان بكر عطفاً على زيد لقال صنعا.

تَسْلَم فيه من الحذف، بأن تقدِّرَ العطف على ضمير الفعل لحصولِ الفَصْل بينهما.

فإن قلت: لو صحَّ ما ذكرته في الآية والمثال السَّابق، لصحّ «زَيْد قائمانِ وعَمْرو» بتقدير: زيد وعمرو قائمان.

قلت: إن سُلّم مَنْعُه فلقبحِ اللفظ، وهو منتفٍ فيما نحنُ بصدده، ولكن يَشْهد للجواز قولُه [من الطويل]:

٨٥٠ ـ وَلَـسْـتُ مُـقِـرًّا لِـلـرِّجَـالِ ظُـلاَمَـةً أبـى ذَاكَ عَـمِّـي الأكْـرَمَـانِ وَخَـالـيَـا

وقد جوّزوا في «أنتَ أعلم وزيد» كَوْنَ «زيد» مبتدأ حُذِف خبرُه، وكونه عطفاً على «أنت»؛ فيكون خبراً عنهما.

قوله: (ان تقدر العطف) أي: عطف بكر على ضمير الفعل أي المستتر أي والشرط موجود وهو الفصل. **قوله: (لو صح ما ذكرته)** أي: من جعل الخبر المذكور خبراً عن المبتدأ المتقدم والمتأخر عنه، وقوله في الآية أي واللائي يئسن الخ. **قوله: (والمثال السابق)** أي: وهو قوله زيد في الدار وعمرو بخلاف المثال السابق فإن المراد به زيد صنع الخ. **قوله: (لصح زيد قائمان وعمرو)** أي: لكن هذا اللازم لم يصح. **قوله: (قلت ان سلم منعه)** أي: قلت لا نسلم أنه غير صحيح بل جائز سلمنا انه ممنوع فمنعه لقبح اللفظ من حيث إن فيه الإخبار بالمشي عن المفرد صورة لا لتقدم الخبر على المبتدأ الثاني والقبح هنا منتفٍ. **قوله: (فلقبح اللفظ)** أي: من حيث إن فيه الإخبار بالمثنى عن المفرد صورة لا لتقدم. **قوله: (فيما نحن بصدده)** أي: الآية والمثال أعني زيد في الدار وعمرو وإنما كان منفياً لأنه ليس فيه الإخبار بالمثنى عن المفرد صورة. **قوله: (ولكن يشهد للجواز)** أي: لأن الصفة قرينة من الخبر أي ولأجل كون الأكرمان في البيت صفة والذي فيه الكلام هو الخبر قال ويشهد الخ. **قوله: (أبى ذاك)** يحتمل أن أبى فعل ماضٍ أي امتنع وأنه مضاف لياء المتكلم أي أبى هو ذاك المعلوم بالحسب، وقوله عمي الخ جملة أخرى والأصل عمي وخالي هما الأكرمان. **قوله: (وخالياً)** أي: فالأكرمان صفة للعم والخال، وإن تقدم على خالي.

---

٨٥٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٦/ ١٧؛ وشرح الأشموني ص ٣٩٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٧٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢).

اللغة: ظلامة: المبالغة في الظلم. أبى: رفض عن عزة وكبرياء.

المعنى: إني كريم شهم أماً وأباً، فلا أرضى الظلم للآخرين ولا أرضاه منهم.

باب كيفيَّة التَّقدير

إذا استدعى الكلامُ تقديرَ أسماءٍ متضايفة أو موصوفة، وصفة مضافة، أو جارّ ومجرور مضمر عائد على ما يحتاجُ إلى الرّابط، فلا تقدّر أنَّ ذلك حُذِفَ دفعةً واحدة، بل على التدريج.

فالأول نحو: ﴿كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ١٩] أي: كَدوَرَان عين الذي.

والثاني كقوله [من الطويل]:

٨٥١ - إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفُلِ

بيان كيفية التقدير

قوله: (تقدير أسماء) مراده بالجمع ما فوق الواحد بدليل مثاله. **قوله: (إلى الرابط)** بأن كان مبتدأ أو صاحب حال. **قوله: (فالأول)** أي: وهو ما إذا كان الكلام مستدعياً التقدير أسماء متضايفة. **قوله: (كدوران)** الأولى أي دوراناً كدوران عين الخ إلا أن يقال إنه نظر للمعنى المراد من المقدر فتأمل. **قوله: (كدوران الخ)** أي: فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار تدور أعينهم كعين الذي ثم حذف المضاف إليه فصار تدور أعينهم كالذي، وقد يقال يمكن أن يكون قوله كالذي حالاً من فاعل تدور أو من المضاف إليه لأن المضاف ولا حذف أصلاً. **قوله: (والثاني)** أي: استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة مضافة، وقوله إذا قامتا الخ قبله:

كدأبك من أم الحويرث قبلها وجارتها أم الرباب بمأسلِ

والدأب العادة والمأسل بفتح السين جبل بعينه وبكسرها ماء بعينه والرواية بفتح السين هذا ويمكن أن نسيم نصب بنزع الخافض أي كنسيم وهو حال من المسك والبيت من معلقة امرىء القيس. **قوله: (إذا قامتا)** أي: المرأتان أم الحويرث وأم الرباب المذكورتين في البيت قبله، وقوله يضوع أي ينتشر، وقوله برياً أي برائحة والقرنفل معلوم

---

٨٥١ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٦٠؛ ورصف المباني ص ٣١٢؛ ولسان العرب ١١/ ٥٥٦ (قرنفل)، ١٤/ ٣٥٠ (روي)؛ والمنصف ٣/ ٢٠، ٧٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٣؛ ولسان العرب ٨/ ٢٢٩ (ضوع)؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٧٢).

اللغة: تضوع: انتشر وفاح. ريا القرنفل: عطر القرنفل.

المعنى: إذا نظرت إلي جاءني ريحها العطر كأنسام الشرق المضمخة بعطر القرنفل.

أي: تَضَوُّعاً مثل تَضَوُّعِ نسيمِ الصّبا.

والثالث كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣] أي: لا تجزي فيه، ثم حُذفت «في»، فصار لا تجزيه، ثم حُذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً. هذا قولُ الأخفشِ؛ وعن سيبويه أنهما حُذِفا دفعةً واحدة. ونقل ابن الشجري القولَ الأوّلَ عن الكسائي، واختاره. قال: والثاني قول نحويٍّ آخر، وقال أكثر أهل العربيَّة منهم سيبويه والأخفش: يجوزُ الأمران، ا هـ. وهو نقلٌ غريب.

ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن

فيقدّر في «ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً» ضربُه قائماً، فإنه من لفظِ المبتدأ وأقلّ تقديراً، دون «إذ كان، أو إذا كان»؛ ويقدّر «اَضْرِبْ» دون أهِنْ في «زَيْداً اَضْرِبْه».

فإن مَنَعَ من تقدير المذكور مَعْنى أو صِنَاعة قُدِّر ما لا مانعَ له.

فالأول نحو: «زَيْداً اَضرِبْ أخاه» يقدّر فيه «أَهِنْ» دون «اضربْ»، فإن قلت:

عند العطار. **قوله: (مثل تضوع الخ)** أي: فقد حذف أي تضوعاً ثم حذفت الصفة ثم حذف المضاف إليها على التدريج. **قوله: (والثالث)** هو استدعاء الكلام تقدير جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى رابط. **قوله: (هذا)** أي: حذف الجار أولاً ثم حذف الضمير المجرور بعده. **قوله: (وعن سيبويه الخ)** الظاهر أن هذا الخلاف يجري فيما قبل الجار والمجرور، وإن كان النقل أنه في الجار والمجرور. **قوله: (فيقدر)** أي: كما قال الأخفش. **قوله: (قائماً)** أي: ضربي له قائماً. **قوله: (إذ كان)** أي: فإنه ليس من لفظ المبتدأ وأيضاً أكثر من ضربه. **قوله: (معنى الخ)** أي: أنه إذا كان المانع من تقدير المذكور المعنى أو الصناعة قدر ما لا مانع له وجوباً وإن كان من غير لفظ المذكور.

قوله: (فالأول) أي: ما إذا كان المانع من تقدير مثل المذكور المعنى. **قوله: (فالأول نحو زيداً أضرب أخاه)** يقدر فيه أهن دون أضرب أي لأن تقدير أضرب في هذا المثال يؤدي إلى خلاف المقصود إذ غرض المتكلم الأمر بضرب الأخ لا الأمر بضرب زيد، فلما تعذر تقدير أضرب لهذا المعنى قدر ما يلزمه بحسب العرف وهو فعل الإهانة هذا وقد وقع للمصنف في حواشي التسهيل أنه قال لو قدرت العامل في زيداً من قولك زيداً ضربت أخاه لفظ ضربت لم يكن عندي ببعيد أو يكون ذلك الضرب كناية عن الإهانة، والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا مخالف لما قرره في المعنى من أن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف يعني بحسب معناه كما مر فتأمله، وفي قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظر ا هـ دماميني. **قوله: (يقدر فيه أهن)**

«زَيْداً أهن أخاه» قدرتَ: «أهِنْ».

والثاني نحو: «زيداً امْرُرْ به» تقدّر فيه «جَاوِزْ» دون «اُمْرُرْ»، لأنه لا يتعدَّى بنفسه؛ نَعَمْ، إن كان العامل مما يَتَعَدَّى تارةً بنفسه وتارةً بالجار نحو «نصح» في قولك: «زَيدا نَصَحْت له» جاز أن يقدّر: نصحت زيداً؛ بل هي أولى من تقدير غير الملفوظ به.

ومما لا يقدَّر فيه مثلُ المذكور لمانعٍ صناعيّ قوله [من الرجز]:

يـا أيُّـهَـا الْـمَـاتِـحُ دَلْـوِي دُونَـكَـا   [إنِّـي رَأَيْـتُ الـنَّـاسَ يَـحْـمَـدُونَـكَـا]

إذا قدّر «دلوي» منصوباً فالمقدّر: خُذْ، لا دُونَكَ، وقد مضى، وقوله [من الطويل]:

٨٥٢ ـ [أَكَـرَّ وأحـمَـى لـلْـحَـقِـيـقَـةِ مِـنْـهُـمُ]   وَأَضْـرَبَ مِـنّـا بِـالـسُّـيُـوفِ الْـقَـوَانِـسَـا

أي: لأن القصد الأمر بإهانة زيد لا ضربه. **قوله: (قدرت أهن)** أي: لأن إهانة زيد إهانة للأخ. **قوله: (والثاني)** أي: ما إذا كان المانع من تقدير مثل المذكور الصناعة. **قوله: (أن يقدر نصحت زيداً)** أي: فالمعنى نصحت زيداً نصحت له. **قوله: (أولى من تقدير غير الملفوظ)** وهو أرشدت أي إنك لا تقدر أرشدت زيداً نصحت له لأن الإرشاد معناه النصح لكن ليس من اللفظ المذكور. **قوله: (وقد مضى)** أي: بأنه لا يجوز حذف اسم الفعل وإبقاء عمله لأنه يلزم على الحذف اختصار المختصر ولا يجوز أن يكون دلوي معمولاً لدونك المذكور لأن اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه. **قوله: (وأضرب منا الخ)** القوانس جمع قونس يطلق على بيضة الحديد وعلى عظم بين أذني الفرس قال أبو عبيدة في كتاب أيام العرب غزت بنو سليم ورئيسهم عباس بن مرداس السلمي مراداً فجمع له عمرو بن معد يكرب فاقتتلوا قتالاً شديداً حتى كره كل واحد منهما صاحبه فقال عباس بن مرداس معلقته ومنها:

فـدعـهـا ولـكـن هـل أتـاهـا مـغـارنـا   لأعـدائـنـا نـرجـو الـثـقـال الـكـوانـسـا

---

٨٥٢ ـ التخريج: البيت لعباس بن مرداس في (ديوانه ص ٦٩؛ والأصمعيات ص ٢٠٥؛ وحماسة البحتري ص ٤٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣١٩، ٣٢١؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٤١، ١٧٠٠؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٤ (قنس)؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٤، ٤/ ٧٩؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٩١).

اللغة: قوانس: ج قونس، مقدمة الرأس.

المعنى: لم أر أكثر منهم حماية للحقيقة، ولم أر مثل كرمهم ولكن كنا أفضل منهم بضربنا مقدمات الرؤوس بسيوفنا.

الناصبُ فيه للقوانس فعلٌ محذوف، لا اسمُ تفضيلٍ محذوف، لأنّا فَرَرْنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدَّر؟ وقولك: «هٰذَا مُعْطِي زَيْدٍ أَمْسِ دِرْهَماً» التقديرُ: أعطاه، ولا يقدّر اسم فاعل، لأنك إنما فَرَرْتَ بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرَّدِ من «أل». وقال بعضُهم في قوله تعالى: ﴿لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنا﴾ [طه: ٧٢]: إن الواو للقَسَم، فعلى هذا دليلُ الجوابِ المحذوف جملةُ النفي السّابقة، ويجب أن يقدر: والذي فطرنا لا نؤثرك، لأن القَسَم لا يجاب بـ «لَنْ» إلاَّ في الضرورة كقول أبي طالب [من الكامل]:

فلم أر مثل الحي حياً مصبحاً ... ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
أكر فأحمى للحقيقة منهم ... وأضرب منا بالسيوف القوانسا
إذا ما شددنا شدة نصبوا لها ... صدور العوالي والرماح المداعسا
إذا الخيل هالت عن صريع فكرها ... عليهم فما يرجعن إلا عوابسا

والكوانس المستترات والمراد بالحي أعداؤه والمصبح بفتح الباء الذي يؤتى في الصباح للغارة والكر الرجوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل أن يحميه وصف قومه المغار عليهم بصدر البيتين أي لم أر مثل الحي الذي أغرنا عليهم صباحاً ولم أر كراً مثل كرهم ووصف قومه بعجز البيتين أي لم أر فوارس مثلنا عند ملاقاتهم ولم أر أضرب هنا بالسيوف يضرب القوانس. **قوله: (القوانسا)** لا يصح نصبه بأضرب لأنه فعل تفضيل وهو لا ينصب المفعول به فهو حينئذٍ معمول لمحذوف لكن يقدر فعلاً أي يضرب القوانسا ولا يقدر اسم تفضيل دل عليه المذكور. **قوله: (فكيف يعمل فيه المقدر)** أي: اسم التفضيل المقدر. **قوله: (من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرد)** أي: وإذا كان اسم الفاعل الماضي المجرد المذكور لا يعمل فأولى المقدر لأنه ضعيف. **قوله: (دليل الجواب)** أي: جواب القسم، وقوله جملة النفي أي قوله لن نؤثرك أي أن هذه الجملة دليل لجواب القسم لا أنها جواب لتقدمها.

قوله: (ويجب أن يقدر الخ) أي: أنا نقدر جواب القسم على طبق الدليل لكن لا من كل وجه لأنا لا نقدر لن في الجواب بل نقدر لا لأن القسم لا يجاب الخ فهنا إنما خولف المذكور للصناعة. **قوله: (ويجب أن يقدر الخ)** أي: كما يجب أن يقدر جواب لما في قوله تعالى: ﴿ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا﴾ [يونس: ١٣] ماضياً مجرداً من قد وإن كان دليل الجواب مقترناً بها لما ثبت من أن لما لا يقترن جوابها بقد هذا إن قلنا إنها حرف وجود لوجود، وإن قلنا أنها ظرف بمعنى حين كان عاملها أهلكنا المذكور ولا جواب مقدر.

والـلَّـهِ لَـنْ يَـصِـلُـوا إلَـيْـكَ بِـجَـمْـعِـهِـمْ   حَـتَّـى أُوَسَّـدَ فِـي الـتُّـرَابِ دَفِـيـنَـا

وقال الفارسي ومُتابِعوه في ﴿وَاللاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤] التقدير: فعدتهنّ ثلاثة أشهر، وهذا لا يحسن وإن كان ممكناً، لأنه لو صُرِّح به اقتضت الفصاحة أن يقال: كذلك، ولا تعاد الجملة الثانية.

إذا دارَ الأمرُ بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهُّما أولى؟

قال الواسطي: الأولى كونُ المحذوفِ المبتدأ، لأن الخبر محطُّ الفائدة. وقال العبدي: الأولى كونُه الخبرَ، لأن التجوُّزَ في أواخر الجملة أسهل، نَقَلَ القولين ابنُ إياز.

ومثال المسألة ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] أي: شَأني صبرٌ جميلٌ، أو صبرٌ جميل أَمْثَلُ من غيره؛ ومثلُه ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾ [النور: ٥٣] أي: الذي يطلب منكم طاعةٌ معلومة لا يُرْتَابُ فيها، لا إيمان باللسان لا يُواطئه القلبُ؛ أو طاعَتُكم معروفة، أي: عُرِف أنها بالقول دون الفعل؛ أو طاعة معروفة أَمْثَلُ بكم من هذهِ الأيمان الكاذبة.

قوله: (**والله لن يصلوا إليك الخ**) قد مر الكلام على هذا البيت في الباب الأول في فصل لن من حرف اللام ومر أنه يحتمل أن يكون مما حذف منه الجواب للدلالة عليه بما بعده أي والله إنك لآمن على نفسك فلا دليل فيه على أن الجواب يكون جملة مصدرة بلن كما سبق ا هـ دماميني.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى

قوله: (**إذا دار الأمر**) أي: لتعارض القرائن أو لحصول العرض بأيهما فلا تلزم قرينة بأحدهما على الخصوص. **قوله**: (**الأولى كون المحذوف المبتدأ**) أي: وهو الأرجح. **قوله**: (**وقال العبدي الأولى كونه الخبر**) قد يقال قد تقرر أنه لا بد في الحذف من استحضار صورة المحذوف ضرورة أنه لا حذف إلا مع قيام القرينة المرشدة إلى المحذوف، وإذا كان كذلك فكيف جاز في كلام واحد أن يقدر المسند تارة، والمسند إليه أخرى على وجوه مختلفة؛ والجواب أن فرض الكلام عند تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف ا هـ دماميني. **قوله**: (**لأن التجوز**) أي: التساهل والحذف، وقوله أسهل أي من الحذف في أولها. **قوله**: (**طاعة معروفة**) أي: في قوله تعالى: ﴿قل لا تقسموا طاعة معروفة﴾ [النور: ٥٣]. **قوله**: (**الذي يطلب منكم**) أي: أيها المنافقون. **قوله**: (**لا إيمان**) بكسر الهمزة يعني التصديق أي لا تصديق باللسان. **قوله**: (**أو طاعتكم الخ**) هذا تنويع في تقدير المبتدأ. **قوله**: (**أو طاعة معروفة**) إشارة التقدير الخبر. **قوله**: (**الإيمان**) أي: الحلف الدال عليه قوله تعالى: ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم﴾ [الأنعام: ١٠٩]. **قوله**:

ولو عَرَضَ ما يوجبُ التعيين عُمل به، كما في «نِعْمَ الرّجُلُ زَيْد» على القول بأنّهما جملتان؛ إذ لا يُحذف الخبرُ وجوباً إلا سَدَّ شيءٌ مَسَدَّه؛ ومثله «حَبَّذَا زَيْد» إذا حُمِل على الحذف؛ وجزَم كثيرٌ من النحويّين في نحو «عَمْرُكَ» «لأفعَلَنَّ»، و «أيْمُنُ اللَّهِ لأفعَلَنَّ» بأنَّ المحذوفَ الخبرُ؛ وجوّز ابنُ عصفور كَوْنَهُ المبتدأ، ولذلك لم يَعُدَّه فيما يجبُ فيه حذفُ الخبر، لعدم تعيُّنه عنده لذلك، قال: والتقدير إمّا قَسَمِي أيمُنُ اللَّهِ، أو أيْمُنُ الله قَسَمٌ لي، ا هـ. ولو قدرت أيْمُنُ اللَّهِ قسمي، لم يمتنع؛ إذ المعرفة المتأخِّرة عن معرفة يجب كونُها الخبرَ على الصَّحيح.

إذا دار الأمر بين كونِ المحذوفِ فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى

لأن المبتدأ عينُ الخبرِ؛ فالمحذوفُ عينُ الثابت؛ فيكون الحذفُ كَلاَ حذفٍ، فأما الفعل فإنه غيرُ الفاعل.

اللهم إلا أن يعتضد الأول بروايةٍ أخرى في ذلك الموضع، أو بموضعٍ آخر يُشْبهه، أو بموضعٍ آتٍ على طريقته.

فالأول كقراءة شُعْبة: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا﴾ [النور: ٣٦] بفتح الباء؛ وكقراءة ابن كثير:

(ما يوجب التعيين) أي: تعيين المحذوف. **قوله: (إذ لا يحذف)** علة لمحذوف أي فإنه يتعين أن يكون المحذوف هنا المبتدأ لأنه لا يحذف الخ. **قوله: (على الحذف)** أي: فهو محتمل لحذف المبتدأ وزيد الخبر والأصل حبذا الممدوح زيد أو الحذف الخبر، وزيد مبتدأ والأصل حبذا زيد الممدوح وهذا كله بناءً على أن حب فعل وذا فاعل لأن الحذف إنما هو على هذا القول لا على القول بأن حبذا اسم بمعنى المحبوب فإنه مبتدأ وزيد خبر ولا حذف.

قوله: (بأن المحذوف الخبر) أي: لسد جواب القسم مسده. **قوله: (لم يمتنع)** أي: لم يمتنع كون قسمي خبراً. **قوله: (والباقي)** أي: الاسم الموجود بلا حذف. **قوله: (فالثاني أولى)** أي: كون المحذوف مبتدأ والموجود خبراً، وذلك نحو زيد جواباً لمن قام فإن إعرابه خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير القائم زيد أولى من إعرابه فاعلاً لفعل محذوف والتقدير قام زيد. **قوله: (إلا أن يعتضد الأول)** أي: كون المحذوف الفعل والموجود فاعلا فإن تعضد كان أولى. **قوله: (أو بموضع آت على طريقته)** هذا بمعنى ما قبله بدليل ما يأتي. **قوله: (فالأول)** أي: إذا ما اعتضد المحذوف برواية أخرى في ذلك الموضع. **قوله: (يسبح له فيها)** الشاهد في قوله بعد رجال أي احتمل أنه خبر، والأصل هم أي المسبحون

﴿كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ، اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣] بفتح الحاء؛ وكقراءة بعضهم: ﴿وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِم، شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] ببناء «زُيِّنَ» للمفعول، ورفع «القتل» و «الشركاء» ـ وكقوله [من الطويل]:

٨٥٣ ـ لِيُبْكَ يَزِيدٌ، ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ [ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ]

له بالغدوّ والآصال رجال ويحتمل أنه فاعل لفعل محذوف أي يسبحه رجال وهذا أولى لأنه يعضد بقراءة كسر الباء، فإن رجال فيها فاعل. **قوله: (بفتح الحاء)** أي: فالله العزيز الحكيم يحتمل أن يكون خبراً لمحذوف تقديره هو أي الموحي وأن يكون فاعلاً لفعل محذوف أي يوحيه الله، وهذا أولى لأنه تعضد بقراءة كسر الحاء فإنه فيها فاعل لا خبر. **قوله: (ورفع القتل)** أي: على أنه نائب الفاعل، وأما رفع الشركاء فمحتمل لكونه خبراً لمحذوف تقديره هم أي المنون ومحتمل لكون فاعلاً لمحذوف أي زينه شركاؤهم وهذا الثاني أولى لأنه تعضد بقراءة البناء للفاعل فإن الشركاء فيها فاعل لزين مؤخر وقتل أولادهم مفعوله مقدم. **قوله: (لبيك يزيد الخ)** هذا صدر بيت عجزه:

ومختبط مما تطيح الطوائحُ

والبيت للحرث بن ضرار النهشلي وقيل للحرث بن نهيك وقيل لمرة بن عمر والنهشلي ويزيد المذكور في البيت هو يزيد بن نهشل والضارع الذليل الخاضع، وقوله لخصومة متعلق بضارع وإن لم يعتمد على شيء لأن الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل أي يبكيه من يذل لأجل الخصومة لأنه كان ملجأ وظهراً للأذلاء والضعفاء والمختبط من يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الإطاحة وهي الإذهاب والإهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس مطاوح، لكن جمع على حذف الزوائد كلواقح جمع ملقحة ومما

---

٨٥٣ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن نهيك في (خزانة الأدب ١/ ٣٠٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤؛ وشرح المفصل ١/ ٨٠؛ والكتاب ١/ ٢٨٨؛ وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢؛ ولنهشل بن حريّ في خزانة الأدب ١/ ٣٠٣؛ ولضرار بن نهشل في الدرر ٢/ ٢٨٦؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٠٢؛ وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١/ ١١٠؛ ولنهشل، أو للحارث، أو لضرار، أو لمزرد بن ضرار، أو للمهلهل في المقاصد النحوية ٢/ ٤٥٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٥، ٧/ ٢٤؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٤٤٧، ٧٨٩؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٣٩؛ والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧١؛ وشرح المفصل ١/ ٨٠؛ والشعر والشعراء ص ١٠٥، ١٠٦؛ والكتاب ١/ ٣٦٦، ٣٩٨؛ ولسان العرب ٢/ ٥٣٦ (طوح)؛ والمحتسب ١/ ٢٣٠؛ والمقتضب ٣/ ٢٨٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٠).

شرح المفردات: الضارع: الخاضع والمسكين. المختبط: السائل بلا وسيلة، أو قرابة، أو معرفة. تطيح: تهلك. الطوائح: المصائب.

المعنى: يقول: فلبيك يزيد بن نهشل، لأنّ البكاء هو أقلّ شيء يجب عمله، فقد بكاه الذليل الخاضع كما بكاه العافي الذي أنهكته حوادث الأيام فراح يستعطي أهل السخاء.

فيمن رواه مبنيًا للمفعول، فإن التقدير: يُسَبِّحُه رجال، ويوجِيهِ الله، وزَيَّنَه شركاؤهم، ويَبْكيه ضارع، ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها، لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتُها في رواية مَنْ بَنَى الفعلَ فيهنَّ للفاعل.

والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، فلا يقدّر: ليقولن اللَّهُ خلقهم، بل: خلقهم الله؛ لمجيء ذلك في شِبْه هذا الموضع، وهو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ العليم﴾ [الزخرف: ٩]، وفي مواضع آتية على طريقته، نحو: ﴿قالَتْ: مَنْ أَنبَأَكَ هٰذا؟ قال: نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣]، ﴿قال: مَنْ يُحْيي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ؟ قل: يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَها﴾ [يس: ٧٨ ـ ٧٩].

متعلق بمختبط وما مصدرية أي يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله أو يبكي المقدر أي يبكي لأجل هلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير بمعنى الماضي عدل إليه استحضار الصورة، ذلك الأمر الهائل قال بعضهم: يحتمل أن لا يكون البيت من الحذف بالكلية بأن يكون يزيد منادى أي ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل إن كانت الرواية بفتح ياء ليبك أو النائب عن الفاعل إن كان بضمها ورد بأن المعروف مع بناء ليبك للفاعل نصب يزيد على أنه مفعول فيكون ذلك مرجحاً لكونه في رواية الرفع نائباً عن الفاعل لا منادى ا هـ دماميني.

قوله: (فيمن رواه مبنياً للمفعول) أي: ويزيد بالرفع نائب فاعل وضارع يحتمل أنه خبر لمحذوف تقديره هم أي الباكون عليه، ويحتمل أنه فاعل لمحذوف أي يبكيه ضارع وهذا أولى لأنه تعضد برواية البناء للفاعل فإن ضارع فيها فاعل ليبك ويزيد بالنصب مفعوله. **قوله: (ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت)** الصواب ولا نقدر هذه المرفوعات أخباراً حذفت مبتدآتها ففي الكلام قلب. **قوله: (لأن هذه الأسماء)** علة لتقدير المرفوعات فواعل لا أخبار. **قوله: (قد ثبتت فاعليتها)** أي: فتعين الفاعلية في هذه الرواية يعضد احتمال الفاعلية في الرواية الأخرى. **قوله: (والثاني)** وهو ما إذا اعتضد المحذوف بموضع آخر يشبهه. **قوله: (فلا يقدر ليقولن الله خلقهم)** أي: بحيث يجعل الله مبتدأ والخبر محذوف وفيه أن هذا خلاف المبحث لأن أصل المبحث أن الموجود يحتمل أنه خبراً وفاعل، والمحذوف يحتمل أنه مبتدأ ويحتمل أنه فعل فالأولى أن يقول فلا يقدر ليقولن هو الله بل يقدر خلقهم. **قوله: (ليقولن خلقهن العزيز العليم)** أي: فلم يقل هو العزيز الخ.

إذا دَارَ الأمرُ بين كون المحذوف أولاً، أو ثانياً

فكونُه ثانياً أوْلىٰ

وفيه مسائل:

إحداها: نون الوقاية في نحو: ﴿أتُحاجُّونِي﴾ [الأنعام: ٨٠]، و ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦٤] فيمن قرأ بنون واحدة وهو قول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين؛ وقال سيبويه واختاره ابن مالك: إن المحذوف الأولى.

الثانية: نون الوقاية مع نونِ الإناث في نحو قوله [من الوافر]:

٨٥٤ ـ [تَـرَاهُ كـالـثَّـغَـامِ يُـعَـلُّ مِـسْـكـاً] يَـسُـوءُ الْـفَـالِـيَـاتِ إذَا فَـلَـيْـنِـي

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً

فكونه ثانياً أولى

قوله: (**أولى**) أي: لأن الحذف في الآخر أسهل منه في الأول. **قوله**: (**نون الوقاية**) أي: مع نون الرفع. **قوله**: (**بنون واحدة**) أي: بدون تشديد وهي نون الرفع والنون المحذوفة نون الوقاية لأنها الثانية. **قوله**: (**وهو قول الخ**) أي: كون المحذوف هو الثاني وهو نون الوقاية. **قوله**: (**ان المحذوف الأولى**) أي: نون الرفع. **قوله**: (**يسوء الفاليات الخ**) جمع فالية وهي من تفتش الشعر لإخراج القمل وهذا عجز بيت لعمرو بن معد يكرب صدره:

تـراه كـالـثـغـام يـعـل مـسـكـاً

---

٨٥٤ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معد يكرب في (ديوانه ص ١٨٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣؛ والدرر ١/ ٢١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٣؛ والكتاب ٣/ ٥٢٠؛ ولسان العرب ١٥/ ١٦٣ (فلا)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٧٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٥؛ وجمهرة اللغة ص ٤٥٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٩١؛ ولسان العرب ٢/ ٢٤٦ (حيج)؛ والمنصف ٢/ ٣٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٥).

اللغة: الثغام: نبت إذا يبس ابيض لونه. يعل: يشرب بعد الشربة الأولى. يفلي: يفتش في الشعر عن القمل.

المعنى: ترى شعرك أصبح مختلطاً أسوده بأبيضه، نعم وهذا ما يسوء الغانيات فيبتعدن عني، فقد أصبح هذا الشعر لك وحدك.

هذا هو الصحيح، وفي البسيط أنه مُجْمَع عليه؛ لأن نونَ الفاعل لا يليقُ بها الْحَذْفُ، ولكن في التسهيل أنَّ المحذوفَ الأُولى، وأنَّه مذهبُ سيبويه.

الثالثة: تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو: ﴿ناراً تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤]، وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿فإِنْ تَوَلَّوْا فَإِن اللَّهَ عَلِيمٌ بالمفسدين﴾ [آل عمران: ٦٣] يُضْعِف كونَ ﴿تولّوا﴾ فعلاً مضارِعاً؛ لأن أحْرُفَ المضارعة لا تُحذف، ا هـ. وهذا فاسد؟ لأن المحذوفَ الثانية، وهو قولُ الجمهور، والمخالفُ في ذلك هشام الكوفي، ثم إن التنزيلَ مشتملٌ على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو: ﴿ناراً تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤]، ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْموتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

الرابعة: نحو: «مَقُول» و «مَبِيع»، المحذوفُ منهما واوُ «مَفْعول»، والباقي عينُ

الضمير المنصوب في تراه للشيب والثغام نبت يكون في الجبال أبيض إذا يبس يشبه به الشيب ومعنى يعل مسكاً يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى من العلل وهو الشرب الثاني يقال عله يعله بالضم والكسر إذا سقاه السقية الثانية ويسوء الفاليات يفعل بهن ما يكرهنه. **قوله: (إذا فليني)** أي: فهذه النون نون الإناث وحذفت نون الوقاية. **قوله: (هذا)** أي: كون المحذوف نون الوقاية هو الصحيح. **قوله: (الأولى)** وهي نون الإناث الفاعلة. **قوله: (وإنه مذهب سيبويه)** وفيه أنه يلزمه حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه عنده ولا عند أصحابه. **قوله: (تاء الماضي)** أي: التاء التي في الماضي قبل جعله مضارعاً فتلظى فعلاً ماضياً إذا جعل مضارعاً قيل فيه تتلظى بدخول تاء المضارعة، فإذا أريد حذف إحدى التاءين كان المحذوف هي الثانية وهي تاء الماضي. **قوله: (ناراً تلظى)** أي: فهو مضارع حذفت منه تاء الماضي، ولو كان ماضياً لقيل تلظت لإسناده إلى ضمير المؤنث. **قوله: (فعلاً مضارعاً)** أي: وإنما هو ماضٍ للغائبين. **قوله: (لأن المحذوف)** أي: على تقدير كونه مضارعاً الثانية أي وهي تاء الماضي لا الأولى وهي تاء المضارعة. **قوله: (والمخالف في ذلك هشام)** أي: فجعل المحذوف تاء المضارع. **قوله: (ثم ان التنزيل)** هذا ترقٍ في الاعتراض على أبي البقاء القائل أنه يضعف كونه فعلاً مضارعاً، وحاصله أنه يلزم حينئذٍ أن لا يكون فعل مضارع في القرآن حذفت منه التاء لأن القرآن ليس فيه ضعف.

قوله: (مشتمل على مواضع كثيرة) أي: محذوف منها التاء. **قوله: (لا شك فيها)** أي: لا شك في كون الفعل فيها مضارعاً. **قوله: (ولقد كنتم تمنون الموت)** أي: تتمنون فحذفت الثانية فهو مضارع إذ لو كان ماضياً لما لحقته نون علامة الرفع. **قوله: (الرابعة الخ)** فيه أن هذه المسألة الرابعة والخامسة من مسائل الصرف فلا مدخل لهما في الإعراب فالأولى حذفهما. **قوله: (نحو مقول ومبيع الخ)** أصل مقول ومبيع مقوول ومبيوع نقلت حركة الواو والياء إلى الفاء فالتقى ساكنان أحدهما: عين الكلمة الآخر حرف المد وهو واو مفعول فحذف أحدهما ومذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول كما ذكر

الكلمة، خلافاً للأخفش.

الخامسة: نحو: «إقامَ» وَ «اسْتِقَامَةٍ»، المحذوفُ منهما ألف الإِفعال والاسْتِفْعال والباقي عينُ الكلمة، خلافاً للأخفش أيضاً.

السادسة: نحو [من الرجز]:

يـا زيْـدَ زَيْـدَ الْـيَـعْـمَـلاتِ الـذُّبَّـلِ [تَـطَـاوَلَ الـلَّـيْـلُ عَـلَـيْـكَ فَـانْـزِلِ]

بفتحهما، و [من المنسرح]:

٨٥٥ ـ [يَـا مَـنْ رَأى عَـارِضـاً أُسَـرُّ بِـهِ] بَـيْـنَ ذِرَاعَـيْ وَجَـبْـهَـةِ الأسَـدِ

المصنف لأنها زائدة وقريبة من الطرف وبدليل بقاء الياء في مبيع ولا وجه لتكلف قلبها عن واو ومذهب الأخفش أن المحذوف عين الكلمة لأن واو مفعول جيء بها لغرض ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول منهما. **قوله: (خلافاً للأخفش)** أي: القائل أن المحذوف عين الكلمة. **قوله: (والباقي)** أي: وهو الألف المنقلبة عن الواو لأن الأصل إقوام واستقوام نقلت حركة الواو للساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفاً فالتقى ساكنان فحذف أحدهما. **قوله: (يا زيد زيد اليعملات)** هذا بعض لبيت من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعده:

تـطـاول الـلـيـل عـلـيـك فـانـزلْ

والذبل بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابلة وهي الضامرة. **قوله: (اليعملات)** جمع يعملة وهي الناقة النجيبة المذللة المطبوعة على العمل بفتح الياء والميم في المفرد والظاهر أن الجمع كذلك أيضاً إذ لا ضرورة للتغيير، ولكن الشائع ضم الميم في الجمع تأمل. **قوله: (بفتحهما)** أي: بفتح زيد فيهما. **قوله: (وبين ذراعي وجبهة الأسد)** أي: فكل فيه الحذف من الثاني لدلالة الأول، والأصل يا زيد اليعملات يا زيد اليعملات وبين ذراعي الأسد وجبهة الأسد ثم حذف من الثاني ووسط زيد وجيهة بين المضاف والمضاف إليه وعلى هذا الإعراب فيقال إن زيداً الأول مضاف واليعملات مضاف إليه، وزيد الثاني فصل بينهما ومضاف لمحذوف. **قوله: (وبين ذراعي وجبهة الأسد)** الواو الأولى من المصنف للعطف وما بعدها عجز بيت للفرزدق صدره:

يـا مـن رأى عـارضـاً أسـر بـهِ

والمنادى محذوف أي يا قوم ومن استفهامية ويحتمل أن تكون موصولاً وهي المنادى فلا حذف والعارض السحاب الذي يعترض من الأفق وأسر فعل مضارع مبني للمفعول، أي أجعل مسروراً فرحاً به وذراعا الأسد كوكبان معلومان من منازل القمر وجبهة الأسد أربعة أنجم من منازل القمر أيضاً.

---

٨٥٥ ـ **التخريج**: تقدم بالرقم ٦١٣.

وهذا هو الصحيح، خلافاً للمبرد.

السابعة: نحو: «زَيْد وعمرو قائم»، ومذهب سيبويه أن الحذفَ فيه من الأول لسلامتهِ من الفَصْل، ولأنَّ فيه إعطاء الخبر للمجاوِرِ، مع أن مذهبه في نحو [من الرجز]:

يـــا زَيْـــدَ زَيْـــدَ الْـــيَـــعْـــمَـــلاَتِ

أن الحذف من الثاني. قال ابن الحاجب: إنما اعترض بالمُضَاف الثاني بين المتضايفَينِ ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً ممّا ذهب؛ وأمّا هنا فلو كان «قائم» خبراً عن الأول لوقع في موضعه، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره؛ إذ كان الخبرُ يحذف بلا عوضٍ، نحو: «زيد قائم وعمرو» من غير قبح في ذلك، ا هـ. وقيل

قوله: (خلافاً للمبرد) أي: القائل أنه حذف من الأول لدلالة الثاني لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالأجنبي وهذا وجيه ولكن الأول أرجح. **قوله: (زيد وعمرو قائم)** أي: فقائم خبر عن الأول وحذف من الثاني، وقوله ومذهب الخ مقابل للقول الذي مشى عليه المصنف. **قوله: (إن الحذف فيه من الأول)** أي: وإن قائم المذكور خبر عن عمر، وقوله لسلامته من الفصل أي بين المبتدأ والخبر، وقوله ولأن فيه إعطاء الخبر أي المذكور للمجاور أي لمجاوره وهو عمرو. **قوله: (مع أن مذهبه الخ)** أي: فقد وقع في كلامه تعارض على أن الفصل بين المبتدأ والخبر أسهل من الفصل بين المتضايفين الذي قال به. **قوله: (قال ابن الحاجب الخ)** جواب عن التعارض الواقع في كلام سيبويه.

قوله: (ليبقى المضاف الخ) حاصل كلامه أنه لو لم يوسط زيد الثاني بين المتضايفين لكان في اللفظ قبح بخلاف ما لو قدم خبر المبتدأ أو ذكر المبتدأ بعده بلا خبر فلا قبح، فلما كان لا قبح ولا يقدم الخبر علم أنه للثاني. **قوله: (عوضاً مما ذهب)** أي: لأجل دفع قبح نصب زيد الثاني من غير تنوين. **قوله: (عوضاً مما ذهب)** بيانه أن سيبويه والجماعة قالوا في يا زيد زيد اليعملات أن الحذف من الثاني فزيد الأول مضاف لليعملات الملفوظ بها وزيد الثاني مضاف لليعملات محذوفة وخالف المبرد فعكس حيث ذهب إلى أن الحذف من الأول لا من الثاني وشبهته أنه يلزم على المذهب الأول محذور أن أحدهما التقديم والتأخير من غير فائدة، والآخر الفصل بين المضاف والمضاف إليه وجوابه أن الجماعة ارتكبوا ذلك لاستقامة الكلام فلا يضر وبيانه أنه لما حذف المضاف إليه من الثاني وزيد الأول مضاف لليعملات المذكور صار لتركيب هكذا يا زيد اليعملات زيد، فبقي زيد الثاني غير تام لأن تمام الاسم إذا لم تكن آل بالتنوين أو الإضافة فأخر اليعملات لتكون عوضاً بحسب اللفظ عن تمام زيد الثاني، وتم الأول بما بعده وهكذا القول في بين ذراعي وجبهة الأسد. **قوله: (إذا كان)** كان زائدة وهذا علة لما قبله أي لأن الخبر يحذف الخ. **قوله: (من غير قبح)** أي: بخلاف حذف التنوين من غير إضافة ولا ساد مسدها. **قوله:**

أيضاً: كلٌّ من المبتدأيْنِ عاملٌ في الخبر؛ فالأولىٰ إعمالُ الثاني لقربه، ويلزم من هذا التعليل أن يُقال بذلك في مسألة الإِضافة.

تنبيه ـ الخلافُ إنما هو عند التردُّد، وإلا فلا تردُّدَ في أن الحذف من قوله [من المنسرح]:

٨٥٦ ـ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

وقوله [من الطويل]:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ؟ فإِنّي وأَنْتُمَا، وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى، دَنِفَانِ

ومن الثاني في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هٰذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]، إذ لو كان الجوابُ للثاني لجُزم، فقلنا بذلك

(عامل في الخبر) أي: على طريق التنازع ولم يجزه الجماعة.

قوله: (فالأولى الخ) أي: لأن المذهب البصري يرجح أعمال الثاني في باب التنازع. **قوله: (في مسألة الإضافة)** أي: فيقال أن الاسمين تنازعا المضاف إليه وأعمل الثاني لقربه. **قوله: (في مسألة الإضافة)** أي: فالمنصوص في المبتدأين لا في الإضافة فيقاس عليه. **قوله: (الخلاف)** أي: في المسألة السابقة. **قوله: (عند التردد)** أي: الاحتمال، وأما إن قامت قرينة على محله تعين. **قوله: (في أن الحذف من الأول)** أي: لأن إفراد الخبر وهو راض يعين أنه خبر عن المبتدأ الثاني وخبر الأول محذوف أي رضوان. **قوله: (هل طب)** أي: طبيب فإني أي دنف، وقوله دنفان أي هالكان من العشق. **قوله: (ومن الثاني)** أي: ولا تردد في أن الحذف من الثاني في قوله الخ. **قوله: (قل لئن اجتمعت الإنس والجن الخ)** اللام موطئة للقسم، وإن حرف شرط جازم واجتمعت فعل الشرط ولا يأتون جواب القسم لأنه إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر وجوباً. **قوله: (إذ لو كان الجواب للثاني)** هو الشرط. **قوله: (فقلنا بذلك)** أي: يجعل الجواب للثاني في نحو إن أكلت الخ قياساً على ما سبق مما إذا اجتمع شرط وقسم، قال الدماميني: ظاهره أن القول بذلك في هذه اليمين إنما هو بطريق القياس على ما سبق فقط مع أن في اليمين دليلاً على ذلك غير القياس لأن الجواب لو كان للثاني وهو وجوابه

---

٨٥٦ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن الخطيم في (ملحق ديوانه ص ٢٣٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٠٥؛ والدرر ٥/ ٣١٤؛ والكتاب ١/ ٧٥؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٧؛ ولعمرو بن امرىء القيس الخزرجي في الدرر ١/ ١٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٤٥٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٩).

اللغة: الرأي: الاعتقاد.

في نحو: «إنْ أَكلْتِ إنْ شَرِبتِ فَأنْتِ طَالِق»، وفي ﴿فَأَمَّا إنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْح﴾ [الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩]، ونحو: ﴿وَلَوْلاَ رِجَال مُؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥]، ثم قال تعالى: ﴿لَوْ يَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: ٢٥]، وانبنى على ذلك في المثال أنها لا تطلق حتى تؤخِّر المقدَّم وتقدِّم المؤخَّر، إذ التقدير: إن أَكلتِ فأنت طالقٌ إنْ شربتِ؛ وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه؛ كما أن الجواب من حيث المعنى في «أنتَ ظالم إن فعلتَ» ما تقدم على اسم الشرط، بل قال جماعة: إنه الجوابُ في الصناعة أيضاً.

ومن ذلك قوله [من الطويل]:

[فَمَن يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ] فَإِنِّي وَقَيَّار بِهَا لَغَرِيبُ

وقد تكلّفَ بعضهم في البيت الأول، فزعم أن «نحن» للمعظِّم نفسَه، وأنّ

جواب الأول لدخل الفاء على الشرط الثاني ولا فاء فامتنع كونه مع الجواب المتأخر جواباً. **قوله**: **(وفي فأما الخ)** المقصود التنظير في مطلق أن الحذف من الثاني لأن أن الأول وجوابه جواب الثاني. **قوله**: **(فروح)** جواب أما لا جواب إن لأن أما أسبق. **قوله**: **(ولولا رجال مؤمنون الخ)** هذا يقتضي أن يكون لعذبنا جواباً للولا ولولا وجوابها دليلاً على جواب لو المحذوف على قاعدة توالي الشرطين وهذا مشكل في هذا، والظاهر أن هذا ليس من ذلك القبيل فيجعل جواب لولا محذوفاً أي لولا كراهة أن تهلكوا أناساً مؤمنين بين ظهراني المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه، وفي «الكشاف» يحتمل أن لو تزيلوا أي تميزوا من الاختلاط كالتأكيد لما قبله، وحينئذٍ فلا يطلب جواباً إذ ما لهما واحد، فقوله لعذبنا جواب لولا، وإنما كان مالهما واحد وإن كانت لو تدل على امتناع الشيء لوجود غيره، ولو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره لأن لو دخلت هنا على وجود معناه العدم إذ التزيل معناه المفارقة فصار معناه ثبوتاً ا هـ، ومن هذا تعلم ان قول البوصيري إن لم يكن في معادي البيت ليس من توارد شرطين إذ قوله وإلا تأكيد لما قبله، وقد زعم ذلك الرضى في نحو يا زيد زيد اليعملات، فقال الثاني غير مضاف كما أن الفعل المؤكد لا فاعل له.

قوله: **(لعذبنا)** أي: فهو جواب لولا، وأما جواب لو فهو محذوف لدلالة جواب لولا عليه وليس لولا وجوابها دليلاً للجواب لو لعدم استقامة الكلام فهو من الحذف من الثاني لدلالة الأول. **قوله**: **(على ذلك)** أي: على الحذف من الثاني. **قوله**: **(على اسم الشرط)** الأولى على أداة الشرط لأن المذكور حرف لا اسم. **قوله**: **(لغريب)** خبر إني لا خبر عن قيار لأن خبر المبتدأ لا يقترن باللام.

«راضٍ» خبر عنه، ولا يحفظ مثل «نَحْنُ قائم» بل يجب في الخبر المُطَابَقَة نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ، وإنا لنحن الْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥ ـ ١٦٦]، وأما ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] فأفرد، ثم جمع لأن غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما.

قوله: (ولا يحفظ مثل نحن قائم) قد يعترض بأن مثله محفوظ بدليل قول الشاعر:

والمسدان بيت نحن عامره لنا وزمزم والأركان والستر

والجواب أن هذا محمول على الحذف والأصل نحن عامروه، فحذف الواو اجتزاءً عنها بالضمة كما في قوله:

إذا ما شاء ضروا من سواهم ولا يألوهم أحد ضراراً

قوله: (ولا يحفظ الخ) أي: بل المحفوظ نحن قائمون. **قوله: (وإنا لنحن الصافون)** فيه أن الضمير للملائكة وهم جمع لا للمعظم نفسه فالأولى التمثيل بقوله ونحن الوارثون لأن الضمير لله وحده. **قوله: (فأفرد)** أي: لأنه قال يا ربي فأفرد الرب وجمعه ثانياً حيث قال ارجعون فجعل المسند إليه جمعاً. **قوله: (فلأن)** جواب أما. **قوله: (فلأن غير المبتدأ والخبر)** مراده بالغير غير مخصوص وهو المسند إليه فلا ينافي أن الحال والصفة مثل المبتدأ والخبر نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين. **قوله: (لا يجب لهما)** ثنى الضمير لأن غير هنا اثنان المنادي والمسند إليه الفعل.

ذكر أماكن من الحذف يتمرَّن بها المُعرب

حَذْفُ الاسم المضاف ـ ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿فأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ﴾ [النحل: ٢٦] أي: أمره، لاستحالة الحقيقي؛ فأما ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] فالباء للتَّعدية، أي: أذهبَ الله نورهم.

ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعيّ إلى ذاتٍ، لأن الطلبَ لا يتعلّق إلا بالأفعال، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] أي: استمتاعهنّ، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، أي: أكْلُها، ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾ [النساء: ١٦٠] أي: تناوُلها، لا أكْلها، ليتناول شربَ ألبانِ الإبل، ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُها﴾ [الأنعام: ١٣٨] أي: منافعها، ليتناول الركوبَ والتَّحْميلَ، ومثله ﴿وأحِلّتْ لَكُمُ الأنْعَامُ﴾ [الحج: ٣٠].

ومن ذلك ما علق فيه الطلبُ بما قد وَقَع، نحو: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، ﴿وأوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ [النحل: ٩١]، فإنهما قولانِ قد وقَعَا فلا يتصوّر فيهما نَقْضٌ ولا وفاء، وإنما المرادُ الوفاء بمقتضاهما؛ ومنه ﴿فَذٰلِكُنَّ الَّذِي لمتُنَّنِي فيه﴾ [يوسف: ٣٢] إذ الذوات لا يتعلّق بها لوم، والتقدير في حبّه، بدليل ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبّاً﴾ [يوسف: ٣٠] أو

ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب

قوله: (أي أمره) راجع للأمرين، وقوله لاستحالة الحقيقي أي المعنى الحقيقي. **قوله: (أي أمره)** فيه أن الأمر معنى لا يوصف بالمجيء ولا بالإتيان، وأجيب بأنا نقدر مضافاً ثانياً أي جاء رسول أمر ربك وأني رسول أمر الله أو حامل أمره أو يقال إن المصنف لاحظ أن المجيء بمعنى الحصول والتحقيق بعد عدم نحو أني أمر الله تأمل. **قوله: (فالباء للتعدية)** أي: لا للمصاحبة حتى يكون الذهاب مسنداً لله تعالى ويحتاج للتقدير كما نحن فيه. **قوله: (ومن ذلك)** أي: مما حذف المضاف وقوله ما أي الكلام الذي. **قوله: (لأن الطلب)** الأولى لأن الحكم لأجل أن يشمل الإباحة لأنها حكم ولكن ليست بطلب. **قوله: (ليتناول الخ)** أي: فتقدير الأكل لا يتناول ذلك بخلاف التناول. **قوله: (أي منافعها)** أي: منافع ظهورها ولا يقدر ركوب ظهورها لعدم شموله التحميل. **قوله: (وأحلت لكم الأنعام)** أي: منافعها. **قوله: (ومن ذلك)** أي: مما حذف فيه المضاف، وقوله ما أي الكلام الذي. **قوله: (بما قد وقع)** أي: بما قد انقضى. **قوله: (فإنهما)** أي: العهود والعهد قولان لأن كلا منهما قول مؤكد بالقسم.

في مراودَته، بدليل ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا﴾ [يوسف: ٣٠] وهو أولى لأنه فعلها بخلاف الحب ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أهلَ القرية وأهل العير، ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً﴾ [الأعراف: ٨٥] أي وإلى أهل مدين بدليل ﴿أخاهم﴾؛ وقد ظهرَ في ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِياً فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٤٥]، وأما ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤] فقدّر النحويون «الأهل» بعد «من» و «أهلكنا» و «جاء»؛ وخالفهم الزمخشريّ في الأولين، لأن القرية تهلك، ووافقهم في ﴿فجاء﴾ لأجل ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿إِذاً لأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥]، أي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات ﴿لمن كانَ يَرْجُو اللهَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، أي رحمته ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾ [النحل: ٥٠] أي: عذابه، بدليل ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، ﴿يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٠] أي: يضاهي قولُهم قولَ الذين كفروا، وقال الأعشى [من الطويل]:

٨٥٧ ـ أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا [وبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا]

قوله: (وهو أولى) أي: تقدير المراودة أولى. **قوله: (لأنه)** أي: ما ذكر من المراودة أو ذكر نظراً للخبر. **قوله: (لأنه فعلها)** أي: الاختياري وهو ملام عليه.

قوله: (بخلاف الحب) أي: فإنه أمر قهري لا يلام عليه نعم يلام عليه من حيث تعاطي أسبابه كالتكليف بالإيمان، والحاصل أن المراودة فعل لها حاصلة باكتسابها فهي قادرة على دفعها فيتأتى اللوم عليها بخلاف الحب فإنه ليس فعلاً لها ولا تقدر على دفعه لأن الفرض كونه مفرطاً بدليل قد شغفها والحب المفرط يقهر صاحبه ولا يطيق أن يدفعه، وحينئذٍ فلا يلام عليه فإن قلت قضية هذا إن يكن تقدير في مراودته متعيناً لا أولى كما ادعاه قلت لما كان يلام عليه باعتبار أسبابه صح تقديره ا هـ تقرير شخينا دردير. **قوله: (واسأل القرية)** عطف فذلكن. **قوله: (أي وإلى أهل مدين)** أي: لأن مدين بلد. **قوله: (أي أهل القرية)** ذهب قوم إلى أن القرية عبر بها عن أهلها مجازاً مرسلاً لعلاقة المحلية ولا حذف فيه والتأنيث فيها نظراً للفظ، وقيل أريد الحقيقة على سبيل المعجزة، وقيل القرية اسم مشترك بين المكان وأهله نقله ابن داود الظاهري عن بعض أهل اللغة كما في عروس الأفراح لابن السبكي. **قوله: (بدليل أخاهم)** أي: ولم يقل أخاها وأيضاً الأخ إنما هو للأهل لا للبلد. **قوله: (وقد ظهر)** أي: المقدر في الآية قبل. **قوله: (لأن القرية تهلك)** أي: بدثورها. **قوله: (أي ضعف عذاب الحياة الخ)** أي: لأن الحياة والممات لا يتضاعفان بل عذابهما. **قوله: (ألم تغتمض الخ)** هذا صدر بيت من افتتاح قصيدة وعجزه:

---

٨٥٧ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في (ديوانه ص ١٨٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٦٣؛ والخصائص ٣/ ٣٢٢؛ والدرر ٣/ ٦١؛ وشرح المفصل ١٠/ ١٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٦؛ والمحتسب ٢/ =

فحذف المضاف إلى «ليلة» والمضاف إليه «ليلة» وأقام صفتَهُ مقامَهُ، أي: اغتماضَ لَيلةِ رجلٍ أرْمَدَ؛ وعكسه نيابة المصدر عن الزمان «جئتُكَ طُلوعَ الشَّمْسِ» أي: وقتَ طلوعها، فناب المصدرُ عن الزَّمان، وليس من ذلك «جِئتُكَ مَقْدَمَ الحاج» خلافاً للزمخشري، بل المقْدَمُ اسمٌ لزمنِ القدوم.

تنبيه ـ إذا احتاج الكلامُ إلى حذفِ مضافٍ يمكن تقديره مع أول الجزءين ومع ثانيهما فتقديرُه مع الثاني أولى، نحو: ﴿الحجُّ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ونحوه: ﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فيكون التقدير: الحجُّ حجُّ أشهرٍ، والبر برُّ مَنْ آمن، أولىٰ من أن يقدر: أَشْهُرُ الحج أشهرٌ، ولكنَّ ذا البر من آمن، لأنك في الأول قدَّرت عند الحاجة إلى التقدير، ولأن الحذف من آخر الجملة أَوْلىٰ.

وبـت كـمـا بـات الـسـلـيـم مـسـهـدا

ومن هذه القصيدة يذكر ناقته وقصده الوفادة على النبي ﷺ ولم يتفق له ذلك لأمر إرادة الله:

فـآلـيـت لا أرثـي لـهـا مـن كـلالـة ولا مـن حـفـى حـتـى تـلاقـي مـحـمـدا

السليم اللديغ كأنهم تفاءلوا له بالسلامة والمسهد اسم مفعول من قولك سهدته إذا جعلته قليل النوم وآليت حلفت ولا أرثي لا أرق والكلالة الإعياء والتعب والحفى رقة أخفافها من كثرة المشي. **قوله: (أي اغتماض ليلة رجل أرمد)** أي: فحذف المضاف وهو مصدر وأقيم المضاف إليه وهو اسم زمان مقامه. **قوله: (خلافاً للزمخشري)** أي: حيث جعل مقدم مصدراً بمعنى القدوم، وحينئذٍ فالأصل وقت مقدم الخ. **قوله: (مع الثاني أولى)** قال العلامة الخيالي إن التأويل في الأوائل بمنزلة قلع الخلف قبل الوصول إلى شاطىء النهر. **قوله: (الحج أشهر)** أي: فالحمل لا يصح لأن الحج هو الهيئة الحاصلة من الأركان. **قوله: (أولى من الخ)** أي: وهذا أولى الخ. **قوله: (عند الحاجة إلى التقدير)** أي: لأن المسند إليه وقع في محله والخبر لم يصح فتحتاج فيه لتقدير لأجل صحته.

= ١٢١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٧؛ والمنصف ٣/ ٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢١١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٨).

اللغة: اغتمضت: سكنت. أرمد: أصابهما الرمد. المسهد: القلق الذي لا يستطيع إلى النوم سبيلاً.

المعنى: لقد اغتمضت عيناك أي سكنت سكون العين الرمداء، ونمت نوم اللديغ القلق الذي جفاه النوم.

حذف المضاف إليه

يكثُر في ياء المتكلم مضافاً إليها المنادَى نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١]، وفي الغايات، نحو: ﴿لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، أي: من قبل الغَلَب ومن بعده؛ وفي «أيٍّ» و «كُلٍّ» و «بَعْضٍ»، و «غيرِ» بعد «لَيْسَ»، وربَّما جاء في غيرهّن، نحو: ﴿فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٣٨، المائدة: ٦٩] فيمن ضمّ ولم ينوّن، أي: فلا خوف شيءٍ عليهم؛ وسُمِع: «سَلاَمُ عَلَيْكُمْ» فيحتمل ذلك، أي: سلام الله، أو إضمار «ألْ».

حذف اسمين مضافين

﴿فإنها مِنْ تَقْوَى القُلُوب﴾ [الحج: ٣٢] أي: فإن تعظيمَهَا من أفعالِ ذوي تقوى

قوله: (رب) الأصل يا ربي. **قوله**: **(الغايات الخ)** إنما سميت بذلك لأنها تصير غاية وآخراً عند الحذف وتبنى عند ملاحظة المعنى. **قوله**: **(وفي أي الخ)** نحو يعجبني أي قائم وكُلاً وعد الله الحسنى وفضلنا بعضهم على بعض وقبضت عشرة ليس غير. **قوله**: **(فلا خوف)** لا نافية لا عمل لها مثلها في قراءة من نون.

قوله: **(فيحتمل ذلك الخ)** قال الدماميني لا وجه لتفريق المصنف بين الاثنين حيث جزم في الأولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع أن الأولى كذلك إذ يحتمل أن يقدر فلا الخوف عليهم.

قوله: **(فإنها)** أي: شعائر الله. **قوله**: **(من أفعال ذوي تقوى القلوب)** الشاهد في الحذف من الثاني وهو حذف أفعال وذوي وهذا التقدير قدره الزمخشري حيث تكلم على الآية قال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى إلا بها لأنه لا بد من راجع من الجزاء إلى من ليرتبط به واعترضه أبو حيان بأن ما قدره عار من راجع من الجزاء إلى من ألا ترى إن قوله فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب ليس في شيء منه ضمير يعود إلى من يربط جملة الجزاء بجملة الشرط الذي أداته من فالأولى أن يكون التقدير، فإن تعظيمها منه من تقوى الخ، فيكون ضمير منه عائداً على من فيرتبط الجزاء بالشرط هذا كلامه؛ قلت: الذي يظهر لي أن في تقدير الزمخشري إشارة إلى الراجع من جهة ان المصدر من قوله، فإن تعظيمها مضاف إلى المفعول ولا بد له من فاعل، وإن لم يلزم ذكره وليس إلا ضميراً يعود إلى من والتقدير فإن تعظيمه إياها فالرابط ضمير غايته أنه حذف لفهم المعنى، وأضيف المصدر للمفعول فلزم الإتيان متصلاً وهذا لا خرج فيه، وبعد هذا كله فالظاهر أن من الجارة تعليلية لا تبعيضية أي فإن تعظيمها لأجل تقوى القلوب أو لابتداء الغاية أي أن تعظيمها ناشىء من تقوى القلوب وعليهما فلا يحتاج إلى تقدير المضافين المذكورين، فإن قلت فلم جمع القلوب وأفرد الضمير قلت حملاً على معنى من ولفظها ا هـ دماميني.

القلوب؛ ﴿قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦] أي: من أثر حافرِ فرس الرسول، ﴿كالذي يُغْشَى عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ١٩] أي: كدوران عين الذي، وقال رؤبة [من الطويل]:

٨٥٨ ـ [فـأدْرَكَ إرْقَـالَ الـعَـرَادَةِ ظَـلْـعُـهَـا] وَقَـدْ جَـعَـلَـتْـني مِـنْ حَـزِيـمَـةَ إصْـبَـعَـا

أي: ذا مَسَافَةِ إصبعٍ.

حذف ثلاث متضايفات

﴿فكانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩] أي: فكان مقدارُ مسافةِ قربِهِ مثلَ قَابِ قوسين؛ فَحُذِفَ ثلاثة من اسم «كان»، وواحد من خبرها، كذا قَدَّره الزمخشريّ.

تنبيه ـ لِـ «القاب» معنيان: القَدْر، وما بين مَقْبِضِ القوس وطرفَيْها؛ وعلى تفسير

قوله: (جعلتني) أي: العرادة وهي الفرس المذكورة في صدر البيت. **قوله: (وقد جعلتني الخ)** نسبه هذا لرؤبة سهو فإنه من أهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبه في المفصل للأسود بن يعفر وصدره:

فـأدرك إر قـال الـعـرادة ظـلـعـهـا

العرادة بفتح العين المهملة اسم فرس الشاعر والار قال بالكسر نوع من السير والولع العرج وحزيمة اسم رجل وغلط من قال قبيلة من باهلة لقوله:

فإن تنج منها يا حزيم بن طارق فقد تركت ما خلف ظهري بلقعا

إذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت حبال الهوينا بالفتى أن تقطعا

وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي، ومعنى البيت أن هذه الفرس أدركها العرج وقد أدنتني من هذا الرجل أو القبيلة وبقي بيني وبينه مقدار مسافة أصبع. **قوله: (فكان مقدار مسافة قربه)** أي: من الله. **قوله: (من اسم كان)** أي: المستتر وهو البارز عند التقدير الذي أضيف إليه القرب. **قوله: (وواحد من خبرها)** وهو مثل المضاف لقاب قوسين. **قوله: (القدر)** أي: وعلى هذا لا يحتاج لتقدير مثل. **قوله: (وما بين)** أي: المقدار الذي بين. **قوله: (وطرفيها)** أي: الطرفين اللذين يشد الوتر فيهما.

---

٨٥٨ ـ **التخريج**: البيت للكلحبة اليربوعي في (خزانة الأدب ٤/ ٤٠١؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٤٦؛ ولسان العرب ١٢/ ١٢٧ (حرم)، ١٤/ ٨١ (بقي)؛ وللأسود بن يعفر في شرح المفصل ٣/ ٣١؛ وللأسود أو للكلحبة في المقاصد النحوية ٣/ ٤٤٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٥).

اللغة: إرقال: نوع من السير، أو هو ما تدخره الخيل من النشاط. العرادة: اسم فرسه. الظلع: العرج الخفيف. حزيمة: اسم علم.

المعنى: إن فرسي أثيبت بالعرج فلم أستطع أسر حزيمة فقد بقي بيني وبينه مسافة إصبع، وإلا كنت أسرته.

«الذي» في الآية بالثاني فقيل: هي على القلب، والتقدير قابَي قوسٍ، ولو أريد هذا لأغنى عنه ذكر «القوس».

حذف الموصول الاسميّ

ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك، وشَرَطَ في بعض كتبه كونَهُ معطوفاً على موصولٍ آخر، ومن حُجَّتهم ﴿آمنّا بالذي أُنْزِلَ إِلَينا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وقولُ حسان [من الوافر]:

٨٥٩ ـ أمَـنْ يَـهْـجُـو رَسُـولَ الله مِـنْـكُـمْ   وَيَـمْـدَحُـهُ وَيَـنْـصُـرُه سَـواءُ؟

وقول آخر [من الخفيف]:

٨٦٠ ـ مـا الّـذي دَأْبُـهُ احْـتِـيـاطٌ وَحَـزْمٌ   وَهَـواهُ أَطَـاعَ يَـسْـتَـوِيَـانِ

قوله: (فقيل هي على القلب) أي: لأن كل قوس له قابان لا أن القوسين لهما قاب واحد كما هو صريح الآية، فلذا كان مقلوباً أي قابي قوس ومعلوم أن القابين هما نفس القوس فلو أريد ذلك لقال فكان قوساً ويحذف قاب فتعين أنه ليس على القلب والمعنى قاباً من قوسين وهو كناية عن القرب. **قوله: (لأغنى عنه ذكر القوس)** كيف الإغناء مع أن المراد تحديد القرب بقرب أحد القابين من الآخر لا تحديد القرب بالقوس، وذكر القوس مجرداً عن إضافة القابين إليه لا يفيد ذلك المراد بل إنما يفيد الثاني، ثم إن هذا تحديد لقربه عليه السلام من جبريل أو أن هذا التحديد تقريب للقرب المعنوي من الله. **قوله: (آمنوا بالذي أنزل إلينا الخ)** صوبه آمنا كما هو التلاوة، ففي سورة العنكبوت وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم. **قوله: (ما الذي دأبه)** الداب بفتح الدال المهملة وسكون الهمزة العادة والشأن، وقد تفتح همزته والاحتياط الأخذ بما فيه الثقة والحزم ضبط الأمر. **قوله: (أي والذي أنزل الخ)** الداعي للتقدير في الآية أن القرآن المنزل إلينا مغاير لما نزل لليهود من التوراة والداعي للتقدير في البيتين الإخبار عن المبتدأ بمادة التسوية وهي إنما تكون بين متعدد. **قوله: (والذي أطاع هواه)** أي: فهو في البيت مفعول مقدم.

---

٨٥٩ ـ التخريج: البيت لحسان بن ثابت في (ديوانه ص ٧٦؛ وتذكرة النحاة ص ٧٠؛ والدرر ١/ ٢٩٦؛ والمقتضب ٢/ ١٣٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ص ٨٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٨).

المعنى: لا يستوي من يمدح الرسول ﷺ ومن يشتمه ويسيء إليه، بل هما متباينان، لأن من يمدحه يستحق المثوبة والأجر، ومن يشتمه فقد باء بالخطيئة والوزر.

٨٦٠ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الدأب: العادة والشأن.

والمعنى: ليس الذي عادته أن يحتاط ويضبط أموره، كالذي يطيع نفسه بما تأمره، وينقاد لها في كل أهوائها، فهما مختلفان متباعدان ولا يستويان.

أي: والذي أنزل، ومَنْ يمدحه، والذي أطاع هواه.

حذف الصِّلةِ

يجوز قليلاً لِدَلالَةِ صلةٍ أخرى، كقوله [من الطويل]:

٨٦١ ـ وَعِنْدَ الّذِي وَالّلاتِ عُدْنَكَ إِحنَةٌ عَلَيْكَ، فَلاَ يَغْرُرْكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ

أي: الذي عادك، أو دلالة غيرِها كقوله [من مجزوء الكامل]:

نَحْنُ الأُولىٰ فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أي: نحن الأولى عُرِفُوا بالشجاعة، وقال [من الرجز]:

٨٦٢ ـ بَعْدَ اللّتَيَّا واللّتَيَّا وَالّتِي إذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

حذف الصلة

قوله: (يجوز قليلاً) أي: يجوز حذفها مع بقاء الموصول بقلة. **قوله: (وعند الذي)** خبر مقدم وإحنة مبتدأ مؤخر، وقوله عدنك من العيادة وهي زيارة المريض والإحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء الحقد ويجمع على إحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة، قال الدماميني: وفي البيت تغليب المؤنث على المذكر إذ العوائد جمع عائدة لا عائد والمراد جمع من تقدم ذكره وفيه مذكر فدخوله في ذلك إنما هو بطريق التغليب، ويحتمل أن يكون على حذف عاطف ومعطوف أي كيد العوائد والعائد فلا تغلب، قال الشمني وأقول الوجه هو الثاني لأن المصنف ذكر في السادس عشر من الباب السادس أن تغليب المؤنث على المذكر إنما هو في مسألتين وليس ما نحن فيه واحداً منهما. **قوله: (أي الذي عادك)** أي: بدليل اللات عدنك. **قوله: (أو دلالة غيرها)** أي: غير الصلة كالمقام. **قوله: (بعد اللتيا)** بفتح اللام بإجماع النحاة إلا الأخفش فإنه أجاز الضم فيها وهو تصغير التي والشاهد في اللتيا الأولى والثانية. **قوله: (تردت)** أي: سقطت.

---

٨٦١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ١/ ٢٩٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٨).

اللغة: اللات: اسم موصول، لغة في اللاتي. عدنك: من العيادة وهي زيارة المريض. الإحنة: الحقد والبغضاء. العوائد: جمع عائدة وهي الزائرة.

المعنى: إن الجماعات التي تزورك من نساء ورجال، عندهن بغض وحقد، فانتبه لذلك، ولا تنخدع بمكرهم لأنهم يزرنك في مرضك.

٨٦٢ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في (ديوانه ١/ ٤٢٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٣؛ والكتاب ٢/ ٣٤٧، ٣/ ٤٨٨؛ ولسان العرب ٥/ ٢٤٠ (لتا)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٥٤، ١٥٥؛ وشرح المفصل ٥/ ١٤٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤٦ (تا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨١؛ والمقتضب ٢/ ٢٨٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٢).

فقيل: يقدَّر مع «اللتَيَّا» فيهما نظيرُ الجملةِ الشرطيةِ المذكورة؛ وقيل: يقدَّر اللتيا دَقَّت واللتيَّا دقّت؛ لأن التصغير يقتضي ذلك، وصلة الثالثة الجملة الشرطيّة، وقيل: يقدر مع «اللتيَّا» فيهما: «عَظُمَتْ»، لا «دقَّت»، وإنه تصغير تعظيم، كقوله [من الطويل]:

[وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ] دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

حذف الموصوف

قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾ [الصافات: ٤٨، ص: ٥٢] أي: حُور قاصرات ﴿وَأَلَنَّا له الْحَدِيد، أنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبا: ١٠ ـ ١١] أي: دُرُوعاً سابغات، ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَليلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ [التوبة: ٨٢]، أي: ضحكاً قليلاً وبكاءً كثيراً، كذا قيل، وفيه بحث سيأتي، ﴿وذَلِكَ دِينُ القَيِّمة﴾ [البينة: ٥] أي دين الملة القيمة، ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩، والنحل: ٣٠] أي: ولدار السَّاعة الآخرة، قاله المبرد؛ وقال ابن الشجري: الحياة الآخرة، بدليل ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إلاّ مَتَاعُ الْغُرورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥؛ والحديد: ٢٠] ومنه ﴿حَبَّ الحَصِيدِ﴾ [ق: ٩] أي: حبّ النبت الحصيد، وقال سُحَيم [من الوافر]:

قوله: (نظير الخ) أي: فيكون من حذف الصلة لدلالة صلة مثلها مثل:

وعند الذي واللات عدنك إحنة

قوله: (المذكورة) أي: إذا علتها. **قوله: (لأن التصغير يقتضي ذلك)** أي: فيكون من حذف الصلة لا لدلالة صلة عليها مثل:

نحن الأولى فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا

قوله: (سيأتي) أي: في الباب السادس والمراد بالبحث كلام أي أن فيه كلاماً سيأتي، وحاصله أن بعضهم نقل عن سيبويه أن قليلاً نصب على الحال من ضمير مصدر الفعل وعليه فالتقدير فليضحكوه أي الضحك في حال كونه قليلاً وليبكوه أي البكاء في حال كونه كثيراً وسيأتي الكلام فيه هناك. **قوله: (أي دين الملة القيمة)** هكذا وقع في غالب النسخ وهو تقدير الزمخشري وجماعة، ومعنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة وإضافة دين للملة بيانية، وفي بعض النسخ أي دين الأمة القيمة وهو موافق لما روي عن النضر بن شميل أنه قال سألت الخليل عن القيمة، فقال القيمة جمع القيم والقيم والقائم واحد ومعناه، وذلك دين القائمين بالتوحيد. **قوله: (وقال سحيم)** هذا هو الصواب وما في نسخة ابن سحيم خلاف الصواب وتمام البيت:

متى أضع العمامة تعرفوني

أَنَــا ابْــنُ جَــلاَ وَطَــلاَّعُ الــثَّــنَــايَــا [مَــتَــى أَضَــعِ الْــعِــمَــامَــةَ تَــعْــرِفُــونِــي]

قيل: تقديره: أنا ابن رجلٍ جلاَ الأمور، وقيل: جَلاَ عَلَمٌ محكيّ على أنه منقول من نحو قولك: «زَيدٌ جلا»، ونظيره قوله [من الرجز]:

٨٦٣ ـ نُــبِّــئْــتُ أَخْــوَالِــي بَــنِــي يَــزِيــدُ ظُــلْــمــاً عَــلَــيْــنَــا لَــهُــمْ فَــدِيــدُ

فـ «يزيد»: منقول من نحو قولك: «المالُ يزيدُ» لا من قولك: «يزيد المال»،

وقد تقدم الكلام عليه في غير. **قوله: (علم محكي)** أي: علم على أبيه، وقوله على أنه منقول أي وحينئذٍ فهو علم محكي من جملة، وحينئذٍ فلم يصرف بل هو مبني. **قوله: (لا من قولك حلا زيد)** إنما منع نقله عند هذا القائل من جلا في قولك حلا زيد لأنه لو كان كذلك لكان مفرداً منصرفاً إذ هذا الوزن غير مؤثر في منع الصرف عند الجمهور لأنه وزن لا يخص الفعل بل يستوي فيه الفعل والاسم، وأما إذا جعلناه جملة كان مبنياً لأن ما كان من قبيل المبنيات إذا حكي فإنه يبقى على بنائه قبل الحكاية لأن الحق أن الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علماً مبنية، وإن كانت أجزاؤها معربة. **قوله: (جلا زيد)** أي: بحيث يكون منقولاً من مفرد أو إلا لنونه لأنه ليس على وزن يخص الفعل. **قوله: (نبئت أخوالي الخ)** الفديد جملة الصوت يقال فد الرجل يفد فديداً إذا صوت وبني يزيد منصوب على البدل من أخوالي ولهم فديد جملة في موضع المفعول الثالث ولهم متعلق بمحذوف أي كائن، وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع تقديمه عليه، وإن كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب وليس متعلقاً بفديد لأنه مصدر كالنهيق فلا يتقدم عليه معموله، وظلماً في موضع الحال من الضمير في علينا أو أنه مفعول له العامل فيه محذوف متعلق به علينا دل عليه قوله لهم فديد والتقدير حملوا علينا أو يصيحون علينا ظلماً ويجوز جعل هذه الجملة مفعولاً ثالثاً، ويجوز أيضاً جعل ظلماً مفعولاً ثالثاً ذوي ظلم ويكون لهم فديد على هذين الوجهين في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلماً، ويجب أن تضبط الميم من قولهم بضمة مشبعة ليكون قوله ظلماً علينا لهم فديد موافقاً لقوله نبئت أخوالي بني يزيد في الوزن لأن الوزن وإن كان لا ينكسر بالإسكان لكن يلزم عليه الاختلاف إذ الثاني من مخلع البسيط قطعاً إن سكنت الميم والأول إما نصف بيت من مصرع الرجز أو مشطور السريع المكشوف، ومثل ذلك محذور عندهم.

قوله: (المال يزيد) أي: فهو منقول من جملة فلذا لم ينون وحكي. **قوله: (يزيد**

---

٨٦٣ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في (محلق ديوانه ص ١٧٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٧٠؛ وشرح التصريح ١/ ١١٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٨٨، ٤/ ٣٧٠؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١/ ٢٨؛ ولسان العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد)، ٣٢٩ (فدد)؛ ومجالس ثعلب ص ٢١٢).

شرح المفردات: نُبِّئت: أُخبرت. الفديد: الجلبة والصياح.

المعنى: يقول: لقد أُخبرت أن بني يزيد يكثرون من الصياح علينا ليلحقوا بنا الأذى.

وإلاّ لأعرب غيرَ منصرف، فكان يفتح، لأنه مضافٌ إليه.

واختُلِف في المقدَّر مع الجملة في نحو: «مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ»، فأصحابُنا يقدّرُون موصوفاً: أي فريقٌ، والكوفيُّون، يقدرون موصولاً، أي: «الذي» أو «مَنْ»، وما قدَّرْناه أقْيَسُ، لأن اتّصال الموصول بصلته أشَدُّ من اتّصال الموصوف بصفته لتلازمهما، ومثلُه «ما مِنهُمَا مَاتَ حَتَّى لَقِيتُهُ» نقدره بـ «أحد»، ويقدرونه بـ «مَنْ» ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إلاّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ [النساء: ١٥٩] أي: إلاّ إنسان، أو: إلاّ منْ، وحكى الفراء عن بعض قُدَمائهم أن الجملة القَسَمية لا تكون صلة، ورَدّه بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].

المال) أي: حتى يكون منقولاً من مفرد. **قوله: (وإلا لأعرب غير منصرف)** أي: غير منون لأنه على وزن يخص الفعل. **قوله: (واختلف في المقدر إلى قوله حذف الصفة)** موجود في بعض النسخ. **قوله: (فأصحابنا)** أي: البصريون بدليل المقابلة بالكوفيين لا أن المراد المصاروة الشامل للمغاربة، وإن كان هو من المصاروة وهم بصريون لأن المقابلة تأبى ذلك. **قوله: (لتلازمهما)** علة لقوله أشد أي وإذا كانا متلازمين فلا يسهل حذف أحدهما، وقوله قدمائهم أي الكوفيين، وقوله إن الجملة القسمية لا تكون صلة أي وهذا بخلاف كلام الكوفيين فإنهم لما قدروا من في قوله، وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به لزم أن تكون الصلة قسمية، وقوله ورده أي الفراء، وقوله وإن منكم لمن ليبطئن أي فقد وقعت الجملة القسمية صلة.

حذف الصفة

﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾ [الكهف: ٧٩] أي: صالحة، بدليل أنه قرِىء كذلك؛ وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة؛ فلا فائدة فيه حينئذٍ ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥] أي: سلطت عليه، بدليل ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٤٢] الآية ﴿قالوا الآنَ جِئْتَ بالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي: الواضح، وإلا لكان مفهومه كفراً ﴿وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إلاّ هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أختِهَا﴾ [الزخرف: ٤٨]، وقال [من المتقارب]:

٨٦٤ ـ [وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرَأ] فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَعِ

وقال [من الوافر]:

٨٦٥ ـ [وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هٰذَا مَهَاةٌ] وَلَيْسَتْ دارُنَا هَاتَا بِدَارِ

حذف الصفة

قوله: (أي صالحة) أي: للسير فيها. **قوله: (فلا فائدة فيه)** أي: في التعييب الحامل على عدم أخذها فوجب أن يقدر الوصف لأجل أن يكون للتعييب فائدة. **قوله: (فلا فائدة فيه)** أي: في تعييبها حين عد تقدير الصفة يعني تعييبها يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها ا هـ شمني. **قوله: (وإلا كان مفهومه)** وهو أنه كان قبل الآن على الباطل. **قوله: (وليست دارنا الخ)** هذا عجز بيت صدره:

٨٦٤ ـ **التخريج**: البيت للعباس بن مرداس في (ديوانه ص ٨٤؛ والدرر ٦/ ٢٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥١؛ والشعر والشعراء ٢/ ٧٥٢؛ ولسان العرب ١/ ٧٢ (درأ)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٦٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٤٠١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠).

شرح المفردات: ذو تدرأ: أي ذو قوة ومنعة.

المعنى: يقول: لقد كنت في الحرب ذا منعة وقوّة، ولي فضل كبير في الغنائم فكيف لم أُعط شيئاً جزيلاً ولم أمنع؟

٨٦٥ ـ **التخريج**: البيت لعمران بن حطان في (ديوانه ص ١١٢؛ وتخليص الشواهد ص ١٢١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦١، ٣٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٠٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٦؛ والكتاب ٣/ ٤٨٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٤٢ (مهه)؛ والمقتضب ٢/ ٢٨٨، ٤/ ٢٧٧).

اللغة: المهاه: الصفاء والرونق الجميل.

المعنى: ليس لحياة المرء رونق بهي، وليس باقياً فيها، بل لا بد من نهايتها وانتقاله إلى الدار الآخرة.

أي: من أختها السابقة، وبدار طائلة، ولم أُعْطَ شيئاً طائلاً؛ دَفْعاً للتناقض فيهن ﴿قلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ [المائدة: ٦٨] أي: نافع، ﴿إنْ نَظُنُّ إلا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] أي: ضعيفاً.

حذف المعطوف

ويجب أن يتبعَهُ العاطِف، نحو: ﴿لاَ يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحديد: ١٠] أي: ومَنْ أنفقَ من بعده. دليلُ التقدير أن الاستواء إنّما يكونُ بين شيئين، ودليلُ المقدّر ﴿أُولٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الذينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾ [الحديد: ١٠]، ﴿لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿والذينَ آمَنُوا باللَّهِ وَرُسِلِهِ وَلَمْ يُفَرّقوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢]، أي: بين أَحَدٍ وأَحَدٍ منهم؛ وقيل: «أحد» فيهما ليس بمعنى «واحد» مثله في ﴿قلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، بل هو الموضوع للعموم، وهمزته أصلية لا مبدلة من الواو، فلا تَقْدير؛ ورُدَّ بأنه يَقْتضي حينئذٍ أَن المُعَرَّض بهم وهم الكافرون فرَّقوا بين كلِّ الرسل، وإنّما فرقوا بين محمد عليه الصلاة والسلام وبين غيرِهِ في النبوَّة؛ وفي لزومِ هذا نظر، والذي يظهر لي وَجْه التَّقدير، وأن

وليس لعيشنا هذا مهاة

أي: صفاء ولذة وقوله هاتا أي هذه أي دار الدنيا. **قوله: (دفعا للتناقض فيهن)** أما التناقص في قوله دارنا فيفيد أنه له دار، وقوله ليست بدار يفيد أنه ليست له دار، وقوله فلم أعط شيئاً ظاهره أنه لم يحصل له إعطاء شيء، وقوله ولم أمنع يفيد أنه أعطى شيئاً وهو تناقض، وأما الآية فقوله إلا هي أكبر من أكبر من أختها من المعلوم أن مفاد الآية أن كل آية توصف بكونها أكبر وغير أكبر لأنه إذا كان كل آية أكبر من غيرها فتكون هذه أكبر وغيرها مفضولاً والغير أيضاً أكبر وهذه مفضولة فصار كل آية فاضلة ومفضولة وهو تناقض، فإذا قلنا أكبر من أختها السابقة اندفع التناقض. **قوله: (دليل التقدير)** أي: الدليل على أن الكلام لا بد فيه من تقدير أن الاستواء الخ، وقوله ودليل المقدر أي والدليل على خصوص ذلك المقدر. **قوله: (أي بين أحد وأحد منهم)** أي: بين واحد وواحد منهم. **قوله: (فيهما)** أي: الآيتين. **قوله: (مثله في قل هو الله أحد)** أي: فإنه بمعنى واحد فأصله وحداً أبدلت الواو همزة. **قوله: (مثله في قل هو الله أحد)** أي: خلافاً للقول الأول الذي يقدر بين أحد وأحد فإنه يجعل أحد من الذي همزته منقلبة عن الواو وهذا أي أحد هو الذي لا يلزم النفي بخلاف أحد الذي همزته أصلية الموضوع للعموم كديار. **قوله: (فلا تقدير)** أي: لأن المعنى ولم يفرقوا بين أحد أي أي أحد. **قوله: (وفي لزوم هذا نظر)** أي: لأن اللازم من نفي التفريق بين كل الرسل على سبيل التعريض بالغير ليس تفريق المعرض بهم بين كل الرسل، بل إما التفريق بين كل الرسل أو التفريق بين بعض منهم. **قوله: (وفي لزوم هذا)**

المقدَّر بين «أحد» وبين «الله» بدليل ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: ١٥٠]، ونحو: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد؛ وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى في أول السورة ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥]، ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ﴾ [الأنعام: ١٣] أي: وما تحرك؛ وإذا فسّر «سكن» بـ «استقرّ» لم يحتج إلى هذا، ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: فإن أُحصرتم فحللتم، ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: فَحَلق ففدية، ﴿لاَ يَنْفَعُ نَفْساً إِيمانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمانِهَا خَيْراً﴾ [الأنعام: ١٥٨]، أي: إيمانها وكسبها؛ والآيةُ من اللفِّ والنشر؛ وبهذا التقدير تندفع شبهةَ المعتزلة كالزمخشري وغيره، إذ قالوا: سَوَّى اللَّهُ تعالَى بين عَدَمِ الإيمان وبين الإيمان الذي لم

أي: الرد على هذا القول نظر أي لأن السلب الكلي يكفي في مناقضته الإيجاب الجزئي، وحينئذٍ فنفي التفريق بين كل الرسل لا يلزم أن يكون لمعرض بهم فرقوا بين الكل، وإنما هو تعريض بمن لم يفعل ذلك فيقصد على من فرق بين بعض وبعض. **قوله: (وأن المقدر الخ)** أي: ولا نقدر بين أحد وأحد. **قوله: (وأن المقدر بين أحد وبين الله)** أي: بل تؤمنون بالله وبكل أحد من الرسل. **قوله: (بدليل ويرون الخ)** أي: فهذا التقدير أرجح مما ذهب إليه القائل بأن أحداً هنا هو الموضوع للعموم بسبب ما ذكره من الدليل لأن القرآن يفسر بعضه ببعض ويستدل على التقدير في بعض مواضعه من بعض. **قوله: (أن يفرقوا بين الله ورسله)** أي: بأن يؤمنوا بالله ويكفروا بالرسل. **قوله: (وقد يكون اكتفى عن هذا)** أي: لأن المستقر شامل للساكن والمتحرك. **قوله: (أي فحلق)** أي: بدليل ما قبله وهو لا تحلقوا رؤوسكم. **قوله: (أو كسبت)** أي: ولم تكن كسبت، وقوله في إيمانها أي تصديقاً فالمراد بالإيمان التصديق الذي هو إيمان لغوي وهذا على كلام المعتزلة.

قوله: (وكسبها) يقدر بعد قوله إيمانها من قوله لا ينفع نفساً إيمانها. **قوله: (والآية من اللف والنشر)** أي: فقوله لم تكن آمنت من قبل راجع لقوله لا ينفع نفساً إيمانها، وقوله أو كسبت في إيمانها خيراً راجع لقوله وكسبها أي إن التي لم تؤمن من قبل لا ينفعها إيمانها أي يوم طلوع الشمس من مغربها والتي لم تكن كسبت خيراً قبل ذلك لا ينفعها كسبها خيراً إذ ذاك تأمل. **قوله: (وبهذا التقدير تندفع الخ)** أي: لأن قوله لم تكن راجع لقوله إيمانها، وقوله أو كسبت راجع لمحذوف أي وكسبها والمعنى لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل ولا ينفع نفساً كسبها لم تكن كسبت فالمنفي هو النفع بالكسب، وحينئذٍ فالتسوية في الآية إنما هي بين عدم النفع بالإيمان وعدم النفع بالكسب لا بين عدم الإيمان، والإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح كما فهم المعتزلة. **قوله: (تندفع شبهة المعتزلة)** أي: في قولهم إن الإيمان لا ينفع إذا كان مجرداً عن العمل الصالح.

قوله: (تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشري) حاصله أن الزمخشري جعل لم تكن آمنت

يَقْتَرِنْ بالعمل الصَّالح في عدم الانتفاع به؛ وهذا التأويل ذكره ابن عطيّة وابن الحاجب.

ومن القليل حذف «أم» ومعطوفها كقوله [من الطويل]:

[دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ، إِنِّي لأَمْرِهِ مُطِيعٌ] فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُهَا

أي: أم غيّ، وقد مَرَّ البحث فيه.

حذف المعطوف عليه

﴿أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠]، أي: فضرب فانفجرت؛

من قبل صفة لقوله نفساً، وقوله أو كسبت في إيمانها خيراً عطفاً على آمنت والمعنى ان أشراط الساعة إذا جاءت ذهب أوان التكليف عندها فلم ينفع الإيمان حينئذٍ نفساً غير مقدمة إيمانها من قبل ظهور الآيات أو مقدمة إيمانها غير كاسبة خيراً في إيمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة إذا آمنت في غير وقت الإيمان وبين النفس التي آمنت في وقته ولم تكسب خيراً هذا حاصل كلامه، وأجاب المصنف عن التمسك بالآية بأنها من قبيل اللف التقديري فتقدر محذوفاً معطوفاً على فاعل ينفع وهو إيمانها أي لا ينفع نفساً إيمانها ولا كسبها أي لا ينفع نفساً إيمانها في التي لم تكن آمنت من قبل ولا كسبها خيراً في التي آمنت من قبل، ولكن لم تكسب خيراً قبل فنفي نفع الإيمان راجع للنفس التي لم يصدر منها الإيمان قبل ذلك ويكون نفي نفع الكسب راجعاً إلى النفس التي صدر منها الإيمان قبل ذلك، ولكنها لم تكن كسبت في إيمانها خيراً وبهذا التأويل توافقت الآيات والأحاديث الشاهدة على أن مجرد الإيمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين. **قوله**: (**إذ قالوا الخ**) حاصل الشبهة أن الله سوى بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع فيكون الإيمان مركباً من التصديق والعمل، وأن التصديق بدون العمل الصالح لا ينفع وهذا مبني على ما فهموه من أن معنى الآية لم تكن آمنت أو كانت آمنت ولم تكن كسبت في إيمانها خيراً. **قوله**: (**الذي لم يقترن بالعمل الصالح**) أي: وتمسكوا بظاهر الآية على أن الإيمان مجرداً عن العمل الصالح لا ينفع. **قوله**: (**ومن القليل الخ**) أي: أنه يكثر في العاطف أن يحذف مع المعطوف بخلاف أم العاطفة فإنه يقل حذفها معه. **قوله**: (**كقوله**) أي: قول أبي ذؤيب الهذلي وصدره:

دعاني إليها القلب إني لأمرِهِ

سميع. **قوله**: (**وقد مر الخ**) حاصله أنه لا مانع من جعل الهمزة بمعنى هل وهل لا معادل لها، وحينئذٍ فلا حذف.

حذف المعطوف عليه

قوله: (**أي فضرب فانفجرت**) أي: فحذف المعطوف عليه والفاء الداخلة على فانفجرت عطف تلك الجملة على الجملة المحذوفة ولا يصح، وتكون عاطفة لجملة

وزعم ابن عُصفور أن الفاء في ﴿فانفجرت﴾ هي فاء «فضرب»، وأن فاء ﴿فانفجرت﴾ حُذفت، ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه، وليسَ بشَيْءٍ؛ لأن لفظ الفاءَيْن واحد، فكيف يحصل الدليل؟ وجَوَّز الزمخشري ومَنْ تبعه أن تكونَ فاء الجواب، أي: فإنْ ضَرَبْتَ فَقَدِ انفجرت، ويردُّه أن ذلك يقتضي تقدّم الانفجار على الضرب مثل ﴿إِنْ تَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، إلاّ إن قيل: المراد فقد حكمنا بترتُّب الانفجار على ضربك؛ وقيل في ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢١٤، آل عمران: ١٤٢]: إنّ «أمْ» متّصلة، والتقدير: أعلمتم أن الجنَّة حفّتْ بالمكارِه أم حسبتم.

حذف المبدل منه

قيل في ﴿وَلاَ تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمْ الْكَذِبَ﴾ [النمل: ١١٦]، وفي ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١]: إنّ «الكذب» بدل من مفعول «تصف» المحذوف، أي: لما تصفه؛ وكذلك في ﴿رسولاً﴾ بناءً على أن «ما» في ﴿كما﴾ موصول اسميّ، ويردُّه أن فيه إطلاق «ما» على الواحد من أُولي العلم؛ والظاهرُ أن

انفجرت على جملة اضرب، ولو على القول بجواز عطف الخبر على الإنشاء لأنه لا يترتب على مجرد الأمر بالضرب الانفجار. **قوله: (هي فاء فضرب)** أي: فالمحذوف حينئذٍ هو المعطوف عليه والعاطف معاً. **قوله: (ان ذلك يقتضي الخ)** أي: لأن الجزاء إذ صدرا بالفاء وقد لزم أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى، وفعل الشرط الواقع هنا بعد أن مستقبل معنى فيكون الانفجار سابقاً على الضرب. **قوله: (يقتضي تقدم الانفجار الضرب)** أي: مع أنه في الواقع متأخر عنه. **قوله: (إلا إن قيل الخ)** هذا استثناء مما يفيده الرد أي وتقدم الانفجار باطل الخ وتوضيحه أن المراد فقد انفجرت في حكمنا وترتيبنا لا في الخارج ولا شك أن الحكم بالانفجار وترتبه على الضرب سابق عليه، وإن كان الانفجار بالفعل متأخر عندهم ثم أن الفاء على التقديرين تسمى فصيحة لإفصاحها عن المقدر، ولو غير شرط ويقال فيها أيضاً فاء الفضيحة بالمعجمة لفضحها المقدر وكشفه، ومن أمثلتها دالة على شرط قول الشاعر:

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا

أي: إن كان الأمر كذلك فقد جئنا، وفي المفتاح أنها فصيحة على التقدير الأول وهو كونها للعطف على محذوف والأكثر أنها فصيحة على التقديرين. **قوله: (فقد حكمنا بترتب الانفجار)** أي: والحكم بالترتب سابق على الانفجار والانفجار بعد الضرب. **قوله: (ان أم متصلة)** أي: عاطفة على محذوف. **قوله: (وكذلك في رسولاً)** أي: وكذلك يقال في رسولا أي إنه بدل من مفعول أرسلنا المحذوف. **قوله: (موصول اسمي)** أي: كالذي

«ما» كافّة، وأظهر منه أنها مصدريّة، لإبقاء الكافِ حينئذٍ على عمل الجرّ؛ وقيل في ﴿الكَذِبَ﴾ إنه مفعول إمّا لِـ «تقولوا» والجملتان بعد بدلٌ منه، أي: لا تقولوا الكذبَ لِمَا تصفُه ألسنتُكم من البهائم بالحلّ أو الحرمة، وإما لمحذوف، أي: فتقولون الكذب، وإما لِـ «تصف» على أن «ما» مصدريَّة والجملتان محكيَّتا القول، أي: لا تحلِّلوا وتُحرِّموا لمجرد قولٍ تنطقُ به ألسنتكم؛ وقرىء بالجر بدلاً من ﴿ما﴾ على أنها اسمٌ، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعاً لِـ «كذوب» صفة للفاعل؛ وقد مرَّ أنه قيل في «لا إلٰه إلا الله»: إنَّ الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف.

حذف المؤكّد وبَقاء توكيده

قد مَرَّ أن سيبويه والخليل أجازاه، وأن أبا الحسن ومَنْ تبعه منعوه.

حذف المبتدأ

يكثر ذلك في جواب الاستفهام، نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ؟ نَارُ اللَّهِ﴾

أرسلناه حال كونه فيكم رسولاً. **قوله**: **(من أولي العلم)** أي: مع أنها تكون لما يعقل. **قوله**: **(من أولي العلم)** أي: وهو خلاف الظاهر. **قوله**: **(والظاهر أن ما كافة)** أي: والكافة تبطل تعين الدخول على الأسماء، وقوله والظاهر أن ما كافه أي للكلف عن عمل الجر، وحينئذٍ فلا داعي لتقدير ضمير ورسولا مفعول أرسلنا. **قوله**: **(إنها مصدرية)** أي: ورسولا مفعول أرسلنا ولا داعي لتقدير الضمير. **قوله**: **(والجملتان بعده)** أي: هذا حلال وهذا حرام. **قوله**: **(أي لا تقولوا الخ)** هذا حل معنى وإلا فحل التقدير ولا تقولوا الكذب هذا حلال وهذا حرام في شأن البهائم التي تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة بأن تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه البهيمة حرام، فقوله من البهائم بيان لما تصفه ألسنتكم أي لا تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه حرام كذباً وافتراءً على الله. **قوله**: **(وأما المحذوف)** أي: والأصل ولا تقولوا في شأن البهائم التي تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة هذا حلال الخ فتقولون الكذب.

قوله: **(على أن ما مصدرية)** أي: لا على أنها موصول وإلا كان العائد أعني المفعول محذوفاً. **قوله**: **(أي لا تحللوا الخ)** هذا حل معنى إشارة أن في الكلام حذفاً وأصل التقدير لا تقولوا هذا حلال وهذا حرام لأجل وصف ألسنتكم للبهائم بالكذب. **قوله**: **(وقرىء بالجر)** أي: للكذب كذا تقول فيما بعد. **قوله**: **(وقرىء بالجر)** أي: والمعنى لا تقولوا لأجل البهائم التي تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة أي لا تقولوا للكذب هذا حلال الخ. **قوله**: **(صفة الفاعل)** أي: وهو ألسنتكم. **قوله**: **(وقد مر)** أي: في النوع الثاني من الجهة السادسة. **قوله**: **(قد مر)** أي: في الشرط الثاني من الشروط الثمانية المذكورة للحذف في الخاتمة. **قوله**: **(منعوه)** فشرطوا في الحذف أن لا يكون المحذوف مؤكداً

[الهمزة: ٥ ـ ٦] أي: هي نار الله ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ؟ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: ١٠ ـ ١١]، ﴿مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ؟ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٧ ـ ٢٨]، الآيتين، ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمْ؟ النَّارُ﴾ [الحج: ٧٢].

وبعد فاء الجواب، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦، والجاثية: ١٥] أي: فعملُه لنفسه وإساءتُه عليها، ﴿وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي: فَهُمْ إخوانكم ﴿فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، ﴿وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُوسٌ قَنُوطٌ﴾ [فصلت: ٤٩]، ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، أي: فالشاهد، وقرأ ابن مسعود ﴿إن تُعَذبهم فَعِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨].

وبعد القول، نحو: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥]، ﴿إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢]، ﴿سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ﴾ [الكهف: ٢٢] الآيات، ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلامٍ﴾ [الأنبياء: ٥].

وبعد ما الخبرُ صفةٌ له في المعنى، نحو: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]، ونحو: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة: ١٨، ١٧١].

بالفتح لأن الحذف ينافي التوكيد. **قوله: (الآيتين)** المراد بالآية الثانية قوله وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال في سموم أي هم في صدورهم سموم. **قوله: (قل هل أنبئكم بشر من ذلكم)** صوابه أفأنبئكم لأنه التلاوة، وقوله من ذلكم النار أي هي النار.

قوله: (فطل) أي: فالمصيب طل. **قوله: (فيؤس)** أي: فهو يؤس. **قوله: (فإن لم يكونا رجلين)** أي: الشهيدان. **قوله: (أي فالشاهد)** أل للجنس الصادق بالشاهدين وهما بمعنى الشهيدين فلا حاجة للاعتراض بأن الأولى أي فالشهيدان. **قوله: (أي فالشاهد)** قال الدماميني: المناسب لقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم أن يكون هذا من حذف الفعل أي فليستشهد رجل وامرأتان من الاستشهاد وقدره الزمخشري فعلاً من الشهادة، فقال فليشهد رجل وامرأتان وما قدرناه أولى إذ المأمور هم المخاطبون لا الشهداء وعلى تقدير أن يكون المحذوف مبتدأ كما قال المصنف فليقدر فالشهيدان لأن الشهيد هنا بمعنى الشاهد لأن الشاهد المراد به الجنس. **قوله: (فعبادك)** أي: فهم عبادك. **قوله: (إلا قالوا ساحر أو مجنون)** أي: هو ساحر أو هو مجنون. **قوله: (وقالوا أساطير الأولين)** أي: هو أساطير الأولين، قال الدماميني: ويحتمل أن أساطير الأولين مبتدأ وجملة اكتتبها خبر، وحينئذٍ فلا حذف أصلاً. **قوله: (سيقولون ثلاثة)** أي: هم ثلاثة. **قوله: (أضغاث)** أي: هو أضغاث. **قوله: (وبعدما الخبر الخ)** أي: وبعد شيء كالمؤمنين والقوم الذين اشتروا الضلالة بالهدى في الآيتين الخبر عنه صفة لذلك الشيء في المعنى ولا شك ان التائبون

ووقع في غير ذلك أيضاً، نحو: ﴿لاَ يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: ١٩٦ ـ ١٩٧]، ﴿وَلاَ تَقُولُوا ثَلاثَةٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿لم يَلْبَثُوا إِلاَّ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، بَلاَغٌ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وقد صرح به في ﴿هٰذَا بَلاَغٌ لِلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، ﴿سُورةٌ أَنْزَلْنَاها﴾ [النور: ١] أي: هذه سورة، ومثله قول العلماء: «باب كذا» وسيبويه يصرِّح به.

حذف الخبر

﴿وَطَعَامُ الَّذِين أُوتوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ، والْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥] أي: حلٌّ لكم، ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ، وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] أي: دائم؛ وأما ﴿أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ﴾ [البقرة: ١٤٠] فلا حاجة إلى دعوى الحذف كما قيل؛ لصحّة كونِ «أعلم» خَبَراً عنهما؛ وأما «أَنْتَ أعلم وَمَالك» فمشكل لأنه إن عُطِف على «أنت» لزم كون «أعلم» خبراً عنهما؛ أو على «أعلم» لزم كونُهُ شريكه في الخبرية، أو ضمير «أعلم» لزم أيضاً نسبةُ العِلْم إليه والعطفُ على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فَصْل، وإعمالُ «أفعل» في الظاهر؛ وإن قدر مبتدأ حُذِفَ خبرَهُ لزم كونُ المحذوف «أعلم»،

هم المؤمنون ولا يصح أن يقال بعد مبتدأ لأن المبتدأ دائماً كذلك. **قوله: (متاع قليل)** أي: هو متاع أي تقبلهم متاع قليل.

قوله: (ولا تقولوا ثلاثة) أي: لا تقولوا هم أي مريم وعيسى والله آلهة ثلاثة أي مستوون في استحقاق العبادة، وقوله ولا تقولوا ثلاثة الخ الأولى حذفه لأن هذا في الأمثلة المذكورة للحذف بعد القول، وقد سبق والكلام هنا في حذف المبتدأ واقعاً بعد غير القول. **قوله: (وقد صرح به)** أي: بذلك المبتدأ. **قوله: (أي هذه سورة)** أي: فجملة أنزلناها صفة لسورة ويحتمل أن سورة مبتدأ وجملة أنزلناها صفة والخبر محذوف أي فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها. **قوله: (وسيبويه يصرح به)** أي: بالمبتدأ في ذلك فيقول هذا باب. **قوله: (والمحصنات من المؤمنات)** أي: حل لكم، وقوله أي حل لكم أي يقدر في الموضعين. **قوله: (إلى دعوى حذف)** أي: أم الله أعلم. **قوله: (لصحة كون اعلم خبراً عنهما)** أي: فالخبر عنهما واحد غاية الأمر أنه قدم على أحدهما. **قوله: (لزم كون أعلم الخ)** أي: وهذا لا يصح نظراً للمال لأنه لا يعلم. **قوله: (لزم كونه شريكه)** أي: فيلزم أن المخاطب نفس المال لأن المبتدأ نفس الخبر. **قوله: (إليه)** أي: إلى المال أي ونسبة العلم للمال لا تصح. **قوله: (وإن قدر)** أي: مالك أي وجعل من عطف الجمل. **قوله: (لزم كون المحذوف اعلم)** أي: بدليل المذكور أي لا يصح أن يكون المال يعلم.

والوَجْهُ فيه أن الأصل: بمالك، ثم أُنيبت الواوُ منابَ الباء قصداً للتَّشاكُل اللفظيّ، لا للاشتراكِ المعنويّ، كما قُصِد بالعطف في نحو: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فيمن خفض على القول بأن الخفض للجوار؛ ونظيره «بِعْتُ الشّاءَ شَاةً وَدِرهَماً» والأصل: شاة بدرهم؛ وقالوا: «النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بأَعْمَالِهِمْ، إن خَيْرٌ فَخَيْرٌ» أي إن كان في عملهم خير، فحذفت «كان» وخبرها، وقال [من الكامل]:

٨٦٦ ـ لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ من خَائِفٍ   يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْس مُجِيرُ

قوله: **(والوجه فيه الخ)** هذا التوجيه مخالف للقواعد والحق ما قاله الرضى أن الأصل أنت أعلم بحال مالك، فأنت ومالك أي مقترنان لا علقة لنا بكما فلا نشير عليك فيه بشيء فحذف بحال مالك وهو متعلق أعلم وحذف المبتدأ الثاني وهو أنت المعطوف عليه مالك لقيام القرينة عليه فصار أنت أعلم ومالك فالواو حرف عطف للمعية ومالك عطف على أنت المحذوفة وجملة فأنت ومالك عطف على الجملة الأولى، وأما قوله وأرجلكم فالحق أن الواو عاطفة على الوجوه مشركة في المعنى والإعراب والتقديري والخفض إنما جاء من الجوار لأن المجاورة تؤثر، وأما قوله ودرهماً فأصله دفعت شاة وأخذت درهماً فحذف الفعل المعطوف والمعطوف عليه فهو من الباب الآتي لا مما نحن فيه بل القول بالخفض للجوار هو دليل على أن الواو عاطفة على وجوهكم لا أنها عاطفة على الرؤوس حتى تكون الواو للتشريك اللفظي والمعنوي.

قوله: **(قصداً للتشاكل)** أي: التشابه في أن كلاً من المتعاطفين مرفوع أي فالواو حرف عطف صورة في المعنى نائبة عن الباء وللتشاكل اللفظي أي في الإعراب بين أعلم ومال. **قوله: (كما قصد)** أي: الاشتراك المعنوي. **قوله: (على القول)** أي: بناءً على القول الخ. **قوله: (ونظيره)** أي: نظير المثال في كون الواو نائبة فيه مناب الباء قصداً للتشاكل اللفظي. **قوله: (فحذفت كان وخبرها)** أي: وهو محل الشاهد لأن المراد بالخبر في الترجمة المحذوف الخبر الذي للمبتدأ أو الخبر لغيره. **قوله: (لهفي عليك)** اللهف بفتح الهاء مصدر لهف بكسر بمعنى حزن وتحسر، وقولهم يا لهف فلان كلمة أيتحسر بها على ما فات والجوار بكسرها الجيم أن تعطي الرجل ذمة يكون بها جارك فتجيره ا هـ شمني، وهذا يفيد أن الهاء في لهفي مفتوحة ولكن في نسخ عدة سكونها أي أتلهف عليك

---

٨٦٦ ـ **التخريج**: البيت للشمردل بن عبد الله الليثي في (شرح التصريح ١/ ٢٠٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٧؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٠٣؛ وللتميميّ الحماسيّ في الدرر ٢/ ٦٣؛ وللتّيمي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٥٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٨٢؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٦).

شرح المفردات: اللهفة: التحسّر. يبغي: يريد. المجير: المعين.

المعنى: يقول: إنّي أتحسّر عليك تحسّر خائف يريد الاستجارة بك في وقت عزّ عليه المجير.

أي: ليس له، وقالوا: «مَن تأنّى أصابَ أو كادَ، ومَن اسْتَعْجَلَ أخطأ أو كاد»، وقالوا: «إنّ مالاً وَإنّ وَلَداً»، وقال الأعشى [من المنسرح]:

إنَّ مَـحَـلاً وَإن مُـرْتَـحَـلاً ... [وَإنَّ فِـي الـسَّـفْـرِ إذْ مَـضَـوْا مَـهَـلاً]

أي: إن لنا حلولاً في الدنيا وإن لنا ارتحالاً عنها وقد مرّ البحث في ﴿إن الّذين كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، ﴿إنّ الَّذِينَ كَفَرُوا بالذِكْرِ لَمّا جَاءَهُم﴾ [فصلت: ٤١] مستوفى؛ وقال تعالى: ﴿قَالُوا لاَ ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، أي: علينا، ﴿وَلَو تَرَى إذْ فَزِعُوا فَلاَ فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١] أي: لهم، وقال الحماسي [من مجزوء الكامل]:

مَـن صَـدّ عـن نِـيـرَانِـهَـا ... فـأنَـا ابـنُ قَـيـسٍ لاَ بَـرَاحُ

وقد كثر حذف خبر «لا» هذه حتى قيل: إنه لا يذكر، وقال آخر [من الطويل]:

لأجل لهفة من خائف والبيت لشمردل الليثي بن شريك بن عبد الله بن رؤبة شاعر إسلامي في أيام جرير والفرزدق يرثي منصور بن زياد وبعده:

أمـا الـقـبـور فـإنـهـن أوانـس ... بـجـوار قـبـرك والـديـارَ قـبـورُ
عـمـت فـواضـلـه فـعـم مـصـابـه ... فـالـنـاس فـيـه كـلـهـم مـأجـورُ
يـثـني عـلـيـك لـسـان مـن لـم تـولـه ... خـيـراً لأنـك بـالـثـنـاء جـديـرُ
ردت صـنـائـعـه إلـيـه حـيـاتـه ... فـكـأنـه مـن نـشـرهـا مـنـشـورُ
والـنـاس مـأتـمـهـم عـلـيـه واحـد ... فـي كـل دار أنَّـة وزفـيـرُ
عـجـبـاً لأربـع أذرع فـي خـمـسـة ... فـي جـوفـه جـبـل أشـم كـبـيـرُ

قوله: (حين ليس مجير) الذي في توضيح المصنف حين لات مجير مستشهداً بذلك على إهمال لات لعدم دخولها على الزمان. **قوله: (أو كاد)** أي: أو كاد أن يصيب. **قوله: (أو كاد)** أي: أن يخطىء فقد حذف خبر كاد في الموضعين. **قوله: (إن مالاً وإن ولداً)** أي: إن لنا مالاً وإن لنا ولد. **قوله: (وقد مر البحث الخ)** الآية الأولى لم يتقدم فيها كلام أصلاً، وأما الآية الثانية فتقدم في المثال الأول من الجهة الرابعة أن الخبر فيها محذوف أي هالكون أو هو مذكور وهو قوله أولئك ينادون الخ وما بينهما اعتراض، وقوله في إن الذين كفروا الخ، قال الزمخشري خبر إن في هذه الآية محذوف أي يذيقهم العذاب بدليل جواب الشرط بعد. **قوله: (إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله)** والمسجد الحرام أي ويصدون عن المسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواءً العاكف فيه والباد. **قوله: (وقال الحماسي)** أي: الشاعر المذكور شعره في ديوان الحماسة وهذا الشاعر هو سعد بن مالك. **قوله: (لا براح)** أي: بالرفع كما سبق في لا. **قوله: (وقد كثر حذف خبر لا)** أي: النافية للجنس.

٨٦٧ ـ إذَا قِيلَ سِيرُوا إنّ لَيْلَى لَعَلَّهَا، جَرَى دُونَ لَيْلَى مَائِلُ الْقَرنِ أعْضَبُ

ما يحتملُ النوعين

يكثر بعد الفاء نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢، والمجادلة: ٣]، ﴿فَعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤، ١٨٥]، ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿فَنَظِرَةٌ إلى ميسرةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي: فالواجبُ كذا، أو فعَلَيْهِ كذا، أو فعليكم كذا.

ويأتي في غيره نحو: ﴿فَصَبْرٌ جميلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] أي أمري، أو أمثَلُ، ومثله ﴿طَاعَةٌ وَقَولٌ معرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١] أي أمرنا أو أمثَلُ، ويدل للأول قوله [من الطويل]:

قوله: (إن ليلى) خبر إن قوله لعلها مع الخبر المحذوف. **قوله: (جرى الخ)** جواب إذا والقرن بالنون والأعضب مكسور شبه المانع بكبش كذلك بجامع القبح. **قوله: (ما يحتمل النوعين)** أي: حذف المبتدأ أو حذف الخبر. **قوله: (يكثر بعد الفاء)** أي: عقيبها من غير فاصل بينه وبينها ا هـ شمني. **قوله: (أي فالواجب)** هذا هو المبتدأ المحذوف، وقوله كذا هو المذكور من التحرير وما معه. **قوله: (أو فعليكم الخ)** هذا ناظر للأخير إذ لا يصح فيه إلا ذلك أي فعليكم نظرة. **قوله: (ويأتي في غيره)** أي: في غير هذه الفاء.

قوله: (ويأتي في غيره) أي: في غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذي ذكرناه فلا يرد فصبر جميل؛ لأن احتماله للنوعين، وإن كان بعد الفاء إلا أنه ليس بعدها بالمعنى المذكور ا هـ شمني. **قوله: (ويدل للأول)** أي: تقدير المبتدأ قوله أمرك طاعة أي فقد وقع لفظ الطاعة في كلام العرب خبراً عن مبتدأ مذكور هو لفظ الأمر فترجح بذلك أنه عند احتمال الحذف يجعل خبر المبتدأ محذوف تقديره أمر. **قوله: (ويدل للأول)** قال الدماميني: فيه نظر لأنه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبراً عن مبتدأ مذكور هو لفظ الأمر أن يكون كذلك في كل تركيب ثم الظاهر أن الأمر في البيت واحد الأوامر وهو ضد النهي أي أمرك ذو طاعة أي مطاع ممتثل والأمر المقدر في الآية واحد الأمر وهو بمعنى الشأن فكيف يجعل الأول دليلاً على الثاني، قال الشمني لم يدع المصنف لزوم ذلك لزوماً عقلياً، وإنما يريد أنه لما وقع في كلام العرب لفظ طاعة في تركيب خبراً عن مبتدأ مذكور هو لفظ الأمر ولم يقع في كلامهم مبتدأ حذف خبره ترجح بذلك أنه عند الحذف خبر

---

٨٦٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (تذكرة النحاة ص ٥٧٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٦).

اللغة: مائل: منحن. أعضب: مكسور.

المعنى: إذا أردت السير إلى ديار ليلى لملاقاتها على ظن قربها يحول دون ذلك أشياء كثيرة قبيحة غير مستحبة عندي.

٨٦٨ ـ فَقَالت: عَلَى اسْمِ اللّهِ، أَمْرُكَ طَاعَةٌ [وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ مَا لَمْ أُعوَّدِ]

وقد مَرَّ تجويزُ ابن عصفور الوجهينِ في «لَعَمْرُكَ لأفعَلَنَّ»، و «أَيْمُنُ اللَّهِ لأفعَلَنّ» وغيرُه جَزَم بأن ذلك من حَذْفِ الخبر؛ وفي «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» وغيره جزم بأنه إذا جُعِل على الحَذْفِ كان من حذف المبتدأ.

حذف الفعل وحده

أو مع مُضمرٍ مرفوع أو منصوبٍ، أو معهما

يَطرِّدُ حذفه مُفَسَّراً، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَملِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، والأصلُ: لو تملكون تملكون، فلما حذف الفعلُ انفصلَ الضمير، قاله الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان؛ وعن البصريّين أنه لا يجوز «لَوْ زَيدٌ قَامَ» إلا في الشعر أو النُّدور، نحو: «لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي»، وقيل: الأصل: لو كنتم، فحذف «كان» دون اسمها، وقيل: لو كُنتم أنتم، فحُذِفا مثل «التَمِسْ وَلَوْ خَاتماً مِن حَدِيدٍ»، وبقي التوكيد.

لمبتدأ محذوف. **قوله: (الوجهين)** أي: فيجوز لعمرك يميني أو يميني لعمرك وكذا أيمن. **قوله: (كان من حذف المبتدأ)** أي: ولو جعل من حذف الخبر لسد شيء مسده ولم يوجد.

قوله: (وإن أحد من المشركين استجارك) أي: وإن استجارك أحد فحذف الفعل وحده مع الضمير المنصوب. **قوله: (إذا السماء انشقت)** أي: إذا انشقت السماء انشقت فحذف الفعل وحده. **قوله: (والأصل لو تملكون تملكون)** أي: فقد حذف الفعل وحده. **قوله: (لو زيد قام)** أي: أنهم يقولون إنه لا يجوز أن تدخل لو إلا على ظاهر لا على مقدر إلا نادراً ورد عليهم بقوله تعالى: ﴿لو أنتم تملكون﴾ [الإسراء: ١٠٠]. **قوله: (وقيل لو كنتم أنتم)** أي: فحذف الفعل مع مرفوعه وبقي التوكيد. **قوله: (مثل التمس ولو خاتماً من حديد)** أي: ولو كان الملتمس خاتماً من حديد فقد حذف الفعل مع مرفوعه. **قوله: (ويكثر)** عطف على يطرد.

---

٨٦٨ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في (ملحق ديوانه ص ٤٩٠؛ والأغاني ١/ ١٨٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢١، ٢/ ٩٢٨؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٠١؛ والخصائص ٢/ ٣٦٢).

اللغة: كلّفت: طلب مني فعل شيء زيادة عما اعتدته.

المعنى: ردت عليه محبوبته قائلة: سأفعل ما تطلبه أنت مني وإن كنت لم أعتد أن أفعل ذلك مع غيرك.

ويُكْثر في جواب الاستفهام، نحو: ﴿لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾ [العنكبوت: ٦١] أي: ليقولن خلقهنّ الله، ﴿وإذا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾ [العنكبوت: ٣٦٠].

وأكثر من ذلك كلّه حذف القول، نحو: ﴿وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سلامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣ ـ ٢٤] حتى قال أبو علي: حَذف القول من حديث البحر قُل وَلاَ حَرَج.

ويأتي حذف الفِعل في غير ذلك، نحو: ﴿انتهُوا خَيْراً لَكم﴾ [النساء: ١٧١]، أي: وَأْتوا خيراً؛ وقال الكسائي: يكن الانتهاء خيراً، وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، و «خيراً»: نعت لمصدرٍ محذوف، أي: انتهاءً خيراً، ﴿وَالّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدّارَ وَالإِيمان من قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٩]، أي: واعتقدوا الإِيمان من قبلِ هجرتهم؛ وقال [من الرجز]:

قوله: **(ويكثر في جواب الاستفهام)** وكذا جواب النفي نحو زيد ردا على من قال ما قام أحد وبعد فعل يستلزمه نحو:

ليبك يزيد ضارع لخصومة

على البناء للمفعول أي يبكيه ضارع ونظم بعضهم مواضع حذف الفعل ومواضع حذف الفاعل فقال:

عند النيابة مصدر وتعجب ومفرغ ينقاس حذف الفاعلِ
والفعل بعد إذا وان مستلزم وجواب نفي أو جواب السائلِ

والمراد بالتعب نحو أسمع بهم وأبصر أي بهم لكونه على صورة الفضلة كما يأتي ولا يرد نحو أغزن لأن المحذوف لعلة تصريفية كالثابت. **قوله: (خلقهن الله)** أي: فحذف الفعل مع الضمير المنصوب. **قوله: (قالوا خيراً)** أي: قالوا أنزل خيراً فحذف الفعل مع ضمير الرفع. **قوله: (حذف القول)** أي: حذفه إذا كان قولاً وَقوله وأكثر من ذلك أي من حذفه إذا كان مفسراً أو واقعاً في جواب استفهام. **قوله: (سلام عليكم)** أي: يقولون سلام عليكم وسيذكر المصنف حذف الحال أنه يجوز أن يكون التقدير قائلين سلام عليكم ا هـ شمني فعلى الاحتمال الثاني لا تكون الآية مما حذف فيه الفعل لكنها على كل حال مما حذف فيه القول. **قوله: (من حديث البحر)** أي: من الحديث الذي ينقل من البحر فهو مأخوذ من أمر متسع فيكون متسعاً. **قوله: (واتوا خيراً)** الدليل على تقدير ائت إنك نهيت في الأول عن شيء ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب أن ينتصب بائت أو أقصد أما يفيد هذا المعنى كذا قال الرضى. **قوله: (يكن الانتهاء خيراً)** أي: فالمحذوف على هذا كان واسمها. **قوله: (جملة واحدة)** أي: لا جملتان كما هو على القولين الأولين. **قوله: (أي واعتقدوا الإيمان)** أي: فالإيمان على هذا باقٍ على حقيقته والعطف من قبيل عطف الجمل ويجوز أن يكون من عطف المفردات على أن يكون

٨٦٩ ـ عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِدا [حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا]

فقيل: التقدير وسقيتها، وقيل: لا حذف، بل ضمّن «علفتها» معنى «أَنَلْتُها» و «أعطيتُها»، وألْزِمُوا صحة نحو «علفتها ماءً بارداً وتبناً» فالتزموه مُحْتَجِّينَ بقول طرفة [من الطويل]:

٨٧٠ ـ [أَعَمْرو بْنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْيَ صِرْمَةٍ] لَهَا سَبَبٌ ترعى بِهِ الْمَاءَ والشَّجَرْ

وقالوا: «الحمدُ للّهِ أهْلَ الْحَمْدِ» بإضمار «أمدح»؛ وفي التنزيل ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] بإضمار «أذمّ»؛ ونظائره كثيرة، وقالوا «أمّا أنتَ مُنْطَلِقاً انطلَقْتُ» أي: لأن كنتَ منطلقاً انطلقت؛ وقالوا: «لا أكلِّمُهُ مَا أنّ حِرَاء مَكانَه، وَمَا أن في السّماء نَجْماً»، أي: ما ثَبَتَ، ويروى «نجمٌ» بالرفع، فـ «أنّ»: فعلٌ ماضٍ بمعنى

التجوز واقعاً في الإيمان على طريق الاستعارة وتقريرها أن تقول شبه الإيمان من حيث إن المؤمنين من الأنصار تمكنوا منه تمكن المالك في ملكه بمدينة من المدائن الحصينة وادعى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به، واستعير اسم المشبه به للمشبه في النفس وطوى ذكر المشبه به ورمز له بذكر شيء لوازمه وهو التبوؤ على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات التبوؤ تخيل ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (علفتها الخ)** لا يعرف قائله تمامه:

حتى مشت همالة عيناها

ويروى غدت وبدت والمعنى واحد. **قوله: (وألزموا)** أي: من قال بالتضمير ألزموا بذلك فالتزموه واستدلوا لجوازه بنحو الخ. **قوله: (لها سبب الخ)** صدره:

أعمرو بن هند ما ترى رأيَ صرمةٍ

الهمزة للنداء والصرمة بكسر المهملة وسكون الراء وفتح الميم نحو الثلاثين من الإبل والشاهد أنه ضمن ترعى معنى تتناول فصح تسلطه على الماء. **قوله: (أي ما ثبت**

---

٨٦٩ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٨، ٧/ ٢٣٣؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٢٥٩؛ والإنصاف ٢/ ٦١٢؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٥؛ والخصائص ٢/ ٤٣١؛ والدرر ٦/ ٧٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٨ ٢/ ٩٢٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٠٥؛ ولسان العرب ٢/ ٢٨٧ (زجج)، ٣/ ٣٦٧ (قلد)؛ ٩/ ٢٥٥ (علف)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ١٠١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٠).

اللغة والمعنى: علف: أطعم. التبن: ما قطع من السنابل وسيقانه بعد الدرس. همّالة عيناها: أي غزيرة الفيض.

يقول: إنّه علف دابته تبناً، وسقاها ماء بارداً حتى سالت دموعها بغزارة.

٨٧٠ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في (ديوانه ص ٤٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٤٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٨١).

اللغة: الصرمة: قطيع من الإبل. السبب: الدخول في الجوار.

=

«عَرَض»، وأصله: «عَنَّ».

حذف المفعول

يكثر بعد «لو شئت»، نحو: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، أي: فلو شاء هدايَتكُمْ؛ وبعد نفي العِلْم ونحوه، نحو: ﴿إِلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]، أي: أنهم سفهاء، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥]، وعائد على الموصول، نحو: ﴿أَهْذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ [الفرقان: ٤١]، وحذف عائد الموصوف دون ذلك، كقوله [من الوافر]:

[حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ] وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

وعائد المخبَرِ عنه دونهما، كقوله [من الرجز]:

الخ) راجع لكل من المثالين أي ما ثبت استقرار حراً مكانه وما ثبت استقرار نجم في السماء.

قوله: (يكثر بعد لو شئت) أي: بعد فعل المشيئة الواقع شرطاً، وكذا بعد لو أردت ولو اخترت ونحو ذلك فإن فعل الجواب يدل على المفعول المحذوف ويبينه نحو فلو شاء لهداكم أجمعين أي لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين فإنه متى قيل لو شاء علم السامع أن هناك شيئاً تعلقت المشيئة به لكنه مبهم عنده، فإذا جيء بجواب الشرط صار مبيناً اللهم إلا أن يكون تعلق فعل المشيئة ونحوه بالمفعول غريباً فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به كقوله:

ولـو شـئـت أن أبـكـي دمـاً لـبـكـيـتـه عـلـيـه ولـكـن سـاحـة الـصـبـر أوسـعُ

فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلذا صرح بالمفعول لأجل أن يتقرر في نفس السامع ويأنس به. **قوله: (ونحوه)** أي: وبعد نفي نحو العلم لأبصار. **قوله: (ولكن لا يعلمون)** الأبلغ في الدم أن هذا منزل منزلة اللازم وحينئذٍ فلا حذف قاله الدماميني. **قوله: (ولكن لا تبصرون)** أي: لا تبصرون القرب أو الأصل لا تبصرونا.

قوله: (وعائداً على الموصول) عطف على قوله بعد لو شئت. **قوله: (أهذا الذي بعث الله رسولاً)** أي: بعثه. **قوله: (وحذف عائد الموصوف الخ)** أي: المفعول وحذف مبتدأ وقوله دون ذلك خبره أي إن حذفة أقل مما قبله. **قوله: (وما شيء حميت)** أي: حميته وهذا عجز بيت صدره:

حـمـيـت حـمـى تـهـامـة بـعـد نـجـدِ

= **المعنى:** يا عمرو، ما قولك في أخذ إبلي التي كانت ترعى آمنة في جواركم.

[قَدْ أصْبَحَتْ أمُّ الخيَارِ تَدَّعِي] عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وقوله [من المتقارب]:

[فَأقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ] فَثَوبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرّ

وجاءَ في غير ذلك، نحو: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢، والمجادلة: ٤]، ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً﴾ [المجادلة: ٤]، أي: فمن لم يجد الرقبة، فمن لم يستطع الصوم.

ومن غريبه حَذْفُ المقول وبقاء القول، نحو: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكم﴾ [يونس: ٧٧] أي: هو سحر، بدليل ﴿أَسِحْرٌ هذا﴾ [يونس: ٧٧]، ويكثر حذفه في الفواصل، نحو: ﴿وَمَا قَلى﴾ [الضحى: ٣]، ﴿وَلاَ تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧]، ويجوز حذف مفعولَيْ أعطى نحو: ﴿فأمَّا مَنْ أعْطَى﴾ [الليل: ٥]، وثانيهما فقط، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]، وأوّلهما فقط، خلافاً للسهيليّ، نحو: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩].

حذف الحال

أكثر ما يرد ذلك إذا كانَ قولاً أغْنَى عنه المَقُولُ، نحو: ﴿وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ

قوله: (عليّ ذنبا) هذا عجز بيت لأبي النجم صدره:

قد أصبحت أم الخيار تدعي

أي كله أصنعه. **قوله: (لبست)** أي: لبسته ويروى نسيت وصدره:

فأقبلت زحفاً على الركبتين

وهو لامرىء القيس. **قوله: (وجاء)** أي: حذف المفعول. **قوله: (في غير ذلك)** أي: ما ذكر من الأمور الخمسة. **قوله: (ومن غريبه)** أي: من حذف المقول. **قوله: (نحو قال موسى الخ)** ما ذكره المصنف أحد أوجه ذكرها في «الكشاف» وعبارته فإن قلت هم قطعوا بقولهم إن هذا لسحر مبين على أنه سحر فكيف قيل لهم أتقولون أسحر هذا قلت فيه أوجه أن يكون معنى قوله أتقولون وهو ما دل عليه قولهم إن هذا السحر مبين قبل أتقولون هو سحر ثم قيل أسحر هذا. **قوله: (أي هو سحر الخ)** يمكن أن الاستفهام من مقولهم تحقيراً من تجاهل العارف وإن جزموا بالسحر أو أنه توبيخ محطه ولا يفلح الساحرون فكأنهم قالوا أتأتونا بما لا فلاح فيه على انها حال من مقولهم. **قوله: (وما قلى الخ)** أي: قلاك ولا تخشاه. **قوله: (فأما من أعطى)** فيه أن هذا لم يقصد تعلقه بمفعول فهو منزل منزلة اللازم فالأولى أن يمثل بنحو أعطيت جواباً بالهل أعطيت زيداً. **قوله: (ولسوف يعطيك)** أي: خيراً وقوله حتى يعطوا أيعطوكم.

عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣ ـ ٢٤] أي: قائلين ذلك؛ ومثله ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إبراهيم الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧] ويحتمل أن الواو للحال، وأن القول المحذوف خبر، أي: وإسماعيل يقول، كَما أنَّ القولَ حُذِف خبراً للموصول في ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيقرِّبونا﴾ [الزمر: ٣]، ويحتمل أنّ الخبرَ هنا ﴿إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [الزمر: ٣] فالقول المحذوف نصبٌ على الحالِ أو رفعٌ خبراً أوّل، أو لا مَوضِع له، لأنه بدل من الصلة؛ هذا كله إن كان ﴿الذين﴾ للكفّار، والعائد الواو، فإن كان للمعبودينَ عيسى والملائكة والأصنام والعائد محذوف ـ أي اتّخذوهم ـ فالخبر ﴿إن اللَّهَ يَحْكم بينهم﴾ وجملة القول حال أو بدل.

حذف التمييز

نحو: «كَمْ صُمْتَ»، أي: كم يوماً؛ وقال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عشر﴾ [المدثر: ٣٠]، ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، وهو شاذّ في باب «نِعم»، نحو: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجمعة فَبِهَا وَنِعْمَتْ»، أي: فبالرخصة أَخَذَ ونعمت رخصةً.

حذف الاستثناء

وذلك بعد «إلاّ» وغير المسبوقَيْنِ بـ «ليس»، يقال: «قَبَضْتُ عشرةً لَيْسَ إلاّ، أو ليس غير»، وقد تقدَّم؛ وأجاز بعضهم ذلك بعد «لم يكن»، وليس بمسموعٍ.

حذف حرف العطف

بابُه الشعرُ، كقول الحطيئة [من البسيط]:

قوله: (ربنا تقبل منا) أي: قائلين ربنا الخ. **قوله: (أي وإسمٰعيل يقول)** أي: والحال أن اسمٰعيل يقول. **قوله: (ما نعبدهم)** أي: يقولون ما نعبدهم فما نعبدهم مقول لاقول الواقع خبراً للذين. **قوله: (فالقول المحذوف نصب)** أي: على الحال أي قائلين ما نعبدهم. **قوله: (هذا)** أي: ما ذكر من الاحتمالات الثلاثة في جملة القول.

قوله: (تسعة عشر) أي: ملكاً. **قوله: (إن يكن منكم عشرون)** أي: رجلاً. **قوله: (ونعمت رخصة)** مثله نعم أنت فالفاعل ضمير مستتر فيها مميز بنكرة محذوفة يدل عليه السياق أي نعم كريماً أو شجاعاً أو فتىً فأنت هو المخصوص بالمدح. **قوله: (حذف الاستثناء)** أي: المستثنى. **قوله: (قبضت عشرة ليس إلا)** أي: ليس المقبوض إلا هي وقوله أو ليس غير أي ليس المقبوض غيرها. **قوله: (بابه الشعر)** أي: المسموع فيه وهذا

٨٧١ - إنَّ امْـرَأً رَهْـطُـه بِـالـشَّـامِ مَـنْـزِلُـهُ بِـرَمْـلِ يَـبْـرِيـنَ جـاراً شَـدَّ مَـا اغْـتَـرَبَـا

أي: ومنزله برمل بيرين، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية، لا معطوفة؛ وحكى أبو زيد: «أكلْتُ خبزاً لحماً تَمْراً»، فقيل: على حذف الواو، وقيل: على بدل الإِضراب؛ وحكى أبو الحسن «أعْطِهِ دِرْهَماً دِرْهَمَيْنِ ثَلاَثَةً»، وخُرِّج على إضمار «أو»، ويحتمل البدل المذكور، وقد خرج على ذلك آيات؛ إحداها ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعمةٌ﴾ [الغاشية: ٨]، أي: ووجوه، عطف على ﴿وجوه يومئذٍ خاشعة﴾ [الغاشية: ٢]، والثانية ﴿أن الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسلاَمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، فيمن فتحَ الهمزة، أي: وأنَّ الدِّينَ، عَطْفٌ على ﴿أنَّهُ لا إِلٰهَ إِلاّ هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] ويبعده أن فيه فصلاً بين المتعاطفينِ المرفوعين بالمنصوب، وبين المنصوبين بالمرفوع؛ وقيل: بدل من «أن» الأولى وصلتها، أو من القسط، أو معمول للحكيم على أن أصله الحاكم ثم حُوِّل

أحد مذاهب ثلاثة، وقيل: انه مختص بالأعداد المسرودة وقيل إنه قياس مطرد شعراً ونثراً وهو مذهب ابن مالك. **قوله**: **(ان أمر أرهطه بالشام منزله يبرين)** كذا في بعض النسخ ووقع في بعض منها منزله برمل بيرين وهو الصواب؛ لأن البيت من بحر البسيط ولا يكون منه إلا إذا كان كذلك ويبرين اسم موضع منزله برمل بيرين تحتية مفتوحة في أوله ويبرين كنصيبين اسم بلد فيه العرب مذهبان منهم من يجعله اسماً واحداً ويلزمه الإعراب كما يلزم الأسماء المفردة التي لا تنصرف ومنهم من يجر به مجرى الجمع فتقول على الأول هذه بيرين ونصيبين ورأيت بيرين وتقول على الثاني هذه يبرون ورأيت يبرين ومررت بيبرين.

قوله: **(الثانية)** أي: الجملة الثانية. **قوله**: **(صفة ثامنة)** أي: لأمر أي أن ذلك المرء موصوف بكون رهطه بالشام وموصوف بكون منزله برمل بيرين. **قوله**: **(وقيل على بدل الإضراب)** هو ما قصد فيه الأول ولم يتبين فساد قصده وأضرب عنه إلى الثاني وجعل في حكم المتروك فخرج ما لم يقصد فيه الأول ولكن سبق إليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الأول وهو بدل النسيان. **قوله**: **(وقد خرج على ذلك)** أي: على حذف حرف العطف. **قوله**: **(ويبعده)** أي: حذف العاطف من الآية الثانية. **قوله**: **(بين المتعاطفين المرفوعين)** أي: فقد وسط بين المنصوبين وهما أنه لا إله إلا هو، وقوله إن الدين عند الله الإسلام بمرفوع وهو والملائكة وفصل بين مرفوعين وهما الله والملائكة بمنصوب وهو قوله إنه لا إله إلا هو. **قوله**: **(وصلتها)** أي: فالمعنى شهد الله والملائكة إن الدين عند الله الإسلام فهو بدل اشتمالاً على الظاهر. **قوله**: **(أو من القسط)** أي: إن

---

٨٧١ - **التخريج**: البيت للحطيئة في (ديوانه ص ١٤).

اللغة: الرهط: قوم الرجل وقبيلته. يبين: اسم موضع في اليمامة.

المعنى: إن رجلاً وقومه وعشيرته كائنون بالشام، وإقامته في يبرين أي في اليمامة، فغربته شديدة وشاقة.

للمبالغة؛ والثالثة ﴿وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إذا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أجدُ﴾ [التوبة: ٩٢]، أي: وقلت: وقيل: بل هو الجواب، و ﴿تَوَلَّوْا﴾ [التوبة: ٩٢] جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل: ﴿تولّوا﴾ حال على إضمار «قَدْ»؛ وأجاز الزمخشري أن يكون ﴿قلت﴾ استئنافاً، أي: إذا ما أتوك لتحملهم تولّوا، ثم قدر أنه قيل: لم تولوا باكين؟ فقيل: ﴿قلت لا أجد ما أحملكم عليه﴾ [التوبة: ٩٢] ثم وسط بين الشرط والجزاء.

حذف فاء الجواب

هو مُخْتَصّ بالضرورة، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرهَا [وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ]

وقد مرَّ أن أبا الحسن خَرَّج عليه ﴿إنْ تَرَكَ خَيراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ [البقرة: ١٨٠].

حذف واو الحال

تقدّم في قوله [من الكامل]:

القسط هو كون الدين الحق الإسلام أي إنه بدل اشتمال. **قوله: (على أن أصله الخ)** أي: ولا يصح أن يكون معمولاً لحكيم بدون ذلك؛ لأن الصفة المشبهة لا تعمل إلا في السببي أي المتصل بضمير الموصوف لفظاً نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه أي منه، والمعمول هنا غير سببي. **قوله: (أي وقلت)** أي: وعلى هذا فجواب إذ تولوا. **قوله: (وقيل بل هو)** أي: قلت لا أجد ما أحملكم عليه. **قوله: (وقيل تولوا)** أي: كما سيأتي أن الماضي إذا وقع حالاً كان على إضمار وقد. **قوله: (على إضمار قد)** أي: وقلت لا أجد الخ جواب إذا والحاصل أنه على جعل قلت لا أجد الخ جواباً، ففي تولوا احتمالان إما أنه مستأنف جواب لمقدر أو أنه حال.

قوله: (أن يكون) أي: قوله قلت لا أجد. **قوله: (ثم وسط)** أي: ذلك الاستئناف. **قوله: (وقد مر)** أي: في الكلام على الفاء المفردة فعنده لا يختص حذف فاء الجواب بالضرورة، وقوله إن أبا الحسن أي الأخفش. **قوله: (إن ترك خيراً)** المراد بالخير المال الكثير، وقوله الوصية أي فالوصية الخ وجعل غيره الوصية نائب فاعل كتب، وجواب الشرط محذوف أي فليوص. **قوله: (تقدم الخ)** أي: في مبحث الأشياء التي تحتاج إلى رابط في الباب الرابع والشاهد في البيت على رفع النهار فاعل نصف لأنه بمعنى انتصف على ما في «الصحاح» فالجملة الحالية حينئذٍ خالية من ضمير ذي الحال وهو النهار فاحتيج إلى تقدير الواو محذوفة ليحصل الربط، وقد يقال إنه لا يتعين ذلك لجواز تقدير ضمير يعود إلى النهار أي غامره فيه ويروى بنصب النهار على أن نصف من قولك نصفت الشيء

نَـصَـفَ الـنَّـهـارَ الْـمَـاءُ غَـامِـرُهُ [ورفـيـقُـهُ بـالـغَـيْـبِ لا يَـدْرِي]

أي: انتصف النهار والحالُ أن الماء غامر هذا الغائص.

حذف «قَدْ»

زعم البصريُّون أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بُدَّ معه من «قد» ظاهرةً، نحو: ﴿وَمَا لكمْ أَنْ تأكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ آسْمُ اللَّهِ عَليهِ وَقَدْ فصل لكم﴾ [الأنعام: ١١٩]، أو مضمرة، نحو: ﴿أنؤْمِنُ لَكَ واتَّبَعَكَ الارذلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، ﴿أو جَاؤوكُمْ حَصِرَت صُدُورهم﴾ [النساء: ٩٠]. وخالفهم الكوفيُّون، واشترطوا ذلك في الماضي الواقعِ خبراً لِـ «كان»، كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه «أَلَيس قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا»، وقول الشاعر [من الطويل]:

٨٧٢ ـ وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً عَشِيَّةَ لاقَيْنا جُذَاماً وَحِمْيَرا

بمعنى بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد على الغائص وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال إذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال.

قوله: (لا بد معه من قد) علل كثير هذا الحكم بأن الفعل الماضي يحتمل كل جزء من أجزاء الزمان الماضي فإذا دخلت عليه قد قربته من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال فصلح للحال وهو مشكل من أن كلمة قد تقرب الماضي من الحال بمعنى الحال الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول، فإن الحال بهذا المعنى الذي فيه الكلام على حسب عاملها قد يكون ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً فهذا غلط نشأ من استعمال لفظ الحال.

قوله: (واتبعك) أي: وقد اتبعك. **قوله: (حصرت صدورهم)** أي: وقد حصرت. **قوله: (واشترطوا ذلك)** أي: الاقتران بقد ظاهرة أو مقدرة. **قوله: (في الماضي الواقع خبراً لكان)** أي: وإحدى أخواتها، وأما الحال الماضية فلا يشترط فيها الاقتران بقد عندهم. **قوله: (حسبنا)** أي: قد حسبنا. **قوله: (جذاما)** بضم الجيم وذال معجمة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمي وتزعم نسابة مضر أنهم من معد وحسمي بحاء مهملة مكسورة اسم أرض بالبادية فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتال يفارقها وحميراً أبو قبيلة من

---

٨٧٢ ـ **التخريج**: البيت لزفر بن حارث الكلابي في (تخليص الشواهد ص ٤٣٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٢).

شرح المفردات: حسبنا كلّ بيضاء شحمة: هذا مثل يضرب في شيء يختلف ظاهره عن باطنه. جذام وحمير: من قبائل العرب.

المعنى: يقول: كنا نحسب أنّ الأمور تجري كما نبتغي يوم لقينا قبيلتي جذام وحمير.

وخالفهم البصريّون، وأجازَ بعضهم «إن زَيداً لقام» على إضمارِ «قَدْ»؛ وقال الجميع: حَقُّ الماضي المُثبت المُجاب به القَسَم أن يُقرَن باللام، و «قَدْ»، نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، وقيل في ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ﴾ [البروج: ٤] إنه جواب للقَسَم على إضمار اللام و «قَدْ» جميعاً للطول، وقال [من الطويل]:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا، فَمَا إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلا صَالِ

فأضمر «قَدْ» وأما ﴿ولَئِن أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَراً لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١] فزعم قوم أنه من ذلك، وهو سهو، لأن «ظلّوا» مستقبل، لأنه مرتَّبٌ على الشَّرط وسادّ مسدَّ جوابه؛ فلا سبيل فيه إلى «قَدْ» إذ المعنى: ليظُنّ، ولكن النُّون لا تدخل على الماضي.

حذف «لا» التبرئة

حكى الأخفش «لاَ رجُلَ وَامرَأَةَ» بالفتح، وأصله: ولا امرأة، فحذفت «لا»، وبقي البناء للتركيب بحالِهِ.

اليمن ومراد الشاعر أنهم طمعوا في هاتين القبيلتين يظنون القوم ضعافاً فإذا هم أقوياء. **قوله: (وخالفهم البصريون)** أي: فلا يقدرون في خبر كان الماضي قد. **قوله: (ان زيداً لقام الخ)** أي: إضمار قد في خبر إن الماضي. **قوله: (أن يقرن الخ)** أي: فإن لم يكونا مذكورين قدراً. **قوله: (إنه جواب للقسم)** أي: والسماء ذات البروج. **قوله: (للطول)** أي: إن المسهل لحذف اللام وقد من جواب القسم طول الفصل بين القسم والجواب فالطول نزل القسم منزلة عدم ذكره في الجملة. **قوله: (حلفت لها الخ)** تقدم إنشاد هذا البيت في فصل قد من حرف القاف ومر هناك أن ابن عصفور ذكر أن القسم إذا أجيب بماضٍ متصرف مثبت فإن كان قريباً من الحال جيء باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها وأنشد هذا البيت شاهداً عليه وفيه بحث مضى هناك ا هـ دماميني. **قوله: (لناموا)** أي: لقد ناموا. **قوله: (ولئن أرسلنا)** أي: والله لئن أرسلنا. **قوله: (إنه من ذلك)** أي: من الماضي المثبت المجاب به القسم فتكون قد مقدرة. **قوله: (لأن ظلوا مستقبل)** أي: ولا يقترن بقد واللام إلا جواب القسم الماضي لفظاً ومعنىً. **قوله: (لأنه مرتب على الشرط)** أي: وهو أرسلنا أي الشرط مستقبل والمرتب على المستقبل مستقبل. **قوله: (غيرها)** أي: غير لا التبرئة وفي بعض النسخ وغيرها بالواو أي وغير لا النافية وهو الناهية والصواب النسخة الأولى إذ حذف لا الناهية لا أظنه جائزاً بطريق الاستقلال فلا يجوز أن تقول تقم على أن المراد لا تقم ولهذا لم يذكر المصنف مثالاً في هذه الترجمة لحذف لا الناهية نعم يجوز حذفها بطريق التبعية نحو لا تهن العالم وتكرم الجاهل أي ولا تكرم. **قوله: (يطرد ذلك)** أي: حذف لا.

حذف «لا» النافية وغيرها

يطرِّدُ ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذكُر يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] وقوله [من الطويل]:

٨٧٣ - فقُلتُ: يَمينُ اللَّهِ أبرَحُ قَاعداً [وَلَوْ قَطعُوا رَأسي لَديكِ وَأوْصَالِي]

ويقلّ مع الماضي كقوله [من المتقارب]:

٨٧٤ - فَإن شِئتِ آلَيتُ بَينَ المَقَا مِ وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الأَسْوَدِ
نَسِيتُكِ مَا دَامَ عَقلي مَعِي أَمُدُّ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ

قوله: (إذا كان المنفي الخ) في نسخة إذا كان المنفي معنًى مضارعاً. **قوله: (تالله تفتأ الخ)** أي: لا تفتأ ولا أبرح. **قوله: (فقلت يمين الله الخ)** هذا صدر بيت لامرىء القيس عجزه:

ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وقبل هذا البيت:

فقالت سباك الله إنك فاضحي ألست ترى السمار والناس أحوالي

سباك الله دعاء عليه بالسبي وهو الأسر والسمار الذين يتحدثون بالليل جمع سامر وأحوالي بمعنى حولي أي بإزائي والأوصال المفاصل أو مجتمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يخلط بغيره ا هـ دماميني. **قوله: (ويقل)** أي: حذف لا مع الماضي الواقع جواباً للقسم. **قوله: (مع الماضي)** أي: فكثرته إذا كان جواب

---

٨٧٣ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٣٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٨، ٢٣٩، ١٠/ ٤٣، ٤٤، ٤٥؛ والخصائص ٢/ ٢٨٤؛ والدرر ٤/ ٢١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١؛ وشرح المفصّل ٧/ ١١٠، ٨/ ٣٧، ٩/ ١٠٤؛ والكتاب ٣/ ٥٠٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٦٣ (يمن)؛ واللمع ص ٢٥٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٩٣، ٩٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٠؛ والمقتضب ٢/ ٣٦٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨).

شرح المفردات: أبرح قاعداً: أي لا أبرح، أي يبقى قاعداً. الأوصال: ج الوصل، وهو كلّ عضو يفصل من الآخر.

المعنى: يقسم الشاعر لمحبوبته بأنّه سيبقى عندها لا يفارقها ولو أدّى ذلك إلى هلاكه.

٨٧٤ - **التخريج**: البيتان لأمية بن عائذ الهذلي في (خزانة الأدب ١٠/ ٩٤؛ والدرر ٤/ ٢٣٥؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٤٩٣؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ١/ ٩٣١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٣).

اللغة: آليت: حلفت. المقام: مقام إبراهيم عليه السلام. الركن: الجهة. الحجر الأسود: موجود بجدار الكعبة. السرمد: الدائم.

ويسهّله تقدّم «لا» على القسَم، كقوله [من الوافر]:

٨٧٥ ـ فَلاَ وَالـلَّـهِ نَـادَى الْـحَـيُّ قَـوْمِـي [هُـدُوًّا بـالـمـسـاءَةِ والـعِـلاطِ]

وسُمع بدون القسم، كقوله [من الطويل]:

القسم مضارعاً، وأما إذا كان جواب القسم ماضياً فيقل الحذف.

قوله: (نسيتك) أي: لا نسيتك والسرمد الدائم أي أمد الزمان الدائم وهذان البيتان من بحر المتقارب والأول منهما مدرج آخر صدره ألف المقام وأول العجز ميمه هذا هو الأولى ويحتمل أن لا يكون مدرجاً بأن يكون آخر الصدر ميم المقام وأول العجز واو والركن فيكون فيه الثلم والشاهد الذي أورده له المصنف في قوله نسيتك أي لا نسيتك، وإنما سهل الحذف في هذا لأن الفعل من قوله نسيتك ماضٍ لفظاً مستقبل معنىً لعمله في ظرف مستقبل وهو قوله ما دام عقلي إذ التقدير مدة دوام عقلي فسهل حذف النافي معه كما سهل حذفه مع المضارع المستقبل ا هـ دماميني. **قوله: (ويسهله)** أي: حذف لا النافية في جواب القسم إذا كان ماضياً ا هـ تقرير دردير. **قوله: (فلا والله الخ)** هذا صدر بيت للمنخل وعجزه:

هـدوّاً بـالـمـسـاءة والـعـلاطِ

ويروى ضيفي بدل قومي والهد والسكون وزناً ومعنىً وأصله هدوء مصدر هدأ خفف بقلب همزته واواً وأدغمت الواو الزائدة فيها كغزو وبالمساءة متعلق بنادى والعلاط بمهملتين الخصام وزناً ومعنىً مصدر علطه بشر إذا ذكره بسوء أقسم الشاعر بالله على أن الحي لا ينادون ضيفه بما يكرهه من مساءة وخصومة بأن يقولوا له اسكن ولا تتحرك عندنا بل ضيفه عزيز مكرم لا يقابل إلا بما يرضيه، وفي ذلك إيماء إلى شرف الشاعر وعزته وقد جعل المصنف وغيره النافي المحذوف من هذا البيت كلمة لا وهو قابل للبحث، وذلك لأن الفعل هنا ماضٍ لفظاً ومعنىً لأن الإنسان لا يمتدح إلا بما وقع لا بما يتوقع فلا ينبغي أن يكون المقدر لَا لأنها لا تدخل على الماضي لفظاً ومعنىً إلا مكررة ولا تكرير في البيت فينبغي أن يقدر ما وزعم الكوفيون انه لا حذف في هذا البيت وان المذكورة أولاً هي ما في الجواب قدمت اعتناءً بالنفي وفيه تقديم ما في جملة على جملة أخرى مع أنه لا يتأتى في قوله تعالى: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم﴾ [النساء: ٦٥] ا هـ دماميني. **قوله: (وسمع)** أي: حذف لا.

المعنى: إن أردت ـ حبيبتي ـ أقسمت لك بين المقام وأركان الكعبة والحجر، إني لبست ناسيك أبد الدهر.

٨٧٥ ـ **التخريج**: البيت للمتنخّل الهذلي في (خزانة الأدب ١٠/ ٩٤؛ والدرر ٤/ ٢٤٣؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٦٩؛ ولسان العرب ٧/ ٣٥٤ (علط)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٤٤).

اللغة: هدواً: هدوءاً. العلاط: الخصام.

المعنى: أنا من قوم، يكرمون الضيف ولا يلزمونه ما يكره فيحصون عليه حركاته وسكناته.

٨٧٦ ـ وَقُولي إذَا مَا أَطلقُوا عَن بَعِيرِهِم: يُلاقُونَهُ حَتَّى يَؤُوبَ المُنَخّل

وقد قيل به في ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦] أي: لئلاّ؛ وقيل: المحذوف مُضَاف، أي: كراهةَ أن تضلوا.

حذف «ما» النافية

ذكر ابن معطي ذلك في جواب القسم، فقال في ألفيته [من الرجز]:

وَإنْ أَتَى الْجَوَابُ مَنْفِيّاً بِلاَ أَوْ مَا كَقَوْلِي وَالسَّمَا مَا فَعَلاَ
فَإنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ إنْ أُمِنَ الإلْبَاسُ حَالَ الْحَذْفِ

قال ابنُ الخباز: وما رأيت في كتب النحو إلاّ حذف «لا»، وقال لي شيخُنا: لا يجوز حذف «ما»، لأن التصرُّف في «لا» أكثر من التصرُّف في «ما»، انْتهى.

وأنشد ابن مالك [من الطويل]:

٨٧٧ ـ فَوَاللَّهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلاَ مُتَقَارِبِ

قوله: (وقولي الخ) هذا البيت للنمر بن تولب قال في «الصحاح» والمنخل بفتح الخاء المعجمة مشدداً اسم شاعر يقال لا أفعله حتى يؤب المنخل وهو أحد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لا آتيك أو يؤب القارظان، وفي «شرح الكافية» لابن مالك بعد ما ذكر بيت المصنف أراد والله لا يلاقونه فحذف القسم وحرف النفي وهذا في غاية الغرابة ا هـ كلامه وجماعة من النحاة يرونه مما في حذف فيه لا النافية بدون إضمار القسم ومنهم المصنف، والظاهر أن رأي المصنف أولى ليكون من قبيل ما حذفه ثبت بقياس باعتبار حذف لا في جواب القسم والله أعلم ا هـ دماميني. **قوله: (عن بعيرهم)** عن زائدة وقوله يلاقونه أي لا تلاقونه. **قوله: (ذكر ابن معطي ذلك)** أي: جواز حذفها. **قوله: (قال ابن الخباز)** أي: في شرحها. **قوله: (إلا حذف لا)** أي: إلا جواز حذف لا في جواب القسم دون جواز حذف صاحبه. **قوله: (وأنشد ابن مالك)** أي: دليلاً على جواز حذف ما في جواب القسم. **قوله: (فوالله الخ)** قال في «الصحاح» الوفق من الموافقة بين الشيئين يقال حلوبته

---

٨٧٦ ـ **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في (ديوانه ص ٣٦٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٢٩، ٩٣١؛ والمعاني الكبير ص ١٢١٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٩٥).

اللغة: البعير: الجمل. يؤوب: يعود. المنخل: هو الشاعر المنخل اليشكري قتله النعمان.

المعنى: لقد كبرت وهرمت، فلا أستطيع رد الجمل إن هم أطلقوه من عقاله، لبطء حركتي وثقل همتي.

٨٧٧ ـ **التخريج**: البيت لعبد الله بن رواحة في (الدرر ١/ ٢٩٦، ٤/ ٢٤٣؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ص ٩٣١؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٨، ٢/ ٤٢).

اللغة: نلتم: جدتم. نيل: أخذ منكم. الوفق: الموافقة في الكم.

المعنى: إن الذي جدتم به علينا غير كاف وبعيد جداً عن الكفاية.

وقال: أصله: ما ما نلتم، ثم في بعض كتبه قدّر المحذوف «ما» النافية، وفي بعضها قدره «ما» الموصولة.

حذف «ما» المصدرية

قاله أبو الفتح في قوله [من الوافر]:

بِـآيَـةِ يُـقْـدِمُـونَ الْـخَـيْـلَ شُـعْـثـاً [كـأنَّ عَـلَـى سَـنَـابِـكِـهَـا مُـدَامَـا]

والصواب أنّ «آية» مضافة إلى الجملة كما مرّ، وعكسه قول سيبويه في قوله [من الوافر]:

[ألاَ مَـنْ مُـبْـلِـغٌ عَـنِّـي تَـمِـيـمـاً] بِـآيَـةِ مـا تُـحِـبُّـونَ الـطَّـعَـامَـا

إن «ما» زائدة، والصواب أنها مصدريّة.

حذف «كي» المصدرية

أجازهُ السيرافي نحو: «جئتُ لتكرمني»، وإنّما يُقدِّر الجمهور هنا «أنْ» بعينها، لأنها أمُّ الباب؛ فهي أَوْلى بالتجوُّز.

حذف أداة الاستثناء

لا أعلم أن أحداً أجازهُ، إلا أنَّ السهيلي قال في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ

وفق عياله أي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه ثم أنه يحتمل أن يجعل قوله بمعتدل مفعولاً به والباء زائدة وما المذكورة نافية في الموضعين والفعلان تنازعاه وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج إلى تقدير ما لا نافية ولا موصولة ا هـ دماميني. **قوله: (بآية تقدمون)** أي: ما تقدمون أي إقدامكم. **قوله: (وعكسه)** أي: من جهة أنه في هذا البيت الثاني صرح بما دون الأول فإنها حذفت وجعله عكساً بناءً على مقابل الصواب. **قوله: (لأنها أم الباب)** هذا بيان لوجه تقدير الجمهور وفيه إشارة لوجه الرد على السيرافي. **قوله: (فهي أولى بالتجوز)** أي: بالحذف الذي هو خلاف الأصل. **قوله: (أداة الاستثناء)** أي: وحدها لأن الكلام في حذف الحروف.

قوله: (لا أعلم أن أحداً أجازه الخ) قال الدماميني: هذا عجيب كيف لا يعلم المصنف أحداً أجازه إلا السهيلي والمسألة مذكورة في التسهيل وقد كتب منه نسخاً وملأه بحواشيه وفيه في باب التنازع ونحو ما قام وقعد إلا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافاً لبعضهم يعني أن التقدير ما قام إلا زيد وما قعد إلا زيد فهل هذا شيء غير حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً، وقد صرح ابن الحاجب بالمسألة أيضاً واختار فيها ذلك أي أنها محمولة على الحذف دون التنازع ا هـ قال الشمني: وأقول هذا لا يرد على

لِشَيْءٍ﴾ [الكهف: ٢٣] الآية: لا يتعلق الاستثناء بفاعل، إذ لم يَنْهَ عن أن يصل إلا أن يشاء الله بقوله ذلك، ولا بالنهي، لأنك إذا قلت أنت مَنْهِيٌّ عن أَنْ تقومَ إلاَّ أن يشاء الله فلستَ بمنهيّ؛ فقد سَلَّطْته على أن يقومَ ويقول: شاء الله ذلك؛ وتأويلُ ذلك أنَّ الأصل إلاَّ قائلاً إلاَّ أن يشاء الله، وحذف القول كثير، ا هـ. فتضمّن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً؛ والصَّوابُ أن الاستثناء مُفَرَّغ، وأن المُسْتثنى مصدر أو حال، أي: إلا قَوْلاً مصحوباً بأنّ يشاء الله، أو إلاَّ متلبساً بأن يشاءَ الله؛ وقد علم أنه لا يكونُ القولُ مَصْحوباً بذلك إلاَّ مع حرفِ الاستثناء، فطَوَى ذكره لذلك؛ وعليهما فالباء

المصنف فإن مراده حذف أداة الاستثناء وحدها ا هـ كلامه ولك أن تقول أنه قد صرح في مبحث الآية بحذف المجموع تأمل. **قوله: (لا يتعلق الاستثناء بفاعل)** أي: لأن المعنى لا تقولن لشيء إني فاعل إلا أن يشاء الله أي بل قل إني فاعل ذلك بدون إلا أن يشاء الله وهو لا يصح. **قوله: (ولا بالنهي)** أي: المنهي عنه لأن المعنى لا تقل إني فاعل ذلك الخ ما لم يشاء الله ذلك الأمر فلك القول، وحينئذٍ فلا يكون المخاطب منهياً عن شيء لأنه يمكن أن يقول إني أفعل ذلك ويدعي أن الله شاء ذلك الأمر. **قوله: (إلا أن يشاء الله)** أي: القيام، وقوله فلست بمنهي أي فلا تنه عنه. **قوله: (فقد سلطته الخ)** أي: لأن له أن يقوم ويدعي أن الله شاء القيام. **قوله: (ويقول)** أي: إذا صدر منه ذلك ولمته.

قوله: (وحذف القول كثير) أي: فحذف قائلاً لذلك فبقي إلا إلا أن يشاء الله فحذف أولى أداتي الاستثناء فبقي إلا أن يشاء الله فتكون الآية على هذا من حذف أداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذي هو قول لا حرج في حذفه. **قوله: (فتضمن كلامه)** هذا اعتراض على السهيلي بأنه قرر الآية من حذف الأداة وحدها بما تضمن أنها من حذف الأداة والمستثنى جميعاً. **قوله: (حذف أداة الاستثناء)** أي: فالمحذوف هما معاً لا حذف الأداة التي الكلام فيها، وحينئذٍ فالذي تحصل أن حذف الأداة لم يقل به أحد وقول المصنف فتضمن الخ اعتراض على السهيلي الذي جعل هذا إشارة إلى حذف الأداة وحدها مع أن المتحصل منه حذفهما معاً. **قوله: (والصواب الخ)** مفاده أن كلام السهيلي ليس فيه الاستثناء مفرغاً وليس صواباً مع أنه أيضاً مفرغ وصواب تأمل. **قوله: (وإن المستثنى مصدراً وحال)** أي: وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو إن شاء الله لأن معناه إلا بأن يشاء الله. **قوله: (إلا قولاً مصحوباً الخ)** إشارة إلى جعله مصدراً. **قوله: (ملتبساً)** إشارة إلى جعله حالاً أي أو إلا حال كونك ملتبساً الخ. **قوله: (مصحوباً بذلك)** أي: بأن يشاء الله وقوله إلا مع حرف الاستثناء أي مقروناً به أي بأن تقول أنا أفعل ذلك أو إن يشاء الله، وقوله وطوي ذكره أي ذكر أداة الاستثناء وقوله لذلك أي العلم، وحينئذٍ فالمحذوف إنما هو أداة الاستثناء وقوله وقد علم أي من خارج.

قوله: (مصحوباً بذلك) يعني بأن يشاء الله مع حرف الاستثناء أي داخلاً على أن يشاء

محذوفة من «أَنْ». وقال بعضهم: يجوز أن يكونَ ﴿أن يشاء الله﴾ [الكهف: ٢٤] كلمة تأييد، أي: لا تقولنَّه أبداً، كما قيل في ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، لأن عَوْدَهم في ملّتهم ممّا لا يَشاؤه اللّهُ سبحانه. وجَوَّزَ الزمخشريّ أن يكون المعنى: ولا تقولنَّ ذلك إلا أن يشاءَ اللّهُ أَنْ تقوله بأن يأذن لك فيه، ولما قاله مُبْعِد، وهو أن ذلك معلوم في كلِّ أمرٍ ونهيٍ، ومُبْطِل، وهو أنه يَقْتضي النَّهي عن قول إنّي فاعلٌ ذلك غداً مطلقاً، وبهذا يردُّ أيضاً قول مَنْ زعم أن الاستثناءَ منقطع، وقول من زَعَم أن ﴿إلا أن يشاء الله﴾ كنايةٌ عن التأبيد.

حذف لام التوطئة

﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ ليمسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لنكونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، بخلاف ﴿وَإلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧].

الله نحو لأفعلن إلا أن يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثناء الداخل على أن يشاء الله وهو أداة الاستثناء وحدها ا هـ شمني. **قوله: (فطوي ذكره)** أي: غير مقدر في الكلام ليغاير كلام السهيلي. **قوله: (وعليهما)** أي: على جعل المستثنى مصدراً أو حالاً. **قوله: (أن يكون أن يشاء الله)** الأولى أن يقول أن يكون إلا ان يشاء الله. **قوله: (إن ذلك معلوم في كل أمر ونهي)** أي: فالشيء المأمور بفعله إنما يفعل ما لم يشاء الله عدم فعله والمنهي عن فعله وإنما يترك إذا لم يشأ فعله، وحينئذٍ فلا وجه لتخصيص النهي عن القول المذكور بهذا المعنى. **قوله: (مطلقاً)** أي: سواءً قيده بشيء أو لم يقيده وهو خلاف الإجماع فإنه لا يختلف في جواز قول القائل لأفعلن غداً إن شاء الله. **قوله: (وبهذا يرد أيضاً قول من زعم أن الاستثناء منقطع)** أي: لأنه يؤدي إلى نهي كل أحد عن أن يقول إني فاعل ذلك غداً مطلقاً قيده بشيء أو لم يقيده وهو خلاف الإجماع إذ لا يختلف في جواز قول القائل لأفعلن غداً كذا إن شاء الله وجعله منقطعاً يدرجه في النهي. **قوله: (كناية عن التأييد)** أي: وليست إلا استثناء أصلاً لا متصلاً ولا منقطعاً، ووجه الرد أن هذا لا يصح إذ لا يصدر مثل هذا إلا عن جهل.

حذف لام التوطئة:

قوله: (وإن لم ينتهوا) أي: ولئن لم ينتهوا أي والله لئن الخ، فقوله ليمسن جواب قسم محذوف. **قوله: (وإن أطعتموهم)** أي: ولئن أطعتموهم أي والله إن أطعتموهم فقوله إنكم لمشركون جواب لقسم محذوف. **قوله: (وان لم تغفر لنا وترحمنا)** أي: ولئن لم تغفر لنا أي والله إن لم تغفر لنا فقوله لنكونن من الخاسرين جواب لقسم محذوف. **قوله: (أكن من الخاسرين)** فإن أكن جواب الشرط لا جواب قسم محذوف.

حذف الجارّ

يكثر ويَطَّرِد مع «أَنَّ» و «أَنْ»، نحو: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ [الحجرات: ١٧]، أي: بأن؛ ومثله ﴿بل اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٧]، ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء: ٨٢]، ﴿وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا﴾ [المائدة: ٨٤]، ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨]، أي: ولأن المساجد لله ﴿يَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ [المؤمنون: ٣٥] أي: بأنكم.

وجاء في غيرهما نحو: ﴿قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩] أي: قدَّرنا له، ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً﴾ [الأعراف: ٤٥] أي: يبغون لها، ﴿إنما ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥] أي: يخوفكم بأوليائه.

وقد يُحْذف مع بقاءِ الجرّ، كقول رؤبة ـ وقد قيل له: كيفَ أصبحت ـ: «خَيْرٍ عَافَاكَ اللهُ»، وقولهم: «بكم دِرْهم اشتريت»، ويقال في القسم: «اللَّهِ لأفعلنَّ».

حذف «أن» الناصبة

هو مطَّرِد في مواضع معروفة، وشاذٌّ في غيرها، نحو: «خُذِ اللصَّ قبل يأخُذَكَ»، و «مُرْهُ يَحْفرهَا»، و «لا بُدَّ من تتبعها»، وقال به سيبويه في قوله [من الطويل]:

قوله: (أن هداكم) أي: بأن هداكم أي بسبب ذلك. **قوله: (والذي أطمع أن يغفر لي الخ)** أي: في أن يغفر لي وفي أن يدخلنا. **قوله: (وجاء في غيرهما)** أي: وجاء حذف الجار مع غير أن وإن. **قوله: (أولياءه)** نصب بنزع الخافض. **قوله: (كقول رؤبة الخ)** صرح ابن مالك بجواز حذف الجار قياساً في مثل قولك زيد جواباً لمن قال لك بمن مررت قال وهذا هو الصحيح كقوله عليه الصلاة والسلام أقربهما منك باباً بالجر في جواب قولها إن لي جارين فإلى أيهما أهدي، ولقول العرب خير بالجر لمن قال كيف أصبحت فحذف الباء وأبقى عملها لأن معنى كيف بأي حال فجعلوا معنى الحرف دليلاً عليه فلو لفظ به كانت الدلالة أقوى وجواز الحذف أو لا قال أبو حيان وينبغي أن تثبت في القياس على ذلك ا هـ دماميني. **قوله: (خير)** أي: أصبحت على خير. **قوله: (بكم درهم)** أي: من درهم. **قوله: (الله لأفعلن)** أي: والله لأفعلن.

حذف أن الناصبة:

قوله: (في مواضع معروفة) هي تسعة مواضع أربعة إضمار أن فيها واجب وخمسة إضمار أن فيها جائز فتضمر وجوباً بعد لام الجحود وبعد حتى وبعد أو التي بمعنى إلا أو بمعنى حتى وتضمر جوازاً بعد لام التعليل وكي التعليلية وبعد فاء السببية وواو المعية في الأجوبة الثمانية وبعد عاطف مسبوق باسم خالص من التأويل بالفعل. **قوله: (ولا بد من تتبعها)** أي: من أن تتبعها.

٨٧٨ ـ [فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ] وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

وقال المبرّد: الأصل: أفعَلُها، ثم حُذفت الألف ونُقِلت حركة الهاء إلى ما قبلها، وهذا أولى من قول سيبويه، لأنه أضمر أنْ في موضِعٍ حَقُّها أن لا تدخل فيه صريحاً وهو خبر «كاد»، واعتدَّ بها مع ذلك بإبقاء عملها.

وإذا رُفع الفعل بعدَ إضمار: أنْ سَهُلَ الأمر، ومع ذلك فلا يَنْقاسُ؛ ومنه: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤]، و «تَسْمَعُ بالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه» وهو الأشهر في بيت طرفة [من الطويل]:

أَلاَ أَيُّهَا ذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الْوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

قوله: **(ونهنهت)** أي: كففت وصدره:

فلم أر مثلها حباسة واحد

والحباسة الظلامة وزناً ومعنىً ونسبه الزمخشري لامرىء القيس ونسبه العيني لعامر بن جوين الطائي وجعل صدره:

أردت بها فتكاً فلم أرتمض له

قوله: **(بعدما كدت أفعله)** أي: فقال إن الأصل أن أفعله. **قوله**: **(ونقلت حركة الهاء لما قبلها)** أي: بعد سلب حركتها. **قوله**: **(في موضع)** أي: وهو خبر كاد أي إنه قدر أن في خبر كاد مع أنه محل لا تقع فيه إلا نادراً وأيضاً اعتد بها محذوفة فنصب بها الفعل وهذان أمران خلاف الأصل. **قوله**: **(ومع ذلك)** أي: ومع كونها مضمرة في محل حقها أن لا تقع فيه صريحاً وقوله بإبقاء الباء سببية. **قوله**: **(بعد إضمار أن)** أي: بعد حذفها. **قوله**: **(أفغير الله تأمروني أعبد)** أي: تأمروني أن أعبد فحذف أن فرفع الفعل أي قل تأمروني بعبادة غير الله. **قوله**: **(يريكم البرق)** أي: أن يريكم البرق فحذفت أن فارتفع الفعل والداعي لتقدير أن إن من آياته خبر مقدم ويريكم مؤول بمصدر مبتدأ مؤخر. **قوله**: **(وتسمع)** أي: فاصله ان تسمع فحذفت أن فارتفع الفعل والداعي لتقدير ان ان تسمع مؤول بمصدر مبتدأ خبره خيره. **قوله**: **(أحضر الوغي)** أي: فالأصل عن أن أحضر الوغي أي

---

٨٧٨ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ملحق ديوانه ص ٤٧١؛ وله أو لعمرو (لعله تحريف عامر) ابن جؤين في لسان العرب ٦/ ٦٢ (خبس)؛ ولعامر بن جؤين في الأغاني ٩/ ٩٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٧؛ والكتاب ١/ ٣٠٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠١؛ ولعامر بن جؤين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ص ٩٣١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٨؛ وجمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ والدرر ١/ ١٧٧؛ ورصف المباني ص ١١٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٩؛ والمقرب ١/ ٢٧٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٨).

اللغة: الخُبَاسة: الغنيمة. نهنهت نفسي: كففتها وزجرتها.

المعنى: لم أر مثلها غنيمة محب وقد زجرت نفسي ومنعتها بعد ما كدت أن أقع فيه.

وقُرىء ﴿أعبُدَ﴾ بالنصب كما رُوي «أحضُرَ» كذلك، وانتصاب ﴿غير﴾ في الآية على القراءتين لا يكون بـ «أعبد» لأن الصّلة لا تعمل فيما قبلَ الموصول، بل بـ «تأمروني»، و ﴿أن أعبد﴾ بدل اشتمال منه، أي: تأمروني بغير الله عبادتِهِ.

حذف لام الطلب

هو مطَّرِد عندَ بعضهم في نحو: «قُلْ لَهُ يَفْعَلْ»، وجعل منه ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمنوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، ﴿وقُلْ لِعِبَادي يَقُولُوا﴾ [الإسراء: ٥٣]، وقيل: هو جوابٌ لشرطٍ محذوف، أو جوابٌ للطلب، والحقُّ أنَّ حذفها مختصٌّ بالشعر كقوله [من الوافر]:

مُـحَـمَّـدُ تَـفْـدِ نَـفْـسَـكَ كُـلُّ نَـفْـسٍ [إذَا مَـا خِـفْـتَ مِـنْ أَمْـرٍ تَـبَـالاَ]

حذف حرف النِّداء

نحو: ﴿أَيُّهَا الثَّقَلانِ﴾ [الرحمٰن: ٣١]، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذا﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿أنْ أدُّوا إليَّ عِبَادَ اللَّه﴾ [الدخان: ١٨]، وشذَّ في اسمي الجنس والإشارة في نحو:

الحرب فحذفت عن لوجود أن، ولما حذفت أن ارتفع الفعل. **قوله: (وقرىء أعبد بالنصب)** أي: فقد اعتد بأن المضمرة. **قوله: (وانتصاب غير في الآية الخ)** أي: أفغير الله. **قوله: (لا تعمل فيما قبل الموصول)** أي: لأن أعبد على تقدير أن الموصولة الحرفية. **قوله: (في نحو قل الخ)** أي: من كل فعل مضارع مجزوم واقع بعد طلب. **قوله: (قل له يفعل)** أي: ليفعل. **قوله: (جواب لشرط)** أي: إن تقل لهم يقيموا ويقولوا. **قوله: (أو جواب للطلب)** وهو قل. **قوله: (والحق أن حذفها)** أي: حذف لام الطلب أي وحينئذٍ فالآية ليست مخرجة على حذف لام الطلب بل الجزم فيها إما بأداة شرط مقدرة أو بنفس الطلب. **قوله: (محمد الخ)** هذا صدر بيت لأبي طالب وعجزه:

إذا مـــا خـــفـــت أمـــراً تـــبـــالا

وتقدم الكلام على هذا البيت، وكذا الآية الأولى في مبحث اللام. **قوله: (وشذ في اسمي الجنس والإشارة)** يريد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواءً تعرف بالنداء نحو يا رجل بالضم أو لم يتعرف نحو يا رجلاً بالنصب، وسواءً كان مفرداً كما مر أو مضافاً نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه أو شبيهاً بالمضاف نحو يا ضارباً زيداً قصدت بهذه الثلاة واحداً بعينه أو لا، والسر في امتناعهم من حذفه في النكرة أن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلاً عليك متنبهاً لما تقول له وهذا لا يكون إلا في المعرفة، وأما المعرفة المتعرفة بحرف النداء فامتنعوا من حذف حرف النداء منها لأن الحرف المذكور حينئذٍ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف به حتى لا يظن بقاؤه

«أَصْبِحْ لَيْلُ» وقوله [من الطويل]:

٨٧٩ ـ [إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي]: بِمِثْلِكَ هٰذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

ولحَّن بعضُهم المتنبيَّ في قوله [من الكامل]:

على أصل التنكير ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المعرف بها، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف إذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب.

فإن قيل: يجوز حذف حرف النداء من أي نحو أيها الثقلان وهو جنس متعرف بالنداء.

والجواب: أن المقصود بالنداء هو وصف أي كما تقرر وهو معرف قبل النداء باللام فجاز حذفه لذلك، وأما اسم الإشارة فإنه موضوع لما يشار به للمخاطب إلى شيء وبين كون الاسم مشاراً إليه، وكونه منادى أي مخاطباً تنافر ظاهر، فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل وجعل مخاطباً احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً وهي حرف النداء ثم إن تقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسم الجنس والإشارة ظاهر في أن حذفه من منادى غيرهما ليس شاذاً فيرد عليه كلمة الله فإنه لا يحذف حرف النداء منها إلا مع تعويض الميم المشددة في الآخر، وذلك لأن حق ما فيه اللام أن يتوصل إلى ندائه بأي أو باسم الإشارة، فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون إجحافاً ا هـ دماميني. **قوله: (أصبح ليل)** معناه يا ليل ادخل في الصباح وصر صبحاً قالته أم جندب زوجة امرىء القيس تبرماً به وكان مفركاً أي تبغضه النساء، ويقال إنه سألها عن سبب تفريك النساء له فقالت له إنك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الإراقة بطيء الإفاقة. **قوله: (بمثلك الخ)** صدره:

إذا هملت عيني لها قال صاحبي

وهو لذي الرمة وأول القصيدة:

عليكن يا أطلال مي بشارع ... على ما مضى من عهدكن سلامُ

ولا زال نوء الدلو ينعق ودقه ... بكن ومن نوء السماك غمامُ

قوله: (هذا لوعة) أي: يا هذا ولوعة مبتدأ وبمثلك خبر. **قوله: (ولحن الخ)** قد يقال إن المتنبي كوفي وهم يجيزون حذف حرف النداء من اسم الإشارة.

---

٨٧٩ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في (ديوانه ص ١٥٩٢؛ والدرر ٣/ ٢٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٤٣).

شرح المفردات: هملت عيني: فاض دمعها. اللوعة: حرقة القلب.

المعنى: يقول: إذا فاضت عيني بالدموع قال لي صاحبي إنّ هذا الأمر لا يكون إلاّ نتيجة حرقة فؤاد وغرام شديدين.

٨٨٠ ـ هٰذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا [ثُمَّ انْثَنَيْت وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا]

وأجيب بأن «هذي» مفعول مطلق، أي: برزت هذه البَرْزَةَ، ورَدَّه ابن مالك بأنه لا يُشَارُ إلى المصدر إلاَّ منعوتاً بالمصدرِ المشارِ إليه كـ «ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضربَ»، ويردُّه بَيْتٌ أنشده هو: وهو قوله [من الكامل]:

٨٨١ ـ يَا عَمْرُو، إنَّكَ قَدْ مَلِلْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ إخَالُ ذَاكَ قَلِيلُ

قوله: (هذي) أي: يا هذي والتلحين من حيث إنه حذف حرف النداء مع اسم الإشارة. **قوله: (فهجت رسيساً)** الرسيس ابتداء الحب وتمامه:

ثم انثنيت وما شفيت نسيسا

والنسيس بقية الروح. **قوله: (هذه البرزة)** أي: فحذف الصفة وقدم المفعول. **قوله: (كضربته ذلك الضرب)** أي: وهنا لم يذكر المصدر الواقع نعتاً المشار إليه. **قوله: (أنشده هو)** أي: ابن مالك. **قوله: (يا عمرو الخ)** الذي يظهر لي أن ذاك إشارة إلى الملال المفهوم من قوله مللت أو إلى الأمر الذي تضمنه هذا البيت والمعنى أنك قد مللت صحبتك إياي وصحبتي إياك فيما أخاله وأظنه وهذا الأمر قليل في الأصحاب، فقوله ذاك مبتدأ أخبر عنه بقليل وقوله أخال جملة ألغي فعلها وأتى بها بعد الجملة السابقة لبيان أن الإخبار بما تقدم عليها نشأ عن الظن لا اليقين كما تقول زيد قائم أظن، وحينئذٍ فليست الإشارة بذاك إلى مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت ا هـ دماميني، قال الشمني: وأقول وجهه أن ذا لا إشارة إلى المصدر الذي هو صحابتيك ولم ينعت اسم الإشارة بالمشار إليه بل أخبر عنه بقليل، أما على أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة حذفت ضرورة كما قال سيبويه في:

إنــي وجــدت مــلاك الــشــيــمــة الأدبُ

وفي قوله:

وأخــال لــديــنــا مــنــك تــنــويــلُ

أن الأصل لملاك وللدينا، وإما أن يكون على إلغاء المتوسط.

---

٨٨٠ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في (ديوانه ٢/ ٣٠١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٤٤؛ والمقرب ١/ ١٧٧).

اللغة: رسيساً من الرسيس وهو ابتداء الحب، انثنى: مال وعاد من النسيس وهو من تبقى به شيء من الروح والنسيس فضلة الروح وبقيتها.

المعنى: يا من ظهرت لنا فسبيتنا بجمالك ثم عدت عنا، فزدتنا بك تعلقاً.

٨٨١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٢؛ والمقرب ١/ ١١٨).

المعنى: لقد سئمت من صحبك إياي وسئمت من صحبتي إياك، وهذا نادر بين الأصحاب.

حذف همزة الاستفهام

قد ذُكر في أوَّل الباب الأوَّل من هذا الكتاب.

حذفُ نونِ التوكيد

يجوز في نحو: «لأفْعَلن» في الضرورة، كقوله [من الوافر]:

٨٨٢ ـ فَلاَ وَأَبِي لَنَأْتِيَهَا جَمِيعاً، وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومُ

ويجب حذف الخفيفة إذا لَقِيَهَا ساكن، نحو: «اضرِبَ الغُلاَمَ» بفتح الباء، والأصل اضرِبَنْ، وقوله [من المنسرح]:

لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وإذا وُقِف عليها تاليةً ضمَّةً أو كسرةً ويُعاد حينئذٍ ما كانَ حُذِف لأجلها، فيقال في «اضرِبُنْ يَا قوم»: «اضربوا»، وفي «اضرِبِنْ يا هِنْدُ»: «اضربي»، قيل: وحذفها في غير ذلك ضرورة، كقوله [من المنسرح]:

٨٨٣ ـ اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

قوله: (قد ذكر في أول الباب الخ) نحو وتلك نعمة تمنها عليَّ أي أو تلك نعمة، وكقراءة ابن محيصن سواءٌ عليهم أنذرتهم بهمزة واحدة، وكقراءة أبي جعفر سواءٌ عليهم استغفرت لهم بهمزة واحدة للوصل. **قوله: (يجوز الخ)** أي: في الثقيلة. **قوله: (لنأتيها)** أي: لنأتينها. **قوله: (بفتح الباء)** أي: ولو قيل بكسر الباء لعلم أنه ليس هنا نون توكيد لأن الكسرة حينئذٍ للتخلص على الأصل. **قوله: (وإذا وقف عليها)** أي: على الخفيفة. **قوله: (ما كان حذف لأجلها)** أي: الواو والياء لأنهما يحذفان عند الإتيان بها، وقال يونس الواو والياء عوض عن النون. **قوله: (أضرب عنك الهموم)** الأصل أضربن ويروى أصرف قال =

---

٨٨٢ ـ **التخريج**: البيت لعبد الله بن رواحة في (ديوانه ص ١٠٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٢؛ ولسان العرب ١/ ٢٢١ (أوب)؛ ومعجم ما استعجم ص ١١٧٣).

اللغة: الروم: قوم من الأعاجم يقطنون شمال المتوسط.

المعنى: أقسم بشرف أبي لنفتحنّ الشام ولو وقف في وجهي كل من فيها من عرب وروم.

٨٨٣ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في (ملحق ديوانه ص ١٥٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠؛ والدرر ٥/ ١٧٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٣؛ وشرح المفصل ٦/ ١٠٧؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٣ (قنس)، ١٣/ ٤٢٩ (نون). والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٧؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٥٢، ١١٧٦؛ والخصائص ١/ ١٢٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٨٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٥؛ وشرح المفصل ٩/ ٤٤؛ ولسان العرب ١١/ ٧١١ (هول)؛ والمحتسب ٢/ ٣٦٧؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٢٣).

وقيل: ربما جاء في النثر، وخَرَّج بعضُهم عليه قراءة من قرأ ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: ١] بالفتح، وقيل: إنَّ بعضهم ينصبُ بـ «لَمْ» ويجزم بـ «لَنْ»، ولك أن تقول: لعلَّ المحذوف فيهما الشديدة؛ فيُجاب بأنَّ تقليلَ الحذف والحملَ على ما ثبَتَ حَذْفه أَوْلى.

حذف نون التثنية والجمع

يحذفان للإضافة، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، و ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]، ولشبه الإضافة، نحو: «لاَ غُلاَمَيْ زيد»، و «لاَ مُكْرِمي لعَمْرو»، إذا لم تقدَّر اللام مُقْحَمَة؛ ولتقصيرِ الصِّلة، نحو: «الضَّارِبَا زَيْداً، و «الضَّارِبُو عَمرًا»، وللام السَّاكنة قليلاً، نحو: ﴿لَذَائِقُو العَذَابَ﴾ [الصافات: ٣٨] فيمن قرأَهُ بالنَّصب، وللضرورة، نحو قوله [من الطويل]:

٨٨٤ ـ هُـمَـا خُـطَّـتَـا: إمَّـا إسَـارٌ وَمِـنَّـةٌ، وَإِمَّـا دَمٌ، وَالْـقَـتْـلُ بِـالْـحُـرِّ أَجْـدَرُ

العيني وليس بصحيح والسوط بدل السيف والقونس بفتح القاف والنون عظم بين الأذنين. **قوله: (ألم نشرح)** أي: فالأصل لم تشرحن فإن قيل هلا جعلتها الثقيلة قلت لأجل قلة الحذف لأن الثقيلة بحرفين وأيضاً الذي ثبت حذفه وجوباً إنما هو الخفيفة. **قوله: (ينصب بلم)** أي: فعلى هذا نشرح منصوب بلم. **قوله: (ولك أن تقول)** أي: على القول الأول. **قوله: (تبت يداً أبي لهب)** الأصل يدان. **قوله: (وإنا مرسلو الناقة)** أي: مرسلون الناقة. **قوله: (ولشبه الإضافة)** أي: بأن يذكر بعد النون اللام التي الإضافة على معناها وهذا بناءً على أن اللام أصلية، أما إذا جعلت زائدة فالحذف للإضافة حقيقة لا لشبهها. **قوله: (لذائقو العذاب)** أي: لذائقون فحذفت النون لالتقاء الساكنين. **قوله: (فيمن قرأه الخ)** أما لو قرىء بجر العذاب فالحذف إنما هو للإضافة. **قوله: (هما خطتا)** الأصل خطتان

= **اللغة**: طارقها: اسم الفاعل من «طرق يطرق» إذا أتى ليلاً. قَوْنَس الفرس: العظم الناتىء بين أذني الفرس.

المعنى: اصرف عن نفسك هموم الحياة وكدرتها بسهولة، كما تضرب نتوء أذني الفرس ليستقيم.

٨٨٤ ـ **التخريج**: البيت لتأبّط شراً في (ديوانه ص ٨٩؛ وجواهر الأدب ص ١٥٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٣؛ والدرر ١/ ١٤٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٥؛ ولسان العرب ٧/ ٢٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨٦؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٥؛ ورصف المباني ص ٣٤٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٨؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٢٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩، ٢/ ٥٢).

اللغة: الإسار: الأسر. ومنة: إطلاق من الأسر من غير فدية. الدم: كناية عن القتل.

المعنى: يقول للهذليين: إن سلمت نفسي إليكم فأنا بين أمرين إما الأسر، وتفضُّلكم عليَّ بالإطلاق من غير فداء، وإما القتل، والقتل خير للحر من أسره وتفضُّل الناس عليه بالإطلاق.

فيمن رواه برفع «إسار ومنَّة»، وأمَّا من خفض فبالإضافة، وفَصَلَ بين المتضايفين بـ «إمّا»؛ فلم ينفكَّ البيت عن ضرورة، واختلف في قوله [من الخفيف]:

٨٨٥ ـ [رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلاَلٍ] لا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ

فقيل: الأصل ضاربين ضاربي القباب، وقيل للقبابِ كقوله [من الطويل]:

إذَا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأكُفِّ الأَصَابِعُ

وقيل: «ضاربين» مُعْرَب إعراب «مساكين»، فنصبُهُ بالفتحةِ، لا بالياء.

حذف التنوين

يُحذفُ لزوماً لدخولِ «أل»، نحو: «الرَّجُل»، وللإضافة، نحو: «غُلاَمك»، ولشبهِها، نحو: «لاَ مَالَ لِزَيْدٍ»، إذا لم تُقدَّر اللام مُقْحَمة؛ فإن قُدِّرت فهو مضاف، ولمانع الصرف، نحو: «فَاطِمَة»، وللوقف في غير النصب، وللاتِّصال بالضمير،

فحذفت النون للضرورة إذ لا إضافة حينئذٍ لأن أسار مبتدأ والخطة الخصلة والأمر وقد ثلثهما بخصلة أخرى بقوله بعد:

وأخرى أصادى النفس عنها وانها لمورد حزام إن فعلت ومصدرُ

فرشت لها صدري فزل عن الصفا به جؤجؤ عبل ومتن مخصرُ

أراد بهذه الخصلة التي ذكرها الفرار بالحيلة والمصاداة تدبير الشيء وتفان رأيه والصفا الحجر الأملس والجؤجؤ بجيمين وهمزتين الصدر وعبل ضخم والمتن الظهر ومخصر دقيق. **قوله**: **(لا يزالون الخ)** صدره رب حي عرندس ذي طلال. **قوله**: **(ضاربين)** أي: فالإضافة موجودة ولم تحذف النون. **قوله**: **(ضاربي القباب)** أي: فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله. **قوله**: **(معرب إعراب مساكين)** أي: أنه معرب بالحركات على النون مع لزوم الياء لا أنه معرب بالياء فالنون حينئذٍ متلوة بالإعراب لا تالية له، والنون إنما تحذف للإضافة إذا كانت تالية له. **قوله**: **(فنصبه بالفتحة)** أي: فتحة النون أي فالنون على هذا متلوة للإعراب لا تالية له. **قوله**: **(فهو مضاف)** أي: والنون حينئذٍ محذوفة للإضافة. **قوله**: **(وللوقف في غير النصب)** أي: وأما فيه فلا يحذف بل يبدل

---

٨٨٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (تخليص الشواهد ص ٧٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٦١؛ والدرر ١/ ١٣٦؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٧؛ وشرح التصريح ١/ ٧٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٧٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٧).

شرح المفردات: العرندس: من الإبل الشديد، وهو أيضاً: الأسد. وحيّ عرندس: أي منيع. الطلال: الحسن والجمال. القباب: ج القبّة، وهي الخيمة.

المعنى: يقول: إنّه حيّ عزيز الجانب، خصيب، لا يستطيع أحد أن يزحزحهم عنه لأنّهم أشدّاء لا يهابون الموت.

نحو: «ضَاربكَ» فيمن قالَ إنه غيرُ مضاف، فأما قوله [من الوافر]:

[وَمَــا أَدْرِي وَظَـنِّــي كُــلُّ ظَــنٍّ] أَمُسْـلِـمُـنِـي إِلَـى قَـوْمِ شَـرَاحِـي

فضرورة، خلافاً لهشام، ثم هو نونُ وقايةٍ لا تَنوين، كقوله [من الطويل]:

وَلَـيْـسَ الْـمُـوَافِـيـنِـي لِـيُـرْفَـدَ خَـائِـبـاً [فَـإِنَّ لَـهُ أَضْـعَـافَ مَـا كَـانَ أَمَّـلاَ]

إذ لا يجتمعُ التنوينُ من «أَلْ»، ولكَوْنِ الاسم علماً موصوفاً بما اتَّصل به وأضيف إلى علم، من «ابن» و «ابنة» اتفاقاً، أو «بنت» عند قومٍ من العرب، فأما قوله [من الرجز]:

ألفاً. **قوله**: **(إنه غير مضاف)** أي: بل في محل نصب على المفعولية وليس في محل جر بالإضافة. **قوله**: **(أمسلمني الخ)** صدره وما أدري وظني كل ظن، وحاصل ما فيه أن الجمهور على أن النون في مسلمني وضاربني للوقاية دخلت في اسم الفاعل على سبيل الضرورة والياء في محل نصب على المفعولية لا في محل خفض على الإضافة، وذهب هشام إلى أنها للتنوين وأجاز في السعة هذا ضاربك وضاربني فالكاف والياء في محل نصب على أنه مفعول لا في محل جر بالإضافة، وفي البيت ضرورة أخرى وهي الترخيم في غير النداء وذلك في قوله شراح، قال الفراء أراد شراحيل فرخم في غير النداء قلت يمكن أن شراحيل منادى ومسلمني خبر لمحذوف أي أأنت مسلمني إلى قومي يا شراحيل وشراحيل اسم رجل ممنوع من الصرف عند سيبويه كان معرفة أو نكرة لأنه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الأخفش في النكرة ا هـ دماميني.

قوله: **(فضرورة)** كان الأولى أن يقول فنونه للوقاية دخلت على اسم الفاعل للضرورة لا تنوين خلافاً لهشام. **قوله**: **(ثم نون وقاية الخ)** قصد بهذا بيان مذهب الجمهور في نون مسلمي والرد على هشام فإن مذهبه أن النون في نحو مسلمني ليست نون وقاية بل هي تنوين والياء مفعول لا مضاف إليه كما سبق ولا شك أن هذه الدعوى لا تتأتى له في نحو الموافيني لأن أل صادة عن التنوين فلم يبق إلا أن يقال إن النون في كلام الموضعين نون وقاية لحقت الاسم شذوذاً. **قوله**: **(إذ لا يجتمع التنوين مع أل)** هذا التعليل إنما هو في المنظر به. **قوله**: **(ولكون الاسم علماً)** مراده بالعلم ما يشمل الاسم والكنية واللقب في حكم العلم ما كني عنه كفلان. **قوله**: **(ولكون الاسم علماً)** خرج الوصف نحو جاءني كريم ابن زيد، وقوله موصوفاً خرج ما إذا كان الواقع بعده خبراً فلذا كان القياس قراءة وقالت اليهود عزير ابن الله بالتنوين. **قوله**: **(ولكون الاسم علماً الخ)** وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفاً فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف ألف ابن فإن لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم ابن كريم أو زيد ابن أخينا لم يحذف التنوين لفظاً والألف خطأ لقلة الاستعمال، وكذا إن لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على أنه مبتدأ وخبر لقلة استعماله أيضاً مع أن التنوين حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة لتمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ وخبره ا هـ شمني. **قوله**: **(وأضيف إلى علم)** خرج جاءني زيد ابن كريم. **قوله**: **(وأضيف إلى علم الخ)** ظاهره سواءً

٨٨٦ ـ جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَهْ [كَرِيمَةٌ أَخْوَالُهَا وَالْعَصَبَهْ]

فضرورة؛ ويحذف لالتقاء الساكنين قليلاً، كقوله [من المتقارب]:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلاَ ذَاكِرِ اللَّهَ إلاَّ قَلِيلا

وإنما آثر ذلك على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطِفين في التنكير؛ وقرىء

كان هذا العلم الذي أضيف إليه ابن أو ابنه اسماً لأبي الأول أو جده وبعضهم اشترط أن يكون علماً لأب لا لجد أو أم وكان وجهه أن هذا الحذف منوط بالكثرة والأكثر نسبة الإنسان إلى أبيه لا جده ا هـ دماميني. **قوله: (جارية من قيس ابن ثعلبة)** تمامه:

كريمة أخوالها والعصبة

وقال ابن جنى الذي أرى انه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه أن يجري ابناً وصفاً على ما قبله، ولو أراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر أراد أن يجري ابناً على ما قبله بدلاً منه، وإذا كان بدلاً لم يجعل معه كالشيء الواحد فوجب لذلك أن ينوي انفصال ابن مما قبله، وإذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ووجب أن يبتدأ به وعلى ذلك تقول كلمت زيداً ابن بكر كأنك قلت كأنك زيداً كلمت ابن بكر لأن ذلك حكم البدل إذ البدل في التقدير عن جملة أخرى غير جملة المبتدل منه، وقال بعض المتأخرين: لو كان الأمر ما قاله ابن جنى لكان مثل كلمت زيداً ابن بكر بالتنوين كثيراً في كلامهم لأنه وجه سائغ مطرد ولكنه قليل فلقلته كان الوجه أن يحمل على أنه ضرورة ا هـ دماميني. **قوله: (ويحذف الخ)** عطف على قوله يحذف لزوماً. **قوله: (فألفيته)** أي: فوجدته غير طالب رضاي يقال استعتبته فأعتبني أي استرضيته فأرضاني. **قوله: (ولا ذاكر الله)** أصله ولا ذاكر عطف على مستعتب والله معمول لاسم الفاعل لاعتماده على أي النفي فقد حذف التنوين لالتقاء الساكنين. **قوله: (وإنما آثر)** بالمد والضمير للشاعر، وقوله ذلك أي الحذف لالتقاء الساكنين وقوله على حذفه متعلق بآثر. **قوله: (للإضافة لإرادة الخ)** اللام الأولى تعليل للحذف والثانية للإيثار، وقوله للإضافة الخ أي بأن كان يقول لا ذاكر الله فيكون حذف التنوين لأجل الإضافة.

قوله: (تماثل المتعاطفين) أي: ذاكر ومستعتب أي ولو ارتكب الإضافة لكان

---

٨٨٦ ـ **التخريج**: الرجز للأغلب العجلي في (ديوانه ص ١٤٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٣٦؛ والدرر ٣/ ٣٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٦؛ والكتاب ٣/ ٥٠٦؛ ولسان العرب ١/ ٢٣٨ (ثعلب)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٩١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧٠؛ ولسان العرب ١/ ٦٥٩ (قبب)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٦).

اللغة: جارية: شابة. ثم أطلقت على كل أمة جارية. الأخوال: أقرباء الأم، العصبة: أقرباء الأب.

المعنى: إن هذه الجارية تنسب إلى قيس من قبيلة بني ثعلبة، أخوالها وأعمامها كرماء شرفاء.

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٢]، ﴿وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٤٠] بترك تنوين «أحد» و «سابق»، وبنصب «النّهار».

واختُلِف لِمَ تُرِك التنوين في نحو: «قَبضْتُ عَشَرَةً لَيسَ غيرُ»، فقيل: لأنه مبني كـ «قبلُ» و «بَعْدُ»؛ وقيل: لنيّة الإضافة، وإنّ الضّمة إعرابٌ وغير متعيّنة لأنها اسمُ «ليس»، لا محتملة لذلك وللخبرية؛ ويردُّه أن هذا التركيبَ مطَّرِد، ولا يُحذف تنوينُ مضافٍ لغير مذكور باطّراد، إلا إنْ أشْبَهَ في اللفظ المضاف، نحو: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قالَها»، فإن الأول مضاف للمذكور، والثاني لمجاورته له مع أنه المضاف إليه في المعنى كأنه مضاف إليه لفظاً.

حذف «أل»

تُحْذَفُ للإضافة المعنويَّة، وللنداء نحو: «يَا رَحْمٰنُ»، إلاَّ من اسم الله تعالى، والجمل المحكية؛ قيل: والاسم المشبّه به، نحو: «يا الْخَلِيفَةَ هَيْبَةً»، وسُمع «سَلاَمُ عَلَيْكُمْ» بغير تنوينٍ؛ فقيل: على إضمارِ «أل»؛ ويُحتمل عندي كونُه على تقديرِ

المعطوف معرفة لإضافته إلى المعرفة ورد ذلك بأن إضافة اسم الفاعل لمعموله لا تفيد التعريف، وأجيب بأن محل كونها لا تفيد التعريف إذا جعل اسم الفاعل للحال أو الاستقبال، أما إن جعل للماضي أو للاستمرار فإنه يفيد التعريف، وقوله المتعاطفين أي المعطوف والمعطوف عليه. **قوله: (قل هو الله أحد الله الصمد)** أي: بحذف التنوين لالتقاء الساكنين. **قوله: (وبنصب النهار)** أي: وأما على جره فحذف التنوين للإضافة. **قوله: (كقبل وبعد)** أي: فهي مبنية على الضم لقطعها عن الإضافة لفظاً ونية معناها وهي محتملة لأن تكون اسم ليس ومحتملة لأن تكون خبرها. **قوله: (لأنها اسم ليس)** أي: متعينة لكونها اسم ليس فقوله لأنها صلة متعينة وليس علة لشيء. **قوله: (ويرده الخ)** حاصل الرد أن هذا التركيب مطرد وحذف المضاف إليه ونية لفظه غير مطرد إذ لا يحذف الخ. **قوله: (إلا إن أشبه)** أي: المضاف لغير المذكورة في اللفظ المضاف للمذكور. **قوله: (والثاني)** مبتدأ وقوله مع أنه أي الثاني مضاف إليه أي إلى المذكور خبر المبتدأ، وقوله لمجاورته له أي للمذكور علة مقدمة على المعلوم. **قوله: (تحذف للإضافة المعنوية)** أي: لأن إضافة المعنوية موضوعة لتخصيص المضاف إن كان المضاف إليه نكرة وتعريفه إن كان معرفة فلو لم تحذف أل من المضاف إضافة معنوية لزم تعريف المعرف إن كان المضاف إليه معرفة وتخصيصه إن كان نكرة، وكل ذلك تحصيل الحاصل.

قوله: (للإضافة المعنوية) أي: لا للإضافة اللفظية نحو الضارب رأس الجاني والضارب الرجل. **قوله: (إلا من اسم الله تعالى)** نحو يا الله، وقوله والجمل المحكية نحو يا الرجل قائم. **قوله: (يا الخليفة هيبة)** أي: لأن تقديره يا مثل الخليفة في الهيبة فدخول

المضاف إليه، والأصل سلامُ اللّهِ عليكم؛ وقال الخليل في «ما يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٍ مِنكَ أنْ يَفْعَلَ كذا»، هو على نية «أل» في «خير»؛ ويردُّه أنه لا تجامع من الجارَّة للمفضول؛ وقال الأخفش: اللام زائدة، وليس هذا بقياس، والتركيب قياسيّ، وقال ابن مالك: «خير» بدل، وإبدال المشتقّ ضعيف، وأولى عندي أن يُخرَّج عن قوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

حذف لام الجواب

وذلك ثلاثة: حذف لام جواب «لو»، نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً﴾ [الواقعة: ٧٠]، وحذف لام «لقد»، يحسن مع طول الكلام، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]، وحذف لام «لأفعلَنَّ» يختصُّ بالضرورة، كقول عامر بن الطُّفَيْل [من الكامل]:

يا في الحقيقة على غير الألف واللام. **قوله: (هو على نية أل في خير)** أي: لتوافق الصفة موصوفها في التعريف. **قوله: (إنها)** أي: أل الداخلة على أفعل التفضيل. **قوله: (الجارة للمفضول)** قيد به لأنها تجامع من الجارة لغير المفضول كما إذا بنى أفعل التفضيل مما يتعدى بمن كقول الكميت:

فهم الأقربون من كل خيرٍ وهم الأبعدون من كل دمِ

ويجوز أيضاً أن تجامع من هذه من الجارة للمفضول مقدمة عليها أو مؤخر نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير ا هـ شمني. **قوله: (اللام زائدة)** أي: اللام في الرجل. **قوله: (وليس هذا)** أي: زيادة اللام، وقوله والتركيب قياس أي ففسد ما قاله الأخفش. **قوله: (وليس هذا)** أي: زيادة اللام ليس قياسية وهذا التركيب الذي كلامنا فيه قياسي فبطل كلام الأخفش القائل إن أل في الرجل زائد. **قوله: (وإبدال المشتق)** أي: من الجامد كالرجل وقوله ضعيف أي فبطل ما قاله ابن مالك، قال الرضى والأغلب أن يكون البدل جامداً بحيث لو حذف الأول لاستقل الثاني ولم يحتج إلى متبوع قبله في المعنى فإن لم يكن جامداً كقوله:

فلا وأبيك خير منك إني ليؤذيني التحمحم والصهيلُ

قدر الموصوف أي فلا وأبيك رجل خير منك ا هـ شمني. **قوله: (وأولى عندي أن يخرج على قوله)** أي: على طريقة قول الخ بأن تجعل أل جنسية وما بعده صفة له. **قوله: (أن يخرج على قوله الخ)** أي: يجعل أل لتعريف الجنس فيكون مدخولها في المعنى كالنكرة فيصح نعته بالنكرة ا هـ شمني. **قوله: (وحذف لام لقد)** أي: لام جواب القسم الداخلة على قد. **قوله: (يحسن مع الطول)** أي: مع طول الفصل بين القسم والجواب. **قوله: (وحذف لام لأفعلن)** أي: حذف لام جواب القسم الداخلة على المضارع المؤكد

٨٨٧ ـ وَقَتِيلِ مُرَّةَ أثْأَرَنَّ، فإنَّهُ فِرْغٌ، وَإنَّ أخَاكُمُ لَمْ يُثْأَرِ

حذف جملة القَسَم

كثير جداً، وهو لازم مع غيرِ الباء من حروفِ القسم، وحيثُ قيل: «لأفْعَلَنَّ»، أو «لَقَدْ فَعَلَ»، أو «لَئِنْ فَعَلَ»، ولم يتقدّم جملة قسم فَثَمَّ جملة قسم مقدَّرة، نحو: ﴿لأعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً شَدِيداً﴾ [النمل: ٢١] الآية، ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمْ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، ﴿لَئِنْ أخْرِجُوا لاَ يَخْرُجونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]؛ واختُلِف في نحو: «لَزَيْدٌ قائم»، ونحو: «إنّ زَيْداً قَائِم، أو لقائم» هل يجب كونه جواباً لقَسَم أو لا؟

حذف جواب القَسَم

يجب إذا تقدَّم عليه أو اكْتَنَفَه ما يُغْنِي عن الجواب؛ فالأول نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ واللهِ»، ومنه «إنْ جاءني زيدٌ والله أكرمته»، والثاني نحو: «زَيْدٌ واللَّهِ قائم». فإن قلت: «زيد والله إنه قائم، أو لقائم» احتملَ كون المتأخِّر عنه خبراً عن المتقدِّم عليه، واحتمل

بالنون. **قوله**: (**وقتيل مرة الخ**) مرة بضم الميم وراء مشددة وبهاء تأنيث أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس عيلان واثأرن أي اطلب دمه واقتل قاتله مضارع ثأر بفتح المثلثة والهمزة والفرغ بكسر الفاء وفتحها وبالغين المعجمة الهدر يقال ذهب دمه فرغاً أي هدراً لم يطلب. **قوله**: (**اثأرن**) أي: لأثارن. **قوله**: (**مع غير الباء من حروف القسم الخ**) إذ لا يجوز التصريح بفعله إلا معها. **قوله**: (**زيد قائم والله**) حذف جواب القسم لدلالة الجملة قبله عليه. **قوله**: (**ومنه إن جاءني الخ**) هذا المثال الثاني ليس من القسم الأول قطعاً وإنما هو من القسم الثاني، وقد صرح بذلك في أول الترجمة تأتي وهي حذف جملة جواب الشرط فالظاهر أن ما هنا سهو قاله الدماميني فلم يعتبر المصنف التقدمة الرتبي، وقال الشمني ليس هذا سهواً وذلك لأن الشرط القسم إذا اجتمعا يؤتى بجواب السابق مستغنى به عن جواب المتأخر والأصل في الجواب أن يلي ما هو جواب عنه فيكون أكرمته في المثال مقدماً في الرتبة على القسم ويكون المثال مما حذف منه جواب القسم لتقدم ما يغني عنه لكن في الرتبة دون اللفظ، ولهذا قال المصنف ومنه ا هـ شمني. **قوله**: (**إن جاءني زيد والله أكرمته**) هذا جواب الشرط وجواب القسم محذوف لدلالة ما قبله وهو الجملة الشرطية عليه. **قوله**: (**زيد والله قائم**) أي: فزيد وقائم قائمان مقام الجواب فجواب القسم محذوف لدلالة الجملة التي اكتنفته عليه. **قوله**: (**خبراً عن المتقدم**) أي: فهو ما حذف فيه الجواب

٨٨٧ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن الطفيل في (ديوانه ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٦٠، ٦٥؛ والدرر ٤/ ٢٢٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٥؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٢. والرواية الصحيحة كما في الديوان وغيره «لم يقصدِ» مكان «لم يثأر».

كونه جواباً وجملةُ القسَمِ وجوابهِ الخَبر.

ويجوز في غير ذلك، نحو: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً﴾ [النازعات: ١] الآيات، أي: لتُبعثُنَّ، بدليل ما بعده، وهذا المقدّر هو العامل في ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾ [النازعات: ٦] أو عامله: اذكر؛ وقيل: الجواب ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦] وهو بعيدٌ لبعده؛ ومثله ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [ق: ١]، أي: لنهلكن، بدليل ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ق: ٣٦] أو إنّك لمنذر، بدليل ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ﴾ [ق: ٢] وقيل: الجواب مذكور؛ فقال الأخفش ﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾ [ق: ٤] وحذفت اللام للطُّول مثل ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]. وقال ابن كيسان ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨] الآية، الكوفيّون ﴿بَلْ عَجِبُوا﴾ [ق: ٢] والمعنى: لقد عجبوا؛ بعضهم ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لذكرى﴾ [الزمر: ٢١، وق: ٣٧]، ومثله ﴿صۤ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، أي: إنه لمعجز، أو ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمرسلين﴾ [البقرة: ٢٥٢؛ يس: ٣] أو ما الأمر كما يزعمون، وقيل: مذكور؛ فقال الكوفيُّون والزّجاج

لأجل ما اكتنفه أي لدلالته.

قوله: (الخبر) أي: خبر المبتدأ. **قوله: (ويجوز)** أي: حذف الجواب في غير ذلك أي في غير ما إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغني عنه. **قوله: (والنازعات)** هذا قسم. **قوله: (بدليل ما بعده)** أي: يوم ترجف. **قوله: (لبعده)** أي: من القسم. **قوله: (ومثله)** أي: مثل المثال المتقدم في كون جواب القسم محذوفاً فيه ولم يتقدم عليه أو يكتنفه ما يغني عنه. **قوله: (وفيه بعد)** قال الفراء لا نجد هذا القول مستقيماً في العربية لتأخره جداً عن قوله والقرآن. **قوله: (ص)** أي: والقرآن ص وهذا القول مبني على جواز تقدم جواب القسم، وإن ص معناه صدق الله. **قوله: (أن الجواب لا يتقدم)** أي: مطلقاً سواءً كان جواب قسم أو شرط. **قوله: (حذف جملة الشرط)** أي: مع الأداة. **قوله: (هو مطرد بعد الطلب الخ)** هذا مبني على أن الجملة الواقعة بعد الطلب لأداة شرط مقدرة مع فعل الشرط وإن الجازم للفظ فعل تلك الجملة الأداة المقدرة، وأما على القول بأن الجملة الواقعة بعد الطلب جواب للطلب المتقدم، وإن الجزم به فلا حذف في الكلام. **قوله: (فاتبعني أهدك)** أي: فإن تتبعني أهدك. **قوله: (نجب دعوتك)** أي: إن تؤخرنا لأجل قريب نجب دعوتك. **قوله: (وجاء)** أي: حذف الشرط وقوله بدونه أي بدون تقدم الطلب. **قوله: (في هذه البلدة)** أي: مكة. **قوله: (أي إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم)** أي: وجب عليكم الإيمان لأنه قد جاءكم فهو علة للجواب المحذوف. **قوله: (وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم)** لعل الأظهر وإن كذبتم فأنتم ظالمون إذ لا أظلم الخ تأمل ا هـ تقرير دردير.

قوله: (وهي من حذفها) أي: والحال أنها من حذفها الخ. **قوله: (لأنه قد ذكر في اللفظ جملة)** أي: وهي فمن أظلم وقوله فقد جاءكم بينة الخ، وقوله قائمة مقام الجواب

﴿إنَّ ذٰلِكَ لحق﴾ [ص: ٦٤] وفيه بُعْد، الأخفش ﴿إنْ كُلٌّ إلاَّ كَذَّبَ الرُّسُل﴾ [ص: ١٤] الفرَّاء وثعلب ﴿صۤ﴾ [ص: ١] لأن معناها صدق الله؛ ويردُّه أن الجواب لا يتقدَّم، وقيل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ص: ٣] وحُذفت اللام للطول.

حذف جملة الشرط

هو مُطّرد بعد الطلب، نحو: ﴿فاتَّبِعُوني يُحْبِبكُم الله﴾ [آل عمران: ٣١]، أي: فإن تتبعوني يحببكم الله ﴿فاتَّبِعْني أَهْدِكَ﴾ [مريم: ٤٣]، ﴿رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ﴾ [إبراهيم: ٤٤].

وجاء بدونه نحو: ﴿إنَّ أرْضِي وَاسِعَةٌ فإيَّايَ فَاعْبُدونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، أي: فإن لم يتأتَّ إخلاص العبادة لي في هذه البلدةِ فإيّاي فاعبدون في غيرها ﴿أم اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِي﴾ [الشورى: ٩] أي: إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنهُمْ، فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ، فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَّبَ بآياتِ الله﴾ [الأنعام: ١٥٧] أي: إن صدقتم فيما كنتم تعِدُونَ به من أنفسكم فقد جاءَكم بَيِّنَة، وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم؛ وإنما جعلت هذه الآية من حَذفِ جملة الشرط فقط ـ وهي من حذفها وحذف جُملةِ الجواب ـ لأنه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقامَ الجوابَ، وذلك يسمّى جواباً تجُوزاً كما سيأتي.

وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، أي: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم، ويردُّه أن الجواب المنفي بـ «لَمْ» لا تدخل عليه الفاء.

وجعَل منه أبو البقاء ﴿فَذٰلِكَ الّذي يَدُعُّ الْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢]، أي: إن أردت معرفته فذلك، وهو حسن.

أي وهي تسمى جواباً تجوزاً. **قوله: (يرده الخ)** وأجيب بأنا لا نسلم أن الجواب هنا جملة فعلية فعلها منفي بلم بل هو جملة اسمية والتقدير فأنتم لم تقتلوهم فالاسم الداخلة عليه الفاء، وقد صرح بهذا الزمخشري حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره إن افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم فلا معنى للاعتراض عليه تأمل. **قوله: (لا تدخل عليه الفاء)** أي: وحينئذٍ فلا يصح أن يجعل قوله تبتلوهم جواباً لشرط مقدر.

وحذفُ جملة الشرط بدونِ الأداة كثيرٌ، كقوله [من الوافر]:

٨٨٨ ـ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ   وَإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أي: وإلاّ تطلقْها.

حذف جملة جواب الشرط

وذلك واجبٌ إن تقدَّم أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب: فالأول نحو: «هُوَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلَ»، والثاني نحو: «هو إن فعل ظالم»، ﴿وإنّا إنْ شاءَ اللّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠]، ومنه «واللَّهِ إن جَاءني زيدٌ لأكْرمنَّه»، وقولُ ابن معطي:

اللَّفْظُ إنْ يُفِدْ هُوَ الْكَلاَمُ

إما من ذلك ففيه ضرورة، وهو حذفُ الجوابِ مع كونِ الشَّرط مُضارعاً، وإما الجوابُ الجملة الاسميَّة وجملتا الشّرط والجواب خبر ففيه ضرورةٌ أيضاً، وهي حذف الفاء كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُهَا   [والشرُّ بالشرِّ عند اللّهِ مِثْلاَنِ]

قوله: (**كثير**) أي: لكن الأكثر أن حذف جملة الشرط مع بقاء الأداة جائز مطلقاً وذهب بعضهم إلى أنها لا تحذف إلا مع بقاء لا النافية أيضاً كهذا البيت ا هـ شمني. **قوله**: (**هو إن فعل ظالم**) هو مبتدأ وإن فعل فعل وفاعل فعل الشرط وظالم خبر المبتدأ والجواب محذوف دل عليه ما اكتنفه أي هو ظالم. **قوله**: (**وإنا إن شاء الله لمهتدون**) أي: إن شاء الله إنا لمهتدون فحذف الجواب بدليل ما اكتنفه. **قوله**: (**وقول ابن معطي**) أي: في ألفيته. **قوله**: (**أما من ذلك**) أي: فحينئذٍ قوله هو الكلام خبر اللفظ والجواب محذوف دل عليه ما اكتنفه. **قوله**: (**مع كون الشرط مضارعاً**) أي: لأن الجواب لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضياً كما في الأمثلة المذكورة، وأما إن كان الشرط مضارعاً فلا يجوز حذف جوابه إلا في الضرورة. **قوله**: (**وهي حذف الفاء**) أي: من الجواب الواقع جملة اسمية.

---

٨٨٨ ـ **التخريج**: البيت للأحوص في (ديوانه ص ١٩٠؛ والأغاني ١٥/ ٢٣٤؛ والدرر ٥/ ٨٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٥١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٧، ٩٣٦؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٤٣٥؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٧٢؛ وأوضح المسالك ٤/ ٢١٥؛ ورصف المباني ص ١٠٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٩ (أما لا)؛ والمقرب ١/ ٢٧٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٢).

اللغة والمعنى: الكفؤ: المشابه والمِثْل. المفرق: وسط الرأس. الحسام: السيف القاطع.

يقول: طلّق زوجتك لأنّك غير مناسب لها، وإلاّ ضُرب رأسك بالحسام.

ووهم ابن الخبّاز إذ قطع بهذا الوجه، ويجوز حذف الجواب في غير ذلك، نحو: ﴿فإن استطعت أن تبتغي نفقاً في الأرض﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية، أي: فافعل، ﴿ولو أن قرآناً سيرت به الجبال﴾ [الرعد: ٣١] الآية، أي: لما آمنوا به، بدليل ﴿وهم يكفرون بالرحمن﴾ [الرعد: ٣٠]. والنحويون يقدرون: لكان هذا القرآن، وما قدرته أظهر، ﴿لو تعلمون علم اليقين﴾ [التكاثر: ٥]، أي: لارتدعتم وما ألهاكم التكاثر، ﴿ولو افتدى به﴾ [آل عمران: ٩١] أي: ما تقبل منه، ﴿ولو كنتم في بروج مشيدة﴾ [النساء: ٧٨] أي: لأدرككم، ﴿وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون﴾ [يس: ٤٥]، أي: أعرضوا، بدليل ما بعده ﴿أئن ذكرتم﴾ [يس: ١٩]، أي: تطيرتم، ﴿ولو جئنا بمثله مدداً﴾ [الكهف: ١٠٩]. أي: لنفد، ﴿ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم﴾ [السجدة: ١٢]، أي: لرأيت أمراً فظيعاً، ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم﴾ [النور: ١٠]، أي: لهلكتم، ﴿قل أرأيتم إن كان من عند الله وكفرتم به﴾ [الأحقاف: ١٠]، قال الزمخشري: تقديره: ألستم ظالمين، بدليل ﴿إن الله لا يهدي

قوله: (ووهم ابن الخباز) أي: في شرحه على ألفية ابن معطي. **قوله: (إذا قطع بهذا الوجه)** أي: فقطعه بهذا الوجه يقتضي عدم صحة الأول وهو غلط. **قوله: (في غير ذلك)** أي: في غير ما إذا تقدم عليه الشرط أو اكتنفه ما يغني عن الجواب. **قوله: (سيرت به الجبال)** أي: عن مقارها وزعزعت عن مضاجعها، وقوله أو قطعت به الأرض حتى تتصدع وتتزابل قطعاً أو كلم به الموتى تسمع وتجيب. **قوله: (لكان هذا القرآن)** أي: لكونه غاية التذكير ونهاية في الإنذار والتخويف كما قال تعالى: ﴿لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً متصدعاً من خشية الله.﴾[الحشر: ٢١]

قوله: (وما قدرته أظهر) أي: للدليل المذكور وفيه أن ما قدروه أيضاً دل عليه قوله تعالى: ﴿لو أنزلنا هذا القرآن على جبل﴾ فلم يتبين كون تقديره أظهر من تقديرهم واعلم أن كلام الوجهين ودليل كل واحد ذكره الزمخشري فلم يقدر المصنف شيئاً انفرد به عن غيره خلافاً لما يشعر به قوله وما قدرته أظهر الخ. **قوله: (بدليل ما بعده)** أي: وهو قوله: ﴿وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين﴾ [الأنعام: ٤]. **قوله: (تقديره ألستم ظالمين)** هذا صريح في أن الزمخشري جعل جملة الاستفهام جواباً مع أنه لم يقع في «الكشاف» هذا الكلام على هذه الصورة وليس فيه ما يقتضي أن جملة الاستفهام جواب ونص ما فيه والمعنى قل أخبروني إن اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة أعلم بني إسرائيل على نزول مثله مع إيمانه به مع استكباركم عنه وعن الإيمان به ألستم أضل الناس وأظلمهم ا هـ كلامه، فإن قلت إن هذه الجملة المقدرة إذا لم تجعل جواباً للشرط فما موقعها قلت موقعها مفعول لأخبروني والعامل متعلق فإن قلت فأين

القوم الظالمين﴾ [الأحقاف: ١٠]، ويردُّه أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلا بالفاء مؤخَّرة عن الهمزة، نحو: «إن جِئتُكَ أَفَمَا تُحْسِنُ إليَّ»، ومقدَّمة على غيرها، نحو: «فهل تحسن إلي».

تنبيه ـ التحقيقُ أن من حذفَ الجواب مثل ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فإنَّ أجَلَ اللَّهِ لآتٍ﴾ [العنكبوت: ٥] لأن الجوابَ مسبَّبٌ عن الشَّرط، وأَجَل الله آتٍ سواء أُوجِد الرجاءُ أم لم يُوجد، وإنما الأصل: فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت؛ ومثله ﴿وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَولِ﴾ [طه: ٧]، أي: فاعلم أنه غنيٌّ عن جَهْرِك ﴿فإنه يَعْلَمُ السر﴾ [طه: ٧]، ﴿وإِنْ يُكَذِّبُوكَ﴾ [الحج: ٤٢، وفاطر: ٤]، أي: فَتَصَبَّرْ، ﴿فقد كذبت رسل من قبلك﴾ [فاطر: ٤]، ﴿إن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، أي: فاصبروا، ﴿فقد مَسّ القومَ قرحٌ مثله﴾ [آل عمران: ١٤٠]، ﴿ومَنْ يَتّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [النور: ٢١] أي: يفعل الفواحشَ والمُنْكرات، ﴿فإنهُ يأمُرُ بالفحشاء والمنكر﴾ [النور: ٢١]، ﴿ومَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ ورَسُولَه والذين آمَنُوا﴾ [المائدة: ٥٦]، أي: يَغْلِب، ﴿فإنَّ حِزْبَ اللَّه هُمُ الْغَالِبُون﴾ [المائدة: ٥٦]، ﴿وإن عَزَمُوا الطَّلاقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، أي: فلا تؤذوهم بقولٍ ولا فعل؛ فإن اللَّهَ يَسْمَعُ ذلك ويعلمه ﴿فإنْ تَوَلَّوْا﴾ [هود: ٥٧] أي: فلا لوم عليَّ ﴿فقد أبلغتكم﴾ [هود: ٥٧].

حذف الكلام بجملته

يقع ذلك باطِّرادٍ في مواضع:

أحدها: بعد حرف الجواب، يقال: «أقام زيد؟» فتقول: «نَعَمْ»، و «ألم يقم

جواب الشرط حينئذٍ قلت هو محذوف دل عليه الجملتان المكتنفتان والتقدير إن كان من عند الله فأخبروني ألستم ظالمين ا هـ دماميني. **قوله: (ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً)** أي: وحينئذٍ فما قدروه بقوله ألستم ظالمين لا يصح أن يكون جواباً بل يقدر فأخبروني ألستم ظالمين. **قوله: (سواء أوجد الرجاء)** أي: رجاء لقاء الله أم لم يوجد وحينئذٍ فلا يصح أن يكون قوله فإن أجل الله لآتٍ جواباً بالعدم تسببه عن الشرط. **قوله: (ومثله وإن تجهز الخ)** قال الدماميني يشكل عليه مضارعية الشرط في هذه الآية والأربعة بعدها مع إنها نصوا على أن الجواب لا يحذف في السعة إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً وعدوا من الضرورات:

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسعُ

وقد يجاب بأنه لما سد شيء مسد الجواب كأنه لم يحذف، وقولهم لا يحذف

زيد؟» فتقول: «نَعَمْ»، إن صَدَّقْت النفي، و «بَلَى»، إن أبطلته، ومن ذلك قوله [من الكامل]:

٨٨٩ ـ قالوا: أَخِفْتَ؟ فَقُلْتُ: إنَّ، وخِيفَتِي مَـا إنْ تَـزَالُ مَـنُـوطَـةً بِـرَجَـائِـي

فإنّ «إنَّ» هنا بمعنى «نَعَمْ»، وأما قوله [من مجزوء الكامل]:

وَيَـقُـلْـنَ: شَـيْـبٌ قَـدْ عَـلاَ كَ وقَـدْ كَـبِـرْتَ فَـقُـلْـتُ: إنَّـه

فلا يلزم كونُه من ذلك، خلافاً لأكثرهم، لجواز أن لا تكون الهاءُ للسكت، بل اسماً لِ «إنّ» على أنها المؤكّدة والخبر محذوف، أي: إنه كذلك.

الثاني: بعد «نِعْمَ» و «بِئْسَ» إذا حُذِف المخصوص، وقيل: إن الكلام جملتانِ، نحو: ﴿إنَّا وَجَدْنَاه صابِراً نعم العبدُ﴾ [ص: ٤٤].

والثالث: بعد حروف النداء في مثل ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعلمُونَ﴾ [يس: ٢٦] إذا قيل: إنه على حذف المنادى، أي: يا هؤلاء.

الجواب إلا إذا كان الشرط ماضياً مرادهم لا يحذف من غير سد شيء مسده. **قوله: (إن صدقت النفي)** أي: فمعنى نعم حينئذٍ لم يقم وقوله وبلى أي وتقول بلى إن أبطلته أي المعنى بل حينئذٍ انه قام. **قوله: (ما إن تزال)** إن زائدة أي لا تزال وقوله منوطة أي معلقة اسم مفعول من قولك نطت الشيء أنوطه إذا علقته والرجاء توقع أمر محبوب ضد اليأس فهو وما دام مترجياً وقوع ما يحب خائف من عدم وقوعه. **قوله: (بمعنى نعم)** أي: لأنها لو كانت المؤكدة العاملة لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها لما صرحوا به من أن المؤكدة لا يجوز حذف جزأيها معاً ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (خلافاً لأكثرهم)** أي: حيث قالوا إن المعنى فقلت نعم أي قد علاني فإن بمعنى نعم والهاء للسكت. **قوله: (لجواز أن لا تكون الهاء للسكت)** أي: وأما لو جعلت للسكت لكان منه. **قوله: (وقيل إن الكلام جملتان)** أي: والحال أنا قلنا إن الكلام جملتان أي نعم الرجل جملة المخصوص مبتدأ خبر محذوف أو خبر لمحذوف، وأما إذ قلنا إنه مبتدأ خبره الجملة قبله فالمحذوف جزء الكلام. **قوله: (نعم العبد)** أي: هو أيوب. **قوله: (بعد حروف النداء)** أي: لأن المحذوف أدعو والمنادي.

قوله: (إذا قيل انه على حذف المنادى) احترز بهذا عما إذا قيل إن حرف النداء إذا ولى ما ليس بمنادى يكون لمجرد التنبيه لأن الكلام حينئذٍ لا حذف فيه، وإنما كان هذا

---

٨٨٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (خزانة الأدب ١١/ ٢١٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٣٦).
اللغة: منوطة: معلقة. الرجاء: التأمل والترقب لأمر مرغوب فيه. إن بمعنى نعم.
المعنى: سألوا: أساورني الخوف، فأجبت أجل، ما دام لذي الرجاء، فهما متلازمان عندي، رجاء النجاح، وخوف الفشل.

الرابع: بعد «إن» الشرطية، كقوله [من الرجز]:

٨٩٠ ـ قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلْمَى وإنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً؟ قَالَتْ: وإنْ

أي: وإن كان كذلك رضيته.

الخامس: في قولهم: «افعَلْ هَذَا إمَّا لا»، أي: إن كنت لا تفعل غيره فافعلْه.

الثالث من حذف الكلام بجملته أي بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لأن المنادى عند سيبويه وجمهور البصريين مفعول به لأدعو مقدراً وأصل يا زيد يا أدعو زيداً حذفت أدعو لزوماً لكثرة الاستعمال ودلالة النداء عليه فجزاء الجملة الفعل والفاعل محذوفاً، فإذا حذف المنادى أيضاً كان الكلام بجملته محذوفاً ا هـ شمني. **قوله: (وإن كان فقيراً معدماً)** يروى بدل معدماً[1] عيياً بفتح العين المهملة وكسر أولى التحتيتين وتشديد الثانية من العي ضد البيان قيل هذا البيت لرؤبة وقبله:

قالت سليمى ليت لي زوجاً يمن يغسل جلدي وينسيني الحزنْ

وحاجة ما ان لها عندي تمن ميسورة قضاؤها منه ومنْ

قالت بنات العم الخ ويمن بتخفيف النون وأصله التشديد وحاجة عطف على زوجاً أرادت بها الشهوة وما نافية وإن زائدة قال الدماميني لا يخفى إنك إذا قلت إن جاء زيد أكرمته فالكلام هنا مجموع هذا التركيب إن الشرطية وجملتاها وليس شيء من الجملتين حال تعلق إن به وارتباطها به كلاماً لعدم استقلاله بالإفادة بل مجموع ذلك هو الكلام وإذا كان كذلك فالمحذوف في هذا الموضع والذي بعده بعض الكلام لا الكلام بجملته وجوابه أن المصنف ألغى الحرف لعدم مدخليته في الإسناد الكلامي والحكم الإعرابي. **قوله: (أي إن كنت لا تفعل غيره فافعله)** إنما قدر كان لأن المعلق عليه عزمه على عدم الفعل تدبر.

---

٨٩٠ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في (ملحق ديوانه ص ١٨٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٤، ١٦، ١١/ ٢١٦؛ والدرر ٥/٨٨؛ وشرح التصريح ١/٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٠٤؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ١٨١؛ ورصف المباني ص ١٠٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٢، ٨٠).

شرح المفردات: المعدم: من لا مال له، الفقير.

المعنى: يقول: لقد قالت بنات العم لـ «سلمى» بألاّ ترفض من جاء يطلب يدها وإن كان فقيراً، فرحّبت «سلمى» به. وهذا القول قريب من المثل القائل: «زوج من عود خير من قعود».

(١) قوله: بدل معدماً، الصواب بدل فقيراً لأنه لا يستقيم الوزن إلا بذلك اهـ.

حذفُ أكثر مِن جملة

في غير ما ذكر، أنشد أبو الحسن [من الخفيف]:

٨٩١ ـ إنْ يَـكُـنْ طِـبُّـكِ الـدَّلالَ فَـلَـوْ فِـي   سَـالِـفِ الـدَّهْـرِ وَالـسِّـنِـيـنَ الْـخَـوَالِـي

أي: إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناهُ منك؛ وقالوا في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا، كَذْلِكَ يُحْيِي اللهُ الموتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣]: إن التقدير: فضربوه فَحَيِيَ فقلنا: كذلك يحيي الله؛ وفي قوله تعالى: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فأرسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥] الآية: إن التقدير: فأرسلون إلى يوسفَ لاستعبرَهُ الرُّؤيا، فأرسلوه فأتاه وقال له: يا يوسف؛ وفي قوله تعالى: ﴿فقُلْنَا اذْهَبَا إلى الْقَوْمِ الذِين كَذّبوا بآياتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ﴾ [الفرقان: ٣٦]، إن التقدير: فأتَيَاهم فأبلغاهم الرسالة فكذّبوهما فدمّرناهم.

حذف أكثر من جملة

قوله: **(في غير ما ذكر)** أي: وجوابه وجواب القسم. **قوله**: **(إن يكن طبك)** بالباء الموحدة مثلث الطاء، وفي نسخة طبعك وهو بمعناه والبيت من أبيات العبيد بن الأبرص وبعده:

كـنـت بـيـضـاء كـالـمـهـاة وإذ آ   تـيـك نـشـوان مـرخـيـاً أذيـالـي
فـاتـركـي خـط حـاجـيـك وعـيـشـي   مـعـنـا بـالـرجـاء والـتـأمـالِ
قـد زعـمـتـي أنـي كـبـرت وأنـي   قـل مـالـي وضـن عـنـي الـمـوالـي
إن تـريـنـي تـغـيـر الـرأس مـنـي   وعـلا الـشـيـب مـفـرقـي وقـذالـي
فـيـمـا أدخـل الـخـبـاء عـلـى مـهـضـومـة   الـكـشـح طـفـلـة كـالـغـزالِ
فـتـعـاطـيـت جـيـدهـا ثـم مـالـت   مـيـلان الـكـثـيـب بـيـن الـرمـالِ
ثـم قـالـت فـدا لـنـفـسـك نـفـسـي   وفـدا الـمـال ثـم أهـلـك مـالـي

قوله: **(فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك)** أي: فقد حذف جملة شرط لو وجملة جوابها وذلك أكثر من جملة وفيه أن هذا لا يخرج عما تقدم لأن حذف كل من الجواب والشرط قد تقدم والجواب أنه غيره من حيث إن المحذوف لأمران معاً أي وما تقدم حذف

---

٨٩١ ـ **التخريج**: البيت لعبيد بن الأبرص في (ديوانه ص ١١٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٦١؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٤).

اللغة: طبك: طبعك. الدلال: التمنع في الحب. الخوالي: الماضيات.

المعنى: إن كان طبعك التمنع احتملناه منك، وإن كان مما مضى غضضنا الطرف عنه.

تنبيه ـ الحذف الذي يلزم النحويَّ النظر فيه هو ما اقْتَضَته الصِّناعة، وذلك بأن يجدَ خبراً بدونِ مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاءٍ أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوفٍ عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحو: ﴿ليقُولُنَّ اللهُ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ونحو: ﴿قَالُوا خَيْراً﴾ [النحل: ٣٠]، ونحو: «خَيْرٍ عافك الله». وأمّا قولهم في نحو: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] إن التَّقدير: والبرد، ونحو: ﴿وتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢] إن التقدير: ولم تعبدني، ففضُولٌ في فن النحو، وإنما ذلك للمفسّر؛ وكذا قولهم: يُحذف الفاعلُ لعظمتهِ وحقارةِ المفعول، أو بالعكسِ، أو للجهلِ به أو للخوفِ عليه أو منه أو نحو ذلك، فإنَّه تطفُّلٌ منهم على صناعةِ البيان؛ ولم أذكُرْ بعض ذلك في كتابي جَرْياً على عادتهم، وأُنشِدُ متمثِّلاً [من الطويل]:

٨٩٢ ـ وَهَلْ أنا إلاّ مِنْ غَزِيَّةَ: إنْ غَوَتْ غَوَيْتُ، وإنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

واحد فقط. **قوله: (أو بالعكس)** أي بأن يجد مبتدأ بدون خبر وقوله أو بالعكس أي أو جزاء بدون شرط. **قوله: (نحو ليقولن الله)** أي: خلقهم الله وقوله قالوا خيراً أي أنزل خيراً وقوله خير أي على خير فهذه أمثلة لما إذا وجد المعمول بدون عامل. **قوله: (وإنما ذلك للمفسر)** أي: لأن المعنى لا يستقيم إلا عليه. **قوله: (جريا)** علة للمنفي أي لم أذكر ذلك بحيث أكون جارياً على عادتهم وأنشد هذا البيت اعتذاراً. **قوله: (وأنشد الخ)** يحتمل أن يكون منصوباً بأن مضمرة عطفاً على المصدر المتقدم وهو قوله جرياً على حد قولها:

ولبس عباءة وتقر عيني

ويحتمل أن يكون مرفوعاً على الاستئناف أي وأنا أنشد والبيت لدريد بن الصمة وغزية بغين معجمة مفتوحة وزاي قبيلة والمضارعان يجوز فيهما ضم الشين وفتحها يقال رشد يرشد كنصر ينصر ورشد يرشد كفرح يفرح وغرضه أنه لم يذكر في كتابه بعض ما أورده مما يتعلق بغير الإعراب لأجل اقتفاء أثر غيره ممن فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج إلى أن ينشد هذا البيت اعتذاراً عن ذلك وإنما فعله لأمر آخر وهو أنه وضع كتابه ليفيد به من تعاطى التفسير والعربية جميعاً فلا حاجة إلى إقامة مثل ذلك العذر اهـ

---

٨٩٢ ـ **التخريج**: البيت لدريد بن الصمة في (ديوانه ص ٤٧؛ والأصمعيات ص ١٠٧؛ والأغاني ١٠/٩؛ وخزانة الأدب ١١/٢٧٨، ٢٧٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨١٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٣٨؛ والشعر والشعراء ٢/٧٥٤؛ ولسان العرب ١٥/١٢٥ (غزا)، ١٥/ ١٤٠ (غوى)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٦).

اللغة: غزية: اسم قبيلة الشاعر. غوت: ضلّت.

المعنى: أنا من قبيلة غزية أفعل ما تفعل قبيلتي فإن استقامت استقمت، وإن اعوجّت اعوججت.

بل لأني وضعتُ الكتاب لإِفادةِ مُتعاطي التفسير والعربيَّة جميعاً، وأما قولهم في «رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ»: إنه على حذف عاطف ومعطوف، أي: والناقة، فلازمٌ لهم؛ ليطابق الخبر المخبرَ عنه؛ وقيل: هو على حذف مضاف، أي: أحَدُ طليحَيْن، وهذا لا يتأتّى في نحو: «غلاَمُ زَيْدٍ ضَرَبْتَهُمَا».

دماميني. **قوله: (بل لأني الخ)** الأوضح حذف الإضراب وقوله: لأني الخ علة للنفي، أي: لأني وضعت هذا الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والنحو، أي: وبيان الأغراض التي يحذف الفاعل أو المفعول لأجلها لا تفيد متعاطيهما فائدة؛ لأن صناعة النحو لا تتوقف عليها وكذلك استقامة معنى الكلام لا تتوقف عليها. **قوله: (لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً)** بل لإفادة علم الأدب أو لطائف مطلق العلم وما أحسن قول منجك باشا في ديوانه:

يداوي السقيم بصوت رخيم وطبع سليم وذات تحبْ
كمال غريب ولفظ عجيب ومغني اللبيب بحسن الأدبْ

وقيل: للمصنف هلا فسرت القرآن أو أعربته فقال أغناني المغنى. **قوله: (طليحان)** من الطلاحة وهي التعب من السير. **قوله: (وقيل هو على حذف مضاف)** أي: ولا يكون التقدير الناقة وراكب الناقة بحيث يجعل من باب حذف العاطف والمعطوف عليه؛ لأن الحذف اتساع وبابه وسط الكلام وآخره لا أوله ألا ترى أن كان تزاد وسطاً آخر لا أو لا وحذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وإنما حكى منه أبو عثمان أكلت خبزاً سمكاً تمراً ا هـ شمني. **قوله: (وهذا)** أي: حذف المضاف وهو التأويل وأما التأويل الأول وهو حذف الواو مع ما عطفت فإنه يتأتى فيه بأن يقال الأصل غلام زيد وزيد ضربتهما.

الباب السادس من الكتاب

في التحذير من أمور اشتهرَتْ بين المُعربين، والصَّوابُ خِلاَفُها

[في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين
والصواب خلافها]

وهي كثيرة، والذي يَحْضُرني الآنَ منها عشرونَ موضعاً.

أحدها: قولهم في «لَوْ» «إنها حرفُ امتناعِ لامتناع»، وقد بيَّنا الصوابَ في ذلك في فصلِ «لو»، وبَسَطْنَا القولَ فيه بما لم نُسْبَقْ إليه.

والثاني: قولهم في «إذا» غير الفجائيّة: «إنها ظرف لما يُسْتَقْبَل من الزّمان، وفيها معنى الشرط غالباً»، وذلك مَعِيبٌ من جهات:

إحداها: أنهم يذكرونَه في كلِّ موضع، وإنما ذلك تفسيرٌ للأداةِ من حيث هي، وعلى المُعْرِب أن يبيِّنَ في كل موضع: هل هي متضمِّنة لمعنى الشَّرْط أم لا؟ وأحسن

الباب السادس من الكتاب

قوله: **(حرف امتناع لامتناع)** أي: حرف يدل على امتناع جوابها لامتناع شرطها وهذه العبارة فاسدة لاقتضائها أن لو تكون لانتفاء الأمرين دائماً وليس كذلك لأنها إنما تدل على انتفاء الأمرين إذا كان الجواب مساوياً للشرط في التحقق كما في لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً إذ لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط وهو ضوء الشمس وقد تكون لتقرير الجواب سواءً وجد للشرط أو لا كما في لو لم يخف الله لم يعصه، والحاصل أن هذه العبارة التي قالوها يفيد أنها دائماً لامتناع الأمرين مع أنها قد تكون لامتناع الأول، وقد تكون لتقرير الجواب مطلقاً وجد الشرط أو لا. **قوله**: **(وقد بينا الصواب في ذلك)** أي: فيما يقال فيها وهو حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه أي: حرف يدل على انتفاء وهو الشرط يلزم من ثبوت ذلك الشرط ثبوت تاليه وهو الجواب، وإنما كانت هذه العبارة صواباً لأنه يتعرض فيها النفي الثاني بل لنفي الأول وأن الثاني إنما يثبت عند ثبوت الأول، وأما امتناع الثاني عند امتناع الأول فمسكوت عنه. **قوله**: **(إنهم يذكرونه)** أي: هذا التفسير. **قوله**: **(وإنما ذلك)** أي: التفسير أي: كونها ظرفاً لما يستقبل فيها معنى الشرط غالباً. **قوله**: **(حيث هي)** في نسخة من حيث الجملة والمراد واحد أي: من حيث ذاتها بقطع النظر عما تحل فيه من المواضع وحينئذٍ فلا ينبغي أن يذكر ذلك التفسير بتمامه في كل موضع بل على المعرب أن يبين الخ. **قوله**: **(أم لا)** تقدم أول الكتاب أن هل لا يؤتى لها بمعادل فقد يشكل ارتكاب المصنف له هنا وجوابه أن أم هنا منقطعة لا متصلة وقد سبق ما يتعلق بالمواضع

مما قالوه أن يُقال، إذا أُريدَ تفسيرُها من حيث هي: ظرفٌ مستقبل خافضٌ لشرطهِ منصوبٌ بجوابه صالح لغير ذلك.

والثانية: أن العبارة التي تُلْقَى للمتدرِّبين يُطلب فيها الإِيجازُ لتخفَّ على الألسنة؛ إذ الحاجة داعيةٌ إلى تَكْرارها، وكان أخصر من قولِهم لما يُسْتَقبل من الزمان أن يقولوا: مُسْتَقبل.

والثالثة: أن المراد أنها ظرفٌ موضوعٌ للمستقبل، والعبارة مُوهِمة أنها محلّ للمُسْتقبل، كما تقول: اليومِ ظرفٌ للسفر؛ فإن الزمان قد يُجْعل ظرفاً للزَّمان مجازاً كما تقول: كتَبْتُه في يومِ الخميس في عامِ كذا، فإنَّ الثاني حال من الأوَّل، فهو ظرف له على الاتِّساع، ولا يكونُ بدلاً منه؛ إذ لا يبدل الأكثر من الأقلِّ على الأصحّ، ولو قالوا: «ظرفٌ مستقبل» لسَلِموا من الإِسهاب والإِيهام المذكورين.

والرابعة: أن قولهم: «غالباً» راجع إلى قولهم: «فيه مَعنى الشرط» كذا يُفَسِّرونه، وذلك يَقْتَضي أنَّ كونه ظرفاً وكونَهُ للزَّمان وكَوْنَه للمستقبل لا يتخلّفْنَ، وقد بينَّا في

المذكورة. **قوله: (وأحسن مما قالوه)** أي: من جهة أن هذه العبارة ليست موهمة لخلاف المراد بخلاف عبارتهم ومن جهة إفادة هذه أن إذا صالحة لتضمن معنى الشرط، وليست متضمنة لمعناه بالفعل كما هو ظاهر عبارتهم، فإنها في بعض المواضع متضمنة لمعنى الشرط وفي بعضها غير متضمنة لذلك.

قوله: (من حيث هي) أي: من حيث ذاتها بقطع النظر عما تقع فيه من المواضع. **قوله: (ظرف مستقبل)** أي: وأما ظرف لما يستقبل فهو موهم خلاف المراد لإفادته أن إذا ظرَف للظرف؛ لأن ما يستقبل من الزمان ظرف وقوله: ظرف خبر لمحذوف، أي: هي ظرف والجملة مقول القول. **قوله: (منصوب بجوابه)** هذا بناءً على ما للمجهول الذي اختاره هو أنها منصوبة بالشرط. **قوله: (صالح لغير ذلك)** أي: كتضمنها لمعنى الشرط. **قوله: (فإن الزمان الخ)** علة لقوله موهمة. **قوله: (فإن الثاني حال من الأول)** أي: لأن المعنى حالة كون يوم الخميس مظروفاً في عام كذا، وقوله: فهو أي: الثاني ظرف له أي: للأول وقوله: على الاتساع، أي: التجوز أي: أن الظرفية مجازية لا حقيقية؛ لأنها لا بد فيها من كون الظرف له احتواء والمظروف له تحيز. **قوله: (ولا يكون)** أي: الثاني بدلاً منه أي: من الأول. **قوله: (على الأصح)** أي: خلافاً لمن أجاز إبدال الكل من البعض وجعل منه قوله:

رحـــم الله أعـــظـــمـــاً دفـــنـــوهـــا بـــســجـــســتـــان طـلـحـة الـطـلـحـاتِ

فجعل طلحة بدلاً من أعظم بدل كل من بعض. **قوله: (الإسهاب)** أي: التطويل. **قوله: (وكونه للزمان)** أي: موضوعاً للزمان.

بحث «إذا» أن الأمر بخلاف ذلك.

الثالث: قولُهم: «النعتُ يتبعُ المنعوت في أربعةٍ من عشرة»، وإنما ذلك في النعت الحقيقيّ، فأما السببيّ فإنما يتبع في اثنينِ من خمسة: واحد من أوجهِ الإِعراب، وواحد من التعريفِ والتَّنكير، وأما الإِفرادُ والتذكيرُ وأضدادهما فهو فيها كالفعل، تقول: «مررت برجلينِ قائمٍ أَبَواهُما، وبرجالٍ قائم آباؤُهم، وبرجلٍ قائمةٍ أمُّه، وبامرأةٍ قَائمِ أبوها»؛ وإنما يقول: «قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا»، و «قَائِمينَ آباؤهم»، مَنْ يقول: «أكلوني البراغيث»؛ وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥] غير أن الصِّفة الرافعة للجمع يجوز فيها في الفصيح أن تُفرد، وأن تُكَسّرَ، وهو أرجح على الأصح، كقوله [من الطويل]:

قوله: (أن الأمر بخلاف ذلك) أي: فقد تخرج عن الظرفية بحيث لا تضمن معنى في فلا ينافي أنها اسم زمان فقد زعم الأخفش أنها في محل جر بحتى في قوله تعالى: ﴿حتى إذا جاؤوها﴾ [الزمر: ٧١، ٧٣] أي: سيقوا إلى وقت مجيئهم إياها وزعم ابن جني في إذا وقعت الواقعة الآية، فيمن نصب خافضة رافعة أن إذا الأولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان من ضمير وقعت، وكذا جملة ليس ومعموليها والمعنى وقت وقوع الواقعة متحققة خافضة لقوم رافعة لآخرين وهو وقت رج الأرض، وقد تخرج عن الاستقبال فنجيء للماضي كما في وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم. **قوله: (يتبع المنعوت في أربعة من عشرة)** أي: فظاهره مطلقاً كان النعت حقيقياً أو سببياً، وقوله: من أوجه الإعراب، أي: الثلاثة. **قوله: (فهو فيها كالفعل)** يعني: فيفرد النعت على الأفصح وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله في التثنية والجمع فكما تقول مررت برجلين، أو برجال يقوم أبواهما أو آباؤهم تقول مررت برجلين أو برجال قائم أبواهما أو آباؤهم وكما يضعف يقومان أبواهما ويقومون آباؤهم كذلك يضعف قائمين أبواهما وقائمين آباؤهم إلا إذا كان النعت جمعاً لا يجري مجرى مفرده في الحركات والسكنات بأن يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح، فإن المطابقة حينئذٍ لا تضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه، وإن ضعف ذلك في الفعل نحو برجل يقعدون غلمانه؛ لأن اسم الفاعل المشبه للفعل إذا جمع جمع تكسير خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبته؛ لأن الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه أيضاً شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كما لزم في قاعدون غلمانه ا هـ شمني. **قوله: (الظالم أهلها)** أي: فقد طابق النعت مرفوعة في التذكير لا المنعوت في التأنيث. **قوله: (غير أن الصفة الخ)** هذا مخرج من قوله فهو فيها كالفعل، وقوله: الرافعة لجمع، أي: لجمع تكسير. **قوله: (إن تفرد)** أي: بحيث يقال برجل قائم غلمانه وإن تكسر بحيث يقال برجل قعود غلمانه أي: وأما الفعل فلا يكسر. **قوله: (وهو)** أي: تكسير الصفة الرافعة أرجح أي: من إفرادها. **قوله: (كقوله)** أي: قول زهير بن أبي سلمى وبعد هذا البيت:

٨٩٣ ـ بَكَرْتُ عَلَيْهِ بُكْرَةً فَوَجَدْتُهُ قُعُوداً عَلَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ

وصحّ الاستشهاد بالبيت لأن هذا الحكم ثابت أيضاً للخبر والحال.

والرابع: قولهم في نحو: ﴿وكُلاَ مِنهَا رَغداً﴾ [البقرة: ٣٥]: «إنّ «رغداً» نَعْتُ مصدرٍ محذوف»؛ ومثله: ﴿واذكُرْ رَبَّكَ كَثِيراً﴾ [آل عمران: ٤١]، وقول ابن دريد [من الرجز]:

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ في مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَا

وأبيض فياض نداء غمامة على مقتفيه ما تغب نوافلُهْ

وهما من القصيدة التي أولها:

صحا القلب عن سلمى وأعرض باطله وعرى أفراس الصبا ورواحلُهْ

قوله: **(بكرت عليه الخ)** البكرة: بالضم الغدوة، ويقال: بكرت على الشيء وإليه وفيه بكوراً ويقال أيضاً بكّر بالتشديد وابتكرت وأبكرت وباكرت كل ذلك بمعنى أتيته بكرة وكل من بادر إلى شيء فقد أبكر إليه في أي وقت كان مثل أن يقال بكروا بصلاة المغرب أي: صلوها عند سقوط القرص كذا في الصحاح وحينئذٍ فقوله بكرت إليه بكرة معناه بادرت بالإتيان إليه غدوة أي: أول النهار. **قوله**: **(فوجدته)** الهاء مفعول أول وقعوداً مفعول ثانٍ وعواذله فاعل بقعود وقوله: عليه، أي: عنده وقوله: بالبصريمي جمع صريمة وهي القطعة من الرمل تنقطع من معظمه ويطلق على الزرع المحصود وعلى الليل والنهار من أسماء الأضداد؛ لأن كلاً منهما انقطع من الآخر. **قوله**: **(وصح الاستشهاد بالبيت)** أي: مع أن قعوداً ليس نعتاً بل مفعولاً ثانياً لوجد. **قوله**: **(هذا الحكم)** أي: وهو رجحان تكسير الصفة الرافعة لجمع وقوله أيضاً مقدم من تأخير، أي: ثابت للخير والحال أيضاً، أي: كما أنه ثابت للنعت ولا شك أن المفعول الثاني لوجد خبر في الأصل. **قوله**: **(والرابع قولهم الخ)** قال الدماميني: لا ينبغي أن بعد هذا فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه؛ لأنه آل الأمر من كلام المصنف إلى أن الذي اشتهر في هذا بين المعربين صواب وأن تخطئتهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف محلاً قال الشمني: وأقول إنما عده المصنف فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه بناءً على قولهم إن مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلالهم على ذلك لا بناءً على اعتراضه على أدلتهم.

قوله: **(نعت مصدر محذوف)** أي: أكلاً رغداً، أي: واسعاً لا حجر فيه. **قوله**: (من

---

٨٩٣ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في (ديوانه ص ١٤٠؛ والأضداد ص ٤٢، ١٩٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٣٧ (صرم)).

اللغة: الصريم: الزرع المحصود أو الكثيب من الرمل المنفصل عن غيره.

المعنى: ذهبت إليه صبحاً فألفيته بين نسوة على كثيب منعزل، وهن يلمنه على إتلافه ماله.

أي: أكْلاً رغداً، وذكْراً كثيراً، واشتعالاً مثل اشتعالِ النار.

قيل: ومذهب سيبويه والمحقِّقين خلافُ ذلك، وأن المنصوبَ حالٌ من ضمير مصدرِ الفعل؛ والأصل: فكلاه، واشتعله، أي: فكُلا الأكلَ واشتعل الاشتعال، ودليل ذلك قولهم: «سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلاً»، ولا يقولون: طويل، ولو كان نعتاً للمصدر لجاز، وبدليل أنه لا يُحذف الموصوف إلا والصفة خاصَّة بجنسه، تقول: «رَأَيْتُ كَاتِباً» ولا تقول: «رأيت طويلاً»، لأن الكتابة خاصَّة بجنس الإِنسان دون الطول.

وعِندي فيما احتجُوا به نظر؛ أما الأول فلجواز أنَّ المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازَيْنِ: حَذْف الموصوف، وتصيير الصِّفة مفعولاً على السَّعَةِ؛ ولهذا يقولون: «دَخَلْتُ الدَّارَ» بحذفِ «في» توسُّعاً؛ ومنعوا «دَخَلْتُ الأمْرَ» لأن تعلُّق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز؛ وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان، فيقولون: «سيرَ عليه زَمَنٌ طويل»، فإذا حذفوا الزمان قالوا: «طويلاً»، بالنصب لما ذكرنا؛ وأما الثاني

ضمير مصدر الفعل) أي: حال من الضمير المنصوب للعائد على مصدر الفعل. **قوله: (قولهم)** أي: العرب. **قوله: (سير عليه طويلاً)** أي: فنائب الفاعل ضمير المصدر وطويلاً حال منه. **قوله: (ولو كان)** أي: طويلاً نعتاً للمصدر لجاز، أي: أن يقال طويلاً؛ لأنه يكون صفة للمفعول المطلق ومن المعلوم أنه إذا جعل نائب الفاعل المصدر فصفته تكون نائبة عند حذفه. **قوله: (إلا والصفة خاصة بجنسه)** أي: والرغد بمعنى السعة ليس خاصاً بالأكل والكثرة ليست خاصة بالذكر ومماثلة اشتعال النار في جزل الغضي ليست خاصة باشتعال الشعر الأبيض في الأسود. **قوله: (تقول رأيت كاتباً)** أي: إنساناً كاتباً وقوله: ولا تقول رأيت طويلاً، أي: إنساناً طويلاً. **قوله: (فيما احتجوا)** أي: سيبويه والمحققون. **قوله: (أما الأول)** أي: أما النظر في الدليل الأول. **قوله: (إن المانع من الرفع)** أي: من رفع طويل في قولهم سير عليه طويلاً. **قوله: (مجازين)** أراد بهما مخالفة الأصل أما المجاز البياني فلا يكره مدده وسبق هذا نحو أخيار الأرض شباب الزمان. **قوله: (مفعولاً)** أي: نائباً عن الفاعل وقوله: على السعة أي: على خلاف الأصل؛ لأن النائب حقيقة هو الموصوف فلما حذفت قامت صفته مقامه في النيابة على خلاف الأصل. **قوله: (ولهذا)** أي: ولأجل كراهة اجتماع مجازين، أي: أمرين على خلاف الأصل. **قوله: (لأن تعلق الدخول بالمعاني مجاز)** وتعلقه بالأجسام حقيقة ففي دخلت الدار مجاز واحد وفي دخلت الأمر مجازان وهم يكرهون الثاني دون الأول. **قوله: (وتوضيحه)** أي: وحاصله أنهم يفعلون ذلك أي: الرفع أي: يأتون به في صفة الأحيان؛ لأنه لا يلزم عليه اجتماع مجازين الذي هو مستكره عندهم. **قوله: (طويلاً بالنصب)** أي: على الحال من ضمير المصدر النائب عن الفاعل. **قوله: (لما ذكرنا)** علة لمحذوف أي: لا بالرفع لما ذكرنا من لزوم

فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنَّما يتوقَّف على وُجْدَان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ أَنِ ٱعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١٠ ـ ١١] أي: دروعاً سابِغَاتٍ؛ وممّا يَقْدَح في قولهم مجيء نحو قولهم: «اشْتَمَلَ الصَّمَاءَ»، أي: الشملة الصماء، والحالية مُتَعَذِّرة لتعريفه.

والخامس قولهم: «الفاء جواب الشرط»، والصَّواب أن يقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط الجملة.

والسادس: قولهم: «العطف على عاملين»، والصواب: **على معمولَيْ عامِلَيْن**.

والسابع: قولهم: «بل حرف إضراب»، والصواب: حرف استدراك وإضراب؛ فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة، لكِن سواء.

والثامن: قولهم في نحو: «ائْتِنِي أُكْرِمْكَ»: إن الفعل مجزوم في جواب الأمر، والصحيح أنه جواب لشرط مقدَّر، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلِّمين.

والتاسع: قولهم في المضارع في مثل «يَقُومُ زَيْد»: فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصبٍ وجازم، والصواب أن يقال: مرفوع لحلولِه محلّ الاسم، وهو قول البصريِّين،

اجتماع مجازين وهو مستكره عندهم. **قوله: (وأما الثاني)** أي: وأما النظر في الدليل الثاني. **قوله: (لا على الاختصاص)** أي: لا على اختصاص لصفة بجنس الموصول. **قوله: (أي دروعاً وسابغات)** أي: كوامل بجرها لابسها على الأرض فالكمال ليس خاصاً بالدروع، وقد حذف الموصوف لدلالة قوله وألنا له الحديد عليه؛ لأنه يدل على أن تلك السابغات دروع. **قوله: (ومما يقدح في قولهم)** أي: أن رغداً وما معه حال. **قوله: (الصماء)** هي أن يلف الثوب على ظهره ويديه جميعاً، أي: فالصماء صفة لمصدر محذوف لا حال لتعذر الحال. **قوله: (والحالية متعذرة)** تعذر الحالية في هذا التركيب لمانع لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع ا هـ دماميني. **قوله: (والخامس)** قال الدماميني: غاية ما فعلوه في هذا والذي بعده أنهم حذفوا مضاف لقيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك ولا يقال إن الصواب خلافه ففي كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة.

قوله: (أن الفعل مجزوم في جواب الأمر) أي: فالمتبادر من هذه العبارة أن الجازم للفعل نفس الأمر وهو خلاف الصحيح. **قوله: (تقريب المسافة)** أي: والأصل مجزوم في جواب الأمر بأداة شرط مقدرة. **قوله: (والصواب أن يقال مرفوع الخ)** أي: لأن القائل بأنه إنما رفع لتجرد المذكور إنما هو الكوفيون وأورد عليهم أن التجرد المذكور عدمي والرفع

وكأن حامِلَهم على ما فعلوا إرادة التقريب، وإلا فما بَالُهم يبحثون على تصحيحِ قول البصريِّين في ذلك، ثم إذا أعربوا أو عرَّبوا قالوا خلاف ذلك؟

والعاشر: قولهم «امتنع نحو: «سَكْرانَ» من الصرف للصفة والزيادة، ونحو: «عثمان» للعلمية والزيادة» وإنما هذا قولُ الكوفيِّين، فأما البصريُّون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبِهة لألفَي التأنيث، ولهذا قال الجرجاني: وينبغي أن تُعَدَّ موانعُ الصَّرف

أمر وجودي وكيف يصح أن يكون الأمر العدمي علة للوجودي وأجيب بمنع كون التجرد من الناصب والجازم عدمياً؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصاً عن لفظ يقتضي تغيره واستعماله والمجيء على صفة ما ليس بعدمي ا هـ شمني، وهذا الجواب كاد أن يكون مكابرة والحق أن العدم المقيد قد يكون علامة لوجودي والعامل يرجع للعلامة، وقال الكسائي: الرافع للفعل المضارع حرف المضارعة؛ لأنها لما دخلت في أول الكلمة حدث الرفع بحدوثها إذ أصل المضارع إما الماضي أو المصدر، ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فإحالته عليها أولى من إحالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين ورد بأن جزء الشيء لا يعمل فيه وقيل الرافع له مضارعته للاسم ورد بأن المضارعة اقتضت مطلق الإعراب ولكل عامل.

قوله: **(لحلوله محل الاسم)** كان المراد حلوله في الجملة وإلا فقد رفع غير حال محل الاسم كالواقع بعد أداة التحضيض. **قوله**: **(لحلوله محل الاسم)** أي: سواءً حل محل اسم مرفوع كما في زيد يضرب أي: ضارب أو مجرور أو منصوب نحو مررت برجل يضرب، ورأيت رجلاً يضرب، وإنما ارتفع لوقوعه موقع الاسم؛ لأنه إذن يكون كالاسم فأعطي أسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع واعترض بأنه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم؛ لأن حرف التنفيس من خواص الأفعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بأن يقال هو واقع موقعه لأنك تقول الذي ضارب هو على أن ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه، وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم، وإن كان الإعراب مع تقديره اسماً غير الإعراب مع تقديره فعلاً وعن سيقوم بأن يقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كأحد أجزاء الكلمة عن نحو كاد زيد يقوم إن أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت آيباً ا هـ شمني. **قوله**: **(إذا أعربوا)** أي: أعربوا الكلام أو عربوا الطالب، أي: جعلوه يعرب.

قوله: **(المشبهة لألفي التأنيث)** أي: من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معاً، وقال المبرد: جهة الشبه أن يكون كانت في الأصل همزة بدليل قلبها إليه في صنعاني وبهراني في النسبة إلى صنعاء وبهراء ورد بأنه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال إن النون أبدلت منها، وأما صنعاء وبهراء فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فأبدلوا النون من الواو شذوذاً للمناسبة التي بينهما ألا ترى إلى إدغام النون في الواو.

ثمانية لا تسعةً، وإنما شُرِطَتِ العلميّة أو الصفة لأن الشبه لا يتقوَّم إلا بأحدهما، ويلزم الكوفيِّين أن يمنعوا صَرْفَ نحو «عِفْرِيت» ـ علماً ـ فإن أجابوا بأن المعتبر هو زيادتها بأعيانهما، سألناهم عن علَّة الاختصاص؛ فلا يجدون مصرفاً عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث؛ فيرجعونَ إلى ما اعتبره البصريون.

والحادي عشر: قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣]: «إن الواو نائبة عن "أو"» ولا يُعْرَف ذلك في اللغة، وإنما يقوله بعضُ ضُعَفاء المعربين والمفسرين، وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني في كتابه المسمى بـ «الرسالة الْمُغْرِبة عن شرَف الإِعراب»: القول فيها بأن الواو بمعنى «أَو» عجز عن دَرْك الحق، فاعلموا أن الأعداد التي تُجْمَع قسمان: قسم يؤتى به ليضمّ بعضه إلى بعض، وهو الأعداد الأصول، نحو: ﴿ثَلَاثَةَ أيام في الحجِّ وَسَبعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ، تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿ثَلاثينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقسم يُؤتى به لا ليُضمّ بعضهُ إلى بعض، وإنما يراد به الانفراد، لا الاجتماع، وهو الأعداد المعدولةُ كهذه الآية

قوله: (ثمانية) أي: بأن يراد بألفي التأنيث ما يشمل مشبههما. **قوله: (لا تسعة)** يعني: لأن هذه الزيادة حكمها حكم ألفي التأنيث في الاستقلال بمعنى الصرف فينبغي إسقاطها استغناءً بعد التأنيث الشامل للألفين وأما هو بمثابتهما وفيه نظر ظاهراً ا هـ دماميني. **قوله: (وإنما شرطت)** أي: إنما شرط الكوفيون ما ذكر في منع الصرف مع الزيادة. **قوله: (لأن الشبه)** أي: بالفعل لا يتقوم أي: لا يتحقق في الواقع إلا بأحدهما؛ لأن هذه الزيادة لا توجد إلا في علم أو صفة. **قوله: (نحو عفريت علماً)** أي: فإن فيه العلمية وزيادة الياء والتاء؛ لأنه من العفر وهو القوة.

قوله: (ولا يجدون مصرفاً) أي: مدفعاً يدفع ذلك الإلزام إلا كون الزيادتين مشابهتين لألفي التأنيث. **قوله: (نائبة عن أو)** أي: فهذا غير صواب؛ لأنه لا يعرف الخ. **قوله: (ولا يعرف ذلك)** أي: جعل الواو بمعنى أو خصوصاً في هذا المقام الذي فيه العدد معدولاً عن الأصل بخلاف جعل أو بمعنى الواو، فإنه موجود في اللغة. **قوله: (وأما الآية الخ)** جواب عما يقال إذا لم تجعل الواو في الآية بمعنى أو بل كانت باقية على حالها لزم جواز نكاح تسعة من النساء. **قوله: (درك)** بسكون الراء أي: عن إدراك الحق وعن معرفته. **قوله: (الأعداد التي تجمع)** أي: يراد جمعها وضم بعضها البعض، أي: والتي لا تجمع قسمان. **قوله: (الأعداد الأصل)** أي: غير المعدلة. **قوله: (وسبعة)** أي: فالجملة عشرة ولذا قال بعد تلك عشرة. **قوله: (كهذه الآية)** أي: فالقصد انكحوا ما طاب لكم من قسم التثنية والتثليث والتربيع على سبيل الانفراد لا الاجتماع، والحال أنه ليس القصد

وآية سورة فاطر، وقال: أي: منهم جماعة ذوو جناحين جناحين، وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة، وجماعة ذوو أربعة أربعة؛ فكل جنس مفرد بعدد، وقال الشاعر [من الطويل]:

٨٩٤ ـ وَلَـكِـنَّـمَـا أَهْـلِـي بِـوَادٍ أَنـيـسُـهُ ذِئَـابٌ تَـبَـغَّـى الـنَّـاسَ مَـثْـنَـى وَمَـوْحَـدُ

ولم يقولوا: «ثُلاَث» و «خُمَاس» ويريدون: «ثمانيةً»، كما قال تعالى: ﴿ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم﴾ [البقرة: ١٩٦]، وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم، فقال [من الوافر]:

الجمع والضم حتى تكون الآية مفيدة لجواز تزوج تسعة كما هو شبهة القائل، ويحتاج للجواب عنه بأن الواو بمعنى أو فكلام أبي طاهر أفاد أنه لا حاجة لجعل الواو بمعنى أو. **قوله: (وآية سورة فاطر)** وهي أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع وقوله: وقال أي: أبو طاهر في معنى آية فاطر.

قوله: (تبغي) أي: تتبغى أي: تتطلب الناس وقوله مثنى وموحد حال من ذئب[1] بمعنى سباع ولك جعلها خبرين لمحذوف أي: بعضها مثنى وبعضها موحد أي: أن هذه الذئاب تتطلب الناس حال كون بعضها اثنين اثنين وبعضها يتطلب الناس حال كونه واحداً واحداً. **قوله: (ويريدون ثمانية)** أي: بحيث يريدون الضم أي: وإنما يريدون قسم كذا وقسم كذا وذلك لأن العدد هنا معدول فلا يراد فيه الضم بخلاف غير المعدول كما في الآيتين الأوليين، فإنه يراد فيه الضم، والحاصل أن الأعداد المعدولة إنما تستعمل في موضع لم يرد فيه ضم الأعداد بعضها لبعض وإنما يراد فيه الانفراد والتقسيم بخلاف غير المعدولة. **قوله: (ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم)** أي: فالقصد الضم؛ لأن العدد أصلي. **قوله: (بمواقع هذه الألفاظ)** يعني: الألفاظ المعدولة. **قوله: (في غير موضع التقسيم)** أي: بل استعملها في موضع الشك وطلب التعيين بناءً على أن أم متصلة؛ لأن

---

٨٩٤ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في (جمهرة اللغة ص ٧٢٧ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٥؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٦٥ ـ ١١٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٢؛ والكتاب ٣/ ٢٢٥، ٢٢٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٠؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٦٧؛ والجنى الداني ص ٦١٩؛ وشرح المفصل ١/ ٦٢، ٨/ ٥٧؛ واللمع ص ٢٣٨؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤؛ والمقتضب ٣/ ٣٨١).

اللغة: أنيسه: ساكنه، وجليسه، ورفيقه. تبغي: تبتغي.

المعنى: إن ما يزيد في حزني، أني فقدت ولدي، وكان بعيداً بواد مليء بالذئاب المفترسة للبشر، وهم يغيتها إن كانت مفردة، أو مجتمعة.

(١) قوله حال من ذئاب لتخصيص ذئاب بما بعده، لكن لا يظهر إلا إن كان موحد منصوباً وليس كذلك بدليل قوله ولك إلخ فالمناسب جعلهما صفتين فإن قدر لهما مبتدأ فالمقرر أن الجمل بعد النكرات صفات اهـ.

أحــــادٌ أَمْ سُـــداسٌ فـــي أُحَـــادِ   لُـيَـيْـلَـتُـنَـا الْـمَـنُـوطَـةُ بِـالـتَّـنَـادي

وقال الزمخشري: فإن قلت: الذي أطلقَ للنَّاكح في الجمع أن يجمعَ بين اثنين أو ثلاثٍ أو أربع، فما معنى التَّكرير في مَثْنَى وثُلاَثَ وَرُبَاعَ؟ قلت: الخطاب للجميع، فوجبَ التَّكرير ليُصيبَ كلّ ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذي أُطلق له؛ كما تقولُ للجماعة: اقتسموا هذا المال درهمينِ درهمينِ، وثلاثةً ثلاثة، وأربعةً أربعة، ولو

المعنى أحاد أم أسداس أي: أو واحدة أم ست في وحدة ليلة فراق[1] الأحبة وفي مقام الإخبار المجرد عن التقسيم بناءً على أنها منقطعة؛ لأن المعنى ليلة فراقنا الأحبة ليلة واحدة، ثم شك فيها لطولها فأضرب عن ذلك وأخبر أنها ست ليالٍ في ليلة واحدة. **قوله: (أحاد الخ)** أي: إن قدرت أن أم متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة، فشك أواحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف وعلى هذا فقد حذف الهمزة قبل أحاد، ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو لييلتنا تقويماً واجباً لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس؛ لأن شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعين أحدهما ويلي أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه وأن قدرتها منقطعة فالمعنى أنه أخبر بحسب جزمه عن ليلته بأنها ليلة واحدة، ثم نظر إلى طولها فشك فجزم بعد الشك بأنها ست في ليلة فأضرب إضراباً مجرداً عن استفهام أو أنه لما نظر لطولها شك هل هي ست في ليلة أم لا، واستمر على شكه فأضرب واستفهم وعلى الانقطاع بوجهيه فلا همزة مقدرة قبل أحاد؛ لأن الكلام خبر محض ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو لييلتنا ليس على الوجوب وأظهر الوجهين الاتصال لأمور ذكرها المصنف في الكلام على هذا البيت في مبحث أم. **قوله: (المنوطة)** أي: المتعلقة بيوم التنادي أي: يوم الوصل لتنادي الأحبة فيه. **قوله: (الذي أطلق)** أي: أبيح. **قوله: (في الجمع)** أي: في حالة جمعه. **قوله: (أو أربع)** أي: لا أزيد من ذلك وحينئذٍ معنى التكرير، أي: لأن مثنى معناه اثنين اثنين وثلاث ورباع معناه ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة. **قوله: (قلت الخ)** حاصل الجواب أنه لا يتأتى الاعتراض إلا لو كان المخاطب واحد أو الأمر ليس كذلك بل الخطاب لما كان لمتعدد ناسب التكرار في كل نوع؛ لأن المختار لكل نوع متعدد فناسب تعدد كل نوع لأجل أن يصيب كل واحد من الناس الناكحين المريد للجمع العدد الذي أراده من أي نوع من هذه الأنواع الثلاثة، ولو أفرد وقال اثنين وثلاثة وأربعة لأعرب اثنين حالاً من النساء وذلك لا يصح؛ لأن المعنى على الضم فيفيد أن النساء اللاتي في الدنيا تسعة هذا إذا لاحظت النساء مجردات عن النكاح، فإن لاحظت نكاحهن أفاد جواز نكاح التسعة كما أن إعراب اثنين مفعولاً لمحذوف مفيد لجواز الجمع بين التسعة وهو باطل، وأما التكرير فلا يفيد شيئاً من هذا الفساد؛ لأنه يعرب مثنى حالاً تأمل ا هـ تقرير درذير. **قوله: (ما أراده)** مفعول يصيب وقوله: الذي أطلق أي: أبيح له. **قوله: (اقتسموا هذا المال)** أي: أقساماً

---

(١) قوله: ليلة فراق إلخ المتبادر منه أنه تفسير للتنادي مع أنه سيفسره بالوصل والمعنى عليه اهـ.

أفردت لم يكن له معنى. فإن قلت: لِمَ جاء العطفُ بالواو ودون «أو»؟ قلت: كما جاء بها في المثالِ المذكور، ولو جئت فيه بـ «أو» ولأعْلَمْتَ أنه لايسوغُ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة، وليسَ لهم أن يجمعوا بينها فيَجْعلوا بعضَ القسمة على تثنيةٍ، وبعضها على تَثْلِيثٍ، وبعضها على تربيع؛ وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلَّتْ عليه الواو؛ وتحريرُه أن الواو دلَّتْ على إطلاقِ أن يأخذ الناكحون من أرادوا نِكَاحها من النساء على طريقِ الجمع، إن شاؤوا مختلفينَ في تلك الأعداد، وإن شاؤوا متفقين فيها، محظوراً عليهم ما وراء ذلك.

وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قولُ مَنْ أثبت واوَ الثَّمانية، وجعل منها ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له، واختُلِف فيها هنا، فقيل: عاطفة خبرٍ هو جملة على خبرٍ مفرد، والأصل: هم سبعة وثامِنُهم كلبهم؛ وقيل: للاستئناف، والوقف على سبعة، وإنّ في الكلامِ تقريراً لكونهم سبعة؛

قسم يقسم درهمين درهمين وقسم ثلاثة ثلاثة الخ. **قوله: (لم يكن له معنى)** أي: صحيح قال السعد لو أفردت وقلت: اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى؛ لأن القصد الجمع والضم حينئذٍ فلم يصح جعل درهمين حالاً من المال الذي هو ألف درهم مثلاً بخلاف ما إذا كرر فإن القصد فيه إلى التفصيل والتفصيل في حكم الأقسام وكذا الطيبات في حكم النكاح. **قوله: (قلت كما جاء الخ)** حاصله أنه إنما أتى بالواو؛ لأنها لكونها لمطلق الجمع تدل على جواز أخذ الناكحين من أرادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقاً، أي: إن شاؤوا مختلفين في تلك الأعداد بأن يجمع أحدهم بين اثنين مثلاً وغيره بين ثلاثة أو أربعة أو متفقين بأن يجمع كل واحد بين اثنين أو ثلاثة أو أربعة ولو أتى بأو التي لأحد الشيئين أو الأشياء لأفادت أنه لا يجوز للناكحين أخذ من أرادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقاً، بل على وجه الاتفاق بأن يكون الجميع مشركين في التثنية أو التثليث أو التربيع وكذا لو أتى بأو في المثال لأفادت أنه لا يسوغ للمخاطبين اقتسامه إلا على وجه التثنية فقط بأن يأخذ كل واحد اثنين أو التثليث فقط كذلك أو التربيع فقط كذلك بخلاف التعبير بالواو فإنه يفيد أمر المخاطبين بقسمه أقساماً قسم يقسم درهمين درهمين وقِسم يقسم ثلاثة ثلاثة، وقسم يقسم أربعة أربعة. **قوله: (لأعلمت)** أي: لأفادت وقوله: فيجعلوا أي: بحيث يجعلون الخ. **قوله: (إن شاؤوا مختلفين)** أي: بأن يجمع أحدهم بين اثنين ويجمع غيره بين ثلاثة أو أربعة. **قوله: (متفقين فيها)** بأن يكون الجميع مشتركين في التثنية أو التثليث أو التزبيع. **قوله: (ما وراء ذلك)** أي: ما ذكر من الأعداد. **قوله: (من هذه المقالة)** أي: إن الواو بمعنى أو. **قوله: (واو الثمانية)** هي الواو الداخلة على لفظ الثمانية اشارة لتكثير العدد فالمعدود قبل الثمانية خالٍ منها، وأما الثانية فهي داخلة عليها. **قوله: (إن ذلك)** أي: القول. **قوله: (واختلف فيها)** أي: في الواو هنا أي: في هذه الآية. **قوله: (وقيل للاستئناف)** أي: فهو

وكأنه لما قيل سبعة قيل: نعم وثامِنُهم كلبهم، واتصل الكلامان؛ ونظيره ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً﴾ [النمل: ٣٤] الآية، فإن ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] ليس من كلامهم، ويؤيِّده أنه قد جاءَ في المقالتينِ الأُولَيَيْنِ ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ [الكهف: ٢٢] ولم يَجِئْ مثلُه في هذه المقالة؛ فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقاً؛ ولا يُرَدُّ ذلك بقوله تعالى: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الكهف: ٢٢] لأنه يمكن أن يكونَ المراد ما يعلم عِدّتهم أو قصَّتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليلٌ من أهل الكتاب الذين عَرَفُوه من الكتُب؛ وكلامُ الزمخشريّ يقتضي أنَّ القليل هم الذين قالوا سبعة؛ فيندفع الإِشكال أيضاً، ولكنّه خلافُ الظاهر؛ وقيل: هي واو الحال، أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيدِ لُصوقِ الاسم بالصفة، كـ «مَرَرتُ برَجُلٍ وَمَعَه سَيْفٌ»؛ فأما الواو الأولى فلا حقيقةَ لها؛ وأما واو الحال فأين عاملُ الحال إن قدرت هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة، فإن قيل على التقدير الثاني: هو من باب ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] قلنا: العامل المعنوي لا يُحذَف.

ليس من كلام القائل هم سبعة بل من كلام الله ذكر تقرير الكلام القائل إنهم سبعة. **قوله: (فإن وكذلك يفعلون)** أي: فالمعنى نعم وكذلك يفعلون. **قوله: (ليس من كلامها)** أي: وأنه أتى به تقريراً لكلامها وهذا غير متعين فقد جوز الزمخشري أن يكون من كلامها وذلك أنه قال، ثم قالت وكذلك يفعلون أرادت وهذه عادتهم الثابتة المستمرة التي لا تتغير؛ لأنها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت. **قوله: (ويؤيده)** أي: القول بأن الواو في وثامنهم كلبهم للاستئناف. **قوله: (في المقالتين)** أي: سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة الخ. **قوله: (رجماً بالغيب)** أي: لأن رجماً بالغيب راجع لهما معاً وحذف من الأولى لدلالة الثانية. **قوله: (فدل على مخالفتها)** أي: وحينئذٍ فلا يكون رجماً بالغيب، أي: كذباً بل صدقاً. **قوله: (ولا يرد ذلك)** أي: ولا يرد كون الواو للاستئناف وأن في الكلام تقريراً لكونهم سبعة إذ مفاده أنه يعلمهم كثير ا هـ تقرير شيخنا دردير.

قوله: (أو قصتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليل) وهذا لا ينافي أنه يعرف عدتهم كثير من المؤمنين. **قوله: (الذين عرفوه)** أي: عرفوا ما ذكر من عددهم أو قصتهم. **قوله: (فيندفع الإشكال)** أي: لأن السبعة قليلون بالنسبة لغيرهم ممن قال المقالتين الأوليين. **قوله: (فيندفع الإشكال أيضاً)** أي: وهو أن قوله تعالى: ﴿ما يعلمهم إلا قليل﴾[الكهف: ٢٢] يرد كون الواو في وثامنهم كلبهم للاستئناف وكون الكلام فيه تقريراً لكونهم سبعة، فإن مفاده أنه يعلمهم كثير من الناس. **قوله: (أو الواو الداخلة)** أي: أن جملة وثامنهم كأنهم صفة لسبعة والواو زائدة لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف. **قوله: (فأما الواو)** أي: فأما إبطال القول بذلك. **قوله: (فأما الواو الأولى)** أي: واو الثمانية والأولى حذف هذا لما سبق قريباً. **قوله: (وأما واو الحال)** أي: وأما إبطال كون الواو هنا واو الحال. **قوله: (من باب الخ)** أي: أن العامل في الحال ما في ها التنبيه من معنى الفعل. قال الدماميني:

الثاني عشر: قولهم: «المؤنَّثُ المجازيُّ يجوز معه التذكير والتأنيث» وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصَّواب تقييده بالمسند إلى المؤنَّث المجازي، ويكون المسند فعلاً أو شبهه، ويكونُ المؤنَّث ظاهراً، وذلك: نحو: «طَلَعَ الشَّمْسُ، ويَطْلُعُ الشَّمْسُ، وأَطَالِعٌ الشَّمْسُ»، ولا يجوز: هذا الشمس، ولا هو الشمس، ولا الشمس هذا، أو هو، ولا يجوز في غير ضرورة «الشَّمْسُ طَلَعَ» خلافاً لابن كَيْسَان، واحتجَّ بقوله [من المتقارب]:

٨٩٥ ـ [فَـلاَ مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهَـا] وَلاَ أَرْضَ أَبْـقَـلَ إِبْـقَـالَـهَـا

الظاهر أنه لا يمتنع الحذف في مثل قولك زيد قائماً جواباً لمن قال من في الدار أي: زيد فيها قائماً لقوة الدلالة على المحذوف، وفي التسهيل: ويضمر عاملها أي: الحال جواز الحضور معناه أو تقدم ذكره في استفهام أو غيره وهذا يشمل المعنوي وغيره.

قوله: (يجوز معه التذكير والتأنيث) أي: فإن ظاهر جواز التذكير معه في الفعل وما أشبهه وفي اسم الإشارة كان المؤنث المجازي المسند إليه الفعل وشبهه اسماً ظاهراً أو ضميراً وليس كذلك، فالصواب تقييده بما قال المصنف. **قوله: (في محاوراتهم)** أي: مخاطباتهم. **قوله: (فعلاً)** أي: لا اسم إشارة فلا يجوز تذكير معه. **قوله: (أو شبهه)** أي: اسم الفاعل واسم المفعول. **قوله: (ويكون المؤنث)** أي: الذي يجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه ظاهراً، أي: اسماً ظاهراً لا ضميراً. **قوله: (وذلك نحو طلع الشمس الخ)** أي: فكما يقال طلعت الشمس وتطلع الشمس وأطالعة الشمس يجوز أن يقال طلع الشمس ويطلع الشمس وأطلع الشمس. **قوله: (ولا يجوز الخ)** أي: لا يجوز تذكير الضمير أو اسم الإشارة مع مجازي التأنيث سواءً وقع مسنداً لواحد منهما أو وقع واحد منهما مسنداً لمجازي التأنيث وقوله: ولا يجوز الخ، أي: بل يتعين هذه الشمس وهي الشمس. **قوله: (ولا أرض أبقل إبقالها)** هذا عجز بيت صدره:

فــلا مــزنــة ودقــت ودقــهــا

---

٨٩٥ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن جوين في (تخليص الشواهد ص ٤٨٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥، ٤٩، ٥٠؛ والدرر ٦/ ٢٦٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، ٤٦٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٣؛ والكتاب ٢/ ٤٦؛ ولسان العرب ٧/ ١١١ (أرض)، ١١/ ٦٠ (بقل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٢؛ وجواهر الأدب ص ١١٣؛ والخصائص ٢/ ٤١١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٤؛ والرد على النحاة ص ٩١؛ ورصف المباني ص ١٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٤٤؛ وشرح المفصّل ٥/ ٩٤؛ ولسان العرب ١/ ٣٥٧ (خضب)؛ والمحتسب ٢/ ١١٢؛ والمقرب ١/ ٣٠٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٧١).

شرح المفردات: المزنة: قطعة من السحاب الماطر. ودقت: قطرت. أبقلت: أنبتت البقل، أعشبت.

قال: وليس بضرورة لتمكُّنه من أن يكون «أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا» بالنقل، ورُدَّ بأنا لا نُسِلّم أن هذا الشاعر مِمّن لغتُه تخفيفُ الهمزة بنقل أو غيره.

الثالث عشر: قولهم: «يَنُوب بعضُ حروف الجرّ عن بعض» وهذا أيضاً ممّا يتداولونه ويستدلُّون به؛ وتصحيحُه بإدخال «قد» على قولهم: «ينوبُ»، وحينئذٍ فيتعذَّرُ استدلالُهم به، إذ كل موضع ٱدَّعَوْا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلِّم أن هذا مما وقعت فيه النّيابة؛ ولو صحّ قولهم لجاز أن يقال: «مررتُ في «زيدٍ»، و «دخلتُ من عمرو»، و «كتبتُ إلى القلم»، على أن البصريّين ومَنْ تابَعهم يرون في الأماكن التي ٱدعيت فيها النيابة أن الحرف باقٍ على معناه، وأن العامل ضُمِّن معنى عامل يتعدَّى بذلك الحرف؛ لأن التجوُّز في الفعل أسهل منه في الحرف.

الرابع عشر: قولهم: «إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غيرَ الأولى، وإذا أُعيدت معرفة أو أُعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثّاني عين الأول»، وحملوا على ذلك ما

المزنة: السحابة البيضاء، والودق: المطر، وضمير ودقها عائد على السحابة التي شبه بها الجيش في البيت قبل هذا وأبقلت الأرض: خرج بقلها يريد فلا سحابة أمطرت مثل مطر السحابة التي يشبهها الجيش، ولا أرض أبقلت مثل إبقال أرض أصابها مطر تلك السحابة المشبهة بها ا هـ دماميني. **قوله: (بأنا لا نسلم أن هذا الشاعر في لغته الخ)** أي: وإذا كانت لغته لا يخفف الهمزة بنقل أو غيره فعدوله عن أبقلت لأبقل لضرورة الشعر؛ لأنه لو عبر بأبقلت ولم ينقل حركة الهمزة للساكن قبلها ينكسر الوزن وهذا الجواب مبني على أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة أما على القول بأنها ما وقع في الشعر مطلقاً فجعل هذا ضرورة ظاهر. **قوله: (ينوب بعض حروف الجر عن بعض)** فظاهره أن كل حرف منها ينوب عن غيره وليس كذلك بل بعضها قد ينوب عن بعض منها. **قوله: (ويستدلون به)** أي: بهذا القول بأن يقال إن في في قوله تعالى: ﴿لأصلبنكم في جذوع النخل﴾[طه: ٧١] بمعنى على والباء في قوله تعالى: ﴿فاسئل به خبيراً﴾ [الفرقان: ٥٩] بمعنى عن لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض. **قوله: (بإدخال قد على قولهم ينوب)** أي: قد ينوب. **قوله: (ولو صح قولهم)** أي: بإبقائه على إطلاقه وقوله لجاز الخ، أي: مع أنه لم يسمع ولا يجوز.

قوله: (مررت في زيد الخ) أي: على معنى بزيد ودخلت على عمرو وكتبت بالقلم. **قوله: (يرون)** أي: قد يرون الخ، وذلك لأنهم يقولون إن الحرف موضوع لمعنى واحد واستعماله في معنى غيره إما بسبب التجوز في الحرف وارتكاب التضمين في الفعل وهذا أولى لما قاله المصنف من أن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف. **قوله: (أسهل منه في الحرف)** أي: لأن الكوفيين ينكرون وجوده في الحرف. **قوله: (وإذا أعيدت معرفة)**

رُوي «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ». قال الزجّاج: ذُكِر «العسرُ» مع الألف واللام ثم ثُنّي ذكره؛ فصار المعنى: إن مع اليسر يسرين، ا هـ.

ويشهد للصورتين الأولَيين أنك تقول: «اشتريتُ فرساً ثم بعتُ فرساً»، فيكون الثّاني غير الأول؛ ولو قلت: «ثم بعتُ الفرس»، لكان الثاني عين الأول، وللرابع قول الحماسي [من الهزج]:

٨٩٦ ـ صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذَهْلٍ وَقُلْنَا: الْقَوْمُ إِخْوَانُ

إنما كانت عيناً في هذه بناءً على كون المذكر ثانياً معهوداً سابقاً في الذكر، وقوله: أو أعيدت المعرفة معرفة إنما كان الثاني عيناً في هذه حملاً له على المعهود الذي هو الأصل في اللام والإضافة، وأما قوله أو نكرة جعله عيناً في هذه بناءً على أحد قولين ذكرهما ابن السبكي في هذه ومشى العلامة السعد في التلويح على أن المعرفة إذا أعيدت نكرة تكون غير أو هو القول الثاني. **قوله: (قال الزجاج الخ)** محصله أن العسر ذكر ثانياً معرفة واليسر ذكر ثانياً نكرة فوجب أن يكون عسر واحد ويسران وهذا معترض فإن قول القائل إن مع الفارس سيفاً ان مع الفارس سيفاً لا يوجب أن يكون الفارس واحد أو السيف اثنين بل معنى الحديث لن يغلب عسر الدنيا اليسر الذي وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذي وعدهم به في الآخرة وإنما يغلب أحدهما وهو يسر الدنيا وأما يسر الآخرة فدائم غير زائد. **قوله: (ذكر العسر)** أي: في سورة الانشراح، وقوله: ثم ثنى ذكره أي: معهما.

قوله: (إن مع العسر يسرين) أي: ولا شك أن العسر إذا صاحبه يسران لا يغلبهما. **قوله: (ويشهد للصورتين)** أي: وهما إعادة النكرة نكرة وإعادة النكرة معرفة. **قوله: (وللرابع)** وهو إعادة المعرفة نكرة وذكره على تأويل القسم وإلا فمقتضى قوله الأولين أن يقول الرابعة ولم يتعرض للثالث وهو إعادة المعرفة معرفة؛ لأنه ذكر أولاً ما يشهد له وهو ما حكاه عن الزجاج. **قوله: (صفحنا الخ)** معناه عفونا وحقيقته أعرضنا عنهم ووليناهم صفحة أعناقنا ووجوهنا أي: جانبها فلم نؤاخذهم بما كان منهم ومعنى قوله: يرجعن قوماً كالذي كانوا يردد أمرهم إلى الائتلاف والتواد كالذي كانوا عليه، ويجوز أن يكون المراد كالذين كانوا فحذفت النون تخفيفاً كما في قول الشاعر:

وأن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالدِ

---

٨٩٦ ـ **التخريج**: البيتان للفند الزماني (شهل بن شيبان) في (أمالي القالي ١/ ٣٢؛ وحماسة البحتري ص ٥٦؛ والحيوان ٦/ ٤١٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٣١؛ وسمط اللآلي ص ٥٧٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٢).

اللغة: صفحنا: عفونا وسامحنا تكبراً وتعففاً.

المعنى: لقد عفونا عن بني ذهل، فعسى الزمان أن يعيد لهم إلفتهم ومحبتهم فيما بينهم.

عَسَى الأيَّامُ أنْ يَرْجِعْـ ـنَ قَوْمَاً كَالَّذِي كَانُوا

ويُشْكِلُ على ذلك أمور ثلاثة.

أحدها: أنَّ الظاهر في آية ﴿ألم نشرح﴾ [الانشراح: ١] أن الجملة الثانية تكرارٌ للجملة الأولى، كما تقول: «إنَّ لزيد داراً إن لزيد داراً» وعلى هذا فالثانية عَيْنُ الأولى.

والثاني: أنَّ ابن مسعود قال: لو كان العسرُ في جُحْرٍ لطلبه اليُسر حتى يدخل عليه، إنه لن يغلب عسرٌ يسرين، مع أن الآية في قراءته وفي مصحفه مرّة واحدة؛ فدلَّ على ما ادَّعيناه من التأكيد، وعلى أنه لم يَسْتَنِدْ تكرُّر اليسر من تكرره، بل هو من غير ذلك، كأن يكون فَهِمَه ممّا في التنكير من التفخيم فتأوَّله بيسر الدارين.

والثالث: أن في التَّنزيل آياتٍ تردُّ هذه الأحكام الأربعة، فيشكل على الأول قولُه تعالى: ﴿اللَّهُ الذي خلقكم من ضعف﴾ [الروم: ٥٤] الآية، ﴿وهو الذي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، والله إلهٌ واحد سبحانَهُ وتعالى؛ وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿فلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، فالصلح الأوَّل خاصّ، وهو الصلح بين الزَّوجين، والثاني عام، ولهذا يُسْتَدلّ بها على

قوله: **(قوماً)** أي: أن يرجعن القوم الأول. **قوله**: **(ويشكل على ذلك)** هذا وارد على الأولى. **قوله**: **(فالثانية)** أي: فالنكرة الثانية. **قوله**: **(لو كان العسر الخ)** أي: إن العسر لا ينفك عنه اليسر، فإذا فر لحقه. **قوله**: **(أنه لن يغلب الخ)** هذا يدل على أن اليسر الثاني غير الأول، وقوله: مع أن أي على أن الخ، وقوله: فدل أي: ما ذكر من قراءته وما في مصحفه، والحاصل أن قوله لن يغلب الخ يدل على تكرار اليسر وقراءته وما في مصحفه يدل على اتحاده وحينئذٍ فتكراره في الآية على غير قراءته تأكيد فلعله فهم تكرر اليسر من غير الآية وحينئذٍ فدعوى أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الم تتم. **قوله**: **(وعلى أنه لم يستفد تكرر اليسر)** أي: في قوله لن يغلب عسر يسرين وقوله: من تكرره أي: في الآية. **قوله**: **(بيسر الدارين)** أي: لن يغلب عسر الدنيا يسر الدنيا ويسر الآخرة بل يسر الدنيا فقط، وأما يسر الآخرة فهو دائم لا يزول.

قوله: **(الله الذي خلقكم من ضعف)** أي: من ذي ضعف وهو الماء المهين، وقوله: ثم جعل من بعد ضعف قوة، أي: ثم جعل من بعد ضعف آخر وهو ضعف الطفولية قوة الشباب، وقوله: ثم جعل من بعد قوة، أي: من بعد قوة الشباب ضعفاً وشيبة أي: ضعف الكبر وشيب الهرم والشاهد في قوة الأول والثاني فإنهما نكرتان بمعنى واحد. **قوله**: **(والثاني عام)** يعني فلا يكون الثاني عين الأول؛ لأن المراد من كون الثاني عين الأول أن

استحباب كلِّ صلحٍ جائز، ومثله ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَاباً فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، والشيء لا يكون فوق نفسه؛ وعلى الثالث قولُه تعالى: ﴿قُلِ اللهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، فإن الملك الأول عام، والثاني خاص؛ ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ﴾ [الرحمٰن: ٦٠] فإن الأولَ العمل والثاني الثَّواب؛ ﴿وكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] فإن الأولى القاتلة، والثانية المقتولة؛ وكذلك بقية الآية. وعلى الرابع ﴿يسأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [النساء: ١٥٣]، وقوله [من الطويل]:

٨٩٧ - [بِلادٌ بِهَا كُنَّا وكنّا مِنَ أهْلِهَا] إِذِ النَّاسُ نَاسٌ والزَّمَانُ زَمَانُ

فإن الثاني لو ساوَى الأول من مفهومه لم يكن في الإِخبار به عنه فائدة، وإنما هذا من باب قوله [من الرجز]:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي [لِلَّهِ دَرِّي مَا أجَنَّ صَدْرِي]

أي: وشعري لم يتغيَّر عن حالته.

فإذا ادُّعِيَ أن القاعدة فيهنَّ إنما هي مستمرّة مع عدم القرينة، فأمّا إن وجدت

يكون المراد به هو المراد بالأول. **قوله**: **(لم يكن في الإخبار به عنه فائدة)** أي: لأن الخبر يجب مغايرته للمبتدأ مفهوماً واتحاده معه ما صدقا. **قوله**: **(أي وشعري لم يتغير)** أي: وكذا يقال في البيت أي: إذا الناس لم يتغيروا والزمان لم يتغير. **قوله**: **(فإن ادعى أن القاعدة الخ)** لا يرتاب في أن هذا قصدهم ولا يجوز حمل كلاً منهم على غيره وكيف يتوهم أنهم أرادوا حمل الثاني على أنه عين الأول مع قيام القرينة الصارفة إلى أن المراد غيره أو أراد حمل الثاني على أنه غير الأول مع وجود قرينة تدل على أن المراد به نفس الأول هذا مما لا ينبغي أن يتخيل أصلاً.

قال التفتازاني في التلويح: بعد جريان هذه المسألة واعلم أن المراد أن هذا هو الأصل عند الإطلاق وخلو المقام عن القرينة وإلا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى: ﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله﴾ [الزخرف: ٨٤] وقالوا: لولا أنزل عليه آية من ربه قل إن الله قادر على أن ينزل آية الله الذي خلقكم من ضعف، ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشيبة، يعني: قوة الشباب ومنه باب التأكيد اللفظي، وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة، كقوله تعالى: ﴿وهذا كتاب أنزلناه

---

٨٩٧ - **التخريج**: البيت لرجل من عاد في (الأغاني ٢١/ ١٠٥؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٧؛ ولسان العرب ٦/ ١١ (أنس)؛ ويروى «والبلادُ بلادُ مكان «والزمان، زمان»).

قرينة فالتعويل عليها؛ سَهُلَ الأمْرُ.

وفي الكشّاف «فإن قلت: ما معنى «لن يغلبَ عسرٌ يسرين؟» قلت: هذا حَمْلٌ على الظاهر، وبناءً على قوّةِ الرجاء، وأن وَعْدَ اللّهِ لا يُحْمَلُ إلا على أبلغِ ما يحتملُه اللفظ؛ والقولُ فيه أن الجملة الثانية يحتمل أن تكونَ تكريراً للأولى كتكرير ﴿ويلٌ يومئذٍ للمكذبين﴾ [المرسلات: ١٥] لتقريرِ معناها في النفوس، وكتكرير المفرد في نحو: «جاء زيد زيد»، وأن تكون الأولى عِدَة بأن العسر مردوفٌ باليسر لا مَحالَةَ؛ والثانية عِدَة مُسْتأنفة بأن العُسْر متبوعٌ باليسر لا محالَة؛ فهما يُسْرَانِ على تقديرِ الاستئناف، وإنما كان العسر واحداً لأنَ اللام إن كانت فيه للعهدِ في العسر الذي كانوا فيه فهو هو؛ لأن حكمَهُ حكمُ «زيد» في قولك «إنَّ مع زيد مالاً إن مع زيد مالاً»؛ وإن كانت للجنس الذي يعلمه كلُّ أحدٍ فهو هو أيضاً؛ وأمّا اليسر فمنكّرٌ متناوِلٌ لبعضِ الجنس، فإذا كانَ الكلامُ الثاني مستأنَفاً فقد تناوَلَ بعضاً آخر، ويكون الأول ما تيسَّر لهم من الفتوحِ في زمنه عليه الصلاة والسلام، والثاني ما تيسَّر في أيام الخلفاء؛ ويحتمل أن المراد بهما يُسْرُ الدُّنيا ويسر الآخرة مثل: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢] وهما «الظَّفَرُ والثواب» ا هـ. ملخَّصاً.

مبارك﴾ [الأنعام: ٩٢] ثم قال: ﴿أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا﴾ [الأنعام: ١٥٦] وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب﴾ [المائدة: ٤٨] وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى: ﴿إنما إلهكم إله واحد﴾ [فصلت: ٦] ومثله في الكلام كثير كقولهم العلم علم كذا وكذا، ودخلت الدار فرأيت دار كذا وكذا ومنه بيت الحماسي إلى هنا كلامه ا هـ دماميني. **قوله: (هذا حمل على الظاهر)** من الآية من أن العسر معه يسران.

قوله: (حمل) في نسخة عمل. **قوله: (وبناء على قوة الرجاء)** أي: في الله حيث وعد بأن العسر يصاحبه اليسر ووعده بحمل على أبلغ ما يحتمله اللفظ، وأبلغ ما يحتمله اللفظ أن العسر معه يسران بواسطة تعريف العسرين وتنكير اليسرين. **قوله: (والقول فيه)** أي: وحاصل القول فيه أي: في إيضاحه. **قوله: (أن الجملة الثانية)** أي: في الآية وقوله لتقرير معناها أي وعلى هذا فاليسر واحد. **قوله: (وأن تكون الأولى)** أي: ويحتمل أن تكون الجملة الأولى عدة أي وعداً من الله بأن العسر الخ، وقوله والثانية أي والجملة الثانية. **قوله: (على تقدير الاستئناف)** والمعنى إن مع العسر المعهود الذي أنتم فيه نوعاً من اليسر، ثم وعدهم ثانياً بأن معه نوعاً ثانياً من اليسر. **قوله: (إن كانت فيه)** أي: في العسر الأول. **قوله: (الذي كانوا فيه)** أي: وهو حصة معينة من العسر معهودة من المتكلم والمخاطب. **قوله: (فهو هو)** أي: فالثاني عين الأول. **قوله: (وإن كانت)** أي: اللام

وقال بعضهم: الحقُّ أنَّ في تعريف الأول ما يُوجِب الاتّحاد، وفي التنكير يقع الاحتمال، والقرينة تعيّن، وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه في عسر الدنيا فوسَّع الله عليهم بالفتوح والغنائم، ثم وُعِدَ عليه الصلاة والسلام بأن الآخرة خيرٌ له من الأولى؛ فالتقدير: إن مع العسر في الدنيا يسراً في الدنيا وإن مع العسر في الدُّنيا يُسْراً في الآخرة؛ للقطع بأنه لا عُسْرَ عليه في الآخرة، فتحقَّقنا اتحاد العسر، وتيقنَّا أن له يسراً في الدنيا ويسراً في الآخرة.

الخامس عشر: قولهم: «يجب أن يكونَ العاملُ في الحال هو العامل في صاحبها»، وهذا مشهور في كتبِهم وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عند سيبويه، ويشهد لذلك أمور:

أحدها: قولك: «أَعْجَبَنِي وَجْهُ زَيْدٍ متبسماً، وَصَوْتُهُ قَارِئاً»، فإن صاحبَ الحال معمولٌ للمضاف أو للجارٌ مقدر، والحال منصوبة بالفعل.

والثاني: قوله [من مجزوء الوافر]:

لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلُ [يَـلُـوحُ كـأَنَّـهُ خِـلَـلُ]

فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهو عندَهُ مرفوعٌ بالابتداء، وليس فاعلاً

الداخلة على العسر الأول للجنس، وقوله فهو أي فالثاني هو الأول أيضاً. **قوله**: **(يقع الاحتمال)** أي: احتمال الاتحاد واحتمال التعدد. **قوله**: **(والقرينة تعين)** أي: وهنا عينت التعدد. **قوله**: **(الخامس عشر)** قال الدماميني: عد هذا الموضع في هذا الباب مبني على أن قول سيبويه في هذه المسألة صواب، وقد رده المصنف بعد هذا فآل الأمر إلى سلامة ما اشتهر بينهم في ذلك من المعارض، وحينئذٍ فلا ينبغي أن يعد من قبيل ما هو من الخطأ، قال الشمني وأقول لم يرد المصنف قول سيبويه، وإنما رد ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به له رده. **قوله**: **(وليس بلازم عند سيبويه)** لم يحك الرضى عدم لزوم ذلك عن سيبويه، وإنما حكاه عن المالقي واختاره ونصه في باب المبتدأ والتزامهم اتحاد العامل في الحامل وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالقي ا هـ كلامه، ا هـ شمني. **قوله**: **(ويشهد لذلك)** أي: لعدم اللزوم. **قوله**: **(فإن صاحب الحال)** أي: وهو زيد والضمير في صوته. **قوله**: **(أو لجار مقدر)** أو لحكاية الخلاف لأنه اختلف في عامل الجر في المضاف إليه، فقيل هو المضاف وهو الصحيح وقيل حرف جر مقدر. **قوله**: **(والحال)** أي: قوله متبسماً وقارئاً، وقوله بالفعل أي أعجب. **قوله**: **(فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة)** أي: وهي طلل. **قوله**: **(وليس فاعلاً)** أي: بالجار والمجرور لعدم اعتماده.

كما يقول الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلّق به الظرفُ.

والثالث: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢] فإن ﴿أُمَّةً﴾ حال من معمولِ إن وهو ﴿أُمَّتكم﴾، وناصب الحال حرف التَّنبيه أو اسم الإِشارة، ومثله ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال [من البسيط]:

هَا بَيِّناً ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فَأَصْغَ لَهُ [وطِعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ]

العامِل حرفُ التنبيه، ولك أن تقول: لا نُسلِّم أن صاحب الحال طلَلَ، بل ضميرهُ المستتر في الظرف، لأن الحال حينئذٍ حالٌ من المعرفة، وأما جوابُ ابن خروفٍ بأن الظرف إنما يتحمَّلُ الضَّمير إذا تأخَّر عن المبتدأ فمخالفٌ لإِطلاقِهِمْ ولقول أبي الفتح في [من الوافر]:

[أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ] عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلامُ]

قوله: (والكوفيون) أي: لأنهم لا يشترطون الاعتماد في عمل الظرف عمل الفعل، وقوله الناصب للحال أعني موحشاً وقوله الاستقرار الذي تعلق به الظرف أي والأصل طلل كائن لمية موحشاً. **قوله: (فإن أمة حال)** أي: فالعامل في صاحب الحال هو ان والعامل فيها ما في الهاء أو ذه من معنى الفعل، وقوله من معمول إن أي من خبرها. **قوله: (ها بينا الخ)** هذا صدر بيت عجزه:

وطِعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ

وقد مر إنشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الخامس في الجهة الخامسة في الترجمة التي نصها من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين. **قوله: (العامل)** أي: في الحال، وأما العامل في صاحبها وهو صريح الواقع خبراً عن ذا فهو المبتدأ. **قوله: (لا نسلم أن صاحب الحال طلل)** أي: كما قال سيبويه بل ضميره المستتر وحينئذٍ فالعامل في الحال هو عامل صاحبها. **قوله: (لأن الحال حينئذٍ حال من المعرفة)** هذا هو المرجح لكون موحشاً حالاً من المستتر في الظرف. **قوله: (وأما جواب ابن خروف)** أي: عن قول من قال رداً على سيبويه لا نسلم أن موحشاً حال من طلل بل هو حال من الضمير المستتر في الظرف، وحاصله أن بعضهم رد على سيبويه فجوز أن يكون موحشاً حالاً من الضمير المستتر في الظرف فأجاب ابن خروف عن هذا التجويز بأن الظرف هنا لا مستتر فيه لأنه إنما يكون فيه مستتر إذا أخر عن المبتدأ، وأما إذا تقدم عليه فلا، ورده المصنف بأن هذه التفرقة مخالفة لإطلاقهم ولقول أبي الفتح مع عدم اعتراضهم عليه بها واعتراضهم عليه بخلافها فقوله ولقول أبي الفتح معطوف على إطلاقهم ا هـ تقرير دردير. **قوله: (إذا تأخر الخ)** أي: وأما ان تقدم عليه فلا يتحمل ضميراً وحينئذٍ تعين أن يكون الحال من طلل كما قال سيبويه. **قوله: (لإطلاقهم)** أي: إن ظاهر كلامهم تحمل الظرف للضمير تقدم على المبتدأ أو تأخر عنه. **قوله: (عليك ورحمة الله الخ)** هذا عجز بيت صدره:

إنَّ الأَوْلىٰ حَمْلَه على العطف على ضميرِ الظَّرف، لا على تقديمِ المعطوف على المعطوف عليه؛ وقد اعترِض عليه بأنه تخلّصٌ عن ضرورةٍ بأخرى، وهي العطفُ مع عدم الفَصْل، ولم يعترض بعدمِ الضمير، وجوابه أنَّ عدمَ الفصل أسْهَلُ، لوروده في النثر كـ «مررت برجلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ»، حتى قيل: إنه قياسٌ. وأما جوابُ ابن مالك بأن الحمل على «طلل» أولى لأنه ظاهر، فإنما يصحُّ لو ساوى الظاهرُ الضميرَ في التعريف، وأما البواقي فاتِّحادُ العاملِ فيها موجودٌ تقديراً؛ إذ المعنى: أشِيرُ إلى أُمّتِكم وإلى صراطي، وتُنبّه لِصَريح النصح بَيِّناً؛ وأما مسألتا المضافِ إليه فصَلاَحيَّة المضاف فيهما للسقوطِ جَعَل المضاف إليه كأنّه معمول للفعل، وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحادُ العاملِ تحقيقاً أو تقديراً.

السادس عشر: قولهم «يُغَلَّب المؤنثُ على المذكَّر في مسألتين؛ إحداهما:

ألا يـــا نـــخـــلـــة مـــن ذات عـــرقِ

كنى بالنخلة عن المرأة وذات عرق موضع بالبادية وهو ميقات أهل العراق. **قوله: (على ضمير الظرف)** أي: عليك هو ورحمة الله فقد جعل الظرف المتقدم على المبتدأ محتملاً للضمير. **قوله: (لا على تقديم الخ)** أي: فالأصل عليك السلام ورحمة الله. **قوله: (وقد اعترض عليه)** يعني أنه اعترض على أبي الفتح في قوله إن عطف ورحمة الله على المستتر في عليك أولى من عطفه على السلام بأن ما ذهب إليه فيه تخليص من ضرورة وهي تقدم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على أبي الفتح بأنه ليس في عليك ضمير لتقدمه على المبتدأ وعدم اعتراضهم بذلك يدل على أن الظرف فيه ضمير مستتر مع تقدمه على المبتدأ. **قوله: (تخلص عن ضرورة)** هو تقدم المعطوف على المعطوف عليه، وقوله بأخرى أي وهو العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فاصل. **قوله: (وجوابه أن عدم الفصل أسهل)** أي: والجواب عما اعترض به على أبي الفتح مع أنه تخلص من ضرورة بضرورة أنه لم يتلخص من ضرورة بضرورة مثلها وإنما تخلص من ضرورة بضرورة أسهل منها وذلك ليس بممتنع.

قوله: (وأما جواب ابن مالك) حاصله أن ابن مالك أجاب عن قولهم لا نسلم أن صاحب الحال طلل بل هو الضمير المستتر في الظرف بأن جعل صاحب الحال طللاً أولى من جعله الضمير المستتر في الظرف لأن جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من جعله ضمير ذلك الاسم ورد ذلك الجواب بأنه إنما تثبت الأولوية لو كان الظاهر معرفة كالضمير، وأما لو كان نكرة فجعل صاحب الحال ضمير الاسم أولى لكونه معرفة كما هو الأصل في صاحب الحال.

«ضَبُعَان» في تثنية «ضَبُع» للمؤنَّث، و «ضِبْعان» للمذكَّر؛ إذ لم يقولوا: «ضِبْعَانَانِ»؛ والثانية: التأريخ؛ فإنهم أرَّخُوا بالليالي دون الأيام» ذكر ذلك الجرجاني وجماعة، وهو سَهْوٌ، فإن حقيقة التَّغليب: أن يجتمع شيئانِ فيجري حُكْمُ أحدِهما على الآخر، ولا يجتَمِع الليل والنهار، ولا هنا تعبيرٌ عن شيئين بلفظِ أحدهما على الآخر، وإنما أَرَّخَتِ العربُ بالليالي لسبْقها؛ إذ كانت أشْهُرُهم قمريّة، والقمر إنما يطلع ليلاً؛ وإنما المسألة الصَّحيحة قولك: «كتبتُه لثلاثٍ بينَ يومٍ وليلة»، وضابطها: أن تكونَ مَعَنا عَدَدٌ مميّز بمذكّر ومؤنَّث، وكلاهما مما لا يَعقل، وفُصِلاَ من العدد بكلمة «بين»، قال [من الطويل]:

قوله: (ضبع للمؤنث) أي: فقد غلب الفرد المؤنث على الفرد المذكر لقلة الحروف، وحكى ابن الأنباري أنهم قالوا للمذكر ضبع كما قالوا للأنثى وعلى هذا فلا تغليب. **قوله: (وضبعان للمذكر)** أي: فإذا رأيت ذكرين قلت ضبعانان. **قوله: (إذ لم يقولوا)** أي: في تثنية المذكر والمؤنث. **قوله: (ضبعانان)** أي: حتى يكون غلب جانب المذكر. **قوله: (فإنهم أرخوا بالليالي دون الأيام)** أي: فيقولون لخمس خلون ولا يقولون لخمسة خلت، فلما قالوا خمس بلا تاء في العدد كان ذلك ظاهراً في أنهم غلبوا الليالي. **قوله: (ذكر ذلك الجرجاني)** في نسخة الزجاجي.

قوله: (وهو) أي: جعل التاريخ بالليالي من قبيل تغليب المؤنث. **قوله: (أن يجتمع شيآن)** أي: كمذكر ومؤنث والمراد أن يجتمعا في الوجود كما في المسألة الأولى أو في اللفظ كالمثال الآتي. **قوله: (ولا يجتمع الليل والنهار)** لقائل أن يقول أفي أراد لا يجتمعان في الوجود فمسلم لكن ليس مراد لأن المراد بقوله أن يجتمع شيآن الاجتماع في حكم من الأحكام وإن أراد لا يجتمعان في حكم فممنوع ا هـ شمني. **قوله: (ولا يجتمع الليل والنهار)** الأنسب ولم تجتمع الليلة واليوم أي لم يجتمعا في اللفظ ولا في الوجود وقت التاريخ أي بحيث يكون وقت التاريخ من اليوم والليلة معاً، بل وقته إما من اليوم أو الليلة فالجزء الذي يقع التاريخ منه الحكم له ا هـ تقرير دردير. **قوله: (إذا كانت أشهرهم الخ)** تعليل لما قبله. **قوله: (إنما يطلع ليلاً)** أي: فسبق الليل على الأيام بهذا الاعتبار. **قوله: (وإنما المسألة الصحيحة)** أي: المتعلقة بالتاريخ المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر. **قوله: (بين يوم وليلة)** أي: ما بين يوم وليلة أي أن بعض الثلاث أيام وبعضها ليالٍ. **قوله: (وضابطها الخ)** قال الدماميني هذا لا يفيد اختصاص هذه المسألة بالتاريخ فإنه يقال في غيره اشتريت عشراً من جمل وناقة وكما في البيت بل ويقع التغليب بدون هذا الضابط، ففي التنزيل: ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً﴾ [البقرة: ٢٣٤] والمراد وعشرة أيام بلياليهن لكن أنث لتغليب الليالي وقد علم من هذه الآية أن تغليب المؤنث لا يختص بهاتين المسألتين. **قوله: (وضابطها الخ)** أي:

٨٩٨ ـ فَطَافَتْ ثَلاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ

السابع عشر: قولهم في نحو: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمٰوَاتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤] إن «السموات» مفعولٌ به، والصواب أنه مفعول مطلق؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسمُ المفعول بلا قَيْد، نحو: قولك «ضَرَبْتُ ضَرْباً» والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك: «به»، كـ «ضربت زيداً»، وأنت لو قلت: السَّمٰوَات مفعول كما تقول «الضَرْب» مفعول كان صحيحاً، ولو قلت «السموات» مفعول به كما تقول «زيد» مفعول به لم يصحّ.

وقد يعارَضُ هذا بأن يُصَاغ لنحو «السموات» في المثال اسمُ مفعول تام، فيقال: فالسموات مخلوقة، وذلك مختص بالمفعول به.

إيضاح آخر: المفعولُ به ما كان موجوداً قبلَ الفعل الذي عَمِلَ فيه، ثم أَوْقَعَ الفاعلُ به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعلُ إيجادِهِ، والذي غرَّ

ضابط المسألة المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر في التاريخ وغيره بقرينة ما ذكره من البيت والمثال قبله فاندفع اعتراض الدماميني والشمني على المصنف.

قوله: (ما يقع عليه اسم المفعول) الأولى لفظ المفعول إلا أن تجعل الإضافة بيانية. **قوله: (بلا قيد)** أي: بجار ومجرو أو ظرف فلا يقال مفعول به ولا فيه ولا معه. **قوله: (لم يصح)** هذه دعوى بلا دليل وهذه الدعوى مبنية على أن السموات في قوله تعالى خلق الله السموات مفعول مطلق وهو ممنوع ا هـ دماميني. **قوله: (وقد يعارض هذا)** أي: التعليل وهو قوله لأن المفعول المطلق ما يقع الخ، وحاصل هذه المعارضة أن دليلكم هذا وإن أفاد أن السموات مفعول مطلق لكن عندنا ما يدل على خلافه وأنه مفعول به وهو صحة أن يصاغ من الفعل العامل فيه اسم مفعول ويحمل عليه وكل ما كان كذلك فهو مفعول به. **قوله: (بأن يصاغ لنحو السموات)** أي: يصاغ من الفعل العامل فيه، والحاصل أن ضابط المفعول به أن يؤخذ من العامل فيه اسم مفعول ويحمل على المفعول به فيقال في ضرب زيد عمراً ومضروب والسموات مخلوقة فالضابط صدق على السموات فهذا يفيد أنها مفعول به. **قوله: (إيضاح آخر)** أي: يوضح كون السموات مفعولاً مطلقاً لإيضاح الأول لما كان معارضاً أتى بهذا الإيضاح الثاني والمراد بالإيضاح التعليل الموضح. **قوله: (ثم أوقع الفاعل به)** أي: بذلك المفعول فعلاً أي الفعل العامل فيه. **قوله: (فعل إيجاده)**

---

٨٩٨ ـ **التخريج**: هذا صدر بيت وعجزه:

* وكـان الـنـكـيـرُ أن تـضـيـف وتـجـأرا *

وهو للنابغة الجعدي في (ديوانه ص ٤١؛ وأدب الكاتب ص ٢٧٥؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٨؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١١؛ والكتاب ٣/ ٥٦٣).

أكثر النَّحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعولَ المطلَقَ بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهَّمُوا أن المفعولَ المطلق لا يكونُ إلاَّ حَدَثاً؛ ولو مثَّلوا بأفعال الله تعالى لظهرَ لهم أنه لا يختصُّ بذلك، لأن الله تعالى مُوجِد للأفعالِ والذوات جميعاً، لا مُوجِدَ لهما في الحقيقةِ سواهُ سبحانَهُ وتعالى؛ وممَّن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في أماليه.

وكذا البحث في «أنشأت كتاباً» و «عمل فلانٌ خيراً»، و ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥].

وزعم ابن الحاجب في شرح المفصّل وغيره أن المفعولَ المطلق يكونُ جملة، وجعل من ذلك نحو: «قال زيدٌ عمرٌو منطلق» وقد مضى رَدُّه؛ وزعم أيضاً في «أنبأتُ زَيْداً عمراً فاضِلاً» أن الأول مفعول به، والثاني والثالث مفعول مطلق؛ لأنهما نفس النبأ، قال: بخلاف الثاني والثالث في «أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً» فإنهما متعلقا العلم، لا نفسه، وهذا خطأ؛ بل هما أيضاً مُنْبَأ بهما، لا نفس النبأ؛ وهذا الذي قاله لم يَقُلْه أحد، ولا يقتضيه النظر الصحيح.

الثامن عشر: قولهم في «كاد»: إثباتُهَا نَفْي، ونَفْيها إثبات، فإذا قيل: «كادَ يَفْعَلُ» فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل «لم يَكَدْ يَفْعَل» فمعناه أنه فعله، دليل الأول ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، وقوله [من الخفيف]:

أي: وحينئذٍ فلا يكون موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه. **قوله: (في هذه المسألة)** أي: حيث قالوا أن السموات مفعول به. **قوله: (بأفعال العباد)** نحو الضرب في ضربته ضرباً. **قوله: (انه)** أي: المفعول المطلق وقوله لا يختص بذلك أي بالحديث بل تارة يكون حدثاً وتارة يكون ذاتاً. **قوله: (لأن الله تعالى موجد للذوات والأفعال جميعاً)** فعل العبد مستند إلى الله تعالى من جهة الإيجاد وإلى العبد من جهة الكسب وتحقيق ذلك أن صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدور لله تعالى إيجاداً مقدور للعبد كسباً ا هـ شمني. **قوله: (وممن قال بهذا الذي ذكرته)** أي: من كون السموات مفعولاً مطلقاً. **قوله: (قال زيد عمرو منطلق)** أي: فجملة عمرو منطلق في محل نصب على أنها مفعول مطلق عنده لا مفعول به لأنها نفس القول. **قوله: (وقد مضى رده)** يعني في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الإعراب، وقوله مضى رده أي بأنها متعلق القول لا نفسه. **قوله: (وإن كادوا ليفتنونك)** أي: فإن معناه أنهم لم يفتنوك.

٨٩٩ ـ كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ [إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ]

ودليل الثاني ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] وقد اشتهر ذلك بينهم حتّى جعله المعرِّيُّ لغزاً، فقال [من الطويل]:

أَنَحْوِيَّ هٰذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ وإِن أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

والصواب أن حُكْمَها حكمُ سائرِ الأفعال في أنَّ نَفْيها نفي وإِثْبَاتها إثبات، وبيانه: أن معناها المُقَاربة، ولا شكَّ أن معنى «كاد يفعل»: قارَبَ الفعلَ، وأن معنى «ما كاد يَفْعَلُ»: ما قارب الفعلَ؛ فخبرها منفيٌّ دائماً، أما إذا كانت منفيَّة فواضح، لأنه إذا انْتفت مُقَارَبَةُ الفعلِ انْتَفى عقلاً حصولُ ذلك الفعل، ودليلهُ ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور: ٤٠]، ولهذا كان أبلغ من أن يقال: «لَمْ يَرَهَا» لأن من لم يَرَ قد يقاربُ

قوله: **(أن تفيض عليه)** أي: على هذا المرثي لما مات وصار في كفنه لم تفض نفس أصحابه لأجله إذ لو فاضت لماتوا. **قوله: (أن تفيض)** بالفاء مع الضاد المعجمة أو الظاء المشالة وتمامه:

مذ غدا حشو ريطة وبرودِ

وهو لمحمد بن مناذر شاعر البصرة وقبله:

إن عبد الحميد حين توفي هد ركنا ما كان بالمهدودِ
ما درى نعشه ولا حاملوه ما على النعش من عفاف وجودِ

قوله: (وما كادوا يفعلون) أي: فقد فعلوا الذبح. **قوله: (في أن نفيها نفي وإثباتها إثبات)** أي: فالنفي الموجود في تلك الحالة مستفاد من المعنى لأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله. **قوله: (أما إذا كانت الخ)** أي: أما وجه انتفاء خبرها إذا كانت منفية. **قوله: (ودليله)** أي: دليل كون خبرها منفياً إذا كانت منفية. **قوله: (لم يكد يراها)** أي: لم يقرب من رؤيتها وإذا انتفى مقاربة رؤية اليد انتفت رؤيتها. **قوله: (ولهذا)** أي: لكونه يلزم من نفي مقاربة الفعل انتفاؤه، وقوله كان أي لم يكد يراها.

٨٩٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (أدب الكاتب ص ٤٠٦؛ وأوضح المسالك ١/ ٣١٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٧؛ ولسان العرب ٦/ ٢٣٤ (نفس)، ٧/ ٤٥٤ (فيظ)؛ ونسبه الأب حنا الفاخوري في تحقيقه لشرح شذور الذهب ص ٢٩٣ لمحمد بن مناذر اليربوعي بالولاء.

اللغة والمعنى: تفيض: تهلك. الريطة: الثوب الذي يشبه الملحفة، وهنا بمعنى الكفن. البرود: الثوب المخطّط.

يقول: كادت النفس تفارق الجسد لفقد ذلك الرجل الذي لفّ بأكفانه.

الرؤية، وأما إذا كانتِ المُقاربة مُثْبتة فلأن الإِخبارَ بقربِ الشَّيء يقتضي عرفاً عدمَ حصولِهِ، وإلا لكان الإِخبار حينئذٍ بحصوله، لا بمقاربةِ حصوله؛ إذ لا يحسنُ في العرف أن يُقال لمن صلّى: «قاربَ الصلاة»، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة؛ ولا فرقَ فيما ذكرناه بين «كادَ» و «يكادُ»؛ فإن أُوردَ على ذلك ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] مع أنهم قد فعلوا؛ إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ [البقرة: ٧١] فالجواب أنه إخبار عن حالِهم في أَوّل الأمر؛ فإنهم كانوا أولاً بُعَدَاء من ذبحها، بدليل ما يُتلى علينا من تَعَنُّتِهِمْ وتكرُّرِ سؤالهم؛ ولمَّا كثُرَ استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربةُ الفعل أولاً ثم فعله بعد ذلك تَوَهَّم أن الفعلَ بعينه هو الدالُّ على حصولِ ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى: ﴿فذبحوها﴾.

التاسع عشر: قولهم في السين و «سوف»: حرف تنفيسٍ، والأحسن حرف استقبال؛ لأنه أوْضح، ومعنى التَّنفيس التوسيع؛ فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن

قوله: **(وأما إذا كانت الخ)** أي: وأما وجه انتفاء خبرها إذا كانت مثبتة. **قوله**: **(فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله)** هذه دعوى وقوله وإلا الخ دليل عليها، وحاصله أنه لو لم يكن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عدم حصوله لكان مقتضياً لحصوله لكن التالي وهو كون الإخبار بقرب الشيء مقتضياً حصوله باطل إذ لا يحسن أن يقال في العرف لمن صلى قارب الصلاة، وإنما يقال ذلك لمن لم يصل وإذا بطل التالي المقدم وثبت نقيضه وهو المطلوب.

قوله: **(وإلا)** أي: إلا يكن مقتضياً لعدم حصوله لكان مقتضياً لحصوله. **قوله**: **(وإلا لكان الخ)** فيه إدخال اللام على جواب إن الشرطية وهو ممنوع إلا أن يقال أنه حملها على لو. **قوله**: **(إذ لا يحسن الخ)** دليل للاستثنائية المطوية. **قوله**: **(على ذلك)** أي: على ما ذكر من الصواب. **قوله**: **(إنه إخبار عن حالهم في أول الأمر)** أي: وقوله فذبحوها إخبار عن حالهم ثانياً فأولاً كانوا ممتنعين من الذبح ثم ذبحوها بعد ذلك. **قوله**: **(فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل)** أي: فيقال زيد فعل ذلك الفعل وما كاد يفعله. **قوله**: **(إن هذا الفعل)** يعني ما كاد. **قوله**: **(والأحسن الخ)** قضية هذا أن يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسناً وكل حسن صواب فيلزم أن يكون عد هذا الموضع في هذا الباب غير صواب لأن الباب معقود لأن يذكر فيه ما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه، وقد بينا أن عبارته تقتضي أن يكون ما اشتهر بينهم صواباً لا خطأ فليس من موضوع هذا الباب في شيء ا هـ **دماميني**.

قوله: **(فإن هذا الحرف ينقل الخ)** أي: لأن المضارع محتمل للحال والاستقبال فإذا دخلت عليه السين أو سوف تخلص للاستقبال وعلى هذا فالسين لا تفيد تبعيداً في

الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسعِ وهو الاستقبال.

وهنا تنبيهان - أحدهما: أن الزمخشري قال في ﴿أولئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ﴾ [التوبة: ٧١]: إن السّينَ مفيدةٌ وجودَ الرحمة لا مَحَالة، فهي مؤكِّدة للوعد، واعترضه بعضُ الفضلاء بأن وجودَ الرحمة مستفادٌ من الفعل، لا مِن السين، وبأن الوجوبَ المشار إليه بقوله: «لا مَحَالة» لا إشعار للسين به؛ وأجيب بأن السين موضوعة للدَّلالة على الوقوعِ مع التأخُر، فإن كان المقام ليسَ مقامَ تأخُر لكونه بِشَارَةً تمحَّضَتْ لإفادة الوقوع، وبتحقّق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب.

الثاني: قال بعضهم في ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ﴾ [النساء: ٩١]: السين للاستمرار، لا للاستقبال مثل: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ فإنّها نزلت بعد قولهم: ﴿مَا وَلاَّهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤٢] الآية، ولكن دخلت السِّين إشعاراً بالاستمرار، ا هـ.

والحقُّ أنها للاستقبال، وأنَّ ﴿يقول﴾ بمعنى: يستمرُّ على القول، وذلك مستقبل؛ فهذا في المضارع نظيرُ ﴿يا أيها الّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا﴾ [النساء: ١٣٦] في الأمر، هذا إن سُلم أن قولهم سابق على النزول، وهو خلافُ المفهوم من كلام الزمخشري؛

الاستقبال إنما تخلص لأصل الاستقبال. **قوله: (ههنا تنبيهان الخ)** قد تقدما في مبحث السين ما عدا الاعتراض على الزمخشري والجواب عنه فإنه زائد على ما سبق. **قوله: (فهي مؤكدة للوعد)** أي: لأن وعد المولى لا يتخلف. **قوله: (مستفاد من الفعل)** أي: لأنه يدل على الوجود بعد عدم. **قوله: (وبتحقق الوقوع)** أي: من كون المقام بشارة ووعداً ووعد الكريم لا يتخلف، وقوله وبتحقق الوقوع يصل الخ أي وحينئذٍ ثم ما قاله الزمخشري وسقط اعتراض بعضهم عليه. **قوله: (الثاني فإن بعضهم الخ)** قد تقدم هذا كله في حرف السين. **قوله: (للاستمرار)** أي: أنها تجعل الفعل مستمراً ومتجدداً وقتاً بعد وقت وإن كان قد مضى فأتى بالسين في الآية إشارة إلى أن لعبهم بالمؤمنين أمر مستمر، وإن كان قد مضى وحاصله أن رجالاً من الكفار وهم أسد وغطفان كانوا إذا أتوا المدينة أسلموا لأجل أن لا يقاتلوا، وإذا أتوا قومهم كفروا فأتى المولى بالسين في الإخبار عنهم إشارة إلى أن حالتهم هذه مستمرة ولم يتركوها، وإن كان ذلك قد مضى لقوله أن يأمنوكم أي بالإسلام، وقوله ويأمنوا قومهم أي بالكفر وقوله كلما ردوا إلى الفتنة أي دعوا إلى الشر أركسوا فيها وقعوا فيها أشد وقوع. **قوله: (للاستقبال)** أي: لأن هذا إخبار عن ماضٍ.

قوله: (إشعاراً باستمرار) أي: إشعاراً بأن مقولهم هذا مستمر لا ينقطع وإن كان قد مضى. **قوله: (وان يقول بمعنى يستمر)** أي: وكذا ستجدون بمعنى تستمرون على وجوده. **قوله: (يا أيها الذين آمنوا آمنوا)** أي: فإن المعنى استمروا على الإيمان.

فإنه سأل: ما الحكمة في الإِعلام بذلك قبل وقوعه؟

تمام العشرين: قولهم في نحو: «جلست أَمَامَ زيدٍ»: إن «زيداً» مخفوضٌ بالظرف، والصواب أن يقال: مخفوضٌ بالإِضافة؛ فإنه لا مدخلَ في الخفض لخصوصيَّةِ كون المضافِ ظرفاً.

خاتمة ـ ينبغي للمُعْرِب أن يتخيَّر من العبارات أَوْجَزَها وأَجْمَعَهَا للمعنى المراد؛ فيقول في نحو: «ضُرِبَ»: فعلٌ ماضٍ لم يُسمَّ فاعله، ولا يقول: مبني لما لم يُسمَّ فاعله، لطولِ ذلك وخفائه؛ وأن يقولَ في المرفوعِ به: «نائبٌ عن الفاعل»، ولا يقول: «مفعول ما لم يُسمَّ فاعله»، لذلك ولصدقِ هذه العبارة على المنصوب من نحو: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً» ألا ترى أنه مفعول لِـ «أُعْطِي»، و«أُعطي» لم يسمّ فاعلُه؟ وأما النائب عن الفاعل فلا يُصدق إلا على المرفوع؛ وأن يقول في «قد»: حرف لتقليل زمن

قوله: (فإنه سأل ما الحكمة) أي: فإن سؤاله عن ذلك يقتضي أن الآية نزلت قبل قولهم وحينئذٍ فكون السين للاستقبال ظاهر، وكذا يقال في قوله ستجدون آخرين فإنه يحتمل أنه إخبار عما يحصل لا عما حصل، وعبارته فإن قلت أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته أن المفاجأة بالمكروه أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع ا هـ يعني أن قول الكفار ما ولاهم عن قبلتهم هذا مكروه فإذا وقع منهم ذلك قبل أن يخبر المولى به حصل للصحابة كرب شديد واضطراب في أنفسهم فإذا أعلمنا الله بذلك قبل صدوره من الكفار اطمأنت الأنفس وبعدت عن الاضطراب. **قوله: (والصواب الخ)** فيه أن الصحيح أن العامل في المضاف إليه هو المضاف ولا شك أن أمام من قولنا أمام زيد مضاف فيكون خافضاً لزيد الذي هو المضاف إليه فالتعبير حينئذٍ بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لا يريدوا أن الخفض به من حيث هو ظرف، وإنما أرادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح بهذه الحيثية لظهور المراد ودعواه أن الصواب أن يقال مخفوض بالإضافة غير صحيحة فإن هذا قول مرجوح عندهم فالبناء في تخطئة الجماعة عليه واهٍ ا هـ دماميني، قال الشمني قلت: قولهم مخفوض بالظرف يوهم أن الخصوصية الظرف دخلا في خفضه وليس كذلك فينبغي الاحتراز منه ومراد المصنف بالإضافة في قوله الصواب أن يقال مخفوض بالإضافة هو المضاف لا المعنى المصدري لأنه ذكر في الخامس عشر أن العامل في المضاف إليه المضاف أو الجار المقدر ولم يذكر الإضافة ولم يعد القول بأنها عاملة قولاً ا هـ كلامه. **قوله: (خاتمة الخ)** لا معنى لذكر هذه الخاتمة في هذا الباب إذ ليس فيها تحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وكان اللائق إثباتها في الباب السابع ا هـ دماميني ولك أن تقول أن المصنف لاحظ أن خلاف المنبغي من قبيل خلاف الصواب ا هـ تقرير دردير.

قوله: (مبني) أي: مسند وقوله لما أي المفعول. **قوله: (لذلك)** أي: للطول

الماضي وحَدَث الآتي ولتحقيق حَدَثِهما؛ وفي «أما»: حرف شرط وتفصيل وتوكيد؛ وفي «لم»: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً؛ ويزيد في «لَمَّا» الجازمة: متّصلاً نَفْيُهُ متوقعاً ثبوتُهُ؛ وفي الواو: حرف عطف لمجرَّد الجمع، أو لمطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق؛ وفي «حتّى»: حرف للجمع والغاية؛ وفي «ثم»: حرف عطف للترتيب والمُهْلة وفي الفاء: حرف عطف للتَّرْتيب والتعقيب، وإذا اختصرت فيهن فقل: عاطف ومعطوف، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، كما تقول: جار ومجرور.

والخفاء. **قوله: (وحدث الآتي)** أي: وتقليل حدث الآتي وحاصله أن قد إن دخلت على ماضٍ كانت دالة على تقليل زمانه وإن دخلت على مضارع دلت على تقليل حدثه نحو قد قام زيد وقد يصدق الكذوب وتارة تدخل على كل منهما فتفيد تحقيق حدثه نحو قد أفلح المؤمنون وقد يعلم ما أنتم عليه. **قوله: (حرف شرط الخ)** أما إفادتها الشرطية أي التعليق والتوكيد فهو دائم، وأما إفادتها التفصيل فقيل كذلك فيقدر فيها مجمل ومعادل لها إن لم يكن قد ذكر، وقيل إنه غالب لا دائم. **قوله: (متصلاً نفيه)** أي: بالحال. **قوله: (أو لمطلق الجمع)** أي: للجمع لا بقيد معية ولا لأحقية ولا سابقية. **قوله: (ولا تقول للجمع المطلق)** وذلك لتقييد الجمع بقيد الإطلاق وإنما هي للجمع لا بقيد، كذا قال المصنف سابقاً والحق أن الجمع المطلق ومطلق الجمع في اللغة معناهما شيء واحد وأنهما عبارة عن الماهية لا بقيد شيء لا الماهية بقيد لا شيء، وأما قول الفقهاء فرق بين الماء المطلق ومطلق فهو اصطلاح لهم طارىء ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم.

الباب السابع من الكتاب

في كيفيَّة الإِعراب

والمُخاطَب بمعظمِ هذا الباب المبتدئون

[في كيفية الإعراب]

اعلم أن اللفظ المعبَّر عنه إن كانَ حرفاً واحداً عُبِّر عنه باسمه الخاصّ به، أو المشترك، فيقال في المتصِّل بالفعل من نحو: «ضَرَبْتُ»: التاء فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يُقال: ت فاعل، كما بلغني عن بعضِ المعلّمين؛ إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا، فأما الكاف الاسميّة فإنها مُلازِمة للإضافة، فاعتمدت على المضافِ إليه، ولهذا إذا تكلمتَ على إعرابها جئتَ باسمها فقلت في نحو قوله [من البسيط]:

٩٠٠ ـ وَمَا هَـدَاكَ إلـى أرْضٍ كَـعَـالِـمِـهـا، [وَلاَ أَعَـانَـكَ فِـي عَـزْمٍ كَـعَـزَّامِ]

الكاف فاعل، ولا تقول: كَ فاعل؛ لزوال ما تعتمد عليه، ويجوز في نحو: «مُ

الباب السابع من الكتاب في كيفية الإعراب

قوله: (إن كان حرفاً واحداً) يعني وليس بعض كلمة لأن ما هو بعضها يعبر عنه بلفظها. **قوله: (أو المشترك)** أي: ولا يعبر عنه بلفظ. **قوله: (التاء فاعل أو الضمير فاعل)** الأول تعبير باسم المعبر عنه الخاص به، والثاني باسمه المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه. **قوله: (إذ لا يكون اسم)** أي: اسم ظاهر أو إنما قيدنا به لأن الضمائر المتصلة أسماء ومنها ما هو على حرف واحد وهو في هذه الحالة يجب أن يعبر عنه باسمه فيكون اسماً ظاهراً وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد.

قوله: (هكذا) أي: موضوع على حرف ولذلك إذا سمي بحرف متحرك ولم يكن بعض كلمة كلم بضعيف يجانس حركته فتقول في التسمية بتاء المتكلم تو وفي التسمية بتاء المخاطب المذكر تاء[1] بألف ممدودة بناءً على قلب الثانية همزة كما في حمراء وفي التسمية بتاء المخاطبة تي قال الدماميني والظاهر جواز ذلك أي جواز أن يقال ت فاعل إذا أريد منه لفظه فإنه علم على نفسه حتى إنه يمنع من الصرف لعله أخرى، وحينئذٍ فقوله إذ لا يكون اسم هكذا ممنوع تأمل. **قوله: (فأما الكاف الخ)** هذا جواب عن سؤال وارد على قوله إذ لا يكون اسم هكذا تقدير السؤال أن الكاف الاسمية اسم ظاهر وهي على حرف واحد وحاصل الجواب الخ. **قوله: (ولهذا)** أي: لأجل اعتماد الكاف الاسمية على المضاف إليه.

---

٩٠٠ ـ التخريج: البيت لعمرو بن براقة في (شرح أبيات المغني ٨/ ٣٠).

المعنى: إن أردت فعل شيء أو قصد شيء فاقصد الشخص القادر المختص بهذا الفعل، فإن صاحب الأرض هو خير من يخبرك عنها.

(١) قوله: تاء: تاء بألف ممدودة هكذا بخطه ولعه سهو لأن تضعيف حرف اللين وقبله همزة في النسب اهـ.

اللَّهِ»، و«ق نَفْسَكَ» و«شِ الثَّوْبَ»، و«لِ هٰذَا الأَمْرَ» أن تنطق بلفظها فتقول: مُ مبتدأ، وذلك على القول بأنها بعض أيمن، وتقول: قِ فعل أمر؛ لأن الحذف فيهن عارض، فاعتبر فيهنّ الأصل؛ وتقول: الباء حرف جر، والواو حرف عطف، ولا تنطق بلفظهما.

وإن كانَ اللفظُ على حَرْفَينِ نُطِق به؛ فقيل: «قَدْ» حرفُ تحقيقٍ، و«هَلْ» حرف استفهامٍ، و«نا» فاعل أو مفعول، والأحسن أن تعبّر عنه بقولك: الضمير؛ لئلا تنطق بالمتّصل مستقلاً؛ ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك كراهيَةَ الإطالة؛ وعلى هذا فقولهم: «ألْ» أقْيسُ من قولهم: الألف واللام، وقد استعمَلَ التعبيرَ بهما الخليلُ وسيبويه.

وإن كان أكْثَرَ من ذلك نُطِق به أيضاً: فقيل: «سوف» حرفُ استقبال؛ و«ضرب»

قوله: (وق) أصله أوق من الوقاية فحذفت الواو حملاً للأمر على المضارع، وكذا يقال في ش ول فإن أصله أول حذفت الواو لما ذكر. **قوله: (وش)** أي: أوش من الوشي وهو التزيين بالخطوط. **قوله: (بعض أيمن)** أي: فأصله أيمن فخفف بالحذف. **قوله: (لأن الحذف)** متعلق بيجوز وقوله فيهن أي في مِ وقِ وشِ ولِ. **قوله: (ولا تنطق بلفظها)** أي: بلفظ باء الجر وواو العطف فلا تقول ربَ حرف جر ولا وحرف عطف لأن كلام منهما كلمة مستقلة لا بعض كلمة. **قوله: (على حرفين الخ)** والأكثر فيه الحكاية ويجوز فيه الإعراب فيكمل بالتضعيف وهذا كله حيث كان علماً على لفظه أما إن جعل علماً لغير لفظه فلا يجب التضعيف بل يلحق بيد ودم. **قوله: (نطق به)** أي: بلفظه أي لأن اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من إطلاق هنا، وإنما وضعوا اللفظ لنفسه لأنهم محتاجون إلى التعبير عنه فلو وضعوا له لفظاً آخر لكان الوضع له ضائعاً هنا، وإنما وضعوا كاف في التعبير عنه، قال التفتازاني ولا خفاء في أن هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على أنه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لأنا إذا قلنا ضرب فعل ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل حرف ودلالته عليه ليست إلا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق أنه وضع علمي لكن مثل هذا الوضع الاشتراك لا يوجب وإلا كان جميع الألفاظ مشتركة ولا قائل به اهـ، وظاهر كلام المصنف أن اللفظ إذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير، وقال الرضي وغيره أن الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً للفظ وقصد إعرابها شدد الحرف الثاني منها سواءً كان حرفاً صحيحاً أو حرف علة نحو أكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو ليكون على أقل أوزان المعربات، وأما إذا جعلت علماً لغير اللفظ أو لم يقصد إعرابها فلا شدد ثانيها إذا كان صحيحاً نحو جاءني كم ورأيت منا لئلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى جميعاً اهـ شمني. **قوله: (ولا يجوز أن ينطق باسم شيء من ذلك)** أي: مما كان على حرفين بأن تقول في قد القاف والدال وفي هل الهاء واللام. **قوله: (أقيس)** هذا منافٍ لقوله ولا يجوز أن ينطق باسم شيء من ذلك كراهة الإطالة اهـ دماميني. **قوله: (وإن كان)** أي: اللفظ المعبر عنه أكثر من ذلك أي من حرفين

فعل ماضٍ، و«ضَرَب» هذا اسمٌ؛ ولهذا أُخبر عنها بقولكَ: «فعلٌ ماضٍ، وإنما فُتِحت على الحكاية؛ يدلُّكَ على ما ذكرنا أنَّ الفعلَ ما دلَّ على حدثٍ وزمان، و«ضرب» هنا لا تدلُّ على ذلك، وأن الفعل لا يخلو عَنِ الفاعلِ في حالة التركيب، وهذا لا يصحُّ أن يكون له فاعل؛ ومما يوضِّحُ لك ذلك أنك تقولُ في زيد من «ضرب زيد»: «زيد» مرفوع بـ «ضَرَبَ»، أو فاعل بـ «ضَرَبَ»؛ فتُدخل الجارَّ عليه؛ وقال لي بعضهم: لا دليلَ في ذلك، لأن المعنى: بكلمة «ضرب»؛ فقلتُ له: وكيف وقع «ضَرَبَ» مُضافاً إليه مع أنه في ذلك ليس باسمٍ في زعمك؟ فإن قلت فإذَا كانَ اسماً فكيف أخبرتَ عنه بأنه فعل؟ قلت هو نظيرُ الإِخبارِ في قولك: «زيد قائم»؛ ألا ترى أنك أخبرتَ عن «زيدٍ» باعتبارِ مُسمّاه، لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أخبرتَ عن «ضرب» باعتبار مسمَّاه، وهو «ضرب» الدال على الحدث والزمان، فهذا في أنه لفظٌ مسماه لفظٌ كأسماء السُّوَر وأسماء حروف المعجم؛ ومن هنا

نطق به أي باللفظ لا بأسماء حروفه، وقوله أيضاً أي كما أنه ينطق به إذا كان موضوعاً على حرفين لا بأسماء حروفه كراهة الإطالة. **قوله: (وضرب هذا الاسم)** قال الرضى: اعلم أنه إذا قصد بكلمة اللفظ دون معناها كقوله أين كلمة استفهام وضرب فعل ماضٍ فهي علم، وذلك لأن مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لأنه نقل عن مدلول هو المعنى إلى مدلول هو اللفظ ا هـ شمني، واعلم ان الكلمة المبنية إذا جعلت علماً على اللفظ سواءً كان ذلك اللفظ في الأصل اسماً أو فعلاً أو حرفاً فالأكثر الحكاية كقولك من يستفهم بها وضرب فعل ماضٍ وسوف حرف استقبال ولك الإعراب فتقول مثلاً ليت حرف تمنٍ قال الشاعر:

لـيـت شـعـري وأيـن مـنـي لـيـت إن لـيـتـا وان لـوا عـنـاءُ

ثم إن أولته بمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقاً وإن أولته بالكلمة أو اللفظة فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط كسوف وليت فهو كهند في الصرف وتركه وإن كان على أكثر أو ثلاثياً متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعاً ا هـ دماميني. **قوله: (يدلك على ما ذكرنا)** أي: من أن ضرب اسم وقوله لا تدل على ذلك أي وإنما تدل على لفظ، وقوله ومما يوضح لك ذلك أي اسمية ضرب. **قوله: (فتدخل الجار عليه)** أي: والجار إنما يدخل على الأسماء. **قوله: (قلت هو نظير الإخبار الخ)** حاصله أن الإخبار عنه باعتبار مسماه لأن ضرب هذا علم على ضرب الواقعة في التركيب كضرب زيد وضرب عمرو. **قوله: (باعتبار مسماه)** أي: هو الذات. **قوله: (الذي يدل على الحدث)** أي: وهو الواقع في التراكيب من ضرب زيد وضرب عمرو الخ. **قوله: (مسماه لفظ)** أي: وهو لفظ ضرب المسند للفاعل مثلاً وهذا وضع غير قصدي لا يوجب الاشتراك وإلا كانت جميع الألفاظ مشتركة لأن الواضع لما استحضره بنفسه عند الوضع وتضمن وضعه لنفسه أفاده السعد وتعقبه السيد بأنه يلزم في نحو جسق مهمل ثبوت وضع في المهملات فلعله يكتفي في هذا باستحضار المتكلم إلا الواضع تدبر. **قوله: (كأسماء السورة وأسماء حروف المعجم)** وذلك أنها ألفاظ

قلت: حرف التعريف «أل»، فقطعت الهمزة، وذلك لأنك لما نقلت اللفظَ من الحرفيَّة إلى الاسمية أجْرَيْتَ عليه قياسَ همزات الأسماء، كما أنك إذا سمَّيْتَ بـ «اضْرِبْ» قطعت همزته؛ وأما قولُ ابن مالك: إن الإِسناد اللفظيَّ يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإن الذي يختصُّ به الاسمُ هو الإِسناد المعنويُّ؛ فلا تحقيق فيه.

وقال لي بعضُهم: كيف تتوهَّمُ أن ابن مالك اشتبه عليهِ الأمرُ في الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: كيف تَوَهَّم ابن مالك أن النَّحويِّين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل

مسماها ألفاظ فإن آل عمران مثلاً اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات وجيم مثلاً مسماه الحرف المخصوص وهو جه وهو لفظ. **قوله: (ومن هنا)** وهو أن الكلمة إذا قصد لفظها تكون اسماً. **قوله: (وذلك)** أي: وبيان ذلك. **قوله: (لما نقلت اللفظ)** أي: لفظ أل. **قوله: (إلى الاسمية)** أي: لأن المراد من حرف التعريف هذا اللفظ والكلمة متى أريد لفظها كانت اسماً لنفسها. **قوله: (أجريت عليه قياس همزات الأسماء)** أي: الصرفة وهي التي ليست جارية مجرى الفعل ومن المعلوم أن قياس همزات الأسماء الصرفة تقتضي القطع، وذلك لأن همزة الوصل إنما تكون في الاسم الصرف إذا كان من الأسماء العشرة المحفوظة وأل ليست منها فيجب قطع همزته وبتقييد الأسماء بالصرفة يندفع إيراد المصدر كالانطلاق والاقتدار لأنه ليس باسم صرف بالتفسير المذكور لأنه جار مجرى الفعل اهـ دماميني. **قوله: (أجريت عليه قياس همزات الأسماء)** أي: لأن أل عند التسمية بها تكون اسماً صرفاً والأسماء الصرفة يجب قطع همزتها إذا لم تكن من الأسماء العشرة المحفوظة وأل ليست منها. **قوله: (إذا سميت بأضرب قطعت همزته)** أي: لأنه حينئذٍ اسم صرف ولا وجود لهمزة الوصل في شيء من الأسماء الصرفة إلا إذا كان من الأسماء العشرة وهذا ليس منها فوجب قطع همزته فإن قلت فيلزم إذن قطع همزة مثل الانطلاق إذا سمي به لأنه عند التسمية به غير مصدر وليس من الأسماء العشرة قلت أبقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل إلى قبيل فاستصحب ما كان ثابتاً لها قبل التسمية بها بخلاف أل وأضرب اهـ دماميني. **قوله: (يكون في الأسماء)** نحو زيد ثلاثي أي هذا اللفظ ثلاثي وقوله والأفعال نحو ضرب فعل ماضٍ أي هذا اللفظ الواقع في أي تركيب فعل ماضٍ، وقوله والحروف أي نحو من حرف جر أيَ هذا اللفظ الواقع في أي تركيب حرف جر. **قوله: (هو الإسناد المعنوي)** أي: الإسناد للمعنى نحو زيد قائم فإن المسند له القيام معنى زيد ومسماه لا لفظه. **قوله: (فلا تحقيق فيه)** أي: لأن التحقيق أن الإسناد اللفظي كالمعنوي خاص بالاسم لأن الكلمة متى أريد لفظها كانت اسماً كانت في الأصل فيما اسماً أو فعلاً أو حرفاً. **قوله: (ان ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم الخ)** حيث قال إن الإسناد اللفظي يكون في الثلاثة وليس من خواص الاسم أي كيف تتوهم أن قول ابن مالك وهم وغلط منه. **قوله: (كيف توهم ابن مالك الخ)** لقائل أن يقول إن كلام ابن مالك السابق لا يقتضي تغليط النحاة في ذلك القول وإنما يقتضي اختصاص قولهم ذلك بما عدا الإسناد اللفظي

يُخْبَر به ولا يُخْبَر عنه، وإن الحرفَ لا يُخْبَر به ولا عنه؛ وممَّن قَلَّدَ ابنَ مالكٍ في هذا الوهم أبو حيان. ولا بد للمتكلِّم على الاسم أن يذكر ما يَقْتضي وَجْهَ إعرابِه كقولك: مبتدأ، خبر، فاعِل، مضاف إليه؛ وأمَّا قولُ كثيرٍ من المُعْرِبين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء؛ لأنَّ هذه الأشياء لا تستحقُّ إعراباً مخصوصاً، فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يُعْلم به موقعُهَا من الإِعراب.

وإن كان المبحوثُ فيه مفعولاً عُيِّن نوعه؛ فقيل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه، وجرى اصطلاحُهُمْ على أنه إذا قيل: «مَفْعول» وأُطلق لم يُرَدْ إلاَّ المفعول به، لما كان أَكْثَرَ المفاعيل دَوْراً في الكلام خفَّفوا اسمه؛ وإنما كان حق ذلك أن لا يَصْدُقَ إلاَّ على المفعولِ المطلق، ولكنَّهم لا يُطلقونَ على ذلك اسم المفعول إلا مقيَّداً بقيدِ الإطلاق؛ وإن عيّن المفعول فيه ـ فقيل: زمانٌ أو مكانٌ ـ فَحَسَنٌ، ولا بدَّ من بيان متعلّقه كما في الجارّ والمجرور الذي له متعلّق؛ وإن كانَ المفعولُ به متعدِّداً عينت كلَّ واحد فقلت: مفعول أول، أو ثانٍ، أو ثالث.

وينبغي أن تعيّن للمبتدىء نوع الفعل؛ فتقول: فعل ماضٍ، أو فعلٌ مضارع، أو فعلُ أمرٍ، وتقول في نحو: «تَلَظَّى»: فعل مضارع أصله: «تَتَلَظَّى»؛ وتقول في الماضي: مبنيّ على الفتح؛ وفي الأمر: مبني على ما يجزم به مضارعه؛ وفي نحو:

المسند إليه لفظ سواءً عبر عنه بلفظه وحده كضرب كلمة أو عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضرب كلمة أو عبر عنه بلفظ آخرٍ كالفعل الماضي كلمة ا هـ شمني. **قوله: (غلطوا الخ)** الغلط من حيث عموم الإسناد إطلاق المقيد خطأ فسقط ما في الشمني. **قوله: (والفعل يخبر به ولا يخبر عنه الخ)** أي: فإن هذا صريح في أن الفعل والحرف لا يسند إليهما لا باعتبار لفظهما ولا باعتبار معناهما. **قوله: (لما كان الخ)** لما بالتشديد شرطية وجوابها قوله خففوا والجملة استئناف جواب عن سبب اصطلاحهم على إطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به. **قوله: (فحسن)** أي: لأنه يترتب على تعيينه فائدة وهي البحث في كونه مختصاً أو غير مختص بتقدير كونه ظرف مكان فمع الاختصاص ينتظر هل هو من الألفاظ التي تسامحوا انتصابها على أنها ظرف مكاني مع اختصاصها أو لا وإن كان غير مختص أي مبهماً فلا كلام، وكذا إن كان ظرف زمان لم يحتج إلى البحث في المخصص لانتصابه من غير شرط ا هـ دماميني. **قوله: (ولا بد من بيان متعلقه)** أي: الظرف كان زمانياً أو مكانياً. **قوله: (الذي له متعلق)** وهو الذي ليس بزائد ولا شبيهاً بالزائد ولا مما يستثنى به. **قوله: (وتقول في نحو تلظى)** يعني من نحو أتلظى، وأما في مثل قولك تلظى النار يحتمل أن يكون ماضياً حذفت منه علامة التأنيث لإسناد الفعل إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي ويحتمل أن يكون مضارعاً ا هـ دماميني.

﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث؛ وفي نحو ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾: مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد؛ وتقول في المضارع المعرب: مرفوع لحلولهِ محلَّ الاسم؛ وتقول: منصوب بكذا، أو بإضمار «أنْ»، ومجزوم بكذا، ويبيّن علامة الرفع والنصب والجزم؛ وإن كان الفعلُ ناقصاً نَصَّ عليه فقال مثلاً: «كان» فعلٌ ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر؛ وإن كان المعرب حالاً في غير محلّه عيّن ذلك: فقيل في «قائم» مثلاً من نحو: «قائم زيد»: خبر مقدّم، ليعلم أنه فارَقَ موضعه الأصليَّ، وليَتَطلب مبتدأه؛ وفي نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الذينَ كَفَرُوا الْمَلائِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥٠]: «الذين» مفعولِ مقدَّم، ليتطلب فاعله، وإن كان الخبر مثلاً غير مقصود لذاته قيل: خَبَرٌ موطىء؛ ليعلم أن المقصود ما بعده، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، وقوله [من البسيط]:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ ... لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

ولهذا أُعيد الضمير بعد «قوم» و «رجل» إلى ما قبلهما، ومثله الحال الموطِّئة في نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

وإن كان المَبْحوث فيه حرفاً بيّن نوعُه ومعناه وعَمَله إن كان عاملاً، فقال مثلاً: «إنّ» حرفُ توكيدٍ تنصبُ الاسم وترفعُ الخبر؛ «لَنْ»: حرفُ نفيٍ ونصب واستقبال؛ «أنْ»: حرف مصدريّ ينصب الفعل المضارع؛ «لَمْ»: حرف نَفي يجزم المضارع ويقلبه ماضياً، ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم عن الجمل، أَلَهَا محلّ من الإعراب أم لا؟

قوله: (علامة الرفع) من كونها ضمة ظاهرة أو مقدرة أو الواو والألف أو ثبوت النون، وقوله وعلامة النصب أي من كونها فتحة ظاهرة أو مقدرة أو الياء أو الكسرة أو حذف النون وقوله وعلامة الجزم أي من كونه السكون أو حذف النون أو حرف العلة.
قوله: (كفى الخ) كفى فعل ماضٍ وجسمي فاعل والباء فيه زائدة وإنني رجل مؤول بمصدر مفعول ونحو لا تمييز والبيت للمتنبي من قصيدة:

أبلى الهوى أسفاً يوم النوى بدني ... وفرق الظعن بين الجفن والوسنِ

قوله: (إنني رجل) محل هذا محل الشاهد فإن رجل خبر موطىء لأن من المعلوم أن المتكلم رجل فالقصد به التوطئة للوصف بعده. **قوله: (ولهذا)** أي: لكون الخبر موطئاً غير مقصود لذاته. **قوله: (لا إليهما)** أي: وإلا لقيل يجهلون ولولا مخاطبتي إياه بالغيبة فيهما لأن قوم ورجل كل منهما اسم ظاهر وهو من قبيل الغيبة. **قوله: (بين نوعه)** أعني كونه حرفاً ومعناه كالتوكيد النفي والمصدرية. **قوله: (ثم بعد الكلام على المفردات)** أي: بإعرابه لها وبيان معانيها وعملها.

فصل

وأول ما يُحتَرز منه المبتدىء في صناعة الإعراب ثلاثة أمور:

أحدها: أن يلتبس عليه الأصليّ بالزائد، ومثاله أنه إذا سمِع أنّ «أل» من علاماتِ الاسم، وأن أحرفَ «نأيت» من علاماتِ المضارع، وأنَّ تاء الخطاب من علاماتِ الماضي، وأنَّ الواو والفاء من أَحْرف العَطْف، وأنَّ الباء واللام من أحرفِ الجرّ، وأن فعل ما لم يُسَمَّ فاعِلُه مضموم الأول، سَبَقَ وَهْمُه إلى أن «ألفيت» و «ألهبت» اسمان، وأن «أكرمتُ» و «تعلَّمت» مضارعان، وأن «وعظ» و «فسخ» عاطفان ومعطوفان، وأن نحو: «بيت» و «بين» و «لهو» و «لعب» كلّ منهما جارّ ومجرور، وأن نحو: «أُدَخْرِج» مبنيٌّ لم يُسَمَّ فاعلُهُ؛ وقد سمعت مَنْ يُعْرب ﴿ألهاكم التكاثر﴾ [التكاثر: ١] مبتدأ وخبراً، فظنهما مثل قولك: «المنطلقُ زيد». ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام ﴿نار حامية الهاكم التكاثر﴾ بحذف الألف كما تحذف أولَ السورة في الوصل فيقال ﴿لَخَبِيرٌ

فصل وأول ما يحترز منه المبتدىء

قوله: (ما يحترز منه) أي: يتباعد منه. **قوله: (أحدها)** أي: أحد الأمور التي يحترز ويتباعد منها أولاً التباس الحرف الأصلي بالزائد والتحرز من هذا الالتباس بمعرفة الحروف الأصول في الكلمة وزائد. **قوله: (الفيت والهيت اسمان)** أي: لوجود أل فيهما فإذا علم أن أل فيهما أصلية لأنهما من الألفا وهو الوجود ومن اللهو لم يتوهم أنهما اسمان لأن المعرفة زائدة على بنية الكلمة المعرفة لها. **قوله: (مضارعان)** أي: لوجود الهمزة والتاء في أولهما أو هما من حروف نأيت ولو علم أن الألف والتاء هنا أصليتان لأنهما من الإكرام والتعلم ما توهم ذلك لأن أحرف المضارعة زائدة على بنية الكلمة. **قوله: (وان نحو أُدحرِج الخ)** هذا ليس فيه التباس أصلي بزائد تأمل. **قوله: (وقد سمعت من يعرب الخ)** قد يقال لا عيب على هذا المعرب إلا إذا صرح بأن ألهاكم نفسه هو المبتدأ، وأما إذا أطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز أن يحمل كلامه على التكاثر مبتدأ مؤخر وألهاكم خبر مقدم بناءً على مذهب الكوفيين من تجويز تقديم مثل هذا الخبر، وإن وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على أن ذلك المعرب قصد أن ألهاكم مبتدأ والتكاثر خبره ا هـ دماميني. **قوله: (بحذف الألف)** توهماً أن هذه الهمزة همزة وصل فإنها همزة أل المعرفة وليس كذلك بل هي همزة قطع وإن الهي فعل مع من اللهو فأل فيه من بنية الكلمة لا زائدة على بنيتها للتعريف. **قوله: (كما تحذف في أول السورة)** أي: مع

﴿الْقَارِعَةُ﴾، وذُكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى [من الكامل]:

٩٠١ ـ أَتَبِيتُ رَيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ

وقال: كيف ضَمَّ التاء من «تَبِيتُ» وهي للمخاطب لا للمتكلم؟ وفتحها من أَبِيتَ وهو للمتكلّم لا للمخاطب، فبيَّنْت للحاكي أن الفعلين مضارعان، وأن التاء فيهما لام الكلمة، وأن الخطابَ في الأول مستفاد من تاء المضارعة، والتكلُّم في الثاني مستفاد من الهمزة، والأول مرفوع لحلوله محل الاسم، والثاني منصوب بِـ«أن» مضمرةً بعد واو المصاحبة على حدّ قول الحطيئة [من الوافر]:

٩٠٢ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

كسر التنوين أما إن فتح فهو نقل ورش. **قوله: (ريان الخ)** هو ضد العطشان والكرى النوم والملسوع الذي أصابه ذو سم بإبرته كالعقرب مثلاً وفي البيت استعارة تبعية حيث شبه امتلاءا جفون المحبوب من النوم بالري وهو امتلاء الجوف من المذهب لمشقة العطش بجامع حصول الراحة في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الري ريان بمعنى ممتلىء الجفون وفي البيت كناية، وذلك انه كنى بليلة الملسوع عن ليلة السهر لأن السهر والأرق من لوازم ذلك وفيه طباق بين النوم المستفاد من الصدر صريحاً والسهر المستفاد من العجز كناية. **قوله: (بأن مضمرة بعد واو المصاحبة)** أي: في جواب الاستفهام. **قوله: (على حد)** أي: طريقة قول الحطيئة في كون المضارع فيه منصوباً بأن مضمرة بعد واو المصاحبة في جواب الاستفهام. **قوله: (الحطيئة)** أي: يخاطب الزبرقان وكان جارهم ثم انتقل إلى بني رفيع وأول القصيدة:

---

٩٠١ ـ **التخريج**: البيت للشريف الرضي في (ديوانه ١/ ٤٩٧؛ وحاشية الشيخ ياسين ١/ ١٨٤؛ والدرر ٤/ ٨٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣).

اللغة: الريان: الذي شرب حتى ارتوى. الكرى: النوم والملسوع من ضربه عقرب بإبرته.

المعنى: كيف تنامين مرغدة الفكر هانئة البال، وأنا أتضور شوقاً لا أستطيع النوم كمن لسعه عقرب.

٩٠٢ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في (ديوانه ص ٥٤؛ والدرر ٤/ ٨٨؛ والردّ على النحاة ص ١٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٥٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٤؛ والكتاب ٣/ ٤٣؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٤١٧؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٦٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٧؛ ورصف المباني ص ٤٧؛ وشرح قطر الندى ص ٧٦؛ والمقتضب ٢/ ٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣).

المعنى: يقول الشاعر معاتباً قوم الزبرقان: ألم أكن في جواركم، وكان بيني وبينكم مودّة وأخوّة؟

وحكى العسكريّ في كتاب التَّصحيف أنه قيل لبعضهم: ما فعَلَ أبوك بحمارِهِ؟ فقال: باعِهِ، فقيل له: لِمَ قلت بَاعِهِ؟ قال: فلِمَ قلتَ أنتَ بحمارِهِ؟ فقال: أنا جرَرْته بالباء، فقال: فلمَ تجرُّ باؤُكَ وبائي لا تجر؟

ومثله من القياس الفاسد ما حكَاهُ أبو بكر التاريخي في كتاب «أخبار النحويّين» أن رجلاً قال لسَمَّاكٍ بالبصرة: بكم هذه السَّمَكة؟ فقال: بدرهمانِ، فضحك الرجل، فقال السمَّاك: أنت أحْمَقُ، سمعت سيبويه يقول: ثمنُهَا درهمانِ.

وقلت يوماً: تَرِدُ الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيحِ الكلام، خلافاً للزمخشري، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] فقال بعض مَنْ حضر: هذه الواو في أوّلها.

وقلتُ يوماً: الفُقَهاء يلحنون في قولهم «البايع» بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى ﴿فَبَايِعْهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٢].

وقال الطبري في قوله تعالى: ﴿أثُمَّ إذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١]. إن «ثُمّ» بمعنى: هنالك.

وقال جماعة من المُعْرِبين في قوله تعالى: ﴿وَكَذلِكَ نجّي الْمُؤْمِنينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنونٍ واحدة: إنَّ الفعل ماضٍ، ولو كانَ كذلك لكانَ آخره مفتوحاً، و «المؤمنين» مرفوعاً.

إلا قـالـت أُمـامـة هـل تـعـزى ... فـقـلـت أُمـام قـد غـلـب الـعـزاءُ
إذا مـا الـعـيـن فـاض الـدمـع مـنـهـا ... أقـول بـهـا قـذى وهـو الـبـكـاءُ
لـعـمـرك مـا رأيـت الـمـرء تـبـقـى ... طـريـقـتـه وإن طـال الـبـقـاءُ
إذا ذهـب الـشـبـاب فـبـان مـنـه ... فـلـيـس لـمـا مـضـى مـنـه لـقـاءُ
ألا بـلـغ بـنـي عـوف بـن كـعـب ... فـهـل قـوم عـلـى خـلـق سـواءُ

ألم أك جاركم الخ. **قوله: (يقول ثمنها درهمان)** أي: فقاس درهمان في التركيب الأول على الذي في الثاني لأن الذي في الأول مجرور والذي في الثاني مرفوع. **قوله: (في أولها)** أي: أول الجملة الاسمية وهي قوله وجوههم مسودة فظن أن هذه الواو زائدة لربط الجملة بصاحب الحال مع أنها من بنية الكلمة. **قوله: (فقد قال الله تعالى الخ)** أي: ولم يدر أن بائع اسم فاعل من البيع وبايعهن فعل من المبايعة. **قوله: (بمعنى هنالك)** أي: فتوهم أن ثم هنا المضمومة الثاء التي هي حرف عطف اسم إشارة للمكان كثم المفتوحة الثاء. **قوله: (إن الفعل ماضٍ)** أي: مبني للمفعول. **قوله: (والمؤمنين مرفوعاً)** أي: نائب

فإن قيل: سكنتِ الياء للتَّخفيف، كقوله [من البسيط]:

٩٠٣ ـ هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِي لَكُمُ [ماضي العَزِيمةِ ما في حُكْمِهِ جَنفُ]

وأُقيم ضميرُ المصدر مقامَ الفاعل.

قلنا: الإِسكانُ ضرورةٌ، وإقامةُ غير المفعول به مقامَهُ مع وجودهِ ممتنعة، بل إقامةُ ضميرِ المصدر ممتنعة، ولو كان وَحْدَه؛ لأنه مبهم.

ومما يشتبه نحو: ﴿تَوَلَّوْا﴾ بعد الجازِم والنَّاصب، والقرائنُ تبين؛ فهو في نحو: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللهُ﴾ [التوبة: ١٢٩] ماضٍ؛ وفي نحو: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ

فاعل. **قوله: (الإسكان ضرورة)** قد يقال إنه لا بعد في تخفيف الياء بالإسكان في غير الضرورة ولا بعد أيضاً في إقامة المصدر مقام الفاعل لأن اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لأن كل فعل لازم أو متعدٍ لا بد له من مصدر إلا ما شذ فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصاً في موضع يكون الغرض منوطاً بذكر الفعل وهو التنجية هنا، وإذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لأن المصدر قام مقام الفاعل فبقي المؤمنين مفعولاً به صريحاً وتقديره ونجى النجاء المؤمنين أو نقول نجى فعل مضارع أدغم نونه في الجيم وأصله ننجي ونقول هذه القراءة تدل على جواز هذا الإدغام فإن العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته، وقول من قال إنه لم يجىء عن العرب مثل هذا مشيراً إلى أنه أحاط بجميع كلام العرب ففيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والأخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته ويترك الأخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته عن الغلط رسول الله ﷺ أفصح العرب مع قوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر: ٩] ا هـ دماميني.

قوله: (ولو كان وحده) أي: بأن لم يكن هناك مفعول به فما بالك إذا كان هناك مفعول به كما هنا وحيث بطل كونه فعلاً ماضياً فتعين جعله مضارعاً وأصله ننجي بسكون ثانية فأدغمت النون في الجيم وضعف هذا التخريج بأن النون عند الجيم تخفى ولا تدغم، وقد ذكر المصنف في آخر الجهة الرابعة من الباب الخامس أنه قد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجى المؤمنين وذكر هنا التخريج الذي ذكره هنا والتخريج الذي ذكرناه.

---

٩٠٣ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ١٧٥؛ ولسان العرب ٨/ ١٩٥ (صدع)؛ والمحتسب ١/ ١٤١).

اللغة: ماضي العزيمة: ثابت لا يتردد. جنف: ميل.

المعنى: إن الخليفة العادل الذي يتخذ قراره السليم وينفذه بعزم وقوة هو الخليفة الجدير بالطاعة، وهذا حال خليفتكم الذي لا يميل ولا يحيد عن الحق في أحكامه.

عَلَيْكُمْ﴾ [هود: ٣]، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ [النور: ٥٤] مضارع؛ وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ والتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ والْعُدوَانِ﴾ [المائدة: ٢] الأول أمر، والثاني مضارع، لأن النهي لا يدخل على الأمر، و ﴿تَلظَّى﴾ في ﴿فأَنْذَرْتُكُمْ ناراً تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤] مضارع، وإلاّ لقيل: «تَلَظَّت»، وكذا «تَمَنَّى» من قوله [من الطويل]:

تَـمَـنَّـى ٱبْـنَـتَـايَ أَنْ يَـعِـيـشَ أَبُـوهُـمَـا [وَهَـلْ أَنَـا إلاَّ مِـنْ رَبِـيـعَـةَ أَوْ مُـضَـرْ]

ووهم ابن مالك فجعله ماضياً من باب [من المتقارب]:

[فَــلاَ مُــزْنَــةٌ وَدَقَــت وَدْقَــهَــا] وَلاَ أَرْضَ أَبْــقَــلَ إِبْــقَــالَــهَــا

وهذا حَمْلٌ على الضَّرورة من غيرِ ضرورة.

ومما يلتبس على المبتدىء أن يقولَ في نحو: «مَرَرْتُ بِقَاضٍ» إن الكسرة علامةُ الجرّ، حتى إنّ بعضهم يستشكل قولَه تعالى: ﴿لاَ يَنْكِحُهَا إلاّ زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣]، وقد سألني بعضهم عن ذلك، فقال: كيف عطف المرفوع على المجرور؟ فقلت: فهلا استشكلت ورود الفاعل مجروراً، وبينْتُ له أن الأصل: «زَانِيٌ» بياء مضمومة، ثم حُذِفت الضمة للاستثقال، ثم حُذفت الياء لالتقائها ساكنةً هي والتنوين؛ فيقال فيه: فاعل، وعلامة رفعه ضمَّة مقدرة على الياء المحذوفة؛ ويقال في نحو: «مَرَرْتُ

قوله: (فإن تولوا فإنما عليه الخ) أي: فأصله تتولوا. **قوله: (لأن النهي لا يدخل على الأمر)** أي: وحينئذٍ فأصله ولا تتعاونوا. **قوله: (تلظت)** أي: لأن الفعل الماضي إذا أسند لضمير مجازي التأنيث يجب تأنيثه بالتاء.

قوله: (تمنى ابنتاي) أي: فالأصل تتمنى إذ لو كان ماضياً لوجب أن يقال تمنت لأن الفاعل حقيقي التأنيث. **قوله: (من باب ولا أرض أبقل إبقالها)** يعني من بابه في حذف تاء التأنيث من الماضي الذي وجب لحاقها به وإن كان تمني مسنداً إلى ظاهر مؤنث حقيقي وأبقل مسند إلى ضمير مؤنث غير حقيقي أو إلى ضمير مؤنث غير حقيقي الضرورة الخ أي: لأن حذف التاء من الماضي المسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي أو إلى ضمير مؤنث غير حقيقي لضرورة الشعر ولا ضرورة تدعو إلى جعل تمني في البيت كذلك لجواز جعله مؤنثاً محذوفاً من أوله إحدى التاءين ا هـ شمني. **قوله: (فهلا استشكلت ورود الفاعل مجروراً)** أي: فإن زان فاعل ينكحها وفي آخره كسوة وكأن هذا السائل لعدم فطانته لا يدرك الفاعل في الكلام لكونه مما يدرك بالعقل، وإنما يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع والمجرور المذكورين فإنهما مدركان بحاسة السمع. **قوله: (على الياء المحذوفة)** أي: لالتقاء الساكنين نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى

بِقَاضٍ»: جار ومجرور، وعلامة جرّه كسرة مقدَّرة على الياء المحذوفة، وفي نحو: ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١ ـ ٢]: و «الفجر»: جارّ ومجرور، و «ليال» عاطف ومعطوف، وعلامة جرِّهِ فتحة مقدَّرة على الياء المحذوفة، وإنما قُدِّرت الفتحة مع خفَّتها لنيابتها عن الكسرة، ونائب الثقيل ثقيل؛ ولهذا حذفت الواو في «يَهَبُ» كما حُذفت في «يَعِدُ»، ولم تُحذف في «يَوْجَلُ»، لأن فتحته ليست نائبة عن الكسرة، لأن ماضيَه «وَجِلَ» بالكسر، فقياسُ مضارعه الفتح، وماضيها «فَعَلَ» بالفتح، فقياسُ مضارعهما الكسر، وقد جاء «يَعِدُ» على ذلك، وأما «يَهَبُ» فإن الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق.

ومن هنا أيضاً قال أبو الحسن في: «يا غُلامَا»: يا غُلامَ، بحذف الألف وإن كانت أخفَّ الحروف، لأن أصلها الياء.

ومن ذلك أن يبادر في نحو: «المُصْطَفَيْنَ» و «الأعْلَيْنَ» إلى الحكم بأنه مثنى، والصواب أن ينظر أولاً في نونه، فإن وجدَها مفتوحةً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧] حكم بأنه جَمْع، وفي الآية دليلٌ ثانٍ، وهو وصفه بالجمع، وثالث وهو دخول «مِن» التبعيضيَّة عليه بعد ﴿وإنَّهم﴾، ومحالٌ أن يكون الجمعَ من الاثنين، وقال الأحنف بن قيس [من الطويل]:

الجموع. **قوله**: (**ولهذا**) أي: لأجل كون النائب عن الثقيل ثقيلاً. **قوله**: (**فقياس مضارعهما الكسر**) فأصل مضارعهما يوهب ويوعد بكسر الهاء والعين فوقعت الواو بين عدوتيها الفتحة والكسرة فحذفت ولا عبرة بفتح الهاء في يهب لأنها نابت عن الكسرة.

قوله: (**ومن هنا**) أي: ومن أجل ذلك أي من أجل أن النائب عن الثقيل يكون ثقيلاً، وقوله ومن هنا الخ عطف على قوله ولهذا حذفت الواو مشاركاً له في الترتيب على كون نائب الثقيل يكون ثقيلاً. **قوله**: (**لأن أصلها الياء**) أي: أصل الألف في يا غلاما الياء لأن ياء غلامي يجوز فيه إسكان الياء وفتحها وإذا فتحت جاز قلب الكسرة فتحة فتنقلب الياء ألفاً. **قوله**: (**لأن أصلها الياء**) أي: وهي ثقيلة والنائب عن الثقيل ثقيل. **قوله**: (**فإن وجدها مفتوح الخ**) أي: وإن وجدها مكسورة كان مثنى نحو جاء المصطفين والأدنين.
قوله: (**وقال الأحنف بن قيس**) نسب السيوطي القصيدة لحاتم الطائي الجواد وأولها:

أتعرف أطلالاً ونؤياً مهدماً ... كخطك في رق كتاباً منمنما
أذاعت به الأرياح بعد أنيسه ... شهوراً وأياماً وحولاً محرما
فنفسك أكرمها فانك إن تهن ... عليك فلن تلقى لها الدهر مكرما
أهن في الذي تهوى التلاد فإنه ... إذا مت صار المال نهباً مقسما

٩٠٤ ـ تَحَلَّمْ عَنِ الأدْنَيْنَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ   وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

ومن ذلك أن يُعْرِبَ الياء والكاف والهاء في نحو: «غُلاَمِي أَكْرَمني»، و «غلامُكَ أكرمك»، و «غلامُه أكرمه» إعراباً واحداً، أو بعكس الصواب؛ فليعلم أنهنَّ إذا اتَّصَلْنَ بالفعل كنّ مفعولات، وإن اتصلنَ بالاسم كنّ مضافاً إليهنّ؛ ويُستَثنى من الأول، نحو: «أَرَأَيْتَكَ زَيْداً مَا صَنَعَ»، و «أبصرك زيداً» فإن الكاف فيهمَا حرفُ خطاب؛ ومن الثاني نوعان: نوع لا محلَّ فيه لهذه الألفاظ، وذلك نحو قولهم: «ذلك»، و «تلك»، و «إيَّايَ»، و «إيَّاكَ»، و «إيَّاه»، فإنهنَّ أحرف تكلُّم وخطاب وغيبة؛ ونوع هي فيه في محل نصب، وذلك نحو: «الضَّارِبكَ» و «الضَّاربه» على قول سيبويه؛ لأنه لا يُضاف

ولا تشقين فيه فيسعد وارث   به حين تحشى أغبر الجوف مظلما

قليلاً به ما يحمدنك وارث   إذا احتاز مما كنت تجمع مغنما

تحلم البيت والأدنين جمع أدنى من الدنو وهو القرب أي أظهر الحلم لأقاربك وأطل بقاء ودهم. **قوله**: **(ومن ذلك)** أي: الذي يلتبس على المبتدىء. **قوله**: **(إعراباً واحداً)** أي: بأن يجعلها في الجميع مفعولات أو مضافاً إليها في محل جر. **قوله**: **(أو يعكس الصواب)** أي: أو يعربها إعرابين ويعكس الصواب بأن يجعلها عند اتصالها بالفعل مضافاً إليها وعند اتصالها بالاسم مفعولات. **قوله**: **(إنهن)** أي: الياء والكاف والهاء وقوله بالاسم نحو غلامك وغلامه وغلامي. **قوله**: **(إذا اتصلن بالفعل)** نحو أكرمك وأكرمني وقوله كن مفعولات أي في محل نصب. **قوله**: **(كن مضافاً إليهن)** أي: في محل جر. **قوله**: **(ويستثنى من الأول)** أي: وهو أنهن إذا اتصلن بالفعل كن مفعولات.

قوله: **(أرأيتك)** أرأيت فعل وفاعل وزيداً مفعول أول وما صنع مفعول ثانٍ والكاف حرف خطاب أي أخبرني زيداً ما صنع أي أخبرني عن صنعه. **قوله**: **(فإن الكاف فيهما حرف خطاب)** أي: فلا محل لها وفي نسخة فيه أي في النحو. **قوله**: **(ومن الثاني)** أي: يستثنى من الثاني وهو أنهن إذا اتصلن بالاسم كن مضافاً إليهن. **قوله**: **(في محل نصب)** أي: لا في محل جر بالإضافة. **قوله**: **(نحو الضاربك)** أي: اسم الفاعل المتصل بمعموله فإن الضمير في محل نصب لا في محل جر بالإضافة ان اسم الفاعل المحلى لا يضاف إلا للمحلى والضمير ليس محلى بأل بل خالياً.

---

٩٠٤ ـ **التخريج**: البيت لحاتم الطائي في (أدب الكاتب ص ٤٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥١؛ وشرح المفصل ٧/١٥٨؛ والكتاب ٤/ ٧١؛ والممتع في التصريف ١/ ١٨٤؛ ونوادر أبي زيد ص ١١٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٢/١٤٦ (حلم)).

اللغة: الحلم: رجاحة العقل وسعة الصدر وطول الأناة معاً. الأدنين: الأقارب.

المعنى: ابق المودة في من هم منك، وتحمل ما استطعت الإساءة منهم، وبذلك تكون حليماً حكيماً.

الوَصْفُ الذي بـ «أَلْ» إلى عارٍ منها؛ ونحو قولهم: «لا عَهْدَ لِي بألأم قَفاً مِنْهُ وَلاَ أَوْضَعَه» بفتح العين، فالهاء في موضع نصبٍ كالهاء في «الضاربه» إلاَّ أن ذلك مفعول، وهذا مشبَّه بالمفعول؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعاً، وليست مضافاً إليها وإلا لخفض «أوْضَع» بالكسرة، وعلى ذلك فإذا قلت: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبْيَضَ الْوَجْهِ لاَ أحْمرَه» فإن فتحتَ الراء فالهاء منصوبة المحل، وإن كسرتها فهي مجرورته، ومن ذلك قوله [من الوافر]:

قوله: (ونحو قولهم) عطف على نحو الضاربك وألأم أفعل تفضيل من لؤم الرجل لؤماً على وزن فعل. **قوله: (لا عهد لي)** لا نافية الجنس وعهد اسمها مبني على الفتح ولي متعلق بمحذوف خبر، وقوله بألأم جار ومجرور ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل متعلق بالخبر المقدر ومنه متعلق بألأم وقفاً تمييز.

قوله: (ولا أوضعه) الواو عاطفة ولا لتوكيد النفي وأوضع عطف على ألأم والمعطوف على المجرور مجرور وجره الفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل والهاء في محل نصب لشبهها بالمفعول به.

قوله: (ولا أوضعه) أي: ولا أوضع حقاً منه أي إن قفاه دنيء. **قوله: (إلا ان ذلك)** أي: الهاء في الضاربة. **قوله: (وهذا)** أي: الهاء في أوضعه. **قوله: (لأن اسم التفضيل)** علة لكون الضمير في أوضعه ليس مفعولاً.

قوله: (وليست) أي: الهاء مضافاً إليها. **قوله: (وإلا لخفض أوضع بالكسر)** أي: لأن الممنوع من الصرف إذا أضيف أو دخله لام التعريف انجر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج: منصرف لدخول ما هو من خواص الأسماء عليه مما يتغير به نفس مدلوله ومقابله شبه الفعل بخلاف كونه مسنداً إليه ومفعولاً وداخلاً عليه حرف جر فإن ذلك بالعامل والعامل لا يغيره عن مدلوله، وقال الأكثر امتناع الكسر تبعاً لامتناع التنوين للعلتين فإذا زال التنوين بغيرهما زال موجب المنع من الكسر فدخل فيمتنع على هذا ما لم يزل أحد سببيه كالمساجد والحمراء والحبلى والأحمر والسكران وينصرف غيره ا هـ شمني.

قوله: (فإن فتحت الراء) أي: لكونه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول به لأن أحمد لا ينصب المفعول به، وقوله فإن فتحت الراء أي وكذا يقال في أبيض الوجه إن فتحت أبيض كان الوجه منصوباً وإن كسرته كان الوجه مخفوضاً. **قوله: (منصوبة المحل)** أي: على التشبيه بالمفعول به. **قوله: (وإن كسرتها الخ)** أي: لأن ما لا ينصرف إذا أضيف أو دخلت عليه لام التعريف انجر بالكسرة فالهاء مجرورة المحل على الإضافة.

قوله: (مجرورته) أي: بالإضافة. **قوله: (ومن ذلك)** أي: مما استثني من الثاني.

٩٠٥ ـ [فـإنْ يَـكُـنِ الـنِّـكـاحُ أَحَـلَّ شَـيْءٍ] فَـإنَّ نِـكَـاحَـهَـا مَـطَـرٍ حَـرَامُ

فيمن رواه بجرِّ «مطر»؛ فالضمير منصوبٌ على المفعوليَّة، وهو فاصِلٌ بين المتضايفين.

تنبيه ـ إذا قلت: «رُوَيْدَكَ زَيْد» فإن قدرت: «رُوَيْداً» اسم فعلٍ فالكافُ حرف خطاب، وإن قدّرته مصدراً فهو اسمٌ مضافٌ إليه، ومحلّه الرفع، لأنه فاعل.

والثاني: أن يَجْري لسانُه على عبارةٍ اعتادَها فيستعملُها في غير محلّها، كأن يقول في «كنت»، و «كانوا» في الناقصة: فعل وفاعل؛ لما أُلِف من قول ذلك في نحو: «فعلتُ» و «فعلوا»، وأما تسميةُ الأقدمينَ الاسمَ فاعلاً والخبرَ مفعولاً فهو اصطلاحٌ غير مألوف، وهو مجاز، كتسميتهم الصُّورة الجميلةَ دُمْيَة، والمبتدىء إنما يقولهُ على سبيل الغلط؛ فذلك يُعاب عليه.

والثالث: أن يعرب شيئاً طالباً لشيء، ويُهْمِل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً ولا يتطلب فاعلَهُ، أو مبتدأ ولا يتعرّض لخبره، بل ربما مرَّ به فأعربه بما

قوله: (بجر مطر) أي: فهو من إضافة المصدر للفاعل وفصل بالمفعول وهو الضمير، وأما على رفع مطر فالمصدر مضاف لمفعوله. **قوله: (فإن قدرت رويداً اسم فعل)** أي: إن جعلته اسم فعل أمر وهو أمهل، وقوله وإن قدرته مصدراً أي جعلته مصدراً بمعنى الإرواد والإمهال فهل على هذا منصوب بفعل محذوف أي إرود رويدك وهو مضاف والكاف مضافة إليه. **قوله: (فالكاف حرف خطاب)** أي: وزيداً مفعول والفاعل ضمير مستتر. **قوله: (فهو اسم مضاف إليه)** فهو من إضافة المصدر لفاعله. **قوله: (الثاني)** أي: من الأمور التي يحترز منها المبتدىء. **قوله: (الاسم فاعلاً)** أي: اسم كان. **قوله: (مجاز)** أي: والفاعل الحقيقيْ مصدر الخبر المضاف للاسم. **قوله: (كتسميتهم الصورة الخ)** أي: مع أنها في الأصل اسم للصورة الحسنة من العاج أو البقس. **قوله: (على سبيل الغلط)** أي: لا على سبيل التجوز. **قوله: (والثالث)** أي: من الأمور التي يحترز عنها المبتدىء. **قوله: (طالباً)** أي: ذلك الشيء. **قوله: (ولا يتطلب فاعله)** أي: ويهمل النظر في فاعله أي

---

٩٠٥ ـ **التخريج**: البيت للأحوص في (ديوانه ص ١٨٩؛ والأغاني ١٥/ ٢٣٤؛ وأمالي الزجاجي ص ٨١؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٥١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٧، ٩٥٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٩، والعقد الفريد ٦/ ٨١؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٩).

شرح المفردات: النكاح: الزواج. مطر: اسم رجل نافس الشاعر في حبّ امرأة وظفر بها.

المعنى: يقول: إذا كان الزواج من أفضل الأمور المحلّلة عند الإنسان فإنّ زواج مطر من هذه المرأة حرام، لأنّه دونها منزلة.

لا يستحقّه ونسيَ ما تقدّم له.

فإن قلت: فهل من ذلك قولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] الآية. «قد أهمَّتهم»: صفة لِـ «طائفة»، و «يظنّون»: صفة أخرى، أو حال بمعنى قد أهمتهم أنفسُهم ظانّين، أو استئناف على وجهِ البيان للجملة قبلها، و «يقولون»: بدل من «يظنّون»، فكأنه نسي المبتدأ؛ فلم يجعل شيئاً من هذه الجملِ خبراً له.

قلت: لعلّه رأى أن خبره محذوف، أي: ومعكم طائفة صِفَتُهم كيت وكيت، والظاهر أن الجملة الأُولى خبر، وأن الذي سوَّغ الابتداءَ بالنكرة صفة مقدَّرة، أي: وطائفة من غَيْرِكم، مثل «السَّمْنُ مَنوانِ بِدِرْهَم» أي: مِنْه، أو اعتماده على واو الحال كما جاءَ في الحديث: «دَخَلَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ».

وسألت كثيراً من الطلبةِ عن إعراب «أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ مَوْلاَهُ» فيقولون: «مَوْلاه» مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر؛ والصَّوابُ أنه الخبر، والمفعول العائدُ المحذوف: أي سأله؛ وعلى هذا فيقال: أحقُّ ما سأل العبدُ رَبُّه، بالرفع؛ وعكسه «إنَّ مُصابَكَ

لا يتعرض له. **قوله: (ما تقدم له)** أي: من المبتدأ. **قوله: (وطائفة)** مبتدأ. **قوله: (قد أهمتهم صفة لطائفة)** مقول قول الزمخشري. **قوله: (أو حال)** عطف على صفة. **قوله: (أو استئناف)** أي: أو ان يظنون استئناف وقوله للجملة قبلها أعني قد أهمتهم الخ. **قوله: (قلت لعله رأى)** حاصله أن كلام الزمخشري من هذا القبيل لاحتمال ان الزمخشري رأى أن الخبر محذوف فالمصنف لم يعترض على الزمخشري ولم يشنع عليه خلافاً للشارح في قوله في إيراد هذا من الإزدراء بالزمخشري ما لا يخفى ولم يكن إيراده بالذي يليق من المصنف والأدب مطلوب مع الأصاغر فضلاً عن الأكابر ورسوخ قدر الزمخشري في علوم اللسان وعلو شأنه فيها مما لا ينكره مصنف.

قوله: (أي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت) أي: أو ثمة طائفة أو فيكم طائفة على أن الخطاب للجمع من المؤمنين والمنافقين أو وطائفة أخرى لم يغشهم النعاس. **قوله: (والظاهر ان الجملة الأولى)** أي: قد أهمتهم خبراً وإن الأولى صفة وجملة يظنون خبر كما قال الزجاج. **قوله: (دخل وبرمة على النار)** أي: فقول وبرمة مبتدأ. **قوله: (والمفعول العائد لمحذوف)** وفيه أنه أوقع ما على العالم ويمكن أن يجعل مولاه الخبر وتجعل ما مصدرية ويقدر في الآخر أي أحق سؤال العبد لأحد سؤال مولاه. **قوله: (فيقال أحق ما سأل العبد ربه)** أي: فأحق مبتدأ وما اسم موصول وسأل فعل ماض والعبد فاعل والمفعول العائد المحذوف وربه خبر. **قوله: (وعكسه)** أي: من جهة أن المولى في الأول يتوهم أنه

المَوْلى قَبِيحٌ» يذهب الوَهْمُ فيه إلى أن «المولى» خبر، بناء على أن المصابَ اسمُ مفعول، وإنما هو مفعول، والمصاب مصدر بمعنى الإصابة، بدليلِ مجيء الخَبرِ بعده، ومن هنا أخطأ مَنْ قال في مجلس الواثقِ بالله في قوله [من الكامل]:

أَظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

إنه برفع «رجل»، وقد مضت الحكاية.

تنبيه ـ قد يكونُ للشيء إعرابٌ إذا كان وحده؛ فإذا اتَّصل به شيء آخر تغير إعرابُه، فينبغي التحرُّز في ذلك.

من ذلك «مَا أَنتَ، ومَا شَأْنُكَ» فإنَّهما مبتدأ وخبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك: «وزيداً» فإن جئتَ به فـ «أنت» مرفوع بفعل محذوف، والأصل: ما تصنع؟ أو ما تكون، فلما حُذِفَ الفعل برز الضَّمِير وانفصل، وارتفاعه بالفاعلية، أو على أنه اسم لِـ «كان»، و «شأنك» بتقدير: ما يكون، وما فيهما في موضع نصب خبراً لِـ «يكون»، أو مفعولاً لِـ «تصنع». ومثل ذلك «كَيْفَ أَنتَ وَزَيْداً» إلا أنك إذا قدرت تصنع كان

مفعول والصواب أنه خبر وفي الثاني يتوهم أنه والصواب أنه مفعول. **قوله: (يذهب لوهم)** أي: عند عدم الالتفات لقبيح. **قوله: (أن المصاب اسم مفعول)** والمعنى أن الذي أصبته المولى. **قوله: (وإنما هو مفعول)** أي: والخبر قبيح، وقد يقال لا يمتنع أن يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال وليس مصدراً والمولى هو الخبر قبيح خبر المبتدأ محذوف، والتقدير أن الذي أصبته هو مولاك هذا معنى صحيح ينطبق عليه التركيب فلا سبيل إلى إنكاره ا هـ دماميني.

قوله: (ومن هنا أخطأ الخ) قد يقال إن رفع رجل صواب أيضاً على أنه خبر إن وأن مصاب اسم مفعول ظلم خبر لمحذوف والتقدير يا ظلوم إن الذي أصبتموه رجل أهدى السلام وهذا ظلم منكم. **قوله: (يرفع رجل)** أي: على أنه خبر إن والصواب ان مصاب مصدر ورجلاً مفعول به وظلم خبر إن أي يا ظلوم إن أصابكم رجلاً ظلم. **قوله: (وقدمت الحكاية)** أي: في آخر الجهة الأولى من الباب الخامس. **قوله: (ما أنت وشأنك)** مثالان أي ما أنت وما شأنك. **قوله: (فإنهما مبتدأ وخبر)** أي: فما اسم استفهام مبتدأ وأنت خبر أي أي شيء أنت وأي شيء شأنك. **قوله: (فإن جئت به)** أي: وقلت ما أنت وزيداً وما شأنك وزيداً. **قوله: (الأصل ما تصنع الخ)** أي: وأصل ما أنت وزيداً ما تصنع أو ما تكون، وقوله بعد وشأنك الخ أي وأصل ما شأنك وزيداً بتقدير ما يكون فما أنت وزيداً محتمل احتمالين باعتبار أصله، وأما ما شأنك وزيداً فأصله واحد لا يحتمل غير. **قوله: (وما فيهما)** أي: في ما شأنك وزيداً وفي ما أنت وزيداً. **قوله: (خبر ليكون)** راجع لما شأنك وزيداً ولقوله ما أنت وزيداً إن قدر تكون. **قوله: (أو مفعولاً)** راجع لما أنت وزيداً.

«كيف» حالاً، إذ لا تقع مفعولاً به.

وكذلك يختلفُ إعرابُ الشيء باعتبار المحلّ الذي يحل فيه، وسألت طالباً: ما حقيقة «كان» إذا ذكرت في قولك: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً؟» فقال: زائدة، بناء منه على أن المثال المسؤول عنه «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً»، وليس في السؤالِ تعيينُ ذلك، والصوابُ الاستفصال؛ فإنها في هذا الموضع زائدة كما ذكر، وليس لها اسم ولا خبَر؛ لأنها قد جَرَتْ مَجْرَى الحروف، كما أن «قَلَّ» في «قَلّمَا يَقُومُ زَيْدٌ» لمَّا استعملت استعمال «ما» النافية لم تحتج لفاعل؛ هذا قول الفارسي والمحققّين؛ وعند أبي سعيد هي تامّة وفاعلها ضمير الكون؛ وعند بعضهمْ هي ناقصة، واسمُها ضمير «ما»، والجملة بعدها خبرها. وإن ذُكِرت بعد فِعْل التعجُّبِ وجبَ الإتيانُ قبلها بـ «ما» المصدريَّة، وقيل: «مَا أحسَنَ ما كانَ زَيْدٌ» و «كان» تامة؛ وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير «ما» اسماً موصولاً، وأن ينصَبَ «زيد» على أنه الخبر، أي أنه الخبر، أي: ما أحسن الذي كان زيداً، ورُدَّ بأن «مَا أَحْسَنَ زَيْداً» مُغْنٍ عنه.

قوله: (إذ لا تقع مفعولاً به) أي: وإن قدر تكون كانت كيف خبراً لتكون. **قوله: (وكذلك يختلف إعراب الشيء الخ)** مثل كان في المثال الذي ذكره والمراد بإعرابه تطبيقه على القواعد. **قوله: (والصواب الخ)** أي: وكلام الطالب فيه إجمال في مقام التفصيل فهو خطأ. **قوله: (وفاعلها ضمير الكون)** أي: ضمير يعود على مصدرها. **قوله: (وقيل ما أحسن ما كان زيد)** أي: ما أحسن أكوان زيد وقوله ما كان زيد الخ أن يرفع زيد بناءً على أنه فاعل بكان التامة والصواب ما قاله الطالب لأن نصبه لزيد في السؤال دليل على أن كان إنما تقع قبل الحسن تأمل، والحاصل أنه لا عيب على ذلك الطالب في عدم التفصل إذ له أن يقول متى وقعت كان بعد أحسن وجب الإتيان بما المصدرية وهو لفظ زائد على ما كان في التركيب ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب، فحينئذٍ يخرج التركيب بذلك إلى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال ا هـ دماميني. **قوله: (على تقدير ما)** أي: الواقعة بعد فعل التعجب اسماً موصولاً.

الباب الثامن من الكتاب

في ذكر أمور كُلِّيّة يتخرج عليها ما لا ينحصر

من الصُّوَرِ الجزئية

[في ذكر أمور كليّة يتخرج عليها
ما لا ينحصر من الصور الجزئية]

وهي إحدى عَشَرَةَ قاعدةً.

القاعدة الأولى

قد يُعطى الشيءُ حكمَ ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما.

فأما الأول فله صور كثيرة:

إحداها: **دخول الباء في خبر «أنّ»** في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أن اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰواتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣] لأنه في معنى: أو ليس الله بقادرٍ، والذي سَهَّل ذلك التقدير تباعُدُ ما بينهما، ولهذا لم تدخل في ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰواتِ وَالأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٩].

ومثله إدخال الباء في ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [الرعد: ٤٣] وغيرها لما دخله من معنى اكْتَفِ بالله شهيداً، بخلاف قوله [من الوافر]:

الباب الثامن من الكتاب

قوله: (فأما الأول) أي: وهو إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه. **قوله: (في خبر ان)** أي: التي عمل فيها فعل منفي؛ لأنه لا يتأتى لها شبه بليس إلا عند ذلك وتوضيح ذلك أنه لما كان العامل في أن فعلاً منافياً، فالنفي صير الكلام الذي من جملته خبر أن منفياً فشابه خبر ليس من حيث أن كلاً منفي. **قوله: (لأنه في معنى الخ)** أي: لأن التركيب بتمامه في معنى الخ، والشيء يحمل على ما كان بمعناه. **قوله: (أوليس الله بقادر)** أي: بدليل أنه جاء مصرحاً به في قوله تعالى: ﴿أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر﴾ [يس: ٨١] **قوله: (والذي سهل ذلك التقدير)** أي: المجوز لدخول الباء في خبر إن. **قوله: (تباعد ما بينهما)** أي: ما بين إن والخبر بذكر الجملة المعطوفة على الصلة فتباعد إن من الخبر صير إن كأنها غير مذكورة. **قوله: (ولهذا)** أي: ولأجل كون المسهل لذلك التقدير التباعد وقوله: لم تدخل أي: الباء في خبر إن في أولم يروا الخ لعدم التباعد. **قوله: (ومثله)** أي: مثل خبر إن في جواز دخول الباء عليه عند مشابهته خبر ليس. **قوله: (في كفى بالله شهيداً)** أي: فكفى لا يتعدى بالباء بل بنفسه ولكن لما ضمن معنى اكتف عدي بالباء، ولما كان من باب التضمين فصله وقال ومثله الخ.

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي، وَلٰكِنْ [قَلِيلُكَ لاَ يُقَالُ لَهُ قَلِيلُ]

وفي قوله [من البسيط]:

[هُنَّ الْحَرَائِرُ لاَ رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ] سُودُ الْمَحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

لِمَا دخله مِن معنى: لا يتقربن بقراءة السور، ولهذا قال السهيلي: لا يجوز أن تقول: «وصل إليَّ كتابُكَ فقرأت به» على حد قوله:

* لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ *

لأنه عارٍ عن معنى التقرُّب.

والثانية: **جواز حذف خبر المبتدأ في** نحو: «إنَّ زَيْداً قائمٌ وعَمْرٌو» اكتفاء بخبر «إنّ»، لما كان «إنّ زيداً قائم» في معنى: «زيد قائم»؛ ولهذا لم يجز «لَيْتَ زَيْداً قائم وعمرو».

والثالثة: **جواز «أنا زَيْداً غَيرُ ضَارِب»** لما كان في معنى: أنا زيداً لا أضربُ، ولولا ذلك لم يجز؛ إذ لا يتقدَّم المضاف إليه على المضاف؛ فكذا لا يتقدَّم معموله، لا تقول: «أنا زَيْداً أوَّلُ ضارِبٍ، أو مثلُ ضارِبٍ» ودليل المسألة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]، وقول الشاعر [من الطويل]:

قوله: (قليل منك يكفيني) أي: فقد تعدى بنفسه لعدم تضمينه.

قوله: (لما دخله الخ) ذكر المصنف في حرف الباء أن يقرأن مضمن معنى يرقين ويتبركن ولم يذكر هناك تضمينه معنى يتقربن وذكره هنا فكأنه يشير بذلك إلى جواز إرادة الجميع في البيت وعدم إرادته في المثال. **قوله: (ولهذا)** أي: لكون الباء إنما دخلت بعد يقرأن لتضمنه معنى يتقربن. **قوله: (لأنه)** أي: قرأت به أي: لأن قراءة الكتاب عارية من معنى التقريب فلا يصح أن يضمنه. **قوله: (ليت زيداً قائم وعمرو)** أي: لأن ليت زيداً قائم ليس في معنى زيد قائم؛ لأن ليت زيداً قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم يحتملها.

قوله: (جواز انا ويدا غير ضارب) قال السيرافي والزمخشري وابن مالك: يجوز تقديم معمول ما أضيف إليه غير مطلقاً، قال ابن السراج: يمتنع مطلقاً؛ وقيل: إن كان المعمول ظرفاً جاز وإلا امتنع. **قوله: (لا تقول انا زيداً أول ضارب الخ)** هذا عند الجمهور وحكى ثعلب عن الكسائي جواز التقديم في المثال الأول، وحكى ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم في الثاني. **قوله: (ودليل المسألة)** أعني تقدم معمول ما أضيف إليه غير عليها سواءً كان ذلك المعمول ظرفاً أو غيره، فالآية دليل على جواز تقديم الجار والمجرور إذ قوله في الخصام متعلق بالمضاف إليه من قوله غير مبين.

٩٠٦ ـ فَتًى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلغٍ تَوَلَّهُ   وَلاَ تَتَّخِذْ يَوْماً سِوَاهُ خَلِيلا

وقوله [من البسيط]:

٩٠٧ ـ إنَّ امْرَأً خَصَّنِي يَوْماً مَوَدَّتَهُ   عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

ويحتملُ أن يكونَ منه ﴿فذلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ على الكافرين غَيْرُ يسير﴾ [المدثر: ٩ ـ ١٠]؛ ويحتمل تعلق ﴿على﴾ بـ «عسير»، أو بمحذوفٍ هو نعتٌ له، أو حال من ضميره.

ولو قلت: «جاءني غَيْرُ ضاربٍ زيداً» لم يجز التقديم؛ لأن النافي هنا لا يحلُّ مكان غيره.

قوله: (فتى الخ) هذا البيت دليل على جواز تقديم الاسم الذي هو معمول لما أضيف إليه غير عليها، والحال أن ذلك الاسم ليس ظرفاً ولا شبهه إذ قوله حقاً مفعول به للمضاف إليه من قوله غير ملغ وفتى منصوب بعامل محذوف على شريطة التفسير، أي: تول فتى هو غير ملغ حقاً وجملة النهي معطوفة على جملة الأمر المحذوفة لا المذكورة؛ لأن المحذوفة هي المقصودة بالأصالة والمذكورة إنما سيقت لغرض التفسير ا هـ دماميني. **قوله: (إن امرأ الخ)** هذا البيت دليل على جواز تقديم الظرف، فإن عندي متعلق بمكفور من قوله غير مكفور فقد استوفيت أقسام المعمول الثلاثة ومعنى خصني بكذا أفردني به بحيث لا مشارك لي فيه والتنائي التباعد، وعلى للمصاحبة كمع نحو: وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والكفر هنا جحود النعمة، ويقابله الشكر أي: إن أمرأ بهذه المثابة لغير مجحود النعمة عندي، وقوله: مودته نصب بخصني على إسقاط الخافض أو منصوب به على تضمينه معنى منح وأعطى أي: منحني مودته. **قوله: (ويحتمل أن يكون منه)** أي: من تقدم معمول ما أضيف إليه غير عليها، أي: فعلى الكافرين متعلق بيسير. **قوله: (لم يجز التقديم)** أي: تقديم زيداً على غير وفي بعض النسخ لم يجز التقدير، أي: غير ضارب زيداً بلا أضرب زيداً ا هـ.شمني. **قوله: (لا يحل مكان غير)** حكم المصنف بجواز أنا زيداً

---

٩٠٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٥/ ١٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٩).

الصواب (فتى هو حقاً غير ملغ توله...).

اللغة: ملغ: مبطل. توله: ارعه وانصره.

المعنى: انصر شاباً لا يخفي حقاً لأحد، ولا تتخذ من دونه أخاً وصديقاً.

٩٠٧ ـ **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في (الدرر ٢/ ١٨٣، ٥/ ١٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٣؛ والكتاب ٢/ ١٣٤؛ ولسان العرب ٧/ ٢٤ (خصص)؛ ورصف المباني ص ١٢١، ٢٣٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٢٣؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٥).

اللغة: خصّني عمداً: فضّلني قصداً. التنائي: البعد والفرقة. مكفور: مغطّى ومجحود.

المعنى: لست من يجحد مودّة رجل خصّني بها قصداً رغم بُعد ما بيننا.

والرابعة: **جواز «غَيْرُ قائم الزَّيْدَان» لما كان في معنى: ما قائمٌ الزيدان**، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكونَ ذا خبرٍ أو ذا مرفوع يُغني عن الخبر. ودليل المسألة قوله [من الخفيف]:

٩٠٨ ـ غيْرُ لاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـ وَ، وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ

وهو أحسنُ ما قيل في بيت أبي نُوَاس [من الرمل]:

غير ضارب؛ لأنه عنده في معنى أنا زيداً لا أضرب، وجعل لا داخلة على المضارع ليكون تكريرها غير واجب فلذلك قال: لأن النافي لا يحل هنا محل غير إذ لو قلت جاءني لا أضرب زيداً لم يجز ا هـ دماميني. **قوله**: **(غير قائم الخ)** غير مبتدأ وقائم مضاف إليه، والزيدان فاعل سد مسد الخبر وكذا يقال في قوله غير لاهٍ عداك. **قوله**: **(ولولا ذلك لم يجز)** يعني: لولا أن غير قائم الزيدان بمعنى ما قائم الزيدان لم يجز هذا التركيب لأن جوازه إنما هو لكون غير مبتدأ وهو لا يجوز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر وغير في غير قائم الزيدان ليس واحد منهما. **قوله**: **(غير لاهٍ الخ)** هذا البيت مدرج من بحر الخفيف، وآخر صدره هاء اللهو، وأول عجزه الواو منه والاغترار الانخداع والطمع والعدي بمعنى الإعداء فهو جمع، والعارض ما يبدو ويظهر من غير ثبات والسلم بكسر السين وفتحها الصلح يقول إن أعداءك ليسوا بلاهين عن الحرب والاعتداد لها فاعتد أنت أيضاً، ولا تله ولا تنخدع بما عرض من صلح لا ثابت له ووجه الاستدلال بالبيت أن عداك إما أن يرفع على أنه مبتدأ خبر ما تقدم أو على أنه فاعل بالوصف لكون التركيب في معنى ما لاهٍ عداك لا سبيل إلى الأول؛ لأن غيراً مضاف إلى لاهٍ وهو مفرد فيؤدي إلى قولك الأعداء غير لاهٍ وهو ممتنع إذ لا يقال الزيدون غير قائم فتعين فثبت الثاني المطلوب ولمانع أن يمنع كون لاهٍ مفرداً لفظاً ومعنىً لجواز كونه صفة لفريق أو نحوه فيكون في معنى الجمع ولا يخفى أنك لو قلت عداك غير فريق لا ملصح فيبطل الاستدلال حينئذٍ ا هـ دماميني.

قوله: **(وهو أحسن ما قيل في بيت أبي نواس)** تقدم الكلام عليه في الباب الأول، وذكر هناك في أعاريب ثلاثة أحدها هذا وهو أن الظرف مرفوع بالوصف وغير مبتدأ لا خبر له والثاني أن غيراً خبر مقدم والمبتدأ محذوف وجملة ينقضي صفته والأصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، والثالث: أنه خبر لمحذوف ومأسوف مصدر كالمعسور، والمراد به اسم الفاعل والمعنى أنا غير آسف وسبق ما في ذلك من البحث. **قوله**:

---

٩٠٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (تذكرة النحاة ص ٣٦٦).

اللغة: اللاهي: اسم فاعل من: لها، يلهو. اطّرح: اترك.

المعنى: يقول: إنّ أعداءك غير غافلين عنك، بل يتربّصون بك، ويتحيّنون الفرصة للانقضاض عليك، فلا تأمن مهادنتهم ووداعتهم.

غَـيْـرُ مَـأْسُـوفٍ عَـلَـى زَمَـنٍ يَـنْـقَـضِـي بِـالْـهَـمِّ وَالْـحَـزَنِ

والخامسة: **إعطاؤهم «ضَارب زَيْدٍ الآن أو غداً» حكم «ضارب زيداً» في التَّنكير**؛ لأنه في معناه، ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوهُ على الحال، وخفضوه بـ «رُبَّ»، وأدخلوا عليه «أل»، وأجاز بعضُهم تقديمَ حالِ مجرورهِ عليه، نحو: «هَذَا مَلْتُوتاً شاربُ السَّوِيقِ» كما يتقدَّم عليه حالُ منصوبهِ، ولا يجوز شيءٌ من ذلك إذا أريد المضيُّ، لأنه حينئذٍ ليس في معنى الناصب.

والسادسة: **وقع الاستثناء المُفَرَّغ في الإيجاب** في نحو: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢] لما كان المعنى: وإنها لا تسهلُ إلاّ على الخاشعين، ولا يريدُ اللَّهُ إلاّ أن يُتِمَّ نوره.

السابعة: **العطف بـ «ولا» بعد الإيجاب** في نحو [من الطويل]:

(إعطاؤهم ضارب زيد الخ) أي: اسم الفاعل المضاف لمعرفة الذي بمعنى الحال، وقوله: حكم ضارب زيداً، أي: اسم الفاعل النون. **قوله: (ولهذا)** أي: لكونه أعطى حكمه في التنكير.

قوله: (وصفوا به النكرة) نحو هدياً بالغ الكعبة. **قوله: (ونصبوه على الحال)** نحو ثاني عطفه. **قوله: (وخفضوه برب)** نحو رب راجينا. **قوله: (وأدخلوا عليه أل)** نحو الضارب زيد قال الدماميني: ظاهر هذا الكلام أن النحاة والعرب أجازوا إدخال أل على اسم الفاعل من نحو قولك: ضارب زيد الآن أو غداً فتقول الضارب زيد بجر زيد، ومثل هذا عند الجمهور ممتنع؛ لأن الوصف المضاف لا تدخل عليه أل إلا إذا دخلت على معموله أو على ما أضيف له معمول.

قوله: (وأدخلوا عليه أل) أي: لكن الجمهور يشترطون لذلك وجود أل في المضاف إليه. **قوله: (تقديم حال مجروره)** أي: الوصف، وقوله: كما يتقدم عليه أي: على الوصف وقوله: حال منصوبة نحو هذا ملتوتاً شارب سويقاً. **قوله: (إذا أريد)** أي: من الوصف.

قوله: (لأنه حينئذٍ) أي: حين إذا أريد به المضي ليس بمعنى الناصب، أي: ليس بمعنى الوصف الناصب للمفعول؛ لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال فإضافته لفظية لا تفيد تعريفاً، وأما الذي بمعنى الماضي فإضافته محضة تفيد التعريف. **قوله: (وقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب)** أي: مع أنه إنما يقع في النفي. **قوله: (لما كان المعنى الخ)** أي: لكون الإيجاب هنا في معنى النفي. **قوله: (بولا)** فيه تسمح لأن العطف بالواو وحدها ولا لتوكيد النفي عند الاجتماع. **قوله: (بعد الإيجاب)** أي: مع أنه إنما يعطف بها بعد النفي.

٩٠٩ ـ [فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ] أَبَىٰ اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

لما كان معناه: قال الله لي: لا تَسْمُ بأمٍّ ولا أب.

الثامنة: **زيادة «لا» في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ﴾** [الأعراف: ١٢] قال ابن السيد: المانع من الشيء آمر للممنوع أن لا يفعل، فكأنه قيل: ما الذي قالَ لكَ لا تَسْجد؛ والأقرب عندي أن يقدَّر في الأول: لم يرد الله لي، وفي الثاني: ما الذي أمرك، يُوضِّحه في هذا أن الناهية لا تصاحب الناصبة، بخلاف النافية.

التاسعة: **تَعدِّي «رضي» بـ «على»** في قوله [من الوافر]:

قوله: (في نحو أبى الله الخ) هذا عجز بيت لعامر بن الطفيل وصدره:

فـمـا سـودتـنـي عـامـر عـن وراثـةٍ

وقبل هذا البيت:

وإنـي وإن كـنـت ابـن سـيـد عـامـر وفـارسـهـا الـمـشـهـور فـي كـل مـوكـبِ

وبعده:

ولـكـنـنـي أحـمـي حـمـاهـا وأتـقـي أذاهـا وأرمـي مـن وراهـا بـمـنـكـبِ

عامر: قبيلة من العرب وضمير فارسها يعود إليها والمضاف مجرور بالعطف على سيد عامر، ومعنى سودتني جعلتني سيداً، يعني: أنه ساد بنفسه لا بنسبه وخبر إن محذوف، وإن وصلية والجملة حالية والتقدير وإني لا أفتخر بنسبي، وإن كان من العظمة بهذا المحل والفاء في البيت الثاني فصيحة، أي: وإذا كان الأمر كذلك فما سودتني الخ. **قوله: (ما الذي قال لك)** أي: ما الأمر الذي قال لك لا تسجد والمانع له إنما هو كبره، فلما كان ما منعك في معنى ما الأمر الذي قال لك صح الإتيان بلا. **قوله: (في هذا)** أي: التقدير الأخير. **قوله: (إن الناهية)** أي: إن لا الناهية لا تصاحب أن الناصبة وهذا إنما يلزم على تقدير ابن السيد لا على تقدير المصنف، ثم إن كونها ناهية أو نافية إنما هو باعتبار الملحق به وأما اللفظ الملحق فهي فيه زائدة.

---

٩٠٩ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن الطفيل في (الحيوان ٢/ ٩٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٥٣؛ وشرح المفصل ١٠/ ١٠١؛ والشعر والشعراء ص ٣٤٣؛ ولسان العرب ١١/ ٥٩٣ (كلل)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٤٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٥؛ والخصائص ٢/ ٣٤٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٣؛ والمحتسب ١/ ١٢٧).

اللغة: سودتني: جعلتني سيداً. سمى: ارتفع.

المعنى: لم أصل إلى المجد بالوراثة عن آبائي وجدودي بل بما زدت عليهم من سعيي في طلب مكارم الأخلاق والفروسية.

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ [لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا]

لما كان «رضي عنه» بمعنى: أقبل عليه بوجهِ وُدِّه؛ وقال الكسائي: إنما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو «سَخِطَ».

العاشرة: **رفع المُستثنى على إبدالهِ من الموجب في قراءة بعضهم: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾** [البقرة: ٢٤٩]؛ وقيل: «إلا» وما بعدها صفة؛ فقيل: إن الضميرَ يوصف في هذا الباب، وقيل: مرادهم بالصفة عطف البيان، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازماً، لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير؛ وقيل: «قليلٌ» مبتدأ حُذِف خبره، أي: لم يشربوا.

الحادية عشرة: **تذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾** [القصص: ٣٢] مع أن المشار إليه «اليَدُ» و«العَصَا» وهما مؤنَّثان، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى

قوله: (أقبل عليه) أي: وأقبل يتعدى بعلى. **قوله: (فشربوا منه إلا قليل)** بدل من الواو مع أن الاستثناء واجب النصب إذا كان الكلام تاماً موجباً. **قوله: (فلم فلم يكونوا منه)** أي: لكن ذلك الإيجاب بمعنى النفي، فأعطى حكمه من صحة الإبدال. **قوله: (بدليل فمن شرب منه فليس مني)** أي: من أتباعي فهذا يدل على أن قوله: فشربوا منه في معنى فلم يكونوا من أتباعه إلا قليل منهم وهم الذين لم يشربوا منه.

قوله: (وقيل إلا وما بعدها صفة) أي: للضمير أعني الواو. **قوله: (فقيل إن الضمير الخ)** جواب عما يقال إن الضمير لا يوصف ولا يوصف به. **قوله: (يوصف في هذا الباب)** أي: فقولهم الضمير لا يوصف ولا يوصف به، أي: لا يوصف بغير إلا التي بمعنى غير، وأما هي فيجوز وصفه بها. **قوله: (في هذا)** أي: في باب الاستثناء. **قوله: (وقيل مرادهم الخ)** حاصله أنا لا نسلم أن الضمير يوصف في باب الاستثناء وحينئذٍ فمراد القائل بالوصل عطف البيان. **قوله: (وهذا)** أي: جعل الصفة بمعنى عطف البيان. **قوله: (لا يخلص من الاعتراض)** أي: لأن البيان في الجوامد مثل النعت في المشتقات وحينئذٍ فما لا ينعت كالضمير لا يبين فقول الشارح فلا يتبع الضمير أي: ببيان كما لا يتبع بنعت. **قوله: (إن كان لازماً)** أي: إن كان الاعتراض لازماً أي: الواقع أنه لازم على هذا القول فهو مثل زيد لا عيب فيه إن كان له أم. **قوله: (وقيل قليل مبتدأ)** تحصل من هذا ومما قبله أن قليل إما بدل من الواو في فشربوا أو أنه مبتدأ خبره محذوف وكلاهما يرى أن إلا حرف وقيل: إنها اسم بمعنى غير، وعليه فقيل هي صفة للضمير؛ وقيل: عطف بيان وظهر إعرابها على ما بعدها لكونها على صورة الحرف. **قوله: (ولكن المبتدأ عين الخبر)** أي: وهذا هو المراد بقولهم أنه ذكر باعتبارها الخبر. **قوله: (ولكن المبتدأ الخ)** حاصله أن اليد والعصا، وإن كانا معرفتين لكن لما كانا في معنى البرهانين والبرهان مذكر أعطي حكم المذكر فأشير إليهما بإشارته.

والبرهان مذكَّر؛ ومثله ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إلاّ أَنْ قَالوا﴾ [الأنعام: ٢٣] فيمن نصب «الفتنةَ» وأنَّثَ الفعل.

الثانية عشرة: **قولهم: «عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَ» برفع «زيد» جوازاً**، لأنه نفس «مَنْ» في المعنى.

الثالثة عشرة: **قولهم: إنَّ أحداً لا يقول ذلك» فأوقع «أحداً» في الإِثبات لأنه** نفس الضمير المُسْتَتِر في «يقول»، والضمير في سياق النفي فكان أحد كذلك، وقال [من المنسرح]:

فِـي لَـيْـلَـةٍ لاَ نَـرَى بِـهَـا أَحَـداً   يَـحْـكِـي عَـلَـيْـنَـا إلاَّ كَـوَاكِـبُـهَـا

فرفع «كواكبها» بدلاً من ضمير «يحكي»، لأنه رجع إلى «أَحداً»، وهو واقع في سياق غير الإِيجاب، فكان الضمير كذلك.

وهذا الباب واسع، ولقد حكى أبو عمرو بن العَلاء أنه سمع شخصاً من أهل اليمن يقول: «فلانٌ لَغُوبٌ أَتَتْهُ كِتَابي فاحتقرَها»، فقال له: كيف قلت: أتته كتابي؟ فقال: أليس الكتاب في معنى الصحيفة؟

وقال أبو عبيدة لرُؤْبَة بن العجّاج لما أنشد [من الرجز]:

٩١٠ ـ فِـيـهَـا خُـطُـوطٌ مِـنْ سَـوَادٍ وَبَـلَـقْ   كَـأَنَّـهُ فِـي الْـجِـلْـدِ تَـوْلِـيـعُ الْـبَـهَـقْ

قوله: (ومثله) أي: بطريق العكس؛ لأنه أنث هنا باعتبار الخبر، أي: أنه أنث الفعل أي: تكن، وإن كان الاسم مذكراً وهو المصدر المأخوذ من قوله ألا ان قالوا لكون الاسم مؤنثاً في المعنى. **قوله: (علمت زيد)** زيد مبتدأ ومن مبتدأ ثان وهو خبر عن من جملتها والرفع حمل زيد عليها، وأعطى حكمها فرفع فلا يرد أنه مفعول الثاني. **قوله: (نفس من)** أي: وهي مما يجب لها الصدارة بالابتداء، ولا يعمل فيها ما قبلها فكذا زيد.

قوله: (فأوقع أحداً في الإثبات) أي: مع أنها لا تقع إلا في النفي. **قوله: (لأنه نفس الضمير الخ)** حاصله أن هذا الإثبات في معنى النفي، فلما كان بمعناه أعطي حكمه من وقوع أحد في سياقه. **قوله: (يحكى علينا)** أي: يتم علينا. **قوله: (فكان الضمير كذلك)** أي: منفي هذا إذا كان ما بعد إلا بدلاً منه. **قوله: (وهذا الباب)** اكتساب الشيء من الشيء حكمه لكونه بمعناه. **قوله: (لغوب)** أي: أحمق. **قوله: (فيها خطوط)** الضمير للخيل.

---

٩١٠ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في (ديوانه ص ١٠٤؛ وأساس البلاغة (ولع)؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٦٣؛ وتخليص الشواهد ص ٥٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٨٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٤؛ ولسان العرب ٨/ ٤١١ (ولع)، ١٠/ ٢٩ (بهق)؛ والمحتسب ٢/ ١٥٤؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٥).

=

إن أردت الخطوط فقلْ: كأنها، أو السّواد والبلَق فقل: كأنهما؛ فقال: أردت ذلك، وَيْلَكَ.

وقالوا: «مَرَرْتُ برجُلٍ أَبِي عَشَرَةٍ نَفْسُه، وبقومٍ عَرَبٍ كُلُّهم، وبقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ» برفع التوكيد فيهنَّ؛ فرفَعُوا الفاعل بالأسماء الجامدةِ؛ وأكدوه لما لحظوا فيها المعنى، إذ كان العرب بمعنى الفصحاء، والعَرْفَج بمعنى الخشن، والأب بمعنى الوالد.

تنبيهان ـ الأول: أنه وقعَ في كلامِهِمْ أبلغُ ممَّا ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظٍ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلُهم اللفظَ المعدوم الصالحَ للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله [من الطويل]:

بَـدَا لِـي أَنِّـي لَـسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَـضَـى وَلاَ سَـابِـقٍ شَـيْـئـاً إِذَا كَـانَ جَـائِـيَـا

وقد مضى ذلك.

قوله: **(إن أردت)** أي: بقولك كأنه. **قوله**: **(فقال أردت ذلك)** أي: وذلك مفرد مذكر واسم الإشارة الموضوع للواحد يجوز أن يكنى به عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذكر وما تقدم كما يجوز أن يكنى به عن أفعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار تقول للرجل: نعم ما فعلت وقد ذكر لك أفعالاً كثيرة وقصة طويلة، كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير إلا أنه في اسم الإشارة أكثر، ولهذا قال رؤبة أردت ذلك وأردفه بلفظ وبذلك على عادة العرب تحقيراً أو تنبيهاً ا هـ دماميني. **قوله**: **(أبي عشرة)** أي: أولاده عشرة.

قوله: **(فرفعوا الفاعل)** أي: الضمير أبي وفي عرب وعرفج وقوله: الأسماء أعني أبي والعرب والعرفج. **قوله**: **(فرفعوا الفعل)** أي: فاعل الولادة والفصاحة والخشونة بالأسماء الجامدة وهي الأب والعرب، والعرفج لأنها بمعنى الوالد والفصحاء والخشن وكل من هذه لو رفع هنا الرفع مستتر فيه فاعلاً له ا هـ شمني. **قوله**: **(لما لحظوا فيها المعنى)** أي: فهي جوامد في معنى المشتق فأعطوها حكمها من تحملها للضمير ورفعها له على الفاعلية. **قوله**: **(إذ كان)** أي: لكون العرب. **قوله**: **(ولا سبق شيئاً إذا كان جائياً)** أي: فقد جعلوا سابق عطفاً على خبر ليس على سبيل التوهم، أي: توهم أن الباء داخلة على مدرك فقد نزلوا اللفظ الصالح للوجود وهو بمدرك منزلة الموجود فلذا عطف عليه بالجر. **قوله**: **(لو قد مضى ذلك)** أي: في الباب الرابع في أقسام العطف.

اللغة: فيها: الضمير يعود إلى الحمر الوحشية. البلق: سواد مع بياض. البهق: بياض في الجلد.
التوليع: استطالة البهق.

المعنى: يقول في أجسام هذه الحمر الوحشية خطوط مختلفة من سواد حالك، فخطوط سود في بياض، كأن الخطوط الموجودة في أجسامها استطالة بياض في الجلد.

والثاني: أنه ليس بلازم أن يُعْطَى الشيءُ حُكْمَ ما هو في معناه؛ ألا ترى أنَّ المصدر قد لا يُعْطَى حكم «أَنْ» أو «أَنَّ» وصلتهما، وبالعكس؛ دليلُ الأَوّل أنهم لم يُعْطُوه حكمهما في جوازِ حذف الجارّ، ولا في سَدِّهما مَسَدَّ جزءِي الإِسناد؛ ثم إنهم شركوا بين «أَنَّ» و«أَنْ» في هذه المسألة في باب «ظنَّ»، وخَصُّوا «أن» الخفيفة وصلتَهَا بسدِّها مسدهما في باب «عسى»، وخصّوا الشديدة بذلك في باب «لو»، ودليلُ الثاني أنهما لا يُعْطَيَان حكمه في النيابةِ عن ظرفِ الزمان، تقول: «عجبتُ من قيامك»، و«عجبتُ أن تقومَ، وأنك قائم»، ولا يجوز: «عجبتُ قيامِكَ»، وشذّ قوله [من الطويل]:

٩١١ ـ فـإِيَّـاكَ إِيَّـاكَ الـمِـرَاءَ فـإِنَّـهُ إلـى الـشَّـرِّ دَعَّـاءٌ ولِـلـشَّـرِّ جَـالِـبُ

فأجرى المصدر مجرى «أن يَفْعَلَ» في حذف الجار؛ وتقول: «حسبتُ أنه قائم،

قوله: (والثاني) أي: من التنبيهين. **قوله: (دليل الأول)** أي: وهو أن المصدر لا يعطى حكم إن وأن وقوله: ودليل الثاني وهو أن إن وأن لا يعطيان حكم المصدر. **قوله: (في جواز حذف الجار)** أي: فإن الجار يحذف معهما اطراداً دون المصدر، فيجوز أن يقال عجبت أنك قائم، ولا يقال عجبت قيامك. **قوله: (ولا في سدهما الخ)** أي: أن وإن يقومان مقام جزأي الإسناد كمفعولي ظن بخلاف المصدر نحو ظننت أن زيداً فاضل أو أن يقوم زيد، ولا يجوز ظننت الفضل أو القيام. **قوله: (في هذه المسألة)** أي: سدهما مسد ركني الإسناد. **قوله: (وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدهما الخ)** إنما سدت أن الخفيفة وصلتها مسد الجزأين في باب عسى على قول ابن مالك أن عسى حينئذٍ ناقصة لا على ما يفهم من كلامهم إنها فعل تام مسند إلى أن أو الفعل. **قوله: (في باب عسى)** نحو عسى أن يقوم زيد. **قوله: (في باب لو)** أي: نحو لو أن زيد قائم لكان كذا، أي: لو ثبت قيامه كان كذا. **قوله: (ولا يجوز)** أي: على حذف الجار بخلاف قولك عجبت أن تقوم أو عجبت أنك فاضل فإن الأصل من أن تقوم ومن أنك فاضل فقد حذف من فيهما.

قوله: (عجبت الخ) تمثيل لقوله إنهم لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجار. **قوله: (في حذف الجار)** أي: فالأصل من المراء. **قوله: (وتقول حسبت أنه قائم)** مثال

---

٩١١ ـ التخريج: البيت للفضل بن عبد الرحمٰن في (إنباه الرواة ٤/ ٧٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٦٣؛ ومعجم الشعراء ص ٣١٠؛ وله أو للعرزميّ في حماسة البحتري ص ٢٥٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٦٨٦؛ والخصائص ٣/ ١٠٢؛ ورصف المباني ص ١٣٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١٢٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٢٥؛ والكتاب ١/ ٢٧٩؛ وكتاب اللامات ص ٧٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤١ (أيا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١١٣، ٣٠٨؛ والمقتضب ٣/ ٢١٣).

شرح المفردات: المراء: الجدال والمنازعة. جالب: مسبّب.

المعنى: ينصح الشاعر بعدم المراء لأنّه مسبّب للشرّ.

أو أن قَامَ» ولا تقول: «حسبت قيامك» حتى تذكر الخبر؛ وتقول: «عسى أن تقومَ»، ويمتنع: «عسى أَنَّك قائم»؛ ومثلها في ذلك «لعلّ»، وتقول: «لو أنكَ تقومُ»، ولا تقول: «لو أنْ تقوم»: وتقول: «جئتك صَلاَةَ العَصْرِ»، ولا يجوز «جئتك أنْ تُصَلّي العصر» خلافاً لابن جنّي والزمخشري.

والثاني ـ وهو ما أُعطي حكم الشيء المُشْبِه له في لفظِهِ دونَ معناه ـ له صور كثيرة أيضاً:

أحدهما: **زيادة «إنْ» بعد «ما» المصدرية الظرفيَّة، وبعد «ما» التي بمعنى «الذي»**، لأنهما بلفظ «ما» النافية، كقوله [من الطويل]:

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خيراً لا يَزَالُ يَزِيدُ

وقوله [من الوافر]:

يُرَجِّي المرْءُ مَا إنْ لاَ يَراهُ، وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ

فهذانِ محمولانِ على نحو قوله [من الكامل]:

٩١٢ ـ مَا إنْ رَأَيْتُ وَلاَ سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ كَالْيَومِ هَانِيءَ أَيْنُقٍ جُرْبِ

لقوله: ولا في سدهما مسد جزأي الإسناد. **قوله: (حتى تذكر الخبر)** أي: كان تقول حسبت قيامك حاصلاً مثلاً. **قوله: (وتقول عسى أن تقوم)** مثال لقوله وخصوا أن الخفيفة الخ. **قوله: (ومثلها في ذلك لعل)** يعني: أن لعل مثل عسى في سد أن الخفيفة مع صلتها مسد جزأيها وفي امتناع سد أنّ المشددة مع صلتها مسدهما ا هـ شمني، فيجوز أن تقول لعل أن تقوم ويمتنع لعل أنك قائم. **قوله: (وتقول لو أنك تقوم)** مثل لقوله وخصوا الشديدة الخ. **قوله: (وتقول جئتك صلاة العصر)** مثال لقوله ودليل الثاني أنهما لا يعطيان الخ. **قوله: (لأنهما بلفظ ما النافية)** أي: التي تزاد أن بعدها. **قوله: (ما ان رأيته)** أي: مدة رؤيته. **قوله: (ما أن)** أي: الذي لا يراه. **قوله: (ما أن رأيت)** أي: لم أر وهذا البيت لدريد بن الصمة، وقيل: للخنساء وبعده:

متبذلاً تبدو محاسنه يضع الهناء مواضع النقبِ

والمتبذل: بالذال المعجمة غير المصون والهناء بكسر الهاء والمد القطران والنقب: بضم النون وسكون القاف بعدها باء موحدة جمع نقبة وهي أول ما يبدو من الجرب قطعاً متفرقة. **قوله: (ما أن رأيت الخ)** قال القالي في أماليه حدثنا أبو بكر حدثنا أبو حاتم عن

---

٩١٢ ـ التخريج: البيت لدريد بن الصمّة في (ديوانه ص ٣٤؛ والأغاني ١٠/ ٢٢؛ وإصلاح المنطق ص ١٢٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٨، ١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٥٥؛ وشرح المفصل ٨/ ١٢٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٨؛ وجمهرة اللغة ص ٣٧٤).

الثانية: **دخول لام الابتداء على «ما» النافية**، حَمْلاً لها في اللفظ على «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ، كقوله [من الوافر]:

٩١٣ - لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فاصْطَنِعْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي؟

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك: «لَمَا تصنَعُه حَسَنٌ».

الثالثة: **توكيد المضارع بالنُّونِ بعد «لا» النافية** حَمْلاً لها في اللفظ على «لا» الناهية، نحو: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لاَ يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾ [النمل: ١٨]، ونحو: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، فهذا محمول في اللفظ على نحو: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً﴾ [ابراهيم: ٤٢]، ومَنْ أَوَّلها على النهي لم يحتج إلى هذا.

أبي عبيدة قال خرجت تماضر وهي الخنساء في ذود لها جرياء ثم نضت عنها ثيابها واغتسلت ودريد بن الصمة يراها وهي لا تراه فأنشد:

حيوا تماضر وأربعوا صحبي وقفوا فإن وقوفكم حسبي

أخناس قد هام الفؤاد بكم واعتاده داء من الحب

فسليهمو عني خناس إذا غض الجميع هناك ما خطبي

ومنها البيت المذكور. **قوله: (هانىء) الهانىء**: هو الطالي بالهناء، وقوله: كاليوم في موضع نصب كان في الأصل صفة لهانىء أنيق، ثم قدم عليه وانتصب على الحال منه والتقدير ما أن رأيت هانىء أنيق كهانىء اليوم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وحصل التقديم. **قوله: (أنيق)** بتقديم النون جمع ناقة وقدم تقدم الياء على القلب. **قوله: (لما أغفلت شكرك)** أي: فاللام للابتداء داخلة على ما الواقعة نافية المشبهة للموصولة. **قوله: (لا يحطمنكم)** أي: لأجل أن لا يحطمنكم الخ. **قوله: (ومن أولها الخ)** الضمير عائد للا التي في الآيات التي أكد فيها المضارع بالنون بعد لا إلا أن قوله لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تأويله بالنهي إن كان صفة لفتنة فلا بد من إضمار القول، أي مقول أي: مقولاً فيها لا تصيبن وإن كان غير صفة، فالنهي، وإن كان للفتنية إلا أن المراد

= **اللغة**: الهانىء: الذي يطلي النوق بالقطران. الأينق: ج ناقة.

المعنى: ما رأيت أقبح منه، إنه كطالي القطران وأقبح.

٩١٣ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في (ديوانه ص ١٥١؛ وتذكرة النحاة ص ٦٢٥؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٧، ٣٩٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٦).

اللغة: جل: معظم.

المعنى: زدني من إحسانك، فأنا ما نسيت فضلك وما قعدت عن ذكر معروفك، وكيف أفعل ومعظم مالي من كرمك.

الرابعة: **حذف الفاعل** في نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] لما كان «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ» مشبهاً في اللفظ لقولك: «أَمْرُرْ بِزَيْدٍ».

الخامسة: **دخول لامِ الابتداءِ بعدَ «إنَّ» التي بمعنى «نَعَم»**، لشبهها في اللفظ بـ «إنّ» المؤكِّدة، قاله بعضهم في قراءة من قرأ ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، وقد مضى البحث فيها.

السادسة: **قولهم: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ» بضم «أية» ورَفْع صفتها** كما يقال: «يا أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ» وإنما كان حقُّهما وجوبَ النصب، كقولهم: «نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضّيْفِ»، ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المُستعملة في النداء أُعطيت حكمها وإن انتفى مُوجِبِ البناء؛ وأما «نحن الْعُرْبَ» في المثال فإنه لا يكونُ مُنادى لكونه بـ «ألْ»، فأُعطي الحكم الذي يستحقُّه في نفسه؛ وأما نحو: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ

نهي القوم عن التعرض للظلم الذي هو سبب إصابة الفتنة ا هـ شمني. **قوله: (ومن أولها على النهي)** أي: والمقصود بالنهي السبب كما مر.

قوله: (في نحو الخ) أي: في أفعل في التعجب وهو فعل ماض أتى به على صورة الأمر لأجل التعجب والضمير بعده فاعل به والباء الداخلة عليه زائدة لقَبح رفع صورة الأمر للظاهر والشاهد في قوله وأبصر، أي: بهم فبهم، وإن كان مدهلكنه شبيه بالفضلة في اللفظ في قولك أمرر بزيد والفضلة تحذف فكذا ما أشبهها. **قوله: (قاله بعضهم في قراءة الخ)** حاصله أن هذه القراءة مشكلة إذ مقتضى القواعد إن هذين لساحران فأجاب بعضهم بأن إن حرف جواب بمعنى وهذان مبتدأ ولساحران خبر، وإنما دخلت لام الابتداء على خبر المبتدأ لشبه إن التي بمعنى نعم بأن المؤكدة في اللفظ والمؤكدة تقع بعدها لام الابتداء، فأعطي هذا الحكم لما أشبهها. **قوله: (إن وهذان)** أي: نعم هذان. **قوله: (وقد مضى البحث فيها)** أي: الكلام على هذه القراءة أو على أن التي بمعنى نعم في الباب الأول في الكلام على إن المكسورة المشددة. **قوله: (كما يقال يا أيتها العصابة)** أي: كما يقال ذلك بضم أية وصفتها؛ لأن أية منادى مبني على الضم في محل نصب والعصابة نعت، لأي باعتبار اللفظ. **قوله: (وإنما كان حقهما)** أي: أية وصفتها في اللحم اغفر لنا أيتها العصابة. **قوله: (وجوب النصب)** أي: وجوب نصب الآية وصفتها؛ لأن الآية معمول لمحذوف، أي: أخص أيتها العصابة. **قوله: (نحن العرب)** أي: أخص العرب. **قوله: (ولكنها لما كانت الخ)** الضمير في لكنها، وكانت وأعطيت لأي في اغفر لنا أيتها العصابة والضمير في حكمها لأي المستعملة في النداء وأراد بموجب البناء موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع حرف الخطاب ا هـ شمني. **قوله: (أعطيت حكمها)** وهو البناء على الضم. **قوله: (وإن انتفى)** أي: وإن كان موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع كاف الخطاب منتفياً وهذه الجملة حالية. **قوله: (لكونه بأن)** أي: فلم يشابه المنادى في اللفظ.

لا نُورَثُ» فواجبُ النصب، سواء اعتبر حاله أو حال ما يُشبهه وهو المنادى.

السابعة: **بناء باب «حَذَامِ» في لغة الحجازِ على الكسر**، تشبيهاً لها بـ «دراكِ» و«نَزَالِ»، وذلك مشهورٌ في المعارف، ورُبَّما جاء في غيرها، وعليه وَجَّهَ قوله [من الرجز]:

٩١٤ ـ يَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ جَدَاكَ الصَّافِي وَالْفَضْلِ أَنْ تَتْرُكَنِي كَفَافِ

فالأصل: كفافاً، فهو حال، أو: تَرْكَ كفافٍ، فمصدر؛ ومنه عند أبي حاتم قوله [من الكامل]:

قوله: (فأعطي الحكم الذي يستحقه) أي: وهو النصب على الاختصاص بعامل محذوف. **قوله: (سواء اعتبر حاله)** أي: من حيث أنه معمول لمحذوف. **قوله: (أو حال ما يشبهه وهو المنادى)** أي: لأن معاشر هنا مضاف والمنادى المضاف ينصب. **قوله: (باب حذام)** أراد به ما كان على وزن فعال من أعلام الأعيان المؤنثة سواء كان في آخره راء أو لا وحذام بالحاء المهملة فالذال المعجمة علم على امراة وإنما قال في لغة أهل الحجاز؛ لأن أكثر بني تميم بني ما كان من ذوات الراء من هذا القسم على الكسر كحضار وغير ذوات الراء كقطام وحذام يعربه غير منصوب للعلمية والتأنيث وأقلهم على أن جميع هذا القسم معرب غير منصوف كان من ذوات الراء أو لا ا هـ ضمني. **قوله: (تشبيهاً لها بدراك ونزال)** أي: في أربعة أمور الوزن والعدل والتعريف والتأنيث وهذا بناء على قول الأكثر أن نزال اسم للمنازلة لا لأنزل كما قال بعض وذهب الرضى إلى أن علة بناء باب حذام عند الحجازيين تضمنه معنى هاء التأنيث وذهب المبرد إلى أنها بنيت لتوالي العلل لأنها كانت ممنوعة الصرف للعلمية والتأنيث فلما زادوا التعريف بنوا إذ ليس بعد منع الصرف إلا البناء ا هـ شمني.

قوله: (وذلك) أي: بناء باب حذام على الكسر. **قوله: (في غيرها)** أي: وهو النكرات. **قوله: (يا ليت حظي الخ)** الجدا بفتح الجيم والدال المهملة مقصورة وهو النفع والعطية والصافي السالم من الكدر، وهذا على سبيل التهكم أي: يا ليت حظي من إحسانك وعطائك التي تزعم أنه لا شيء يكدره من من وغيره أن تتركني كافاً عن إساءتك إلي أو تتركني ترك كفاف من ذلك فلا لي ولا علي. **قوله: (فالأصل الخ)** بيان لكون كفاف هنا نكرة.

---

٩١٤ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في (ديوانه ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٦).

اللغة: الحظ: النصيب أو السعد. الجدا: العطية. الفضل: الإحسان.

المعنى: ليتك تحلني من إحسانك الذي تزعم أنه خال من المنة فأكون حراً ليس لي، وليس علي.

٩١٥ ـ [جَاءَتْ لِتَصْرَعَنِي، فَقُلْتُ لَهَا: ٱقْصِري] إِنِّـي امْـرُؤٌ صَـرْعِـي عَـلَـيْـكِ حَـرَامِ

وليس كذلك؛ إذ ليس لِفِعْلِهِ فاعل أو فاعلة، فالأولى قول الفارسي: إن أصله «حَرَامِيّ»، كقوله [من الرجز]:

[أَطَـرَبـاً وَأَنْـتَ قِـنَّـسْـرِيُّ] وَالـدَّهْـرُ بِـالإِنْـسَـانِ دَوَّارِيُّ

ثم خُفِّفَ، ولو أَقْوَى لكان أولى، وأما قوله [من الخفيف]:

قوله: **(جاءت الخ)** هذا البيت لامرىء القيس وصف فرساً جمحت به لترميه فأمرها أن ترفق بنفسها إذ لا تنال الغرض من رميه لقوته وثباته وقوله: جاءت كذا في غالب النسخ وفي نسخة المؤلف جالت من الجو لأن أي: تحولت كما أن الذي في نسخة المؤلف قتلى بدل صرعى وفيها أيضاً اقصدي بكسر الصاد والدال من القصد وهو الرفق بدل اقصري والذي في نسخة المؤلف هو الموافق لأكثر روايات البيت. **قوله: (صرعى)** مبتدأ أو حرام خبر مبني على الكسر عند أبي حاتم في محل رفع والجملة صفة لامرؤ وعليك متعلق بحرام. **قوله: (إذ ليس لفعله)** أي: وهو حرم فاعل أي: وصف على زنة فاعل أو فاعلة حتى يكون معدولاً عن واحد منهما. **قوله: (والدهر بالإنسان دواري)** صدره:

أطـــربـــاً وأنـــت فـــنـــســـري

قوله: (ثم خفف) أي: بحذف الياء المشددة. **قوله: (ولو أقوى لكان أولى)** الإقواء عند علماء القوافي اختلاف حركة الروي بالضم والكسر والقصيدة التي منها هذا البيت مكسورة الروي منها:

عـوجـا عـلـى الـطـلـل الـمـحـيـل لأنـنـا نـبـكـي الـديـار كـمـا بـكـى ابـن خـذامِ

الطلل: ما شخص من رسم الدار، والمحيل: الذي حال أي: أتى عليه حول لأننا بفتح اللام والهمزة، أي: لعلنا وابن خذام بالخاء والذال المعجمتين هو أول من بكى الديار من شعراء العرب ومعنى كلام المصنف أن الشاعر لو ارتكب الإقواء فضم ميم حرام لكان أولى من محافظته على اتفاق حركة الراوي لما ينشأ عنه من ارتكاب التخريج على الوجوه الضعيفة والإقواء، وإن كان عيباً إلا أنه أسهل من هذا الذي خرج البيت عليه؛ لأن كثيراً من فصحاء المتقدمين استعمله فقد وقع لهذا الشاعر نفسه فقد روى قوله:

قـفـا نـبـك مـن ذكـرى حـبـيـب وعـرفـان ورسـم عـفـت آثـاره مـنـذ أزمـانِ

بالإطلاق فالنون مكسورة وقال بعد ذلك في هذه القصيدة:

---

٩١٥ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١١٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٩؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٣).

اللغة: تصرعني: تسقطني أرضاً. اقصري: توقفي عن فعلك، كفي عنه.

المعنى: لا تحاولي إسقاطي عن متنك، ألا ترين أنني فارس قوي، وحرام خسارة فارس مثلي؟!

طَــلَــبُــوا صُــلْــحَــنَــا وَلاَتَ أَوَانٍ فَــأَجَــبْــنَــا أنْ لَــيْــسَ حِــيــنَ بَــقَــاءِ

فعلَّةُ بنائهِ قَطْعهُ عن الإِضافة، ولكن علَّة كسرِه وكونهِ لم يُسْلَكْ به في الضم مَسْلَكَ «قبل» و«بعد» شَبَهُهُ بـ «نزالِ».

الثامن: **بناء «حاشا» في ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾** [يوسف: ٣١] لشبهها في اللفظ بـ «حاشا» الحرفيّة، والدليل على اسميَّتِها قراءة بعضهم: ﴿حَاشاً﴾ بالتنوين على إعرابها، كما تقول: «تنزيهاً لله»، وإنما قلنا إنها ليست حرفاً لدخولها على الحرفِ، ولا فعلاً إذ ليس بعدَها اسمٌ منصوبٌ بها؛ وزعم بعضُهم أنها فعلٌ لدخولها على الحرفِ، ولا فعلاً إذ ليس بعدَها اسمٌ منصوبٌ بها؛ وزعم بعضُهم أنها فعلٌ حُذِفَ مفعولُه، أي: جَانَبَ يوسفُ المعصيةَ لأجل الله، وهذا التأويل لا يتأتَّى في كل موضع؛ يُقال لك: «أتفعلُ كذا؟» أو «أفعلْتَ كذا؟» فتقول: «حَاشَا لله»، فإنما هذه بمعنى: تَبرَّأت لله براءةً من هذا الفعل، ومَنْ نَوَّنها أعربها على إلغاء هذا الشبه، كما أن بني تميم أعربوا بابَ «حذام» لذلك.

التاسعة: قولُ بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم: «قَصَرنَا الصلاة مع رسول الله ﷺ أكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُّ وآمَنَهُ» **فأوقع «قَطُّ» بعد «ما» المصدريّة كما تقع بعد «ما» النافية.**

العاشرة: **إعطاء الحرفِ حكمَ مُقارِبِهِ في المخرج** حتى أُدغم فيه، نحو: ﴿وَخَلَقَ

بــنــات بــنــي عــوف طــهــار نــقــيــة وأوجــهــهــم بــيــض الــمــســافــر غــرانُ

بضم النون وحينئذٍ فالأمر في الإقواء خفيف بالنسبة إلى ما ذكر في التخريج ا هـ دماميني. **قوله: (فعله بنائه)** أي: بناء أو أن وبقاء وقوله: قطعه عن الإضافة، أي: فالأصل ولات الأوان أوان صلح فحذف المضاف إليه وهو صلح، ونوى معناه بنى أوان وقوله: شبهة بنزال أي: في اللفظ وكذا قوله أن ليس حين بقاء فأصله أن ليس الحين حين بقاء صلح فحذف المضاف إليه؛ ونوى معناه فبنى وكسر لشبهه بنزال. **قوله: (لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية)** تقدم الكلام على هذا في حرف الحاء، وتقدم أن مجرد مشابهة الاسم للحرف في اللفظ لا ينهض مقتضياً لبناء ذلك الاسم. **قوله: (ومن نونها الخ)** قال الدماميني: تقدم في فصل حاشا من حرف الحاء المهملة في الباب الأول أنه يجوز كون هذا التنوين للتنكير لا للتمكين فلا يدل ثبوته على الإعراب. **قوله: (لذلك)** أي: لإلغاء الشبه بنزال.

قوله: (وآمنه) عطف على أكثر أي أكثرهم أكواننا وآمنه.

قوله: (إعطاء الحرف الخ) قال الدماميني: هذا لا مدخل له في الإعراب فما باله قد ذكره مع أنه التزام تجنب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب، قال الشمني: وأقول إنما التزام

كلّ شيء﴾ [الأنعام: ١٠١] و[الفرقان: ١٠]، و﴿لك قُصوراً﴾ [الفرقان: ١٠] وحتى اجْتمعا رويَّين، كقوله [من الرجز]:

٩١٦ - بُنَيَّ إنَّ البِرَّ شَيْءٌ هَيِّنُ الْمَنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطُّعَيِّمُ

وقول أبي جهل [من الرجز]:

مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانُ مِنِّي بَازِلُ عَامَيْنِ حَدِيثٌ سِنِّي
لِمِثْلِ هٰذَا ولَدَتْنِي أُمِّي

وقول آخر [من الرجز]:

٩١٧ - إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطا إِنِّي كَبِيرٌ لاَ أُطِيقُ الْعُنَّدَا

ويُسمّى ذلك إكْفَاءَ.

تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد وما ذكره هنا إنما هو على سبيل الاستطراد. **قوله: (حتى أدغم فيه)** أي: بعد إبدال الأول من الثاني والشأن إدغام المتماثلين. **قوله: (وحتى اجتمعا)** أي: الحرفان المتقاربان في المخرج والروي وهو الحرف الأخير من القافية والقافية آخر كلمة من البيت؛ وقيل: هي من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن قبله من الحركة التي قبل الساكن؛ وقيل: مع حرف الذي قبل الساكن.

قوله: (وحتى اجتمعا) أي: لكونهما كحرف واحد. **قوله: (العندا)** جمع عاند وهو الجمل الذي يحود عن الطريق. **قوله: (ويسمى ذلك)** أي: اجتماع رويين متقاربين في المخرج في شعر واحد إكفاء مؤخوذ من أكفأت بمعنى قلبت أو بمعنى أملت؛ لأن الشاعر يقلب الروي ويميله عن طريقه إلى آخر، ثم إن ثبوته في البيتين الأولين مقطوع به لعدم صلاحية الواو فيهما؛ لأن تكون روياً إذ هي حرف إطلاق فالروي ما قبلها وهو النون في الأول والميم في الثاني وهما متقاربان في المخرج وكذا الكلام في البيتين الأخيرين، فإن

---

٩١٦ - **التخريج**: الرجز لامرأة قالته لابنها في (نوادر أبي زيد ص ١٣٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٢٥؛ وسمط اللآلي ص ٧٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٢؛ ولسان العرب ١١/ ٣٩٤ (لبن)؛ والمقتضب ١/ ٢١٧؛ والمنصف ٣/ ٦١).

اللغة: بني: تصغير ابن. البر: الخير والإحسان. هين: سهل، الطعيم: تصغير الطعام.

المعنى: يقول: بني إني أدلك على عمل الخير الذي يرتفع به مقام الإنسان، فهو شيء سهل لا كلفة فيه، هو الكلام اللطيف وإطعام الطعام.

٩١٧ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (المقتضب ١/ ٢١٨؛ ولسان العرب ٣/ ٣٠٧ (عند)، ٧/ ٤٢٦ (وسط)؛ وتاج العروس ١/ ٣٩٤ (كفأ)، ٨/ ٤٢٤ (عند)؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦٦، ٨٧٩).

اللغة: العند: الجمل الذي يحيد عن طريق القافلة. لا أطيق: لا أتحمل.

المعنى: إذا ركبت جملي، فاجعلوني بين اثنين، لأني شيخ كبير لا أقدر على الجمل العنيد الذي يخرج بي عن الطريق.

والثالث ـ **وهو ما أُعْطِي حُكْمَ الشيءِ لمشابهتِه له لفظاً ومَعْنى**، نحو اسم التفضيل و«أفعل» في التعجُّب؛ فإنهم منعوا أفعلَ التفضيل أن يرفعَ الظّاهر لشبهه بـ «أفعل» في التعجُّب وَزْناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغيرَ «أَفْعل» في التعجُّب لشبهه بـ «أفعل» التفضيل فيما ذكرنا، قال [من البسيط]:

٩١٨ ـ يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَناً شَدَنَّ لَنا [مِنْ هُؤلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ]

ولم يسمع ذلك إلا في «أَحْسِن» و«أَمْلح»، ذكره الجوهريّ، ولكن النحويّين مع هذا

الألف فيهما للإطلاق فلا تكون روياً وإنما هو ما قبلها وهو الطاء في الأول الدال في الثاني وهما متقاربان وأما أبيات أبي جهل فلا نسلم أن فيها إكفاء لجواز جعل ياء المتكلم روياً فقد نص بعض علماء القوافي على جواز جعل الياء الساكنة التي لم ينفتح ما قبلها روياً سواءً كانت للمتكلم أو لغيره وإن كان ذلك قليلاً كقوله:

نروح ونغدو لحاجاتنا وحاجة من عاش لا تنقضي
تموت مع المرء حاجاته وتبقى له حاجة ما بقي

ا هـ دماميني. **قوله**: **(وإفادة للمبالغة)** اللام للتقوية. **قوله**: **(لشبهه بأفعل التفضيل)** أي: فإنه يصغر فيقال زيد أميلح من عمرو وأحيسن منه. **قوله**: **(فيما ذكرنا)** أي: الوزن وإرادة المبالغة. **قوله**: **(يا ما أميلح)** بكسر ما قبل آخره وكذا تقول في ياما أحيسن وتمامه:

من هؤليائكن الضال والسمر

تصغير هؤلاء ثكن والضال السدر البري والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر عظيم ذو شوك يقال له: الطلح. **قوله**: **(ولم يسمع ذلك)** أي: تصغير أفعل في التعجب. **قوله**: **(مع هذا)** أي: مع كونه لم يسمع تصغير أفعل في التعجب إلا في هذين

---

٩١٨ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في (ديوانه ص ١٣٠؛ وله أو للعرجي أو لبدويّ اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧؛ والدرر ١/ ٢٣٤؛ ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢؛ وللعرجي في المقاصد النحوية ١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣؛ وصدره لعليّ بن أحمد العريني في لسان العرب ١٣/ ٢٣٥ (شدن)؛ ولعلي بن محمد العريني في خزانة الأدب ١/ ٩٨؛ ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب ٩/ ٣٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١١٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٣٧، ٥/ ٢٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٠؛ وشرح المفصل ٥/ ١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦، ٢/ ١٩١).

اللغة: أميلح: تصغير تحبّب، ومَلُح: حَسُن. شدنّ: قوين وترعرعن، واستغنين عن أمهاتهنّ. هؤلياء: تصغير هؤلاء. الضال والسمر: نوعان من النبات.

المعنى: يتعجب من حسن النسوة الصغار مشبّهاً إيّاهنّ بالغزلان الصغار وقد استغنت عن أمّهاتها بأكل الضال والسمر.

قَاسُوه، ولـم يحكِ ابن مالك اقتياسَهُ إلا عن ابن كيسان، وليس كذلك، قال أبو بكر الأنباريّ: ولا يُقال إلاً لمن صَغُر سنه.

القاعدة الثانية

أن الشيء يُعطى حكمَ الشيء إذا جَاوَره، كقول بعضهم: «هٰذا حُجْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» بالجر، والأكثر الرفع، وقال [من الطويل]:

كـأنَّ أبَـانـاً فِـي عَـرَانِـيـنِ وَبْـلِـه [كَـبِـيـرُ أُنَـاسٍ فِـي بِـجَـادٍ مُـزَمَّـلِ]

وقيلَ به في ﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾ فيمن جرَّهما، فإن العطف على ﴿وِلْدَانٌ مُخَلَّدونَ﴾ [الواقعة: ١٧] لا على ﴿أكواب وأباريق﴾ [الواقعة: ١٨]، إذ ليس المعنى أنَّ الولدانَ يطوفون عليهم بالحور؛ وقيل: العطف على ﴿جنّات﴾ وكأنه قيل: المقرّبون في جناتِ وفاكهة ولحم طير وحور؛ وقيل: على ﴿أَكْوَابٍ﴾ باعْتِبَار المعنى؛ إذ معنى ﴿يطوف عليهم وِلْدَان مخلدون بأكواب﴾ [الواقعة: ١٧ ـ ١٨]: ينعمون بأكواب؛ وقيل في

اللفظين. **قوله: (قاسوه)** أي: فأجازوا أن يقال ما أُليطف زيداً. **قوله: (وليس كذلك)** فقد قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك في ذلك عن ابن كيسان هو كلام من لم يطلع على كلام النحويين في المسألة وما حكاه عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين، أما الكوفيون فاعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه، وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وإن كان خارجاً عن القياس. **قوله: (ولا يقال)** أي: أفعل في التعجب مصغراً إلا لمن صغر سنه. **قوله: (حكم الشيء)** أي: في الإعراب وغيره على ما يأتي له، وإن اعترض بالنظر لغيره إذ لا دخل له في هذا الفن. **قوله: (خرب)** صفة لجحر فكان حقه الرفع ولكن جر لمجاورته المجرور فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع منها اشتغال المحل بحركة المجاورة فحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا إعراب أي: وإنما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين فلا تحتاج لعامل؛ لأن الإتيان بها إنما هو لمجرد أمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى. **قوله: (كبير أناس)** صدره:

كـان أبـانـا فـي عـرانـيـن وبـلـه

فلفظ مزمل في المثال، وإن كان مخفوضاً لفظاً فهو مرفوع تقديراً، والعامل إنما يتسلط على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه أباها من جهة المعنى ولا تسلط له على الحركة اللفظية؛ لأنه غير مقتضٍ لها وإنما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية. **قوله: (مزمل)** بالجر وهو صفة لكبير فكان حقه الرفع وجر لمجاورته المجرور.

قوله: (وقيل به) أي: بالجر على الجوار. **قوله: (وقيل العطف الخ)** أي: وحينئذٍ فلا شاهد فيه وكذا فيما بعد. **قوله: (على جنات)** أي: من قوله في جنات النعيم. **قوله: (على أكواب)** المراد بها الأقداح التي لا عرا لها والأباريق التي لها عراً وخراطيم. **قوله:**

﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ بالخفض: إنه عطف على ﴿أيديكم﴾ لا على ﴿رؤوسكم﴾؛ إذ «الأَرْجُل» مغسولةٌ لا ممسوحة، ولكنّه خُفض لمجاورة ﴿رؤوسكم﴾؛ والَّذي عليه المحقِّقون أن خفضَ الجوار يكونُ في النعتِ قليلاً كما مثَّلنا، وفي التوكيد نادراً، كقوله [من البسيط]:

٩١٩ ـ يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

قال الفرَّاء: أَنْشَدَنيهِ أبو الجرّاح بخفضِ «كلِّهم»، فقلتُ له: هلا قلتَ: «كلَّهم» - يعني بالنَّصب - فقال: هو خيرٌ من الذي قلتُه أنا، ثم اسْتَنشدتُهُ إيَّاه، فأنشدنيه بالخفض، ولا يكونُ في النسَق؛ لأن العاطف يمنعُ من التجاور؛ وقال الزمخشري: لما كانت «الأرجل» من بينِ الأعضاء الثلاثة مغسولة تغسل بصبٍّ الماء عليها كانت

(إنه عطف على أيديكم) أي: وحينئذٍ فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة. **قوله: (كما مثلنا)** أي: بجحر ضب خرب وبالبيت بعده. **قوله: (وفي التوكيد نادراً)** أي: ولا يكون في العطف؛ لأن العاطف فاصل بين المتجاورين فيمنع من المجاورة والبدل على نية تكرار العامل فالعامل المقدر مانع منها لفصله. **قوله: (يا صاح الخ)** صاح مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عارية من هاء التأنيث فترخيمه شاذ، وقال ابن خروف أصله يا صاحبي فرخم أولاً بحذف الكلمة الثانية إجراءً له مجرى المركب المزجي، ثم رخم ثانياً بحذف الباء من صاحب وهو تعسف لا داعي إليه. **قوله: (كلهم)** هو بالجر لمجاورة المجرور أي: الزوجات مع أنه في المعنى توكيد لذوي المنصوب. **قوله: (إذا انحلت عرا الذنب)** أراد بالذنب الذكر كناية أي بلغ الأزواج أي: أنه إن انحلت رأس الذكر وتركوا الجماع لضعفهم لا يوجد حينئذٍ وصل من الزوجات لهم. **قوله: (هو خير)** أي: لكن المسموع عنهم هكذا.

قوله: (ثم استنشدته) أي: لعله أن يرجع عما قاله أولاً. **قوله: (ولا يكون في النسق)** أي: لا يكون الجر على المجاورة في النسق، وقوله: وقال الخ جواب عما يقال إذا لم يجز الجر بالعطف على المجاورة، فما تصنع بالآية فأجاب بما ذكره. **قوله: (تغسل)** أي: شأنها أن تغسل وقوله: بصب الماء عليها، أي: وأما الآخران فينقل الماء إليهما أي: الشأن أنه ينقل بالغرف إلى وجهه ويديه وأما في الرجلين الشأن أن يصب

---

٩١٩ ـ التخريج: البيت لأبي الغريب النصري في (خزانة الأدب ٥/ ٩٠، ٩٣، ٩٤؛ والدرر ٥/ ٦٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١؛ وتذكرة النحاة ص ٥٣٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٦٢؛ ولسان العرب ٢/ ٢٩٢ (زوج)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٥).

اللغة والمعنى: انحلّت عرى الذنب: كناية عن الضعف الجنسيّ.

يقول: يا صاحبي بلّغ جميع المتزوّجين أنّ الصلة ستنقطع بين الزوجين إذا ما أصيب الزوج بضعف جنسيّ.

مظنَّة الإسراف المذموم شرعاً، فعطف على الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبّه على وجوبِ الاقتصاد في صَبِّ الماء عليها؛ وقيل ﴿إلى الكعبين﴾ فجيءَ بالغاية إماطَةً لظنّ من يظنُّ أنها ممسوحة؛ لأن المسحَ لم تُضرَبْ له غاية في الشريعة، انتهى.

تنبيه ـ أنكر السيرافي وابن جنّي الْخَفْض على الجوار، وتأوَّلاَ قولهم: «خَرِبٍ» بالجرّ على أنه صفة لِـ «ضبّ».

ثم قال السيرافي: الأصل: خَرِبٍ الجُحْرُ منه، بتنوين «خَرِب»، ورفعِ «الجحر»، ثم حذف الضمير للعلم به؛ وحُوِّل الإسناد إلى ضمير «الضبّ»، وخُفض «الجحر» كما تقول: «مَرَرْتُ برجلٍ حسن الوَجْهِ» بالإضافة، والأصل: حسنٍ الوَجْهُ منه، ثم أُتي بضمير «الجحر» مكانه لتقدُّم ذكره فاستتر.

وقال ابن جنّي: الأصل: خَرِبٍ جُحْرُه، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف، فارتفع واستتر.

عليهما ولا يرفع لهما كما فيما قبلهما. **قوله: (فعطفت على الممسوح)** أي: لا على الأيدي حتى يكون من الجر على المجاورة في العطف. **قوله: (لا لتمسح)** أي: مسحاً حقيقياً. **قوله: (ولكن لينبه الخ)** أي: وحينئذٍ فالمسح مستعمل في حقيقته بالنسبة للرأس وفي مجازه بالنسبة للأرجل أو أنه من عموم المجاز بمعنى الإنالة. **قوله: (إماطة)** أي: إزالة. **قوله: (لأن المسح الخ)** الحاصل أن الإتيان بالغاية يدل على ما ذكر من أن الأرجل تغسل ولا تمسح لأن المسح لم تجعل له غاية في الشرع وإنما جعلت للغسل وحينئذٍ فعطفها على الممسوح إنما هو للتنبيه على طلب الاقتصاد في صب الماء عليها. **قوله: (الخفض على الجوار)** أي: في الوصف والتوكيد وغيرهما. **قوله: (ثم قال السيرافي)** أي: في بيان التأويل.

قوله: (الأصل خرب الجحر منه) أي: فالأصل الأصيل خرب الجحر منه فخرب نعت لضب جار على غير من هوله والجحر فاعل يخرب لأنها صفة مشبهة ومنه متعلق بخرب، ثم حذف منه للعلم به، وإن كان ضمير الصفة، ثم حول الإسناد لضمير الموصوف فقيل هذا جحر ضب خرب الجحر، ثم أضيف فقيل هذا جحر ضب خرب الجحر، ثم أتى بضمير الجحر مكان الجحر وقيل خرب واستتر الضمير في خرب فقد تحمل خرب ضميرين الجحر وضمير الموصوف الذي استتر أولاً فقول المصنف واستتر أي: في خرب فعنده يجوز تحمل الوصف لضميرين. **قوله: (بتنوين)** أي: خرب، وقوله: ورفع الجحر، أي: على الفاعلية. **قوله: (مع جريان الصفة الخ)** وذلك لأن الصفة إنما هي للضب وأجريت على الجحر. **قوله: (لا قاعدين)** عطف على قائم الذي هو صفة لرجل جارية على غير من هي له وقوله وقول السيرافي أي: في الجواب عن الإلزام وحاصله أن

ويلزمهما استتارُ الضمير مع جريان الصِّفة على غير مَنْ هي له، وذلك لا يجوز عند البصريّين وإن أمِنَ اللبس، وقولُ السيرافي: إن هذا مثل «مَرَرْتُ برجل قائم أَبَواهُ لا قاعِدَيْنِ» مردود؛ لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول على ما سيأتي.

ومن ذلك قولُهم: «هَنَأني ومَرَأَني» والأصل: أمرأني، وقولهم: «هُوَ رِجْسٌ نِجْسٌ» بكسر النون وسكون الجيم، والأصل نَجِسٌ بفتحة فكسرة، كذا قالوا: وإنما يتمّ هذا أَن لو كانوا لا يقولون هذا نَجِسٌ بفتحة فكسرة، وحينئذٍ فيكون محلّ الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب، وأمَّا إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدّم رجس؛ إذ يقال

قاعدين في المثال صفة لرجل؛ لأن المعطوف على الصفة صفة وهي جارية على غير من هي له؛ لأن ضمير قاعدين للأبوين ولم يبرز الضمير فيها وإلا لقيل قاعدين هما فكما جاز عدم الإبراز في قاعدين فليجز في خرب.

قوله: (لأن ذلك) أي: جعل الوصف الجاري على غير من هو له غير محتوٍ على الضمير إنما يجوز الخ. **قوله: (إنما يجوز في الوصف الثاني)** أي: لاشتماله على ضمير الموصوف استلزاماً فكأنه جار على من هوله بيان ذلك أن الضمير في قاعدين عائد على الأبوين المشتمل على ضمير الرجل؛ لأن الضمير في أبواه للرجل وضمير قاعدين عائد الأبوين المشتمل على ضمير الرجل وحينئذٍ فقاعدين مستلزم لضمير الرجل فمحل تعين إبراز الضمير في الصفة إذا جرت على غير من هي له إذا لم تكن محتوية على ضمير الموصوف استلزاماً وإلا لم يجب الإبراز. **قوله: (إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول)** أي: وخرب في المثال ليس وصفاً ثانياً مثل قاعدين فقياس خرب على قاعدين قياس مع الفارس. **قوله: (على ما سيأتي)** أي: في القاعدة الثامنة. **قوله: (ومن ذلك)** أي: مما يعطي حكم المجاور واعلم أن ما ذكره من الأمثلة ما عدا قوله سلاسلا في الآية الأولى حذفه؛ لأنه لا دخل له في الإعراب الذي وعد أنه إنما يأتي في كتابه بالأحكام المتعلقة به. **قوله: (هنأني)** أي: أتاني هنيئاً بلا مشقة وقوله: ومرأني أي: جعل عيشي مريئاً أي: حميد المعيشة مستحسناً إلا أن الهمزة حذفت منه عند اقترانه بهنأني طلباً للمشاكلة. **قوله: (بفتحة فكسرة)** أي: فكسروا النون وسكنوا الجيم طلباً لمشاكلة ما قبله.

قوله: (كذا قالوا) أي: قال العلماء أن الكسر والسكون في رجس نجس لأجل المشاكلة. **قوله: (وإنما يتم هذا)** أي: ما قالوه، وقوله: أن لو كانوا أي: العرب لا يقولون هنا، أي: عند اجتماع رجس ونجس. **قوله: (وحينئذٍ)** أي: وحينئذٍ كانوا لا يقولون عند الاجتماع نجس بفتح فسكر وقوله: إنما هو الالتزام أي: التزام الكسر والسكون، وقوله: للتناسب متعلق بالاستشهاد. **قوله: (وأما إذا لم يلتزم)** أي: الكسر مع السكون عند الاجتماع بأن كانوا تارة يكسرون النون ويسكنون الجيم وتارة يفتحون النون ويكسرون الجيم فلا يكون الكسر مع الإسكان شاهداً للتناسب؛ لأن هذا جائز بدون تقدم

«فِعْلٌ» بكسرةٍ فسكون في كل «فَعِلٍ» بفتحة فكسرة، نحو: «كَتِفٍ»، و«لَبِنٍ»، و«نَبِقٍ»، وقولهم: «أَخَذَهُ مَا قَدُمَ وَمَا حَدُثَ» بضم دال «حَدُثَ»، وقراءة جماعة: ﴿سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً﴾ [الفرقان: ٤] بصرفِ «سلاسل»، وفي الحديث: «ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»، والأصل: مَوْزورات بالواو لأنه من «الوِزْرِ»، وقراءة أبي حبة ﴿يُؤْقِنون﴾ [البقرة: ٤] بالهمزة، وقوله [من الوافر]:

٩٢٠ ـ أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُؤْسَى ... وَجَعْدَةُ، إِذْ أَضَاءَهُمَا الوَقُودُ

بهمز «المُؤْقدين»، و«مُؤْسى» على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهمزت كما قيل في «وجوه»: «أُجُوه»: وفي «وُقِّتت»: «أُقِّتَتْ»، ومن

رجس. **قوله: (في كل فعل)** أي: في كل كلمة على وزن فعل سواء كانت اسماً أو فعلاً سواءً كانت عينها حرف حلق مثل فخذ وشهد أو غير حرف حلق كما ذكره من الأمثلة ولهم في تخفيف ذلك وجه آخر وهو إسكان العين وإبقاء الفاء على الفتح كفخذ وكتف هذا في الاسم، وأما الفعل، فإن كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه حرف حلق من جواز الوجهين المذكورين وجواز اتباع فإنه لعينه في الحركة فيكون لك في نحو شهد وفخذ من الوجوه الفرعية ثلاثة فتح الأول وإسكان الثاني وكسر الأول وإسكان الثاني وكسرهما، وإن لم تكن عينه حرفاً حلقياً نحو علم فليس فيه من الفرعية إلا وجه واحد وهو إسكان العين مع إبقاء الفاء على فتحها وعلى هذا يتخرج اللغز وهو قوله:

خليلي دمع العين حزناً كوى القلبا

بسكون الميم وفتح العين من دمع وبرفع العين. **قوله: (وقولهم)** عطف على قوله سابقاً قولهم هنأني. **قوله: (بضم دال حدث)** أي: والأصل بفتحها فضمت قصداً لمناسبة الازدواج. **قوله: (بصرف سلاسلا)** أي: ليناسب ما بعده وهو أغلالاً وسعيراً. **قوله: (مأزورات غير مأجورات)** أي: فهمز الأول لتناسب همز الثاني ومشاكلته، أي: ارجعن وعليكن الوزر لا الأجر وقال النبي ﷺ «لهن ذلك لأنهن كن جالسات ينتظرن جنازة». **قوله: (بالهمزة)** أي: لمجاورة المهموز وهو الآخرة. **قوله: (أحب المؤقدين الخ)** البيت لجرير يمدح هشام بن عبد الملك وموسى ابنه وجعدة بنته وكانا يوقدان نار القرى. **قوله: (على إعطاء الواو الخ)** أي: وكذا يؤقنون في الآية. **قوله: (حكم الواو المضمومة)** أي:

---

٩٢٠ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ٢٨٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٢، ٨/ ٧٤؛ والخصائص ٢/ ١٧٥، ٣/ ١٤٦، ١٤٩، ٣١٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢؛ والمحتسب ١/ ٤٧؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٨٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ص ٢٠٦؛ والمقرب ٢/ ١٦٣؛ والممتع في التصريف ١/ ٩١، ٣٤٢، ٢/ ٥٦٥).

اللغة: المؤقدين من موقد النار: من يشعلها. موسى وجعدة من أبناء الشاعر.

المعنى: أحب الناس إليّ ابني موسى، وبنتي جعدة، ولا سيما عند إيقادهما النار.

ذلك قولُهم في «صُوَّم»: «صُيَّم»، حملاً على قولهم في «عُصُوٌّ»: «عِصِيٌّ»، وكان أبو علي ينشد في مثل ذلك [من الرجز]:

٩٢١ ـ قَـدْ يُـؤْخَـذُ الْـجَـارُ بِـجُـرْمِ الْـجَـارِ

القاعدة الثالثة

قد يُشْرِبُون لفظاً معنى لفظٍ فيُعْطونه حُكْمَهُ، ويُسمَّى ذلك تضميناً.

وفائدته: أن تُؤدِّي كلمةٌ مؤدَّى كلمتين. قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع

والواو إذا كانت مضمومة بالفعل يجوز قلبها همزة، ولكن في هذا شيء، وذلك لأن القاعدة إعطاء الشيء حكم مجاور ذلك الشيء وهنا ليس الأمر كذلك ا هـ تقرير دردير. **قوله: (ومن ذلك الخ)** حاصله أن لام الكلمة إذا كانت واواً وقبلها واو فتدغم وتقلب الواو المتطرفة ياء وتدغم فأجرى عين الكلمة في ذلك مجرى لام الكلمة، وأنت خبير بأن هذا خارج عن القاعدة تأمل ا هـ تقرير دردير.

قوله: (في عصو) أصله عصوو ووقعت الواو متطرفة فقلبت ياء ثم قلبت الواو الأولى ياء. **قوله: (قد يشربون لفظاً معنى لفظ)** هذا ظاهر في تغاير المعنيين فلا يشمل نحو أحسن بي أي لطف فإن اللطف والإحسان واحد، فالأولى أن التضمين إلحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو في الجملة أعني باتحاد أو تناسب. **قوله: (أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين)** ظاهر في أن الكلمة تستعمل في حقيقتها ومجازها ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى: ﴿للذين يؤلون من نسائهم﴾ [البقرة: ٢٢٦] ضمن معنى يمتنعون من نسائهم بالحلف وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز من باب إطلاق السبب على المسبب فقد أطلق فعل الإيلاء مراداً به ذانك المعنيان جميعاً، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك وهو أي الجمع المذكور إنما يتأتى على قول الأصوليين أن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة أما على طريقة البيانيين من اشتراط كونها مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، فقيل إن التضمين حقيقة ملوحة لغيرها وقدر السعد العامل مع بقاء الفعل مستعملاً في معناه الحقيقي، فالفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا أحمد إليك فلاناً معناه أحمده منهياً إليك حمده ويقلب كفيه على كذا، أي: نادماً على كذا فمعنى الفعل التروك وهو المضمن معتبر على أنه قيد لمعنى الفعل المذكور وزعم بعضهم أن التضمين بالمعنى الذي ذكره السعد وهو جعل وصف الفعل المتروك حالاً من فاعل المذكور يسمى تضميناً بيانياً وأنه مقابل للنحوي وقيل إن التضمين من باب المجاز

---

٩٢١ ـ **التخريج**: هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في مجمع الأمثال ٢/ ١٠٩. يضرب في معاقبة البريء لإرهاب المجرم.

معنى ﴿وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨] إلى قولك: ولا تقتحم عيناك مجاوزين إلى غيرهم ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، أي: ولا تضمُّوها إليها آكلين، ا هـ.

ومن مُثُلِ ذلك قولُه تعالى: ﴿الرَّفَثُ إِلى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] ضُمِّن الرفث معنى الإِفْضَاء، فعُدِّي بـ «إلى» مثل ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]، وإنما أصل الرَّفث أن يتعدَّى بالباء، يقال: «أَرْفَثَ فُلاَنٌ بامرأته»؛ وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥] أي: فلن تُحرَموه، أي: فلن تُحرموا ثوابَه، ولهذا عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد؛ وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي: لا تنووا، ولهذا عُدِّي بنفسه لا بـ «على»؛ وقوله تعالى: ﴿لا يَسَّمَّعُونَ إِلى الْمَلإِ الأَعْلَى﴾ [الصافات: ٨]، أي: لا يُصْغون؛ وقولُهم: «سَمِعَ الله لمن حَمِدَه» أي: استجاب، فعُدِّي «يسمع» في الأوّل بـ «إلى» وفي الثاني باللام؛ وإنما أصلُه أن يتعدَّى بنفسه مثل: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾ [ق: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي يميز، ولهذا عُدِّي بمن لا بنفسه، وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦] أي يمتنعون من وطء نسائهم بالْحَلِف؛ فلهذا عُدّي بمن، ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال «حلف من كذا» بل حلف عليه ـ قال: «من» متعلِّقة بمعنى: للذين، كما تقول:

ويعتبر المعنى الحقيقي قيداً وهذا هو الذي اعتبره الزمخشري؛ فعلى مذهب السعد يقال ولا تأكلوا أموالهم ضاميها إلى أموالكم وعلى مذهب الزمخشري تقول ولا تضموها إليها آكلين وقيل إن التضمين من الكناية أي: لفظ أريد به لازم معناه فالأقوال خمسة وانظر ما بيان صحة الأخير منها تأمل ا هـ تقرير دردير.

قوله: (مجاوزين إلى غيرهم) أي: في حال كونهما مجاوزين ومنصرفين إلى غير الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي أعني الفقراء. **قوله: (لا إلى واحد)** أي: فنائب الفاعل واحد والمصرح به الثاني. **قوله: (في الأول)** أي: في الموضع الأول وقوله: وفي الثاني مراده أنه ثانٍ في المادة وإلا فالأول يسمعون والثاني سمع. **قوله: (وإنما أصله أن يتعدى بنفسه)** قال في الكشاف: فإن قلت أي فرق بين سمعت فلاناً يتحدث وسمعت حديثه وبين قولك سمعت إلى حديثه، قلت المعدى بنفسه يفيد الإدراك فقط والمعدى بإلى يفيد الإصغاء مع الإدراك. **قوله: (بالحلف)** أشار بذلك إلى أن يؤلون مضمن معنى يمتنعون مع معناه الأصلي وهو الحلف. **قوله: (بمعنى للذين)** أي: لا بقوله يؤلون والأوضح بمتعلق للذين، أي: التربص كائن للذين وكائن من نسائهم.

لي منك مَبَرَّةٌ، قال: وأما قول الفقهاء: «آلى من امْرَأته» فغلَط أوقَعَهُمْ فيه عدمُ فهم المتعلّق في الآية، وقال أبو كبير الهذلي [من الكامل]:

٩٢٢ ـ حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْؤودَةٍ كَرْهاً، وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ

وقال قبله [من الكامل]:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

مَزْؤودة: أي: مذعورة، ويُرْوى بالجر صفة لِـ «ليلة» مثل ﴿وَاللَّيْلِ إذا يَسْرِ﴾

قوله: (لي منك مبرة) أي: مبرة كائنة لي وكائنة منك. **قوله: (عدم فهم المتعلق)** أي: عدم فهمه فهماً صحيحاً إذ فهموا ان قوله من نسائهم متعلق بيؤلون. **قوله: (وقال أبو كبير)** أي: في وصف ربيبه تأبط شراً، والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المرأة فيشد وسطها، ثم ترسل الأعلى على الأسفل إلى الركبة والأسفل ينجر إلى الأرض، وإنما ذكر أن أمه كانت مكرهة؛ لأن ذلك عند العرب من الحالات التي تقتضي نجابة الولد ومن كلام بعضهم إذا أردت أن تنجب الولد أي: تأتي بالولد نجيباً كريماً فأغضبها عند الجماع بحيث تكون كارهة له وكان السبب فيه أن غضب المرأة في تلك الحالة يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها في الولد حظ كامل ويكون كمال الشهوة لأبيه فيكتسب بذلك إتمام خصال الرجولية. **قوله: (لم يحلل)** أي: غير مفكوك وبعده:

فأتت به حوش الفؤاد مبطناً سهداً إذا ما نام ليل الهوجلِ

قوله: (ممن حملن) ضمير حملن للنساء، وإن لم يجر لهن ذكر؛ لأن المراد مفهوم وعواقد لحكاية الحال الماضية، ولهذا أعمله نحو وكلبهم باسط ذراعيه وإضافة حبك للنطاق من إضافة الصفة للموصوف، أي: النطاق المحبوك، أي: المنقوش والحبك شقة تشد به المرأة وسطها والحبك الطي والطريق في الرمل ونقش يشبهه وقوله: فشب، أي: فكان في زمن الشباب غير مهبل أي: غير كثير اللحم من قولك هبله اللحم أثقله والضمير في به عائد على من باعتبار لفظها والمعنى أن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت بهم الأمهات وهن غير مستعدات للفراش فنشأ محموداً مرضياً. **قوله: (مزؤدة)** بالزاي كما قاله الشمني وقوله: ويروى أي: وهو يروى؛ لأنه لا يروى إلا بالجر صفة أو بالنصب. **قوله: (مثل والليل إذا يسرى)** أي: مثله في الإسناد المجازي إذ الليل لا يخاف بل يخاف منه ولا

---

٩٢٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي كبير الهذلي في (شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٧؛ ولسان العرب ١١/ ١٧٦ (حمل)؛ وله أو لابن جمرة في شرح شواهد المغني ١/ ٢٢٦، ٢/ ٩٦٤؛ ولسان العرب ١١/ ٢٦٧ (شمل).

اللغة: مزؤودة: مذعورة، خائفة. النطاق: شقة تلبسها المرأة فتشد وسطها.

المعنى: إن الشاعر يقول: إنه ممن حملته أمه وهي مذعورة غير مستعدة للفراش فنشأ محموداً مرضياً، وقد كانت العرب تستحسن إتيان المرأة وهي مذعورة ليأتي الولد نجيباً.

[الفجر: ٤]، وبالنصب حالاً من «المرأة»، وليس بقويّ، مع أنه الحقيقة، لأن ذكر «الليلة» حينئذ لا كبير فائدة فيه. والشاهد فيهما أنه ضُمِّن «حَمَل» معنى «عَلِق»، ولولا ذلك لُدِّي بنفسه مثل ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً﴾ [الأحقاف: ١٥]، وقال الفرزدق [من الرجز]:

٩٢٣ ـ كَيْفَ تَرَانِي قَالِباً مِجَنِّي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَاداً عَنِّي

أي: صَرَفَه عني بالقتل.

وهو كثير، قال أبو الفتح في كتاب التمام: أحْسِبُ لو جُمِعَ ما جاءَ منه لجاء منه كتابٌ يكون مِئِينَ أوراقاً.

يسرى بل يسرى فيه.

قوله: (وليس بقوي) أي: ليس المعنى على النصب على الحال بقوي وقوله: مع أنه الحقيقة أي: لأن الذعور وهو الخوف من أوصاف المرأة فهو حال منها. **قوله: (حينئذٍ)** أي: حين نصب مذعورة على الحال. **قوله: (لا كبير فائدة الخ)** أي: لأنه لبيان الواقع فلا دخل له في المدح؛ لأن كون حملها ليلاً أو نهاراً لا دخل له في المدح، وأما على رواية الجر فالمعنى قوي؛ لأن كون حملها في ليلة يتوقع فيها الخوف يفيد أن أمه كانت كارهة للجماع. **قوله: (فيهما)** أي: في البيتين حيث قال حملت وقال ممن حملن به. **قوله: (مجني)** المجن بكسر الميم، الترس والجمع مجان بفتحها أخذاً من الجنة وهي الستر؛ لأن صاحبه يستتر به عما يقصد به من مكروه، وقالياً بالياء المثناة التحتية: أي: باغضاً وهاجراً وضبطه الشمني بالموحدة ولعل معناه وضعه على عكس الاتقاء فيوافق نسخة المثناة، أي: هاجراً وزياد هو ابن أبيه الذي استلحقه معاوية بن أبي سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه من أبيه أسلم في زمان أبي بكر وولد في عام الفتح على فراش الحارث ابن كلدة من زوجته سليلة جاريته وولي العراق سنة ثمانٍ وأربعين، ومات سنة ثلاث وخمسين. **قوله: (وهو)** أي: التضمين كثير، وقوله: قال أبو الفتح دليل لقوله وهو كثير.

قوله: (قال أبو الفتح الخ) هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسي، وقيل: الثاني فقط وظاهر أنه ليس كل حذف مقيساً وكذا المجاز إذا ترتب عليه حكم زائد.

---

٩٢٣ ـ التخريج: الرجز للفرزدق في (الخصائص ٢/ ٣١٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٠٠؛ والمحتسب ١/ ٥٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٧، ٢/ ١٠٩، ١٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢).

اللغة: المجن: الترس.

المعنى: لا تعجب من تركي سلاحي، فقد كفاني الله شر زياد بالموت، وأراحني من قتاله وأذيته.

القاعدة الرابعة

أنهم يُغَلِّبون على الشَّيءِ ما لغيره، لتناسبٍ بينهما أو اختلاط.

فلهذا قالوا: «الأبَوَيْنِ» في الأب والأمّ، ومنه ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، وفي الأب والخالة، ومنه: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، و«المشرِقَيْن»، و«المغربَيْنِ» ومثله «الخافقانِ» في المشرق والمغرب، وإنما الخافِقُ المغربُ؛ ثم إنما سُمّي خافقاً مجازاً، وإنما هو مَخْفُوقٌ فيه؛ و«القمرينِ» في الشمس والقمر، قال المتنبي [من الكامل]:

٩٢٤ ـ وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا فَأَرَتْنِيَ الْقَمَرَيْنِ فِي وَقْتٍ مَعَا

قوله: (إنهم يغلبون على الشيء ما لغيره) وذلك بأن يطلق اسمه على الآخر ويثني بها الاعتبار قصداً إليه وإلى الآخر جميعاً حتى يكون معنى الأبوين المسميين بالأب، قال التفتازاني: أما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه، وانه من أي أنواعه لم أواحدا حام حوله لكن أنت خبير بأن قول المصنف للتناسب يقتضي أن الأول أعني التغليب للتناسب استعارة للمشابهة، والثاني وهو التغليب للاختلاط مجاز مرسل للضدية أو المجاورة وهو ظاهر في جعل الأم أبا مثلاً وأما أبوين لحقيقة ومجاز باعتبارين أو أنه من عموم المجاز بأن يفسر الأبوين بالوالدين ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (لتناسب بينهما)** أي: بأن كانا متصاحبين أو متشابهين أو متقابلين. **قوله: (فلهذا قالوا الأبوين الخ)** هذا مثال التغليب للتناسب وكذا المشرقين والمغربين والعمرين ومثال التغليب للاختلاط ما يأتي بعد. **قوله: (لكل واحد)** دفع به توهم أن السدس للمجموع. **قوله: (وفي الأب والخالة)** أي: بناءً على أن زوجة يعقوب في ذلك الوقت هي خالة يوسف، وأن أمه ماتت وقيل إن الموجودة إذ ذاك إنما هي أمه وعلى الأول، فالتغليب لمناسب أي: وجود التصاحب. **قوله: (والمشرقين)** هذا عطف على الأبوين أي: وقالوا المشرقين والمغربين، قيل: أنه لا تغليب في هذا، والمراد مشرق الصيف ومشرق الشتاء ومغربهما وقيل مشرق الشمس ومشرق الفجر ومغرب الشمس ومغرب الشفق. **قوله: (وإنما الخافق المغرب)** أي: وأما المشرق فهو محل الطلوع فالخافق محل الخفوق أي: الغروب. **قوله: (مخفوق فيه)** من خفق النجم غرب وقيل إنه لا تغليب وإنه من خفق اضطرب لاضطراب الأرياح والكواكب أو الليل والنهار فيهما. **قوله: (والقمرين)** أي: وقالوا القمرين فغلب هنا المذكر على المؤنث إذ لا بد للمغلب من مزية فيغلب المذكر على المؤنث والأشرف على غيره.

قوله: (واستقبلت الخ) قبله:

---

٩٢٤ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في (ديوانه ٢/ ٤).

المعنى: نظرت الحبيبة إلى السماء فغلب قمر السماء على وجهها فرأيت قمرين في وقت واحد فشبه حبيبته بالقمر.

أي: الشمس وهو وجهها وقمر السماء. وقال التبريزيّ: يجوز أنه أراد قمراً وقمراً؛ لأنه لا يجتمع قمران في ليلة كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر. ا هـ.

وما ذكرناه أمدح، و«القمران» في العرف الشمسُ والقمرُ؛ وقيل: إن منه قول الفرزدق [من الطويل]:

٩٢٥ ـ أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ   لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ

وقيل: إنما أراد محمَّداً والخليل عليهما الصَّلاةُ والسلام؛ لأن نسبه راجع إليهما بوجه، وإن المرادَ بالنجوم الصَّحابة؛ وقالوا: «العُمَرَيْنِ» في أبي بكر وعُمَر؛ وقيل: المراد عُمَر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، فلا تغليب، ويُرَدُّ بأنه قيل لعثمان رضيَ الله عنه: نسألك سيرة العمرين؛ قال: نعم؛ قال قتادة: أَعْتَقَ الْعُمَرَانِ فمن بينهما من

نشرت ثلاث ذوائب من شعرها   في ليلة فأرت ليالي أربعاً

قوله: (يجوز أنه أراد قمراً وقمراً) أي: وحينئذٍ فلا تغليب بل فيه حقيقة ومجاز وقوله: لأنه لا يجتمع الخ علة لمحذوف، أي: إنه أراد قمراً وقمراً وصح التعجب؛ لأنه الخ ا هـ تقرير دردير. **قوله: (أنه أراد قمر أو قمراً)** أي: أن القمر انطبع في صفاء وجهها فرأيتهما كما قال:

وإذا نظرت إلى محاسن وجهه   ألفيت وجهك في سناه غريقاً

هذا هو الأبلغ ويشير له قوله معاً لا ما يتبادر من أنه نظر لها وللقمر في محله والحاصل أن كلام التبريزي محتمل لأمرين وحمله على ما قلناه أبلغ وعلى كل منهما لا تغليب في البيت، وما قاله المصنف من التغليب أمدح. **قوله: (أمدح)** أي: لأن جعل وجهها شمساً أبلغ وأعظم؛ ولأن القمرين في العرف للشمس والقمر، فالمصنف ذكر وجهاً واحداً للأمدحية. **قوله: (والقمران في العرف)** أي: كما يشهد له التعريف بأل المفيدة للعهد ومقتضى كلام التبريزي التنكير. **قوله: (ان منه)** أي من التغليب. **قوله: (لنا قمراها)** أي: الشمس والقمر والمراد بالنجوم الكواكب. **قوله: (إنما أراد)** أي: بالقمرين محمداً والخليل مجازاً. **قوله: (وقالوا العمرين)** غلبوا الأخف، وقيل: لطول مدة عمره فكثر استعماله وقوله: فلا تغلب أي: في كل ما ورد فيه العمرين.

قوله: (قيل لعثمان) أي: وقد كان قبل عمر بن عبد العزيز. **قوله: (سيرة العمرين)**

---

٩٢٥ ـ التخريج: البيت للفرزدق في (ديوانه ١/ ٤١٩؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٠٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٩١، ٩/ ١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٣، ٢/ ٩٦٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٠/ ١٧٣ (شرق)، ١١/ ٥٣٩ (قبل)؛ والمقتضب ٤/ ٣٢٦).

اللغة: أطراف السماء: جهاتها. قمراها: الشمس والقمر.

المعنى: لقد ملكنا السماء بمجدنا، وخضع لنا ما فيها من شمس وقمر.

الخلفاء أُمهَّات الأولاد، وهذا المراد به عمر وعمر؛ وقالوا «العَجَاجَيْنِ» في رؤبة والعجَّاج؛ و«المَرْوَتَيْنِ» في الصَّفا والمَرْوة.

ولأجلِ الاختلاط أُطلقت «مَنْ» على ما لا يعقل في نحو: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ، وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ، وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَع﴾ [النور: ٤٥] فإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى: ﴿كل دَابَّةٍ مِن مَاءٍ﴾ [النور: ٤٥]، وفي ﴿مَن يَمْشي عَلى رِجْلَيْنِ﴾ اختلاط آخر في عبارة التفصيل؛ فإنه يعمُّ الإنسان والطائر؛ واسمُ المخاطَبين على الغائبين في قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] لأن «لعلَّ» متعلِّقة بـ «خلقكم» لا بـ «اعبدوا»؛ والمذكرين على المؤنث حتى عُدَّت منهم في ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾

أي: أبي بكر وعمر. **قوله: (وهذا)** أي: قوله: أعتق العمران. **قوله: (أطلقت الخ)** أي: على وجه التغليب وهذا مثال التغليب للاختلاط.

قوله: (كل دابة من ماء) أي: إن قوله من ماء فيه اختلاط وفصله بقوله فمنهم من يمشي على بطنه الخ، وفيه أيضاً اختلاط آخر؛ لأن الذي يمشي على رجلين يعم الإنسان وغيره. **قوله: (واسم المخاطبين)** عطف على من من قوله أطلقت من على ما يعقل أي: لأجل الاختلاط أطلقت من على ما لا يعقل وأطلق اسم المخاطبين على الغائبين بطريق التغليب في هذه الآية وبيان ذلك أن لعلكم متعلقة، أي: لها تعلق وارتباط بخلقكم والخلق واقع على المخاطبين وعلى الغائبين وهم المعبر عنهم بالموصول المعطوف، وحاصل المعنى خلقكم والذين من قبلكم لأجل التقوى فكان مقتضى الظاهر أن يقال لعلكم تتقون ولعلهم يتقون لكن غلب المخاطبين على الغائبين فقيل لعلكم تتقون، والمراد الجميع وليست لعل متعلقة باعبدوا لينتفي التغليب لظهور أنه ليس المراد اعبدوا ربكم لأجل التقوى لما يفضي إليه من تعليل الشيء بنفسه.

قوله: (على الغائبين) أي: للعموم السابق.

قوله: (لعلكم تتقون) أي: خلقكم وخلق من قبلكم لأجل التقوى والحاصل أنه تقدم غائب وهو والذين من قبلكم ومخاطبون وهو مدلول خلقكم، وأطلق ضمير المخاطب في لعلكم عليهما. **قوله: (لا باعبدوا)** أي: لئلا يلزم تعليل الشيء بنفسه، أي اعبدوا لأجل التقوى والتقوى هي العبادة.

قوله: (والمذكرين) أي: ولأجل الاختلاط أطلق اسم المذكرين فهو عطف على المخاطبين. أي: أطلق اسم المخاطبين وأطلق اسم المذكرين. **قوله: (والمذكرين على المؤنث الخ)** يعني: ولأجل الاختلاط أطلق وصف المذكرين على المؤنث، وهذا هو تغليب المذكر على المؤنث في صفة مشتركة بينهما تطلق على كل منهما بصيغة تمتاز عن الصيغة الأخرى بعلامة فإذا أريدا معاً أتى بصيغة المذكر كقوله تعالى: وكانت أي: مريم

[التحريم: ١٢]، والملائكة على إبليس حتى استُثْني منهم في ﴿فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤] وغيرها؛ قال الزمخشري: والاسْتِثْناء متّصل، لأنه واحد من بين أظهرِ الألوفِ من الملائكة؛ فغلبوا عليه في ﴿فسجدوا﴾ ثم استثني منهم استثناء أحدهم؛ ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعاً.

ومن التَّغليب ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنا﴾ [الأعراف: ٨٨] بعد ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]، فإنّه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملّتهم قطّ، بخلاف الذين آمنوا معه. ومثله ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِن الأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]، فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام؛ فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام؛ ومعنى ﴿يذرَؤُكم فيه﴾ يبثكم

من القانتين أي: المطيعين فعدت الأنثى من الذكور حيث جعلت بمنزلتهم في التعبير بلفظ يخص به الذكور وضعاً ا هـ دماميني. **قوله: (في وكانت من القانتين)** أي: فلو لم يغلب لقال من القانتات. **قوله: (والملائكة)** أي: وأطلق اسم الملائكة وهذا من تغليب الجنس الكثير الإفراد على فرد من جنس آخر مغمور فيما بين تلك الأفراد بأن يطلق اسم ذلك الجنس متناولاً لذلك الفرد كقوله تعالى: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا﴾ [البقرة: ٣٤] الآية فإن إبليس داخل فيما أريد بلفظ الملائكة، ولذلك تناوله الأمر بالسجود، وكان استثناؤه من قوله تعالى: ﴿فسجدوا﴾ متصلاً على ما هو والأصل في الاستثناء. **قوله: (ويجوز أن يكون منقطعاً)** وجهه أنه ليس بملك فلا يتناوله اسم الملائكة لكن ذكر الإباء والاستكبار يدل على أنه مأمور بالسجود تبعاً كالعامة مع العلماء، وإن لم يتناوله لفظ الملائكة. **قوله: (ويجوز أن يكون منقطعاً)** أي: بالنظر للمعنى الحقيقي، أي: نظراً لكونه ليس من الملائكة.

قوله: (بخلاف الذين آمنوا معه) أي: فإنهم كانوا من أهل ملتهم فغلبوا في العود عليه وإن كان حقه أن لا يستعمل إلا في قومه، وفي الخطاب، أي: في قوله لتعودن تغليب أيضاً للاختلاط؛ لأن الخطاب في أو لتعودن حيث عبر بالجمع شامل لشعيب وللذين معه أن المخاطب إنما هو شعيب فقط، والحاصل أن الآية فيها تغليبان أحدهما تغليب أتباعة عليه في نسبة العود إلى تلك الملة وهذا مذكور في المتن والثاني تغليب شعيب في الخطاب عليهم حيث عبر بالجمع مع أن المخاطب هو فقط. **قوله: (يذرؤكم فيه)** أي: فإن الميم شامل للعاقل ولغيره فلولا أنه غلب لقال يذرؤكم ويذرؤكن وغلب الخطاب على الغيبة؛ لأن الكاف في يذرؤكم صادق بالإنعام الذي هو من قبيل الغيبة وصادق بالضمير المخاطب في لكم فلولا أنه غلب المخاطب لقال يذرؤكم وإياهن. **قوله: (فإن الخطاب فيه)** أي: في قوله يذرؤكم. **قوله: (فغلب المخاطبون والعاقلون الخ)** أي: ففي الآية تغليبان؛ لأن المعنى جعل لكم أي: خلق لكم أيها الناس من أنفسكم أي: من جنسكم أزواجاً، أي: حلائل أو ذكوراً وأناثاً وخلق للأنعام من جنسها أزواجاً يذرؤكم،

ويكثركم في هذا التدبير؛ وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجاً حتى حصل بينهم التوالد؛ فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبثّ والتكثير؛ فلذا جيء بـ «في» دون الباء؛ ونظيره ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] وزعم جماعة أن منه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، ونحو: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهلونَ﴾ [النمل: ٥٥]، وإنما هذا من مراعاة المعنى؛ والأول من مراعاة اللفظ.

أي: يبثكم ويكثركم أيها الناس والأنعام فيه أي: في هذا الجعل الذي هو منبع التكثير بالتناسب والتوالد ففي لفظ كم غلب المخاطبون أعني الناس على الغيب، أعني الأنعام، وإلا لقال يذرؤكم وإياهن وغلب فيه أيضاً العقلاء على غيرهم وإلا لقال يذرؤكم وإياكن قال بعض ونعم ما قال لتغليب المخاطبين على الغيب جيء بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء جيء بالميم لا بالنون ا هـ دماميني. **قوله: (وهو أن جعل للناس الخ)** أي: وهو جعل الأزواج للناس والأنعام. **قوله: (ولكم في القصاص حياة)** لما كان مشروعية القصاص يترتب عليه الحياة بولغ فيه حتى جعل كالحياة لها فلهذا عبر بفي دون الباء. **قوله: (إن منه)** أي: من التغليب.

قوله: (يا أيها الذين آمنوا) أي: فالنداء مفيد للخطاب والذين من قبيل الغيبة فغلب الغيبة، وقال آمنوا، ولو غلب الخطاب لقال آمنتم. **قوله: (بل أنتم قوم تجهلون)** أي: أن أنتم هذا من قبيل الخطاب وقوله: قوم من قبيل الغيبة فغلب الخطاب وقال تجهلون. **قوله: (وإنما هذا من مراعاة المعنى الأول من مراعاة اللفظ)** يعني: أن الآية الثانية من قبيل ما روعي فيه المعنى دون اللفظ، وذلك لأن تجهلون صفة لقوم فمقتضى الظاهر أن يكون الضمير العائد عليه ضميره غيبة إذ هو اسم ظاهر فطريقه الغيبة لكن لما كان القوم المعني به هنا المخاطبون بقوله: أنتم روعي معناه فجعل ضمير خطاب وترك رعاية لفظه فلم يجعل ضميره غيبة وأما الآية الأولى فروعي فيها اللفظ؛ لأن الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادى مخاطب فروعي لفظه دون معناه فقيل آمنوا بطريق الغيبة ولم يقل بآمنتم بطريق الخطاب ا هـ دماميني.

قوله: (وإنما هذا) أي: قوله بل أنتم قوم تجهلون من مراعاة المعنى وذلك لأن تجهلون وصف لقوم الذي هو من قبيل الغيبة لكن لما كان في المعنى عبارة عن المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة حيث قيل تجهلون بالتاء قال الشمني لا يخفى أن مراعاة المعنى لا تدفع التغليب إذ لا منافاة بين التغليب ومراعاة جانب المعنى على اللفظ، بل فيه تحقيق لتغليب المعنى. **قوله: (والأول من مراعاة اللفظ)** المراد بالأول يا أيها الذين آمنوا، أي: إن الذين في اللفظ من قبيل الغيبة، وإن كان في المعنى هو المنادى فهو مخاطب وروعي اللفظ، فقيل آمنوا ولم يراع المعنى بحيث يقال آمنتم؛ لأن من حق العائد على الموصول أن يكون بلفظ الغيبة والتغليب وإن كان المعنى على اللفظ لا يكون اللفظ على المعنى.

القاعدة الخامسة

أنهم يعبرون بالفعل عن أمور:

أحدها: **وقوعه**؛ وهو الأصل.

والثاني: **مُشَارفته**؛ نحو: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١]، أي: فشارفْن انقضاء العدة ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لأزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، أي: والذين يُشارفون الموت وتَرْكَ الأزواج يوصون وصيّة، ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّة﴾ [النساء: ٩]، أي: لو شارفوا أن يتركوا، وقد مضت في فصل «لو» ونظائرها؛ ومما لم يتقدّم ذكره قوله [من الطويل]:

٩٢٦ ـ إلـى مَـلِـكٍ كَـادَ الْـجِـبَـالُ لِـفَـقْـدِهِ تَـزُولُ، وَزَالَ الـرَّاسِـيَـاتُ مِـنَ الـصَّـخْـرِ

الثالث: **إرادته**؛ وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط، نحو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فاسْتَعِذْ باللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]، ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦]، ﴿وَإِذا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾ [البقرة: ١١٧] و[آل عمران: ٤٧]، ﴿وإِنْ حَكَمْتَ فاحْكُمْ بينهم بالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢]، ﴿وإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]، ﴿إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلاَ تَتَنَاجَوْا بالإِثْم والْعُدْوَانِ﴾ [المجادلة: ٩]، ﴿إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا﴾ [المجادلة: ١٢] الآية، ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، وفي الصحيح:

قوله: (أحدها وقوعه) نحو قام زيد وضرب زيد عمراً. **قوله: (أي فشارفن انقضاء العدة)** أي: لأنه إذا مضت العدة فلا إمساك. **قوله: (أي: لو شارفوا أن يتركوا)** أي: لأنهم إذا ماتوا لم يتأت حصول خوف منهم. **قوله: (وقد مضت)** أي: هذه الآية. **قوله: (وزال الراسيات)** أي: شارفت الزوال؛ لأن الراسيات من الصخر لم تزل بالفعل. **قوله: (إرادته)** أي: إرادة وقوع الفعل. **قوله: (فإذا قرأت القرآن)** أي: أردت القراءة ويمكن هنا المشارفة لكن الإرادة أصوب. **قوله: (إذا قمتم إلى الصلاة)** أي: أردتم القيام لها. **قوله: (إذا قضى أمراً)** أي: إذا أراد قضاءه وفيه أن القضاء نفس تعلق الإرادة وضعاً والمصنف رأى أنه فعل الشيء وإمضاؤه ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وإن حكمت)** أي: أردت الحكم. **قوله: (وإن عاقبتم)** أي: أردتم ذلك.

قوله: (إذا تناجيتم) أي: أردتم المناجاة، وقوله: إذا ناجيتم الرسول، أي: أردتم

---

٩٢٦ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٤؛ وهو للفرزدق في (ديوانه ١/ ٢٦٨، شرح أبيات المغني ٨/ ٩٠).

اللغة: الفقد: الموت. الراسيات: الجبال.

المعنى: إلى ملك عظيم القدر والمجد إذا مات تزلزلت الأرض حزناً.

«إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل».

ومنه في غيره ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥ ـ ٣٦]، أي: فأردنا الإخراج ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١] لأن «ثم» للترتيب؛ ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر؛ فإذا حمل «خلقنا» و«صوّرنا» على إرادة الخلق والتصوير لم يشكل.

وقيل: هما على حذفِ مُضَافين؛ أي: خلقنا أباكم ثم صوَّرنا أباكم؛ ومثله ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤] أي: أردنا إهلاكَها، ﴿ثُمَّ دَنَى فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٨] أي: أراد الدنو من محمد عليه الصلاة والسلام، فتدلى فتعلَّق في الهواء، وهذا أولى من قول من ادعى القلب في هاتين الآيتين وأن التقدير: وكم من قريةٍ جاءها بأسنا فأهلكناها، ثم تدلى فدنى، وقال [من المنسرح]:

ذلك. **قوله: (إذا أتى أحدكم الجمعة)** أي: إذا أراد أحدكم الإتيان إليها. **قوله: (ومنه)** أي: من التعبير بالفعل عن إرادته وقوله: في غيره أي: في غير الشرط.

قوله: (ولقد خلقناكم) الخطاب للموجودين حين نزول الآية وظاهر الآية أن القول للملائكة اسجدوا بعد وجود الصحابة وليس كذلك فيؤول بحمل الفعل على إرادته. **قوله: (وقيل هما)** أي: خلقناكم وصورناكم وإن ثم للترتيب الذكري لا الرتبي ففي هذه الآية محامل ثلاثة. **قوله: (أي خلقنا أباكم)** أي: آدم، أي: خلقناه حيناً غير مصور، ثم صورناه نزل خلقه وتصويره منزلة خلق الكل وتصويره. **قوله: (أردنا إهلاكها)** أي: فظاهر الآية أن مجيء البأس بعد الإهلاك مع أن البأس يحصل قبل الإهلاك.

قوله: (أراد الدنو الخ) أي: أن جبريل تمثل للنبي على صورته الحقيقية في الأفق أي: أفق السماء عند مطلع الشمس فرآه قد سد الأفق إلى المغرب فخر مغشياً عليه، وكان قد سأله أن يريه نفسه على صورته التي خلق عليها قواعده بحراء، ثم أنه انتقل إلى صفته التي ينزل عليه فيها، وأراد الدنو من محمد فتدلى، أي: تعلق في الهواء إلى أن وصل إلى النبي وقرب منه فكان منه قدر قوسين، أو أدنى من ذلك، حتى أفاق النبي وسكن روعه فأوحى الله إلى عبده جبريل ما أوحاه جبريل إلى النبي ﷺ.

قوله: (فتعلق في الهواء) تفسير لتدلى. **قوله: (وهذا أولى الخ)** أي: لأن القلب خلاف الأصل. **قوله: (في هاتين الآيتين)** أي: وأن المعنى، ثم تدلى النبي محمد من السماء فدنا من بيت المقدس وحمله على القلب أن المتبادر أن الشخص يتدلى من العلو إلى السفل، ثم يدنو فلذا قال بالقلب، وأما المعنى الأول، فليس المعنى عليه التدلي من السماء كما علمت.

٩٢٧ ـ فَـارَقَـنـا قَـبْـلَ أنْ نُـفَـارِقَـهُ لَـمَّـا قَـضَـى مِـنْ جِـمَـاعِـنَـا وَطَـرَا

أي: أراد فراقنا.

وفي كلامهم عكس هذا؛ وهو التعبير بإرَادة الفعل عن إيجاده، نحو: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: ١٥٠] بدليل أنه قُوبل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢].

والرابع: **القدرة عليه**، نحو: ﴿وَعْداً عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فاعِلِين﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، أي:

قوله: (لما قضى جماعنا وطراً) أي: اجتماعنا وفي التعبير بجماعنا فحش خصوصاً مع قضاء الوطر والعجب من المصنف في إيراده هذا البيت الشنيع الفاحش مع أنه في غنية عن إيراده بما أورده من الكتاب والسنة ونظير هذا البيت ما وقع في الحماسة لأبي تمام من قول الربيع بن مالك يرثي مالك بن زهير العبسي:

مـن كـان مـسـروراً بـمـقـتـل مـالـك فـلـيـأت نـسـوتـنـا بـوجـه نـهـارِ
يـجـد الـنـسـاء حـواسـرا يـنـدبـنـه بـالـصـبـح قـبـل تـبـلـج الأسـحـارِ

ويروى:

يـلـطـمـن أوجـهـهـن بـالأسـحـارِ

قال الإمام المرزوقي: إني لأتعجب من أبي تمام مع تكلفه رم جوانب ما اختاره من الأبيات كيف تركه قوله فليأت نوتنا وهي لفظة شنيعة وأصلحه المرزوقي بقوله:

فـلـيـأتِ سـاحـتـنـا بـوجـه نـهـارِ

واعترض على الربيع في قوله: بالصبح قبل تبلخ الأسحار بأن الصبح لا يكون إلا بعد تبلج الأسحار فكيف يقول قبله وأجيب بأن المراد بقوله يندبنه بالصبح أي: بالمزايا الواضحة كالصبح. **قوله: (عكس هذا)** أي: يطلقون الإرادة على الوقوع بالفعل. **قوله: (ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله)** أي: فهم فرقوا بالفعل فآمنوا بالله وكفروا برسله بدليل المقابلة بالمؤمنين بقوله تعالى: ﴿والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم﴾ [النساء: ١٥٢] وأدلة الأدباء يكفيها الظهور، ولا يشترط أن تكون قطعية. **قوله: (القدرة عليه)** أي: انهم يعبرون بالفعل ويريدون القدرة عليه. **قوله: (وعداً علينا أنا كنا فاعلين)** قبله كما بدأنا أول خلق نعيده الكاف متعلقة بنعيده وضميره عائد على أول خلق وما مصدرية، أي: نعيد أول خلق بعد إعدامه كبدئنا إياه وقوله: وعداً منصوب بوعدنا مقدر أي: ووعدنا بذلك وعداً علينا إنا كنا فاعلين، أي قادرين على فاوعدنا به من الإعادة.

---

٩٢٧ ـ التخريج: البيت للربيع بن ضَبُع الفزاري في (شرح أبيات المغني ٨/ ٩٠ ـ ٩١).
اللغة: الجماع: الاجتماع، الوطر: الحاجة.
المعنى: تركنا قبل أن نتركه لما قضى من اجتماعه بنا غايته.

قادرين على الإِعادة، وأصل ذلك أن الفعل يتسبَّبُ عن الإِرادَة والقدرة، وهم يقيمون السبب مُقامَ المسبّب وبالعكس؛ فالأول نحو: ﴿وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١]، أي: ونعلم أخباركم؛ لأن الابتلاءَ الاخْتِبار، وبالاختبار يحصُل العمل؛ وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] الآية في قراءة غير الكسائي «يستطيع» بالغيبة و«رَبُّكَ» بالرفع، معناه: هل يفعل ربك؛ فعبَّر عن الفِعل بالاستطاعة لأنها شَرْطة، أي: هَلْ يُنْزِل علينا ربُّكَ مائدةً إن دَعَوْتَه. ومثله ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] أي: لن نؤاخذه، فعبَّرَ عن المؤاخذةِ بشرطها، وهو القُدْرة عليها؛ وأما قراءة الكسائي فتقديرُها هلى تستطيع سُؤَال ربك، فحذف المضاف، أو: هل تطلب طاعة ربّك في إنزال المائدة أي استجابته، ومن الثاني ﴿فاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤] أي: فاتّقوا العِنَادَ الموجب للنار.

القاعدة السادسة

أنهم يُعبِّرون عن الماضي والآتي كما يُعبِّرون عن الشيء الحاضر قَصْداً لإِحضارِه في الذهن حتى كأنه مُشَاهَدٌ حالَةَ الإِخبار، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾

قوله: (وأصل ذلك) أي: بسبب ما ذكر من التعبير بالفعل عن إرادة وقوعه والتعبير بالإرادة عن وقوعه وإيجاده والتعبير بالفعل عن القدرة عليه فقوله وهم يقيمون السبب مقام المسبب هذا بالنظر للحالة الثانية، وقوله: والعكس بالنظر للحالة الأولى والأخيرة. **قوله: (أي: ونعلم)** أي: بحسب ما عندكم أي تعلموا أنا علمنا.

قوله: (يحصل العلم) أي: فأطلق الابتلاء وهو السبب وأريد المسبب وهو العلم. **قوله: (لأنه شرطه)** أي: فاطلق الشرط وهو سبب لغوي وأراد المسبب وهو الفعل. **قوله: (أي: هل ينزل)** هذا تفسير لقوله هل يفعل ربك، أي: فالمراد بالفعل الإنزال، والحاصل أن قوله هل ينزل تفسير لفعل الإنزال، أي: الحاصل المعنى لا للفعل فقط، وإلا كان لا معنى لهل ينزل الإنزال تأمل. **قوله: (فعبر عن المؤاخذة الخ)** أي: أنه أطلق الشرط وهو القدرة وهو سبب لغوي وأراد المسبب وهو المؤاخذة. **قوله: (وأما قراءة الكسائي)** أي: هل تستطيع ربك بالخطاب ونصب ربك وإدغام لام هل في تاء تستطيع. **قوله: (هل تستطيع سؤال ربك)** أي: هل تقدر على سؤال أن ينزل علينا مائدة، فالمراد بالاستطاعة على هذا القدرة وقوله: أو هل تطلب الخ يشير إلى أن السين والتاء في الاستطاعة للطلب. **قوله: (ومن الثاني)** أي: إقامة المسبب مقام السبب. **قوله: (أي فاتقوا العناد الخ)** أي: فقد أطلق المسبب وهو النار، وأريد السبب فيها وهو العناد. **قوله: (يعبرون عن الماضي)** أي: عن الأمر الماضي والأمر الآتي، وقوله: كما يعبرون عن الشيء الحاضر، أي: بعبارة مماثلة لما يعربها عن الشيء الحاضر. **قوله: (قصداً لإحضاره)** أي: الأمر الماضي أو

[النحل: ١٢٤] لأن لام الابتداء للحال، ونحو: ﴿هَٰذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥] إذ ليس المراد تقريبُ الرجلين من النبي ﷺ، كما تقول: «هذا كتابُكَ فخذه»، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقتِ هكذا فحكيت؛ ومثله ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾ [فاطر: ٩] قصد بقوله سبحانه وتعالى: ﴿فتثير﴾ إحضارَ تلك الصورة البديعة الدَّالة على القدرة الباهرة من إثارةِ السحاب، تَبْدُو أولاً قِطعاً ثم تتضامُّ متقلِّبة بين أطْوَارٍ حتى تصيرَ رُكَاماً؛ ومنه ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، أي: فكان، ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ﴾ [القصص: ٥] إلى قوله تعالى: ﴿وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ﴾ [القصص: ٦]، ومنه عند الجمهور ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ أي: يَبْسُط ذراعيه، بدليل ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ ولم يقل: وقلبناهم؛ وبهذا التقرير يندفعُ قول الكسائي وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل، ومثله ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢] إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبَلة وقت التدارؤ؛ وفي الآية الأولى حكيت الحال الماضية،

الآتي. **قوله: (لأن لام الابتداء للحال)** أي: فإذا دخلت على مضارع صيرته نصاً في الحال، وأولى بها مع أن الحكم مستقبل قصداً لاستحضار الصورة فاندفع ما يقال إن المضارع صالح الاستقبال.

قوله: (إذ ليس المراد تقريب الرجلين) أي: قربهما كما تفيده الإشارة بهذا. **قوله: (فحكيت)** أي: إلى النبي ﷺ بمثل ما وقعت. **قوله: (الخ)** أي: وإلا فكان مقتضى الظاهر أن يقال فأثار سحاباً. **قوله: (قطعاً)** أي: متفرقة وقوله: ثم تنضام أي: فتصير قطعة واحدة. **قوله: (ركاماً)** أي: بعضه فوق بعض. **قوله: (أي يخر)** لأن يشرك مستقبل. **قوله: (ونريد أن نمن)** أي: وأردنا أن نمن الخ وأرينا فرعون الخ. **قوله: (أي تبسيط الخ)** أي: فهو من حكاية الحال الماضية حيث فرض البسط الواقع في الماضي واقعاً في الحال وعبر عنه باسم الفاعل. **قوله: (وبهذا التقرير)** أي: من أن باسط للحال تأويلاً أو على أنه تقدير فعل. **قوله: (والله مخرج الخ)** قبله وإذ قتلتم نفساً فادارأتم فيها أي: واذكروا أي: يا بني اسرائيل إذ قتلتم نفساً فادارأتم، أي: تخاصمتم وتدافعتم بسببها والله مخرج، أي: يخرج ويظهر ما كنتم تكتمونه من أمرها فالإخراج مستقبل بالنسبة لوقت التداريء لا أنه كان حاصلاً في الحال فهو من حكاية الحال المستقبلة حيث فرض الإخراج الواقع في المستقبل حتى التداريء واقعاً في الحال وعبر عنه باسم الفاعل. **قوله: (والله مخرج)** أي: التخاصم والتدافع وإن كانت ماضية وقت قص ذلك على النبي ﷺ وإنزال هذه الآية عليه. **قوله: (وفي الآية الأولى)** أي: باسط. **قوله: (حكيت الحال الماضية)** أي: لأن البسط وقع

ومثلُها قوله [من الرجز]:

٩٢٨ ـ جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالإِيمَاضِ

ولولا حكاية الحال في قول حسان [من الكامل]:

يُغْشَوْنَ حَتَّى لاَ تَهِرُّ كِلاَبُهُمْ [لاَ يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبَلِ]

لم يصح الرفع؛ لأنه لا يرفع إلا وهو للحال، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] بالرفع.

من الكلب فيما مضى قبل إعلام النبي بذلك ففرض واقعاً في الحال وعبر عنه باسم الفاعل. **قوله: (ومثلها)** أي: مثل الآية الأولى وهي وكلبهم باسط ذراعيه في حكاية الحال الماضية، وقوله: جارية بالرفع خبر لمبتدأ محذوف يرجع لما تقدم إن كان أو لمعنى محبوبتي جارية ويجوز الجر برب محذوفة والإيماض لمح البصر وهو محبوب من المحبوب. **قوله: (في رمضان)** متعلق بتقطع بمعنى قطعت فهو من حكاية المال الماضية. **قوله: (يغشون)** أي: يغشاهم الناس ويأتونهم للضيافة طائفة بعد طائفة حتى إن كلابهم صارت لم تهر على أحد أي: لم تصوت عليه لاعتيادها على مجيء الضيفان فقوله: لا تهر بمعنى لم تهر لكنه عبر بالمضارع لحكاية الماضي فهو من حكاية الحال الماضية، وقوله: يغشون الخ هذا صدر بيت عجزه:

لا يسألون عن السواد المقبلِ

ومر الكلام على هذا البيت في مبحث حتى وقبل هذا البيت:

أولاد جفنة حول قبر أبيهم قبر ابن مارية الكريم المفضلِ

بيض الوجوه كريمة أحسابهم شم الأنوف من الطراز الأولِ

قوله: (لم يصح الرفع) أي لتهر وقوله لأنه لا يرفع أي الفعل الواقع بعد حتى إلا إذا كان للحال حقيقة أو تأويلاً كما في البيت والآية قال في الخلاصة.

وبَعْدَ حتى حالاً أو مؤولاً بهِ ارفَعَنْ وانْصُبْ المستقبِلِ

قوله: (ومنه) أي: ومن الحال الواقع بعد حتى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع في يقول.

---

٩٢٨ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في (ملحق ديوانه ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٨١؛ ولسان العرب ٧/ ١٢٢ (بيض).

اللغة: الجارية: الفتيّة من النساء. الإيماض: الإشارة الخفيّة؛ أومضت المرأة: أشارت إشارةً أو سارقت النظر.

القاعدة السابعة

أن اللفظَ قد يكونُ على تقديرٍ، وذلك المقدَّرُ على تقديرٍ آخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هٰذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٣٧]، فإن يُفْتَرى مؤوَّل بالافتراء، والافتراء مؤول بمُفْتَرى، وقال [من الطويل]:

٩٢٩ - لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحَى ... وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فَتًى نَدِي

وقالوا: «عَسَى زيدٌ أن يقومَ» فقيل: هو على ذلك؛ وقيل: على حذف مضاف، أي: عسى أَمْرُ زيدٍ، أو: عسى زيدٌ صاحبَ القيام؛ «أنْ» زائدة، ويردُّه عدم صلاحيَّتها للسُّقوط في الأكثر، وأنها قد عملت، والزائد لا يعمل، خلافاً لأبي الحسن؛ وأما قولُ أبي الفتح في بيت الحماسة [من البسيط]:

قوله: (ان اللفظ) أي: كان والفعل مثلاً وقوله: يكون على تقدير بأن يكون مؤولاً بمصدر وذلك المصدر يكون على تأويل آخر بأن يؤول باسم الفاعل، أو اسم المفعول. **قوله: (والافتراء مؤول بمقبر)** قال الدماميني: قد تقدم في الباب الأول في فصل إن المفتوحة الهمزة الساكنة النون أنه لو قيل بأن كان تامة وأن يفتري في محل رفع على أنه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار إلى تأويل على تأويل. **قوله: (ان تنبت)** أي: نبات ثم يؤول بنابت فالمصدر مؤول باسم الفاعل أي: ما الفتيان نابتي اللحى ويحتمل أن يكون ثم مضاف محذوف ولا يحتاج لهذا التأويل على التأويل، أي: ما فتوة الفتيان نبات اللحى ولكن عجز البيت يناسب الاحتمال الأول. **قوله: (اللحى)** بكسر اللام وضمها وكلاهما جمع لحية بالكسر، فأما الكسر فيهما فهو مثل قربة وقرب، وأما الضم في الجمع والكسر في المفردات فمثل ذروة وذرى. **قوله: (ند)** الندى: الجواد يقال ند إذا أجاد فهو ند. **قوله: (على ذلك)** أي: على التأويل بالمصدر والمصدر على التأويل باسم الفاعل أي: القائم. **قوله: (عدم صلاحيتها)** أي: صلاحية أن قوله في الأكثر الذي هو وقوعها بعد عسى فإن إنما تقع كثيراً بعد عسى فهذا يدل على عدم الزيادة. **قوله: (خلافاً لأبي الحسن)** أي: الأخفش القائل بعمل الزائدة.

قوله: (وأما قول أبي الفتح) هذا جواب عما يقال كيف تكون الزائدة لا تعمل مع أنها قد عملت في البيت وهي زائدة كما نص على زيادتها فيه أبو الفتح. **قوله: (في بيت**

---

٩٢٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ص ٩٦٤؛ وأمالي المرتضى ١/ ٢٠١؛ والبيت ملفق من بيتين لابن بيض. انظر: شرح أبيات المغني ٨/ ٩٧).

اللغة: ندي: جواد كريم.

المعنى: أقسم بحياتك إن الشاب ليس بنبات شعر لحيته، ولكن الفتى كل الفتى هو الذي يجود بماله، فيطعم ويكسو ويساعد.

٩٣٠ ـ حَتَّى يَكُونَ عَزِيزاً فِي نُفُوسِهِمُ، أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهْوَ مُخْتَارُ

يجوز كونُ «أَنْ» زائدة، فلأن النصب هنا يكون بالعطف لا بـ «أَنْ» وقيل في ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ [المجادلة: ٣] إن ﴿ما قالوا﴾ بمعنى القول، و«القول» بتأويل «المَقُول»، أي: يعودون للمقول فيهن لفظُ الظهار وهُنَّ الزوجات؛ وقال أبو البقاء في

الحماسة) هو ليزيد بن حماد السلوتي. **قوله: (حتى يكون عزيزاً الخ)** قبله:

أني حمدت بني شيبان إذ خمدت نيران قومي وفيهم شبت النارُ
ومن نكرمهم في المحل أنهم لا يعلم الجار فيهم أنه جارُ

حتى يكون الخ والمعنى أنهم لا يرضون في وقت المجاعة والقحط بما طبعوا عليه من الكرم، بل يتكلفون أكثر منه ومن تكلفهم أنهم يحلون جارهم من العناية به، والإحسان إليه محلاً يتشكك به في نفسه هل هو جارهم أو من أنفسهم وضميمتهم وعلى هذا تتعلق حتى من قوله حتى يكون عزيزاً بالمعنى الذي دل عليه قوله لا يعلم الجار فيهم أنه جار، أي: يعاملونه بهذه المعاملة إلا أن يكون عزيزاً بمثابة واحد من أنفسهم أو أن يبين أي يفارق وهل مجتمع الشمل والحال مختاراً لذلك غير مضطر وقوله: في نفوسهم في نسخة من بدل في. **قوله: (أو أن تبين جميعاً)** أي: وأن يفارق مجتمع الشمل والحال. **قوله: (يجوز كون زائدة)** هذا مقول أبي الفتح، أي: ويجوز أن تكون أن الناصبة كما قاله غيره وفيه أن أن الناصبة لا تظهر بعد حتى وأجيب بأنه إنما ظهرت أن في المعطوف على المنصوب بعد حتى، وإن كانت لازمة الإضمار بعدها؛ لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. **قوله: (يجوز كون أن زائدة الخ)** أي: وأما غير أبي الفتح فيرى أنها ليست زائدة في البيت وأنها ظهرت في المعطوف على المنصوب بعد حتى، وإن كانت لازمة الإضمار في الأول نظراً إلى أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل فيكون البيت من أمثلة القاعدة الثامنة الآتية، ويمكن وجه ثالث وهو أن تكون مصدرية كما يراه غير أبي الفتح لكن العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزاً على تأويل المصدر باسم الفاعل أي: حتى يكون عزيزاً أو بائناً فيكون البيت من أمثلة القاعدة السابعة التي الكلام فيها الآن ا هـ دماميني.

قوله: (فلأن النصب الخ) أي: فلا ترد لأن النصب بالعطف لا بأن. **قوله: (أي يعودون للمقول فيهن)** أي: بالإمساك لهن والعزم على وطئهن. **قوله: (وهن الزوجات)**

---

٩٣٠ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن حمار (أو حمّان) السكونيّ في (الدرر ٤/ ٧٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٠١؛ ومعجم الشعراء ص ٤٩٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩).

اللغة: العزيز: الشريف. القوي: الماجد، المكرم.

المعنى: إنهم قوم كرماء يتكلفون أكثر مما نفوسهم الكرم، فهم ينزلون الضيف أيام القحط منزلة سامية حتى يرحل عنهم وهو مختار لهذا الرحيل.

﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]: يجوز عند أبي علي كونُ «ما» مصدرية، والمصدر في تأويل اسم المفعول، ا هـ.

وهذا يقتضي أن غير أبي علي لا يجيز ذلك. وقال السيرافي: إذا قيل: «قاموا مَا خَلاَ زيداً، وما عدا زيداً» فـ «ما» مصدريّة، وهي وصلتها حال، وفيه معنى الاستثناء؛ قال ابن مالك: فوقعت الحال معرفةً لتأوّلها بالنكرة ا هـ. والتأويل: خَالِينَ عن زيد، ومُتَجَاوزين زيداً؛ وأما قولُ ابن خروف والشلوبين إن «ما» وصلتها «نصب على الاستثناء» فغلَطٌ، لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره.

القاعدة الثامنة

كثيراً ما يُغْتَفر في الثَّوَانِي ما لا يُغْتَفر في الأوائل، فمن ذلك «كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا بِدِرْهَمٍ» و[من الطويل]:

٩٣١ - أيُّ فَـتَـى هَـيْـجـاء أنـت وَجَـارِهَـا [إذا مـا رجـالٌ بـالـرِّحـالِ اسـتـقـلَّـتِ]

وقيل: إن المعنى يعودون لضد ما قالوا. **قوله: (والمصدر)** أي: حتى تنفقوا من الحب وقوله: في تأويل اسم المفعول أي: حتى تنفقوا من الأمر المحبوب. **قوله: (إن غير أبي علي لا يجيز ذلك)** أي: وهو كذلك لأنه يغني عن هذا التكلف جعل ما موصولاً اسمياً محذوفاً عائدة. **قوله: (وهي وصلتها حال)** أي: قاموا حال كونهم خلو زيد. **قوله: (والتأويل الخ)** أي: فقد أولت ما وصلتها بالمصدر، وأول المصدر باسم الفاعل. **قوله: (لأن معنى الاستثناء)** أي: وهو الإخراج قائم بما بعدهما وهو زيد في المثال أي: فكيف يقال ان ما وصلتها نصب على الاستثناء. **قوله: (على معنى)** أي: على الاستثناء أي: وهو ما بعدهما. **قوله: (لا يليق)** أي: لا يليق قيام ذلك المعنى أعني: الاستثناء والأوضح لا يقوم وقوله: بغير مصدوقة هنا ما وصلتها. **قوله: (وسخلتها)** السخلة: ولد الشاة ذكراً أو أنثى وهو عطف على شاة فيلزم تسلط كل عليها مع أن كلاً لا تضاف لمعرفة مفردة فيجاب بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. **قوله: (وأي فتى)** مضاف ومضاف إليه وفتى مضاف وهيجاء مضاف إليه وجارها عطف على فتى والمعطوف على المجرور وفيه أنه يلزم

---

٩٣١ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الكتاب ٢/ ٥٥).

اللغة: الهيجاء: الحرب الشديدة. الرحال: أمتعة السفر. استقل بالشيء: تفرد به ولم يشرك فيه غيره.

المعنى: أي بطل في الحرب أنت تكون في وقت لزوم الرجال لرحالهم وعدم مغادرتهم إياها، فكأنه يعرض فيه أنه جبان ولولا وجود الرجال حوله لما كان له ذكر وشهرة.

و«رُبَّ رَجُلٍ وَأخيه» ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فظلت﴾ [الشعراء: ٤]، ولا يجوز: كل سخلتها، ولا أي جارها، ولا رُبَّ أخيه، ولا يجوز «إنْ يَقُمْ زيد قام عمرو» في الأصح، إلا في الشعر كقوله [من البسيط]:

٩٣٢ ـ إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً عَنِّي، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

إذ لا تضاف «كلٌّ» و«أيّ» إلى معرفة مُفْردة، كما أن اسم التفضيل كذلك، ولا

عليه تسليط، أي: على جارها مع أن أي: لا يضاف لمعرفة مفردة وأجيب بأنه يغتفر في الثاني ما لا يغتفر في الأول. **قوله: (وأخيه)** عطف على رجل ويغتفر في الثاني لأن رب لا تجر إلا نكرة لا معرفة. **قوله: (تنزل عليهم)** جواب الشرط وقوله: فظلت تابع له. **قوله: (ولا يجوز أن يقم الخ)** الأوضح ولا يجوز أن نشأ فظلت لأنه الواقع في الآية إلا أنه تجانب الآية. **قوله: (في الأصح)** هذا مذهب الجمهور وقال الفراء: لا يختص بالشعر بل يقع في النثر واختاره ابن مالك مستدلاً عليه بحديث من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه. **قوله: (ان يسمعوا سبة)** السبة: هي ما يسب فاعلها وقبله كما في الحماسة:

صم إذا سمعوا خيراً ذكرت به وإن ذكرت بشر عندهم أذنوا
جهلاً علينا وجبنا من عدوهم بئست الخلتان الجهل والجبنُ

أي: جمعوا جهلاً على القريب وجبناً من العدو. **قوله: (إذ لا تضاف الخ)** علة لقوله ولا يجوز كل سخلتها الخ، وقوله إذ لا تضاف كل وأي الخ هذا مسلم في أي، وأما كل فغير مسلم لأن كلا تضاف للمعرفة فتكون لاستغراق الأجزاء نحو كل زيد حسن أي كل جزء حسن، ويجاب بأن المراد لا تضاف للمعرفة فتكون لاستغراق الأفراد كما هنا وهذا لا ينافي أن المراد منها الاستغراق الأجزاء تضاف للمعرفة، والحاصل أنه إذا أريد منها استغراق الأجزاء أضيفت لمعرفة وإن أريد استغراق الأفراد فإنها تضاف لنكرة ولا تضاف لمعرفة، فإذا قلت أكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الأفراد، وإن قلت أكلت كل رغيف زيد كانت لعموم أجزاء فرد واحد. **قوله: (كما ان اسم التفضيل)** هذا تنظير وقوله كذلك أي لا يجوز إضافته لمعرفة مفردة فلا يجوز زيد أفضل عمرو.

---

٩٣٢ ـ التخريج: البيت لقعنب بن أم صاحب في (سمط اللآلي ص ٣٦٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٥؛ ولسان العرب ٤/ ٤٣٤ (شور)، ٨/ ٣٧٨ (هيع)، ١٣/ ١٠ (أذن)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٥٠؛ والمحتسب ١/ ٢٠٦).

اللغة: السبة: الشتيمة. طاروا بها فرحاً: أذاعوها. دفنوا: أخفوا.

المعنى: ياللقوم اللئام، إذا سمعوا عني ناقصة نشروها في الملأ، أما إذا سمعوا ما يمجدني، فيطوونه.

تجرُّ «رُبَّ» إلا النكرات، ولا يكون في النثر فعلُ الشَّرطِ مضارعاً والجواب ماضياً، وقال الشاعر [من البسيط]:

٩٣٣ ـ إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا، أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

فقال يونس: أراد: أو أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسميّة على جملة الشرط، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهُّم؛ قال: فكأنه قال: أتركبون فذلك عادتُنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك؛ ويقولون: «مرزتُ برجلٍ قائمٍ أبَوَاهُ لا قاعِدَيْنِ»، ويمتنع «قَائِمَيْنِ لا قاعد أبواه»، على إعمال الثاني ورَبْطِ الأول بالمعنى.

القاعدة التاسعة

أنهم يَتَّسِعُونَ في الظرفِ والمجرورِ مَا لا يَتَّسِعون في غيرهما، فلذلك فَصَلُوا

قوله: (ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً) لا فائدة لهذا بعد قوله أولاً ولا يجوز أن يقم زيد قام عمرو إلا في الشعر، وقوله والجواب مرفوع بالعطف على المضاف من قوله فعل الشرط ولا يجوز خفضه بالعطف على الشرط لأنه يؤدي للعطف على معمولي عاملين وهو ممنوع في مثل هذا على الصحيح.

قوله: (ان تركبوا) جملة تركبوا مجزوم بأن وقوله فركوب جواب الشرط وقوله أو تنزلون قول يونس أنه خبر لمحذوف أي وأنتم تنزلون. **قوله: (فعطف الجملة الاسمية الخ)** يعني وجملة الشرط لا تكون إلا فعلية فيكون عطف الاسمية عليها جارياً على قاعدة اغتفارهم في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل وينبغي أن يكون مثل هذا عند الكوفيين والأخفش جائزاً من غير حاجة إلى هذا الاعتذار لأنهم يجوزون في نحو وإن امرأة خافت من بعلها الخ كون امرأة مبتدأ خبره خافت. **قوله: (من العطف على التوهم)** أي: إنه توهم أن الاستفهام حال محل أداة الشرط.

قوله: (لا قاعدين) عطف على قائم الذي هو صفة فيلزم أن يكون الآخر أيضاً صفة وفيه أنه كيف يوصف الواحد بالمثنى وأجيب بأنه يغفر في الثاني. **قوله: (على إعمال الثاني)** أي: وهو قاعد في أبواه فيفرد ويضمر في الأول وقوله وربط الأول أي قائمين، وقوله بالمعنى أي بالضمير المغتفر في الثواني.

قوله: (فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص الخ) هذا مذهب جمهور البصريين وأجاز

---

٩٣٣ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في (ديوانه ص ١١٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٤، ٥٥٢، ٥٥٣؛ والدرر ٥/ ٨٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٧٦؛ والكتاب ٣/ ٥١؛ والمحتسب ١/ ١٩٥؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٦٠).

المعنى: نحن قوم شجعان محاربون نتقن فنون القتال جميعاً من طعان على ظهور الخيل إلى ضراب بالسيوف للمشاة.

بهما الفعلَ الناقصَ من معموله نحو «كانَ فِي الدَّارِ - أَوْ عِنْدَكَ - زَيْدٌ جَالساً»، وفعلَ التعجُّب من المتعجَّبِ منه نحو «ما أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَ زَيْدٍ، وَمَا أَثْبَتَ عِنْدَ الحَرْبِ زَيْداً»، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله [من الطويل]:

٩٣٤ - فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا ... أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُه

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله [من البسيط]:

٩٣٥ - أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً ... [شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومَا]

ابن السراج والفارسي ومن تبعهما الفصل بغيرهما إذا اتصل بعامله نحو كان طعامك يأكل زيد ولا يجوز كان طعامك زيد يأكل، وأجاز الكوفيون الفصل بغيرهما مطلقاً تمسكاً بقوله:

قنافذ هداجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عودا

وخرج على الضرورة أو إضمار ضمير الشأن في الفعل الناقص، وحينئذٍ فليس ذلك الغير فاصلاً بين الفعل الناقص ومعموله مما تمسكوا به أيضاً:

وليس كل النوى تلقي المساكين

قال الدماميني ولو صح ما قالوا لقيل تلقون فوجب أن كان شأنية وفيه أن ضمير الجماعة يصح فيه الأفراد والتأنيث نعم، ولو قيل يلقي بالتحتية كان ما قاله متجهاً. **قوله: (أو عندك زيد جالساً)** أي: فزيد اسمها وجالساً خبر وقد فصل بمعمول الخبر لأن الدار متعلق بجالساً. **قوله: (وبين الحرف الناسخ)** أي: وفصلوا بهما بين الحرف الناسخ. **قوله: (فلا تلحني الخ)** هذا خطاب لمذكر أي لا تلح أنت إياي فالياء مفعول والنون للوقاية أي لا تلمني. **قوله: (تقول الخ)** أي: فالأصل أتقول الدار جامعة بَعد بُعد فقد فصل بين الهمزة الاستفهامية والقول وفيه أن الفصل بين القول والاستفهام ليس من خواصهما حتى يكون

---

٩٣٤ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٣، ٤٥٥؛ والدرر ٢/ ١٧٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٩؛ والكتاب ٢/ ١٣٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٠٩؛ والمقرب ١/ ١٠٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٥).

اللغة: لا تلحني: لا تلمني. الجم: الكثير. البلابل: الوساوس والأحزان.

المعنى: يقول: لا تلمني في حبّ هذه المرأة التي ملكت قلبي، واستولى عليّ حبّها، فإنني عاجز عن الابتعاد عنها، أو نسيانها.

٩٣٥ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٢؛ وأوضح المسالك ٢/ ٧٧؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥؛ والدرر ٢/ ٢٧٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٧).

اللغة والمعنى: الشمل: ما اجتمع من الأمر.

يقول: أتظنّ أنّ الدار ستجمع شملنا بعد أن تفرّقنا، أم أنّ هذا الفراق أصبح أمراً محتوماً؟

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، وبين «إذَن» و«لَنْ» ومنصوبهما نحو: «هٰذَا غُلاَمُ واللهِ زيدٍ، واشتَرَيته بوَالله دِرْهم»، وقوله [من الوافر]:

٩٣٦ ـ إذَنْ وَالـلّـهِ نَـرمِـيَـهُـمْ بِـحَـرْب [تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ]

وقوله [من الكامل]:

لَـنْ مَـا رأيـتُ ابـا يَـزيـدَ مُـقَـاتِـلاً أَدَعَ الْـقِـتَـالَ وأَشْـهَـدَ الْـهَـيْـجَـاء

وقدَّمُوهما خبرين على الاسم في باب «إنَّ»، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣] و[النور: ٤٤]، ومعمولَيْن للخبر في باب «ما»، نحو: «مَا في الدار زَيدٌ جالساً»، وقوله [من الطويل]:

٩٣٧ ـ [بأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِناً] فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَاتِي مُوَاتِيَا

ذلك من قبيل الاتساع فيهما بل قد جاء بالمعمول الثاني نحو:

أجـهـة ألا تـقـول بـنـي لـؤي

إلا أن يقال إنه تخصيص نسبي أي بالنسبة لتفسير المفعول الثاني ا هـ تقرير دردير.
قوله: (تقول الدار جامعة) تمامه:

شـمـلـي بـهـم أم تـقـول الـبـعـد مـحـتـومـاً

أي: محتماً ومقضياً. **قوله: (هذا غلام والله زيد)** أي: فقد فصل بين المضافين بالجار والمجرور. **قوله: (إذا والله نرميهم الخ)** تمامه:

يـشـيـب الـطـفـل مـن قـبـل الـمـشـيـب

قوله: (لن ما رأيت) الأصل لن أدع القتال مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلاً ففصل بين لن ومنصوبها وهو أدع بالظرف وهو ما. **قوله: (وقدموهما)** عطف على قوله سابقاً فصلوا بهما من قوله ولذا فصلوا بهما. **قوله: (إن في ذلك لعبرة)** أي: إنه يجب الترتيب في باب إن إذا لم يكن الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً. **قوله: (ومعمولين)** أي: قدموهما حال كونهما خبرين أو معمولين للخبر.

قوله: (فما كل حين الخ) صدره:

---

٩٣٦ ـ **التخريج**: البيت لحسّان بن ثابت في (ملحق ديوانه ص ٣٧١؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣؛ والدرر ٤/ ٧٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٦؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٦٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٥؛ وشرح قطر الندى ص ٥٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧).

اللغة والمعنى: نرميهم: هنا بمعنى نشنّ.

يقول: إنه يهدّد الأعداء بإشعال نيران الحرب التي من هولها يشيب شعر الطفل قبل أوان مشيبه.

٩٣٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح التصريح ١/ ١٩٩؛ وشرح الأشموني ١١/ ٢٤٩؛

فإن كان المعمولُ غيرهما بطلَ عملُها، كقوله [من الطويل]:

٩٣٨ ـ [وَقَالوا: تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى] وما كلُّ من وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

ومعمولين لصلةِ «أل»، نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] في قولٍ، وعلى الفعل المنفي بما في نحو قوله [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

وقيل: وعلى إن معمولاً لخبرها في نحو: أما بعد فإني أفعل كذا وكذا، وقوله

بأهبة حزم لذ وإن كنت آمناً

واعلم أن كلاً بحسب ما تضاف إليه وهي هنا أضيفت لحين وهو ظرف فصح التمثيل. **قوله: (فما كل حين)** الأصل فما الذي توالى موالياً كل حين فقد فصل بالظرف وهو كل حين الذي هو معمول للخبر الذي هو مؤاتياً. **قوله: (تؤاتي)** بالتاء والأشهر في إنشاده توالي من الموالاة. **قوله: (فإن كان المعمول)** أي: معمول خبر ما الوالي لها. **قوله: (وما كل من وافى الخ)** أي: فقد فصل بقوله كل من وافى وهو مفعول للخبر أعني قوله عارف وأنا مبتدأ، وقوله وما كل من وافى الخ صدره وقالوا نعرفها المنازل في منى وبعد البيت:

ولم أنس منها ليلة الجزع إذ مشت إليَّ وأصحابي منيخ وواقفُ

والمنازل نصب على إسقاط الخافض توسعاً أي في المنازل وليس ظرفاً لأنه اسم مكان مختص فلا ينصب على الظرفية. **قوله: (في قول)** أي: والثاني يقدر وللظرف عاملاً أي زاهدين فيه وليس هذا اشتغالاً حتى يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملاً وتقدم الكلام على ذلك في الجهة الثانية من الباب الخامس. **قوله: (وعلى الفعل المنفي بما)** أي: مع أن لها الصدارة. **قوله: (قيل وعلى أن)** أي: قيل ويقدمان أي الظرف والجار والمجرور على أن

والمقاصد النحوية ٢/ ١٠١؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٨٣).

اللغة: التهيؤ: الاستعداد للقيام بالشيء. لذ: الجأ، من لاذ يلوذ.

المعنى: إن الشاعر ينصح باستعمال الحزم وضبط الأمور، وخاصة اصطفاء الأصدقاء، يعلل ذلك بأن المرء لا يأمن أن يأتيه المكروه في وقت لم يكن فيه يرتقب إلا الخير.

٩٣٨ ـ **التخريج**: البيت لمزاحم بن الحارث العقيليّ في (خزانة الأدب ٦/ ٢٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٠؛ والكتاب ١/ ٧٢، ١٤٦؛ ولسان العرب ٩/ ٢٧٠ (غطرف)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٩٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣؛ والخصائص ٢/ ٣٥٤، ٣٧٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٢؛ ولسان العرب ٩/ ٢٣٧ (عرف)).

شرح المفردات: تعرّفها: اسأل الناس عنها. منى: اسم مكان قريب من مكّة فيه منسك من مناسك الحج. وافى: أتى.

المعنى: يقول: قالوا اسأل الناس عن منازل الحبيبة القائمة في منى، وكيف لي ذلك، وأنا الغريب عن منى وعن كلّ من يأتيها.

[من البسيط]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَم تأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم: «أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ».

وأقول: أما مسألة «أمّا» فاعلم أنه إذا تَلاَهَا ظرف، ولم يَلِ الفاء ما يمتنع تقدم معمولِه عليه، نحو: «أمَّا في الدَّار - أو عندك - فزيدٌ جالس» جاز كونه معمولاً لِـ «أمّا» أو لما بعد الفاء؛ فإن تلا الفاء ما لا يتقدَّم معموله عليه، نحو: «أمَّا زَيْداً - أو اليوم - فإنّي ضارب»، فالعامل فيه عند المازني «أما» فتصحُّ مسألة الظرف فقط؛ لأن الحروف لا تنصب المفعول به، وعند المبرد تجوز مسألة الظرف من وجهين، ومسألة المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء؛ واحتجّ بأن «أما» وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضُه فاصلاً بينها وبين «أما»؛ وجَوَّزَه بعضهم في الظرف دون المفعول به؛ وأما

الخ وقوله معمولاً لخبرها الأولى معمولاً خبرها أي حال كونهما معمولين لخبرها. **قوله: (أما بعد)** أي: فأما حرف شرط وتفصيل، وقوله فإني أفعل كذا جواب الشرط وقوله بعد متعلق بأفعل فقدم الظرف الذي هو معمول لخبر إن على ان وقوله أما أنت ذا نفر أي فالأصل لأن كنت ذا نفر والجار والمجرور متعلق بقوله لم تأكلهم الذي هو خبر إن، فقدم الجار والمجرور على إن والحال أنه معمول لخبر إن. **قوله: (أكل يوم لك ثوب)** فثوب مبتدأ مؤخر ولك جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، وقوله أكل يوم يتعلق بالجار والمجرور ولا شك أنهما من العامل المعنوي عندهم. **قوله: (وأقول الخ)** اعلم أن الذي يلي إما تارة يكون ظرفاً وتارة يكون غيره والتالي للفاء إما أن يمتنع تقدم معموله أم لا فهذه أربع صور. **قوله: (إذا تلاها ظرف)** أي: أو غيره نحو أما الرغيف فزيد آكل. **قوله: (فزيد جالس)** مبتدأ وخبر والجملة جواب الشرط، وقوله في الدار أو عندك يحتمل أنه متعلق بخبر المبتدأ لأنه لا يمتنع تقدم معموله ويكون من متعلقات الجزاء ويحتمل تعلقه بأما فهو من متعلقات الشرط.

قوله: (فالعامل فيه عند المازني أما) أي: لأن معمول خبر إن لا يتقدم على إن وقوله فالعامل أما أي لا ما بعد الفاء لامتناع تقدم المعمول عليه. **قوله: (معمولاً لأما)** أي: لنيابتها مناب فعل الشرط لأن الأصل مهما يكن من شيء فإني أفعل كذا فحذفت مهما ويكن وأنيبت أما منابها. **قوله: (من وجهين)** أي: من جهة كونه معمولاً لأما ولما بعد الفاء. **قوله: (واحتج)** أي: المبرد، وقوله على أن الخ أي على شرط أن ما بعد الخ. **قوله: (وجوزه بعضهم)** أي: جوز كون الظرف معمولاً لما بعد الفاء أي للجزاء كما أجاز كونه معمولاً لأما وهذا مقابل لكلام السيرافي لأنه يقول إنه ليس إلا معمولاً للشرط لا للجزاء وهذا يقول بجواز كونه معمولاً للجزاء وللشرط وهذا القول هو قول المصنف سابقاً قيل وعلى إن معمولاً لخبرها فالمسألة السابقة فيها خلاف. **قوله: (وجوزه بعضهم الخ)**

قوله: «أمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ» فليس المعنى على تعلُّقِهِ بما بعد الفاء، بل هو متعلّق تعلّق المفعولِ لأجله بفعلٍ محذوف، والتقدير: ألهذا فخرتَ عليَّ؟ وأما المسألة الأخيرة فمن أجاز «زيد جالساً في الدار» لم يكُنْ ذلك مختصاً عنده بالظرف.

القاعدة العاشرة

من فنون كلامهم القَلْبُ. وأكثر وقوعه في الشعر، كقول حسان رضيَ اللَّهُ تعالى عنه [من الوافر]:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ   يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

علم من كلامه أنه إذا تلا أما ظرف أو غيره وتلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه فيه أقوال ثلاثة امتناع مسألة غير الظرف وتعين كون الظرف معمولاً لأما، وقيل بامتناع مسألة غير الظرف والظرف يجوز أن يكون معمولاً لأما أو لما بعد الفاء، وقيل بجواز المسألتين. **قوله**: (**دون المفعول به**) أي: وبهذا خالف المبرد. **قوله**: (**على تعلقه بما بعد الفاء**) أي: كما قال القول الأول. **قوله**: (**ألهذا**) أي: ألكونك ذا نفر.

قوله: (**وأما على المسألة الأخيرة**) أي: تقدم المعمول الذي هو ظرف على العامل المعنوي. **قوله**: (**فمن أجاز الخ**) أي: فمن أجاز تقديم الحال على عاملها المعنوي نحو زيد الخ والمعتمد عدم الجواز وعليه فيكون تقدم المعمول على العامل المعنوي خاصاً بالظرف. **قوله**: (**لم يكن ذلك عنده مختصاً بالظرف**) أي: بل مثل الظرف الحال. **قوله**: (**كأن سبيئة**) أي: خمراً سبيئة وهو بالهمز إذا كان المشتري للشرب، وإن كان منقولاً من محل إلى محل قيل لها بلا همز وبيت الرأس محل بالشام يتقن فيه عمل الخمر ا هـ تقرير دردير. **قوله**: (**كأن سبيئة الخ**) هذا البيت لحسان من قصيدة يمدح بها النبي ﷺ وجواباً لسفيان قبل إسلامه وأولها:

عفت ذات الأصابع فالجواء   إلى عذراء منزلها خلاءُ

ومن جملتها:

أمن يهجو رسول الله منكم   وينصره ويمدحه سواءُ

أتهجوه ولست له بكفء   فشركما لخيركما فداءُ

والسبيئة بالهمزة الخمرة المشتراة للشرب، وأما المحمولة من بلد إلى بلد فهي سبية بالياء لا غير كما صرح به الجوهري وتبعه التفتازاني على ذلك في «شرح المفتاح» ووقع في «القاموس» إن الجوهري قد وهم في ذلك، وأن الصواب عكس ما قاله وبيت رأس قرية الشام اشتهرت بجودة الخمر وخبر كأن قوله بعد:

على أنيابها أو طعم غصن   من التفاح هصره اجتناءُ

يقال هصرت الغصن بتشديد المهملة إذا أخذت برأسه فأملته فقد شبه ريق المحبوبة

فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر، والنكرة الاسم، وتأوَّله الفارسي على أن انتصابَ المزاج على الظرفيَّة المجازيَّة، والأَوْلى رفعُ «المزاج» ونصبُ «العسل»؛ وقد رُوي كذلك أيضاً؛ فارتفاعُ «ماء» بتقدير: وخالَطَها ماءٌ؛ ويروى برفعهنَّ على إضمار الشأن؛ وأما قول ابن أسد إنَّ كان زائدة فخطأ؛ لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورةَ تَدْعو إلى ذلك هنا، وقول رؤبة [من الرجز]:

٩٣٩ ـ وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

أي: كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التَّشبيه مبالغةً، وحذف المضاف، وقال آخر [من المتقارب]:

٩٤٠ ـ فَإنْ أَنْتَ لاَقَيْتَ فِي نَجْدَةٍ فَلاَ تَتَهَيَّبْكَ أنْ تُقْدِمَا

بخمر مزجت بعسل أو بطعم تفاح.

قوله: (فجعل الخ) أي: فجعل المبتدأ الذي حقه التعريف نكرة وهو عسل وجعل الخبر الذي حقه التنكير معرفة فهذا دليل على القلب حيث خالف الأصل. **قوله: (على الظرفية)** أي: تكون في مزاجها. **قوله: (وقد روي)** أي: البيت كذلك أي برفع المزاج ونصب العسل ورفع الماء، وقوله أيضاً أي كما روي بالعكس. **قوله: (فارتفاع من)** أي: هذه الرواية. **قوله: (ويروي برفعهن)** أي: الثلاثة. **قوله: (وأما قول ابن أسد)** أي: في توجيه رواية رفع الثلاثة. **قوله: (ولا ضرورة تدعو إلى ذلك)** أي: إلى جعلها زائدة لصحة جعلها شأنية. **قوله: (ومهمه الخ)** المهمة المفازة والمغبرة المتلونة بلون الغبار وأرجاؤه نواحيه وأطرافه جمع رجا بالقصر وبعد البيت:

وصيحت في ليلة أصداؤه داع دعا ما أدر ما دعاؤهُ

قوله: (فعكس التشبيه) أي: لأنه عند الهجاء إنما تتغير السماء أي جهتها من الغبار الصاعد فيصير كالأرض. **قوله: (مبالغة)** يعني مبالغة في غبرة لون السماء حتى كأنه أصل في الغبرة، وقوله وحذف المضاف أي لسماء. **قوله: (فإن أنت لاقيت الخ)** النجدة تطلق

---

٩٣٩ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في (ديوانه ص ٣؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٣٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧١؛ ولسان العرب ١٥/ ٩٨ (عمى)؛ ومعاهد التنصيص ١/ ١٧٨؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٥٥٧؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٢١٦؛ والإنصاف ١/ ٣٧٧؛ وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٢؛ وجواهر الأدب ص ١٦٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٦، ٦٣٧؛ وشرح المفصّل ٢/ ١٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٠٢).

المعنى: يقول: وربّ بلد اغبرّت نواحيه حتى أصبح لون سمائه شبيه بلون أرضه.

٩٤٠ ـ **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في (ديوانه ص ٣٧٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٢؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٠٠؛ وبلا نسبة في المخصص ١٣/ ٢٦٤).

أي: تتهيَّبُهَا، وقال ابن مقبل [من البسيط]:

٩٤١ ـ وَلاَ تَـهَـيَّـبُـنِـي الـمَـوْمَـاةُ أَرْكَـبُـهَـا إِذَا تَـجَـاوَبَـتِ الأَصْـدَاءُ بِـالـسَّـحَـرِ

أي: ولا أتهيَّبُها، وقال كعب [من البسيط]:

٩٤٢ ـ كَـأَنَّ أَوْبَ ذِرَاعَـيْـهَـا إِذَا عَـرِقَـتْ وَقَـدْ تَـلَـفَّـعَ بِـالْـقُـورِ الْـعَـسَـاقِـيـلُ

«القُور»: جمع قارة، وهي الجبل الصغير، و«العساقيل»: اسم لأوائل السَّرَابِ،

على القتال والهول والفزع وكل هذه المعاني ممكن هنا والتهيب الخوف والفعل بالمثناة التحتية مسند إلى أن تقدم أي لا يخفك الإقدام والمعنى لا تخف أنت من الإقدام على ملاقاة العدو والدخول في الحروب والقلب فيه ظاهر ا هـ دماميني. **قوله: (في نجدة)** في زائدة. **قوله: (ان تقدم)** فاعل أي القدوم بمعنى الإقدام والكاف مفعول، وقوله يتهيبك أي يتخوفك أي إذا أنت لاقيت شدة فلا تتخوفن من الإقدام عليها فظاهره ان الإقدام يتخوف مع أن الذي يتخوف إنما هو الشخص فهو مقلوب، والأصل فلا تتخوف أنت من الإقدام عليها، ولذا قال الشارح فلا تتهيبها أي الشدة أي لا تتهيب القدوم عليها.

قوله: (ولا تهيبني الموماة) التهيب الخوف وأصله تتهيبني حذفت إحدى التاءين والموماة المفازة والأصداء جمع صدى وهو هنا ذكر البوم أو طير يصفر بالليل والسحر الزمن الذي قبل الصبح بيسير والمعنى لا تتخوف مني المفازة التي أركبها فظاهره أن المفازة تخاف مع أنه هو الذي يخاف من المفازة فهو مقلوب والأصل أتهيب الموماة. **قوله: (وقال كعب)** أي: ابن زهير في قصيدته بانت سعاد. **قوله: (أوب ذراعيها)** أي:

اللغة: يتهيبك: يتخوفك.

المعنى: لا تخف من الإقدام على ملاقاة العدو، والدخول في الحرب لأن الحياة واحدة ولا مسوغ للخوف.

٩٤١ ـ التخريج: البيت لابن مقبل في (ديوانه ص ٧٩؛ والأضداد ص ٢٠٢؛ وأمالي المرتضى ١/ ٢١٧؛ وتخليص الشواهد ص ٢٢١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧١؛ ولسان العرب ١/ ٧٩٠ (هيب)؛ والمعاني الكبير ص ١٢٦٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٦).

اللغة: تهيبني: تخيفني. صدى: ذكر البوم. الموماة: الصحراء المهلكة. السحر: قبيل الصبح.

المعنى: لا يدخل الخوف إلى نفسي من المفازات والصحارى المهلكة، فإني لمجتازها، قبيل الصبح وأصوات البوم يجاوب بعضها بعضاً.

٩٤٢ ـ التخريج: البيت لكعب بن زهير في (ديوانه ص ٦٤؛ وأمالي المرتضى ١/ ٥٥٨؛ ولسان العرب ١/ ٢٢٠ (أوب)؛ ٥/ ١٢٢ (قور)، ٨/ ٣٢١ (لفع)، ١١/ ٤٤٨ (عسقل)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧١).

اللغة: الأوب: الرجوع. تلفع: اشتمل. العساقيل: السراب.

المعنى: كانت تجري مسرعة والسراب يلف الأبعاد وكانت حركة ذراعيها ذهاباً وإياباً تشبه حركة ذراعي نائحة، وكان العرق يقطر منهما كدمع تلك النائحة.

ولا واحد له، والتلفُّع: الاشتمال. وقال عُرْوَة بن الوَرْدِ [من الوافر]:

٩٤٣ ـ فَـدَيْـتُ بِـنَـفْـسِـهِ نَـفْـسِـي وَمَـالِـي   وَمَـا آلُـوكَ إلاّ مَـا أُطِـيـقُ

وقال القُطَامي [من الوافر]:

٩٤٤ ـ فَـلَـمَّـا أَنْ جَـرَى سِـمَـنٌ عَـلَـيْـهَـا   كَـمَـا طَـيَّـنْـتَ بِـالْـفَـدَنِ الـسِّـيَـاعَـا

الفَدَن: القَصْر، والسِّياع: الطِّين، ومنه في الكلام «أَدْخَلْتُ القلنسوة في رأسي»،

الناقة، وقوله وقد تلفع حال.

قوله: **(اسم لأوائل السراب)** أي: وظاهره أن الجبال تتلفع بالسراب أي تشتمل عليه لا أن السراب يتلفع بالجبال كما هو ظاهره والمراد بالسراب ما يتراءى للظمآن في شدة الحر أنه ماء والحال أنه غير ماء.

قوله: **(فديت بنفسه الخ)** الأصل فديت نفسه بنفسي فالمفدي نفس المحبوب والمفدي به نفس الشاعر للعكس كما هو ظاهر البيت، وقوله ما آلوك أصله ما أمنعك ثم ضمن في البيت معنى المنح والإعطاء فعدى إلى اثنين أي وما أمنحك إلا ما أطيقه وأقدر عليه فداء نفسك بنفسي، وقال السيوطي المعنى ولا أمنعك الفداء بنفسي ومالي أي لا أقدر على ذلك لأني مجبول عليه. قوله: **(فلما أن جرى سمن)** بكسر السين وفتح الميم والضمير للناقة وجواب لما قوله بعد:

أمـرت بـهـا الـرجـال لـيـأخـذوهـا   ونـحـن نـظـن أن لـن تـسـتـطـاعـا

وصحف بعضهم سمن بفتح فسكون وجعله في وصف قصعة ثريد عليه سمن وهو غلط، فإن قبله ما يعين وصف الناقة وهو قوله:

فـلـمـا أن مـضـت سـنـتـان عـنـه   وصـارت حـقـهـا تـعـلـو الـجـذاعـا

عـرفـنـا مـا يـرى الـبـصـراء فـيـهـا   فـآلـيـنـا عـلـيـهـا أن تـبـاعـا

وقـلـنـا مـهـلـوا لـنـبـيـتـنـهـا   لـكـي تـزداد لـلـسـفـر اطـلاعـا

فلما أن جرى الخ. قوله: **(كما طينت)** أي: وصارت كما طينت أي كتطيين السياع بالفدن. قوله: **(والسياع الطين)** فالمعنى كما طينت الطين بالقصر وهذا المعنى مقلوب لأن

---

٩٤٣ ـ **التخريج**: البيت لعروة بن الورد في (الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٢؛ ولسان العرب ٥/ ٣١٦ (تيز)؛ ولم أقع عليه في ديوانه).

اللغة: آلوك: منعوه عنك.

المعنى: أفديك بنفسي وما أملك ولا أستطيع منعهما عنك.

٩٤٤ ـ **التخريج**: البيت للقطامي في (ديوانه ص ٤٠؛ وأساس البلاغة ص ٣٣٦ (فدن)؛ وجمهرة اللغة ص ٨٤٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٢؛ ولسان العرب ٥/ ٣١٥ (تيز)، ٨/ ١٧٠ (سيع)).

اللغة: الفدن: القصر. السياغ: الطين.

المعنى: لقد كساها اللحم من كثرته، فكل عضو فيها يلبس اللحم، كجدران قصر كسي الطين.

و«عرضت الناقة على الحوض»، «عرضتُها على الماء» قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري، وجعل منه ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأحقاف: ٢٠، ٣٤]. وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن إسحاق السكيت: إن «عرضت الحوضَ على الناقة» مقلوب، وقال آخر: لا قلبَ في واحد منهما، واختاره أبو حيان، وردَّ على قول الزمخشري في الآية، وزعم بعضهم في قول المتنبي [من الكامل]:

٩٤٥ ـ وَعَذَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى ذُقْتُه فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لاَ يَعْشَقُ

أن أصله: كيف لا يموت مَنْ يعشق، والصَّواب خلافه، وأن المراد أنه صار يرى أن لا سببَ للموت سوى العشق؛ ويُقال: «إذا طلعت الجوزاء انتصب العُود في

القصر هو الذي يطين ويلبس بالطين لا أن الطين يطين ويلبس بالقصر كما هو ظاهره.

قوله: (**القصر**) أي: الذي يسكن فيه. **قوله**: (**أدخلت القلنسوة في رأسي**) أي: فالأصل أدخلت في القلنسوة رأسي لأن في إنما تدخل على الظرف والظرف القلنسوة لا الرأس.

قوله: (**وعرضت الناقة على الحوض**) أي: فالأصل عرضت الحوض على الناقة لأن المعروض عليه ما له ميل كالناقة لا الحوض، وقوله وعرضتها على الماء فالأصل عرضت الماء عليها. **قوله**: (**قال الجوهري**) أي: قال بالقلب في المثالين. **قوله**: (**على النار**) أي: فالأصل ويوم تعرض النار على الذين كفروا ولأن المعروض عليه هو ما له ميل فيختار المعروض وخلافه. **قوله**: (**مقلوب**) كأنه رأى أن المعروض هو المساق وهو الذي عنده ميل. **قوله**: (**ورد على قول الزمخشري في الآية**) ويوم يعرض الذين كفروا على النار بأن عرض الكفار على النار ليس بمقلوب لأن الكفار مقهورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والزاني على السوط. **قوله**: (**كيف لا يموت من يعشق**) أي: لأنه لما ذاقه وعلم بشدته تعجب من حياة أربابه. **قوله**: (**ان لا سبب للموت سوى العشق**) أي: فتعجب من موت من لا عشق عنده لعدم وجود سبب الموت.

قوله: (**إذا طلعت الجوزاء**) هي نجم يطلع مع الفجر في مبدأ الحر والحرباء دويبة أكبر من ابن عرس لا عظم فيها وهي المسماة الحربائة وهي ضعيفة يحصل بقوة الحرارة اشتدادها تدور كيف دارت الشمس لمحبتها لها. **قوله**: (**إذا طلعت الجوزاء**) هي برج في السماء إذا دخلت الشمس به قصر الليل وطال النهار وذلك بعكس برج القوس فإذا حلت الشمس فيه قصر النهار وطال الليل وإلى هذا المعنى يشير قول القائل في وصف حاله عند

---

٩٤٥ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في (ديوانه ٣/ ٧٤).

اللغة: عذلت: لمت.

المعنى: عذلت العشاق ولُمتهم قبل وقوعي فيه وابتلائي به فلما ابتليت بالعشق، رجعت إلى نفسي، وتعجّبت كيف يستطيع العاشق صبراً دون أن يموت.

الحِرْباء»، أي: انتصبَ الحرباءُ في العود. وقال ثعلب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فاسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٢]. إن المعنى: اسلكوا فيه سلسلة، وقيل: إن منه ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿ثم دَنَى فتدلَّى﴾ [النجم: ٨]، وقد مضى تأويلهما. ونقل الجوهري في ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩] أن أصله: قَابَيْ قوسٍ، فقُلِبت التثنية بالإِفراد، وهو حسن إن فُسِّر القابُ بما بينَ مَقْبض القوسِ وسِيَتِها أي: طرفها، ولها طرفان، فله قَابَانِ؛ ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابي [من الطويل]:

٩٤٦ ـ إِذَا أَحْسَنَ ابْنُ الْعَمِّ بَعْدَ إِسَاءَةٍ ... فَلَسْتُ لِشَرَّيْ فِعْلِهِ بِحَمُولِ

أي: فلستُ لشرِّ فعلَيْهِ.

زيارة الحبيب وعدمها:

فالشمس بالقوس أمست وهي نازلة ... إن لم يزرني وبالجوزاء إن زارا

أي ان لم يزر كان الليل طويلاً، وإن كان الليل قصيراً وقوله في الحرباء أي بالحرباء.

قوله: **(أي انتصب الخ)** أي: تعلق لأن الحرباء هي التي تتعلق بالعود عند شدة الحر، وقوله في العود أي به. **قوله**: **(إن المعنى اسلكوا فيه)** أي: أدخلوا فيه أي عنقه سلسلة أي طرف وهو الطوق فطرف السلسلة وهو الطوق مسلك وعنقه مسلك فيه لا أن الشخص مسلك والسلسلة مسلك فيها كما هو ظاهر الآية، وقد يقال أنه لا قلب في الآية لأن في تدخل على الظرف وهو ما له احتواء فالمعنى ثم في طرف سلسلة فاسلكوه أي فاسلكوا عنقه فطرف السلسلة ظرف وعنقه مظروف. **قوله**: **(فجاءها بأسنا)** أي: لأن مجيء البأس قبل الإهلاك أي جاءها بأسنا فأهلكناها. **قوله**: **(ثم دنا الخ)** أي: فالأثل ثم بعد إن كان بالأفق الأعلى تدلى فدنا من النبي ﷺ وقرب منه أو المعنى ثم بعد أن كان النبي في السماء تدلى في الهواء فدنا من بيت المقدس. **قوله**: **(وقد مضى تأويلهما)** أي: بأن المراد من الفعل الإرادة فالمعنى أردنا إهلاكها فجاءها وأراد الدنو فتدلى، وقوله التثنية بالإفراد أي والإفراد بالتثنية. **قوله**: **(وهو حسن إن فسر الخ)** أي: لا ان فسر ألقاب بالقدر فلا يحسن. **قوله**: **(ولهما طرفان)** أي: وهما محل ربط الوتر. **قوله**: **(بمحمول)** أي: بمحتمل وحاقد بل أصرفه عني.

قوله: **(لشر فعليه)** أي: لست متحملاً لشر الفعلين أي للشر من الفعلين وهما

---

٩٤٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٢؛ ولسان العرب ٤/ ٤٠٠ (شرر)).

اللغة: حمول: حقود.

المعنى: إنه رجل شهم ينسى الإساءة من ابن عمه إذا رجع عن غيه وشره.

قيل: ومن القلب ﴿اذْهَبْ بِكِتَابِي هَٰذَا﴾ [النمل: ٢٨] الآية؛ وأُجيب بأن المعنى: ثم تَوَلَّ عنهم إلى مكانٍ يقرب منهم؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منكَ فانظر ماذا يرجعون، وقيل في ﴿فعمَيَتْ عَلَيْهِم﴾ [القصص: ٦٦]: إن المعنى: فعميتم عنها، وفي ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لاَ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥] الآية فيمن جَرَّ بـ «على» بعد أن وصلتها على أن المعنى حقيق عليَّ بإدخالها على ياء المتكلم كما قرأ نافع؛ وقيل: ضمّن حقيق معنى حريص، وفي ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]: إن المعنى لتنوء العصبة بها أي تنهض بها متثاقلة، وقيل: الباء للتعدية كالهمزة، أي لَتُنِيءُ العصبة؛ أي تجعلها تنهض متثاقلة.

القاعدة الحادية عشرة

من مُلَح كلامهم تَقَارُضُ اللفظَيْنِ في الأحكام، ولذلك أمثلة:

الإحسان والإساءة فهو له فعلان ولا يتحمل أحدهما وهو الإساءة حاقداً بل يصرفها وليس المراد أن فعله واحد ولذلك الفعل شران. **قوله**: **(اذهب بكتابي هذا الآية)** أي: فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون أي فالأصل فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم وارجع إلي وأخبرني لأن النظر إنما هو قبل التولي والانصراف عنهم. **قوله**: **(فعميتم عنها)** الأولى فعموا عنها أي عن الأنباء ليناسب الغيبة في عليهم. **قوله**: **(وفي حقيق)** أي: وقيل القلب في حقيق الخ، وحاصله أن حقيق على أن لا أقول معناه أي وجب عليَّ قول الحق فحقيق خبر مقدم، وقوله الحق مبتدأ مؤخر وجار ومجرور متعلق بحقيق وهذا المعنى قلب لمعنى قراءة الجماعة حقيق على أن لا أقول فحقيق خبراً محذوف أي أنا حقيق وعلى حرف جر وأن لا أقول مجرور بعلى فما كانت مبتدأ صار مجروراً بعلى وما كان مجروراً بعلى صار مبتدأ وهو المقدر قبل حقيق أي أنا حقيق أي واجب علي قول الحق ولا شك أن قلب هذا قول الحق واجب عليّ. **قوله**: **(على ان المعنى)** أي: بناءً على أن المعنى أي إن القلب بناءً على أن معنى قراءة التخفيف هو معنى قراءة التشديد أي لا على التضمين إذ لا قلب عليه. **قوله**: **(لتنوء)** أي: لتثقل أي لتنهض بحملها متثاقلة أي إن الجماعة العصبة أي القوية إذا حملوا المفاتيح لتنهض بحملها متثاقلة فقوله لتنوء بالعصبة فيه قلب أي لتنوء العصبة بالمفاتيح أي لتنهض بالمفاتيح متثاقلة. **قوله**: **(لتنوء بالعصبة)** أي: لتنهض المفاتيح بحمل العصبة متثاقلة هذا ظاهره وليس مراداً والمعنى المراد لتنوء العصبة بالمفاتيح أي تنهض العصبة بحمل المفاتيح متثاقلة. **قوله**: **(وقيل الباء للتعدية)** أي: فالماضي أصله ناءت العصبة أي ثقلت فإذا دخلت الباء قلت ناءت أي ثقلت المفاتيح بالعصبة أي أناءت العصبة أي صيرت العصبة متثاقلة والمضارع منه تنوء فالمعنى لتنيء المفاتيح العصبة أي تجعلها وتصيرها ناهضة بها على ثقل. **قوله**: **(ملح)** جمع ملحة كغرفة وغرف والملحة ما

أحدها: إعطاء «غير» حكم إلاَّ في الاستثناء بها نحو: ﴿لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] فيمن نصب غير، وإعطاء «إلا» حكم غير في الوصف بها نحو: ﴿لَوْ كانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاّ اللَّهُ لَفَسَدتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

والثاني: إعطاء أن المصدرية حكم «ما» المصدريّة في الإهمال كقوله [من البسيط]:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا   مِنِّي السَّلاَمَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا

الشاهد في «أن» الأولى، وليست مخفَّفة من الثقيلة، بدليلِ أن المعطوفة عليها، وإعمال «ما» حَمْلاً على أنْ كما رُوي من قوله عليهِ الصلاةُ والسلام «كمَا تَكُونُوا يَولّى

يستملح ويستظرف ويستحسن من الكلام. **قوله: (تقارض اللفظين)** من القرض أي السلف فشبه تلبس أحد اللفظين بحكم الآخر بتسلف كل من شخصين شيئاً من صاحبه واستعير اسم المشبه به وهو التقارض للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية. **قوله: (إعطاء غير حكم إلا في الاستثناء بها)** أي: في الإخراج بها لما بعدها عما قبلها، وإن كانت غير تنصب بخلاف إلا فإنها لا تعرب فالنصب لغير ليس ملحوظاً في الحكم المعطى لها فقوله في الاستثناء بيان للحكم. **قوله: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)** أي: فالمراد غير الله أي موصوفون بكونهم غير الله وليس المراد الاستثناء وإلا لورد أنه لو كان هناك آلهة منهم الله لفسدتا. **قوله: (أن تقرآن الخ)** قبله:

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما   وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

إن تحملا حاجة لي خف محملها   تستوجبا نعمة عندي بها ويدا

قوله: (الشاهد في أن الأولى) أي: فإنها مهملة إذ لو نصب بها لحذف النون. **قوله: (بدليل ان المعطوفة عليها)** أي: فانها مصدرية والأصل تناصل تناسب العاطف ثم إن قوله بدليل أن المعطوف عليها فيه تسامح إذ ليس المعطوف ان وحدها بل هي وصلتها فالأولى أن يقول المعطوفة مع صلتها عليها، وقوله بدليل ان المطوفة فيه أنه يمكن أن تعطف أن المصدرية وصلتها على أن المخففة وصلتها وهو من عطف المصدر على المصدر كما تقول عندي أن لا تسيء إلى محبك وأن لا تحسن إلى عدوك برفع تسيء على أن أن مخففة من الثقيلة ونصب تحسن على أن أن ناصبة، وحينئذٍ فلا دليل على أن الأولى مصدرية بل يجوز أن تكون مخففة وأجيب بأن هذا دليل على الرجحان لأن الأصل التناسب لا على تعين كونها مصدرية. **قوله: (كما تكونوا)** أي: فلم يقل تكونون وذلك ليس إلا لإعمالها حملاً على أن المصدرية وفيه أن هذا إثبات لحكم بما لا دليل عليه إذ لم يوجد في غير هذا المحل فالأولى أنِ النون حذفت للتخفيف، وقد جاء ذلك نظماً ونثراً فأما الأولى ففي قوله:

عَلَيكم» ذكره ابن الحاجب، والمعروف في الرواية كما تكونون.

والثالث: إعطاء «إن» الشرطية حكم «لَوْ» في الإهمال كما رُوي في الحديث «فإنْ لاَ تَرَاهُ فإنَّهُ يَرَاكَ»، وإعطاء «لَوْ» حكم «إنْ» في الجزم كقوله [من الرمل]:

لَـوْ يَـشـأْ طَـارَ بِـهَـا ذُو مَـيْـعَـة [لاَحِـقُ الآطَـالِ نَـهْـدٌ ذُو خُـصَـلْ]

ذكر الثاني ابنُ الشجري، وخَرَّجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول شَايَشَا - بالألف - ثم أبدلت الألف همزة على قول بعضهم الْعَأْلَم والخأتم - بالهمزة - ويؤيده أنَّه لا يجوزُ مجيءُ «إن» الشرطيَّة في هذا الموضع؛ لأنه إخبار عمَّا مضى، فالمعنى لو شاء؛ وبهذا يقدح أيضاً في تخريج الحديث السَّابق على ما ذُكر، وهو تخريج ابن

أبـيـت أسـري وتـبـيـتـي تـدلـكـي

فلم يقل تبيتين تدلكين لأجل الخفة، وأما نثراً فكما في قراءة وقالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء فإن النون حذفت للخفة ا هـ تقرير دردير، فالأصل انتما ساحران تتظاهران حذفت النون تخفيفاً وأدغمت التاء في الظاء وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الشاهد فيما بعد لا. **قوله: (بعد فإن لا تراه)** أي: فلم يقل تره قال الدماميني قد مضى في لم تخرج ابن السد البطليوسي:

كـأنْ لَـمْ تَـرا قـبـلـي أسـيـراً يـمـانـيـا

على لغة راء يراء كخاف يخاف حذفت الألف للساكنين وأبدلت الهمزة الساكنة بعد فتحة ألفاً، فكذا الحديث وتعقبه الشمني بأنه كان يقول فإنه يراك لبعد الجمع بين لغتين. **قوله: (ميعة)** أي: نشاط وتمام البيت:

لا حِـقِ الآطـال نَـهْـدُ ذو خَـصَـلْ

الآطال جمع أطل وهي الخاصرة ونهد بفتح النون جسيم. **قوله: (ذكر الثاني)** وهو إعطاء لو حكم إن والاستدلال بهذا البيت. **قوله: (ويؤيده)** أي: التخريج العاني الراد للأول. **قوله: (في هذا الموضع)** أي: لأن لو شرط لإفادة المعنى وإن موضوع لإفادة الزمن المستقبل فلا يصح أن يقوم أحدهما مقام الآخر.

قوله: (لأنه) أي: البيت إخبار عما مضى أي فلا يصح أن يحل لو ان، وإذا لم يصح حلول إن محلها لم يصح أن تحمل لو عليها لأن الحمل لشيء على شيء فرع عن صحة حلوله محله. **قوله: (وبهذا)** أي: بهذا التأييد المفيد أنه لا بد من حلول المقيس عليه محل المقيس، وقوله في الحديث السابق أعني قوله فإن لا تراه الخ، ووجه القدح أن لو تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط والمعنى انتفى رؤية المولى لك عند امتناع عدم رؤيتك أي عند رؤيتك له وهذا لا صحة له وأيضاً لو لا تدخل على لا النافية فلا تحل له في الحديث حتى تحمل عليها إن.

مالك؛ والظاهر أنه يتخرَّج على إجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قُنْبُل ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فإنَّ الله﴾ [يوسف: ٩٠] بإثبات ياء يتقي وجزم يصبر.

والرابع: إعطاء «إذا» حكم «متى» في الجزم بها كقوله [من الكامل]:

اسْتَغْنِ مَا أغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ

وإهمال «متى» حكماً لها بحكم «إذا»، كقول عائشة رضي الله عنها: «وأنه مَتى يَقُومُ مَقَامَكَ لا يُسْمِع الناس».

والخامس: إعطاء «لم» حكم «لَنْ» في عملِ النصب، ذكره بعضُهم مستشهداً بقراءة بعضهم ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: ١] بفتح الحاء، وفيه نظر؛ إذ لا تحلُّ لَنْ هنا، وإنما يصح ـ أو يحسن ـ حملُ الشيء على ما يحل محله كما قدمْنا؛ وقيل: أَصله «نَشْرَحَنْ» ثم حذفت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفيّ بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النونِ لغير مقتضٍ مع أن المؤكّد لا يليق به الحذف، وإعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله [من المنسرح]:

لَنْ يَخِبِ الآن مِنَ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَه

الرواية بكسر الباء.

قوله: (على إجراء المعتل مجرى الصحيح) أي: في جزمه بحذف الحركة فالجازم حذف الحركة المقدرة على حرف العلة. **قوله: (بإثبات ياء يتقي الخ)** تقدم في الكلام على أقسام العطف أن الظاهر تخريج هذه القراءة على أن من موصولة لا شرطية فإثبات ياء يتقي حينئذٍ جائز بل واجب وإسكان الراء ليس جزماً بل هو تخفيف بحذف حركة الرفع مثل وما يشعركم بإسكان الراء وهو فصيح. **قوله: (إذ لا تحل لن الخ)** أي: لأن لن لإفادة المستقبل ولم لإفادة الماضي والقصد تقرير الماضي. **قوله: (كقول عائشة)** أي: في استنابة أبيها في مرضه عليه السلام يصلي بالناس. **قوله: (وقيل أصله نشرحن الخ)** يمكن أن فتحة الحاء اتباعاً للام بعدها. **قوله: (مع أنه كالفعل الماضي في المعنى)** أي: والماضي لا يؤكد.

قوله: (الرواية بكسر الباء) ويخب مجزوم بلن وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين وفيه أنه لا يصح هنا حلول لم محل لن لأن لم للماضي ولن للمستقبل، ومراد الشاعر الاستقبال كذا قال الشارح وفيه أن محل كون تفيد الاستقبال إذا لم يقيد الفعل بما يفيد خلافه، وهنا قيد بالآن فلم يكن القصد إلا النفي لا المضي ولا الاستقبال وحملها على لم في النفي لأن لم ينفي بها الماضي إلى الحال ولن هنا القصد منها نفي الحال تأمل. **قوله: (الرواية بكسر الباء)** فيه أنه إنما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله ولم لا

والسادس: إعطاء «ما» النافية حكم «ليس» في الإعمال وهي لغةُ أهلِ الحجاز، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وإعطاء «ليس» حكم «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي بإلاَّ كقولهم «لَيْسَ الطِّيبُ إلاَّ الْمِسْكُ» وهي لغة بني تميم.

والسابع: إعطاء «عسى» حكم «لعلّ» في العمل كقوله [من الرجز]:

[تَـقُـولُ بِـنْـتِـي قَـدْ أَنَـى أَنَـاكَـا] يَـا أَبَـتَـا عَـلَّـكَ أَوْ عَـسَـاكَـا

وإعطاء «لعلّ» حكم «عسى» في اقترانِ خبرِها بأنْ، ومنه الحديث «فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بحجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ».

والثامن: إعطاء الفاعل إعرابَ المفعول وعكسه عندَ أمنِ اللبس، كقولهم: «خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ، وكَسَرَ الزجَاجُ الْحَجَرَ»، وقال الشاعر [من البسيط]:

٩٤٧ ـ مِـثْـلُ الْـقَـنَـافِـذِ هَـدَّاجُـونَ قَـدْ بَـلَـغَـتْ نَـجْـرَان أَوْ بَـلَـغَـتْ سَـوْآتِـهِـمْ هَـجَـرُ

يصح حلولها هنا؛ لأن لن للنفي في المستقبل لا الماضي ولم لعكس ا هـ دماميني وتكلف الشمني بالتفات لمطلق النفي. **قوله: (والسادس)** أي: من أمثلة تقارض اللفظين في الحكام. **قوله: (إعطاء ما النافية حكم ليس في الأعمال)** أي: وإن كان الأصل في ما الإهمال ولو كان عملها عند الحجازيين بشروط أربعة أن لا تقع بعدها أن وإن لا تنتقض بنفي وترتيب معموليها، وأن لا يفصل بينها وبين معموليها بمعمول الخير إلا إذا كان ظرفاً ومعلوم أن العمل بشرط خلاف الأصل وأهملها بنو تميم مطلقاً ومنه قوله:

ومُـهـفـهـفَ الأعـطـافِ قـلـتُ لـه انـتـسـبْ فـأجـابَ مـا قـتـلُ الـمُـحِـبِ حَـرامُ

قوله: (وهي لغة بني تميم) أي: وأما غيرهم فيعمل ليس مطلقاً. **قوله: (في العمل)** أي: وهو نصب الاسم ورفع الخبر فالكاف في عساك اسمها في محل نصب لا في محل رفع لأن الكاف ليست من ضمائر الرفع. **قوله: (إعطاء الفاعل الخ)** وذلك لأن القصد من الإعراب بيان المعنى فإذا ظهر لم يبالوا بمخالفة ما تقضيه القواعد ولا يقاس وظاهر المصنف أنه يقال فاعل منصوب ومفعول مرفوع، وقيل يقدر للفاعل رفع وللمفعول نصب منع منه الحركة التي جلبها ظهور المعنى، وقيل: يعرب الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً وهو قلب. **قوله: (وعكسه)** أي: إعطاء المفعول إعراب الفاعل وهو الرفع. **قوله: (القنافذ)** بالذال المعجمة جمع قنفذ وهو الدابة المعلومة وقوله هداجون أي في مشيهم

---

٩٤٧ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في (ديوانه ص ١٧٨؛ وتخليص الشواهد ص ٢٤٧؛ والدرر ٣/ ٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٢؛ ولسان العرب ٥/ ١٩٥ (نجز)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٧؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٦٦؛ ورصف المباني ص ٣٩٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٦؛ والمحتسب ٢/ ١١٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٥).

اللغة: نجران وهجر، هما بلدان في اليمن. السوءة: الفاحشة. والقنافذ: جمع مفرده قُنفذ: =

وسمع أيضاً نصبهما كقوله [من الرجز]:

٩٤٨ ـ قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا   الأَفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشجْعَمَا

في رواية من نصب الحيات، وقيل: القدما تثنية حُذِفَتْ نونه للضرورة كقوله [من الطويل]:

هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسَارٌ وَمِنَّةٌ   وَإمَّا دَمٌ، وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

فيمن رواه برفع إسار ومنة، وسمع أيضاً رفعهما كقوله [من الخفيف]:

ارتعاش ونجران اسم بلد باليمن، وكذا هجروا وقوله سوآتهم فاعل ونصبه وهجر مفعول ورفعه لأمن اللبس وسوآتهم منصوب بالكسرة. **قوله: (وسمع أيضاً نصبهما)** أي: الفاعل والمفعول. **قوله: (الحيات)** فاعل وهو منصوب بالكسرة القدما مفعول وهو منصوب بالكسرة وألفه للإطلاق وتمامه:

الأفعوانَ والشجاعَ الشجْعَمَا

والأفعوان ذكر الأفاعي والشجاع قوي الحيات والشجعما الجريء توكيد له. **قوله: (في رواية من نصب الحيات)** وأما على رواية الرفع فالأمر ظاهر. **قوله: (خطتا)** تثنية خطة بمعنى الأمر وتمامه:

وأما دمُ القتلِ بالحُرِ أجدَرُ

والشاهد في خطتا فإن أصله خطتان حذفت نونه للضرورة. **قوله: (فيمن رواه الخ)** أما من رواه بجر أسار ومنه فقد حذف النون للإضافة، ولكن فصل بين المضاف والمضاف

= حيوان يعرف بكثرة مسيره ليلاً، وهداجون من الهدج، وهو مشي الشح الضعيف.

المعنى: إنهم أخبث من القنافذ يتسللون ليلاً إما للسرقة وإما للفاحشة، وقد علم بهم أهل اليمن.

٩٤٨ ـ التخريج: الرجز للعجاج في (ملحق ديوانه ٢/ ٣٣٣؛ وجمهرة اللغة ص ١١٣٩؛ وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسيّ أو للدبيريّ، أو لعبد بني عبس في (خزانة الأدب ١١/ ٤١١، ٤١٥، ٤١٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٨١؛ وللعجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للتدمري أو لعبد بني الحسحاس في الدرر ٣/ ٦؛ وللعجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي، أو للتدمريّ، أو لعبد بني عبس في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٣؛ ولمساور العبسي في لسان العرب ١٢/ ٣٦٦ (ضمز)؛ ولعبد بني عبس في الكتاب ١/ ٢٨٧؛ وللدبيري في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠١؛ ولأبي حنّاء في خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٢٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٣١، ٢/ ٤٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٩٩؛ ولسان العرب ٨/ ١٧٥ (شجع)، ١٢/ ٣١٩ (شجعم)؛ والمقتضب ٢/ ٢٨٣؛ والممتع في التصريف ١/ ٢٤١؛ والمنصف ٣/ ٦٩).

اللغة: الأفعوان والشجاع: ذكر الأفعى. الشجعم: الجريء.

المعنى: لقد تصالحت قدماه مع الأفاعي لأنهما أضحتا غليظتين صلبتين لطول ما سار حافياً.

٩٤٩ ـ إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشْؤُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

والتاسع: إعطاء «الْحَسَن الْوَجْه» حكم «الضارب الرجل» في النصب، وإعطاء «الضارب الرجل» حكم «الحسن الوجه» في الجرّ.

إليه بأما قوله كيف من صاد عقعقان، ويوم عقعقان مرفوع بالألف ويوم عطف عليه وهو مفعول صادفا فاعله ضمير مستتر في محل رفع ويمكن أن يؤول هذا بأن يجعل قوله ويوم مبتدأ حذف خبره أي أي ومعهما يوم، وقوله عقعقان مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الألف فلا شاهد فيه حينئذٍ. **قوله: (التاسع إعطاء الحسن الوجه الخ)** تحصل من هذا أن الصفة المشبهة المقترنة هي ومعمولها بأل الأصل فيها عملها الجر، وإنما انتصب المعمول حملاً على اسم الفاعل المماثل لها، وكذا الأصل في اسم الفاعل المقرون هو ومعموله بأل عمله النصب والجر إنما هو بالجمل والسر في ذلك أن الصفة المشبهة مأخوذة من اللازم واسم الفاعل مأخوذ من المتعدي فالأصل فأصله إنما كان الجبر غير أصل فيه لأن إضافته لا تفيد تخفيفاً بخلاف إضافتها لأن الحسن الوجه أصله حسن وجهه بالرفع، ثم لما أرادوا الإضافة حولوا الإسناد عن الوجه إلى الضمير العائد على الموصوف كالرجل ثم أتى بالوجه ونصبوه ثم جروه بالإضافة فالجر إنما هو بعد صيرورته منصوباً تشبيهاً بمفعول اسم الفاعل وحكمة الإضافة التخفيف بحذف الضمير وجهه واستتاره في حسن، وأما الضارب الرجل فليس فيها تخفيفاً، وإن كانت لفظية فهي مقيسة على الحسن الوجه.

قوله: (إعطاء الحسن الوجه الخ) لا يخفى أن نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه لا يصح على جهة المفعولية إذ الصفة مأخوذة من فعل لازم لكنهم شبهوه بالمفعول به في قولك الضارب الرجل فأعطي النصب، أما أعطاه الضارب الرجل حكم الحسن الوجه الجر فتقرير أن الإضافة في المحلين لفظية إذ هي إضافة الصفة إلى معمولها وشرطها أن تفيد تخفيفاً في اللفظ وهذا متحقق في الحسن الوجه لأن أصله الحسن وجه برفع وجه على أنه فاعل الصفة فقصدوا التخفيف فيه، وبالإضافة وإضافة إلى الفاعل على خلاف الأصل لأنه هو في المعنى فشبهوا مرفوعه بالمنصوب فنصبوه لتصح الإضافة إليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره وأضمروا فيها الضمير المتصل وحذف الضمير من الوجه وعوض عنه أل لئلا يزول تعريفه ثم أضافوا الصفة إليه فحصل التخفيف بحذف الضمير من الوجه واستتاره في الحسن ومثل هذا في الضارب الرجل غير متحقق فعلم أنه محمول في الجر على الحسن الوجه ا هـ دماميني رحمه الله تعالى. **قوله: (في الجر)** أي: والإضافة. **قوله:**

---

٩٤٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٣/ ٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٥).

اللغة: العقعق: طائر كالغراب، مشؤوم: مشؤم، من الشؤم ضد اليمن.

المعنى: من يصيد عقعقاً يلحق به السوء، فكيف من يصيد منه اثنين ويتبعهما ببوم، فقد أكمل لنفسه ثالثة الأثافي.

والعاشر: إعطاء أفْعَل في التعجُّب حكم أفْعَل التفضيل، في جواز التصغير، وإعطاء أفْعَل التَّفضيل حكم أفْعَل في التعجُّب في أنه لا يرفع الظاهر، وقد مرَّ ذلك.

ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة.

(إعطاء أفعل في التعجب) أي: فأفعل التفضيل اسم فيصغر بخلاف فعل التعجب فهو فعل فلا يصغر إلا قياساً على اسم التفضيل. **قوله: (في جواز التصغير)** أي: فإن أصله للأسماء. **قوله: (في أنه لا يرفع الظاهر)** هذا يقتضي أن الأصل في عدم رفع الظاهر أفعل في التعجب، وأن أفعل التفضيل مقيس عليه بجامع مطلق الزيادة، والحاصل أن الأسماء التي تعمل عمل الفعل كلها ترفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل ولا يستتر فيها الضمير وجوباً إلا أفعل التفضيل لحمله على أفعل في التعجب بجامع مطلق الزيادة. **قوله: (الظاهر)** أراد به ما يشمل الضمير المنفصل. **قوله: (وقد مر ذلك)** أي: في آخر القاعدة الأولى. **قوله: (أن يحرم وجهي)** مفعول أسأل وأراد بوجهه ذاته فهو مجاز مرسل علاقته البعضية أو الكلية أو هما بناءً على الخلاف في الخلاف أن العلاقة وصف المعبر به أو المعبر عنه أو هما. **قوله: (من رقدة الغفلة)** من إضافة المشبه به للمشبه أي من الغفلة الشبيهة بالرقدة مثل:

وَالريحُ تعبَثُ بالغُصونِ وقد جَرى ... ذَهَبُ الأصيلِ على لُجَيْنِ الماءِ

أي: على ماء كاللجين. **قوله: (قبل الفوت)** أي: قبل فوات الأعمال أو التوبة بالموت. **قوله: (شادوا)** أي: رفعوا أو قووا. **قوله: (والدقيق)** أي: كل شيء دقيق فهو عطف عام. **قوله: (المؤلف رحمه الله تعالى)** لازمت شيخنا العلامة الشيخ أحمد الدردير في قراءته لهذا الكتاب من أوله إلى آخره من ابتداء سنة ١١٧٣ إلى تمام سنة ١١٧٤ سادس سنة من مجاورتي في الأزهر والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب وقد وافق تمام هذا التجريد الذي على نسخة والدنا ومربي روحنا أسكنه الله في أعلى الجنان مصاحباً لسيد ولد عدنان ليلة الاثنين المبارك سابع ليلة خلت من شهر جمادى الثاني الذي هو من شهور سنة ثلاث وثلاثين ومائتين بعد تمام الألف وأسأل الله الكريم المنان الرحيم الرحمٰن أن يغفر لنا ولوالدينا ومشايخنا وإخواننا في الله تعالى أحياءً وأمواتاً خصوصاً من كان سبباً في إعانتي عليه جعلنا الله وإياه من حزبه المفلحين وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين.

[خاتمة الكتاب]

وهذا آخر ما تيسَّر إيرادُه في هذا التأليف، وأسأل الله الذي مَنَّ عليَّ بإنشائه وإتمامه في البلدِ الحرام، في شهر ذي القعدة الحرام، ويَسَّرَ عليّ إتمام ما ألحقت به من الزَّوائد في شهر رجب الحرام، أن يُحَرِّم وَجْهي على النار، وأن يتجاوز عما تحمّلْتُهُ من الأوْزَارِ، وأن يُوقِظَنِي من رَقْدَةِ الغَفْلة قبل الفَوْت، وأن يَلْطُف بي عند مُعالجة سَكَرَاتِ الموت، وأن يفعل ذلك بأهلي وأحبابي، وجميع المسلمين، وأن يُهْدِيَ أشرف صلواته وأزكى تحيَّاته إلى أَشرف العالَمين، وإمام العامِلينَ: محمد نبيّ الرَّحمة، الكاشف في يوم الحشر بشفاعته الغُمَّة، وعلى آله وأصحابه الذين شَادوا لنا قَوَاعِدَ الإسلام، ومَهّدُوا الدين، وأن يسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين، اللهمَّ صلِّ وَسَلِّم وبارك على حبيبنا محمد عَدَدَ الرمل والدقيق وعَدَدَ الموج الدفيق، وسلم تسليماً.

فهرس الشواهد الشعرية

قافية الهمزة

١٣ ـ إنَّ هندُ المليحةُ الحسناءَ ... وَأْيَ مَن أَضْمَرَتْ لخلٍّ وفاءَ
٤٨ ـ إنَّ منْ يدخلُ الكنيسةَ يوماً ... يلقَ فيها جآذراً وظباءَ
٥١ ـ وما أدري وسوفَ إخالُ أدري ... أقومٌ آلُ حصنٍ أمْ نساءُ
١٢٩ ـ أمِن ازديارِكَ في الدُّجى الرُّقباءُ ... إذ حيث كنتَ من الظلامِ ضياءُ
٢١٤ ـ ربَّما ضربةٌ بسيفٍ صقيلٍ ... بينَ بصري، وطعنةٍ نَجْلاءِ
٢٤٣ ـ دَعْ عنكَ لومي فإنَّ اللومَ إغراءُ ... وداوِني بالتي كانَتْ هيَ الداءُ
٢٩٩ ـ فلا واللَّهِ لا يُلفَى لما بي ... ولا لِلَما بهمْ أبداً دواءُ
٤١٣ ـ طلبوا صُلحَنا ولاتَ أوانٍ ... فأجَبْنا أن لات حينَ بقاءُ
٤٤٧ ـ لوما الإصاخةُ للوشاةِ لكانَ لي ... منْ بعدِ سُخْطِكَ في رضاك رَجاءُ
٤٥٢ ـ فذاكَ ولم إذا نحن امترينا ... تكنْ في الناس يدركك المراءُ
٤٦١ ـ لما رأيتُ أبا يزيدَ مقاتلاً ... أدَعَ القتالَ وأشهدَ الهيجاءُ
٦٢٣ ـ لعلَّكَ والموعود حق لقاؤه ... بدا لَكَ في تلك القلوصِ بداءُ
٦٢٦ ـ إنَّ سليمى، واللَّه يكلؤها، ... ضنَّتْ بشيءٍ ما كانَ يَرزَؤها
٦٣٣ ـ ولا أراها تزالُ ظالمةً ... تُحدثُ لي نكبةً وتَنكَؤها
٦٦٦ ـ . . . . مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائها
٦٩٤ ـ كأنَّ سبيئةً منْ بيتِ رأسٍ ... يكونُ مزاجُها عسلٌ وماءُ
٧٠٢ ـ إنما الميتُ مَنْ يعيشُ كئيباً ... كاسفاً بالُهُ قليلَ الرجاءِ

٧١٢ ـ نِعْمَ الفتاةُ فتاةَ هِنْدُ لو بَذَلَتْ رَدَّ التحيةِ نُطْقاً أو بإيماءِ
٨٥٩ ـ أَمَنْ يَهْجو رسولَ اللّهِ منكم ويَمْدَحُه ويَنْصُره سَواءُ؟
٨٨٩ ـ قالوا: أَخِفْتَ؟ فقلت: إنْ، وخِيفتي ما إن تزالُ منوطةً برجائي
٩٠٢ ـ ألم أكُ جارَكم ويكونَ بيني وبينكمُ المودَّةُ والإخاءُ؟
٩٤٠ ـ وَمَهْمَهٍ مغْبَرَّةٍ أرْجاؤه كأنْ لونُ أرضِهِ سماؤه

قافية الباء

١ ـ ومن ذا الذي تُرضي سجاياه كلّها؟ كفى المرءُ نُبلاً أن تُعَدَّ معايبُه
٣ ـ لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه فيه، كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ
٥ ـ دعاني إليها القلبُ؛ إنِّي لأمْرِهِ مطيعٌ، فما أدري أرشدٌ طلابُها
٧ ـ طربتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ ولا لعباً مني، وذو الشيب يلعبُ؟
٨ ـ ثم قالوا: تحبُّها؟ قلت: بَهْراً عددَ الرملِ والحصى والترابِ
١٨ ـ فأصاخَ يرجو أن يكون حيًّا ويقول من فرح: هيا ربا
٢٦ ـ يُرجِّي المرءُ ما إنْ لا يراهُ وتعرض دون أدناه الخطوبُ
٢٨ ـ ألا إنْ سَرَى ليلي فبتُّ كئيباً أحاذِرُ أنْ تَنْأى النوى بغَضوبا
٣٣ ـ إذا ما غَدَونا قال وِلدانُ أهلنا: تعالوا إلى أن يأتينا الصيدُ نحطبِ
٧٩ ـ فأمّا القتالُ لا قتالَ لديكم ولكنْ سيراً في عراضِ المواكبِ
١٠٨ ـ أرى الدهرَ إلاّ منجنوناً بأهله وما صاحبُ الحاجات إلا معذَّبا
١١٠ ـ فلا تتركنِّي بالوعيدِ كأنَّني إلى الناس مطليّ به القارُ أجْرَبُ
١٤٧ ـ أرَبٌّ يبولُ الثعلبانُ برأسه؟ لقدْ هانَ مَنْ بالتْ عليه الثعالبُ!
١٦٩ ـ ولا عيبَ فيهم غير أنَّ سيوفهم بهنَّ فلولٌ من قراعِ الكتائبِ
١٧٦ ـ كهزِّ الردينيِّ تحتَ العجاجِ جَرى في الأنابيبِ ثمّ اضطربْ
١٨٦ ـ أتتْ حتّاكَ تقصِدُ كلَّ فجٍّ تُرجِّي منكَ أنها لا تخيبُ
٢٢٠ ـ فِهْ بالعقود وبالأيمان لا سيَّما عقد وفاء به من أعظم القرب
٢٢١ ـ فَلأَصْرِفَنْ سوى حذيفةَ مدحتي لفتى العشيِّ وفارس الأحزابِ
٢٢٤ ـ في ليلةٍ لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلاّ كواكبها
٢٤٧ ـ عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه يكونُ وراءَه فرجٌ قريبُ
٢٥٩ ـ صريعُ غوانٍ راقهنَّ ورقنَه لدنْ شَبَّ حتى شابَ سودُ الذوائبِ
٢٦٩ ـ يا لهفَ زيابةَ للحارثِ فالـ ـصابح فالغانم فالآيبِ
٢٧٠ ـ فإن أهلكْ فذي حَنَقٍ لظاه عليَّ تكادُ تلتهبُ التهابا

٢٧٤ ـ لما اتقى بيدٍ عظيمٍ جرمُها   فتركتُ ضاحيَ جلدها يَتَذَبْذبُ
٢٩٠ ـ قد أشهدَ الغارةَ الشعواءَ تحملني   جرداءُ معروقةُ اللحيين سرحُوبُ
٢٩٤ ـ أخٌ ماجدٌ لم يَخْزني يومَ مشهدٍ   كما سيفُ عَمْرو لم تخنْهُ مضاربُه
٣٢٥ ـ وكلُّ مصيبات الزمانِ وجدتُها   سوى فرقةِ الأحباب، هينةَ الخطابِ
٣٢٨ ـ وما كلُّ ذي لبٍّ بمؤتيك نُصْحَه   وما كلُّ مؤتٍ نصحُه بلبيبِ
٣٣٦ ـ كلاهما حين جدَّ السَّيْرُ بينهما   قد أقلعا، وكلا أنفيهما رابي
٣٤١ ـ فيا شوقُ ما أبقَى، ويا لي من النَّوَى   ويا دمع ما أجرى، ويا قلب ما أصبَى
٣٧٠ ـ فلا تستطلْ مني بقائي ومدّتي   ولكنْ يكنْ للخير منك نصيبُ
٣٧٧ ـ أمُّ الحليسِ لعجوزٌ شَهْرَ به   تَرضَى منَ اللحمِ بعظمِ الرقَبَه
٣٨٥ ـ وقَد جعلتْ قلوصُ بني سهيلٍ   منَ الأكوارِ مَرْتَعُها قريبُ
٤٠٠ ـ لا باركَ الله في الغواني، هل   يبثْنَ إلا لهنَّ مطلبُ؟
٤١٦ ـ ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا   ومِنْ دونِ رَمْسَينا من الأرض سَبْسَبُ
لظلَّ صدى صوتي وإن كنتُ رمةً   لصوتِ صَدَى ليلى يهشُّ ويطربُ
٤٣٠ ـ ولو قلمٌ أُلقيتُ في شقِّ رأسه   من السقم ما غيَّرتُ من خط كاتبِ
٤٣٩ ـ أما والذي لو شاءَ لم يخلقِ النوى   لئنْ غبتَ عن عيني لما غبتَ عن قلبي
٤٤٣ ـ فوالله لولا الله تخشى عواقبه   لزعزعَ من هذا السرير جوانبُه
٤٥٤ ـ ظننتُ فقيراً ذا غنًى ثم نلته   فَلَمْ ذا رجاءٍ أَلْقَه غيرَ واهب
٤٦٧ ـ ألا ليتَ الشباب يعود يوماً   فأخبرَه بما فعلَ المشيبُ
٤٧٠ ـ فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جَهْرَةً   لعلَّ أبي المغوار منكَ قريبُ
٤٩٠ ـ أينَ المفرُّ والإلهُ الطالبُ   والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ
٥٠٣ ـ وما بَأسَ لو رَدَّتْ علينا تحيَّةً   قليل على من يعرف الحق عابها
٥٠٤ ـ أجارَتَنا إنّا مقيمانِ هٰهنا   وإني مُقيمٌ ما أقامَ عسيبُ
٥٠٥ ـ منّا الذي هو ما إنْ طرَّ شاربه   والعانسون، ومِنّا المردُ والشيبُ
٥٠٨ ـ قلّما يبرح اللبيبُ إلى ما   يورثُ المجد، داعياً أو مجيبا
٥١٢ ـ فلئن صِرتَ لا تُجيرُ جواباً   لبما قَدْ تُرى وأنتَ خطيبُ
٥٢٤ ـ أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ به   فقد تَرَكْتكَ ذا مال وذا نشبِ
٥٢٦ ـ تخيرنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ   إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجاربِ
٥٤٥ ـ أفيقوا بني حرب وأهواؤنا معاً   وأرماحُنا موصولةٌ لم تَقَضَّبِ
٥٥٩ ـ أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابا   وقولي إن أصبتُ: لقدْ أصابا
٥٧٢ ـ فأصبحَ لا يَسْألْنه عَنْ بما به   أصَعَّدَ في عُلوِ الهوى أم تَصَوَّبا

٥٨٨ ـ شربت بها والديك يدعو صباحَه	إذا ما بنو نَعْشٍ دنوا فَتَصوَّبوا
٥٩٤ ـ وا، بأبي أنتَ وفوكَ الأشنبُ	كأنما ذرَّ عليه الزرنَبُ
٦٠٨ ـ أعوذُ باللَّهِ منَ العقرابِ	الشائلاتِ عقدَ الأذنابِ
٦١٢ ـ كأنَّ صغرى وكبرى من فقاقِعها	حصباءُ درٍّ على أرضٍ منَ الذهبِ
٦٥٩ ـ وكنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ	بمغْنٍ فتيلاً عن سوادِ بن قاربِ
٧٠٦ ـ رددتُ بمثلِ السيد نهد مُقَلَّصٍ	كميشٍ إذا عِطْفاهُ ماءَ تحلبا
٧٢٤ ـ فمنْ يكُ أمْسى بالمدينةِ رَحْلُه	فإني وقيّارٌ بها لغريبُ
٧٢٧ ـ ما الحازم الشهمُ مقداماً ولا بطلٌ	إن لم يكن للهوى بالحقّ غلابا
٧٣٠ ـ مشائيمُ ليسوا مصلحينَ عشيرةً	ولا ناعبٍ إلا ببينٌ غرابُها
٧٣٨ ـ رُبَّهُ فتيةً دعوتُ إلى ما	يُورثُ المجدَ دائباً، فأجابوا
٧٤١ ـ وكائنْ بالأباطح منْ صديقٍ	يراني لو أُصبتُ هو المصابا
٧٦٠ ـ وقالتْ: متى يبخلْ عليك ويعتللْ	يسوءك، وإن يكشفْ غرامك تدربِ
٧٧٢ ـ وما زرتُ ليلى أن تكونَ حبيبةً	إليَّ، ولا دَينٍ بها أنا طالبُه
٧٨٨ ـ	تقطعت بي دونَكَ الأسبابُ
٧٩٧ ـ ألا حَبَّذا، لولا الحياءُ، وربَّما	مَنَحْتُ الهوى ما ليسَ بالمتقاربِ
٨١٠ ـ له حاجبٌ في كلِّ أمْرٍ يَشينُه	وليسَ له عن طالبِ العُرْفِ حاجبُ
٨٣٤ ـ هذا وَجدِّكم الصغارُ بعينه	لا أمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولا أبُ
٨٣٦ ـ زَعَمَتْني شَيْخاً ولستُ بشيخٍ	إنّما الشيخُ مَنْ يدبُّ دبيبا
٨٤٠ ـ إنَّ مَنْ لامَ في بني بنتِ حسّا	نَ ألمْهُ وأَعْصِهِ في الخطوبِ
٨٤٢ ـ لنْ تراها ـ ولو تأملتَ ـ إلا	ولها في مفارق الرأس طيبا
٧٦٧ ـ إذا قيلَ: سيروا إنّ ليلى لعلَّها	جَرَى دونَ ليلى مائِلُ القرنِ أعضبُ
٨٧١ ـ إنَّ امرَأً رَهْطُهُ بالشامِ منزله	برَملٍ يبرين جاراً شَدّ ما اغتَربا
٨٧٧ ـ فواللَّهِ ما نلتُمْ وما نيلَ مِنْكُمُ	بمعتَدِلٍ وَفْقٍ ولا متقارِبِ
٨٨٥ ـ رُبَّ حيٍّ عرندسٍ ذي طلالٍ	لا يزالونَ ضاربين القبابِ
٨٨٦ ـ جاريةٌ من قيسِ ابن ثعلبَه	كريمةٌ أخوالها والعصبَه
٩٠٩ ـ فما سَوَّدَتْني عامِرٌ عن وراثةٍ	أبَى اللَّهُ أن أسمو بأمٍّ ولا أبِ
٩١١ ـ فإياكَ إياكَ المراء؛ فإنَّهُ	إلى الشَّرِّ دَعّاءٌ، وللشَّرِّ جالبُ
٩١٢ ـ ما إن رأيتُ ولا سمعتُ بمثله	كاليومِ هانىء أينقٍ جُرْبِ
٩١٩ ـ يا صاحِ بلِّغْ ذوي الزوجاتِ كلهم	أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنبِ
٩٣٧ ـ إذنْ واللَّهِ نرميهم بحربٍ	تشيبُ الطفلَ من قبلِ المشيبِ

قافية التاء

١٠٢ ـ ألا عُمرَ ولّى مُستطاعٌ رجوعُه فيرأبَ ما أثأتْ يدُ الغفلاتِ
١٠٣ ـ ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيتُ
٢٠٧ ـ ربَّما أوفيتُ في علمٍ ترفعنْ ثوبي شمالاتُ
٢٢٥ ـ علامَ تقولُ الرمح يُثقلُ عاتقي إذا أنا لم أطعن إذا الخيلُ كرتِ
٢٥٦ ـ علَّ صروفَ الدهرِ أو دولاتِها تُدِلْننا اللمَّةَ مِنْ لمّاتِها
فتستريح النفسُ من زَفْراتها
٣٣٥ ـ كلا أخي وخليلي واجدي عضداً وساعداً عندَ إلمامِ الملماتِ
٣٦١ ـ .... بيضك ثنتانِ وبيضي مائتا
٤٥١ ـ أرى عيني ما لم ترأياه كلانا كلانا عالمٌ بالترهاتِ
٥٨٢ ـ بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تَكْثرِ القتلى بها حينَ سلتِ
٦٢٨ ـ وإنّي وتهيامي بعزةَ بعدما تخليتُ مما بيننا وتخَلَّتِ
لكالمرتجي ظلَّ الغمامةِ كلَّما تَبَوَّأ منها للمقيلِ اضْمَحَلَّتِ
٦٣٢ ـ ليتَ، وهل ينفعُ شيئاً ليتُ؟ ليتَ شباباً بوعَ فاشتريتُ
٦٥٨ ـ وما كنتُ أدري قبل عزةَ ما البكى ولا موجعاتِ القلبِ حَتَّى تولَّتِ
٦٨٩ ـ .... بمسعاتِه هُلكُ الفتى أو نجاتُه
٧٢٠ ـ وكنت كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رَمَى فيها الزمانُ فشلَّتِ
٧٣٦ ـ .... هي النفس تحملُ ما حملتْ
٨٣١ ـ حَنَّتْ نوار، ولات هنا حَنَّتِ وبدا الذي كانتْ نوار أجَنَّتِ
٨٦٢ ـ بعد اللتيّا واللتيّا والتي إذا علتها أنفسٌ تردَّتِ

قافية الجيم

١٤٨ ـ شَربنَ بماءِ البحرِ ثمَّ ترَّفعَتْ متَى لججٍ خضرٍ لهنَّ نئيجُ
١٤٩ ـ فلثمتُ فاها آخذاً بقرونها شربَ النزيفِ ببردِ ماءِ الحشرجِ
١٥٦ ـ نحنُ بنو ضَبَّةَ أصحابَ الفلجْ نضربُ بالسيفِ ونرجو بالفرجْ
٢٨١ ـ أنا أبو سعدٍ إذا الليل دجا يخالُ في سوادِهِ يَرَنْدجا
٣١٧ ـ نلبثُ حولاً كاملاً كلُّهُ لا نلتقي إلاّ على منهجِ
٥٤٩ ـ أُخيلُ برقاً متى حابٍ له زَجَلٌ إذا يُفتَّرُ مِنْ توماضِهِ حَلَجا
٦٠٧ ـ ما هاجَ أحزاناً وشجْواً قد شجا مِنْ طَلَلٍ كالأتحميّ أنْهَجا

قافية الحاء

١١ ـ أَلَسْتُم خيرَ مَنْ ركبَ المطايا   وأَنْدى العالمينَ بطونَ راحِ؟

٩٠ ـ وكان سِيانِ ألا يَسْرَحوا نَعَماً   أو يَسْرَحُوه بها، واغبرَّتِ السوحُ

١٢٨ ـ نهيتُكَ عَنْ طلابكَ أمّ عمرو   بعاقبةٍ وأنتَ إذٍ صحيحُ

١٣٣ ـ وبَعْدَ غَدٍ يا لهفَ نفسي على غد   إذا راح أصحابي ولستُ برائحِ

٢٤٩ ـ عَسَى طيِّىء من طيِّىءٍ بعد هذه   ستُطفىء غلاتِ الكُلَى والجوانح

٢٨٥ ـ فَقَدْ واللَّهِ بيَّنَ لي عنائي   بوَشْكِ فراقِهِمْ صُرَدٌ يصيحُ

٢٩١ ـ سأتركُ منزلي لبني تميمٍ   وألحق بالحجازِ فأستريحا

٣٣٣ ـ وقولي كلَّما جشأتْ وجاشت: مكانَكِ تحمدي أو تستريحي

٣٦٠ ـ يا بؤسَ للحربِ التي   وضعتْ أراهطَ فاستراحوا

٣٧٢ ـ فطرتُ بمنْصلي في يَعْملاتٍ   دوامي الأيدِ يخبِطنَ السريحا

٣٨٨ ـ لئنْ كانتِ الدنيا علي كما أرى   تباريحَ مِنْ ليلى فللموتُ أزوحُ

٣٩٣ ـ مَنْ صَدَّ عن نيرانها   فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ

٤١٧ ـ ولو أنَّ ليلى الأخيليَّة سلَّمتْ   عليَّ ودوني جَنْدلٌ وصفائحُ

لسلَّمتُ تسليمَ البشاشةِ؛ أو زقا   إليها صَدًى من جانبِ القبرِ صائحُ

٤٣٥ ـ لو أنَّ حيًّا مدركُ الفلاحِ   أدركهُ ملاعبُ الرماحِ

٥٥٧ ـ دامَنَّ سعدكِ لو رحمتِ متيماً   لولاكِ لم يكُ للصبابةِ جانحا

٥٦٣ ـ وما أدري، وظنّي كلّ ظنّي   أَمُسْلمني إلى قومي شراحي؟

٦٠١ ـ ورمى وما رَمَتا يداه، فصابني   سَهمٌ يعذب والسهام تريحُ

٦٢٠ ـ وفيهنَّ والأيامُ يعثرنَ بالفتى   نوادبُ لا يَمْلَلْنَه ونوائحُ

٦٣٤ ـ فلا وأبي دهماءَ زالت عزيزةً   على قومها ما دامَ للزندِ قادحُ

٦٤٩ ـ نحن الذونَ صَبَّحوا الصباحا   يومَ النخيلِ غارةً ملحاحا

٦٦٤ ـ لزمْنا لَدُنْ سألْتمونا وفاقَكُمْ   فلا يكُ منكمْ للخلافِ جنوحُ

٧٤٥ ـ حميتَ حمى تهامة بَعْدَ نَجْدٍ   وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

٧٧٨ ـ تركتَ بنا لوحاً، ولو شئت جادنا   بُعيدَ الكرى ثلجٌ بكرمانَ ناصحُ

٧٨٩ ـ أتقرحُ أكبادُ المحبين كالذي   أرى كبدي من حبِّ ميَّةَ تَقْرَحُ؟

٨١٨ ـ فإنْ لا مالَ أُعطيهِ فإني   صديقٌ مِنْ غُدوٌ أو رواحِ

٨٥٣ ـ لِيُبْكَ يزيدُ، ضارعٌ لخصومةٍ   ومُخْتبطٌ مما تطيحُ الطوائحُ

قافية الدال

١٦ - يعودُ الفضلُ منك على قريش	وتفرُجُ عنهمُ الكُرَبَ الشدادا
فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدى	بأجْودَ منكَ يا عمرُ الجوادا
٢٢ - شلَّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لمسلماً	حلَّتْ عليك عقوبةُ المتعمّدِ
٢٣ - ما إن أتيتُ بشيء أنتَ تَكْرهه	إذنْ فلا رفَعتْ سوطي إليَّ يدي
٢٧ - ورَجِّ الفتى للخيرِ ما إن رأيتَه	على السنّ خيراً لا يزالُ يزيدُ
٣٠ - إذا ما انْتَسبْنا لم تلدني لئيمةٌ	ولم تجدي مِنْ أن تُقرِّي به بدّا
٣٥ - أن تقرآن على أسماءَ وَيْحَكما	مِنّي السلامَ، وألا تُشْعرا أحدا
٤٧ - إذا اسوَدَّ جنحُ الليل فلنأتِ، ولتكنْ	خطاك خفافاً؛ إنّ حرّاسنا أسدا
٥٩ - أحادٌ أم سُداسٌ في أُحادٍ	ليبلَتُنا المنوطَةُ بالتنادِ؟
٦٦ - منَ القومِ الرسولُ اللّهِ منهم	لهم دانَتْ رقابُ بني مَعَدِّ
٩٢ - قالتْ: ألا ليتما هذا الحمامُ لنا	إلى حماماتنا، أو نصفُه، فَقَدِ
فحسبوه فألفوه كما ذكرتْ	ستًّا وستين لم تنقصْ ولم تزدِ
٩٤ - ماذا ترى في عيال قد برمتُ بهم	لم أحصِ عدَّتَهم إلا بعدّادِ؟
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً	لولا رجاؤُكَ قد قتّلْتُ أولادي
١١٨ -أيَّ يومِ سَرَرْتَني بوصالٍ	لم تَرُعْني ثلاثةً بصدودِ؟
١١٩ -أرأيتَ أي سوالف وخدود	برزت لنا بين اللوى فزرودِ؟
١٣٨ -ألا إنَّ قرطاً على آلة	ألا إنّني كيدُه لا أكيدُ
١٥٠ -كنواح ريشِ حمامةٍ نجديةٍ	ومَسَحْتِ باللِّثتين عصفَ الإثمدِ
١٥٤ -ألمْ يأتيكَ والأنباءُ تنمي	بما لاقَتْ لبونُ بني زيادِ؟
١٧٤ -إنَّ منْ سادَ ثمّ سادَ أبوه	ثمّ قَدْ ساد قبلَ ذلك جدُّه
١٨٤ -ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه	ولا أحاشي من الأقوامِ منْ أحدِ
١٨٩ -سَقَى الحيا الأرض حتى أمكن عُزيتْ	لهم؛ فلا زالَ عنها الخيرُ مجدودا
١٩٨ -عَمَمْتَهم بالندى حتّى غواتهم	فكنتَ مالِكَ ذي غيٍّ وذي رَشَدِ
٢١٨ -فيا ربّ إنْ لم تقسمِ الحبَّ بيننا	سواءين فاجْعَلْني على حُبّها جَلدا
٢٣٠ -بكلٍّ تداوينا فلم يُشْفَ ما بنا	على أنَّ قربَ الدارِ خيرٌ من البعدِ
على أن قربَ الدار ليسَ بنافعٍ	إذا كانَ من تهواه ليسَ بذي ودٍّ
٢٥١ -فقلتُ: عساها نارُ كأسٍ، وعلَّها	تَشَكَّى، فآتي نحوها فأعودُها

٢٥٨ ـكـلُّ عِنْـدٍ لَـكَ عِنْـدي	لا يسـاوي نصـفَ عِنْـدِ
٢٨٣ ـقَـدْنـي مِـن نَصْـرِ الخبيبيـنِ قَـدي	ليـسَ الإمـامُ بـالشحيـحِ الملحـدِ
٢٨٦ ـأفِـدَ الترحُّـلُ غيـرَ أنَّ ركـابَنـا	لَمّـا تـزَلْ بـرحـالِنـا، وكـأنْ قَـدِ
٢٨٩ ـقـد أتـركُ القـرنَ مصفـراً أنـامِلُـه	كـأنَّ أثـوابَـهُ مُجَّـتْ بفـرصـادِ
٣٠٦ ـكـمْ ملـوكٍ بـادَ ملكُهـم	ونعيـمِ سـوقـةٍ بـادوا
٣١١ ـعِدِ النفسَ نُعْمى بعد بؤساكَ ذاكراً	كـذا وكـذا لطفـاً بـه نُسـيَ الجهـد
٣١٥ ـوإنَّ الـذي حـانـتْ بفلـجٍ دمـاؤهـم	هـمُ القـومُ كـلُّ القـومِ يـا أمَّ خـالـدِ
٣٢٩ ـإخـوتـي لا تبعـدوا أبـداً	وبَلـى واللَّـهِ قَـدْ بعـدوا
كـلُّ مـا حـيٍّ وإن أمِـروا	واردُ الحـوضِ الـذي وَرَدوا
٣٣٠ ـ	مـا كـلّ رأى الفتـى يَـدْعـو إلـى رَشَـدِ
٣٣٧ ـإنَّ المنيـةَ والحتـوفَ كـلاهمـا	يـوفـي المخـارمَ يـرقبـان سـوادي
٣٤٠ ـإذا قـلَّ مـالُ المـرءِ لانَـتْ قنـاتـه	وهـان علـى الأدنـى فكيـفَ الأبـاعـدُ
٣٤٥ ـوابْكِـنَّ عيشـاً تَقَضَّـى بَعْـدَ جِـدَّتـه	طـابـت أصـائِلـه فـي ذلـك البلـدِ
٣٤٧ ـفمـا جَمْـعٌ ليغلـبَ جمـعَ قـومـي	مقـاومَـةً، ولا فَـرْدٌ لفَـرْدِ
٣٥٣ ـفـإن يكـنِ المـوتُ أفنـاهـمُ	فللمـوتِ مـا تلـدُ الـوالـدَه
٣٥٦ ـشبـابٌ وشيـبٌ وافتقـار وثـروةٌ	فلِلَّـهِ هـذا الـدهـرُ كيـفَ تـردَّدا
٣٥٨ ـوملكـتَ مـا بيـن العـراق ويثـرب	ملكـاً أجـارَ لمسلـمٍ ومعـاهـدِ
٣٦٢ ـإذا مـا صَنَعْـتِ الـزاد فـالتمسِـي لـه	أكيـلاً؛ فـإنّـي لسـتُ آكلـه وَحْـدي
٣٨١ ـإن الحـقّ لا يخفـى علـى ذي بَصيـرةٍ	وإنْ هـو لـم يَعْـدمْ خـلافَ معـانـدِ
٣٨٣ ـ	ولكنّنـي مـنْ حبِّهـا لعميـدُ
٣٨٤ ـومـا زلـتُ مـن ليلـى لـدنْ أن عـرفتهـا	لكـالهـائـم المقصـى بكـلِّ مـرادِ
٣٩٠ ـألِمـمْ بـزينـبَ؛ إنَّ البيـنَ قَـدْ أفـدا	قـلَّ الثـواءُ إذا كـانَ الـرحيـلُ غـدا
٣٩٢ ـقِفـا قليـلاً بهـا علـيَّ فـلا	أقَـلَّ مِـنْ نظـرةٍ أُزوّدُهـا
٤١٥ ـفلـو كـانَ مجـدٌ يخلـدُ النـاسَ لـم تمتْ	ولكـنَّ حَمْـدَ النـاس ليـس بمُخْلِـدِ
٤٤٥ ـوبـالصَّـريمـةِ منهـم مَنْـزِل خَلَـق	عـافٍ تَغَيَّـرَ إلاّ النُّـؤيُ والـوتـدُ
٤٧٢ ـأعِـدْ نَظَـراً يـا عبـدَ قيـس لعلّمـا	أضـاءت لـكَ النـار الحمـارَ المقيَّـدا
٤٨٦ ـلـه نـافـلاتٌ مـا يُغِـبُّ نـوالُهـا	وليـسَ عطـاءُ اليـومِ مـانعـه غـدا
٥١٩ ـمتى مـا تُنـاخي عند بـابِ ابن هـاشم	تـراحِـي وتلقى مِـنْ فـواضِلِـه نَـدا
٥٢٠ ـنـامَ الخلـيُّ ومـا أُحـسُّ رقـادي	والهـمُّ محتَضـرٌ لـديَّ وسـادي
مِـنْ غيـر مـا سقـم، ولكـنْ شَفَّنـي	هَـمٌّ أراه قَـدْ أصـابَ فـؤادي

٥٢٧ ـوذلــك مِــنْ نبـإٍ جـاءنـي ... وخبـرتـه عَـنْ أبـي الأسـودِ
٥٣٨ ـآل الـزبيـر سنـام المجـد، قـد علمـتْ ... ذاك القبـائـل والأثـرون مـن عـددا
٥٤٤ ـإذا كنـتَ تُـرضيـه ويُـرضيـك صـاحـبٌ ... جهـاراً فكـنْ فـي الغيـبِ أحفـظَ للـودِّ
٥٥٣ ـومـا زلـتُ أبغـي المـالَ مُـذْ أنـا يـافـعٌ ... وليـداً وكهـلاً حيـنَ شبـتُ وأمـردا
٥٥٤ ـأرأيـت إنْ جـاءتْ بـه أُملـودا ... مُـرَجَّـلا ويلبـسُ البـرودا

أقـائِلـنَّ أحضـروا الشّهـودا؟

٥٧٥ ـإنَّ الـرزيَّـةَ لا رزيَّـةَ مثلَهـا ... فقـدانُ مثـلِ محمَّـدٍ ومحمـدِ
٥٨١ ـعلـى الحكـم المـأتـيِّ يـومـاً إذا قضـى ... قَضيَّتـه ألاّ يجـورَ، ويَقْصـدُ
٥٩٨ ـكـأنّنـي حيـن أُمسـي لا تكلّمنـي ... متيَّـمٌ يشتهـي مـا ليـسَ مـوجـودا
٦٠٦ ـوإيـاكَ والميتـات لا تقـربنّهـا ... ولا تعبـدِ الشيطـانَ، واللَّـهَ فـاعبـدا
٦١٣ ـيـا مَـنْ رأى عـارضـاً أسـر لـه ... بيـن ذراعـي وجبهـةِ الأسـدِ
٦١٦ ـألا أيهـذا الـزاجـري أحضـرَ الـوغـى ... وأنْ أشهـدَ اللـذاتِ هَـلْ أنـت مخلـدي؟
٦٤٠ ـيـا حـادِتـي عيـرهـا، وأحسَبنـي ... أُوجَـدُ ميتـاً قَبيـلَ أفقـدُهـا
قفـا قليـلاً بهـا علـيَّ؛ فـلا ... أقـلَّ مِـنْ نظـرةٍ أُزَوَّدُهـا
٦٦٥ ـخليلـيَّ رفقـاً ريـثَ أقضـي لبـانـةً ... مـنَ العـرصـاتِ المـذكـراتِ عهـودا
٦٦٨ ـوأجبـتُ قـائـلَ كيـفَ أنـتَ بصـالـحٍ ... حتـى مللـتُ وملَّنـي عـوّادي
٦٨٨ ـظَلْـتَ بهـا تنطـوي علـى كبـدٍ ... نضيجـةَ فـوقَ خَلْبهـا يـدُهـا
٦٩٢ ـبنـونـا بنـو أبنـائِنـا، وبنـاتنـا ... بنـوهُـنَّ أبنـاءُ الـرجـالِ الأبـاعـدِ
٧١١ ـتَـزَوَّدْ مثـلَ زادِ أبيـكَ فينـا ... فنِعْـمَ الـزادُ زادُ أبيـكَ زادا
٧١٧ ـالـذئبُ يطـرقُهـا فـي الـدهـرِ واحـدةً ... وكـلَّ يـومٍ تـرانـي مُـدْيـةٌ بيـدي
٧٢٥ ـهـويـتَ ثنـاءً مستطـابـاً مجـدَّدا ... فـلا تَخْـلُ مِـنْ تمهيـدِ مجـدٍ وسـؤددا
٧٢٩ ـمعـاويَ إنَّنـا بَشَـرٌ فـأسْجـحْ ... فلَسْنـا بـالجبـالِ ولا الحـديـدا
٧٣٣ ـتُنـاغـي غـزالاً عنـدَ بـاب ابـنِ عـامـرٍ ... وكَحِّـلْ مـآقيـكَ الحسـانَ بـإثْمـدِ
٧٣٤ ـعـاضَهـا اللَّـهُ غـلامـاً بعـدمـا ... شـابَـتِ الأصـداغُ والضـرسُ نَقِـدْ
٧٤٠ ـكسـا حلمُـه ذا الحلـم أثـوابَ سـؤددٍ ... ورَقّـى نـداهُ ذا النـدى فـي ذُرى المجـدِ
٧٦٧ ـإذا كنـتَ فـي قـومٍ فصـاحـبْ خيـارَهـم ... ولا تصحَـبِ الأرْدَى فَتَـرْدى مَـعَ الـردى
٧٧٦ ـتَقِـيٌّ نقـيٌّ لـم يكثـرْ غنيمـةً ... بنهكـةِ ذي قـربَـى ولا بحقَلَّـدِ
٧٨٥ ـلَسْنـا كمَـنْ جَعَلـتْ إيـادِ دارَهـا ... تَكْـريـتَ تمنَـعُ حبَّهـا أن يُحْصـدا
٧٨٧ ـيلقـاكَ مـرتـديـاً بـأحمـر مـن دم ... ذَهَبَـتْ بخضـرتِـهِ الطُّلَـى والأكبـدُ

٨٠٠ ـإذا كـانـتِ الهيجـاءُ وانشقَّـت العصـا	فحسْبـك والضحـاك سيـفٌ مهنَّـدُ
٨٠١ ـهـا بيِّنـاً ذا صريحُ النصحِ فاصغِ لـه	وطَـعْ؛ فطـاعـةُ مُهْـدٍ نصحَـه رَشَـدُ
٨١٧ ـمـا للجمـالِ مَشْيُهـا وئيـدا	أجَنْـدَلاً يَحْمِلْـن أم حَـديـدا
٨٢٧ ـنِعْـمَ الفتـى المـرّيُّ أنـتَ إذا هـم	حضـروا لَـدَى الحجـراتِ نـارَ الموقـدِ
٨٣٥ ـتعلَّـمْ رسـول الله أنـكَ مُـدْركـي	وأنَّ وعيـداً منـكَ كـالأخـذ بـاليـدِ
٨٤١ ـولسـتُ بحـلاّلِ التـلاعِ مخـافـةً	ولكـنْ متـى يسترفـدِ القـومُ أرفـدِ
٨٤٤ ـقنـافِـذُ هـداجـون حـولَ بيـوتهـم	بمـا كـان إيـاهـم عطيَّـةُ عـوَّدا
٨٥٥ ـيـا مَـنْ رأى عـارضـاً أسـرُّ بـه	بيـنَ ذراعـي وجبهـةِ الأسـدِ
٨٥٧ ـألـمْ تغتمـضْ عينـاك ليلـةَ أرمـدا	وبـتَّ كمـا بـات السليـمُ مسهَّـدا
٨٦١ ـوعنـد الـذي والـلاتِ عُـدْنَـكَ إحْنـة	عليـك؛ فـلا يغـررْكَ كيـدُ العـوائـدِ
٨٦٣ ـنُبِّئْـتُ أخـوالـي بنـي يـزيـد	ظلمـاً علينـا لهـمُ فـديـدُ
٨٦٨ ـفقـالـت: علـى اسـم الله، أمـرُك طـاعـة	وإنْ كنـتُ قـد كلفـتُ مـا لـمْ أعـوَّدِ
٨٧٤ ـفـإن شئـتِ آليـتُ بيـن المقـا	مِ والـركـنِ والحجـرِ الأسـودِ
نسيتُـكِ مـا دامَ عقلـي معـي	أَمُـدُّ بـه أمَـدَ السَّـرْمَـدِ
٨٩٢ ـوهـلْ أنـا إلاّ مِـنْ غـزيَّـة، إنْ غَـوَتْ	غـويـتُ، وإنْ تـرشـدْ غـزيـةُ أرشـدِ؟
٨٩٤ ـولكنَّمـا أهلـي بـوادٍ أنيسُـه	ذئـابٌ تَبَغَّـى النـاسَ مَثْنـى ومَـوْحـدا
٨٩٧ ـبـلادٌ بهـا كنّـا، وكنّـا مـن أهلهـا	إذ النـاس نـاسٌ، والبـلادُ بـلادُ
٨٩٩ ـكـادتِ النفـسُ أن تفيـضَ عليـه	إذ غـدا حَشْـو ريطـةٍ وبـرودِ
٩١٧ ـإذا ركبـتُ فـاجْعلـونـي وسطـا	إنّـي كبيـرٌ لا أطيـقُ العنـدا
٩٢٠ ـأَحَـبُّ المـؤقـديـنَ إلـيَّ مُـؤْسَـى	وجَعْـدَةُ، إذ أضـاءهمـا الـوَقـودُ
٩٣٠ ـلعمـرُكَ مـا الفتيـانُ أنْ تبـتَ اللحـى	ولكنَّمـا الفتيـانُ كـلُّ فتًـى نـدي

قافية الراء

٢١ ـ لا تتـركنّـي فيهـم شطيـرا	إنّـي إذاً أهلـكَ أو أطيـرا
٣١ ـ إن يقتلـوك فـإنّ قتلـكَ لـم يكـنْ	عـاراً عليـكَ، ورُبَّ قتـلٍ عـارُ
٣٢ ـ هـنَّ الحـرائـرُ، لا ربّـاتُ أخْمِـرَةٍ	سـودُ المحـاجـرِ، لا يقـرأنَ بـالسـوَرِ
٤٣ ـ فـأمْهلـه حتّـى إذا أنْ كـأنـه	معـاطـي يـدٍ فـي لجـةِ المـاءِ غـامـرُ
٤٥ ـ إمّـا أقمـتَ وإمـا أنـتَ مـرْتحـلاً	فـاللّـهُ يكـلأ مـا تـأتـي ومـا تَـذَرُ
٥٤ ـ لعمْـرك مـا أدري وإنْ كنـتُ داريـاً	شعيـثُ ابـنُ سهـم أم شعيـثُ ابـن منقـرِ
٦٨ ـ بـاعَـدَ أمّ العمـرو مـن أسـرهـا	حـراسُ أبـوابٍ علـى قصـورِهـا
٧١ ـ ولقَـدْ جنيتُـكَ أكمـؤاً وعسـاقـلاً	ولقـد نهيتُـكَ عـن بنـاتِ الأوبـرِ

٧٥ ـ أما والذي أبكى وأضْحَكَ، والذي ... أماتَ وأحيا، والذي أمرُه الأمرُ

٧٧ ـ أفي الحقّ أني مغرمٌ بكَ هائمٌ ... وأنّك لا خَل هواكِ ولا خَمْرُ؟

٧٩ ـ رأتْ رجلاً أما إذا الشمس عارَضَتْ ... فيَضْحى، وأمّا بالعشيِّ فيَخْصَرُ

٨٣ ـ يا ليتما أُمُنا شالَتْ ضامتُها ... أيْما إلى جَنَّةٍ أيما إلى نارِ

٨٨ ـ وقد زعَمَتْ ليلى بأني فاجر ... لنفسي تُقاها، أو عليها فجورُها

٨٩ ـ جاءَ الخلافةَ أو كانتْ له قَدَراً ... كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ

٩٨ ـ لأستَسْهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المنى ... فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ

١٠٠ ـ ألا طعانَ، ألا فرسانَ عادية ... إلاّ تجشُّؤكمْ حولَ التنانيرِ

١٠٥ ـ لو كان غيري سليمى الدهرَ غَيَّرَهُ ... وَقْعُ الحوادثِ إلا الصارمُ الذَّكَرُ

١٠٧ ـ حراجيجُ ما تنفكُّ إلا مناخةً ... على الخَسْفِ أو نرمي بها بلداً قَفْرا

١١١ ـ تقولُ وقدْ عاليتُ بالكور فوقها: ... أيُسْقَى فلا يُروى إليَّ ابنُ أحمرا؟

١١٣ ـ ألَمْ تسمعي أيْ عبدُ في رونق الضحَى ... بكاءَ حماماتٍ لهنَّ هديرُ؟

١١٦ ـ تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّماكين أيهما ... على من الغيث استهلت مواطره

١٢٠ ـ فأَصْبحوا قد أعادَ اللّهُ نعمتَهم ... إذ همْ قريشٌ وإذ ما مثلهم بَشَرُ

١٢٢ ـ استقْدِرِ اللّهِ خيراً وارضينَّ به ... فبَينَما العسرُ إذ دارتْ مياسيرُ

١٣٦ ـ متى تردَنْ يوماً سفارِ تجدْ بها ... أُديهمَ يرمي المستجيزَ المعَوَّرا

١٤٠ ـ فقالَ فريقُ القوم: لا، وفريقهم: ... نَعَمْ، وفريق: ليمنِ اللّهِ ما ندري

١٤٥ ـ قد سقيت آبالهم بالنار ... والنار قد تشفي من الأوارِ

١٧٢ ـ إلى ملكٍ ما أمّه من محاربٍ ... أبوه، ولا كانت كليبٌ تصاهرُه

١٧٧ ـ وقلنْ على الفردوس أولَ مشربٍ ... أجلْ جيرِ إنْ كانت أبيحَتْ دعاثِرُه

١٧٨ ـ إذا تقولُ: لا ابنة العجير ... تصدق، لا إذا تقول جيرِ

١٩٢ ـ قهرناكم حتى الكماة، فأنتم ... تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

٢١٥ ـ ربما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم، ... وعناجيجُ بينهنَّ المهارُ

٢٣٢ ـ هوِّنْ عليكَ؛ فإنَّ الأمورَ ... بكفِّ الإلهِ مقاديرُها

فليسَ بآتيكَ منهيُّها ... ولا قاصر عنك مأمورُها

٢٤٥ ـ حلفتُ بمائراتٍ حول عَوْضٍ ... وأنصابٍ تُركْنَ على السعيرِ

٢٦١ ـ لُذْ بقيسٍ حين يأبى غيرَه ... تُلْفِهِ بَحْراً مُفيضاً خيرَه

٢٦٤ ـ ما لَكَ عِنْدي غير سوطٍ وحَجَرْ ... وغيرَ كبداءِ شديدةِ الوَتَرْ

ترمى بكفي كان مِنْ أرْمَى البَشَرْ

٢٧٢ - أرواحٌ مودعٌ أم بكورُ؟	أنتَ فانظرْ لأيِّ أمرٍ تَصيرُ
٢٩٢ - وطرفك إما جئتنا فاحْبِسَنَّه	كما يحسبوا أنَّ الهوى حيثُ تنظرُ
٣٠٧ - كمْ عَمَّةٍ لكَ يا جريرُ وخالةٍ	فَدعاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشارِي
٣٠٨ - اطرد اليأسَ بالرجا، فكأيٍّ	آلماً حُمَّ يُسْرُه بَعْدَ عُسْرِ
٣١٦ - كم قَدْ ذكرتُكِ لو أجزى بذكركم	يا أشْبَه الناسِ كلِّ الناسِ بالقَمَرِ
٣٢٤ - لها مَتْنتان خَظاتا كما	أكبَّ على ساعديه النمرْ
٣٢٧ -	من كلِّ كوماء كثيرات الوبرِ
٣٤٦ - يا عاذلاتي لا تردن ملامتي	إنَّ العواذلَ لَسْنَ لي بأميرِ
٣٥٧ - ومنْ يكُ ذا عظمٍ صليبٍ رجا به	ليكسرَ عودَ الدهر فالدهرُ كاسره
٣٦٧ - فتولّى غلامُهم ثمّ نادى:	أظليماً أصيدُكم أم حمارا؟
٣٧٤ - قلتُ لبوّابٍ لديه دارُها:	تِأْذَنْ فإنّي حَمْؤها وجارُها
٣٩٩ - ألا يا أسلمي يا دار ميّ على البلَى	ولا زالَ منهلاً بجرعائِكِ القطرُ
٤٠١ - حَسْبُ المحبين في الدنيا عذابهم	تاللّهِ لا عذبتهم بعدها سقرُ
٤٠٤ - لا أعرفنْ ربرباً حوراً مدامعها	مردفات على أعجاز أكوارِ
٤١٢ - فلا وأبيكِ ابنةَ العامريِّ	لا يَدّعي القومُ أنّي أفِرّ
٤١٩ - قومٌ إذا حاربوا شدّوا مآزرهم	دونَ النساء، ولو باتت بأطهارِ
٤٢٥ - فلو نُبِشَ المقابرُ عَنْ كُليبٍ	فيخبَرَ بالذنائبِ أيُّ زيرِ
بيومِ الشَّعْثَمينِ لقَرَّ عيناً	وكيفَ لقاءُ مَنْ تحتَ القبورِ؟
٤٢٨ - لو بغيرِ الماءِ حلقي شرقٌ	كنتُ كالغصانِ بالماءِ اعتصاري
٤٣١ - إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته	فقام بفأسٍ بينَ وصليكِ جازرُ
٤٤١ - قالت سلامة: لم يكن لك عادة	أن تتركَ الأعداءَ حتى تعذرا
لو كان قتل يا سلام فراحة	لكن فررت مخافة أن أوسرا
٤٤٨ - لولا فوارسُ مِنْ نعم وأسرتهم	يومَ الصليفاءِ لم يوفونَ بالجارِ
٤٤٩ - في أيّ يومي من الموت أفرْ	أيوم لم يقدر أم يوم قدرْ؟
٤٦٥ - أيادي سبا يا عزّ ما كنت بعدكم	فلن يحل للعينين بعدكِ منظرُ
٤٧٩ - أكلَّ امرىء تحسبين امرأً	ونارٍ توقَّدُ بالليل نارا؟
٤٨٢ - فلو كنتَ ضبيّاً عرفت قرابتي	ولكن زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ
٤٨٥ - إنَّ ابنَ ورقاءَ لا تُخشى بوادِره	لكنَّ وقائعه في الحربِ تنتظرُ
٤٨٧ - ألا ليسَ إلاّ ما قضى اللّه كائنٌ	وما يستطيع المرء نفعاً ولا ضَرّا
٤٨٨ -	وما اغتره الشيبُ إلاّ اغترارا

٤٩٤ ـيــا أبــا الأســود، لــم خلفتنــي لهمــوم طــارقــات وذِكَــر!
٥٠١ ـإن العقـلُ فـي أمـوالنـا لا نَضِـقْ بهـا ذراعـاً، وإنْ صَبْـراً فنصبـرُ للصَّبْـرِ
٥٠٢ ـفمـا تـكُ يـا ابـن عبـد الله فينـا فـلا ظلمـاً نخـافُ ولا افتقـارا
٥٠٦ ـوتـاللّـهِ مـا إنْ شَهْلَـةٌ أمٌّ واحـد بـأوجـد منّـي أن يُهـانَ صغيـرُهـا
٥٠٧ ـأليـس أميـري فـي الأمـور بـأنتمـا بمـا لستمـا أهـلَ الخيـانـةِ والغـدرِ؟
٥٢٢ ـسَلَـعٌ مـا، ومِثْلـه عُشَـرٌ مـا عـائِـلٌ مـا، وعـالـتِ البيقـورا
٥٢٣ ـأجـاعِـلٌ أنـتَ بيقـوراً مسلّعـةً ذريعـةً لَـكَ بيـن اللّـهِ والمطـرِ؟
٥٢٥ ـأَلِـفَ الصُّفـونَ فمـا يـزالُ كـأنّـه ممـا يقـومُ علـى الثـلاثِ كسيـرا
٥٣٢ ـوينمـي لهـا حبُّهـا عنـدنـا فمـا قـالَ مـن كـاشـحٍ لـم يضِـرْ
٥٣٤ ـإنـي وإيـاكَ إذ حلَّـتْ بـأرحلنـا كمَـنْ بـواديـه بَعْـدَ المحْـلِ ممطـورِ
٥٣٦ ـأنـا أبـو النجـم وشعـري شِعـري لِلّـهِ درّي مـا أجَـنَّ صَـدْري!
٥٥١ ـلمـن الـديـارُ بقُنَّـةِ الحِجْـرِ أقْـوَيْـنَ مـذْ حجـجٍ ومـذْ دَهْـرِ؟
٥٥٢ ـمـا زالَ مـذْ عقـدتْ يـداهُ إزارَه فَسَمـا فـأَدْرَكَ خمسـةَ الأشبـارِ
٥٥٨ ـإذا مـاتَ منهـم سيِّـدٌ سـرقَ ابنـه ومِـنْ عضـةٍ مـا ينبتَـنَّ شكيـرُهـا
٥٨٦ ـفمـا بـالُ مَـنْ أسعـى لأجْبـرَ عظمَـهُ حِفاظـاً وينـوي مـنْ سفاهتـه كسـري؟
٥٩٢ ـوأننـي حيثمـا يثنـي الهـوى بصـري مـن حَـوْثُمـا سلكـوا أدنـو فـأنظـور
٦٠٥ ـحملـتَ أمـراً عظيمـاً فـاصطبـرتَ لـه وقمـتَ فيـه بـأمـرِ اللّـه يـا عُمَـرا
٦١٠ ـيـا لعنـةَ اللّـه والأقـوامِ كلّهـم والصـالحيـن علـى سمعـانَ مـن جـارِ
٦٢٢ ـوإنـي لـرامٍ نظـرةً قِبَـلَ التـي لعلّـي وإنْ شطـتْ نـواهـا أزورُهـا
٦٢٧ ـإنّـي وأسْطـارٍ سطـرنَ سَطْـرا لقـائـلٌ: يـا نصـرُ نَصْـرٌ نصـرا
٦٣٧ ـاطلـبْ ولا تضجـرْ مِـنْ مطلـبٍ فـآفَـةُ الطـالـبِ أن يَضْجَـرا
٦٣٩ ـواعلـمْ فعِلـمُ المـرءِ ينفعـه أن سـوفَ يـأتـي كـلُّ مـا قـدرا
٦٧٢ ـذكـرتـكِ والخطِّـيُّ يخطـرُ بيننـا وقـد نهلـت منّـا المثقّفـةُ السمْـرُ
٦٧٣ ـومـا راعنـي إلاّ يسيـرُ بشـرطـةٍ وعهـدي بـه قينـاً يسيـرُ بكيـرِ
٦٨٠ ـأنـا ابـنُ مـاويـةَ إذ جَـدَّ النقُـرْ وجـاءت الخيـل أثـافـيَّ زُمَـرْ
٦٨٥ ـومـا نُبـالـي إذا مـا كنـتِ جـارتَنـا ألاّ يجـاورَنـا إلاكِ ديـارُ
٦٩٦ ـلقـدْ أذهلتنـي أم عمـرو بكلمـة أتصبـر يـومَ البيـنِ أمْ لسـتَ تصبـرُ؟
٦٩٩ ـيـا تيـمُ تيـمَ عـديٍّ لا أبـا لكـم لا يلقينَّكـم فـي سـوأةٍ عمـرُ
٧٠٠ ـمـن صـديـق أو أخـي ثقـة أو عـدو شـاحـط دارا
٧٠٩ ـأنَفْسـاً تطيـبُ بنيـلِ المنـى وداعـي المنـونِ ينـادي جهـارا؟

٧١٤ ـ قَـدَرٌ أَحَلَّـك ذا المجـازِ، وقَـدْ أرى وأبـيَّ مـالـكَ ذو المجـاز بـدارِ
٧١٩ ـ فـأقبلـتُ زَحْفـاً علـى الـركبتيـن فثـوبٌ نسيـتُ، وثـوبٌ أجـرّ
٧٣٧ ـ أسكـرانُ كـان ابـنُ المـراغـة إذ هجـا تميمـاً بجـوِّ الشـام أم متسـاكـرُ؟
٧٤٢ ـ لا أرى المـوتَ يسبـق المـوت شـيء نغَّـص المـوتُ ذا الغنـى والفقيـرا
٧٤٣ ـ ألا ليـتَ شعـري هـل إلـى أمِّ جحـدر سبيـلٌ؟ فـأمـا الصبـرُ عنهـا فـلا صَبْـرا
٧٤٨ ـ نَصَـفَ النهـارُ المـاءَ غـامِـرُه ورفيقُـه بـالغيـبِ لا يـدري
٧٥٣ ـ إنـارةُ العقـلِ مكسـوفٌ بطـوعِ هَـوًى وعقـلُ عـاصـي الهـوى يـزدادُ تنـويـرا
٧٥٥ ـ ومـا حُـبُّ الـديـارِ شَغَفْـنَ قلبـي ولكـنْ حـبُّ مَـنْ سكَـنَ الـديـارا
٧٥٨ ـ عليـكَ بـأربـاب الصـدور؛ فمـن غـدا مضـافـاً لأربـابِ الصـدورِ تصـدَّرا
وإيـاكَ أن تـرضـى صحـابـةَ نـاقـصٍ فَتَنْحَـطَّ قـدراً مـن عُـلاك وتحقـرا
فـرفـع «أبـو مَـنْ» ثـم خَفْـض «مزمـل» يبيـن قـولـي مغـريـاً ومحـذرا
٧٦٤ ـ إذا قلـتُ هـذا حيـن أسلـو يهيجنـي نسيـمُ الصبـا مـن حيـث يطلـع الفجـرُ
٧٧٠ ـ فـلا تَجْـزَعَـنْ مـن سيـرةٍ أنـتَ سـرتهـا فـأول راضٍ سُنَّـة مَـنْ يسيـرُهـا
٧٧٤ ـ وأركـبُ فـي الـروعِ خيفـانـةً كسـا وجْهَهـا سعـفٌ منتشِـرْ
٧٩١ ـ إذا مـا شـاءُ ضـرّوا مـن أرادوا ولا يـألـوهـم أحـدٌ ضـرارا
٧٩٤ ـ وإنَّ صَخْـراً لتـأتـمُّ الهـداةُ بـه كـأنَّـه علـمٌ فـي رأسـه نـارُ
٨٠٦ ـ تمنَّـى ابنتـاي أن يعيـشَ أبـوهمـا وهـلْ أنـا إلاّ مـن ربيعـة أو مضـرْ؟
٨٠٨ ـ ولسـتُ بـالأكثـر منهـم حصًـى وإنمـا العـزة للكـاثـرِ
٨١٣ ـ دعـونـي، فيـا لبَّـيْ إذ هـدرَتْ لهـم شقـاشِـقُ أقـوامٍ فـأسكتهـا هـدري
٨١٤ ـ دعـوتُ لمـا نـابنـي مِسْـوراً فلبَّـيْ فَلَبَّـيْ يـدي مسـور
٨٢٠ ـ بعيشِـكِ يـا سلمـى ارحمـي ذا صبـابـة أبى غير مـا يرضيك فـي السرِّ والجهر
٨٢٩ ـ فـإنّـك لا تبـالـي بعـد حـولٍ أظبـيٌ كـان أمَّـكَ أم حمـارُ
٨٣٢ ـ وتَنْسخَـنُ ليلـةَ لا يستطيـعُ نبـاحـاً بهـا الكلـبُ إلاّ هـريـرا
٨٦٥ ـ وليـسَ لعيشنـا هـذا مهـاه وليسـت دارنـا هـاتـا بـدارِ
٨٦٦ ـ لهفـي عليـكَ لَلَهْفَـة مِـنْ خـائِـفٍ يبغـي جـوارَكَ حيـن ليـس مُجيـرُ
٨٧٠ ـ أعمـرو بـن هنـد مـا تـرى رأيَ صِـرْمـةٍ لهـا سبـبٌ تـرعـى بـه المـاء والشجـر؟
٨٧٢ ـ وكنّـا حسبنـا كـلَّ بيضـاءَ شحمـةً عشيَّـة لاقينـا جـذامـاً وحميـرا
٨٨٤ ـ همـا خطّتـا إمّـا إسـارٍ ومنّـةٍ وإمّـا دم، والقتـلُ بـالحـرِّ أجـدرُ
٨٨٧ ـ وقتيـلِ مـرّةَ أثـأرَنَّ، فـإنّـه فِـزغٌ، وإنَّ أخـاكُـم لـم يُثْـأَرِ
٩٠٧ ـ إن امـرأ خصَّنـي يـومـاً مـودتـه علـى التنائي لعنـدي غيـرُ مكفـورِ

٩١٨ ـيا ما أميلحَ غزلاناً شدنَّ لنا ... من هؤليائكنَّ الضالِ والسَّمُرِ
٩٢٧ ـإلى ملكٍ كاد الجبالُ لفقده ... تزول، وزالَ الراسياتُ من الصخرِ
٩٢٨ ـفارَقنا قبلَ أنْ نفارقَه ... لمّا قضى من جماعنا وطرا
٩٣١ ـحتى يكون عزيزاً في ديارهم ... أو أن يبينَ جميعاً وهو مختارُ
٩٤٢ ـولا تهيَّبني الموماة أركبها ... إذا تجاوبتِ الأصداءُ بالسَّحَرِ
٩٤٨ ـمِثلُ القنافِذِ هَدّاجون، قد بَلَغَتْ ... نجران أو بلغتْ سوآتهم هَجَرُ

قافية الزاي

١٢٦ ـكأنْ لم يكونوا حِمًى يُتَّقى ... إذ الناسُ إذ ذاكَ مَنْ عَزَّ بَزّا
٥٤٨ ـوأفنَى رجالي فبادوا معاً ... فأصبَح قلبي بهمْ مستفزّا
٧٨٣ ـوهنَّ وقوف ينتظرن قضاءه ... بضاحي غداة أمره وهو ضامِزُ

قافية السين

٧٢ ـ وابن اللبون إذا ما لزّ في قرن ... لم يستطعْ صولةَ البزلِ القناعيسِ
١٣٩ ـآليتُ حَبَّ العراقِ الدهر أطعمه ... والحبُّ يأكله في القرية السوسُ
١٨٧ ـعَيَّنَتْ ليلةً، فما زلتُ حتى ... نصفِها راجياً، فعدتُ يَؤوسا
٢٨٣ ـعددت قومي كعديد الطيس ... إذا ذهبَ القومُ الكرامُ ليسي
٣١٠ ـوأسلمني الزمانُ كذا ... فلا طربٌ ولا أنسُ
٣٥٤ ـللّه يبقى على الأيام ذو حيد ... بمشْمَخِرٍّ به الظيانُ والآسُ
٤٧٥ ـوبدلت قرحاً دامياً بعد صحة ... لعلَّ منايانا تحولن أبؤسا
٥١٥ ـأعلاقة أم الوليد بعدما ... أفنان رأسك كالثغام المخلِس
٥٧٦ ـأقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ... ويوماً له يوم الترحل خامسُ
٦٩٥ ـقد أصبحت بقرقرى كوانسا ... فلا تلمه أنْ ينامَ البائسا
٥٢٨ ـأزمعتُ يأساً مبيناً من نوالكم ... ولن ترى طارداً للحرِّ كالياسِ
٨٥٢ ـأكرَّ وأحْمَى للحقيقة منهم ... وأضربَ منا بالسيوفِ القوانسا
٨٨٠ ـهذي برزتِ لنا فهجتِ رسيسا ... ثم انثنيتِ وما شفيتِ نسيسا
٨٨٣ ـاضربَ عَنْكَ الهمومَ طارقَها ... ضَرْبَكَ بالسيفِ قونَسَ الفرسِ

قافية الصاد

٦٤٦ ـجشأتْ فقلت: اللذْ خشيتِ ليأتينْ ... وإذا أتاكَ فلاتَ حينَ مناصِ
٧٩٠ ـإذا أنتَ فضلت امرأً ذا براعةٍ ... على ناقصٍ كان المديحُ من النقصِ

قافية الضاد

٢٢٩ ـفـواللَّـه لا أنسـى قتيـلاً رُزئتـه بجانب قوسَي، ما بقيتُ على الأرضِ
علـى أنهـا تعفـو الكلـومُ وإنّمـا نُـوَكّـل بـالأدنى وإن جَلَّ مـا يمضـي
٧٥٤ ـطـولُ الليـالـي أسـرعـت فـي نقضـي نقضْـنَ كلّـي ونَقَضْـنَ بَعْضـي
٩٢٩ ـجـاريـة فـي رمضـان المـاضـي تقطـع الحـديـث بـالإيمـاضِ

قافية الطاء

٣١٣ ـكـأنـي بـكَ تنحـطُّ إلـى اللحـد وتَنْغَـطُّ
٤٠٥ ـحتـى إذا جـنَّ الظـلام واختلـط جـاؤوا بمذق هـل رأيـتَ الـذئـب قـطْ

قافية العين

٢ ـ إذا قيـل: أيُّ النـاس شـر قبيلـة؟ أشـارتْ كليـبٌ بـالأكـفِّ الأصـابـعُ
٣٧ ـ زعـمَ الفـرزدقُ أن سيقتـلُ مـربعـاً أبشـرْ بطـولِ سـلامـةٍ يـا مَـرْبَـعُ
٤٤ ـ أبـا خـراشـة أمّـا أنـت ذا نفـرٍ فـإنَّ قـومـي لـمْ تـأكلهـم الضبـعُ
٥٢ ـ ولسـتُ أبـالـي بَعْـدَ فقـدي مـالكـاً أمـوتـي نـاءٍ أمْ هـو الآن واقـعُ
٦٥ ـ مـن لا يـزال شـاكـراً علـى المعَـه فهـو حَـرٍ بعيشـة ذاتِ سَعَـه
٦٧ ـ يقـول الخنـى، وأبغـضُ العجـم نـاطقـاً إلـى ربنـا صـوتُ الحمـارِ اليجـدعُ
٩٣ ـ قـومٌ إذا سمعـوا الصـريـخَ رأيتهـم مـا بيـن ملجـم مهـره أو سـافـعِ
١٠٩ ـونبئـتُ ليلـى أرسلـتْ بشفـاعـة إلـيَّ، فهـلا نفـس ليلـى شفيعُهـا
١٢١ ـوالنفـسُ راغبـةٌ إذا رغبتَهـا وإذا تـردُّ إلـى قليـلٍ تقنـعُ
١٣١ ـإذا بـاهلـيٌّ تحتـه حنظليـة لـه ولـد منهـا فـذاك المـذرعُ
١٦١ ـفـلا تطمـعْ أبيـتَ اللعـنِ فيهـا ومنعكهـا بشـيءٍ مستطـاعُ
١٩٦ ـفـوا عجبـاً، حتـى كليـب تسبّنـي؟ كـأن أبـاهـا نهشـلٌ أو مجـاشـعُ
٢٠٣ ـأمـا تـرى حيـث سهيـلٌ طـالعـاً نجمـاً يضـيء كـالشهـاب لامعـا
٢٣٨ ـأتجـزع إن نفـس أتـاهـا حمـامهـا فهـلاّ التـي عـن بيـن جنبيـك تَـدْفَـعُ؟
٢٤١ ـعلـي عـن يمينـي مـرت الطيـر سنحـاً وكيـف سنـوح واليميـنُ قطيـعُ
٢٥٥ ـلا تهيـنَ الفقيـرَ علَّـكَ أن تـركـعَ يـومـاً والـدهـرُ قـد رفعَـه
٢٧٣ ـلا تجـزعـي إن منفـسٌ أهلكتـه فـإذا هلكـتُ فعنـدَ ذلـك فـاجـزعـي
٢٧٧ ـهـم صلبـوا العبـديَّ فـي جـذع نخلـة فـلا عطسَـتْ شيبـانُ إلا بـأجـدعـا
٢٩٧ ـمـا يـرتَجـى ومـا يخـاف جمعـا فهـو الـذي كـالغيـث والليـث معـا

٣٠٢ ـ إذا أنت لم تنفعْ فضرَّ؛ فإنما يُرجَّى الفتى كيما يضرُّ وينفعُ
٣٠٣ ـ أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شَنًّا ببيداءَ بلقَع
٣٠٤ ـ فقالت: أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كما أن تغرّ وتخدعا
٣٣٢ ـ قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدَّعي عليَّ ذَنْباً كلُّه لم أصنعِ
٣٤٣ ـ فيا رب أنت الله في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمعُ
٣٤٤ ـ إذا قلتُ قدني قال باللّه حلفة لتغنيَ عَنّي ذا إنائك أجْمعا
٣٤٩ ـ فلمّا تفرقنا كأني ومالكاً لطولِ اجتماعٍ لم نبتْ ليلةً معا
٣٧٥ ـ لا نسبَ اليوم ولا خلة اتسعَ الخرقُ على الراقعِ
٣٧٩ ـ فغبرتُ بعدَهم بعيشٍ ناصبٍ وإخالُ إني لاحقٌ مستَتْبَعُ
٣٨٠ ـ إن كنت قاضي نحبي يوم بينكم لو لم تمنوا بوعد غير توديع
٣٩١ ـ فلا ثوبَ مجدٍ غير ثوب ابن أحمد على أحدٍ إلاّ بلؤمٍ مرَقَّعُ
٤٤٤ ـ تَعدّون عقرَ النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى، لولا الكميُّ المقنّعا
٤٦٨ ـ . . . . يا ليتَ أيامَ الصِّبا رواجعا
٤٧٣ ـ لعلَّك يوماً أن تلمّ ملمةٌ عليكَ منَ اللائي يَدَعْنَكَ أجْدَعا
٥٣٣ ـ ربَّ مَنْ أنضجتُ غيظاً قلبه قد تمنَّى لي موتاً لم يطع
٥٤١ ـ وإنَّك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذمّ أجمعا
٥٤٦ ـ كنتُ ويحيي كيدي واحدٍ نَرمي جميعاً ونُرامي معا
٥٤٧ ـ يُذكِّرنَ ذا البث الحزين ببثه إذا حَنَّتِ الأولى سَجَعْنَ لها معا
٦٠٢ ـ بينا تعانقه الكماةُ وروغه يوماً أتيحَ له جريءٌ سلفعُ
٦١١ ـ فبينا نحنُ نرقبه أتانا معلّق وفضةٍ وزنادَ راعِ؟
٦٢٤ ـ يا ليتَ شعري والمنى لا تنفعُ هل أغدون يوماً وأمري مجمعُ؟
٦٢٩ ـ لعمري وما عمري عليَّ بهيِّنٍ لَقَدْ نطقتْ بطلاً عليَّ الأقارعُ
٦٤٢ ـ فمن نحن نُؤمنه يَبِتْ وهو آمن ومَنْ لا نُجِرْه يُمْس منّا مُفَزَّعا
٦٧٥ ـ مضى زمن والناس يستشفعون بي فهل لي إلى ليلى الغداةَ شفيعُ؟
٦٨٧ ـ فإنْ يك جثماني بأرض سواكم فإنَّ فؤادي عندكَ الدهرَ أجْمعُ
٦٩٣ ـ قفي قبلَ التفرّقِ يا ضباعا ولا يكُ موقفٌ منكِ الوداعا
٧١٥ ـ عندي اصطبار، وشكوى عند قاتلتي فهل بأعجبٍ من هذا امرؤ سمعا؟
٧٣٢ ـ فلقدْ تركتُ صَبيَّةً مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزعا
٧٦٢ ـ على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا وقلت: ألما أصحُ والشيبُ وازعُ
٧٦٦ ـ أتاني أبيتَ اللعنَ أنكَ لمتني وتلك التي تستكُّ منها المسامعُ

مقالة أن قد قلت: سوف أناله، وذلك من تلقاء مثلك رائع
٧٩٢ ـ يا أقرع بن حابس، يا قرعُ إنّك إن يصرع أخوك تصرعُ
٧٩٥ ـ خليلي، سا وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ
٨٠٧ ـ فبتُّ كأني ساورتني ضئيلةٌ من الرقش في أنيابها السمُّ ناقعُ
٨٢٢ ـ وكوني بالمكارمِ ذكريني ودلّي دلَّ ماجدة صناعِ
٨٢٥ ـ أأكرم من ليلى علي فتبتغي به الجاه، أم كنت امرأ لا أطيعها؟
٨٤٦ ـ بعكاظ يُعشي الناظرين إذا همُ لمحوا شعاعُه
٨٤٧ ـ يا ليتني كنتُ صبيّاً مرضعا تحملني الذلفاءُ حولاً أكتعا
إذا بكيت قبلتني أربعا إذا ظللت الدهرَ أبكي أجمعا
٨٥٨ ـ فأدْرَكَ إرقالَ العرادةِ ظلْعها وقَدْ جَعَلَتْني منْ حزيمةَ إصبعا
٨٦٤ ـ وقد كنتُ في الحرب ذا تُدْرإ فلمْ أُعْطَ شيئاً ولم أُمنعِ
٩٠١ ـ أتبيت ريان الجفون من الكرى وأبيتُ منك بليلة الملسوعِ
٩٢٥ ـ واستقبلتْ قمرَ السماء بوجهها فأرتني القمرينِ في وقتٍ معا
٩٢٦ ـ أخذنا بآفاقِ السماك عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالعُ
٩٤٥ ـ فلما أنْ جرى سِمَنٌ عليها كما طينْتَ بالفَدْنِ السِّياعا

قافية الفاء

٢٥ ـ بني غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً، ولكن أنتم الخزفُ
٤٣ ـ فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطي يد في لجةِ الماء غارفُ
٦٠ ـ أيا شجرَ الخابور ما لَكَ مورقاً كأنك لم تجزغ على ابن طريفِ
١١٥ ـ إذا كنيتَ بأيٍّ فعلاً تُفَسِّره فضمَّ تاءك فيه ضمَّ معترفِ
وإن تكنْ بإذا يوماً تفسره ففتحة التاء أمرٌ غير مختلفِ
٢٨٤ ـ أخالد قد والله أوطأتَ عشوةً وما قائِلُ المعروف فينا يعنفُ
٣١٤ ـ كأن أذنيه إذا تشوّفا قادمة أو قلماً محرفا
٣٨٧ ـ غضبت عليّ لأن شربت بجزة فلئن غضبت لأشربن بخروفِ
٤٢٤ ـ ولبس عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبسِ الشفوفِ
٥١٧ ـ فبينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرنا إذا نحنُ فيهم سوقة ليس ننصفُ
٥٠٩ ـ أقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجلاي بخط مختلف
تكَتُبان في الطريق لام ألف
٦٤٤ ـ أرى محرزاً عاهدته ليوافقن فكانَ كمنْ أغريته بخلافِ

٦٨٦ ـ نحـنُ بغَـرْسِ الـودِيِّ أعلَمُنـا منا بـركـض الجياد فـي السُّـدف
٧١٠ ـ .... يـا حَبَّـذا مبـذولاً بـلا سـرفِ
٧٧٣ ـ وأَنْ يعـريـنَ إن كُسِـيَ الجـواري فتنبـو العيـنُ عـن كـرمٍ عجـافِ
٨٥٦ ـ نحـن بمـا عنـدنـا، وأنـتَ بمـا عِنْـدَكَ راضٍ، والـرأيُ مختلـفُ
٩١٤ ـ يـا ليـتَ حظـي مـن جـداك الصـافـي والفضـلِ أن تتـركَنـي كفـافِ
٩٣٩ ـ وقـالـوا: تعـرفهـا المنـازل مـن منـى، ومـا كـلّ مـن وافـى منًـى أنـا عـارفُ

قافية القاف

١٤ ـ لتقـرعـنَّ علـيَّ السـنَّ مـن نَـدمٍ إذا تـذكَّـرْت يـومـاً بعـضَ أخـلاقـي
٣٦ ـ ولا تـدفننـي فـي الفـلاة، فـإننـي أخـاف إذا مـا مـتُّ ألا أذوقَهـا
٣٨ ـ فلـو أنـك فـي يـوم الـرخـاءِ سـألتنـي طـلاقـكِ لـم أبخـلْ وأنـك صـديـقُ
٤١ ـ أمـا والله أن لـو كنـتَ حـرّاً ومـا بـالحـرِّ أنـتَ ولا العتيـقِ
٧٥ ـ أحقًّـا أن جيـرتنـا استقلـوا فنيتنـا ونيتهـم فـريـقُ
٨٧ ـ نحـن أو أنتـم الأولـى ألفـوا الحـ ـق، فبعـداً للمبطليـن وسحْقـاً
١٤١ ـ تُشَـبُّ لمقـرورَيـنِ يصطليـانهـا وبـات علـى النـار النـدَى والمحلَّـقُ
١٧١ ـ تـذرُ الجمـاجـمُ ضـاحيـاً هـامـاتهـا بَلْـهَ الأكـفّ كـأنَّهـا لـم تُخْلَـقِ
٢٢٧ ـ ولا يـواتيـك فيمـا نـابَ مـن حـدثٍ إلا أخـو ثقـة؛ فـانظـرْ بمـنْ تثـقُ
٢٢٨ ـ أبـى اللَّـهُ إلا أن سـرحـة مـالـكٍ علـى كـل أفنـانِ العضـاةِ تـروقُ
٢٤٤ ـ رضيعـي لبـانِ ثـدي أمٍّ .تحـالفـا بـأسحـم داج عـوض لا نتفـرقُ
٢٧٥ ـ ألـم تسـألِ الـربـعَ القـواءَ فينطـقُ وهـلْ تخبـرنـك اليـومَ بيـداءُ سملَـقُ
٤٢١ ـ مـا كـان ضـرك لـو مَنَنْـتَ، وربَّمـا مَـنَّ الفتـى وهـو المغيـظ المحنـقُ
٤٥٥ ـ فـإنْ كنـتَ مـأكـولاً فكـنْ خيـرَ آكـلٍ وإلاّ فـأدركنـي ولمـا أمـزقِ
٤٦٦ ـ لـن يخـبِ الآن مِـنْ رجـائِـك مَـنْ حَـرَّكَ مِـنْ دونِ بـابـك الحلقَـه
٤٨٣ ـ ومـا كنـت ممـنْ يـدخـلُ العشـقُ قلبَـه ولكـنْ مـن يبصـرْ جفـونَـك يعشـقِ
٥٠٠ ـ أنـوراً سَـرْعَ مـاذا يـا فـروقُ وحَبْـلُ الـوصـلِ منتكِـثٌ حـذيـقُ
٥٢٩ ـ جـاريـة لـم تـأكـل المـرقَّقـا ولـم تـذق مـن البقـولِ الفستقـا
٥٦٠ ـ وقـاتـمِ الأعمـاق خـاوي المخترقْ مشتبـه الأعـلام لمـاع الخفـقْ
٥٨٥ ـ ووالله لـولا تمـره مـا حببتـه ولا كـان أدنـى مـن عبيـدٍ ومشـرقِ
٦٠٤ ـ يـا عجبـاً لهـذه الفليقـهْ هـل تـذهبـن القـوبـاء الـريقـه
٦٢١ ـ نحـنُ بنـات طـارقْ نمشـي علـى النمـارقْ

٧٠٥ ـ عدنٌ، ما لعباد عليك إمارة، نجوتِ، وهذا تحملينَ طليقُ

٧١٦ ـ سرينا ونجمٌ قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوؤه كلَّ شارقِ

٧١٨ ـ عرضْنا فسلَّمنا، فسلم كارهاً علينا، وتبريح من الوجد خانقه

٧٤٤ ـ وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو، وتاراتٍ يجمّ فيغرقُ

٧٨١ ـ أفنى تلادي وما جمعتُ من نَشَب قرعُ القواقيز أفواه الأباريقِ

٩١٠ ـ فيها خطوط من سواد وبلَقْ كأنه في الجلد توليع البَهَقْ

٩٤٤ ـ فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلوك إلا ما أطيقُ

٩٤٦ ـ وعذلتُ أهلَ العشقِ حتى ذقته فعجبتُ كيفَ يموتُ من لا يعشقُ

قافية الكاف

١٥ ـ .... يا حكم الوارث عَنْ عبدِ الملكْ

٢٤٦ ـ تقول بنتي: قد أنى أناكا، يا أبتا علَّكَ أو عساكا

٢٥٠ ـ يا ابن الزبيرِ طالما عصيكا وطالما عنَّيتنا إليكا

٤٥٦ ـ وكنتَ إذ كنتَ إلهي وحدكا لم يك شيء يا إلهي قبلكا

٤٦٩ ـ مرت بنا سحراً طير فقلت لها: طوباك، يا ليتني إياك، طوباكِ

٦٥٥ ـ قالت له وهو بعيشٍ ضنك لا تُكثري لومي وخلِّي عنكِ

٦٨٤ ـ تعيرنا أننا عالة ونحن صعاليك أنتم ملوكا

٨٣٨ ـ فقلت: أجرني أبا خالد، وإلا فهبني أمراً هالكا

٨٤٣ ـ يا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

قافية اللام

٤ ـ أفاطمَ مَهْلاً بعض هذا التدلّلِ وإنْ كنتِ قَدْ أزمَعْتِ صَرْمي فأَجْملي

٩ ـ أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبين جارٍ على ضعفي وما عدلا

١٠ ـ ألا اصطبار لسلمى أم لها جَلَد إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

١٩ ـ لئنْ عادَ لي عبدُ العزيز بمثلها وأمكنني منها، إذاً لا أقيلُها

٣٩ ـ بأنك ربيعٌ وغيث مريعٌ وأنك هناك تكون الثمالا

٥٦ ـ كذبتك عينُكَ أم رأيتَ بواسط غَلَسَ الظلام من الربابِ خيالا

٦٢ ـ وكل أناس سوف تدخلُ بينهم دويهية تصفر منها الأناملُ

٦٩ ـ رأيتُ الوليدَ بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهلُه

٨٤ ـ قد قيلَ ما قيلَ إنْ حقًّا وإن كذباً فما اعتذارك من قولٍ إذا قيلا؟

٨٦ ـ تلم بدار قد تقادم عهدُها	وإمّا بأمواتٍ ألم خيالها
٩٦ ـ وقالوا: لنا ثنتان لا بدَّ منهما	صدورُ رماحٍ أشرعتْ أو سلاسلُ
١١٢ ـ أم لا سبيلَ إلى الشباب، وذكره	أشهى إليَّ مَنَ الرحيقِ السلسلِ
١١٤ ـ وترمينَني بالطرفِ، أي أنت مذنبٌ	وتقلينني، لكنْ إياك لا أقلي
١١٧ ـ إذا ما لقيت بني مالك	فَسَلِّمْ على أيّهم أفضل
١٢١ ـ إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرتحلا	وإنَّ في السَّفر إذْ مَضَوا مَهَلا
١٢٥ ـ لمَيَّةَ موحشاً طلَلُ	يلوحُ كأنَّهُ خللُ
١٣٣ ـ استغْنِ ما أغناكَ رَبُّكَ بالغنى	وإذا تُصبْكَ خصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ
١٤٤ ـ رأيتُ ذوي الحاجاتِ حول بيوتهم	قطيناً لها، حتى إذا أنبت البقلُ
١٥٢ ـ قليلٌ منكَ يكفيني، ولكنْ	قليلُكَ لا يقالُ له قليلُ
١٥٣ ـ كفى ثُعلا فَخْراً بأنك منهم	ودهرٌ لأن أمسيتَ من أهله أهلُ
١٦٣ ـ كائن دعيتُ إلى بأساء داهمةٍ	فما انبعثتُ بمزؤود ولا وكلِ
١٦٤ ـ وليس بذي رمحٍ فيطعنني به	وليس بذي سيفٍ، وليس بنبال
١٦٥ ـ ألا إنني أُشْربتُ أسود حالكاً	ألا بَجَلي مِنْ ذا الشَّرابِ إلا بَجَلْ
١٦٧ ـ وَجْهك البدرُ لا بل الشمسُ لو لم	يُقْضَ للشمسِ كَسْفَةٌ أو أفولُ
١٦٨ ـ وما هجرتُكِ، لا، بل زادني شَغَفاً	هجرٌ وبعدٌ تراخى لا إلى أجل
١٨١ ـ بقتل بني أسد ربّهم	ألا كلُّ شيءٍ سواه جللْ
١٨٢ ـ رسم دارٍ وقفتُ في طلله	كدتُ أقضي الحياة من جلله
١٨٣ ـ رأيتُ الناس ما حاشا قريشاً	فإنا نحن أفضلهم فعالا
١٩٠ ـ ليسَ العطاءُ من الفضول سماحةً	حتى تجود وما لديك قليلُ
١٩١ ـ والله لا يذهب شيخي باطلاً	حتى أبيرَ مالكاً وكاهلا
١٩٥ ـ فما زالت القتلى تمج دماءها	بدجلة، حتى ماء دجلة أشكل
١٩٧ ـ يغشون حتى ما تهر كلابهم	لا يسألون عن السوادِ المقبلِ
٢٠٢ ـ إذا رَيدة من حيث ما نفحَتْ له	أتاه بريّاها خليلٌ يواصلُه
٢٠٥ ـ ألا كل شيء ما خلا الله باطلُ	وكلّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ
٢٠٦ ـ فيا ربَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ	بآنسةٍ كأنها خط تمثالِ
٢٠٨ ـ وأبيض يُستسقَى الغمامُ بوجهه	ثمالُ اليتامى عصمةٌ للأراملِ
٢١٠ ـ فُويقَ جُبيلٍ شامخٍ لن تناله	بقنَّته حتى تكلَّ وتعملا
٢١١ ـ فمثلكِ حبلى قد طرقتُ ومرضعٍ	فألهيتُها عن ذي تمائمَ محولِ
٢١٩ ـ ألا ربَّ يومٍ صالح لك منهما	ولا سيَّما يومٌ بدارةِ جلجلِ

٢٢٦ - إن الكريمَ وأبيكَ يعتملْ	إن لم يجدْ يوماً على من يتكلْ
٢٣١ - غدتْ من عليه بعد ما تمَّ ظمؤها	تصلُّ، وعنْ قيض بزيزاءَ مجهلِ
٢٣٦ -	ومنْهلٍ وردتُه عَنْ منهلِ
٢٤٢ - ودَعْ عنكَ نهباً صيحَ في حُجُراته	ولكن حديث ما حديث الرواحلِ
٢٥٢ - يا ربَّ يوم لي لا أظلله	أرمض من تحت وأضحى من عله
٢٥٣ -	أقبّ من تحت عريضٌ من علِ
٢٥٤ - مكرٍّ مفرٍّ مُقْبل مدبر معاً	كجلمودِ صَخْر حطّه السيلُ من علِ
٢٦٠ - لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت	حمامة في غصون ذات أوقالِ
٢٦٦ - قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ	بسقطِ اللوى بين الدخول فحوملِ
٢٦٧ - يا أَحْسَن الناسَ ما قرناً إلى قدمٍ	ولا حبال محب واصلٍ تصل
٢٨٠ - ألا عِمْ صباحاً أيها الطلل البالي	وهل يعمن من كانَ في العصر الخالي
وهل يعمنْ من كان أحدث عهده	ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال
٢٨٨ - حلفتُ لها بالله حلفةَ فاجرٍ	لناموا، فما إن منْ حديث ولا صالي
٢٩٥ - ولعبت طير بهم أبابيل	فصيروا مثل كعصف مأكول
٣٠٥ - وأوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها	وأخرجت كلبي وهو في البيت داخله
٣١٨ - يميدُ إذا مادت عليه دلاؤهم	فيصدر عنه كلها وهو ناهلُ
٣٢٠ - كل امرىء مصبح في أهله	الموت أدنى من شراك نعلِه
٣٢١ - كل ابن أنثى وإنْ طالت سلامتُه	يوماً على آلةِ حدباءَ محمولُ
٣٢٢ - إذا المرء لم يدنسْ من اللؤم عرضُه	فكلُّ رداءٍ يرتديه جميلُ
٣٣٤ - إن للخيرِ وللشرِّ مدى	وكلا ذلك وجهٌ وقبل
٣٤٣ - ويومَ عقرتُ للعذارى مطيّتي	فيا عجباً من كورها المتحملِ
٣٥٠ - لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغمٌ	ونحن لكم يوم القيامة أفضلُ
٣٥٥ - فيا لَكَ من ليلٍ كأنَّ نجومه	بكلِّ مغار الفتل شدَّتْ بيذبلِ
٣٥٩ - أريد لأنسى ذكرها، فكأنّما	تمثّل لي ليلى بكلِّ سبيلِ
٣٦٥ - كأنّ قلوب الطير رطباً ويابساً	لدى وكرها العناب والحشف البالي
٣٦٦ - فخير نحن عند الناس منكم	إذا الداعي المثوب قال يا لا
٣٦٩ - لولا مفارقة الأحباب ما وجدت	لها المنايا إلى أرواحنا سبلا
٣٧١ - محمدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفس	إذا ما خفت من أمرٍ تبالا
٣٨٦ - لمتى صلحْتَ ليقضينْ لك صالح	ولتجزينَّ إذا جُزيتَ جميلا
٣٩٨ - كأنَّ دثاراً حلقت بلبونه	عقاب تنوفى لا عقاب القواعلِ

٤٠٢ ـ لا هُمّ إن الحارث بن جبله	زنى على أبيه ثم قتلَه
وكان في جاراته لا عهد له	وأيّ أمرٍ سيِّىء لا فعلَه
٤٠٦ ـ فلا الجارة الدنيا بها تلحينها	ولا الضيف عنها إن أناخ محول
٤١٠ ـ وتلحينني في اللهو أن لا أحبه	وللهو داع دائب غير غافلِ
٤١١ ـ أبى جوده لا البخل واستعجلت به	نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله
٤١٤ ـ ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة	كفاني ـ ولم أطلب ـ قليلٌ من المالِ
ولكنما أسعى لمجد مؤثل	وقد يدركُ المجدَ المؤثّلَ أمثالي
٤٢٠ ـ لقد أقومُ مقاماً لو يقوم به	أرى وأسمع ما لو يسمع الفيلُ
٣٢٢ ـ وربَّما فات قوماً جلُّ أمرهم	من التأنّي، وكان الحزم لو عجلوا
٤٢٣ ـ تجاوزت أحراساً إليها ومعشراً	عليَّ حراصاً لو يسرون مقتلي
٤٢٧ ـ لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً	جنوده ضاق عنها السهل والجبلُ
٤٣٦ ـ لو يشأ طار به ذو ميعة	لا حق الآطال نهد ذو خصل
٤٣٨ ـ ولو نعطي الخيار لما افترقنا	ولكن لا خيار مع الليالي
٤٤٠ ـ لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة	تدع الحوائم لا يجدن غليلا
٤٤٢ ـ يذيبُ الرعب منه كل عضب	فلولا الغمد يمسكه لسالا
٤٤٦ ـ ألا زعمت أسماء أن لا أحبها	فقلت: بلى، لولا ينازعني شغلي
٤٥٣ ـ فأضحتْ مغانيها قفاراً رسومها	كأنْ لم ـ سوى أهلٍ من الوحش ـ تؤهلِ
٤٦٣ ـ لن تزالوا كذلكم ثم لا	زلتُ لكم خالداً خلود الجبالِ
٤٧٤ ـ فقولا لها قولا رقيقاً لعلها	سترحمني من زفرة وعويلِ
٤٧٧ ـ فليت دفعت الهم عني ساعة	فبتنا على ما خيلت ناعمي بالِ
٤٨١ ـ فلست بآتيه ولا أستطيعه	ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضلِ
٤٨٤ ـ ولكن من لا يلق أمراً ينوبه	بعدته ينزل به وهو أعزلُ
٤٨٩ ـ هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها	وليس منها شفاء الداء مبذول
٤٩٢ ـ ربما تكره النفوس من الأمر	له فرجة كحلّ العقالِ
٤٩٣ ـ فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم	فحتامَ حتامَ العناء المطولُ؟
٤٩٦ ـ إنا قتلنا بقتلانا سراتكم	أهل اللواءِ ففيما يكثر القيلُ؟
٤٩٧ ـ ألا تسألان المرء ماذا يحاول	أنحب فيقضي أم ضلال وباطلُ؟
٥١٠ ـ أنا الذائد الحامي الذمار، وإنما	يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
٥١٤ ـ ألا أصبحت أسماء حاذمة الحبل	وضنَّتْ علينا، والضنين من البخلِ
٥١٦ ـ بينما نحن بالأراك معاً	إذ أتى راكب على جملِه

٥٢١ ـ إمـا تـرينـا حفـاةً لا نعـالَ لنـا	إنـا كـذلـك مـا نحفـى وننتعـلُ
٥٣٠ ـ أخـذوا المخـاض مـن الفصيـل غلبـة	ظلمـاً ويكتـب لـلأميـر أفيـلا
٥٤٠ ـ فتـوضـحَ فـالمقـراة لـم يعـف رسمهـا	لمـا نسجتهـا مـن جنـوب وشمـألِ
٥٦١ ـ ويـومَ دخلـتُ الخـدرَ خـدرَ عنيـزة	فقـالـت: لـك الـويـلاتُ، إنـكَ مـرجلي
٥٦٤ ـ وليـس المـوافينـي ليـرفـد خـائبـاً	فـإن لـه أضعـاف مـا كـان أمـلا
٥٧٠ ـ وإن شفـائـي عبـرة مهـراقـة	فهـل عنـد رسـم دارس مـن معـوّلِ؟
٥٧٣ ـ فـاذهـبْ فـأيّ فتـى فـي النـاس أحـرزه	مـن حتفـه ظلـم دعـج ولا حيـل
٥٧٤ ـ بكيـت، ومـا بكـا رجـل حـزيـن	علـى ربعيـن مسلـوب وبـالـي؟
٥٨٠ ـ وقـالـوا: نـأت فـاخترْ لهـا الصبـر والبكـى	فقلـت: البكـى أشفـى إذن لغليلـي
٥٨٤ ـ وليـل كمـوجِ البحـر أرخـى سـدولـه	علـيَّ بـأنـواع الهمـوم ليبتلـي
٥٩٠ ـ أكلـت بنيـكَ أكـلَ الضـبِّ حتـى	وجـدت مـرارة الكـلأ الـوبيـلِ
٦٠٩ ـ ألا يـا أسقيـانـي بعـد غـارة سنجـال	وقبـل منـايـا عـاديـات وأوجـال
٦١٥ ـ زعـم العـواذلُ أننـي فـي غمـرة،	صـدقـوا، ولكـنْ غمـرتـي لا تنجلـي
٦١٨ ـ وقـد أدركتنـي والحـوادث جمـة	أسنـة قـوم لا ضعـاف ولا عـزلِ
٦١٩ ـ وبـدلـت والـدهـر ذو تبـدل	هيفـاً دبـوراً بـالصبـا والشمـألِ
٦٣٠ ـ ذاك الـذي وأبيـك يعـرف مـالكـاً	والحـق يـدمـغ تـرهـات البـاطـلِ
٦٣١ ـ كـأن ـ وقـد أتـى حـول كميـل ـ	أثـافيهـا حمـامـات مـؤولِ
٦٣٥ ـ أرانـي ولا كفـرانَ لله أيّـةً	لنفسـي قـد طـالبـتُ غيـر منيـلِ
٦٣٦ ـ لعمـري والخطـوبُ مغيـرات	وفـي طـول المعـاشـرة التقـالـي
لقـد بـاليـت مظعـن أمّ أوفـى	ولكـن أمّ أوفـى لا تبـالـي
٦٤٧ ـ ولـو أن مـا عـالجـت ليـن فـؤادهـا	فقسـا استليـن بـه لَـلان الجنـدلُ
٦٥١ ـ شجـت بـذي شبـم مـن مـاء محنيـة	صـاف بـأبطـح أضحـى وهـو مشمـولُ
٦٥٦ ـ فـإن تـزعمينـي كنـت أجهـل فيكـم	فـإنّـي شـريـت الحلـم بعـدك بـالجهـلِ
٦٦٢ ـ ألكْنـي إلـى قـومـي السـلامَ رسـالـة	بـآيـة مـا كـانـوا ضعـافـاً ولا عـزلا
٦٧٦ ـ وقـائلـةٍ تخشـى علـيَّ: أظنّـه	سيـودي بـه تـرحـالُـه وجعـائلُـه
٦٨٣ ـ ومـا سعـاد غـداة البيـنِ إذ رحلـوا	إلا أغـنّ غضيـضَ الطـرف مكحـولُ
٦٩١ ـ كـلّ أمـر مبـاعـد أو مـدانـي	فمنـوط بحكمـة المتعـالـي
٦٩٨ ـ يـا زيـدُ زيـد اليعمـلات الـذبـلِ	تطـاولَ الليـلُ عليـك فـانـزلِ
٧٠١ ـ فظـلّ طهـاةُ اللحـم مـا بيـن منضـجٍ	صفيـف شـواء أو قـديـر معجـلِ
٧٠٤ ـ	تبـارك رحمـانـاً رحيمـاً ومـوئـلا

٧٠٨ ـ ضيَّعت حزمي في إبعاديَ الأملا — وما ارعويتُ، وشيباً رأسي اشتعلا
٧١٣ ـ وقد أغتدي والطيرُ في وكناتها — بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هيكلِ
٧٢١ ـ ومثلك بيضاء العوارض طفلة — لعوب تنسيني إذا قمت سربالي
٧٢٢ ـ فإن لم تجدْ من دون عدنان والداً — ودون معد فلتزعك العواذلُ
٧٢٨ ـ وما كنتَ ذا نيربٍ فيهم — ولا منمشٍ فيهم منملِ
٧٣١ ـ غير أنا لم يأتنا بيقين — فنرجى ونكثر التأميلا
٧٣٥ ـ جفوني ولم أجفُ الأخلاءَ؛ إنني — لغير جميل من خليلي مهمل
٧٤٦ ـ ويوماً شهدناه سليماً وعامراً — قليلاً سوى الطَّعن النهالِ نوافلُه
٧٥١ ـ فأتت به حوش الفؤاد مبطناً — سهداً إذا ما نام ليلُ الهوجلِ
٧٥٩ ـ كأن أبانا في عرانين وبله — كبير أناس في بجاد مزملِ
٧٦٥ ـ ألم تعلمي يا عمرك اللّهُ أنني — كريمٌ على حين الكرام قليلُ
وأني لا أخزى إذا قيل مملّقٌ — سخيٌّ، وأخزى أن يقال بخيلُ
٧٦٩ ـ وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها — إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي
٧٩٣ ـ فألفيته غير مستعتبِ — ولا ذاكر الله إلا قليلا
٧٩٨ ـ وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن — بأعجلهم، إذ أجشع القوم أعجلُ
٨٠٢ ـ خَرجْتُ بها أمشي تجرّ وراءنا — على أثرينا ذيل مرط مرحل
٨٠٩ ـ على أنني بعد ما قد مضى — ثلاثون للهجر حولاً كميلا
٨١١ ـ فارساً ما غادروه ملحماً — غير زُمَّيلٍ ولا نِكْسٍ وكلْ
٨١٥ ـ وقد جعلت إذا ما قمتُ يثقلني — ثوبي، فأنهض نهضَ الشارب الثملِ
٨٢٦ ـ ربّ رفد هرقته ذلك اليو — م وأسرى من معشر أقيالِ
٨٣٩ ـ اعتادَ قلبَك من سلمى عوائدُه — وهاجَ أحزانُكَ المكنونةَ الطللُ
ربْعٌ قواءٌ أذاعَ المعصراتُ به — وكل حيران سار ماؤُه خضلُ
٨٤٥ ـ وخالد يحمدُ ساداتِنا — بالحق، لا يحمد بالباطِلِ
٨٥١ ـ إذا قامتا تضوَّعَ المسكُ منهما — نسيم الصبا جاءت بريّا القرنفلِ
٨٧٤ ـ فقلت: يمين الله أبرح قاعداً — ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي
٨٧٥ ـ فلا والله نادى الحيُّ قومي — طَوالَ الدهر ما دُعيَ الهديلُ
٨٧٦ ـ وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم — يلاقونه حتى يؤوبَ المنخلُ
٨٧٨ ـ فلم أرَ مثلها خباسة واجد — ونهنهتُ نفسي بعدما كدتُ أفعله
٨٨١ ـ يا عمرو إنك قد مللت صحابتي — وصحابتيك إخال ذاكَ قليلُ
٨٩١ ـ إن يكن طبك الدلال فلو في — سالف الدهر والسنين الخوالي

٨٩٣ ـ بكــرت عليــه بكــرة فــوجــدتــه قعــوداً عليــه بــالصــريــم عــواذلــه

٨٩٥ ـ فــلا مــزنــةَ ودقــت ودقهــا ولا أرض أبقــل إبقــالهــا

٩٠٦ ـ فتــى هــو حقــاً غيــرُ مُلــغِ تَــوَلَّــه ولا تتخــذْ يــومــاً ســواه خليــلا

٩١٣ ـ لمــا أغفلْــتُ شكــرك فــاصطنعْنــي فكيــفَ ومــن عطــائــك جــلُّ مــالــي؟

٩٢٢ ـ حملــت بــه فــي ليلــة مــزؤودة كــرهــاً، وعقــد نطــاقهــا لــم يحلــلِ

٩٢٣ ـ ممــن حملــن بــه وهــنّ عــواقــد حبــك النطــاق؛ فشــب غيــر مهبــلِ

٩٣٤ ـ إن تــركبــوا فــركــوبُ الخيــل عــادتنــا أو تنــزلــون فــإنّــا معشــر نــزلُ

٩٣٥ ـ فــلا تلحنــي فيهــا، فــإن بحبهــا أخــاك مصــاب القلــب جــمُّ بــلابلُــه

٩٤٣ ـ كــأن أوب ذراعيهــا إذا عــرقــت وقــد تلفــع بــالقــور العســاقيــلُ

٩٤٧ ـ إذا أحســنَ ابــن العــم بعــد إســاءة فلســتُ لشَــرَّيْ فعلِــهِ بحمــولِ

قافية الميم

١٧ ـ أيــا جبلــي نعمــان بــالله خلّيــا نسيــم الصبــا يخلــص إلــيَّ نسيمهــا

٢٩ ـ أتغضــب إنْ أذنــا قتيبــة حــزّتــا جهــاراً، ولــم تغضبْ لقتــل ابــن خــازم؟

٤٠ ـ فــأقســمُ أن لــو التقينــا وأنتــم لكــانَ لكــم يــوم مــن الشــرِّ مظلــمُ

٤٢ ـ ويــومــاً تــوافينــا بــوجــه مقســمٍ كــأن ظبيــة تعطــو إلــى وارقِ السلــم

٥٣ ـ فقمــتُ للطيــفِ مــرتــاعــاً فــأرّقنــي فقلــت: أهــي ســرتْ أم عــادنــي حلــمُ؟

٦٣ ـ يــا ليــتَ شعــري، ولا منجــى مــن الهــرم أم هل علــى العيش بعد الشيب من ندمِ

٧٣ ـ فــإن تــرفقــي يــا هنــد فــالــرفــق أيمــن وإن تخــرقــي يــا هنــد فــالخــرق أشــأمُ
فــأنــت طــلاق والطــلاق عــزيمــة ثــلاث، ومــن يخــرق أعــق وأشــأمُ

٨٢ ـ سقتــه الــرواعــدُ مــن صَيِّــفِ وإنْ مــن خــريــف فلــن يعــدمــا

٩١ ـ إن بهــا أكتــلَ أو رزامــا خُــويــر بَيْــنِ ينفقــان الهــامــا

٩٥ ـ وننصــرُ مــولانــا ونعلــم أنــه كمــا النــاس مجــرومٌ عليــه وجــارمُ

٩٧ ـ وكنــتُ إذا غمــزتُ فتــاةَ قــوم كســرتُ كعــوبهــا أو تستقيمــا

٩٩ ـ أمــا والــذي لا يعلــم الغيــب غيــره ويُحيــي العظــام البيــض وهــي رميــمُ

١٠١ ـ ألا ارعــواء لمــن ولّــت شبيبتــه وآذنــت بمشيــب بعــدهُ هــرمُ

١٠٤ ـ أنيخــتْ فــألقــت بلــدة فــوق بلــدة قليــل بهــا الأصــوات إلا بغــامهــا

١٣٤ ـ ونــدمــانٍ يــزيــدُ الكــأسَ طيبــاً سقيــتُ وقــد تغــوَّرتِ النجــومُ

١٤٣ ـ تمــرّونَ الــديــارَ ولــم تعــوجــوا كــلامكــم علــيَّ إذاً حــرام

١٥٧ ـ تبلــت فــؤادك فــي المنــام خــريــدة تسقــي الضجيــعَ ببــارد بســامِ

١٦٦ ـ بــلْ بلــد مــلء الفجــاجِ قتمُــهُ لا يشتــري كتــانــه وجهــرمُــه

١٨٠ ـقومي هم قتلوا أميمَ أخي	فإذا رميتُ يصيبني سهمي
فلئنْ عفوتُ لأعفون جللاً	ولئن سطوتُ لأوهنن عظمي
١٨٥ ـحاشا أبا ثوبان، إنّ به	ضنًّا على الملحاةِ والشتمِ
١٩٩ ـفشدّ ولم ينظرْ بيوتاً كثيرة	لدي حيث ألقتْ رحلَها أمُّ قشعمِ
٢٠١ ـونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم	ببيض المواضي حيث ليِّ العمائمِ
٢١٢ ـ	بل بلد ذي صعد وآكامِ
٢٣٣ ـوما أصاحب من قومٍ فأذكرهم	إلا يزيدهم حبًّا إليَّ همُ
٢٣٤ ـقد بت أحرسني وحدي ويمنعني	صوت السباع به يضْبَحْن والهامِ
٢٣٩ ـأعن ترسَّمْتَ من خرقاءَ منزلةً	ماء الصبابة من عينيكَ مسجومُ؟
٢٤٠ ـفلقدْ أراني للرماحِ دريئة	منْ عن يميني تارةً وأمامي
٢٣٤٨ ـ أكثرت في العذل ملحاً دائماً	لا تكثرن؛ إنّي عسيت صائما
٢٥٧ ـلعلّ التفاتاً منك نحوي مقدر	يمل بك من بعد القساوة للرحمِ
٢٦٨ ـوأنتِ التي حببت شغباً إلي بدا	إليَّ، وأوطاني بلادٌ سواهما
حللت بهذا حلة، ثم حلة	بهذا، فطاب الواديان كلاهما
٢٧٦ ـالشعرُ صعبٌ وطويل سلمه	إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمُه
زلّتْ به إلى الحضيض قدمه	بريدُ أنْ يعربَه فيعجمُه
٢٧٨ ـبطلٌ كأنَّ ثيابه في سرحة	يحذى نعال السبت ليس بتوأمِ
٢٨٦ ـلولا الحياء وأن رأسي قد عسا	فيه المشيب لزرتُ أمَّ القاسمِ
٢٩٣ ـوأعلم أنني وأبا حميد	كما النشوانُ والرجلُ الحليمُ
٢٩٦ ـبيض ثلاث كنعاجٍ جُمٍّ	يضحكْنَ عن كالبردِ المُنْهَمِّ
٣٠١ ـكي تجنحونَ إلى سلمٍ وما ثُئرتْ	قتلاكم، ولظى الهيجاء تضطرمُ؟
٣٠٩ ـوكائن لنا فضلاً عليكم ومنّة	قديماً، ولا تدرون ما من منعم
٣١٢ ـفأصبح بطنُ مكة مقشعراً	كأنَّ الأرض ليس بها هشامُ
٣٢٦ ـجادت عليه كلُّ عينٍ ثرةٍ	فتركْنَ كلَّ حديقة كالدرهمِ
٣٤٨ ـضممت إليه بالسنان قميصه	فخرَّ صريعاً لليدين وللفمِ
٣٥١ ـكضرائرِ الحسناء قلن لوجهها	حسداً وبغضاً: إنه لدميمُ
٣٦٨ ـإذا قالت حذامِ فصدقوها	فإنَّ القولَ ما قالتْ حذامِ
٣٧٨ ـألا يا سنا برق على قللِ الحمى	لهنك من برقٍ عليَّ كريم
٤٠٣ ـإن تغفرِ اللهمَّ تغفرْ جمّا	وأي عبدٍ لكَ لا ألمّا
٤٠٨ ـفلا تشلل يد فتكت بعمرو	فإنَّك لن تذل ولن تضاما

٤٠٩	ـإذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد	لها أبداً ما دام فيها الجراضمُ
٤١٧	ـلا يلفك الراجيك إلا مظهراً	خلق الكرام، ولو تكون عديما
٤٢٦	ـلو غيركم علق الزبير بحبله	أدى الجوار إلى بني العوامِ
٤٣٣	ـما أطيب العيش لو أن الفتى حجر	تنبو الحوادث عنه وهو ملموم
٤٣٤	ـولو أنها عصفورة لحسبتها	مسومة تدعو عبيداً وأزنما
٤٥٨	ـاحفظْ وديعَتَك التي استودعتها	يومَ الأعازبِ إن وصلت وإن لمِ
٤٥٩	ـأقولُ لعبد الله لما سقاؤنا	ونحن بوادي عبد شمس وهاشمِ
٤٧١	ـفكيفَ إذا مررت بدار قوم	وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ؟
٥٠٩	ـصددتِ فأطولتِ الصدودَ، وقلَّما	وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ
٥١٣	ـوإنّا لمِمّا نضرب الكبشَ ضربةً	على رأسه تلقي اللسان من الفمِ
٥١٨	ـلو بأبانَينِ جاء يخطبها	زُمِّلَ ما أنفُ خاطبٍ بدمِ
٥٢٨	ـيُغضي حياءً ويغضَى من مهابته	فما يكلَّمُ إلاّ حين يبتسمُ
٥٣١	ـومهما تكن عند امرىء من خليقةٍ	وإن خالها تخفَى على الناس تعلمِ
٥٣٧	ـيا شاة من قنص لمن حلت له	حرمت عليّ، وليتها لم تحرمِ
٥٣٩	ـقد أُوبيتْ كلَّ ماء فهي ضاوية	مهما تصب أفقاً من بارق تشِمِ
٥٦٢	ـسلامُ الله يا مطرٌ عليها	وليسَ عليك يا مطرُ السلامُ
٥٦٧	ـفمن مبلغُ الأحلاف عنّي رسالة	وذبيان، هل أقسمتم كل مقسم؟
٥٦٨	ـليت شعري هل ثم هل آتينهم	أو يحولن دونَ ذاك حمامُ؟
٥٦٩	ـيقول إذا اقلولى عليها وأقردتْ:	ألا هل أخو عيش لذيذٍ بدائمِ؟
٥٧١	سائلْ فوارسَ يربوعٍ بشدّتنا	أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكمِ
٥٧٩	ـألا يا نخلة من ذات عرقٍ	عليك ورحمة الله السلامُ
٥٨٣	ـلا تَنْهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثله	عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ
٥٨٩	ـيلومونني في اشتراء النخيل	أهلي فكلهم ألومُ
٥٩١	ـتولّى قتالَ المارقين بنفسه	وقدْ أسلماه مبعدٌ وحميمُ
٥٩٣	ـمتى كان الخيامُ بذي طلوح	سقيت الغيث أيتها الخيامُ؟!
٥٩٧	ـولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها	قيلُ الفوارس: ويكَ عنتر، أقدمِ
٦١٤	ـإذا غاب عنكم أسود العين كنتمُ	كراماً، وأنتمْ ما أقامَ ألائمُ
٦٤١	ـولقد علمتُ لتأتينَّ منيّتي	إنَّ المنايا لا تطيشُ سهامُها
٦٤٥	ـألم ترني عاهدتُ ربّي وإنّني	لَبينَ رتاج قائماً ومقامِ
	على حلفةٍ لا أشتمُ الدهرَ مسلماً	ولا خارجاً من في زور كلامِ

٦٥٤ ـ يدعون عنتر والرماح كأنها — أشطان بئر في لبان الأدهمِ

٦٥٧ ـ ستعلم ليلى أيّ دين تداينت — وأي غريم للتقاضي غريمُها

٦٦١ ـ بآية يقدمون الخيلَ شعثاً — كأن على سنابكها المداما

٦٦٣ ـ ألا من مبلغ عني تميماً — بآية ما تحبون الطعاما

٦٦٩ ـ وإن أتاه خليلٌ يومَ مسغبةٍ — يقول: لا غائبٌ مالي، ولا حرمُ

٦٧١ ـ أقول له: ارحلْ، لا تقيمن عندنا — وإلا فكن في السرِّ والجهر مسلما

٦٧٤ ـ ولولا بنوها حولها لخبطتها — كخبطة عصفور ولم أتلعثمِ

٦٧٨ ـ وإن لساني شهدة يشتفي بها — وهو على من صبه الله علقمُ

٦٨١ ـ حتى شآها كليل موهناً عمل — باتت طراباً وبات الليل لم ينم

٧٠٧ ـ إذا المرء عينا قر بالعيش مثرياً — ولم يعن بالإحسانِ كان مذمما

٧٣٩ ـ ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً — من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

٧٤٧ ـ وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني — وأشمتَّ بي من كان فيك يلومُ

٧٤٩ ـ لقد كانَ في حول ثواءٍ ثويته — تقضّي لباناتٍ ويسأمَ سائمُ

٧٥٦ ـ وتشرقُ بالقول الذي قد أذعتُه — كما شرقتْ صدرُ القناة من الدمِ

٧٥٧ ـ تجنب صديقاً مثل «ما» واحذر الذي — يكون كعمرو بين عرب وأعجم

فإن صديق السوء يُزري، وشاهدي — (كما شرقت صدر القناة من الدمِ)

٧٦٣ ـ لأجتذبن منهنّ قلبي تحلّماً — على حين يستصبين كلّ حليمِ

٧٧١ ـ ويرغب أن يبني المعالي خالد — ويرغب أن يرضي صنيع الألائمِ

٧٧٥ ـ لا يبعد الله التلبب والغـ — ـارات إذ قال الخميس: نعم

٧٨٢ ـ أظلومُ إنّ مصابكم رجلاً — أهدى السلامَ تحيةً ظُلْمُ

٧٨٤ ـ وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه — بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه

٧٨٦ ـ ابعدْ بعدتَ بياضاً لا بياضَ له — لأنتَ أسودُ في عينيَّ من الظلمِ

٨٠٤ ـ ومن يقتربْ منا ويخضع نُؤوه — ولا يخشَ ظلماً ما أقام ولا هضما

٨١٦ ـ نطوف ما نطوف ثم نأوي — ذوو الأموال منا والعديمُ

إلى حفر أسافلهنّ جوف — وأعلاهنّ صفاح مقيمُ

٨٢١ ـ .... — فإنما أنت أخ لا نعدمه

٨٢٣ ـ إن الذين قتلتم أمس سيدهم — لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

٨٤٨ ـ إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا — منا معاقل عزّ زانها كرمُ

٨٧٩ ـ إذا هملت عيني لها قال صاحبي: — بمثلك هذا لوعةٌ وغرامُ

٨٨٢ ـ فلا وأبي لنأتيها جميعاً — ولو كانت بها عرب ورومُ

٨٨٨ ـ فطلِّقْها فلستَ لها بكفْء وإلاّ يَعْلُ مفرقكَ الحسامُ
٩٠٤ ـ تحلم عن الأدنين، واستبق ودهم ولن تستطيع الحلم حتّى تحلما
٩٠٥ ـ فإن يكن النكاح أحلّ شيء فإن نكاحها مطر حرامُ
٩٠٨ ـ غير لاهِ عداك فاطرحِ اللهو، ولا تغترزْ بعارض سلم
٩١٥ ـ جاءت لتصرعني فقلت لها: اقصري إنِّي امرؤ قتلي عليك حرامُ
٩١٦ ـ بنيّ إنَّ البرَّ شيء هيِّنٌ المنطق الطيب والطُّعيِّمُ
٩٣٦ ـ أبعدَ بُعْدِ تقول: الدار جامعة شملي بهم، أم تقول البعد محتوما؟
٩٤١ ـ فإن أنت لاقيت في نجدة فلا تتهيبك أن تقدما
٩٤٩ ـ قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما
٩٥٠ ـ إنَّ من صادَ عقعقاً لمشومُ كيف من صاد عقعقانِ وبومُ

قافية النون

٦ ـ بدا لي لي منها معصم حين جمرت وكف خضيب زيّنت ببنانِ
فوالله ما أدري وإن كنتُ دارياً بسبعٍ رَمينَ الجمرَ أم بثمانِ؟
٢٠ ـ لو كنت من مازنٍ لم تستبحْ إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
إذا لقام بَنصْري معشَرٌ خُشُنٌ عند الحفيظةِ إنْ ذو لوثة لانا
٢٤ ـ فما إن طبنا جبنٌ، ولكنْ منايانا ودولة آخرينا
٤٦ ـ نزلتم منزلَ الأضيافِ منا فعجلنا القرى أن تشتمونا
٤٩ ـ ويقلن: شيبٌ قد علا ك وقد كبرتَ، فقلت: إنَّه
٥٧ ـ أنّى جَزَوا عامرا سوءاً بفعلهم أم كيف يجزونني السوأى من الحسنِ!
أم كيف ينفعُ ما تعطي العلوقَ بهِ رئمانُ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللبنِ!
ما تنقمُ الحرب العوانُ مني بازلُ عامينِ حديثٌ سنّي!
* لمثل هذا ولدتني أمي *
٧٠ ـ علا زيدُنا يومَ النقا رأسَ زيدكم بأبيضَ ماضي الشفرتين يمانِ
٧٧ ـ ما ترى الدهر قد أباد معدا وأباد السراة من عدنان
٨٠ ـ من يفعلِ الحسنات الله يشكرها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثْلانِ
٨٥ ـ فإما أن تكونَ أخي بصدقٍ فأعرف منك غَثّي مِنْ سميني
وإلاّ فاطّرحني واتخذني عدوا أتقيكَ وتتقيني
١٠٦ ـ وكلّ أخٍ مفارقُه أخوه لعمرُ أبيكَ إلا الفرقدانِ
١٢٣ ـ هل ترجعن ليال قد مضينَ لنا والعيش منقلبٌ إذ ذاك أفنانا
١٢٤ ـ كانت منازل ألاف عهدتهم إذ نحنُ إذ ذاك دون الناس إخوانا

١٢٧ ـنحــن الأولــى فــاجمــع جمــو	عــك ثــم وجههــم إلينــا
١٣٧ ـ	ونحــنُ عــن فضلــك مــا استغنينــا
١٤٢ ـولقَــدْ أمــرُّ علــى اللئيــم يسبّنــي	فمضيــتُ ثمــتَ قلــتُ: لا يعنينــي
١٤٦ ـفليــت لــي بهــم قــومــاً إذا ركبــوا	شنــوا الإغــارة فــرســانــاً وركبــانــا
١٥٨ ـفكفــى بنــا فضــلاً علــى مــن غيــرنــا	حــب النبــيِّ محمــد إيــانــا
١٥٩ ـكفــى بجسمــي نحــولاً أننــي رجــل	لــولا مخــاطبتــي إيــاكِ لــم تــرنــي
١٧٠ ـعمــداً فعلــت ذاك، بيــد أنــي	أخــاف إنْ هلكــت أن تــرنــي
١٧٥ ـقالوا: أبو الصقر من شيبان: قلت لهم:	كــلا لعمــري ولكــن منــه شيبــان
وكــم أب قــد عــلا بــابــن ذرى حسب	كمــا علــت بــرســول الله عــدنــانُ
١٧٩ ـوقــائلــةٍ: أسيــت؟ فقلــت: جيــر	أســى؛ إنَّنــي مــن ذاك إنَّــه
١٩٣ ـســريــت بهــم حتــى تكــلّ مطيهــم	وحتــى الجيــاد مــا يقــدن بــأرســانِ
١٩٤ ـجــود يمنــاك فــاض فــي الخلــق حتــى	بــائــس دان بــالإســاءة دينــا
٢٠٠ ـإن حيــث استقــر مــن أنــت راعيــه	حمــى فيــه عــزة وأمــان
٢٠٤ ـحيثمــا تستقــم يقــدر لــك الله	نجــاحــاً فــي غــابــر الأزمــان
٢٠٩ ـألا ربَّ مــولــود وليــس لــه أب	وذي ولــد لــم يلــده أبــوانِ
وذي شــامــة غــراء فــي حــر وجهــه	مجللــة لا تنقضــي لأوان
ويكمــل فــي تسع وخمس شبــابــه	ويهــرم فــي سبــع معــا وثمــان
٢١٦ ـفــإن أهلــك فــربَّ فتًــى سيبكــي	علــى مهــذب رخــص البنــانِ
٢٢٢ ـتحــنُّ فتبــدي مــا بهــا مــن صبــابــة	وأخفــي الــذي لــولا الأســى لقضــانــي
٢٣٥ ـلاهِ ابــن عمــك، لا أفضلــت فــي حَسَــبٍ	عنّــي، ولا أنــت ديّــانــي فتخــزونــي
٢٦٢ ـغيــرُ مــأســوفٍ علــى زمــنٍ	ينقضــي بــالهــمّ والحــزنِ
٢٦٣ ـأنــا ابــنُ جــلا وطــلاع الثنــايــا	متــى أضــعِ العمــامــة تعــرفــونــي
٢٩٨ ـلــم يبــقَ مــن آي بهــا يحليــن	غيــر رمــاد وخطــام كنفيــنْ
وغيــر ود جــازل أو وديــن	وصــاليــات ككمــا يــؤثفيــنْ
٣٠٠ ـلســان الســوء تهــديهــا إلينــا	وحنــت ومــا حسبتــك أن تحينــا
٣٢٣ ـوكــل رفيقــي كــل رحــل وإن همــا	تعــاطــى القنــا قــومــاهمــا أخــوان
٣٣١ ـمــا كــل مــا يتمنّــى المــرءُ يــدركــه	تــأتــي الريــاحُ بمــا لا تشتهــي السفــنُ
٣٣٩ ـإلــى الله أشكــو بــالمــدينــة حــاجــةً	وبــالشــام أخــرى كيــف يلتقيــانِ
٣٥٢ ـفللمــوتِ تغــذو الــوالــدات سخــالهــا	كمــا لخــراب الــدور تُبنَــى المســاكــنُ
٣٦٣ ـهــذا ســراقــة للقــرآن يــدرســه	يقطــع الليــل تسبيحــاً وقــرآنــا

٣٧٦	ـلتقم أنت يا ابن خير قريش	كي لتقضي حوائج المسلمينا
٣٨٢	ـأمسى أبان ذليلاً بعد عزَّته	وما أبان لمن أعلاج سودانِ
٣٩٥	ـنصرتك إذ لا صاحب غير خاذل	فبوئتَ حصناً بالكماة حصينا
٤٢٠	ـلو كنت من مازنٍ لم تستبحْ إبلي	بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
٤١٩	ـلكنَّ قومي وإن كانوا ذوي عددٍ	ليسوا من الشرِّ في شيء وإنْ هانا
٤٢٩	ـلو في طهية أحلام لما عرضوا	دون الذي أنا أرميه ويرميني
٤٣٢	ـعندي اصطبار؛ وأما أنني جزع	يوم النوى فلوجد كاد يبريني
٤٣٧	ـتامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت	إحدى نساء بني ذهلِ بن شيبانا
٤٥٧	ـفجئت قبورهم بدءا ولما	فناديت القبور فلم يجبنه
٤٦٠	ـقالت له: بالله يا ذا البردين	لما غنثت نفساً أو اثنينْ
٤٦٢	ـعافت الماء في الشتاء فقلنا:	برديه تجديه سخينا
٤٦٤	ـوالله لن يصلوا إليك بجمعهم	حتى أوسد في التراب دفينا
٤٩٥	ـعلى ما قام يشتمني لئيم	كخنزير تمرغَ في دمان
٤٩٨	ـيا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم	لا يستفقن إلى الديرين تحنانا
٤٩٩	ـدعي ماذا علمت سأتقيه	ولكن بالمغيب نبِّئيني
٥١١	ـقد علمتْ سلمى وجاراتها	ما قطَّرَ الفارس إلا أنا
٥٣٥	ـونعم مَزْكَأ من ضاقت مذاهبه	ونعمَ من هو في سرٍّ وإعلانِ
٥٥٠	ـقفا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ وعرفان	وربع عفت آياتُه منذ أزمان
٥٥٥	ـفأنزلن سكينة علينا	وثبت الأقدام إن لاقينا
٥٦٥	ـأليس الليل يجمع أمّ عمرو	وإيانا فذاك بنا تداني!
	بلى، وأرى الهلال كما تراه	ويعلوها النهار كما علاني
٥٦٦	ـوأتى صواحبها فقلن: هذا الذي	منح المودة غيرنا وجفانا!
٥٧٧	ـإذا ما الغانيات برزن يوماً	وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا
٥٧٨	ـوقدَّدتِ الأديمَ لراهشيه	وألفى قولها كذباً ومينا
٥٨٧	ـولقد رمقتك في المجالس كلها	فإذا وأنت تعين من يبغيني
٦٠٣	ـيا يزيدا لآمل نيل عز	وغنى بعد فاقة وهوان
٦١٧	ـشجاك أظن ربع الظاعنينا	ولم تعبأ بعذل العاذلينا
٦٢٥	ـإن الثمانين وبلغتها	قد أحوجتْ سمعي إلى ترجمان
٦٣٨	ـفقلت: ادعي وأدعو، إن أندى	لصوت أن ينادى داعيان
٦٤٣	ـتَعَشَّ فإنْ عاهدتَني لا تخونني	نكنْ مثل من يا ذئب يصطحبان

٦٥٠ - .... هم اللاؤون فكّوا الغلَّ عنِّي
٦٥٢ - رجلان من مكة أخبرانا إنّا رأينا رجلاً عريانا
٦٦٠ - ثمت راح في الملبِّين إلى حيثُ تحجَّى المأزمانِ ومنَى
٦٦٧ - قول يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا
٦٧٩ - .... أنا أبو المنهال بعض الأحيان
٦٨٢ - وكيف أرهب امرأ أو أراع به وقد زكأت إلى بشر بن سروان
٦٩٠ - لك العزّ إن مولاك عز، وإن يهنْ فأنت لدى بحبوحة الهون كائن
٦٩٧ - رويد بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غداً خيلي على سفوان
تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى إذا ما غدتْ في المأزق المتداني
تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنتْ فيهم يدُ الحدثان
٧٢٣ - خليلي هل طبّ! فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفانِ
٧٢٦ - قد كنتُ داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا
٧٥٠ - فمن تكن الحضارة أعجبته فأيّ رجال بادية ترانا!
٧٥٢ - يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا
٧٦١ - أهم بأمر الحزم، لو أستطيعه، وقد حيلَ بينَ العيرِ والنزوانِ
٧٦٨ - قد جعل النعاس يغرندني أطرده عني ويسرندني
٧٩٦ - وحبذا نفحات من يمانية تأتيك من قبل الريان أحيانا
٧٩٩ - أبلى الهوى أسفاً يوم النوى بدني وفرق الهجر بين الجفنِ والوسنِ
٨١٣ - إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيونِ
* لقلت لبيه لمن يدعوني *
٨٣٠ - ورب السموات العلا وبروجها والأرض وما فيها، المقدر كائن
٨٣٣ - مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتانِ
٨٥٤ - تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات إذا فلينى
٨٦٠ - ما الذي دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان
٨٩٠ - قالت بناتُ العم: يا سلمى وإنْ كان فقيراً معدماً؟ قالت: وإنْ
٨٩٦ - صفحنا عن بني ذهل وقلنا: القوم إخوانُ
عسى الأيام أن يرجعن قوماً كالذي كانوا
٨٩٧ - بلادٌ بها كنا وكنّا من أهلها إذ الناس ناسٌ والزمان زمانُ
٩٢٤ - كيف تراني قالباً مجنّي قد قتل الله زياداً عني
٩٣٣ - فإن يسمعوا سبة طاروا بها فرحاً عني، وما يسمعوا من صالح دفنوا

قافية الهاء

٥٠ ـ إنّ أباها وأبا أباها	قد بلغا في المجد غايتاها
٦١ ـ	في كل ما يوم وكل ليلاه
٦٤ ـ ذاك خليلي وذو يواصلني	يرمي ورائي بأمسهم واسلمه
١٦٢ ـ فما رجعت بخائبةٍ ركاب	حكيمُ بن المسيَّب منتهاها
١٨٨ ـ ألقى الصحيفة كي يخفِّفَ رحله	والزاد، حتى نعلَه ألقاها
٢٢٣ ـ إذا رضيت عليَّ بنو قشير	لعمرُ الله أعجبني رضاها
٣٦٤ ـ أحجاج لا تعطى العصاة مناهم	ولا الله يعطي للعصاة مناها
٥٩٥ ـ واهاً لسلمى ثم واهاً واها	هي المنى لو أننا نلناها
٨٠٣ ـ عهدت سعادَ ذات هوى مُعنًّى	فزدتُ، وعادَ سلواناً هواها
٨١٩ ـ بربكَ هلْ ضممتَ إليك ليلى	قبيلَ الصبح، أو قبَّلْتَ فاها؟
٨٦٩ ـ علفتُها تبناً وماءً بارداً	حتى شتتْ همّالةً عيناها

قافية الواو

٤٧٦ ـ فليتَ كفافاً كان خيرك كله	وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي

قافية الألف

٢٧٩ ـ ويركب يوم الروع منّا فوارس	بصيرون في طعن الأباهر والكلى
٣١٩ ـ فلمّا تبيّنا الهدى كان كلنا	على طاعة الرحمن والحق والتقى
٣٧٣ ـ على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي	لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى
٦٦٠ ـ ثمت راح في الملبين إلى	حيث تحجى المأزمان ومنى
٦٧٧ ـ واشتعل المبيضُّ في مسودِّهِ	مثلَ اشتعالِ النار في جزل الغضا
٧٧٩ ـ إن امرأ القيس جرى إلى مدى	فاعتاقه حمامه دون المدى
٧٨٠ ـ ينوي التي فَضلها ربُّ العلى	لما دحا تربتها على البنَى
٨٤٩ ـ فإن عثرتُ بعدها إن وألَتْ	نفسيَ من هاتا فقولا: لا لعا

قافية الياء

١٢ ـ أطرباً وأنت قنسريُّ	والدهر بالإنسان دواريُّ
٣٤ ـ أحاذر أن تعلم بها فتردها	فتتركها ثقلاً عليَّ كما هيا
٥٥ ـ تقول عجوز مدرجي متروحا	على بابها من عند أهلي وغاديا:
أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة	أراك لها بالبصرة العام ثاويا؟
فقلت لها: لا، إن أهلي جيرة	لأكثبة الدهنا جميعاً، وماليا

وما كنت مذ أبصرتني في خصومة ... أراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا

١٣٥ ـ بدا لي أني لستُ مدرك ما مَضَى ... ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائيا

١٥١ ـ عميرة ودعْ إن تجهزت غازيا ... كفى الشيبُ والإسلام للمرء ناهيا

١٥٥ ـ مهما لي الليلة مهما ليَهْ ... أودى بنعلي وسرباليَهْ

١٦٠ ـ أليس عجيباً بأنّ الفتى ... يصاب ببعض الذي في يديه

١٧٣ ـ أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى ... فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

٢١٧ ـ يا ربّ قائلة غداً: ... يا لهف أم معاويه

٢٣٧ ـ وآس سراة الحيِّ حيث لقيتهم ... ولا تكُ عن حمل الرباعة وانيا

٢٦٥ ـ أتانا فلم نعدلْ سواه بغيره ... نبيٌّ بدا في ظلمة الليل هاديا

٢٧١ ـ وقائلة: خولان فانكحْ فتاتهم ... وأكرومة الحيين خِلْوٌ كما هيا

٣٣٨ ـ كلانا غنيٌّ عن أخيه حياته ... ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا

٣٨٩ ـ لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً ... أصم في نهار القيظ للشمس باديا

٣٩٤ ـ تعزَّ؛ فلا شيءَ على الأرض باقيا ... ولا وزر مما قضى الله واقيا

٣٩٦ ـ وحلتْ سواد القلب، لا أنا باغياً ... سواها، ولا عن حبها متراخيا

٣٩٧ ـ إذا الجودُ لم يرزق خلاصاً من الأذى ... فلا الحمدُ مكسوباً ولا المال باقيا

٤٠٧ ـ يقولون: لا تبعدْ، وهم يدفنونني، ... وأين مكان البعد إلاّ مكانيا؟

٤٥٠ ـ وتضحك مني شيخة عبشمية ... كأنْ لم ترى قبلي أسيراً يمانيا

٤٧٨ ـ ولو أن واشٍ باليمامة داره ... وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

٤٨٠ ـ .... وجبت هجيراً يترك الماء صاديا

٤٩١ ـ لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن ... لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا

٥٥٦ ـ ومستبدل من بعد غضبى صريمة ... فأحر به من طول فقر وأَحْريا

٦٠٠ ـ ألفيتا عيناك عند القفا ... أوْلى فأولى لك ذا واقيه

٦٤٨ ـ فإما كرام موسرون لقيتهم ... فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

٦٥٣ ـ ألم تَرَ أني يوم جو سويقة ... بكيت، فنادتني هنيدة ما ليا

٦٧٠ ـ فأبلوني بليتكم لعلي ... أصالحكم وأستدرج نويا

٧٠٣ ـ على إذا ما زرت ليلى بخفية ... زيارة بيت الله رجلان حافيا

٨٢٤ ـ إني إذا ما القوم كانوا أنجيَهْ ... واضطرب القوم اضطراب الأرشيَهْ

هناك أوصيني ولا توصي بِيَهْ

٨٥٠ ـ ولست مقراً للرجال ظلامة ... أبى ذاك عمي الأكرمان وخاليا

٩٣٨ ـ بأهبة حزم لذْ وإن كنت آمناً، ... فما كل حين من تؤاتي مؤاتيا

فهرس المحتويات

الباب الرابع من الكتاب في ذكر أحكام يكثر دَوْرُها، وَيَقْبُح بالمعرِب جهلُها، وعدم معرفتها على وجهها ٣
ما يعرف به المبتدأ من الخبر ٥
ما يعرف به الاسم من الخبر ٩
ما يعرف به الفاعل من المفعول ١٣
ما افترق فيه عطف البيان والبدل ١٥
ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة ٢٣
ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه ٢٩
أقسام الحال ٣٧
إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها ٤٢
مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة ٤٤
أقسام العطف ٥٦
عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس ٧٧
عطف الاسمية على الفعلية، وبالعكس ٨٣
العطف على معمولَيْ عاملين ٨٦
المواضع التي يعودُ الضميرُ فيها على متأخِّرٍ لفظاً ورتبة ٩١
شَرْح حال الضمير المسمَّى فَصْلاً وعِمَاداً ١٠٢
رَوَابط الجملة بما هي خَبَرٌ عنه ١١١
الأشياء التي تحتاج إلى الربط ١٢١
الأمور التي يكتسبها الاسمُ بالإضافة ١٣٩
الأمورُ التي لا يكونُ الفعلُ معها إلاَّ قاصراً ١٥٨
الأمور التي يتعدَّى بها الفعلُ القاصِرُ ١٦٤
الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهاتِ التي يدخل الاعتراضُ على المعرِبِ من جهتها ١٧٥

الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ١٧٧
باب المبتدأ ٢٣٥
باب «كان» وما جرى مجراها ٢٤٢
باب المنصوبات المتشابهة ٢٤٧
باب الاستثناء ٢٥٢
باب إعراب الفعل ٢٥٨
باب الموصول ٢٦١
باب التوابع ٢٦٥
باب حروف الجر ٢٦٧
باب في مسائل مفردة ٢٦٨
بيان أنه قد يُظَنّ أن الشيءَ من باب الحذف، وليسَ منه ٣٦٦
بيان مكان المُقَدَّر ٣٦٩
بيان مقدار المُقَدَّر ٣٧٤
باب كيفيّة التَّقدير ٣٧٧
ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن ٣٧٨
إذا دارَ الأمرُ بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهُّما أولى؟ ٣٨١
إذا دار الأمر بين كونِ المحذوفِ فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى ٣٨٢
إذا دَارَ الأمرُ بين كون المحذوف أولاً، أو ثانياً فكونُه ثانياً أَوْلىٰ ٣٨٥
ذكر أماكن من الحذف يتمرَّن بها المُعرب ٣٩٢
حذف المضاف إليه ٣٩٥
حذف اسمين مضافين ٣٩٥
حذف ثلاث متضايفات ٣٩٦
حذف الموصول الاسميّ ٣٩٧
حذف الصِّلةِ ٣٩٨
حذف الموصوف ٣٩٩
حذف الصفة ٤٠٢
حذف المعطوف ٤٠٣
حذف المعطوف عليه ٤٠٥
حذف المبدل منه ٤٠٦

حذف المؤكّد وبَقاء توكيده ٤٠٧
حذف المبتدأ ٤٠٧
حذف الخبر ٤٠٩
ما يحتملُ النوعين ٤١٢
حذف الفعل وحده أو مع مُضمرٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ، أو معهما ٤١٣
حذف المفعول ٤١٦
حذف الحال ٤١٧
حذف التمييز ٤١٨
حذف الاستثناء ٤١٨
حذف فاء الجواب ٤٢٠
حذف واو الحال ٤٢٠
حذف «قَدْ» ٤٢١
حذف «لا» التبرئة ٤٢٢
حذف «لا» النافية وغيرها ٤٢٣
حذف «ما» النافية ٤٢٥
حذف «ما» المصدرية ٤٢٦
حذف «كي» المصدرية ٤٢٦
حذف أداة الاستثناء ٤٢٦
حذف لام التوطئة ٤٢٨
حذف الجارّ ٤٢٩
حذف «أن» الناصبة ٤٢٩
حذف لام الطلب ٤٣١
حذف حرف النِّداء ٤٣١
حذف همزة الاستفهام ٤٣٤
حذفُ نونِ التوكيد ٤٣٤
حذف نون التثنية والجمع ٤٣٥
حذف التنوين ٤٣٦
حذف «أل» ٤٣٩
حذف لام الجواب ٤٤٠
حذف جملة القَسَم ٤٤١

حذف جواب القَسَم ٤٤١
حذف جملة الشرط ٤٤٣
حذف جملة جواب الشرط ٤٤٤
حذف الكلام بجملته ٤٤٦
حذفُ أكثر مِن جملة ٤٤٩
الباب السادس من الكتاب في التحذير من أمور اشتهرَتْ بين المُعربين، والصَّوابُ خِلافُها ٤٥٣
التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ٤٥٥
الباب السابع من الكتاب في كيفيَّة الإعراب والمُخاطَب بمعظمِ هذا الباب المبتدئون ... ٤٨٥
كيفيّة الإعراب ٤٨٧
فصل ٤٩٣
الباب الثامن من الكتاب في ذكر أمور كُلِّية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصُّوَرِ الجزئية ٥٠٥
ذكر أمور كليّة يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية ٥٠٧
القاعدة الأولى ٥٠٧
القاعدة الثانية ٥٢٥
القاعدة الثالثة ٥٣٠
القاعدة الرابعة ٥٣٤
القاعدة الخامسة ٥٣٩
القاعدة السادسة ٥٤٢
القاعدة السابعة ٥٤٥
القاعدة الثامنة ٥٤٧
القاعدة التاسعة ٥٤٩
القاعدة العاشرة ٥٥٤
القاعدة الحادية عشرة ٥٦٠
خاتمة الكتاب ٥٦٨
فهرس الشواهد الشعرية ٥٦٩
فهرس المحتويات ٦٠٥